

نِكْتُ وَتَنْبِيْهَا تِي فِي تَفْسِيْرِ الْقُرْآنِ الْمَجِيْدِ

لأبي العباس البسيلى التونسى (ت 830هـ)

—مما اختصره من تقييده الكبير عن شيخه الإمام ابن عرفة (ت 803هـ) وزاد عليه—

وبذيله

تَكْمِيْلَةُ النَّكْتِ

لابن غازي العثماني المكناسي (ت 919هـ)

الْجُزْءُ الثَّانِي

تقديم وتحقيق
الأستاذ محمد الطبراني

منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية

النَّصُّ الْمُحَقَّقُ

اختصارات المتن والحاشية:

و: وجه

ظ: ظهر.

أ: وجه.

ب: ظهر.

ع: ابن عرفة.

ع س: ابن عبد السلام (لم يرد هذا الاختصار إلا مرة واحدة).

خ: الفخر.

ز: الزمخشري.

رموز المخطوطات المعتمدة في تحقيق النص:

-ق: نسخة الخزانة العامة أوقاف.

-ك: نسخة الخزانة العامة كتاني.

-س: نسخة خزانة علال الفاسي.

< > ما زادت به نسخة "ك" و "س" على "ق".

[] ما زادت به "ق" على "ك" أو "س".

() زيادة لدنية يقتضيها السياق، وتخلو النسخ منها.

ح: رقم الحديث.

ر ت: رقم الترجمة.

ر ش: رقم الشاهد.

ن خ ع ك: نسخة الخزانة العامة بالرباط، حرف ك (كتاني).

ن خ ع ق: نسخة الخزانة العامة، حرف ق (أوقاف).

ن خ ع ح: نسخة الخزانة العامة، حرف ح (الحجوي).

ن خ ح د: نسخة الخزانة العامة، حرف د.

ن خ م: نسخة الخزانة الملكية، بالقصر الملكي بالرباط.

ن م ع ف: نسخة مؤسسة علال الفاسي.

الكبير: اختصار للتقييد الكبير.

"الكبير" (ز): نسخة الجزائر من "التقييد الكبير".

ت: توفي.

هـ: هجرية.

اهـ: انتهى.

ن: انظر.

محمد بن أبي النمر: مقابل نسخة "ق".

المحلي: أحد من تملكوا الكتاب، وقد أثبت على الكتاب تعليقات أثبت بعضها.

[2-ظ] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ⁽¹⁾

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

يقول عُبيد⁽²⁾ الله الفقيرُ إليه أحمدُ بنُ محمد البسيلي > رحمه الله تعالى ورضي عنه <⁽³⁾ بعد حمدِ الله كما يجبُ لجلاله، والصلاةُ على نبيِّه محمد وآله:

«قصدتُ في هذا التقييد جمعَ نكت وتنبهات في تفسير القرآن المجيد، مما كان يمشي لنا⁽⁴⁾ بدرس شيخنا أبي عبد الله محمد بن عرفة⁽⁵⁾ - رحمه الله تعالى - مع زيادات⁽⁶⁾ وتنبهات أضفتُها إلى ذلك من كلام المفسرين وغيرهم؛ وبالله أستعين».

(1) ك: 235-ب؛ س: 1-ب.

(2) ك: عبد.

(3) زيادةٌ من "س".

(4) س: له.

(5) ستأتي ترجمته وشيكا للمؤلف.

(6) ك: زيادة.

(التعريف بعلم التفسير في اللغة والاصطلاح)

قال⁽⁷⁾ الشيخ أبو حيان⁽⁸⁾ في تفسيره [المسمى] بـ "البَحْرِ"⁽⁹⁾:

«التفسير لغة: الاستبانة⁽¹⁰⁾ [والكشف]؛ قاله ابن دريد⁽¹¹⁾. واصطلاحاً: علم

(7) تصرّف البسيلى في كلام أبي حيان، فساقه مختصراً مع تقديم وتأخير. ن «البحر المحيط» (121/1)؛ 105-109؛ 112-113).

(8) محمد بن يوسف، الإمام أثير الدين أبو حيان الغرناطي الحياتي (ت 745هـ): نحوي عصره ولغوي ومفسره ومؤرخه وأديبه، له التفسير الذي طار صيته، و«التذيل والتكميل» و«مطول الارتشاف»، جزم السيوطي أنه لم يؤلف في العربية أعظم منهما؛ وله غيرها.

ترجمته في «ملء العيبة» لابن رشيد (373/5-379)؛ «تاج المفروق في تحلية علماء المشرق» (227/1-230)؛ 25/2-26؛ «نفح الطيب» (535/2-584)؛ «البداية والنهاية» (224/14)؛ «وفيات الوفيات» (71/4-79)؛ رت: 506؛ «وفيات ابن قنفذ» (349؛ 745)؛ «الدرر الكامنة» (58/6-65)؛ رت: 2179؛ «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني (29-23)؛ «لحظ الألفاظ» (29-23)؛ «وفيات الوفاة» (113)؛ «لقط الفرائد» (196)؛ «ذيل التقييد» للتقي الفاسي (481-490)؛ رت: 565؛ «غاية النهاية» (285/2-286)؛ رت: 3555؛ «بغية الوعاة» (280/1-285)؛ رت: 516؛ «طبقات المفسرين» للدودي (286/2-291)؛ رت: 608؛ «الرسالة المستطرفة» (101). ون مقدمة تحقيق «البحر المحيط» (58-27/1).

(9) ك: بالمجرد.

(10) ق: «الاستبانة»، بنون بعد السين المهملة.

(11) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (223-321هـ):

إليه انتهت لغة البصريين، وأخذ عنه خلق منهم السيرافي والمرزباني وأبو الفرج الأصبهاني، تصدر في العلم ستين سنة، وكان يقال: ابن دريد أشعر العلماء وأعلم الشعراء. ألف «الجمهرة» (ط) - وناهيك بها- «الأمالى»؛ «المقصورة» (ط) وغير ذلك.

ترجمته في «الفهرست» للنديم (67)؛ «طبقات النحويين واللغويين» (183-184)؛ رت: 106؛ «البداية والنهاية: وفيات سنة 321هـ: 11/188)؛ «وفيات الأعيان» (323/4-329)؛ رت: 637؛ «وفيات ابن قنفذ» (207)؛ «غاية النهاية» (116/2)؛ رت: 2921؛ «بغية الوعاة» (76/1-81)؛ رت: 130؛ «طبقات المفسرين» للدودي (118/2-123)؛ رت: 473؛ «الرسالة المستطرفة» (52).

يبحث فيه عن⁽¹²⁾ كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحمل عليها حالة التركيب وتتميمات⁽¹³⁾ لذلك⁽¹⁴⁾.

فقولنا "علم" جنس لسائر العلوم. وقولنا "يُبحث [فيه] عن كيفية النطق بألفاظ القرآن" هو علم القراءات. و[قولنا] "ومدلولاتها" هو علم اللغة. وقولنا "وأحكامها الإفرادية والتركيبية"، يشمل علم التصريف وعلم الإعراب وعلم البيان. وقولنا "ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب"، يشمل ما دلالة التركيب عليه بالحقيقة وما دلالة عليه بالمجاز؛ فإن التركيب قد يقتضي ظاهره شيئاً ويمنع من الحمل على ذلك الظاهر مانع، فيُحمل على غير ظاهره وهو المجاز. وقولنا "وتتميمات لذلك"، هو مثل معرفة النسخ وسبب النزول وذكر قصة ونحو ذلك».

(12) ك: على .

(13) في «البحر» (121/1)؛ «الإتقان» (169/4): تتمات.

(14) «روح المعاني» (4/1).

(العلوم التي يحتاج إليها المفسر)

قال: «والنظر في تفسير كتاب الله تعالى من أوجه:

أ (عِلْمُ اللُّغَةِ اسْمًا وَفِعْلًا وَحَرْفًا؛ فَالْحُرُوفُ لِقَلَّتِهَا⁽¹⁵⁾ تَكَلَّمَ عَلَى مَعَانِيهَا النَّحَاةُ؛ فَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِهِمْ؛ وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ⁽¹⁶⁾ فَتُؤْخَذُ مِنْ كِتَابِ اللُّغَةِ.

ب) معرفة أحكام الكلمة العربية من جهة أفرادها [3-ر] ومن جهة تركيبها؛ ويؤخذ ذلك من علم النحو⁽¹⁷⁾.

ج) معرفة كون بعض الألفاظ أو بعض التراكيب⁽¹⁸⁾ أحسن وأفصح؛ ويؤخذ ذلك من علم البيان⁽¹⁹⁾.

د)⁽²⁰⁾ تعيين مبهم وتبيين محمل وسبب نزول <ونسخ>⁽²¹⁾؛ ويؤخذ ذلك من النقل الصحيح، وذلك من علم الحديث⁽²²⁾.

(15) وَقَعَ تحريف هذه الكلمة في "ك" إلى "لغة لا".

(16) ق: "وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ".

(17) ك: 236 - و. ن. «روح المعاني» (5/1).

(18) س: "التركيب". ق: "الترائب"؛ بِاسْقَاطِ الْيَاءِ بَيْنَ الْكَافِ وَالْبَاءِ.

(19) «روح المعاني» (1/5). وفي «البحر» (107/1) زيادة «البديع» بعد «البيان».

(20) وَهَمْ نَاسَخُ "ق"، فَاسْتَعَاضَ عَنْ دَالِ التَّرْتِيبِ، بِـ «فِي»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ "ك" وَ"س".

(21) زيادة من "س"، وهي في «البحر» (107/1).

(22) «روح المعاني» (6/1).

هـ) معرفة الإجمال والتبيين، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، ودلالة الأمر والنهي وما أشبه ذلك؛ ويختص أكثر هذا الوجه بأحكام القرآن، ويؤخذ من أصول الفقه⁽²³⁾؛ ومُعْظَمُهُ يُؤْخَذُ فِي الْحَقِيقَةِ < مِنْ > عِلْمِ⁽²⁴⁾ اللُّغَةِ، إِذِ الْكَلَامُ فِيهِ عَلَى أَوْضَاعِ الْعَرَبِ؛ لَكِنْ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ اللُّغَوِيِّينَ وَالنَّحْوِيِّينَ وَمَزَجُوهُ بِأَشْيَاءَ مِنْ < وَجْهِ >⁽²⁵⁾ حُجَجِ الْمَعْقُولِ⁽²⁶⁾.

و) النَّظَرُ فِيمَا يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى وَمَا يَجُوزُ فِي أَفْعَالِهِ وَمَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ، وَيَخْتَصُّ هَذَا الْوَجْهُ بِالْآيَاتِ الَّتِي تَضَمَّنَتْ ذَلِكَ؛ وَيُؤْخَذُ هَذَا مِنْ عِلْمِ الْكَلَامِ⁽²⁷⁾.

ز) اختلاف الألفاظ بزيادة⁽²⁸⁾ أو نقص أو تغيير حركة أو إتيان بلفظ بدل لفظ، أو ما يتواتر أو آحاد؛ ويؤخذ هذا الوجه من علم القراءات⁽²⁹⁾، وقد ألفت فيه كتاب "عَقْدُ اللَّالِي"⁽³⁰⁾ قَصِيداً فِي عَرُوضِ قَصِيدِ الشَّاطِبِيِّ⁽³¹⁾

(23) «روح المعاني» (6/1).

(24) ق: لعلم.

(25) س: 2 - أ.

(26) س: العقول.

(27) «روح المعاني» (6/1).

(28) ق: بزيادات.

(29) «روح المعاني» (6/1).

(30) وتمة وسمها: "في القراءات السبع العوالي" كما ذكر البلوي في «تاج المفرق» (229/1)؛ استمد مادتها من كتب قرائية تسعة: «التيسير» (ط) و«العنوان» و«الكافي» (ط) و«التحريد» و«الهادي» و«التبصرة» (ط) و«الإقناع» (ط)، والتلخيصين (طبع تلخيص أبي معشر)، وقد نقل عنها في «البحر» مرتين: (109/1)؛ (189/1).

(31) القاسم بن فيره، أبو القاسم الشاطبي الرعيني الضرير (538-590هـ):

ولي الله الإمام العلامة أحد الأعلام الكبار، قرأ القراءات والعربية والحديث وغيرها، وبلغ الغاية في القراءات. قال ابن الجزري: ومن وقف على قصيدتيه [اللامية والرائية] علم مقدار ما آتاه الله في ذلك، خصوصاً «اللامية» التي عجز البلغاء من بعده على معارضتها... ولقد رزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن.

ترجمته في: «الديباج المذهب» (323-324؛ ر ت: 430)؛ «وفيات الأعيان» (71-73/4؛ ر ت: 537)؛ «وفيات ابن قفذه» (296)؛ «طبقات القراء» (20-23/2)؛ «طبقات المفسرين» (39-42/2؛ ر ت: 413)؛ «بغية الوعاة» (260/2 - ر ت: 1929)؛ «طبقات المالكية» (339 ب - 340).

وَرَوِيهِ⁽³²⁾، يشتمل على أَلْفِ بَيْتٍ وَأَرْبَعَةٍ وَأَرْبَعِينَ بَيْتًا، صَرَّحْتُ فِيهِ بِأَسْمَاءِ الْقُرَاءِ مِنْ غَيْرِ رَمَزٍ وَلَا لَغْزٍ وَلَا حُوشِيٍّ لُغَةٍ⁽³³⁾.

«فهذه سبعة أوجه لا ينبغي أن يُقدّم على تفسير كتاب الله تعالى، إلاّ مَنْ أحاط بجملة <كافية> مِنْ كُلِّ وَجْهِ مِنْهَا⁽³⁴⁾.

وأما الوقف فقد صنف الناس فيه كُتُبًا مَرْتَبَةً على السور، وَمَنْ عِنْدَهُ حَظٌّ⁽³⁵⁾ من علم العربية لم يحتج إليها⁽³⁶⁾».

قال: «وقد ألفت هذا الكتاب المسمى بـ «البحر» بمضّر، في أواخر سنة عشر وسبعمائة، وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمري⁽³⁷⁾؛ وبمضّر صنفت جميع تصانيفي⁽³⁸⁾»⁽³⁹⁾.

(32) ق: وزوجه.

(33) «البحر المحيط» (1/109).

(34) جعل ابن جزري فنون العلم التي تتعلق بالقرآن اثنا عشر فنا في «التسهيل لعلوم التنزيل» (1/6-9). ون المقدمة الثانية من مقدمات محمد الطاهر ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (1/18-27). وقد فصل القول في الآلات التي يحتاج إليها المفسر قبل أبي حيان، الراغب الأصفهاني في «مقدمة تفسيره» (422-425)؛ وزاد على ما ذكره أثير الدين:

- أحكام الدين وآدابه وآداب السياسات الثلاث، التي هي سياسة النفس والأقارب والرعية مع التمسك بالعدالة فيها وهو علم الفقه والزهد.

- علم الموهبة، وذلك علم يورثه الله من عمل بما علم.

- وعد السيوطي مما يحتاج إليه المفسر علم التصريف وعلم الاشتقاق وعلم الفقه - ولم يعده غيره -؛ ولكل وجهة!

(35) ق: «خط»، بالخاء .

(36) «البحر المحيط» (1/133).

(37) «البحر» (1/100).

(38) س: مصنفاتي.

(39) «البحر» (1/101).

(التعريف بابن عطية والزمخشري)

قال: « < و > أبو القاسم محمود بن عمر [المشريقي] الخوارزمي الزمخشري، وأبو محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية المغربي الأندلسي الغرناطي، هما فارسا علم التفسير، وكانا [4-ظ] متعاصرين في الحياة، متقاربين في الممات.

وُلد الزمخشري بزَمَخْشَر -قرية من قرى خُوَارِزْم - يوم الأربعاء، السابع عشر لرجب، سنة سبع وستين وأربعمائة، وتوفي بكرْكَانَج (40) -قَصْبَةُ خُوَارِزْم - ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة.

وولد ابن عطية سنة⁽⁴¹⁾ إحدى وثمانين وأربعمائة، وتوفي بلورقة <في> الخامس والعشرين لشهر رمضان سنة إحدى وأربعين؛ وقيل سنة اثنين وأربعين وخمسمائة⁽⁴²⁾.

(40) ق، ك، س: «كركاغ». والتصويب من «البحر».

وكركانج: بالضم ثم السكون، وكاف أخرى، وبعد الألف نون ساكنة، يلتقي بها ساكنان ثم جيم، اسم لقصبة خوارزم، ومدينتها العظمى؛ وقد عُرِبَتْ فقليل: الجرجانية، فأما أهل خوارزم، فيسمونها كركانج. من «معجم البلدان» (452/4).

(41) ك: 237 -ب.

(42) التاريخ المروي لدى المؤلف بصيغة التمريض هو الذي اقتصر على ذكره ابن بشكوال في «الصلة» (387) ر ت: 830.

ون ترجمة وافية لابن عطية في «منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم» (39-80)؛ «الدياج المذهب» (275-276؛ ر ت: 358)؛ «المراقبة العليا» (109)؛ «فوات الوفيات» (256/2؛ ر ت: 243)؛ «وفيات ابن=

وكتاب ابن عطية أنقل وأجمع وأخلص؛ وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص⁽⁴³⁾.

وللزمخشري تصانيف غير تفسيره، منها: "الفائق في لغات الحديث"، و"مختلف الأسماء ومؤلفها"، و"ربيع الأبرار"، و"الرائض في الفرائض"، و"المفصل... وغير ذلك"⁽⁴⁴⁾.

قلت: وله "مُحاجة في مسائل نحوية"⁽⁴⁵⁾ أذكرُ منها⁽⁴⁶⁾ في هذا التقييد إن شاء الله [تعالى].

وله يَرثِي شيخه أبا مَضر⁽⁴⁷⁾، حسبما وجدته مقيداً بخط⁽⁴⁸⁾ شيخنا أبي

= قفّذ (279)؛ «طبقات المالكية» (317ب-318أ)؛ «طبقات المفسرين» للسيوطي (50 - ر ت : 49)؛ «طبقات المفسرين» للدودي (260/1-261؛ ر ت : 251)؛ «الأعلام» (282/3)؛ مقدمة تحقيق «فهرس ابن عطية».

(43) «البحر المحيط» (113/1)؛ وقال عنه: «وهذا الرجل وإن كان أوتي من علم القرآن أوفر حظ، وجمع بين اختراع المعنى وبراعة اللفظ، ففي كتابه في التفسير أشياء متقدمة». ن «البحر» (81/7-82). وعنه قال ابن جزي: «ومما بأيدينا من تأليف أهل المشرق تفسير أبي القاسم الزمخشري، فمسدد النظر، بارع في الإعراب متقن في علم البيان؛ إلا أنه ملأ كتابه من مذهب المعتزلة وشركهم، وحمل آيات القرآن على طريقتهم، فتكدر صفوه، وتمرر حلوه، فخذ منه ما صفا ودع ما كدر!». من «التسهيل لعلوم التنزيل» (10/1).

(44) «البحر» (1/112). وقد أفردته بالترجمة محمد الصغير الإفرائي المراكشي في تقييد سماه «طلعة المشتري في التعريف بمحمود الزمخشري». ن «المسلك السهل» للإفرائي (71). وراجع ترجمته في: «البداية والنهاية: وفيات سنة 538هـ» (235/12)؛ «وفيات الأعيان» (168/5-174؛ ر ت : 711)؛ «بغية الوعاة» (279-280؛ ر ت : 1977)؛ «طبقات المفسرين» للسيوطي (104-105؛ ر ت : 127)؛ «طبقات المفسرين» للدودي (314/2-316؛ ر ت : 625)؛ «الرسالة المستطرفة» (157)؛ «جار الله الزمخشري ومكانته العلمية» لمحمد بن الحاج عماد الدين (مواضع متفرقة).

(45) كتاب «المحاجة بالمسائل النحوية»، حققته د. بهيجة الحسيني، مطبعة أسعد، بغداد، 1973.

(46) ق: أذكرها.

(47) أبو مضر، محمود بن جرير الضبي الأصبهاني (ت بعد 507هـ): شيخ الزمخشري وغيره، في اللغة والنحو والاعتزال؛ له «زاد الراكب»: تنف أشعار وأخبار وحكايات. من «معجم الأدباء» (124/1)؛ «بغية الوعاة» (276/1).

(48) ق: "مقيّد الخط".

مهدي عيسى الغبريني⁽⁴⁹⁾:

وَقَائِلَةٌ⁽⁵⁰⁾ مَا هَذِهِ الدَّرَرُ الَّتِي⁽⁵¹⁾ تَسَاقُطُ مِنْ عَيْنِكَ سِمَاطَيْنِ سِمَاطَيْنِ
فَقُلْتُ هُوَ الدَّرَرُ الَّذِي قَدْ حَشَا بِهِ أَبُو مُضَرٍّ أُذُنِي تَسَاقُطَ⁽⁵²⁾ مِنْ عَيْنِي

قال أبو حيان⁽⁵³⁾: «وذكر الوزير أبو نصر⁽⁵⁴⁾ الفتح بن خاقان الإشبيلي⁽⁵⁵⁾، في كتابه المسمى "قلائد العقيان في محاسن الأعيان"، أبا محمد بن عطية وأنتى عليه، وأثبت له نظماً ونثراً»⁽⁵⁶⁾.

قلت: وجمع بين تفسير ابن عطية والزمخشري، أبو فارس عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي⁽⁵⁷⁾ التميمي⁽⁵⁸⁾ التونسي، شهر بابن بزيمة⁽⁵⁹⁾؛ عرّف

(49) عيسى بن أحمد الغبريني التونسي؛ أبو مهدي (ت 815هـ):

شيخ البسيلي، عالم تونس وقاضي الجماعة بها، تتلمذ له الثعالبي وابن ناجي والبرزلي وأحمد القلشاني والشرف العجيسي، فأطبقت كلمتهم على رئاسته في العلم.

ترجمته في «فهرست الرصاع» (75؛ تعليقات العنابي، ومواضع متفرقة)؛ «وفيات الونشريسي» (137)؛ «كفاية المحتاج» (1/318-319؛ رت: 311)؛ «نيل الابتهاج» (297-298)؛ (115)؛ «الحلل السندسية» (1/ق 3: 611-612)؛ «توشيح الديباح» (رت: 135)؛ «شجرة النور» (258)؛ «طبقات المالكية» (407أ)؛ «الفكر السامي» (القسم 4: 296؛ رت: 663).

(50) - ك: وقاله.

(51) البيتان منشوران في "ك"، وهما على الصواب في «وفيات الأعيان» (5/172)، ورواية صدر البيت الثاني فيه كما يلي: "فقلت هو الدر الذي كان قد حشا".

(52) ك: ساقط.

(53) «البحر» (1/112).

(54) ك: أبو حضر.

(55) هو أبو نصر الفتح بن خاقان بن عبد الله القيسي الإشبيلي (ت 535هـ):

أديب مصنف غزير المادة بديع الترسيل؛ له «القلائد» (ط)، و«مطمح الأنفس ومسرح أهل التأنس في ملح أهل الأندلس»؛ وهو ثلاث نسخ، كبرى ووسطى وصغرى.

ترجمته في «وفيات الأعيان» (4/23-24؛ رت: 525).

(56) «قلائد العقيان» (217).

(57) س: 3-ب.

(58) في «كفاية المحتاج» (1/286): التيمي.

(59) ن في ترجمته: «طبقات المالكية» (355ب)؛ «تراجم المؤلفين التونسيين» (1/127-129)؛ «كتاب العمر» =

به الحافظ [أبو العباس] الأغرناطي⁽⁶⁰⁾ في كتابه المسمى بـ "المُشرق في ذكر علماء المغرب والمشرق"، قال: «تفقه⁽⁶¹⁾ بأبي عبد الله الشُّو[سي]⁽⁶²⁾ وأبي⁽⁶³⁾ [محمد] البرُجيني⁽⁶⁴⁾ والقاضي أبي القاسم بن البراء⁽⁶⁵⁾، وكان حافظاً للفقهِ والحديث والشُّعر والأدب، مشاركاً مُصنِّفاً. له في التفسير

= (397-394/1) ومراجعته؛ «الحلل السندسية» (1/ق/3: 621-622)؛ «تاريخ إفريقية في العصر الحفصي» (395/2). والنقل فيه عن التنبكي عن البسيلي. ووهم السراج في صاحب «المشرق»، فعذه لابن سعيدا، أوقعه في ذلك تشابه العناوين، وعين الأمر واقع في «طبقات المالكية».

(60) أحمد بن عبد الله القرشي الشريفي الغرناطي (ت 692هـ):

محدث مؤرخ، قيل إنه كان يحفظ تاريخ الطبري؛ ذكر عنه الغبريني في «عنوان الدراية» (347-348) تأليفه المذكور أعلاه. ونسب له مخلوف في «شجرة النور» (199/1) تفسيراً لكتاب الله، وسمى مع برنشفيلك والده المباشر "عبد الله". ن «تاريخ إفريقية في العصر الحفصي» (2/404). وفي «تراجم المؤلفين» (1/251): أنه أحمد بن محمد؛ ذكره عرضاً عند الترجمة لابن البراء التنوخي، الذي اختصر «المشرق».

(61) لك: نفعه.

(62) أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار الرعيني السوسي (ت 662هـ):

فقيه مقرر؛ شيخ الأمير أبي زكرياء، ملحق الآباء بالأجداد، كان يقرئ في كل علم، ويتدنى القارئ عليه من التجويد حتى ينتهي إلى حيث قضيت قسمته من العلوم. من ملحه أنه كان يداعب طلبته من أهل تونس بسؤالهم عن قول الشاعر:

لا تلمني على الدناءة إنني
تونسي وجزت يزما بسوسة

أي البلدين يقتضي الشعر أن يكون أعظم دناءة؟!.

ترجمته في «رحلة التجاني» (52-53)؛ «الفارسية» (126).

(63) بياض ب "ك"، والمثبت من "ق" و "س" مع «الكفاية» (1/286).

(64) أبو محمد، عبد السلام بن عيسى القرشي البرجيني (ت 662هـ):

قرأ صغيراً بالمهدية، ثم تحول في أوائل الدولة الموحدية إلى سكن تونس، وتقلب في مناصب شرعية، من تدريس وخطابة، تخرج عنه جماعة أشهرهم ابن بزيّة. له «فتاوى مجموعة مشهورة باسمه»، أورد البعض منها الونشريسي في «المعيار».

ترجمته في: «الفارسية» (105-126)؛ «تراجم المؤلفين التونسيين» (1/113-114)؛ «كتاب العمر» (2/707-709). ون ثمة مصادر ترجمته.

(65) أبو القاسم بن علي، ابن البراء التنوخي (ت 677هـ):

من أبناء المهدية، قرأ على جلة مشيختها، ثم رحل إلى المشرق، فسمع الحديث بالحرمين ومصر من جماعة وأجازوه، وعاد بعلم جم ودرس ببلده واشتهر، وتولى قضاء الجماعة بتونس، وحظي لدى المستنصر الحفصي. له: «فهرست مروياته وشيوخه»؛ «تفسير سورة الرحمن»؛ «أربعون حديثاً».

من «كتاب العمر» (1/310-312). ون ثمة مصادر ترجمته؛ «رحلة التجاني» (367-368)؛ «الفارسية» (121-122).

"الجمع"⁽⁶⁶⁾ بين ابن عطية والزمخشري⁽⁶⁷⁾ [5-و]، وله "شرح التلّيقين والأحكام الكبرى"⁽⁶⁸⁾، و"شرح الإرشاد" -قلت: وسماه كتاب الإسعاد-⁽⁶⁹⁾ و"شرح المفصل والحمل"⁽⁷⁰⁾. وكان من أهل الدين والعلم، ولد بتونس يوم الإثنين رابع عشر محرم عام 606⁽⁷¹⁾، ومات رابع ربيع الأول من عام 663⁽⁷²⁾ «(73)».

(66) ك: "جَمْعُ ابن عطية والزمخشري".

(67) ويسمى هذا الجمع: «البيان والتحصيل المطلع على علوم التنزيل»، ومنه بالقرويين الجزء السادس تحت رقم 28. وقد جمع كثيرون غير صاحبنا بين «المحرر» و«الكشاف»؛ كالعشاب (ت 736هـ)، وجمعه مخطوط بدار الكتب المصرية، 147 تفسير، يتكون من 10 أجزاء ينقصها الثالث وبعض السادس، وصفها في «أعلام الدراسات القرآنية» (220-221)؛ ون «الديباج المذهب»: 107-108؛ «طبقات المفسرين»: (66/1). وأبي الحسن علي بن محمد الجبائي (ت 633هـ)، ون بشأنه أعلام الزركلي (333/4)، وأبي محمد عبد الكبير بن محمد بن عيسى بن بقي الغافقي (ت 616هـ)؛ ذكره السيوطي في «طبقات المفسرين» (59) والتبكي في «الكفاية» (296/1).

(68) في «كفاية المحتاج» (287/1): «شرح الأحكام الصغرى» لابن عبد الحق. ولم يرد تعيين أي الأحكام في «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (228)، وفيه أن اسمه «مصالح الأفهام في شرح كتاب الأحكام».

(69) واسم الكتاب كاملاً: «الإسعاد بتحرير مقاصد الإرشاد»؛ ومنه نسخة بدار الكتب الوطنية التونسية، تحت رقم 604، عدد أوراقها 181 ورقة. وأخرى تحت رقم 21615. وبالقرويين ثالثة تحت رقم 1273، أوراقها 191.

(70) واسمه «غاية الأمل في شرح الحمل»: مخطوط بكوبريلي بتركيا، رقم 1484.

(71) التاريخ غير واضح بالأصول، والمثبت من «نيل الابتهاج» (268/1)؛ «كفاية المحتاج» (287/1).

(72) هذا التاريخ هو الذي صوبه التبكي، والذي وقع في أصل النص المنقول (662). ن «نيل الابتهاج» (268/1). وصحفت "ستون" إلى "سبعون"؛ وهو تطبيع.

(73) ترجمة الأغرناطي لابن بزيّة هاته، استفادها التبكي من البسيلي وعنه نقلها في «الكفاية» مع اختلاف يسير. وكذا نقلها الزركشي في «تاريخ الدولتين».

(التعريف بابن عرفة شيخ البسيلي)⁽⁷⁴⁾

قلت: وولد شيخنا أبو عبد الله محمد بن عرفة، سنة ست عشرة⁽⁷⁵⁾ وسبعمائة، وتوفي - رحمه الله - ضحوة يوم الثلاثاء، الرابع والعشرين لشهر⁽⁷⁶⁾ جمادى الأخرى، عام ثلاثة وثمانمئة، ودُفِنَ بعد صلاة الصبح من يوم الأربعاء غداً⁽⁷⁷⁾ تاريخه، وله من العمر ستة وثمانون عاماً وأشهر⁽⁷⁸⁾. وحج حجة الفريضة؛ كان خروجه لذلك من تونس بعد⁽⁷⁹⁾ صلاة الظهر [من] يوم الإثنين الحادي والعشرين⁽⁸⁰⁾ لشهر جمادى الآخرة⁽⁸¹⁾ من عام اثنين وتسعين⁽⁸²⁾ وسبعمائة، وقد كان بلغ [في] تفسير القرآن إلى قوله تعالى ﴿إِلَيْهِ يُرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾⁽⁸³⁾، ورجع من حجه فدخل تونس يوم الثلاثاء، التاسع عشر لشهر جمادى الأولى، من عام ثلاثة وتسعين⁽⁸⁴⁾ وسبعمائة قرب الزوال. وحبس قبل

(74) سيأتي له الحديث عنه نزلة أخرى عَرَضاً وذكر مولده ووفاته وبعض من شعره.

(75) ق: عام ستة عشر.

(76) س: من شهر.

(77) ك: "غدا" س: "عند".

(78) زاد البسيلي في هذا الموضع من «محاذي مختصر ابن عرفة الفقهي» (ورقة 1): «وذلك سبعة وثمانون غير شهرين وثمانية أيام».

(79) ك: 238-أ.

(80) في «محاذي مختصر ابن عرفة الفقهي» للبسيلي (ورقة 1): "الخامس والعشرين".

(81) س: الأخيرة.

(82) ك: وسبعين.

(83) فصلت: 47.

(84) ك، س: وسبعين.

موته كثيراً من الربّاع، وتصدق قرب موته بمالٍ كثير، وترك موروثاً عنه ما قيمته ثمانية عشر ألف دينار ذهباً [كبيرة]⁽⁸⁵⁾، ما بين عَيْنٍ⁽⁸⁶⁾ وجوهر⁽⁸⁷⁾ وحُلِيٍّ وطعام وربّاع وكتب⁽⁸⁸⁾؛ وكان رحمه الله مستجاب الدعاء.

وممّا⁽⁸⁹⁾ رأيت من برّكته، أنّي كنتُ أجلسُ قُبَالَتُهُ بمجلسٍ تدرّيسه، فربّما تكلمَ معي بما يقع⁽⁹⁰⁾ في خاطري.

وأخبرني عنه [عم⁽⁹¹⁾] والدي، الشيخ الصالح الزاهد العابد أبو فارس عبد العزيز البسيلي⁽⁹²⁾؛ أنه⁽⁹³⁾ رأى في نومه بعضَ من كان مُعاصِراً لشيخنا ابن عرفة، وهو الشيخُ الفقيهُ المفتي القاضي أبو العباس أحمدُ بنُ حَيْدَرَةَ⁽⁹⁴⁾

(85) هذا الذي تَرَجَّحْتُ لي قراءته في "ق"، وموضع الكلمة بياضٌ في "ك"، وهو ساقط من "س".

(86) حُرِفَتْ في «الكفاية» إلى «عير».

(87) ك: "درهم"؛ س: "دراهم". والمثبت من "ق" و«محاذي مختصر ابن عرفة». ومن قوله "وولد شيخنا" إلى نهاية هذه الفقرة، يتصرف يسير في «محاذي مختصر ابن عرفة الفقهية» للبسيلي (ورقة 1).

(88) قال البرزلي في «نوازل»: «أوصى ابن عرفة بماله كله، ولا وارث له، فلما توفي رفع أبو فارس أمير المؤمنين جمعنا إلى القاضي، فرد القاضي ما زاد على الثلث محتجا بأن العمل عليه، وهو مشهور مذهب مالك، ووافق على ذلك من حضر، وأنا معهم».

من «الفتح المبين في بيان الزكاة وبيت مال المسلمين» لعبد الرحمن المنجرة (67-68). ون «فهرست الرصاع» (170 مكرر ثاني).

(89) ق: وما .

(90) ق: وقع.

(91) ق: "جَدَّ"، ولعله تصحيفٌ عما أثبتنا من «الكفاية» (105/2)، يشهدُ له ما يلي من الكلام من قوله «قال لي العمُّ»؛ أما في "ك" ففيها: «وأخبرني عنه والد الشيخ... إلخ». وفي "س": «عمي الشيخ...».

(92) ن «التقييد الكبير»: القسم المطبوع (254/2) والقسم المخطوط؛ عند تفسير الآية 28 من سورة الذاريات.

(93) ق: إذ.

(94) أحمد بن محمد بن حيدرة، أبو العباس التونسي (682-778هـ):

قاضي الجماعة بها، الإمام الحافظ، كان معاصراً لابن عرفة، وله معه نزاع في مسائل؛ أخذ عن ابن عبد السلام وغيره. وأخذ عنه أبو مهدي عيسى الغبريني وأبو عبد الله القلشاني والبرزلي؛ ونقل عنه كثيراً في نوازله. من «كفاية المحتاج» (33/1). وترجمته في «الحل السندسية» (1/3: 621-622/655/663)؛ «أعلام الغرب العربي» (385-386/4)؛ ومصادره بالهامش. ولست أدري ما علاقته بابن حيدرة محمد بن أحمد، الحي بعد 770، المذكور في «الدرر الكامنة» (42/5).

قلت: وقفت له على فتوى منقولة من خطه، نقلها أبو يعقوب يوسف الأندلسي، في مجموع خ ع ك 33 (206-207).

-وَكَانَ فِي نَفْسِهِ مِنْهُ شَيْءٌ- فَقَالَ لَهُ: اطْلُبْ لِي مِنْهُ الْمُحَالَةَ⁽⁹⁵⁾؛ لِأَنِّي رَأَيْتُ لَهُ مَنْزِلَةً عَظِيمَةً عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى >فَقَالَ⁽⁹⁶⁾ لَهُ نَعَمْ<⁽⁹⁷⁾. قَالَ لِي الْعَمُّ: فَالْتَقَيْتُ بِالْشَيْخِ ابْنِ عَرَفَةَ وَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لِي: اَلْمُلْتَقَى بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى. وَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ ذَلِكَ.

قُلْتُ: وَكَانَ اعْتِمَادُهُ فِي التَّفْسِيرِ عَلَى ابْنِ عَطِيَّةٍ وَالزَّمْخَشَرِيِّ مَعَ الطَّبِيِّ⁽⁹⁸⁾، وَيُضَيَّفُ⁽⁹⁹⁾ تَفْسِيرَ [6-ظ] ابْنِ الْخَطِيبِ.

قال ابنُ سُرُورٍ فِي شَرْحِ "الْحَاصِلِ"⁽¹⁰⁰⁾ مِنَ الْمَحْضُولِ "لِتَاجِ الدِّينِ الْأَرْمَوِيِّ: «[و] فَخْرُ الدِّينِ، هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ خَطِيبٍ⁽¹⁰¹⁾ >الرِّيَّ"< بَنِ الْحُسَيْنِ⁽¹⁰²⁾ بَنِ عَلِيٍّ الْبَكْرِيِّ الرَّازِيِّ، وَالرَّازِي مَنُشُوبٌ إِلَى⁽¹⁰⁴⁾ الرِّيَّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ⁽¹⁰⁵⁾؛ تَفَقَّهَ بِمِرَاغَةَ⁽¹⁰⁶⁾

(95) ق : "المساحة". والمثبت من «كفاية المحتاج» (105/2) وبقية الأصول الخطية.

(96) س: "قلت". والمثبت مقتضى السياق.

(97) ساقط من "ق" و "ك".

(98) الحسن بن محمد بن عبد الله شرف الدين الطَّبِيِّ (ت 743هـ):

الإمام المشهور؛ قال ابن حجر: كان آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنن. شرح «الكشاف» (خ)- وعنه النقل أعلاه؛ «التبيين» (ط)؛ «شرح مشكاة المصابيح» (ط).

ترجمته في «الدرر الكامنة» (185/2-186؛ رت: 1613)؛ «طبقات المفسرين» للدودي (143/1-144؛ رت: 141)؛ «بغية الوعاة» (522/1-523؛ رت: 1080)؛ «الأعلام» (256/2).

(99) س : ويضعف.

(100) لهذا الشرح نسخة في دار الكتب الوطنية التونسية، تحت رقم 9290. ولعل ابن سرور هذا هو المترجم عند ابن

القاضي في «لقط الفرائد» (160) و«موسوعة أعلام المغرب» (573/2)؛ قاضي الأنكحة بتونس، المتوفى بها سنة 700.

(101) في ك : "ابن الخطيب الري"، والصواب ما أثبتنا. واقتصر "ق" على قوله : "ابن الخطيب" دون إضافة.

(102) "ك" و "س" : الحسن.

(103) في «وفيات الأعيان» (248/4-249) : "بن الحسين بن الحسن بن علي".

(104) ك : علي.

(105) س : 4-أ.

(106) ك ، س : "المراغث" ؛ ق : "المراعت".

على مذهب الشافعي⁽¹⁰⁷⁾، وتقدّم في الفقه وصناعة الكلام، وصنّف التصانيف، وانتهت إليه رئاسة الكلام. وُلِدَ بالرّيّ في الرابع عشر من شهر رمضان⁽¹⁰⁸⁾ [سنة أربع وأربعين وخمسائة، وتوفي يوم الأضحى] سنة عشر وستمائة، وهو ابن ثلاث⁽¹⁰⁹⁾ وسبعين سنة، ودُفِنَ في الجبل المصائب لقريّة مزداخان⁽¹¹⁰⁾.

ويقال: إنّ تصانيف الفخر لما وصلت مضر⁽¹¹¹⁾ لم يقبلوا عليها <لمخالفتها⁽¹¹²⁾> [نظم] كتب⁽¹¹³⁾ المتقدمين، حتّى اشتغل بها⁽¹¹⁴⁾ تقيّ الدين المقترح⁽¹¹⁵⁾، فقرّبها لأفهامهم، فعكفوا⁽¹¹⁶⁾ عليها وتركوا كتب المتقدمين».

= والصواب "مراغة" -بالفتح والغين المعجمة-: أشهر وأعظم بلاد أذربيجان، بها قرأ الرازي على الشيخ محمد الدين الجيلي؛ أفاده ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (269/6) والقنوجي في «أبجد العلوم» (107/3). ون «معجم البلدان» (93/5).

(107) الشافعي في إمامته في الفقه واللغة، أشهر من أن يعرف، وأبين من أن يوصف!

(108) س: "شهر الله". وليس المقصود، فشهر الله رجب.

(109) ك: ثلاثة.

(110) ك: "مرداحان". ق: "مزداحان". والتصويب من «وفيات الأعيان» (252/4)، حيث ضبطها ابن خلكان ضبط قلم.

(111) ك: بمصر.

(112) بياض في "ق" بمقدار كلمة.

(113) ك: لكتب.

(114) ك: 239-ب.

(115) مظفر بن عبد الله؛ أبو الفتح، تقي الدين، المعروف بالمقترح (ت 612هـ):

فقيه شافعي مصري، له «شرح المقترح في المصطلح» للريوي -وبه عرف-، و«شرح الإرشاد»، وهذا من مصادر البسيلي.

ترجمته في «كشف الظنون» (1793/2)؛ «الأعلام» (256/7).

(116) ك: "فكفوا".

وَمِنْ فَهْرَسَةِ⁽¹¹⁷⁾ اللَّبْلِيِّ⁽¹¹⁸⁾: «قال (أحمد بن) محمد بن [خلكان]⁽¹²⁰⁾ في تاريخه: الإمام فخر الدين، هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين [بن الحسن بن] عليّ البكري الطبرستاني الأضل، الرازي المؤلد، المعروف بابن الخطيب⁽¹²²⁾».

(117) هاهنا في "ك" زيادة: «أبو عبد الله محمد»، وهي كنية واسم الأبلي؛ وليس هو المقصود. والبرنامج الذي ينقل عنه البسيلي، كان من مرويات وكتب البلوي صاحب الرحلة (تاج المرق: 101/2)، حيث ذكر فيها أن جميع البرنامج موجود بيده مصححا بخط أبي زكريا يحيى السلوي. ون «الخلل السندسية» (1/3: 831). ولم يرد تعيين الفهرسة التي منها النقل، أهى الكبرى أم الصغرى؛ وسكت محققاً «فهرست اللبلي» عن بيان ذلك؛ ثم وجدت ابن فرحون ذكر له «مشيخة شيخه التجيبي» ونقل عنها (ن «الدياج»: 375).

(118) "ق" و "س" : الأبلي. والمثبت من "ك"، وهو أصح؛ لأن كتب التراجم ذكرت للبلبي فهرسة، وعدت شمس الدين عبد الحميد الحسروشاھی الآتي الذكر من ضمن شيوخه.

واللبلي هو أبو جعفر أحمد بن أبي الحجاج بن يوسف الفهري التونسي (ت 691 هـ): نحوي لغوي إشبيلي رحل إلى المشرق وتوفي بتونس، صنف «تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح» (خ)؛ «بغية الآمال» (ط)؛ «فهرستان». ذكر ابن بشكوال أباه وقال: هو من بيت نباهة وديانة (الصلة: 682).

ترجمته في «عنوان الدراية» (345-346)؛ «الدياج المذهب» (137-138؛ ر: ت: 138)؛ «الرحلة المغربية» للعبدري (43-44)؛ «برنامج الرازي أشي» (53-54)؛ «بغية الوعاة» (1/402-403؛ ر: ت: 799)؛ «مقدمة تحقيق «فهرسته» (5-12)؛ «أعلام المغرب العربي» (4/220-222). ون المصادر التي أحال عليها الأستاذ بنمنصور.

(119) الزيادة من كتب التراجم المذكورة بعد، وهي لازمة.

(120) بياض بمقدار كلمة في "ك". وابن خلكان، قاضي القضاة شمس الدين الإربلي الشافعي (ت 681 هـ)؛ كان فاضلاً بارعاً متقناً بصيراً بالعربية، علامة في الأدب والشعر وأيام الناس، اشتهر بكتابه «وفيات الأعيان». وهو الذي جدد قضاء القضاة من سائر المذاهب.

ترجمته في: «البداية والنهاية» (13/318؛ وفیات سنة 681 هـ)؛ «وفیات الوفيات» (1/110-118؛ ر: ت: 45)؛ «الأعلام» (1/220). ون مقدمة تحقيق «وفيات الأعيان» (1/13)، وترجمة ابن خلكان لولده موسى في ناصية المجلد الرابع منه.

(121) زيادة لازمة من «البداية والنهاية: وفیات سنة 606 هـ» (13/60-62)؛ «وفیات الأعيان» (4/248).

وترجمة الرازي في «فهرست اللبلي» (127)؛ «وفيات الأعيان» (4/248)؛ «طبقات الشافعية» لابن هداية الله (263-264)؛ «طبقات المفسرين» للسيوطي (100-101؛ ر: ت: 119)؛ «طبقات المفسرين» للدودي (2/213-217؛ ر: ت: 550).

(122) «وفيات الأعيان» (4/248-249).

ولد في خامس عشرين⁽¹²³⁾ من شهر رمضان سنة أربع وأربعين وخمسمائة بالري، وتوفي يوم عيد الفطر⁽¹²⁴⁾، سنة ست وستمئة بهرة⁽¹²⁵⁾، من أعمال خراسان، ودُفن آخر النهار بالجبل المصقب [من] قرية⁽¹²⁶⁾ مزدخان⁽¹²⁷⁾.

أَخَذَ الْأُصُولَ عَنْ وَالِدِهِ، وَأَخَذَ وَالِدُهُ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ سُلَيْمَانَ بْنِ نَاصِرٍ⁽¹²⁸⁾ الْأَنْصَارِيِّ⁽¹²⁹⁾.

وَذَكَرَ لِي شَيْخُنَا الْخُسْرُ شَاهِي⁽¹³⁰⁾ بِدَمْشَقَ أَشْيَاءَ مِنْهَا، أَنَّهُ⁽¹³¹⁾ مَا كَانَ يُنْفِقُ إِلَّا مِنْ نَسِخِهِ⁽¹³²⁾. وَأَخْبَرَنِي ابْنُ الطَّبَاحِ⁽¹³³⁾ بِالْقَاهِرَةِ، أَنَّ بَعْضَهُمْ كَانَ

(123) س: "خامس عشر".

(124) ك: "الأضحى".

(125) ق: "بحرات". ك؛ س؛ «فهرست اللبلي»: "بهرات".

(126) ك: "بالقرية".

(127) ق: "إحار". س: "دحار". «فهرست اللبلي»: "مزدخان".

(128) صحفت في «فهرست اللبلي» (128) إلى: "شاطر"؛ وقد ورد الاسم على الصواب في الصفحة (123). وسليمان هذا هو ابن ناصر بن عمران... أبو القاسم الأنصاري الأرغواني (ت 512هـ)، كان له معرفة بالطريقة وقدم في الصوفية، دقيق النظر، واقفا على مسالك الأئمة وطرقهم في علم الكلام بصيرا بمواضع الإشكال مع قصور عبارته، صنف «الغنية» في فقه الشافعية، وشرح «إرشاد» الجويني.

ترجمته في «فهرست اللبلي» (130)؛ «طبقات الشافعية» لابن هداية الله (251)؛ «الأعلام» (112/3). وهو في «وفيات الأعيان» (252/4) "سلمان" بإسقاط الياء.

(129) والأنصاري عن الجويني، عن الأستاذ الإسفرائيني، عن أبي الحسين الباهلي، عن الإمام الأشعري. (ابن خلكان: 252/4).

(130) ك، س: "الخراساني". ق: "الخرماني"؛ وكلاهما تصحيف عما أثبت، ويأتي النقل عن هذا الشيخ وتسميته في الأصول على الصواب.

والخسروشاهي هو أبو محمد عبد الحميد بن عيسى بن عموية (ت 652هـ)؛ أحد مشاهير المتكلمين، ومن اشتغل على الفخر. من مصنفاته: «مختصر المهذب» في الفقه؛ «مختصر المقولات» لابن سينا.

ترجمته في «فهرست اللبلي» (122-124؛ 126-127)؛ «وفات الوفيات» (257/2-259؛ ر ت: 245)؛ «البداية والنهاية»؛ وفات سنة 652هـ (13/198)؛ «الدياج» (133)؛ عرضا عند ذكر أشياخ الشهاب القرافي؛ «الأعلام» (3/288).

(131) ك: أنها.

(132) حرّفت العبارة في فهرست اللبلي إلى: "وما كان يتفق ولاء من نسخه".

(133) في كل الأصول: "ابن طباح". والتصويب من «فهرست اللبلي»، وهو أولى ليكون منسوقا مع ما سياتي. وثمة أعلام كثر كلهم ابن الطباخ، لست أدري أيهم المراد؛ انظر «الدرر الكامنة»، على الولا: (2/116)؛ (3/152)؛ (5/420)؛ (5/437)؛ (5/507).

يَحْضُرُ تَدْرِيسَ ابْنِ الْخَطِيبِ، وَيَقْعُدُ بَعِيداً، فَقَالَ [له] ابْنُ الْخَطِيبِ: لِمَ [تَبْعُدُ
عَنَّا؟]. فَقَالَ: مَجْلِسُكَ الْبَحْرُ، وَأَنَا امْرُؤٌ⁽¹³⁴⁾ لَا أَحْسِنُ السَّبْحَ فَأُخْشَى الْغَرَقَ؛
فَقَرَّبَهُ مِنْهُ. وَأُخْبِرَنِي بِهَا أَيْضاً، أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ عَلَى ابْنِ السَّكَّاكَ النَّحْوَ، يَذْهَبُ
إِلَيْهِ بَعْدَ فَرَاغِ مَجْلِسِهِ، فَعَظَّمَ عَلَى ابْنِ السَّكَّاكَ مَجِئَهُ، وَقَالَ لَهُ: أَنْتَ إِمَامٌ
حَقُّكَ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْكَ. فَقَالَ لَهُ ابْنُ الْخَطِيبِ: هَذَا الَّذِي أَفْعَلُهُ هُوَ الْوَاجِبُ. قَالَ
ابْنُ السَّكَّاكَ: بَحَثْ مَعِيَ [الإمام] فِي كِتَابِ "المَفْصَلِ"، فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ
رَبْمَا يَكُونُ مِثْلِي أَوْ دُونِي يَسِيرًا، [7-ن] وَأَمَّا الْجُزْءُ الثَّانِي فَإِنَّهُ كَانَ يُحْلُ
لِي⁽¹³⁵⁾ الْمَشْكَلاتِ الَّتِي كَانَتْ تَعْتَاصُ عَلَيَّ.

قال ابنُ الطَّبَّاح: وَكَانَ الْإِمَامُ ابْنُ الْخَطِيبِ عَلَى فَضْلِهِ شَيْعِيًّا⁽¹³⁶⁾ يَرَى مُحِبَّةَ

(134) حُرِفَتْ فِي «فَهْرَسْتِ اللَّبْلِيِّ» إِلَى: «وَأِنِّي نَهْرٌ».

(135) ك: فِي .

(136) لَيْتَ شَعْرِي كَيْفَ يَنْسَبُ لِلتَّشْيِيعِ مَنْ يَحِبُّ أَهْلَ الْبَيْتِ! وَهَلْ يَكْمَلُ إِيمَانُ الْعَبْدِ إِلَّا بِمُحِبَّتِهِمْ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ - عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ -: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾؛ وَكَمْ أَحْسَنَ الشَّافِعِيُّ حِينَ قَالَ:

يَارَاكِبَا قَفَّ بِالْمَحْصَبِ مِنْ مَنَى	وَاهْتَفَ بِسَاكِنِ خَيْفِهَا وَالنَّاهِضِ
سَحْرًا إِذْ أَفَاضَ الْحَجِيجَ إِلَى مَنَى	فِيضًا كَمَلَّتْ طِمَ الْفِرَاتِ الْفَائِضِ
إِنْ كَانَ رَفُضًا حَبَّ آلِ مُحَمَّدٍ	فَلْيَشْهَدْ الثَّقَلَانِ أَنِّي رَافِضِي

نَقَلَ الْأَبْيَاتَ الْفَخْرَ نَفْسَهُ فِي «التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ» (143/27) - وَصَحَّفَ أَكْثَرَهَا فِي الْمَطْبُوعَةِ - وَ الْأُلُوسِي فِي «رُوحِ

الْمَعَانِي» (32/13). وَصَوَّبَهَا بِالتَّلْفِيقِ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ؛ وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي «مَدَارِكِ» قَاضِيْنَا عِيَاضَ (187/3).

أهل البيت¹³⁷. قال: وكذلك كان التاج الأرموي.

وأنشدني¹³⁸ بدمشق شيخنا الخسرو شاهي لبعضهم فيه:

رَحَلْتُ إِلَى خُورَزْمَ بَيْنَ عَصَابَةٍ عَطَاشٍ إِلَى¹³⁹ التَّحْقِيقِ أَخْطَأَهَا الرَّيُّ¹⁴⁰
فَسَاقَ إِلَيْنَا اللَّهُ [مِنْ] بَعْدِ خَيْبَةٍ¹⁴¹ إِمَامًا كَفَيْضِ الْبَحْرِ¹⁴² أَخْرَجَهُ الرَّيُّ¹⁴³».

(137) قال ابن جزى: «وأما ابن الخطيب فتضمن كتابه ما في كتاب الزمخشري وزاد عليه إشباعا في قواعد علم

الكلام، ونمقه بترتيب المسائل، وتدقيق النظر في بعض المواضع وهو على الجملة كتاب كبير الجرم، ربما

يحتاج إلى تلخيص، والله ينفع الجميع بخدمة كتابه، ويجزيهم أفضل ثوابه».

من «التسهيل لعلوم التنزيل» (10/1).

(138) س : وأنشد.

(139) «فهرست اللبلي»: «من».

(140) ك : الرأي .

(141) ! ورد الشطر في «فهرست اللبلي» كما يلي: «فساق إلينا الله....مدحته!».

(142) «فهرست اللبلي»: «النهر».

(143) ك : «الرأي». وإلى هنا امتدّ النقل عن «فهرست اللبلي» (127؛ 128؛ 129) مع تقديم وتأخير.

(فصل) (144)

ابن عطية: «مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ⁽¹⁴⁵⁾: «<مَا>⁽¹⁴⁶⁾ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفَسِّرُ <مِنْ> الْقُرْآنَ⁽¹⁴⁷⁾ إِلَّا⁽¹⁴⁸⁾ آيَا [بَعْدَ] عِلْمِهِ إِيَّاهُنَّ جَبْرِيلُ»⁽¹⁴⁹⁾، معناه في مَعْنَيَاتِ الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرِ مَجْمَلِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، مِمَّا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ⁽¹⁵⁰⁾ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى⁽¹⁵¹⁾.

(144) زيادة لدنية.

(145) عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين، أفقه النساء مطلقاً، وأفضل أزواج النبي إلا خديجة، ففيهما خلاف شهير، ماتت سنة 57هـ على الصحيح.

من «تقريب التهذيب» (667-ر ت: 8633). ن «التعريف» لابن الحذاء (764-765/3 ر ت: 810)؛ «الاستيعاب» (1881/4 وما بعدها؛ ر ت: 4029)؛ «أسد الغابة» (188-192؛ ر ت: 7085)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (108/14)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (27-29؛ ر ت: 13)؛ «تهذيب التهذيب» (461/12-463؛ ر ت: 2840)؛ «إسعاف المبطا» (131؛ ر ت: 373).

(146) من "س".

(147) «المحرر الوجيز» (28/1): «كتاب الله». ورواية المؤلف وفق لما عند الطبري.

(148) وقع هنا في ك إقحام كلمة "آية".

(149) ضعيف منكر:

ذكره الإمام الطبري وقال عقبه: «... هذا مع ما في الخبر الذي روي عن عائشة من العلة التي في إسناده، التي لا يجوز معها الاحتجاج به لأحد من علم صحيح سند الآثار وفاسدها في الدين، لأن راويه ممن لا يعرف في أهل الآثار، وهو جعفر بن محمد الزبيري». «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» (39/1). قلت: وعليه، فتأويل ابن عطية للحديث ذاهب، تبعاً لما فيه.

(150) ق: «بتوفيق»، بتقديم الفاء على القاف.

(151) «المحرر الوجيز» (17/1)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (25/1)؛ «الجواهر الحسان في تفسير القرآن» للثعالبي (20/1).

قال ابن تيمية: «يجب أن يعلم أن النبي ﷺ، بين لأصحابه معاني القرآن، كما بين لهم ألفاظه؛ فقله تعالى ﴿لَتَبِينَ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ﴾ يتناول هذا وهذا... ولهذا كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جداً، وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة، فهو قليل بالنسبة إلى ما بعدهم، وكلما كان العصر أشرف، كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر».

ن «مقدمة في أصول التفسير» (35-37).

(فصل) (152)

وَصَدْرُ الْمَفْسِّرِينَ عَلِيُّ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ⁽¹⁵³⁾، ثُمَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ⁽¹⁵⁴⁾، وَعَنْهُ
أَخَذَ، ثُمَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ⁽¹⁵⁵⁾ وَأَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ⁽¹⁵⁶⁾ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَبْدُ

(152) زيادة لدنية.

(153) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي (ت 40هـ):

ابن عم رسول الله ﷺ، وزوج ابنته: من السابقين الأولين، ورجح جمع أنه أول من أسلم، وهو أحد
العشرة، مات وهو يومئذ أفضل الأحياء من بني آدم بالأرض، بإجماع أهل السنة، وله ثلاث وستون سنة.
من «تقريب التهذيب» (341-ر ت: 4753)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (13-10/1).

(154) عبد الله بن عباس (ت 68هـ):

ابن عم الرسول، دعا له بالفهم في القرآن، فكان يسمى البحر والحير، وقال عمر: لو أدرك ابن عباس
أسناننا ما عَشَرَهُ منا أحد، وهو أحد المكثرين، وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة.
من «تقريب التهذيب» (251-ر ت: 3409)؛ «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» (242/5-244؛ ر ت: 474).

(155) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن (ت 33/23هـ):

من السابقين الأولين، ومن كبار العلماء من الصحابة، أمره عمر على الكوفة، ومناقبه جمّة.
من «تقريب التهذيب» (265؛ ر ت: 3613)؛ «الإصابة» (233/4-235؛ ر ت: 4957)؛ «تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ»
(24/6-25؛ ر ت: 42)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (16-13/1)؛ «غاية النهاية» (458/1-459؛ ر ت:
1914).

(156) أبي بن كعب بن قيس الأنصاري الخزرجي:

أبو المنذر، سيد القراء، ويكنى أبا الطفيل أيضا، من فضلاء الصحابة؛ اختلف في سنة موته اختلافا كثيرا.
ن «كتاب الأسماء والكنى» لمسلم: نسخة الظاهرية (103)؛ «التعريف» لابن الحذاء (20/2-21؛ ر ت: 15)؛
«أسد الغابة» (61/1-63؛ ر ت: 34)؛ «تقريب التهذيب» (36؛ ر ت: 283)؛ «الإصابة» (27/1؛ ر ت: 32)؛
«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» (164/1؛ ر ت: 350)؛ «تذكرة الحفاظ» (16-17/1)؛ «غاية النهاية» (31-32؛ ر ت:
131)؛ «طبقات الحفاظ» (5؛ ر ت: 7)؛ «لواقح الأنوار» للشعراني (23/1).

(157) س: 5-ب.

اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي⁽¹⁵⁸⁾.

ثُمَّ مِنَ التَّابِعِينَ⁽¹⁵⁹⁾ الْحَسَنُ⁽¹⁶⁰⁾ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ وَمُجَاهِدٌ⁽¹⁶¹⁾، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ⁽¹⁶²⁾،

(158) عبد الله بن عمرو بن العاصي: أبو محمد؛ أحد السابقين الكثيرين من الصحابة، وأحد العبادة الفقهاء، مات في ذي الحجة ليالي الحرّة على الأصح.

ن «كتاب الكنى والأسماء» للإمام مسلم: نسخة الظاهرية (95)؛ «التعريف» لابن الحذاء (2/336-337؛ رت: 295)؛ «أسد الغابة» (3/245-247؛ رت: 3090)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (1/41-42؛ رت: 19)؛ «تقريب التهذيب» (257؛ رت: 3499)؛ «غاية النهاية» (1/439؛ رت: 1835)؛ «تذكرة الحفاظ» للسيوطي (10؛ رت: 19)؛ «إسعاف المبطا» (61؛ رت: 131).

فائدة: في «مشارك» عياض: عمرو بن العاصي، وكان اسمه العاصي، ورويناه عن أكثرهم متقنيهم بالياء؛ وكذا قيد الأصيلي. وغيره يقول: العاص - بغير ياء - وكذا يروي غير واحد من الشيوخ.

(159) ك: 240-أ.

(160) المُتَّبَعُ من ك. أما في "ق" فوق "أنس" بدل "الحسن" وهو خطأ.

والحسن بن أبي الحسن البصري الأنصاري (ت 119هـ):

ثقة فقيه فاضل مشهور، وهو رأس الطبقة الوسطى من التابعين.

ترجمته في «الفهرست» للنديم (202)؛ «تقريب التهذيب» (99؛ رت: 1227)؛ «تهذيب التهذيب» (2/231-235؛ رت: 488)؛ «تذكرة الحفاظ» للسيوطي (28؛ رت: 64)؛ «لوائح الأنوار» (1/29)؛ «الأعلام» (226-227/2).

(161) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي، مولا هم، المكي: ثقة إمام في التفسير وفي العلم، من الطبقة الوسطى من التابعين، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة.

من «الكنى والأسماء» لمسلم: مخطوطة الظاهرية (29)؛ «التعريف» لابن الحذاء (3/560-561؛ رت: 528)؛ «تقريب التهذيب» (453-رت: 6481)؛ «التمييز والفصل» (1/289)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (1/92-93؛ رت: 83)؛ «غاية النهاية» (41-42؛ رت: 2659)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (35-36؛ رت: 81)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (2/305-308؛ رت: 617)؛ «إسعاف المبطا» (40؛ رت: 71). ون ترجمته ومصادرها بالحاشرية في كتاب «المتوارين» للحافظ عبد الغني الأزدي (52-53).

(162) سعيد بن جبر الأسدي، مولا هم الكوفي: ثقة ثبت فقيه، من كبار التابعين، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين، ولم يكمل الخمسين.

من «تقريب التهذيب» (174-رت: 2278)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (1/76-77؛ رت: 73)؛ «غاية النهاية» (1/305؛ رت: 1340)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (31؛ رت: 71)؛ «طبقات المفسرين» (1/181-182)؛ «تهذيب التهذيب» (4/11-12)؛ «لوائح الأنوار» (1/42)؛ «الأعلام» (3/93). ون ترجمته ومصادرها بالحاشرية في كتاب «المتوارين» للحافظ عبد الغني الأزدي (56-61).

وَعَلَقَمَةُ⁽¹⁶³⁾، ثم عِكْرَمَةُ⁽¹⁶⁴⁾ وَالضَّحَّاكُ بْنُ مَرْحَمٍ⁽¹⁶⁵⁾ وَالسُّدِّيُّ⁽¹⁶⁶⁾. ثُمَّ حَمَلَ
التفسيرَ عُذُولُ كُلِّ خَلْفٍ، وَأَلَّفَ النَّاسُ فِيهِ كَعِيدَ الرَّزَّاقِ⁽¹⁶⁷⁾، وَالْمَفْضِلُ⁽¹⁶⁸⁾
وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ⁽¹⁶⁹⁾ وَالبخاري⁽¹⁷⁰⁾ وَغَيْرِهِمْ.

(163) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي أبو شبل: ثقة ثبت فقيه عابد، من كبار التابعين، مات بعد الستين، وقيل بعد السبعين.

ن «الأسماء والكنى» للإمام مسلم: مخطوطة الظاهرية (54)؛ «تقريب التهذيب» (337-ر ت: 4681)؛ «غاية النهاية» (516/1؛ ر ت: 2135)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (12-13؛ ر ت: 24)؛ «لوائح الأنوار» (28/1).
(164) عكرمة أبو عبد الله، مولى ابن عباس، أصله بربري: ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا ثبت عنه بدعة، من الطبقة الوسطى من التابعين، مات سنة أربع ومائة، وقيل بعد ذلك.

ن «الأسماء والكنى» للإمام مسلم: نسخة الظاهرية (60)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (95-96؛ ر ت: 87)؛ «تقريب التهذيب» (336-ر ت: 4673)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (37؛ ر ت: 85)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (380-381؛ ر ت: 331)؛ «لوائح الأنوار» (39/1).

(165) الضحّاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم أو أبو محمد، الخراساني، من الطبقة الصغرى في التابعين، صدوق كثير الإرسال، مات بعد المائة.

من «تقريب التهذيب» (221-ر ت: 2978).

(166) إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، أبو محمد الكوفي: صدوق بهم، ورمي بالتشيع، يروي عن كبار التابعين مات سنة مائة وسبعة وعشرين.

من «تقريب التهذيب» (48-ر ت: 463).

(167) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولاهم؛ أبو بكر الصنعاني (ت 211هـ):

ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع.

من «تقريب التهذيب» (296؛ ر ت: 4064).

(168) ق، ك: «الفضل». والتصويب من «س» وتفسير ابن عطية (19/1).

والمفضل بن سلمة بن عاصم، أبو الطالب النحوي الكوفي:

صاحب الفراء؛ ردّ أشياء من كتاب «العين» أكثرها غير مردود؛ واختار في اللغة والنحو اختيارات غيرها المختار؛ له «ضياء القلوب في معاني القرآن»...

ترجمته في «الفهرست» للنديم (74)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (238-239؛ ر ت: 639)؛ «بغية الوعاة» (296-297؛ ر ت: 2013).

(169) علي بن أبي طلحة: سالم مولى بني العباس، سكن حمص، أرسل عن ابن عباس ولم يره، عاصر صغار التابعين صدوق قد يخطئ، مات سنة مائة وثلاث وأربعين.

من «تقريب التهذيب» (341-ر ت: 4754).

(170) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم المغيرة الجحفي، أبو عبد الله البخاري: جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، مات سنة ست وخمسين ومائتين.

ثُمَّ إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ⁽¹⁷¹⁾ جَمَعَ أَشْتَاتَ التَّفْسِيرِ، وَقَرَّبَ الْبَعِيدَ، وَشَفَى⁽¹⁷²⁾ فِي الْإِسْنَادِ.

وَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ النَّقَّاشُ⁽¹⁷³⁾، وَأَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ⁽¹⁷⁴⁾، فَكَثِيرًا⁽¹⁷⁵⁾ مَا اسْتَدْرَكَ النَّاسُ عَلَيْهِمَا، وَتَبِعَهُمَا مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ⁽¹⁷⁶⁾؛ وَأَبُو الْعَبَّاسِ

= من «تقريب التهذيب» (404-ر ت : 5727).

(171) محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (ت 311هـ) :

إمام المفسرين إلى يوم الدين. قال فيه الخطيب: «جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره». له «جامع البيان»، لم يصنف أحد مثله، و«تاريخ الأمم والملوك» (ط)، وغيرها. قلت: وإمامته أغنت عن مزيد التعريف به!

ن «الفهرست» للنديم (291)؛ «وفيات الأعيان» (4/191-192؛ ر ت : 570)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (2/710-716؛ ر ت : 728)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (2/106-114)؛ «الرسالة المستطرفة» (43).

(172) ك : وسفا.

(173) محمد بن الحسن، أبو بكر الموصلي النقاش (ت 351هـ) :

الإمام العلم، مقرر مفسر، ولد سنة 266هـ، عني بالقراءات من صغره، وطوّف وحصل، ضعفه في الحديث. قلت: وأئمة القراءة على تصحيحه في القراءة، وبذلك جرى العمل.

ن «الفهرست» للنديم (36)؛ «وفيات الأعيان» (4/299-298؛ ر ت : 627)؛ «البداية والنهاية: وفيات سنة 351هـ» (11/258-259)؛ «غاية النهاية» (2/119-121؛ ر ت : 2938)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (370-371؛ ر ت : 843)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (2/131-133؛ ر ت : 481)؛ «الرسالة المستطرفة» (77-78). وتفسيره مخطوط متوافر.

(174) ابن النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد النحوي المصري (ت 338هـ) :

أخذ عن المبرد ونفطويه والزجاج، وسمع النسائي وغيره. وصنف كتباً كثيرة منها «إعراب القرآن»، «معاني القرآن»، «شرح المفضليات».

ترجمته في «طبقات النحويين واللغويين» (220-221؛ ر ت : 161)؛ «وفيات ابن قنفذ» (213)؛ «بغية الوعاة» (1/362؛ ر ت : 702).

(175) في الأصول: «فكثير»؛ ولها وجه. والمثبت من «المحرر» و«الجواهر الحسان».

(176) أبو محمد القيسي القيرواني الأندلسي (355-437هـ) :

إمام علامة محقق عارف، أستاذ القراء والمجودين. أخذ عن ابن أبي زيد والقاسبي وابن غلبون وغيرهم، وعنه الباجي وابن عتاب، وغيرهم. من تأليفه المطبوعة: «التبصرة في القراءات»، «مشكل إعراب القرآن»، «الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة»، «اختصار الوقف على كلا وبلى ونعم»...

ترجمته في «جنوة المقتبس» (351؛ ر ت : 820)؛ «ترتيب المدارك» (8/13-14)؛ «الصلة» (631-633)؛ =

المَهْدَوِيُّ⁽¹⁷⁷⁾ مُتَقَنُ⁽¹⁷⁸⁾ التَّأْلِيفِ⁽¹⁷⁹⁾.

= ر ت: 1390؛ «طبقات المالكية» (258أ)؛ «طبقات القراء» (309/2-310)؛ «وفيات الأعيان» (274/5-277)؛
 ر ت: 737؛ «الديباج المذهب» (424-425؛ ر ت: 595)؛ «معرفة القراء الكبار» (394/1-396)؛
 «طبقات المفسرين» للداودي (331/2-332؛ ر ت: 643)؛ «القراءات بإفريقية» (333-348). ون مصادر
 ترجمته في «كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين والتونسيين» (128/1-146).
 (177) أحمد بن عمار، الإمام أبو العباس المهدي نسبة إلى المهديّة بالمغرب (ت بعد 430هـ): أستاذ مقرئ
 مشهور. صنف التفسير المشهور (حقق ولم يطبع)، وشرح الهداية في القراءات السبع، وغيرها، وهو الذي
 ذكره الشاطبي في باب الاستعاذة.
 ن «جذوة المقتبس» (114-115؛ ر ت: 189)؛ «الصلة» (86-87؛ ر ت: 188)؛ «غاية النهاية» (92/1)؛
 ر ت: 417؛ «بغية الوعاة» (351/1)؛ «طبقات المفسرين» للسيوطي (19؛ ر ت: 9)؛ «طبقات المفسرين»
 (56/1؛ ر ت: 52)؛ «القراءات بإفريقية» (349-357) ومقدمة تحقيق «شرح الهداية» (53/1-108).
 (178) في النسخ كلها: «فمتقن»، والمثبت أعلاه من «المحرر الوجيز» (32/1) و«الجواهر الحسان» للثعالبي (22/1).
 (179) «تفسير ابن عطية» (29/1-32)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (27/1-28)؛ «الجواهر الحسان» (20/1-21).
 وقارن بما في مقدمة «تفسير ابن جزى» (9/1-10).

(فصل)

معنى حديث⁽¹⁸⁰⁾ «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»⁽¹⁸¹⁾.

قلت⁽¹⁸²⁾: كَانَ شَيْخُنَا ابْنُ عَرَفَةَ يُفَسِّرُهَا بِالْقُرَآتِ السَّبْعِ⁽¹⁸³⁾

(180) صحيح:

بل عده السيوطي في «تدريب الراوي» (354) من المتواتر؛ إذ رواه سبعة وعشرون صحابياً. وهو عند مسلم في «صحيحه» (560/1؛ ر ح: 88)؛ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، وبيان معناه. و مالك في «الموطأ» (68/1)؛ كتاب الصلاة، باب ما جاء في النداء للصلاة؛ (201/1)؛ كتاب القرآن، باب ما جاء في القرآن. وأبي عبيد في «فضائل القرآن» (163/2؛ ر ح: 721)، باب لغات القرآن وأي العرب أنزل القرآن بلغته. والبيهقي في «السنن الصغرى» (358/1؛ ر ح: 1008)، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في قوله ﷺ «أنزل القرآن على سبعة أحرف» على سبيل الاختصار. وأورده الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (447/1؛ ر ح: 2249). وهذا القدر من الحديث، وارد في أحاديث شتى منها كثير عند الطبري في «جامع البيان» (11/1-12-13-14-16-19-23-25-30)، وابن كثير في «فضائل القرآن» (454/7؛ 456؛ 457...).

(181) ن مبحث معنى السبع في حديث «أنزل على سبعة أحرف» ضمن «تفسير الطبري» (11/1-26)؛ «نكت الانتصار لنقل القرآن» (109-123)؛ «فضائل القرآن» لأبي عبيد (168/2-169)؛ «المحرر الوجيز» (33/1-49)؛ «جمل الغرائب» لشهاب الدين النيسابوري (نسخة أحمد الثالث: ورقة 15)؛ «فضائل القرآن» لابن كثير - بذيّل التفسير - (452/7-463)؛ «فنون الأفنان في عيون علوم القرآن» لابن الجوزي (31-35)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (31/1-37)؛ «محاسن التأويل» (1/287-290)؛ «الإتقان» (1/131-141)؛ «الجواهر الحسان» (1/22-25)؛ «الفوائد الجميلة» للرجاجي (154-159)؛ «روح المعاني» (1/20-21)؛ «مباحث في علوم القرآن» للدكتور صبحي الصالح (101-116).

(182) س : قلنا.

(183) ك : السبعة.

المشهور⁽¹⁸⁴⁾.

(184) القول بأن المراد بالأحرف السبعة القراءات السبع، كما يحكى عن الخليل بن أحمد، هو أضعف الأقوال بدون مراء؛ قال أبو شامة: ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن، هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل. وقال مكي: من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقد غلط غلطا عظيما. قال: ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة وغيرهم، ووافق خط المصحف، ألا يكون قرآنا، وهذا غلط عظيم؛ فإن الذين صنفوا القراءات من الأئمة المتقدمين كأبي عبيد القاسم بن سلام وأبي حاتم السجستاني وأبي جعفر الطبري وإسماعيل القاضي قد ذكروا أضعاف هؤلاء، وكان الناس على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عامر، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع، واستمروا على ذلك، فلما كان على رأس الثلاثمائة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب.

من «الإتقان» (224/1). ون «فضائل القرآن» لابن كثير - بذيّل التفسير - (463/7)؛ «روح المعاني» (20/1).

(فصل < فيمن > جمع القرآن⁽¹⁸⁵⁾)

ابن عَطِيَّة: «كَانَ الْقُرْآنُ فِي مَدَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَفَرَّقًا⁽¹⁸⁶⁾ فِي صُدُورِ الرِّجَالِ»⁽¹⁸⁷⁾.

قُلْتُ: فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ⁽¹⁸⁸⁾: «جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَةٌ كُلُّهُمْ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَبِي بَنْ كَعْبٍ⁽¹⁸⁹⁾، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ⁽¹⁹⁰⁾، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ،

(185) ن «فضائل القرآن» لأبي عبيد (209/2)؛ «فضائل القرآن» للنسائي (79-80)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (39/1 - 41)؛ «البرهان» (فصل في بيان من جمع القرآن حفظاً: 241/1-243)؛ «الإتقان» (النوع العشرون في معرفة حفاظه ورواته: 199/1-203)، [ووقع فيه النقل عن المازري]؛ «الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة» للشوشاوي (245-247).

(186) س: مفترقا.

(187) «المحرر الوجيز» (50/1).

(188) (4/1914-1915؛ رح: 2465)؛ «كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي بن كعب وجماعة من الأنصار»⁽¹⁸⁹⁾ والبخاري في «صحيحه مع الفتح» (7/127؛ رح: 3810)؛ «كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب زيد بن ثابت»⁽¹⁹⁰⁾ وفي (9/47؛ رح: 500)؛ «كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ» وهو عند أحمد في «المسند» (11/181؛ رح: 13375)؛ (11/311؛ رح: 13877)، من حديث أنس. والترمذي في «سننه» (5/666؛ رح: 3794)؛ «كتاب المناقب، باب مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبي عبيدة بن الجراح»⁽¹⁹¹⁾ والنسائي في «فضائل القرآن» (67؛ رح: 25)؛ ذكر الأربعة الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ.

(189) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي، أبو المنذر: سيد القراء، ويكنى أبا الطفيل أيضاً، من فضلاء الصحابة، اختلف في موته اختلافاً كثيراً، قيل: سنة تسع عشرة، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين، وقيل غير ذلك.

من «تقريب التهذيب» (36؛ رت: 283).

(190) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي، أبو عبد الرحمن:

مشهور، من أعيان الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن، مات =

ورجلٌ من الأنصار يُكنى أبا زيدٍ»، وهو من قول أنس⁽¹⁹¹⁾ بن مالك⁽¹⁹²⁾.

قال المازري⁽¹⁹³⁾: «هذا الحديث [8-ظ] مما ذكره بعض الملحدة في مطاعنها، وحاولت⁽¹⁹⁴⁾ بذلك القدح في <الثقة بـ> نقل القرآن ولا مستزوح لها في ذلك؛ لأننا لو سلمنا الأمر كما ظنوا⁽¹⁹⁵⁾ وأنه لم يكمل القرآن سوى أربعة <فقط>، فقد حفظ جميع أجزائه⁽¹⁹⁶⁾ مئون لا يخصصون⁽¹⁹⁷⁾. وليس⁽¹⁹⁸⁾

= بالشام، سنة ثمان عشرة.

من «تقريب التهذيب» (468؛ رت: 6725)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (19/1-22؛ رت: 8).
(191) أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي (ت 92هـ):

خادم النبي ﷺ، خدمه عشر سنين، مشهور، مات وقد جاوز المئة.

ترجمته في «تقريب التهذيب» (54؛ رت: 565)؛ «الإصابة» (126/1-128؛ رت: 277)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (1/44-45؛ رت: 23)؛ «تذويب التهذيب» (1/329-330؛ رت: 690)؛ «تذكرة الحفاظ» للسيوطي (11؛ رت: 23).

(192) لو أخذنا بظاهر الروايات التي يذكرها البخاري مثلاً في صحيحه، لحسبنا أن عدد الحفاظ على عهد رسول الله ﷺ لا يزيد على السبعة. وهؤلاء السبعة أنفسهم لا تسرد أسماءهم متعاقبة في رواية واحدة في «الصحيح» وإنما تجمع من ثلاث روايات فيه مع ترك الأسماء المكررة؛ فيحتاج الأمر إلى تأويل سائغ مقبول، وهو ما أورده المؤلف عن المازري.
راجع «مباحث» صبحي الصالح (65).

(193) المازري، أبو عبد الله محمد التميمي المازري الصقلي (ت 536هـ):

من أئمة الفقه على مذهب مالك، تلقى عن اللحمي وعبد الحميد الصائغ، وغيرهما. له «المعلم» (ط)، «إيضاح المحصول من برهان الأصول» (طبع ما وجد منه)، «شرح الجوزقي»، «نظم الفرائد في علم العقائد»، «تعليقة على المدونة» (جزء نادر مخطوط)، وغيرها.

ترجمته في «فهرس ابن عطية» (138-139)؛ «وفيات الأعيان» (285/4؛ رت: 617)؛ «الديباج المذهب» (374-375؛ رت: 508)؛ «أزهار الرياض» (165/3)؛ «طبقات المالكية» (302-305ب)؛ «شجرة النور» (127)؛ «كتاب العمر» (2/696-704)، ون ثمة مصادر ترجمته؛ «مؤلفات الإمام أبي عبد الله المازري بالمكتبات المغربية» لمحمد إبراهيم الكتاني، مجلة المناهل المغربية، ع 6، س 3، يوليو 1976، صص: 323-330. مع ما كتبه حسن حسني عبد الوهاب عنه، وما قدم به الشاذلي النيفر لكتاب «المعلم».

(194) ك: وحالة.

(195) ق: ظنوه.

(196) ك: أحزابه.

(197) ك: يحصرون.

(198) ق، ك: ولا.

مِنْ شَرَطِ كَوْنِهِ مُتَوَاتِرًا أَنْ يَحْفَظَ الْكُلَّ [الْكُلُّ]، بَلِ الشَّيْءُ الْكَثِيرُ إِذَا رَوَى جُزْءًا مِنْهُ خَلَقَ كَثِيرٌ، عُلِمَ ضَرُورَةُ⁽¹⁹⁹⁾ وَحَصَلَ مُتَوَاتِرًا؛ وَلَوْ أَنْ:

[قَفَا نَبْكَ]⁽²⁰⁰⁾..... [طَوِيل]

رَوَى كُلُّ بَيْتٍ مِنْهَا مِائَةً رَجُلٌ مِثْلًا، لَمْ يَحْفَظْ كُلُّ مِائَةٍ سِوَى الْبَيْتِ الَّذِي رَوَتْهُ⁽²⁰¹⁾ لَكَانَتْ مُتَوَاتِرَةً؛ فَهَذَا الْجَوَابُ عَنْ قَدْحِهِمْ .

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ سُؤَالٍ مَنْ سَأَلَ مِنَ الْإِسْلَامِيِّينَ عَنْ وَجْهِ الْحَدِيثِ ، فَهُوَ أَنْ يُقَالَ لَهُ: قَدْ عُلِمَ ضَرُورَةُ مَنْ تَدْنِي الصَّحَابَةَ وَمُبَادَرَتِهِمْ إِلَى الطَّاعَاتِ وَالْقُرْبِ الَّتِي هِيَ أَدْنَى مَنَزَلَةٍ مِنْ حِفْظِ الْقُرْآنِ ، مَا يُعْلَمُ مِنْهُ مَعَ كَثَرَتِهِمْ اسْتِحَالَةُ أَلَّا يَحْفَظَهُ مِنْهُمْ إِلَّا أَرْبَعَةٌ. كَيْفَ وَنَحْنُ نَرَى أَهْلَ عَصْرِنَا يَحْفَظُهُ مِنْهُمْ أُلُوفٌ لَا تُحْصَى؟!، مَعَ نَقْصِ رَغْبَتِهِمْ فِي الْخَيْرِ عَنْ رَغْبَةِ الصَّحَابَةِ . فَكَيْفَ بِهِمْ عَلَى جَلَالَةِ قَدْرِهِمْ؟! وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالْعَادَةِ.

وَوَجْهُ ثَانٍ: وَهُوَ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَانَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْبَلَاغَةِ بِحَيْثُ هُوَ، وَكَانَ كُفَّارُ الْجَاهِلِيَّةِ <يَعْجَبُونَ>⁽²⁰²⁾ مِنْ بَلَاغَتِهِ⁽²⁰³⁾ وَيَحَارُونَ فِيهَا؛ فَتَارَةً

(199) ق : بالضرورة.

(200) س : "قصيدة". وموضع الكلمة بياض في "ك". والبيت مطلع معلقة امرئ القيس، وتماه:

..... من ذكرى حبيب ومترل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو في «ديوانه» (143) بشرح السندوبي، كما أنه من شواهد سيبويه، ن «شرح أبيات الكتاب» للسريافي (221/2)؛ «شرح أبيات سيبويه» للنحاس (338).

وامرؤ القيس هو ابن حجر، ينتهي قعدده إلى كندة؛ من الطبقة الأولى من فحول الجاهلية. من «طبقات فحول الشعراء» (52/1؛ 81-96)؛ «خزانة الأدب» (330-335)؛ «الأعلام» (11-12).

(201) ك ، س: رويت.

(202) بياض في "ق".

(203) ك: 241-ب.

يَنْسُبُونَهُ إِلَى السَّحَرِ، وَتَارَةً >يَنْسُبُونَهُ< (204) إِلَى أَسَاطِيرِ الْأَوَّلِينَ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ شِدَّةَ حِرْصِهَا عَلَى الْكَلَامِ الْبَلِيغِ وَتَحَفُّظِهَا لَهُ (205)، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا شُغْلٌ سِوَى ذَلِكَ. فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلصَّحَابَةِ بَاعِثٌ عَلَى حِفْظِ الْقُرْآنِ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ، لَكَانَ مِنْ أَدَلِّ الدَّلَائِلِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَنَّهُ مُتَأَوَّلٌ.

وَطَرِيقٌ آخَرُ: وَهُوَ مَا ثَبَتَ فِي الْأَخْبَارِ بِنَقْلِ (206) الثَّقَاتِ، مِنْ كَثَرَةِ مَنْ حَفِظَ (207) الْقُرْآنَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ عَدَدْنَا مَنْ حَفِظْنَاهُ (209) مِنْهُمْ، وَسَمَّيْنَا نَحْوَ خَمْسَةِ عَشَرَ صَاحِباً مِمَّنْ نُقِلَ عَنْهُ حِفْظُ جَمِيعِ الْقُرْآنِ فِي كِتَابِنَا الْمُتَرَجِّمِ بِـ "قَطْعَ لِسَانِ النَّابِغِ فِي الْمُتَرَجِّمِ بِالْوَاضِحِ"، وَهُوَ كِتَابٌ نَقَضْنَا فِيهِ كَلَامَ رَجُلٍ وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ ارْتَدَّ (210) وَأَخَذَ يُلْفِقُ قَوَادِحَ فِي الْإِسْلَامِ (211)، فَتَقَصَّيْنَا أَقْوَالَهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَأَشْبَعْنَا الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَبَسَطْنَاهُ فِي أَوْرَاقٍ، وَقَدْ أَشْرَرْنَا فِيهِ إِلَى تَأْوِيلَاتٍ [9-و] لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَذَكَرْنَا اضْطِرَابَ الرِّوَايَةِ (212) فِي هَذَا الْمَعْنَى؛ فَمِنْهُمْ مَنْ

(204) من "ك".

(205) المثبت في الصلب من «المعلم بفوائد مسلم». ووقع تحريفه في النسخ كلها: أما في "ك"، فإلى "تحب كماله"، وأما في "ق"، فإلى "يحب طيبالي" كذا. والذي في "س": "نحب كلامه".

(206) س: من نقل.

(207) س: 6-أ.

(208) ك: في زمان.

(209) س: حفظه.

(210) ق: "أن قد".

(211) هو منتصر كان يدعي العلم وليس من أهله، صنف كتاباً سماه «الفاضح»، واعتقد أنه نقض به الشريعة الحمديدية، وادعى فيها تناقضاً في الأحكام؛ وكان جاهلاً مصحفاً، فمما صحف قوله «ثمرة طيبة وماء طهور»، بقوله حمرة طيبة؛ وقال: انظر كيف يقول حمرة طيبة وهو يحرم الخمر؟!.

وممن ردّ عليه: أبو الطاهر بن عوف (ت 581هـ) والمازري. ن «الدياج المذهب» (157) -وصحف فيه اسم «المازري» إلى «الرازي»-. وأبو إسحق ابن عبد الرقيق (التقييد الكبير ن خ ع ق 611: 794).

(212) ك، س: الرواة.

زَادَ فِي هَذَا الْعَدَدِ (213) وَمِنْهُمْ مَنْ نَقَصَ عَنْهُ (214)، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَجْمَعَهُ أَحَدٌ، وَأَنَّهُ قَدْ يُتَأَوَّلُ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ لَمْ يَجْمَعُهُ بِجَمِيعِ قِرَاءَاتِهِ السَّبْعِ وَفَقْهِهِ وَأَحْكَامِهِ وَمُنْسُوخِهِ سِوَى أَرْبَعَةٍ؛ وَيُحْتَمَلُ أَيْضاً أَنْ يُرَادَ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ أَكْمَلَهُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ سِوَى هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَكْمَلَهُ إِذْ ذَاكَ غَيْرُهُمْ كَانَ يُتَأَوَّلُ (215) نَزُولَ الْقُرْآنِ مَا دَامَ ﷺ حَيًّا، فَقَدْ لَا يَسْتَحِيزُ النُّطْقُ بِأَنَّهُ أَكْمَلَهُ، وَهَؤُلَاءِ اسْتَجَازُوا ذَلِكَ، وَمُرَادُهُمْ أَنَّهُمْ أَكْمَلُوا الْحَاصِلَ مِنْهُ (216)، وَيَحْتَمَلُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ مَنْ سِوَاهُمْ لَمْ يَنْطِقْ بِإِكْمَالِهِ خَوْفَ الرِّيَاءِ وَاحْتِيَاطاً عَلَى حُسْنِ النِّيَّةِ كَفِعْلِ الصَّالِحِينَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَأَظْهَرَ هَؤُلَاءِ ذَلِكَ لَأَمْنِهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ.

وَكَيْفَ تَعْرِفُ النُّقْلَةَ أَنَّهُ لَمْ يُكْمَلْهُ سِوَى أَرْبَعَةٍ وَالصَّحَابَةُ مُتَفَرِّقُونَ (217) فِي الْبِلَادِ؟. هَذَا أَيْضاً لَا يُتَصَوَّرُ حَتَّى يَلْقَى النَّاقِلُ كُلَّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُخْبِرُهُ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَمْ يُكْمَلِ الْقُرْآنَ، وَهَذَا بَعِيدٌ عَادَةً. وَكَيْفَ وَقَدْ نَقَلَ الرُّوَاةُ إِكْمَالَ بَعْضِ النِّسَاءِ لِقِرَاءَتِهِ!؛ وَقَدْ اشتهرَ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَقَوْلُهَا: «كُنْتُ جَارِيَةً حَدِيثَةَ السَّنَنِ لَا أَقْرَأُ كَثِيراً مِنَ الْقُرْآنِ» (218). وَأَيْضاً لَمْ يَذْكُرْ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، <و> كَيْفَ يَحْفَظُ الْقُرْآنَ مَنْ سِوَاهُمَا دُونَهُمَا؟!.

(213) ك : العود.

(214) ك : منه.

(215) س : يتناول.

(216) ك : منهم.

(217) ك : متفرقين.

(218) طرف من حديث صحيح:

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ مَعَ الْفَتْحِ» (272/5؛ رَح: 2661)؛ كِتَابُ الشَّهَادَاتِ، بَابُ تَعْدِيلِ النِّسَاءِ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا، وَفِي (434/7؛ رَح: 4141)؛ كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ حَدِيثِ الْإِفْكِ، وَفِي (454/8؛ رَح: 4750)؛ كِتَابُ التَّفْسِيرِ، بَابُ «لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا هَتَانِ عَظِيمٌ، لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ، فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ». وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (2135/3؛ رَح: 2770)؛ كِتَابُ التَّوْبَةِ، بَابُ فِي حَدِيثِ الْإِفْكِ، وَقَبُولِ تَوْبَةِ الْقَاضِفِ.

(219) س : أبا.

وأيضاً يحتمل⁽²²⁰⁾ أن يكون أنس أخبر عن علمه، أو أراد من أكمله من الأنصار وإن كان قد أكمله من المهاجرين خلق كثير⁽²²¹⁾.

قلت: وهذا تأويل أبي غمر في "الاستيعاب"⁽²²²⁾؛ [انظره]⁽²²³⁾ [224] في حرف القاف⁽²²⁵⁾ عند ذكره قيس⁽²²⁶⁾ بن السكن⁽²²⁷⁾.

عياض⁽²²⁸⁾: «لو لم يكن في بيان الغرض من هذا الحديث ورفع

(220) ك: 242-أ.

(221) «إكمال الإكمال» لأبي (347-346/8). ون تفصيل الخلاف وجملة توجيهات لحديث أنس في «نكت الانتصار لنقل القرآن» للباقلاني (67-70)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (41/1-43)؛ «فتح الباري» (51-53/9).

(222) ك: الاستيعاب.

(223) وذلك قول ابن عبد البر ثمة: «إنما أريد بهذا الحديث الأنصار؛ وقد جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ، جماعة منهم عثمان بن عفان وعلي و عبد الله بن مسعود و عبد الله بن عمرو بن العاص و سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه». من «الاستيعاب» (1293/3).

(224) بياض في "ك".

(225) «الاستيعاب» (1293/3). وفي "س": الكاف.

(226) ذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (98/7) أنه «قيس بن السكن بن زعوراء، أبو زيد الأنصاري، عم أنس بن مالك، جمع القرآن على عهد النبي ﷺ». ن للاستزادة: «الثقات» (338/3)؛ «معجم الصحابة» (351/2)؛ «الإصابة» (476/5؛ رت: 7186). وهذا هو أبو زيد المذكور في حديث أنس، حسبما حقق السيوطي في «الإتقان» (203/1). وجدير بالتنبيه أن المترجم له غير قيس بن السكن الأسدي الكوفي، تابعي من رجال مسلم.

وترجمة الأخير في «تقريب التهذيب» (392؛ رت: 5578)؛ «تهذيب التهذيب» (355/8؛ رت: 705).

(227) ك: المسكين.

(228) أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبيعي (ت 544هـ):

عَلَّمَ المغرب، صاحب «الشفاء» و«الإكمال» (ط) وغيرهما، دفن باب أيلان بمحضرتنا المراكشية. أُلِفَ في التعريف به «أزهار الرياض في أخبار عياض» لشهاب الدين أحمد المقرئ التلمساني، و «التعريف بالقاضي عياض» لولده أبي عبد الله محمد، وهما مطبوعان.

ن «قلائد العقيان» (232-235)؛ «الصلة» (453-454؛ رت: 974)؛ «المعجم في أصحاب أبي علي الصديقي» لابن الأبار (306-310؛ رت: 279)؛ «الدباح المذهب» (270-273؛ رت: 351)؛ «وفيات الأعيان» (483-485؛ رت: 511)؛ «طبقات المانكية» (310-316)؛ «المراقبة العليا» (101)؛ «البداية والنهاية: وفيات سنة 544هـ» (241-242؛ رت: 244)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (1304-1307؛ رت: 1083)؛ =

إشكاله إلا ما تواتر به الخبر، أنه قُتل يوم الإمامة في خلافة أبي بكرٍ سبعونَ
 مِمَّنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ، وهي سَنُهُ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَوَّلُ سِنِّي خِلاَفَةِ أَبِي بَكْرٍ...
 فَانْظُرْ مَنْ بَقِيَ⁽²²⁹⁾ مِمَّنْ جَمَعَهُ [مِمَّنْ] لَمْ يُقْتَلْ فِيهَا وَمِمَّنْ لَمْ يَحْضُرْهَا وَبَقِيَ⁽²³⁰⁾
 بِالْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ وَغَيْرِهِمَا⁽²³¹⁾ مِنْ أَرْضِ الْإِسْلَامِ حِينَئِذٍ!«⁽²³²⁾.

= «طبقات الحفاظ» للسيوطي (468-469؛ رت: 1050)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (2-18-22؛ رت: 398)؛ «الرسالة المستطرفة» (106)؛ «الأعلام» (99/5). وقد أغنى ابن تاووت من يريد ترجمة عياض عن الكد في طلبها بما أحال عليه من مظانها في تقدمته لترتيب المدارك (لد-لو)؛ ومثل هذا الصنيع للدكتور حسن الوريّاكلي في جزء مفرد مطبوع.

(229) ك : بقا.

(230) ك : وبقا.

(231) ق : وغيرهم.

(232) «إكمال المعلم» (494/7)؛ «إكمال إكمال المعلم» للأبي (348-347/8)؛ كتاب فضائل الصحابة ﷺ؛

ون ثمة شرح الحديث برمته (348-346/8).

(فصل)

ابن عطية [عن مكي⁽²³³⁾]: «ترتيب الآي⁽²³⁴⁾ في السور ووضع البسملة⁽²³⁵⁾ في الأوائل هو من النبي ﷺ»⁽²³⁶⁾.

قلت: [10-ظ] ويحتمل أن يكون⁽²³⁷⁾ ذلك باجتهاد منه ﷺ أو⁽²³⁸⁾ بوحي.

(233) «المحرر الوجيز» (54/1).

(234) ق: الآيات.

(235) ق: المسماة.

(236) ابن كثير: روى ابن جرير وأبو داود والترمذي والنسائي، من حديث غير واحد من الأئمة الكتاب، عن عوف الأعرابي عن يزيد الفارسي عن ابن عباس قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال، وهي من المثاني، وإلى براءة وهي من المثين، فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم، ووضعتموها في السبع الطوال، ما حملكم على ذلك؟، فقال عثمان: كان رسول الله ﷺ مما يأتي عليه الزمان وهو يزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه شيء دعا بعض من كان يكتب فيقول: «ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا»... ففهم من هذا الحديث أن ترتيب الآيات في السور أمر توقيفي متلقى عن النبي ﷺ. من «فضائل القرآن» -بذيل التفسير- (444/7).

و الخلاف في هذا المبحث في: «الرهان في متشابه القرآن» للكرماني (22-23)؛ «المحرر الوجيز» (53-54)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (43-44)؛ «الفوائد في مشكل القرآن» (27)؛ «تناسق الدرر في

تناسب السور» للسيوطي (41-48)؛ «الإتقان» (1/172-176).

(237) ق: «ويحتمل كون» ك: «ويحتمل ذسلك».

(238) ك: و.

(الاستعاذة)⁽²³⁹⁾

قُدِّمَتْ عَلَى الْبِسْمَلَةِ لِتَكُونَ تَطْهِيراً لِلْقَلْبِ وَاللِّسَانِ مِنْ ذِكْرِ غَيْرِ⁽²⁴⁰⁾
 اللَّهُ > تَعَالَى <، لِيُضْلِحَ لَذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ. وَلِأَنَّ دَفْعَ الْمَوْلَمِ أَكْثَرُ⁽²⁴¹⁾ مِنْ جَلْبِ
 الْمَلَائِمِ.

فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ تَرَكَ تَقْدِيمَ الْمُسْتَعَاذِ بِهِ⁽²⁴²⁾ لِيُفِيدَ الْحَضَرَ مَعَ تَقْدِيمِ اسْمِ اللَّهِ⁽²⁴³⁾؟

قُلْتُ: لِمَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّ تَقْدِيمَ الْاِسْتِعَاذَةِ لِلتَّطْهِيرِ⁽²⁴⁴⁾ قَبْلَ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ.

ولفظ ﴿أَعُوذُ﴾ خبر في معنى الدعاء، أي: اللهم أعذني⁽²⁴⁵⁾. وعبر بالمضارع
 المقتضي للتجدد⁽²⁴⁶⁾، لتكرر⁽²⁴⁷⁾ وسوسة الشيطان للإنسان مدة حياته.

وانظر هل تكون الاستعاذة في الجنة أو لا؟؟ والأول أظهر، لما ورد من أن
 أهل الجنة يقرءون القرآن، وفيه ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ

(239) س: 7-ب.

(240) ك: غير ذكر.

(241) ق: "أكثر".

(242) س: بالله.

(243) ك: ذكر.

(244) ك، س: "للتطهير".

(245) «التسهيل لعلوم التنزيل» (30/1).

(246) ك: للتجدد.

(247) "ك": لتكن. "س": لكون.

الرَّجِيم⁽²⁴⁸⁾.

وحكم الاستعاذة: قيل الوجوب، وقيل الندب⁽²⁴⁹⁾؛ على اختلاف الأصوليين في صيغة "أفعل" مجردة عن القرائن. وظاهر "المدونة" قول ثالث بالتخيير؛ لقوله فيها: «ومن قرأ في غير صلاة، تعوذ قبل القراءة إن شاء»⁽²⁵⁰⁾؛ وبعض القراء يتعوذ بعد القراءة⁽²⁵¹⁾؛ لظاهر «فَإِذَا قَرَأْتَ»، وبعضهم قبل وبعد؛ فالأقوال ثلاثة.

ولما كان كل ما نهى الله عنه مستعاضا منه، وذلك إما اعتقادات قلبية - والمتكفل بذلك مسائل علم الكلام-؛ وإما أعمال بالجوارح - والمتكفل بذلك مسائل الفقه وأصوله-، اندرج⁽²⁵²⁾ تحت تفسير الاستعاذة على التفصيل ما لا يحصره العد من المسائل، ولا يحصل استيفاء⁽²⁵³⁾ ذلك إلا في مدة⁽²⁵⁴⁾ طويلة.

وجعل المستعاض به، الاسم الدال على الذات وجميع صفاتها وهو الله. وأكد الصفات في هذا المقام صفتا العلم والقدرة، إذ بهما يحصل دفع الشيطان.

فإن قلت: من جعل اسم الله مشتقا غير مرتجل، يلزمه كون القديم⁽²⁵⁵⁾

(248) النحل: 98. وقد نقل ناسخ "ك" تعليقا على نسخة الأصل، وأدرجه في نسخته، ونبه عليه بكلمة: "زيد". والتعليق هو: فانظر "كيف يستقيم هذا وهي بصيغة الطلب، وقد سقطا".

(249) القرطبي: هذا الأمر على الندب في قول الجمهور في كل قراءة في غير الصلاة، واختلفوا في الصلاة. فانظر اختلافهم في «الجامع» (62/1)؛ (63/1).

(250) «المدونة الكبرى» (64/1)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (30/1).

(251) روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الاستعاذة بعد القراءة؛ وقاله داود. قال أبو بكر بن العربي: «انتهى العي بقوم إلى أن قالوا: إذا فرغ القارئ من القراءة يستعيز بالله من الشيطان الرجيم». ن «الجامع لأحكام القرآن» (63/1).

(252) ك: "واندرج"، وزيادة الواو محلة بالمعنى.

(253) س: استعاذة.

(254) ك: 243-ب.

(255) ك: التقديم.

مسبقاً بغيره، ضرورة أن المشتق منه سابق على المشتق. فالجواب: أن المشتق اللفظ لا مدلوله. أونقول⁽²⁵⁶⁾: ليس المراد هنا الاشتقاق حقيقة⁽²⁵⁷⁾، الذي هو إنشاء فرع من أصل، بل مجازاً وهو تقارب الألفاظ والمعاني.

المهدوي في "شرحه" [على] كتابه في القراءات المسمى بـ "الهداية"⁽²⁵⁸⁾: «ما روي عن حمزة⁽²⁵⁹⁾ من أنه كان يخفي التعوذ ويظهر البسملة في أول سورة الحمد⁽²⁶⁰⁾، فوجهه التفرقة بينهما؛ إذ التعوذ ليس من القرآن بإجماع، والبسملة عنده آية من القرآن⁽²⁶¹⁾ [11-و] فكره أن يظهر التعوذ مع إظهار البسملة، فيتوهم السامع أنه جعله من أم القرآن كما جعل ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ آية منها، وأخفاه ليكون قد أزال اللبس، وفعل ما أمره الله به من التعوذ». قلت: وإلى هذا أشار الشاطبي بقوله⁽²⁶²⁾:

وَإِخْفَاؤُهُ⁽²⁶³⁾ فَضْلُ أَبَاهُ وَوَعَاتُنَا وَكَمْ مِنْ فِتْنٍ كَالْمَهْدَوِيِّ فِيهِ أَعْمَالًا⁽²⁶⁴⁾

(256) "ك": ونقول. "س": تقول.

(257) ك: وحقيقته.

(258) «شرح الهداية» (9-8/1).

(259) حمزة بن حبيب الزيات، أبو عمارة الكوفي التيمي (80-156/4هـ):

الإمام الحير، أحد القراء السبعة أدرك الصحابة بالسن. كان إماماً قيماً بكتاب الله، بصيراً بالفرائض، عارفاً بالعربية، حافظاً للحديث، من العبادة.

ن «الفهرست» للنديم (32)؛ «الإقناع في القراءات السبع» (125-126/1)؛ «وفيات الأعيان» (216/2)؛ رت: 208؛ «غاية النهاية» (261-263/1)؛ رت: 1190؛ «تقريب التهذيب» (119)؛ رت: 1518؛ «تهذيب التهذيب» (24/3)؛ «النشر في القراءات العشر» (158/1).

(260) نقله ابن عطية في «المحرر الوجيز» (77/1)، والقرطبي في «الجامع» (62-63/1).

(261) في «شرح الهداية»: "أم القرآن"؛ وليس في الأصول إلا ما أثبت أعلاه.

(262) «حرز الأمان» ووجه التهاني في القراءات السبع المثاني» (8).

(263) ق: أخفاه.

(264) س: 8-أ.

يعني: روى إخفاء التعوذ عمن رمز له بالفاء والألف، وهما⁽²⁶⁵⁾ حمزة ونافع⁽²⁶⁶⁾، وهذا أول رمز وقع في نظمه. والواو في "وعاتنا" للفصل. ثم قال: "وكم من فتى" أي: أن جماعة من العلماء اختاروا الإخفاء واحتجوا له كالمهدوي وغيره. وأما قوله: "فصل أباه وعاتنا"، فيحتمل أن يريد أنه فصل من فصول القراءة كرهه أشياخنا وحفاظنا، ويحتمل -وهو الظاهر- أن يكون إشارة منه إلى وجه الإخفاء، وهو الفصل بين ما هو من القرآن وما ليس منه، كما نقلناه عن المهدوي. فجملة "إخفاؤه فصل" ابتدائية، وجملة "أباه وعاتنا" فعلية، هي <صفة> الفصل على الـ <احتمال> الأول، وهي <مستأ> نفة على الاحتمال الثاني، وأبوا على⁽²⁶⁷⁾ الإخفاء لأن الجهر إظهار لشعار القراءة. وقوله "فيه <أعمال>"، أي: أعمل فكره.

فإن قلت: الاستعاذة في معنى النفي، و"الشيطان الرجيم" أخص من مطلق "الشيطان"، ونفي الأخص أعم من نفي الأعم. قلت: هو نفي أعم⁽²⁶⁸⁾ لا نفي أخص، بمعنى أن الوصف بـ "الرجيم" بعد الاستعاذة والمستعاذ به ومنه.

والشيطان في اللغة يطلق على كل عات متمرّد من الجن والإنس

(265) س: وسمى.

(266) «التسهيل لعلوم التنزيل» (30/1).

و نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رؤيم الليثي بالولاء، المدني (ت 199هـ): أحد القراء السبعة، انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة، وصار الناس إليها. قال مالك: نافع إمام الناس في القراءة. والمغاربة إلى اليوم على قراءته وفقه مالك.

ترجمته في «الفهرست» للندم (31)؛ «الإقناع» لابن الباذش (55/1-56)؛ «وفيات الأعيان» (368/5-369)؛ رت: (757)؛ «غاية النهاية» (330/2-334)؛ «النشر» (99/1)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (99/1-100)؛ رت: (92)؛ «تقريب التهذيب» (490)؛ رت: (7077).

(267) س: عن.

(268) ق: "أخص"، والتصويب من "ك" و "س".

والدواب⁽²⁶⁹⁾، والعرب تسمى الحيات⁽²⁷⁰⁾ شيطانا، وبه فسر بعضهم قوله تعالى ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾⁽²⁷¹⁾ أي الحيّات⁽²⁷²⁾، نقله الفراء⁽²⁷³⁾.

واختلف⁽²⁷⁴⁾ في الجن والشياطين^{(275)*} على القول بوجودهما؛ وهو مذهب أهل الحق. قيل: هما نوع واحد، والشياطين متمرّدة الجن. ثم قال المتكلمون إنها أجسام لطيفة قادرة على التشكل⁽²⁷⁶⁾. وزعمت الفلاسفة أنها لا متحيزة ولا قائمة بمتحيز، وأكثرهم على أنها مخالفة بالنوع لأرواح البشر، ومنهم من يقول: الأرواح البشرية إذا فارقت أبدانها كانت شديدة الانجذاب إلى ما يشاكلها إن خيرة فخيرة، وإن شرية فشرية، وتعينها على الخير أو الشر، متعلقة بها ضربا من التعلق، وهي الشياطين.

وأوائل الفلاسفة والمعتزلة⁽²⁷⁷⁾ أنكروا الشياطين قائلين: إن كانت

(269) نسب العز بن عبد السلام هذا التعريف إلى سيبويه. ن «الفوائد في مشكل القرآن» (2)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (64/1).

(270) س: الحية.

(271) الصافات: 65.

(272) «المنتخب من غريب كلام العرب» لكراع النمل (115/1)؛ «لسان العرب» (شطن).

(273) «معاني القرآن» (387/2)؛ «الروض الريان» (363/2).

والفراء هو أبو زكرياء يحيى بن زياد (ت 207هـ)؛ أبرع الكوفيين في علمهم؛ قال فيه ثعلب: لولا الفراء ما كانت عربية! من أسير مؤلفاته: «معاني القرآن» (ط).

ترجمته في «طبقات النحويين واللغويين» (131-133؛ رت: 60)؛ «الفهرست» للنديم (73-74)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (367-366/2؛ رت: 681)؛ «التمييز والفصل» (242/1)؛ «بغية الوعاة» (333/2)؛ رت: 2115)؛ «غاية النهاية» (372-371/2؛ رت: 3842)؛ مقدمة كتابه «معاني القرآن» (7/1-11).

(274) من هنا إلى قوله «ما لم يخلقها الله سبحانه»، نقل عن «المختصر الكلامي» لابن عرفة ن خ ع ك: 1؛ 91و؛ وأصل الكلام للفخر في «محصل أفكار المتقدمين» (142) فانظره.

(275) ما بين النجمتين لحق بخط الجزاني، عقب عليه بقوله: «صح أصلاً».

(276) «فتح الباري» (344/6).

(277) فرقة كلامية، يسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية والعدلية، نفوا الصفات القديمة، واتفقوا =

بلطافة⁽²⁷⁸⁾ الهواء لم تقو⁽²⁷⁹⁾ على شيء من [12-ظ] الأفعال⁽²⁸⁰⁾ وأفسد تركيبها
أدنى سبب، [وإن كثفت⁽²⁸¹⁾ لزم رؤيتها. والجواب: عدم لزوم الرؤية ما لم]
يخلقها الله سبحانه⁽²⁸²⁾.

= على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار، ونفي التشبيه عنه من كل وجه، وأن العبد قادر خالق
لأفعاله خيرا وشرها، وخلدوا مرتكب الكبيرة غير التائب في النار، وقالوا بالتحسين والتقبيح العقلي؛
وهم طوائف كثيرة.
ن «مقالات الإسلاميين» (244-236/1)؛ «التبصير في الدين» (67-63)؛ «الفرق بين الفرق» (96-93)؛
«الملل والنحل» للشهرستاني (66-39).

(278) ك: "بلطافة"، بالطاء.

(279) ك: تقر.

(280) ك، س: الأشياء.

(281) س: كشفت.

(282) ق: تعالى.

(البسمة)

الفخر: «قيل: كلُّ العلوم في الكتب الأربعة: التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، والجميع في الفرقان⁽²⁸³⁾، وذلك كله في سورة الفاتحة منه، وعلومها كلها في البسمة، وجميع ذلك كله في حرف الباء من ﴿بسم الله﴾.

وبيان ذلك: أن المقصود من⁽²⁸⁴⁾ جميع العلوم، إنما هو الوصول إلى الله تعالى، وهذا هو معنى الباء⁽²⁸⁵⁾؛ لدلالاتها على الإلصاق⁽²⁸⁶⁾، فتضمحل عندها جميع العبارات، وتلاشى بحقيقتها⁽²⁸⁷⁾ جميع الإشارات⁽²⁸⁸⁾؛ وهي متعلقة⁽²⁸⁹⁾ بمقدر⁽²⁹⁰⁾ اسم أوفعل⁽²⁹¹⁾ متقدم عليها أو متأخر، فالأوجه⁽²⁹²⁾

(283) ق : القرآن.

(284) س : في.

(285) س : 9-ب.

(286) «الكتاب» لسيبويه (304/3)؛ «الفريد» للمتجيب (152/1)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (70/1)، وجعلها السفاقي للاستعانة في «المجيد» (37/1).

(287) س : لحقيقتها.

(288) أورده السيوطي في «الإتقان» (127/4)، وعزا ذكره للإمام الرازي وابن النقيب في تفسيريهما. ن «التفسير الكبير» (88/1).

(289) ك : معلقة .

(290) ك : بمقدار.

(291) ق، ك : وفعل.

(292) ك : لأوجه.

أربعة⁽²⁹³⁾؛ وجاء مقدما في ﴿اقرأ باسم ربك⁽²⁹⁴⁾﴾ ومؤخرا في ﴿بسم الله مجراها⁽²⁹⁵⁾﴾⁽²⁹⁶⁾.

الزمخشري : الأصل تأخيرُ المقدم⁽²⁹⁷⁾؛ «لأنَّ الأهمَّ من الفعل والمتعلِّق به هو المتعلِّق به، لأنهم كانوا يندوون بأسماء آلهتهم، فيقولون⁽²⁹⁸⁾ : ”باسم اللات، باسم العزى“، فوجب أن يقصد <به> الموحَّد معنى اختصاص الله تعالى بالابتداء⁽²⁹⁹⁾، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل؛ كما في قوله ﴿إياك نعبد⁽³⁰⁰⁾﴾، حيث صرح بتقديم الاسم إرادة الاختصاص⁽³⁰¹⁾. ثم قال⁽³⁰²⁾ : «وأمَّا ﴿اقرأ باسم⁽³⁰³⁾﴾ فتقديم الفعل فيه أوقع ؛ لأنها أول سورة نزلت، فكان الأمر بالقراءة أهم⁽³⁰⁴⁾».

الفخر : «العماد: إذا قدرنا العامل في ﴿بسم الله﴾ متقدماً على اسم الله فهو الأصل؛ لأنَّ الأصل أن يتقدم العامل على المعمول، ولا تفوتنا البداية في نطقنا بيسم الله، فيحصل [لنا] المقصودان: التقدير على الأصل، والبداية بيسم

(293) ن «الفريد في إعراب القرآن المجيد» (1/151).

(294) العلق: 1.

(295) هود : 41.

(296) «التفسير الكبير» (1/89-90).

(297) ليس هذا من كلام الزمخشري، بل عوضه في الكشف قوله: «فإن قلت: لم قدرت المحذوف متأخراً ؟ . قلت: لأن الأهم... إلخ».

(298) ك ، ق : ”يقول“. والتصويب من «الكشاف».

(299) ك : 245-ب. «التسهيل لعلوم التنزيل» (31/1).

(300) الفاتحة : 5.

(301) «الكشاف» (3/1)؛ «مدارك التنزيل» (27/1). و ن «المجيد في إعراب القرآن المجيد» (1/39-40).

(302) «الكشاف» (3/1)؛ «مدارك التنزيل» (27/1).

(303) العلق: 1.

(304) ق: اسم.

الله في اللفظ؛ ولأن العامل إذا أُضْمِرَ⁽³⁰⁵⁾ ضَعُفَ عمله، وإذا تقدّم معموله عليه ضعف عمله أيضاً، تقول: "لزيد ضربت"، [ولا يجوز: "ضربت لزيد" إلا في ضرورة، وتقول: "ضربت زيدا"]، فإن قَدِّمْتَ "زيداً" جاز رفعه على الابتداء لضعف عامله بتأخير عنه؛ ومنه: [المتقارب]

”فَتَوْبٌ لَيْسَتْ وَتَوْبٌ أَجْرٌ“⁽³⁰⁶⁾

﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى﴾⁽³⁰⁷⁾ على قراءة ابن عامر⁽³⁰⁸⁾»⁽³⁰⁹⁾.

قال: «واستدلال الزمخشري⁽³¹⁰⁾ بـ ﴿إياك نعبد﴾ يُردُّ بأنَّ العامل فيه

(305) س : أضمر.

(306) ك : "أخري".

والشاهد لامرئ القيس من قصيدة مطلعها:

أحار بن عمرو كأنِّي خَمِرُ

ويعدو على المرء ما يَأْمُرُ

وترتيبه فيها 17 (شرح ديوان امرئ القيس: 96). وهو في سيبويه (44/1)؛ «شرح أبيات سيبويه» للسرياني (168/1)؛ «شرح أبيات سيبويه» للنحاس (40)؛ «شواهد الشعر في كتاب سيبويه» (166؛ 457)؛ ابن عقيل (104/1)؛ «عمدة الحفاظ» للسمين الحلبي (155/2)؛ «خزانة الأدب» (180-181؛ رقم الشاهد: 58)؛ «مغني اللبيب» (614)؛ «البحر المحيط» (414/3)؛ «المقاصد النحوية» للعيني (545/1)؛ «شواهد أبي حيان في تفسيره» (287). ويروى "نسيت" بدل "ليست". وصدُر البيت في «الديوان»: "فلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا"، ويروى هذا الشطر: "فَأَقْبَلْتُ زحفا على الركبتين" (مغني اللبيب: 614). وفي «اللسان»: "فتوباً ليست وتوباً أجر".

وأنكر الأصمعي أن يكون الشاهد والقصيدة برمتها لامرئ القيس، وقال: هي لربيعة بن جشم النمري («فصل المقال» لأبي عبيد البكري: 383)؛ وجعلها ابن منظور في «اللسان» للنمر بن تولب!.

(307) النساء : 95.

(308) عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي التابعي (ت 118هـ):

أحد القراء السبعة، ليس فيهم عربي غيره إلا أبا عمرو.

ترجمته في «الفهرست» للنديم (31-32)؛ «الإقناع» (103-105)؛ «غاية النهاية» (423-425؛ رت: 1790)؛

«تقريب التهذيب» (251؛ رت: 3405) «النشر» (135/1).

(309) ن «المغني» (64).

(310) «الكشاف» (3/1).

ظاهر، فتبيّن في اللفظ قصْد الاختصاص. وأمّا «بسم الله مجراها» فيحتمل تعلُّق «بسم الله» بـ «اركبوا» ويكون «مجرها ومُرْسَاهَا» منصوبين على الظرف، أي اركبوا [13 - و] ملتبسين ببسم⁽³¹¹⁾ الله وقت إجرائها [وإرسائها]، وأن يتعلّق «بسم الله» بمحذوف، [خبر لـ «مجرها»]، والتقديم⁽³¹²⁾ أولى؛ لقول القشيري⁽³¹³⁾: «يقول المحققون: ما رأينا شيئاً إلا رأينا الله بعده»، فقال له الشيخ أبو سعيد بن أبي الخير⁽³¹⁴⁾: «هذا مقام المريدين، وإنما يقول المحققون: ما رأينا شيئاً إلا رأينا الله قبله». وبيان ذلك أن الصُّعود من المخلوق إلى الخالق، إشارةً إلى برهان الإن⁽³¹⁵⁾، والنزول من الخالق [إلى المخلوق]⁽³¹⁶⁾ إشارةً إلى برهان اللّم⁽³¹⁷⁾

(311) ق : ملايسين بسم.

(312) س : التقديم.

(313) أبو القاسم القشيري، عبد الكريم بن هوازن (ت 465هـ):

لقب بزین الإسلام، صاحب «الرسالة» التي قيل فيها: ما تكون في بيت وينكب!، و«التفسير»، صاحب الدِّقَاق، وتفقه بالطوسي، وأخذ الكلام عن ابن فورك.

ترجمته في «البداية والنهاية»: وفیات سنة 465هـ— (114/12-115)؛ «وفیات الأعيان» (3/205-208)؛ ر ت : 394؛ «التميز والفصل» (1/338)؛ «طبقات الشافعية» لابن هداية الله (251)؛ «طبقات المفسرين» للسيوطي (61-63)؛ ر ت : 64؛ «طبقات المفسرين» للدودي (1/338-346)؛ ر ت : 302؛ «الرسالة المستطرفة» (166-167)؛ «الموسوعة الصوفية» (323-326)؛ «الزركلي» (4/57).

(314) أبو سعيد فضل الله (ت 441هـ)؛ ذكره المقرئ في «خططه» (2/414)، وقال إنه مؤسس نظام الرهبة في التصوف الإسلامي، وأول واضع لقانونه. وألف حفيده كتاب «أسرار التوحيد في مقامات أبي الخير»، جمع فيه أقواله وشرح كراماته ووصف تدرج أحواله. وصمه ابن حزم بالكفر، ونافزه القشيري ولم يرتض إسرافه في مجالسه.

ن «الموسوعة الصوفية» (10-11).

(315) في «التفسير الكبير»: الآن.

(316) زيادة من «التفسير الكبير».

(317) ق، ك : «الأم». والتصويب من تفسير الرازي.

وقد تكلم الغزالي عن برهان الإن (البرهان الإنّي) وبرهان اللّم (البرهان اللّمّي) فقال: «إن الحد الأوسط إن كان علة للحد الأكبر سماه الفقهاء «قياس العلة» وسماه المنطقيون «برهان اللّم» أي ذكر ما يُجَاب به عن «لم». وإن لم يكن علة سماه الفقهاء «قياس الدلالة» والمنطقيون سمّوه «برهان الإن»، أي: هو دليل على أن الحد الأكبر موجود للأصغر من غير بيان علته».

وهو أشرف»⁽³¹⁸⁾.

واعلم أن ما يثبت قرآنا شرطه القطع، والأحاديث في البسملة آحاد، فلا يتمسك بها في ذلك، فالأولى ترك الكلام في المسألة⁽³¹⁹⁾؛ لأن الحق إن كان الثبوت فالنافي أسقط آية، وإن كان النفي فالمثبت⁽³²⁰⁾ زاد آية، وكلاهما كفر.

قال القاضي الباقلاني⁽³²¹⁾: «الخطأ في هذه المسألة وإن لم يبلغ (حد)⁽³²²⁾ التكفير لكثرة القائل بكل قول من القولين، فلا أقل من التفسيق»⁽³²³⁾.

= من «معيار العلم» (243). ون للتمثيل «الإشارات والتنبيهات» لابن سينا بشرح الطوسي (534/1-535)؛ «ضوابط المعرفة» (420).

(318) القصة وما بعدها في «التفسير الكبير» (90/1).

(319) ك، س : البسملة .

(320) ك : "بالمثبت"، بالياء الوحدة، عوض الفاء.

(321) هو محمد بن الطيب بن محمد، أبو بكر القاضي، المعروف بابن الباقلاني (ت 403هـ)؛ المالكي، المتكلم على مذهب أهل الحديث وطريقة الأشعرية، إمام وقته وعالم عصره، المرجوع إليه فيما أشكل على غيره؛ المعدادود بمجدد المائة الرابعة.

ترجمته في ترتيب المدارك» (7/44-70)؛ «الديباج المذهب» (363؛ ر ت : 490)؛ «البداية والنهاية: وفيات سنة 403هـ» (11/373-374)؛ «وفيات الأعيان» (4/269-270؛ ر ت : 608)؛ «طبقات المالكية» (227ب-228أ)؛ «فهرست اللبلي» (52-66)؛ «المراقبة العليا» (37-40).

(322) زيادة من «التفسير الكبير».

(323) نقله الرازي في «تفسيره» (1/161). ونقل ابن عاشور في «التحرير والتنوير»: (1/139) عن ابن العربي في «العارضة» قوله: «إن القاضي أبا بكر بن الطيب لم يتكلم من الفقه إلا في هذه المسألة خاصة لأنها متعلقة بالأصول». ون تفصيل الباقلاني في «نكت الانتصار لنقل القرآن» (71-79).

قال ابن الحاجب⁽³²⁴⁾: «وقوة الشبهة من⁽³²⁵⁾ الجانبيين منعت من التكفير». وجعل الفخر المسألة⁽³²⁶⁾ اجتهادية، للمخطئ فيها أجر وللمصيب أجران، فقال: «تواتر أن الله سبحانه أنزلها على رسوله - يعني في أوائل السور - كتبت في المصحف، وإنما الخلاف في أن لها حكم القرآن فيصلى بها ولا يقرأها الجنب ولا يمسه المحدث». قال: «وهذه أحكام اجتهادية لا قطعية، فسقط ما يقول به القاضي»⁽³²⁷⁾.

قلت: فيما قاله نظر، والظاهر أن المسألة علمية لا عملية.

فإن قلت: كل ما هو قرآن متواتر، وينعكس بعكس النقيض⁽³²⁸⁾: كل ما ليس بمتواتر لا يكون قرآنا، والبسمة⁽³²⁹⁾ لم تتواتر في أوائل السور قرآنا فليست بقرآن.

(324) س : 10 - أ.

وابن الحاجب، هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر المصري المالكي (ت 646هـ): الإمام العلامة الفقيه، مصنف «الكافية» (ط) و«الشافية» (ط) و«المختصر الأصلي» (ط)، و«جامع الأمهات» (ط)، و«الأمالي النحوية» (ط)، وغير ذلك؛ وكلها مجمع للفوائد. ترجمته في «وفيات الأعيان» (3/248-250؛ ر ت: 413)؛ «الديباج المذهب» (289-291؛ ر ت: 377)؛ «غاية النهاية» (508/1)؛ «وفيات ابن قنفذ» (319)؛ «الأعلام» (211/4).

(325) ك : 246 - أ.

(326) ك : البسمة .

(327) «التفسير الكبير» (161/1).

(328) عكس النقيض مصطلح منطقي؛ ومعناه عند الساوي في «البصائر» (194) «أن تجعل مقابل المحمول بالإيجاب والسلب موضوعا ومقابل الموضوع محمولا». وعلى تعريف المتأخرين - كما علق الشيخ محمد عبده (هامش رقم 2 ص 195) - «فقد سموه عكس النقيض المخالف، وقالوا إن حكم الموجبات فيه حكم السوالب في المستوي».

وجلب كلام المصنف والمحشي يطول؛ فانظره في مظنته مع ما في «المنطق الوضعي» (228/1-230).

(329) ق : التسمية.

فالجواب: أن المشتراط تواتره في المحل دون تواتر كونه قرآنا فيه، وهذا الشرط حاصل، لأن جماعة من القراء السبع أثبتوها⁽³³⁰⁾ في أوائل السور، والقراءات السبع متواترة؛ لا يقال: يلزم على هذا تكبير ابن كثير⁽³³¹⁾ قرب الختم قرآنا لتواتر محله؛ لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط وفيه نظر. ومن أثبتها من⁽³³²⁾ السبع معارض لمن لم يثبتها [14-ظ]، والحق أن من قرأها منهم إنما قصد التبرك، لا كونها آية⁽³³³⁾.

(330) ك، س: "لأن جماعة القراء". ق: "أثبتها".

(331) أبو معبد عبد الله بن كثير المكي الداري (ت 120هـ):

أحد البدور السبعة؛ المعني بقول الشاطبي: ومكة عبد الله فيها مقامه هو ابن كثير كثر القوم معتلا ترجمته في «الفهرست» للنديم (31)؛ مقدمة كتاب «الإقناع في القراءات السبع» (1/77-79)؛ «وفيات الأعيان» (3/41-42 رت: 327)؛ «وفيات ابن قنفذ» (118)؛ «غاية النهاية» (443/1-445 رت: 1852)؛ «تقريب التهذيب» (261 رت: 3550)؛ «النشر في القراءات العشر» (1/109).

(332) ق: عن .

(333) الإنصاف قول السيوطي: «قد كثرت الأحاديث الواردة في البسمة إثباتا ونفيا، وكلا الأمرين صحيح» أنه عليه السلام قرأ بها وتركها وجهها وأخفاها، والذي يوضح صحة الأمرين ويزيل إشكال من شكك على الفرقين معا، أعني من أثبت أنها آية من أول الفاتحة وكل سورة، ومن نفى ذلك قائلا إن القرآن لا يثبت بالظن، ما أشار إليه طائفة من المتأخرين أن إثباتها ونفيها كلاهما قطعي. ولا يستغرب ذلك، فإن القرآن نزل على سبعة أحرف، ونزل مرات متكررة، فنزل في بعضها بزيادة وفي بعضها بحذف... وكذلك القول في البسمة أنها نزلت في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها، فإثباتها قطعي وحذفها قطعي، وكل متواتر وكل في السبع، فإن نصف القراء السبعة قرؤوا بإثباتها، ونصفهم قرؤوا بحذفها، وقراءات السبعة كلها متواترة، فمن قرأ بها فهي ثابتة في حرفه متواترة إليه ثم منه إلينا، ومن قرأ بحذفها، فحذفها متواتر إليه ثم منه إلينا، والعطف من ذلك أن نافع له راويان قرأ أحدهما عنه بها والآخر بحذفها، فدل على أن الأمرين تواترا عنده بأن قرأ بالحرفين معا كل بأسانيد متواترة.

فهذا التقرير اجتمعت الأحاديث المختلفة على كثرة كل جانب منها، وانجلي الإشكال، وزال التشكيك، ولا يستغرب الإثبات من أثبت ولا النفي من نفى. وقد أشار إلى بعض ما ذكره أستاذ القراء المتأخرين الإمام شمس الدين ابن الجزري، قال بعد أن حكى خمسة أقوال في كتابه «النشر»: وهذه الأقوال ترجع إلى النفي والإثبات. والذي نعتقده أن كليهما صحيح، وأن كل ذلك حق، فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات.

من «شرح موطأ مالك» للزرقي (1/250-251). وأثبت النص بطوله لمزيد الفائدة. وظاهر ضعف قول المؤلف إن من قرأها لم يقصد إلا التبرك!

وجعل مَكِّي ذكر⁽³³⁴⁾ "الرحمن الرحيم" في الفاتحة دليلاً⁽³³⁵⁾ على أن
البِسْمَلَةَ ليست آية⁽³³⁶⁾ منها، وإِلَّا لَزِمَ تجاوزُ آيتينِ بمعنى واحد⁽³³⁷⁾.

ورَدَّه⁽³³⁸⁾ أبو حيان في "البحر"⁽³³⁹⁾، بأنَّ تَكَرَّارَ صِفَتِي⁽³⁴⁰⁾ "الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ" تَنْبِيْهُ عَلَى عِظَمِ قَدْرِهِمَا وتَأْكُدُ أَمْرَهُمَا⁽³⁴¹⁾.

ونَقَلَ السَّهْلِيُّ⁽³⁴²⁾ في كتابه المسمَّى بـ"الرَّوْضِ الْأُنْفِ"⁽³⁴³⁾، أَنَّ

(334) ك : ذكر ك.

(335) ك : دليل.

(336) ك : بآية.

(337) «غرائب التفسير» (100/1)؛ «مدارك التزويل» (30/1). وأجاب العز عن هذا الإشكال بأن الثناء الذي في الفاتحة من
الرحمة إشارة إلى الرحمة التي تعم كل مرحوم، وبالذي في البسملة إلى ما في الفعل المتلبس به من الرحمة. فالذي في
الفاتحة عام، والذي في البسملة خاص، فلا تكرار.

ن «الفوائد في مشكل القرآن» (13).

(338) ك : ورد.

(339) (133-132/1).

(340) ق : صيفتي .

(341) ن رد ابن عاشور على القائلين بقول أبي حيان والفتخر، ونصرته لقول مكِّي، في «التحرير والتنوير» (141/1)؛
وإجابة القاضي عبد الجبار في «تزيه القرآن عن المطاعن» (9).

(342) عبد الرحمن بن عبد الله، الإمام أبو القاسم السهلي الخنعمي المالقي الحافظ (ت 581هـ):

إمام في جملة فنون، تصدر للإقراء والتدريس، وبعد صيته، وروى عن ابن العربي وأبي طاهر وابن الطراوة، وعنه
الرندي وابنا حوط الله والغافقي وخلق، وكف بصره وهو صغير، واستدعي إلى مراکش، وحظي بها، ودخل
غرناطة. صنف «الروض الأنف» (ط)؛ «التعريف والإعلام» (ط)؛ «نتائج الفكر» (ط)؛ «مسألة السر في عور
الدجال»؛ «شرح الجمل» لم يتم.

ترجمته في «الديباج المذهب» (246-247؛ ر ت : 318)؛ «زاد المسافر» لأبي بحر صفوان التحيي (346-347)؛
«أعلام مالقة» لابن عسكر وابن أخته (252-257)؛ «صلة الصلة» (3/192-194؛ ر ت : 337)؛ «البداية والنهاية»
؛ وفيات سنة 581هـ (12/339-340)؛ «وفيات الأعيان» (3/143-144؛ ر ت : 371)؛ «تذكرة الحفاظ»
للذهبي (4/1348-1350؛ ر ت : 1099)؛ «وفيات ابن قنفذ» (292)؛ «طبقات المالكية» (332)؛ «غاية النهاية» (1/
371؛ ر ت : 1579)؛ «بغية الوعاة» (2/81-82)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (478-479؛ ر ت : 1066)؛ «طبقات

المفسرين» للداودي (1/266-269؛ ر ت : 257)؛ «الرسالة المستطرفة» (107)؛ «الأعلام» (3/313).

(343) «الروض الأنف» (271/1).

البِسْمَلَةُ آيَةُ مِنَ الْقُرْآنِ مقرونة⁽³⁴⁴⁾ مَعَ السُّورِ⁽³⁴⁵⁾؛ نَقَلَهُ عَنْ دَاوُدَ⁽³⁴⁶⁾ وَأَبِي حَنِيفَةَ⁽³⁴⁷⁾، قَالَ: «وَهُوَ قَوْلٌ بَيِّنٌ لِمَنْ أَنْصَفَ»⁽³⁴⁸⁾.

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ قُدِّمَ الرَّحْمَنُ وَهُوَ أُبْلَغُ مِنَ الرَّحِيمِ⁽³⁴⁹⁾؟ وَالْأَصْلُ فِي الصِّفَاتِ التَّرْقِي⁽³⁵⁰⁾؛ وَلِذَا عِيبَ عَلَى الْمُتَنَبِّي⁽³⁵¹⁾ قَوْلُهُ:

شَمْسٌ ضَحَاهَا هَلَالٌ لَيْلَتِهَا

دُرٌّ تَقَاصِيرُهَا زَبْرٌ جَدُّهَا⁽³⁵²⁾

(344) في النسخ الثلاث: «مَقْرُوءَةٌ». وما أثبت فمن «الروض».

(345) ك: السورة.

(346) أبو سليمان داود بن علي بن داود بن خلف الأصفهاني (ت 270هـ):

هو أول من قال بالظاهر، وأخذ بالكتاب والسنة، وألغى ما سوى ذلك من الرأي والقياس؛ كان فاضلاً صادقاً ورعاً.

ترجمته في «الفهرست» للنديم (270-271)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (572/2-573)؛ رت: 597؛ «تذكرة الحفاظ» للسيوطي (253-254)؛ رت: 572؛ «طبقات المفسرين» (166-169)؛ رت: 165.

(347) النعمان بن ثابت (ت 150هـ):

أبو حنيفة الكوفي؛ إمام مشهور، تابعي لم يلق الصحابة؛ له «الفقه الأكبر».

من «الفهرست» (255-256)؛ «تقريب التهذيب» (494)؛ رت: 7153.

(348) «الروض الأنف» (271/1). ون «أحكام القرآن» لابن العربي (4-2/1)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (66/1-68)؛ «تفسير ابن جزى» (30/1)؛ «روح المعاني» (39/1-45)؛ «تفسير ابن عاشور» (139/1-145).

(349) ن «اختصار النكت للماوردي» للغز (89/1)؛ «باهر البرهان» (5/2)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (31/1)؛ «المجيد» (742/1).

(350) جعل الكازروني في «حاشيته على البيضاوي» (20/1) هذا الأسلوب، من باب التتميم، لا من مسلك الترقى.

(351) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين الكندي الكوفي (ت 354هـ):

الشاعر المشهور، له إمامة الشعراء غير مدافع؛ لم يعن بشعر كما اعتنى بشعره، وشعره على الألسنة جار مجرى الأمثال. يعجبني فيه قول الطَّبِيسِي:

ما رأى الناس ثاني المتنبي

أي ثَان يَرَى لِبَكْرِ الزَّمَانِ

ترجمته في كتب يعز حصرها؛ فانظر ما كتبه عنه العلامة محمود شاكر، وطه حسين وعبد الوهاب عزام ومارون عبود...

(352) مُسَخَّحٌ الْبَيْتُ فِي "ق" وَ "ك". وهو في «ديوان المتنبي بشرح البرقوقى» (30/2)، ترتيبه 25 من قصيدة مطلعها:

أَهْلًا بَدَارَ سَبَاكَ أَغْيَدُهَا أَبْعَدُ مَا بَانَ عَنْكَ نُحْرُودُهَا

والتقاصير القلائد التي تعلّق على القَصْرة؛ والقَصْرة أصل العنق. يقول: هو فيما بينهم كالشمس في النهار، والهلل في الليل، والدُرُّ والزَّبَرْجد في القلادة؛ أي هو أفضلهم وأشهرهم، وبه زينتهم وفخرهم. انتهى المقصود منه.

فَالْجَوَابُ⁽³⁵³⁾ مِنْ أَوْجِهٍ:

-أَحَدُهَا: أَنَّ "الرَّحْمَنَ" غَلَبَ <عليه> الإِسْمِيَّةَ لِوِلَايَتِهِ الْعَوَامِلِ؛ مِنْ ذَلِكَ «أَوْ اذْعُوا الرَّحْمَنَ»⁽³⁵⁴⁾. وَأَمَّا "الرَّحِيمُ" فَبَاقٍ عَلَى الْوَصْفِيَّةِ؛ وَمَرْتَبَةُ الصِّفَةِ بَعْدَ الْمَوْصُوفِ.

-الثَّانِي: أَنَّ نَتِيجَةَ الرَّحْمَانِيَّةِ مُتَقَدِّمَةٌ فِي الْوُجُودِ.

-الثَّالِثُ: أَنَّ التَّرْقِيَّ فِي الْأَوْصَافِ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَنْ يَصِحُّ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنَ الْأُذْنَى إِلَى الْأَعْلَى، وَأَمَّا مَنْ يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ، فَلَكَ أَنْ تَبْتَدِئَ⁽³⁵⁵⁾ بِأَيِّ⁽³⁵⁶⁾ أَوْصَافِهِ شِئْتَ⁽³⁵⁷⁾.

وَأَعْلَمُ أَنَّ "الرَّحْمَنَ" خَاصٌّ بِاعْتِبَارِ التَّسْمِيَةِ، لَا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ، عَامٌّ فِي تَعَلُّقِهِ، يَعُمُّ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ فِي الدُّنْيَا. وَ"الرَّحِيمُ" عَامٌّ بِاعْتِبَارِ الْإِطْلَاقِ،

(353) ك ، س : والجواب.

(354) الإسراء : 110.

(355) ك : 247-ب.

(356) ق : فِي أَيِّ.

(357) أورد العز بن عبد السلام على الآية نفس الإشكال، فقال: قيل: الرحمن أبلغ من الرحيم لزيادة البناء. وخولفت القاعدة في تقدم الأفضل، كقولهم عالم نحرير. وقيل: الرحيم أبلغ، لأنه آخر؛ والقاعدة أنهم لا يؤخرون إلا الأبلغ، قال أبو عبيدة: هما سواء: كندمان وندم. قال برج بن مسهر:

وَنَدْمَانِ يَزِيدُ الْكَأْسَ طَيِّبًا سَقِيتُ وَقَدْ تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

أي: وندم وليس هذا من القاعدة، بل من باب الاهتمام ببعض مسميات اللفظ فيفرد بالذكر، وذلك أن الرحمن يعسم الدنيا والآخرة، والرحيم مختص بالآخرة، والرحمة في الآخرة أعظم لأنه يوم الجزاء، فاهتم به، فأفرد بالذكر. وقيل: الرحمن للدنيا فقط، والرحيم للآخرة، فيكون أبلغ لسعة رحمته الآخرة. وقيل: الرحمن لأهل الأرض، والرحيم لأهل السماء.

من «الفوائد في مشكل القرآن» (5)؛ ون «معاني القرآن» (53/1-56)؛ وبحثنا مستفيضا في «روح المعاني» (59/1-63). وزاد البيضاوي إجابات أخرى منها، أنه لما دل الرحمن على جلال النعم وأصولها، ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها، فيكون كاللتممة والرديف له؛ أو للمحافظة على رؤوس الآي. من «أنوار التنزيل» (20/1).

يُوصَفُ بِهِ الْبَارِي وَغَيْرُهُ، خَاصٌّ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِالْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ⁽³⁵⁸⁾.
 [وَقَوْلُهُمْ "رَحْمَانٌ"⁽³⁵⁹⁾ الْيَمَامَةُ⁽³⁶⁰⁾] "مِنْ كُفْرِهِمْ وَتَعَتُّهُمْ"⁽³⁶¹⁾، قَصَدُوا بِذَلِكَ
 التَّسْمِيَةَ بِاسْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَلَمْ يَقْصِدُوا الْحَقِيقَةَ، فَالرَّحْمَنُ مَجَازٌ لَا حَقِيقَةَ
 لَهُ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الرَّحْمَةِ رِقَّةُ الْقَلْبِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ!⁽³⁶²⁾.
 ثُمَّ⁽³⁶³⁾ اخْتَلَفُوا فِي الْمَجَازِ الْمُرَادِ بِهَا، فَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ⁽³⁶⁴⁾:

(358) «المحرر الوجيز» (92/1) - عن أبي علي الفارسي -؛ «الجامع لأحكام القرآن» (75/1)؛ «مدارك التنزيل» (28/1)؛
 «التسهيل لعلوم التنزيل» (31/1)؛ «كشف المعاني» (85).

(359) س : 11 - ب.

(360) هو أبو ثمامة مسيلمة بن ثمامة الحنفي الوائلي الكذاب، متنبئ من المعمرين، ادعى النبوة فندب له أبو بكر رضي الله
 عنه خالدًا رضي الله عنه فهزمه وقتل سنة 12هـ.

من «المعارف» لابن قتيبة (405)؛ ون «سيرة ابن هشام» في مواضع متفرقة.

(361) «غرائب التفسير» (96/1).

(362) ن «الفريد» (158/1-159)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (75/1)؛ «أنور التنزيل» (19/1)؛ «المجيد» للصفاقسي (1/

45)؛ «روح المعاني» (59/1)؛ «تقرير الشمس الأنباي على شرح التفتازاني للخصائص المفتاح» (20/1-21).

وقد نبه ابن السيد البطليوسي إلى أن قوما توهّموا أن "الرحمن" لم يتسم به أحد غير الله تعالى وأجروه بحري "الله"
 تعالى في أنه مخصوص به. وذلك غير صحيح من وجوه، منها:

- أنه روي عن عطاء الخراساني أنه قال في "بسم الله الرحمن الرحيم" : كان "الرحمن" من اسم الله تعالى،
 فلما تسمى به المخلوقون زيد عليه "الرحيم" ليكون له دون غيره. وهذا فصل بين على أن الرحمن قد تسمى به.
- ومنها أن مسيلمة الكذاب -لغنه الله- قد تسمى بالرحمن.
- ومنها أن أهل اللغة قد أنشدوا:

سموت بالمجد يابن الأكرمين أباً وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا

زعم ثعلب أن الرحمن أصله العبرانية، وأنشد لجرير :

لن تدرکوا المجد أو تشروا عباكم بالخز أو تجعلوا التوم ضمرا
 أو تتركون إلى العسین هجرتکم ومسحکم صلبهم رحمن قربانا

ن «المسائل والأجوبة» (مسائل مخصوصة فقط، حققها د. إبراهيم السامرائي، ونشرها ضمن «نصوص ودراسات
 عربية وإفريقية» : 140-189).

(363) من ها هنا إلى قوله "ومجازها أرجح"، عند القرافي في فروقه بتصرف يسير. ن «ترتيب الفروق واختصارها»
 (458/1-459).

(364) علي بن إسماعيل، أبو الحسن الأشعري المتكلم (ت 334هـ):

كان مالکیا، صنف لأهل السنة التصانيف، وأقام الحجج على إثبات السنن، وما نفاه أهل البدع من صفات الله =

«المرادُ بِهَا إِرَادَةُ الْإِحْسَانِ». وقال القَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي⁽³⁶⁵⁾: «المرادُ بِهَا نَفْسُ الْإِحْسَانِ»، فَهِيَ صِفَةُ فِعْلٍ، وَعَلَى الْأَوَّلِ صِفَةُ ذَاتٍ⁽³⁶⁶⁾؛ وفي القرآن مواضعٌ يَتَعَيَّنُ فِيهَا مَذْهَبُ <الشَّيْخِ>، ومواضعٌ يَتَعَيَّنُ فِيهَا مَذْهَبُ <القَاضِي>، ومواضعٌ تَحْتَمِلُ الْمَذْهَبَيْنِ:

-فَالْأَوَّلُ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا⁽³⁶⁷⁾﴾، فهذا ظَاهِرٌ فِي الْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ الْوُسْعَ عِبَارَةٌ عَنْ غُمُومِ التَّعَلُّقِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا اقْتِرَانُهَا بِالْعِلْمِ، وَأَنَّ وَسْعَ الرَّحْمَةِ كَوُسْعِ الْعِلْمِ. وهذا ظَاهِرٌ فِي الْإِرَادَةِ.

-وَأَمَّا مَا يَتَعَيَّنُ [15-و] فِيهِ مَذْهَبُ الْقَاضِي فَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي⁽³⁶⁸⁾﴾ إِنْشَارَةٌ إِلَى السَّدِّ، وَهُوَ إِحْسَانٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، لَا إِرَادَتُهُ⁽³⁶⁹⁾ الْقَدِيمَةُ.

-وَأَمَّا مَا يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ، فَهَذَا الْمَوْضِعُ، وَالَّذِي فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

وَمَذْهَبُ الشَّيْخِ أَقْرَبُ مِنْ مَذْهَبِ الْقَاضِي⁽³⁷⁰⁾؛ لِأَنَّ الرَّحْمَةَ الَّتِي وُضِعَ اللَّفْظُ بِإِزَائِهَا حَقِيقَةً [فِيهَا] هِيَ⁽³⁷¹⁾ رَقَّةُ الطَّبْعِ، وَيُلْزَمُهَا أَمْرَانِ: [الْأَوَّلُ] إِرَادَةُ

= تعالى ورؤيته... وصنف في ذلك التصانيف المبسوط، وناظر المعتزلة وظهر عليهم، وشهرته تغني عن التعريف به. ترجمته في «ترتيب المدارك» (30-24/5)؛ «طبقات المالكية» (200-201ب)؛ «البداية والنهاية: وفيات سنة 324هـ» (200-199/11)؛ «وفيات الأعيان» (286-284/3)؛ «فهرست اللبلي» (122-97)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (392-390/1 ر ت: 340)؛ «الأعلام» (263/4).

(365) ك: البقلائي .

(366) حكى الجويني القولين جميعا، ونسب الأول إلى المحققين فقال: الرحمة مصروفة عند المحققين إلى إرادة الباري تعالى، إنعاما على عبده، فيكون الإسمان "الرحيم" و"الرحمن" من صفات الذات. وحمل بعض العلماء الرحمة على نفس الإنعام، فيعود الرحمن الرحيم إلى صفات الأفعال. ون «الإرشاد» (138)؛ «تفسير ابن جزى» (31/1)؛ «عمدة الحفاظ» للسمين الحلبي (87/2)؛ «روح المعاني» (59/1).

(367) غافر : 7.

(368) الكهف : 98.

(369) ك: لأن إِرَادَتَهُ.

(370) لذا نسبته الجويني إلى المحققين كما مر.

(371) ك: فهي.

الإحسان، والثاني الإحسان نفسه؛ فهما [لازمان للرقّة التي هي حقيقة اللفظ. والتعبير بلفظ الملزوم] عن⁽³⁷²⁾ اللازم مجاز عرفي⁽³⁷³⁾ شائع، وإن شئت جعلته من إطلاق اسم السبب <على المسبب>، غير أن إرادة الإحسان ألزم للرقّة؛ فإن كل من رحمته فأحسنّت إليه، فقد أرذت الإحسان إليه، وقد تريد الإحسان وتقصّر قدرتك عنه، فتبت أن الإرادة أكثر لزوماً للرقّة، ومتى قرّبت⁽³⁷⁴⁾ العلاقة كان مجازها أرجح.

وينبني على قوليّ الشيخ والقاضي مسألة فقهية، وهي: الحلف بهذه الصفة، أعني صفة الرحمة؛ فإن قلنا بمذهب الشيخ فهي قديمة يجوز الحلف⁽³⁷⁵⁾ بها، ويلزم في الحنث بها⁽³⁷⁶⁾ الكفارة؛ [وعلى مذهب القاضي فهي محدثة⁽³⁷⁷⁾ لا يلزم بالحنث فيها كفارة]، ويُنهي عن الحلف بها إمّا نهى تحريم على قول اللّخمي⁽³⁷⁸⁾، أو نهى كراهة على قول ابن رشد⁽³⁷⁹⁾.

(372) ك: على.

(373) وقع إقحام كلمة "لازم" هنا في "ك"، وزيادتها مخلة بالمعنى.

(374) ك، س: "وهي قرينة".

(375) ك: 248-أ.

(376) ك: بالحنث فيها.

(377) «بناء على حدوث صفة الفعل كما عند...». من تعليق أحد قراء "ق".

(378) أبو الحسن، علي بن محمد الربيعي، شهر اللّخمي (ت 478هـ):

قال عياض: كان فقيه وقته، وبقي بعد أصحابه فحاز رئاسة الفقه والفتوى بإفريقية، وتخرج عليه جماعة، منهم المازري وأبو الفضل بن النحوي. وكان مغرّياً بتخريج الخلاف في المذهب واستقراء الأقوال، وربما اتبع نظره، فخالف مشهور المذهب فيما ترجع عنده، فخرجت اختياراته في الكثير عن قواعد المالكية. اهـ؛ له «التبصرة»: تعليق على المدونة (خ).

ترجمته في «ترتيب المدارك» (109/8)؛ «الدباج المذهب» (298؛ ر ت: 393)؛ «طبقات المالكية» (277ب-278أ)؛ «كتاب العمر» (682/2-684). ون ثمة مصادر ترجمته.

(379) أبو الوليد محمد بن أحمد؛ ابن رشد المالكي (ت 520هـ):

زعيم فقهاء وقته بأقطار الأندلس والمغرب ومقدمهم، المعترف له بصحة النظر وجودة التأليف، ودقة الفقه. له «البيان والتحصيل» (ط)، «المقدمات الممهدة» (ط)، اختصار «مشكل الآثار» للطحاوي (خ)...

«ترجمته في الصلة» (576-577؛ ر ت: 1270)؛ «الدباج المذهب» (373-374؛ ر ت: 507)؛ «المرقبة العليا» (98- =

[و] في "المدونة" (380): «أَكْرَهُ اليمينَ بغيرِ الله» (381).

العِمَاد: «ووجهُ اختصاصِ (382) هاتينِ الصّفتينِ بهذا الموضعِ، أَنَّ التَّسْمِيَةَ لَمَّا كَانَتْ مَبْدَأَ لِحَمِيعِ أَفْعَالِ الْخَيْرِ، كَانَ الْأَلْيَقُ (383) بِهَا، الصّفتينِ الْمُشْتَمَلَتَيْنِ عَلَى جَلِيلِ النِّعَمِ وَدَقِيقِهَا، فَكَأَنَّ الْقَائِلَ <لَهَا> يَقُولُ: أَسْتَعِينُ عَلَى الْخَيْرِ بِمَوْلِي جَمِيعِهِ. وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ: "قُولُوا بِسْمِ اللَّهِ"؛ لِأَنَّ تَعْلِيمَهُ بِقَوْلِهِ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ».

[وَقَوْلُ الشَّاطِطِيِّ (384): «وَمَهْمَا (385)»: عَامَّةٌ (386)، فَيَصِحُّ [فِيهَا] الْإِبْتِدَاءُ وَالنَّصْبُ بِفِعْلِ يُفَسِّرُهُ "تَصِلُ"، وَالتَّقْدِيرُ (387): <وَكَلَّ أَيُّ بِسْمَلَةٍ تَصِلُ "تَصِلُهَا"؟ وَالظَّرْفِيَّةُ بِمَعْنَى: وَأَيَّ وَقْتٍ تَصِلُ الْبِسْمَلَةُ عَلَى الْقَوْلِ بِحَوَازِ ظَرْفِيَّتِهَا (388).>

وَأَمَّا هُنَا (389) فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهَا ظَرْفًا لـ "تَصِلُ"، بِتَقْدِيرٍ: "وَأَيَّ وَقْتٍ

= 99؛ «وفيات ابن قنفذ» (270)؛ «طبقات المالكية» (292-296).

(380) (107/2).

(381) العبارة مسوقة عند قول ابن القاسم: «أرأيت الرجل يقول: أبي وأبيك، وحياتي وحياتك، وعيشتي وعيشك؟». وقد تقدم له ما يناهز الكراهة، وذلك قوله: «أرأيت إن حلف الرجل باسم من أسماء الله أن يكون أيماناً في قول مالك مثل أن يقول: والعزير والسميع والخبر واللطيف... هذه وأشباهها في قول مالك، كل واحدة منها يحسن، قال نعم». ن «المدونة» (103/2).

(382) ك: اقتصاص.

(383) ق: اللقي.

(384) لَحَقَّ بِحِطِّ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْمُحَلِّيِّ الْمَالِكِيِّ، أَحَدِ مَتَمَلِكِيِّ نَسْخَةِ "ق"، وَتَمَلَّكَ بِحِطِّهِ عَلَى صَفْحَةِ الْعَنْوَانِ.

(385) ك: "فهى"، وتَمَامُ الْبَيْتِ مِنْ «نِيلِ الْأَمَانِيِّ» (9):

وَمَهْمَا تَصِلُهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ فَلَا تَقِفَنَّ الدَّهْرُ فِيهَا فَتَنْقَلَا

(386) س: 12-أ.

(387) الكلمة مطموسة في "ق".

(388) ك: ظرفيته.

(389) يعني قول الشاطبي في «نيل الأمانى» (9):

تَصِلُ [بَرَاءَةً]، أَوْ مَفْعُولًا بِهِ حُذِفَ عَامِلُهُ: أَيِ "وَمَهُمَا تَفْعَلُ"، وَيَكُونُ "تَصِلُ" [و "بَدَأَتْ" بَدَلُ تَفْصِيلٍ مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ.

وَأَمَّا ضَمِيرُ "تَصِلُهَا" فَلَكَ أَنْ تُعِيدَهُ عَلَى اسْمِ مَضْمَرٍ قَبْلَهُ مَحذُوفٍ⁽³⁹⁰⁾، أَيِ: وَمَهُمَا تَفْعَلُ فِي⁽³⁹¹⁾ تَصِلُهَا، أَوْ بَدَأَتْ بِهَا، وَحَذَفَ "بِهَا". وَلَمَّا خَفِيَ [16-ظ] الْمَعْنَى بِحَذَفِ مَرْجِعِ الضَّمِيرِ، ذَكَرَ بَرَاءَةً بَيَانًا لَهُ، إِمَّا عَلَى أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْهُ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ "أَعْنِي". وَلَكَ أَنْ تُعِيدَهُ عَلَى مَا بَعْدَهُ وَهُوَ بَرَاءَةٌ، إِمَّا عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ، مِثْلُ: "رَأَيْتُهُ زَيْدًا"، فَمَفْعُولُ⁽³⁹²⁾ بَدَأَتْ مَحذُوفٌ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّ الْفَعْلَيْنِ⁽³⁹³⁾ تَنَازَعَاها، فَأُعْمِلَ الثَّانِي مِنْهُمَا، وَأُضْمِرَ الْفَضْلَةُ فِي الْأَوَّلِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ⁽³⁹⁴⁾: [طَوِيل]

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُضِيكَ صَاحِبٌ⁽³⁹⁵⁾ جَهَاراً⁽³⁹⁶⁾ فَكُنْ فِي الْغَيْبِ⁽³⁹⁷⁾ أَخْفَظَ لِلْوُدِّ⁽³⁹⁸⁾

ومهما تصلها أو بدأت براءة لتزيلها بالشيف لست مبشراً

(390) في «مغني اللبيب» (438): فلك أن تعيده على اسم مظهر قبله محذوفاً!.

(391) ك: قراءة.

(392) ق، ك: "ومفعول".

(393) س: المفعولين.

(394) لم يسم قائله، وهو من شواهد «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل (456/1)؛ «شرح ابن عقيل على الخلاصة»

(192/1)؛ «مغني اللبيب» (438)؛ «المقاصد النحوية» للبدر العيني (21/3)؛ «شرح شواهد المغني» (745/2)؛ «شرح

أبيات مغني اللبيب» (5/6)؛ رش: (542) و«الدرر اللوامع» للشنقيطي (319/5)؛ رش: (1523). وبعده:

وألغ أحاديث الوشاة فقلما يحاول واش غير إفساد ذي عهد

(395) ك: صاحباً.

(396) ك: جهها.

(397) ك: في السر.

(398) من قول المؤلف "وقول الشاطبي" إلى هنا، نقل عن ابن هشام في «مغني اللبيب» (438)، لم يقع التنصيص عليه.

1

سورة أم القرآن

النَّوَوِي⁽³⁹⁹⁾ في "الأذكار": «سُئِلَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو بِنُ الصَّلَاحِ⁽⁴⁰⁰⁾ عَنِ الْحَالِفِ لِيَحْمَدَنَّ اللَّهَ بِجَمِيعِ مَحَامِدِهِ، فَأَجَابَ⁽⁴⁰¹⁾ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَرُ بَقَوْلِهِ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مَبَارَكًا فِيهِ"»⁽⁴⁰²⁾؛

(399) ك: "النواوي". وهو محي الدين، محدث الشام، أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي الشافعي (ت 676هـ):

أحد الأعلام، نفع الله بتصانيفه، فمنها: «النهاج» (ط)، «الأذكار» (ط)، «رياض الصالحين» (ط)، «التقريب» (ط)، «التيان» (ط)...

ترجمته في «فوات الوفيات» (4/264-268؛ رت: 568)؛ «البداية والنهاية» (13/294)؛ «تذكرة الحفاظ» (510؛ رت: 1130)؛ «طبقات الشافعية» لابن هداية الله (268-269)؛ «الرسالة المستطرفة» (206)؛ «الأعلام» (8/149-150).

(400) هو أبو عمرو تقي الدين عثمان، ابن الصلاح الشهير زوري الشافعي (ت 643هـ):

أحد فضلاء عصره في العلوم الشرعية، مسدد الفتوى، صنف كتابه الشهير في «علوم الحديث» (ط) وغيره، وجمع بعض أصحابه فتاويه في مجلد.

ترجمته في «البداية والنهاية» (13/179-180)؛ «وفيات الأعيان» (3/243-245؛ رت: 411)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (4/1430-1433؛ رت: 1141)؛ «وفيات ابن قنفذ» (316)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (499-500؛ رت: 1109)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (1/377-378؛ رت: 327)؛ «طبقات الشافعية» لابن هداية الله (264-265)؛ «الرسالة المستطرفة» (214)؛ «الأعلام» (4/207-208).

(401) هذا السؤال ليس مما وقع في فتاوى ابن الصلاح المطبوعة، ضمن المجلد الثاني من «مجموعة الرسائل المنيرة».

(402) طرف من حديث صحيح: أخرجه مسلم في «صحيحه» (1/419؛ رح: 600)؛ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة. والترمذي في «سننه» (5/507؛ رح: 3456)؛ كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا فرغ من الطعام؛ (2/255؛ رح: 404)؛ كتاب الصلاة، باب ما جاء في الرجل يعطس في الصلاة. وأبو داود في «سننه» (1/203؛ رح: 763)؛ (1/205؛ رح: 773)؛ (1/205؛ رح: 774)؛ كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء؛ (3/366؛ رح: 3849)؛ كتاب الأطعمة، باب ما يقول الرجل إذا طعم. وابن ماجه في «سننه» (2/1093؛ رح: 3285)، كتاب الأطعمة، باب ما يقال إذا فرغ من الطعام. والدارمي =

أو بقوله⁽⁴⁰³⁾: "الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُؤَافِي نِعْمَهُ وَيُكَافِي مَزِيدَهُ"، وَنَقَلَهُ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ⁽⁴⁰⁴⁾ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال: «وَلَا يَبْرُ»⁽⁴⁰⁵⁾ بقوله الحمد لله⁽⁴⁰⁶⁾.

قلت: الظاهر بره بذلك؛ لأنَّ "ال" في "الحمد" للعُموم، وصيغة العُموم كَلِيَّةٌ⁽⁴⁰⁷⁾، فَيَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الْمُحَامِدِ⁽⁴⁰⁸⁾.

4- ﴿إِيَّاكَ﴾ :

لَمَّا أَجْرَى الْحَامِدُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى اسْمِ الذَّاتِ، صَارَ كَالْحَاضِرِ الْمُشَاهِدِ، فَصَلَحَ لِأَنَّهُ يُخَاطَبُ بِقَوْلِهِ "إِيَّاكَ"⁽⁴⁰⁹⁾.

= في «السنن» (95/2)؛ كتاب الأطعمة، باب الدعاء إذا فرغ من الطعام. وصاحب «كتر العمال» (878/7). والحاكم في «المستدرک» (36-35/4)؛ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي في «التلخيص» (36/4): هو صحيح. وأورده الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» (227/2-228؛ رح: 3284)؛ كتاب الأطعمة، باب ما يقال إذا فرغ من الطعام. (403) ك: و. بقوله.

(404) حديث جبريل عليه السلام أنه علم آدم هذه الكلمات: «الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافي مزیده؛ وقال: علمتك مجامع الحمد»، ضعيف:

قال ابن الصلاح في كلامه على «الوسيط»: هو ضعيف الإسناد وغير متصل. ورواه نزلة أخرى في أماليه بسند فيه إعضال. وقال النووي في «الروضة»: ما لهذه المسألة دليل معتمد. وروى المنذري في «الترغيب والترهيب» حديثا آخر فيه نفس العبارة "الحمد لله حمدا..."، وأعقبه بقوله: رواه البخاري في الضعفاء. ن: «تلخيص الحبير» (171/4)؛ «خلاصة البدر المنير» (415/2)؛ رقم الحديث: (2802).

(405) ك: يراً.

(406) سياق ما في «الأذكار» (113-114) بنصه:

«قال المتأخرون من أصحابنا الخراسانيين: لو حلف إنسان ليحمدن الله تعالى بمجامع الحمد-ومنهم من قال: بأجل التحاميد-، فطريقه في برئمة أن يقول: الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافي مزیده... وعن أبي نصر التمار عن محمد بن النضر رحمه الله تعالى قال: قال آدم: "يا رب شغلتنني بكسب يدي، فعلمني شيئا فيه مجامع الحمد والتسبيح، فأوحى الله تبارك وتعالى إليه: يا آدم، إذا أصبحت فقل ثلاثا، وإذا أمسيت فقل ثلاثا: الحمد لله رب العالمين، حمدا يوافي نعمه، ويكافي مزیده، فذلك مجامع الحمد والتسبيح"؛ والله أعلم.

(407) ن «نثر الورود على مراقبي السعود» (247/1).

(408) ن «تدريب الراوي» (135/2).

(409) «الفوائد في مشكل القرآن» (15)؛ «مدارك التنزيل» (31-32)؛ «كشف المعاني» (86)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (33-34). ون «معاني القرآن» للنحاس (64-65). وجعل المنتجب في «الفريد» (170/1) الالتفات تطرية لنشاط السامع، وإيقاظا للإصغاء إليه فحسب.

والمعنى المذكور، بيان أجلي عند البيضاء في قوله: «ثم إنه... نحو طيب بذلك، أي: يا من هذا شأنه، نخصك بالعبادة والاستعانة، ليكون أدل على الاختصاص، ولترقي من البرهان إلى العيان، والانتقال من الغيبة إلى الشهود، فكان المعلوم صار عيانا، والمقول مشاهدا، والغبية حضورا، بى أول الكلام على ما هو مبادئ حال العارف، من الذكر والفكر والتأمل في أسمائه والنظر في آلائه، والاستدلال بصنائه على عظيم شأنه، وباهر ساطانه، ثم قفَى بما هو منتهى أمره، وهو أن يخوض لجة الوصول، ويصير من أهل المشاهدة، فيراه عيانا، ويناجيه شفاهة!...» من «أنوار التنزيل» (31/1).

5- ﴿إِهْدِنَا﴾⁽⁴¹⁰⁾:

جَمَعَ الضَّمِيرَ إشارةً لِطَلَبِ الاجْتِمَاعِ فِي الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ.

7- ﴿الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾:

لَمْ يَقُلْ "[غَيْرِ الَّذِينَ]"⁽⁴¹¹⁾ غَضِبْتَ عَلَيْهِمْ؛ كَمَا قَالَ: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾⁽⁴¹²⁾، فَهُوَ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ ﷻ⁽⁴¹³⁾:

(410) ك : 249-ب.

(411) مما وقع إقحامه في صلب النص، بخط محمد بن علي المحلي المالكي، ولا يستقيم الكلام إلا به.

(412) الفاتحة: 7. وأجاب الغزنوي بأن إسناد النعمة إليه لفظاً، وصرف الغضب إلى ﴿المغضوب عليهم﴾، تحسن وتلطّف. من «باهر البرهان» (10/2).

(413) صحيح:

أخرجه مسلم في «صحيحه» (535/1؛ ر ح: 771)؛ أحاديث افتتاح الصلاة. وابن خزيمة في «صحيحه» (235/1؛ ر ح: 462)؛ باب ذكر الدعاء بين تكبيرة الافتتاح وبين القراءة. والترمذي في «سننه» (486/5؛ ر ح: 3422)؛ كتاب الدعوات، باب ما جاء في الدعاء ثم افتتاح الصلاة بالليل. والدارمي في «سننه» (282/1)، باب ما يقال بعد افتتاح الصلاة. والبيهقي في «السنن الصغرى» (243/1)؛ باب افتتاح الصلاة بعد التكبير. والذراقطني في «سننه» (296/1؛ ر ح: 1)؛ باب دعاء الاستفتاح بعد التكبير. وأبو داود في «سننه» (201/1-202؛ ر ح: 760)؛ كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء. وابن أبي شيبة في «مصنفه» (139/7؛ ر ح: 34800). وأبو يعلى في «مسنده» (433/1؛ ر ح: 574).

وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (395/2؛ ر ح: 3384)؛ عند تفسير قوله تعالى ﴿عسى أن يعثلك ربك مقاماً محموداً﴾، باب تفسير سورة بني إسرائيل.

«وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»⁽⁴¹⁴⁾.

(414) «التسهيل لعلوم التنزيل» (34/1).

وفي «صحيح ابن حبان» (73/5): «قال أبو حاتم: قوله صلى الله عليه وسلم: «والشر ليس إليك». أراد به: والشر ليس مما يتقرب به إليك، فأضمر فيه "ما يتقرب فيه". وروى البيهقي في «سننه الصغرى» (244/1)، عن النضر بن شميل، أنه قال: قوله «والشر ليس إليك»، معناه: لا يتقرب به إليك».

قال النووي في «الأذكار» (44): وأما قوله "فالشر ليس إليك"، فاعلم أن مذهب أهل الحق من المحدثين والفقهاء والمتكلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء المسلمين، أن جميع الكائنات خيرها وشرها، نفعها وضرها كلها من الله سبحانه وتعالى، وبإرادته وتقديره، وإذا ثبت هذا فلا بد من تأويل هذا الحديث، فذكر العلماء فيه أجوبة:

-أحدها: وهو أشهرها قاله النضر بن شميل والأئمة بعده، معناه: والشر لا يتقرب به إليك.

-والثاني: لا يصعد إليك، إنما يصعد الكلم الطيب.

-والثالث: لا يضاف إليك أدبا، فلا يقال: يا خالق الشر وإن كان خالقه، كما لا يقال: يا خالق الخنازير وإن كان خالقها.

-والرابع: ليس شرا بالنسبة إلى حكمتك، فإنك لا تخلق شيئا عبثا، والله أعلم.

ون «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» للعر بن عبد السلام (112/1)؛ «الفروق» للقرافي (90/2).

2

سورة البقرة

10- ﴿فَزَادَهُمْ﴾:

لَهَا نَظَائِرٌ فِي آلِ عِمْرَانَ⁽⁴¹⁵⁾ ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾، وفي الأنفال⁽⁴¹⁶⁾ ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾، وفي بَرَاءَةَ⁽⁴¹⁷⁾ ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾، ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾⁽⁴¹⁸⁾، وفي مَرْيَمَ⁽⁴¹⁹⁾ ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾، وفي النحل⁽⁴²⁰⁾ ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾، وفي الْأَحْزَابِ⁽⁴²¹⁾ ﴿يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾، وفي الْفَتْحِ⁽⁴²²⁾ ﴿لِيَزِدَّادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾، وفي الْقِتَالِ⁽⁴²³⁾ ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾، وفي الْمَدَّثَرِ⁽⁴²⁴⁾ ﴿وَيَزِدَّادَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

(415) الآية : 173.

(416) ق: "الانفعال". الآية : 2.

(417) الآية : 124.

(418) براءة: 125.

(419) الآية : 76.

(420) الآية : 88.

(421) الآية : 30.

(422) الآية : 4.

(423) الآية : 17.

(424) الآية : 31.

وَلَيْسَتْ الزِّيَادَةُ بِتَكْثِيرٍ أَمْثَالٍ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ لِاسْتِحَالَتِهِ، بَلْ يَتَقَرَّرُ بِزِيَادَةِ
جواهر في القلب يكون محلا للمزيد، أو مزاد في أزمنة المرض⁽⁴²⁵⁾.

17- ﴿وَتَرَكَهُمْ﴾:

الآمدي⁽⁴²⁶⁾ : «منع المعتزلة وصفه تعالى بـ "الترك"، وأجازه أهل
السنة [17 - و] مستدلين بهذه الآية».

20- ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْصِبُ أَنْصَرُهُمْ﴾:

ولم يقل في الرعد "يكاد كذا"⁽⁴²⁷⁾، لإتيان البرق بغتة فلا يستعد له،
ويستعد للرعد⁽⁴²⁸⁾ لدلالة البرق قبله عليه.

48- ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَبْعَةٌ﴾:

قول ابن عطية: «أحاديث الشفاعة متواترة»⁽⁴²⁹⁾، يعني التواتر المعنوي⁽⁴³⁰⁾؛

(425) ن أجوبة أخرى عند بيان الحق في «باهر البرهان» (31/2-33) والبيضاوي في «أنوار التنزيل» (81/1-82) والألوسي
في «روح المعاني» (149/1-150).

(426) هو أبو الحسن علي بن أبي علي، الملقب سيف الدين الآمدي (ت 631هـ):
كان فقيه العراق وشيخ الحنابلة في عصره، وكان زاهدا ورعا متعبدا على منهاج السلف؛ وتصانيفه في الأصول
والفقه والمنطق والحكمة والخلاف دالة على إمامته.

ترجمته في «عيون الأنباء» (285/3-287)؛ «وفيات الأعيان» (293/3-294؛ ر ت : 432)؛ «الأعلام» (332/4).
(427) «أي : يمحذف أسمعهم». تعليق من محمد بن علي المحلي.

(428) س : 13-ب.

(429) «المحرر الوجيز» (283/1)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (257/1)؛ «الجواهر الحسان» (79/1). وقد قال القاضي أبو بكر
الباقلاني في «التمهيد» (367): والأخبار في الشفاعة أكثر من أن يؤتى عليها؛ وهي كلها متواترة متوافقة على خروج
الموحدين من النار بشفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم. ن «تفسير القرطبي» (257/1)؛ «تفسير ابن عاشور» (487/1).
قال ابن خليل السكوني في «التمييز» (ن خ ع ق 327 : 492)؛ أحاديث المخرجين من النار أكثر من أن تحصى في
الصحاح، حتى قال الأئمة في أحاديث الشفاعة إنها متواترة.

(430) وهو تواتر القدر المشترك، وهو ما تختلف فيه ألفاظ الرواة يروي كل واحد منهم واقعة يشترك مجموعها في قدر
مشترك؛ مثل حديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد كجزء من نحو مائة حديث، كل حديث منها فيه أنه رفع
يديه في الدعاء، لكن هذه الأحاديث في قضايا مختلفة لم تتواتر، إنما القدر المشترك بينها وهو رفع اليدين في الدعاء
قد تواتر باعتبار مجموع الطرق.

لقول ابن الصلاح: «لم يصحّ تواتر»⁽⁴³¹⁾ غير حديثين»⁽⁴³²⁾.

49- ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾:

لم يقل «بناتكم» في مقابلة «أبنائكم»؛ لتركهم البنات إلى أن يصرن نساء⁽⁴³³⁾.

50- ﴿فَأَنْجَيْنَاكُمْ﴾:

قدم⁽⁴³⁴⁾ على «الإغراق» مع أن دفع المؤلم⁽⁴³⁵⁾ أكد من جلب الملائم، مراعاة للترتيب الوجودي.

= ن «تدريب الراوي» (354-355).

(431) ك : تواتر.

(432) المحلي : «رُدّ قول ابن الصلاح بكثرة التواتر باللفظ والمعنى. ن ابن حجر».

قال ابن حجر: ما ادعاه ابن الصلاح من عزة التواتر وكذا ما ادعاه غيره من العدم ممنوع؛ لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال، وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطوا على الكذب، أو يحصل منهم اتفاقا، قال: ومن أحسن ما قرر به كون التواتر موجودا وجود كثرة في الأحاديث، أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقا وغربا المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مؤلفيها إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعددا تحيل العادة توأطأهم على الكذب، أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله. قال: ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير.

من «نزهة النظر» لابن حجر (24)؛ «تدريب الراوي في شرح تقريب النوي» للسيوطي (353-354).

وقد ألف في الأحاديث المتواترة السيوطي وابن طولون والكتاني ومرضى الزبيدي. ن «الرسالة المستطرفة» (194-195).

(433) «المحرر الوجيز» (286/1)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (262/1)؛ «روح المعاني» (254/1)؛ «تفسير ابن عاشور»

وقد ألف (493-492/1). ورأى العز تبعاً للموارد في «اختصار النكت» (125/1) أن النساء يقع على الكبار والصغار، أو

تسمى به الصغار، اعتباراً بما يصرن إليه. وزاد الألوسي توجيهات آخر فانظرها.

(434) «أي، الإنجاء»؛ تعليق من «س».

(435) ك : الموالم.

59- ﴿فَبَدَّلَ﴾:

قَدْ يَسْتَدِلُّ بِهِ مَنْ يَمْنَعُ نَقْلَ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى (436).

- ﴿قَوْلًا﴾:

مفعول لمقدر، أي: "ذكروا قولاً"؛ ولا يصح كونه مفعولاً (437).
لـ "بديل" لفساد المعنى (438).

73- ﴿بِبَعْضِهِمَا﴾:

لم يسألوا تعيين البعض لتماثل الأبعاض (439)، بخلاف آحاد البقر (440).

(436) المحلي: «هذا لو كان المبدل بمعنى ما أمرؤا به، تأمل».

قال ابن العربي: «يتعلق بهذا، نقل الحديث بغير لفظه إذا أدى معناه. وقد اختلف الناس في ذلك؛ فالمروي عن وائلة بن الأسقع جوازه. قال: "ليس كل ما أخبرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ننقله إليكم بلفظه؛ حسبكم المعنى..."؛ وهذا الخلاف إنما يكون في عصر الصحابة...، وأما من سواه فلا يجوز لهم تبديل اللفظ بالمعنى، وإن استوفى ذلك المعنى؛ فإننا لو جوزناه لكل أحد لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث؛ إذ كل أحد في زماننا هذا قد بدل ما نقل، وجعل الحرف بدل الحرف فيما رواه؛ فيكون خروجاً عن الإخبار بالجملة. والصحابة بخلاف ذلك». وذكر الشوكاني في المسألة ثمانية مذاهب. ن «أحكام القرآن» (22/1)؛ «التبصرة» (346-347)؛ «إحكام الفصول» (384-385)؛ «الكفاية في علوم الرواية» للطبيب البغدادي (265/1-317)؛ «التبصرة والتذكرة» للعراقي (168/2-170)؛ «فتح الباقي» (168/2-170)؛ «البيان والتحصيل» (261/18)؛ «نزهة النظر» (57)؛ «إرشاد الفحول» (57-58).

(437) أقحم ناسخ "ك" في هذا الموضع قوله: «زيد: لمقدر أي: ذكروا قولاً إلى»؛ ولا يخفى تصديره له بكلمة "زيد" مما لعله يعني أنه نقله عن طرر نسخته.

(438) المحلي: «إذ يصير المعنى: بدلوا غير ما قيل لهم بما قيل لهم، وليس بواقع ولا مُراد، ولا هو تبديل وتغيير... تأمل». ولم يلتفت ابن عاشور إلى هذا التنبيه، فجرى على عد "قولاً" مفعولاً أول لبذل (التحرير والتنوير: 516/2)؛ وهو صنيع كثير من المعربين، كالمنتجب في «الفريد» (297/1).

(439) للز بن عبد السلام هاهنا فائدة جلية ذكرها في «مجاز القرآن»: «الاختلاف في البعض من البقرة المضروب به القتل يجوز أن يكون مما أمر الله به معينا فامتثلوه ووقع الإهمام في الإخبار عنه، ويجوز أنه أمرهم بالضرب بعضو منهم فعينوا عضواً ضربه به، ويجوز أنه أمرهم ببعض مبهام في اللفظ معين في المعنى وبينه موسى عليه السلام وعينه لهم، كل ذلك جائز؛ ولا يجوز لأحد أن يعين بعض هذه الاحتمالات إلا بدليل، والغرض من التفسير الوقوف على مقاصد القرآن المفيدة للأمر الدينية، وأما عرفان العضو الذي ضرب به القتل ومعرفة القرية التي أمروا بدخولها... فهذا كله لا يفيد أمراً دينياً!». ون «روح المعاني» (293/1-294).

(440) «تزيه القرآن عن المطاعن» (25).

80- ﴿قُلْ اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَمْدًا﴾:

إن قلت: الصحيح عند الجدليين⁽⁴⁴¹⁾ أن النافي لا يطالب⁽⁴⁴²⁾ بدليل⁽⁴⁴³⁾.
 فالجواب: أن الذي لا يطالب بالدليل عليه هو النفس الأصلي، لا ما⁽⁴⁴⁴⁾
 تقدمه إثبات؛ وهؤلاء قد أقرّوا بدخولهم⁽⁴⁴⁵⁾ النار ثم ادّعوا⁽⁴⁴⁶⁾ خروجهم
 منها. ولا يُجاب بأنهم نفّوا وأثبتوا فطوبوا بدليل ما أثبتوا؛ لأنّ من ادّعى ما
 يوافق عليه خصمه لم يطالب بدليله، وذلك قولهم⁽⁴⁴⁷⁾ ”إن [النار] تمسهم
 أياما معدودة“.

ونظير⁽⁴⁴⁸⁾ هذه الآية قوله تعالى ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾ الآية⁽⁴⁴⁹⁾، إلى
 قوله ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾⁽⁴⁵⁰⁾.

(441) ك : الجلين.

(442) ق: يطلب .

(443) ك ، س : ”بالدليل“.

ذهب الفقهاء والمتكلمون إلى وجوب الدليل على النافي كما يجب على المثبت، وذهب قوم من أصحاب داود ممن
 لم يحققوا الكلام في هذا الباب أنه لا دليل على النافي. وقال ابن حزم: «وأما من احتج في إسقاط الدليل على النافي
 بإيجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على من أنكر، فإن هذا في اختلاف الأحكام؛
 فإنه لا خلاف بين أهل الملة في أنه لا يمين على من أنكر شيئا في المناظرة في غير الأحكام»؛ ثم رأى أنه إن اختلف
 اثنان فأنبت أحدهما شيئا ونفاه الآخر، فعلى كل واحد منهما أن يأتي بالدليل على صحة دعواه.
 ن الخلاف في «إحكام الفصول» للباجي (700-703) ؛ «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم (76/1).

(444) س : لما.

(445) تحرفت في ك إلى ”بذلك حولهم“.

(446) ق : ”ادعواهم“؛ بزيادة ”هم“.

(447) ك : 250-أ.

(448) ك : ونظيره.

(449) البقرة : 111.

(450) البقرة : 111.

84- ﴿ثُمَّ أَفَرَزْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْمَدُونَ﴾:

يُذَلُّ أَنَّ الإِقْرَارَ لَيْسَ بِشَهَادَةٍ، خِلَافَ مَذْهَبِ "الْمَدُونَةِ"؛ وَفِيهِ خِلَافٌ⁽⁴⁵¹⁾.

85- ﴿أَفْتُمُونَنِي بِبَعْضِ الْكِتَابِ﴾:

ذَمُّهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْبَعْضِ مِنْ حَيْثُ قَصُرُ الْإِيمَانِ <عَلَيْهِ>. وَلَمَّا كَانَ قَدْ يُتَوَهَّمُ أَنَّ إِيْمَانَهُم بِالْبَعْضِ قَدْ يَخْفَفُ عَنْهُمْ الْعَذَابَ، ذَكَرَ جَزَاءَهُمْ⁽⁴⁵²⁾ بِصِيغَةِ الْحَصْرِ، وَإِنْ كَانَ عَدْمُهُ⁽⁴⁵³⁾ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ أَبْلَغَ.

86- ﴿اْمْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾:

أَخَذَ ابْنُ عَطِيَّةَ⁽⁴⁵⁴⁾ مِنْهُ أَنَّ مَنْ خُيِّرَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ يُعَدُّ مَتَنَقِّلًا⁽⁴⁵⁵⁾، يُرَدُّ⁽⁴⁵⁶⁾ بِحَدِيثِ «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»⁽⁴⁵⁷⁾؛ لَا يَقَالُ:

(451) اعلم أن الإقرار خير كما لا ين عرفة، ولا يتوهم من إيجابه حكما على المقر أنه إنشاء، كبغت، بل هو خير كالدعوى والشهادة (حاشية الدسوقي: 397/3). والفرق بين هذه الثلاثة أن الإخبار إن كان يقتصر حكمه على قائله فهو الإقرار، وإن لم يقتصر عليه، فإما ألا يكون للمخير فيه نفع وهو الشهادة، أو يكون وهو الدعوى. من «مواهب الجليل» (216/5). وجرى صاحب «التعاريف» (440) على كون الشهادة بمعنى الإقرار، فقال: ويعبر بالشهادة... عن الإقرار نحو: ﴿لم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم﴾ اهـ. وجعل ابن الحاج في نوازل إقرار الوصي على تركه الميت بدين أو شبه ذلك، كالشهادة منه، وكذلك الأب؛ نقله الونشريسي عنه في «المعيار» (371/10)؛ وعليه جرى ابن العربي في «أحكام القرآن» (506/1) وهو كما ترى، موافق لمذهب المدونة.

(452) س: جزاؤهم.

(453) ك: عدمهم.

(454) هذا إنما يفهم من قوله: «[جعل الله ترك الآخرة وأخذ الدنيا مع قدرتهم على التمسك بالآخرة]، بمنزلة من أخذها ثم باعها بالدنيا، وهذه الزعة صرفها مالك -رحمه الله- في فقه البيوع، إذ لا يجوز الشراء على أن يختار المشتري في كل ما تختلف صفة آحاده، ولا يجوز فيه التفاضل، كالحلج المذبوحة وغيرها» من «المحرر الوجيز» (385-384/1). ون «الجواهر الحسان» (109/1). قلت: ما وُضع بين المعكفين فهو مما سقط من الطبعة القطرية للمحرر الوجيز؛ وهو ثابت في الطبعة المغربية (286/1).

(455) هذه قاعدة فقهية، من فروعها: من أسلم على أختين ولم يطأهما، فاختار إحداها، فإن كان كالمثلث لزمه نصف صداق الأخرى؛ لأنه كالمطلق، وإلا لم يلزمه شيء.

راجع صورا أخرى في «إيضاح المسالك» للونشريسي (359-356).

(456) زيد بغير خط الناسخ واو قبل "ر"، وعربت عنه "ك" أيضاً.

(457) صحيح:

أخرجه البخاري في «صحيحه مع الفتح» (245-246/3؛ رح: 1385)؛ كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين. ومسلم في «صحيحه» (2047/4؛ رح: 2658)؛ باب معنى كل مولود يولد على الفطرة.

كل كافر مرتد؛ لأن حقيقة المرتد⁽⁴⁵⁸⁾ مَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ بِالْفِعْلِ لَا بِالْحُكْمِ.

87- ﴿وَلَفَعْنَا-اَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ :

قول ابن عطية: «يجوز كون⁽⁴⁵⁹⁾ [”الكتاب“] مفعولاً أولاً أو ثانياً»⁽⁴⁶⁰⁾، يُرَدُّ [18-ط] بأنَّ مفعولَي ”أعطى“ أولهما هو الفاعل في المعنى، >وموسى هو آخذ الكتاب، فهو الفاعل في المعنى<.

89- ﴿مَا عَرَفُوا﴾ :

ابن عطية: «[أي محمد] يريد⁽⁴⁶¹⁾. و”ما“ واقعة⁽⁴⁶²⁾ على صفته لا على ذاته؛ وفسره الزمخشري بـ ”الحق“⁽⁴⁶³⁾.

ويؤخذ من الآية الاكتفاء بالصفة في الشهادات والأحكام، كما في كتاب

(458) ك : الارتداد.

(459) ك : كل .

(460) ق ، ك : ”وثانياً“؛ وجزم ابن عطية بكونه مفعولاً ثانياً قولاً واحداً، خلافاً لما توهمه عبارة المؤلف. ن «المحرر الوجيز» (385/1)؛ «الجواهر الحسان» (109/1). وهو الذي عزاه الألوسي للجمهور، ونسب الأول للسهيلى. ن «روح المعاني» (316/1).

(461) «المحرر الوجيز» (390/1)؛ «الجواهر الحسان» (111/1). والذي وقع في «المحرر»-بعد كلام عن اليهود-«وبسبب خروج النبي المنتظر كانت نُقِلَتْهم إلى الحجاز وسكناهم به، فإِهم كانوا علموا صُقِعَ المبعث، وما عرفوا أنه محمد عليه السلام وشرعه».

قلت: وسياق الكلام منب عن أن ”ما“ في كلام ابن عطية نافية؛ إلا أن تكون تصحيحاً عن ”أي“ التفسيرية، وما أراها إلا كذلك، إذ بذلك يسدّد مناد الكلام.

(462) ق: وقعت.

(463) «الكشاف» (164/1)؛ «الفريد» (335/1)؛ «أنوار التنزيل» (168/1). ونصره الألوسي في «روح المعاني» (320/1) =

اللقطة من "المدونة"⁽⁴⁶⁴⁾ في مسألة من اعترفت بيده دابة. والموتقون منهم من يكتب الصفة والتعريف بعين المشهود عليه أنه فلان بن فلان، ومنهم من يكتفي بالتعريف، ومنهم من يكتفي بالصفة؛ وقد يقال: الإتيان بالمعجزات قرائن تقوم مقام التعيين.

ويؤخذ من الآية أيضاً إفادة الرسم التعريف - كما يقوله المناطقية⁽⁴⁶⁵⁾.

106- ﴿مَا نَنْسَخْ﴾:

استدل بها الفخر في "المحصول"⁽⁴⁶⁶⁾ على جواز النسخ، وردّه السراج⁽⁴⁶⁷⁾ في "التحصيل"⁽⁴⁶⁸⁾ - اختصاره -، بأنه لا يلزم من ملازمة الشيء للشيء جواز وقوعه.

= وذكر ابن جزى في «التسهيل» (53/1) أن ما عرفوا هو القرآن والإسلام ومحمد ﷺ. واقتصر ابن عاشور على ذكر القرآن (التحرير والتنوير: 602/2)؛ والآية تحتل كل ذلك.

(464) (184/6).

(465) س: 14-أ. ون كلام المؤلف عند قوله تعالى ﴿يُعْرِضُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيَاهِهِمْ﴾ [الرحمن: 41]؛ والتعليق عليه بالحاشية.

(466) (ج1/3: 445-446)؛ وفي كتابه «المعالم» (114) أيضاً. ووجه استدلال الفخر بالآية أن جواز التمسك بالقرآن إما أن يتوقف على صحة النسخ أو لا يتوقف، فإن توقف الأمر عاد إلى أن نبوة محمد ﷺ، لا تصح إلا مع القول بالنسخ، وقد صحت نبوته: فوجب القول بصحة النسخ. اهـ بلفظه من «المحصول».

قلت: وعليه يتوجه اعتراض السراج الأرموي. لكن الفخر عاد في «تفسيره» فاحترز عن هذا المعترض فقال: «واعلم أنا بعد أن قررنا هذه الجملة في كتاب «المحصول» في أصول الفقه»، ثم سكتنا في وقوع النسخ بقوله تعالى ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ أَوْ نَنْسَخْهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾. والاستدلال به أيضاً ضعيف، لأن «ما» هاهنا تفيد الشرط والجزاء، وكما أن قولك «من جاءك فأكرمه»، لا يدل على حصول المحي به بل على أنه متى جاء وجب الإكرام، فكذا هذه الآية لا تدل على حصول النسخ، بل على أنه متى حصل النسخ وجب أن يأتي بما هو خير منه، فالأقوى أن نعول في الإثبات على قوله تعالى ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيةَ مَكَانَ آيةٍ﴾، وقوله ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾؛ والله تعالى أعلم.

من «التفسير الكبير» (3/207). ون «صفوة الراسخ في علم المنسوخ والناسخ» لشعلة (91)؛ «التبصرة» (252)؛ وبها استدلال الكرمانى في «غرائب التفسير» (1/168) والغزنوي في «باهر البرهان» (2/121) وابن عطية في «المحرر الوجيز» (1/429) وابن جزى أيضاً في «التسهيل» (1/56).

(467) ك: الشراح.

(468) (11/1). ون التعليق الثاني للمحقق بالهامش.

وأجاب الخطيب⁽⁴⁶⁹⁾ شمس الدين الجزري⁽⁴⁷⁰⁾ بأن الآية خرجت مخرج التمدّح، وإنما يكون بالممكن الواقع.

114- ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾:

وَقَعَ هذا اللفظ في آيات⁽⁴⁷¹⁾، والجمع بينها بالتساوي⁽⁴⁷²⁾.

(469) هو شمس الدين محمد بن يوسف الجزري (ت 711هـ):
أصولي نظار، صنف: «أجوبة أسئلة القاضي الأرموي على التحصيل» (مقدمة التحصيل: 1/131)؛ «شرح التحصيل»؛ «شرح الخلاصة»....
ترجمته في: «طبقات المفسرين» للداودي (283/2-285؛ ر ت: 606)؛ «الأعلام» (151/7)؛ مقدمة تحقيق كتابه «معراج المنهاج» (12-7/1).
(470) ك : الجزيري.

(471) أقحم أحد من قرؤوا الأصل كالمُلحق هاهنا قوله تعالى ﴿مَنْ أَفْطَرَى﴾ إشارة إلى نظير الآية الواقع التعليق عليها، غير أن زيادته ليست من صلب الكتاب.

ونظائر هذه الآية واقعة في المواضع التالية : البقرة : 140؛ الأنعام : 21 - 93-144-157؛ الأعراف : 37؛ يونس : 17؛ هود : 18؛ الكهف : 15-57؛ العنكبوت : 68؛ السجدة : 22؛ الزمر : 32؛ النجم : 52؛ الصف : 7.

(472) الألوسي: «استشكل بأن هذا التركيب قد تقرر في القرآن كمن ﴿أظلم ممن ذكر بآيات ربه ثم أعرض عنها﴾، ﴿فمن أظلم ممن أفتى على الله كذبا﴾، ﴿فمن أظلم ممن كذب بآيات الله﴾، إلى غير ذلك. فإذا كان المعنى على هذا، لزم التناقض؛ وأجيب بالتخصيص إما بما يفهم من نفس الصلات، أو بالنسبة إلى من جاء بعد من ذلك النوع، ويؤول معناه إلى السبق في المانعة أو الافتراضية مثلا. واعترض بشأن ذلك بعد عن مدلول الكلام ووضعه العربي، وعجمة في اللسان، يتبعها استعجام المعنى، فالأولى أن يجاب بأن ذلك لا يدل على نفي التسوية في الأظلمية، وقصارى ما يفهم من الآيات أظلمية أولئك المذكورين فيها، ممن عداهم؛ كما أنك إذا قلت: "لا أحد أفقه من زيد وعمرو وخالد" لا يدل على أكثر من نفي أن يكون أحد أفقه منهم، وإما أنه يدل على أن أحدهم أفقه من الآخر فلا. ولا يرد أن من منع مساجد الله مثلا ولم يفتقر على الله كذبا أقل ظلما ممن جمع بينهما، فلا يكون مساويا في الأظلمية؛ لأن هذه الآيات إنما هي في الكفار وهم متساوون فيها، إذ الكفر شيء واحد لا يمكن فيه الزيادة بالنسبة لأفراد من اتصف به، وإنما تمكن بالنسبة لهم ولعصاة المؤمنين بجامع ما اشتركوا فيه من المخالفة؛ قاله أبو حيان. ولا يخفى ما فيه؛ وقد قال غير واحد: إن قولك "من أظلم ممن فعل كذا"، إنكار لأن يكون أحد أظلم منه أو مساويا له، وإن لم يكن سبب التركيب متعرضا لإنكار المساواة ونفيها، إلا أن العرف الفاشي والاستعمال المطرد يشهد له، فإنه إذا قيل: "من أكرم من فلان" أو "لا أفضل من فلان"، فالمراد به حتما أنه أكرم من كل كريم، وأفضل من كل فاضل؛ ففعل الأولى الرجوع إلى أحد الجوابين، مع ملاحظة الحيثية. وإن جعلت ذلك الكلام مخرجا مخرج المبالغة في التهديد والزجر، مع قطع النظر عن نفي المساواة أو الزيادة في نفس الأمر كما قيل به، محكما العرف أيضا، زال الإشكال وارتفع القيل والقال فتدبر».

116- ﴿بَلَّغْ لَهُ مَا فِي السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ﴾:

استدل بها اللخمي على أَنَّ مَنْ مَلَكَ ابْنَهُ عُنُقَ عَلَيْهِ⁽⁴⁷³⁾.

120- ﴿حَتَّى تَبَيَّنَ مِثْلُهُمْ﴾:

حذف من الأول لدلالة الثاني.

- ﴿وَلَيْنِ إِيْتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ الآية:

تدُلُّ⁽⁴⁷⁴⁾ على نَفْيِ التحسين والتقيح⁽⁴⁷⁵⁾ عقلاً⁽⁴⁷⁶⁾. وقوله ﴿مِنَ الْعِلْمِ﴾، يدلُّ أن الحاصل للمقلد ليس بعلم.

124- ﴿بِكَلِمَةٍ﴾:

[قول] الزمخشري هنا : «... والتعريف»⁽⁴⁷⁷⁾، يعني الوقوف بعرفة.

- من «روح المعاني» (363/1)؛ «البحر المحيط» (527/1). وانظر إجابات آخر عند السيوطي في «الإتقان» (88-87/3).

(473) علل ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (685/2) استدلال اللخمي، بأن الله تعالى جعل نفي الولدية بإثبات العبودية، فدل ذلك على تنافي الماهيتين، قال: وهو استرواح حسن. ون «الجامع لأحكام القرآن» (59/2).

(474) ق: يدل.

(475) ك: 251-ب.

(476) راجع الفصل السابع من «المحصول» (ج 1/ق 1: 159-183): في أن حسن الأشياء وقبحها لا يثبت إلا بالشرع؛ «محصل أفكار المتقدمين» (202-203)؛ «الإنصاف» للباقلاني (43-44)؛ «المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين» (74-83).

(477) ن «الكشاف» (184/1). وذلك عند سوق الزمخشري لما قيل في تفسير «كلمات»، فمنه قوله: «وقيل: هي مناسك الحج، كالطواف والسعي والرمي والإحرام والتعريف وغيرهن». ولفظ التعريف وارد بهذا المعنى في الشعر، قال دجيل بن علي:

لآل رسول الله بالخيف من منى وبالركن والتعريف والجمرات

وقد جمع العز المقصود بالكلمات فأوعى؛ فانظر «اختصاره لنكت الماوردي» (159/1-160). غير أنه لا يجوز الجزم بشيء من ذلك على التعيين إلا بمحدث أو إجماع.

125- ﴿لِلصَّائِعِينَ﴾:

يُذَلُّ عَلَى أَنَّ الطَّوْفَ لِلْقَادِمِ أَفْضَلُ مِنَ التَّنْفَلِ⁽⁴⁷⁸⁾.

186- ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾:

إِنْ جُعِلَ⁽⁴⁷⁹⁾ عُذُولًا⁽⁴⁸⁰⁾ تَرْجَحَ⁽⁴⁸¹⁾ الْعُطْفُ، وَإِنْ جُعِلَ سَلْبًا⁽⁴⁸²⁾ تَرْجَحَ كَوْنُهُ حَالًا⁽⁴⁸³⁾.

(478) اختلف العلماء أيما أفضل الصلاة عند البيت أو الطواف به؟. فقال مالك: الطواف لأهل الأمصار أفضل، والصلاة لأهل مكة أفضل؛ وذكر عن ابن عباس وعطاء ومجاهد، والجمهور على أن الصلاة أفضل. من «تفسير القرطبي» (80/2).

(479) ك : فعل.

(480) القضية الحملية إنما تتم بأمور ثلاثة : الموضوع والمحمول والعلاقة التي بينهما؛ والدال على هذه العلاقة يسمى رابطة مثل "هو". والقضية المصرح فيها بالرابطة تسمى ثلاثية، مثل قولك "عباس هو عالم". والقضية الثلاثية إنما تكون سالبة إذا دخل حرف السلب على الرابطة فرفعها، مثل قولك "زيد ليس هو كاتباً"، وتسمى سالبة بسيطة. أما إذا دخلت الرابطة على حرف السلب فلا تكون القضية سالبة، وذلك مثل قولك: "زيد هو لا بصير أو غير بصير أو ليس بصيراً"؛ لأن "هو" ربطت ما بعدها بالموضوع، وصيرت حرف السلب جزءاً من المحمول، فصار "ليس" أو "لا" مع ما بعدها شيئاً واحداً محمولاً على الموضوع بالإيجاب والإثبات، ومثل هذه القضية تسمى معدولة ومتغيرة.

من «البصائر النصيرية» (103-104)، بتصرف واختصار.

ونقل أبو عثمان قدورة عن العقباتي في «شرح الخونجي» : «ومن اصطلاحهم في هذا العلم، أن العلم أن الموضوع والمحمول الذي لا يكون حرف السلب جزءاً منه يسمونه وجودياً محصلاً، والذي يكون حرف السلب جزءاً منه يسمونه عدمياً معدولاً، ويسمون القضية تسمية من هذا المعنى، فيقولون: محصلة الطرفين، ومعدولة الطرفين، ومحصلة الموضوع، ومحصلة المحمول، ومعدولة كل منهما، هذا تعريف الاصطلاح. انتهى. وقال بعض الفضلاء ممن شرح إيساغوجي: القضية المحصلة هي الوجودية، والمعدولة ما ليس كذلك، وسميت محصلة لكونها وجودية حصل بها المقصود، وسميت الأخرى معدولة، لكونها عدمية عدل بها عن الوجود، أو لأن ما فيها من حرف السلب عدل به عن أصل مدلوله الذي هو السلب، وجعل حكمه حكم ما بعده، فقبل في الموجبة المعدولة موجبة، وألغى كما يقتضيه أداة السلب الموجودة فيها».

من «شرح قدورة على السلم» (مخطوطي: 32-33). ون «شرح الخريدة» للطبيب ابن كيران ومحمد ابن الحاج حمدون بالحاشية (ط حجرية: المزمرة 16: الصفحة 4 وما بعدها).

(481) ق : يترجح .

(482) السلب عند المناطقة، هو «الحكم بلا وجود شيء لشيء». أفاده السَّوَي في «البصائر النصيرية» (100).

(483) ن «الفريد» (425/1).

222- ﴿فُلْهُوَ أَذَى﴾:

يُدُلُّ أَنَّ أَقْلَ الْحَيْضِ لَا حَدَّ لَهُ⁽⁴⁸⁴⁾؛ قاله الشيخ؛ وإنما يَتِمُّ لو انْعَكَسَتْ كَنَفِهَا، وإنما تنعكس جزئية "بعض الأذى حيض".

229- ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوبٍ﴾:

ذكر ابن يونس⁽⁴⁸⁵⁾ أن كتابته⁽⁴⁸⁶⁾ في الصَّدَقَاتِ⁽⁴⁸⁷⁾ أَثَرٌ وَرَدَ عن ابن عمر.

233- ﴿أَوَلَيْدُهُنَّ﴾⁽⁴⁸⁸⁾:

وَقَعَ جَمْعُ الْقَلَّةِ هُنَا مَوْقِعَ جَمْعِ الْكَثَرَةِ.

(484) «أحكام القرآن» لابن العربي (162/1). وهذا جارٍ على قول مالك، من أنه لا تقدير للحيض في القلة والكثرة؛ والفخر يقوي هذا القول ويخبره.

ن «المعونة» للقاضي عبد الوهاب (187/1)؛ «التفسير الكبير» (56/6-57). وراجع للتفصيل «تفسير القرطبي» (56/3). وقد نبه ابن تيمية إلى أن باب الحيض من أشكال الفقه في كتاب الطهارة، وفيه من الفروع والتراخ ما هو معلوم، وما تنازع الفقهاء فيه من أقله وأكثره وأكثر سنين الحيض وأقله ومسائل المتحيرة؛ فهذا من أندر الموجود. من «الاستقامة» لابن تيمية (59).

(485) محمد بن عبد الله، ابن يونس التميمي القيرواني، شهر الصقلي (ت 451هـ): قرأ بصقلية، ثم استوطن القيروان، وأخذ عن مشيختها كأبي عمران الفاسي، وبرع في العلم، واشتهر بمعرفة الفرائض والحساب وإقراءها. له مصحف المذهب: «الجامع لمسائل المدونة...» (خ)، أضاف إليها من أمهات كتب المالكية، والإعلام بالمحاضر والأحكام» (خ). ترجمته في «الديباج المذهب» (369-370؛ ر: 502)؛ «طبقات المالكية» (261ب-262أ)؛ «كتاب العمر» (2/676-678). ون ثمة مصادر ترجمته.

(486) ق: كَتَبَهُ.

(487) التريزي في «تهذيب إصلاح المنطق» (622): هذه صدقة المرأة وصدقتها. قال الله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِنَ نَحْلَةً﴾. وقال الأصمعي: سمعت ابن جريج يقول: قضى ابن عباس لها بالصدقة. والصدقا ما يسمى للمرأة من المال في عقد النكاح.

ن «معجم لغة الفقهاء» (272)؛ وشرحا لغويا وشرعيا شافيا لعياض في «التنبيهات» (ن خ ع ق 384): 94ظ. (488) في "س": أو كسوتهن!.

272- «لَيْسَ عَلَيْكَ هُدْيُهُمْ»:

هذه أعم من آية «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ»⁽⁴⁸⁹⁾؛ لاقتضاء هذه نفي التكليف بالهداية، وإثبات القدرة عليها لله تعالى؛ وتلك اقتضت نفي كون الهداية مقدورة له، وإثبات القدرة عليها لله تعالى⁽⁴⁹⁰⁾؛ وقول⁽⁴⁹¹⁾ القائل: "أنت قادر على أن تهدي من أحببت"⁽⁴⁹²⁾، [أخص من "أنت [19] تهدي من أحببت"⁽⁴⁹³⁾]، ونفي الأخص أعم من نفي الأعم.

وظاهر ما نقل ابن عطية عن ابن جبير والنقاش⁽⁴⁹⁴⁾، أن هذا الخطاب خاص بالنبي ﷺ؛ وما نقله⁽⁴⁹⁵⁾ عن ابن عباس يقتضي العموم، [و] على تقدير الخصوص فهو يستلزم العموم، لأنه إذا رُفِعَ التكليف بذلك عن النبي ﷺ الذي هو رسول مأمور بالتبليغ، فأخرى من سواه.

وقول ابن عطية: «نسخ ذلك بآيات «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ»⁽⁴⁹⁶⁾»

(489) القصص : 56.

(490) «التفسير الكبير» (68/7)؛ «الإنصاف» (140)؛ «التمهيد» للباقلاني (336).

(491) ك، س : كقول.

(492) علق الناسخ في الطرة : "لأنه بالقوة".

(493) علق الناسخ كرة أخرى هاهنا بقوله: "لأنه بالفعل".

(494) «المحرر الوجيز» (465/2)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (218/3-219). وفيهما: «روى سعيد بن جبير مرسلًا عن النبي ﷺ في سبب نزول هذه الآية، أن المسلمين كانوا يتصدقون على فقراء أهل الذمة، فلما كثر فقراء المسلمين قال رسول الله ﷺ: لا تتصدقوا إلا على أهل دينكم». وذكر النقاش أن النبي ﷺ أنى بصدقات فجاهه يهودي فقال: أعطني. فقال النبي ﷺ: ليس لك من صدقة المسلمين شيء. فذهب اليهودي غير بعيد، فزلت: «ليس عليك هداهم»، فدعاه رسول الله ﷺ فأعطاه».

(495) «المحرر الوجيز» (465/2-466)؛ «معاني القرآن» للنحاس (302/1)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (219/3). والمنقول عن ابن عباس رضي الله عنه، أنه كان ناس من الأنصار لهم قرابات في بني قريظة وبني النضير، وكانوا لا يتصدقون عليهم رغبة في أن يسلموا إذا احتاجوا، فزلت الآية بسبب ذلك.

(496) التوبة : 60.

الآية»⁽⁴⁹⁷⁾، هو⁽⁴⁹⁸⁾ على اصطلاح المتقدمين [من] أن ذلك نسخ⁽⁴⁹⁹⁾، والمتأخرون يقولون: العام إن عُمِلَ به ثم وَرَدَ بعده⁽⁵⁰⁰⁾ الخاص فهو ناسخ، وإذا كان قبل العمل⁽⁵⁰¹⁾ به فهو تخصيص لا نسخ⁽⁵⁰²⁾.

وقوله: «الهُدَى» المنفي هو خَلَقُ الإيمان في قلوبهم، لا الدعاء إلى الإيمان⁽⁵⁰³⁾؛ أمّا خَلَقُ الإيمان فنفيه معلوم، وأمّا الدعاء إلى الإيمان فغير منفي، ويبقى قسم ثالث وهو الدعاء المحصّل للإيمان الكسبي لا الجبري⁽⁵⁰⁴⁾، وهذا هو [المنفي].

وقوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾⁽⁵⁰⁵⁾، ليس المراد به الجبر. وما بعد "ولكن" هنا خلاف لما قبلها، لاقتضاء ما قبلها أنه غير مكلف بالهداية، واقتضاء ما بعدها إثبات القدرة⁽⁵⁰⁶⁾ لله تعالى عليها.

(497) نقل ابن عطية والقرطبي ذلك عن النقاش. ن «المحرر الوجيز» (465/2)؛ «تفسير القرطبي» (218/3-219)؛ «التحرير والتنوير» (70/3).

(498) ك: "وهو". ق: "فهو".

(499) المتقدمون يطلقون على التخصيص نسخا توسعا وبجازا. من «الجامع لأحكام القرآن» (45/2).

(500) س : بعد ذلك.

(501) ك : العمد.

(502) ن الفرق بين النسخ والتخصيص في «المحصول» (ج1/3 : 10)؛ «التحصيل من المحصول» (367-366/1)؛

«مقدمة تفسير الراغب» (419)؛ «مقدمة تفسير ابن النقيب» (318-319). وقد بلغ الشوكاني بالفروق بينهما

عشرين، انظرها في «إرشاد الفحول» (142-143).

(503) «المحرر الوجيز» (336/2)؛ «الجواهر الحسان» (265/1)؛ «مدارك التنزيل» (222/1).

وجه الجمع بين هذه الآية وبين قوله تعالى ﴿وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم﴾ أن الهدى المنفي عنه ﷺ هو منح

التوفيق، والهدى المثبت له هو إبانة الطريق. اهـ بنصه من «دفع إيهام الاضطراب» (199).

(504) ك : الخيري.

(505) القصص : 56.

(506) ك : 252-أ.

وأما في آية ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾⁽⁵⁰⁷⁾، فما بعد ”لكن“⁽⁵⁰⁸⁾ ضد لما قبلها؛ [لاقتضاء ما قبلها نفى القدرة، واقتضاء ما بعدها إثباتها. وقال ابن عصفور⁽⁵⁰⁹⁾: «المطلوب كون ما بعد ”لكن“ مضادا⁽⁵¹⁰⁾ لما قبلها»⁽⁵¹¹⁾. واختلَف هل يصحُّ كونه خلافاً غير ضد؟.

- ﴿يُوبِّ إِلَيْكُمْ﴾:

في المقدار.

- ﴿وَأَنْتُمْ لَا تَصْلُمُونَ﴾:

<في> الصفة؛ فهو تأسيس.

273- ﴿مِنَ التَّعَبُّبِ﴾⁽⁵¹²⁾:

متعلق بـ ”يحسبهم“ لا بـ ”أغنياء“، وإلا لم يكن جاهلا بهم؛

(507) القصص : 56.

(508) س : 15-ب.

(509) علي بن مؤمن، أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي (597-669هـ):

حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، أخذ عن الدجاج والشلوين، وأقبل عليه الطلبة. صنف «المتع في التصريف» (ط)؛ «المقرب في النحو» (ط)؛ ثلاثة شروح على «الجمال»؛ «شرح الجزولية»، «مختصر المحتسب»، وغير ذلك.

ن «بغية الوعاة» (210/2)؛ «عنون الدراية» (317-319)؛ «فوات الوفيات» (110-109/3)؛ ر ت: 365)؛ «وفيات ابن قنفذ» (331)؛ «الأعلام» (27/5)؛ مقدمة تحقيق «شرح الجمل» لابن عصفور (21-41)، والمصادر التي أحيل عليها ثمة. وبنو عصفور معروفون بإشبيلية (الصلة البشكوالية: 398؛ في ترجمة أبي حفص عمر بن حزم ابن عصفور).

(510) ق : ”مضاد“.

(511) «الإيقان» (231/2).

(512) ك : ”التعريف“ وليست الآية كذلك.

قاله ابن (513) هشام (514).

ولم يقل "من تعففهم" إشارة إلى اتصافهم بأبلغ وجوه التعفف (515).

274- ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾:

ابن عطية: «دَخَلَتِ الفاء؛ لأن الموصول وُصِلَ بالفعل ولم يدخل عليه عاملٌ يغيّر معناه» (516)؛ أبو حيان (517) وابن عصفور في "المقرب" (518) و"شرح الإيضاح": «وكذا إذا كانت الصلة ظرفاً أو مجروراً».

فإن قلت: الظرف والمجرور محلّ، ولا يصحّ التعليل به عند الأصوليين، بل بالصفة. فالجواب: أن المحل هنا نَابَ مَنَابَ متعلّقه [20 - ظ] وهو "كائن" أو "مستقر" - الذي هو صفة - ولذا (519) لا يجوز الجمع بينهما.

(513) عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري، الشيخ جمال الدين الحنبلي (708-761هـ):
النحوي الفاضل، العلامة المشهور، أتقن العربية وفاق الشيوخ به الأقران، تصدر للنفع فتخرج به جماعة. قال ابن خلدون: «مازلنا ونغن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيويه». صنف «معني اللبيب» (ط)؛ «رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة»؛ «شرح التسهيل»؛ «شذور الذهب» (ط)؛ «قطر الندى» (ط)؛ «شرح الملحّة»؛ «شرح البردة»، وغيرها.

ن «بغية الوعاة» (68/2-69)؛ «وفيات ابن قنفذ» (361)؛ «وفيات الونشريسي» (123).
(514) «المعني» (690)؛ «المحرر الوجيز» (470/2)؛ «الفريد» (519/1). وفي الأول: «قوله تعالى ﴿يُحَسِّبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾، فإن المتبادر تعلق "من" بـ "أغنياء" لمجاورته له، ويفسده أنهم متى ظن ظان قد استغنوا من تعففهم علم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً بهم، وإنما هي متعلقة بيحسب، وهي للتعليل».
(515) ك: "التعريف". والثبث الصواب من "ق".

(516) «المحرر الوجيز» (478/2)؛ «الفريد» (519/1-520). وأجاب القرطبي بأن الفاء دخلت؛ لأن في الكلام معنى الجزاء. من «الجامع لأحكام القرآن» (225/3).

(517) ن «البحر المحيط» (345/2).

(518) (60/1). وأصل النقل كما في "المقرب": "...وأما "ما" فإنها توصل بالجملة الإسمية والفعلية، وأما الأسماء الموصولة فلا توصل إلا بالظروف والمجرورات التامة، وبالجمل المحتملة للصدق والكذب، الخالية من معنى التعجب، المشتملة على ضمير عائد على الموصول...».

(519) ك: وإذا.

أبو حيان⁽⁵²⁰⁾: «وَمِنْ شُرُوطِ دُخُولِ الْفَاءِ كَوْنُ الْخَبَرِ مُسْتَحَقًّا بِالصَّلَةِ كَهَذِهِ الْآيَةِ». قيل: كونه مستحقاً بالصلة، إنما يُعلم بدخول الفاء، فلا يصحُّ كونه شرطاً فيها⁽⁵²¹⁾ لامتناع تأخر الشرط عن المشروط.

أجيب بأن هذا بالنسبة إلى السامع لا إلى قصد المتكلم.

قال الشيخ: «وعادة الشيوخ يَرُدُّونَ قول أبي حيان المذكور بقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾⁽⁵²²⁾؛ لاستلزامه مذهب المعتزلة القائلين بوجوب مُراعاة الأصلح⁽⁵²³⁾.

ويجيبون عنه بأن المعنى: «الذي خلقني هذا الخلق الخاص على صفة النبوة»؛ <و> نظيره: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁽⁵²⁴⁾.

275- ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾:

اختلف الفقهاء في لفظ "البيع"؛ قيل: مجمل ثم يُبين. وقيل: عام ثم يُخصّص. وقيل: لم يُخصّص؛ فعلى الأول هو حقيقة لغوية، وعلى الثالث هو حقيقة شرعية؛ لأنه إذا كان غير مخصّص فهو عبارة عن البيع الشرعي، فلا يتناول إلا الحلال من البياعات⁽⁵²⁵⁾.

(520) «البحر المحيط» (345/2).

(521) «والتكلم يعلم السبب قبل إدخال الفاء» المحلي.

(522) الشعراء : 78.

(523) ك: "الإصلاح". ن الرد عليهم عند ابن العربي في «قانون التأويل» (594-596).

(524) الأعراف : 8.

(525) «المحرر الوجيز» (482/2)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (94/1).

القرطبي -بعد سوقه للآية-: «هذا من عموم القرآن، والألف واللام للجنس لا للعهد، إذ لم يتقدم بيع مذكور يرجع إليه... وإذا ثبت أن البيع عام فهو مخصص بما ذكرناه من الربا وغير ذلك مما هي عنه ومنع العقد عليه؛ كالخمر والميتة وتحيل الحيلة وغير ذلك مما هو ثابت في السنة وإجماع الأمة النهي عنه... وسائر الظواهر التي تقتضي العمومات =

276- «وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ»:

قول ابن عطية: «<إن> الله تعالى يحب التوفيق على العموم»⁽⁵²⁶⁾، نزعة اعتزالية لم يتفطن لها ولم يقصدها؛ بل مذهبنا أنه تعالى يحب الخير ويحب الشر.

277- «لَهُمْ أَجْرُهُمْ»:

لم يؤت بالفاء هنا كما أتى بها⁽⁵²⁷⁾ في الآية المتقدمة⁽⁵²⁸⁾؛ لأن دخول "إن" على الموصول هنا، يمنع كونها بمعنى الشرط.

279- «بِإِنْ لَمْ تَبْعَلُوا»:

أي تتركوا الربا⁽⁵²⁹⁾، فيدل أن [الترك فعل، إلا أن⁽⁵³⁰⁾] يقال: هو كف⁽⁵³¹⁾؛ قال ابن الحاجب في "أصليه"⁽⁵³²⁾: «الأمر

= ويدخلها التخصيص، وهذا مذهب أكثر الفقهاء. وقال بعضهم: هو من مجمل القرآن الذي فسر بالمحلل من البيع والمحرم، فلا يمكن أن يستعمل في إحلال البيع وتحريمه إلا أن يقترن به بيان من سنة الرسول ﷺ، وإن دل على إباحة البيوع في الجملة دون التفصيل. وهذا فرق ما بين العموم والمحمل. فالعموم يدل على إباحة البيوع في الجملة، والتفصيل ما لم يخص بدليل. والمحمل لا يدل على إباحتها في التفصيل حتى يقترن به بيان. والأول أصح». من «الجامع لأحكام القرآن» (230/3-231).

(526) «المحرر الوجيز» (487/2).

(527) ك: 353-ب.

(528) البقرة: 274.

(529) «الجامع لأحكام القرآن» (235/3)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (95/1).

(530) ق: الان.

(531) ما بين المعكفين مسوق في "ك" على النحو التالي: «فعل ترك الربا هو كف» وفي "س": «ترك فعل الربا هو كف».

ون «الكبير» (ح): 518، عند قوله تعالى «لا تلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله»، ففيه شهرة البسيلي أن الترك غير فعل.

(532) س: "أماله". وهو محتمل. ون «منتهى السؤل والأمل» لابن الحاجب (89). ونص عبارته: «الأمر اقتضاء فعل غير كف على جهة الاستعلاء». وعرفه نزلة أخرى (منتهى السؤل والأمل: 97): الأمر طلب فعل يذم تاركه غير كف».

طلبُ فعلٍ غيرِ كَفٍّ»، فجعل الكَفَّ فعلاً⁽⁵³³⁾. ويتبين الفرق بين الكف⁽⁵³⁴⁾ والفعل بمثالِ طعامٍ بين يدي رجلين تَرَكَ أكله، أحدهما جائع والآخر شبعان؛ فالجائع كَفَّ نفسه عن الأكل، والشبعان ترك أكله دون كَفِّ نفسه عنه، [لأنها] لا تستدعيه.

ويحتمل رجوعُ قوله ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ لقوله ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾ احتمالاً⁽⁵³⁵⁾ مرجوحاً؛ لأن الآية سِيَقَتْ⁽⁵³⁶⁾ لتحريم الربا، وبها احتج الفقهاء في كتبهم.

280- ﴿وَلَيْسَ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾:

قول ابن عطية في سورة الرعد، في آية ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾⁽⁵³⁷⁾ يدل على تقليل المغفرة⁽⁵³⁸⁾، [21- و] خلاف قول عياض في وصايا "الإكمال" - في حديث سعد⁽⁵³⁹⁾ - قال: «قولك "زيد ذو مال"

(533) لم يجر ابن الحاجب في «فرعيه» على الجزم بشيء في هذه القاعدة، يظهر ذلك من قوله في كتاب الصيد: «ولو مرَّ إنسان وأمكنه الذكاة، فتركها ففات - فالمنصوص: لا يؤكل، ويضمُّهُ المارُّ؛ وقيل: في ضمان المار قولان بناءً على أن الترك كالفعل أو لا؟، وحمل عليه فروع». اهـ. ثم ساق صوراً فقهية بناءً على الاختلاف في القاعدة، فانظرها في «جامع الأمهات» (222).

(534) ق: الترك.

(535) س: 16-أ.

(536) ك، س: سبقت.

(537) الرعد: 6.

(538) «المحرر الوجيز» (14/10).

(539) سعد المذكور، هو سعد بن أبي وقاص: مالك بن وهيب، أحد العشرة وآخرهم وفاة، وأول من رمي بسهم في سبيل الله، ومناقبه كثيرة، مات بالعقيق، سنة خمس وخمسين على المشهور.

ن «تقريب التهذيب» (172- ر ت: 2259)؛ «أسد الغابة» (214/2-218)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (22-23؛ ر ت: 9).

وحديثه المقصود، عند مسلم (1250/3)؛ كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، قال: «...عادي رسول الله ﷺ في حجة الوداع من وجع أشفيت منه علي الموت، فقلت: يا رسول الله، بلغني ما ترى من الوجع، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة، أفأتصدق بثلثي مالي. قال: لا. قلت: أفأتصدق بشطره؟. قال: لا؛ الثلث والثلث كثير!«.

أبلغ من قولك "زيد له⁽⁵⁴⁰⁾ مال"⁽⁵⁴¹⁾؛ ونحوه للزمخشري في سورة آل عمران، في آية ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ⁽⁵⁴²⁾﴾، وفي سورة غافر⁽⁵⁴³⁾ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾. ولابن الخطيب في سورة الروم في آية⁽⁵⁴⁴⁾ ﴿فَاتِذَا الْقُرْبَى﴾.

ولم يقل في هذه "وإن كان معدماً⁽⁵⁴⁵⁾"؛ لأنَّ مَنْ له دارٌّ وخادم⁽⁵⁴⁶⁾ وفرس، لا فضل [في ذلك عنه]⁽⁵⁴⁷⁾، يُباع ذلك عليه <في دَيْنٍ عليه> وإن كان يُعطى من الزكاة.

ابن عطية: «مِنْ هُنَا يَظْهَرُ أَنَّ الْأَصْلَ الْغَنَى»⁽⁵⁴⁸⁾.

قلت: هذا في الدين الذي لا عن عَوْضٍ؛ كدَيْن نفقة الزوجات والأولاد والأبوين، وأما الدين عن عوض فالأصل فيه الملا واستصحاب الحال ببقاء⁽⁵⁴⁹⁾ ذلك العوض.

(540) ك : أي .

(541) ن «إكمال المعلم» لعياض (363/5)؛ «إكمال الإكمال» للأبي (600/5). وظاهر كلام المؤلف أن عياضاً جعل الصيغة المذكورة دالة على التكثر قولاً واحداً؛ وليس الأمر على وفق ذلك، فقد نبه إلى أنه يصح إطلاقها لغة على القليل، وعبارة عياض: «وقوله "وأنا ذو مال": دليل على إباحة جمع المال؛ إذ هذه الصيغة لا تقع إلا للمال الكثير عرفاً، وإن صحَّ إطلاقه لغة على القليل».

(542) آل عمران: 4.

(543) الآية: 61.

(544) رقم 38.

(545) ك : "معمل". س : "معمول".

(546) ك : خادماً.

(547) بياض في "ك".

(548) «المحرر الوجيز» (494/2).

(549) ك : يبقى.

- ﴿وَلَى تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾:

القراقي⁽⁵⁵⁰⁾ في "قواعده"⁽⁵⁵¹⁾: «ثواب الواجب أعظم من ثواب المندوب»، ودلت⁽⁵⁵²⁾ الآية على العكس⁽⁵⁵³⁾؛ وجوابه أن المندوب هنا -وهو الإسقاط- تضمن الواجب وهو الإنظار وزاد الإسقاط.

281- ﴿تَرْجِعُون فِيهِ﴾:

الفخر: «للإنسان ثلاث»⁽⁵⁵⁴⁾ حالات:

- حالة في بطن أمه، وأمره فيها⁽⁵⁵⁵⁾ إلى الله، ولا تدبير له معه ولا كسب.

(550) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القراقي (ت 684هـ):

أحد أعلام الفقه على مذهب مالك، ألف كتابا مفيدة انعقد على كمالها الإجماع، منها: «الذخيرة» (ط)؛ «كتاب القواعد» (ط)؛ «شرح المحصول» (ط)؛ «الاستغناء في أحكام الاستثناء» (ط)؛ «كتاب الأحكام في الفرق بين الفتاوى والأحكام» (ط) ... وغيرها .

ترجمته في «الديباج المذهب» (128؛ ر ت : 124)؛ «وفيات ابن قنفذ» (328)؛ «الأعلام» (94/1-95).

(551) ن «الفروق» (122/2). وراجع لزما تعقب ابن الشاط بالحاشية.

(552) ك ، س : ودلالة.

(553) ليس الأمر على وفق ما ذكر البسيلي؛ بل إن القراقي بين أن القاعدة تقتضي أن الواجب أفضل من المندوب، غير أن هذه المسألة مستثناة منها، وسياق كلامه: «أجمعت الأمة على أن صاحب الدين على المعسر مخير بين النظر والإبراء، وأن الإبراء أفضل في حقه، وأحدهما واجب حتما وهو ترك المطالبة، والإبراء ليس بواجب، والسبب في هذا أن الإبراء يتضمن النظر وترك المطالبة، فصار من باب الأقل والأكثر، وهذه المسألة مستثناة من قاعدة: إحداهما قاعدة التخيير كما تقدم، والثانية قاعدة أن الواجب أفضل من المندوب في هذه الصورة: وهو الإبراء أفضل من الواجب الذي هو الإنظار».

من «الفروق» (11-10/2). ون «الفرق 85 بين قاعدة المندوب الذي لا يقدم على الواجب، وقاعدة المندوب الذي يقدم على الواجب» (122/2) و «صور المندوبات التي فضلها الشرع على الواجبات» (128-127/2)؛ «ترتيب الفروق واختصارها» للبقوري (173-171/1).

وقد تظن العز بن عبد السلام إلى هذه النكتة، فنبه عليها في «الفوائد في مشكل القرآن» (53-54)؛ وكذلك فعل صاحب «أنوذج جليل» (48-49) والألوسي في «روح المعاني» (54/2). ونقل البيضاوي قولاً بأن المراد بالتصدق الإنظار، لقوله ﷺ: «لا يحل دين رجل مسلم فيؤخره إلا كان له بكل يوم صدقة». من «أنوار الترتيل» (269/1).

(554) ك : ثلاثة.

(555) ق : فيه.

-وحالة⁽⁵⁵⁶⁾ كونه في الدنيا، وله فيها ذلك.

-وحالة الموت وما بعده، وفي هذه الحال يعود إلى حالته الأولى⁽⁵⁵⁷⁾، وهو⁽⁵⁵⁸⁾ معنى رجوعه إلى الله⁽⁵⁵⁹⁾.

282- ﴿بَعَيْنٍ﴾:

قول الزمخشري⁽⁵⁶⁰⁾: «أَفَادَ ذِكْرَهُ عَوْدَ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ»؛ يُرَدُّ بِصَحَّةِ عَوْدِهِ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ «اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ»⁽⁵⁶¹⁾.

ابن عطية: «ذَكَرَهُ لِأَنَّ "تَدَايْنَ" فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَشْتَرِكٌ؛ يُقَالُ: "تَدَايَنُوا" أَيْ جَازَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَ"تَدَايْنَ" أَخَذَ الدَّيْنَ. فَقَالَ ﴿بَدَيْنٍ﴾، لِيَبَيِّنَ أَنَّ الْمُرَادَ أَخَذَ الدَّيْنَ»⁽⁵⁶²⁾.

وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْفِعْلَ مَشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَشْتَرَكًا كَانَ الْمَصْدَرُ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: مَصْدَرُ "تَدَايْنَ"، "تَدَايْنًا" [لَا "دَيْنًا"].

(556) ق: وحاله.

(557) ك: 254-أ.

(558) ك، س: وهي.

(559) «التفسير الكبير» (92/7). وقد نقل عنه البسيلى بالمعنى مع توخى الاختصار، فليعرف!

(560) ن تفسيره (325/1)؛ «مدارك التنزيل» (227/1)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (95/1)؛ «أنوار التنزيل» (269/1)؛ «روح المعاني» (55/2).

(561) المائدة: 8.

(562) «المحرر الوجيز» (500/2)؛ «أنموذج جليل» (49)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (95/1)؛ «أنوار التنزيل» (269/1)؛ «روح المعاني» (55/2).

وقول مالك⁽⁵⁶³⁾ في "المدونة"⁽⁵⁶⁴⁾ -لَمَّا تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ-: «هذا يجمعُ الدِّينَ كُلَّهُ»، يُتَعَقَّبُ بِأَنَّ لَفْظَ "دين"، نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الثَّبُوتِ فَلَا تَعْمُ. وَأُجِيبَ بِأَنَّهَا فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ، وَهُوَ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ بِمَنْزِلَةِ النِّفْيِ، وَلِأَنَّ "إِذَا" عَامَّةٌ. وَرُدُّ بِأَنَّ عَمُومَهَا فِي الزَّمَانِ لَا فِي الدِّينِ.

فَإِنْ قُلْتُ: الْآيَةُ لَا تَتَنَاوَلُ الدِّينَ الْحَالَّ؛ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِي الْغَالِبِ إِلَى كَتَبٍ⁽⁵⁶⁵⁾.

-«يَتَنَكَّمُ»:

قُدِّمَ عَلَى الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ، [22 - ظ] فَهُوَ أَهَمُّ⁽⁵⁶⁶⁾.

-«بِالْعَدْلِ»:

ابن عطية: «[أي] بالحق»⁽⁵⁶⁷⁾. قال: «والباء متعلّقة بـ "يكتب" لا بـ "كاتب"»⁽⁵⁶⁸⁾، وَإِلَّا لَزِمَ أَلَّا يَكْتُبَ وَثِيقَةً إِلَّا الْعَدْلُ (فِي)⁽⁵⁶⁹⁾ نَفْسِهِ،

(563) علم الأعلام وإمام الأئمة، إمام دار الهجرة، النجم الذي أغنى ظهوره عن وصفه، وطيران ذكره عن ذكره، الأشهر من أن يعرف، والأبين من أن يوصف.

(564) (مج 9/4).

(565) س: كتاب.

(566) ك: "لهم". وأجاب الألوسي في «روح المعاني» (55/2)، بأن التقييد بالظرف، للإيدان بأنه ينبغي للكاتب أن لا ينفرد به أحد المتعاملين دفعا للتهمة.

(567) (المحرر الوجيز) (502/2)؛ «الجواهر الحسان» (276/1)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (247/3)؛ «مدارك التنزيل» (228/1).

(568) «التسهيل لعلوم التنزيل» (96/1). وجعل الرّمخشري «بالعدل» متعلّقا بكاتب. ن «مدارك التنزيل» (227/1)؛ وجوز الألوسي أن يكون ظرفا لغوا متعلّقا بكاتب أو بفعله. من «روح المعاني» (55/2).

(569) زيادة من «تفسير ابن عطية» (502/2)، قد يتجه المعنى بدونها. والعبارة معزوة لمالك عند ابن عطية وابن جزري في «التسهيل» (96/1).

وقد يكتب الصبي والعبد والمسحوط⁽⁵⁷⁰⁾ إذا وَقَفُوا⁽⁵⁷¹⁾ بها؛ [إلا] أن⁽⁵⁷²⁾ المنتصبين لها يجب على الولاة كونهم⁽⁵⁷³⁾ عُدُولاً مُرْضِيَيْنَ⁽⁵⁷⁴⁾.

قلت: يُردُّ بأنَّ لفظ "كاتب"⁽⁵⁷⁵⁾، إنَّ كان الحكمُ عليه باعتبار⁽⁵⁷⁶⁾ الموضوع لم يصحَّ؛ إذ ليس المراد ذات الكاتب، فيتعيَّن⁽⁵⁷⁷⁾ كونُ الحكم عليه باعتبار العنوان؛ وإذا كان كذلك، فلا فَرْقَ بين تعلُّق المجرور بـ "كاتب"، وتعلُّقه بـ "يكتب".

وبقي⁽⁵⁷⁸⁾ شيءٌ آخرٌ لم يذكره ابن عطية، وهو أنَّ التعلُّق بالفعل أولى من التعلُّق بالإسم، حسبما قاله الزمخشري⁽⁵⁷⁹⁾ في آية ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ﴾⁽⁵⁸⁰⁾، قائلًا من قول العرب: "إذا جاء نهرُ الله"⁽⁵⁸¹⁾ بَطَّلَ نهرَ⁽⁵⁸²⁾ مَعْقِل⁽⁵⁸³⁾.

(570) كذا هي في الأصول و«المحرر»، ووقعت في «الجامع لأحكام القرآن» (248/3): «المتحوط»؛ فلعله تصحيف.

(571) ك : وق.

(572) ك : لأن.

(573) س : 17-ب.

(574) «المحرر الوجيز» (502/2)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (248/3)؛ «روح المعاني» (56/2).

(575) ك : كافة.

(576) ق : واعتبار.

(577) ك ، س : فتعين.

(578) ك : نفى.

(579) «الكشاف» (476/3).

(580) الروم : 25.

(581) س : السماء.

(582) هنا زيادة "أبي" في ك و س. وهذه الزيادة مقحمة ليست من المثل.

(583) ن «بجمع الأمثال» للميداني (88/1)؛ «معجم الأمثال العربية» (312/4)؛ «التمثيل والمحاضرة» لأبي منصور

الثعالبي (13)، وعده من الأمثلة الجارية على ألسنة العوام. وليست في المصادر زيادة "أبي". ومعقل المذكور، هو ابن يسار، أبو علي، صحابي. وقد ولّاه عمر البصرة فحفر النهر المنسوب إليه، فيقال: نهر معقل.

ترجمته في «الأنباء والكنى» للإمام مسلم (خ) 73؛ «البداية والنهاية» (106/8)؛ «تقريب التهذيب» (472)؛ رت:

(6800).

- ﴿مَعِيْمًا﴾⁽⁵⁸⁴⁾ :

ابن عطية: «السَّفِيْهُ هُوَ الَّذِي لَا يُحْسِنُ الْأَخْذَ لِنَفْسِهِ وَلَا الْإِعْطَاءَ مِنْهَا»⁽⁵⁸⁵⁾،
وهذه الصفة لا تخلوا من حَجَرٍ أَبٍ أَوْ وَصِيٍّ»⁽⁵⁸⁶⁾.

قلت: أو قاض.

- ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ﴾ :

ابن العربي⁽⁵⁸⁷⁾: «يَدُلُّ عَلَى خُرُوجِ الْعَبْدِ⁽⁵⁸⁸⁾ مِنْ ذَلِكَ، إِذْ لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ»⁽⁵⁸⁹⁾
فَتُمْكِنُهُ الْإِجَابَةُ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ»⁽⁵⁹⁰⁾.

(584) ك: "سفها"، وليست الآية كذلك.

(585) «الجامع لأحكام القرآن» (249/3).

(586) «المحرر الوجيز» (505/2)؛ «تفسير الثعالبي» (276/1). ون «جامع الأمهات» (385-386).

(587) القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله، ابن العربي المعافري الإشبيلي، دفين فاس (ت 543هـ):

ابن بشكوال: «الإمام المستبصر، ختام علماء الأندلس، وآخر أئمتها وحفاظها»؛ وكتبه شاهدة بإمامته، طبع منها
«عارضة الأحوذى»؛ «قانون التأويل»؛ «أحكام القرآن»؛ «العواصم والقواصم». وحقق وشيكا «ترتيب المسالك» له...
ترجمته في «الصلة» (590-591؛ ر ت: 1297)؛ «المراقبة العليا» (105-107)؛ «البداءة والنهاية» (246-245/12)؛
«الديباج المذهب» (376-378؛ ر ت: 509)؛ «وفيات الأعيان» (296-297/4؛ ر ت: 626)؛ «تذكرة الحفاظ»
للذهبي (1294-1298؛ ر ت: 1081)؛ «وفيات ابن قنفذ» (279)؛ «طبقات المفسرين» للسيوطي (90-91؛ ر
ت: 103)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (467؛ ر ت: 1048)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (162-166؛ ر
ت: 511)؛ «طبقات المالكية» (306-309ب). ون مقدمة تحقيق «قانون التأويل» (71-223).

(588) ك: 255-ب.

(589) ق: لنفسه.

(590) «أحكام القرآن» (257/1). ابن عاشور: «ظاهر الآية قبول شهادة العبد العدل، وهو قول شريح وعثمان البتي وأحمد
وإسحق وأبي ثور؛ وعن مجاهد: المراد الأحرار، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي. والذي يظهر لي أن تخصيص
العبد من عموم الآية بالعرف والقياس؛ أما العرف فلأن غالب استعمال لفظ الرجل والرجال ألا يراد مطلقا إلا
مرادا به الأحرار، يقولون: رجال القبيلة ورجال الحي، قال محكمان التميمي:

يا ربة البيت قومي غير صاغرة ضمي إليك رجال الحي والغربا

وأما القياس فلعدم الاعتداد بهم في المجتمع لأن حالة الرق تقطعهم عن غير شؤون مالكيهم، فلا يضبطون أحوال
المعاملات غالبا، ولأنهم يُنْشَوْنَ على عدم العناية بالمروءة، فترك اعتبار شهادة العبد معلول للمظنة، وفي النفس عدم
انتلاج لهذا التعليل! من «التحرير والتنوير» (108/3).

قال⁽⁵⁹¹⁾: «واختلَفَ في هذا النّهي⁽⁵⁹²⁾، والصّحيحُ عندي أنّ المرادَ به حالة التحمل لا حالة الأداء⁽⁵⁹³⁾؛ لأنها مذكورة في قوله ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾⁽⁵⁹⁴⁾. ودلّت⁽⁵⁹⁵⁾ الآيةُ على (أنّ)⁽⁵⁹⁶⁾ الشاهد هو الآتي⁽⁵⁹⁷⁾ للحاكم، ومن أمثال العرب: "فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحُكْمَ"⁽⁵⁹⁸⁾. وهو أمرٌ عَمِلَ به في كل دين⁽⁵⁹⁹⁾». قلت: هذا خلافُ ما اختاره مِنْ أنّ المرادَ حالة التحمّل.

- (الرَّأَجَلِ):

حال⁽⁶⁰⁰⁾؛ أي: مستقراً إلى أَجَلِهِ. ولا يتعلق بـ "تكتبوه"؛ لأنه يلزم عليه استمرارُ الكتابة إلى أَجَلِ الدّين⁽⁶⁰¹⁾.

- (حَذِّكُمُ):

أي الإشهاد والكتب⁽⁶⁰²⁾.

(591) «أحكام القرآن» (256/1).

(592) س: النفي.

(593) ن «المقدمات الممهّدات» (283/2)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (257/3). وجعل بعض المفسرين هذا النهي في الحالتين: الأداء والتحمل، كما في «مدارك التنزيل» (228/1) و«التسهيل لعلوم التنزيل» (97/1) و«أنوار التنزيل» (270/1)؛ وهو المروي عن ابن عباس رضي الله عنه والحسن البصري في «تفسيره» (198/1-199)، وخص ذلك بمجاهد وابن جبير بالأول؛ واختاره ابن عطية في «المحرر الوجيز» (513/2)؛ ن «روح المعاني» (60/2). وعَدَّ الكرمانى قولَ من قال إن النهي في حالة التحمل من «غرائب التفسير» (236/1). ووجه البيضاوي تسميتهم شهداء قبل التحمل تنزيلاً لما يُشارَف منزلة الواقع.

(594) البقرة: 283. وتأم الآية ﴿ومن يكتمها فإنه آثم قلبه﴾، وهو القدر الذي ساقه ابن العربي منها.

(595) ك، س: ودلالة.

(596) ساقطة من كل النسخ، وهي ثابتة في «الأحكام» المطبوعة (256/1).

(597) وضع ناسخ "ق"، قافاً ممدودة فوق "هو"، وخاء فوق "الآتي"، دلالة على وقوع التقديم والتأخير، وورد القلب على حاله في "ك" دون تصويب.

(598) «كتاب الأمثال» للقاسم بن سلام (76)؛ «مجمع الأمثال» للميداني (72/2)؛ «المستقصى في الأمثال» للزغشري

(183/2)؛ «الفاخر» للمفضل بن سلمة (45)؛ «معجم الأمثال العربية» (478/1).

(599) في «أحكام القرآن» (257/1): زمن.

(600) اختاره العكبري في «التبيان».

(601) هذا الذي أباه المؤلف هو مختار المنتجب في «الفريد» (527/1)؛ ن «روح المعاني» (60/2).

(602) س: الكتاب. «مدارك التنزيل» (229/1). واستبعد الأول الألويسي، وسوّغ الثاني، واستحسن أن يكون المقصود =

- ﴿أَفْسُ﴾:

[أي الإشهاد]. ﴿وَأَفْوَمُ﴾: أي الكُتْب؛ فهو لَفٌّ ونَشْرٌ⁽⁶⁰³⁾.

وقول الزمخشري: «أَفْسُ من قاسط»⁽⁶⁰⁴⁾؛ يُرَدُّ بأن الاشتقاق من الفعل لا من اسم الفاعل.

وقول ابن عطية: «انظر هل هو من "قَسَط" بالضم»⁽⁶⁰⁵⁾ لا يصح⁽⁶⁰⁶⁾؛ إذ لم يقل أحد فيه.

- ﴿وَأَذْنِبُ إِلَّا تَرَاقُؤُ﴾:

إن حُمِلَ على مطلق الاحتمال، دَلَّ على منع الشهادة على المفهوم، وإن أُريد الشك لم يدل.

ابن العربي: «يدل على أن الشاهد»⁽⁶⁰⁷⁾ [23 - و] إذا رأى خطه ولم يذكر الشهادة لم يؤدّها»⁽⁶⁰⁸⁾، لِمَا دخل عليه من الرّية»⁽⁶⁰⁹⁾.

= جميع ما ذكر، ن «روح المعاني» (60/2). واقتصر ابن أبي العز وابن جزى والبيضاوي على ذكر الكُتْب، في

«الفريد» (527/1) و«التسهيل» (97/1) و«أنوار التنزيل» (270/1).

(603) اللف والنشر أن تلف شيئين ثم ترمي بتفسيرهما جملة، ثقة بأن السامع يرد إلى كل واحد منهما ما له. من «روضة الفصاحة» (139)؛ «نهاية الإيجاز» (204).

(604) «الكشاف» (327/1)؛ «أنوار التنزيل» (270/1). ونقله المنتخب في «الفريد» (527/1). ولم يتم المؤلف النقل عن الزمخشري إذ قال: هو من «قاسط بمعنى ذي قسط». ووضح الكازروني هذا القول، بأن قاسط بمعنى الجائر، لقوله تعالى ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾، ولا يخفى أن هذا المعنى مخالف للمعنى المقصود ههنا، فيجب أن يكون القاسط بمعنى ذي قسط، أي ذي العدل، على طريقة لابن وتامر. يعني: لا يراد بالقاسط ههنا المعنى الحقيقي الظاهر، وهو الذي يقوم به القسط، بل من هو ذو قسط، ومن يتعلّق به القسط، كما يقال: تامر بمعنى ذي ثمر. من «حاشية الكازروني على البيضاوي» (270/1).

(605) «المحرر الوجيز» (369/2). وأورده الألويسي في «تفسيره» (61/2) بصيغة التمرّض.

(606) س: لا يتضح.

(607) ك: الشهادا.

(608) ك: يردّها.

(609) نقله القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (259/3).

وفيه⁽⁶¹⁰⁾ ثلاثة أقوال:

أ- قال في "المدونة": «يؤديها ولا ينتفع»⁽⁶¹¹⁾، وذلك في الدين والطلاق⁽⁶¹³⁾. قلت: وفائدة أدائها، احتمال حكم القاضي بها، ويدل على أن كل مجتهد مصيب.

عنه قال:

«ب- في "كتاب محمد⁽⁶¹⁴⁾": لا يؤديها.

ج- قال مطرف⁽⁶¹⁵⁾ وابن الماجشون⁽⁶¹⁶⁾ والمغيرة⁽⁶¹⁷⁾: «يؤديها وتنفع، إذا لم يشك في كتابه؛ وبهذا العمل»⁽⁶¹⁸⁾.

(610) ق: "وفيها". س: "وفيها".

(611) كذا في كل الأصول؛ وفي «أحكام القرآن»: "ولا ينفع ذلك".

(612) نص ما في «المدونة» (145/5): «أرأيت لو أن رجلاً رأى خطه في كتاب، وعرف أنه خطه، وفيه شهادته بخط نفسه، فعرف خطه نفسه ولا يذكر شهادته تلك. (قال: قال مالك لا يشهد بها حتى يستيقن الشهادة ويذكرها. (قلت) [أي سحنون]: فإن ذكر أنه هو خط الكتاب ولم يذكر الشهادة؟. (قال: هكذا سألت مالكا أنه يذكر الكتاب ويعرفه ولا يذكر الشهادة. (قال: قال مالك فلا يشهد بها ولكن يؤديها هكذا كما علم».

(613) عبارة "وذلك في الدين والطلاق" ساقطة من «الأحكام» المطبوعة.

(614) والمقصود به كتاب ابن سحنون. ون في ترجمة صاحبه «ترتيب المدارك» (204/4-221).

(615) مطرف بن عبد الله، الهلالي، أبو مصعب (ت 220هـ):

ابن أخت مالك بن أنس الإمام، صحبه سبع عشرة سنة، وروى عنه و عنه أبو زرعة وأبو حاتم والبخاري، وخبر عنه في صحيحه، تفقه بمالك وغيره، وهو ثقة.

ترجمته في «الاسماء والكنى» للإمام مسلم (105)؛ «ترتيب المدارك» (133/3-135)؛ «الديباج المذهب» (424)؛ ر ت: (593)؛ «تقريب التهذيب» (466-467)؛ ر ت: (6707).

(616) عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون (ت 212هـ):

مفتي المدينة في زمانه ورفيق الشافعي، وبيته بيت علم وحديث بالمدينة؛ تفقه بأبيه ومالك وغيرهما؛ أثنى عليه سحنون وابن حبيب.

ترجمته في «ترتيب المدارك» (136/3-144)؛ «الديباج المذهب» (251-252)؛ ر ت: (326)؛ «وفيات الأعيان» (3/166-167)؛ ر ت: (377)؛ «وفيات ابن قنفذ» (162)؛ «طبقات المالكية» (45ب-46)؛ «تقريب التهذيب» (304)؛ ر ت: (4195)؛ «الأعلام» (160/4).

(617) المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي (ت 188هـ):

كان للمالك مجلس يقعد فيه، وإلى جانبه المغيرة لا يجلس فيه سواه وإن غاب المغيرة؛ وكان فقيه المدينة بعد مالك.

ترجمته في «ترتيب المدارك» (2/3-8)؛ «الديباج المذهب» (425-426)؛ ر ت: (597).

(618) «أحكام القرآن» (258/1)؛ (1090/3). وقد ذكر ابن الحاجب هذه الأوجه بتفصيل زائد فقال: «...إن لم يكن =

قلت: لا دليل في الآية كما قاله؛ لأن معناها: وأقرب لا تنفاء الريية؛ فلم تنف (619) جملة، بل دلت على أن ثم ريية والكتب (620) يزيلها أو ينقص منها.

283- ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾:

قول الزمخشري: «كتمانها من فعل القلب» (621)، يُردُّ بأنه (622) من فعل اللسان (623).

284- ﴿فَيَغْفِرْ﴾:

ردُّ أبي حيان قول الزمخشري: «[قُرئ] ﴿فَيَغْفِرْ﴾ بالنصب في جواب

= نحو ولا ريية فليشهد. قال مطرف: ثم رجع فقال: لا يشهد حتى يذكر بعضها؛ والأول أصوب، إذ لا بد للناس من ذلك، فعلى الأول يؤديها ولا يقول للحاكم حاله؛ قالوا: وإن قالها فلا يقبلها، وعلى الثاني - قال مالك: يؤديها ويقول حاله.

من «جامع الأمهات» (476). ون «المختصر الخليلي» (266)؛ «المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا» (202-203)، فقد حرر فيه المسألة القاضي أبو الحسن النباهي المالقي. قال المتحف (التحفة: مخطوط خاص 7 و):

وشاهد برز خطه عرّف	نسي ما ضمنه فيما سلف
لا بد من أدائه بذلك	إلا مع اشتراكية هنالك
والحكم في القاضي كمثل الشاهد	وقيل بالفرق لمعنى زائد

ن «البيهجة في شرح التحفة» للتسولي (96-97)؛ «حلى المعاصم» للتاودي بالحاشية.

(619) ق: تنف.

(620) ك، س: والكتاب.

(621) «الكشاف» (1/284)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (3/268)؛ «مدارك التنزيل» (1/231)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (1/98)؛ «أنوار التنزيل» (1/271)؛ «روح المعاني» (2/63). وعبارته: «[ولا يظن] أن كتمان الشهادة من الآثام المتعلقة باللسان فقط، وليعلم أن القلب أصل متعلقه ومعدن اقترافه، واللسان ترجمان عنه. ولأن أفعال القلوب أعظم من أفعال سائر الجوارح، وهي لها كالأصول التي تتشعب منها».

قلت: وظاهر كلامه لا ينفي تعلق الكتمان باللسان كما يوهم ردُّ البسيلى، بل هو يشته ثم يبنه على أنه في ذلك تبع للقلب؛ وهو صحيح.

(622) ك: فإنه.

(623) ضَعَّف الألويسى هذا التوجيه؛ وجعل إضافة الآثم إلى القلب من باب التوكيد، وإطلاق الجزء - لشرفه - وإرادة الكل. ن «روح المعاني» (2/63).

(624) س: أبو حيان.

الشرط⁽⁶²⁵⁾»، بأنَّ النحويين نَصُّوا على أنَّ⁽⁶²⁶⁾ الفاء إنما تنصب في الأجوبة الثمانية، والشرط ليس منها؛ يُرَدُّ بأنَّ الشَّلُوبِينَ⁽⁶²⁷⁾ قال:

«لا مفهوم لهذا العدد، بل مُرادُّ النحويين كلُّ ما ليس بخبرٍ واجبٍ، فيدخل فيه الشرط⁽⁶²⁸⁾».

ونقلُ ابنِ عطية عن⁽⁶²⁹⁾ النَّقَّاش: «المعنى: فيغفر لمن يشاء، أي: لِمَنْ يَنْزِعُ عنه، ويعذب من يشاء، أي أقام عليه»⁽⁶³⁰⁾؛ ظاهره اعتزال، وهو أن المعاصي إنما تُغْفَر بالتوبة.

285 - ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾:

أي: [وآمن] المومنون⁽⁶³¹⁾. وأفادَ بهذا [الإشهاد]⁽⁶³²⁾ بتقييده⁽⁶³³⁾ بقوله:

(625) ن «الكشاف» (330/1) ومختصره النسفي؛ فليس فيهما ذكر قراءة ﴿فيغفر﴾ بالنصب البتة! والذي ذكرها هو أبو حيان في «البحر» (376/2)، إذ نسبها إلى ابن عباس والأعرج وأبي حنيفة؛ وتعقبه غير مذكور في هذا الموضع من تفسيره. ووجه النصب العطف على المعنى بإضمار "أن"، تقديره: فإن يغفر، وهذا يسمى الصرف، والتقدير: يكن منه حساب فغفران (البيان: 121/1؛ إعراب القراءات الشواذ: 296/1؛ الجامع لأحكام القرآن: 273/3؛ الفريد: 532/1؛ روح المعاني: 65/2). والنصب ضعيف، وهذه القراءة ليست بقوة في القياس؛ لأنه إذا استوفى شرط الجزء ضعف النصب (البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري: 186/1).

(626) س: 18-أ.

(627) الشلوبين، عمر بن محمد، الأستاذ أبو علي الإشبيلي (562-645هـ):

إمام عصره في العربية بلا مدافع، أخذ عن ابن ملكون، وروى عن السهيلي وابن بشكوال، وأقرأ نحو ستين سنة، وصنف تعليقا على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية (طبع أحدهما)، والتوظيفة في النحو. ترجمته في «البداءة والنهاية» وفيات سنة 645هـ (185/13)؛ «وفيات الأعيان» (3/451-452؛ رت: 498)؛ «بغية الوعاة» (224/2-225)؛ «الأعلام» (62/5).

(628) ك، س: الشك.

(629) ك: 256-أ.

(630) «المحرر الوجيز» (384/2). وقد ذكر مثله صاحب «الكشاف» (330/1) وتعقبه فيه صاحب «البحر» (376/2)، بمثل ما تعقبه به المؤلف.

(631) «الفريد» (533/1). يدل عليه ما أخرجه أبو داد في المصاحف عن علي ~~عنه~~ أنه قرأ «وآمن المومنون». من «روح المعاني» (67/2).

(632) س: «الاستدلال». وموضع الكلمة بياضٌ في «ك».

(633) ك: بتقييد.

﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾، فهو إيمانٌ خاصُّ أُسْنِدَ <إلى> من اتصف بحقيقة الإيمان.

﴿كُلُّ﴾:

وقول ابن عطية: «كل» لفظة⁽⁶³⁴⁾ تصحُّ للإحاطة، وقد تُستعمل غير محيطٍ على جهة التشبيه بالإحاطة، والقرينة تُبين ذلك⁽⁶³⁵⁾، يقتضي⁽⁶³⁶⁾ أنها ليست نصّاً في العموم. وقد فرّقوا بين رفعها ونصبها في قوله: [رجز] كُلهُ..... لَمْ أَصْنَعِ⁽⁶³⁷⁾

(634) ك: لغة. ولم أتبن ما في "س".

(635) «المحرر الوجيز» (386/2).

(636) ك: "تقتضيه". س: "تقتضي".

(637) من رجز لأبي النجم العجلي، ومساقه:

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وهو في سيبويه (1/ 44؛ 64؛ 69)؛ «شرح أبيات سيبويه» للسرياني (155/1؛ 380/1)؛ «شرح أبيات سيبويه» للنحاس (39؛ 103)؛ «شواهد الشعر في كتاب سيبويه» (457)؛ «شرح الأبيات المشككة الإعراب» للفارسي (544)؛ «البيسط في شرح جمل الزجاجي» لابن أبي الربيع (565/1)؛ «البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن» (148)؛ «مغني اللبيب» (265؛ 647؛ 796؛ 829)؛ «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل (394/2)؛ «الخرانة» (الشاهد 56 : 173-177 ؛ 445/1)؛ «شرح الجمل» لابن عصفور (350/1)؛ «تقرير الشمس الأنباي على شرح التفننازي على التلخيص» (519/1)؛ «الكبير» (ن خ ع ك 2038 : مج 2/190 ظ- ن خ ع ح : 528)؛ «تفسير القرطبي» (6/140)؛ «الفريد» للمتعب (4/180)؛ «غرائب التفسير» للكرمان (1/485)؛ «نهاية الإيجاز» (221)؛ «التنبهات» لأبي المطرف بن عميرة (81)؛ «شرح شواهد المغني» (2/544)؛ «شرح أبيات مغني اللبيب» (4/240)؛ ر ش : 331)؛ «الدرر اللوامع» (2/13؛ ر ش : 317)؛ «التحرير والتنوير» (3/92)؛ «معاني القرآن» للفراء (1/140)؛ 1/242؛ 2/95)؛ وفيه «قد علقت أم الخيار».

قال البغدادي: ورواية الرفع عند علماء البيان هي الجيدة؛ فإنها تفيد عموم السلب، ورواية النصب ساقطة بل لا تصحُّ، فإنها تفيد سلب العموم، وهو خلاف المقصود.

وأم الخيار هي زوجة أبي النجم. والمراد بالذنب الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة. وأبو النجم العجلي، هو الفضل بن قدامة؛ من الرُّجَّاز، عده ابن سلام في الطبقة التاسعة من فحول الشعر في الإسلام. من «طبقات فحول الشعراء» (2/737؛ 745)؛ «خزانة الأدب» (1/103)؛ «التميز والفصل» (1/46).

وأراد باستعمالها غير محيطة مثل قولهم: "كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا"⁽⁶³⁸⁾، و"رَأَيْتُ رَجُلًا"⁽⁶³⁹⁾ كُلُّ الرِّجَالِ، و"أَكَلْتُ شَاةً كُلَّ شَاةٍ"⁽⁶⁴⁰⁾.

ومن الإيمان بالملائكة اعتقاد كونهم أجساماً متحيزة متنقلة⁽⁶⁴¹⁾؛ وتوقف المَقْتَرِحُ في "شرح الإرشاد"⁽⁶⁴²⁾ في إثبات الجوهر المُفَارِقِ.

286- ﴿لَمَّا مَا كَسَبْتُ﴾:

قول القرافي في "قواعده"⁽⁶⁴³⁾: «تدل [هذه] الآية على أن المصائب [24-ظ] لا يُثَابُ عليها؛ لأنها غير مكتسبة»، يُرَدُّ بعدم الحصر في الآية، وبأن الصبر عليها والرضا مكتسب بالقلب.

ويُجاب عن الأول بأن وجه الدليل من الآية مفهومُ الصفة⁽⁶⁴⁴⁾

(638) مثل يضرب للشيء يكون عظيماً فيُعْنِي لعظمه عن جميع أبناء جنسه، كأنها كلها حاصلة فيه. وقد جاء أن رسول الله ﷺ قال ذلك في أبي سفيان حين أسلم؛ وذلك أنه استأذن على النبي ﷺ فتأخر إذنه، فلما دخل عليه قال: ما كدت تأذن لي حتى أذنت لحجارة الجهلتين. فقال له النبي ﷺ هذه المقالة استتلافاً له. ن «رفع الحب المستورة عن محاسن المقصورة» (420/1). والمثل في «كتاب الأمثال» للقاسم بن سلام (35)؛ «التمثيل والمحاضرة» (22)؛ «مجمع الأمثال» (136/2)؛ «المستقصى في الأمثال» للزنجشيري (224/2)؛ «فصل المقال» لأبي عبيد البكري (10؛ 11)؛ «معجم الأمثال العربية» (570/2).

(639) ك : رجل.

(640) ذكر ابن الصفار في «شرح سيبويه»، أن الشلوين نقل عن ابن أبي العافية، أن «كلاً» إذا كانت منصوبة لا تفيد العموم، فإذا كانت مرفوعة، تفيده في قوله:

قد أصبحت أم الخيار تدعي

علي ذنبا كله لم أصنع

وفيه روايتان [أي: برفع اللام في كله ونصبها]، وتعقبه عليه الشلوين، وقال: لم يذكر هذا سيبويه بوجه. قال ابن الصفار: بل حكاه سيبويه في باب المنصوبات، انتهى. والذي حكى الأصوليون أنها تفيد العموم مطلقاً.

راجع «الكبير» (ن خ ع ك 2038: مج 190/2 ط).

(641) «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» (142).

(642) بالخزانة اليوسفية المراكشية نسخة منه، مودعة تحت رقم: 363/1.

(643) (233/4).

(644) هو دلالة اللفظ على حكم مقيد بوصف، على ثبوت نقيض هذا الحكم للمسكوت عنه، الذي انتفى عنه ذلك الوصف، كتقييد الإماء بالمومنات في قوله تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا

لا مفهوم الحصر⁽⁶⁴⁵⁾.

قال: «وتكفير المصائب للذنوب بشرط حصول الألم، فلو [لم] يتألم والدُّ لفقد ولده لم يُكفّر عنه شيء»⁽⁶⁴⁶⁾؛ قال: «ولا يُقال للمريض: اللهم اجعل له بهذا المرض كفارة؛ لأنه تحصيل الحاصل، مع كونه سوء أدب»⁽⁶⁴⁷⁾.

قال⁽⁶⁴⁸⁾: «وقال علماؤنا: هذه الآية تدلُّ على القَوْدِ⁽⁶⁴⁹⁾ من شريك الأب -خلافاً لأبي حنيفة- ومن شريك الخاطيء قد اكتسب القتل، وهما⁽⁶⁵⁰⁾ يقولان: اشتراك من لا يُقتَصُّ منه مع من يُقتَصُّ منه (شبهة)⁽⁶⁵¹⁾ في درء

= ملكت أيمانكم من فتياتكم المومنات»، وهذا المفهوم درجتان:

أ- أن يذكر الوصف قيداً للاسم العام، كما في الحديث «في الغنم السائمة زكاة».

ب- أن يذكر الوصف قيداً لغير الاسم العام ولا اللفظ الشامل لجمعها، كما في الحديث: «الطيب أحق بنفسها من وليها».

ن «منتهى السؤل والأمل»⁽¹⁴⁹⁾؛ «مفتاح الوصول»⁽⁸¹⁾؛ «نفائس الأصول»^(1391/3)؛ «الإتقان»^(96/3-97)؛ «إرشاد الفحول»⁽¹⁸⁰⁻¹⁸¹⁾؛ «معجم مصطلحات أصول الفقه»⁽⁴²⁷⁾؛ «مناهج الأصوليين» لخليفة بابكر الحسن⁽¹⁹⁹⁻²¹⁷⁾.

(645) مفهوم الحصر أنواع، أقواها "ما" و "إلا"؛ وقد وقع الخلاف فيه هل هو من قبيل المنطوق أو المفهوم، وبكونه منطوقاً جزم الشيرازي في «الملخص» ورجحه القرافي في «القواعد»، وذهب الجمهور إلى أنه من قبيل المفهوم وهو الراجح، والعمل به معلوم من لغة العرب؛ ولم يأت من لم يعمل به بحجة مقبولة.

ن «إرشاد الفحول»⁽¹⁸²⁾؛ «منتهى الوصول والأمل»⁽¹⁵³⁾؛ «الإتقان»^(97/3)؛ «مناهج الأصوليين»⁽²⁴¹⁻²⁴⁹⁾.

(646) «الفروق»^(235/4).

(647) «الفروق»^(235/4). وتام كلامه: «...بل يقال: اللهم عظم له الكفارة لأن تعظيمها لم يعلم ثبوته بخلاف أصل التكفير فإنه معلوم لنا بالصوص الواردة في الكتاب والسنة، فلا يجوز طلبه».

(648) إسناد القول منسوقاً على ماسبق، يوهم أنه من كلام القرافي؛ والصحيح أنه من كلام ابن العربي، وهو ثابت في «أحكامه»^(264/1).

(649) ك: القيد.

القَوْد - بفتح القاف والواو - القصاص. ن «شرح غريب ألفاظ المدونة» للحي⁽¹¹²⁾؛ «معجم لغة الفقهاء»⁽³⁷²⁾.

(650) ق: وهنا.

(651) زيادة ساقطة من كل النسخ؛ وهي ثابتة في «أحكام» ابن العربي، ولازمة لاتضاح المعنى؛ غير أن القرطبي -ناقلًا عن ابن العربي- ينفي كون الاشتراك المذكور شبهة في درء ما يدرأ بالشبهة، حيث يقول: «إن اشتراك من لا يجب عليه القصاص مع من يجب عليه القصاص لا يكون شبهة في درء ما يدرأ بالشبهة»، والكلام أعلاه يثبت، فوجب التحقق.

ما يذُرُ بالشبهة⁽⁶⁵²⁾».

3

سورة آل عمران

قول الغزالي⁽⁶⁵³⁾: «أَخْصُ أَسْمَاءَهُ تَعَالَى "القيوم"؛ لأنه القائمُ بأمور العباد ولا يشارِكُهُ في ذلك غيره⁽⁶⁵⁴⁾، بخلاف غيرِ هذا الاسم من الأسماء»⁽⁶⁵⁵⁾، إنما يتَّمتُّ على مذهب الفلاسفة القائلين بِقِدَمِ العالم؛ والجاري⁽⁶⁵⁶⁾ على مذهبِ أهلِ الحق <أَنَّ> [الأَخْصَّ] وصفُ⁽⁶⁵⁷⁾ القِدَمِ.

7- ﴿وَالرَّاسُخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾:

الخلافُ في عطِفِهِ واستِثْنائِهِ⁽⁶⁵⁸⁾، على الخلافِ هلْ بين العلم القديم والعلم الحادث اشتراكٌ أم لا؟.

(653) س : القرافي.

والغزالي هو أبو حامد محمد بن محمد، زين الدين الطوسي (ت 505هـ):

الملقب حجة الإسلام، الفقيه الشافعي؛ لم يكن للطائفة الشافعية في آخر عصره مثله؛ كتبه نفيسة منها: «الوسيط»؛ «البيسط»؛ «الوجيز»؛ «المستقصى»؛ «التهافت».

ترجمته في ما لا يحصى كثرة من الكتب؛ ومن المؤلفات عنه: «سيرة الغزالي» لعبد الكريم العثمان؛ «الحقيقة في نظر الغزالي» لسليمان دنيا؛ «مؤلفات الغزالي» لعبد الرحمن بدوي.

(654) وهذا قول قتادة وغيره، نقله في «المحرر الوجيز» (7/3)؛ «الفريد» (494/1)؛ «البحر المحيط» (287/2)؛ «محاسن التأويل» (255/3)؛ «روح المعاني» (75/3).

(655) ن شرح هذا الاسم عند الغزالي في كتابه «المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسن» (143).

(656) : 257-ب.

(657) ك : الوصف.

(658) الأكثر على أنه مقطوع مما قبله، وأن الكلام تم عند قوله ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، هذا قول أبي بكر وابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز ورواه أشهب عن مالك في جامع العتبية، وقول الحنفية، وهو مذهب =

13- ﴿وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾:

إِنْ قُلْتَ: المطابقة⁽⁶⁵⁹⁾ في كلام العرب معتبرة، وهي من أنواع البديع؛ فَلَمْ عَدَلْ في الآية عنها؟ فلم يقلْ "وأخرى تقاتل في سبيل الطاغوت".

فالجوابُ أَنَّهُ من حَذَفِ التقابل⁽⁶⁶⁰⁾.

فإِنْ قُلْتَ: لَمْ عَبَّرَ أولاً بالفعل وثانياً بالاسم؟.

فالجوابُ⁽⁶⁶¹⁾: أَن القتال من الأفعال المتجددة⁽⁶⁶²⁾، فَعَبَّرَ عنه بما يقتضي

- الكسائي والأخفش والفراء وأبي عبيد وغيرهم، وإليه مال الفخر الرازي في «التفسير الكبير» (153/7) والقرطبي في «الجامع» (12/4) و المنتجب بن أبي العز في «الفريد» (541/1) وأبو حيان في «البحر المحيط» (400/2)؛ وعزاه الكرماني في «غرائب التفسير» (242/1) والنسفي في «مدارك التنزيل» (237/1) للجمهور؛ ونصره ابن حزمي في «التسهيل» (100/1) والقاسمي في «محاسن التأويل» (795/4).

وإلى أَن قوله ﴿والراسخون﴾ معطوف على اسم الجلالة، مال ابن عباس في رواية ومجاهد-نقله عنه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (279/1)- والربيع بن سليمان و محمد بن جعفر بن الزبير والقاسم بن محمد والشافعية وابن فورك والفتي في «تأويل مشكل القرآن» (100-101) والباقلاني في «نكت الانتصار» (178-179) والبيضاوي في «أنوار التنزيل» (5-4/2) وابن عاشور في «التحرير والتنوير» (164/3).

ونسب الشريف الرضي التوسط بين الفريقين إلى المحققين فقال: «فأما المحققون من العلماء فيقفون في ذلك على منزلة وسطى وطريقة مثلى، فلا يخرجون العلماء ههنا عن أَن يعلموا شيئاً من تأويل القرآن جملة، ولا يعطوهم منزلة العلم بجميعه، والاستيلاء على قليله وكثيره؛ بل يقولون: إن في التأويل ما يعلمه العلماء، وفيه ما لا يعلمه إلا الله تعالى: من نحو تعيين الصغيرة ووقت الساعة وما بيننا وبينها من المدة ومقادير الجزاء على الأعمال وما أشبه ذلك. وهذا قول جماعة من متقدمي العلماء: منهم الحسن البصري وغيره وإليه ذهب أبو علي الجبائي...».

ن «حقائق التأويل في متشابه التنزيل» (7-14)؛ «المحرر الوجيز» (25-27)؛ «باهر البرهان» (276/2)؛ «حاشية الكازروني على البيضاوي» (4-5/2)؛ «روح المعاني» (84-87/3).

(659) المطابقة: الجمع بين المتضادين في الجملة وهو قسمان: حقيقي ومجازي، والثاني يسمى التكافؤ، وكل منهما إما لفظي وإما معنوي، وإما طباق جلب أو سلب.

ون التمثيل والفرق بين المطابقة والمقابلة في «الإتقان» (285/3).

(660) أبو حيان في «البحر المحيط» (411/2): حذف من الأولى ما أثبت مقابله في الثانية، ومن الثانية ما أثبت نظيره في الأولى، فذكر في الأولى لازم الإيمان وهو القتال في سبيل الله؛ وذكر في الثانية ملزوم القتال في سبيل الشيطان وهو الكفر. وعلل الألوسي كون هذه الفتة لم توصف بما يقابل صفة الفتة الأولى، إسقاطاً لقتالهم عن درجة الاعتبار، وإيذاناً بأنه لم يتصدوا لما عراهم من الهبة والوجل. من «روح المعاني» (95/3).

(661) س : 19-ب.

(662) ق ، س : المتجردة.

التجدد⁽⁶⁶³⁾، وهو الفعل المضارع؛ والكفر اعتقاداً ثابتاً في القلب.

- ﴿تَرَوْنَهُمْ مِّثْلَهُمْ﴾:

هذا قبلَ الشروع في القتال⁽⁶⁶⁴⁾، وقوله في الأنفال⁽⁶⁶⁵⁾ ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّفَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمْ﴾ هو في حال القتال⁽⁶⁶⁶⁾.

14- ﴿الشَّمَوَاتِ﴾:

قول أبي البقاء⁽⁶⁶⁷⁾: «خُرُكْتَ»⁽⁶⁶⁸⁾ الهاء لأنه⁽⁶⁶⁹⁾ اسمٌ غيرُ صفةٍ⁽⁶⁷⁰⁾، يوهِمُ

(663) وضع ناسخ "ك" دالا صغيرة فوق الدال الأولى، تمييزاً لها عن الراء لاشتباهاها بها في أوضاع الخط المغربي.

(664) ق : القتل.

(665) الآية : 44.

(666) ن «المحرر الوجيز» (38/3)؛ «تفسير ابن عاشور» (177/3). ووردت صياغة الإشكال عند زين الدين الرازي على النحو التالي: إن قيل: قوله تعالى ﴿تَرَوْنَهُمْ مِّثْلَهُمْ رَأْيَ الْعَيْنِ﴾، أي: ترى الفئة الكافرة الفئة المسلمة مثلي عدد نفسها أو بالعكس، على اختلاف القولين. وكيف ما كان، فهو مناف لقوله تعالى في سورة الأنفال ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذَا التَّفَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ﴾؛ لأنه يدل على أن الفتيتين تساوتا في استقلال كل واحدة منهما للأخرى. قلنا: التقليل والتكثير في حالين: أحدهما: قلل الله المشركين في نظر المؤمنين أولاً والمؤمنين في نظر المشركين، حتى اجترأت كل فئة على قتال صاحبها، فلما التقيا، كثر الله المؤمنين في نظر المشركين، حتى جبنوا وفشلوا فُغلبوا. وكثر الله المشركين في نظر المؤمنين ليعلموا صدق ما وعدهم الله بقوله ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغِيَبُوا مِائَتَيْنِ﴾ الآية. فإن المؤمنين غلبوهم في هذه الغزاة، وهي غزاة بدر مع أنهم كانوا أضعاف عدد المؤمنين...

من «أنموذج جليل» (56-57)؛ وحذا حذوه النسفي في «مدارك التنزيل» (1/239-240).

(667) هو العكبري، عبد الله بن الحسين، أبو البقاء البغدادي الحنبلي الضرير (538-616هـ):

روى الحروف عن أبي الحسن البطائحي، وتفقه بأبي يعلى الفراء، وقرأ العربية على يحيى ابن نبحاح وابن الخشاب وغيرهم، وأقرأ النحو واللغة والمذهب والخلاف والفرائض والحساب، وصنف في كلها. له: «إعراب القرآن»؛ «التفسير»؛ «شرح الفصح والحامسة والمقامات»، وغير ذلك.

ترجمته في «البداية والنهاية» (وفيات سنة 616هـ: 92/13)؛ «وفيات الأعيان» (3/100-102؛ ر ت: 349)؛ «غاية النهاية» (1/621، عند ذكر الأنساب والألقاب)؛ «بغية الوعاة» (2/38-40؛ ر ت: 1375)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (224-227؛ ر ت: 219)؛ «الأعلام» (4/80)؛ «مقدمة تحقيق كتابه» «إعراب القراءات الشواذ» (1/15-62).

(668) ك : حركة.

(669) في «التيان»: لأنها.

(670) «التيان» (1/127). وثبه عليه القرطبي أيضاً في «الجامع» (4/20).

مَنْعَ الإسْكَانِ، وَهُوَ جَائِزٌ؛ [لأنه] جَمْعُ "شَهْوَةٍ" مَعْتَلٌّ⁽⁶⁷¹⁾ اللام⁽⁶⁷²⁾؛ وَلَيْسَتْ لَامٌ أَمْرٌ فَيَجُوزُ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ⁽⁶⁷³⁾، مِنْهَا وَجْهَانِ يَرْجِعَانِ إِلَى وَاحِدٍ، وَهُمَا إِتْبَاعُ الْعَيْنِ الْفَاءَ⁽⁶⁷⁴⁾ وَفَتْحُ الْعَيْنِ، حَسْبَمَا بَيَّنَّهُ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي بَابِ [25-و] الشَّنِيَةِ⁽⁶⁷⁵⁾ وَالْجَمْعِ⁽⁶⁷⁶⁾.

وَقَالَ⁽⁶⁷⁷⁾ ابْنُ مَالِكٍ⁽⁶⁷⁸⁾:

وَمِثْلُ خُطْوَةٍ وَسِدْرَةٍ أَتَتْ

فِي جَمْعِهَا لُغِي⁽⁶⁷⁹⁾ ثَلَاثَ رُؤَيْتٍ⁽⁶⁸⁰⁾

(671) ك : نَعْل.

(672) «الفريد» (548/1-549).

(673) هِيَ كَمَا يَلِي: بَقَاءُ الْعَيْنِ عَلَى سَكُونِهَا؛ وَفَتْحُهَا طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ؛ وَإِتْبَاعُهَا لِلْفَاءِ. وَنَ لَتَفْصِيلِ «شَرْحُ الْفِيَةِ ابْنِ مَعْتَلٍّ» لِلنَّبِيلِيِّ (154-155).

(674) ق، ك: "أَلْفَا". وَانْفَرَدَتْ "س" بِالصَّوَابِ.

(675) ك: التَّنْبِيهِ.

(676) «شَرْحُ جَمَلِ الرَّجَاجِيِّ» لِابْنِ عَصْفُورٍ (151/1).

(677) لَمْ أَلْفِهِ فِي أَنْظَامِ ابْنِ مَالِكٍ، وَتَبَيَّنَ لِي بَعْدُ أَنَّ الصَّحِيحَ نَسْبَتُهُ لِابْنِ مَعْتَلٍّ، أَبِي الْحُسَيْنِ زَيْنِ الدِّينِ الزُّوَاوِيِّ الْمَغْرِبِيِّ (ت 628هـ): صَاحِبُ الْأَلْفِيَةِ فِي النُّحُو، الْمَقْصُودَةُ بِقَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ "فَائِقَةُ الْفِيَةِ ابْنِ مَعْتَلٍّ"، إِمَامٌ مَبْرُزٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، مِنْ مَحْفُوظَاتِهِ صَحَابُ الْجَوْهَرِيِّ. ن «بَغِيَّةُ الْوَعَاة» (344/2) ر ت: 2146؛ «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (139/13)؛ «وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ» (197/6)؛ مَقْدَمَةُ تَحْقِيقِ «الْصَّفْوَةُ الصَّفِيَّةُ» (24-18/1). وَقَدْ نَسَبَ الْمَوْلَفُ الْبَيْتَ فِي «التَّقْيِيدِ الْكَبِيرِ» (2/467) لِلْسَّدْرَةِ الْأَلْفِيَةِ عَلَى الصَّوَابِ؛ (وَلَمْ يَتَفَقَّنْ الْمَحْقِقُ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ يَتَعَلَّقُ بِبَيْتٍ، فَأَوْرَدَهُ مَثُورًا)، وَذَهَلَ-أَي: الْبَسِيلِي- فِي «النَّكَتِ وَالتَّنْبِيهَاتِ» حِينَ صَرَحَ بِصَاحِبِ الْكِتَابِ.

(678) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ابْنُ مَالِكٍ، الْعَلَمَةُ جَمَالُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِي الْجَبَالِيُّ الشَّافِعِيُّ (600-672هـ): إِمَامُ النُّحَاةِ وَحَافِظُ اللُّغَةِ، كَانَ إِمَامًا فِي الْقَرَاءَاتِ وَعِلْمِهَا وَاللُّغَةِ وَالنُّحُو. قَالَ فِيهِ رُكْنُ الدِّينِ بْنُ الْقُوعِ: إِنَّ ابْنَ مَالِكٍ مَا خَلَى لِلنُّحُو حَرَمًا. صَنَفَ «الْخُلَاصَةَ» الْمَشْهُورَةَ؛ «تَسْهِيلَ الْفَوَائِدِ»؛ «الْكَافِيَةَ»... وَغَيْرَ ذَلِكَ. ن «فَوَاتِ الْوَفَيَاتِ» (407/3-409؛ ر ت: 472)؛ «وَفَيَاتِ ابْنِ قَنْفَذٍ» (332)؛ «بَغِيَّةُ الْوَعَاة» (130/1-137)؛ «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (وَفَيَاتِ سَنَةِ 672هـ؛ 283/13).

(679) ك: لُغَات.

(680) وَرَدَ الْبَيْتُ مَثُورًا فِي النُّسخِ كُلِّهَا، مَسْخُوحًا فِي "س". وَوَرَدَ فِي بَعْضِ النُّسخِ "شَدَّةٌ"، بِدَلِّ "سَدْرَةٍ"، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْصَّفْوَةِ الصَّفِيَّةِ فِي شَرْحِ الدَّرَةِ الْأَلْفِيَةِ» لِتَقِيِّ الدِّينِ النَّبِيلِيِّ (154/1).

14- ﴿رُئِيَ لِلنَّاسِ الْآيَةُ﴾⁽⁶⁸¹⁾:

[قول] الفخر⁽⁶⁸²⁾: «لم⁽⁶⁸³⁾ يذكر الباس لذكر ما يشتري [به] وهو الذهب والفضة»⁽⁶⁸⁴⁾؛ يُرَدُّ بأن ما ذكر من الخيل المسومة والأنعام والحرث يشتري بالذهب والفضة أيضا.

- ﴿ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾:

أي من حيث التزيين والشهوة، وهو متاع الآخرة إذا قصد به الطاعة⁽⁶⁸⁵⁾.

- ﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ وَحُسْنُ الْمَقَابِ﴾:

عنديه تشريف؛ لأن⁽⁶⁸⁶⁾ عنده أيضا سوء المقاب⁽⁶⁸⁷⁾.

21- ﴿بَغْيٍ حَقٍّ﴾:

نَكَرَ "حق" هنا وعَرَفَ⁽⁶⁸⁸⁾ في البقرة⁽⁶⁸⁹⁾؛ لأن هذه نزلت قبل، كقول الزمخشري⁽⁶⁹⁰⁾ في ﴿بَلَدًا آمِنًا﴾⁽⁶⁹¹⁾. وأجاب ابن الزبير⁽⁶⁹²⁾ بأن هذه <في> متقدمي

(681) ليس يخفى أن هذه الإفادة متأخرة عن موضعها.

(682) ك، س : الخير.

(683) ك : لمن.

(684) ما نقله البسيلي عن الفخر وتعبه عليه، فليس كما نقله، ونص كلامه في «التفسير الكبير» (171/7): «الذهب والفضة إنما كانا محبوبين لأنهما جعلتا ثمن جميع الأشياء».

(685) «التفسير الكبير» (172/7). وفي إطلاق «المتاع» على نعيم الآخرة نظر.

(686) ك : لا.

(687) ألمح الفخر إلى هذا المعنى في «تفسيره»، فانظره (172/7).

(688) ك : وأعرب.

(689) الآية : 61.

(690) «الكشاف» (557/2). ونص الكلام فيه على التفصيل: «فإن قلت: أي فرق بين قوله ﴿اجعل هذا بلدا آمنا﴾، وبين قوله

﴿اجعل هذا البلد آمنا﴾ ﴿إبراهيم: 35﴾؟ قلت: قد سأل في الأول أن يجعله من جملة البلاد التي يأمن أهلها ولا يخافون،

وفي الثاني أن يخرج من صفة كان عليها من الخوف إلى ضدها من الأمن، كأنه قال: هو بلد مخوف، فاجعله آمنا».

(691) البقرة: 126.

بني إسرائيل، لم يومن منهم إلا قليل⁽⁶⁹³⁾، فَنَاسَبَ التَّنْكِيرُ الْمُقْتَضِي لِلْخُصُوصِ⁽⁶⁹⁴⁾.

26- ﴿وَنُعْزِزُ مِنْ قَشَاءِ﴾:

انظر كلام الفخر⁽⁶⁹⁵⁾، فإنه لا يَتِمُّ؛ للفرق بين العزة القديمة التي هي صفة ذاته تعالى، والعزة الحادثة التي هي فعله.

= كان مقرئاً مفسراً نحوياً مؤرخاً، أقرأ القرآن والنحو والحديث بمالقة وقرنطة وغيرهما، محدث الأندلس بل المغرب في زمانه، صنف تعليقا على كتاب سيبويه، ووصل الصلة بالشكوكالية (ط)، وله ملاك التأويل (ط) نفيس في بابه. ترجمته في: «الديباج المذهب» (106-ر ت: 66)؛ «غاية النهاية» (32-33/1؛ ر ت: 132)؛ «تذكرة الحفاظ» (4/1484-1485؛ ر ت: 1169)؛ «الدرر الكامنة» (96-98/1؛ ر ت: 232)؛ «بغية الوعاة» (1/291-292؛ ر ت: 532)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (513؛ ر ت: 1137)؛ «وفيات الونشريسي» (100)؛ «لقط الفرائد» (167)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (26-27/1؛ ر ت: 35)؛ «الأعلام» (86/1)؛ «موسوعة أعلام المغرب» (2/585)؛ 586؛ مقدمة تحقيق «الملاك» (61-102)؛ مقدمة تحقيق «صلة الصلة» (3/1-5)؛ مقدمة تحقيق «البرهان في ترتيب سور القرآن».

(693) ق : قليلا.

(694) «ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه التشابه اللفظ من آي التزويل» (1/214-217).

وقد أجب عن هذا الإشكال بأجوبة؛ أحدها الذي مر مع أبي جعفر.

-ثانيها: قاله السهيلي: وهو أن النبي ﷺ كان بمكة حين نزلت آية إبراهيم؛ لأنها مكية، فلذلك قال فيه "البلد" بلام التعريف التي للحضور؛ كقولك: هذا الرجل، وهو حاضر، بخلاف آية البقرة، فإنها مدنية، ولم تكن مكة حاضرة حين نزولها فلم يعرفها بلام الحضور. قال ابن جرير: وفي هذا نظر؛ لأن ذلك الكلام كان حكاية عن إبراهيم عليه السلام، فلا فرق بين نزوله بمكة أو المدينة.

-ثالثها: قاله بعض المشارقة، أنه قال "هذا بلدا آمنا" قبل أن يكون بلدا؛ فكأنه قال: اجعل هذا الموضع بلدا آمنا. وقال "هذا البلد" بعدما صار بلدا؛ وهذا يقتضي أن إبراهيم دعا بهذا الدعاء مرتين، والظاهر أنه مرة واحدة، حكى لفظه فيها على وجهين. من «التسهيل لعلوم التزويل» (60/1).

-رابعها: أنه قيل: قوله ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ في البقرة [61]، وبآل عمران ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾؛ وفيها وفي النساء [155] ﴿وَقَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾؛ لأن ما في البقرة إشارة إلى الحق الذي أذن الله أن يقتل النفس فيه، وهو قوله ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: 151]؛ وكان الأولى بالذكر، لأنه من الله تعالى، وما في آل عمران والنساء نكرة، أي بغير حق في معتقدهم ودينهم، فكان بالتنكير أولى. اهـ من «بصائر ذوي التمييز» (144/1).

ن «درة التزويل» (29-30)؛ «البرهان في تشابه القرآن» (125-126)؛ «كشف المعاني» (105-106)؛ «الإتقان» (3/342-343)؛ «روح المعاني» (3/109).

(695) «التفسير الكبير» (7/8). وفيه: «قال القاضي: الإعزاز المضاف إليه تعالى قد يكون في الدين وقد يكون في الدنيا، أما الذي في الدين، فهو أن الثواب لا بد وأن يكون مشتملا على التعظيم والمدح والكرامة في الدنيا والآخرة، وأيضا فإنه تعالى يمدحهم بمزيد اللطاف، ويعليهم على الأعداء بحسب المصلحة، وأما ما يتعلق بالدنيا فبإعطاء الأموال»

وقد قال الفقهاء في الحالف⁽⁶⁹⁶⁾ بعزة الله إن أراد الحادثة⁽⁶⁹⁷⁾ فلا كفارة⁽⁶⁹⁸⁾.

27- ﴿تُولَجُ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ﴾:

قول ابن عطية: «أي ما يُنتقص من النهار يُزاد في الليل وبالعكس⁽⁶⁹⁹⁾؛ في فصل⁽⁷⁰⁰⁾»، صوابه في كل يوم⁽⁷⁰¹⁾.

وتدل الآية على تقدّم النهار على الليل؛ لأنّ المولج فيه ظرفٌ للمولج، والظرف سابقٌ على المظروف. وتدل⁽⁷⁰²⁾ أيضا على بطلان كون الفضلة بين الفجر وطلوع الشمس ليست من [الليل ولا] من النهار، لاقتضاء الإيلاج اتصال المولج⁽⁷⁰³⁾ بالمولج فيه دون فاصل، إلا⁽⁷⁰⁴⁾ أن يُجاب بعدم الحصر في الآية،

= الكثيرة من الناطق والصامت وتكثر الحرث وتكثر النتائج في الدواب، وإلقاء الهيبة في قلوب الخلق. واعلم أن كلامنا يأبي ذلك؛ لأن كل ما يفعله الله تعالى من التعظيم في باب الثواب فهو حق واجب على الله تعالى، ولو لم يفعله لانزل عن الإلهية، ولخرج عن كونه إلهًا للخلق، فهو تعالى بإعطاء هذه التعظيمات، يحفظ إلهية نفسه عن الزوال، فأما العبد فلما خص نفسه بالإيمان الذي يوجب هذه التعظيمات فهو الذي أعز نفسه، فكان إعزازه لنفسه أعظم من إعزاز الله تعالى إياه، فعلمنا أن هذا الكلام المذكور لازم على القوم». (696) ك : الخلاف.

(697) وقع هاهنا لناسخ "ك" انتقال نظر، فكرر بعض ما تقدم.

(698) تحدث القرافي عن الحلف بعزة الله، مفرقا بين تذكيرها وتأنيتها واختلاف الحكم تبعاً لذلك فقال: «... وعزة الله تستعمل مذكراً وموثاً... فالذكر كأنه يعم جميع أنواع العز، والمؤث كأنه اسم لنوع من أنواع العز، فإذا عمّ اجتماع المعنى القدم والحادث، وكان على حسب ما مضى، وإذا لم يعمّ يحتمل أنه يراد به العز الذي لا نظير له في مخلوقاته، فهو معنى قدم، فيصح الحلف به، ويحتمل أن يراد به النوع الآخر من العز الذي يوجد في المخلوق فلا يصح الحلف به».

من «ترتيب الفروق واختصارها» للبِقُوري (466/1)؛ ون «الفروق» (29/3) وما بعدها) وتعقب ابن الشاط بالحاشية. (699) «اختصار النكت للماوردي» (258/1)؛ «مدارك التنزيل» (247/1).

(700) «المحرر الوجيز» (68/3)؛ «الجواهر الحسان» (306/1). ونقله أبو حيان في «البحر المحيط» (438/2). وذكر ابن عاشور أن الازدياد والنقصان يكون في الأيام والفصول كليهما، عدا أيام الاعتدال. ن «التحرير والتنوير» (3/214)؛ «الفوائد في مشكل القرآن» (146-147).

(701) «الجامع لأحكام القرآن» (37/4).

(702) ق : ويدل.

(703) ق : التولج.

(704) ق : لا.

وذلك لا ينافي كون الفضلة مولجةً أيضاً، مع إيلاج أحدهما في الآخر ؛ أو يقال: إيلاج بعض الفضلة في أحدهما⁽⁷⁰⁵⁾ بعد إيلاج أحدهما فيه، يستلزم إيلاج أحدهما في الآخر، ولا يتقرر قياساً من الشكل الأول، لعدم تكرّر الوَسَط⁽⁷⁰⁶⁾.

فإن قلت: في الآية ردٌّ على قول من قال إنّ وسط الأرض يستوي ليّله ونهاره دائماً، وأنّ بعض المواضع يدوم نهاره، وبعضها⁽⁷⁰⁷⁾ يدوم ليّله؛ فالجواب من وجهين: [26-ظ].

-الأول: أن الآية مطلقة لا عامّة. ويرد عليه أن الإطلاق في الإيلاج⁽⁷⁰⁸⁾ لا في لفظ الليل [والنهار] لتعريفهما بـ "أل" فيعمّ.

-الثاني: أن المقصود من الآية ذكرُ حال المعمور من الأرض دون غيره، ويردّ عليه أن وسط الأرض⁽⁷⁰⁹⁾ وهو موضعُ خطّ الاستواء معمورٌ أيضاً، وأما ما بعده من جهة الجنوب، فقال بطليموس⁽⁷¹⁰⁾:

(705) ك : إحداهما.

(706) أورد محمد بن أبي بكر الرازي هذا الإشكال في «أنموذج جليل» (58-59)، وصاغه بالعبارات التالية: «إن قيل: كيف يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل؛ وإيلاج الشيء في الشيء، يقتضي اجتماع حقيقتيهما بعد الإيلاج، كإيلاج الخيط في الإبرة والإصبع في الخاتم ونحوهما. وحقيقة الليل والنهار لا يجتمعان؟. قلنا: الإيلاج قد يكون كما ذكرتم، وقد يكون مع تبدل صفة أحدهما بغلبة صفة الآخر عليه، مع بقاء ذاته فيه، كإيلاج يسير من خبز في لبن كثير أو بالعكس، فإن الحقيقتين مجتمعتان ذاتاً؛ وصفة أحدهما غالبية على الأخرى. كذلك الليل والنهار، إذا كان الليل أربع عشرة ساعة بالنسبة إلى زمن الاعتدال، ففيه من النهار ساعتان قطعاً، وكذلك على العكس. أو معناه: ويولج الليل في زمن النهار والعكس. أو يولج الليل في النهار والعكس؛ باعتبار أن ليل قوم هو نهار قوم آخرين وبالعكس. أو معناه أنه خلق ليلاً صرفاً خالصاً، ونهاراً خالصاً، وخلق ما هو ممتزج منهما وهو ما قبل طلوع الشمس وقبل غروبها. والجواب الثالث والرابع يعمان جميع السنة».

(707) ق : بعضهم.

(708) ك : الأرياح.

(709) س: 20-أ.

(710) ذكره ابن النديم في الفن الثاني من المقالة السابعة، وبين أنه صاحب كتاب المجسطي في أيام أدرينانوس وأنطينوس. وفي زماغمنا رصد الكواكب، ولأحدهما عمل كتاب المجسطي، وهو أول من عمل الأسطرلاب الكري، والآلات النجومية، والمقاييس والأرصاء. والله أعلم.

«المعمور»⁽⁷¹¹⁾ منه قدرُ ستِّ عشرة⁽⁷¹²⁾ درجةً من الفلك».

27- «مِنْ أَلْمَيْتِ»:

قول الشاطبي⁽⁷¹³⁾:

«وَمَا لَمْ يَمُتْ لِلْكَلِّ جَاءَ مُتَقَلًّا»⁽⁷¹⁴⁾

يريد قوله⁽⁷¹⁵⁾ تعالى «أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ»⁽⁷¹⁶⁾، «وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ»⁽⁷¹⁷⁾، قُرِئَ⁽⁷¹⁸⁾ بالوجهين.

ابن عطية: «قيل: الميِّت بالتخفيف إنما يُستعمل فيمن قد مات، والمشدد يُستعمل فيهما معاً»⁽⁷¹⁹⁾.

= ن في ترجمته والتعريف بكتابه المحسّط: «الفهرست» لابن النديم (327-328)؛ «طبقات الأطباء والحكماء» لابن جليل (25-30)؛ «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» لابن أبي أصيبعة (45/1).

(711) راجع «الكبير» (ن خ ع ك): مج 198/2 و.

(712) ك، س: ستة عشر.

(713) «نيل الأمان» (فرسُ سورة آل عمران): 44.

(714) وصدر البيت: «وَمَيِّتًا لَدَى الْأَنْعَامِ وَالْجُرَاتِ خُذْ».

(715) ق: بقوله.

(716) الأنعام: 122.

(717) إبراهيم: 17.

(718) ق، ك: «قرا».

(719) «المحرر الوجيز» (71/3)؛ ورجح فيه عدم التفرقة بينهما.

الميِّت والميِّت بمعنى واحد، وأنشدوا لعدي بن الرُّعلاء الشاعر الحماسي، وأبياته في «الحماسة بترتيب الأعلام الشنتمري» (59/1):

ليس من مات فاستراح بميِّت

إنما الميِّت ميِّت الأحياء

ن «معاني القرآن» للأخفش الأوسط (155/1). الميِّت مخففا: الذي زهق روحه. والميِّت: الذي سيموت، وأنشد الأصمعي:

تسألني تفسير ميِّت وميِّت * فدونك قد فسرْتُ إن كنتَ تعقلُ

30- ﴿وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾:

قول الزمخشري: «نفسه هي ذاته المميّزة»⁽⁷²⁰⁾ من سائر الذوات، متصفة بعلم ذاتي لا يختص بمعلوم، وبقدرة ذاتية لا تختص بمقدور»⁽⁷²¹⁾، <فيه> تناقض؛ لأنّ قوله "بعلم وقدر"، يقتضي إثباتهما⁽⁷²²⁾، وقوله "ذاتي وذاتية"، يقتضي نفيهما⁽⁷²³⁾.

31- ﴿فَلِرِ كُتْمٍ تُحِبُّونَ اللَّهَ﴾:

كلام الزمخشري هنا لا يحلّ كتبه⁽⁷²⁴⁾.

= فما كان ذا روح فذلك ميت * وما الميت إلا من إلى القبر يحمل

راجع «الموضع في التفسير» لأبي الليث السمرقندي (35-36) و «باهر البرهان» (1260/3)؛ وهو فيه منسوب للخليل!. وضعف الفخر هذا التفسير في «التفسير الكبير» (9/8)؛ ورده أبو حيان بالمرّة فقال: «ومن زعم أن المخفف لما قد مات، والمشدّد لما قد مات ولما لم يمّت فيحتاج إلى دليل!». ن «البحر المحيط» (2/439). وذكر العزّ تبعاً لأصله القولين جميعاً في «اختصار نكت الماوردي» (1/258-259). وأورد الحافظ السّطي في «شرح الحوفية» (ن خ ح 12100: 16ب) بحثاً طريفاً في هذا الموضوع، استظهر فيه على نصر التفرقة وردّها في ذات الحين بأشعار رائعة؛ وخرج من عهدة الترجيح.

(720) ق، ك: «المتحيزة». س: «التميزة»؛ والمثبت من «الكشاف».

(721) «الكشاف» (1/352).

(722) ك: إثباتهما.

(723) راجع تعقب السكوتي للزمخشري في هذا الموضع في «التمييز» (ن خ ع ق 327): 211و.

(724) «الكشاف» (1/353). ون لزما (1/646-647)؛ «أنوار التنزيل» (2/13). وقد تُعقب الزمخشري في تفسيره لهذه الآية في موضعين: الأول، لتفسيره معنى المحبة على مقتضى عبارات المتكلمين؛ والثاني في توركه الشديداً على المتصوفة. وقد ذكر البسيلي الموضع الأول وغفل عن الثاني، وإن كان هو موطن تعقب الفخر حيث قال: «خاض صاحب الكشاف في هذا المقام في الطعن على أولياء الله تعالى، وكتب هاهنا ما لا يليق بالعاقل أن يكتب مثله في كتب الفحش، فهب أنه اجترأ على الطعن في أولياء الله تعالى، فكيف اجترأ على كتبه مثل ذلك الكلام في تفسير كلام الله تعالى، نسال الله العصمة والهداية». اهـ من «التفسير الكبير» (8/17). وأوماً أبو حيان بطرف خفي إلى استبشاعه لكلام الزمخشري، فلم ينقله واكتفى بالإحالة على كتابه. ن «البحر المحيط» (2/449).

قال السكوتي: «فقول [الزمخشري] "ما الله" لا يجوز إطلاقه على الله ﷻ عند أهل الحق، لأنها من جملة ألفاظ المطالب السبعة، فمنها "ما"... فالطلب فيها عن الجنس، والرب تعالى ليس من الأجناس... وقد قامت البراهين على أن الخالق تعالى لا يجانس المخلوقين. ثم ذكر الزمخشري هنا حكاية ونسبها إلى المتصوفة، نزه الأوراق والأسماع عن ذكرها... ولو قدر أن ما ذكره نقل عن أحد فليس كلام أهل الحال والحدثان مما ينقل ويقال، ونقله =

فقد⁽⁷²⁵⁾ نبّه عليه الفخر قائلًا مع عياض في "الإكمال"⁽⁷²⁶⁾: «محبة⁽⁷²⁷⁾ العبد لله ليست بمعنى⁽⁷²⁸⁾ الميل؛ لاقتضائه <مُمَالاً إليه>⁽⁷²⁹⁾ في جهة»؛ قلت: قولهما "في جهة" ممنوع⁽⁷³⁰⁾.

33- ﴿عَلَى الْعَالَمِينَ﴾:

ألفاظ⁽⁷³¹⁾ القرآن التي وقع الإعجاز بها من جملة العالم لحدوثها، فنبينا ﷺ

= على تفسير القرآن سوء أدب مع الله سبحانه ومع كتابه ورسوله؛ وإنما يقال فيمن قال مثل ما حكاه أنه مجسم ومشبه وكافر، ممن تسقط مناظرته ومكالمته... فكيف يصح قول الزمخشري في نسبتها إلى المتصوفة، وهم صلحاء الأمة وأولياء الله سبحانه...!».
ن «التمييز» (ن خ ع ق 327): 211.

قلت: وسيعرض الزمخشري للمتصوفة بما يكرهون، نزلة أخرى عند تفسير قوله تعالى ﴿يحبهم ويحبونه﴾ عَرْضاً، في تفسير سورة المائدة، وتعبه على ذلك ابن المنير في الانتصاف. ن «الكشاف» وحواشيه (647-646/1).
(725) ك، س: وقد.

(726) انظره: (36/8)؛ كتاب البر والصلة، باب في فضل الحب في الله. ونص كلام عياض: «وقوله: فإن الله أحبك كما أحببته؛ فيه: محبة الله تعالى لعبيده رحمته لهم، ورضاه عنهم، وإرادته لهم، وفعلهم بهم في ذلك فعل المحب بحبيبه، ومراده له من الخير. وأصل المحبة الميل، والله تعالى مژه عن ذلك».
قلت: والمحققون من أهل السنة وسلف الأمة على إثبات صفة المحبة لله جل وعز، كما أثبتتها لنفسه، بلا تأويل ولا تكييف.

(727) ك: 259-ب.

(728) حرفت هذه الكلمة والتي قبلها في "ق"، فصارتا "يستدعي".

(729) مطموس في "ك".

(730) وقع هذا لابن عرفة، ونقله عنه البسيلي، ونص عبارة الشيخ: «تأمل ما تقدم من جعل «الإرشاد» [للحويين] القول بالجهة ملزوما للكفر، وقول الآمدي: مذهب أهل الحق من أهل الملل، تزييه عن الجهة والمكان؛ مع نقل عياض في آخر كتاب الصلاة من «الإكمال»... ما نصه: الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء، كقوله تعالى ﴿ءامنتم من في السماء﴾، أولها من قال بإثبات المحبة (العلها: الجهة) فوق له تعالى، من غير تحديد ولا تكييف من دهماء المحدثين والفقهاء وبعض المتكلمين من الأشعرين والمشبهة، بمعنى "على". فعزا ما جعله الإمام ملزوما للكفر، إلى من ذكر من الأشعرية وغيرهم؛ ما أدري على ما اعتمد في نقله هذا.

وقد اغتر بعض الجهلة ممن يرى يدا لنفسه مشاركة في العلوم، في قوله بالجهة لله تعالى، صرح بذلك في مجلس تدريس كان بين يدي الأمير السلطان أبي الحسن المربني بتونس... في قراءتي في الدرس المذكور حديث مسلم المذكور، وبحضرة شيوخ جلة منهم شيخنا ابن عبد السلام، وأبو عبد الله السطحي، وأبو عبد الله بن هارون وغيرهم، فأنكر عليه مقالته، فأحضر لهم قول عياض هذا، وأعوذ بالله من زلة العالم قولاً ونقلًا.

من «الشامل في علم الكلام» لابن عرفة (ن خ ع ك 1: 102-ظ-103و).

(731) ق: آيات.

أفضلُ منها، وبهذا يتقرر⁽⁷³²⁾ قولُ البوصيري⁽⁷³³⁾ في "البردة"⁽⁷³⁴⁾:

«لَوْ نَاسَبَتْ قَدْرُهُ آيَاتُهُ عِظْمًا

أَحْيَا اسْمُهُ حِينَ يُدْعَى دَارِسَ الرَّمَمِ»⁽⁷³⁵⁾.

35- «إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي»:

نَذَرْتُ مَا تَمْلِكُ مِنْ أَنْسِهَا بِهِ. الزمخشري: «نَذَرْتُ قَبْلَ أَنْ تَحْمِلَ»⁽⁷³⁶⁾؛ ابن عطية⁽⁷³⁷⁾ وابن العربي: «نَذَرْتُ بَعْدَ حَمْلِهَا»⁽⁷³⁸⁾، وهو أظهر⁽⁷³⁹⁾.

- «فَتَقَبَّلَ»:

نَقَلَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ⁽⁷⁴⁰⁾ خلافاً في ترادف القبول

(732) ك : يتقرر.

(733) ق : البصري.

والبوصيري هو محمد بن سعيد بن حماد بن محسن بن عبد الله الصنهاجي (ت 697هـ):
الشاعر المفلح، صاحب القصائد الطنانة في مدح النبي ﷺ؛ قل منادب إلا ويحفظ من شعره.
ترجمته في «فوات الوفيات» (362/3-369؛ ر ت: 456)؛ «الموسوعة الصوفية» (70-71).
(734) ك : برده.

(735) «ديوان البوصيري» (233)، وهو البيت 46 من بردة المديح الشهيرة.
وفي «أزهار الرياض» للمقري (319/4-320) عند حديثه عن عبد الرحمن الفاسي: «وقد أجاب- أبقاه الله -من
سأله عن بيان الملازمة في قول البوصيري: «لونا سبت قدره -البيت»، بأن النبي ﷺ روح الوجود، فلو ناسبت
آياته قدره، لأحيا اسمه -لأنه الروح». انتهى بمعناه.

(736) «الكشاف» (1/355)؛ «أنوار التنزيل» (2/14).

(737) «المحرر الوجيز» (3/86). ولم يقله ابن عطية نصاً وإنما يفهم من فحوى كلامه.

(738) «أحكام القرآن» (1/269).

(739) وهو المستفاد من كلام أبي حيان في «البحر المحیط» (2/455)، والقرطبي في «الجامع» (4/43)، وذكر الفخر
الروائتين معاً (قبل وبعد) في «التفسير الكبير» (8/22).

(740) تقي الدين محمد بن أبي الحسن، ابن دقيق العيد القشيري (ت 702هـ):
تفرد بمعرفة العلوم في زمانه؛ اشتغل بمذهب مالك وأتقنه ثم اشتغل بمذهب الشافعي وأفتى في المذهبين؛ له «شرح
العمدة في الأحكام»؛ «الاقتراح» (ط)؛ «الإمام في أحاديث الأحكام»...
ترجمته في «ملء العيبة» (5/325-327)؛ «رحلة العبدري» (138-145)؛ «الديباج المذهب» (411-412؛ ر ت: =

والإجزاء⁽⁷⁴¹⁾ وتبائنهما، أو القبول⁽⁷⁴²⁾ أخص⁽⁷⁴³⁾؟، وهما عند الفقهاء مترادفان، بدليل استدلالهم على وجوب الطهارة بحديث: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ بِغَيْرِ طَهْوٍ»⁽⁷⁴⁴⁾.

= (566)؛ «البداية والنهاية» (28/14-29؛ وفيات سنة 702هـ)؛ «وفيات الوفيات» (3/442-450؛ رت: 486)؛ «وفيات ابن قنفذ» (328)؛ «تذكرة الحفاظ» (4/1481-1484؛ رت: 1168)؛ «لقط الفرائد» (162)؛ «ذيل التقييد» للتقي الفاسسي (1/325-326؛ رت: 355)؛ «طبقات الحفاظ» للسبوطي (513؛ 1136)؛ «وفيات الفشتالي» (97)؛ «الرسالة المستطرفة» (180)؛ «الأعلام» (6/283)؛ «موسوعة أعلام المغرب» (2/576؛ 577).

(741) ذكر الأصوليون في معنى «الإجزاء» تفسيرين:

—أحدهما— وهو الأصح—: أن المراد من كونه مجزياً هو: أن الإتيان به كافٍ في سقوط الأمر. وإنما يكون كافياً إذا كان مستجمعا لجميع الأمور المعتبرة فيه، من حيث وقع الأمر به. —وثانيهما: أن المراد من «الإجزاء»: سقوط القضاء.

ن «التبصرة في أصول الفقه» (85)؛ «إرشاد الفحول» (105)؛ «المختصر الأصلي» لابن الحاجب (97-98). وراجع ما انتصر به الفخر للمعنى الأول في «المحصول» (ج1/ق2: 414-417) والفرق بين القبول والإجزاء في «الفروق» (2/51-53). (742) ك: والقبول (بإو) الاستئناف لا بـ «أو» للتخير.

(743) كلامه واقع في كتابه «إحكام الأحكام» (1/10-12)؛ عند شرحه الحديث «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»؛ وذلك قوله:

«قد استدلت جماعة من المتقدمين بانتفاء القبول على انتفاء الصحة... والمقصود بهذا الحديث: الاستدلال على اشتراط الطهارة من الحدث في صحة الصلاة. ولا يتم ذلك إلا بأن يكون انتفاء القبول دليلاً على انتفاء الصحة. وقد حرك؟ المتأخرون في هذا بحثاً؛ لأن انتفاء القبول قد ورد في مواضع مع ثبوت الصحة... كما ورد فيمن أتى عرافاً... فإذا أريد تقرير الدليل على انتفاء الصحة من انتفاء القبول، فلا بد من تفسير معنى القبول؛ وقد فسر بأنه ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء؛ يقال: قبل فلان عذر فلان: إذا رتب على عذره الغرض المطلوب منه، وهو نحو الجنابة والذنب. فإذا ثبت ذلك فيقال مثلاً في هذا المكان: الغرض من الصلاة، وقوعها مجزئة بمطابقتها للأمر، فإذا حصل هذا الغرض، ثبت القبول على ما ذكر من التفسير؛ وإذا ثبت القبول على هذا التفسير ثبتت الصحة. وإذا انتفى القبول على هذا التفسير انتفت الصحة. وربما قيل من جهة بعض المتأخرين: إن القبول كون العبادة بحيث يترتب الثواب والدرجات عليها. والإجزاء كونها مطابقة للأمر، والمعنيان إذا تعابرا وكان أحدهما أخص من الآخر، لم يلزم من نفي الأخص نفي الأعم. والقبول على هذا التفسير أخص من الصحة؛ فإن كل مقبول صحيح، وليس كل صحيح مقبولاً. وهذا—إن نفع في تلك الأحاديث التي نفي عنها القبول مع بقاء الصحة— فإنه يضر في الاستدلال بنفي القبول على نفي الصحة، كما حكينا عن الأقدمين. اللهم إلا أن يقال: دل الدليل على كون القبول من لوازم الصحة، فإذا انتفى انتفت، فيصح الاستدلال بنفي القبول على نفي الصحة حينئذ، ويحتاج في تلك الأحاديث—التي نفي عنها القبول مع بقاء الصحة— إلى تأويل أو تخرج جواب.

على أنه يراد على من فسر القبول بكون العبادة مثاباً عليها أو مرضية أو ما أشبه ذلك،—إذا كان مقصوده بذلك: أن لا يلزم من نفي القبول نفي الصحة، أن يقال: القواعد الشرعية تقتضي أن العبادة إذا أتى بها مطابقة للأمر، كانت سبباً للثواب والدرجات والإجزاء، والظواهر في ذلك لا تنحصر». اهـ منه.

(744) صحيح:

أخرجه مسلم في «صحيحه» (204/1؛ رح: 224)؛ كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة. والترمذي في «سننه» (5/1؛ رح: 1)؛ كتاب أبواب الطهارة، باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور. وأبو داود في «سننه» (1/=

ومن قال القبول <أخص>، يُقَدَّر الاستدلال بالحديث، بأن⁽⁷⁴⁵⁾ الإجزاء مُحَوَّزٌ⁽⁷⁴⁶⁾ للقبول، فإجزاء الطهارة مجوّز لقبولها، فإذا انتفى القبول انتفى الإجزاء دون عكس، [27-ر] أي: مهما ثبت إمكان القبول ثبت الإجزاء، ومهما انتفى⁽⁷⁴⁷⁾ إمكان القبول انتفى الإجزاء.

39- «يُبَشِّرُكَ بِخَيْرٍ»:

يُرَدُّ قول ابن عصفور في بحثه مع صاحب "الجمال"⁽⁷⁴⁸⁾ حيث قال: «والحدث المصدر، وهو اسمُ الفعل»⁽⁷⁴⁹⁾؛ قال: «الاسم بعد المسمى»⁽⁷⁵⁰⁾.

= 16؛ رح: 59؛ كتاب الطهارة، باب فرض الوضوء. وابن ماجه في «سننه» (50/1-51؛ رح: 271-272-273-274)؛ كتاب الطهارة وسننها، باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور. وابن خزيمة في «صحيحه» (8/1؛ رح: 9-10)؛ كتاب الوضوء، باب نفي قبول الصلاة بغير وضوء بذكر خير بمحمل غير مفسر. والدارمي في «سننه» (175/1)؛ باب لا يقبل الله الصلاة بغير طهور. والطبراني في «المعجم الصغير» (39/1). والبيهقي في «السنن الصغير» (23/1)؛ رح: 19؛ كتاب الطهارة، باب لا صلاة إلا بطهور. والألباني في «صحيح سنن الترمذي» (3/1)؛ أبواب الطهارة، باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور. وفي «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (379/1؛ رح: 819-1855). ون «تلخيص الخبير» لابن حجر (129/1).

(745) ق، س: فإن.

(746) ق: "أجوز". س: "يجوز".

(747) ق: انتف.

(748) عبد الرحمن بن إسحق، أبو القاسم الزجاجي (ت 339هـ):

صاحب «الجمال»، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج، حدث عنه وعن نبطويه وابن دريد وأبي بكر الأنباري والأخفش الصغير وغيرهم. وصنف «الجمال» و«الإيضاح الكافي» في النحو، و«شرح كتاب الألف واللام» للمازني و«اللامات» و«الأمل» وغيرها. ن «بغية الوعاة» (77/2).

(749) «الجمال في النحو» (32). ونقله البسيلى في «الكبير» (ن خ ع ك 2038: مج 2/221و).

(750) ن «شرح جمل الزجاجي» الكبير لابن عصفور (324/1). وعبارة البسيلى بعينها غير موجودة فيه، فلعلها في الشرح الصغير؛ -ومنه نسختان، إحداها بدار الكتب المصرية، تيمور 232، والأخرى ببلندن، رقم 34. وإن كان البسيلى قد صرح بالنقل عن «شرح الجمل الكبير» في «التقييد الكبير» (ن خ ع ك 2038: مج 2/194ظ).

ونظير⁽⁷⁵¹⁾ هذه الآية قوله تعالى في سورة مريم⁽⁷⁵²⁾ ﴿بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى﴾.

-﴿وَمَيْدًا﴾:

كِرَّة في "العتبية"⁽⁷⁵³⁾ الدعاء بـ "يا سيدي"⁽⁷⁵⁴⁾؛ وحكى ابنُ رشد قولين في ذلك.

(751) ك : وتطهره.

(752) الآية : 7.

(753) نسبة إلى العُتْبِي: محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عتبة بن حميد بن عتبة الأندلسي العتبي الفقيه (ت254هـ)؛ وكتابه هذا يعرف أيضا بـ«المستخرجة من الأسمعة»، ذكرها ابن حزم فقال إن لها عند أهل العلم بإفريقية القدر العالي والطيران الحثيث.

ترجمته في «أخبار الفقهاء والمحدثين» لابن حارث الخشني (84-85؛ ر ت : 133)؛ «جذوة المقتبس» (39؛ ر ت : 5)؛ «ترتيب المدارك» (252-254/4)؛ «التميز والفصل» لابن باطيش (38/1)؛ «الديباج المذهب» (336-337؛ ر ت : 448)؛ «طبقات المالكية» (81-84أ).

(754) عقد النووي في «الأذكار» (362) فصلا في لفظ السيد؛ ومما فيه أنه قد جاءت أحاديث كثيرة بإطلاق سيد على أهل الفضل؛ فمن ذلك ما رواه البخاري، عن أبي بكرة أن النبي ﷺ صعد بالحسن بن علي رضي الله عنهما فقال: «إن ابني هذا سيد، ولعل الله تعالى أن يصلح به بين فتيين من المسلمين». وروى الشيخان عن أبي سعيد الخدري ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال للأَنْصار لما أقبل سعد بن معاذ ﷺ: قوموا إلى سيدكم... وفي مسلم عن أبي هريرة ﷺ أن سعد بن عبادَةَ ﷺ قال: يا رسول الله، أَرَأَيْتَ الرجل يجد مع امرأته رجلا أيقنته؟... الحديث، فقال رسول الله ﷺ: «انظروا إلى ما يقول سيدكم». وأما ما ورد في النهي، فما صحَّ في سنن أبي داود، عن بريدة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقولوا للمنافق سيد، فإنه إن يك سيدا فقد أسخطتم الله ﷻ».

قال النووي: والجمع بين هذه الأحاديث أنه لا بأس بإطلاق فلان سيد، ويا سيدي، وشبه ذلك إن كان المسوّد فاضلا خيرا، إما بعلم وإما بصلاح، وإما بغير ذلك؛ وإن كان فاسقا أو متهما في دينه، أو نحو ذلك، كره أن يقال: سيد. وقد روي عن الإمام أبي سليمان الخطابي في «معالم السنن» في الجمع بينهما نحو ذلك.

من «الأذكار النووية» (362-363). وذكر نفس التوجيه أبو حيان أيضا في «البحر المحيط» (467/2). ونقل ابن حجر في «الفتح» (178/5)، قول بعض الأنصار في قول النبي ﷺ: «بل سيدكم عمرو بن الجموح»، عندما سألهم: «من سيدكم يا بني سلمة؟»، فأجابوه: الجُد بن قيس، على أننا نبخله:

وقال رسول الله والقول قولُه

لمن قال منا: من تُسمون سيّدا

فقالوا له جَدُّ بن قيس على التي

تُبخله فيها وإن كان أشودا

فَسَوَدَ عمرو بن الجُمُوح لجوده

وحقّ لعمرو بالندى أن يُسَوَدَا

وانظر كلام ابن عطية هنا⁽⁷⁵⁵⁾ في معاوية وأبي بكر وعمر، فإنه لا يحل كُتْبُهُ⁽⁷⁵⁶⁾.

40- «أَبِي يَكُونُ لِغُلَامٍ»⁽⁷⁵⁷⁾:

الفخر: «دعا أولا بالولد ثم استبعده»⁽⁷⁵⁸⁾؛ وأجاب بأوجه⁽⁷⁵⁹⁾.

وانظر كلام ابن عطية⁽⁷⁶⁰⁾ هنا في⁽⁷⁶¹⁾ الأنبياء، فلا يحل كُتْبُهُ.

41- «الْأَرْزَاقُ»:

جعل الزمخشري هذا الاستثناء منقطعاً⁽⁷⁶²⁾، بناءً على أن إطلاق الكلام على

(755) «المحرر الوجيز» (102/3).

(756) المقصود من ذلك ما نقل عن ابن عمر من قوله: "ما رأيت احدا أسود من معاوية بن أبي سفيان؛ قيل له: وأبو بكر وعمر؟ قال: هما خير من معاوية، ومعاوية أسود منهما"؛ فإن صَحَّ فلا بن عطية فيه عذر الرواية، ثم هو قد وجهه توجيهها مستقيماً. ن «المحرر الوجيز» (102/3-103). ولعل ذلك ما حدا بأبي حيان وابن عاشور إلى نقل كلام ابن عطية، ولم يريا فيه من حرج! ن «البحر المحيط» (467/2)؛ «التحرير والتنوير» (240/3).

(757) ورد في كل النسخ «أَن يَكُونُ لِي وَلَدٌ» [آل عمران-47]، وليست المقصودة، لأن هذه الآية مقول لمريم، والبسيلي يعيد الضمير بعد على المذكور، ثم إن ما يأتي بعد من الآي يقطع بذلك؛ لأنها قبل الآية المذكورة في الترتيب.

(758) احترز الفخر بعد كلامه المذكور أعلاه، فبين أن هذا الكلام «أَن يَكُونُ لِي غُلَامٌ» لم يكن لأجل أن زكريا كان شاكاً في قدرة الله تعالى على رزق الولد؛ ودلل على ذلك بوجوه ساقها. ن «التفسير الكبير» (34/8)؛ «التسهيل» (106/1).

(759) ساق الرازي في «الأنموذج» (61) الإشكال ثم أجاب عنه، فقال: «إن قيل: زكريا سأل الله الولد بقوله: «هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً»، والله تعالى بشره بيبى على لسان الملائكة. فكيف أنكر بعد هذا كله قدرة الله على إعطائه الولد حتى قال: «رَبِّ أَنْ يَكُونَ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقَرٌ»؟.

قلنا: إنما قاله على سبيل الاستفهام والتعجب من عظيم قدرة الله تعالى لا على طريق الإنكار والاستبعاد. أو اشتبه عليه: هل يعطى الولد وهو شيخ وامراته عاقر، أو تزول عنهما هاتان الصفتان؛ فسأل لكشف الحال. فتقديره: أَن يَكُونَ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقَرٌ اهـ. وهذا بمعناه عند العز في «اختصار النكت للماوردي» (261/1) و الغزنوي في «باهر البرهان» (289/2) والنسفي في «مدارك التنزيل» (254/1) والألوسي في «روح المعاني» (149/3).

(760) ن «المحرر الوجيز» (105/3-106).

(761) ق : وفي.

(762) «الكشاف» (361/1)؛ «مدرك التنزيل» (254/1)؛ «أنوار التنزيل» (18/2). و ن «معاني القرآن» للأخفش (202/1)؛ «المحرر الوجيز» (108/3-109)؛ «تفسير القرطبي» (52/4)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (106/1)؛ «روح المعاني» =

الكتابة والإشارة ودلالة الحال مجازاً، خلاف ظاهر قول ابن عصفور: «الكلام لغة يطلق على الكتابة والإشارة، وما يفهم⁽⁷⁶³⁾ من حال الشيء»⁽⁷⁶⁴⁾.

- ﴿بِالْعِشِيِّ﴾:

قُدِّمَ ليتناول⁽⁷⁶⁵⁾ عِشْيَ كُلِّ يَوْمٍ، وبكرةً <و>⁽⁷⁶⁶⁾ غُدوةً، ولو عَكِسَ لم يتناول إلا طَرْفِي اليوم⁽⁷⁶⁷⁾ الواحد، ولأنَّ⁽⁷⁶⁸⁾ أول صلاة صلاها جبريلُ بالنبي ﷺ صلاة الظهر، وهي من العشي⁽⁷⁶⁹⁾.

104- ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾⁽⁷⁷⁰⁾:

الزمخشري: «الأمرُ بالمعروف حُكْمُهُ تابعٌ لحكم المأمور به، إن كان واجبا فواجبٌ، وإن كان مندوباً فمندوب⁽⁷⁷¹⁾. وأما النهي عن المنكر فواجب كله؛ لأن ترك المنكر واجبٌ لا تصافيه بالقبح»⁽⁷⁷²⁾.

ابن بشير⁽⁷⁷³⁾ في الصلاة الثاني، في مسألة الوتر: «اختلف الأصوليون هل

= (151/3).

وقيل: هو متصل؛ لأنه يفهم منه ما يفهم من الكلام، فهو جنس الكلام. ويجوز أن يكون في موضع الحال من المنوي في «ألا تكلم»، أي: إلا ذا رمز، أو رامزا. أفاده ابن أبي العز في «الفريد» (570/1).

(763) س: 21-ب.

(764) البسيلي يلخص كلام ابن عصفور ويجمله، فما هو مثبت أعلاه مستخرج من ثانيا «شرحه الكبير على جمل الزجاجي»، فليُنظر: (87-85/1).

(765) ك: لتناول.

(766) زيادة من "س".

(767) ك: 260-أ.

(768) ق: أو لأن.

(769) القرطبي: «والعشي جمع عشية؛ وقيل: هو واحد. وذلك من حين تزول الشمس إلى أن تغيب؛ عن مجاهد. وفي الموطأ عن القاسم بن محمد قال: ما أدركت الناس إلا وهم يصلون الظهر بعشي». من «الجامع لأحكام القرآن» (53/4). (770) في النسخ كلها "تأمرون" على جهة الخطاب.

(771) ك: "وإن كان مندوباً فندب". ق: "وإن كان ندبا فندب".

(772) «الكشاف» (397/1)، مع اختلاف يسير في الألفاظ.

(773) أبو طاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التنوخي المهدي (كان حيا سنة 526هـ):

من تلاميذ السيوري، إمام من الميزين في مذهب مالك، المترفعين عن درجة التقليد إلى رتبة الاختيار والترجيح، =

يجب الأمرُ بالمعروف فيما طريقُهُ النذب، أو هو نذبٌ».

106- «يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ»:

قول ابن عطية: «يُحْتَمَلُ كَوْنُهُ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ»⁽⁷⁷⁴⁾، يُرَدُّ بِأَنَّ الْآيَةَ فِي التَّقْسِيمِ الْمُسْتَوْفِي، فَيَلْزَمُ عَلَى مَا قَالَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ⁽⁷⁷⁵⁾ أَوْ لَمْ يَعْزِضْ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ كَافِرٌ⁽⁷⁷⁶⁾.

112- «ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا»:

راجعٌ لكفرهم⁽⁷⁷⁷⁾.

- «وَكَاؤُلُ يَفْتَدُونَ»:

بقتلهم الأنبياء⁽⁷⁷⁸⁾.

- يستنبط أحكام الفروع من قواعد أصول الفقه. وعلى هذه الطريقة مشى في تأليفه. له: «التنبيه على مبادئ التوجيه» - شرح به المدونة - في القرويين 1132، والخزانة العامة بالرباط (رصيد جائزة الحسن الثاني) و«شرح تهذيب البراذعي» قطعة منه في القرويين 380، وغير ذلك.

ترجمته في: «الديباج» (142-143؛ رت: 150)؛ «شجرة النور» (126/1)؛ «تراجم المؤلفين التونسيين» (143/1)؛ «كتاب العمر» (693/1-695). ون مزيد مصادر ترجمته في المرجع الأخير.

(774) واستظهر له بالحديث الذي رواه مسلم بلفظ: «أنتم الغرّ المحجلون من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجّله». راجع «المحرر الوجيز» (190/3)، فعنه النقل في «البحر المحيط» (24/3-25).

(775) ق: يتوض.

(776) أكثر المفسرين على أن البياض والسواد هاهنا حقيقة، وأن بياض الوجوه لأهل السنة والجماعة، وسوادها لأهل البدعة والفرقة كما هو تفسير ابن عباس (تفسير ابن كثير: 87/2). وعلى هذا المعنى تأول الآية مالك بن أنس في «العتبية»، حيث قال: ما آية في كتاب الله أشد على أهل الاختلاف من أهل الأهواء من هذه الآية. قال مالك: إنما هذه لأهل القبلة.

ن «التحرير والتنوير» (45/4-46)؛ «تفسير القرطبي» (108/4).

(777) «المحرر الوجيز» (272/3)؛ «مدارك التنزيل» (283/1)؛ «أنوار التنزيل» (37/2)؛ «روح المعاني» (29/4). وذلك أن الله تعالى استدرجهم فعاقبهم على العصيان بالمصير إلى الكفر وقتل الأنبياء، وهو الذي يقول أهل العلم: إن الله تعالى يعاقب على المعصية بالإيقاع في معصية، ويجازي على الطاعة بالتوفيق إلى طاعة، وذلك موجود في الناس إذا توكل؛ قاله ابن عطية.

117- ﴿أَصَابَتْ﴾:

عَبَّرَ بِالْمَاضِي؛ لِأَنَّ الْمَشَبَّهُ بِهِ ⁽⁷⁷⁹⁾ يَكُونُ أَعْرَفَ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ.

139- ﴿وَلَا تَمْنُولُ﴾:

قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةٍ: «هُوَ مِنْ "وَهَنْ" ⁽⁷⁸⁰⁾، وَمِنْهُ: «الْمُؤْمِنُ هَيِّنٌ لَيِّنٌ» ⁽⁷⁸¹⁾؛ لَمْ يَتَعَقَّبْهُ أَبُو حِيَانَ ⁽⁷⁸²⁾. وَيُرَدُّ بِأَنَّ "وَهْنَ" مُعْتَلٌّ الْفَاءُ، وَ"هَيِّنٌ" مُعْتَلٌّ الْعَيْنُ، فَالْمَادَّةُ مُخْتَلِفَةٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَمِنْهُ فِعْلٌ عَمَرُو بْنِ سَعِيدٍ ⁽⁷⁸³⁾ مَعَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ⁽⁷⁸⁴⁾ [28-ظ] عِنْدَ قَتْلِهِ إِيَّاهُ» ⁽⁷⁸⁵⁾. صَوَابُهُ: فَعَلَ عَبْدُ الْمَلِكِ بِعَمْرٍو؛ لِأَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ هُوَ الَّذِي مَكَرَ بِعَمْرٍو لَا

(778) «روح المعاني» (29/4).

(779) ق : الشبه.

(780) «التيبان» (150/1)؛ «الفريد» (633/1).

(781) «المحرر الوجيز» (334-335). والحديث أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»، وهو ضعيف. وبمعناه قول الرسول ﷺ فيما رواه ابن ماجة في مقدمة «المسنن» (6): «المؤمن كالجمل الأنف». وعده الثعالبي من أمثال الحديث في «التمثيل والمحاضرة» (23)؛ ونماه: «إن قيد انقاد، وإن أنيخ على صخرة استناخ».

(782) ن تفسيره: (67/3).

(783) عمرو بن سعيد بن العاص (ت 70هـ):

المعروف بالأشدق - سمي بذلك لشداقه أو لأنه كان أقدم مائل الشدق؛ أفاده الحصري في «زهر الآداب» (2/858)؛ - أبو أمية، تابعي ولي إمرة المدينة لمعاوية، ولابنه، قتله عبد الملك بن مروان سنة سبعين؛ وهَمَّ من زعم أن له صحبة، وإنما لأبيه رؤية. وكان عمرو مسرفاً على نفسه. قال ابن الزبير لما بلغه قتل لطيم الشيطان (لقب عمرو): «وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً بما كانوا يكسبون».

ن «الكنى والأسماء» لمسلم (مخطوطة الظاهرية): 7؛ «تقريب التهذيب» (359)؛ ر ت: (5034)؛ «البداية والنهاية» (314-315)؛ «فوات الوفيات» (161/3)؛ ر ت: (384)؛ «الأعلام» (78/5).

(784) عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أبو الوليد المدني، ثم الدمشقي (ت 186هـ): كان طالب علم قبل الخلافة، ثم اشتغل بها فتغير حاله، ملك ثلاث عشرة سنة استقلالاً، وقبلها منازعاً لابن الزبير تسع سنين. من «تقريب التهذيب» (306)؛ ر ت: (4213)؛ «فوات الوفيات» (402-404)؛ ر ت: (305)؛ «الأعلام» (165/4).

العكس⁽⁷⁸⁶⁾.

140- ﴿فَرَحٌ﴾:

خلط ابن عطية⁽⁷⁸⁷⁾ لحكم المجاور بحرف الحلق بحكمه؛ لأن ما وسطه حرف حلق يجوز فتحه وتسكينه⁽⁷⁸⁸⁾؛ وفيما آخره حرف حلق خلاف.

141- ﴿وَلِيْمَحْصَ اللَّهُ الْغِيْنَ ءَامَنُوْا⁽⁷⁸⁹⁾ وَيَنْحَفَ الْكَبِيْرِيْنَ﴾:

عبّر عن وصف الإيمان بالفعل، وعن وصف الكفر بالاسم، إشارة إلى سعة الرحمة، أي: من اتصف بأدنى الإيمان بالفعل مغفور له، ومن اتصف بأخص الكفر هو المغضوب عليه.

142- ﴿وَيَعْلَمَ الصَّبِرِ﴾:

عبّر بالاسم لثبوت الصبر ولزومه في كل عبادة، من فعلٍ أو ترك.

(785) «المحرر الوجيز» (337/3).

(786) حكى المورخون أن عبد الملك بن مروان استخلف الأشدق على دمشق، عند خروجه للغزو سنة تسع وستين؛ فتحصن عمرو بالمدينة ودعا لنفسه، فرجع عبد الملك لتوه واصطلحا على ترك القتال على أن يلي عمرو العهد بعد عبد الملك، وكتبا بينهما كتاب أمان؛ فلما تمكن ابن مروان من الأشدق قتله قتلة شنيعة.

ن تفصيل الخبر في «البداية والنهاية» (310/8)؛ «العقد الفريد» (153/3)؛ «الأمال» (14/1)؛ «قصص العرب» (3/398-400)؛ وفي «فوات الوفيات» (404/2)، أنه أول من غدر في الإسلام.

(787) الأخرى أن يقال: خلط ابن جني؛ إذ عنه ينقل ابن عطية. وذلك قوله: «وقرأ محمد بن السميع اليماني "فَرَحٌ" بفتح القاف والراء؛ قال أبو الفتح: هي لغة في القرح كالشلل والشلل والطرْد والطرْد، هذا مذهب البصريين، وليس هذا عندهم من تأثير حرف الحلق، وأنا أميل في هذا إلى قول أصحابنا البغداديين في أن لحرف الحلق في مثل هذا أثرا معتمدا، وقد سمعت بعض بني عقيل يقول: نَحَوَه بفتح الحاء، يريد نحوه...». من «المحرر الوجيز» (340/3)، وذكره الهمداني في «الفريد» (633/1).

(788) السبعة على تسكين الراء؛ قال أبو علي: والفتح أولى. وتعبه أبو حيان في «البحر المحيط» (68/3) بقوله: ولا أولوية إذ كلاهما متواتر. ن «التيسير» (90)؛ «الإقناع» (622/2)؛ «المحرر الوجيز» (339/3)؛ «إرشاد المريد» (161).

(789) اشتبه الأمر على ناسخ "ق"، فأقحم في هذا الموضع "منكم"، وهو خلاف الآية.

143- ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾:

الجمع بين هذا وبين حديث⁽⁷⁹⁰⁾ «لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَسَلُّوْا⁽⁷⁹¹⁾ اللَّهَ الْعَافِيَةَ»⁽⁷⁹²⁾، بأن ذلك كان أول الإسلام وقلة المسلمين، فنهوا⁽⁷⁹³⁾ عن [تمني] لقاء العدو، ولأدائه إلى هلاكهم. أو المعنى في الآية: كنتم تمنون الشهادة⁽⁷⁹⁴⁾؛ أو نزلت هذه قبل النهي⁽⁷⁹⁵⁾.

144- ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾⁽⁷⁹⁶⁾:

(790) صحيح:

وهو قطعة من أحاديث تختلف إلا في هذه العبارة، أخرجه البخاري في «صحيحه مع الفتح» (6/120؛ رح: 2966)؛ كتاب الجهاد، باب كان النبي ﷺ إذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس. وفي (13/223-224؛ رح: 7237)؛ كتاب التمني، باب كراهية تمني لقاء العدو. ومسلم في صحيحه (3/1362: 1741-1742)؛ كتاب الجهاد والسير، باب كراهية تمني لقاء العدو والأمر بالصبر عند اللقاء. وأبو داود في «سننه» (3/68: 2631)؛ كتاب الجهاد، باب في كراهية تمني لقاء العدو. وأحمد في «مسنده» (2/400: 9185)؛ (2/523: 10784)؛ (4/354: 19137). والحاكم في «المستدرک» (3/38)؛ كتاب الجهاد. وابن أبي شيبه في «مصنفه» (12/462: 463)؛ كتاب الجهاد، باب رفع الصوت في الحرب. والدرامي في «المسند» (2/216)؛ كتاب السير، باب لا تتمنوا لقاء العدو. والديلمي في «مسند الفردوس» (5/44؛ رح: 7408).

(791) س، ك: واسألوا.

(792) قلت: لعل النهي عن تمني لقاء العدو إنما هو حين لا يستدعي الأمر جهادا وذبا عن حرمة الله، فأما إن احتيج إلى حماية بيضة الإسلام، فتمني لقاء العدو للشهادة مكرمة لا ينالها إلا المقربون، ولذلك جاء في بقية الحديث: «فإذا لقيتموهم فاصبروا واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف». وقد ساق ابن كثير عند تفسير هذه الآية الحديث المذكور ولم ير فيهما من تعارض، فانظر «تفسيره» (2/121) و«محاسن التأويل» (4/985). وذكر ابن حجر الإشكال ووجهه في «فتح الباري» (6/156-157)؛ (13/224).

(793) ق، ك: نهوا.

(794) «تفسير القرطبي» (4/143)؛ «أسباب النزول القرآني» لغازي عناية (145-146).

(795) أو يكون المعنى: تمنى الجهاد من لم يحضر بدرا، ثم أعرض كثير منهم عنه يوم أحد فعوتبوا. من «اختصار النكت للماوردي» (1/286-285)؛ «أنوار التنزيل» (2/45).

(796) ك: 261-ب.

أي بعد البعثة⁽⁷⁹⁷⁾، فالقضية حَيِّنِيَّةٌ⁽⁷⁹⁸⁾ لا دائمة، هذا إن جُعِلَتْ خارجية، وأما إن جُعِلَتْ حقيقيةً⁽⁷⁹⁹⁾ فهي دائمة.

والحصر حقيقة؛ لا ستلزام الرسالة جميع أوصاف الكمال⁽⁸⁰⁰⁾.

146- ﴿وَكَأَيُّ﴾:

أنشد ابن عطية⁽⁸⁰¹⁾ هنا:

وَكَأَيُّ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ

زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلِّمِ⁽⁸⁰³⁾

(797) ك: "البعث". س: "الموت".

(798) ك، س: حينئذ.

(799) من قوله "وأما إن" إلى هنا لحق بخط ابن أبي النمر.

(800) القصر على هذا الوجه قصر قلب، وهو قلب اعتقادهم لوازم ضد الصفة المقصور عليها، وهي خلو الرسل قبله، وتلك اللوازم هي الوهن والتردد في الاستمرار على نشر دعوة الإسلام... وجعل السكاكي المقصور عليه هو وصف الرسالة، فيكون محط القصر هو قوله ﴿رسول﴾ دون قوله ﴿قد خلعت من قبله الرسل﴾، ويكون القصر قصر أفراد بتزييل المخاطبين منزلة من اعتقد وصفه بالرسالة مع التزهد عن الهلاك، حين رتبوا على ظن موته ظنونا لا يفرضها إلا من يعتقد عصمته من الموت، ويكون قوله ﴿قد خلعت من قبله الرسل﴾ على هذا الوجه استئنافا لا صفة، وهو بعيد؛ لأن المخاطبين لم يصدر منهم ما يقتضي استبعاد خبر موته، بل هم ظنوه صدقا.

من «التحرير والتنوير» (111/4).

(801) «المحرر الوجيز» (353/3-354).

(802) وقع في ك: "وكائن من ترى"، بزيادة "من". وكأين هي بمعنى: كم. قال الله تعالى ﴿وكأين من قرية عثت عن أمر ربها ورسوله﴾، أي: وكم من قرية. وفيها لغتان: كَأَيُّ بالهمز وتشديد الياء، وكائن على تقدير قائل وبائع، وقد قرئ هما جميعا في القرآن، والأكثر والأفصح تخفيفها. من «تأويل مشكل القرآن» (519)؛ «الإتقان» (218/2). (803) البيت على اختلاف في النسبة إلى الهيثم بن الأسود النخعي أو الأعور الشني أو زهير في معلقته... والأول أصح؛ وهو في «البيان والتبيين» (102/1)؛ «تأويل مشكل القرآن» (519)؛ «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» (52/1)؛ «المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى» (598)؛ «تنقيح اللسان» (167)؛ «الفريد» (642/1)؛ «رصف المباني» (205)؛ رش: (268). وهو في معلقة زهير بشرح الروزي (122).

وعلى كونه لزهير؛ فزهير بن أبي سلمى، من الطبقة الأولى من فحول شعراء الجاهلية؛ وهو قمين بوصف عمر ~~جليلته~~ إياه بأنه أشعر الشعراء. ن «طبقات فحول الشعراء» (51/1)؛ (63-65)؛ «الأعلام» (52/3).

أبو عبيد⁽⁸⁰⁴⁾ في "الأمثال"⁽⁸⁰⁵⁾: «البيتُّ للأُخنف⁽⁸⁰⁶⁾ بن قيس، كان بعض مُحالسيه يُطيل الصمت، حتى أُعجب⁽⁸⁰⁷⁾ به الأُخنف، ثم إنه تكلم يوماً فقال للأُخنف: يا أبا بحر: أتقدر أن تمشي⁽⁸⁰⁸⁾ على (شُرَفَاتِ)⁽⁸⁰⁹⁾ المسجد؟⁽⁸¹⁰⁾، فعند ذلك تمثل [الأُخنف بالبيت. وبعده]:

لِسَانُ الْفَتَى نِصْفٌ وَنِصْفٌ فُؤَادُهُ

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا صُورَةُ اللَّحْمِ وَالْدَّمِ⁽⁸¹¹⁾».

قال الشيخ ابن عرفة: «أخبرني شيخنا⁽⁸¹²⁾ ابنُ الحُبَابِ⁽⁸¹³⁾، قال: أخبرني

(804) أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 223هـ):

إمام أهل عصره في كل فن من العلم، أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وابن الأعرابي والكسائي والقراء وغيرهم، وروى الناس من كتبه نيفا وعشرين كتاباً؛ منها: «الغريب المصنف» (ط بتحقيقين اثنين)؛ «غريب القرآن»؛ «غريب الحديث» (ط)؛ «المقصود والممدود»؛ «المذكر والمؤنث»؛ «الأمثال السائرة»... وغير ذلك. ترجمته في «الفهرست» للنديم (78)؛ «طبقات النحويين واللغويين» (199-202)؛ «وفيات الأعيان» (4/60-63)؛ رت: (534)؛ «غاية النهاية» (17/2-18)؛ رت: (2590)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (2/417-418)؛ رت: (423)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (179-180)؛ رت: (404)؛ «بغية الوعاة» (2/253-254)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (2/32-37)؛ رت: (411)؛ «الرسالة المستطرفة» (46/154).

(805) شرحه أبو عبيد البكري بوضع سماء «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال». وموضع النقل عنه: الصفحة 52.

(806) -ك: "للأُخنف" بالحاء، وكذا سترد في نظائرها.

والأُخنف، هو أبو بحر الضحاك بن قيس (ت 67هـ): من سادات التابعين؛ كان يضرب به المثل في الحلم، فيقال: أحلم من الأُخنف؛ كما في «الدرة الفاخرة» (1/134)؛ «جمهرة الأمثال» (1/343)؛ «مجمع الأمثال» (1/219). ترجمته في «كتاب الأسماء والكنى» للإمام مسلم (91)؛ «وفيات الأعيان» (2/499-506)؛ رت: (305)؛ «البداية والنهاية» (8/331-332)؛ «التمييز والفصل» (2/602-603)؛ «تقريب التهذيب» (36)؛ رت: (288)؛ «الأعلام» (1/276).

(807) ك: أعجبه.

(808) س: 22-أ.

(809) زيادة من «الدلائل في شرح ما أغفل أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث» لقاسم العوفي السرقسطي (ن خ ع ق المجلد 2، ورقة 95 أ-96)؛ وفي «فصل المقال»: شرف.

(810) الحكاية في «الزهر» للسيوطي (1/501).

(811) «معلقة زهير بشرح الزوزني» (122).

(812) ك: الشيخ.

(813) أبو عبد الله محمد بن يحيى المعافري، عرف بابن الحباب (ت 749هـ):

شيخنا أبو العباس أحمد <التلمساني> السلمي قال: قلت لشيخنا الأستاذ أبي الحسن علي بن عصفور: لِمَ أَكثَرْتَ من الشواهد في "شرحك للإيضاح"، على "كائن"، فقال: لأنني دخلتُ على السلطان أبي عبد الله المستنصر⁽⁸¹⁴⁾، فلقيتُ ابن هشام⁽⁸¹⁵⁾ خارجاً من عنده، فأخبرني أن [السلطان] سأله⁽⁸¹⁶⁾ عمّا يحفظ من الشواهد على قراءة "كائن"⁽⁸¹⁷⁾، فلم⁽⁸¹⁸⁾ يحضرني⁽⁸¹⁹⁾ غير بيت "الإيضاح": [وافر]

وَكَائِنْ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ
يَرَانِي لَوْ أَصْبَتْ هُوَ الْمُصَابَا⁽⁸²⁰⁾

- الأصولي الجدلي المتفنن، رئيس إنشاء الدولة الحفصية. أخذ عن ابن زيتون، وعنه المقرئ والبلوي - وعرف به في رحلته - وابن عرفة، ونقل عنه في «مختصره» أشياء. له «تقييد على مقرب ابن عصفور». ن ترجمته في: «تاج المفرق في تحلية علماء المشرق» (1/175-176)؛ «وفيات الونشريسي» (110)؛ «لقط الفرائد» (192)؛ «الحلل» (ق3: 640-642/703-704)؛ «طبقات المالكية» (389)؛ «نيل الابتهاج» (239)؛ «كفاية المحتاج» (2/42-43)؛ «شجرة النور» (1/209-210)؛ «تراجم المؤلفين التونسيين» (2/84-87). (814) في كل الأصول: "المنتصر". قلت: وهو وهم؛ لأن المنتصر متأخر عن ابن هشام الخضراوي وابن الحباب، فهو لم يتول الخلافة إلا سنة 837هـ. ون في ترجمته: «أيام الملوك الحفصيين» لابن الشماخ (166-167) - ضمن مجلة «الكراسات التونسية» -.

والمقصود أعلاه هو أبو عبد الله بن أبي زكرياء المستنصر الحفصي ببيع بالإمارة سنة 647 هـ، وتوفي سنة 675 هـ، وهو ابن خمسين سنة، فكانت ولايته ثمانية وعشرين عاماً. أسهب ابن خلدون في الترفيع بدولته (العبر: 675/6-676)، وعقد له ابن الشماخ في «مفاخر الدولة الحفصية» فصلاً خمسة شغلت 12 صفحة: 62-74. وكذلك في «من أيام الملوك الحفصيين» (الكراسات التونسية: مج4، أعداد: 159-160: ص 145-146). ون «الفارسية» (117-134).

(815) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي، دفن تونس (575-646هـ): رأس في العربية، أخذها عن ابن خروف والرندي. صنف «النقض على المتع» لابن عصفور، و«فصل المقال في أبنية الأفعال»، وله أوضاع ثلاثة على إيضاح الفارسي. ن «بغية الوعاة» (1/267-268).

(816) ق: يسأله.

(817) ن طائفة صالحة من هذه الشواهد في «القرطي» (4/147)؛ «الفريد» (1/641)؛ «البحر المحيط» (3/77).

(818) ك: ولم.

(819) كذا في النسخ كلها، والمساوق: "فلم يحضره".

(820) البيت لجرير، من قصيدة يمدح بها الحجاج بن يوسف، مطلعها:

قال ابن عصفور⁽⁸²¹⁾: [29-ر] «فلما دخلتُ وسألني السلطان ذلك قلتُ له: أحفظ في ذلك خمسين بيتاً؛ وشرغتُ في إنشادها، فلماً أنشدته نحو العشرة قال: حسبك. ثم أعطاني خمسين ديناراً، فلماً خرجتُ من عنده، وجدتُ ابن هشام بالباب⁽⁸²²⁾ فأعطيتُهُ شطرَها»⁽⁸²³⁾.

-﴿بِمَا وَهَنُوا﴾-

الوهن أشدُّ مما عَطِفَ عليه، فهو أَخْصَهَا؛ فالترتيبُ حسنٌ إذ⁽⁸²⁴⁾ هو تأسيس؛ لأن نفي الأخص أعَمُّ من نفي الأعم.

وَحُذِفَ مِنَ الثَّانِي ﴿لَمَّا أَصَابَهُمْ﴾ لدلالة الأول عليه.

سمعت من المواصل العتابة

وأسمى الشيب قد ورث الشبابا

وهو في «ديوانه» (17) بشرح الصاوي؛ «الإفصاح في شرح الأبيات المشككة الإعراب» للفارقي (244)؛ «غرائب التفسير» (272/1)؛ «المحرر الوجيز» (353/3)؛ «إيضاح شواهد الإيضاح» (262/1)؛ ر ش: 61؛ «مغني ابن هشام» (469)؛ «المقرب» لابن عصفور (119/1)؛ «شرح ابن عصفور على جمل الزجاجي» (68/2)؛ «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل (122/1)؛ «شرح شواهد المغني» (875/2)؛ «حجة القراءات» لابن زنجلة (174)؛ «تفسير القرطبي» (147/4)؛ «رصف المباتي» (130)؛ ر ش: 157؛ (205)؛ ر ش: 269؛ «الفريد» (641/1)؛ «خزانة الأدب» (454/2)؛ «شرح أبيات مغني اللبيب» للبغدادى (75/7)؛ ر ش: 738؛ «الدرر اللوامع» للشنقيطي (224/1)؛ ر ش: 189؛ (93/4)؛ ر ش: 994؛ (139/5)؛ ر ش: 1358؛ «الإرشاد إلى علم الإعراب» للكيشي (269)؛ «الصفوة الصفية» في شرح ألفية ابن معط للنيلي (617/2)؛ (288/3)؛ وفي كلا الموضعين: «من خليل»؛ «تفسير ابن عاشور» (117/4). وهو في «التفسير الكبير» (22/9)، برفع «المصاب»؛ ولعله تطبيع. وجري بن عطية بن الخطّفى من الطبقة الأولى من طبقات شعراء الإسلام؛ قيل - في معرض المفاضلة بين شعراء النقائص - إنه يجي سابقاً وسكّيناً ومصلّياً. ترجمته في «طبقات فحول الشعراء» (297/1)؛ (374)؛ «خزانة الأدب» (75-77)؛ وذكره في «فهرست» النتم (179)؛ «الأعلام» (119/2).

(821) ك : ابن غفور.

(822) ق ، ك : في الباب.

(823) نقل ابن عاشور القصة بحروفها عن ابن عرفة. ن «التحرير والتنوير» (117/4).

(824) ق : أو.

وَدَلَّتِ⁽⁸²⁵⁾ الْآيَةُ عَلَى أَنْ مِنْ تَرَكَ شَيْئًا لِلَّهِ أَوْ فَعَلَهُ لَهُ، مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، يَسْمَى صَابِرًا⁽⁸²⁶⁾.

147- ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ﴾⁽⁸²⁷⁾ <إِلَّا أَنْ قَالُوا> الآية:

قول ابن عطية: «الخبر»⁽⁸²⁸⁾ فيما بعد “إلا”⁽⁸²⁹⁾، يُرَدُّ بقول “الإيضاح” وغيره: «لا يجوز “إِنْ الذاهبة جاريتها [صاحبها]».

152- ﴿إِذْ تَحْسُونَهُمْ﴾:

قول⁽⁸³⁰⁾ أبي حيان: «العامل في “إِذْ”، “وَعَدَهُ”، يُرَدُّ بِأَنَّ الوعد قديم، وإنما العامل “صَدَقَ”⁽⁸³¹⁾.

153- ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ﴾:

ضعف أبو حيان⁽⁸³²⁾ كَوْنَ العامل فيه “أذكر”؛ بأنه مستقبل، و“إِذْ” ماض. ويُجاب بوجهين:

(825) ق: ودلالة.

(826) ن «التفسير الكبير» (23/9).

(827) ك: 262-أ.

(828) ق: “الجهر”، وبالكلمة أثر محو من أحد القراء لغرض التصويب.

(829) يعني: على مقتضى قراءة جماعة من القراء غير السبعة “قَوْلُهُمْ” بالرفع، روى ذلك حماد بن سلمة عن ابن كثير، وأبو بكر عن عاصم؛ ذكره المهدوي، وأفاده ابن عطية في «المحرر الوجيز» (363/3). وعَيَّن الإعراب ذكره أبو حيان في «البحر» (81/3) وابن عاشور في «التحرير والتنوير» (120/4). ون «روح المعاني» (85/4).

(830) في “ق”: “تمام قول أبي حيان...”.

(831) لم يَخْلُصَ البسيطُ النقل عن أبي حيان؛ فنسب إليه غير الصواب، ونص ما في «البحر» (84/3): «والعامل في “إِذْ”، صدقكم». وهو نفس ما في «التحرير والتنوير» (127/4). وجَوَّزَ الوجهَ المذكور أعلاه أبو البقاء في «التيبان» (1/155)؛ وكلا الوجهين مذكور عند الألوسي في «روح المعاني» (89/4).

(832) «البحر المحيط» (89/3). وصَدَّرَ الحمداني هذا القول وأردف عقيبه، أنه يجوز أن يكون “إِذَا” منصوب بعفا- كاختيار ابن جزي في «التسهيل» (120/1) - أو بصرفكم، أو بقوله «ليتليكم». من «الفريد» (645/1).

-أحدهما: أن عمله فيه، عملُ المفعول لا عملُ الظرف.

-الثاني: التقدير: "اذكروا حالكم إذ تصعدون" (833).

154- ﴿فَذَاهَمْتُمُ﴾:

الزمخشري: «هو صفةٌ لـ "طائفة" (834)، و"يظنون" صفة أخرى؛ أو حالٌ بمعنى "ظانين"؛ أو استئنافٌ للبيان للجملة قبلها، و"يقولون" بدلٌ من "يظنون" (835)» (836).

ابن هشام في "المغني" (837): «كأنه نسي المبتدأ فلم يجعل له خبراً، أو رآه محذوفاً، أي: "ومعكم طائفةٌ صفتهم كيت وكيت"».

والظاهر أن الجملة الأولى خبر، وسَوْغٌ (838) الابتداء بالنكرة <ثم (839)>

(833) «أنوار التنزيل» (48/2). الألوسي في «روح المعاني» (91/4): «وقيل: متعلق بمقدر كاذكر. واستشكل بأنه يصير المعنى: «اذكر يا محمد إذ تصعدون»؛ وفيه خطابان بدون عطف، فالصواب "اذكروا"، وأجيب بأن المراد باذكر جنس هذا الفعل، فيقدر "اذكروا" لا "اذكر". ويحتمل أنه من قبيل «يا أيها النبي إذا طلقتم النساء». ولا يخفى أنه خلاف الظاهر، وأجاب الشهاب بأن "اذكر" متضمن لمعنى القول، والمعنى: قل لهم يا محمد حين يصعدون إلخ... ومثله لا منع فيه، كما تقول لزيد: أتقول كذا، فإن الخطاب المحكي مقصود لفظه، فلا ينافي القاعدة المذكورة؛ وهم غفلوا عنه فتأمل. ولا يخفى أن هذا خلاف الظاهر أيضاً».

(834) ك، س: الطائفة.

(835) ك، س: تظنون.

(836) ن «المغني» (881-882)، فعنه نقل البسيلي. وعبرة «الكشاف» (429/1) و«مدارك التنزيل» (303/1) و«أنوار التنزيل» (49/2) أيّن وأوضح، وإليكها:

«فإن قلت: كيف مواقع الجمل بعد قوله "وطائفة"؟ قلت: "قد أهمتهم" صفة لطائفة. و"يظنون" صفة أخرى أو حالٌ بمعنى: قد أهمتهم أنفسهم ظانين. أو استئنافٌ على وجه البيان للجملة قبلها. و"يقولون" بدلٌ من "يظنون"».

ن تفصيل المسألة واختلاف الأعراب في «التبيان» (154/1)، «الفريد» (647/1)، «البحر المحيط» (95/3)، «روح المعاني» (94/4).

(837) الصفحات (881-882).

(838) ك : وصوغ.

(839) من "س".

صفةٌ مقدرة⁽⁸⁴⁰⁾، أي: "وطائفة من غيركم"⁽⁸⁴¹⁾، مثل "السَّمْنُ مَنْوَانٍ بدرهم"، أي: مَنْوَانٍ > منه⁽⁸⁴²⁾، أو < اعتماده على واو الحال⁽⁸⁴³⁾، كقوله في الحديث⁽⁸⁴⁴⁾: «دَخَلَ⁽⁸⁴⁵⁾ (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)⁽⁸⁴⁶⁾ وَبَرَمَةٌ عَلَى النَّارِ»⁽⁸⁴⁷⁾.

﴿فَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ﴾:

الآيةُ إمَّا تكذيبٌ للقضية المتقدمة، بِصِدْقِ⁽⁸⁴⁸⁾ نقيضها، وإمَّا إبطالٌ لإحدى مقدّمتي القياس، وهي الكبرى⁽⁸⁴⁹⁾. فالمعنى⁽⁸⁵⁰⁾ على الأول أنهم قالوا: لو كان > لنا < من الأمر شيءٌ لَمَّا خرجنا⁽⁸⁵¹⁾، ولو لم نخرج⁽⁸⁵²⁾ ما قُتِلنا. فأبطل ذلك كله بأن قيل لهم: بل لو كان لكم من الأمر شيءٌ لخرجتم. والمعنى على الثاني -وهو منع الكبرى وإبطالها- وهي: "كلّما لم نخرج لم نُقتل"⁽⁸⁵³⁾، فصدق

(840) ك، س: مقيدة.

(841) ك، س: منكم.

(842) «البسيط في شرح جمل الزجاجي» لابن أبي الربيع (568/1).

(843) نسب ابن عطية في «المحرر الوجيز» (380/3) هذا الوجه لسيبويه.

(844) جزء من حديث صحيح: عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كانت في بريرة ثلاث سنن: عتقت فخيرت. وقال رسول الله ﷺ: الولاء لمن أعتق. ودخل رسول الله ﷺ وبرمة على النار، ففرب إليه حبز وأدم من آدم البيت. فقال: ألم أر البرمة؟. فقبل: لحم تصدق به على بريرة، وأنت لا تأكل الصدقة. فقال: هو عليها صدقة، ولنا هدية». أخرجه البخاري في «صحيحه مع الفتح» -واللفظ له- (556/9؛ رح: 5430)؛ كتاب الأطعمة، باب الأدم. ومسلم في «صحيحه» (1144-1145/2؛ رح: 1504)؛ كتاب العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق. ومالك في «الموطأ» (562/2)؛ كتاب الطلاق، باب ما جاء في الخيار. والدارمي في «سننه» (169/2)؛ كتاب الصلاة، باب تخيير الأمة. وابن أبي شيبه في «المصنف» (182/10)؛ كتاب أقضية رسول الله ﷺ. والهيثمي في «موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان» (295؛ رح: 1212)؛ كتاب العتق. وصاحب «كتر العمال» (16511/6).

(845) ق: دخال.

(846) زيادة لازمة، ثابتة في «المغني»، فضلا عن كتب الحديث.

(847) انتهى النقل عن «المغني» مع تصرف يسير.

(848) ق: صدق.

(849) القضايا إذا ركب منها القياس وصارت أجزاءه تسمى حينئذ المقدمات (البصائر النصيرية: 141)، والمقدمة الكبرى هي المشتملة على الحد الأكبر، الذي هو محمول النتيجة (إيضاح المبهم: 73).

(850) ك: لا معنى.

(851) س: 23-ب.

(852) ك، س: يخرج.

(853) ق: "يقتل". س: "تقتل".

الأخص من نقيضها⁽⁸⁵⁴⁾؛ لأن كونهم في بيوتهم، أخص من قولهم ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾⁽⁸⁵⁵⁾، فإذا [30-ط] رُتِبَ الموتُ على كونهم في بيوتهم، فأحرى أن يترتب⁽⁸⁵⁶⁾ على عدم خروجهم⁽⁸⁵⁷⁾.

وقول ابن عطية: «هذا من المنافقين قولٌ بأن للإنسان أجَلَيْنِ»⁽⁸⁵⁸⁾؛ يُردُّ بأنه⁽⁸⁵⁹⁾ <منهم>⁽⁸⁶⁰⁾ وقوفٌ على العادة، [فقال]⁽⁸⁶¹⁾: «والملازمة⁽⁸⁶²⁾ في شرطيتهم عادية⁽⁸⁶³⁾ لا عقلية».

﴿وَلِيْمَحْصَرًا فِي قُلُوبِكُمْ﴾:

”التمحيص“ تخلصُ شيء من شيء⁽⁸⁶⁴⁾ وتصفيته⁽⁸⁶⁵⁾، فناسبَ تعليقه بالمقصود من الإنسان وهو القلب. وأما ”الابتلاء“ فراجعُ إلى علم الله تعالى، فناسبَ تعليقه بالأعم وهو الصدر⁽⁸⁶⁶⁾.

(854) ق : نقيض ما.

(855) آل عمران: 154.

(856) ق ، س : يرتب.

(857) في الآية إذن قضية شرطية متصلة؛ كما نبه عليه الشيخ قدورة نقلا عن السنوسي. ن «تقييد قدورة على السلم المنورق» (مخطوطي: 36و).

(858) «المحرر الوجيز» (383/3) - ونسبه للمهدي وابن فورك -؛ «التسهيل» (121/1)؛ «البحر المحيط» (96/3).

(859) ق : فردها.

(860) بياضٌ بقدر كلمة في ”ق“.

(861) بياضٌ في ”ك“.

(862) ك : اللازمة.

(863) ق ، ك : عادة.

(864) ك ، س : الشيء من الشيء.

(865) «المحرر الوجيز» (384/3)؛ «باهر الرهان» (323/2)؛ «روح المعاني» (70/4). وهذا المعنى واحد من معان ثلاثة

للتمحيص، أحدها: يطهر، وثانيها يختبر. ن «نزهة القلوب» (32)؛ «غريب القرآن» لابن قتيبة (112)؛ «تفسير

القرطبي» (141/4)؛ «البحر المحيط» (69/3)؛ «المعجم الجامع لغريب مفردات القرآن الكريم» (382).

(866) «روح المعاني» (97/4).

155- ﴿إِنَّمَا إِسْتَرْلَهُمْ﴾:

الفخر: «احتج به الكعبي»⁽⁸⁶⁷⁾ من المعتزلة⁽⁸⁶⁸⁾، على أن الشر لا يقع من الله»⁽⁸⁶⁹⁾.

قلت: [يُجَاب] بأن نسبته إلى الشيطان على معنى الأدب مع الله تعالى؛ أو الحصر⁽⁸⁷⁰⁾ راجع للتبعيض⁽⁸⁷¹⁾.

وقول الزمخشري: «هو كقوله تعالى ﴿وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾»⁽⁸⁷²⁾ «⁽⁸⁷³⁾، بناء على أن المعنى: ”مما⁽⁸⁷⁴⁾ كسبوا من الشر“، [و] يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ الْخَيْرُ وَالشَّرُّ، والمقصود⁽⁸⁷⁵⁾ هو الشر⁽⁸⁷⁶⁾.

(867) أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي ويعرف بالكعبي (ت 319هـ):

من كبار المعتزلة؛ كان حاطب ليل قيل أن يدعي في أنواع العلوم، على الخصوص والعموم، ولم يحط في شيء منها بأسرارها، ولم يحط بظواهره فضلاً عن باطنه! له كتب منها «كيفية الاستدلال بالشاهد على الغائب». من «فهرست» النديم (219)؛ «الفرق بين الفرق» (167؛ 129)؛ «التبصير في الدين» (84-85)؛ «التمييز والفصل» (1/457)؛ «الأعلام» (4/66-65).

(868) ك: 263-ب.

(869) «التفسير الكبير» (42/9). وعبارة الرازي بنصها: «قال الكعبي: الآية تدل على أن المعاصي لا تنسب إلى الله، فإنه تعالى نسبها في هذه الآية إلى الشيطان». والفرق بين كلام الرازي ونقل البسيلي عنه واضح! ون كلام المؤلف على الآية 96 من سورة الصافات؛ وتعلقنا عليه المتضمن كلام الطيبي والسكوني.

(870) ك، س: والحصر.

(871) ك: ”للشيطان“. ون «مدارك التنزيل» (304/1).

(872) المائدة: 15.

(873) «الكشاف» (430/1).

(874) ك، س: ”بما“.

(875) ك، س: البعض.

(876) أورد ابن عاشور بعد تفسيره للآية، تعقبا للفخر والزمخشري فيما أوردها من احتمالات في الآية، عدّها بمعزل عن القصد! ن «التحرير والتنوير» (141/4).

156- ﴿كَالَّذِينَ عَجَبُوا﴾:

قول الفخر: «هذا يردُّ قول الكرامية⁽⁸⁷⁷⁾: مجردُ النطق بالشهادتين كافٍ، وإن لم يعتقد بقلبه»⁽⁸⁷⁸⁾، يُردُّ بأن هؤلاء اعتقدوا النقيض، وقول الكرامية فيمن لم يعتقد شيئاً.

﴿وَاللَّهُ يَخْتِ وَيُمِيتُ﴾:

ذِكْرُ امْعَا إِشَارَةً إِلَى التَّسْوِيَةِ، أَي: كما شاهدتم الإحياء دون سبب، فكذلك الإماتة.

157- ﴿أَوْمُتُمْ﴾:

لم يُقَيَّدَ⁽⁸⁷⁹⁾ بقوله "في سبيل الله" كما قُيِّدَ المعطوف عليه؛ ليتناول من مات قبل حضور القتال⁽⁸⁸⁰⁾، ومن⁽⁸⁸¹⁾ مات بعد⁽⁸⁸²⁾ دون قتال⁽⁸⁸³⁾. [و] حُذِفَ من الثاني لدلالة الأول.

﴿لَمَغْفِرَةٍ﴾:

قُدِّمَتْ [على] "الرحمة"؛ لأن "المغفرة" راجعةٌ لدفعِ المولِم، وهو آكدُ⁽⁸⁸⁴⁾.

(877) فرقة تنتسب إلى محمد بن كرام السجستاني، أحدث في الإسلام بدعا كثيرة منها؛ أنه كان يزعم أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب؛ و يسمى معبوده جسما وجوها، وأنه كان يقول إن معبوده محل للحوادث. والكرامية ثلاث فرق: حقائقية، وطرائقية، وإسحاقية. وعدَّ الأشعري الكرامية من فرق المرجئة. ن «التبصير في الدين» (111-117)؛ «الفرق بين الفرق» (202-214)؛ «مقالات الإسلاميين» (223/1). (878) «التفسير الكبير» (44/9)؛ «روح المعاني» (99/4). ون «الشامل» لابن عرفة (ن م ع ف 600): 173: (المخطوط غير مرقم)؛ (ن م ع ف 55): 316ظ-317و.

(879) ك: يتقيد.

(880) ق، ك: القتل.

(881) ك، س: أو من.

(882) ق: بعده.

(883) هذا معنى قول ابن عطية في «تفسيره» (393/3): «والموت المذكور هو موت على الإطلاق، في السبيل وفي المنزل وكيف كان، فقدم لعمومه وأنه الأغلب في الناس من القتل».

(884) تقدمت المغفرة على الرحمة نزلة أخرى، في قوله تعالى ﴿درجات منه ومغفرة ورحمة، وكان الله لفي رسيما﴾ [النساء: 96]. وهي متقدمة على نظيرتها في أسماء الرب باطراد.

﴿خَيْرٌ﴾:

هو [على] قراءة الغيبة في ﴿يَجْمَعُونَ﴾ فَعْلٌ، وعلى قراءة الخطاب فيه أَفْعَلٌ⁽⁸⁸⁵⁾.

فإن قلت: كيف خُوطِبَ⁽⁸⁸⁶⁾ من مات؟.

قلت: هي حكاية حالٍ ماضية؛ وبدأً بالقتل تهيجاً على القتال⁽⁸⁸⁷⁾.

159- ﴿لَنْتَ لَهُمْ﴾:

لم يقل: "كنتَ <لهم> لِينًا"؛ إشارةً إلى توسُّط حاله في ذلك، أو لأنَّ المطلوبَ لِينُهُ⁽⁸⁸⁸⁾ لهم دون مَنْ لم يومن.

﴿فَاعْبُ﴾:

الفاءُ هي للسبب⁽⁸⁸⁹⁾ لا عاطفة؛ إذ لا يُعْطَفُ الإنشاءُ⁽⁸⁹⁰⁾ على الخبر.

ودلَّتِ المعطوفاتُ على أنهم ثلاث⁽⁸⁹¹⁾ فرق:

(885) «المحرر الوجيز» (394/3). والقراءة الأولى قراءة حفص، والثانية قراءة الجمهور. من «التيسير» (91)؛ «الإقناع»

(623/2)؛ «إرشاد المريد» (162). ون توجيه القراءتين تبعاً للمعنى في «التفسير الكبير» (48/9).

(886) ق: خطب.

(887) يرى ابن عاشور أن القتل قدم في الأولى والموت في الثانية، اعتباراً بعطف ما يظن أنه أبعد عن الحكم، فإن كون

القتل في سبيل الله سبباً للمغفرة أمر قريب، ولكنَّ كون الموت في غير السبيل مثل ذلك أمر خفي مستبعد، وكذلك

تقدم الموت في الثانية؛ لأن القتل في سبيل الله قد يظن أنه بعيد عن أن يعقبه الحشر، مع ما فيه من التفنن، ومن ردَّ

العجز على الصدر، وجعل القتل مبدأ الكلام وعوده.

من «التحرير والتنوير» (141/4).

(888) ك: لينت.

(889) ق: السبب.

(890) ك: إلا الإنشاء.

(891) ك، س: ثلاثة.

-فريقٌ فرّوا ولم يرجعوا، فأمرَ بالعمو عنهم.

-وفريق رجّعوا بعد أن فروا، فأمرَ بأن يستغفر لهم.

-وفريق ثبتوا ولم يفرّوا، فأمرَ بمشاورتهم؛ وإن كان الفخر قال: «المشاورون أبو بكر وعمر»⁽⁸⁹²⁾، مع أن عمر⁽⁸⁹³⁾ لم يُثبِت، لكن منصبه معلوم.

[31-r] وقول ابن عطية: «مَنْ لا يستشير أهل العلم والدين، فإنَّ عزله»⁽⁸⁹⁴⁾ واجبٌ بلا⁽⁸⁹⁵⁾ خلاف»⁽⁸⁹⁶⁾، غيرُ صحيح؛ ولم يقله غيره. وهذه⁽⁸⁹⁷⁾ المسألة مذكورة في باب الإمامة من علم أصول الدين، وفي كُتب⁽⁸⁹⁸⁾ الحديث وفي كتب الفقه؛ وقد ذكروا فيها⁽⁸⁹⁹⁾ إذا صَدَرَ عن الإمام ما هو أشدُّ من عدم مشاورة أهل العلم والدين؛ ولم يوجِّبوا⁽⁹⁰⁰⁾ عزله بذلك⁽⁹⁰¹⁾.

168- ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَافِينَ﴾:

قول الزمخشري: «إِنْ قُلْتَ: فقد كانوا صادقين في دفعهم القتل عن أنفسهم

(892) هذا أثر رواه البيهقي والواحدي في «الوسيط»، عن عمرو بن دينار عن ابن عباس، أنه قال: الذي أمر النبي بمشاورته في هذه الآية أبو بكر وعمر رضي الله عنهما. ونقله الفخر في «التفسير الكبير» (55/9) -واستشكله-، والألوسي في «روح المعاني» (107/4).

(893) ق: محمدا.

(894) ق: فاعزله.

(895) س: 24-أ.

(896) «المحرر الوجيز» (397/3)؛ «الجواهر الحسان» (388/1). ونقله القرطبي وأبو حيان ولم يتعقباه فيه. ن «الجامع لأحكام القرآن» (161/4)؛ «البحر المحيط» (10/3).

(897) ق: فهذه.

(898) ق: كتاب.

(899) ك: فيما.

(900) ك: 264-أ.

(901) سياق ابن عاشور كلام ابن عطية في سياق تضعيف اعتراض ابن عرفة عليه فقال: «واعترض عليه ابن عرفة قوله "فعزله واجب"، ولم يعترض كونها واجبة، إلا أن ابن عطية ذكر ذلك جازما به، وابن عرفة اعترضه بالقياس على قول علماء الكلام، بعدم عزل الأمير إذا ظهر فسقه، يعني: ولا يزيد ترك الشورى على كونه ترك واجب =

بالقعود»⁽⁹⁰²⁾؛ ثم⁽⁹⁰³⁾ أجاب بوجهين⁽⁹⁰⁴⁾:

- «الأول: أن النجاة من القتل يجوز كون سببها القعود وغيره⁽⁹⁰⁵⁾. وقد يكون الوقوف والمقاتلة سبباً في النجاة»⁽⁹⁰⁶⁾.

يُرَدُّ بأن قوله «لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا»⁽⁹⁰⁷⁾ موجبة جزئية⁽⁹⁰⁸⁾، وإنما نقيضها سالبة كلية، وأما السالبة الجزئية فلا تناقضها بوجه⁽⁹⁰⁹⁾.

فإن قلت: إنما نفوا القتل، فلم ذكر في الرد عليهم الموت؟.

فالجواب أن الموت أعم، فعجزهم عن دفعه يستلزم عجزهم عن دفع الأخص منه.

= فهو فسق. وقلت: من حفظ حجة على من لم يحفظ، وإن القياس فيه فارق معتبر، فإن الفسق مضرة قاصرة على النفس، وترك التشاور تعريض بمصالح المسلمين للخطر والقوات، ومحمل الأمر عند المالكية للوجوب، والأصل عندهم عدم الخصوصية في التشريع إلا للدليل». من «التحرير والتنوير» (4/148).

(902) «الكشاف» (438/1)؛ «مدارك التنزيل» (310/1).

(903) ك: فقد.

(904) «الكشاف» (429/1).

(905) ك: أو غيره.

(906) «البحر المحيط» (3/117)؛ «أنوار التنزيل» (2/52)؛ «روح المعاني» (4/120-121). وأردف أبو حيان كلام الزمخشري بقوله: «انتهى كلامه، وهو حسن على طوله»؛ وهو تعقيب دال على حسن الطوية، واعتراف بالفضل لأهله!.

(907) آل عمران: 168.

(908) مصطلح منطقي، وهي القضية التي يكون موضوعها كلياً مسوراً بسور جزئي، وتكون النسبة فيها موجبة، مثل قوله تعالى «فريق في الجنة»، و«قليل من عبادي الشكور».

ن «شرح أبي عثمان قدورة للسلم» (مخطوطي: 31ظ)؛ «إيضاح المبهم في معاني السلم» (62)؛ «ضوابط المعرفة» (82)؛ «المنطق الوضعي» (212/1 وما بعدها).

(909) لأن هذه إنما تناقضها الموجبة الكلية؛ قال الأخضري:

فإن تكن موجبة كلية نقيضها سالبة جزئية

وقال "ادعوا" ولم يقل "لا تموتون" إشارةً إلى لزوم الموت لهم.

169- ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾:

قول ابن عطية: «أراد قراءة الغيبة بضم الباء»⁽⁹¹⁰⁾، إنما يحسن على عدم تواتر السبع.

172- ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا﴾ [الآية]:

هو على التوزيع: منهم من بلغ درجة الإحسان كأبي بكر [وعمر]، ومنهم من لم يبلغ ذلك، فهو مُتَّقٍ⁽⁹¹¹⁾.

173- ﴿فَزِلْهُمْ إِيْمَانًا﴾:

يشبه قلب النكتة، وهو الاحتجاج بدليل الخصم على نقيض دعواه.

وذكر ابن عطية [هنا]، الخلاف في زيادة الإيمان⁽⁹¹²⁾. والتحقيق فيه: أن ما

(910) وهي قراءة حميد بن قيس؛ ورويت عن ابن عامر، وذكرها أبو عمرو؛ وكان الفاعل مقدر: ولا يحسن أحد أو حاسب. وأرى هذه القراءة بضم الباء. ذكر ذلك ابن عطية في «تفسيره» (417/3) ونقله عنه أبو حيان في «البحر» (117/3)، وروى الداني عن هشام قرائته بالياء.

ن «التيسير» (91)؛ «الإقناع» (624/2)؛ «إرشاد المريد» (163).

(911) جعل الزخشري "من" هنا للتبيين؛ لأن الذين استجابوا لله والرسول قد أحسنوا كلهم واتقوا، لا بعضهم؛ وهذا أولى من القول بالتوزيع. ن «الكشاف» (441/1)؛ «مدارك التنزيل» (312/1)؛ «البحر المحيط» (122/3)؛ «أنوار التنزيل» (53/2-54).

(912) «المحرر الوجيز» (424-425/3)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (124/1)؛ «أنوار التنزيل» (54/3).

والتحقيق في المسألة، ما أجمع عليه الصحابة وأيده أئمة التابعين ووافق الكتاب والسنة، وهو أن الإيمان يزيد وينقص، والحجة في زيادته ونقصانه الدلائل من الكتاب والسنة: قال تعالى ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: 4]. وهذه نزلت لما رجع ﷺ وأصحابه من الحديبية، فجعل السكينة موجبة لزيادة الإيمان. وقال سبحانه ﴿وَيَزِدَادُ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [المائدة: 31]، وقوله تعالى ﴿فَاخْشَوْهُمْ فزادهم إيمانًا﴾ [آل عمران: 173]؛ فهذه الزيادة هو أنه عند تخويفهم بالعدو ازدادوا يقيناً وتركوا على الله وثباتاً على الجهاد. وأما السنة فحديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، فإنه من أعظم الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأنه ﷺ وصفهم بقوة الإيمان وزيادته في تلك الخصال، وهي: «لا يسترقون ولا يكتنون ولا يتطيرون وعلى رءسهم يتوكلون»، وهذه الخصال تدل على قوة إيمانهم وتوكلهم على الله في أمورهم كلها.

ون للاستزادة والتفصيل في المسألة «المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين» للدكتور محمد العروسي عبد القادر (58-63).

يُنْجِي مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ⁽⁹¹³⁾، وَالْإِيمَانُ الْكَامِلُ⁽⁹¹⁴⁾ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ. لَا يَقَالُ: زِيَادَتُهُ مَلْزُومَةٌ لِاجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ عَرَضٌ لَا يَبْقَى زَمَانِينَ فَيُخْلَفُ⁽⁹¹⁵⁾ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ قَالَ إِمَامُ الْحَرَمِيِّ فِي⁽⁹¹⁶⁾ "الْإِرْشَادِ"⁽⁹¹⁷⁾.

177- ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾:

<و> قَالَ فِي النَّبِيِّ قَبْلَهَا ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽⁹¹⁸⁾؛ لِأَنَّ كَفَرَ مَنْ سَارَعَ أَشَدُّ.

178- ﴿عَذَابٌ [مُهِينٌ]﴾⁽⁹¹⁹⁾:

<تَمِيزٌ> مُنَاسِبٌ⁽⁹²⁰⁾ لِلْإِمْلَاءِ؛ لِأَنَّهُ بِحَسَبِ⁽⁹²¹⁾ ظَاهِرِ الْأَمْرِ إِكْرَامٌ لَهُمْ،

(913) يسميه الجويني إيماناً الموافقة. «الإرشاد» (336).

(914) يسميه الجويني الإيمان الناجز. «الإرشاد» (336).

(9015) ك، س: فيخلفه.

(916) ن النقل عن أبي المعالي في هذا الموضع في «المحرر الوجيز» (425/3)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (4/179-180). وقد قال ابن عطية عقب النقل: «وفي هذا القول نظر». وسياتي لابن العربي الرد على الجويني.

(917) «الإرشاد» (336؛ 196)؛ «الإنصاف» (50-51).

وقد أنكر ابن العربي على الأشاعرة تعليلهم منع زيادة الإيمان ونقصه بكونه عرضاً بقوله: «وظن جملة الأصحاب أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص لأنه عرض، وذهلوا أن الأعراض تدخلها الزيادة والنقصان كما تدخل في الأجسام، ولذلك صار عرض أكثر من عرض، وسواد أكثر من سواد. فإذا قدرت حركة أو سواداً أو علماً على أقل مراتب وجوده ثم قدرت إضافة مثله وأمثاله إليه، فهو زيادة على ذلك الأصل المقدر، فإذا قدرت حذف ما زاد فقد زاد بما انضاف إليه، ونقص بما عدم منه، ولو قدرت زوال ذلك الأصل لكان عدماً... وهذا صحيح في كل عرض وجسم». من «عارضة الأحوذى» (84/10). وراجع كلام المؤلف على هذا المبحث عند قوله تعالى ﴿ويزداد الذين آمنوا إيماناً﴾ [سورة المائدة: 31] في «الكبير» (ن خ ع ك 2038): مج 2/204-204 ط؛ (ن خ ع ح 34): 543؛ «كتاب أصول الدين» لأبي منصور البغدادي (252-253). ولأبي حيان، تلخيص محكم لأقوال العلماء في زيادة الإيمان ونقصانه، يوقف عليه في «البحر المحيط» (125/3). واكتفى ابن عاشور بتحرير سبب اختلافهم في هذا المبحث دون عرض الأقوال. ن «التحرير والتنوير» (169/4).

(918) آل عمران: 176.

(919) ك، س: عذاباً.

(920) ق: يناسب.

(921) ق: يجب.

فَنَاسَبَ الْإِهَانَةَ وَالْإِذْلَالَ⁽⁹²²⁾.

179- «يَمِينُ الْخَبِيثِ مِنَ الْخَبِيثِ»:

يقتضي أَنَّ الخبيثَ أقلُّ، خلافَ قوله «وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ⁽⁹²³⁾»، لكنَّها شرطيةٌ لا تدلُّ على الحصول⁽⁹²⁴⁾.

ويؤخذُ منه مذهبُ أبي حنيفةَ أَنَّ الأصلَ في الناس [32-ظ] العدالة؛ وفي مذهب مالِك، أَنَّ⁽⁹²⁵⁾ الصفقةَ المحتملةَ للصحة والفساد، تُحْمَلُ⁽⁹²⁶⁾ على الصحة ما لم يكن الفسادُ أغلبُ.

وقد يقال: الآية في أهل العصر الأول والغالبُ عدالتهم، ومفهومُه: حتى يتقرر بحصول معرفة المومن⁽⁹²⁷⁾ من الكافر، ولا يزالون مختلطين⁽⁹²⁸⁾ بالسكنى والمعاشرة [وغير ذلك].

«أَجْرُ عَظِيمٍ»:

يدل <على>⁽⁹²⁹⁾ أَنَّ المتقيَ أخص من المؤمن⁽⁹³⁰⁾، وهو مذهب مالِك في

(922) «التفسير الكبير» (87/9)؛ «روح المعاني» (136/4)؛ وعبارته أوضح: «وإنما وصف عذابهم بالإهانة؛ لأنه لما تضمن الإملاء التمتع بطيبات الدنيا وزينتها، وذلك مما يستدعي التعزز والتجبر وصفه به ليكون جزاؤهم جزاء وفاقا».

(923) المائدة: 100.

(924) أو يكون المقصود من تقدم الخبيث على الطيب، وتعليق فعل الميز به إشعارا بمزيد رداءة ذلك الجنس، فإن الملقى من الشيئين هو الأدون. من «روح المعاني» (137/4).

(925) ك، س: في.

(926) في النسخ كلها: "يحمل". والمثبت أعلاه أصح.

(927) ك، س: "المومنين". س: "الكافرين".

(928) ك: 265-ب.

(929) من "س".

(930) وهو ما عناه أبو حيان في «البحر المحيط» (133/3) بقوله في هذا الموضع: «رتب حصول الأجر العظيم على الإيمان وعلى التقوى، وهي زائدة على الإيمان».

"المدونة"⁽⁹³¹⁾، في مسألة متعة المطلقة؛ لأنه استدل بقوله تعالى ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾⁽⁹³²⁾ على عدم وجوبها⁽⁹³³⁾.

180- ﴿يَبْخُلُونَ﴾:

عبر⁽⁹³⁴⁾ بالمضارع لتجدد البخل، بخلاف الكفر في قوله ﴿كَفَرُوا﴾⁽⁹³⁵⁾.

181- ﴿فَالَوْ إِنْ أَلَّ اللَّهُ بِفَيْئٍ﴾:

أكدوا نسبة الفقر إلى الله، دون نسبة الغنى إليهم، كأنه عندهم جلي لا ينكر. ﴿مَنْعَتُ﴾:

عبر بالمستقبل؛ لأن المراد لازم الكتب وهو الجزاء⁽⁹³⁶⁾، وذلك مستقبل، بخلاف قوله ﴿سَمِعَ﴾.

﴿وَقَتْلَهُمْ أَلَنِيَاءَ﴾:

نسبة القتل إليهم مجاز، أو على حذف مضاف، أي: "قتل آبائهم"⁽⁹³⁷⁾.

(931) (333/2).

(932) البقرة: 241.

(933) قال مالك: إنما خفف عندي في المتعة ولم يجز عليها المطلق في القضاء في رأيي؛ لأنني أسمع الله يقول: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ و﴿حَقًّا عَلَى الْحَسَنِينَ﴾، فلذلك خُفِّفْتُ ولم يُقْضَ بها. من «المدونة» (333/2).

(934) س: 25-ب.

(935) آل عمران: 178.

(936) «الجامع لأحكام القرآن» (4/188)؛ «البحر المحيط» (3/136). وهذا المعنى هو ما عناه ابن عاشور في قوله: «وجود علامة الاستقبال، يؤذن بأن الكتابة أمر يحصل فيما بعد. فالظاهر أنه أريد من الكتابة عدم الصفح عنه ولا العفو، بل سببته لهم، ويجازون عنه، فتكون الكتابة كناية عن المحاسبة». ن «التحرير والتنوير» (4/184)؛ «روح المعاني» (4/141).

(937) ن «أنموذج جليل» (70)؛ «المحرر الوجيز» (3/442)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (4/188)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (1/126)؛ «روح المعاني» (4/141).

فيتعارض الإضمار⁽⁹³⁸⁾ والمجاز، ثالثها الاستواء⁽⁹³⁹⁾.

183- ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَٰنَا بِفُرْطَلٍ﴾:

فهمه مشكل، لإنكار اليهود النسخ⁽⁹⁴⁰⁾.

186- ﴿تَبْلُوهَا مَوْلَكُمْ وَأَنْفُسَكُمْ﴾ > الآية <:

ترتيب هذه المعطوفات خلاف ترتيب الأصوليين الكليات الخمس⁽⁹⁴¹⁾؛ قالوا: حفظ الأديان، ثم النفوس، ثم العقول، ثم الأنساب، ثم الأموال. هكذا رتبها الأمدي⁽⁹⁴²⁾ وابن الحاجب⁽⁹⁴³⁾.

وقال ابن التلمساني⁽⁹⁴⁴⁾: «الأديان، ثم النفوس، ثم الأنساب، ثم الأعراض، ثم

(938) ق: الإمكان.

(939) ك، س: "ثالثها هما سواء".

(940) زاد المؤلف المعنى وضوحا في «الكبير» (602/2-603) - ومعناه في «روح المعاني» (145/4) أيضا - فقال: «الآية فيها إشكال، وهو أن اليهود أنكروا النسخ حسبا تقرر في أصول الفقه، وهذا القول منهم إقرار بالنسخ؛ لاقتضائه أن شريعتهم تنسخ؛ إذا أتاهم رسول بقرآن تأكله النار. فإن أجيب بأن المراد رسول تكون شريعته موافقة لشريعتهم، رد بأن هذه مقالة بينهم وبين النبي ﷺ، وقد أتاهم بشريعة ناسخة لشريعتهم، وكذلك عيسى قبله».

ن «التبصرة» (251)؛ «إحكام الفصول» (391) - ونسبه الباجي للعنانية من اليهود -؛ «المعالم في علم أصول الفقه» (113-115-116)؛ «البرهان في أصول الفقه» (847/2)؛ «المصنف بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ» لابن الجوزي (فصله عن مجلة المورد: 198)؛ «الملل والنحل» (178/1)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (2/44، 189/4)؛ «مدارك التنزيل» (119/1)؛ «روح المعاني» (352/1). ونبه البلقيني على أن حكاية خلاف اليهود في كتب أصول الفقه مما لا يليق؛ لأن الكلام في أصول الفقه فيما هو مقرر في الإسلام، وفي اختلاف الفرق الإسلامية، أما حكاية خلاف الكفار فلما نسب ذكرها في أصول الدين. وقال الشوكاني: إن هذا من غرائب أهل الأصول. من «حاشية العطار على جمع الجوامع» (121/2)؛ «إرشاد الفحول» (185).

(941) علل الألوسي تقدم الأموال على الأنفس، بالترقي إلى الأشرف؛ أو لأن الرزايا في الأموال، أكثر من الرزايا في الأنفس. من «روح المعاني» (147/4).

(942) «إحكام» (300/3).

(943) «منتهى السؤل والأمل» (182).

(944) شرف الدين، أبو محمد عبد الله بن يحيى بن علي الفهري الشافعي، المشهور بابن التلمساني (ت 644هـ): نظار محقق في الأصولين، شرح «تنبيه» الشيرازي، و«معالي» الرازي، و«مهم» شرح الإرشاد، لشيخه المقترح، وأجاز اللبلي. ترجمته في «فهرست اللبلي» (23-27)؛ «الأعلام» (125/4).

العقول ثم الأموال»⁽⁹⁴⁵⁾. ولا شك أن حفظ النفوس أكد من حفظ الأعراس، إذ فيها حد القذف أو الأدب⁽⁹⁴⁶⁾، وفي النفوس القصاص في الدنيا، والعقاب في الآخرة⁽⁹⁴⁷⁾. وقال ابن عباس وغيره، بخلود القاتل عمداً ولا تنفعه التوبة⁽⁹⁴⁸⁾.

﴿وَتَقُولُ﴾:

أي: تبتغون بصبركم وجه الله لا التجلّد⁽⁹⁴⁹⁾ والحمية في الباطل. وجواب الشرط محذوف تقديره: تؤجروا أجرا عظيما.

﴿وَلَا يَزَالُ لَكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾:

فالمذكور دليل الجواب⁽⁹⁵⁰⁾ وعلته⁽⁹⁵¹⁾.

(945) وقع للفهرري ابن التلمساني في «شرح المعالم في أصول الدين»، تقديم العقول على الأعراس؛ وذلك قوله: «... رعاة المصالح والضروريات الخمس، أعني: حفظ الأديان والنفوس والعقول والأعراس والأموال».

ن «شرح المعالم» (ن خ ع ق 230): 408 ط. ورتب الشاطبي الضروريات من العالي للنازل هكذا: حفظ الدين، والنفوس، والنسل، والمال، والعقل. ن «الموافقات» (8/2)، على خلاف بين الأصوليين في ذلك.

(946) ك، س: «والأدب». ون «المختصر الأصلي» لابن الحاجب (228).

(947) ن «الموافقات» (8/2).

(948) رواه عن ابن عباس: الثوري بإسناده (تفسير سفيان الثوري: 96) وسعيد بن جبير. وفي «الدر المنثور» (623/2-624): «أخرج أحمد وسعيد بن منصور والنسائي وابن ماجه وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحاس في «ناسخه» والطبراني من طريق سالم بن أبي الجعد، عن ابن عباس: أن رجلا قتل رجلا متعمدا، قال: ﴿فحسبوا جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما﴾. قال: لقد نزلت في آخر ما نزل، ما نسخها شيء حتى قبض رسول الله ﷺ، وما نزل وحى بعد رسول الله ﷺ. قال: أرايت إن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى! قال: وأنى له بالتوبة! وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: نكته أمه، رجل قتل رجلا متعمدا، يجيء يوم القيامة أخذًا قاتله يمينه أو يساره، وأخذًا رأسه بيمينه أو بشماله، تشخب أوداجه دما في قتل العرش يقول: يا رب سل عبدك فيم قتلني؟!».

قلت: المتقرر عند أهل السنة خروج من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، كما في أحاديث الشفاعة.

(949) ق: «الجهاد».

(950) ك، س: الجواز.

(951) «التحرير والتنوير» (190/4).

187- ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾:

إن قلت: لو عكس الترتيب [33-ظ] كان العطف تأسيساً؛ لأن عدم كتمانِه يحصل⁽⁹⁵²⁾ بذكره ولو غير مبين⁽⁹⁵³⁾، فذكره مبيناً أخص.

فالجواب أنه روعي⁽⁹⁵⁴⁾ في ذلك قاعدة كون نفي الأعم يستلزم نفي الأخص، وثبوت الأخص يستلزم ثبوت⁽⁹⁵⁵⁾ الأعم⁽⁹⁵⁶⁾.

﴿وَرَأَى الظُّهُورَ﴾:

إن قلت: وراء الظهر هو الوجه، فيقتضي أنهم طَرَحُوهُ أمامهم؛ فالجواب أن هذه الإضافة من باب إضافة "خاتم حديد".

189- ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾:

حكى ابن عطية⁽⁹⁵⁷⁾ عن الباقلاني⁽⁹⁵⁸⁾، أن هذا [العموم] مخصوص [بالواجب]

(952) ق : بل !.

(953) ق ، ك: "مبيناً".

(954) صُحِّفَتْ هاته الكلمة وما قبلها في "ق" إلى: "اشد وعي".

(955) ق: "نفي". والتصويب من "ك" و "س".

(956) ما فائدة قوله تعالى ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ في قوله ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾، والأول مغن عن الثاني؟.

قلنا: معناه: ليبينه في الحال، ويدومون على ذلك البيان، فلا يكتمونه في المستقبل. الثاني: أن الضمير الأول للكتاب، والثاني لنعى النبي ﷺ وذكره؛ فإنه قد سبق ذكر النبي ﷺ قبل هذا.

فإن قيل: متى بينوا الكتاب لزم من بيانه بيان صفة النبي ﷺ وذكره، لأنه من جملة الكتاب الذي هو التوراة والإنجيل. فقوله بعد ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ تكرار. قلنا: على هذا يكون تأكيداً.

من «أنموذج حليل» (72). ون «الجامع لأحكام القرآن» (194/4)؛ «روح المعاني» (149/4).

(957) ك: 266-أ.

(958) ق : ابن الباقلاني. والباقلاني يرى أن المعلوم ليس بشيء، ولذلك يقول في «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» (14): «المعلوم هو المنتفى الذي ليس بشيء». قال الله ﷻ: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَنِي مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكْ شَيْئاً﴾. وقال

تعالى ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنْ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾؛ فأخبر أن المعلوم منتف ليس بشيء. ون =

والمستحيل⁽⁹⁵⁹⁾، <بناء> على صدق لفظ "شيء" عليه، وهو قول بعض الأصوليين؛ وأكثرهم منع⁽⁹⁶⁰⁾ ذلك، كابن التلمساني⁽⁹⁶¹⁾ والمقترح.

وقال تاج الدين في "الحاصل"، والسراج في "اختصار المحصول"⁽⁹⁶²⁾: «اتفق أهل السنة والمعتزلة على أن المعدوم المستحيل لا يطلق عليه "شيء"⁽⁹⁶³⁾، وإنما اختلفوا في المعدوم الممكن»⁽⁹⁶⁴⁾.

وحكى الشيرازي⁽⁹⁶⁵⁾ في "شرحه"⁽⁹⁶⁶⁾ لابن الحاجب "الإجماع على منعه في المستحيل، وحكى الأصبهاني⁽⁹⁶⁷⁾ - شارح ابن

= «التمهيد» للباقلاني أيضا (15).

وقال العز بن عبد السلام بعد سوق الآية أعلاه: «ويلزم عليها أن يكون المعدوم شيئا، وهو خلاف المذهب الأشعري». من «الفوائد في مشكل القرآن» (40).
(959) ك: "فالمستحيل". ن «المحرر الوجيز» (458/3).
(960) ك، س: منعوا.

(961) صرح بالمنع في «شرح المعالم الفقهية»؛ حسبا نقله المؤلف عنه في «التقييد الكبير» (ح): 522.
(962) ك، س: المهول. ون «التحصيل من المحصول» للسراج الأرموي (155/2).
(963) قال سيف الدين الأمدي: «المعدوم ليس بشيء عند الغزالي وعند أهل الحق من أصحابنا، والمستحيل بالإجماع». من «إحكام الأحكام» (217/2)؛ «نفائس الأصول في شرح المحصول» (1808/4).
(964) ن بسط الخلاف في «الشامل» لابن عرفة (ن خ ع ك 1): 136. والرد على القائلين بشيئية المعدوم في «الشامل» للحويني (134-137).

ونبه ابن الزاغوني على أنه لرفع الاختلاف في هذه المسألة، لا بد من التفريق بين الثبوت العيني وبين الوجود الذي هو الثبوت العلمي، فالأخير هو ما يكتبه الله ويقدره ويقضيه مما شاء، مما علم أنه سيكون، كما في الحديث: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة»... فأمثال هذا النص تبين أن المخلوق قبل أن يخلق، كان معلوما مخبرا عنه مكتوبا، فهو شيء باعتبار وجوده العلمي المقدر له، وإن كانت حقيقته التي هي وجوده العيني ليس ثابتا في الخارج، بل عدم محض، ونفي صرف، وإذا كان كذلك، كان الخطاب موجها إلى من توجهت إليه الإرادة، وتعلقت به القدرة، وخلق وكوّن، كما قال سبحانه ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، فالذي يقال له: ﴿كُنْ﴾، هو الذي يراد، وهو حين يراد قبل أن يخلق، له ثبوت وتميز في العلم والتقدير، ولولا ذلك لما تميز المراد المخلوق من غيره.

ون للاستزادة حول هذه المسألة «المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين» (154-156).

(965) ك: السيرازي.

(966) ك، س: شرح.

(967) محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أبي بكر، العلامة شمس الدين أبو النناء الأصبهاني الشافعي (ت 749هـ):

كان بارعا في العقلية عارفا بالأصلين، شرح «مختصر ابن الحاجب» و«منهاج البيضاوي» و«فصول النسفي».. =

الحاجب⁽⁹⁶⁸⁾ - أن المستحيل "شيء"؛ قاله في باب العام والخاص، لما ذكر ابن الحاجب التخصيص بالعقل⁽⁹⁶⁹⁾، فذكر الأصبهاني هذه الآية⁽⁹⁷⁰⁾، وهي مخصوصة بواجب الوجود⁽⁹⁷¹⁾ وبالمستحيل.

وقال الشيرازي⁽⁹⁷²⁾ أيضا في قول ابن الحاجب: «القياس حمل معلوم على معلوم»⁽⁹⁷³⁾: «وإنما لم يقل "حمل شيء" ليدخل المعدوم الممكن⁽⁹⁷⁴⁾ عندنا، والمستحيل عندنا وعند المعتزلة».

وأما الحال⁽⁹⁷⁵⁾ فليست بشيء باعتبار ذاتها، إذ ليست بموجودة ولا معدومة، وهي باعتبار ما هي تابعة له "شيء"⁽⁹⁷⁶⁾.

190- ﴿لَنْ يَخْلَفَ السَّمَوَاتِ﴾:

احتج من قال: "إن الخلق غير المخلوق" بإضافته إليه؛ إذ الشيء لا يضاف

= كان ابن تيمية يبالغ في تعظيمه.

ترجمته في «طبقات المفسرين» للداودي (2/313-314؛ ر ت: 624).

(968) سماه «بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب»، حققه د. محمد مظهر بقا، ونشره معهد البحوث والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، سنة 1406هـ.

(969) في كل النسخ: "النقل"، وهو خطأ. ن «المختصر الأصلي» لابن الحاجب (129)؛ «إحكام الفصول» (261)؛ «إرشاد الفحول» (155-157).

(970) تبعاً لذكر الأصل (129).

(971) ق: الوجوب.

(972) س: 26-أ.

(973) «منتهى السؤل والأمل» (167).

والعبارة أعلاه بعض تعريف القاضي أبي بكر الباقلاني للقياس، وحسنه ابن الحاجب؛ ومختاره في التعريف أن القياس مساواة فرع لأصل في علة حكمه (166). وقد قال في تزييفه لتعريف أبي هاشم الجبائي للقياس، أنه حمل الشيء على غيره بإجراء حكمه عليه: «يرد عليه ما فرعه معدوم لذاته، فإنه ليس بشيء اتفاقاً...» (167).

(974) ك، س: والممكن.

(975) الحال عند المتكلمين وسط بين الوجود والعدم.

(976) ن تعقب ابن رشد الجد وتشنيعه في «مسائله» (1/349-350) على ابن الأثيري، حين قال: «الشيء اسم عام، يقع على كل مثبت عندنا ما عدا الحال، فإنها مثبتة عند بعض أئمتنا، وليست بشيء ولا نقيضه».

إلى نفسه. ودليل من قال إنه هو: أنه لو كان غيره لزم قدم العالم إن قلنا إن ذلك الخلق لا يفتقر إلى خلق آخر⁽⁹⁷⁷⁾، أو التسلسل إن افتقر⁽⁹⁷⁸⁾.

والتحقيق أنه في الشرع يطلق تارة [على "المخلوق"]⁽⁹⁷⁹⁾ كقوله تعالى ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ⁽⁹⁸⁰⁾﴾، وتارة على "الإنشاء والاختراع والتكوين" كهذه الآية⁽⁹⁸¹⁾.

191- ﴿مَا خَلَقْتَ هَذَا بَلْهَلًا﴾:

قال شيخنا ابن عرفة: «سُئِلْتُ عن فهم الآية على مذهب أهل السنة في نفي العلة والغرض والتحسين والتقبيح؛ فأجبتُ بأن المعنى [34-ظ]: ما خلقت هذا مخالفاً لما أنبأنا <به> الرسلُ عنك⁽⁹⁸²⁾، من الحشر والنشر والإعادة والثواب والعقاب، بل هو موافقٌ لذلك ودليلٌ عليه، لا أنه لأجله وعلّة فيه⁽⁹⁸³⁾؛ ومثلُ هذه الآية ﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ⁽⁹⁸⁴⁾﴾ ولها نظائر⁽⁹⁸⁵⁾. والارتباط في ذلك عندنا عادي شرعي، وأفعاله تعالى غيرُ معلّلة⁽⁹⁸⁶⁾. ولا بن

(977) بياضُ هاهنا بمقدار كلمة في "ك"، لا يقابله في الأصل شيء.

(978) بسط الرازي الخلاف بين المتكلمين في الخلق هل هو المخلوق أم غيره، عند الآية 164 من سورة البقرة، فانظر «تفسيره» (162-161/4).

(979) س: الخبر .

(980) المؤمنون: 14.

(981) ن «التحرير والتنوير» (196/4).

(982) ك : عنه.

(983) ن توجيه الغز بن عبد السلام للآية، في «الفوائد» (58-57).

(984) الأحقاف: 3.

(985) كقوله تعالى ﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا﴾ [ص: 27]؛ وقوله ﴿وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين﴾ [الدخان: 38] .

(986) ذهب الأشاعرة كلهم أو بعضهم إلى منع التعليل، على معنى استحالته أو عدم وجوبه، وذهب المعتزلة إلى وجوب تعليل أفعاله، وأنه لا يصدر عنه فعل إلا لغرض من أجله فعل ذلك الفعل. وذهب الماتريدية، إلى أن أفعاله كلها =

سلامة⁽⁹⁸⁷⁾ هنا كلام ضعيف.

192- ﴿مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾⁽⁹⁸⁸⁾:

ذكر أبو حيان في إعراب⁽⁹⁸⁹⁾ <”من“> ثلاثة أوجه⁽⁹⁹⁰⁾، ويحتمل رابعا، وهو أن يكون مبتدأ، والخبر ”تدخل“ وحده، على الوجه الضعيف في قوله: [رجز]

.....

..... كله لم أصنع⁽⁹⁹¹⁾

بالرفع، وفي قوله: [المتقارب]

.....

[فَتَوْبٌ لَيْسَتْ وَتَوْبٌ أُجْرٌ]⁽⁹⁹²⁾.

= معلقة بالمصالح ظهر لنا بعضها، وخفي علينا البعض الآخر، لكن لا على سبيل الوجوب؛ وهو أعدل الأقوال. ن للاستزادة «تعليل الأحكام» لمحمد مصطفى شلي⁽⁹⁷⁻¹¹¹⁾؛ «المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين»⁽²⁷¹⁻²⁸⁶⁾.

(987) أبو عبد الله محمد بن سلامة الأنصاري:

تونس، فقيه صالح عابد، أخذ عنه الإمام المقرئ وابن عرفة. قال التنبكي: قال بعض أصحابنا: توفي سنة ست وأربعين وسبع مائة.

من «طبقات المالكية»⁽³⁸⁷⁾؛ وفيه أن وفاته كانت سنة 740هـ، فليحرق؛ «كفاية المحتاج»^(2/45)؛ «الخلل السندسية»^(1/3: 600).

(988) ك: 267-ب.

(989) ق: إعرابه.

(980) ذلك قول أبي حيان في «البحر»^(3/147): «و”من“ مفعوله لفعل الشرط، وحكى بعض المعريين ما نصه: وأجاز قوم أن يكون من منصوبا بفعل دل عليه جواب الشرط، وهو ﴿فقد أخْرَجْتَهُ﴾؛ وأجاز آخرون أن يكون ”من“ مبتدأ، والشرط وجوابه الخبر. انتهى. أما القول الأول فصادر عن جاهل بعلم النحو، وأما الثاني فإعراب ”من“ مبتدأ في غاية الضعف، وأما إدخاله جواب الشرط في الخبر مع فعل الشرط فجهالة، ومن أعظم زورا ممن تكلم في كتاب الله بغير علم!».

قلت: ”بعض المعريين“ في كلام أبي حيان، هو أبو البقاء العكبري في «التيبان»^(1/163). ن «الفريد»^(1/675-676).

(991) سبق تخريجه.

(992) بياض في ”ك“ و ”س“. وتقدم تخريج الشاهد.

193- ﴿ذُنُوبَنَا﴾⁽⁹⁹³⁾:

قول الزمخشري: «الذنوب الكبائر، والسيئات الصغائر»⁽⁹⁹⁴⁾، صوابه العكس، وإلا كان العطف تكراراً⁽⁹⁹⁵⁾؛ لأن مغفرة الكبائر تستلزم مغفرة الصغائر، إذ الصغائر مغفورة باجتناب الكبائر، ويؤيد هذا قوله ﴿لَا تُكْفِرَنَّ عَنْهُمْ﴾⁽⁹⁹⁶⁾ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا دَخَلْنَهُمْ⁽⁹⁹⁷⁾ جَنَّاتٍ⁽⁹⁹⁸⁾، فالمراد بالسيئات الكبائر، والمغفرة الستر، فلا يلزم منها⁽⁹⁹⁹⁾ المحو⁽¹⁰⁰⁰⁾، فلذا زيد ﴿وَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ لفائدة محو الذنوب من أصل، والله تعالى يستر على العبد في الدنيا معصيته، ثم يعاقبه عليها في الآخرة. والداعي بالمغفرة فقط، يقصد بها الستر في الدنيا والآخرة؛ وإن طلب في دعائه التكفير، فقد⁽¹⁰⁰¹⁾ سأل الستر في الدنيا والمحو في الآخرة⁽¹⁰⁰²⁾.

195- ﴿لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ﴾:

يدل أن الإيمان عمل. وقول⁽¹⁰⁰³⁾ أبي طالب مكي⁽¹⁰⁰⁴⁾،

(993) ك: ذنوباً.

(994) «الكشاف» (1/455)؛ «مدارك التنزيل» (1/322)؛ «أنوار التنزيل» (2/61). ويروى عن ابن عباس في «البحر المحيط» (3/148)؛ «روح المعاني» (4/164).

(995) وهو اختيار القرطبي (4/202) والرازي (9/119)، إلا أن هذا الأخير ذكر مع اختياره أقوال المفسرين. ون «التحرير والتنوير» (4/199-200).

(996) ك، س: عنهم.

(997) ك، س: ولأدخلتهم.

(998) آل عمران 195. وسيقت الآية مساق الخطاب في المائدة: 12؛ وذلك ما شغّب على النساخ حتى اضطربوا في رسمها في الأصول.

(999) ق: «شها». س: «منه».

(1000) ق: المحق.

(1001) ك، س: فقط.

(1002) رأى القرطبي أن معنى اللفظين «الغفر» و«الكفر» بمعنى واحد. ن «الجامع لأحكام القرطبي» (4/202).

(1003) كان أبو طالب المكي ممن يرى أن العمل بالجوارح من الإيمان ولا يتم دونه، وادعى الإجماع فيه، واستدل بأدلة تشعر بنقيض غرضه، كقوله تعالى ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، إذ هذا يدل على أن العمل وراء الإيمان، لا من نفس الإيمان، وإلا فلا يكون في حكم المعاد؛ والعجب أنه ادعى الإجماع في هذا، وهو مع ذلك ينقل قوله ﷺ: «لا يكفر أحد إلا بعد جحوده لما أقر به»، وينكر على المعتزلة قولهم في التخليد بالنار بسبب الكبائر، والقاتل بهذا قائل بنفس مذهب المعتزلة.

ن مزيد الرد على مكي في «إحياء علوم الدين» للغزالي (1/118).

(1004) محمد بن علي بن عطية، أبو طالب المكي الواعظ المذكور (ت 386هـ):

وصاحب⁽¹⁰⁰⁵⁾ "موازنة الأعمال"⁽¹⁰⁰⁶⁾ وغيرهما: «لا يوزن الإيمان؛ لأنه لو وزن لرجح جميع السيئات»، وذكر في ذلك حديثاً. قال شيخنا: «الصواب أنه يوزن⁽¹⁰⁰⁷⁾، ولا

= وعظ في جامع بغداد، وصنف «قوت القلوب» (ط)، وذكر فيه أحاديث لا أصل لها. من «البداية والنهاية»: وفيات سنة 386هـ (341/11)؛ «وفيات الأعيان» (304-303/4)؛ رت: 630؛ «وفيات ابن قنفذ» (222)؛ «الموسوعة الصوفية» (261-263).

(1005) هو أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي الظاهري (ت 488هـ): الحافظ المشهور، من كبار تلامذة ابن حزم؛ روى عن الخطيب وروى عنه، وصنف: «الجمع بين الصحيحين» (ط)؛ «جذوة المقتبس» (ط)؛ «التذكرة» (ط).

ترجمته في «وفيات الأعيان» (282-284/4)؛ رت: 616؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (1218-1222)؛ رت: 1041؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (447448)؛ رت: 1008؛ «الرسالة المستطرفة» (173)؛ تقدم ذ. بنتاويت الطنجي لـ «جذوة المقتبس» (هـ-ج).

(1006) طبعت «الموازنة» بتحقيق أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ببيروت، حسبما أفاده مشهور آل سلمان في «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» (418-419). وقد شرح «الموازنة» القاضي أبو طالب عقيل بن عطية القضاعي الطرطوشي (ت 608هـ) [ترجمته في «أعلام مالقة» (329)؛ «صلة الصلة» (ق 4: 170-171)؛ رت: 340]، «الدليج» (313)؛ رت: 418]، في كتابه «تحرير المقال في موازنة الأعمال وحكم غير المكلفين في العقى والمال». ومنه نسخة نفيسة في خ ع ق 109، سمعت على المؤلف وقرئت عليه مرات ثلاث، وقوبلت بأصله فصحت، كتبها محمد بن عبد الرحمن بن يحيى سنة ثلاث وستمائة، بخط أندلسي مليح، وبالمخطوط قصاصات ملصقة تفادى صاحبها السقط والبتر، فكتبه عليها؛ مسطرته 23، مقياس: 12/28,5 سم. وهناك نسخ غيرها وقد غمي إلى تحقيقه وشيكاً!

(1007) عرض ابن العربي لوزن الأعمال - ومنه الإيمان، على قول من قال إنه عمل - فقال: «قالت طائفة: لا وزن، ويخلق الله في كل كفة من الاعتماد بحسب ما علم فيها من الإخلاص والسواد.

وقالت طائفة: لا كفة ولا شاهين، ولكن يعرف الله العباد بمقادير أعمالهم بما يخلق لهم في قلوبهم، فتقوم الحجة عليهم بما عملوا فيما علموا؛ قاله مجاهد، وعجب له. ولكن ليس في هذه المسألة تبديع ولا تكفير، وإنما هي جهل بوجه الدليل، إذ قد اتفق الكل على أنه لا بد من الاستعارة في هذه الآية.

فأهل السنة تجاوزوا في الأعمال على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والمعتزلة وضعوا المحاز في الوزن، فقالوا: يعبر به عن العلم، إذ فائدة الوزن العلم... قال بعض علمائنا: فإن حكمنا في هذا الموضع بتغليب أحد الوجهين، كنا حاكمين في موضع المطلوب فيه القطع بالظن. وهذا العالم على علو مرتبته في التأويل غلبت عليه ها هنا دققة، وذلك أن الله سبحانه لما قال: ﴿وَالْوِزْنَ يَوْمَئِذٍ الْحَقِّ﴾ آمنا به وعرفناه، فتشوقت نفوسنا إلى الموزون، فأخبرنا أنها الأعمال المكتوبة في الصحف، فقلنا في نظرننا، وكيف توزن الأعمال وهي أعراض؟. فقيل لنا: توزن صحفها وعبر بها عنها؛ لأنها محلها، على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وذلك في كلام العرب أكثر من رمل بربين ورمل فلسطين. قبل لنا: وكيف تعرف مقادير الأعمال من الصحف؟. قلنا: يخلق الله في صحيفة من الثقل بقدر ما علم من العمل، فنكون قد حملنا قوله "والوزن" وقوله "نقلت" وقوله "خفت" وقوله "موازينه"، وهي أربعة ألفاظ على الحقائق، ويكون المحاز في واحد، ولا يحمل جميعها على المحاز بسبب =

يلزم منه رجحانه لجميع السيئات، والمسألة علمية، فلا يحتج فيها بخبر الآحاد، والحديث المشار إليه لم يصححه أحد؛ وحديث «مَنْ اغْتَصَبَ شَيْئاً مِنْ أَرْضٍ، طَوَّقَهُ اللَّهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»، صحيح أخرجه البخاري⁽¹⁰⁰⁸⁾ ومسلم⁽¹⁰⁰⁹⁾، ومع ذلك لا يُحتج به على كـون الأرضين سبعة⁽¹⁰¹⁰⁾.

200- ﴿وَرِأْصُ﴾:

ابن عطية عن⁽¹⁰¹¹⁾ ابن المواز⁽¹⁰¹²⁾: «(المرايط)⁽¹⁰¹³⁾ هو الذي يشخص من

= لفظ واحد، رأينا في ذلك أهدي سبيلا، وأقوم قيلا.

من «قانون التأويل» (652-654).

(1008) س : 27-ب.

(1009) صحيح:

أخرجه مع اختلاف في بعض الألفاظ: الطيالسي في «مسنده» (125/1: 141)؛ (32/1: 237)؛ (317/1: 2410)؛ (45/1: 83). ومسلم في «الصحيح» (1230/3: 1610)؛ (1232/3: 1612)؛ كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها. والبخاري في «صحيحه» (866/2: 2320)؛ (867/2: 2322)؛ (1668/3: 3023)؛ (1168/3: 3024). وابن حبان في «صحيحه» (566/11: 567/11)؛ (5161: 567/11)؛ (5163). والترمذي في «سننه» (28/4: 1418)؛ كتاب الديات، باب ما جاء فيمن قتل دون ماله فهو شهيد. وأحمد في «المسند» (287/2: 1628)؛ (291/2: 1633)؛ (292/2: 1639)؛ (293/2: 1641)؛ (293/2: 1642)؛ (294/2: 1643)؛ (295/2: 1646)؛ (223/5: 5740)؛ (87/9: 9021)؛ (251/9: 9548)؛ (306/17: 24234)؛ (352/17: 24385)؛ (146/18: 26021)؛ (164/18: 26102). والطبراني في «المعجم الكبير» (215/3: 3172)؛ (292/7: 7170)؛ (26/20: 31)؛ (189/22: 493)؛ (270/22: 690)؛ (271/22: 693). والبيهقي في «السنن الصغرى» (312/2: 2124-2125-2126-2127-2128)؛ كتاب البيوع، باب الغصب. وأبو يعلى في «مسنده» (90/2: 744)؛ (249/2: 949)؛ (950: 250/2)؛ (951: 952)؛ (251/2: 953)؛ (252/2: 256)؛ (253/2: 959). وعبد بن حميد في «مسنده» (66/1: 105). والدارمي في «سننه» (267/2: 267)؛ كتاب البيوع، باب من أخذ شيئا من الأرض. ون «تلخيص الحبير» (53-54).

(1010) ك : سبع.

(1011) ك : على.

(1012) محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندراني، المعروف بابن المواز (ت 269هـ):

تفقه بآب المايشون وابن عبد الحكم، ثم صار المعول بمصر على قوله. وله كتابه المشهور الكبير، وهو أجل كتاب ألفه قدماء المالكيين وأصحه مسائل، وأبسطه كلاما وأوعبه.

ترجمته في «ترتيب المدارك» (167/4-170)؛ «وفيات ابن قنفذ» (191).

(1013) زيادة لازمة، ثابتة في «تفسير ابن عطية».

الثغور ليرابط⁽¹⁰¹⁴⁾ فيه مدّة، فأما سكّان الثغور دائماً بأهلهم، فليسوا مرابطين⁽¹⁰¹⁵⁾»⁽¹⁰¹⁶⁾.

قلت: [35-ر] لما⁽¹⁰¹⁷⁾ نقل هذا الباجي⁽¹⁰¹⁸⁾، في أواخر كتاب الجهاد قال: «الظاهر أن الإقامة بالأهل لا تنافي الرباط»⁽¹⁰¹⁹⁾. قال الشيخ ابن عرفة: «وهو الصحيح؛ لقول مالك في "المدونة": «لا بأس أن يخرج الرجل بأهله إلى مثل السواحل، لا إلى دار الحرب في الغزو، إلا أن يكون في عسكر عظيم لا يخاف عليهم»⁽¹⁰²⁰⁾.

(1014) ق، ك: "ليربط".

(1015) في حدود الشيخ ابن عرفة: «الرباط المقام حيث يُخشى العدو بأرض الإسلام لدفعه، وزاد عن الباجي: ولو بتكثير السواد».

ن «الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية» للرصاع (1/223-224)؛ «أحكام القرآن» (1/306)؛ (2/862).

(1016) «المحرر الوجيز» (3/477-478). ونقله القرطبي في «الجامع» (4/206) وابن جزّي في «التسهيل» (1/128).

(1017) وقع في نسختي "ك" و"س" ها هنا كلمة "ذكر"، ولم ترد في "ق"، ولا لها وجه مناسب.

(1018) الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف القاضي (ت 474هـ):

أحد أعلام المذهب وناصريه. قال فيه ابن حزم: لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد القاضي عبد الوهاب مثل أبي الوليد الباجي. له: «المنتقى» (ط)؛ «الحدود في الأصول» (ط)؛ «المنهاج في ترتيب الحجاج» (ط)؛ «الإحكام في أصول الأحكام» (ط)؛ «الإشارة في أصول الفقه» (ط)...

ترجمته في «قلائد العقيان» (196-198)؛ «الصلة» (200-202؛ رت: 454)؛ «طبقات المالكية» (273ب-276أ)؛ «البداية والنهاية: وفيات سنة 474هـ» (12/130-131)؛ «وفيات الأعيان» (2/408-409؛ رت: 275)؛ «وفيات الوفيات» (2/64-65؛ رت: 173)؛ «الديباج المذهب» (197-200؛ رت: 240)؛ «المراقبة العليا» (95)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (3/1178-1183؛ رت: 1027)؛ «طبقات المفسرين» للسيوطي (41-43؛ رت: 39)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (440-441؛ رت: 994)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (1/202-207؛ رت: 198)؛ «الرسالة المستطرفة» (207)؛ «الأعلام» (3/125).

(1019) الأشبه بهذا المعنى قول الباجي: «وعندي أن من اختار المقام والاستيطان بالثغر وموضع الخوف للرباط خاصة، وأنه لولا ذلك لأمكنه المقام بغير ذلك من البلدان له حكم الرباط، والله أعلم».

ن أوائل كتاب الجهاد - لا أواخره كما ذكر المصنف - من «المنتقى» (4/323).

(1020) ن «المدونة» (مج 5/2-6)؛ باب الغزو بالنساء. وقد ورد من الأحاديث ما يبيح للنساء الخروج مع الرجال للحرب، للخدمة والتطبيب وزيادة جرأة الرجال على العدو، للنود عن حمى دينهم وأعراضهم وأغراضهم. أخرج الدارمي =

قلت: لا يلزم من جواز خروجه بأهله⁽¹⁰²¹⁾ كونه مرابطاً. والظاهر إن كان قصده الرباط لا غيره أن يكون مرابطاً⁽¹⁰²²⁾.

قال شيخنا: «وكان السلطان أبو الحسن المريني⁽¹⁰²³⁾ إذا خرج للجهاد، يأمر من عنده زوجة بإخراجها معه». قال: «وإذا كان يؤجر على اللقمة يجعلها في فم امرأته - كما في الصحيح -، فأحرى أن يؤجر⁽¹⁰²⁴⁾ على مجاهدته عنها، وكذا في الرباط يكون حرصه⁽¹⁰²⁵⁾ على السلامة من العدو أشد؛ لأنه يناضل عن نفسه وعن حريمه وعن المسلمين».

= في «سننه» (210/2)، من كتاب الجهاد، عن أم عطية قالت: «غزوت مع النبي ﷺ غزوات أداوي الجرحى وأصنع لهم الطعام وأخلفهم في رحالهم». وروى الدارمي أيضاً في كتاب الجهاد، باب في خروج النبي ﷺ مع بعض نسائه في الغزو، عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ، إذا خرج أقرع ين نسائه، فطارت القرعة على عائشة وحفصة فخرجتا معه جميعاً».

(1021) ق: «لا يلزم من هذا جوازه خروجه بأهله». والمختار ما في «ك» و «س».

(1022) قال الشيخ أبو محمد في «كتاب ابن سحنون» وغيره: «قال مالك: ليس من سكن بأهله في الإسكندرية وطرابلس ونحوهما من السواحل بمرايطين، وإنما المرباط من خرج من منزله، فرابط في نحر العدو وحيث الخوف. قال ابن ناجي: ونقل بعض من لقيناه، الاتفاق على أنه من خرج من بلد إلى بلد بأهله بنية الرباط يكون مرابطاً، وإنما الخلاف السابق إذا كان مقيماً بنية الرباط، ولم يكن أصل سكناه في ذلك المنزل لذلك».

من «شرح رسالة ابن أبي زيد» لابن ناجي (13/2).

(1023) السلطان أبو الحسن علي ابن عثمان بن يعقوب بن عبد الحق:

أفخم ملوك بني مرين دولة، وأضحهم ملكاً، وأبعدهم صيتاً، وأعظمهم أمة، وأكثرهم آثاراً بالمغربين والأندلس، عرف عند العامة بالسلطان الأكل.

ن أخباره في «الاستقصا» (118/1) وما بعدها؛ «الأنيس المطرب بروض القرطاس» لابن أبي زرع (412).

(1024) ق: يواجر.

(1025) ق: حرصه.

4

سُورَةُ النَّسَاءِ

1 - ﴿مَنْ نَفْسٍ﴾

هي لا ابتداء الغاية فقط ^(1025 مكرر)، دون انتهائها ؛ لأنَّ العَرَضَ لا يَنْقُى .
واختلافُ خلقهم ⁽¹⁰²⁶⁾ مع كونهم من نفس واحدة، يُبْطِلُ القولَ بالطبيعة؛
خلاف ما قاله الفخر ⁽¹⁰²⁷⁾.

﴿كَثِيرٌ﴾

الكثرة مفهومةٌ من لفظ "بث"، ووُصِفَ بها الرجال دون النساء، فالحذفُ
⁽¹⁰²⁸⁾ من الثاني لدلالة الأول ⁽¹⁰²⁹⁾، أو لأنَّ ذلك تذكيرٌ بالنعمة، ومن شأن ⁽¹⁰³⁰⁾
[العرب] حبُّ كثرة الرجال دون النساء ⁽¹⁰³¹⁾؛ ولذا قال ﴿رجالاً﴾ ولم يقل

(1025 مكرر) «التفسير الكبير» (9/132)؛ «الفريد» (1/683).

(1026) ك، س: حالتهم.

(1027) الأولى للمؤلف أن يقول: "خلاف ما نقله الفخر"؛ لأنه إنما حكى عن جمع من الطبائعين. ن «التفسير الكبير»

(9/131-132). ون «الكبير» (ز): ل 35 أ.

(1028) في النسخ كلها: "ما الحذف"، ولم يترجح لها عندي وجه مفهوم.

(1029) «غرائب التفسير» (1/279).

(1030) ك، س: "الشأن". ون «الكبير» (ز): ل 35 أ.

(1031) للألوسي توجيه آخر، مفاده أنه اكتفى بوصف الرجال بالكثرة عن وصف النساء بها؛ لأن الحكمة تقتضي أن يكن أكثر، إذ للرجل أن يزيد في عصمته على واحدة بخلاف المرأة؛ قاله الخطيب.

من «روح المعاني» (4/183)؛ «أنوار التنزيل» (2/64).

”ذكورا“، فيشمل الصغار لأنهم كانوا يَتَقَوُّونَ بالرجال في الحروب. وقال ﴿نساء﴾ ولم يقل ”إناثا“ لأن التمتع بالبالغات منهن.

2- ﴿وَاتُوا الْيَتَامَى﴾

من إقامة المسبب مقام سببه⁽¹⁰³²⁾، أي: احفظوا أموالهم عليهم لتعطوها لهم إذا كبروا، فأوقع⁽¹⁰³³⁾ ”الإيتاء“ وهو المسبب مقام سببه وهو ”الحفظ“⁽¹⁰³⁴⁾.

11- ﴿فِي أَوْلَادِكُمْ﴾

لم يقل ”في أبنائكم“؛ لصديق⁽¹⁰³⁵⁾ ”الابن“ على التنبّي، وليس مُراداً هنا⁽¹⁰³⁶⁾.

﴿لِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾

أي: حال اجتماعهما معه، وإلا لزم أن يكون له الثلثان؛ لأنّه حظهما حال انفرادهما⁽¹⁰³⁷⁾.

(1032) ق: ”السبب“. والمثبت من ”ك، س“؛ ون «الكبير» (ز): ل 35 أ.

(1033) ق: فوقع.

(1034) «الجامع لأحكام القرآن» (8/5)؛ «روح المعاني» (187/4).

(1035) ق: لصدقه.

(1036) ن «تفسير الفخر» (9/165)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (131/1).

وقد نبه الإمام السهيلي، على هذه النكتة أحسن بيان فقال: وقال في «أولادكم» ولم يقل «في أبنائكم»؛ لأن لفظ الولادة هو الذي يليق بمسألة الميراث، ففي تخصيص هذا اللفظ فقه وتنبية؛ أما الفقه، فإن الأبناء من الرضاة لا يرثون لأنهم ليسوا بأولاد، وكذلك الابن المتبني، فقد كان رسول الله ﷺ تبنى زيدا قبل النسخ للتبني، فكان يقول: أنا ابن محمد، ولا يقول: أنا ولد محمد؛ ولذلك قال سبحانه «وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم»؛ لأن الولد لا يكون إلا من صلب أو بطن. غير أن لفظ «الأولاد» يقع على الذكور والإناث حقيقة، فلذلك عدل عنه إلى لفظ الأبناء في آية التحريم، وأما في آية الموارث فجاء بلفظ الأولاد تنبيها على المعنى الذي يتعلق به حكم الميراث وهو التولد.

ن «كتاب الفرائض وشرح آية الوصية» (34-35). وراجع ثمة فصل ”الموازنة بين البنوة والولادة“ (37-38). ووقع في «الكبير» (ز): ل 36 أ: ”ابن التبي“.

(1037) «الكشاف» (480/1)؛ «مدارك التنزيل» (334/1)؛ «روح المعاني» (217/4). ون «الكبير» (ز): ل 36 أ.

12 - ﴿وَلَكُمْ نِصْبٌ مَّا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾

خاص بالأحرار؛ لأن العبد لا يرث⁽¹⁰³⁸⁾. و﴿وَمَا تَرَكَ﴾ مخصوص بالولاء. و"أزواج" مخصوص بالكتايبات والإماء⁽¹⁰³⁹⁾، إذ لا يرث المسلم الكافر⁽¹⁰⁴⁰⁾. والأمة [36-ظ] إنما يرثها سيدها لأزواجها، ولا يقال⁽¹⁰⁴¹⁾ هو مخصوص أيضا بالنكاح الفاسد؛ لأنه إن كان فيه الميراث فهي⁽¹⁰⁴²⁾، وإلا فليس بنكاح وليست بزوجة.

﴿إِن لَّمْ يَكُنْ لَّهِنَّ وَلَدٌ﴾

قدم جواب الشرط عليه، وأخر عن الذي بعده، لأن جوابه كالمقتضي، وعدم الشرط كالمانع، وهو متأخر عن المقتضي. فالحكم اقتضى أن للأزواج من⁽¹⁰⁴³⁾ أزواجهن النصف، ووجود الولد مانع⁽¹⁰⁴⁴⁾ منه.

ويجاب أيضا، بأن هذا الحكم مشروط بوصف العدمي⁽¹⁰⁴⁵⁾، وهو عدم⁽¹⁰⁴⁶⁾ الولد، والعدم متقدم على الوجود، فأخر عنه لفظا⁽¹⁰⁴⁷⁾.

(1038) «كتاب الفرائض وشرح آية الوصية» (38-39).

(1039) ق: الإماء.

(1040) ك، س: "الكافرة". وقوله "لا يرث الكافر المسلم" حديث أخرجه البخاري-مع الفتح-(50/12 رح: 6764)؛ كتاب الفرائض، باب: "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له". والإجماع منعقد على منع التوارث بين أهل ملتين.

ن «المعونة على مذهب عالم المدينة» للقاضي عبد الوهاب (1650/3).

(1041) وقع تقنم "أيضا" الموالية، هنا في "ك".

(1042) كذا في كل الأصول؛ ولعل هاهنا سقطا؛ والعبارة في «الكبير» (ز): ل 36 أ "...لأننا إذا قلنا فيه الميراث، فهو نكاح وزواج صحيح، وإلا فليس بنكاح وليست بزوجة".

(1043) ق: بين.

(1044) 269-ب

(1045) في «الكبير» (ز): ل 36 أ: "عدمي".

(1046) سقطت هذه الكلمة من «الكبير» (ز).

(1047) س: 28-أ. وقد وقعت العبارة في «الكبير» (ز): ل 36 أ، بيان أم وأجلى؛ وإليكها: «وأجيب أيضا بأن حكم الأول مشروط بوصف عدمي وهو عدم الولد، والأصل في الأشياء العدم؛ فالجاء فيها ثابت بالأصالة من غير شرط، والجزاء في الثانية مرتب على أمر وجودي، والمرتب على الموجود متأخر عنه في الوجود، فلذلك أخر عنه في اللغة». ون «روح المعاني» (4/229).

﴿فَإِنْ كَانَ لِمَرْءٍ وَلَةٌ﴾ :

يتناول ولد الزنا وولد الرّشدة⁽¹⁰⁴⁸⁾.

﴿إِنْ لَّمْ يَكُنْ لَّكُمْ وَلَةٌ﴾ :

لا يتناول ولد الزنا؛ لأنه إنما يُنسب لأمه لا لأبيه⁽¹⁰⁴⁹⁾.

﴿وَلِنْ كَانَ رَجُلٌ﴾ :

إن قلت: هلاً قيل "أحد" مكان ﴿رجل﴾، ليتناول الكبير والصغير⁽¹⁰⁵⁰⁾، والذكر والأنثى^{(1051)؟}.

فالجواب: أنه تنبيه على الصورة النادرة. وجواب السهيلي بأن «بعده» من بُعد⁽¹⁰⁵²⁾ وصية، والصبي لا تصح منه⁽¹⁰⁵³⁾، يُردّ بصحتها من المميز في "المدونة" في كتاب الوصايا الأول⁽¹⁰⁵⁴⁾: «تجوز»⁽¹⁰⁵⁵⁾ وصية الصبي ابن عشر سنين فأقل مما يُقاربها، إذا أصاب وجه الوصية، وبصحّة الإتيان أولاً باللفظ العام»، ثم ذكر بعض صورته⁽¹⁰⁵⁶⁾.

(1048) «الكبير» (ز): ل 36 أ.

والرّشدة، بكسر الراء وقد تفتح، تقول: هو لرشدة، وهو نقيض زنية؛ وفي الحديث: «من ادعى ولدا لغير رشدة فلا يرث ولا يورث».

ن «لسان العرب» (رشد)؛ «تهذيب إصلاح المنطق» للخطيب التبريزي (683).

(1049) الكبير (ز): ل 36 أ.

(1050) ك، س: "الصغير والكبير".

(1051) ق: "والذكور والإناث".

(1052) ك، س: يعده.

(1053) لم أحده في «كتاب الفرائض» للسهيلي، مع مزيد البحث عنه!

(1054) (مج 6/33)؛ باب في وصية المحجور عليه والصبي.

(1055) ق، ك: يجوز.

(1056) ك: "صورة". وأولى الصور المذكورة، إجازة عمر في خلافته لغلام يافع من غسان لم يحتلم وهو ذو مال، ووارثه بالشام وليس له في بلده إلا ابنة عم له، أن يوصي لها؛ فأوصى لها بما يقال له ير جشم. وثانيتها أن أحاز أبان بن عثمان وصية جارية لثمان سنين أو تسع لعمتها بثلاث مالها، حين اختصموا فيه.

وذكر ابن عطية هنا⁽¹⁰⁵⁷⁾، "الفريضة الحمارية"، وأنها زوج وأم وإخوة
لأم⁽¹⁰⁵⁸⁾، وإخوة شقائق⁽¹⁰⁵⁹⁾؛ وكذا في "رسالة"⁽¹⁰⁶¹⁾ ابن أبي زيد⁽¹⁰⁶¹⁾، وقال
الفراض وابن الحاجب⁽¹⁰⁶²⁾: أم أوجدة مع بقية⁽¹⁰⁶³⁾ من ذكر.

﴿فَمَنْ شَرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾:

يدل أن الشركة المطلقة⁽¹⁰⁶⁴⁾ تقتضي التساوي⁽¹⁰⁶⁵⁾، كما في كتاب
السلم الثالث من "المدونة"⁽¹⁰⁶⁶⁾: «إن ابتاع رجلان عبداً، فسألهما رجل
أن يُشاركاه⁽¹⁰⁶⁷⁾، ففعلاً⁽¹⁰⁶⁸⁾، فهو بينهما أثلاثاً»، خلاف قوله في كتاب
القراض⁽¹⁰⁶⁹⁾: «إن أقرضه على أن له شركاء في المال - لم يُسمه - كان على

(1057) «المحرر الوجيز» (523/3).

(1058) «المحرر الوجيز»: "وأخوين لأم".

(1059) الحمارية - وتسمى المشتركة أيضا - هي زوج وأم أو جدة واثان فصاعدا من ولد الأم مطلقا، وعاصب من
الأشقاء فأكثر، كان معهم إنانهم أو لا. فاصلها من ستة: للزوج النصف ثلاثة، وللأم السدس واحد، وللإخوة
للأم الثلث اثنان، يشتركون فيه مع الأشقاء بالسواء، لاشتراكهم في الأمومة.
من «نهاية الرائض» (22) للشيخ جمال الدين الصودي الجدميوي. بالنقل عن «كفاية المرتاض في تعاليل القراض»
(229)، هامش رقم 149.

(1060) راجع «شرح ابن ناجي على الرسالة القيروانية» (323/2)؛ «الفصول في الفرائض» مخطوط لابن البناء العددي
المراكشي (11-ظ)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (53/5).

(1061) أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ):

إمام المالكية في وقته وقدمهم وجامع مذهب مالك وشارح أقواله، ولذا عرف بمالك الصغير، شيوخه وتلاميذه
كثرت جلة؛ صنف تصانيف سائرة، منها «النوادر والزيادات على المدونة» (ط)؛ «مختصر المدونة» (خ)؛ «الذب عن
مذهب مالك» (خ)؛ «الرسالة» (ط).

ترجمته في «الفهرست» للنسب (253)؛ «ترتيب المدارك» (222-215/6)؛ «الديباج المذهب» (223-222)؛ ر
ت: (271)؛ «الوفيات» لابن قنفذ (221)؛ «طبقات المالكية» (178-182)؛ «القراءات بإفريقية» (304-305).

(1062) «جامع الأمهات» (550).

(1063) ك، س: "نفية". ون النكتة برمتها في «الكبير» (ز): ل 36 ب.

(1064) سميت مطلقة من حيث إن الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلا ولا يسمى شركته.

(1065) ق: "التناوي". ن «الجامع لأحكام القرآن» (53/5)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (133/1).

(1066) (مج 4/82).

(1067) «الكبير» (ز): ل 36 ب: "يشركاه".

(1068) ك: فعلا.

(1069) «المدونة الكبرى» (مج 5/91-92).

قَرَأَ مِثْلَهُ إِنْ عَمِلَ».

﴿غَيْرُ مُضَاقٍ﴾

قولُ ابن عطية: «المضارَّةُ إنما هي في أكثرَ من الثلث، وأما الثلث، فالمشهور من مذهب مالك: إِنْ ضَارَّ فِيهِ تَمْضِي الوصية. وقيل: تُرَدُّ وَإِنْ كَانَتْ فِي الثلث»⁽¹⁰⁷⁰⁾، صوابه العكس؛ لأنَّ المشهور أنه إِنْ قَصَدَ [37-ر] الضرر، بطلت الوصية⁽¹⁰⁷¹⁾؛ قال في كتاب الوصايا الثاني من "المدونة" - ما نصَّه⁽¹⁰⁷²⁾ -: «وإذا أوصى بثلثه لوارثٍ وقال: فَإِنْ لَمْ يُجْزَهِ باقِي الورثة فهو في السبيل؛ لم يجز ذلك، وهو من الضرر. وكذلك لو أوصى لوارثٍ بعبدٍ وقال: فَإِنْ لَمْ يَجِزُوا فهو حُرٌّ؛ فإنَّها تبطل، ويورث إن لَمْ يَجِزُوا»⁽¹⁰⁷³⁾؛ ولو قال: عبدي حر أو في السبيل، أو داري أو فرسي في السبيل، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ وَرَثَتِي أَنْ يُنْفَذُوا ذلك [لابني⁽¹⁰⁷⁴⁾]، فذلك نافذٌ صحيحٌ على ما أوصى»⁽¹⁰⁷⁵⁾. ففرَّق بين تقديمه الوارث⁽¹⁰⁷⁶⁾ على الأجنبي وعكسه، فجعل تقديمه الوارث في لفظه قرينةً في إرادة الضرر، فتبطل الوصية كلها.

(1070) «المحرر الوجيز» (525/3)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (133/1).

(1071) «الجامع لأحكام القرآن» (53/5).

(1072) قوله "ما نصه"، فيه تسامح؛ إذ غالب نقول البسيلي هي رواية بالمعنى.

(1073) حكى ابن سهل في «أحكامه» أن اللؤلؤي سئل عن من أوصى لبعض ورثته بعبد، إن أجاز باقيهم، فإن لم يجزوا له فقد أوصى بعقته من ثلثه؛ فأفتى بأن الوصية ماضية. وخطووه فيها. ابن زرب وغيره: والمسألة منصوطة في «المدونة» في أواخر العتق الثاني. قال ابن سهل: وما سبب ذلك، إلا أنه كان في آخر عمره ترك مدارس العلم ومطالعة الكتب، لكبر سنه، فنسي كثيرا من مسائله.

راجع «الكبير» (ن خ ع ك 2038): مج 2/191 ظ.

(1074) ق: لأبي. والمثبتُ أعلاه من «المدونة» (مج 6/67)، و«الكبير» (ز): ل 36 ب.

(1075) معناه أن ذلك جائزٌ ينفذ في سبيل الله إن لم ينفذوه للابن وليس لهم أن يردوه؛ وهذا لفظ «المدونة» (مج 6/67).

(1076) -ك: 270- ب.

﴿عَلِيمٌ﴾ :

بمن يُؤفّي بما أمره به.

﴿حَلِيمٌ﴾ :

عَمَّنْ خالفَ وعصى، فلا يُعاجِلْهُ بالعقوبة⁽¹⁰⁷⁷⁾.

[13- ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾] :

<﴿تلك﴾ مبتدأ، ﴿حدود الله﴾ خبره⁽¹⁰⁷⁸⁾؛ لوجهين:

أ)- أن الحدودَ أُضيفت إلى اسم الله تعالى تعظيماً لها، فهي الجزء⁽¹⁰⁷⁹⁾ المستفاد من الجملة.

ب)- أنها أعمُّ، وكذا الخبر يكونُ أعمَّ من المبتدأ.

﴿نُذِخْهُ﴾⁽¹⁰⁸⁰⁾ :

(1077) ن «الكبير» (ز): ل 36 ب. والعبارة للزمخشري في «الكشاف» (486/1) والفخر في «التفسير الكبير» (183/9) والبيضاوي في «أنوار التنزيل» (73/2) والألوسي في «روح المعاني» (232/4) والقاسمي في «محاسن التأويل» (5/1150). وجاز عليهم وعلى المؤلف ما فيه من الاعتزال، ونبه عليه أبو حيان فقال: «وفيه دسياسة الاعتزال، أي: إن الجائر وإن لم يعاجله الله بالعقوبة فلا بد له منها، والذي يدل عليه لفظ حلیم، هو أن لا يؤاخذ بالذنب، كما يقوله أهل السنة، وعلى قولهم يكون هذا الوصف يدل على الصفح عنه البتة، وحسن ذلك هنا، لأنه لما وصف نفسه بقوله ﴿عَلِيمٌ﴾ ودل على اطلاعه على ما يفعله المورث في مضارته بورثته في وصيته ودينه - وأن ذكر علمه بذلك، دليل على مجازاته على مضارته، أعقب ذلك بالصفة الدالة على الصفح عمن شاء، وذلك عادة أكثر القرآن، بأنه لا يذكر ما يدل على العقاب إلا ويردف بما يدل على العفو».

ن «البحر المحيط» (199/3)؛ «بصائر ذوي التمييز» (173/1).

(1078) «التيبان في إعراب القرآن» (96/1)؛ «الفريد» (704/1).

(1079) الكبير (ز: ل 36 ب): «كالجزء».

(1080) جرت نسختنا «ق» و«ك» على قراءة الغيبة، والمثبت من «س» هو الموافق لقراءة نافع برواية ورش التي جرتنا عليها في رسم الحروف المنبه على نكتها.

قول الزمخشري⁽¹⁰⁸¹⁾: «هو على قراءة الغيبة التفات⁽¹⁰⁸²⁾»، هو على مذهب السكاكي⁽¹⁰⁸³⁾ في مثل هذا؛ لأن المعنى «تلك حدودنا، ومن يطعننا». وخالفه غيره. وأما على قراءة التكلم، فكونه التفاتاً يبين⁽¹⁰⁸⁴⁾.

وفي الآية حذف المقابل⁽¹⁰⁸⁵⁾، فتأمله.

14 - «وَتَبَعَهُ حُدُودُهُ»

تأسيس؛ لأن تارك المندوب عاصٍ حسبما قاله المازري في كتاب النكاح⁽¹⁰⁸⁶⁾ من "المعلم"⁽¹⁰⁸⁷⁾، في حديث «مَنْ لَمْ يُجِبِ [الدَّعْوَةَ] فَقَدْ عَصَى

(1081) ن «الكشاف» (487/1).

(1082) الالتفات هو العدول عن الغيبة إلى الخطاب أو على العكس. من «روضة الفصاحة» (125-126)؛ «نهاية الإيجاز» (203)؛ ون صوراً للالتفات في القرآن في «المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى» للحدادي (65-73) و«الإتقان» (254-325/3).

(1083) أبو يعقوب يوسف السكاكي، سراج الدين الخوارزمي (555-626هـ):

إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان والعروض والشعر، وله التصيب الوافر في علم الكلام وسائر الفنون. له كتاب «مفتاح العلوم»؛ فيه اثنا عشر علماً من علوم العربية، من رآه علم تبحره ونبله وفضله. من «بغية الوعاة» (364/2).

(1084) «التفسير الكبير» (184/9). وقراءة التكلم لنافع وابن عامر، وقراءة الغيبة للباقيين. ن «التيسير» (94)؛ «الإقناع» (628/2)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (55/5)؛ «إرشاد المريد» (167).

(1085) الكبير (ز: ل 36 ب): «التقابل».

(1086) الأبي: «ليس في الحديث ما يدل على حرمة الأكل [يعني طعام الوليمة]؛ إذ لم يقل أحد بحرمة الإجابة، وإنما هو من باب ترك الأولى».

(1087) انظره (99/2).

وقد أجمل البسيلي كلام المازري وهو يحتاج إلى تفصيل؛ وإليك قوله: «ومحلّ قوله "أَوَّلَمَ" على التدب عندنا، ولا حجة لهم في قوله عَلَيْهِ السَّلَام: "ومن لم يجِبِ الدعوة فقد عصى الله". لأنه إنما أطلق ذلك عليه في ترك الإجابة، وهي لو كانت واجبة ما دلّ ذلك على وجوب الوليمة، كما قيل إن الابتداء بالسلام ليس بواجب والردّ واجب، فكذلك غير بعيد أن تكون الدعوة ليست بواجبة والإجابة واجبة. وقد قال بعض البغداديين من أصحابنا: لا يمتنع أن يطلق على من أحلّ بالمندوب تسميةً عاصٍ؛ لأن المعصية مخالفة الأمر، والمندوب مأمور به!».

أَبَا الْقَاسِمِ»⁽¹⁰⁸⁸⁾. وبيان كونه تأسيساً، أَنَّ العصيان أعمُّ من ترك الواجب⁽¹⁰⁸⁹⁾ والمندوب، ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص، فكان ذِكْرُ الْأَخْصِ بعده تأسيساً.

وتقرير هذه الآية على مذهبننا، أَنَّ المراد بالمعصية وتعدي الحدود الكفر، والمراد بالخلود طول الإقامة لا التأييد⁽¹⁰⁹⁰⁾. وأيضاً إن⁽¹⁰⁹¹⁾ الآية دليل لأهل السنة؛ لأنَّ قوله ﴿وَمَنْ يُطِغْ﴾، فعلٌ في سياق الثبوت، فهو مطلقٌ يَصْدُقُ بأدنى طاعة، فيتناول العاصي⁽¹⁰⁹²⁾ لأنه مطيعٌ بإيمانه⁽¹⁰⁹³⁾، فَتَعَيَّنَ حملُ قوله ﴿وَمَنْ يُغْصِ﴾ على الكافر، لئلاً يتناقض؛ لكنَّ يُعَارِضُ هذا بلزوم مثله في ﴿ومن يعص﴾ بعين ما ذَكَرَهُ⁽¹⁰⁹⁴⁾.

وقول ابن عطية: «يُرَاعَى لفظ "مَنْ" ثم معناها، ولا يجوز العكس»⁽¹⁰⁹⁵⁾،

(1088) قال الحافظ ابن حجر في «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (218/2): «حديث» من لم يجب الدعوة فقد عصى أبا القاسم، رواه مسلم عن أبي هريرة بلفظ "فقد عصى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم". وأخرجه الباقر موقوفاً بهذا اللفظ؛ وأخرجه أبو داود من حديث ابن عمر، بلفظ "من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله ﷺ". وإسناده ضعيف، وأخرجه أبو يعلى من حديثه بإسناد أصح منه. ون «تلخيص الحبير» (165-194/3).

والحديث بهذا اللفظ "فقد عصى أبا القاسم"، في «مسند أبي يعلى» (5891-296/10)؛ ولفظ "فقد عصى الله ورسوله" في «صحيح مسلم» (1055/2؛ ر ح: 1432)، باب الأمر بإجابة الداعي. و«صحيح البخاري» (5/1985؛ ر ح: 4882)، باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله. و«موطأ» مالك (546/2)؛ كتاب النكاح، باب ما جاء في الوليمة. و«مسند الحميدي» (493/2؛ ر ح: 1170). و«صحيح ابن حبان» (118/12؛ ر ح: 5304-5305)، باب ذكر البيان بأن الأمر بإجابة الدعوة إذا دعي المرء إليها أمر حتم لا ندب. و«مسند أحمد» (254/2؛ ر ح: 7277)؛ (267/2؛ ر ح: 7613)؛ (406/2؛ ر ح: 9250)؛ (494/2؛ ر ح: 10417)؛ «مسند الطيالسي» (304/1؛ ر ح: 2303)؛ (307/1؛ ر ح: 2332). و«المعجم الكبير» (159/12؛ ر ح: 12754). و«مسند أبي يعلى» (124/11؛ ر ح: 6250)؛ و«مسند الدرامي» (143/2؛ ر ح: 206).

(1089) س : 29-ب.

(1090) ن «الجامع لأحكام القرآن» (54/5)؛ «التحرير والتنوير» (268/4). وقد قال ابن جزى في «التسهيل» (133/1): «الآية تعلق بها المعتزلة في قولهم إن العصاة من المؤمنين يخلدون في النار، وتأولها الأشعرية على أنها في الكفار».

قلت : وعلى هذا التأول جرى الفخر في «التفسير الكبير» (185/9).

(1091) ق : "أول". والاختيار من «الكبير» (ز) : ل 37، وبقية الأصول.

(1092) ق، ك: المعاصي.

(1093) في «الكبير» : «ينطقه بالشهادتين».

(1094) ق : بغير ما ذكر .

(1095) «المحرر الوجيز» (525/3).

غير صحيح. بل يجوز⁽¹⁰⁹⁶⁾، لكن الأول أكثر⁽¹⁰⁹⁷⁾. وقد وقع هذا [38-ظ] الكلام لابن عطية في مواضع من كتابه⁽¹⁰⁹⁸⁾.

15 - ﴿مِنْ نَسَائِكُمْ﴾

تُخْرِجُ الذَّمِّية⁽¹⁰⁹⁹⁾، قال مالك في كتاب الرجم من "المدونة"⁽¹¹⁰⁰⁾: «>وإن زنا مسلم بذمية، حدّ [هو]، ورُدّت إلى أهل دينها، فإن شاءوا رجموها لم أمنعهم».

ابن العربي⁽¹¹⁰¹⁾: «ولا تدخل الأمة كما لم يدخل العبد في قوله تعالى ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾⁽¹¹⁰²⁾.

ويُستكشفُ شهودُ⁽¹¹⁰³⁾ الزّنا؛ لأنّ المقصودَ السّتر، فيُسألون عن المكان والزمان والحال، وكذا يُسألُ شهودُ السرقة؛ لأنّ أكثر الناس لا يفرقون⁽¹¹⁰⁴⁾ بين السرقة والاختلاس⁽¹¹⁰⁵⁾، والتعدّي والغضب، والنهب والخيانة، والغيلة والحرابة⁽¹¹⁰⁶⁾؛ وأحكامها مختلفة».

(1096) ولذلك تعقب أبو حيان في «البحر المحيط» (200/3) ابن عطية في هذا الموضع فقال: «وما ذكر ابن عطية أنه لا يجوز من تقدم الحمل على المعنى ثم على اللفظ، جائز عند النحويين. وفي مراعاة الحملين تفصيل وخلاف مذكور في كتب النحو المطولة».

(1097) على هذا الوجه اقتصر الهمداني في «الفريد» (705/1).

(1098) «الكبير» (ن): ل 37 أ.

(1099) «تفسير القرطبي» (56/5)؛ «أحكام القرآن» لابن العربي (355/1).

(1100) (مج 6/242).

(1101) «أحكام القرآن» (251/1-252).

(1102) البقرة: 282.

(1103) ق: بشهود.

(1104) ك: 271-ب.

(1105) الفرق بينهما أن الاختلاس أخذ مال بحضرة صاحبه على حين غفلة منه، والسرقة قد تكون بحضوره أو بدونه.

راجع «شرح حدود ابن عرفة» (648/2).

(1106) الحرابة الخروج لإخافة سبيل لأخذ مال محترم بمكابرة قتال أو خوفه أو لذهاب عقل أو قتل تخفية أو لمجرد قطع الطريق لا لإمرة ولا نائرة ولا عداوة. اهـ.

فالحرابة أعم من الغيلة، التي هي القتل خفية، وقد ذكره ابن القاسم وسماه حرابة. ن «شرح حدود ابن عرفة» (654-655/2).

وقول أبي عمران⁽¹¹⁰⁷⁾ في "النظائر"⁽¹¹⁰⁸⁾: «لا يُستكشف شهودُ السرقة⁽¹¹⁰⁹⁾» غلط؛ وشرطه اتحادهم في زمن الأداء كشهود الزنا، غلط منه أيضا.

ابن عطية: «قيل: الشهود الأربعة⁽¹¹¹⁰⁾ في الزنا، اثنان على الرجل واثنان على المرأة، [وهو] ضعيف»⁽¹¹¹¹⁾. قلت: تقديرُ ضعفه، أنه لو شهد اثنان على رؤية الرجل، واثنان على إقرار المرأة، حُدُّوا حَدَّ القذف، وكذلك لو شهد الأربعة على إقرارهما.

قال: «لا خلاف في البكر أنه يُجلد. واختلِف في نفيه وتغريبه، فقال الخلفاء الأربعة ومالك والشافعي: لا يُنْفَى. وقال جماعة: يُنْفَى. وقيل: نفيه سجنه. ولا تُنْفَى المرأة ولا العبد، هذا مذهب⁽¹¹¹²⁾ <مالك و> جماعة»⁽¹¹¹³⁾.

(1107) موسى بن عيسى؛ أبو عمران الفاسي الغفجومي (ت430هـ):

الإمام الفقيه المقرئ؛ وهو المقصود بقول الباقلاني: لو اجتمعت في مدرستي أنت وعبد الوهاب بن نصر، لاجتمع فيها علم مالك: أنت تحفظه، وهو ينصره؛ لو رأكما مالك لشرَّ بكما.

ترجمته في «جذوة المقتبس» (338؛ ر ت: 791)؛ «ترتيب المدارك» (243/7-252)؛ «الصلة» (611-612؛ ر ت: 1337)؛ «غاية النهاية» (321/2-322؛ ر ت: 3691)؛ «طبقات المالكية» (250-252أ)؛ «القراءات بإفريقية» (329-332). ون مقال "أبو عمران الفاسي والعلاقات العلمية بين المغرب وتونس". بمجلة المناهل المغربية، عدد 17.

(1108) منه نسخة بالقرويين (فهرس مخطوطات القرويين: 376/1) ودار الكتب الوطنية التونسية وغيرها؛ ووقفت على نسخة منه مبتورة الأول غير منسوبة بالكثانية بالرباط؛ وإليها الإحالة فيما يتلو.

(1109) «النظائر» (مخطوط ضمن مجموع): 259 ط-260 و.

والحق أن البسيلي هو الذي التبس عليه كلام أبي عمران، وإلا فمحصل كلامه وجوب استكشاف شهود السرقة، إلا أن يكونوا من أهل العلم والانتباه، فلا يستلوا؛ وهاك نصّ كلام أبي عمران بتفصيل: «أربع مسائل يكشف فيها عن شهادة الشهود، من ذلك: الشهود على الزنا والسرقة، فلا بد أن يستلوا عن صفة الزنا والسرقة كم هي وإخراجها من الخرز. وكذلك يكشف عن الشهود إذا شهدوا على الدابة: هل علموا أنه باعها أو لم يعلموا. وإذا شهدوا على معتق أنه مولى لفلان، فإنهم يسألوا (كذا) من أعتقه؟، فإن منعوا أن يسألوا أو يكشفوا فشهادتهم داحضة، فإن غابوا قبل السؤال فإنه يكشف عن شهادتهم؛ وإن كانوا من أهل العلم والانتباه فلا يسألون، وإلا فلا يحكم بشهادتهم حتى يسألوا».

(1110) ق: الأربع.

(1111) «المحرر الوجيز» (526/3-527)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (134/1).

(1112) ك، س: قول.

(1113) «المحرر الوجيز» (531/3).

قلت: ما قاله غَلَطٌ⁽¹¹¹⁴⁾؛ لأنَّ في كتاب الرجم من "التهذيب"⁽¹¹¹⁵⁾ ما نصُّه: «ولا نَفَى على النساء ولا على العبيد⁽¹¹¹⁶⁾ ولا تغريب⁽¹¹¹⁷⁾، ولا يُنفى الحرُّ إلَّا في الزنا أو في حرَّابةٍ، فيُشجَّنان جميعاً في الموضع الذي يُنفَيان إليه، يُسجن الزاني سنةً، والمحارب حتى تُعرف توبته»⁽¹¹¹⁸⁾.

20 - ﴿مَكَانَ رَوْحٍ﴾:

أفادَ عَوْدَ ضميرِ «إِحْدَاهُنَّ»، ويسمى الاستِخدامُ⁽¹¹¹⁹⁾.

25 - ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَلْهُمْ مِنْكُمْ لَحُولٌ﴾:

قال ابن عطية: «وقال أشهب⁽¹¹²⁰⁾ في "المدونة"⁽¹¹²¹⁾»: "جائزٌ للعبد المسلم

(1114) هذا صحيح؛ لأن الفقهاء نقلوا عن مالك أن الرجل يغرب مع الجلد عاما خلافا لأبي حنيفة - في قوله لا يجب التغريب إلا على طريق التعزير إن رآه الإمام - لقوله ﷺ: «والبكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام»، وقوله ﷺ: «لأقضين بينكما بكتاب الله ﷻ»، وجلد ابن الرجل الذي سأله مائة وغربه عاما».

ن «المعونة على مذهب عالم المدينة» للقاضي عبد الوهاب (1380/3-1381).

(1115) ن (ن خ ع ك 834)؛ كتاب الحدود في الزنا: 455، حيث النصَّ بحروفه. (الترقيم لُدُنِي؛ لحفائه في الشريط المعتمد).

(1116) «الكبير»، ك، س: «العبد».

(1117) «المعونة» (1381/3-1382).

(1118) الكبير (ز): ل 37 أ-ب.

(1119) «الكبير» (ز): ل 38 أ.

والاستخدام من أشرف أنواع البديع؛ ولهم فيه عبارتان: إحداها أن يؤتى بلفظ له معنيان فأكثر مراداً به أحد معانيه، ثم يؤتى بضميره مراداً به المعنى الآخر، وهذه طريقة السكاكي وأتباعه. والأخرى أن يؤتى بلفظ مشترك، ثم بلفظين يفهم من أحدهما أحد المعنيين، ومن الآخر الآخر، وهذه طريقة بدر الدين بن مالك، ومشى عليها ابن أبي الأصبح.

ن «الإتقان» (252/3-253). قلت: وعلى الطريقة الأولى جرى البسيلي.

(1120) أشهب بن عبد العزيز، أبو عمر القيسي الجعدي العامري (ت 204هـ):

من أهل مصر، من الطبقة الوسطى من أصحاب مالك، وبه تفقه والمدننين والمصريين، وقرأ على نافع. قال الشافعي: ما رأيت أفقه من أشهب. وانتهت إليه الرئاسة بمصر بعد ابن القاسم.

ترجمته في «ترتيب المدارك» (262/3-271)؛ «وفيات الأعيان» (238/1-239)؛ رت: 100؛ «التمييز والفصل» (2/

526)؛ «الديباج المذهب» (162؛ رت: 180)؛ «غاية النهاية» (296/2؛ رت: 2598)؛ «تهذيب التهذيب» (1/

314؛ رت: 654)؛ «تقريب التهذيب» (52؛ رت: 533)؛ «طبقات المالكية» (41-43ب).

(1121) نقله القرطبي بحروفه في «تفسيره» (92/5) ولم أوفق أن أجد هذا النقل عن أشهب في المدونة؛ وعليه يصح تعقب =

أن يتزوج أمةً كتابية»⁽¹¹²²⁾.

يُرَدُّ بأنَّ ابنَ يونس⁽¹¹²³⁾ واللحيمي إنما نَقَلَا⁽¹¹²⁴⁾ عنه جواز⁽¹¹²⁵⁾ التماذي على ذلك بعد الوقوع، فينبغي لابن عطية أن ينقله⁽¹¹²⁶⁾ كذلك.

26- ﴿يُرِيهِ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾:

اختلف الأصوليون: هل يَرُدُّ في القرآن ما لا يُفهم؟⁽¹¹²⁷⁾. وهذا الخلاف إنما هو في اللفظ، وأما المعنى القديم [39-و] فيستحيل فيه ذلك.

- البسيلي لابن عطية في عدم تحريره في النقل في هذا الموضع، ولعل القرطبي تابع ابن عطية وثوقا به فلم يحقق النقل من المدونة¹، ناهيك أن المنقول عن مالك المنع من التزوج بالأمة الكتابية للحر أو العبد- على تفصيل وخلاف ذكره ابن عطية أيضا-. قال القاضي عبد الوهاب في «المعونة» (799/2) في شأن نكاح الأمة الكتابية: «إنه غير جائز للمسلم جملة خلافا لأبي حنيفة، لقوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَّ﴾ وقوله ﴿فَمِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾، فعلقه بشرط الإيمان، ولأن ذلك يؤدي إلى أشياء ممنوعة، لأن الأمة قد تكون ملكا للكافر فإن قلنا: لا يجوز لمسلم نكاح أمة الكافر، حصل منه تفريق بين أمة الكافر وبين أمة المسلم، وأحد لم يفرق، وإن قلنا: يجوز؛ فالولد الحادث إما أن يكون ملكا لسيد الأمة، وإما أن لا يكون ملكا له، فذلك خلاف الأصول، فلما أدى إلى هذا الفساد وجب منعه ... واستوى الحر والعبد في ذلك».

ون «تفسير الفخر» (49/10)؛ «أنوار التنزيل» (79/2)؛ «التحرير والتنوير» (14/5)؛ «تفسير القاسمي» (1194/5-1195).
(1122) «المحرر الوجيز» (15/4)؛ «الكبير» (ز): ل 38 أ.

(1123) ن «الجامع» لابن يونس الصقلي (ن خ ع ك 823: 68 أ).

(1124) ق : نقله.

(1125) س : 30-أ.

(1126) ق : يقله.

(1127) ن بسط الخلاف بين الأصوليين في «مقدمة تفسير الراغب» (419-421)؛ «المحصول» (1/1/541)؛ «التحصيل» للسراج الأرموي (255/1)؛ المسألة 46 من «المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين» (249-253). وقد خُصَّص د. محمد العروسي بعد عرض الخلاف إلى القول (الصفحة: 253): «وهذه الأقوال التي تقتضي أن في كتاب الله ما لا يفهم معناه أو يقصد من الخطاب الإلباس، يخالف لما وصف الله سبحانه به كتابه، بأنه أنزله بلسان عربي مبين، ووصفه سبحانه بأنه شفاء ورحمة للمؤمنين، وهذا ينفي عنه صفة اللبس. وأيضا هو يخالف لأمر الله سبحانه الذي أمرنا بتدبره، فقال سبحانه «أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا» [سورة القتال: 24]. وعان سبحانه «أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ» [المؤمنون: 68]. فكيف يأمرنا العليم الخبير بما لا نفقه ولا نفهم معناه، وهو الكلام العربي الذي جعل هدى وشفاء «إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون» [الزخرف: 3]».

والنكتة في «الكبير» (ز): ل 38 ب.

﴿وَيَهْدِيكُمْ﴾:

إِنْ فُسِّرَتْ⁽¹¹²⁸⁾ بالهداية الأعمية لزم التكرار⁽¹¹²⁹⁾؛ لأن ذلك نفس التبيين،
[و] <إِنْ فُسِّرَتْ>⁽¹¹³⁰⁾ بالأخصية يلزم الخلف⁽¹¹³¹⁾ في الخبر؛ لأن الكافر
وعصاة المومنين غير مهديين.

27- ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾:

قول ابن عطية: «هو»⁽¹¹³²⁾ تكرار للتأكيد»⁽¹¹³³⁾، يرد بوجهين:

أ- أن البيانين فرّقوا بين قولك "زيد يقوم" وقولك "يقوم زيد"، فقوله
﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ﴾ أخص من قوله "يريد الله"، فهو تأسيس⁽¹¹³⁴⁾.

ب-⁽¹¹³⁵⁾ أن الأول تضمّن مشروعية التوبة، والثاني إخبار بقبولها، وأن

(1128) ق : فسرنا.

(1129) ضعف أبو حيان في «البحر المحيط» (235/3) دعوى التكرار، ونقل ذلك عن صاحب «ري الظمان». وفسر
الفخر في «التفسير الكبير» (54/10) معنى الهداية هاهنا بقولين للمفسرين: أحدهما أن هذا دليل على أن كل ما
يُنْهَى عنه لنا وتحليله من النساء في الآيات المتقدمة، فقد كان الحكم أيضا كذلك في جميع الشرائع والملل. والثاني
أنه ليس المراد ذلك، بل المراد أنه تعالى يهديكم سنن الذين من قبلكم، في بيان ما لكم فيه من المصلحة كما بينه
لهم، فإن الشرائع والتكاليف وإن كانت مختلفة في نفسها، إلا أنها متفقة في باب المصالح. وفيه قول ثالث: وهو أن
المعنى: أنه يهديكم سنن الذين من قبلكم من أهل الحق لتحجتبوا الباطل وتتبعوا الحق.
ن «المحرر الوجيز» (22-21/4)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (98/5).

(1130) زيادة من "س".

(1131) ك ، س: الخلاف .

(1132) ك : وهو.

(1133) «المحرر الوجيز» (22/4)؛ «مدارك التنزيل» (351/1)؛ «أنوار التنزيل» (81/2). وهو قيل ابن عاشور في «التحرير
والتنوير» (20/5) وابن جزري في «التسهيل لعلوم التنزيل» (138/1)؛ وعلل التكرار بأنه توطئة لفساد إرادة الذين
يتبعون الشهوات. و ن توجيه الألوسي في «روح المعاني» (14/5).

(1134) الفرق بين التأكيد والتأسيس، أن التأكيد إعادة للمعنى الحاصل قبله، بتكرار معناه أو ميناه، بخلاف التأسيس فهو
عبارة عن إفادة معنى آخر لم يكن قبله أصلا. ويقال: التأسيس أولى وأفضل من التأكيد، لأن حمل الكلام على
إفادة معنى جديد، خير من حمله على إعادة المعنى الأول.

ن «معجم مصطلحات أصول الفقه» (115-116)؛ «مفتاح الوصول» (59).

(1135) عوضه في "ق": الثاني.

ذلك واجب شرعا لا عقلا⁽¹¹³⁶⁾. [ورده] أبو حيان⁽¹¹³⁷⁾ بأن معمول الإرادة أولاً هو التكليف⁽¹¹³⁸⁾، أي: "يريد⁽¹¹³⁹⁾ الله تكاليفكم [و]ليبين لكم".

قال المختصر⁽¹¹⁴⁰⁾: «في هذا نظر»؛ يريد: لأن التوبة متعلقة بالفعل وراجعة إليه، والتقدير: "يريد الله تكاليفكم⁽¹¹⁴¹⁾ [و]ليبين لكم ويتوب عليكم"، فكأنه معمول له.

34- ﴿تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾:

أي: تعلمون أو تخافونه⁽¹¹⁴²⁾ ووقع⁽¹¹⁴³⁾.

(1136) ك: 272-أ.

(1137) «البحر المحيط» (236/3). وفيه ذكر سبب اختلاف المفسرين في القول بالتكرار أو عدمه؛ فانظره.

(1138) الكبير (ز): التكليف.

(1139) ك، س: أن يرد.

(1140) المشهور أن المختصر هو أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي، أبو محمد الحنفي النحوي (ت 749هـ):

تلميذ أبي حيان والمختصر لتفسيره في كتاب «الدر اللقيط من البحر المحيط»؛ الذي قصره على مباحث أبي حيان مع ابن عطية والزنجشري. (ن «بغية الوعاة»: 326/1-327؛ «الدرر الكامنة»: 174/1-175). وهو ما تؤيده عبارة البسيلي في «الصغير» (ن خ ع ق 271: 134ظ): «أول ما ورد علينا بتونس، مختصر أبي حيان» جاء به أبو الفضل بن أبي مدين؛ ومعنى ذلك أن المؤلف مشرقي أو هو غير تونسي على الأقل.

ولكن يشغب على إطلاقنا هذا، قول البسيلي في الكبير (ن خ ع ك 2038: مج 2/190) -عند تفسير قوله تعالى ﴿ما أنت بنعمة ربك بمجنون﴾-: «...انظر الزنجشري وما اعترضه به أبو حيان، وما أجاب به المختصر السفاقي...». والسفاقي تونسي (ن ترجمته في «الديباج» (150-ر ت: 165)؛ «وفيات النشريسي» (112)؛ «لقط الفرائد» (194)؛ «نيل الابتهاج»: (39-40)؛ «بغية الوعاة» (425/1-ر ت: 860)؛ «الأعلام» (1/63). فيشكل الأمر؛ إلا أن يكون البسيلي قد اعتمد مختصرين، مختصر ابن مكتوم، وإعراب السفاقي. غير أنه تبين لي بعد أن التونسيين لا يعرفون لأبي حيان مختصراً إلا الصفاقي، قال السراج في «الحلل» (ق 1/4ج: 1051) - في معرض حديثه عن تأليف أبي حيان - «ومنه البحر المحيط الذي اختصر الصفاقي إعرابه».

ويقطع الشك باليقين حين تعلم أن النقل المذكور أعلاه هو للصفاقي في «المجيد في إعراب القرآن المجيد» (ن خ ع ق 596: 203 ب)، وسياق ما فيه بتمامه: «قوله ﴿والله يريد أن يتوب عليكم﴾؛ قال ابن عطية: تكرر إرادة الله التوبة على عباده، تقوية للإخبار الأول؛ وتعقبه بأنه اختار مذهب الكوفيين في أن جعل قوله ﴿ليبين﴾ في معنى أن يبين، وعطف عليه يتوب؛ فهو مفعول مثله، ولذلك قال: وتكرر إرادة الله التوبة إلى آخره... وقد كان حكى قبل مذهب الكوفيين وضّفه، فرجع آخره إلى ماضيه! قلت (أي السفاقي): في هذا التعقب نظر».

(1141) «الكبير» (ز): «تكاليفهم». وكذا في ما يأتي من نظائره.

(1142) ك، س: «تجنونه» والمثبت من «ق» و«الكبير» (ز): ل 39 أ.

(1143) قيل: الخوف هنا معناه اليقين، وهو قول ابن عباس - حكاه القرطبي (112/5) - وعليه اقتصر ابن جزي في -

[و] كذا قوله ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ⁽¹¹⁴⁴⁾... حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا⁽¹¹⁴⁵⁾﴾، لم يقل "حكّمين من أهلها" ⁽¹¹⁴⁶⁾، وإن كان أخصر ⁽¹¹⁴⁷⁾؛ لأن المراد أن يكون كل واحد من الحكمين من أهل أحد الزوجين لا من أهلها ⁽¹¹⁴⁸⁾ معاً.

36- ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾:

إن قلت ⁽¹¹⁴⁹⁾: العبادة متأخرة عن التوحيد الذي من لوازمه نفْيُ الشريك، والمقدّم على المقدّم مُقدّم. فالجواب من وجهين:

(أ)- المراد بالشرك هنا الرياء لا الكفر ⁽¹¹⁵⁰⁾.

(ب)- أفاد حصول الدلالة مرتين، بالمطابقة وباللزم ⁽¹¹⁵¹⁾.

وجواب ثالث): وهو أن نفْيَ الشريك أحد صور العبادة لا متقدم عليها ⁽¹¹⁵²⁾،

= «التسهيل» (140/1)؛ وقيل هو على بابه، واجتزأ ابن كثير والفخر بذكر القول الأخير (تفسير ابن كثير: 277/2) والتفسير الكبير: 72/10) وحكى العز في «اختصار النكت» (321/1) وابن عطية في «المحرر الوجيز» (44/4) وأبو حيان القولين جميعاً وأورد هذا لكل ما رجحه به منتحوه من كلام العرب وأدلة الشرع. ن «البحر المحيط» (3/251-250)؛ «الفريد» (729/2)؛ «روح المعاني» (25/5).

(1144) وردت الكلمة منسوقة بما بعدها من الآية دون فصل؛ وتكملتها: «شفاق بينهما فابعثوا».

(1145) النساء: 35.

(1146) ق: أهلها.

(1147) ق، ك: أنخص.

(1148) ق، س: «أهلها». وأيدت رواية «الكبير» (ز) ما في «ك».

(1149) س: قلنا.

(1150) هذا الجواب وارد للرازي في «التفسير الكبير» (77/10) والقرطبي في «الجامع» (118/5).

(1151) يكثر دور هذه المصطلحات المعلومة المعنى في كتابنا هذا؛ وظهرها أمّا من المنطق لو ما نبّه السيوطي أمّا ليست كذلك، بل هو أمر لغوي؛ والمناطق مصرّحون بأنه ليس من علمهم، وإنما يذكرونه في كتبهم لاحتياجهم إليه.

أفاده قدورة في شرحه على «السلم» (13ظ).

(1152) اختار الألوسي أن يقال: إن هذا النهي إشارة إلى الأمر بالإخلاص، فكانه قيل: «واعبدوا الله مخلصين له الدين»، ويؤول ذلك إلى أنه سبحانه أمر أولاً بما يشمل التوحيد وغيره من أعمال القلب والجوارح، ثم أردفه بما يفهم منه التوحيد الذي لا يقبل الله عملاً بدونه؛ فالعطف من قبيل عطف الخاص على العام. من «روح المعاني» (28/5).

لكن يرد عليه أنه لو كان عبادة لا افتقر⁽¹¹⁵³⁾ إلى نية، وفيه بحث. وأما التوحيد فقال الفخر في "المحصول": «لا يفتقر إلى نية >وإلا لزم التسلسل».

ابن العربي: «يؤخذ من الآية منع السفر بنية <التجارة والحج والوضوء للعبادة والنشاط أو النظافة؛ لأن ذلك تشريك»⁽¹¹⁵⁴⁾.

﴿وَبِالْوَلَدَيْنِ إِحْسَانًا﴾:

سئل ع عن دعاء كل من أبويه إلى نقيض ما دعاه إليه الآخر منهما. فأجاب بأنه يطيع الأم مع⁽¹¹⁵⁵⁾ التساوي، وإلا فمن دعا إلى الأرجح. والمراد

(1153) ك، س : تفتقر.

(1154) كيف يستقيم نسبة هذا الكلام لابن العربي وهو يقول بعد ما نسب إليه أعلاه، في «أحكام القرآن» (428/1): «وهذا ضعيف؛ فإن التبرد لله، والتنظيف وإجمام المعدة لله، فإن كل ذلك مندوب إليه أو مباح في موضع، ولا تناقض الإباحة الشريعة».

وذكر في اسم "مخلص" من كتابه «سراج المريدين» (خ) أمهات مسائل تعبدية جائزة تصاحب النية فيها أعمالا دنيوية، وهي اثنا عشر مسألة، وهي:

- أ: صلاة الجماعة في المسجد للأنس بالجيران، أو بالليل لمراقبة ومراعدة الأحوال.
- ب: صيامه توفيرا للمال واستراحة من عمل الفطر، أو احتماء من ألم وجده، أو مرض يتوقعه، أو بطنة تقدمت له.
- ج: صدقته لما يجده في نفسه من لذة إفاضة المال والفضل على الخلق.
- د: حجه لرؤية البلاد، والاستراحة من الأنكاد.
- هـ: الهجرة مخافة الضرر بالعدو أو المال، أو الأهل أو الولد، أو إلمام الفقر.
- و: تعلم العلم، ليحتمي به من الظلم، أو ليستجلب به حظا من الدنيا.
- ز : حجه ماشيا ليتوفر عليه الكراء.
- ح: كنه مصحفا ليصلح خطه.
- ط : أن يتوضأ تبردا.
- ي: الاعتكاف فرارا من الكراء.
- ك : يعود المريض ليعاد، وكذلك الصلاة على الجنائز وغيرها.

-ل : أن يفعل ذلك كله لينظر إليه بعين الصلاح.

ون بقية الكلام في «المعيار العرب» (177/11-178). وللإستزادة (175/11-177). وقد نقل القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (5/118) عن بعض المالكية -و لم يسمه- أن من تطهر تبردا أو صام عمّا لمعدته ونهى مع ذلك التقرب لم يميزه؛ أنه مزج في نية التقرب نية دنيوية وليس لله إلا العمل الخالص؛ كما قال تعالى ﴿أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: 3]. وقال تعالى ﴿وَمَا أَمْرًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: 5]. وكذلك إذا أحس الرجل بداخل في الركوع وهو إمام لم ينتظره؛ لأنه يخرج ركوعه بانتظاره عن كونه خالسا لله تعالى.

(1155) ك : من.

بالأبوين، الأب وإن علا والأم وإن علت⁽¹¹⁵⁶⁾.

﴿مُخْتَلًا بِخُورًا﴾⁽¹¹⁵⁷⁾:

”المختال“ [المتكبر بالفعل، و”الفخور“ المتكبر بالقول، أو به وبالفعل]⁽¹¹⁵⁸⁾. [40-ظ]

41- ﴿مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾:

يُدُلُّ أَنَّ الْعَقْلَ لَمْ يَخْلُ مِنْ سَمْعٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: ”مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ مَرْسَلٌ إِلَيْهِمْ“، لثَلَا يَلْزَمَ الْخُلْفُ فِي الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمَرْسَلِ إِلَيْهِمْ لَا شَهِيدَ فِيهِمْ⁽¹¹⁵⁹⁾.

﴿عَلَى هَؤُلَاءِ﴾:

أي: ولهم⁽¹¹⁶⁰⁾، فحذف المعطوف، كقول ابن عصفور في قوله تعالى ﴿تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾⁽¹¹⁶¹⁾، أي والبرد، وإن كان ما قاله⁽¹¹⁶²⁾ غير لازم؛ لأن الخطاب لأهل⁽¹¹⁶³⁾ الحجاز، والغالب في أرضهم الحر لا البرد.

43- ﴿مَا تَقُولُونَ﴾:

لم يقل ”ما تتكلمون“؛ لأن القول أعم، لصدقه على المفرد والمركب.

(1156) «الكبير» (ز): ل 39 أ.

(1157) زيادة: خلت النسخ منها، ولا مناص من إثباتها.

(1158) «تفسير الفخر الرازي» (79/10)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (125/5)؛ «البحر المحيط» (256/3)؛ «التحرير والتنوير» (51/5).

(1159) «الكبير» (ز): ل 39 أ.

(1160) ساق أبو حيان هذا التفسير، وقال عقيبه: «وهذا فيه بعد!». ن «البحر المحيط» (263/3).

(1161) النحل: 81.

(1162) ك: قبله.

(1163) س: 31-ب. ون «الكبير» (ز): ل 39 ب.

فإن قلت: هل في الآية دليل للقول⁽¹¹⁶⁴⁾ بتكليف ما لا يُطاق، لدلائلها على أن السكران مُكَلَّفٌ حال سُكْرِهِ بأن لا يَقْرَبَ الصلاة⁽¹¹⁶⁵⁾؟. فالجواب من وجهين:

(أ) 1166- أنه نهى عن سبب⁽¹¹⁶⁷⁾ السكر وهو الشراب⁽¹¹⁶⁸⁾.

(ب) -فرّق [بين] ابتداء التكليف واستمراره، والطاقة⁽¹¹⁶⁹⁾ شرط⁽¹¹⁷⁰⁾ في الأول دون الثاني، قاله ابن التلمساني.

فإن قلت: دلت الآية على أن السكر كان جائزاً عندهم⁽¹¹⁷¹⁾، وهذا مع قضية⁽¹¹⁷²⁾ حمزة يُعارض ما قاله الأصوليون من حفظ الكليات الخمس، التي منها حفظ العقول.

(1164) وقع القلب في "ك" و "س": "للقول دليل".

(1165) ابن عطية في "تفسيره" (71/4): «وليس في هذا تكليف ما لا يطاق على ما ذهب إليه بعض الناس». ويرى الفخر أن توجيه التكليف على من قرب الصلاة وهو سكران ممتنع بالعقل والنقل؛ أما العقل، فلأن تكليف مثل هذا الإنسان يقتضي تكليف ما لا يطاق؛ وأما النقل، فهو قوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاث، عن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ». ن «التفسير الكبير» (89/10)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (132/5). ونقل الألويسي في «تفسيره» (39/5) عن الجصاص ما يقتضي خلافه فراجع.

(1166) ق: أحدهما.

(1167) ك: 273-ب.

(1168) ق؛ «الكبير» (ز): «الشرب». ون «البحر المحيط» (266/3).

(1169) «الكبير» (ز): الإطاعة.

(1170) ك: "بشرط"، وبعدها زيادة كلمة "بشيء"، وإقحامها مُجَلَّ بالمعنى.

(1171) روي ذلك عن مالك. ن «البحر المحيط» (266/3)؛ «التحرير والتنوير» (60/5).

(1172) لعلها: "قصة". والمقصود بقصة حمزة، حين بقر خواصر ناقتي علي عليه السلام، وجب أسنمتها، فأخير بذلك النبي ﷺ، فجاء إلى حمزة فصدر عن حمزة للنبي ﷺ من القول الجافي المخالف لما يجب عليه من احترام النبي ﷺ وتوقيره وتعزيره، ما يدل على أن حمزة كان قد ذهب عقله بما يسكر، ولذلك قال الراوي: فعرف رسول الله ﷺ أنه مثل؛ ثم إن النبي ﷺ لم ينكر على حمزة ولا عنفه، لا في حال سكره ولا بعد ذلك، بل رجع -لما قال حمزة: "وهل أنتم إلا عبيد لأبي"- على عقبيه الفهقرى وخرج عنه. قال القرطبي: وهذا خلاف ما قاله الأصوليون وحكوه، فأغم قالوا: إن السكر حرام في كل شريعة؛ لأن الشرائع مصالح العباد لا مفاسدهم، وأصل المصالح العقل، كما أن أصل المفاسد ذهابه، فيجب المنع من كل ما يذهبه أو يشوشه، إلا أنه يحتمل حديث حمزة، أنه لم يقصد بشرابه السكر لكنه أسرع فيه فغلبه، والله أعلم.

أهـ من «الجامع لأحكام القرآن» (186/6).

فالجواب بالفرق بين⁽¹¹⁷³⁾ الشكر الطافح الذي يغيب معه (العقل)⁽¹¹⁷⁴⁾، والذي يبقى معه منه بقية⁽¹¹⁷⁵⁾.

وتدل الآية على <أن> مفهوم الغاية⁽¹¹⁷⁶⁾، أصرح⁽¹¹⁷⁷⁾ من مفهوم الصفة؛ إذ لم يكتف فيها بقوله «وَأَنْتُمْ سُكَارَى»، إلا أن يُقال: مفهوم الغاية هنا أحص من مفهوم الصفة.

﴿وَلَيْسَ كُتْمٌ مَّرْضِيٌّ﴾

أي "جنباً مرضى"⁽¹¹⁷⁸⁾، فلا يكون⁽¹¹⁷⁹⁾ في الآية تقديم وتأخير⁽¹¹⁸⁰⁾ كما قاله ابن يونس.

﴿أَوْ لَمْ تُسْتُمْ [النِّسَاءَ]﴾

ولم يقل "أو لامس أحد منكم"، كما عبر في المعطوف عليه؛ لأن الأول ضروري لكل أحد، بخلاف الثاني.

48 - ﴿وَيَنْفَعُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾

قول ابن عطية: «التائب إذا مات على توبته، هو عند أهل السنة وجمهور فقهاء

(1173) ق ، س : "بأن". ك : "بيان"؛ ولعل المثبت أبين.

(1174) زيادة لازمة، لعدم وجود ما يعود عليه الضمير في "معه". وقد أيدتها رواية «الكبير» بأخرة.

(1175) «الجامع لأحكام القرآن» (133/5).

(1176) هو دلالة اللفظ الدال على حكم مقيد بغاية، على ثبوت نقيض الحكم في المسكوت عنه، بعد هذه الغاية، كقوله

تعالى ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾.

راجع «المختصر الأصولي» لابن الحاجب (152)؛ «مفتاح الوصول» (81)؛ «إرشاد الفحول» (182)؛ «معجم

مصطلحات أصول الفقه» (428)؛ «مناهج الأصوليين» لخليفة بابكر الحسن (230-227).

(1177) ك : صرح.

(1178) مقتضى هذا التفسير ما ورد في الآية من أسباب أنها نزلت في قوم مرضى أجنبوا؛ فانظر روايات من ذلك في

«المحرر الوجيز» (75/4)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (140/5-141).

(1179) ق : ويكون.

(1180) ك : "ولا خير". س : «الكبير»؛ "ولا تأخير".

الأمة لاحتق بالمومن المحسن، إلا أن قانون المتكلمين أنه في المشيئة»⁽¹¹⁸¹⁾، يُرد بأن ذلك لم يقله أحد من المتكلمين، بل أجمعوا على أنه في الجنة إذا أتى بشروط التوبة؛ وإنما اختلفوا هل قبول [41-] توبته قطعية أو ظنية؟.

49 - ﴿بَلِ اللَّهِ يَزَيِّ﴾:

إن قلت: ما بعد "بل" هنا عين⁽¹¹⁸²⁾ ما قبلها على مذهب أهل السنة، إذ أفعال العبد خلق لله، فتزكيتهم أنفسهم فعل لله⁽¹¹⁸³⁾. فالجواب أن المضروب عنه دعواهم التزكية، والمضروب به خلق الله لهم الأعمال الصالحة التي بها التزكية؛ ولذا قال ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾⁽¹¹⁸⁴⁾.

ع: «ويجوز للإنسان أن يطلب من غيره أن يعدّله، وليس من تزكيت نفسه»⁽¹¹⁸⁵⁾.

50 - ﴿الْكَذِبَ﴾:

قول أبي حيان: «هو مفعول»⁽¹¹⁸⁶⁾، أي: لفعل مضمر تقديره "ينسبون" لا

(1181) «المحرر الوجيز» (93/4)؛ «الجواهر الحسان» (452/1).

وسياق ما في «الكبير» (ز): ل 39 ب: «قال شيخنا في مثل هذا: كان الفقيه أبو محمد عبد الله المرجيني يقول: رقد ابن عطية هنا. وهذا الموضع حدير بأن يقال فيه ذلك، إذ لم يقل أحد من المتكلمين أنه في المشيئة، بل كلهم أجمعوا على أنه في الجنة إذا أتى بالتوبة مستوفاة الشروط، من رد المظالم إلى أهلها وغير ذلك من الشروط، وإنما الخلاف بين أهل السنة: توبته هل هي قطعية أو ظنية؟. وأجمعوا على أنه في الجنة؛ فظاهر الآية دخول قاتل العمد، وآية «ومن يقتل مومنا متعمدا» نص في أنه غير معروض للعفو عنه، والخاص مقدم على العام؛ وأما الخلود فاتفق أهل السنة على أنه غير مخلد، وتأولوا تلك الآية».

(1182) ك، س: "غير". والمثبت من "ق"؛ «الكبير» (ز): ل 39 ب.

(1183) ك: فعلى الله.

(1184) ن «المحرر الوجيز» (97/4)؛ «البحر المحيط» (281/3)؛ «تفسير القرطبي» (159/5)؛ «أنوار التنزيل» (93/2)؛

«التحرير والتنوير» (84/5)؛ «تفسير ابن كثير» (315/2).

(1185) ك، س: تزكية النفس.

(1186) «البحر المحيط» (282/3).

”ليفترون⁽¹¹⁸⁷⁾“، وإلا كان مصدرا⁽¹¹⁸⁸⁾.

52- ﴿وَمَنْ يَلْمِ [اللَّهَ]﴾:

أي: ”ومن لعنه“؛ لأنه وَسَطٌ في المقدمتين⁽¹¹⁸⁹⁾ فيجب اتحاده.

﴿بَلَى تَجَدَّ﴾:

أبلغ من ”لا نصير“. ولم يقل: ”ناصر⁽¹¹⁹⁰⁾“ وإن كان نفى الأعم أبلغ؛ لأنه موضع لا ينفع فيه إلا الأحص.

53- ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ﴾:

الزمخشري - ما حاصله -: أَنَّ تَسَلُّطَ الإنكار إمَّا على الجملتين، أو على الأولى فقط⁽¹¹⁹¹⁾.

54- ﴿أَمْ يَخْشَوْنَ﴾:

الحسد أشد⁽¹¹⁹²⁾ من البخل، فهو تَرَقُّ في الذَّم.

﴿فَقَدْ-اتَيْنَا﴾:

حَسَدٌ من لم يختص بالمحسود⁽¹¹⁹³⁾ عليه، أشد منه في المختص به.

(1187) ك : يفترون.

(1188) الكبير (ز) : ل 39 ب.

(1189) ق : ”المتقدمين“. ون « الكبير » (ز) : ل 39 ب.

(1190) س : لا نصرا.

(1191) «الكشاف» (521/1-522). ون « التفسير الكبير » (105/10)؛ «تفسير القرطبي» (161/5)؛ «الكبير» (ز) : ل 40 أ.

(1192) ك : 274-أ. ون « الكبير » (ز) : ل 40 أ.

(1193) ك : بالمحسود.

56- ﴿كَبُرُوا بِآيَاتِنَا﴾:

تسجيلٌ عليهم بكفرهم⁽¹¹⁹⁴⁾، [مع] وضوح الآيات؛ فلذا قيل: ﴿بآياتنا﴾.

﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ﴾:

لا يقال: يلزم التسلسل؛ لأنه هنا في الآثار لا في المؤثرات، وهو غيرٌ مستحيل. فإن قلت: الجلودُ المبدلُ بها لم تنص، فلم بُدلت⁽¹¹⁹⁵⁾؟ قلت: لأنها خُلقت من اللحم <الذي>⁽¹¹⁹⁶⁾ نَضِج وهو قد عصى⁽¹¹⁹⁷⁾. ويتأكد هذا السؤال على قاعدة المعتزلة في التحسين والتقييح. وأجاب الزمخشري بأنَّ المعذَّب الأرواح الكائنة في الجلود⁽¹¹⁹⁸⁾.

57- ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾:

لم تؤكِّد هذه الجملة كالتي قبلها؛ لأن المؤمنين لا ينكرونها⁽¹¹⁹⁹⁾.

(1194) س : 32-أ. ون « الكبير »: ل 40أ.

(1195) وقع تصحيحها في طرة الأصل ب "عذبت"، غير أن وقوعها في صلب النسختين معاً يجعلها أكد. ونسب القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (164/5) هذا السؤال إلى الزنادقة ثم أجاب عنه. وأجاب عنه الفخر أيضاً من وجوه. ن «التفسير الكبير» (108/10-109)؛ «أعوذج جليل» (86-87)؛ «اختصار النكت للماوردي» (329/1). وعند الألوسي أن هذا السؤال مما لا يكاد يسأله عاقل فضلاً عن فاضل؛ ثم قرر علة ذلك من أوجه في «تفسيره» (58-59).

(1196) زيادة من "س".

(1197) ن «التحرير والتنوير» (90/5).

(1198) «الكشاف» (522/1)؛ «حاشية الكازروني على البضاوي» (94/2). ون «المحرر الوجيز» (106/4)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (164/5)؛ «الكبير» (ز): ل 40 أ.

وأهل السنة يقولون إن المعذب جملة الإنسان.

(1199) أبو حيان: «جاءت جملة الكفار مؤكدة بـ "أن" على سبيل تحقيق الوعيد المؤكد، ولم ينجح إلى ذلك في جملة المؤمنين. وأتى فيها بالسين المشعرة بقصر مدة النفس، على سبيل تقريب الخير من المؤمن وتبشيره به». من «البحر المحيط» (286/3). وقد يقال إن تقدم ذكر الكفار ووعيدهم على ذكر المؤمنين ووعدهم؛ لأن الكلام فيهم، وذكر المؤمنين بالعرض. أفاده البضاوي في «تفسيره» (94/2).

﴿سَنُخْلِمَنَّ﴾:

أتى هنا بالسين، وفي وعيد الكفار بـ "سوف" ⁽¹²⁰⁰⁾ التي هي أبلغ، لما قلناه في التأكيد بـ "إِن" ⁽¹²⁰¹⁾.

وجواب ثان عن السؤالين معا ⁽¹²⁰²⁾، وهو يقتضي «سَبَقْتُ رَحْمَتِي غَضَبِي» ⁽¹²⁰³⁾.

58 - ﴿إِلَّا أَهْلًا﴾:

لا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ خَانَ إِنْسَانًا فِي شَيْءٍ، ثُمَّ اتَّيَمَّنَهُ عَلَى مَا يَسْتَوْفِي مِنْهُ، حَقُّهُ، لَمْ يَخُنْهُ فِيهِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْأَمَانَةِ هُنَا، لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا ⁽¹²⁰⁴⁾.

(1200) ك : "سرف". ون «الكبير» (ز) : ل 40 أ.

(1201) «روح المعاني» (60/5).

(1202) قصد المؤلف بالسؤالين :

(1) - لم أكدت جملة ﴿إِن الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية، دون تاليتها ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية.

(2) - لماذا جيء بـ "سوف" في الأولى وبالسين في الثانية.

(1203) صحيح:

وهو طرف من حديث أخرجه البخاري في «الصحيح» مع «الفتح» (522/13؛ رح: 7553)؛ كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾. وهو في «صحيح مسلم» (2108/4؛ رح: 2751)؛ كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه. وفي «سنن الترمذي» (545/5؛ رح: 3535)؛ كتاب الدعوات، باب في فضل التوبة والاستغفار، وما ذكر من رحمة الله لعباده. و«سنن ابن ماجه» (1435/2؛ رح: 4295)؛ كتاب الزهد. و«مسند أحمد» (127/7؛ رح: 7297)، (293/7؛ رح: 7491)؛ مسند أبي هريرة. رواه ابن أبي عاصم في «كتاب السنة» (270/1؛ رح: 608-609). والحاكم في «المستدرک» (278/4) - رح: 7633. والحميدي في «مسنده» (478/2؛ رح: 1126)، من أحاديث أبي هريرة ^{عليه السلام}. والطبراني في «المعجم الصغير» (49/1؛ رح: 43). وإسحق بن راهويه في «مسنده» (409/1؛ رح: 459). وأبو يعلى في «مسنده» (171/11؛ رح: 6281). وهو في «صحيفة همام بن منبه» (31/1؛ رح: 13). و«مصنف عبد الرزاق» (60/7؛ رح: 34199).

(1204) جمهور العلماء فيمن اتهمه رجل على شيء، وكان للأمين حق عند المؤمن جده إياه، أنه لا يجوز له أخذ الأمانة عوض حقه لأن ذلك خيانة. ومنعه مالك في «المدونة»، وعن ابن عبد الحكم: أنه يجوز له أن يجده بمقدار ما عليه له، وهو قول الشافعي. قال الطبري عن ابن عباس وزيد بن أسلم، وشهر بن حوشب، ومكحول: أن المخاطب ولالة الأمور، أمرهم أن يودوا الأمانات إلى أهلها. وقيل: نزلت في أمر عثمان بن أبي طلحة. ن «التحرير والتنوير» (92/5).

ابن رشد في جامع "البيان" (1205): «أظهر الأقوال [42-ظ] فيها الإباحة». قلت: وأخذ ذلك من قوله تعالى ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ﴾ (1206)، يُرَدُّ بأن الاعتداء غير الاختلاس والجحد (1207)، والآية نزلت في قتل حمزة والتمثيل به.

ع: «وحدّث "أد الأمانة إلى من ائتمنك" (1208) في صحته نظر (1209)»، وقال مالك في الأسير يؤتمن على مال: لا يخون <فيه> (1210). وأما من أوتمن

(1205) تمام كلام ابن رشد -الذي به يتجه تعقب البسيلي- قوله :

«قد اختلف في الذي يستودع الرجل الوديعة فيجحد فيها، ثم يستودعه وديعة أو يأتمنه على شيء، هل يحل له أن يجحد فيها ويقتطعها لنفسه فيما جحدته من وديعة على أربعة أقوال؛ ثم قال بعد: «وأظهر الأقوال إباحة الأخذ، لأن رسول الله ﷺ أباح ذلك لهند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، لما شكت لرسول الله أن زوجها أبا سفيان بن حرب لا يعطيها من الطعام ما يكفيها وولدها، فقال لها: خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف. لأن معنى قوله "بالمعروف" أن تأخذ مقدار ما يجب لها، ولا تتعدى فتأخذ أكثر مما يجب لها. وكذلك تناول قوله ﷺ «لا تخن من خانك»، أي: لا تتعدى فتأخذ أكثر من الواجب لك، فتكون قد خنته أخرى كما خانك هو أولاً؛ لأن من أخذ حقه الواجب له فليس بخائن، بل فعل المعروف الذي أباحه رسول الله ﷺ لهند، فعلى هذا يخرج الحديثان جميعاً ولا يمحلان على التعارض».

ن الكلام بطوله في «البيان والتحصيل» لابن رشد الجد (18/492-494).

(1206) البقرة: 194.

(1207) ك : الجحود.

(1208) وقد قال الترمذي في «السنن» (3/565) عقيب سوقه الحديث: هذا حديث حسن غريب، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا وقالوا: إذا كان للرجل على آخر شيء فذهب به فوق له عنده شيء، فليس له أن يحبس عنه بقدر ما ذهب له عليه، وخصص فيه بعض أهل العلم من التابعين، وهو قول الثوري.

(1209) أخرجه أبو داود في «سننه» (3/90؛ رح: 3534، 3535)؛ كتاب البيوع، بساب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده. والدارمي في «سننه» (2/264)؛ كتاب البيوع، بساب في أداء الأمانة واجتناب الخيانة. والدارقطني في «سننه» (3/35؛ رح: 141-142-143)؛ كتاب البيوع. والطبراني في «المعجم الصغير» (1/171). والبيهقي في «السنن الصغير» (2/375؛ رح: 2339)؛ كتاب الفرائض، باب وصية الصغير. وأورده الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (1/107؛ رح: 240). وقال الحافظ بن حجر: «قال الشافعي: هذا الحديث ليس بثابت. وقال ابن الجوزي: لا يصح من جميع طرقه، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: هذا حديث باطل لا أعرفه من وجه يصح». من «تلخيص الحبير» (3/97).

(1210) ك : "لا يجوز فيه". ق: "لا يخون".

على نفسه، فأجاز سحنون⁽¹²¹¹⁾ هروبه، ومنعه غيره⁽¹²¹²⁾.

59- ﴿مِنْكُمْ﴾:

احتراس؛ لأن النفوس تأتف من أن يَأْتَمَّ⁽¹²¹³⁾ عليها من هو مثلها، أو [من] قبيلتها أو قرابتها.

65- ﴿نَمَّ لَا يَجِدُوا﴾:

أتى بـ "ثم" لأن ما⁽¹²¹⁴⁾ يوجد حين الحكم من الحرج مغفوء عنه لأنه جِبِلِّي.

66- ﴿مَا وَعَلَوْهُ﴾:

ضميره المنصوب، عائد على المذكور وهو المكتوب، ولا يصح عَوْدُهُ على أحد الشيئين⁽¹²¹⁵⁾؛ لأن ثبوت أحدهما لا يرتفع إلا بنفيهما، ضرورة أن الموجبة الجزئية، تناقضها السالبة الكلية⁽¹²¹⁶⁾.

(1211) أبو سعيد بن حبيب التنوخي الملقب بسحنون (ت 240هـ):

قاض فقيه، من رؤوس المالكية؛ انتهت إليه رئاسة الفقه في المغرب؛ روى «المدونة» عن عبد الرحمن بن القاسم، عن الإمام مالك؛ وكان يقول: "فتح الله الفقر، أدركنا مالكا وقرأنا على ابن القاسم".

ترجمته في «ترتيب المدارك» (4/45-88)؛ «الديباج المذهب» (263-268؛ رت: 344)؛ «وفيات الأعيان» (3/180-182؛ رت: 382)؛ «المراقبة العليا» للنباهي (28-30)؛ «طبقات المالكية» (71ب-73ب)؛ «الأعلام» (4/5).

(1212) الكبير (ز): ل 40 أ.

(1213) الكبير (ز): يتأمر.

(1214) ق: لم.

(1215) «مدارك التنزيل» (1/371)؛ «أنوار التنزيل» (2/97)؛ «روح المعاني» (5/74). وعزا الألويسي القول الثاني للرازي، ووصفه بأنه مما تنبى عنه الصناعة. وهو عند القرطبي أيضا، في «الجامع لأحكام القرآن» (5/174). وقال ابن أبي العز الهمداني: «فإن قلت: الهاء في قوله ﴿ما فعلوه﴾ إلى أي شيء يعود؟ قلت: يعود إلى محذوف وهو القتل، دل عليه ﴿أن اقتلوا﴾؛ أو الخروج، دل عليه: ﴿أو اخرجوا﴾؛ أو المكتوب، دل عليه: ﴿كتبنا﴾؛ أو المذكور من غير تعيين؛ أو إلى ذلك».

من «الفريد» (2/756).

(1216) الكبير (ز): ل 40 ب.

﴿إِنَّ قَلِيلًا﴾:

لا يصحُّ كونه صفة⁽¹²¹⁷⁾؛ لأنَّ المضمَر لا يُوصف، انظر أبا حيان⁽¹²¹⁸⁾؛ وقوله «قراءة النصب»⁽¹²¹⁹⁾ مخالفة لقراءة الرفع لا ينتج⁽¹²²⁰⁾ له مطلوبه⁽¹²²¹⁾.

71- ﴿أَوْانْفِرُوا جَمِيعًا﴾:

ابن العربي⁽¹²²²⁾: «هي مخصوصة بآية ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾⁽¹²²³⁾».

قلت: وكرر الفعل في المعطوف لاختلاف الفعلين، بحسب كثرة الخوف وقلته⁽¹²²⁴⁾.

74- ﴿الَّذِينَ يَشْرُونَ﴾:

جعلوه فاعلا⁽¹²²⁵⁾، ويحتمل كونه مفعولا متصلا بقوله ﴿وَأَنَّ مِنْكُمْ لَمَنَ

(1217) جوزة الزمخشري في «الكشاف» (530/1)؛ وذكره المنتخب في «الفريد» (756/2). وجعله ابن عطية في «المحرر الوجيز» (123/4) والقرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (174/5)، مرفوعا على البذل من الضمير في «فعلوه».

(1218) «البحر المحيط» (297/3-298)؛ «روح المعاني» (74/5).

(1219) ك: «النصف». قرأ عبد الله بن عامر وعيسى بن عمر «إلا قليلا» على الاستثناء، وكذلك هو في مصاحف أهل الشام، الباقر بالرفع؛ والرفع أجود عند جميع النحويين. من «الجامع لأحكام القرآن» (175/5).

(1220) ك، س: يفتح.

(1221) ك: 275-ب. ومعنى كون قوله ذاك لا ينتج له مطلوبه، أنه إن أراد أن قراءة الرفع مناقضة لقراءة النصب، فليس كذلك، بل هي راجعة إليها في المعنى؛ وإن أراد أنها مغايرة لها فمسلّم ولا ينتج له غرضه. ون «الكبير» (ز): ل 40 ب.

(1222) ن «أحكام القرآن» (942/2 ؛ 1022).

(1223) التوبة: 122. القرطبي: «ذكر ابن خنيز منداد: وقيل إن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى ﴿انفروا خفافا وثقالا﴾، ويقول ﴿إلا تنفروا يعذبكم﴾، ولأن يكون ﴿انفروا خفافا وثقالا﴾ منسوخا بقوله ﴿فانفروا ثبات أو انفروا جميعا﴾ ويقول ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة﴾ أولى؛ لأن فرض الجهاد تقرر على الكفاية، فمضى سدّ الثغور بعض المسلمين أسقط الفرض عن الباقيين. والصحيح أن الآيتين جميعا محكمتان، إحداهما في الوقت الذي يحتاج فيه إلى تعيّن الجميع، والأخرى عند الاكتفاء بطائفة دون غيرها». من «الجامع لأحكام القرآن» (178/5).

(1224) ك: وقلت.

(1225) «روح المعاني» (81/5).

لَيُطْطَنَ⁽¹²²⁶⁾، أي هذا المنافق الذي اتصف بذلك، ﴿فَلْيُقَاتِلْ﴾ الآية.

75- ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا﴾:

ع: «المُدْجِلُونَ»⁽¹²²⁷⁾ عصاة في بقائهم تحت حكم الكفار».

76- ﴿يُقْتَلُونَ﴾:

معناه الأمر، والإلزام إمّا⁽¹²²⁸⁾ الخُلُفُ⁽¹²²⁹⁾ في الخبر، أو مذهب المعتزلة [أن من قاتل]⁽¹²³⁰⁾ لا لإعلاء كلمة الإسلام غير مومن⁽¹²³¹⁾.

﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ﴾:

لم يقل "كيد أوليائه"، لتلازمهما.

79- ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مَيْتَةٍ﴾:

إن كان خطابا⁽¹²³²⁾ له عليه⁽¹²³³⁾، فهي شرطية لا تقتضي الوقوع، وإلا صح

(1226) النساء : 72.

(1227) كذا في كل الأصول؛ ولم أفهم لها وجهها قريبا ظاهرا؛ ولعلها تصحيف عن "المداجون"؛ يقال: داجى الرجل

سأتره بالعداوة وأخفاها عنه، فكأنه أتاه في الظلمة، قال الشاعر:

كل يداجي على البغضاء صاحبه

ولن أعالنههم إلا بما عللنوا

وتقول العرب: شر الأعداء المداجي.

(1228) ك: وأما.

(1229) س: الخلاف .

(1230) ساقط من "ك".

(1231) الكبير (ز): ل 40 ب.

(1232) ق : خطاب.

(1233) «اختصار النكت للماوردي» (337/1)؛ «المحرر الوجيز» (141/4)؛ «مدارك التنزيل» (376/1) ونسبه للزجاج؛

«الجامع لأحكام القرآن» (184/5)، وساق القول بأن الخطاب للإنسان مرمضا.

كون "ما" موصولة، فتكون القضية حملية⁽¹²³⁴⁾، وهي الأصل⁽¹²³⁵⁾.

80- ﴿مَنْ يُضْمِرَ الرَّسُولَ فَقَدْ أَهْأَمَ اللَّهَ﴾:

تنعكس كنفسها.

82- ﴿إِنَّمَا يَتَّبِعُونَ الْفَرْقَنَ﴾:

يدل على وجوب تحصيل المواد⁽¹²³⁶⁾ التي يفهم بها القرآن، من النحو واللغة والأصول⁽¹²³⁷⁾، [43-r] وإذا⁽⁸⁹⁾ كانت مواد⁽¹²³⁹⁾ له، جاز قراءتها في المسجد، بخلاف ما لا تعلق له بالقرآن، كـ"كتاب أقليدس"⁽¹²⁴⁰⁾ وشبهه.

وقول الفخر: يدل أنه ليس في القرآن ما لا يفهم⁽¹²⁴¹⁾؛ بناء على أن لفظ "القرآن" في الآية اسم جنس لا اسم كل.

(1234) ك: عملية.

(1235) رجع ابن أبي العز الهمداني القول بكونها شرطية وقال: «والشرط بابه الإهام يجوز أن يكون وألا يكون، والأول آمن وعليه الأكثر؛ لأن المعنى على العموم لا على الخصوص». من «الفريد» (765/2). وذكر ابن عطية في «المحرر الوجيز» (141/4) القولين معا من غير ترجيح.

ن «الفوائد في مشكل القرآن» (59-60)؛ «الكبير» (ز): ل 41 أ.

(1236) ك: المراد.

(1237) «الفريد» (767/2-768)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (187/5)؛ وفيه: «في هذا رد على فساد قول من قال: لا يؤخذ من تفسيره إلا ما ثبت عن النبي ﷺ، ومنع أن يتأول على ما يسوغه لسان العرب».

(1238) ك: وإن.

(1239) ك: مراد.

(1240) ق: "أوقليد". س، ك: "أوقليدس". وما في الصلب من «الكبير» (ز): ل 41 أ.

وأقليدس، هو ابن نوقطرس: المظهر للهندسة، المبرز فيها؛ أقدم من أرشميدس وغيره؛ وهو من الفلاسفة الرياضيين. له كتب في فنه أشهرها الذي في أصول الهندسة.

ترجمته في «الفهرست» لابن النديم (325-326)؛ «طبقات الأطباء» لابن جليل (39-40).

وقد كان كتاب أقليدس من كتب الدراسة عند المغاربة، فقد درسه الأبلبي وبعض شيوخ الرصاع (فهرست الرصاع: 130-136)، ومهر فيه أبو عبد الله الشريف التلمساني (ت 771هـ) (برنامج المجاري: 130)، وقرأه المجاري (برنامج: 137). وانظر شذرات متفرقة ذكرت عرضا عن اهتمام المغاربة بكتب أقليدس، عند المنوني في «نشاط الدراسات الرياضية في مغرب العصر الوسيط»، ضمن مجلة المناهل المغربية، ع 33، س 12، دجنبر 1985، صص: (77-115).

(1241) عبارة الفخر: «دلت الآية على أن القرآن معلوم المعنى، خلاف ما يقوله من يذهب إلى أنه لا يعلم معناه إلا النبي والإمام المعصوم، لأنه لو كان كذلك لما تمياً للمناققين معرفة ذلك بالتدبر...». من «التفسير الكبير» (10/157)؛ «روح المعاني» (93/5).

﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾:

هذا من قياس الضمير⁽¹²⁴²⁾، و[هو] مركب من مقدمتين: إحداهما⁽¹²⁴³⁾،
مذكورة، والأخرى مضمرة⁽¹²⁴⁴⁾. التقدير: القرآن ليس من عند غير الله، [وكل
ما ليس من عند غير الله]، هو من عند الله. بيان الصغرى بما ذكر في الآية،
وبيان الكبرى بأنه لا ثالث.

84- ﴿لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَ﴾:

يدل على جواز تكليف ما لا يُطاق، وهو⁽¹²⁴⁵⁾ "فعل الغير"؛ إذ لو كان منقيا
عقلا، لم يحتج إلى نفيه شرعا.

86- ﴿وَلِذَا حُيِّتُمْ﴾:

ابن العربي: «حَمَلَهَا أَبُو حَنِيْفَةَ عَلَى الْهَدِيَةِ»⁽¹²⁴⁶⁾، فعليه؛ لا يُرَدُّ مَثْلُهَا، واحتج
بأنَّ السَّلامَ لَا يُمكن رُدُّه بَعِيْنِه»⁽¹²⁴⁷⁾.

(1242) في «الكبير» (ز: ل 41 أ): "هذا من تشبيه قياس المضمير".

وقياس الضمير هو قياس حذف مقدمته الكبرى، إما لظهورها والاستغناء عنها كما يقال في الهندسة: خطأ "أ" ب" "أ ج" خرجا من المركز إلى المحيط، فهما إذن متساويان؛ وإما لإخفاء كذب الكبرى، كقول الخطابي: هذا الإنسان يخاطب العدو فهو إذن خائن مسلم للثغر، ولو قال: كل مخاطب للعدو فهو خائن، لشعر بكذبه ولم يسلم. أفاده الساي في «البصائر النصيرية» (215-216). وانظره أيضا: (التعليق رقم 2 في ص 139، والتعليق رقم 3 في ص 189؛ للشيخ محمد عبده).

(1243) ق: أحدهما.

(1244) ويقابله قياس الدليل، الذي هو حذف صغراه، حذراً عن التطويل. ن «كليات» أبي البقاء الكفوي (715).

(1245) ها هنا بياض في "ك" و"س". والصحيح انتفاؤه كما في "ق" و«الكبير» (ز: ل 41 أ).

(1246) ك: "الهداية". وهذا قول قلتم للشافعي. أفاده الألوسي في «تفسيره» (103/5)؛ واعتبره الكرمانى من «غرائب التفسير» (301/1).

(1247) «أحكام القرآن» (1/465-466)، ونقله القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (5/192).

قلت: ومثله قول المتنبي:

فَقِي (1248) تغرم الأولى مِنَ اللَّحْظِ (1249) مُقْلَتِي (1250)

بثانية والمتلف الشيء غَارِمُهُ (1251)

ابن العربي، عن (1252) القاضي عبد الوهاب (1253):

«من سلم على جماعة فيهم مَنْ يَبْنِيهِ (1254) وبينه صداقة، وَجَبَ على صديقه الردُّ بعينه، وإن لم يكن فيهم صديقٌ له، كان الردُّ سنةً على الكفاية» (1255).

ع: «وظاهر» (1256) أقوال المذهب، أن المسلم إذا قال "سلام عليكم ورحمة الله وبركاته"، ردُّ الرادِّ (1257) كذلك (1258)، [خلاف] قول (1259) عبد الوهاب في "التلقين"

(1248) ضُحِفَ هذا البيتُ تصحيفاً شنيعاً في "ك".

(1249) ق: اللخط.

(1250) في الأصول: "مقلي". وكذا وردت عند الألويسي (103/5). وقد ضُيِبَ عليها ناسخ «الكبير» (ز)، ووضع بذلها في الطرة "مهجتي"، وهي الرواية؛ وعلى وفقها ورد في «الديوان» (47/4)، من قصيدة للمتنبي بمدح فيها سيف الدولة، مطلعها: وفاؤكما كالربع أسجاه طاسمه

بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه

وأروده ابن رشيقي في «العمدة» (120-119/2)، في باب التسيب، ووصفه بأنه من مليح ما سمع!

(1251) «روح المعاني» (103/5).

(1252) ك: عند.

(1253) عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي، البغدادي، أبو محمد (ت 422هـ):

قاض من كبار فقهاء المالكية، له نظم ومعرفة بالأدب، من كتبه المطبوعة «الإشراف على مسائل الخلاف» و«المعونة» و«التلقين».

ترجمته في «ترتيب المدارك» (227-220/7)؛ «الدياج المذهب» (261-263؛ رت: 343)؛ «وفيات الأعيان» (3/

219-222؛ رت: 400)؛ «طبقات المالكية» (241ب-244)؛ «المرقبة العليا» (40-42)؛ «فوات الوفيات» (2/

419-421؛ رت: 314)؛ «الأعلام» (184/4). ون «قواعد الفقه الإسلامي من خلال الإشراف» (43-65)

ومقدمة تحقيق كتابه «المعونة» (51-23/1).

(1254) ك: نيته.

(1255) «أحكام القرآن» (467/1).

(1256) ك: 276-أ.

(1257) ك: الرد.

(1258) «المحرر الوجيز» (156/4).

(1259) ك: قال.

و"المعونة" (1260): «نقل عن المذهب أنه يحزى (1261) في الرد: عليك» (1262).

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾:

يدل أن هذا الأمر للوجوب (1263).

88- ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُتَعَفِّينَ وَيَتَتَبِينَ﴾:

قول ابن عطية: «هو توبيخ للمؤمنين» (1264)، صوابه "عنف" (1265). فإن قلت: يؤخذ منه ترجيح الاتفاق على الاختلاف. قلت: هذا في مسائل الاعتقاد، لا في مسائل الاجتهاد.

ويؤخذ من الآية تقديم (1266) الغالب على الأصل إذا تعارضاً، والأصوليون يقدمون الأصل. وقد اختلف قول مالك في ذلك، في مسألة ولوغ من عادته استعمال النجاسة مما لا يغسُر الاحتراز منه (1267)، <و> في [44-ظ] مسألة

(1260) ن (1669/3)، ومعه التعليق الموالي.

(1261) س: يجوز.

(1262) هذا من البسيلي رحمه الله، وهم في النقل عن القاضي عبد الوهاب، حيث إنه لم يخالف المذهب، وما نحا إليه المؤلف إنما خصه القاضي برد السلام على الذمي، وذلك قوله في «المعونة» (1699/3): «وإنما قلنا يقول في الرد إذا سلم الذمي: عليك؛ لقوله ﷺ: "إن اليهود إذا سلم عليكم أحدهم، فإنما يقول: السام عليكم. فقل: وعليك"». وعزاه الباجي إليه في «المنتقى» (424/9) وقال (425-424/9): «وقد اختلف الناس في تأويل قول الله ﷻ ﴿وَإِذَا حِيْتُمْ بِتَحِيَةٍ فَمِنْهُمْ بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّهَا﴾، فقال عطاء: الآية في أهل الإسلام خاصة، وهذا مقتضى قول مالك، فإنه منع أن يرد على اليهود بأحسن مما حيوا به. وقال عبد الله بن عباس: هي عامة، فإذا سلم عليك، فقال: سلام عليك، قلت: عليك السلام رحمة الله، فهذا أحسن مما قال، وإن أردت أن تردّها قلت: عليك. وروي عن الشعبي أنه قال لليهودي: عليك السلام ورحمة الله، فقيل له: تقول لليهودي: ورحمة الله، فقال: أليس في رحمة الله يعيش. وقد قال بعض الناس: يقول الراد: عليك السلام، بكسر السين، وهي الحجارة. قال القاضي أبو محمد: والسنة وردت بما تقدم، وهو أولى. والأصل في ذلك ما روي عن النبي ﷺ قال: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب، فقولوا: وعليكم».

(1263) «روح المعاني» (103/5).

(1264) «المحرر الوجيز» (158/4)؛ «الفريد» (772/2).

(1265) في «الكبير» (ز): عتاب.

(1266) ق، ك: تقدم.

(1267) ن «المدونة» (6-5/1).

الحمار الوحشي إذا تَأَنَسَّ، قال: لا يؤكل⁽¹²⁶⁸⁾. فَمَنْ قال بإيمان هؤلاء المنافقين قَدَمَ الأصل، لأنهم كانوا مومنين؛ وَمَنْ قال بكفرهم، اعتبر الغالب؛ لِمَا ظهر منهم من دلائل الكفر⁽¹²⁶⁹⁾.

﴿مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾:

أي أراد ضلاله.

﴿وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ﴾:

إِنْ كَانَتْ وَقْتِيَّةٌ فهو عام مخصوص، وَإِنْ كَانَتْ دَائِمَةً فلا تخصيص⁽¹²⁷⁰⁾.

﴿بَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ سَبِيلًا﴾:

لم يقل: "فلا سبيل له" مع كونه أبلغ؛ لَأَنَّ المقامَ مقامَ نظيرٍ وتأمل⁽¹²⁷¹⁾.

92 - ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾:

هو على مذهب أهل السنة خبرٌ في معنى النهي⁽¹²⁷²⁾، وعلى مذهب المعتزلة

(1268) ن «المدونة» (64/2).

(1269) الكبير (ز): ل 41 ب. ن «الجامع لأحكام القرآن» (197/5-198).

(1270) الكبير (ز): ل 41 ب.

(1271) س: 34-أ. ون «الكبير» (ز): ل 41 ب.

(1272) «الجامع لأحكام القرآن» (201/5).

وكيف قال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾، مع أنه ليس له أن يقتله خطأ؟

قلنا: بمعنى "ولا"، كما في قوله تعالى ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدِيَ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾، وقوله تعالى ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا

الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾.

الثاني: معناه أن ليس له أن يقتله مع يقين إيمانه، بل له أن يقتله إذا غلب على ظنه أنه ليس بمومن، وهو في صف

المشركين، وإن كان في نفس الأمر مومنا.

من «أنموذج جليل» (94).

أَنْ قَاتَلَ الْعَمْدَ كَافِرٌ، هُوَ خَبِيرٌ حَقِيقَةٌ.

﴿خَطَا﴾:

قول الزمخشري: «هو مفعول من أجله»⁽¹²⁷³⁾، يرد بأداء ثبوت ذلك [إلى] نفيه⁽¹²⁷⁴⁾؛ لاستدعاء⁽¹²⁷⁵⁾ المفعول من أجله القصد إليه، والقصد يصيره عمداً؛ وقبله أبو حيان⁽¹²⁷⁶⁾.

ويؤخذ من الآية أَنَّ مَالِمَ يُعْلَمَ كَوْنُهُ عَمْدًا أَوْ خَطِيئًا، محمولٌ على العمد؛ لأن الأقلَّ هو المخَّرَجُ من الأكثر. قال مالك: «إذا قام»⁽¹²⁷⁷⁾ وليُّ الدم (و) [قال]: «قَتَلَهُ»⁽¹²⁷⁸⁾ عمداً، وقال القاتل: «قَتَلْتُهُ خَطِيئًا»، فالقول قولٌ ولي الدم.

ابن رشد في "الأجوبة"⁽¹²⁷⁹⁾: «مَنْ ضَرَبَ زَوْجَتَهُ، أَوْ مَثَلَ بَعْدِهِ أَوْ أَمَّتِهِ»⁽¹²⁸⁰⁾، وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ خَطَا، وَادَّعَى مَنْ ذَكَرَ الْعَمْدَ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ وَلِيِّ الدَّمِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَقِيلَ: قَوْلُ الضَّارِبِ. وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي "الْدِّيَاتِ": «هُوَ

(1273) «الكشاف» (548/1)؛ «الفريد» (776/2). بقي أن المعربين ذكروا وجهين آخرين في انتصابه: إما على أنه حال؛ أو على أنه صفة للمصدر. ن «روح المعاني» (112/5).

(1274) ك، س: «بقية». وفي كلام الحدادي الآتي ما يجيب عن هذا الإشكال: «وأما قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً﴾ الآية، قيل: إن الاستثناء بعد النهي إثبات، وبعد الأمر رخصة، والله تعالى لا يرخص في قتل المؤمن إلا بالحق فكيف الوجه في هذا؟».

قيل: إنه مردود إلى قوله في سورة بني إسرائيل، كأنه قال: وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً، ومن قتل مؤمناً فقد جعلنا لوليّه سلطاناً يقتضيه إلا خطأ، فيكون الاستثناء من القصص. وهو توجيه وجيه.

ن المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى (420)؛ وعدّ الحدادي (156) والغزنوي والقرطبي الاستثناء منقطعاً؛ «باهر البرهان» (384/2)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (201/5). ن «روح المعاني» (112/5).

(1275) ك: الاستدعاء.

(1276) «البحر المحيط» (333/3). و ن «الروض الريان في أسئلة القرآن» (30/1).

(1277) ك: قال.

(1278) ك: قتلته.

(1279) في «الكبير» (ز): «الأسئلة». والكتاب مطبوع باسم «مسائل أبي الوليد بن رشد الجد».

(1280) زاد في هذا الموضع بالكبير (ز: ل 41 ب): «واختلفا؛ فزعمت الزوجة والأمة أنه عمد».

محمولٌ على الخطأ»⁽¹²⁸¹⁾.

﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً﴾:

عَبَّرَ بالماضي لوقوع سبب النزول⁽¹²⁸²⁾، و <بذا> يترجَّح⁽¹²⁸³⁾ كونُ "من" موصولة لا شرطية⁽¹²⁸⁴⁾، وأيضاً فالحملية⁽¹²⁸⁵⁾ أصل الشرطية.

ويؤخذ من الآية أنَّ الجهل بالصفة جهلٌ بالموصوف، لتفسيرهم الخطأ هنا، بأن يَضْرِبَ⁽¹²⁸⁶⁾ طائراً فيصادف رجلاً، أو يقصد كافرًا فيصادف مسلماً⁽¹²⁸⁴⁾. وفي كتاب الغصب من "المدونة"⁽¹²⁸⁸⁾ "ما يؤخذُ منه مثلُ هذا، وهي مسألة «مَنْ غَصَبَ عبداً لرجل، وادَّعى هلاكه، فغرم قيمته، ثم وُجِدَ العبدُ على غير ما وَصَفَاهُ»⁽¹²⁸⁹⁾».

(1281) ابن الحاجب: «والزواج والمودب ونحوه يصيب الصبي أو غيره تنكيلاً أو غيره محمول على الخطأ حتى يثبت العمد؛ وقيل: هو شبه العمد. وعن مالك: شبه العمد باطل لا أعرفه، وإنما هو عمد أو خطأ». من «جامع الأمهات» (489).

(1282) ن «أسباب نزول القرآن» للواحدي (173-174)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (202/5)؛ «المحرر الوجيز» (170/4-171). وفيه: «قال مجاهد وعكرمة: نزلت هذه الآية في عياش بن أبي ربيعة المخزومي، حين قتل الحارث بن يزيد، وذلك أنه كان يعذبه بمكة. ثم أسلم الحارث وجاء مهاجراً. فلقية عياش بالحرّة، فظنه على كفره فقتله، ثم جاء فأخبر النبي ﷺ فشق ذلك عليه. ونزلت الآية، فقال له رسول ﷺ: قم فحرر. وقال أبو زيد: نزلت في رجل قتله أبو الدرداء، كان يرعى غنماً وهو يتشهد، فقتله وساق غنمه إلى رسول الله ﷺ، ونزلت الآية».

(1283) في ك: "وبدا بترجيح".

(1284) ممن قال بكون "من" هنا شرطية، ابن أبي العز في «الفريد» (777/2).

(1285) ك: فالجمله.

(1286) ك: 277-ب.

(1287) «الجامع لأحكام القرآن» (202/5).

(1288) (351/5)؛ وفيها "الجارية" بدل "العبد".

(1289) ك، س: "وصفناه". ن «الكبير» (ز): ل 42 أ.

﴿تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾:

أي فالواجب؛ وتقديرُ أبي حيان: «فعليه تحرير»⁽¹²⁹⁰⁾، يَلْزَمُ مثله في «وَدِيَّةٍ» المعطوف، و[الدِّية] ليست عليه، بل على عاقلته⁽¹²⁹¹⁾.

فإن قلت: إذا لم يحكم على بعض العاقلة⁽¹²⁹²⁾ بالأداء، فهل يؤدي [45-ر] نصيبه من الدية طوعاً؟⁽¹²⁹³⁾.

قلت: أما إن كان في بلدٍ قاضٍ أو نائبه، فلا يَلْزَمُهُ ذلك يحكم به عليه⁽¹²⁹⁴⁾، وإلا لزمه إذا ثبتَّ عنده القتلُ الموجِبُ للدِّية.

﴿تَوْبَةُ مَنْ أَلَّاهُ﴾⁽¹²⁹⁵⁾:

إن قلت: ما معنى التوبة في الخطأ، وهو مرفوع عن هذه الأمة؟

قلت: هو كما قال مالك في "المدونة"⁽¹²⁹⁶⁾، "في تارك الإقامة عمداً: «يستغفر

(1290) «البحر المحيط» (335/3)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (202/5)؛ «مدارك التنزيل» (384/1). ن «الفريد» (777/2)؛ «روح المعاني» (113/5).

(1291) أبو حيان: «الظاهر أن وجوب التحرير والدية على القتال؛ لأنه مستقرٌّ في الكتاب والسنة أن من فعل شيئاً يلزم فيه أمر من الغرامات، مثل الكفارات، إنما يجب ذلك على فاعله، فأما التحرير ففي مال القتال، وأما الدية فعلى العاقلة كلها في قول طائفة... وما جاوز الثلث في قول الجمهور... وأما الثلث ففي مال الجاني، ولم يجب عليهم إلا على سبيل المواساة، وهي خلاف قياس الأصول في الغرامات والتلفات». من «البحر المحيط» (335/3).

(1292) العاقلة صفة موصوف محذوف، أي الجماعة العاقلة. يقال: عقل القاتل فهو عاقل إذا غرم دينه، والجماعة عاقلة، وسميت بذلك لأن الإبل تجمع فتعقل بفناء أولياء المقتول؛ أي تشد في عقلها لتسلم إليهم ويقبضوها، ولذلك سميت الدية عقلاً؛ وقيل: سميت بذلك لإعطائها العقل الذي هو الدية؛ وقيل: سموا بذلك لكونهم يمنعون عن القتال؛ وقيل: لأنهم يمنعون من يحملونها عنه من الجنابة لعلمهم بحملها، والله أعلم.

ن «تهديب إصلاح المنطق» (615)؛ «المطلع على أبواب المقنع» للبلعي (368)؛ «شرح غريب ألفاظ المدونة» للنجي (115).

(1293) أضل هذا الإشكال وجوابه، سؤال وجه برسم ابن عرفة فأجاب عنه. ن «الكبير» (ز): ل 42 أ.

(1294) ك: "عليه به"؛ قلب.

(1295) هذه الآية متأخرة في المصحف عن الآية بعدها؛ فوجب التنويه.

(1296) انظرها في (مج 61/1).

الله؛ مع أن الإقامة سنة. قيل: استغفاره لاحتمال إخلاله ببعض الواجبات، فعوقب⁽¹²⁹⁷⁾ على ذلك بحرمانه ثواب الإقامة بتركها⁽¹²⁹⁸⁾.

﴿وَلَيْسَ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ بَدِيعٌ﴾:

قدّم هنا "الدية" وفي التي قبلها "تحرير الرقبة"؛ لأن⁽¹²⁹⁹⁾ الأول مومن له قرابة، والثاني كافر من قوم كفار، فقد يتوهم فيه سقوط الدية، فقدّمت اهتماماً بها⁽¹³⁰⁰⁾.

93 - ﴿مُتَعَمِّدًا﴾:

لم يقل "عمداً" كما قال في التي قبلها⁽¹³⁰¹⁾ "خطئاً"⁽¹³⁰²⁾.

95 - ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾:

يدلّ أنّ ثواب فرض الكفاية [حاصل] لمن فعل⁽¹³⁰³⁾ ولمن لم يفعل⁽¹³⁰⁴⁾.

(1297) ق: "فوق". ون «الكبير» (ز): ل 42 أ.

(1298) ن تأويل الآية، عند النسفي في «مدارك التنزيل» (385/1).

(1299) ك: إلا أن.

(1300) «روح المعاني» (114/5).

(1301) ك: قبل.

(1302) الجواب: أنّ الأصل التعبير باسم الفاعل إذ لا إضمار فيه؛ وإنّما عبّر في الأولى بالمصدر ولم يعبر هنا باسم الفاعل،

لئلا يتوهم أنّ اسم الفاعل فيه صفة لـ "مومن"، لا حال من فاعل "قتل". من «الكبير» (ز): ل 42 ب.

(1303) ك: حصل.

(1304) «روح المعاني» (122/5).

102 - «وَلَيْذَا كُنْتَ بِهِمْ»:

وَرَدَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ⁽¹³⁰⁵⁾، حَدِيثُ سَهْلٍ⁽¹³⁰⁶⁾، <وَهُوَ> فِي الْبُخَارِيِّ⁽¹³⁰⁷⁾ وَمُسْلِمٍ⁽¹³⁰⁸⁾. [و] حَدِيثُ يَزِيدٍ⁽¹³⁰⁹⁾، أَنْفَرْدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَنْفَرْدَ بِهِ مُسْلِمٌ⁽¹³¹⁰⁾. قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «الْأَصَحُّ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الصَّحِيحَانِ»⁽¹³¹¹⁾.

«فَأَقَمْتَ لَهْمٌ»:

أَفَادَ «لَهُمْ» لَزُومَ نِيَةِ الْإِمَامِ الْإِمَامَةِ هُنَا⁽¹³¹²⁾، وَهُوَ أَحَدُ الْأَرْبَعَةِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي هِيَ: الْجَمْعُ وَالْجُمُعَةُ وَالْخَوْفُ وَالِاسْتِخْلَافُ.

«وَاخْذُوا حِذْرَكُمْ»:

احتراس.

(1305) ن في صفتها «معونة» القاضي (314/1).

(1306) هو ابن أبي حثمة بن ساعدة بن عامر الأنصاري الخزرجي المدني: صحابي صغير، ولد سنة ثلاث من الهجرة، وله أحاديث، مات في خلافة معاوية. روى له الستة.

من «تقريب التهذيب» (197-198؛ ت: 2653). ون «التعريف» لابن الحساء (3/570-571؛ رت: 541)؛ «الإصابة» (3/195؛ رت: 3525)؛ «تهذيب التهذيب» (4/218؛ رت: 436)؛ «إسعاف المبطل» (44؛ رت: 83).

(1307) صحيح البخاري مع «الفتح» (7/422؛ ر: 4131)؛ كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع. ونص الحديث: «يقوم الإمام مستقبل القبلة وطائفة منهم معه، وطائفة من قبل العدو وجوهمهم إلى العدو؛ فيصلي بالذين معه ركعة ثم يقومون فيركعون لأنفسهم ركعة ويسجدون سجدين في مكائهم. ثم يذهب هؤلاء إلى مقام أولئك، فيجيء أولئك فيركعهم ركعة فله ثنتان، ثم يركعون ويسجدون سجدين».

(1308) (1/575؛ ر: 841)؛ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الخوف.

(1309) لعل مراد المؤلف، يزيد بن رومان، روى عن صالح بن خوات عن شهد مع رسول الله ﷺ يوم ذات الرقاع صلاة الخوف، «أن طائفة صفت معه، وطائفة وجاه العدو، فصلى بالتي معه ركعة ثم ثبت قائما وأقموا لأنفسهم، ثم انصرفوا فصفوا وجاه العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته، ثم ثبت جالسا وأقموا لأنفسهم، ثم سلم بهم». أخرجه البخاري مع «الفتح» (7/421؛ ر: 4129)؛ كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع. ون «المحرر الوجيز» (4/207). ونقل القرطبي عن الشافعي قوله: «حديث يزيد بن رومان عن صالح بن خوات هذا أشبه الأحاديث في صلاة الخوف بظاهر كتاب الله، وبه أقول». من «الجامع لأحكام القرآن» (5/235)؛ وفيه أن مالكا كان يأخذ بحديث يزيد بن رومان، ثم رجع إلى حديث القاسم بن محمد عن صالح بن خوات.

(1310) م: 35-ب. ون «الكبير» (ز): ل 42 ب.

(1311) «تدريب الراوي» (73)؛ «نزهة النظر» (36).

(1312) الكبير (ز): ل 43 أ.

103 - ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾:

يدل أن الكفار غير مخاطبين بها⁽¹³¹³⁾.

141 - ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِثْلًا﴾:

يؤخذ منها أن الكافر إذا اعتق مسلماً لم يكن له عليه ولاء؛ خلافاً لأشهب⁽¹³¹⁴⁾.

143 - ﴿لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾:

أي: لا هم مع المؤمنين في الحقيقة، ولا هم مع الكافرين في ظاهر الأمر⁽¹³¹⁵⁾، فلا يشكل بامتناع الخلو⁽¹³¹⁶⁾ عن⁽¹³¹⁷⁾ النقيضين.

و﴿هؤلاء﴾ الأول، يحتمل كونه للمؤمنين أو للكافرين، وكذا الثاني.

152 - ﴿مَوْبِ نُوتِيهِمْ﴾⁽¹³¹⁸⁾ وَنُجُورُهُمْ:

يبتل⁽¹³¹⁹⁾ القول بالإحباط⁽¹³²⁰⁾.

(1313) ك: "لها". ون كلام المؤلف عند أولى نكت سورة القتال، عند قوله تعالى ﴿أضل أعماهم﴾، والتعليق عليه. والنكتة في «الكبير» (ز): ل 43 ب.

(1314) «الكبير» (ز): ل 45 أ. وهذا إنما يستقيم على مذهب من يرى جواز شراء الكافر للعبد المسلم؛ لأن الشافعية وأشهب يمتنعون ذلك. ن «الجامع لأحكام القرآن» (270/5)؛ «روح المعاني» (175/5).

(1315) «الجامع لأحكام القرآن» (272/5)؛ «مدارك التنزيل» (408/1)؛ «روح المعاني» (177/5).

(1316) ك: الخلق.

(1317) ك: على.

(1318) ك: "نوتهم"، وهو خطأ.

(1319) ق: بطل.

(1320) ك: 278-أ. «الكبير» (ز): ل 45 ب.

157 - ﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾:

جعلله الزمخشري من كلامهم استهزاء⁽¹³²¹⁾، فيؤخذ⁽¹³²²⁾ منه أن الشاهد إذا شهد بحكم على موصوف بصفة، لم يستلزم ذلك بشهادته باتصاف المحكوم [46-ظ] عليه بتلك الصفة، خلاف ما قاله الشيخ ابن سلامة، حين حضر للإشهاد في صداق ولد الشيخ ابن عبد السلام⁽¹³²³⁾.

وجعله ابن عطية من كلام الله⁽¹³²⁴⁾.

﴿وَلَيْسَ شُبَّةَ لَهُمْ﴾:

قول الفخر بأنه «شبه به غيره فقتلوه؛ سفسطة»⁽¹³²⁵⁾؛ يُردُّ بورود المعجزات بمثل ذلك⁽¹³²⁶⁾.

وإدعاء اليهود تواتر قتله - إن سلم -، فإنما نُقل قتل ذاتٍ شبيهة⁽¹³²⁷⁾ بذات عيسى، ولم يتواتر أن المقتول هو عيسى؛ وهذا أحسن من جواب ابن الحاجب

(1321) «الكشاف» (587/1)؛ «مدارك التنزيل» (413/1)؛ «روح المعاني» (10/6). ن «أنموذج جليل» (104).

(1322) ك، س: يؤخذ.

(1323) أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري التونسي (ت 749هـ):

كبير قضاة تونس وأصلبهم في الحق، من صدور علماء زمانه، برع في المعقولات وقام على حفظ المنقولات، صنف كتباً منها «شرح مختصر ابن الحاجب» (خ)، طار كل مطار.

ترجمته في: «المراقبة العليا» (161-163)؛ «طبقات المالكية» (394-395)؛ «نبيل الابتهاج» (406/2-407)؛ «تاج الفرق في تحلية علماء المشرق» (176-177)؛ «وفيات الوشريسي» (116)؛ «لقط الفرائد» (202)؛ «الحلل السندسية» (1: 594-598).

(1324) «المحرر الوجيز» (283/4)؛ «الجواهر الحسان» (512)؛ «مدارك التنزيل» (413/1)؛ وهو مقتضى ما عند القرطبي حين عده بدلاً أو تفسيراً، ن «الجامع لأحكام القرآن» (8/6). والقولان جميعاً عند العز في «اختصار النكت للماوردي» (364/1) والألوسي في «روح المعاني» (10/6).

(1325) «التفسير الكبير» (79/11). وقد نقل غير مفسر هذا القول ولم يتعقبه. ن «اختصار النكت للماوردي» (364/1)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (8/6).

(1326) رد الفخر على اعتراض المؤلف بوجهه، انظرها في تفسيره (79/11).

(1327) - ك، س: شبهت.

في "الأصلي" (1328)، بأن (1329)، أصل التواتر عندهم باطل. وظاهر الآية أنه شبه للقاتلين لا لغيرهم، خلاف ما حكى ابن عطية (1330).

﴿إِنْ إِتَّبَعَ الْكُفْرُ﴾

إن قلت: الظن مضادٌ للشك فلا يُستثنى منه؛ لا متصلاً ولا منفصلاً (1331). قلت: يحتمل أنهم شكوا أولاً ثم ظنوا، أو بعضُهم شكٌ وبعضهم ظنٌّ، أو المرادُ الشكُّ اللغوي، وهو مطلقُ الترددِ الأعم من التساوي (1332) والترجيح، فيُطلق على الظن (1333).

(1328) «منتهى السؤل والأمل» (68). وفيه: «قالوا: لو حصل به علم [أي بالتواتر]، لحصل بأخبار اليهود والنصارى عن موسى وعيسى. قلنا [وهذا جواب ابن الحاجب المقصود بالتعقب]: لو حصل بشرطه حصل به». (1329) ك، س: "فإن". ورواية "ق" مؤيدة بما في «الكبير» (ز): ل 46 أ. (1330) «المحرر الوجيز» (285/4)؛ «الجواهر الحسان» (512/1-513). والمقصود من كلامه: «فهذا يدل على... أن الشبه ألقى على الكل».

(1331) جعل المنتجب والقرطبي وابن جزى، هذا الاستثناء منقطعاً لأن العلم بتحقيق الظن تردد (الفريد: 815/2-816؛ الجامع لأحكام القرآن: 8/6؛ التسهيل: 163/1؛ روح المعاني: 11/6). وقال ابن عطية في «المحرر» (286/4): هو متصل، إذ الظن والعلم يجمعهما جنس المعتقدات، وتعقبه أبو حيان والألوسي. فإن قيل: كيف وصفهم بالشك وهو تردد بين احتمالين على السواء، ثم وصفهم بالظن وهو ترجيح أحد الاحتمالين؟ فالجواب أنهم كانوا أغلب أحوالهم الشك في أمره والتردد، فجاءت العبارة الأولى على ما يغلب من حالهم، ثم كانوا لا يخلون من ظن في بعض الأحيان، وعنده يقفون لا يرفعون إلى العلم فيه البتة، وكيف يعلم الشيء على خلاف ما هو به، فجاءت العبارة الثانية على حالتهم النادرة في الظن، نافية عنهم ما يترقى عن الظن البتة؛ قاله ابن المنير. وقد يقال: الظن بمعنى الشك ومعنى الوهم الذي هو أضعف من الشك. ن «الكشاف»؛ «الانتصاف» لابن المنير بمأشه (159/1).

(1332) ك: "المساوي". ون «الكبير» (ز): ل 46 أ.

(1333) أورد صاحب «الأنموذج» (104-105)؛ هذا التساؤل الواقع للمؤلف، وأجاب عنه بقوله: كيف وصفهم بالشك بقوله «وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه»؟ ثم وصفهم بالظن، بقوله «ما لهم به من علم إلا اتباع الظن»، فكيف يكونون شاكين ظانين. وكيف استثنى الظن من العلم، وليس الظن فرداً من أفراد العلم بل هو قسيمه؟ قلنا: استعمل الظن بمعنى الشك مجازاً لما بينهما من المشابهة في انتفاء الجزم. وأما استثناء الظن من العلم فهو استثناء من غير الجنس كما في قوله تعالى «لا يسمعون فيها لغواً إلا سلاماً»، وما أشبهه.

ون «الروض الريان في أسئلة القرآن» (33/1)؛ وفصلاً بديعاً للحداوي في «المدخل» (197-198).

161 - «وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا»:

وقعت في "المدونة" في كتاب المأذون⁽¹³³⁴⁾: "وأكلهم الربا"، وهو وهم، والأكل أخص من الأخذ.

واحتج بها الشرمساحي⁽¹³³⁵⁾ في "شرح التهذيب"، على أن المسلم لا يرث عبده اليهودي لتعامله بالربا. قال غيره: وكذلك النصراني. والذي في "المدونة"⁽¹³³⁶⁾ في كتاب الولاء، أنه يرثه.

«وَقَدْ نُهِيَ عَنْهُ»:

يؤخذ منه أن قول الراوي: نهى رسول الله ﷺ، [يدل] على⁽¹³³⁷⁾ التحريم⁽¹³³⁸⁾.

(1334) الذي وقع في كتاب المأذون من «المدونة»: "وأخذهم" على الصواب؛ ولعل الوهم من نسخة البسيطي من «المدونة» لا من أصلها. ن «المدونة» (249/5).

(1335) الشرمساحي، عبد الله بن عبد الرحمن بن عمر المغربي الأصل الزواوي الإسكندري المنشأ والدار، رحل إلى بغداد سنة 633، فتلقيه الخليفة المنتصر بالترحيب والإجلال، وشارمساح المولود فيها بلد بمصر، وكانت وفاته سنة 693هـ. ولعل المقصود من «شرح التهذيب»، كتابه «نظم الدرر، في تلخيص المدونة». بالقروين 1140. ترجمته في «الديباج المذهب» (231-232؛ رت: 290)؛ «طبقات المالكية» (365 أ)؛ وفيه: «الشارمساحي، بآلف بعد الشين».

(1336) انظرها: (390/3).

(1337) ك: "عن". ن «الكبير» (ز): ل 46 ب.

(1338) «روح المعاني» (14/6). الباجي: إذا قال الصحابي: أمرنا رسول الله ﷺ بكذا أو نهانا عن كذا، وجب حمله على الوجوب. وقال أبو بكر بن داود: من قال: إنه لا يحمل على الوجوب حتى ينقل إلينا لفظه فهو كلام صحيح. وحكى شيوعنا عن داود أنه لا يحمل على الوجوب إلا بنقل لفظ الأمر. والدليل على ما نقوله أن معرفة الأمر والنهي وغيرهما طريقه اللغة، والصحابة ^{رضي الله عنهم}، من أهل اللسان وأرباب البيان. وإذا وجب الرجوع في كون الكلمة أمراً أو غير أمر إلى زهير والنايفة وامرئ القيس، فإن يرجع في ذلك إلى أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ^{رضي الله عنهم}، أولى وأحرى. من «إحكام الفصول» (225).

5

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

5- «وَلَمَّا كُنْتُمْ حِلًّا لِّمَنْ»:

يدل أنهم مخاطبون بفروع الشريعة⁽¹³³⁹⁾.

(1339) قال الباجي وابن العربي: ولا خلاف في مذهب مالك في أنهم يخاطبون... وهذا نص في مخاطبتهم بفروع الشريعة.

ن للاستزادة «إحكام الفصول» (224-225)؛ «أحكام القرآن» (514/1-516)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (10/6)؛ (56/6)؛ «إيضاح المسالك» (285-286)؛ «إرشاد الفحول» (128)؛ «المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين» (94-96).

ولما استشعر الزمخشري في «الكشاف» (608/1)، دلالة الآية على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة، وهو من القائلين باستحالته، أسلف تأويلها بصرف الخطاب إلى المؤمنين، وتعقبه ابن المنير في «الانتصاف» (1/608). ن «تفسير القرطبي» (53/6). ونسبه الألويسي لكثير من المتأخرين، وبنى عليه أن الآية لا تصلح دليلا لمن يرى أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة؛ لأن التعليل حكم، وقد علقه سبحانه بهم فيها، كما علق الحكم بالمؤمنين. من «روح المعاني» (65/6).

وقد تساءل العز بن عبد السلام عن علة توجيه الخطاب إلى الكفار، مع علمه جل وعز أنهم لا يطيعون ولا يمتثلون، وكيف يطلب منهم ما يخالف علمه فيهم، وهم لا يقدرّون على تبديل علمه، ولا على تغيير حكمه، فعلى هذا قد كلفهم بما لا يطيقون؛ لأن ما علم أنه لا يكون، فواجب أن لا يكون، وما علم أنه يكون، فواجب حتم أن يكون؟ ثم أجاب: قلنا: أحسن ما قيل في ذلك، أن توجه الخطاب إلى الأشقياء الذين لا يمتثلون ما أمروا به، ولا يجتنبون ما نهوا عنه، ليس طلبا على الحقيقة، وإنما هو علامة وضعت على شقاوتهم، وأمانة نصبت على تعذيبهم، إذ لا يبعد في كلام العرب أن يعبر بصيغة الأمر والنهي عن الخير، كقوله تعالى ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ وكقوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾، وكقوله ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾، وكقوله ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْفُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾، ولا استبعاد في تعذيب من لم يذنب... ولا اعتراض على رب العالمين، الذي يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد؛ ومن اعترض زاد شقاؤه، واشتد بلاؤه، وعظم عناؤه، ويجاب عن اعتراضه أن الربوبية ليست مقيدة بمصالح العبودية، ولا حجر على العباد على رهم حتى لا يفعل إلا ما يصلحهم، بل القدرة الأزلية مطلقة لا تتقدر بما يصلح العباد، ولا بما يعمر البلاد، ولا بما يوجب الرشاد... =

6- ﴿وَلَيْسَ كُتُمٌ جُنْبًا بِإِلْحَامٍ﴾:

نقل ابن عطية⁽¹³⁴⁰⁾ عن عمر بن الخطاب وابن مسعود، أن الجنب إذا عدم الماء لا يتيّم، بل يدع⁽¹³⁴¹⁾ الصلاة حتى يجد الماء⁽¹³⁴²⁾. ونقله التلمساني في "شرح⁽¹³⁴³⁾ الجلاب⁽¹³⁴⁴⁾"، عن القاضي إسماعيل⁽¹³⁴⁵⁾ في كتاب "الأحكام"؛ قال شيخنا: «ولم أره في كتب الفقه»؛ قلت: قال مالك في "المدونة" -لما⁽¹³⁴⁶⁾ ذكر أن الجنب يتيّم للصلاة فإن وجد الماء بعد لم يعد، قال:- «وكان ابن مسعود يقول غير هذا»⁽¹³⁴⁷⁾؛ قيل: كان يقول لا يصلي حتى يجد الماء»، كما نقله⁽¹³⁴⁸⁾

= من «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (63/2-64).
وسياقي للمؤلف، الإشارة إلى هذه القاعدة عَرَضاً، عند تنبيهه على الآيات التالية: الآية الأولى والآية السادسة والثلاثون من سورة القتال؛ والآية الثانية عشرة من سورة الطلاق.
(1340) «المحرر الوجيز» (78/4)؛ (374/4).

(1341) س : 36-أ.

(1342) «الجواهر الحسان في تفسير القرآن» (535/1).

(1343) بالقرويين مجلد من «شرح الجلاب»، مجهول المؤلف، فلعله للتلمساني، فليحقق. والمؤلف ينقل عن شارح آخر لتفريع ابن الجلاب، هو الشرمساحي ن. «الكبير» (ح): 534.

(1344) يطلق الجلاب على كتاب «التفريع» (ط)، تسمية له باسم مؤلفه عبيد الله بن الحسن أبي القاسم بن الجلاب (ت 398هـ)؛ كان أحفظ أصحاب الأهرلي وأنبلهم، تفقه به القاضي عبد الوهاب.

ترجمته في «ترتيب المدارك» (76/7)؛ «الدياج المذهب» (237؛ رت : 301)؛ «طبقات المالكية» (172أ-173ب).

(1345) إسماعيل القاضي، أبو إسحق بن إسحق بن إسماعيل بن حماد الأزدي البصري المالكي (ت 282هـ):

شيخ الإسلام، شيخ المالكية بالعراق وعالمهم، شرح مذهب مالك، واحتج له.

ترجمته في «الفهرست» للنعم (252)؛ «ترتيب المدارك» (293-278/4)؛ «الدياج المذهب» (151-152)؛

رت: 167)؛ «البداية والنهاية» (77/11)؛ وفيات سنة 282هـ)؛ «غاية النهاية» (162/1)؛ رت: 754)؛

«تذكرة الحفاظ» للذهبي (625/2-626)؛ رت: 686)؛ «بغية الوعاة» (443/1)؛ رت : 908)؛ «طبقات

الحفاظ» للسيوطي (275؛ رت: 630)؛ «الرسالة المستطرفة» (37).

(1346) ق: لم.

(1347) «المدونة» (مج 45/1).

(1348) ق: «عنهما». ك: «نقله عنه».

ابن عطية⁽¹³⁴⁹⁾.

17- ﴿فَلْيَمْنِ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾⁽¹³⁵⁰⁾:

الفاء جواب شرط مقدر⁽¹³⁵¹⁾، أي: إن كان ما قالوه حقًا، فمن يملك؟ [47]- وهو استدلال بقياس يتقرر حملها ويتقرر شرطها؛ أما الأول فهو: كل قابل للإهلاك⁽¹³⁵²⁾ غير الله، والمسيح ابن مريم قابل للإهلاك، فليس بإله. وأما الثاني، فتقريره: كلما كان المسيح ابن مريم قابلاً للإهلاك، كان غير إله⁽¹³⁵³⁾؛ والمقدم حق فالثاني [حق]، والملازمة بيّنة.

31- ﴿بِأُورِى﴾:

الزمخشري: «منصوبٌ على جواب الاستفهام»⁽¹³⁵⁴⁾. وردّه أبو حيان⁽¹³⁵⁵⁾، بأن شرط ما ينتصب جواباً بعد الفاء⁽¹³⁵⁶⁾، أن ينسب مع ما هو جواب له شرط وجزاء⁽¹³⁵⁷⁾، كقوله تعالى ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾⁽¹³⁵⁸⁾،

(1349) «المحرر الوجيز» (374/4). ون «الكبير» (ز): ل 49 ب.

قلت: بقي على المؤلف أن يشير إلى أنه قد صحح عن عمر وابن مسعود أنهما رجعا إلى ما عليه الجمهور، وأن الجنب يتيم، وحديث عمران بن حصين الذي أخرجه البخاري نص في ذلك، وهو أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً معتزلاً لم يصل في القوم، فقال: يا فلان: ما منعك أن تصلي في القوم. فقال: يا رسول الله أصابني جنابة ولا ماء. قال: عليك بالصعيد فإنه يكفيك.

ون «الجامع لأحكام القرآن» (6/69)؛ «البحر المحيط» (3/453).

(1350) ك: 279-ب.

(1351) «روح المعاني» (6/99).

(1352) ق: الإهلاك.

(1353) ق: "الله". والثبت موافق لما في «الكبير» (ز) ل 51 أ.

(1354) «الكشاف» (1/626)؛ «الفريد» (2/33).

(1355) «البحر المحيط» (3/481)؛ وقد عدّ أبو حيان رأي الزمخشري خطأ فاحشاً.

(1356) ك: الباء.

(1357) ك: أو جزاء.

(1358) الأعراف: 53.

أي إن يكن لنا شفعاء. ولو قلنا: أَنَّ عجزت أن أكون مثل هذا الغراب
 <فأوارى⁽¹³⁵⁹⁾ سوءة أخي⁽¹³⁶⁰⁾>، لم يصح⁽¹³⁶¹⁾.

ع - وكتبه بخطه - ما نصه: «ما في سياق الاستفهام [كلاستفهام]، وما في
 سياق الشرط كالشرط، فالتقدير هنا: "إن أكن مثل هذا الغراب، أوارى سوءة
 أخي". وما قاله أبو حيان، إنما هو في الاستفهام الذي يُراد به الإيجاب لا
 النفي، وهو هنا بمعنى النفي، ويستقيم مع انعقاد الشرط والجزاء، [أي]: إن
 لم أعجز أن أكون مثل هذا الغراب، واريت أخي. ثم يُستثنى نقيض التالي⁽¹³⁶²⁾
 فينتج ثبوت عجزه وهو قبيح، فَلِقُبْحِهِ نادى الويل وطلب حضوره إياه».

(فَأُضِمَّ مِنَ النَّدَمِيِّينَ):

قول أبي حيان⁽¹³⁶³⁾: «قبله جملة محذوفة، أي: فوارى سوءة⁽¹³⁶⁴⁾ أخيه
 فأصبح...»⁽¹³⁶⁵⁾، يُردُّ بأنه لا حاجة إليه؛ لأنَّ ندمه ليس على المواراة، بل على
 قتل أخيه وحمله إياه على عاتقه عاما كاملا، وحيرته به⁽¹³⁶⁶⁾ حتى بعث إليه
 الغراب⁽¹³⁶⁷⁾، فالمواراة إزالة الندم وليست سببا فيه كما قال⁽¹³⁶⁸⁾. وقد يجاب

(1359) الفاء مزيدة من "ك، س".

(1360) وردت هذه العبارة مضطربة في الأصول. وما في الصلب من "ق" و«الكبير» (ز): ل 51 ب. وصورة ما
 في «البحر المحيط» (481/3): "إن أعجز أن أكون مثل هذا الغراب أوار سوءة أخي".

(1361) «روح المعاني» (6/117-116).

(1362) ق: "الثاني". والتصويب من «الكبير» وبقية الأصول.

(1363) «البحر المحيط» (481/3).

(1364) ك: سورة.

(1365) «البحر المحيط» (481/3).

(1366) ك: إليه.

(1367) «أنعوذج جليل» (115).

(1368) قيل: إن عبد الله بن طاهر دعا الحسين بن الفضل وقال له: أشكلت علي ثلاث آيات دعوتك لتكشفها
 لي... وذكر منها هذه الآية، وأنه صح أن الندم توبة - فأجاب بأنه يجوز ألا يكون الندم توبة في تلك -

بقول الزمخشري، أنه نَدِمَ على تعلّمه⁽¹³⁶⁹⁾ من الغراب⁽¹³⁷⁰⁾.

33- (يُحَارِبُونَ):

ابن العربي: «وَقَعْتُ مسألة وهي: محارب حارب قوما وقاتلهم على امرأة ليتمكن من الزنا بها، فأفتى العلماء بأنه غيرُ مُحارب، وهو جهل عظيم؛ يا لله⁽¹³⁷¹⁾ ثم يا للمسلمين⁽¹³⁷²⁾! كيف يقال⁽¹³⁷³⁾ في هذا غيرُ محارب؟!، مع أن مفسدةَ الزنا أشدُّ من مفسدة أخذ المال»⁽¹³⁷⁴⁾.

ع: «الصواب معهم، ألا ترى أنه لو حاربهم لمجرد قتلهم لم يكن محارباً، وإنما⁽¹³⁷⁵⁾ الحِرَابَةُ⁽¹³⁷⁶⁾ المقاتلة لأخذ المال».

= الأمة، ويكون توبة في هذه الأمة. وقيل: إن ندم قابيل لم يكن على قتل هابيل، ولكن على حمله. ذكره النسفي في «مدارك التنزيل» (414/3).

(1369) في «الكبير» (ز: ل 51 ب): «تلمذه».

(1370) «الكشاف» (626/1)؛ «روح المعاني» (117/6). وهذا واحد من علل ندمه التي ذكرها الزمخشري، وذلك قوله: «من النادمين» على قتله، لما تعب فيه من حمله وتغيره في أمره، وتبين له من عجزه، وتلمذه للغراب، واسوداد لونه وسخط أبيه، ولم يندم ندم التائبين».

(1371) ك: بالله.

(1372) ك: بالمسلمين.

(1373) ك: نقل.

(1374) الذي يقرب من هذا المعنى لابن العربي قوله عند هذه الآية في «أحكام القرآن» (594/2):

«وَقَدْ كُنْتُ أَيَّامَ تَوَلِيَةِ الْقَضَاءِ قَدْ رَفَعْتُ إِلَى قَوْمٍ خَرَجُوا مُحَارِبِينَ إِلَى رَفْقَةٍ، فَأَخَذُوا مِنْهُمْ امْرَأَةً مَغَالِبَةً عَلَى نَفْسِهَا مِنْ زَوْجِهَا وَمِنْ جَمَلَةِ الْمُسْلِمِينَ مَعَهَا فِيهَا، فَاحْتَمَلُوهَا، ثُمَّ جَدَّ فِيهِمُ الطَّلَبُ، فَأَخَذُوا وَجِيءَ بِهِمْ، فَسَأَلْتُ مَنْ كَانَ ابْتِلَاقِي اللَّهِ بِهِ مِنَ الْمُفْتَيْنِ، فَقَالُوا: لَيْسُوا مُحَارِبِينَ؛ لِأَنَّ الْحِرَابَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْأَمْوَالِ لَا فِي الْفُرُوجِ. فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ الْحِرَابَةَ فِي الْفُرُوجِ أَفْحَشُ مِنْهَا فِي الْأَمْوَالِ، وَأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ لِيَرْضَوْا أَنْ تَذْهَبَ أَمْوَالُهُمْ وَتُخَرَّبَ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَلَا يُحَرِّبُ الْمَرْءَ مِنْ زَوْجَتِهِ وَبَنَتِهِ، وَلَوْ كَانَ فَوْقَ مَا قَالَ اللَّهُ عَقُوبَةً لَكَانَتْ لِمَنْ يَسْلُبُ الْفُرُوجَ، وَحَسْبُكُمْ مِنْ بَلَاءٍ صَحْبَةُ الْجَهَالِ، وَخَصُوصاً فِي الْفِتْيَا وَالْقَضَاءِ».

(1375) ق: وأما.

(1376) س: 37-ب. قال مالك: «المحارب عندنا من حمل على الناس في مَصْرٍ أو في بَرِيَّةٍ وكابرههم على أنفسهم وأموالهم دون نائرة ولا دَخْلٍ ولا عداوة». من «الجامع لأحكام القرآن» (99/6).

56- ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ﴾⁽¹³⁷⁷⁾:

هو قياس شرطي اقتراني⁽¹³⁷⁸⁾، إحدى مقدماته مُضْمَرَةٌ؛ التقدير: "ومن يتول الله ورسوله فهو من حزب⁽¹³⁷⁹⁾ الله⁽¹³⁸⁰⁾ [48-ظ]، > وكل من هو من حزب الله < غالب، فَمَنْ يتول الله ورسوله غالب"⁽¹³⁸¹⁾، وعلى هذا التقدير لا إشكال، فإن المرتب على هذا الشرط ثابت في نفس الأمر.

64- ﴿وَلَيَزِيغَنَّ كَثِيرًا﴾ الآية:

يدل على أن ارتباط الدليل بالمدلول عادي⁽¹³⁸²⁾ كما يقوله > الأشعري، لا عقلي كما يقوله < الإمام⁽¹³⁸³⁾، إلا أن يُقال: لم يخلق الله [لهم] العثور على الوجه الذي منه يدل الدليل، وهو الوسط في المقدمتين.

(1377) ك: "يتق"، وهو خلاف الآية.

(1378) القياس الاقتراني ما دل على النتيجة بالقوة، أي بالمعنى أن تكون النتيجة مذكورة فيه، بمدحها لا صورها. والشرطي ما دل على النتيجة بالفعل، أي: ذكرت فيه النتيجة بمدحها وصورها. (إيضاح المهم: 72)؛ وقد يتألف القياس الاقتراني من قضايا شرطية، أو يدخل فيه قضايا شرطية، فيسمى حينئذ قياسا اقترانيا شرطيا، أي: لم يتألف من قضايا حملية صرفة، وإنما تألف من شرطيتين، أو من حملية وشرطية، والشرطية قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة، وبإحصاء الاحتمالات يظهر لنا أنها خمسة.

من «ضوابط المعرفة» (237). ون «الإشارات والتنبيهات» (425/1).

(1379) ك: 280-أ. ون «الكبير» (ز): ل 52 ب.

(1380) «الجامع لأحكام القرآن» (144/6).

(1381) «روح المعاني» (171/6).

(1382) «البصائر النصيرية» (95).

(1383) هو الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله (ت 478هـ):

الفقيه الشافعي، الملقب ضياء الدين، المعروف بإمام الحرمين، أعلم المتأخرين من أصحاب الإمام الشافعي على الإطلاق، المجمع على إمامته المتفق على غزارة مادته وتفننه في العلوم من الأصول والفروع والأدب وغير ذلك. ترجمته في «وفيات الأعيان» (3/167-170؛ ر ت: 378)؛ «طبقات الشافعية» لابن هداية الله (238)؛ «الأعلام» (4/160)؛ مقدمة تحقيق كتابه «لمع الأدلة» (5-58)، وبها لائحة بمصادر ترجمته.

89- ﴿إِذَا حَلَفْتُمْ﴾:

يدل أن موجب الكفارة اليمين⁽¹³⁸⁴⁾.

(1384) الكبير (ز): ل 54 أ. وبعض المفسرين على أن التقدير: "إذا حلفتם وحنثتم"؛ فترك ذكر الحنث لوقوع العلم بأن الكفارة لا تجب بنفس الحلف؛ ولذا لم يجز التكفير قبل الحنث. من «مدارك التريل» (1/472)؛ «روح المعاني» (11/7).

6

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

55- ﴿وَلَتَسْتَبِينَ﴾:

قول (1385) الشاطبي:

.....

.....يَسْتَبِينَ صُحْبَةً ذَكَرُوا وَلَا (1386)

مشكل؛ لأنَّ ضدَّ التذكير التأنيث، لكنَّ نافعٌ من الباقيين قرأ بتاء الخطاب ونصب ﴿سَبِيلَ﴾، وغيره بتاء التأنيث، ورفع ﴿سَبِيلَ﴾ (1387).

وجواب هذا الإشكال، أنَّ الشاطبي اعتبر اللفظ، وهو واحدٌ في الخطاب والتأنيث (1388). وجواب آخر، وهو أن يكون المعنى: "ولتستبين أمتك"، والتاء (1389) للتأنيث (1390).

(1385) ك: "قال". والتنبيه في «الكبير» (ز): ل 59 أ.
(1386) «حرز الأمان وجه التهاني» (51). وأصل البيت:

وَأِنْ يَفْتَحْ عَمَّ نَضْرًا وَبَعْدُ كَمْ نَسًا.....

(1387) «التيسير» (103)؛ «الإقناع» (639/2)؛ «سراج القارئ» (209).

(1388) ن «الجامع لأحكام القرآن» (281/6).

(1389) ق، ك: فالهاء.

(1390) «مدارك التزيل» (508/1).

91- ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ﴾:

تقدير⁽¹³⁹²⁾ هذا الرد عليهم، بأن السالبة الكلية⁽¹³⁹³⁾، تناقضها الموجبة الجزئية؛ انظر الفخر⁽¹³⁹⁴⁾.

115- ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾:

يرد قول التلمساني في أول "شرح⁽¹³⁹⁵⁾ المعالم⁽¹³⁹⁶⁾": «التمام يقتضي التركيب»⁽¹³⁹⁷⁾.

﴿لَنْ يُبَدِّلَ كَلِمَتَهُ﴾:

دليل لأهل السنة، أن الأمر لا يستلزم الإرادة⁽¹³⁹⁸⁾؛ لأن إيقاع

(1391) ساقطة من ك.

(1392) ك : تقرير.

(1393) ق : الالية.

(1394) «التفسير الكبير» (13/63-64).

(1395) ق : شراح.

(1396) لابن التلمساني الفهري شرحان، أحدهما على «المعالم في أصول الدين»، وهو المشهور؛ منه نسخ بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 3903 و 230 ق وثلاثة بالقرويين تحت رقم 727، ورابعة بخزانة ابن يوسف بمراكش، تحت رقم 419. وثانيهما على «المعالم في أصول الفقه»، وهو المقصود في هذا الموضع، وقد ذكر الفهري شرح أصول الفقه في شرحه على معالم أصول الدين (ن خ ع ق 230: 407ظ)، فقال في الباب السابع المخصص للنبوءات، المسألة السابعة: «...وهذه المسألة تذكر في أصول الفقه، وقد ذكرنا البحث فيها في شرح معالم أصول الفقه». وبما ذكرناه يزول الإشكال الذي طرحه العابد الفاسي في «فهرس مخطوطات القرويين».

(1397) قول التلمساني واقع عند تعقبه قول الفخر: «إن اللفظ باعتبار النسبة إلى تمام مسماه هو المطابقة» (المعالم في علم أصول الفقه: 33)؛ بأن التمام يقتضي التركيب، فتخرج البسائط. ن «الكبير» (ز): ل 61 ب. (1398) وخالفهم المعتزلة، واحتج أهل السنة بأن الله تعالى أمر إبراهيم بذبح ابنه إسماعيل، ولهذا قال في الحكاية عن إسماعيل «يا أبت افعل ما تومر»، ولم يرد منه ذلك؛ لأنه لو أراد منه ذلك لوقع منه على أصلهم، لأنه لا يجوز أن يريد أمرا ولا يوجد. ولما جاز أن ينهائهم على أصلهم؛ لأن الأمر بالشيء يدل على حسن المأمور به، ولا يجوز أن ينهائهم عن الحسن.

وأیضا لو كان الأمر يقتضي الإرادة، لما حسن أن يقول الرجل لعبده "أمرتک بكذا ولم أردہ"؛ كما =

غير المراد تبديل⁽¹³⁹⁹⁾.

138- «وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَمُ»⁽¹⁴⁰⁰⁾:

في "الأحكام"⁽¹⁴⁰¹⁾ <هنا>⁽¹⁴⁰²⁾، و القرافي، وغيرهما: احتج بها من أنكر الاستحسان⁽¹⁴⁰³⁾، وهو غير القياس. قال أشهب في كتاب الخيار [من "المدونة"⁽¹⁴⁰⁴⁾] - في مسألة اختلاف الورثة في إرث الخيار -: «القياس: ليس لهم إلا أن يأخذوا جميعاً أو يردوا. والاستحسان: أن لمن أجاز منهم أخذ نصيب الراد».

ونقل ابن يونس في كتاب الصلاة - في ترجمة وقت من صلى إلى غير القبلة - عن أصبغ⁽¹⁴⁰⁵⁾ في "العتبية": «الاستحسان عماد الدين، ولا يكاد

= لا يجوز أن يقول "أردت منك كذا ولم أرد"، ولما جاز أن يقول "أمرت بكذا ولم أرد"، ولم يعد متناقضاً، دل على أن الأمر لا يقتضي الإرادة. ولأنه لو كان الأمر يقتضي الإرادة، لوجب أن لا يكون أمراً لا مريداً، ولما رأينا من يأمر وليس بمريد وهو المكروه؛ دل على أنه لا يقتضي الإرادة. من «التبصرة في أصول الفقه» (18-19)؛ «المنحول» (100)؛ «البرهان» (161/1)؛ «المحصول» (24/2-32). ون للفتيل «المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين» (118-125).

(1399) ك: «بتزيل». ن «الكبير» (ز): ل 61 ب.

(1400) في كل النسخ: "الأنعام"، بآلف ولام، وهو خلاف الآية.

(1401) (745/2).

(1402) من "س" و «الكبير» (ز): ل 62 ب - ل 63 أ.

(1403) ك: "ولاستحسان"، كذا.

(1404) (175/6).

(1405) أصبغ بن الفرّج، أبو عبد الله (ت 225هـ):

رحل إلى المدينة لسمع من مالك، فدخلها يوم مات، وصحب ابن القاسم وابن وهب وأشهب، وسمع منهم وتفقه معهم. قال ابن معين: كان أصبغ من أعلم خلق الله برأي مالك، يعرفها مسألة مسألة. صنف «تفسير غريب الموطأ»، وسماعه من ابن القاسم، وكتاب «الرد على أهل الأهواء».

ترجمته في ترتيب المدارك (4/17-22)؛ «وفيات الأعيان» (1/240؛ رت: 101)؛ «الديباج المذهب» (158-159؛ رت: 173)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (2/457-458؛ رت: 466)؛ «تهذيب التهذيب» (315؛ رت: 657)؛ «تقريب التهذيب» (52؛ رت: 536)؛ «تذكرة الحفاظ» للسيوطي (200؛ رت: 447). ووقع في طبعة =

المغرق في القياس ألا يفارق السنة⁽¹⁴⁰⁶⁾، ووقع الاستحسان لمالك في "المدونة"⁽¹⁴⁰⁷⁾».

ابن العربي في كتابه⁽¹⁴⁰⁸⁾ "المحصول في أصول الفقه": «الاستحسان أنكره الشافعي وأصحابه⁽¹⁴⁰⁹⁾، وكفروا أبا حنيفة في القول به تارة، وبدعوه تارة. وقال به مالك⁽¹⁴¹⁰⁾؛ واختلف أصحاب أبي حنيفة في تأويله على أربعة أقوال؛ وأما أصحاب مالك فلم يكن فيهم قوي الفكر [49-ر] ولا شديد العارضة⁽¹⁴¹¹⁾ يبرزه إلى الوجود، وقد تبعناه في مذهبنا، فألفيناه⁽¹⁴¹²⁾ ينقسم أربعة:

أ) ترك الدليل للعرف، كرد الأثمان للعرف.

ب) تركه للمصلحة، كتضمنين الأجير المشترك، والدليل يقتضي أنه مؤتمن.

ج) تركه لإجماع أهل المدينة، كإيجاب القيمة على من قطع ذنب بغلة القاضي.

د) ترك الدليل في اليسير لرفع⁽¹⁴¹³⁾ المشقة، وإيثار⁽¹⁴¹⁴⁾ التوسعة على الخلق،

= «الدياج» عندي أن وفاته بعد الخمسين ومائة؛ وهو وهم.

(1406) جعل الشاطبي أصبغ مبالغا في هذا القول. ن «الموافقات» (152/4).

(1407) وقع ذكر الاستحسان في المدونة ثلاث مرات: هنا، وفي (299/4)؛ (373/5).

(1408) ك : كتاب.

(1409) «الرسالة» للشافعي (503-507).

(1410) «إحكام الفصول» للباجي (687-689)؛ «الموافقات في أصول الشريعة» (150/4-152)؛ «منتهى الوصول

والأمل» (207-208)؛ «إرشاد الفحول» (240-241)؛ «الجواهر الثمينة» للمشاط (219-223).

(1411) ك : 281-ب.

(1412) س : فوجدناه.

(1413) ك : كرفع.

(1414) ك : وإتيان.

كجواز التفاضل اليسير في المرافطة الكثيرة، وإجازة اجتماع بيع وصرف⁽¹⁴¹⁵⁾ في اليسير⁽¹⁴¹⁶⁾.

﴿إِفْتَرَأَ عَلَيْهِ﴾:

ابن التلمساني في باب النسخ: «اختلف في تكفير من كذب على الله، وأجمعوا على تكفير من كذب الله»⁽¹⁴¹⁷⁾.

142- ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾:

صيغة "افعل" هنا للامتنان، واستدل بها الفخر للمعتزلة أن الرزق خاص بالحلال⁽¹⁴¹⁸⁾. وتقريره من الشكل الثاني: "هذا الرزق مأذون في أكله، ولا شيء من الحرام بمأذون في أكله، ينتج: لا شيء من الحرام برزق⁽¹⁴¹⁹⁾"؛ ويرد هذا الاستدلال بمنع كلية الصغرى؛ لأن "من" في الآية للتبعية⁽¹⁴²⁰⁾.

152- ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ﴾:

سئل شيخنا عن معلم يتيم يزيده وصيه على واجبه، فأجاب: «إن كان الوصي مَلِيًّا قَبْلَ المعلم الزيادة، وإلا فلا»⁽¹⁴²¹⁾.

(1415) س: 38-أ. ون في مبحث الاستحسان: «التبصرة» (492-495)؛ «الإحكام» لابن حزم (2/6؛ 16-21)؛ «المستصفى» (2/467-477)؛ «المنحول» (374-377)؛ «الإحكام» للآمدي (4/165)؛ «إرشاد الفحول» (240-241).

(1416) نقله الشاطبي في «الموافقات» (4/150).

(1417) «الكبير» (ز): ل 63 أ.

(1418) «التفسير الكبير» (13/177).

(1419) ق: يرزق.

(1420) «روح المعاني» (8/39).

(1421) «الكبير» (ز): ل 64 أ.

165- ﴿إِنَّ رَبَّكَ مَرِيعٌ﴾⁽¹⁴²²⁾ [العقاب]:

وفي سورة الأعراف ﴿لسريع﴾ [العقاب]⁽¹⁴²³⁾ ﴿(1424)﴾.

ابن العربي⁽¹⁴²⁵⁾ عن الطرطوشي⁽¹⁴²⁶⁾: «هذه الآية دخل فيها أمة محمد ﷺ في الخطاب، وهي أمة مرحومة⁽¹⁴²⁷⁾ معصومة في الدنيا، إنما تعاقب في الآخرة، فلم تؤكد هذه العقوبة بلام التوكيد⁽¹⁴²⁸⁾، وآية الأعراف لبني إسرائيل، فناسب

(1422) ق: "لسريع"؛ وهو خلاف الآية.

(1423) ق: "الحساب"؛ وهو وهم في الآية.

(1424) الأعراف: 167.

(1425) في كتابه «قانون التأويل» (525) و«شرح الأسماء الحسنی» (الاسم 43). ن «الكبير» (ز): ل 65 ب.

(1426) أبو بكر محمد بن الوليد الفهري الطرطوشي (ت 520هـ):

يعرف بابن أبي رندقة؛ صحب الباجي وتفقه بالشاشي وغيره، واستحازه عياض، وتلمذ له ابن العربي،

له «سراج الملوك» (ط)، «بر الوالدين» (ط)، و «كتاب الفتن»...

ترجمته في «الصلة» (575-576)؛ ر ت: 1269؛ وصحف فيه "رندقه" إلى "وندقه"؛ «الديباج

المذهب» (371-373)؛ ر ت: 506؛ «وفيات الأعيان» (4/262-265)؛ ر ت: 605؛ «وفيات ابن

قنفذ» (271).

(1427) وافق هذا التعبير، حديثاً أخرجه الطبراني بسنده في «المعجم الصغير» (10)، عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً:

«أمتي أمة مرحومة، جعل الله عذابها بأيديها...».

(1428) ك: التأكيد.

التأكيد فيها»⁽¹⁴²⁹⁾.

(1429) ق: "بلغة".

وأجاب الكرمانى في «البرهان» (180)، إجابة أخرى، وإليكها: «قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. وقال في الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ لأن ما في هذه السورة وقع بعد قوله ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، وقوله ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾ فقيّد قوله ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ باللام ترجيحاً للغفران على العقاب. ووقع ما في الأعراف بعد قوله ﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَیْسٍ﴾، وقوله ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ فقيّد العقاب باللام لما تقدم من الكلام، وقيد المغفرة أيضاً بها رحمة منه للعباد؛ فلا يترجح جانب الخوف على جانب الرجاء. وقدم ﴿سَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ في الآيتين مراعاة لفواصل الآي».

ونقله الفيروزآبادي في «بصائر ذوي التمييز» (200/1). ن «كشف المعاني» (173)؛ «فتح الرحمن» (133).

7

سُورَةُ الْأَعْرَافِ

7- ﴿وَلَنُقَصِّرَ عَنْهُمْ﴾:

احتراس بعد قوله ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ﴾⁽¹⁴³⁰⁾، أي ليس هو سؤال استعلام⁽¹⁴³¹⁾.

17- ﴿ثُمَّ لَا يَتَبَيَّنُ﴾ الآية:

ذكر أربع جهات، ولم يذكر جهتي "فوق" و"تحت"؛ لطفاً من الله سبحانه بإنزال الرحمة من فوق، وتثبيت الأرجل على الحق من تحت. انظر "سراج المريدين" لابن العربي في الاسم <28>⁽¹⁴³²⁾.

22- ﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا﴾:

يحتمل الكل والكلية⁽¹⁴³³⁾، ومثلهما بعد، ﴿لِيرِيَهُمَا سَوَاتِيَهُمَا﴾⁽¹⁴³⁴⁾،

(1430) الأعراف : 6.

(1431) ابن عطية: «وقد نفى السؤال في آيات كهذه الآية وهذا هو سؤال التقرير، فإن الله قد أحاط علماً بكل ذلك قبل السؤال. من «المحرر الوجيز» (430/5). ون «روح المعاني» (81/8)؛ «الروض الريان في أسئلة القرآن» (56/1)؛ «مدارك التنزيل» (556/1)».

(1432) سقط من "ق"، وهو في "ك" : 20؛ وما في "س" غير واضح؛ والتصويب من «الكبير» (ز) : ل 67 ب. وفي «سراج المريدين» (خ) : «حضرت يوماً مجلس الإمام أبي منصور الشيرازي -وعادتهم ألا يرقى المنبر إلا عالم يجيب عن كل سؤال؛ فإذا صعد المنبر أخذ القارئ في القراءة...- فكتبت له وأنا صغير: ما الحكمة في أن قال الله تعالى مخبراً عن إبليس ﴿ثُمَّ لَا تَبَيَّنُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ [الآية]. ولم يقل "من فوقهم ولا من تحتهم". فلما بلغ إليها قال: [هنا قد ذكر أربع جهات]... وقد ثبت أن تسعمائة وتسعة وتسعين في النار، وواحدة للجنة؛ فكيف لو جاء [الشيطان] من الجهات كلها ما رأى أحد الجنة أبداً؛ ولكن إذا غشي من الجهات أربع، غشيت الرحمة من فوقنا، وثبتت السكينة من أقدامنا فنجونا». ونقل الكرمانلي في «غرائب التفسير» (399/1) عن ابن عباس ~~عليه السلام~~ أنه لم يقل "من فوقهم"؛ لأن رحمة الله تنزل عليهم من فوقهم، ولم يقل "من تحتهم"؛ لأن الإتيان منه توحش. وأحاب النسفي في «مدارك التنزيل» (559/1)، بأن ذلك لمكان الرحمة والسجدة. ورأى الألوسي أنه شبه حال تسويل الشيطان ووسوسته لهم، بحال إتيان العدو لمن يعاديه من أي جهة أمكنته؛ ولذا لم يذكر الفوق والتحت، إذ لا إتيان منهما؛ فالكلام من باب الاستعارة التمثيلية.

من «روح المعاني» (95/8).

(1433) رجح المنك في «الكبير» (ز) : ل 68 أ؛ أمّا كلية لا كل.

(1434) الأعراف : 27.

وانظر هل يؤخذ من ذلك، نظر أحد الزوجين عورة⁽¹⁴³⁵⁾ صاحبه؟⁽¹⁴³⁶⁾.

111- «أَرْجِه»:

قول الشاطبي⁽¹⁴³⁷⁾:

﴿وَعَى⁽¹⁴³⁸⁾ نَفَرٌ أَرْجَتْهُ بِالْهَمْزِ⁽¹⁴³⁹⁾ (سَاكِناً)⁽¹⁴⁴⁰⁾﴾⁽¹⁴⁴¹⁾

يوهم^[50-ط] أن قراءة الباقيين بالهمز غير ساكن؛ وجوابه أن القراءة ما دخلت عليه الباء، وهو الهمز⁽¹⁴⁴²⁾.

115- «إِمَّا أَنْ تُلْفِرَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْفِينَ»:

هي مانعة خلو⁽¹⁴⁴³⁾، وقد أظهروا عندي هنا

(1435) ك: 282-أ.

(1436) الصحيح جواز ذلك، وهو من الحلال الطيب؛ ن في تفصيل المسألة: «آداب الزفاف» للألباني (34-35)؛ «تحرير المرأة في عصر الرسالة» (5/199-201).

(1437) «حرز الأمان» (14).

(1438) ك: وعن.

(1439) ك: بالهمزة.

(1440) زيادة من «الحرز» ساقطة من "ك".

(1441) من "ك"، وموضعه بياض في "ق". وعجز البيت:

«وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفٍ دَعَاؤُهُ حَرْمَلًا»

(1442) «الكبير» (ز): ل 74 أ. ابن القاصح: «أخبر رضي الله عنه أن المشار إليهم بنفر وهم ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر حفظوا "أرجته" بالهمز الساكن في الموضعين، بالأعراف والشعراء، فتعين للباقيين ترك الهمز فيهما».

من «سراج القارئ» (48)؛ «إرشاد المريد» (45). ن «التيسير» (111).

(1443) هي أحد أقسام الشرطية المنفصلة؛ وقسمها: مانعة جمع، ومانعة جمع وخلو. وسترده هذه المصطلحات للمؤلف، فنشرها عند ورودها.

ومانعة الخلو هي ما دلت على امتناع الخلو من طرفيها (المقدم والتالي)، وإن جوزت الاجتماع، بمعنى أن الطرفين لا يجتمعان على الكذب وقد يجتمعان على الصدق، ولا تتركب صادقتهما من العنادية، إلا من الشيء والأعم من نقيضه، نحو: إما أن يكون الثوب غير أبيض، وإما أن يكون غير أسود، فنقيض غير أبيض أبيض، وغير أسود أعم منه، ونقيض غير أسود أسود، وغير أبيض أعم منه. واشتهر تمثيلها بقولهم "إما أن يكون زيدي البحر وإما أن لا يفرق".

القوة⁽¹⁴⁴⁴⁾، خلاف قولهم قبل ﴿إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾⁽¹⁴⁴⁵⁾، فيحتمل تغير حالهم⁽¹⁴⁴⁶⁾.

143- (بِقَالَ لِي قَرِينٌ):

أنشدنا شيخنا جوابا عن هجو⁽¹⁴⁴⁷⁾ الزمخشري أهل السنة⁽¹⁴⁴⁸⁾:

= من «شرح الخريدة» لابن كيران (الملزمة 20 صص: 3-4) عند شرح قول ابن الحاج:
ثم الحقيقة ما قد منعنا اجتماع الصدق والمئين معا
مانعة الجمع لصدق منعت مانعة الخلو مينا رفعت
ون «البصائر النصيرية» (170)؛ «إيضاح المبهم» (64).

(1444) «المحرر الوجيز» (35/5).

(1445) الأعراف: 113.

(1446) «الكبير» (ز): ل 74 أ.

(1447) ق، ك: "هجر" بالراء.

(1448) أنشدته في معرض إنكاره الرؤية، وذلك قوله في «الكشاف» (2/156):

لجماعة سموا هواهم سنة وجماعة حمر لعمري موكفة
قد شبهوه بخلقه وتخوفوا شئع الورى فتستروا بالبلكفة

ون تقرير الأشاعرة - على مذهب المؤلف- وغيرهم في المسألة والرد على المعتزلة عند أبي الحسن الأشعري في «الإبانة» (12-19) و الباقلا في «الإنصاف» (22) والجويني في «الإرشاد» (164-170) وأبي منصور البغدادي في «أصول الدين» (97-102) و الغزالي في «الاقتصاد» (41 وما بعدها) وابن عطية في «المحرر الوجيز» (6/67؛ 70) و النسفي في «تفسيره» (1/602-603).

وإليك رد إمام الحرمين في «لمع الأدلة» (104): «فإن عارضنا المعتزلة بقوله تعالى في جواب موسى عليه السلام ﴿لَنْ تَرَانِي﴾؟. فزعموا أن "لن" يقتضي النفي على التأييد. قلنا: هذه الآية من أوضح الأمثلة على جواز الرؤية، فإنها لو كانت مستحيلة لكان معتقد جوازها ضالا، أو كافرا. وكيف يعتقد ما لا يجوز على الله تعالى من اصطفاة الله تعالى لرسالته واجتباة لنبوته... إذ ما يتعلق بوصف البارئ ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ فلا يجوز فيه الريب على الأنبياء. فيجب حمل الآية على أن ما اعتقد موسى عليه السلام جوازه جائز، لكن ظن أن ما اعتقد جوازه يحميه إليه ناجزا؛ فيرجع النفي في الجواب إلى السؤال. وما سأل موسى عليه السلام ربه رؤية في الدنيا، لينصرف النفي إليها، والجواب نزل على قضية الخطاب».

ولم ينفك الزمخشري عفا الله عنه، يسم أهل السنة بأقبح النعوت من قبيل أنهم أهل الحشو والجبر (الكشاف: 2/457)؛ ولذلك قال أبو حيان في «البحر» (7/81) عن «الكشاف»:

ولكنه فيه مجال لناقد وزلات سوء قد أخذن المخانقا
فيشتم أعلام الأئمة ضلة ولا سيما إن أولجوه المضايقا -

«لَحْثَالَة»⁽¹⁴⁴⁹⁾ سَمَوْا عَمَاهُمْ مَعْدَلَا
وَحْثَالَة حمر لَكِي مُوقَفَة»⁽¹⁴⁵⁰⁾
قد شَبَّهوه بِالْمَحَالِ فَعَطَّلُوا
وتستروا بالذات من نفي الصفة»⁽¹⁴⁵¹⁾

= ويُنَّ أبو عبد الله بن غازي في «الإشارات الحسان الرفوعة إلى حبر فاس وتلمسان» [ضمنه المقرئ في «أزهار الرياض»]: أن الزمخشري إنما سَمَّى أهل السنة بحجرة؛ لاعتقاد قرب مذهبهم من مذهب الجبرية، سيما وقد قال بعض أئمة السنة: وبالجبر أقول.
ن «المسلك السهل» للإفراني (69-70)؛ «أزهار الرياض» (66/3).
(1449) ك: ولحْثَالَة.

(1450) ك: حرف هذا العَجَز في "ك" على النحو الآتي: "وَحْثَالَة حمرًا ولكي موقفة".
(1451) ثَمَامُ نَظَمَ ابْنَ عَرَفَةَ:

طَلَبُ الْكَلِيمِ لَهَا دَلِيلُ جَوَازِهَا إِذْ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ نَفْيُ الْمَعْرِفَةِ
وَرَدُّ الْحَدِيثِ مَصْرَحًا بِوُجُودِهَا وَيَلْ لِمَنْ كَذَبَ بِهِ أَوْ حَرَّفَهُ

ن «درة الحجال» (2-184-185).

وقد أجاب عن بيتي الزمخشري كثيرون، منهم والد أبي علي السكوني، ردَّ عليه في أربعة وعشرين بيتًا (انظرها في كتاب «التميز لما دسه الزمخشري من الاعتزال في الكتاب العزيز» (ن خ ع ق 327): 100 ط.
والتاج السبكي (روح المعاني: 52/9). والطبي في «فتوح الغيب» وابن المنير في «الانتصاف» (156/2) و«روح المعاني» (52/9) والبُلْقِينِي (ن طرر «الكبير» ز: 77 أ). ومن بديع الإجابات قول ابن عاصم:

قُلْ لِلَّذِي سَمَّى الْهَدَاةَ أَوَّلِي النَّهْيِ حَمْرًا، لِأَنَّ سُلْبَ الْهَدَى وَالْمَعْرِفَةِ
وَعَدًا يَرْجُحُ الْاِعْتِزَالَ جَهَالَةً وَيُرْوِقُهُ زُورٌ وَشَاهُ وَزُخْرَفَةٌ
الْحَقُّ أَبْلُجٌ وَاضِحٌ لَكِنَّهُ يُعْشِي عَيُونَ أَوَّلِي الضَّلَالَةِ وَالسُّفَةِ
اِخْسًا فَقَوْلُكَ طَائِحُ كَهْبَاءَةٍ طَاحَتْ بِهَا هَوُجُ الرِّيَاحِ الْمَعْطَفَةِ
سَوَّغَتْ ذَمَّ جِمَاعَةٍ سَنِيةً قَدْ أَحْرَزُوا مِنْ كُلِّ فَضْلٍ أَشْرَفَهُ
قَطَفُوا أَزَاهِرَ كُلِّ عِلْمٍ نَافِعٍ وَأَتَوْا بِكُلِّ بَدِيعَةٍ مُسْتَظَرِّفِهِ
قَوْمٌ هُمْ قَمِعُوا الضَّلَالَ وَحَزَبَهُ بِمَقَاوِلِ حِكْمَتِ الْمَوَاضِي الْمَرْهَفَةِ
هَمْ شَيْعَةُ الْحَقِّ الَّذِي مَا بَعْدَهُ إِلَّا مَهَاوُ فِي الضَّلَالَةِ مَتَلَفَةِ
أَرَاؤُهُمْ يَجْلُو الْبَصَائِرَ نَوْرُهَا وَيَمِيطُ أَذْوَاءَ الْقُلُوبِ الْمَذْنَفَةِ
قَصْرًا! فَإِنْ شَقَّاقَهُمْ كَفَرٌ فَلَا تَدْعُ الرِّشَادَ لِعَصْبَةِ مَتَعَسَفِهِ
مَنْ شَذَّ عَنْ سَنَنِ الْجَمَاعَةِ قَدْ غَوَى جَاءَتْ بِذَا الْكُتُبِ الصَّحَاحِ مَعْرِفَهُ

من «درة الحجال» (30-32).

ومن أجاب فأجاد الخطيب ابن مرزوق:

لِجَمَاعَةٍ عَرَفَتْ لِعَمَرِي بِالسُّفَةِ وَتَمَسَّكَتْ بِضُلَالِ أَهْلِ الْفَلَسَفَةِ
عَدَلَتْ عَنِ النَّهْجِ الْقَوْمِ فَلَقِبَتْ عَدْلِيَّةً وَعَدُولَهَا عَنْ مَعْرِفَةِ
ضَلَّتْ وَقَالَتْ: «لَنْ يَرَى رَبَّ الْوَرَى يَوْمَ الْجَزَاءِ» فَأَلْزَمَتْ نَفْيَ الصِّفَةِ
وَكَذَاكَ أَسْنَدَتْ الْأُمُورَ لِنَفْسِهَا هَيْهَاتَ تَنْقُذُ نَفْسَهَا مِنْ مَتَلَفَةِ

ن «درة الحجال» (184/2). ولابن ينجش التازي نظم حسن في الرد على بيتي الزمخشري (كفاية المحتاج: 219/2).

8

سُورَةُ الْأَنْفَالِ

الزمخشري: «مدنية»⁽¹⁴⁵²⁾. ابن عطية⁽¹⁴⁵³⁾: «إلا قوله ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾»⁽¹⁴⁵⁴⁾.

قال شيخنا: سبب القولين أنها ليلة خروجه ﷺ مهاجرا إلى مكة، فَمَنْ رأى أن اسمَ الهجرة إنما يصدق بعد استقراره ﷺ بالمدينة قال: هي مكة؛ وَمَنْ جَعَلَهُ مِنْ حِينَ خُرُوجِهِ قال: مدنية⁽¹⁴⁵⁵⁾.

33- (وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ):

عبر <عن> هذا بالاسم في قوله ﴿مُعَذِّبَهُمْ﴾، وفي التي قبل بالفعل [في قوله ﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾]، وأكدّه باللام دون الثاني.

ووجه ذلك أن وجوده ﷺ <فيهم> أقوى في⁽¹⁴⁵⁷⁾ دفع العذاب من استغفارهم⁽¹⁴⁵⁸⁾، فأتى في الأول بالنفي الأخص، لأن الاسم أخص من الفعل لدلالته⁽¹⁴⁵⁹⁾

(1452) «الكشاف» (2/193). وهو مروي عن زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وابن عباس. ن «روح المعاني» (9/157).

(1453) نقله عن مقاتل، ونسب للأكثر القول بأنها مدنية كلها. ن «المحرر الوجيز» (6/200)؛ «الجواهر

الحسان» (2/107)؛ «اختصار النكت للماوردي» (1/522)؛ «روح المعاني» (9/157).

(1454) الأنفال: 30.

(1455) الكبير (ز): ل 82 ب.

(1456) ك: وجدوه.

(1457) ك: فيمن.

(1458) «أنموذج جليل» (168)؛ «مدارك التنزيل» (1/643)؛ «روح المعاني» (9/201).

(1459) ك: «لولايته». ون «الكبير» (ز): ل 87 ب.

على الثبوت، ونفي الأخص أعظم من نفي الأعم، ونفي الأعم أخص من نفي الأخص.

41- ﴿وَلَعَلَّامٌ لِّمَا غَنِمْتُمْ﴾:

يدلُّ أنَّ من لوازم العلمِ العمل⁽¹⁴⁶⁰⁾؛ لأنه المقصودُ في الآية، ويلزم من نفي اللازم نفي الملزوم.

فإن قلت: هل المراد بالعلم قسيمُ الظن أو الأعم منه؟ قلت: أما بالنسبة إلى الصحابة عليهم السلام فالأول⁽¹⁴⁶¹⁾، وأما غيرهم فعلى الخلاف في دلالة القرآن، هل هي قطعية أو ظنية، أو أنه⁽¹⁴⁶²⁾ قطعي المتن ظني الدلالة؟ والظاهر الأول؛ لاستدلال الأصوليين بآيات القرآن في المطالب العلمية.

و"ما" يترجح كونها موصولة⁽¹⁴⁶³⁾، لأن الحملية⁽¹⁴⁶⁴⁾ أصل الشرطية⁽¹⁴⁶⁵⁾ في القضايا.

(1460) ك، س: "يدل أن العلم من لوازم العمل". والمثبت من «الكبير» (ز: 88 ب. و"ق".

(1461) مطموسة في "ك". وبدله في «الكبير»: "فهو علم حقيقة".

(1462) ق، «الكبير»: "وأنه". ك: "أو هو".

(1463) «مدارك التنزيل» (645/1) «روح المعاني» (2/10) وفيه «وجعلها شرطية خلاف الظاهر، وكذا جعلها مصدرية». وعزا ابن أبي العز الهمداني للفراء القول بأنها شرطية؛ ثم تعقبه، وحكى قول من قال إنها مصدرية بمعنى المفعول؛ واختار -وفاقا للمؤلف- أنها موصولة، وما بعدها صلتها. ن «الفريد» (2/421-422)؛ وعد الكرمانى قول الفراء من عجيب التفسير (غرائب التفسير: 441/1).

(1464) القضية الحملية هي التي يكون الحكم فيها قائما على إسناد شيء إلى شيء آخر أو نفيه عنه؛ أو هي التي يحكم فيها بعلاقة موجبة أو سالبة بين مُسند ومُسند إليه. فقولنا "الله ربنا" قضية حملية، لأنها اشتملت على حكم بإسناد وصف الربوبية إلى الله تعالى، أو نقول بعبارة أخرى: إنها قد اشتملت على حكم بعلاقة موجبة بين الله تعالى ووصفه بالربوبية.

ن «ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة» لحبنة الميداني (79).

(1465) القضية الشرطية هي التي لا تنحل بطرفيها إلى مفردين، وإنما تنحل إلى جمليتين. مثالها: "إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود". تنحل إلى جمليتين، وهما "الشمس طالعة"، و"النهار موجود". =

فإن قلت: ما رجحت به مُعَارَضُ بَأْن⁽¹⁴⁶⁶⁾ كَوْنَهَا شَرْطِيَّةً [51-] يفيد العموم فيما يُستقبل من المغانم. قلت: وكذا إذا كانت حمليةً وَجُعِلَتْ حَقِيقَةً⁽¹⁴⁶⁷⁾ لا خارجية.

60- ﴿وَلْعُدُّوا لَكُمْ﴾:

هو احتراس.

70- ﴿إِنْ يَعْلَمِ [اللَّهُ] فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرٌ﴾:

قول العباس حسبما نقل عنه المفسرون⁽¹⁴⁶⁸⁾:

«هذا خير مما أخذ مني⁽¹⁴⁶⁹⁾، وأرجو المغفرة⁽¹⁴⁷⁰⁾»،

= راجع «معجم مصطلحات أصول الفقه» (334).

(1466) ق : فإن.

(1467) ك : 283-ب.

(1468) ابن عطية (385/6-386)؛ القرطبي (35/4)؛ النسفي (658/1)؛ ابن عسكرو في «التكميل والإتمام» (167).

كلهم يعزونه للطبري. ن «روح المعاني» (36/10-37).

(1469) ك : «شيء». ون «الكبير» (ز): ل 92 أ.

(1470) صحيح:

روي أنه قدم على رسول الله ﷺ مال البحرين ثمانون ألفاً، فتوضاً لصلاة الظهر، وما صلى حتى فرقه، وأمر العباس أن يأخذ منه، فأخذ منه على ما قدر على حملة؛ وكان يقول: هذا خير مما أخذ مني، وأرجو المغفرة. وكان له عشرون عبداً، وإن أدناهم ليتجر في عشرين ألفاً، وكان يقول: أنجز الله أحد الوعدين، وأنا على ثقة من الآخر. من «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» (658/1). والخبر بأطول من هذا في «المستدرک» (329/3-330)، عن أبي موسى الأشعري، وفيه قول العباس: «... أما أحد ما وعد الله فقد أنجز لي، ولا أدري الأخرى ﴿قل لمن في أيديكم من الأسرى إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يؤتكم=

يتقرر بتعدد الشرطية بتعدد أجزاء تاليها، فتأملها!

= خيرا مما أخذ منكم ويغفر لكم»، هذا خير مما أخذ مني، ولا أدري ما يصنع بالمغفرة». قال الحاكم: وهو على شرط مسلم ولم يخرجاه. ون «التلخيص» للذهبي بحاشية «المستدرک». ولهذا السبب حوَّك آخر، وهو أنه «لما أسر العباس يوم بدر أخذ الرسول ﷺ فداء نفسه وابني أخيه عقيل ونوفل، قال يارسول الله: كنت مسلما وأخرجت مكرها، ولقد تركتني فقيرا أتكفف الناس. فقال: أين الأواقي التي دفعتها سرا لأم الفضل عند خروجك؟». فقال: إن الله -تعالى- ليزيدنا ثقة بنبوتك. قال العباس: فصدق الله -تعالى- وعده فيما أتاني، وإن لي عشرين مملوكا يضرب كل مملوك منهم بعشرين ألفا في التجارة، فقد أعطاني الله -تعالى- خيرا مما أخذ مني يوم بدر!». من «اختصار النكت للماوردي» (545/1-546)؛ وذكره بأخصر منه الغزنوي في «باهر البرهان» (2/575).

9

سُورَةُ بَرَاءَةِ

ترك البسملة في أولها من مسائل أوائل الجامع [الأول] من "العتبية"⁽¹⁴⁷¹⁾.

46- ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾:

يؤخذ⁽¹⁴⁷²⁾ منها اعتبار العادات⁽¹⁴⁷³⁾، وهو مذهب مالك؛ وبذلك تقرر

(1471) ن «البيان والتحصيل» (18/235-236).

وقد ذكر ابن ريان أوجه ثلاثة لإسقاط البسملة في أول السورة:

-الأول: روي عن ابن عباس عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم كلما نزلت عليه سورة يقول: ضعوها في موضع كذا، وكانت براءة من آخر القرآن نزولا، وتوفي صلى الله عليه وسلم ولم يبين موضعها، وكانت قصتها شبيهة بالأنفال فقرن بينهما. فإن قيل: هذا النقل لا يمنع كتابة البسملة في أولها ولا كونها شبيهة بالأنفال، فإن ذلك سبب اقتراحها بها. وأيضا يبعد أن يقال إنه صلى الله عليه وسلم لم يبين كون هذه السورة تالية للأنفال؛ لأن ترتيب القرآن من قبل الله ومن قبل رسوله صلى الله عليه وسلم على ما نقل، ولو جوزنا أن يكون ترتيب السور من غير الله تعالى، لجاز ذلك في بعض السور، أو في بعض السورة الواحدة، ولتطرق القول في القرآن بالزيادة والنقصان، وذلك يخرج عن كونه حجة، بل الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع هذه السورة بعد الأنفال وحيا من الله، وأنه حذف البسملة من أولها وحيا.

-الثاني: أن الصحابة اختلفوا في أن هذه السورة مع سورة الأنفال، سورة واحدة أم سورتان، لكنهما نزلتا في القتال، فلما ظهر الاختلاف بين الصحابة في ذلك، تركوا بينهما فرجة عند الكتابة تنبيهاً على قول من يقول هما سورتان، وما كتبوا البسملة على قول من يقول هما سورة واحدة.

-الثالث: قال ابن عباس رضي الله عنه: سألت علي بن أبي طالب رضي الله عنه: لم لم تكتب البسملة في أول براءة؟ فقال: لأن بسم الله الرحمن الرحيم أمان، وهذه السورة نزلت بالسيف، ونيز العهود ليس فيها أمان. من «الروض الريان» (1/89-91). ون «أغوذج جليل» (174)؛ «المحرر الوجيز» (6/397-398)؛ «اختصار النكت للموارد» للعرز (2/5)؛ «مدارك التنزيل» (1/661)؛ «روح المعاني» (10/41-42).

(1472) ك : فيؤخذ.

(1473) ك : العادة.

الملازمة في الشرطية، وهذا من العادات الفعلية؛ وفيها خلاف.

﴿وَلَيْسَ كَرِهًا﴾:

الإمام في "الشامل"، والمسيلي⁽¹⁴⁷⁴⁾ في "التذكرة"⁽¹⁴⁷⁵⁾: «يدل⁽¹⁴⁷⁶⁾ أن الأمر لا يستلزم الإرادة⁽¹⁴⁷⁷⁾، لأنهم أمروا في قوله ﴿انْفِرُوا﴾⁽¹⁴⁷⁸⁾، وأُخْبِرُوا⁽¹⁴⁷⁹⁾ هنا أنه لم يُرَدِّ انبعاثهم⁽¹⁴⁸⁰⁾»، ويُردُّ بوجهين:

أ- أن مُتَعَلَّقَ الكراهة انبعاث خاص، وهو انبعاثهم كارهين؛ لأنهم لم يريدوا الخروج كما أخبر تعالى⁽¹⁴⁸¹⁾ عنهم، ومُتَعَلَّقُ الإرادة هو انبعاثهم طائعين.

ب- أن كراهته تعالى بمعنى⁽¹⁴⁸²⁾ المنع، وهو صفة فعل، وذلك لا يُنافي الإرادة التي هي صفة ذات.

(1474) أبو علي الحسن بن علي المسيلي القاضي:

من أعلام بجاية، كان يسمى أبا حامد الصغير، جمع بين العلم والعمل والورع؛ له «النبراس في الرد على منكر القياس»؛ كتاب «التفكير» في علم التذكير، سلك فيه مسلك الغزالي في «الإحياء».

ترجمته في «عنوان الدراية» (33-39)؛ «نيل الابتهاج» (155/1-157)؛ «الرحلة الورثيانية» (25-26)؛ «الأعلام» (203/2).

(1475) قال عنه التنبكي في «النيل» (156/1): «التذكرة في علم أصول الدين، كتاب حسن من أجل الموضوعات في فنه».

(1476) ك: «ندل». س: «قول».

(1477) ن التعليق على قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: 115].

(1478) التوبة: 41.

(1479) ق: «خبر». ك: «واجير»، والمثبت هو الجاري في مضمار الكلام.

(1480) ك: اتباعهم.

(1481) س: الله تعالى.

(1482) موضعها بياض في ك. ن «الكبير» (ز): ل 100 ب.

66- «إِنْ يُغَيَّبَ عَنْ هَلَاكِيَةٍ»:

في فهمها على قاعدة المنطق إشكالاً، وهو⁽¹⁴⁸³⁾ [أن] القضية الشرطية المتصلة يلزمها منفصلة مانعة الجمع، من عين⁽¹⁴⁸⁴⁾ مُقَدِّمِهَا ونقيض تاليها، ومنفصلة مانعة الخلو من نقيض مُقَدِّمِهَا وعين تاليها⁽¹⁴⁸⁵⁾ متعاكستين⁽¹⁴⁸⁶⁾ عليها، وتقرير ذلك هنا [أن] اللازم: "إما أن يُغْفَى⁽¹⁴⁸⁷⁾ عن طائفة منكم، وإما ألا تعذب طائفة"، ولا عِنَادَ بين هذين، فليست مانعة جمع⁽¹⁴⁸⁸⁾.

قال شيخنا: «وأجابني⁽¹⁴⁸⁹⁾ الآبلي⁽¹⁴⁹⁰⁾ وبعض طلبته، بأن ذلك إنما يلزم في القضايا العقلية، وأما الشرعية الجعلية فلا. ويكون اللزوم هنا اتفاقاً، مثل: "كلما كان الإنسان ناطقاً كان الحمار ناهقاً"⁽¹⁴⁹¹⁾.

(1483) ق ، ك : وهي.

(1484) ك : غير.

(1485) من قوله "منفصلة مانعة الخلو" إلى هنا لحق لابن أبي النمر على الأصل.

(1486) س : 40-أ. وفي «الكبير»(ز): "متعاكسين".

(1487) ق ، س ، الكبير(ز): "يعف".

(1488) تساءل العز بن عبد السلام: كيف يصح أن يكون "تعذب طائفة" جواب شرط؛ لأن عذاب الطائفة لا يتوقف على العفو عن الأخرى؟ وكيف يقدر الجواب؟. (الفوائد في مشكل القرآن: 75). وأجيب عنه بأن الجواب فيه محذوف، والتقدير -والله أعلم-: إن نفع عن طائفة، نرفع العذاب عنهم لا عن جميعهم، فإننا نعذب طائفة أخرى لعدم توقيهم. وهذا مثل قوله تعالى وتقدس ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَآئَ﴾. ومثله في القرآن كثير.

ن الملحق بـ«الفوائد في مشكل القرآن»(193).

(1489) ك : وأجابنا.

(1490) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الآبلي (ت 757هـ):

ترجم له المقرئ الجد في «نظم الآلي في سلوك الأمالي» ونعته بعالم الدنيا، وساق جملة من مسموعاته عنه، وقال: وأخبار الآبلي وأسمعي منه تحتل كتاباً. ن «أزهار الرياض»(5/60-66). وترجم له تلميذه ابن خلدون في «التعريف»(33-39)، ووصفه بشيخ العلوم العقلية والنقلية (21).

ون ترجمته في «طبقات المالكية»(412أ)؛ «الحلل السندسية»(1/3 : 616-621)؛ «نيل الابتهاج»(411-416)؛ «وفيات ابن قنفذ»(122)؛ «لقط الفرائد»(208).

(1491) الألو سي: «من الناس من استشكل الشرطية، من حيث هي، بأنه كيف يصح أن يكون «تعذب طائفة» جواباً للشرط السابق؛ ومن شرط الشرط والجزاء الإتصال بطريق السببية أو اللزوم في الجملة، وكلاهما=

<ع>: «والجواب الحقيقي أن الطائفة الأولى غير الثانية؛ قاله الزمخشري فانظره⁽¹⁴⁹²⁾!». »

92- «وَأَعْيُنُهُمْ»:

إن قلت "أعين" جمع قلة، وهي اثنا عشر لقول الزمخشري⁽¹⁴⁹³⁾ كانوا ستة⁽¹⁴⁹⁴⁾. قلت: أوقع جمع القلة موضع جمع الكثرة، أو المعنى⁽¹⁴⁹⁵⁾: وأعين كل واحد [منهم] [52-ظ] بمعنى الكلية لا الكل⁽¹⁴⁹⁶⁾، كما هي صيغ العموم

= مفقود في الجملة. وقد ذكر ذلك العز بن عبدالسلام في «أماله»، ونقله عنه العلامة ابن حجر في «ذيل الفتاوي»، وذكر أنه لم ير أحدا نبه على الجواب عنه، لكنه يعلم من سبب التزل، وتكلم بعد أن ساق الخبر بما لا يتخلو عن غموض. ولقد ذكرت السؤال وأنا في عفوان الشباب مع جوابه للعلامة المذكور لدى شيخ من أهل العلم، قد حلب الدهر أشطره، وطلبت منه حل ذلك فأعرض عن تقرير الجواب الذي في «الذيل»؛ وأظن أن ذلك لجهله به، وشمر الذيل وكشف عن ساق للجواب من تلقاء نفسه، فقال: إن الشرطية اتفاقية، نحو قولك: إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق، وشرع في تقرير ذلك بما تضحك منه الثكلي، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم! وأجاب مولانا سري الدين، بأن الجزء محذوف مسبب عن المذكور، أي: فلا ينبغي أن يفترأ أو فلا يفترأ، فلا بد من تعذيب طائفة. ثم قال: فإن قيل: هذا التقدير لا يفيد سببية مضمون الشرط لمضمون الجزء، قلت: يحمل على سببته للاخبار بمضمون الجزء، أو سببته للامر بعدم الإغترار قياसा على الاخبار». من «روح المعاني» (10/132).

(1492) قال الزمخشري في «الكشاف» (286/2-287): «إن يعف عن طائفة منكم» بإحداثهم التوبة وإخلاصهم الإيمان بعد النفاق، «نعذب طائفة بأنهم كانوا مجرمين»: مصرين على النفاق غير تائبين منه. أو: إن نعف عن طائفة منكم لم يؤذوا رسول الله ﷺ ولم يستهزؤوا فلم نعذبهم في العاجل، نعذب في العاجل طائفة بأنهم كانوا مجرمين مؤذيين لرسول الله ﷺ مستهزئين». ونقل معناه النسفي في «تفسيره» (1/691).

(1493) «الكشاف» (2/301).

(1484) هذا واحد من أقوال المفسرين في المستحتملين ساقها الزمخشري. ن «الكشاف» (2/301).

(1495) ك : والمعنى.

(1496) الفرق بين الكلي والكل يتمثل في أن الكلي مفهوم ينطبق على أفراد، وكل فرد من هذه الأفراد، هو جزئي لهذا الكلي، وكل جزئي يطلق عليه اسم الكلي. مثاله: لفظ "زيد"، فإنه جزئي، ويطلق عليه اسم "إنسان" الذي هو كلي له. وأما الكل فمفهوم يشتمل على أجزاء لا على جزئيات، وهذه الأجزاء - مجتمعة في هيئتها التركيبية - يطلق عليها اسم الكل، ولا يصح إطلاق اسم الكل على جزء من أجزائها وحده. مثاله لفظ "بيت"، فإنه كل باعتبار اشتمال مفهومه على أجزاء له وهي: الجدران والسقف والباب.... فاسم البيت لا يطلق على جزء من هذه الأجزاء، وإنما يطلق على شيء، إذا اجتمعت فيه تلك =

وهذا منها، لأنه جمعٌ ⁽¹⁴⁹⁷⁾ مضافٌ إلى معرّف.

﴿حَزَنًا﴾:

قولُ الزمخشري ⁽¹⁴⁹⁸⁾ هو مفعولٌ من أجله؛ يُردّ بعدم اتحاد الفاعل، لأنّ فاعلَ الفيضِ العينُ وفاعلَ الحزنِ القلبُ؛ ولذا أعربه ابن عطية مصدراً ⁽¹⁴⁹⁹⁾، ومنه قول امرئ القيس:

فَفَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً ⁽¹⁵⁰⁰⁾

.....

103- ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾:

قولُ ابن عطية ⁽¹⁵⁰¹⁾: «لفظُ الأموالِ عامٌّ مخصوصٌ بما ⁽¹⁵⁰²⁾ لا زكاةَ فيه ⁽¹⁵⁰³⁾ كالثيابِ والرّباعِ» ⁽¹⁵⁰⁴⁾ «وهمّ؛ بل هو مجملٌ» ⁽¹⁵⁰⁵⁾. و«مِنْ» للتّبعية. وجمع

-
- = الأجزاء المذكورة، في هيئتها التركيبية الخاصة.
- ن «نفاثس الأصول في شرح المحصول» (568/2)؛ «نثر الورود على مراقي السعود» (247/1)؛ «ضوابط المعرفة» للميداني (33-34)؛ «معجم مصطلحات أصول الفقه» (368).
- (1497) ك : 284-أ. ون «الكبير» (ز): ل 106 أ.
- (1498) «الكشاف» (301/2)؛ «مدارك التنزيل» (702/1).
- (1499) «المحرر الوجيز» (600/6)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (146/8)؛ «الفريد» (500/2)؛ «الكبير» (ز): ل 106 ب؛ «روح المعاني» (160/10). زاد بعض المعربين أنه قد يكون تمييزاً، بمعنى: تسيل من الدمع من حزن في قلوبهم. والمصدرُ كونه مصدراً.
- (1500) الشاهد لامرئ القيس من معلقته، وترتيبه فيها 12؛ وقامه: «على النَّخْرِ حتى بَلَّ دمعِي محملي»؛ وهو في «الديوان» مع شرح السندوبي (145).
- (1501) «المحرر الوجيز» (21/7).
- (1502) ك : ما.
- (1503) ك : فيها.
- (1504) الرّباع بكسر الراء، مقرده رَبع؛ المنزل ودار الإقامة. وربع القوم محلّتهم. من «معجم لغة الفقهاء» (219).
- (1505) ولذلك ذكر العز في «اختصاره لنكت الماوردي» (48/2) والنسفي في «تفسيره» (706/1) أنّها قد تكون =

الأموال (على)⁽¹⁵⁰⁶⁾ معنى التوزيع، أي: بعض مال كل شخص⁽¹⁵⁰⁷⁾.

105- ﴿فَسَيَرَىٰ اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾:

العملُ معنى موجود، ودلّت الآية على أنّ الله يراه، ومُصَحِّحُ رؤيته الوجود؛ لا يقال: هي بمعنى العلم، لقوله بعد ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾.

= صدقة بذلها تطوعاً، أو الزكاة الواجبة. ن «روح المعاني» (14/11).

(1506) زيادةٌ لدنية أيدتها رواية «الكبير» (ز): ل 108 أ.

(1507) وجه الألوسي جمع الأموال، بالإشارة إلى أن الأخذ من سائر أجناس المال. من «روح المعاني» (14/11).

10

سُورَةُ يُونُسَ

11- ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ﴾ الآية:

تدل⁽¹⁵⁰⁸⁾ على مَرَجُوحِيَةِ الاستعجال مطلقاً⁽¹⁵⁰⁹⁾؛ كما في قوله: ﴿[إِنَّ] هَؤُلَاءِ يُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾⁽¹⁵¹⁰⁾. وقوله ﴿فَنَذِرُ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ من إيقاع الظاهر موقع المضمهر⁽¹⁵¹¹⁾، والأول مندرج فيه، فيدل أن المستعجل لا يرجو لقاء الله⁽¹⁵¹²⁾.

13- ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ﴾:

> قيل: القرن عبارة عن الزمان. وقيل: عن أهله⁽¹⁵¹³⁾؛ فعلى الأول يكون⁽¹⁵¹⁴⁾ المعنى: "ولقد أهلكنا أهل القرون"> على حذف مضاف؛ كقوله: ﴿وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾⁽¹⁵¹⁵⁾، وعلى الثاني لا حذف فيه.

(1508) ك : يدل.

(1509) ن «المحرر الوجيز» (115/7).

(1510) الإنسان : 27.

(1511) «روح المعاني» (79/11).

(1512) «الكبير» (ز): ل 114 أ-ب.

(1513) نصره الألوسي في «روح المعاني» (81/11) بقوله ﷺ: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم»، وأنشد له شاهدا من العربية:

وتخلفت في قرن فانت غريب

إذا ذهب القرن الذي أنت فيهم

(1514) ك : "أن يكون". والمثبت من "س".

(1515) يوسف : 82.

﴿كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾:

يدلّ على تساوي الظلم والإجرام؛ والآية فيمن علم الله أنه لا يومن⁽¹⁵¹⁶⁾.

35- ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾ الآية:

أبو حيان⁽¹⁵¹⁷⁾: «"هَدَى" (1518) تتعدى باللام وبإلى⁽¹⁵¹⁹⁾». ع: «الأول أبلغ؛ لأن "إلى" غاية، وما بعدها مخالف لما قبلها⁽¹⁵²⁰⁾، فقوله ﴿مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾ أي لأوائله، ﴿قُلْ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ﴾ أي لمجموعه.

فإن قلت: فما تفعل⁽¹⁵²¹⁾ في قوله ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾؛ لأن المراد به الله سبحانه؟.

قلت: إذا كان اتباع من يهدي لأوائل الحق [واجباً]، فأخرى من يهدي لمجموعه⁽¹⁵²³⁾.

(1516) ن «الفريد» (540/2)؛ «روح المعاني» (81/11).

(1517) «البحر المحيط» (157/5)؛ «الفريد» (559/2)؛ «مدارك التنزيل» (21/2).

(1518) ق ، ك : هذا .

(1519) ك : وبألى .

(1520) ك : قبله .

(1521) ق : تعمل .

(1522) ك : فمن .

(1523) «الكبير» (ز): ل 119 أ- (ص): 312.

وأجاب الألوسي عن الإشكال بجواب آخر فقال: «جمع هنا بين صلتي "هَدَى": إلى و اللام؛ تفننا وإشارة بإلى إلى معنى الانتهاء، وباللام للدلالة على أن المنتهى غاية للهداية، وأنها لم تتوجه إليه على سبيل الاتفاق، بل على قصد من الفعل، وجعله ثمرة له؛ ولذلك عدى بها ما أسند إليه سبحانه كما ترى. وأما قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾، فالمقصود به التعميم، وإن كان الفاعل في الواقع هو الله جل شأنه». من «روح المعاني» (114/11).

37- ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾:

الأصل "على الله"؛ لأنه [53-r] المطابق لقولهم ⁽¹⁵²⁴⁾ "افتري على الله"، وعدل عن هذا الأصل احترازاً من مفهوم "افتري على غير الله"، فنفي ⁽¹⁵²⁵⁾ الأعم من قولهم، فيلزم نفي الأخص .

﴿وَلَكِنْ تَصْدِيفَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾:

أبو حيان ⁽¹⁵²⁶⁾: «لكن هنا وقعت بين متماثلين» ⁽¹⁵²⁷⁾، وقرره بأن قوله ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ نفي فيبقى التصديق؛ ويردّ بأن التحوين إنما ينظرون بين المعطوف والمعطوف عليه، لا بين الجملتين، والمعطوف هاهنا التصديق، والمعطوف عليه الافتراء، ف وقعت "لكن" بين متضادين.

41- ﴿وَلَيْسَ كَذِبُكَ يَقُولُ لِي عَمَلِي﴾ الآية:

فيها لفّ ونشر موافق.

﴿أَنْتُمْ بَرِيْعُونَ مِمَّا آَعَمَلُ﴾ ⁽¹⁵²⁸⁾:

راجع لقوله ﴿لِي﴾ [عَمَلِي]، و﴿أَنَا بَرِيْعٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ لقوله ﴿وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾.

(1524) س : 41-ب.

(1525) ك : 285-ب.

(1526) ن «البحر المحيط» (5/158).

(1527) هذا من مواطن الوهم في النقل عن المفسرين عند البسيلي؛ وما نسبه إلى أبي حيان لم يقله بحال؛ وعين نقيضه ما تليفه في كتابه حين قوله: «ووقعت "لكن" هنا أحسن موقع؛ إذ كانت بين نقيضين، هما الكذب والتصديق المتضمن الصدق». وعليه يتفق كلام ابن عرفة مع أبي حيان، ولا يتوجه نقده له.

(1528) في كل النسخ: "فأنتم".

42- ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ﴾ الآية⁽¹⁵²⁹⁾:

رُوعي أولاً معنى "مَنْ" وثانياً⁽¹⁵³⁰⁾ لفظها، لتعدد جهات السمع واتحاد جهة النظر⁽¹⁵³¹⁾.

فإن قلت: "لَوْ" إنما تدخل على ما يُتوهم إخراجُه مما قبله، حسبما قاله النحويون في قوله ﷺ: «أعط⁽¹⁵³²⁾ السائل ولو أتاك على فرس»⁽¹⁵³³⁾، وقوله تعالى ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾⁽¹⁵³⁴⁾؛ وإذا لم يُسمع الصم فلا يُتوهم إسماعه من لا يعقل!.

فالجواب من وجهين:

-أحدهما: أن الاستفهام هنا بمعنى النفي، وهو نفيٍّ أخصّ لا نفيٍّ أعمّ⁽¹⁵³⁵⁾،

(1529) تمامها: «أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون».

(1530) كلمة "الأولى" مقحمة هاهنا في "ك".

(1531) «المحرر الوجيز» (156/7)؛ «روح المعاني» (125/11). وعبرة الكرمانى أوفى بالمقصود: «سؤال: لم قال ﴿يستمعون﴾ بلفظ الجمع، ثم قال: ﴿من ينظر إليك﴾ بلفظ الواحد؟».

الجواب لأن المستمع إلى القرآن منزل منزلة المستمع إلى النبي ﷺ، بخلاف الناظر، وكأن في المستمعين كثرة، فجمع ليطابق اللفظ المعنى، والناظرون لم يبلغوا مبلغهم في الكثرة، فاقصر على معنى الجمع، لأن "من" صالح للجمع كما هو صالح للواحد. من «غرائب التفسير» (483/1)؛ «البرهان في منشأه القرآن» (216). ون جواب ابن جماعة في «كشف المعاني» (159).

(1532) ق، ك: أعطى.

(1533) ضعيف:

أخرجه الإمام مالك مرسلاً في «الموطأ» (996/2)؛ كتاب الصدقة، باب الترغيب في الصدقة. وأبو داود (209/2؛ رح: 1665). وابن خزيمة في «صحيحه» (109/4؛ رح: 2468)؛ جماع أبواب الصدقة، باب إعطاء السائل من الصدقة وإن كان زيه زي الأغنياء في المركب والملبس. والقضاعي في «مسند الشهاب» (ج 3/ق 191؛ رح: 285) وفي سنده مجهول. وهو في «ضعيف سنن أبي داود» (167؛ رح: 364-365) و «ضعيف الجامع الصغير» (684؛ رح: 4746)؛ (134؛ رح: 944).

(1534) يوسف: 17.

(1535) ق: "أخص".

دخل على الجملة التي هي ﴿...أَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾.

-الثاني: أنه نفى؛ لحرصه على إيمانهم يُسمع أصمهم ولو علم أنه لا يعقل⁽¹⁵³⁶⁾.

وذكر البيانثون أن التقسيم⁽¹⁵³⁷⁾ قسمان: مُستوفى وغير مستوفى، والآية من الثاني؛ لاحتمال أن يكون منهم من لا يسمع⁽¹⁵³⁸⁾ ولا ينظر.

44- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ﴾:

الظلم التصرف في ملك الغير، ولا مالكَ غيرُ الله، فيستحيل الظلم بالنسبة إليه⁽¹⁵³⁹⁾.

﴿وَلَيْسَ النَّاسُ لِنَفْسِهِمْ يَظْلِمُونَ﴾:

أي كل واحد يظلم نفسه ويظلم غيره.

46- ﴿وَلِإِمَّا نُرَبِّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَقَّعُكَ﴾:

وقع التقسيم هنا بـ "إِذَا" و "أَوْ"، وفي سورة القتال⁽¹⁵⁴⁰⁾ ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ بـ "إِذَا".

و⁽¹⁵⁴¹⁾ الفرق أن هذه مانعة جمع؛ لأن الرؤية والتوفي [54-ظ] لا يجتمعان

(1536) ك: "يقول". ن «روح المعاني» (125/11).

(1537) التقسيم آلة الحصر ومظنة الإحاطة بالشيء، مثل قوله تعالى ﴿والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين﴾ إلى قوله ﴿ما يشاء﴾ [النور: 45].

ن «مقدمة تفسير ابن النقيب» (186). والمراجع التي أحال عليها المحقق ثمة. و«الإتقان» (267/3).

(1538) ق: يستمع.

(1539) «الكبير» (ز): ل 120 أ.

(1540) الآية: 4.

(1541) هاهنا في ك "إِذَا" مقحمة، خلط عنها النسختان الأخريان، وإدراجها غل بمعنى الكلام.

في الخارج، وتلك مانعةٌ خلَوْ لاجتماعِ المنِّ والفداء.

47- ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ﴾:

يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلَنَا لَيْسَ شَرْعًا لَنَا⁽¹⁵⁴²⁾.

﴿وَهُمْ لَا يُلْهَمُونَ﴾:

إما حال من ضمير ﴿بينهم﴾، أو مفسرة لـ "لَقِطْ" ⁽¹⁵⁴³⁾؛ كجملة ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أَدْنَى﴾ ⁽¹⁵⁴⁴⁾ مفسرة لـ "يُؤْخَذُونَ" قبلها.

60- ﴿وَمَا نَحْنُ بِالْغَيْبِ يَبْتَغُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْفَيْمَةِ﴾:

أبو حيان: «العاملُ في "يَوْمَ" "ظُنُّ" المصدرُ» ⁽¹⁵⁴⁶⁾، على قراءة الجمهور

(1542) ابن العربي: «شرع من قبلنا من الأنبياء هل هو شرع لنا حتى يثبت نسخه أم لا؟. في ذلك خمسة أقوال:

-الأول: أنه شرع لنا ولنبينا؛ لأنه كان متعبدا بالشرعية معنا، وبه قال طوائف من المتكلمين وقوم من الفقهاء؛ واختاره الكرخي، ونص عليه ابن بكير القاضي من علمائنا. وقال القاضي عبد الوهاب: هو الذي تقتضيه أصول مالك ومنازعه في كتبه، وإليه ميل الشافعي رحمه الله.

-الثاني: أن التعبد وقع بشرع إبراهيم عليه السلام، واختاره جماعة من أصحاب الشافعي.

-الثالث: أنا تعبدنا بشرع موسى عليه السلام.

-الرابع: أنا تعبدنا بشرع عيسى عليه السلام.

-الخامس: أنا لم تعبد بشرع أحد، ولا أمر النبي ﷺ بملة بشر، وهذا الذي اختاره القاضي أبو بكر؛ وما من قول في هذه الأقوال إلا وقد نزع فيه بآية، وتلا فيها من القرآن حرفا... والصحيح القول بلزوم شرع من قبلنا لما أخبرنا به نبينا ﷺ عنهم دون ما وصل إلينا من غيره، لفساد الطرق إليهم؛ وهذا هو صريح مذهب مالك في أصوله كلها».

من «أحكام القرآن» (1/23-24)؛ «تفسير القرطبي» (1/313).

ن «التبصرة» (285-288)؛ «إحكام الفصول» للباحي (394-399)؛ «المستصفى» (الأصل الأول من الأصول الموهومة): 2/435-449؛ «المحصول» (ج 1/ق 3: 401-415)؛ منتهى السؤل والأمل (206-205)؛

إرشاد الفحول (240-239).

(1543) «روح المعاني» (11/129).

(1544) التوبة: 61.

(1545) ك: 286-أ.

(1546) «مدارك التنزيل» (2/29).

بالرفع. وأما على قراءة "ظن" ماضياً⁽¹⁵⁴⁷⁾ هو⁽¹⁵⁴⁸⁾ بمعنى "يظن" لعمله في المستقبل⁽¹⁵⁴⁹⁾ «».

ع: «وعلى⁽¹⁵⁵⁰⁾ القراءتين لا يصح [عمله] في "يوم"⁽¹⁵⁵¹⁾؛ لأن يوم القيامة لا ظن فيه، إنما فيه اليقين،* بل العامل محذوف*⁽¹⁵⁵²⁾ تقديره على قراءة الجمهور: ما حالهم يوم القيامة؟، وعلى القراءة الشاذة⁽¹⁵⁴³⁾ : ما جزاؤهم؟».

61- ﴿وَلَا تَعْمَلُوا مِنْ عَمَلٍ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ﴾:

فيها التفات عن⁽¹⁵⁵⁴⁾ التكلّم إلى الغيبة، وهو ﴿إِلَّا كُنَّا﴾ إلى الغيبة وهو ﴿وَمَا يَعْزُبُ⁽¹⁵⁵⁵⁾ عَنْ رَبِّكَ﴾ الآية؛ يدل⁽¹⁵⁵⁶⁾ على أن الاستثناء من النفي إثبات.

66- ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾:

وفي التي قبلها ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽¹⁵⁵⁸⁾. والجواب أن "ما" أعظم، فاستغنى عن إعادة "ما" بعمومها⁽¹⁵⁵⁹⁾.

(1547) وهي قراءة شاذة، قرأ بها عيسى بن عمر. ن «الكشاف» (2/354)؛ «إعراب القراءات الشواذ» (2/648)؛ «الفريد» (2/572)؛ «البحر» (5/171).

(1548) ك : وهو.

(1549) ن «البحر المحيط» (5/171)؛ «روح المعاني» (11/143).

(1550) حُرِّفَتْ فِي "ك" إِلَى : "وَقَالَ".

(1551) ق : اليوم.

(1552) ما بين النحمتين من "ق" ونظيره في "ك" : "فَيَكُونُ الْعَامِلُ مَحْذُوفًا".

(1553) ك : السادسة.

(1554) ك : من.

(1555) س : 42-أ.

(1556) ك : بدل.

(1557) ق : ما.

(1558) يونس : 55.

(1559) ابن عطية: «غلب من يعقل في قوله "من"؛ إذ له ملك الجميع ما بها ومن فيها، وإذا جاءت العبارة بما، =

﴿وَمَا يَتَّبِعُ الْغَيْبَ يَذْعُوبُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ﴾:

المنفيُّ الشركاء حقيقةً، والواقعُ في الخارجِ الشركاء في زعمهم⁽¹⁵⁶⁰⁾.

91- ﴿إِنِّي وَفَدْتُ عَصِيَّتَ قَبْلُ﴾:

مفهوميّه: لو آمن من قبل لنفعه وإن كان مقلداً؛ لدلالة الآية على [أن] المانع من قبول إيمانه، تأخيرُه إلى هذا الوقت، وأنه لو كان قبل لقبل منه مطلقاً ولو تقليداً⁽¹⁵⁶¹⁾.

108- ﴿قُلْ بِآيَاتِهَا النَّاسُ فَهَ جَاءَكُمْ الْحَقُّ﴾ الآية:

إن قلت: أجبر⁽¹⁵⁶²⁾ الحج إذا حج مهتد⁽¹⁵⁶³⁾، وكل مهتد ثوابه لنفسه، [و] يُنتج ما يخالفه إجازتهم الإجارة على الحج.

فالجواب أن الحديث دلّ على إجازة الإجارة عليه، فهو مخصّص⁽¹⁵⁶⁴⁾.

= فذلك تغليب للكثرة، إذ الأكثر عددا من المخلوقات لا يعقل، فـ "من" تقع للصنفين بمجموعهما، و "ما" كذلك، ولا تقع لما يعقل إذا تجرد من الصفات والأحوال. من «المحرر الوجيز» (7/179). و ن «الروض الريان في أسئلة القرآن» (1/109)؛ «درة التنزيل» للخطيب الإسكافي (212-215)؛ «البرهان في متشابه القرآن» (216-217).

(1560) «الفريد» (2/576)؛ «مدارك التنزيل» (2/31)؛ «روح المعاني» (11/153-154).

(1561) «روح المعاني» (11/182).

(1562) ك: أجبر.

(1563) هاته وتاليتهما محرفتان في ك إلى: "مبتد".

(1564) ك: وهو مخصوص.

11

سُورَةُ هُودٍ

5 - ﴿يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾:

إِذَا مساو، لتساوي تعلّق علمه تعالى بهما⁽¹⁵⁶⁵⁾؛ أو هو⁽¹⁵⁶⁶⁾ من باب الدلالة مرتين: بمفهوم أخرى أولاً⁽¹⁵⁶⁷⁾ والمنطوق ثانياً، أو بدلالة الالتزام⁽¹⁵⁶⁸⁾ أولاً ودلالة [55-] المطابقة ثانياً.

9 - ﴿وَلَيْبِنَ لَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً﴾ الآية:

النعماء أعظم من الرحمة وأتم؛ لأن الفرخ والفخر⁽¹⁵⁶⁹⁾ يكون بالوجه الأبلغ⁽¹⁵⁷⁰⁾. و﴿كَفُورٌ﴾ راجع لـ ﴿أَذَقْنَا﴾ و﴿يُؤَسُّ﴾ راجع لـ "نزعنا"، فهو من اللّف والنّشر⁽¹⁵⁷¹⁾ المخالف. وقوله ﴿الَّذِينَ صَبَرُوا﴾⁽¹⁵⁷²⁾ راجع لقوله

(1565) «مدارك التنزيل» (47/2)؛ «روح المعاني» (211/11).

(1566) ك، س : وهو.

(1567) ك : وأولى.

(1568) ما بعد هذا في ك : "مرتین، بمفهوم أولى، ودلالة المطابقة ثانياً" كذا !. والمثبت من "ك" و "س".

(1569) ك : والعجز.

(1570) س : الأتم.

(1571) اللّف والنّشر: هو أن يُذكر شيان أو أشياء، إمّا تفصيلاً أو إجمالاً، بأن يؤتى بلفظ يشتمل على متعدّد، ثم يذكر أشياء على عدد ذلك، كلّ واحد يرجع إلى واحد من المتقدّم، ويفوّض إلى عقل السّامع ردّ كل واحد إلى ما يليق به. وهو نوعان: إجمالي وتفصيلي، والتفصيلي قسمان: أن يكون على ترتيب اللّف؛ أو يكون على عكس ترتيبه.

ن «الإتقان» (281-279/3).

(1572) يونس : 11.

﴿ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ﴾؛ وقوله ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽¹⁵⁷³⁾ راجع لقوله ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءً﴾ إلى آخره؛ وقوله ﴿مَغْفِرَةً﴾⁽¹⁵⁷⁴⁾ راجع لقوله ﴿صَبَرُوا﴾⁽¹⁵⁷⁵⁾؛ و﴿أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾⁽¹⁵⁷⁶⁾ > راجع < لقوله⁽¹⁵⁷⁷⁾ ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽¹⁵⁷⁸⁾.

13 - ﴿أَمْ يَقُولُونَ ابْتِرَاءَ﴾ الآية:

الفرق بين الافتراء والكذب أَنَّ متعلق الافتراء القول، ومتعلق الكذب الفعل؛ مثاله من قال: "قال زيد كذا" ولم يكن قاله فهو افتراء، وإن قال "قام >زيد<" ولم يقم فهو كذب. وذكر ابن عطية فرقاً⁽¹⁵⁷⁹⁾ آخر⁽¹⁵⁸⁰⁾.

وقوله ﴿مِثْلَهُ﴾، إن قلت: قال النحاة: من شرط النعت مساواته المنعوت⁽¹⁵⁸¹⁾ في الإفراد والجمع، [وهنا وُصف الجمع] وهو ﴿...عَشْرِ سُورٍ﴾⁽¹⁵⁸²⁾ بالمفرد وهو ﴿مِثْلَهُ﴾، فالجواب من وجهين:

-الأول قول المبرّد⁽¹⁵⁸³⁾ في "المقتضب": «جمع التّكسير يوصف بالمفرد

(1573) يونس : 11.

(1574) يونس : 11.

(1575) يونس : 11.

(1576) يونس : 11.

(1577) ك : 287-ب.

(1578) يونس : 11.

(1579) ق : فرق.

(1580) ذلك قوله: الافتراء أخص من الكذب، ولا يستعمل إلا فيما بُهت به المرء وكابر، وجاء بأمر عظيم منكر. راجع «المحرر الوجيز» (250/7).

(1581) ك : للمنعوت.

(1582) س : "نعت بالمفرد". و"نعت" زائدة.

(1583) أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد البصري الأزدي (210-285هـ):

إمام العربية ببغداد في زمانه. قيل: ما رأى المبرّد مثل نفسه. وكانت بينه وبين ثعلب منافرة. صنف: «معاني القرآن»؛ «الكامل» (ط)؛ «المقتضب» (ط)؛ «الاشتقاق»؛ «المقصود والمدود»؛ «شرح شواهد الكتاب»؛ «التعازي والمراثي» (ط) ... وغير ذلك.

ويوصف المفردُ به»، و﴿سُورٍ﴾ جمع تكسير.

-الثاني: أن يكون من باب اللَّف والنَّشْر⁽¹⁵⁸⁴⁾ الموافق؛ فقولُه ﴿مِثْلُه﴾ لقوله "عشر"؛ لأنَّ لفظه مفردٌ و﴿مُفْتَرِيَّاتٍ﴾ لقوله ﴿سُورٍ﴾⁽¹⁵⁸⁵⁾.

14- ﴿فَالَّذِينَ يَسْتَجِيبُونَ﴾:

عبرَ بـ "إِنْ" دون "إِذَا"؛ لأنَّ "إِنْ" تدخل على الممكن والمستحيل، و"إِذَا" تدخل على [ما] يتحقق وقوعه، وأيضاً "إِنْ" تدخل على ما يُطلب وقوعه، وعدمُ استجابتهم ممَّا يُطلب عدمُ وقوعه.

﴿فَاعْلَمُوا﴾:

صيغةُ "أَفْعَلْ" هنا للتحقيق⁽¹⁵⁸⁶⁾، وهو زائد على الستة عشر التي ذكرها

= ترجمته في «أخبار النحويين البصريين» للسرياني (96-108)؛ «طبقات النحويين واللغويين» (101-110)؛ 36؛ «الفهرست» للنديم (64-65)؛ «البداءة والنهاية: وفيات سنة 285هـ» (84-85)؛ «وفيات الأعيان» (4/313-322؛ ر ت : 636)؛ «بغية الوعاة» (1/269-271؛ ر ت : 503)؛ «طبقات المفسرين» للدوادري (2/267-271؛ ر ت : 597).

(1584) فرَّق السماكي، كمال الدين أبو محمد بن عبد الواحد بن عبد الكريم، بين مصطلح اللف والنشر ومصطلح التفسير بقوله: «إنما اللف والنشر، أن يذكر شيئين ثم يرمي بتفسيرهما جملة، ثقة بأن السامع يرد كل تفسير إلى اللائق به؛ كقوله تعالى ﴿ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله﴾. قال: ونظير هذه قوله تعالى ﴿فمنهم شقي وسعيد فأما الذين شقوا...﴾. قال: ومعنى التفسير، أن يذكر شيئاً لم يقصد تخصيصه، فيعيده مع ذلك المخصص». ن «التقييد الكبير» (2/561).

(1585) عرض الشهاب الألوسي لهذا الإشكال وأجاب عنه بقوله: «"مثله" نعت لـ "سور"؛ وكان الظاهر مطابقتها لها في الجمع، لكنه أفرد باعتبار مماثلة كل واحد منها؛ إذ هو المقصود، لا مماثلة المجموع. وقيل: "مثل" وإن كان مفرداً يجوز فيه المطابقة وعدمها، فيوصف به الواحد وغيره، نظراً إلى أنه مصدر في الأصل كقوله تعالى ﴿أنؤمن لبشرين مثلاً﴾، وقد يطابق كقوله سبحانه ﴿ثم لا يكونوا أمثالكم﴾، وقيل: إنه هنا صفة لمفرد مقدر، أي: قدر عشر سور مثله، وقيل: إنه وصف لمجموع العشر؛ لأنها كلام وشيء واحد، وأيضاً "عشر"، ليس بصيغة حكم المفرد-كنخل منقعر-». «روح المعاني» (12/20). و ن جواب ابن أبي العز الهمداني في «الفريد» (2/609).

التلمساني في مَحَامِلِهَا⁽¹⁵⁸⁷⁾.

﴿نَزَلَ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾:

ولم يقل: "مِنْ عِنْدِ اللَّهِ"؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ "بَعْلَمُ اللَّهِ" إشارةٌ إِلَى عِلْمِهِ بِقَوْلِهِمْ⁽¹⁵⁸⁸⁾ «أَفْتَرَاهُ»⁽¹⁵⁸⁹⁾، مع دلالة على أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ⁽¹⁵⁹⁰⁾، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ⁽¹⁵⁹¹⁾ بِقَوْلِهِ «وَأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ»، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَهٌ⁽¹⁵⁹²⁾ غَيْرُهُ تَعَيَّنَ كَوْنُهُ مِنْ عِنْدِهِ، وَكَأَنَّهُ اخْتِرَاسٌ وَتَكْمِيلٌ، إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِنْزَالِهِ بَعْلَمَهُ كَوْنُهُ مِنْ عِنْدِهِ إِلَّا بَعْدَ ثَبُوتِ الْوَحْدَانِيَّةِ.

(1587) ذكر الشريف التلمساني لصيغة الأمر 15 مَحْمَلًا: الأمر والإذن والإرشاد والتأديب والتهديد والتسوية والإهانة والاحتقار والامتنان والإكرام والتعجيز والدعاء والتكوين والتمني والإنذار.
ن التمثيل لهذه المحامل في «المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى» (458-461)؛ «المستصفى» (128-129)؛ «مفتاح الوصول» (27)؛ «منتهى الوصول والأمل» لابن الحاجب (90-91)؛ «التحصيل من المحصول» (1/ 272-273) وبمبحث شافيا في «نفائس الأصول في شرح المحصول» (1227/3-1232). وزاد القرافي نقلا عن الأصوليين محامل أخرى منها: التعجب، نحو: «أسمع بهم وأبصر» [مرم: 38]. والخبر، نحو: «قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا» [مرم: 75]. والتفويض، كقوله تعالى «فاقض ما أنت قاض» [طه: 72]. وعليه، تصير أوجه استعمال الأمر ثمانية عشر، بل ستة وعشرين عند الشوكاني؛ فانظر «إرشاد الفحول» (97).

(1588) ق: قوله.

(1589) يونس: 13.

(1590) جعل العز بن عبد السلام قوله تعالى «بَعْلَمُ» مشكلا؛ إذ لا تصلح للسببية، إذ ليس العلم سببا في نزوله، ولا للمصاحبة، إذ لم يصحبه في نزوله.

والجواب: أن العلم ليس المراد به إلا علمنا نحن، وأضيف إلى الله تعالى؛ لأنه خلقه، كقوله: «ولا نكتم شهادة الله» لأنه شرعها فصحت إضافتها إليه تقريبا. من «الفوائد في مشكل القرآن» (81-82). ولم يرتض الألويسي جواب العز إذ لم يستشكل الآية أصلا؛ وجعله مما يقضى منه العجب؛ فانظر كلامه بطوله في «روح المعاني» (22/12).

(1591) س: 43-ب.

(1592) ق: الله.

16 - ﴿وَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾:

تأسيس⁽¹⁵⁹³⁾؛ لاقتضاء اسمِ الفاعلِ الثبوت، و ﴿حَبِطَ﴾⁽¹⁵⁹⁴⁾ فعلٌ لا يقتضيه.

17 - ﴿مِنَ الْأَخْزَابِ﴾:

أفادَ [56-ط] التَّنْصِصَ على الكفارِ المعاصرين للنبي ﷺ⁽¹⁵⁹⁵⁾.

﴿وَالنَّارُ مَوْعِدُهُمْ﴾:

النَّارُ خبرٌ مقدَّمٌ ليفيد⁽¹⁵⁹⁶⁾ الحصرَ بخلافِ العكس.

18 - ﴿وَمِنَ الظُّلُمِ﴾:

وقع هذا اللفظُ في مواضع، وذلك يقتضي تساوي جميعها⁽¹⁵⁹⁷⁾.

﴿عَلَى رِئْسِهِمْ﴾:

ذكر الرَّبُّ هنا دون اسمِ الجلالة المذكورِ في أوَّلِ الآية، لاستشعارِ العبدِ الوقوفَ بين يدي الرَّبِّ المحسنِ إليه المُنعمِ عليه وعرضه عليه، لاقتضاء لفظِ الرَّبِّ ذلك.

(1593) قال أبو حيان: «هو تأكيد لقوله سبحانه ﴿حَبِط...﴾ إلخ. والظاهر أنه حمل ﴿ما كانوا يفعلون﴾ على معنى "ما صنعوا"، والبطان على عدم النفع، وهو راجع إلى معنى الحبوط. ولما رأى بعضهم أن التأسيس أول من التأكيد، أبقي ﴿ما يفعلون﴾ على ذلك المعنى، وحمل بطلان ذلك على فساده في نفسه؛ لعدم شرط الصحة، وقال: كأن كلا من الجملتين علة لما قبلها، على معنى: «ليس لهم في الآخرة إلا النار لحيوط أعمالهم، وعدم ترتب الثواب عليها لبطلانها، وكونها ليست على ما ينبغي». ن «روح المعاني» (24/12).

(1594) ك، س: حفظ.

(1595) «اختصار النكت» للعر (85/2)؛ «مدارك التنزيل» (52/2)؛ «روح المعاني» (29/12). و ن غير هذا القول في تفسير الآية عند المفسرين.

(1596) ك: لمفيد.

(1597) راجع التعليق على الآية 114 من سورة البقرة.

21 - ﴿وَضَلَّ عَنْهُمْ﴾:

إشارة إلى أَنَّ الخُسرَانَ في الآخرة أَشدُّ منه في الدنيا؛ لأنه في الدنيا قد يجدُ مَنْ (1598) ينصرُه.

وفي هذه الآية إلى آخرها حذفُ التَّقابُلِ (1599)، وذكر (1600) أولاً لازِمَ الخلودِ في النار وهو الضَّلالُ ولم يذكرِ المَلزوم؛ و﴿قد (1601)﴾ ذكره ثانياً في قوله ﴿وَلَيْكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (1602) ولم يذكرِ (1603) اللّازِمَ.

34 - ﴿إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ﴾:

تأسيس؛ لأنَّ النَّاصِحَ قد ينصحُ (1604) مَنْ لا يريد نصحه، لكونه مأموراً بالنصح.

41 - ﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرِبَهَا وَمُرْسَاهَا﴾:

قال المفسرون: إِنَّ نوحاً عليه السلام، [كان] إذا أراد إجرائها قال بسم الله، وإذا أراد إمساكها -وهو المراد بقوله تعالى ﴿مرساها﴾- قال بسم الله (1605). وكان بعضُ الشيوخ يقول: الذي يقتضيه لفظُ الآية أَنَّهُ كان إذا أراد إجرائها قال: "بسم الله مُجراها"، وإذا أراد إمساكها (1606) (و) إرساءها، قال: "بسم الله مُرساها".

(1598) ك : 288-أ.

(1599) ك ، س : للتقابل.

(1600) ق : "ذكروا".

(1601) في "ق"؛ "في"، ولعلها تصحيفٌ عن ما أُثبت.

(1602) يونس : 23.

(1603) ق : يذكروا.

(1604) ك : يتضح.

(1605) «المحرر الوجيز» (297/7)؛ «الكشاف» (395/2)؛ «اختصار النكت للماوردي» (90/2)؛ «مدارك

التزويل» (59/2)؛ «روح المعاني» (56/12)؛ كلهم يروونه عن الضحاك.

(1606) وقع هنا في "ق" زيادة: "وهو المراد بقوله"، ولعله إقحامٌ مسبَّب عن انتقال النظر.

﴿إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾:

لم يقل "[إن] ربي على كل شيء قدير"؛ لدلالة أول الآية على ذلك.

42 - ﴿وَلَا تَكُن مَّعَ الْجَاهِلِينَ﴾:

أبلغ من قوله "ولا تكن مع المُغْرِقِينَ" (1607).

43 - ﴿مَنَاقِبَ﴾:

السَّيْنُ إمَّا لِلتَّحْقِيقِ أَوْ لِلإِسْتِقْبَالِ (1608).

﴿بَيْنَهُمَا﴾:

أي بين نوح وولده (1609)، لا بين ولد نوح والجبل لأنه غير عاصم (1610)، لقوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾.

﴿فَكَانَ مِنَ الْمُغْرِقِينَ﴾:

أبلغ من "فكان غريقاً" (1611).

44 - ﴿وَفِيلَ الْأَرْضِ إِنْ أُلْعِلَ مِنْ مَاءٍ رَكِبَتْهُ أَسَافُ السَّمَاءِ﴾:

قدّم إِبْلَاعَ الْأَرْضِ لأنه أهمُّ، والأصلُ تقديمُ إِقْلَاعِ السَّمَاءِ (1612).

(1607) كونه أبلغ؛ لأنه يقطع بأن الدخول فيه يوجب الفرق على الطريق البرهاني. من «روح المعاني» (59/12).

(1608) ق : الاستقبال.

(1609) «المحرر الوجيز» (305/7).

(1610) القولان معا من غير ترجيح في «الفريد» (632/2)؛ «مدارك التنزيل» (60/2)؛ وقطع الألوسي في «روح

المعاني» (61/12) بالأول؛ وعزا الثاني لابن أبي حاتم وأبي الشيخ؛ وعلل رده بما وقع للمؤلف أيضا.

(1611) س : غارقا.

(1612) أجاب النسفي بأن تقدم أمر الأرض لابتداء الطوفان منها. من «مدارك التنزيل» (63/2).

﴿وَعِضْ الْمَاءَ وَفُضِ الْأَمْرُ﴾:

قال المفسّرون: قوله ﴿وَفُضِيَ الْأَمْرُ﴾ عامٌّ في إنجاء مَنْ آمَنَ وغرق [57-] مَنْ كفر⁽¹⁶¹³⁾. وكان بعضُ الشّيوخ يقول: في الآية اللَّفُّ والنَّشْرُ الموافق، ﴿وَعِضْ الْمَاءَ﴾ راجعٌ <إلى> قوله⁽¹⁶¹⁴⁾ ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ﴾، وقوله ﴿وَفُضِيَ الْأَمْرُ﴾ لقوله ﴿وَيَا سَمَاءُ اقْلَعِي﴾.

﴿وَفِيلٌ يُعَدُّ لِلْفُؤْمِ الْكَلِيمِينَ﴾:

يُذَلُّ على سُؤْمِ الظُّلْمِ وَأَنَّهُ أَشَدُّ مِنَ الْكُفْرِ.

45 - ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾ <فَقَالَ> الآية:

نقل ع سؤال الزمخشري وجوابه⁽¹⁶¹⁵⁾، ثم نقل عن بعض شيوخه أَنَّهُ اسْتَقْرَأَ جَمِيعَ مَا وَقَعَ⁽¹⁶¹⁶⁾ فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَمْثَالِ هَذِهِ⁽¹⁶¹⁷⁾ الْآيَةِ، فَوَجَدَهُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ:

- قَسَمٌ تَكُونُ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ عَائِدَةً عَلَى الْمُنَادِي، فَلَا يُؤْتَى بِـ ”الْفَاءِ“، وَلَا بِـ ”قَالَ“، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُنْشِرُكَ بِيَحْيَى﴾⁽¹⁶¹⁸⁾ الآية.

- وَقَسَمٌ تَكُونُ فِيهِ الْمَصْلَحَةُ عَائِدَةً عَلَى الْمُنَادِي وَلَا بُعْدَ فِيهِ، فَيُؤْتَى فِيهِ

(1613) «المحرر الوجيز» (306/7).

(1614) ق، س: لقوله.

(1615) السؤال والجواب من «الكشاف» (398/2): «إن قلت: إذا كان النداء هو قوله ”رب“ فكيف عطف

”قال رب“ على ”نادى“ بالفاء؟ قلت: أريد بالنداء إرادة النداء، ولو أريد النداء نفسه لجاء كما

جاء قوله ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ خَفِيًّا قَالَ رَبِّ﴾ بغير فاء.

(1616) س: 44-أ.

(1617) ك: بعده.

(1618) آل عمران: 39.

بـ "قال" دون الفاء، وذلك نحو قوله تعالى -حكايةً عن زكرياء⁽¹⁶¹⁹⁾ عليه السلام- ﴿إِذْ نَادَى رَبُّهُ نِذَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ﴾ الآية⁽¹⁶²⁰⁾؛ فالمصلحة فيه⁽¹⁶²¹⁾ عائدة على المنادي، ولا بُعْدَ في التجاء العبد إلى ربه .

-والثالث أن تكون المصلحة عائدة على المنادي؛ وفيه بُعْد، كما في هذه الآية؛ لأن الله تعالى قد أمره بحمل أهله ونجّاهم، وولّده من أهله مع أنه قد غرق، فالمصلحة فيها غرابة وبعْد، فهذا القسم يوتى فيه بـ "الفاء" و "قال" معاً.

47 - ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَأُحِذِرُكَ﴾ الآية:

الفرق بين هذه وبين آية ﴿وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونِي﴾⁽¹⁶²²⁾، هو أن مُتَعَلِّق الاستعاذة في هذه قد حصل: وهو سؤاله عن حال ابنه، فلذلك أتى بلفظ يَدُلُّ على الاستعاذة <في> الحال⁽¹⁶²³⁾ وفي الاستقبال؛ وفي تلك لَمَّا فهم من حالهم أنهم يَرْجُمُونَهُ أخبرهم أنه تقدّم له استعاذة من ذلك.

52 - ﴿وَيَقُومِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾:

تكلم ابن عطية هنا في "التوبة"، وفي كلامه تناقض؛ لأنه جعل نفس إيمان الكافر توبة، ثم عرّف التوبة وجعل من لوازمها الندم، وهذا غير لازم في إسلام الكافر⁽¹⁶²⁴⁾.

(1619) ك : 289-ب.

(1620) مريم : 3.

(1621) ك : فيها.

(1622) الدخان : 20.

(1623) ق : والحال.

(1624) الجويني في «الإرشاد» (342-343): «الكافر إذا آمن بالله تعالى، فليس إيمانه توبة عن كفره، وإنما ندم على كفره. فإن قيل: فلو آمن ولم يندم على كفره؟ قلنا: ذلك عندنا غير ممكن، بل يجب مقارنة الإيمان =

53 - ﴿قَالُوا يَهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾:

يُحْتَمَلُ أَنَّهُمْ نَفَوْا مُطْلَقَ بَيِّنَةٍ وَهِيَ الْمَعْجِزَةُ، أَوْ نَفَوْا مَعْجِزَةً مُوصُوفَةً بِالْبَيَانِ.

﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾:

جُمْلَةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِلَّتِي قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَتْرُكُوا [58-ط] آلِهَتَهُمْ لَمْ يَوْمِنُوا.

54 - ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾:

نَسَبُوهُ إِلَى الْجُنُونِ وَأَنَّهُ مِنْ قَبْلِ آلِهَتِهِمْ⁽¹⁶²⁵⁾، وَهَذَا مِنْ جُرْأَتِهِمْ.

57 - ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾⁽¹⁶²⁶⁾ الْآيَةُ:

ذَكَرَ الزَّمْخَشَرِيُّ هُنَا سَوْألاً وَجَوَابَهُ⁽¹⁶²⁷⁾، وَ<أَنَّهُ> [إِنَّمَا] يَرِدُ⁽¹⁶²⁸⁾ عَلَى [أَنْ] التَّبْلِيغَ قَبْلَ التَّوَلَّى، وَأَمَّا عَلَى أَنَّهُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ فَلَا يَرُدُّ.

= الندم على الكفر. ثم وزر الكفر ينحط بالإيمان والندم على الكفر إجماعاً، وهذا موضع قطع؛ وما عداه من ضروب التوبة، فقبوله مظنون غير مقطوع به كما ذكرناه.

وقد تعقب ابن عطية أبا المعالي في هذا الموضع، فوقع في التناقض الذي ذكره البسيطي، ونص كلام ابن عطية: «والذي أقول: إن التوبة عقد في ترك متوب منه، يتقدمها علم بفساد المتوب منه، وصلاخ ما يرجع إليه. ويقترن بها ندم على فارط المتوب منه، لا ينفك منه، وهو من شروطها؛ فأقول إن إيمان الكافر هو توبته من كفره؛ لأنه هو نفس رجوعه. و"تاب" في كلام العرب معناه: رجع إلى الطاعة والمثلى من الأمور. وتصرف اللفظة في القرآن يلل، يقتضي أنها للرجوع لا للندم؛ وإنما الندم لاحق لازم للتوبة كما قلنا. وحقيقة التوبة ترك مثل ما تيب منه عن عزيمة معتقدة على ما فسرناه، والله المستعان».

من «المحرر الوجيز» (320/7). وراجع «المختصر الكلامي» لابن عرفة (ن خ ع ك 1): 152 ط-153 و.

(1625) «المحرر الوجيز» (323/7)؛ «مدارك التزيل» (67/2)؛ «روح المعاني» (82/12).

(1626) ق : وإن.

(1627) ذلك قوله: «فإن قلت: الإبلاغ كان قبل التولي، فكيف وقع جزاء للشرط؟. قلت: معناه فإن تولوا لم

أعاتب على تفريط في الإبلاغ، وكنتم محجوجين بأن ما أرسلت به إليكم قد بلغكم، فأبيتم إلا تكذيب الرسالة وعداوة الرسول». من «الكشاف» (404/2)؛ ونقله صاحب «روح المعاني» (84/12).

(1628) ق : ترد.

وَيُرَدُّ جَوَابُهُ بِأَنَّ الْحَرَجَ الْمُنْفِيَّ إِنْ كَانَ قَبْلَ التَّبْلِيغِ فَبَاطِلٌ، إِذْ لَيْسَ قَبْلَ التَّبْلِيغِ حَرَجٌ؛ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ التَّبْلِيغِ فَتَحْصِيلُ الْحَاصِلِ، لِأَنَّهُ قَدْ بَلَغَ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ.

61-62- ﴿وَالرَّافِعُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿مُرِيبٌ﴾:

يَذُلُّ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ⁽¹⁶²⁹⁾؛ لِأَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِعِبَادَةِ اللَّهِ فَأَجَابُوهُ بِقَوْلِهِمْ «أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا»⁽¹⁶³⁰⁾، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: أَجَابُوهُ عَنْ قَوْلِهِ «مَالَكُمْ مِنْ إِلَهٍ»⁽¹⁶³¹⁾ غَيْرِهِ.

63 - ﴿قَالَ يَقُومُ أَنْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي﴾:

لَمَّا ذَكَرَ الشَّيْخُ ابْنُ عَرَفَةَ⁽¹⁶³²⁾ سَوَالَ الزَّمَخْشَرِيِّ وَجَوَابَهُ⁽¹⁶³³⁾ <فِي> قَوْلِهِ «إِنْ كُنْتُ»، نَقَلَ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ أَنَّ جَوَابَ

(1629) مختارُ المحققين أن الأمر بالشئ عهني عن ضده خلافا للمعتزلة. والدليل على ذلك أن من أمر زيدا بالقيام، فإن ذلك يتضمن نهيه عن الاضطجاع؛ لأنه يستحيل أن يكون مضطجعا مع امتثال أمره في القيام. والأمر على سبيل الوجوب والإلزام، إذا عري من التخيير اقتضى تحريم ترك الفعل المأمور به؛ وهذا معنى كونه نهيا عن ضده.

ن التفصيل في اختلاف الأصوليين في هل الأمر بالشئ عهني عن ضده أم لا؛ في: «إحكام الفصول» (228)؛ «التبصرة» (89-90)؛ «المستقصى» (1/274-270)؛ «المحصل» (ج 1/2 : 334-339)؛ «البرهان» للحويني (1/250)؛ «المعتمد» لأبي الحسين البصري (1/97-98)؛ «منتهى الوصول والأمل» لابن الحاجب (95-97)؛ «التحصيل من المحصول» (1/310-311)؛ «نفائس الأصول في شرح المحصول» (4/1558-1564)؛ «إرشاد الفحول» (101-105).

(1630) ق : آباؤها.

(1631) ق : الله.

(1632) س : ع.

(1633) «الكشاف» (2/407-408). والمقصود من كلامه: «قيل: (إن كنت على بينة من ربي) بحرف الشك، =

نوح مِنْ بَابِ الْمَقَابِلَةِ⁽¹⁶³⁴⁾، مثل «وَمَكَّرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ»⁽¹⁶³⁵⁾؛ لَأَنَّ قَوْلَهُمْ «قَدْ كُنْتُ فِينَا مَرْجُوءًا» إِلَى قَوْلِهِمْ «وَإِنَّا»⁽¹⁶³⁶⁾ لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَا «أَتَوْا» فِيهِ بِثَلَاثَةِ شُكُوكٍ⁽¹⁶³⁸⁾:

- الأول "قد"؛ لأنها للتَّوَقُّعِ المَعْرُوضِ للشَّكِّ.

- الثاني "مَرْجُوءًا"⁽¹⁶³⁹⁾؛ لَأَنَّ الرَّجَاءَ مَعْرُوضٌ لِلشَّكِّ.

- الثالثُ تَضْرِيحُهُمْ بِقَوْلِهِمْ «وَإِنَّا»⁽¹⁶⁴⁰⁾ لَفِي شَكٍّ.

فَأَجَابَهُمْ بِقَوْلِهِ⁽¹⁶⁴¹⁾ «إِنْ كُنْتُ» عَلَى مَعْنَى الْمَقَابِلَةِ، وَقَابَلَ قَوْلَهُمْ «يَا صَاحِبِ» بِقَوْلِهِ⁽¹⁶⁴²⁾ «يَا قَوْمٍ».

وقال ابنُ عَطِيَّةٍ فِي هَاءِ «بَيِّنَةٍ» أَنَّهَا لِلْمَبَالَعَةِ⁽¹⁶⁴³⁾ كَعَلَامَةٍ وَنَسَابَةٍ. زَادَ عَنِ بَعْضِ شُيُوخِهِ أَنَّهَا لِمَاهُو أَخْصُ وَهُوَ الْوَاحِدَةُ؛ وَإِذَا كَانَتِ الْبَيِّنَةُ الْوَاحِدَةُ مُعْجَزَةً فَأُخْرَى مَا زَادَ.

= وكان على يقين أنه على بينة؛ لأن خطابه للجاحدين، فكأنه قال: قدروا أي على بينة من ربي، وأني نبي على الحقيقة، وانظروا إن تابعتكم وعصيت ربي في أوامره، فمن يمنعني من عذاب الله؟». وأخذ بهذا الاخذ الألووسي في «روح المعاني» (90/12).

(1634) المقابلة أن تجمع بين شيئين متوافقين وبين ضدهما ثم إذا شرطتهما بشرط، وجب أن تشرط ضديهما بضد ذلك الشرط.

ن «نهاية الإيجاز» (202).

(1635) آل عمران : 54.

(1636) في كل النسخ: "وإننا" بنون واحدة، و على رواية ورش جرينا في إثبات الحروف القرآنية.

(1637) هود : 62.

(1638) س : 45-ب.

(1639) ق : نرجوا.

(1640) ق ، ك ، س : "وإننا".

(1641) ق : قولهم.

(1642) ق ، ك : "بقول".

(1643) «المحرر الوجيز» (332/7).

64 - ﴿وَيَقُومُ هَذِهِ نَافَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ وَآيَةٌ﴾:

تعقّب أبو حيان كلامَ الزمخشريّ في تعلّق "لكم" ⁽¹⁶⁴⁴⁾.

ع - مُقَرَّرًا كلامَ أبي حيان في التعلّق المعنويّ - : «يَحْتَمِلُ تَعْلُقُ "لكم" ثلاثة أوجه:

- الأول أن يتعلّق بمحذوف، أي: هذه لكم.

- الثاني أن يتعلّق بـ "نَافَةٌ".

- الثالث أن يتعلّق بـ "آيَةٌ"، كما قاله ⁽¹⁶⁴⁵⁾ الزمخشري ⁽¹⁶⁴⁶⁾.

66 - ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْفَوُّسُ [الْعَرِينُ]﴾:

التفات من التكلّم، وهو «أمرنا»؛ وما بعده إلى الغيبة.

67 - ﴿وَأَخَذَ الْغِيَمَ نَحْمُولًا الصَّيْحَةُ﴾:

الحُكْمُ على الأعمّ وهو الظلم [59-و] يستلزم الحكم على الأخصّ وهو الشُّرك.

(1644) قال في «الكشاف» (408/2)؛ «مدارك التنزيل» (70/2): «فإن قلت: فبم يتعلّق "لكم"؟. قلت: بـ "آيَةٌ" حالا منها متقدمة؛ لأنها لو تأخرت لكانت صفة لها، فلما تقدمت انتصبت على الحال». وتعقبه أبو حيان في «البحر» (240/5) بأن هذا متناقض؛ لأنه من حيث تعلّق "لكم" بـ "آيَةٌ"، كان لكم معمولاً لآية، وإذا كان معمولاً لها امتنع أن يكون حالاً منها؛ لأن الحال تتعلّق بمحذوف فتناقض هذا الكلام، لأنه من حيث كونه معمولاً لها كانت هي العاملة، ومن حيث كونه حالاً منها كان العامل غيرها.

وانظر بحث الألوّسي مع أبي حيان في «روح المعاني» (90-91/12).

(1645) ك، س: كمقالة.

(1646) «الكشاف» (408/2)؛ «الفريد» (641/2).

وتذكيرُ الفعلِ معَ [أَنَّ] الفاعلِ مؤنَّث، إمَّا للفضلِ أو لكونِ التَّأْنِيثِ⁽¹⁶⁴⁷⁾ غيرَ حقيقيٍّ، أو الصَّيْحَةُ بمعنى الصَّيَاحِ⁽¹⁶⁴⁸⁾.

وجمعُ الديارِ معَ الصَّيْحَةِ وإفراؤها معَ الرَّجْفَةِ؛ لأنَّ الرَّجْفَةَ أَشَدُّ، فتردُّ الديارُ كدارٍ واحدةٍ.

74 - «فَلَمَّا ذَهَبَ عَنِ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ»:

قَدْ مَجْرُورٌ لَأَنَّهُ الْمَقْصُودُ، وَلِشَرَفِ إِبْرَاهِيمَ.

89 - «وَيُقِيمُونَ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي» > «أَنْ يُصَيِّكُمْ مِثْلُ» الآية :

الذي أَصَابَ قَوْمَ نوحَ الغَرَقُ، والذي أَصَابَ قَوْمَ هودٍ الصَّيْحَةُ، والذي أَصَابَ قَوْمَ صالحٍ الهَلَاكُ. وقال أقليدس⁽¹⁶⁴⁹⁾: «الأشياءُ المساوية⁽¹⁶⁵⁰⁾ لشيءٍ واحدٍ مُتساوية⁽¹⁶⁵¹⁾»، وهذه مِتْبَايَنَةٌ، فكيف يُصَيِّبُهُمْ مِثْلُهَا؟.

والجوابُ: أَنَّ الْمُمَآثِلَةَ فِي الْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ مُطْلَقُ الْإِهْلَاكِ⁽¹⁶⁵²⁾.

92 - «فَالْأَقْوَمُ أَنْ تُصَيِّبَ أَعْيُنُكُمْ مِنَ اللَّهِ»:

(1647) ك : الثانية.

(1648) «روح المعاني» (92/12)؛ مقتصرًا على هذا الوجه. وذكر هذه الأوجه منسوقة - كصنيع المؤلف - ابن عطية في «المحرر الوجيز» (337/7) وابن أبي العز الحمداني في «الفريد» (643/2). وأجاب الكرمانى عن علة تذكير الفعل هنا، وتأنيثه بعد، فقال: «التذكير مع الحائل أحسن، وهو أخف أيضًا لنقصان حرف، وهو التاء، لكنه وافق في الآية الأخرى ما بعدها، وهو قوله: «كما بعدت ثمود»». من «البرهان» (224)؛ «غرائب التفسير» (511/1). ون «درة التزليل» (225)؛ «فتح الرحمن» (192).

(1649) ك : أوقليدس.

(1650) ك : المتساوية.

(1651) ق ، س : مساوية .

(1652) «روح المعاني» (122/12). وأنشد في معناه:

الهمزة للاستفهام بمعنى الإنكار، وهم لم يجعلوا رهطه أعز، بل أثبتوا لهم العزة ونفوها عن الله⁽¹⁶⁵³⁾، وإنما يُنكر على⁽¹⁶⁵⁴⁾ الإنسان ما صدر منه⁽¹⁶⁵⁵⁾. والجواب أنه إذا أنكر عليهم جعلهم رهطه أعز، فأخرى حصر العزة فيهم.

99 - ﴿وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً وَيَوْمَ الْحِسَابِ﴾:

﴿في هذه﴾: [في] الدنيا⁽¹⁶⁵⁶⁾.

فإن قلت: إنما فائدة اللعنة توبيخ الملعون وذلك مع حضوره، وهؤلاء قد غرقوا⁽¹⁶⁵⁷⁾!...

فالجواب: أن لعنتهم ذم لهم وتفيد⁽¹⁶⁵⁸⁾ ثواب لأعينهم.

118 - ﴿لَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾:

الجملة الثانية مؤسّسة؛ لأن مفهوم⁽¹⁶⁵⁹⁾ الجملة الأولى⁽¹⁶⁶⁰⁾، حصول الاختلاف الأعم من دوامه وعدمه⁽¹⁶⁶¹⁾. ومفهوم الجملة الثانية دوامه.

= فإن لم تكونوا قوم لوط بعينهم ***** فما قوم لوط منكم ببعيد

(1653) «روح المعاني» (124/12).

(1654) ك: عن.

(1655) ك: عنه.

(1656) «اختصار النكت للماوردي» (103/2)؛ «المحرر الوجيز» (392/7)؛ «الفريد» (664/2)؛ «مدارك التنزيل»

(83/2)؛ «روح المعاني» (134/12).

(1657) س: «عرفوا». ق، ك: «عزوا».

(1658) ك، س: «وفيد». ق: «وتبعد».

(1659) ق: مفعول.

(1660) ق: مولى.

(1661) ك: 291-ب.

12

سُورَةُ يُوسُفَ

21 - ﴿وَقَالَ الْخَمِيصُ⁽¹⁶⁶²⁾ اِشْتَرِيْنِي﴾ الآية:

إِنْ جُعِلَ قَوْلُهُ قَبْلُ ﴿وَشَرَوْهُ⁽¹⁶⁶³⁾﴾ عَلَى بَابِهِ مِنَ الشَّرَاءِ، دَلَّتْ هَذِهِ وَتِلْكَ عَلَى أَنَّهُ يَبِيعُ مَرَّتَيْنِ⁽¹⁶⁶⁴⁾. وَإِنْ جُعِلَ ﴿شَرَوْهُ⁽¹⁶⁶⁵⁾﴾ بِمَعْنَى ”بَاعُوهُ“ فَمَرَّةً وَاحِدَةً⁽¹⁶⁶⁶⁾. وَصِيغَةُ ﴿أَكْرِمِي﴾ لِلرَّجُلِ.

22 - ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾:

وَفِي آيَةِ الْقَصَصِ⁽¹⁶⁶⁷⁾ زِيَادَةُ ﴿وَاسْتَوَى﴾. وَالْفَرْقُ: أَنَّ الصَّادِرَ⁽¹⁶⁶⁸⁾ مِنْ مُوسَى بِالْوَحْيِ وَالتَّبَوُّعِ، فَنَاسَبَ ذِكْرُ الْقُوَّةِ وَالِاسْتَوَاءِ⁽¹⁶⁶⁹⁾؛ وَالصَّادِرُ مِنْ يُوسُفَ بِاعْتِبَارِ رُؤْيَاةٍ، فَنَاسَبَ ذِكْرُ الْقُوَّةِ دُونَ الِاسْتَوَاءِ⁽¹⁶⁷⁰⁾. [60-ظ]

(1662) ق : للذي.

(1663) يوسف : 20.

(1664) زعم اتحادهما ضعيف جدا؛ وإلا لابقى لقوله «من مصر» كثير جدوى؛ أفاده الألوسي في «روح المعاني» (206/12).

(1665) ك : شراؤه.

(1666) هذا فسرہ النسفي في «مدارك التنزيل» (101/2)، ورجحه صاحب «روح المعاني» (204/12). وذكر الكرماني في «غرائب التفسير» (531/1) المعنيين معا.

(1667) ك : ”القصاص“. الآية : 28.

(1668) ك : المصادر.

(1669) ق ، س : ”الاستوى“. ك : ”الاستواء“.

(1670) ن توجيه الخطيب الإسكافي في «درة التنزيل» (239-240) و الكرماني في «البرهان» (227؛ 289) و«غرائب التفسير» (532/1) وابن جماعة في «كشف المعاني» (215) والفيروزابادي في «بصائر ذوي التمييز» (354/1) و زكريا الأنصاري في «فتح الرحمن» (199).

﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾:

يَدُلُّ أَنَّ يَوْسُفَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ⁽¹⁶⁷¹⁾.

23 - ﴿وَرَوَّعْتُهُ﴾:

مَفَاعَلَةٌ⁽¹⁶⁷²⁾؛ مِنْهَا: بِالْمَطَالِبَةِ بِالْفِعْلِ، وَمِنْهُ: الْمَطَالِبَةُ بِالْتَرِكِ.

﴿الَّتِي هَوِيَ هَوِيَّهَا﴾:

لَمْ يَقُلْ "أَمْرَأَةُ الْعَزِيزِ"، إِشَارَةً إِلَى كَمَالِ عِصْمَةِ يَوْسُفَ؛ لَامْتِنَاعِهِ مَعَ كَوْنِهِ فِي بَيْتِهَا وَتَحْتَ حُكْمِهَا.

﴿وَعَلَّقْتُ الْأَبْوَابَ﴾:

قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ: «لَيْسَ هَذَا التَّضْعِيفُ لِلتَّعْدِيَةِ بَلْ لِلْمَبَالِغَةِ»⁽¹⁶⁷³⁾؛ تَقْرِيرُهُ⁽¹⁶⁷⁴⁾:
أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مَتَعَدٌّ قَبْلَ التَّضْعِيفِ، تَقُولُ: عَلَّقْتُ الْبَابَ⁽¹⁶⁷⁵⁾.

﴿أَحْسَنَ مَثُولِي﴾:

- وَأَجَابَ ابْنُ رِيَّانٍ عَنِ الْإِشْكَالِ أَعْلَاهُ، بِأَنَّ الْآيَةَ فِي يَوْسُفَ، وَرَدَّ بَعْدَهَا «وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ» وَالْجَمَاعُ يَحْصُلُ مِنْ بَلْغِ الْحُلْمِ وَإِنْ لَمْ تَكْتَمِلْ قُوَّتُهُ، وَلَا ظَهَرَ اسْتَوَاهُ؛ وَالْآيَةُ الَّتِي فِي الْقِصَصِ مُتَعَلِّقَةٌ بِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَوَرَدَ بَعْدَهَا «وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ» إِلَى قَوْلِهِ «فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ»، وَالْقَتْلُ يَحْتَاجُ إِلَى مَزِيدِ قُوَّةٍ، وَظَهَرَ اسْتَوَاءُ، فَنَاسِبٌ تَجَرُّدُ هَذِهِ الْآيَةِ عَنْ لَفْظَةِ «اسْتَوَى» وَوُرُودُهَا فِي سُورَةِ الْقِصَصِ.
مِنْ «الرُّوُضِ الرِّيَّانِ» (128/1-129).

(1671) «مدارك الترتيل» (102/2)؛ «روح المعاني» (210/12).

(1672) «الفريد» (45/3)؛ «مدارك الترتيل» (102/2).

(1673) «الحرر الوجيز» (472/7)؛ والمبالغة هنا بمعنى التكثير؛ ن «تهذيب إصلاح المنطق» (358).

(1674) ك : تقديره.

(1675) ادعى بعض المتأخرين أن التشديد للتعدية، وأن كونه للتكثير وهم؛ معللا ذلك بأن غلقت الأبواب غلقا، =

يُذَلُّ أَنَّ الْأَمَرَ بِالشَّيْءِ كَفَاعِلِهِ إِذَا قَبِلَهُ الْمَأْمُورُ؛ لِأَنَّ الْعَزِيزَ قَالَ لَامْرَأَتِهِ:
«أَكْرَمِي مِثْوَاهُ»⁽¹⁶⁷⁶⁾، فَجَعَلَهُ يَوْسُفُ فَاعِلًا لِلْإِكْرَامِ⁽¹⁶⁷⁷⁾.

«إِنَّهُ لَا يُعْلِمُ الْغُلَامُونَ»

يُذَلُّ عَلَى⁽¹⁶⁷⁸⁾ شَوْمِ الظَّالِمِ وَعَدَمِ فَلَاحِهِ وَسُوءِ عَاقِبَتِهِ وَإِنْ حَصَلَ مَقْصُودُهُ.

24 - «وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ»

سُئِلَ عَنْهَا الشَّيْخُ الصَّالِحُ الْعَالِمُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمُهَدَوِيُّ⁽¹⁶⁷⁹⁾
فَأَجَابَ⁽¹⁶⁸⁰⁾:

= لغة رديئة متروكة - حسبما ذكره الجوهري -. ورد بأن إفادة التعدية لا تنافي إفادة التكرير معها، فإن مجرد التعدية يحصل بباب الأفعال، فاختيار التفعيل عليه لأحد الأمرين؛ ولذا قال الجوهري أيضا: «وغلقت الأبواب» شدد للتكرير.
من «روح المعاني» (212/12).

(1676) يوسف : 21.

(1677) ك : للكرام.

(1678) ك : أن.

(1679) المهدي هذا، عقد له عبد الواحد محمد بن الطواح التونسي، ترجمة حفيضة في «سبك المقال لفك العقال»، أربت على اثني عشرة صفحة (63-51)، ذكر فيها أنه من أئمة التصوف، وأنه كان أمياً لم يقرأ من القرآن شيئاً، ثم قرأ وانتهى إلى «قد سمع»، فكان على بينة من ربه! ثم ساق من شعره قصيدة عينية، وأورد رسالتين له إلى شيخه أبي مدين (ن «السبك» : 59). وقد حضر بعض مجالسه بتونس محيي الدين ابن عربي، وأثنى عليه في عدة مواضع من كتابه «الفتوحات المكية»، كما خصه برسالة وجهها إليه سماها «الرسالة القدسية» (كتاب العمر: 481/2)؛ بل خص أصحاب المهدي بمجملة رسائل، مخطوطة بالكنونية، رقم 13/10233، ضمن مجموع. حلاه المقرئ في «أزهار الرياض» (126/4) بالولي العارف، وساق صلاة من إنشائه. وله رسالة سماها «محجة القاصدين وحجة الوافدين»، شرحها علي البجائي، كما في «تراجم المؤلفين التونسيين» (1/99). توفي على إحدى الروايات ليلة الاثنين، سادس عشر شعبان، سنة 623 هـ.

ن «الحلل السندسية» (1/312-325)؛ «نيل الابتهاج» (193-199)؛ «كتاب العمر» (2/481-482).
(1680) في إسناد النص الموالى للمهدي نظر، وذلك أن ابن الطواح ساقه عازياً له لأبي مدين شعيب الأندلسي، =

«اعلم⁽¹⁶⁸¹⁾ أَنَّ الأنبياءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَنْزَهُونَ عَنِ الْفَوَاحِشِ، مَعْصُومُونَ مِنَ الْكِبَايِرِ. وَعِنْدَنَا عَالَمَانِ:

-عَالَمٌ* الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، وَهُوَ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْعَالَمِ الْعُلُويِّ، الْمُسَمَّى بِعَالَمِ الْمَلَكُوتِ.

-وَعَالَمُ الْمَلِكِ وَالشَّهَادَةِ، وَهُوَ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْعَالَمِ السُّفْلِيِّ.

فَالْعَالَمُ الْمَلَكُوتِيُّ⁽¹⁶⁸²⁾ هُوَ الَّذِي لَا يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ وَلَا الزَّمَانَ وَلَا الْمَكَانَ، وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ رَبَّانِيٌّ إِرَادِيٌّ⁽¹⁶⁸³⁾، «إِنَّمَا قَوْلُنَا⁽¹⁶⁸⁴⁾ لَشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ > أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ»⁽¹⁶⁸⁵⁾؛ إِذْ لَيْسَ فِي وَجُودِهِ⁽¹⁶⁸⁷⁾ تَقْدِيمٌ وَلَا تَأْخِيرٌ وَلَا زِيَادَةٌ

= والأشبه به أن يكون كذلك؛ إذ لعل البسيلي وقف على نسخة من «سبك المقال»، بتر فيها ما بعد ترجمة المهدي مباشرة، فبدا له أن ما بعدها من ترجمة أبي شعيب كالتممة لترجمة سابقه، سيما وأن ترجمة هذا الأخير تأتي للتو بعد ترجمة الأول. ن «سبك المقال» (51-64).
ون في ترجمة أبي مدين-أحد القائلين بوحدة الوجود-: «أنس الفقير» لابن القنفذ في مواضع متفرقة. «التشوف» لابن الزيات(319)؛ «عنوان الدراية» (22-32)؛ «نيل الابتهاج» (193/1-199)؛ «كفاية المحتاج» (219/1) والشعراني في «لواحق الأنوار» (154/1) وبرنشفيك في «تاريخ إفريقية» (337-332/2) وبرجيس في «حياة الولي الشهير سيدي أبي مدين» (بالفرنسية، باريس 1884)؛ «الموسوعة الصوفية» (359-362).

(1681) ركب الناس في قصة يوسف عليه السلام الصعب والذلّول، وأكثروا فيها القول والقليل، واستند كثير منهم إلى أخبار ما لصحتها من سبيل، [و] وقع في كتب من تقدم من ذلك ما يقف من سماعه الشعر، ويأبى قبوله من له لمحة في صحيح النظر... (وخاصة عند قوله تعالى «ولقد همت به وهم بها»)، فهذا هو الموضوع الذي خفي المراد به، فزلت به الأقدام، وكثر الخوض واتسع الكلام. ن رسالة «تحقيق الكلام في براءة يوسف عليه السلام» لأبي عبد الله محمد بن أحمد الهاشمي الطنجالي الأندلسي، مضمنة في «المعيار» (204-194/11).

(1682) ك : المَلَكُوت.

(1683) من قوله «الملك والشهادة» إلى هنا ساقط من نسخة «سبك المقال» المطبوعة (ص: 65).

(1684) ك : أَمَرْنَا.

(1685) ما بين الزاويتين تَمَامُ الآية في ك و«سبك المقال»(65)، وهو محذوف في «ق»، بذله ثمة قول الناسخ «الآية»، الدال على وجوب إتمام الآية.

(1686) النحل : 40.

(1687) ق: «وجود»، بإسقاط هاء الضمير.

ولا نَقْصُ؛ فهذا عبارة عن العالم الملكوتي المستمر على حقيقة [واحدة]⁽¹⁶⁸⁸⁾، وهو الأزل الذي لا كَسْب فيه، وإنَّمَا [الكسب] في عالم الملك والشهادة، المُضَاف إليه القدرة المُصَرِّفة للحكمة، وفيه الترتيب والكسب والزمان والمكان والأكوان والأحكام.

فعبّر عما ظهر في عالم الأمر⁽¹⁶⁸⁹⁾ والإرادة المسمّى⁽¹⁶⁹⁰⁾ بالعالم الملكوتي بالأزل، وعبّر عما ظهر في اختراع القدرة المُصَرِّفة للحكمة المسمّى بعالم الملك والشهادة بالأبد؛ إذ⁽¹⁶⁹¹⁾ في تباينهما ظهر الترتيب الحكيم والارتباط الزماني، [61-r] وظهر الكسب⁽¹⁶⁹²⁾ وشُرعت الشرائع، وخرجت لا إله إلا الله > محمد رسول الله > على هذه النسبة من معنى العالمين اللذين هما عالم الملك والشهادة، وعالم الملكوت والأزل والأبد⁽¹⁶⁹³⁾؛ فلذلك لا إله إلا الله أزلية لفراغ الخلق منها، وهي صفة عالم الملكوت، و محمد رسول الله أبدية، وهي من صفة عالم الملك، فَمَا يَظْهَرُ مِنَ الكَسْبِ يعزى⁽¹⁶⁹⁴⁾ إلى [الأبد]⁽¹⁶⁹⁵⁾، وما نزل مع ترتيب الأحكام بالكسب يعزى إلى [الأزل]، ولهذا المعنى لما شاهد الخضر⁽¹⁶⁹⁶⁾ الغلام في دائرة العلم والإرادة التي هي ملكوتية، وعلم أنه سيكون منه ما قص الله علينا قتله، فأنكر عليه موسى عليه السلام؛ لأنه حكَم على

(1688) سقطت من «السبك».

(1689) في «السبك»: العلم.

(1690) ك: 292-و.

(1691) أَهْمَلْتُ الذَّالْ هُنَا فِي "ك"، وَخَلَّتِ الْأَلْفُ قَبْلَهَا عَنِ الْهَمْزِ، وَلَمْ يَفْصُلْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ "الْأَبَدِ" فَاصِلٌ، فَقَرِئَتِ الْكَلِمَتَانِ "الْأَبَدَادُ"، كَلِمَةً وَاحِدَةً.

(1692) ساقط من «سبك المقال».

(1693) فِي كُلِّ النِّسَخِ: "الْأَدَبُ"، بِتَقْدِيمِ الدَّالِ عَلَى الْبَاءِ، وَهُوَ وَهْمٌ ظَاهِرٌ، لَيْسَ بِمَنْشُوقٍ مَعَ مَا ذُكِرَ.

(1694) وَرَدَتْ هَاتِهِ وَالتِّي بَعْدَهَا فِي النِّسَخِ كُلِّهَا "يُوزَا"، وَالثَّبُوتُ مِنْ «سَبَكِ الْمَقَالِ».

(1695) فِي النِّسَخَتَيْنِ مَعَا "الْأَرْضُ"، وَهُوَ تَحْرِيفٌ عَنْ "الْأَبَدِ".

(1696) ك: الخضير.

الغلام بحكم عالم الملك والشهادة، قال له: ﴿أَقْتَلْتَ نَفْسًا...﴾ الآية (1697)، أي: لَا تَقْتُلْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الزَّمَنَ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ فِيهِ الْفَعْلُ وَيَفْعَلُهُ، وَحِينَئِذٍ تُعَاقِبُهُ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ؛ فهذا حكم الشرائع المسطورة والأخبار المأثورة، فقال له: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ (1698)، قال له موسى: ﴿إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا...﴾ الآية (1699). وليس [مُرَادُ] (1700) موسى ﷺ إنكار علم، وإنما هو إنكار اختلاف تباين الأحكام، إذ أحكام عالم الملكوت تباين أحكام عالم الملك والشهادة، من جهة الشرط والمشروط؛ لأنَّ حُكْمَ عالم الملكوت بالله لا يُقَامُ فِي عَالَمِ الْمَلِكِ حَتَّى يَبْلُغَ الْوَقْتُ وَيُظْهَرَ مَشْرُوطُهُ (1701)، فَمِنْ هَاهُنَا كَانَ إِنْكَارُهُ.

وإنما أسستُ هذا لك لأَعْرِفَكَ (1702) مِنْ أَيْنَ كَانَتْ هِمَّةُ يَوْسُفَ وَهِمَّةُ زَلِيخَا، وَأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إِنَّمَا تَوَلَّوْا (1703) إِلَى الْخَلْقِ مِنْ دَائِرَةِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ الَّتِي هِيَ عَالَمُ الْمَلَكُوتِ، إِلَى دَائِرَةِ الْمَلِكِ وَالشَّهَادَةِ؛ فَهِمَّةُ يَوْسُفَ ﷺ بِزَلِيخَا إِنَّمَا (1704) كَانَتْ مِنْ عَالَمِ الْمَلَكُوتِ لِأَنَّهُ (1705) عَايَنَ (1706) فِي تِلْكَ الدَّائِرَةِ مَلَكًا لَهُ، وَبَقِيَ الْوَقْتُ الْمُرْتَبِطُ بِعَالَمِ الْمَلِكِ وَالشَّهَادَةِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ وَقْتَهُ، فَعَرَضَ (1707) لَهُ جَبْرِيلُ -الَّذِي هُوَ مِنْ عَالَمِ الْمَلَكُوتِ- فِي صُورَةِ الْوَلَدِ الَّذِي هُوَ مِنْ عَالَمِ

(1697) الكهف : 74.

(1698) الكهف : 75.

(1699) الكهف : 76.

(1700) س : "هو من"؛ وفي "ك" بياض بمقدار كلمة.

(1701) ك ، س : بشروطه.

(1702) ق : لتعرف. وفي "ك" و "س" : لتعرفك. والمثبت من «السبك».

(1703) س : توصلوا.

(1704) ق : إما.

(1705) ك : لا.

(1706) في النسخ: "غايتها"، ومن «السبك» ما أثبت.

(1707) ك : بعرض.

الْمُلْكِ عَاضاً عَلَى أَصْبُعِهِ⁽¹⁷⁰⁸⁾، برهاناً له لِيَقَعَ التَّنَاسُبُ⁽¹⁷⁰⁹⁾ [62-ظ] يَنْ
 الْعَوَالِمَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، فَسُجِّنَ فِي دَائِرَةِ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ⁽¹⁷¹⁰⁾ حَتَّى بَلَغَ الْوَقْتَ
 فِي دَائِرَةِ عَالَمِ الْمَلِكِ وَالشَّهَادَةِ، وَلَمَّا وَقَعَ السَّجْنُ بِالْأَمْرِ الْإِلَهِيِّ فِي دَائِرَةِ
 عَالَمِ الْمَلَكُوتِ، تَمَنَّى يَوْسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّجْنَ هُنَا فِي دَائِرَةِ الْمَلِكِ وَالشَّهَادَةِ
 عَلَى مُقْتَضَى التَّرْتِيبِ الْحَكْمِيِّ [وَالْأَمْرِ الشَّرْعِيِّ]، وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ
 السَّلَامُ التَّعَرُّضُ لِلْبَلَايَا⁽¹⁷¹¹⁾، إِنَّمَا شَأْنُهُمْ طَلُبُ الْعَافِيَةِ وَالرِّضَا.

وَهَمَّةٌ زَلِيخَا إِنَّمَا كَانَ بَاطِنُهَا مَحَبَّةٌ أَزَلِيَّةٌ، وَظَاهَرُهَا شَهْوَانِيَّةٌ، فَانْحَجَبَتْ
 عَنِ الْمَحَبَّةِ الْأَزَلِيَّةِ بِالشَّهْوَةِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَكَذَلِكَ لَمَّا قَالَتْ: ﴿مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ
 بِأَهْلِكَ سُوءاً إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ﴾⁽¹⁷¹²⁾ فَكَلَامُهَا⁽¹⁷¹³⁾ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ، فَظَاهَرُهُ خُطَابٌ
 لِلْعَزِيزِ لِأَنَّهَا مِنْ أَهْلِهِ، وَأَنَّ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَادَ بِهَا الشُّوْءَ، وَبَاطِنُهُ فِي الْحَقِيقَةِ
 خُطَابٌ لِلْحَقِّ؛ كَأَنَّهَا⁽¹⁷¹⁴⁾ قَالَتْ: يَا رَبِّ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءاً إِلَّا أَنْ
 يُسْجَنَ⁽¹⁷¹⁵⁾؛ لِأَنَّ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ أَهْلِ اللَّهِ، وَهِيَ الَّتِي أَرَادَتْ بِهِ
 الشُّوْءَ؛ لَغَلَبَةِ مَحَبَّةِ الطَّبِيعَةِ⁽¹⁷¹⁶⁾ عَلَى الْمَحَبَّةِ الْأَزَلِيَّةِ، فَسُجِّنَ الْعَزِيزُ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(1708) ك، س: "أصبعيه".

ن «غرائب التفسير» (533/1). وقد ساق ابن عطية ما قيل في تأويل البرهان وحكى بصيغة التمرىض
 قول من قال إن يوسف رأى يعقوب عاضاً على إيمامه، ووسم القصة بالضعف. راجع «المحرر
 الوجيز» (480-479/7).

(1709) ق: المتناسب.

(1710) ك: 293-ب.

(1711) ك: للبلاد.

(1712) يوسف: 25.

(1713) ك، س: فكلاهما.

(1714) ك: كانت.

(1715) س: 48-أ.

(1716) ق: الطبيعية.

في سجن الحبس⁽¹⁷¹⁷⁾، وسجن الحق زليخا في سجن العمى، إذ حقيقة السجن عدم التصرف في الأشياء، إلا أنه لما كان الأصل صحيحاً في العالم الملكوتي خرج يوسف عليه السلام من سجن الحبس⁽¹⁷¹⁸⁾، وخرجت زليخا من سجن العمى، وعادت إلى الصورة⁽¹⁷¹⁹⁾ التي رآها عليها* في الدائرة الأولى، [ولما رجعت إلى صورتها الأولى] التي كانت عليها*⁽¹⁷²⁰⁾، وقَعَ الاتفاق بين دائرة العلم والإرادة ودائرة الملك والشهادة، فدخل بها وطلبها في نفسها، فأبّت عليه وفرت بين يديه، حتى جذبها وقد القميص عليها من دُبر، ونودي يا يوسف: جذبة بجذبة، وهربة بهربة، وتمزيق بتمزيق⁽¹⁷²¹⁾. وكان سبب نُفورها منه أنها رأت برهان ربها، وهو رجوعها إلى صورتها الأولى: البصر بعد العمى، والغنى بعد الفقر، فهربت إلى محبة الله تعالى [عن غيره]، ولم تزل كذلك حتى نودي

(1717) عبارة "في سجن الحبس" ساقطة من «سبك المقال»، وفي "ك": الحسر.

(1718) ك: السجن.

(1719) ك، س: صورتها.

(1720) ساقط من «السبك».

(1721) من أحسن التأويلات في "الهم" هاهنا، البعيدة عن مزلات الأقدام قول أبي عبد الله الطنحالي -من كلام طویل-: «القرآن من أوله إلى آخره لم يسر إلى خطأ في حق يوسف عليه السلام. وما في هذا الموضع على تأويل المخالف لا يثبت به له شيء، ولا مستند له فيه. وهو محل النزاع، فلا حجة فيه. فتعين صرف الهم في حقهما إلى ما يفيد معنى لم يتقدم ذكره، وذلك أن المرأة كانت تجرد في نفسها عزة لكونها امرأة العزيز، وربة المنزل، وأنه في كفالتها وتحت حكمها، وأنها نزلت له عن ربتها. وأطلعته على مكتوم أمرها وجادت عليه بنفسها وألقت إليه جلاب حياها، فلم يلتفت إليها ولا عرج عليها ولا وجدت عنده إلى ما دعت إليه قبولاً، ولا نالت مما رجته سوى أنها امتلأت عليه حقاً وغضباً، وعدته مشمتاً بها إذ لم يقض لها أرباً، فهمت به أن تأخذه بالعقوبة انتصاراً لنفسها، لما جعلت إبايته عصياناً لأمرها. فالهم هنا كما في قوله تعالى ﴿وهمت كل أمة برسولهم لياخذوه﴾. وهم أيضاً هو بدفعها عن نفسه، ومقابلة ما يقع من فعلها ذلك بمشاكله، ومثله كما تقول: كان بيني وبين فلان كذا وكذا وقال لي كذا وكذا. وقلت له حتى لقد هم بي إذا أردت بلوغ الغاية في المغاضبة. وبهذا يستقيم إيراد القصة مكتملة مرتبة على حسب وقوعها في الوجود من المراودة وتعليق الأبواب واستنهاضها ذلك الحال، وتأكيد بدفعها ﴿هيت لك﴾، وجواب يوسف عليه السلام، وما حدث عندها من أجل الجواب ومن الهم بالعقوبة، وما هم هو به من الانتصار، وما أراه الله تعالى من البرهان الذي رجح به الهرب منها والفرار أمامها ﴿فاستبق الباب وقدت قميصه من دبر﴾ وما ذكر بعد ذلك كله في كلام وجيز بليغ عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وعلى مأخذ المخالف لا يكون له معنى إلا تكرار بعض ما نص عليه أولاً من حال المرأة ونسبة=

[63-و] يَا يَوْسُفُ [أخبرها⁽¹⁷²²⁾] أَنْ رَضَا اللَّهُ فِي رِضَاكَ. فَعِنْدَ ذَلِكَ سَكَتَ وَطَابَتْ نَفْسُهَا، وَتَزَوَّجَهَا، وَوَلَدَتْ لَهُ اثْنِي⁽¹⁷²³⁾ عَشَرَ وَلَدًا ذَكَرًا⁽¹⁷²⁴⁾ كُلَّهُم أَنْبِيَاءُ مَرْسَلُونَ⁽¹⁷²⁵⁾؛ وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى يُفْهَمُ «مَنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، وَمَنْ هُمْ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا...»⁽¹⁷²⁶⁾ الْحَدِيثُ⁽¹⁷²⁷⁾».

﴿لَوْلَا أَنْ رَّبًّا بُرِّهَنَ رَبُّهُ﴾:

ذَكَرَ الْمَفْسَّرُونَ فِي مَعْنَاهُ مَا حَاصِلُهُ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ: الْبِرْهَانُ بِالْقَوْلِ، أَوْ بِالْفِعْلِ أَوْ

= يوسف عليه السلام، إلى ما برأه الله منه وشهد له بخلافه، وما ذكر من اعتقادها العزة والعلو عليه بين في قولها ﴿ولكن لم يفعل ما أمره ليسجنن وليكونا من الصاغرين﴾. فهذا هو الذي يلزم أن يحمل المم عليه في حقهما معاً والله أعلم. وإذا صح حمل الكلام على هذا فقد زال اللبس وارتفعت ضغطة الشبهة، واطمأنت النفس، وانحل العقال، وانفصمت عروة الإشكال.

من «تحقيق الكلام في براءة يوسف عليه السلام» (المعيار: 200-201/11).

وقد تعددت أقوال المفسرين في معنى المم، فانظر «الروض الريان» (129-131). والذي ينتلج له صدري تأويل ابن الحداد، إذ رأى في الآية تقدماً وتأخيراً، معناه: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها، فلما رأى البرهان لم يهم. (الجواهر الحسان: 316/2).

(1722) ق: اركبها.

(1723) ق، ك: «اثنا». والتصويب من «السبك» و«س».

(1724) ق: ذُكُوراً.

(1725) هذا مخالف لما روي عن مجاهد من أنه ولد لكل من أولاد يعقوب اثنا عشر ذكراً إلا يوسف لم يولد له إلا غلامان؛ ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (13/4)؛ والعز في «اختصار النكت للماوردي» (116/2).

(1726) صحيح:

أخرجه مسلم (118/1؛ رح: 130-131)؛ كتاب الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت وإذا هم بسيفة لم تكتب. والطبراني في «مسند الشاميين» (88/1؛ رح: 123)؛ باب ما روى ابن ثوبان عن عبد الله بن الفضل الهاشمي، و«المعجم الصغير» (180/1). والدارمي في «سننه» (321/2)؛ كتاب الرقائق، باب من هم بحسنة. والديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (531/3؛ رح: 5659). والتقي الهندي في «كتر العمال» (10318/4؛ 10318).

(1727) النص على اختلاف غير يسير في «سبك المقال لفك العقال» (65-67)، وقد قدّم له ابن الطواح -في سياق حديثه عن أبي مدين- بقوله: «ورأيت له كلاماً على قوله تعالى ﴿ولقد همت به﴾، يقصر عن كتبه النضار، وتجار في معانيه القلوب والأبصار، كلام من أدرك وحقق ووافق الفصل لما دقق».

بِالْفِكْرِ؛ وَهُوَ أَنَّهَا سَتَرَتِ الصَّنَمَ فَتَذَكَّرَ هُوَ وَخَافَ مِنْ رُؤْيَةِ اللَّهِ (1728) <تعالى> لهما (1729).

فَإِنْ قُلْتُ: هُمُّهَا بِهِ قَدْ عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ «وَرَأَوَدَّتْهُ» (1730) ﴿ (1731) ، فَلِمَ أَقْسَمَ عَلَيْهِ؟. وَيَتَأَكَّدُ هَذَا السُّؤَالُ عَلَى قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ: «يُخَسِّنُ الْوَقْفُ عَلَى هَمَّتْ بِهِ» (1732) ، وَوَجْهُهُ تَغَايُرُ الْهَمِّينَ؛ لِأَنَّ هَمُّهَا دَائِمٌ (1734) ، وَهَمُّهُ [كَانَ] خَطَرَةً (1735) « (1735).

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْقَسَمَ لِاسْتِبْعَادِ (1736) هَمُّهَا بِهِ لِكَوْنِهِ نَبِيئًا مَعْصُومًا (1737) ، مَعَ اتِّخَاذِهَا إِيَّاهُ وَلَدًا (1738).

وَقَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ: «هَمُّهُ هَذَا مِنَ الصَّغَائِرِ [الْمُسْتَسْهَلَةِ]» (1739) « (1740) ، خَطَأً؛ لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ مَا هُوَ مَبَاحٌ لِلْأَنْبِيَاءِ إِنْ ذُكِرَ عَلَى وَجْهِ التَّنْقِيصِ بِهِمْ قُتِلَ قَائِلُهُ. وَإِنْ ذُكِرَ عَلَى مَعْنَى التَّسْلِيِّ أَدَبٌ؛ وَهَذَا كَقَوْلِ الْقَائِلِ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَعَا الْغَنَمَ.

(1728) ك: 294-أ.

(1729) «اختصار النكت للماوردي» (116/2)؛ «المحرر الوجيز» (480/7).

(1730) ك: وأرادته.

(1731) يوسف: 23.

(1732) يوسف: 24. «المحرر الوجيز» (480/7)؛ «الفريد» (48-47/3)؛ «مدارك التنزيل» (103/2).

(1733) ك: دام.

(1734) ك: حطرة.

(1735) «الكشاف» (456/2).

(1736) ك: الاستبعاد.

(1737) «الفريد» (48/3).

(1738) ق: زاداً.

(1739) بياضٌ بقدر كلمة في "ك".

(1740) «المحرر الوجيز» (477/7).

29 - «يُؤْبَهُ أَعْرِضُ عَنْ هَذَا»:

الصَّوَابُ تَقْدِيرُ حَذْفِ النَّدَاءِ بِالْهَمْزَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْقُرْبِ⁽¹⁷⁴¹⁾.

«مِنَ الْخَاطِئِينَ»:

لَمْ يَقُلْ: مِنَ الْخَاطِئَاتِ⁽¹⁷⁴²⁾؛ فَجَعَلَهُ الْفَخْرُ⁽¹⁷⁴³⁾ مِنَ التَّغْلِيبِ⁽¹⁷⁴⁴⁾. وفي بعضِ نُسَخِهِ⁽¹⁷⁴⁵⁾: «أَي: مِنْ جِنْسِ الْخَاطِئِينَ»، وفي بعضها: «[مِنْ] نَسْلِ الْخَاطِئِينَ»⁽¹⁷⁴⁶⁾، وهذا لَا يُنَاسِبُ!؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ أَنَّهَا⁽¹⁷⁴⁷⁾ <مِنْ> الْخَاطِئِينَ لَا مِنْ نَسْلِهِمْ.

30 - «فِي الْمَدِينَةِ»:

لَمْ يَقُلْ "مِنَ الْمَدِينَةِ"، إِشَارَةً إِلَى شِيَاعِ⁽¹⁷⁴⁸⁾ ذَلِكَ فِيهِ⁽¹⁷⁴⁹⁾.

«إِنَّا لَنُرِيهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ»:

فِيهِ الْمَذْهَبُ الْكَلَامِيُّ⁽¹⁷⁵⁰⁾، أَيْ مَذْهَبُ عِلْمِ الْكَلَامِ؛ وَهُوَ إِطْلَاقُ لَفْظٍ يَشْتَمِلُ عَلَى صِحَّةٍ دَعَا إِلَى الْمُدَّعَى، وَلَوْ

(1741) «مدارك التزيل» (106/2).

(1742) وقع في ك: "الخطاءات"، وضُيِّبَ عَلَيْهِ النَّاسِخُ.

(1743) الصحيح أن يقال: فجعله الزمخشري من التغليب؛ لأن أصل الكلام له، والفخر نقل عنه وسماه.

ن «التفسير الكبير» (100/18).

(1744) «الكشاف» (461/2)؛ «الفريد» (51/3).

(1745) المقصود «تفسير الفخر».

(1746) كذلك هو في التفسير المطبوع. وذكر الألويسي القولين الأولين، واستبعد هذا الثالث.

ن «روح المعاني» (225/12).

(1747) ق: إنما هو.

(1748) ك: سياغ.

(1749) تُعَقَّبُ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ. مِنْ «روح المعاني» (225/12).

(1750) مصطلح بلاغي يسميه ابن النقيب في «مقدمته» (285) «الاحتجاج النظري»؛ أيضا؛ وهو أن يذكر-

طولِبَ⁽¹⁷⁵¹⁾ النَّسْوَةُ بِالذَّلِيلِ لِأَجْبَنَ بِهِ.

31 - «وَأَتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ مَكِينًا»:

يَحْتَمِلُ الْكُلَّ وَيَحْتَمِلُ الْكَلِيَّةَ، لَكِنَّ قَوْلَهُ «وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ» يَدُلُّ عَلَى الْكَلِيَّةِ، وَلَوْ قِيلَ: «سَكِينًا [سَكِينًا]»، تَعَيَّنَ مَعْنَى الْكَلِيَّةِ.

﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ﴾:

هَذَا⁽¹⁷⁵²⁾ أَبْلَغُ مِنْ «فَلَمَّا خَرَجَ»، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَطَابِقَ لِقَوْلِهَا «اخْرُجْ»، لِإِقْتِضَاءِ مَا ذَكَرَ أَنَّهُنَّ أَكْبَرْنَهُ بِنَفْسِ رُؤْيَيْتِهِنَّ إِيَّاهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ⁽¹⁷⁵³⁾.

﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾:

كَوْنُهُ بَشَرًا حَقِيقَةً [64-ظ] لَا مَجَازًا⁽¹⁷⁵⁴⁾، فَيُرَدُّ⁽¹⁷⁵⁵⁾ قَوْلُ الْأَصُولِيِّينَ: «مَنْ عِلَامَاتِ الْمَجَازِ صَحَّةُ النَّفْيِ»؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ بَشَرًا حَقِيقَةً.

وَقَرَأَةُ⁽¹⁷⁵⁶⁾ الْجُمْهُورِ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي عَمَلٍ «مَا»⁽¹⁷⁵⁷⁾. وَقَرَأَةُ ابْنِ

= المتكلم معنى يستدل عليه بضرب من المعقول. وهو ما نقله عنه أبو حيان بحروفه في «البحر المحيط» (96/3). وجعله ابن المعتز نوعاً من أنواع التكرار؛ والظاهر أنه يريد غير هذا، لأنه قال: هذا باب ما علمت أني وجدت منه في القرآن شيئاً، وهو ينسب إلى التكلف، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؛ نقله عنه ابن رشيقي القيرواني في «العمدة في محاسن الشعر وآدابه» (78/2).
ن «إتمام الدراية لقراء النقاية» (140).
وقال ابن أبي الأصبع: زعم الجاحظ أن المذهب الكلامي لا يوجد منه شيء في القرآن، وهو مشحون به. من «الإتقان» (52/4).

(1751) س : 49-ب.

(1752) ك ، س : «فهذا».

(1753) «روح المعاني» (229/12).

(1754) ك ، س : «بجازاً».

(1755) ك ، س : «فرد».

(1756) ق : وقراءات.

(1757) ك : «لا». من حيث هي عاملة عمل «ليس»؛ لمشابهتها لها في نفي الحال على ما هو المشهور في =

مسعود برفع ﴿بشراً﴾ على لغة بني تميم⁽¹⁷⁵⁸⁾. وحكى ابن مالك في بعض كتبه لغةً ثالثةً لأهل نجد: وهو أن خبر "ما"⁽¹⁷⁵⁹⁾ يكون مجروراً بالباء لزوماً⁽¹⁷⁶⁰⁾؛ وذلك على لغة الحجازيين جائز غير لازم.

32 - «فَالَتْ بَذَلِكُ الْغَمِّ»:

إدخال الفاء في المَقُولِ دُونَ الْقَوْلِ وإن كان قولهنَّ ﴿ما هذا بشراً﴾⁽¹⁷⁶¹⁾ سبب قولها، إشارةً إلى جهلهنَّ⁽¹⁷⁶²⁾ سبب⁽¹⁷⁶³⁾ محبتها.

33 - «فَال رَبِّ السَّجْنِ»:

قرأ يعقوبُ بفتح السَّيْنِ على أنه مصدرٌ⁽¹⁷⁶⁴⁾، وقراءة الجماعة بكسرها أدخلُ في الشدة؛ لأنه اسمُ مفعولٍ يدلُّ على قبح المكانِ المُعَدِّ لذلك.

= "ليس" من أمَّا لذلك، أو في مطلق النفي بناءً على ما قال الرضي من أمَّا ترد لنفي الماضي والمستقبل. أفاده ابن عطية في «المحرر الوجيز» (499/7) بمجملوا الألويسي في «روح المعاني» (232/12) بإرخاء العبارة. ن «الفريد» (59/3)؛ «البحر المحيط» (304/5).

(1758) وهذا يرد زعم ابن عطية أنه لم يقرأ به. ن «المحرر الوجيز» (499/7)؛ «البحر المحيط» (5304). وقراءة ابن مسعود على لغة تميم في إبطال عمل "ما" كما في «الكتاب» لسيبويه (28/1)؛ (74/1)؛ «إعراب القراءات الشواذ» (702/1). وليس بالمتين؛ لأجل مخالفة مصحف عثمان ^{جولننه}. أفاده ابن أبي العز الهمداني في «الفريد» (59/3)؛ ولذلك غلط الزجاج الفراء في زعمه أن الرفع أقوى الوجهين. ن «الجامع لأحكام القرآن» (120/9).

(1759) ك، س: خبرها.

(1760) «الجامع لأحكام القرآن» (120/9).

(1761) يوسف: 31.

(1762) ق: "جميعهن"، وفي ك: "جعلهن"، ولعل العين مصحفة عن الهاء في رواية "ك"، وهو الأشبه بالسياق.

(1763) ك: بسبب.

(1764) ك: 295-ب. «الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب بن إسحق الحضرمي» لابن شريح (ضمن «مجلة المورد»: مج 17، ع 4، 1988: ص: 266)؛ «إعراب القراءات الشواذ» (702/1)؛ «المحرر الوجيز» (502/7)؛ «الفريد» (61/3)؛ «البحر المحيط» (306/5)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (121-122/9)؛ «روح»

﴿أَحَبُّ﴾:

ليست على بابها من الشَّرْكَ، إذ لم يُحِبَّ ما طُلب منه؛ فهي من باب: "العسلُ أحلى" (1765) من الخل، فهي فعل لا أفعل (1766).

﴿أَضْبُ إِلَيْهِمْ وَأَكْسُ مِنَ الْجَهْلِيِّينَ﴾:

من تقديم المُسَبِّبِ على السَّبَبِ لأنه المقصود الأهم. والجهل هنا هو المركَّب (1767).

34 - ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ بِصَرْفٍ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾:

قيل: "أجاب" أعظم من "استجاب" لإتيانه في الموافق والمخالف، و"استجاب" [في الموافق خاصة. وقيل بالعكس؛ فعلى (1768) هذا، تكون جملة ﴿فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ﴾ تأسيساً، وعلى الأول تكون تأكيداً. والتأسيس أولى، فتدل الآية على القول الثاني.

= المعاني (234/12). وقرأها غير يعقوب: عثمان ومولاه طارق، وزيد بن علي، والزهرى، وابن أبي إسحق، وابن هرمز.

قال ابن شريح: هذه قراءة حسنة، والسجن المصدر، والمعنى أن أسجن أحب إلي مما يدعونني إليه، وأما السَّجْنُ فإنما هو الموضع.

(1765) ق: أعلى.

(1766) «الجمع والتوجيه لما انفرد بقرائه يعقوب بن إسحق الحضرمي» (266)؛ «الروض الريان» (131/1)؛

«الإنصاف» (132) و«التمهيد» (311) للباقلاني. وأجاب أبوحيان بأن "أحب" هنا ليست على بابها من التفضيل؛ لأنه لم يجب ما يدعونه إليه قط، وإنما هذان شران، فآثر أحد الشرين على الآخر، وإن كان في أحدهما مشقة، وفي الآخر لذة، لكن لما يترتب على تلك اللذة من معصية الله سوء العاقبة لم يخطر له ببال، ولما في الآخر من احتمال المشقة في ذات الله، والصبر على النوائب، وانتظار الفرج، والحضور مع الله تعالى في كل وقت. من «البحر المحيط» (306/5).

(1767) «روح المعاني» (236/12).

(1768) ق، ك: على.

وقول الزمخشري: «لَمْ يَتَقَدَّمْ مِنْ يَوْسَفَ دَعَاءٌ»، يُرَدُّ⁽¹⁷⁶⁹⁾ بِأَنَّ قَوْلَهُ ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ...﴾ إِلَى آخِرِهِ⁽¹⁷⁷⁰⁾، يَدُلُّ بِالِاتِّزَامِ عَلَى الطَّلَبِ⁽¹⁷⁷¹⁾؛ كَمَا قَالَهُ الْمُنْطَقِيُّونَ فِي قَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ: «أَنَا عَطْشَانٌ»، وَأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِهِ «اسْقِنِي»؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَى حَاجَتِهِ لَذَلِكَ نَصًّا، وَدَلَالَةِ «اسْقِنِي» عَلَى حَاجَتِهِ لِلشُّرْبِ⁽¹⁷⁷²⁾ ظَاهِرًا⁽¹⁷⁷³⁾ لَا نَصًّا، وَقَدْ لَا تَقْوَى حَاجَتُهُ لَذَلِكَ، وَقَدْ يَكُونُ شَرْبُهُ لاختبار حالِ الْمَاءِ.

- ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ﴾⁽¹⁷⁷⁴⁾:

لِدَعَاءِ الدَّاعِي.

- ﴿الْعَلِيمُ﴾:

بِإِخْلَاصِهِ فِي دَعَائِهِ⁽¹⁷⁷⁵⁾.

35 - ﴿مَنْ بَعْدَ﴾:

يَقْتَضِي أَوَّلَ أَزْمَنَةِ الْبُعْدِيَّةِ، فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ عَدَمِ الْإِتْيَانِ⁽¹⁷⁷⁶⁾ [بـ"مِنْ"]:

(1769) ك: يراد.

(1770) يوسف: 33.

(1771) اعترض البسيلى على الزمخشري لم يوافق محلا، لأن في تنمة كلام صاحب «الكشاف»، عين التعليل الذي اعترض به عليه المؤلف، وذلك قوله: «وأما ذكر الاستجابة ولم يتقدم الدعاء، لأن قوله ﴿وإلا تصرف عني﴾ فيه معنى طلب الصرف والدعاء باللفظ».

ن «الكشاف» (2/467-468).

(1772) ق: حاجة الشرب.

(1773) ق، ك: "ظاهرة". ولا يستقيم المعنى إلا بما أثبت.

(1774) ق، ك: "السميع العليم". والتفصيل وارد في "س".

(1775) «مدارك التنزيل» (2/109)؛ «روح المعاني» (12/236).

(1776) ك: غدا أتياهن.

﴿الْيَت﴾:

الأظهر أنها مِنْ قوله: ﴿فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ﴾ إلى قوله ﴿مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾⁽¹⁷⁷⁷⁾؛
فآلية الأولى قَدْ القميص⁽¹⁷⁷⁸⁾، والثانية نسبة الذنب إليها، والثالثة [65-ر]
دُخُولُهَا فِي جَمَلَةِ الْخَاطِئِينَ.

36 - ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ﴾:

ابن عطية: «يَحْتَمَلُ دُخُولَهُمْ⁽¹⁷⁷⁹⁾ جَمِيعاً أَوْ مَفْتَرِقِينَ»⁽¹⁷⁸⁰⁾.

ع: «بِنَاءٍ عَلَى صِدْقٍ “دَخَلَ” عَلَى الْإِسْتِقْرَارِ فِي الْمَكَانِ، أَوْ عَلَى الْإِنْتِقَالِ
إِلَيْهِ. [و] مِنْهُ الْخِلَافُ⁽¹⁷⁸¹⁾ فَيَمْنُ حَلْفَ لَا أَدْخُلُ عَلَى فُلَانٍ بَيْتاً، فَدَخَلَ
الْمُخْلُوفُ⁽¹⁷⁸²⁾ عَلَيْهِ عَلَى الْحَالِفِ».

﴿فَيُبَيِّنَا﴾:

طلبوا النبأ الذي هو أخص من الخبر.

﴿إِنَّا نُرِيكَ⁽¹⁷⁸³⁾ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾:

(1777) يوسف: 28-29.

(1778) ذكر هذا الوجه مع قطع الأيدي، وما ظهر من عفة يوسف وجماله، وقطع الأيدي وشهادة الصبي، العز
في «اختصار النكت للماوردي» (120/2) والنسفي في «مدارك التنزيل» (109/2) والألوسي في «روح
المعاني» (236/12)؛ يزيد بعضهم على بعض. والأظهر أنه لم يرد تعيين آية، بل قرائن جميع القصة. من
«المحرر الوجيز» (506/7).

(1779) ك، س: دخوله.

(1780) «المحرر الوجيز» (506/7). وذكر المنتجب في «الفريد» (63/3) والنسفي في «تفسيره» (109/2) أن “مع”
يدل على معنى الصحبة؛ فيجب أن يكون دخولهما السجن مصاحبين له. وارتضاه الألوسي من جملة
توجيهات. ن «روح المعاني» (238/12).

(1781) س: 50-أ.

(1782) ق: المسجد.

(1783) ق: “لنراك”، بزيادة اللام.

تعليلٌ وتفسير، والأوّل أظهر.

37 - «مِمَّا عَلَّمْنِي»:

يدلُّ <على> أَنَّ تفسيرَ الرؤيا مِنْ جملةِ علومِ عَلِمَهَا⁽¹⁷⁸⁴⁾.

«إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ»:

المِلَّةُ ما اعتَقِدَ كونه ديناً أعمُّ مِنْ كونه باطلاً أو حقاً. والدينُ يُقَيَّدُ⁽¹⁷⁸⁵⁾ كونه حقاً.

«وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ»:

هذه الجملة إمّا مفسّرةٌ للتي قبلها -وهو الأظهر-، أو مستأنفة.

38 - «وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ...» الآية:

بدأ بإبراهيمَ لأنّه أبو الكلِّ وأصلُّهم⁽¹⁷⁸⁶⁾، ثمّ ما بعده على الترتيب.

«مَا كُنَّا لَنَا»:

يعني: هو وآباؤه⁽¹⁷⁸⁷⁾.

«وَعَلَى النَّاسِ»:

يعني الأمم الذين بُعثوا إليهم، وآمنوا بهم.

(1784) ق: «علمنا». «روح المعاني» (241/12).

(1785) س: يعتقد.

(1786) ك: «وأصلحه». س: «وأصلحهم».

(1787) ك: 296-و. «مدارك التنزيل» (111/2)؛ «روح المعاني» (242/12).

39 - ﴿يُصْحِرُ السُّجْرَ﴾:

أتى بِـ ”يَا“ دونَ الهمزة مع حصولِ القُرْبِ، إشارةً إلى بُعْدِ مقامِهِ مِنْ مقامِهِمَا⁽¹⁷⁸⁸⁾.

﴿أَزْبَابُ﴾:

جعلَ الفخرُ الهمزةَ للاستفهامِ في معنى الإنكارِ⁽¹⁷⁸⁹⁾؛ لأنهم كانوا عِبْدَةً أوثانٍ. ويحتملُ أن يكونَ للاستِنطاقِ.

﴿أَمِ اللَّهِ﴾:

لم يقلْ: ”أَمِ الرَّبُّ“؛ لدلالة اسمِ الجلالةِ على الخلقِ والاختراعِ.

40 - ﴿الْفَيْمُ﴾:

[ابن عطية]: «أي: المستقيم»⁽¹⁷⁹⁰⁾.

ع: «أَوِ الظَّاهِرُ القائمُ على غيره، وهو مفعولٌ ”لا يعلمون“».

41 - ﴿أَحْذَكُمَا﴾:

يحتملُ أنه لم يعيّنهُ وهو الأظهرُ، تَلَطُّفاً في الجوابِ، ويحتملُ تعيينُهُ⁽¹⁷⁹¹⁾.

(1788) ق، ك: ”مقامهما“. والمثبت من ”س“ هو الذي يؤيده سياق الآية، فإن الخطاب لثنتي. ن «روح المعاني» (12/243-244).

(1789) «التفسير الكبير» (18/112).

(1790) «المحرر الوجيز» (7/515)؛ «اختصار النكت» (2/121). وزاد العزّ: «أو الحساب البين، أو القضاء الحق».

(1791) من قوله ”وهو الأظهر“ إلى هنا لَحَقَّ بخط ابن أبي النمر. الألوسي: أراد به الشرابي، وإنما لم يعينه عليه-

42 - (نَهَسَ):

فاعله ضمير يعود على يوسف⁽¹⁷⁹²⁾، أو على "الذي"، على التفسيرين في الظان من هو؟⁽¹⁷⁹³⁾.

(لَذَكَّنِيهِ عَنْ رَبِّكَ):

قيل: بما رأيت من علمي وإحساني، وقيل: بأنني مظلوم. والصواب الأمران معاً.

(فَأَنسِيَهُ⁽¹⁷⁹⁴⁾):

ذكر المفسرون خلافاً في عود الضمير⁽¹⁷⁹⁵⁾، والصواب التفريق في راجحية السبب ومرجوحيته، فهو في الأمر الديني راجح، وفي الأمر الدنيوي مرجوح.

(يَذْكُرُ رَبِّي):

على أن ضمير «أنساه» ليوسف، التقدير "أن يذكر ربه"؛ وعلى أنه للساقى، <فالتقدير⁽¹⁷⁹⁶⁾:

- على ثقة بدلالة التعبير مع ما فيه من رعاية حسن الصحبة. من «روح المعاني» (245/12).

(1792) هذا الذي رجحه الألوسي وعلله. ن «روح المعاني» (247/12).

(1793) «الفريد» (67/3)؛ «مدارك التنزيل» (112/2).

(1794) يبدو أن ناسخ "ك" كان يهمل في الآي أيضاً، فقد كتب: "فأنساني".

(1795) «اختصار النكت للماوردي» (122/2)؛ «المحرر الوجيز» (516/7-517)؛ «غرائب التفسير» (538/1)؛

«الفريد» (68/3).

(1796) ك: "في التقدير". ق: "التقدير".

”ذَكَرَ عِنْدَ⁽¹⁷⁹⁷⁾ رَبِّهِ“.

43 - ﴿أَرَى﴾:

للتصوير؛ لِتَقْدَمَ رُؤْيِيهِ⁽¹⁷⁹⁸⁾؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً⁽¹⁷⁹⁹⁾﴾.

﴿سَمَانٍ﴾:

مَنْ نَصَبَ جَعَلَ الْمُخْرَجَ مِنْهُمْ غَيْرَ سَمَانٍ، وَمَنْ خَفَضَ فَعَلَى الْعَكْسِ. وَاَنْظُرْ
فَرْقَ الزَمْخَشَرِيِّ⁽¹⁸⁰⁰⁾.

45 - ﴿فَجَلَّ﴾:

عَبَّرَ هُنَا بِالْمَاضِي، وَفِي الَّتِي [66-ظ] قَبْلَهَا بِاسْمِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْمَاضِي
يَقْتَضِي الْحُصُولَ وَالثَّبُوتَ، فَنَاسَبَ هَاهُنَا. وَفِيمَا تَقَدَّمَ النِّجَاةُ مَظْنُونَةٌ، لَا سِيَّمَا
عَلَى قَوْلٍ مَنْ قَالَ إِنَّ تَفْسِيرَ الرُّؤْيَا لَمْ يَكُنْ بُوْحِي.

48 - ﴿ثُمَّ يَأْتِي﴾:

أَتَى بـ ”ثُمَّ“ الْمُقْتَضِيَةُ لِلْمُهْلَةِ بِاعْتِبَارِ الْمَكَانِ لَا الزَّمَانَ، إِذْ لَا مُهْلَةَ بَيْنَ

(1797) وهذا تفسير ابن إسحق، أي: نسي يوسف ذكر يوسف عند ربه، فأضاف الذكر إلى ربه إذ هو عنده،

والرب على هذا التأويل: الملك. من «المحرر الوجيز» (517/7).

(1798) «المحرر الوجيز» (519/7)؛ «روح المعاني» (248/12).

(1799) الحج : 63.

(1800) إن قلت: هل من فرق بين إيقاع ”سمان“ صفة للمميز، وهو ”بقرات“، دون المميز وهو ”سبع“، وأن

يقال: سبع بقرات سماناً؟ قلت: إذا أوقعناها صفة لبقرات، فقد قصدت أن تميز السبع بنوع من البقرات

وهي السمان منهم لا بجنسهن. ولو وصفت بها السبع لقصدت إلى تمييز السبع بجنس البقرات لا بنوع

منها، ثم رجعت فوصفت المميز بالجنس بالسمن.

من «الكشاف» (473/2)؛ «الفريد» (68/3). ون «روح المعاني» (248/12).

السَّبْعِ وعامِ الإِغَاثَةِ.

62 - ﴿وَقَالَ لِهَيْبَتِهِ﴾:

معطوفٌ على قوله ﴿فَإِنْ لَمْ تَأْتُونِي بِهِ﴾⁽¹⁸⁰¹⁾؛ لَأَنَّ جُمْلَةَ ﴿سُرَاوُدُ﴾⁽¹⁸⁰²⁾ مِنْ قولِ إِخْوَتِهِ.

وَقَرِئَ بِجَمْعِ الْقَلَّةِ وَجَمْعِ الْكَثَرَةِ⁽¹⁸⁰³⁾؛ فَالْقَلَّةُ بِاعْتِبَارِ الْمُثْلِينَ، وَالْكَثَرَةُ بِاعْتِبَارِ الْمَقُولِ لَهُمْ⁽¹⁸⁰⁴⁾.

67 - ﴿مِنْ أَبَوَيْ مُتَبَرِّفَةٍ﴾⁽¹⁸⁰⁵⁾:

لَمْ يَقُلْ "مُتَعَدِّدَةٍ"؛ لَأَنَّهُ أَرَادَ تَبَاعُدَ مَا بَيْنَهَا⁽¹⁸⁰⁶⁾، لَأَنَّهُ أَدْخَلَ فِي مُرَادِهِ.

72 - ﴿وَلَمْ يَجَأْ بِهِ حِمْلٌ بَعِيرٌ﴾:

أَخَذَ مِنْهُ جَوَازُ الْجُعْلِ⁽¹⁸⁰⁷⁾، مُنْضَمًّا إِلَى أَنْ شَرَعَ مَنْ قَبْلُنَا شَرْعٌ لَنَا⁽¹⁸⁰⁸⁾.

وَكَانَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ يَقُولُ: «[لَا] يُؤْخَذُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ قَائِلَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ عَلِمَ

(1801) يوسف : 60 .

(1802) يوسف : 61 .

(1803) «الفريد» (78/3)؛ «مدارك التزويل» (121/2).

(1804) قرأ أكثر السبعة "لفتيته"، وهو جمع قلة له، ورجحت قراءة "لفتيانه" بأنها أوفق بقوله «اجعلوا بضاعتهم في رحالهم»؛ فإن الرحال جمع كثرة، ومقابلة الجمع بالجمع، تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد، فينبغي أن يكون في مقابلة صيغة جمع الكثرة؛ وعلى القراءة يستعار أحد الجمعين للآخر. من «روح المعاني» (10/13). وقال ابن عطية: "فتيان" للكثرة - على مراعاة المأمورين-، و"فتية" للقلة - على مراعاة المتناولين وهم الخدمة - ويكون هذا الوصف للحر والعبد. من «المحرر الوجيز» (14/8).

(1805) ق: "مفترقة"، بتقديم القاف على التاء.

(1806) في كل النسخ: "بينهما". س: 51-ب.

(1807) «المحرر الوجيز» (29/8). و ن «الروض الريان» (145/1).

(1808) راجع التعليق على الآية 47 من سورة يونس. «روح المعاني» (26/13).

مَوْضِعَ الصُّوَاعِ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يَجْعَلَ الْإِنْسَانُ شَيْئاً فِي مَكَانٍ ثُمَّ (1809)
يَجْعَلُ جُغَلًا لِمَنْ يَسْتَخْرِجُهُ».

ع: «وَكُنَّا نَحْيِيهِ بِاحْتِمَالٍ أَنْ يَكُونَ الْقَائِلُ غَيْرَ عَالِمٍ (1810) بِمَوْضِعِ الصُّوَاعِ».

وَالْحِمْلُ إِنْ كَانَ مَعْلُوماً عَنْهُمْ فَيَبِينُ (1811)، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ شَرْعُهُمْ مُخَالَفاً
لشَرْعِنَا فَيَبِينُ أَيْضاً. قَالَ فِي «المدونة»: «لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ: أَيْبَعُكَ قَدَرٌ
مِلءِ هَذِهِ الْغَرَارَةِ، أَوْ أَيْبَعُكَ (1812) هَذِهِ الْغَرَارَةُ وَمِثْلَ مِلْئِهَا مَعَهَا؛ لِأَنَّ مِلْأَهَا
مَجْهُولٌ» (1813)، وَالَّذِي فِي الْآيَةِ جُعِلَ (1814)، وَشَرْطُهُ عِلْمُ الْمَجْعُولِ بِهِ.

وَأَخَذَ مِنْهَا ابْنُ الْعَرَبِيِّ (1815) جَوَازَ الْإِجَارَةِ -قَائِلاً: «إِنَّمَا خَالَفَ فِيهَا
الْأَصَمُّ (1816)» - وَجَوَّزَ (1817) الْجَعْلَ وَالْحِمَالَةَ مِنْ قَوْلِهِ «وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ» (1818).

(1809) ك، س: لم.

(1810) ك: 297-ظ.

(1811) «روح المعاني» (26/13).

(1812) كَذَا فِي هَاتِهِ الْكَلِمَةُ وَمِثْلُهَا قَبْلَهَا، وَهِيَ فِي "ك": أَيْبَعُ.

(1813) لَمْ أَعثر عَلَى هَذَا النِّقْلِ فِي «المدونة».

(1814) ق: حصل.

(1815) فِي كِتَابِهِ «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» (1084/3).

(1816) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَيْسَانَ؛ أَبُو بَكْرٍ الْأَصَمُّ الْمُعْتَزَلِي: صَاحِبُ الْمَقَالَاتِ فِي الْأَصُولِ؛ مِنْ طَبَقَةِ أَبِي الْهَذِيلِ الْعَلَّافِ، وَأَقْدَمُ مِنْهُ.

ن «الفهرست» (214)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (269/1 ر ت: 258).

وَن هَلْ هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ؟، أَمِ الْمَقْصُودُ الْفَقِيهُ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُونُسَ بْنِ مَعْقِلَ بْنِ سَنَانِ
الْأَصَمِّ الْأُمَوِيِّ مَوْلَاهُمْ، الْمُعْقَلِيُّ النِّيسَابُورِيُّ الشَّافِعِيُّ (الْمُرْجَمُ فِي «تَذَكُّرَةِ الْحِفَاطِ» لِلذَّهَبِيِّ (860/3-864)
الَّذِي أَرَجَحَ أَنَّهُ هُوَ؛ إِذْ هُوَ فَقِيهٌ، وَالْمَسْأَلَةُ فِقْهِيَّةٌ. أَوْ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ الْبَغَوِيُّ أَبُو جَعْفَرٍ. أَوْ أَبُو قَرِيْشٍ مُحَمَّدُ
بْنُ جَمْعَةَ الْقَهْطَسَانِيُّ؛ وَكُلُّهُمْ يَدْعِي الْأَصَمَّ!.

(1817) ق: جَوَّاز.

(1818) ن «المحرر الوجيز» (29/8).

قلت: إن قيل الإجارة والجمالة⁽¹⁸¹⁹⁾ لا يجتمعان، فلا يصح أخذهما [معاً] من الآية، بل أحدهما. فالجواب أن الواقع في القصة جعل⁽¹⁸²⁰⁾، وقال [في "المدونة"⁽¹⁸²¹⁾]: «كل ما جاز فيه الجعل جازت فيه الإجارة».

80 - ﴿فَلَمَّا اِمْتَيَسَّرَ مِنْهُ...﴾ الآية:

هذا عشر يوم السبت، سابع شهر شعبان،
من عام ستّة وثمانين وسبعمائة؛ وابتدأ
قراءة العشر والحديث من هذا اليوم،
الفقيه أبو عبد الله بن مسافر، عوضاً عن
سيدي عيسى الغبريني.

الفاء في "فلما"⁽¹⁸²²⁾ عاطفة، إمّا على جملة ﴿معاذَ (1823) الله (1824)﴾؛ لقربها، وإمّا على جملة ﴿قالوا جزاؤه (1825)﴾، ليكون المعطوف والمعطوف [67-ر] عليه من مقولهم⁽¹⁸²⁶⁾. أو⁽¹⁸²⁷⁾ تكون الفاء للاستئناف.

﴿قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا﴾:

خاطب إخوته دونه، مع أنه⁽¹⁸²⁸⁾ ممن أخذ عليه يعقوب الميثاق؛ لأنه بقوله ﴿فلن﴾ [أخرج الأرض] إلى آخره⁽¹⁸²⁹⁾، أخرج نفسه منهم.

(1819) ك، س: "الجعل". ون الفرق بين الإجارة والجمالة في المصادر السابق.

(1820) ك: فعل.

(1821) (457/4)؛ غير أنه قيد الجواز بشرط أن يضرب أجل للإجارة.

(1822) ك: فاما.

(1823) ق: "لمعاذ"؛ ك: "مع د" كذا.

(1824) يوسف: 79.

(1825) يوسف: 75.

(1826) ك، س: قولهم.

(1827) ق: أي.

(1828) ق: "أخاهم". وهو وهم من الناسخ.

(1829) يوسف: 80.

﴿حَتَّى يَأْخُذَ بِرَأْسِ﴾

قَدَمَ المَجْرُورَ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ لَا مَطْلَقَ الْإِذْنِ⁽¹⁸³⁰⁾.

﴿أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لَهُ﴾

أَي: بغيرِ إِذْنِ الأب؛ لِأَنَّهُ بِحَكْمِ⁽¹⁸³¹⁾ مِنَ اللَّهِ⁽¹⁸³²⁾.

81 - ﴿إِنْ جَعَلُوا﴾

لِلْجُوبِ.

- ﴿بِقَوْلِهِ﴾

لِلإِشَادِ.

﴿وَمَا كُنَّا﴾

الْوَاوُ إِمَّا عَاطِفَةٌ، أَوْ وَאוُ الْحَالِ.

﴿وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَاطِينَ﴾

اِغْتِذَارٌ، أَي: لَوْ عَلِمْنَا أَنَّ⁽¹⁸³³⁾ [الْأَمْرَ] يُؤُولُ لِمَا وَقَعَ، لَمَا شَهِدْنَا عَلَيْهِ.

(1830) قال في البحر: «إنه غيا ذلك بغايتين خاصة، وهي إذن أبيه؛ وعامة، وهي حكم الله تعالى له. وكأنه بعد أن غيا بالأولى رجع وفوض الأمر إلى من له الحكم حقيقة جل شأنه، وأراد حكمه سبحانه بما يكون عذرا له ولو الموت، والظاهر أن أحب الغايتين إليه الأولى؛ فلذا قدم "لي" فيها وأخره في لثانية فليفهم». من «روح المعاني» (37/13).

(1831) ك، س: حكم.

(1832) «اختصار النكت للماوردي» (134/2).

(1833) ك، س: أنه.

[و] هذا مُشْكَلٌ عَلَى مَذْهَبِنَا فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْقَرِيبِ⁽¹⁸³⁴⁾، قَالَ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾⁽¹⁸³⁵⁾.

83 - ﴿بَلْ مَوَلَتْ﴾:

إِضْرَابُ إِبْطَالٍ عَنْ سَمَاعٍ قَوْلِهِمْ⁽¹⁸³⁶⁾، وَفَوَّضَ الْأَمْرَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ انْتِقَالَ⁽¹⁸³⁷⁾، انْتَقَلَ عَنْ سَمَاعٍ قَوْلِهِمْ إِلَى تَذْكِيرِهِمْ بِتَفْرِيطِهِمْ فِي يَوْسَفَ.

85 - ﴿تَاللَّهِ تَعْتُولُ﴾:

هَذَا مِنَ الْحَلْفِ عَلَى أَمْرٍ مَظْنُونٍ⁽¹⁸³⁸⁾. وَفِيهِ فِي شَرْعِنَا خِلَافٌ، وَمُخْتَارُ ابْنِ الْحَاجِبِ الْمَنْعُ؛ لِقَوْلِهِ: «قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الظَّنَّ كَذَلِكَ»، أَي: غَمُوسٌ⁽¹⁸³⁹⁾ كَالشَّكِّ.

110 - ﴿وَصَبُّوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا كُبِرُوا﴾⁽¹⁸⁴⁰⁾:

ذَكَرَ⁽¹⁸⁴¹⁾ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي "الظَّنِّ" هَلْ هُوَ عَلَى بَابِهِ أَوْ بِمَعْنَى

(1834) ك، س: "للقريب"، بَدَلَ "على القريب". ن شروح «مختصر العلامة خليل» (216)، عند قوله: «ولا متأكد القرب كأب وإن علا وزوجهما، وولد وإن سفل كبنات وزوجهما...».

(1835) النساء: 135.

(1836) «البحر المحيط» (332/5)؛ «روح المعاني» (39/13).

(1837) ك: "والنقال". س: "والانتقال".

(1838) «روح المعاني» (43/13).

(1839) الشهادة الغموس، أي المتعمدة الكاذبة، وكذلك اليمين الغموس؛ وقيل لها غموس؛ لأنها تغمس قائلها في الإثم، وقيل في النار. قال رسول الله ﷺ: «إياكم واليمين الغموس، فإنها تذر الديار بلاقع»، أي: خربة.

ن «شرح غريب ألفاظ المدونة» للنجي (97)؛ «فصل المقال» (121)؛ «معجم لغة الفقهاء» (334).

(1840) ك: 298-أ.

(1841) ك، س: وذكر.

اليقين⁽¹⁸⁴²⁾؟ع: «إِنْ كَانَ الْمُكَذِّبُونَ أَكْثَرَ مِنَ الْمُصَدِّقِينَ، فَالظَّنُّ بِمَعْنَى الْيَقِينِ»⁽¹⁸⁴³⁾.

(1842) «المحرر الوجيز» (392/9)؛ والمقصود منه قوله: «فأما الأولى- يقصد قراءة "كُذِّبُوا"- فتحتمل أن يكون الظن بمعنى اليقين، ويكون الضمير في «ظنوا» وفي «كذبوا» للرسول، ويكون المكذبون مشركي من أرسل إليه، والمعنى: وتيقن الرسول أن المشركين كذبوهم وصمموا على ذلك، وأن لا انحراف عنه. ويحتمل أن يكون الظن على بابه، والضميران للرسول، والمكذبون مؤمنوا من أرسل إليه، أي: لما طال المواعيد حسب الرسل أن المؤمنين أولا قد كذبوهم وارتابوا بقولهم».

ون «الفريد» (104/3)؛ «الجواهر الحسان» (353/2). ومن المفسرين من جزم بكونه يقينا؛ مثل النسفي في «مدارك التنزيل» (139/2)؛ ومنهم من جعله بمعنى التوهم؛ لا بمعناه الأصلي ولا بمعناه المجازي؛ كالألوسي في «روح المعاني» (69/13).

س : 52-أ.

(1843) ن إجابة أخرى في «اختصار النكت للماوردي» (142/2).

13

سُورَةُ الرَّغْدِ

ابتدأنا تفسيرها⁽¹⁸⁴⁴⁾ في يوم الثلاثاء رابع عشرين⁽¹⁸⁴⁵⁾ من شعبان، عام ستة وثمانين وسبعمائة.

نقل ابن عطية هل هذه السورة مكية أو مدنية⁽¹⁸⁴⁶⁾؟. ع: «الأرجح أنها مدنية⁽¹⁸⁴⁷⁾؛ لأنه إذا تعارض التقدم والتأخر⁽¹⁸⁴⁸⁾، عمل على المتأخر لاستلزامه المتقدم».

1 - «وَلَيْسَ أَكْثَرُ النَّاسِ يَوْمُنُونَ»:

يدل على وقوع تكليف ما لا يطاق؛ لأن أمر الناس⁽¹⁸⁴⁹⁾ بالإيمان بمحمد ﷺ وبما جاء به، ومن جملة ما جاء به أن أكثر الناس لا يؤمنون بما جاء به، فقد

(1844) كتب ناسخ الأصل في الطرة اليسرى بحذاء اسم السورة "بلغة"، دلالة على المقابلة.

(1845) ك: تفسيره.

(1846) كذا في النسختين معاً.

(1847) «المحرر الوجيز» (107/8-108)؛ والمقصود منه قوله: «هذه السورة مكية، قاله سعيد بن جبير. وقال

قتادة: هي مدنية غير آيتين: قوله تعالى «ولا يزال الذين كفروا»، وقوله تعالى «ولو أن قرآنا» الآية،

حكاه الزهراوي؛ وحكى المهدوي عن قتادة أن السورة مكية إلا قوله تعالى: «ولا يزال الذين كفروا

تصبيهم بما صنعوا قارعة أو تحل قريبا من دارهم»، وقوله «ومن عنده علم الكتاب». والظاهر عندي

أن المدني فيها كثير، وكل ما نزل في شأن عامر بن الطفيل، وإربد بن ربيعة فهو مدني، وقيل: السورة

مدنية؛ حكاه منذر بن سعيد البلوطي، وذكره مكي بن أبي طالب».

ون «الجواهر الحسان» (357/2)؛ «اختصار النكت للماوردي» (143/2)؛ «روح المعاني» (84/13).

(1847) وهو من رواية مجاهد عن ابن الزبير، وابن مردويه من طريق العوفي عن ابن عباس، ومن طريق ابن جريج

وعثمان عن عطاء عنه. وأبو الشيخ عن قتادة أنها مدنية إلا أن في رواية الأخير استثناء. من «روح

المعاني» (84/13).

(1848) ك، س: والتأخير.

(1849) ك: «الناس»، بكسر السين.

أمروا أن يؤمنوا [بأن لا يؤمنوا]، كما في قضية⁽¹⁸⁵⁰⁾ أبي جهل⁽¹⁸⁵¹⁾.

2 - ﴿اللَّهُ الْغَنِيُّ رَفَعَهُ السَّمَوَاتِ﴾:

البناء على اسم الجلالة يفيد الاختصاص والعظمة والقدرة.

﴿بِقَبْرِ عَمَدٍ﴾:

أبو حيان⁽¹⁸⁵²⁾: «عَمَدٌ» اسم جمع لا جمع، ومن قال إنه جمع، أراد أنه يفيد ما يفيد⁽¹⁸⁵³⁾ الجمع، لا أنه جمع حقيقة». [68-ر] ثم قال: «ومفرده "عماد"»⁽¹⁸⁵⁴⁾، وهو خلاف قوله أولاً لاقتضاء هذا⁽¹⁸⁵⁵⁾ أنه جمع.

(1850) ك، س: قصة.

(1851) النقل للمؤلف عن الفخر في «محصل أفكار المتقدمين» (202)؛ «التحصيل من المحصول» (318/1). وهو بقريب من حروفه عند الجويني في «الإرشاد» (204). والاستدلال المذكور، هو ثالث أدلة ساقها الرازي للرد على المعتزلة والغزالي، في إنكارهم جواز ورود الأمر بما لا يقدر المكلف عليه. وأبو جهل المذكور ليس هو المقصود في هذه المسألة بخصوصه، بل هو مثل لكل من مات على الكفر، ولذلك ذكر البعض "أبا لب" كما في «المحصل» للفخر (202) و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (277/3)، وذكر آخرون "المعاندين".

ن في عموم مسألة جواز التكليف بما لا يطاق أو عدمه: «الجواهر الحسان» (284-285/1)؛ «التقييد الكبير في التفسير» للبسيلي (ن خ ع ك 2038: مج 2/218)؛ «المحصل» (ج 1/ق 2: 363-399)؛ «المعالم في أصول الفقه» للفخر (73-74)؛ «التحصيل من المحصول» (316-321). وبخصوص الاستدلال العارض للمؤلف: «المحصل» (ج 1/ق 2: 379-380).

(1852) «البحر المحيط» (353/5).

(1853) ك، س: يفيد.

(1854) لم يأت أبو حيان في «البحر» (353/5) ولا ابن عطية على ذكر "عماد" مفرداً لعمد، واقتصرا على ذكر "عمود"؛ ورجع ابن عطية والألوسي قبل أبي حيان أن "عمد" اسم جمع، ونسبه الأخير إلى الأكثر، وقال: والمفرد عماد كإهاب وأهب... وقيل: المفرد عمود. ن «المحرر الوجيز» (8/111)؛ «روح المعاني» (7/86-87)؛ «غرائب التفسير» (1/558)؛ «التبيان» (2/60)؛ «إعراب القراءات الشواذ» (1/721) للعسكري؛ «الفريد» (3/111)؛ «مدارك التنزيل» (2/141). (1855) بياض بمقدار كلمة في "ك".

والجواب [أن] مفردة "عماد"، لم يُنَّ الجمع عليه.

﴿يَدْبُرُ الْأَمْرَ يُعْصِلُ الْآيَاتِ﴾:

لما نقل ابن عرفة⁽¹⁸⁵⁶⁾ كلام ابن عطية⁽¹⁸⁵⁷⁾ و الزمخشري⁽¹⁸⁵⁸⁾ [قال]: «الأظهر أن التدبير نصف [الأدلة] السَّمْعِيَّة، والتفصيل نصف الأدلة الحسّية، وهو الاستدلال بالكون والحدوث، فالأول استدلال عقلي، والثاني حسي».

﴿بِلَفَاءِ رَبِّكُمْ﴾:

أوقع الظاهر موقع الضمير، واليقينُ أخَصُّ من الإيمان.

3 - ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ﴾:

البناء على المضمر والموصول يُفيد الحصرَ والتعظيم. وقوله "فيها" دون "عليها"؛ يدلُّ على الرّسوخ والثبوت.

4 - ﴿وَفِي الْأَرْضِ فُجُوءٌ إِلَى (وَعِزٌّ صَوْلِي)﴾:

"مِنْ" إمّا لبيان الجنس أو للتبعيض. وتعقّب أبو حيان⁽¹⁸⁵⁹⁾ قول ابن عطية

(1856) كذا وقع التصريح به في الأصل، أما في "ك، س" فاكْتَفَى ثَمَّة بالرمز إليه (ع).

(1857) المقصود قوله: «...والنظر يقتضي أن قوله ﴿يَفْصِلُ الْآيَاتِ﴾ ليس على حد قوله "يدبر"، من تعديد الآيات، بل لما تعددت الآيات وفي جملتها تدبير الأمر، أخير أنه يفصل الآيات لعل الكفرة يوقنون بالبعث، و"الآيات" هنا إشارة إلى ما ذكر في الآية».

ن «المحرر الوجيز» (114/8).

(1858) «الكشاف» (512/2). وفيه: «﴿يدبر الأمر﴾: يدبر أمر ملكوته وربوبيته، ﴿يفصل﴾: آياته في كتبه المترلة».

(1859) «البحر المحيط» (356/5). وتعقّب لابن عطية في عدم تحريره للعبارة لا في أصل المعنى.

«و”زرع“ وما بعده معطوف على ”جنات“»⁽¹⁸⁶⁰⁾، بأنّ فيها ما ليس⁽¹⁸⁶¹⁾ معطوفاً⁽¹⁸⁶²⁾ وهو ”صنّوان“.

ويُرَدُّ تعقُّبه بأنّه وإنّ كان فيها ما ليس بمعطوف لفظاً فهو مَعْنَى⁽¹⁸⁶³⁾؛ لأنّ ”صنّوان“ صفةٌ لـ ”نخيل“ المعطوف، فكذا ”صنّوان“.

﴿بِمَاءٍ وَجِدٍ﴾:

إما واحد بالشخص أو بالمعنى.

﴿وَنُعِضُّ بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ﴾⁽¹⁸⁶⁴⁾:

يدلّ أن النصف⁽¹⁸⁶⁴⁾ بعضٌ؛ لأنّه إنّ كان البعض المفضّل⁽¹⁸⁶⁵⁾ نصفاً، فقد صَدَقَ⁽¹⁸⁶⁶⁾ عليه أنه بعض، وإنّ كان لأقلّ من النصف، فقد صَدَقَ على الباقي أنه بعضٌ⁽¹⁸⁶⁷⁾ لقوله ”على بعض“، وهو أكثر من النصف. فصَدَقَ البعض على النصف أخرى؛ وأيضا تنوين ”بعض“ تنوينٌ عَوْضٍ، أي: بعضها على بعض.

(1860) «المحرر الوجيز» (116/8)؛ «التبيان» للعسكري (61/2). وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحفص عن عاصم - كما ذكر ابن عطية - ن «التيسير» (131)؛ «الإقناع» (675/2)؛ «سراج القارئ» (261)؛ «غيث النفع» (262)؛ «إرشاد المريد» (220).

(1861) من هنا إلى قوله ”ما ليس“، لَحَقَّ استدركه في طرة الأصل محمد بن أبي النمر على الناسخ علي بن أحمد الجزاني، وهو ناجم عن انتقال النظر بحسب الظاهر.

(1862) ك: ”معطوف“. ق: ”بمعطوف“.

(1863) «الفريد» (113/3).

(1864) ك: ”المنصف“، بميم بين اللام والنون.

(1865) ك: المفصل.

(1866) ك: 299-أ.

(1867) من قوله ”وإن كان“ إلى هنا، لحق بخط ابن أبي النمر.

6 - ﴿وَيَسْأَلُونَكَ﴾:

هو أبلغ من "ويسألونك".

﴿بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ﴾:

يحتمل أنهم طلبوا نزول عقاب السيئات بهم دون ثواب الحسنات، [أو قبل⁽¹⁸⁶⁸⁾ ثواب الحسنة]، كقولهم في قولك "جاء زيد قبل عمرو"، ويحتمل مجيء عمرو وعدم مجيئه؛ وقد تَعَيَّنَ⁽¹⁸⁶⁹⁾ [عدم] وقوع ما بعد "قبل" كما في قوله تعالى ﴿لَنفَعَدَّ⁽¹⁸⁷⁰⁾ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي⁽¹⁸⁷¹⁾﴾؛ هذا امتناع عقلي، وقد يمتنع حساً كما في قوله تعالى ﴿آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ⁽¹⁸⁷²⁾﴾.

وتذكر⁽¹⁸⁷³⁾ قول البراذعي⁽¹⁸⁷⁴⁾ في "اختصار المدونة"⁽¹⁸⁷⁵⁾: [69-] «ويبدأ الجنب بالوضوء قبل الغسل، فإن توضأ بعده أجزأه»، وقول الإمام في "الإرشاد"⁽¹⁸⁷⁶⁾، أنه تعالى يبدأ⁽¹⁸⁷⁷⁾ بالنعم قبل استحقاقها؛ وتعقبه المقترح.

(1868) س : وقبل .

(1869) ق : يتعين .

(1870) ك : لنفد .

(1871) الكهف : 109 .

(1872) الكهف : 71 .

(1873) س : 53-ب .

(1874) أبو القاسم خلف بن أبي القاسم البراذعي (ت 372هـ):

من كبار أصحاب أبي محمد بن أبي زيد وأبي الحسن القابسي، من حفاظ المذهب، له فيه تأليف، منها كتاب «التهذيب في اختصار المدونة» (خ)؛ كان من أسير كتب المذهب.

ن «ترتيب المدارك» (258-256/7)؛ «الديباج المذهب» (112-113)؛ «طبقات المالكية» (258-256)؛

«الأعلام» (311/2)؛ «تراجم المؤلفين التونسيين» (102/1-104).

(1875) ن النص الموالي في «التهذيب» (ن خ ع ك 834 شريط: 6ب).

(1876) الصفحة: 237. وأصل كلام الجويني في فصل القول في الآلام وأحكامها: «الآلام واللذات لا تقع

مقدورة لغير الله تعالى، فإذا وقعت من فعل الله تعالى فهي منه حسن، سواء وقعت في تقديرها حسنة إلى

تقدير سبق استحقاق عليها أو استيجاز التزام أعواض عنها...».

(1877) ك : يبد.

8 - ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأُنْثَىٰ وَلَا تَرْجُو﴾:

ذكر أبو حيان⁽¹⁸⁷⁸⁾ ثلاثة أقوال فيها⁽¹⁸⁷⁹⁾، واختار ع كونها موصولة؛ لأنه أبلغ من كونها مصدرية، لأن تقديرها: "حَمَلَ كُلُّ أُنْثَى، مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، كَامِلِ الْخَلْقَةِ وَنَاقِصِهَا"؛ وهذا لا يعلمه إلا الله تعالى. والقول الثالث أنها استفهامية بعيد!

9 - ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾:

عطف "الشهادة" على "الغيب" لتحصل⁽¹⁸⁸⁰⁾ الدلالة عليها مرتين، أولا بالزوم وثانيا بالمطابقة، بخلاف العكس⁽¹⁸⁸¹⁾.

﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾:

"الكبير" صفة عظمة، و"المتعال" صفة علو⁽¹⁸⁸²⁾؛ وهو⁽¹⁸⁸³⁾ احتراس، أي:

(1878) «البحر المحيط» (361/5).

(1879) أي: في "ما"، وهي التي عند ابن عطية في قوله: «"ما" في قوله تعالى ﴿مَا تَحْمِلُ﴾ يصح أن تكون بمعنى "الذي" مفعولة بـ "يعلم". ويصح أن تكون مصدرية مفعولة أيضا بـ "يعلم". ويصح أن تكون استفهاما في موضع رفع بالابتداء، والخبر "تحمل"؛ وفي هذا الوجه ضعف». من «المحرر الوجيز» (128/8-129). وزاد عليها الشهاب الألوسي وجها رابعا وهو أن تكون نكرة موصوفة. ثم ذكر عقيب قول من قال إنها استفهامية، بأنه لا يخفى أن هذا خلاف الظاهر المتبادر؛ وهو الداعي لابن عطية وابن عرفة لاستبعاده كما ترى.

ن «الفريد» (117/3-118)؛ «روح المعاني» (109/7). واقتصر العكبري على ذكر القولين الأول والثالث (التيان: 62/2)؛ وجعلها النسفي وابن عاشور موصولة قولاً واحداً. ن «مدارك التنزيل» (144/2)؛ «التحرير والتنوير» (97/7).

(1880) ق: لتحمل.

(1881) ساق العز إجابة أخرى، عدّها من الفوائد فقال: لم يأت في القرآن عالم الغيب والشهادة بل الذي جاء فيه ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾، مع أن علم المغيبات أشرف من علم الشهادات، والتمدح به أعظم، وعلم البيان يقتضي تأخير الأمدح في سياق المدح. والجواب: أن المشاهدات له سبحانه أكثر من المغيبات عنا، والعلم يشرف بكثرة متعلقاته، فكان تأخير الشهادة أولى.

ن «الفوائد في مشكل القرآن» (87).

(1882) أفاده ابن عطية في «المحرر الوجيز» (130/8).

(1883) س: وهذا .

المتعال عن⁽¹⁸⁸⁴⁾ صفة الحدوث التي يوهمها "الكبير".

11 - ﴿يَحْفَظُونَهُ﴾:

أي: يحصون أعماله⁽¹⁸⁸⁵⁾.

﴿مَنْ أَمَرَ اللَّهُ﴾:

أي: بأمره وقدره⁽¹⁸⁸⁶⁾.

﴿وَلَا أَرَادَ اللَّهُ﴾ الآية:

احتباس بعد قوله ﴿يَحْفَظُونَهُ﴾، أي: لا يحفظونه مما أراد الله وقوعه به⁽¹⁸⁸⁷⁾.

14 - ﴿إِلَّا كَيْسٌ﴾:

هذا الاستثناء من باب تأكيد الذم بما يشبه المدح⁽¹⁸⁸⁸⁾، كقوله: [الطويل]

(1884) ك: علي.

(1885) «المحرر الوجيز» (140-139/8) - معزوًا لابن جريج -.

(1886) ك، س: "قدرته". «غرائب التفسير» (562/1)؛ «مدارك التنزيل» (145/2). وهذا التوجيه واحد من

أقوال ثلاثة ساقها العز في «اختصار النكت» (147/2) وابن ريان في «الروض الريان» (162/1) والألوسي

في «روح المعاني» (113/13). ويشهد لهذا التأويل قراءة علي بن أبي طالب وابن عباس وعكرمة وجعفر

بن محمد ~~بن محمد~~: "يحفظونه بأمر الله". من «المحرر الوجيز» (141/8).

(1887) «المحرر الوجيز» (142/8).

(1888) «المتزع البديع» (287). و"تأكيد المدح بما يشبه الذم"، هو أن يصف الشاعر أو الكاتب شيئاً ويقرره

ويزيد في مناقبه ومحامده ألفاظاً توهم السامع قبل أن يعيها، أن المتكلم قد رجع عن المدح إلى الذم؛ بذا

عرفه الثعالبي في «روضة الفصاحة» (124). وتأكيد المدح تسمية ابن المعتز والوطواط وابن النقيب، وسماه

أبو هلال العسكري وابن رشيق والرازي والزنجاني "الاستثناء"، وجمع الحائمي ين التسميتين كصنيع

البسيلي، فسماه استثناء وتأكيداً للمدح بما يشبه الذم، وفرق بينهما ابن الإصبع.

ن «مقدمة تفسير ابن النقيب» (405؛ متنا وحاشية)؛ «الإتقان» (266-265/3). وقد عكس المؤلف، فأتى

بنقيض المصطلح، فهل تعد ذلك أم سهياً؟.

هو (1889) الكَلْبُ إِلَّا أَنْ فِيهِ مَلَأَةٌ (1890)

وسوء مُرَاعَاةٍ وما ذَاكَ (1891) في الكَلْبِ (1892)

والتشبيه في «كَبَاسِطٍ» إما تشبيه حسي بحسي، أو معنى بمعنى (1893)،
[أي: خيبة] الذين يدعون كخيبة باسط كفيه؛ لأن «خيبة» مصدر، والمصدر
معنى؛ وعلى الأول فالحسي الأول «الذين يدعون»، لأنه واقع على الكفار،
والثاني (1894) «باسط كفيه» (1895).

﴿وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ﴾

أُخِذَ مِنْهُ عَدَمُ حُضُورِ أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ. وَرُذِّ بِأَنْ الْمُرَادُ فِي الْآيَةِ
دَعَاؤُهُمُ الْأَصْنَامَ.

(1889) ك : هذا .

(1890) ك : ملامة .

(1891) ك : ذلك .

(1892) البيت في «زهر الآداب» (719/2)، و«المترع البديع» (287؛ 289)، غير معزوز؛ وفي «المترع»: هي فيها.
(1893) المشبه والمشبّه به، إما أن يكونا محسوسين أو معقولين، أو المشبه معقولا والمشبّه به محسوسا، أو المشبه
محسوسا والمشبّه به معقولا.

ن تفصيل ذلك في «نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز» (130)؛ «الإتقان» (129/3).

(1894) ك : 300-أ.

(1895) قال ابن ناقي في «الجمان في تشبيهات القرآن» (129-130): «قال مجاهد: معنى قوله تعالى ﴿كَبَاسِطٍ
كَفِيهِ﴾، أي كَبَاسِطٍ كَفِيهِ من غير تناول للإثناء ليبلغ فاه ييسط كفيه ودعائه. وقال الحسن: كَبَاسِطٍ
كَفِيهِ إِلَى الْمَاءِ، فمات قبل أن يصل إليه. والعرب تضرب المثل بأن من سعى فيما لا يدركه كالقابض
على الماء. قال الشاعر :

وإني وإياكم وشوقا إليكم كقابض ماء لم تحزه أنامله

وقال الأحوص:

وأصبحت مما كان بيني وبينها سوى ذكرها كالقابض الماء باليد

وقال الآخر:

ومن يصحب الدنيا يكن مثل قابض على الماء خائنه فسروج الأصابع

وأجيب بأن خصوص السبب⁽¹⁸⁹⁶⁾ لا يمنع عموم ما رُتب عليه.

15 - «وَاللَّهُ يَسْجُدُ» الآية:

فيها شبه اللف والنشر، فطوعا لمن في السماوات⁽¹⁸⁹⁷⁾، وكرها لبعض من في الأرض⁽¹⁸⁹⁸⁾.

16 - «فُلْ مِنْ رَبِّ السَّمَوَاتِ»:

الأمر بتبليغ⁽¹⁸⁹⁹⁾ اللفظ إلى النبي ﷺ، وبمعناه له ولمن يسأل عنه من أمته. و"من" للاستفهام⁽¹⁹⁰⁰⁾ بمعنى الإنطاق⁽¹⁹⁰¹⁾؛ واستدل بها بعضهم على منع [70-ط] أن يقال "زيد رب الدار" وشبهه.

وأجيب بأن الذي في الآية «رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»، وقد ورد ذلك في قوله ﷺ «رَبُّ الدَّابَّةِ أَوْلَى بِمَقْدَمِهَا»⁽¹⁹⁰²⁾، وقوله في شروط الساعة «أَنْ تَلِدَ

(1896) ك، س: السبت.

(1897) ك، س: السماء.

(1898) «المحرر الوجيز» (151/8).

(1899) ك، س: تبليغ.

(1900) ق: الاستفهام.

(1901) س: "الإنكار". ن «الفريد» (129/3).

(1902) صحيح:

أخرجه الترمذي في «سننه» (99/5؛ ر ح: 2773؛ كتاب الأدب؛ بنحو منه. وأبو داود في «سننه» (45/3؛ ر ح: 2572؛ من كتاب الجهاد، باب رب الدابة أحق بصدرها. والدرامي في «سننه» (285/2)؛ كتاب الاستئذان، باب في صاحب الدابة أحق بصدرها بلفظ «الرجل أحق بصدر دابته». وصاحب «كتر =

الأمة ربّتها»⁽¹⁹⁰³⁾.

ورُدّ هذا بأنه خاص به ﷺ.

وعبّر عن السماوات بلفظ الجمع، وعن الأرض بلفظ الأفراد في مواضع من القرآن؛ لأن تعدّد السماوات يُدرك بالحسّ - لاسيما من نظر في هيئات الأفلاك - بخلاف الأرض.

16 - «أُولِيَاءَ»:

عَدَمُ صَرْفِهِ لَشَبْهِ هَمْزَتِهِ بِهَمْزَةِ "حَمَرَاءَ"⁽¹⁹⁰⁴⁾.

«نَهْمًا وَلَا ضَرًّا»:

تقديم⁽¹⁹⁰⁵⁾ نفي النفع على نفي الضرر أبلغ من عكسه⁽¹⁹⁰⁶⁾.

= العمال «(9/24964؛ 24965)». وأورده الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» بالفاظ متقاربة (2/701؛ رح: 3750-3751)؛ (1/310؛ رح: 1478)؛ (1/664؛ رح: 3543).
(1903) طرف من حديث صحيح:

أخرجه البخاري في «صحيحه مع الفتح» (1/114؛ رح: 50)؛ من كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام والاحسان وعلم الساعة وبيان النبي ﷺ له. وفي (8/513؛ رح: 4777)؛ كتاب التفسير، باب «إن الله عنده علم الساعة». ومسلم في «صحيحه» (1/38؛ رح: 8)؛ كتاب الإيمان، باب الإيمان والإسلام والاحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله ﷻ. والترمذي في «سننه» (5/7؛ رح: 2610)؛ كتاب الإيمان، باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام. وأبو داود في «سننه» (224؛ رح: 4695)؛ كتاب السنة، باب في القدر. وابن ماجه في «سننه» (1/17؛ رح: 63)؛ المقدمة، باب في الإيمان. والدارقطني في «السنن» (2/283؛ رح: 207)؛ كتاب الحج، باب الموقيت. والبيهقي في «السنن الصغير» (1/15؛ رح: 10)؛ باب تحسين العبد عبادة معبوده حتى كأنه يراه ويشاهده.

(1904) ك : حمر.

(1905) ك ، س : تقدّم.

(1906) الكرمانى: «حيثما تقدم النفع على الضرر: تقدم لسابقة لفظ تضمن معنى النفع... [وهي هنا] قوله تعالى «طوعا وكرها»، فقدم الطوع». وانظر لمزيد البحث «البرهان في متشابه القرآن» (202)؛ «ملاك التأويل» (2/701-703)؛ «كشف المعاني» (162).

﴿هَلْ يَسْتَوِ﴾:

استفهام بمعنى الإنكار والتوبيخ والإبطال⁽¹⁹⁰⁷⁾.

﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِ﴾⁽¹⁹⁰⁸⁾ <الضُّلُمَاتُ> أَمْ جَعَلُوا:

توبيخ؛ إذ لا يشك أحد في⁽¹⁹⁰⁹⁾ ذلك.

﴿خَلَفُوا كَخَلْفِهِ﴾:

فيه فائدتان:

- الأولى⁽¹⁹¹⁰⁾: صحة العمل بالقياس.

- والثانية: بطلان قول المعتزلة أن العبد يخلق أفعاله، وهذه ذكرها
الفخر⁽¹⁹¹¹⁾.

﴿خَلَفَ كُلُّ شَيْءٍ﴾:

يدل على أن المعدوم ليس بشيء⁽¹⁹¹²⁾؛ لأنه غير مخلوق، وهو من الشكل
الأول، أي: "المعدوم غير مخلوق، وغير المخلوق ليس بشيء"؛ أما الصغرى
فبَيِّنَةٌ، لأن الخلقَ الإيجاد، والمعدوم غير موجود. وأما الكبرى فهي⁽¹⁹¹³⁾ عكسُ

(1907) ك، س: الإنطاق.

(1908) ق: "يَسْتَوِ وَأَمْ جَعَلُوا".

(1909) س: 54-أ.

(1910) ك: الأول.

(1911) «التفسير الكبير» (19/26-27).

(1912) ن «الشامل في أصول الدين» للجزيني؛ فصل الرد على القائلين بشيئية المعدوم (1/134-137)؛ «التمهيد»

للباقلاني (15).

(1913) ق، ك: فهو.

نقيض القضية⁽¹⁹¹⁴⁾ المذكورة في الآية؛ وهو⁽¹⁹¹⁵⁾ "كل شيء مخلوق".

﴿وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾:

يحتمل العطف على القول⁽¹⁹¹⁶⁾ والاستئناف، حسبما أشار إليه أبو حيان⁽¹⁹¹⁷⁾.

17 - ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾:

يدل أن الماء أصله من السماء لا من⁽¹⁹¹⁸⁾ البحر، وهو أحد القولين حكاهما⁽¹⁹¹⁹⁾ ابن رشد في "البيان".

18 - ﴿وَمَا أُولَئِهِمْ جَهَنَّمُ﴾:

كون "جهنم" خبراً لا مبتدأ أولاً⁽¹⁹²⁰⁾، ليفيد الحصر.

19 - ﴿إِمَّنْ يَعْلَمُ﴾⁽¹⁹²¹⁾ ﴿أَنَّمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ الْحَقَّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى﴾:

يدل على أن اعتقاد المقلد علم، وإلا كان أعمى.

20 - ﴿الَّذِينَ يُؤْفُونَ﴾ إلى ﴿عُقُبَى الْأَرْضِ﴾:

(1914) ك : للقضية.

(1915) في "ق" زيادة "على". وأثبت ما في "ك"، لأنه غير محل بالمعنى.

(1916) يقصد مقول القول في ﴿قل الله خالق كل شيء﴾.

(1917) «البحر المحيط» (371/5)؛ «روح المعاني» (129/7).

(1918) ك : لأن.

(1919) ك : حكاه.

(1920) في "ك": مبتدأ لا خبراً أولاً.

(1921) ك : 301-ب.

فيها ثلاثة موصولات (1922):

-الأول فعلان.

-والثاني ثلاثة.

-والثالث أربعة.

23 - «جَنَّتْ عَنِّي»:

ذكر أبو حيان (1923) في إعرابه ثلاثة: بدل (1924) وخبرٌ مبتدأٌ مقدرٌ (1925)، <و> (1926) مبتدأٌ وخبر. زاد ع رابعا، وهو خبر بعد خبر. [71-و] والأول «أولئك لهم عقبى الدار»، وهذا الوجه أبلغ (1927).

«وَمَنْ صَلَّمَ مِنْ - لِأَيِّمِهِمْ وَلَزَوْجِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ»:

هذا الترتيب (1928) جاء على الأصل؛ لأن الآباء قبل الأزواج، والأزواج قبل الذرية (1929).

(1922) ن «البحر المحيط» (376/5).

(1923) «البحر المحيط» (377/5)؛ «الفريد» (134/3)؛ الجامع لأحكام القرآن» (204/9).

(1924) أي: بدل من «عقبى الدار» كما قال الزجاج؛ بدل كل من كل. واختاره ابن عطية في «المحرر الوجيز» (162/8).

(1925) حكى الآلوسي في ردّ هذا القول أنه لا وجه له؛ لأن الجملة بيان لعقبى الدار، فهو مناسب للمقام. من «روح المعاني» (143/7).

(1926) من "س".

(1927) وهو المقدم عند المفسرين، واقتصر على ذكره النسفي في «تفسيره» (153/2) وابن عاشور في «التحرير والتنوير» (131/13).

(1928) ك، س: ترتيب.

(1929) وقع في "ق": "قبل الزوجة"، وهو وهم، والمثبت من "ك" و "س".

وإعراب⁽¹⁹³⁰⁾ أبي حيان ﴿وَمَنْ صَلَحَ﴾ بأنه مفعول معه⁽¹⁹³¹⁾، يرد⁽¹⁹³²⁾ بأن الأول متبوع في الآية وهو في المفعول معه تابع، تقول: "جاء زيد مع عمرو"، فزيد تابع لعمرو. <و> المعنى في الآية أن من صلح من المذكورين تابع لمن اتصف بالموصولات الثلاث.

24 - ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾:

إما من قول الله أو الملائكة.

25 - ﴿وَالَّذِينَ يَنْفُضُونَ عَمَهُمُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ الآية:

﴿من بعده﴾ أبلغ من "بعد"⁽¹⁹³³⁾، لدلالة "من" على قرب زمن نقضهم من زمن عهدهم.

وهذه الآية ترهيب، ولذا ذكر فيها ثلاثة؛ والآي⁽¹⁹³⁴⁾ المتقدمة ترغيب، وهي قوله ﴿الَّذِينَ يُؤْفُونَ﴾ إلى آخره⁽¹⁹³⁵⁾.

(1930) ك : وأعرب.

(1931) هذا القول منسوب للزجاج عند النسفي في «مدارك التنزيل» (153/2). وجعل أبو حيان هذا القول تالياً وحكاية بصيغة التمریض، فنسبته إليه على سبيل الحكاية. ن «البحر المحيط» (378/5). ونسب الآلوسي تجويزه إلى أبي البقاء، واعترض عليه بأن واو المعية لا تدخل إلا على المتبوع. ورد بأن هذا إنما ذكر في "مع" لا في "الواو"؛ وفيه نظر. ن «روح المعاني» (143/7). وقيل: "من" في محل الرفع بالعطف على الضمير في «يدخلونها»، وساغ ذلك وإن لم يؤكد؛ لأن ضمير المفعول صار فاصلاً. قاله النسفي (153-152/2)؛ ورجحه المنتجب لسلامته من الرد والدخل. وزاد ذكر أعراب أخرى مرجوحة، انظرها في «الفريد» (134/3).

(1932) ك : فَرَدَّ.

(1933) بياض في "ق" بقدر كلمة، وما في الصلب من "ك" و "س".

(1934) ك، س: والآية.

(1935) الرعد: 20-21-22. وعند النسفي الإشارة إلى المقابلة. ن «مدارك التنزيل» (153/2).

وقال بعضهم: قوله ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ راجع إلى التوحيد والعهد. (و) [قوله] ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾⁽¹⁹³⁶⁾ [وقوله] ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾⁽¹⁹³⁷⁾ راجع إلى الرسالة، فإن الرسول [موصل] لكلام الله إلى من أرسل إليهم. وقوله ﴿وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ راجع إلى العصاة؛ ولعنتهم دخولهم النار.

وتدل الآية على أن المندوب غير مأمور⁽¹⁹³⁸⁾ به⁽¹⁹³⁹⁾؛ لأن المندوب لا يذم تاركه⁽¹⁹⁴⁰⁾.

ودلت الآية على من قطع ما أمر الله به أن يوصل. وقوله "لهم" تهكم. و﴿سوء الدار﴾ إما الدنيا أو الآخرة⁽¹⁹⁴¹⁾.

26 - ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾ الآية:

ذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةَ⁽¹⁹⁴²⁾ فِي رِبْطِهَا بِمَا قَبْلَهَا ذَمَّ⁽¹⁹⁴³⁾ الْأَغْنِيَاءَ مِنَ الْكُفَّارِ. وَقَرَّرَ

(1936) الأعراف: 172.

(1937) الرعد: 21.

(1938) ك: مومر.

(1939) اختار الباجي أن المندوب إليه مأمور به، وقال أبو محمد بن نصر إنه مخرج على أصولنا في ذلك وجهان، واختار الشافعي والشيрази خلافه؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال لبريرة: "كنت لو راجعته فإنه أبو ولدك. قالت: بأمرك يارسول الله. فقال: لا، إنما أنا شفيع". وإجابة النبي ﷺ فيما يشفع فيه مندوب إليه، فلو كان المندوب مأمورا به، لما امتنع من كونه أمرا. وأيضا: فإنه لو كان المندوب إليه مأمورا به، لحسن أن يقال لكل من ترك مستحبا، من إمطة الأذى عن الطريق، وصلاة التطوع، عصيت الله تعالى وخالفت أمره، كما يحسن أن يقال ذلك لكل من ترك الواجب.

ن «التبصرة في أصول الفقه» (36-37)؛ «إحكام الفصول» (194-195)؛ «المعالم في علم أصول الفقه» (52)؛ «التحصيل من المحصول» للسراج الأرموي (314/1)؛ «إرشاد الفحول» (96)

(1940) ك: تাকে.

(1941) ابن عطية: «الأظهر في الدار هنا دار الآخرة، ويحتمل أن تكون الدنيا على ضعف».

من «المحرر الوجيز» (165/8).

(1942) س: 55-ظ. «المحرر الوجيز» (165/8)؛ «الجواهر الحسان» (367/2-368).

(1943) ك: "دم" بالدال المهملة.

بعضهم ربطها بوجه آخر، وهو أنها شبهة⁽¹⁹⁴⁴⁾ دليل لما قبلها، وهو أنه تعالى خَلَقَ مَنْ اتَّصَفَ بقوله [«الَّذِينَ يُؤْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ»] إلى آخره⁽¹⁹⁴⁵⁾، وَخَلَقَ مَنْ اتَّصَفَ بقوله [«الَّذِينَ يَنْقُضُونَ»] إلى آخر الصفات⁽¹⁹⁴⁶⁾، وكل ذلك بفضله وعدله، فكذلك بسط الرزق وتقديره.

﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَمٌ﴾:

أبو حيان: «تقديره: وما الحياة القريبة⁽¹⁹⁴⁷⁾ كائنة في جنب⁽¹⁹⁴⁸⁾ الآخرة...»⁽¹⁹⁴⁹⁾. وَقَدَّرَهُ غير واحد: وما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا متاع، أي: وما عمل الصالحات⁽¹⁹⁵⁰⁾ في الآخرة إلا متاع.

27 - ﴿وَيَقُولُ [72-ظ] «الَّذِينَ كَفَرُوا﴾:

عَبَّرَ بالمضارع مع أَنَّ القول قد وقع، إشارة إلى تجدد هذا القول منهم. ﴿آيَةً﴾:

أي: مطلق آية، أو آية مخصوصة كإنزال الحجارة عليهم وغير ذلك.

﴿قُلْ لِلَّهِ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أُنَابَ﴾:

(1944) ق : أنما يشبهه.

(1945) الرعد : 20-21-22.

(1946) في "ق" : الصفات. الرعد : 25.

(1947) ك : 302-أ.

(1948) ق ، ك : "جنات" ؛ والواقع في "س" : بوجه؟. والظاهر أن صواب هذا الحرف هو "جنب" ؛ كما وقع في كلام الزمخشري على الآية. ن «الكشاف» (528/2) ؛ «البحر المحيط» (379/5). ثم تحققت حين ألفيت العبارة بحرفها عند العكبري في «التيان» (64/2).

(1949) «البحر» (379/5) - وليست العبارة فيه بلفظ المؤلف - ؛ «روح المعاني» (147/7).

(1950) زيد في هذا الموضع في "ق" : "في الحياة الدنيا في عمل الصالحات".

فيها⁽¹⁹⁵¹⁾ حذف التقابل، أي: يُضِلُّ من يشاء ممن أَعْرَضَ، ويهدي إليه من يشاء ممن لم يُعْرَضْ وَأَنَابَ.

28 - ﴿بِذِكْرِ اللَّهِ﴾:

أي: بذكرهم الله.

33 - ﴿عَلَى كُلِّ نَفْسٍ﴾:

يختلف في بقاءه على عمومته وتخصيصه، بناءً على إطلاق النفس على القديم وعدمه، حسبما ذكر⁽¹⁹⁵²⁾ المفسرون في قوله تعالى ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾⁽¹⁹⁵³⁾: لا يقال: النفس هنا موصوفة، فتُخَصُّ الحادث؛ لأن قوله ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾ متعلق بـ "قائمه" لا [صفة] لـ "نفس".

35 - ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾ الآية:

أبو حيان⁽¹⁹⁵⁴⁾: «"مثل" أي صفة»⁽¹⁹⁵⁵⁾، ونَقَلَ⁽¹⁹⁵⁶⁾ عن الفارسي⁽¹⁹⁵⁷⁾ إنكار

(1951) ق: "وفيه". س: "فيه".

(1952) ق: ذكره.

(1953) المائدة: 116.

(1954) «البحر المحيط» (386/5).

(1955) «المحرر الوجيز» (177/8)؛ «باهر البرهان» (755/3)؛ «التبيان» (65/2)؛ «الفريد» (141/3)؛ «مدارك

التزئيل» (157/2)؛ «روح المعاني» (162/7).

(1956) يعني أبا حيان؛ ون الموضع قبله من تفسيره.

(1957) الفارسي: الحسن بن أحمد، أبو علي الإمام المشهور (ت377هـ):

واحد زمانه في علم العربية. قال كثير من تلامذته إنه أعلم من المبرد. برع من طلبته جماعة كابن جني

وعلي بن عيسى الربيعي، وكان متهما بالاعتزال. من تصانيفه: «الحجة»؛ «التذكرة»؛ «تعليقة على كتاب

سيبويه»؛ و«مسائل بلدانية كثيرة»؛ «المقصود والممدود»... وغيرها.

ترجمته في «الفهرست» (69)؛ «وفيات الأعيان» (80/2-82؛ رت: 163)؛ «التميز والفصل» (220/1)؛

«بغية الوعاة» (496-498؛ رت: 1030).

هذا قائلا: «هو بمعنى شبه⁽¹⁹⁵⁸⁾». وقراءة «أمثال»⁽¹⁹⁵⁹⁾ تؤيد أنه بمعنى صفة؛ لأن شبه مصدر، وهو لا يثنى ولا يجمع.

وذكر أبو خيان⁽¹⁹⁶⁰⁾ في أوجه إعراب «مثل»، أنه مبتدأ وخبره «جنة»⁽¹⁹⁶¹⁾ محذوفة بقيت صفتها، وهي «تجري»⁽¹⁹⁶²⁾. ويُردُّ بقول ابن عصفور: «إذا كانت الصفة جملة فعلية لم يَجْزُ حذفها وبقاء موصوفها، إلا إذا كانت فيها «من»؛ ومنه المثال المشهور: «مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ»⁽¹⁹⁶³⁾».

- «تَعْلَمُوا دَائِمٌ وَنَهْلَمَا»:

أي: المذكور دائم غير منقطع، والمراد بالظل الراحة؛ لأن الجنة لا شمس فيها، وإنما يكون الظل حيث تكون الشمس⁽¹⁹⁶⁴⁾.

- «اتَّقُوا»: عبّر بالفعل؛ «الْعَافِرِينَ»⁽¹⁹⁶⁵⁾: عبّر بالاسم إشارة إلى سعة

(1958) عبارة المطبوع: «وأنكر أبو علي أن يكون «مثل» بمعنى صفة وقال: إنما معناه التنبية». قلت: كلمة «التنبية» تصحيف صوابه: «التشبيه». وإلى هذا التفسير نحا العز في «اختصار النكت للماوردى» (2/155). (1959) «إعراب القراءات الشواذ» (1/728). وهي قراءة علي كرم الله وجهه وابن مسعود ~~رحمتهما~~، كما في «المحرر الوجيز» (8/177)؛ «البحر» (5/386)؛ «تأويل مشكل القرآن» (83).

(1960) ق: أبي حيان.

(1961) ق: جنات.

(1962) وهو قيل الزجاج كما في «البحر» (5/386)، والمراد: «مثل الجنة جنة تجري إلى آخره... وتعبه فيه الفارسي بأنه لا يصح لا على معنى الصفة ولا على معنى التشبه؛ لأن الجنة التي قدرها جنة، ولا تكون الصفة، ولأن التشبه عبارة عن الماثلة بين المتماثلين، وهو حدث، والجنة جنة فلا تكون الماثلة. ون

«التبيان» (2/65)؛ «روح المعاني» (7/163).

(1963) سبق المثال في «ك»، كما يلي: «منا ظعني وها أقام».

(1964) «مدارك الترتيل» (2/157).

(1965) ق: للكافرين.

رحمة الله لأهل التقوى بحصولٍ مُطلقٍ تقواهم⁽¹⁹⁶⁶⁾.

36 - ﴿وَالَّذِينَ أَتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ﴾:

الواو إما عاطفة جملة على جملة، أو⁽¹⁹⁶⁷⁾ استئنافية.

﴿وَلَا تَشْرِكْ بِهِ﴾:

من باب الدلالة مرتين: أولاً باللزوم، وثانياً بالمطابقة.

﴿إِلَيْهِ﴾:

تقديم المحرور للاختصاص والتشريف.

37 - ﴿وَلَا وَافٍ﴾:

الواقي أعم من الوالي، فهو عطف تأسيس⁽¹⁹⁶⁸⁾؛ إذ لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم.

(1966) من قوله "بحصول" إلى هنا، واقع في "ق" كالتالي: "وبحصول مطلق تقوى".

(1967) ق: واستئنافية.

(1968) ق: فمن عطف التأسيس.

14

سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ

6 - (وَيْذَبْحُونَ):

وفي البقرة⁽¹⁹⁶⁹⁾ ﴿يُذَبِّحُونَ﴾. والجواب أن سوء [73-و] العذاب أعمّ، والذبح والاستحياء أحصّ؛ والأخصّ تارةً يُعطف⁽¹⁹⁷⁰⁾ على الأعمّ، وتارةً يؤتى به⁽¹⁹⁷¹⁾ مفسّراً له دون عطف⁽¹⁹⁷²⁾.

وقال الزمخشري: «التذبيح والاستحياء هنا غيرُ داخلين في سوء العذاب، وفي آية البقرة هما داخلان فيه»⁽¹⁹⁷³⁾. وهذا لا يَدْرَأُ⁽¹⁹⁷⁴⁾ السؤال، إذ يُقال: إن كانا مُغَايِرَيْنِ له، لزمَ الإتيان بالواو في الآيتين، وإلا لم يوتَ بها فيهما، وإلا الجوابُ اختيارُ التّغاير، لكنّ تغاير الأعمّ والأخصّ كما قرّناه.

و"سوء العذاب" إمّا المجموعُ من التذبيح والاستحياء⁽¹⁹⁷⁵⁾، أو التذبيح

(1969) الآية : 49.

(1970) ك: 303-ب.

(1971) س: 56-أ.

(1972) ن أجوبة في «درة التّزئيل» (13-14)؛ «غرائب التفسير» (1/138)؛ «المحرر الوجيز» (8/204)؛ «البرهان

في متشابه القرآن» (122)؛ «ملاك التأويل» (1/200-202)؛ «كشف المعاني» (95-96)؛ «الروض الريان»

(165/1)؛ «البرهان في متشابه القرآن» (27)؛ «فتح الرحمن» (27)؛ «الإتقان» (3/341).

(1973) ن سؤال الزمخشري وجوابه في «الكشاف» (2/540)؛ «الفريد» (3/149)؛ «مدارك التّزئيل» (2/163).

(1974) ك، س: لا يرد.

(1975) ك: الاستحاء.

فقط، أو بِقَيْدِ استحياء النساء.

ولم يقل ”بناتكم“ في مقابل ”أبناءكم“؛ لأن مقصودهم باستحيائهن أن يصرن نساء يُمتَهَن في الخدمة.

9 - ﴿لَمْ يَلَاتِكُمْ﴾:

تارة تقع ”لم“ دون واو كهذه، وتارة مع الواو كقوله ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا⁽¹⁹⁷⁶⁾﴾. وضابطه: إن كان ما بعد ”لم“ مناسبا لما قبلها، أتى بالواو، وإلا فلا.

﴿لَا يَعْلَمُهُمْ﴾:

إما المجموع أو الذين ”من بعدهم“.

﴿وَلَا لِي شَكٌّ﴾:

إما عطف خاص على عام، لأن الكفر يكون بالشك وغيره⁽¹⁹⁷⁷⁾؛ أو عطف مغاير⁽¹⁹⁷⁸⁾، لأن متعلق⁽¹⁹⁷⁹⁾ الكفر ذات الله وصفاته، ومتعلق الشك ما أتى به الرسل⁽¹⁹⁸⁰⁾ من المعجزات أو العكس، بدليل قول الرسل: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ⁽¹⁹⁸¹⁾﴾، دون ”أفي آياتنا شك“.

(1976) الرعد: 41؛ النحل: 48؛ الإسراء: 99؛ الشعراء: 7؛ العنكبوت: 19-67؛ الروم: 37؛ السجدة: 27؛ يس: 31-71؛ فصلت: 15؛ الأحقاف: 33؛ الملك: 19.

(1977) ك: وبغيره.

(1978) نالت الأرضة من الحاشية اليسرى من مخطوطة ”ق“، فذهب تمام الكلمة، وبقي الحرفان الأولان: ”مغ“، وأما في ”ك“، فنجد: ”معاثر“ (كذا).

(1979) من قوله ”من الكفر“ إلى هنا، من الأحاق التي استدرکها ابن أبي النمر على ناسخ الأصل.

(1980) ق، ك: المرسل.

(1981) إبراهيم: 10.

ويؤخذ⁽¹⁹⁸²⁾ من قولهم ﴿وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ﴾ أن الشاك حاكم؛ إذ بذلك يتقرر ردُّهم.

10 - ﴿أَفِىَ اللَّهُ شَكٌّ﴾:

الزمخشري: «دخلت همزة الاستفهام على المجرور إنكاراً للشك في الوجدانية»⁽¹⁹⁸³⁾، لقولهم: ﴿وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ﴾⁽¹⁹⁸⁴⁾.

ع: «وهذا أبلغ من دخولها على "الشك"؛ لأن القوم جعلوا أنفسهم مظرّوفين⁽¹⁹⁸⁵⁾ للشك، والشك ظرفاً لهم. وجواب الرسل بإنكار⁽¹⁹⁸⁶⁾ جعلهم الشك مظرّوفاً، فأخرى جعله ظرفاً».

وقرر بعضهم كونه أبلغ باعتبار الحيز والتمحيّز⁽¹⁹⁸⁷⁾؛ فالقوم جعلوا الشك حيزاً، وهم متحيّزون فيه. وجواب⁽¹⁹⁸⁸⁾ الرسل بجعلهم الشك متحيّزاً والوجدانية حيزاً، والتمحيّز يستلزم الحيز دون عكس، فإذا أنكروا الشك في الوجدانية باعتبار كونها <حيزاً، فأخرى باعتبار كونها > متحيّزاً.

11 - ﴿فَالَتْ لَهُمْ﴾:

أتى بـ "لهم" في هذه الآية دون التي قبلها، لإفادة تعيين الخصم الذي

(1982) ق: "وتؤخذ" بالتاء.

(1983) «الكشاف» (542/2)؛ «الفريد» (151/3)؛ «مدارك الترتيل» (164/2). وجعل العز في «اختصار النكت

للماوردي» (161/2)، الشك معروضا للتوحيد أو الطاعة.

(1984) إبراهيم: 9.

(1985) ق، س: مصروفين.

(1986) ك، س: إنكار.

(1987) ك: باعتبار الحين والحين.

(1988) ك، س: صواب.

أُبْطِلَتْ حُجَّتُهُ بِقَوْلِهِ (1989) [74-ظ] «إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا»؛ وفي الآية المتقدمة لم يات بحجة على دَعْوَاهُ (1990).

وفي هذه اللف والنشر الموافق؛ فقولهم «إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ» (1991) [راجع لقول القوم «إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا»، وهو شبه القول بالموجب]، «وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ» إلى آخره (1992) راجع لقولهم «فَاتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ».

12 - «سُبُلُنَا»:

إِنْ قُلْتُ: سَبِيلُ الْحَقِّ (1993) واحدة بخلاف سُبُلِ (1994) الباطل، كما تَقَرَّرَ في قوله تعالى «وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ» (1995)، فالجواب أَنَّ جَمْعَهَا (1996) باعتبار الأشخاص، وإنما تَوَحَّدُ (1997) إِذَا ذُكِرَتْ مع سُبُلِ الباطل.

13 - «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلرُّسُلِمْ»:

(1989) ك: بقولهم.
(1990) أجاب ابن جماعة بأن النصريح بالأمر أكد في تبليغ الرسالة لهم، فناسب ذكرها في سياق الرسل. من «كشف المعاني» (221).

(1991) إبراهيم: 11.

(1992) إبراهيم: 11.

(1993) ك: 304-أ.

قال ابن الزبير: «اسم السبيل مع ما تقرر من كثرة ترداده [وقع في الربع الأول من الكتاب العزيز في بضع وخمسين موضعاً]، أغلب وقوعاً في الخير وسبيل السلامة إفصاحاً وإشارة، ولا يكاد اسم الطريق يرد مراداً به السلامة والخير، إلا مقروناً بوصف أو إضافة أو ما يخلصه لذلك كقوله تعالى «يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ».

من «ملاك التأويل» (360-359/1).

(1994) في هاته والتي بعدها في "ك"، س: سبيل.

(1995) الأنعام: 1.

(1996) ك، س: جعلها.

(1997) ك، س: توجد.

وَصِفُوا بِالْكَفْرِ هُنَا، وَلَمْ يَوْصَفُوا بِهِ فِي (1998) قَوْلِهِمْ ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ (1999)؛ لَأَنَّ هَذِهِ الْمَقَالَةَ (2000) تَصْدُرُ مِنَ الْكَافِرِ الْمَصْمُومِ. وَمِنْ (2001) يَرِيدُ الْإِيمَانَ يَقُولُ: "أَنْتَ بَشَرٌ مِثْلِي، فَاتَنِي (2002) بِدَلِيلٍ صَدَقَكَ".

وَأَمَّا مَقَالَةُ ﴿لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ أَرْضِنَا﴾ فَإِنَّمَا تَصْدُرُ مِنْ مُّصَمِّمٍ (2003) عَلَى كَفَرِهِ. وَقَدَّمُوا الْإِخْرَاجَ عَلَى الْعُودَةِ لِأَنَّهُ مَقْصُودُهُمْ.

﴿لَنُمْلِكَنَّ السَّالِمِينَ﴾:

لَمْ يَقُلْ "الْكَافِرِينَ"؛ لَأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْأَعْمِ حُكْمٌ عَلَى الْأَخْصِ دُونَ عَكْسِ.

14 - ﴿وَخَلَفَ وَعِيبٌ﴾:

عَطَفَ تَرَقُّ.

17 - ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾:

الآيَةُ احْتِرَاسٌ، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ (2004).

(1998) س : 57-ب.

(1999) إبراهيم: 10.

(2000) ق: هذا المقابلة.

(2001) ق: ومن.

(2002) ل: "فاني". ق: "فاتيني". والصواب ما أثبت.

(2003) ل: مصم.

(2004) ممّا يوضح معنى الاحتراس في الآية أن قوله تعالى ﴿ويايته الموت من كل مكان﴾ يفهم من ظاهره موت

الكفار في النار. وقوله ﴿و ما هو بميت﴾ يصرح بنفي ذلك.

والجواب: أن معنى ﴿ويايته الموت﴾، أي: أسبابه المقتضية له عادة، إلا أن الله يمسك روحه في بدنه مع

وجود ما يقتضي موته عادة. وأوضح هذا المعنى بعض المتأخرين ممن لا حجة في قوله بقوله:

ولقد قتلتك بالهجاء فلم تمت إن الكلاب طويلة الأعمار.

من «دفع إيهام الاضطراب» لمحمد الأمين الشنقيطي (148).

21 - ﴿وَبَرَزُوا﴾:

أي: ظهوروا⁽²⁰⁰⁵⁾؛ والبراز هو الموضع الذي يبرز ما فيه ويظهر.

﴿فَقَالَ﴾:

الفاء للسبب؛ لأن بروزهم سبب⁽²⁰⁰⁶⁾ مقالتهم.

﴿الضُّعْفَاءُ﴾:

عبر بالاسم، <و> في قوله ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا﴾⁽²⁰⁰⁷⁾ بالفعل؛ لأن هذه طلبوا بها الإغناء عنهم من [عذاب الله، فإذا لم يُغنُوا عنهم من] حيث اتصافهم بأخص الضعف فأخرى من حيث اتصافهم بأعمه؛ وتلك سبقت لبيان عدم إيمان المستضعفين لوجود المستكبرين، فإذا امتنع إيمان من اتصف بأدنى الاستضعاف فأخرى من اتصف بأغلاه.

﴿قَالُوا لَوْ هَدَيْنَا اللَّهَ لَهَدَيْنَاكُمْ﴾:

حادوا عن الجواب، لأنهم لم يسألوهم عما أجابوهم به!.

22 - ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ﴾ <لَمَّا>:

يحتمل أن يكون قبل قول الضعفاء؛ لأن الواو لا ترتب، والقَبْلِيَّةُ إنما هي باعتبار مقالاتهم في الدار الآخرة، لاقتضاء الفاء التعقيب في "فقال".

(2005) ق: "يظهروا". ينظر «عمدة الحفاظ» للسمين الحلي (204/1)؛ «اختصار النكت للماوردي» (162/2).

(2006) ك، س: "بسبب".

(2007) الأعراف: 75؛ سبأ: 32.

﴿إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ﴾:

أكد [75-r] وعد الله⁽²⁰⁰⁸⁾ بـ "إن" دون وعد الشيطان؛ ولم يقل "وعد الباطل" كما قال "وعد الحق" أي الصدق؛ ولم يقل في وعد الله "فصدقكم" كما قال في وعد الشيطان ﴿فَأَخْلَفْتُكُمْ﴾، فيحتمل أن يكون من حذف التقابل.

﴿وَمَا كَارِهِ﴾:

نفي⁽²⁰⁰⁹⁾ قابلية.

﴿فَاسْتَجَبْتُ﴾:

أخص من "أجبتكم"؛ لأن "استجاب" في الموافق، و"أجاب⁽²⁰¹⁰⁾" فيه وفي المخالف.

﴿فَلَا تَلُومُونِي﴾:

كذب في نفي اللوم عنه فيما أمر به⁽²⁰¹¹⁾؛ لأنه يُلام كما يُلام الفاعل، ويحتمل نفي اللوم عنه في⁽²⁰¹²⁾ وعده بما لا⁽²⁰¹³⁾ دليل عليه؛ ويبقى لومه في عدم إيمانه⁽²⁰¹⁴⁾.

(2008) ك: الحق.

(2009) في "ق": نفا.

(2010) ك، س: فأجاب.

(2011) «المحرر الوجيز» (228/8).

(2012) ق: وفي .

(2013) ك: 305-ب.

(2014) وجه النسفي في «تفسيره» (170/2) نفي اللوم عن الشيطان؛ بأن من تجرد للعداوة لا يلام إذا دعا إلى أمر قبيح.

23 - ﴿وَيُذْخِلُ﴾:

الواو إمّا للحال، وفيه حصولُ عذابٍ⁽²⁰¹⁵⁾ معنوي للظالمين مع عذابهم الحسي؛ أو للعطف، وقرّر أبو حيان المعطوف عليه⁽²⁰¹⁶⁾؛ أو للاستئناف.

ولمّا ذكر في الآية السابقة قِسَمَ الأشقياء البُعْدَاء، ذكر في هذه قِسَمَ الأتقياء السعداء.

وعطفُ العملِ على الإيمان يدلُّ على مُعَايَرَتِهِ له⁽²⁰¹⁷⁾، >إِلَّا النَّوَافِل (ف)- فيها خلافٌ للمعتزلة<، فيحتمل أن تكون المرادة في الآية.

- ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾:

يحتمل تعلقه بـ "خالدين"⁽²⁰¹⁸⁾، وهو وجه زائد على ما قاله أبو حيان⁽²⁰¹⁹⁾.

- ﴿مَلَكٌ﴾:

إمّا هذا اللفظ أو معناه؛ ويؤخذ⁽²⁰²⁰⁾ منه أحد القولين في الخروج >به<

(2015) في "ك، س": "حصرا عذا"، وتصويبه من «الأصل».
 (2016) ن «البحر» (410/5)؛ «مدارك التنزيل» (171/2). واقتصر ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (222/13)، على ذكر القولين الأولين.
 (2017) ن «التفسير الكبير» (110/10).
 (2018) «التيان» للعكبري (68/2)؛ «الفريد» (162/3). واستحسن ابن المنير هذا الوجه؛ ن «روح المعاني» (212/7).
 (2019) وهو تعلق ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ بـ "أدخل". من «البحر المحيط» (410/5)؛ «مدارك التنزيل» (171/2). وزاد الزمخشري في «الكشاف» (552/2)-على القراءة الأخرى-: «هو متعلق بقوله ﴿تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾، على معنى: أن الملائكة يحويهم بإذن ربهم، أي: بأمره». ولم ير ذلك المنتجب صوابا؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه. ن «الفريد» (162/3).
 (2020) س : 58-أ.

من الصلاة منكراً على التفسير الأول، وعلى الثاني يكون المراد تهنئتهم⁽²⁰²¹⁾ بسلامتهم من العذاب ونعيمهم.

24 - «لَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا»:

هو استفهام بمعنى التقرير، فيدلُّ على تقدُّمِ ضربِ المثل قبل نزول هذه الآية.

26 - «وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَائِفَةٍ»:

أضيف المثل في هذه دون الأول⁽²⁰²²⁾؛ لأن المراد بالأول الغرابة⁽²⁰²³⁾، وبالثاني الصفة؛ ولم يذكر في هذه مقابل قوله في الأولى «تَوَتَّى أَكْلَهَا»⁽²⁰²⁴⁾، فيحتمل حذفه لدلالة ما قبله عليه.

«مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ»:

تأسيس؛ لأن ما اجْتُثُّ قد يبقى أصله، فنفي ذلك في الحياة الدنيا.

<ف> إن قلت: هل يجري تعلق هذا المحرور على ما قاله الزمخشري⁽²⁰²⁵⁾

في قوله تعالى «ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ»⁽²⁰²⁶⁾، فيتعلق بـ «يُثَبِّتُ»⁽²⁰²⁷⁾ لا بـ «الثَّابِتِ»⁽²⁰²⁸⁾ ؟.

(2021) هيتكم.

(2022) ق، س: «الأولى».

(2023) ق: «القرابة».

(2024) إبراهيم: 25.

(2025) «الكشاف» (476/3).

(2026) الروم: 25.

(2027) إبراهيم: 27.

(2028) إبراهيم: 27.

قلت <لا>؛ لأن مادة الفعل والمصدر في تلك واحدة⁽²⁰²⁹⁾، وهنا مختلف لأن اسم الفاعل من ﴿يُثَبِّتُ﴾ "مثبت"⁽²⁰³⁰⁾، و﴿الثَّابِتِ﴾ اسم فاعل من "ثبت".

27 - ﴿وَيَعْمَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾:

احتراس، [أي]: ليس ذلك باستحقاق [76-ظ] عقلي، بل هو تفضل⁽²⁰³¹⁾ على المومنين وعدل في الكافرين.

28 - ﴿الَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا﴾:

الهمزة للتحقيق؛ أي: تحقيق⁽²⁰³²⁾ ذلك، وإذا ذموا على تبديل نعمة فأحرى <على> تبديل نعم لا تحصى!.

﴿وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ﴾:

يدل باللزوم على أنهم أحلوا أنفسهم.

30 - ﴿لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾:

قراءة ضم الياء أبلغ؛ لاستلزامها الأخرى⁽²⁰³³⁾.

31 - ﴿يُفِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾:

(2029) في ق: واحد.

(2030) ق: "مثبت"، بزيادة تاء مهملة بين الميم والياء الثالثة.

(2031) ك: نقض.

(2032) ق: تحقق.

(2033) ابن كثير وأبو عمرو ﴿ليضلوا﴾ هنا بفتح الياء، والباقون بضمها. من «التيسير» (134)؛ «المحرر الوجيز» =

ذكر أبو حيان⁽²⁰³⁴⁾ في جزم «يُقيمُوا» أوجهها⁽²⁰³⁵⁾؛ منها⁽²⁰³⁶⁾ أنه مجزوم بفعل⁽²⁰³⁷⁾ مضمّر، أي: «أقيموا يقيموا». واعترضه بلزوم الخلف في الخبر. وأجاب⁽²⁰³⁸⁾ بأنه خطاب للمؤمنين، فيلزم من القول أن يقيموا. ورد⁽²⁰³⁹⁾ بأن بعضهم لم يمثل، ويحاج بأن الخطاب لعباد خُصّصوا بالإضافة.

﴿وَلَا خِلَإٌ﴾

مثله في البقرة ﴿وَلَا خِلَإٌ﴾⁽²⁰⁴⁰⁾؛ [وأثبت الخلة] للمتقين في قوله ﴿الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾⁽²⁰⁴¹⁾.

ويحاج بأن الذي أثبت لهم في الآخرة عدم العداوة، وإنما الخلة بينهم في الدنيا... وانظر الفخر⁽²⁰⁴²⁾.

= (243/8)؛ «الفريد» (165/3)؛ «سراج القارئ المبتدي» (266-267).
(2034) «البحر المحيط» (415/5).

(2035) أصل الكلام في هذه الأوجه للعكري في «التيان» (69/2) نقله عنه أبو حيان: -أحدها: هو جواب «قل»، وفي الكلام حذف تقديره «قل لهم أقيموا الصلاة يقيموا»؛ أي: إن تقل لهم يقيموا، قاله الأخفش؛ ورده قوم قالوا: لأن قول الرسول لهم لا يوجب أن يقيموا، وهذا عندي لا يطل قوله؛ لأنه لم يرد بالعباد الكفار بل المؤمنين، وإذا قال الرسول لهم أقيموا الصلاة أقاموها... -والقول الثاني حكى عن المبرد، وهو أن التقدير «قل لهم أقيموا يقيموا»، فيقيموا المصحح جواب «أقيموا» المحذوف... وهو فاسد لوجهين... -والقول الثالث أنه مجزوم بلام محذوفة، تقديره: ليقموا، فهو أمر مستأنف؛ وجاز حذف اللام لدلالة قل على الأمر.

ون «المحرر الرحيب» (245-244/8)؛ «الفريد» (166-165/3) -ففيهما تفصيل-؛ «غرائب التفسير» (580/1)؛ «مدارك التنزيل» (174-173/2)؛ «روح المعاني» (221-220/7)؛ «التحرير والتنوير» (232/13).
(2036) ضُحِّفَت والكلمة التي قبلها في «ق» إلى «أو جهاقما».

(2037) في ق: لفعل.

(2038) ك: 306-ب.

(2039) ق: «وُريد». س: «أو يرد».

(2040) البقرة: 254.

(2041) الزخرف: 67.

(2042) تساءل الفخر عن نفي المخالة في هذين الآيتين، مع أنه تعالى أثبتهما في قوله ﴿الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ

32 - «اللَّهُ الْغَنِيُّ خَلَفَ السَّمَوَاتِ»:

الآية تدل⁽²⁰⁴³⁾ باللزوم على التفكير فيها⁽²⁰⁴⁴⁾، وهو وجه الربط بينها وبين ما قبلها.

﴿بِأَمْرِهِ﴾:

احتراس؛ لأن للنوائية كسباً في جزئها.

33 - «وَمَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ»:

تقديمه يدل على أنه الأصل في التاريخ؛ ويُؤخذ منه أن الظلمة أمرٌ وجودي إن قلنا إن الليل هو الظلمة. وعلى أنه قطعة من الزمان تصحبُ الظلمة - كما قيل - لا يؤخذ [منه]!.⁽²⁰⁴⁵⁾

34 - «مَنْ كُلُّ»:

(”من“ لـ⁽²⁰⁴⁵⁾) لتبعية⁽²⁰⁴⁶⁾ باعتبار⁽²⁰⁴⁷⁾ آحاد الأشخاص، و”كل“ للعموم⁽²⁰⁴⁸⁾ باعتبار الأنواع؛ فلا يقال: ”من“ للتبعية، و”كل“ للعموم

- عدو إلا المتقين»، وأجاب: «الآية الدالة على نفي المخالة محمولة على نفي المخالة بسبب ميل الطبيعة ورغبة النفس، والآية الدالة على ثبوت المخالة محمولة على حصول المخالة بسبب عبودية الله تعالى، ومحبة الله تعالى، والله أعلم».

من «التفسير الكبير» (19/ 99). وبقریب من هذا الجواب أجاب محمد بن أبي بكر الرازي في «أمّودج جليل في أمثلة وأجوبة من غرائب آي التنزيل» (244)، حيث قال: «لا خلال لمن لم يقيم الصلاة ولم يود الزكاة، فأما المقيمون الصلاة، والموتون الزكاة فهم الأتقياء، وبينهم خلال يوم القيامة، لما تلونا من الآية». وعرض الألوسي لهذا الإشكال وأجاب عنه، فانظر «روح المعاني» (222/7).

(2043) ك، س: يدل.

(2044) «المحرر الوجيز» (246/8).

(2045) زيادة لدنية عريت عنها النسخ وإثباتها لازم.

(2046) «مدارك التنزيل» (174/2).

(2047) في ق: ”باعتباره“، والعبارة بها قلقلة، و المثبت من ”س“.

(2048) زيادة بها يستقيم مناد الكلام.

فلا يجتمعان! أو نقول⁽²⁰⁴⁹⁾: المعنى أن كل إنسان أعطي بعض كل ما سأله مجموع⁽²⁰⁵⁰⁾ الأشخاص⁽²⁰⁵¹⁾.

﴿وَلِيّنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾:

أي: وإن تريدوا أن تعدّوا، ولا تناقض؛ لأن كل معدود مُحصى⁽²⁰⁵²⁾.

﴿نِعْمَت﴾:

كونها اسماً أُبلغ من كونها مصدرًا⁽²⁰⁵³⁾؛ لأنه إذا لم تُخصَّ النعمة الواحدة، فأخرى ما كثر منها. والوجهان ذكرهما أبو حيان⁽²⁰⁵⁴⁾.

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾:

وقال في سورة النحل⁽²⁰⁵⁵⁾ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، والجواب: أنه روعي هنا

(2049) ك، س: ونقول .

(2050) س : 59-ب.

(2051) ن «معاني القرآن» للأخفش (376/2).

(2052) «مدارك التنزيل» (175/2). يقول أبو يحيى محمد بن عاصم الغرناطي، معلقاً على هذه الآية : «فإذا كانت نعمة الله إن عُدَّتْ لا تحصى، فشكره الذي إن فرض أنه يكافئها إنما يكون شكراً لا يحصى إذا عُدَّتْ، وكلُّ شُكْرٍ نجتهد نحن فيه فإنما هو شكر معدود يحصى، فكيف يقابل ما لا يحصى بما يعد ويحصى!، ولولا أن الله تعالى ذكر في كتابه العزيز من أثبت له وصف الشكور فضلاً منه ونعمة، كقوله في نوح عليه السلام ﴿إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ وقوله ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ لكان لدعي عجز الإنسان عن القيام بشكر الله مقال!«.

من «جنة الرضا في التسليم لما قدر الله وقضى» (112/1). وقد نظم بعضهم المعنى السابق فقال:

إذا كان شكري نعمة الله نعمة علي له في مثلها يجب الشكر

فكيف بلوغ الشكر إلا بفضل له وإن طال الأيام واتسع العمر

من «شجرة النور» (448/1).

(2053) يقصد كونها اسم جنس لا يراد به الواحد بل يراد به الجمع. ن «البحر المحيط» (417/5)؛ وهذا الوجه

هو الذي رجحه الألوسي في «روح المعاني» (226/7).

(2054) «البحر المحيط» (417/5).

(2055) الآية : 18.

حَالُ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِ، [77-و] وفي تِلْكَ حَالُ الْمُنْعَمِ⁽²⁰⁵⁶⁾. وانظر الفخر⁽²⁰⁵⁷⁾.

وفي لفظ "كفار" مبالغة؛ لأنَّ فَعَالًا⁽²⁰⁵⁸⁾ أبلغ من فَعُولٍ وفي معناه أيضاً؛ لأنَّ الكفرَ أشدُّ من⁽²⁰⁵⁹⁾ الظُّلم، فَلِذَا أُوتِيَ بصيغته أبلغ من صيغة الظُّلم.

35 - (هَذَا الْبَلَاءُ):

وفي سورة البقرة ﴿بَلَدًا﴾⁽²⁰⁶⁰⁾؛ لأنَّ هذه مكيّة، وآية البقرة مدنية، [و]

(2056) فصل ابن الزبير في السؤال والجواب، فقال: قوله تعالى ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار﴾، وفي سورة النحل ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الله غفور رحيم﴾، فأعقب في الأولى قوله تعالى ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾، بغير ما أعقب في الثانية، يسأل عن ذلك؟.

والجواب عنه، والله أعلم: أن آية إبراهيم تقدمها قوله تعالى ﴿ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار﴾، ثم قوله ﴿وجعلوا لله أندادا ليضلوا عن سبيله﴾، ثم ذكر إنعامه على عباده في قوله ﴿الله الذي خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم﴾ إلى قوله ﴿وأتاكم من كل ما سألتموه﴾، فناسب ما ذكره تعالى من توالي إنعامه ودورور إحسانه ومقابلة ذلك من العبيد وجعل الأنداد وصف الإنسان بأنه ظلوم كفار.

أما آية النحل فلم يتقدمها غير ما به سبحانه عباد المومنين من متوالي آلائه وإحسانه، وما ابتدأهم به من نعمه من لدن قوله ﴿خلق الإنسان من نطفة﴾، ثم توات آيات الامتنان والإحسان فقال تعالى ﴿والأنعام خلقتها لكم فيها دفاء ومنافع﴾، فذكر تعالى بضعا وعشرين من أمهات النعم، إلى قوله منها وموقظا من الغفلة والنسيان: ﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون﴾، ثم أتبع بقوله سبحانه ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾، فناسب ختام هذا قوله ﴿إن الله لغفور رحيم﴾، فجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.

من «ملاك التأويل» (718/2-720). ون جواب أبي حيان في «البحر» (417/5) والآلوسي في «روح المعاني» (230/7).

(2057) «التفسير الكبير» (103/19). والمقصود منه قوله: «لما تأملت فيه، لاحظت لي دقيقة كأنه يقول: إذا حصلت النعم الكثيرة، فأنت الذي أخذتها وأنا الذي أعطيتها، فحصل لك عند أخذها وصفان: وهما كونك ظلوما كفارا، ولي وصفان عند إعطائها، وهما كوني غفورا رحيمًا، والمقصود كأنه يقول: إن كنت ظلوما فأنت غفور، وإن كنت كفارا فأنت رحيم، أعلم عجزك وقصورك، فلا أقابل تقصيرك إلا بالتوقير، ولا أجازي جفاءك إلا بالوفاء».

(2058) ك، س: فعال.

(2059) وقع هنا في "ك، س"، زيادة "تعلمه".

(2060) الآية: 126؛ ون جواب الخطيب الإسكافي في «درة التزليل» (29-30)، ومحمد بن أبي بكر الرازي في «أنموذج جليل» (28) والكرماني في «الرهان» (35) و«غرائب التفسير» (1/175)، وأبي البركات النسفي في «مدارك التزليل» (175/2) والبدر بن جماعة في «كشف المعاني» (105-106) وأبي حيان في «البحر» =

المَكِّيَّ مُتَقَدِّمٌ⁽²⁰⁶¹⁾. فالدُّعَاءُ فِي هَذِهِ مُتَقَدِّمٌ قَبْلُوعٍ فِيهِ بِالتَّعْيِينِ، وَالدُّعَاءُ فِي تِلْكَ مُتَأَخِّرٌ فَهُوَ مُؤَكَّدٌ لِلدُّعَاءِ الْأَوَّلِ، فَلَمْ يَحْتَجْ فِيهِ إِلَى الْمُبَالَغَةِ بِالتَّعْرِيفِ.

ولقائل أن يقول: لا يلزم من تقدّم النزول تقدّم دعاء إبراهيم، ولا من تأخّره [تأخّره].

ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ آيَةُ الْبَقَرَةِ مُتَقَدِّمَةً -النزول، فَنَاسَبَ تَعْرِيفُ الْمُتَأَخِّرِ⁽²⁰⁶²⁾؛
مثل: ﴿أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ⁽²⁰⁶³⁾﴾.

فإن قلت: الأصل في الآيتين "هذا بلد آمن"، "هذا البلد آمن"،
فـ "بلد" في الأولى خبرٌ فيكون مجهولاً، وـ "البلد" في الثانية مبتدأ⁽²⁰⁶⁴⁾
فيكون معلوماً⁽²⁰⁶⁵⁾، وذلك مُتَنَافٍ.

= المحيط «419/5-420» والغيروزابادي في «بصائر ذوي التمييز» (147/1-148) وابن ريان في «الروض
الريان» (168/1) والألوسي في «روح المعاني» (233/7) وابن عاشور في «التحرير والتنوير» (238/13)؛
وجلهم تبع للزمخشري.
(2061) ك، س: مقدم.

(2062) جواب آخر لابن الزبير؛ وهو أن اسم الإشارة "هذا" في سورة البقرة، لم يقصد تبعيته، اكتفاءً بالواقع
قبله من قوله تعالى ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾، وقوله ﴿وَعَهَدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا
بَيْتِي...﴾ الآية؛ وتعريف البيت حاصل منه تعريف البلد، لا سيما بما تقدم من قول إبراهيم عند نزوله
بولده يحرم الله ودعائه أولاً بقوله ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمَحْرَمِ...﴾،
فتعريف البيت تعريف للبلد، فورد اسم الإشارة غير مقتدر إلى التابع المبين جنسه، كالجاري في أسماء
الإشارة، اكتفاءً بما تقدمه مما يحصل منه مقصود البيان... ولو تعرف لفظ "بلد" بالألف واللام، وجرى
على اسم الإشارة، لم يكن ليحرز بياناً زائداً على ما تحصل مما تقدم، بل يكون كالتكرار، فورد الكلام
على ما هو أحرز للإيجاز وأبلغ في المقصود، مع حصول ما كانت التبعية تعطيه، فجاء على ما يجب.
وأما آية سورة إبراهيم فلم يتقدم فيها ما يقوم لاسم الإشارة مقام التابع المعرف بجنس ما يشار إليه،
فلم يكن بد من إجراء البلد عليه تابعاً له بالألف واللام، على المعهود الجاري في أسماء الإشارة من تعيين
جنس المشار إليه.

راجع للاستزادة «ملاك التأويل» (1/234-235).

(2063) المزمّل : 16.

(2064) ك : 307-ب.

(2065) ك : معلولاً.

فالجواب أنه معلوم من حيث ذاته فقط، مجهول من حيث كونه آمناً.

﴿وَيَنْتَ﴾

الواو إمّا عاطفة وهو الأظهر، أو بمعنى⁽²⁰⁶⁶⁾ "مع"، على أن ما بعدها تابع لما قبلها.

36 - ﴿رَبِّ إِنَّمَنْ﴾:

إعادة لفظ "رَبِّ"، تطرية ودعاء. وانظر أبا حيان في هذا الجمع⁽²⁰⁶⁷⁾.

37 - ﴿إِنِّي أَمَكْتُ﴾:

أكَّدَ بـ "إِنَّ" باعتبار نفسه إلى أنها رضىت بسكنى واد غير ذي زرع، مع أن الأصل كراهة النفوس لذلك. وأمّا المخاطب وهو الله تعالى فهو عالمٌ بذلك.

﴿عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾:

يحتمل كونه حالاً من النكرة الموصوفة. وذكر أبو حيان وجهين: صفة لـ "وَادٍ"، أو بدل⁽²⁰⁶⁸⁾.

﴿رَبَّنَا﴾:

(2066) ك: و. بمعنى.
(2067) المقصود من كلام أبي حيان قوله: «وَأَنْتَ الْأَصْنَامُ لِأَنَّهُ جُمِعَ مَا لَا يَعْقِلُ، يُخْبِرُ عَنْهُ إِخْبَارُ الْمَوْتِ، كَمَا تَقُولُ: الْأَجْدَاعُ انْكَسَرَتْ، وَالْإِخْبَارُ عَنْهُ إِخْبَارُ جَمْعِ الْعَاقِلِ الْمَذْكُورِ بِالْوَاوِ مُجَازٌ». من «البحر المحيط» (420/5).
(2068) ك: س: "وبدل". ولم أجد الكلام في «البحر»؛ وهو بحروفه في «التبيان» للعكبري (69/2)؛ وضعفه الألويسي في «روح المعاني» (237/7)، ونسب إلى الأجلة أنه ظرف لأسكنت. وعَدَّ ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (241/13) «عند بيتك» صفة ثانية لواد أو حال. ون «الفريد» (169/3-170).

تَطْرِيَةُ أَيْضاً.

﴿وَأَرْزُقُهُمْ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾:

يُذَلُّ أَنَّ الْغِنَى أَفْضَلُ.

38 - ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ...﴾ الْآيَةُ:

شَبَّهُ احْتِرَاسٍ لِّمَا تَقَدَّمَ.

﴿وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾:

انْظُرْ وَجْهَ إِفْرَادِ السَّمَاءِ.

39 - ﴿عَلَى الْكِبَرِ﴾:

يُذَلُّ أَنَّ النِّعْمَةَ عَلَى الْكِبَرِ بِالْوَلَدِ أَتَمُّ (2069).

﴿لَسِيمٍ﴾:

أَي: مُجِيبٌ؛ لِأَنَّهُ سَمِيعُ الدُّعَاءِ وَغَيْرِهِ (2070).

42 - ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ﴾:

شَبَّهُ احْتِرَاسٍ لِّمَا تَقَدَّمَ مِنْ دُعَائِهِ بِالْمَغْفِرَةِ لِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ، أَي: لَا يَغْتَرَّ الظَّالِمُونَ بِذَلِكَ.

(2069) «مدارك التنزيل» (176/2).

(2070) «مدارك التنزيل» (177/2).

وَدَخَلَ النَّفْيُ بَعْدَ التَّوْنِ الْمُؤَكَّدَةِ، فَهُوَ⁽²⁰⁷¹⁾ نَفْيٌ أَعْمٌ⁽²⁰⁷²⁾ لَا نَفْيٌ أَحْصُ⁽²⁰⁷³⁾.

48 - «يَوْمَ تُبَدَّلُ»:

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ⁽²⁰⁷⁴⁾ «وَعَدٌ»، بِمَعْنَى الْمَوْعُودِ⁽²⁰⁷⁵⁾، وَذَكَرَ [78-ظ] أَبُو حَيَّانٍ أَوْجَهًا آخَرَ⁽²⁰⁷⁶⁾.

49 - «يَوْمَئِذٍ»:

تَنْوِينُ عِوَضٍ مِنْ جُمْلَةٍ «تُبَدَّلُ» وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا.

52 - «وَلْيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ»:

يُؤْخَذُ مِنْهُ ثَبُوتُ الْوَحْدَانِيَّةِ بِالسَّمْعِ⁽²⁰⁷⁷⁾، وَفِيهِ قَوْلَانِ.

(2071) ك، س : فهي.

(2072) ق: "أحص". وفي ك: "أعص"، كذا؛ وهو تحريف عما أثبت. وأيدته "س" بأخرة.

(2073) ن «أتمودج جليل» (249-250).

(2074) س : 60-أ.

(2075) وتعقبه أبو البقاء بأن ما قبل "إن" لا يعمل فيما بعدها؛ ولكن يجوز أن يلخص من معنى الكلام ما يعمل في الطرف: أي: لا يخلف وعده "يوم تبدل". ينظر «التبيان» (71/2)؛ وذكر الشهاب الألوسي الأعراب التي ذكرها أبو حيان وزاد عليها؛ فانظر «البحر» (428/5) و«روح المعاني» (253/7-254) و«مدارك التنزيل» (180/2).

(2076) وهي: انتصاب "يوم" على أنه بدل من «يوم ياتيهم»؛ قاله الزمخشري. أو معمولاً لمخلف وعده. من «البحر المحيط» (428/5). ون «الفريد» (178/3).

(2077) وهو قول الباقلاني في «التمهيد» (41-86): فرض التوحيد والمعرفة واجب من جهة السمع المحض. ويقول المؤلف في «الكبير» (ح: 525): «مذهبنا أن العقل في التوحيد كاف؛ وأما في الرسالة والمعاد وما يتوقف صدق المرسل عليه، فلا بد فيه من السمع». ون «الكبير» نزلة أخرى : (ك): مج2/202 ظ - (ح): 541.

15

سورة الحجر

1- ﴿إِن تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾:

أبو حيان: «تلك» إشارة إلى حروف المعجم»⁽²⁰⁷⁹⁾.

ع: «وفيه دقيقة، وهي [أن] إعجاز القرآن بألفاظه وحروفه لا بمعانيه»⁽²⁰⁸⁰⁾.

(2079) عبارته التالية غير واقعة في ناصية تفسيره لسورة الحجر؛ وإنما تقدم له ذكرها مستندة إلى ابن عطية في بدء سورة الرعد، فوجب التنبيه. ينظر «باهر البرهان» (19/2)؛ «البحر المحيط» (353/5؛ 432/5)؛ «المحرر الوجيز» (276/8)؛ «تنزيه القرآن عن المطاعن» (11)؛ «أنوار التنزيل» (42/1)؛ «تفسير الحافظ ابن كثير»؛ وفيه: «وحكى القرطبي عن الفراء وقطرب نحو هذا، وقرره الزمخشري في كشافه ونصره أتم نصر، وإليه ذهب الشيخ الإمام العلامة ابن تيمية وشيخنا الحافظ المجتهد أبو الحجاج المزي». ون اختلاف العلماء في الحروف المقطعات على ثمانية أقوال، عند الباقلاني في «الإنصاف» (107-110)؛ «نكت الانتصار لنقل القرآن» (180-182)؛ «الفوائد في مشكل القرآن» (22-23)؛ «باهر البرهان» (16/2-19)؛ وفصلا كاملا في «المدخل» للحدادي (113-121) و«الإتقان» (3/21-30).

(2080) أكد هذا المعنى في «الكبير» ونسبه إلى الجمهور، وذكر بخلافه رأي الباقلاني أن إعجاز القرآن باعتبار لفظه وباعتبار معناه القديم الأزلي. ن «الكبير» (ك): مج2/199 ظ-200 و-(ح): 538.

قلت: وجوه إعجاز القرآن جمة لا تحصى، وغزيرة لا تستقصى؛ ن بعضها منها عند قاضينا عياض في «شفائه». وقد أحسن الفيروز ابادي كل الإحسان إذ قال: «ومذهب أهل السنة أن القرآن معجز من جميع الوجوه: نظما ومعنى ولفظا، لا يشبهه شيء من كلام المخلوقين أصلا، مميز عن خطب الخطباء، وشعر الشعراء، باثني عشر معنى، لو لم يكن للقرآن غير معنى واحد من تلك المعاني لكان معجزا، فكيف إذا اجتمعت فيه جميعا.

ومحملها إيجاز اللفظ، وتشبيه الشيء بالشيء، واستعارة المعاني البديعة؛ وتلاؤم الحروف والكلمات والفواصل والمقاطع في الآيات، وتجانس الصيغ والألفاظ، وتعريف القصص والأحوال، وتضمنين الحكم والأسرار، والمبالغة في الأمر والنهي، وحسن بيان المقاصد والأغراض، وتمهيد المصالح والأسباب، والإخبار=

3- ﴿ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا﴾:

لا مفهوم لهذا الشرط المقدّر⁽²⁰⁸¹⁾.

وتدُلُّ [على] منع ما زادَ من الأكلِ على مقدّارِ الحاجةِ، وهو⁽²⁰⁸²⁾ قولُ الأقلِّ خلافَ قولِ الأكثرِ.

4- ﴿وَمَا أَهْلَكَنَا﴾:

الواو للاستئناف. ووجهُ مناسبتها لما قبلها، أنّه لما قال ﴿فسوف يعلمون﴾⁽²⁰⁸³⁾، أي: لا تستعجلُ هذا الوعيدَ فله أجلٌ مقدّرٌ.

﴿مِنْ فَرِيَةٍ﴾:

عدمُ تقديرِ مضافٍ أبلغُ؛ لأنها إذا هلكَتْ هلكَ أهلُها.

= عما كان، وعما يكون».

من «بصائر ذوي التمييز» (68/1)؛ ون المبحث برمته (65/1-77)؛ «نكت الانتصار لنقل القرآن» (242-250)؛ «مقدمة تفسير الراغب» (427-431) - وفيه القول بالصرفة، وهو انسياق من الراغب السني لقول المعتزلة-؛ الباب السابع من مقدمة ابن عطية لتفسيره (59/1-62)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (50/1-56)؛ المقدمة العاشرة من مقدمات «التحرير والتنوير» (101/1-119)؛ «النكت والعيون» للماوردي (30/1-33) - وفيه ذكر وجه الإعجاز بالصرفة دون تعقيب؛ وهي أوهى ما قيل في وجوه الإعجاز بله كونها نحلة المعتزلة-؛ «اختصار النكت للماوردي» للعزيز بن عبد السلام (84/1-85)؛ «نهاية الإيجاز» للفخر (54-58) - وفيه يقصر الرازي الإعجاز على الفصاحة؛ وتعقبوه!-؛ «الإتقان» (4/4-17)؛ «روح المعاني» (27/1-33).

وقد وقع للرازي في سورة البقرة، أن القرآن معجز بحسب فصاحة ألفاظه، وشرف معانيه، وترتيبه ونظم آياته؛ فلم يقصر وصف الإعجاز على الفصاحة كما يظهر من «نهاية الإيجاز». ن «الإتقان» (323/3). (2081) ن التفصيل في مفهوم الشرط عند أهل الأصول في «مناهج الأصوليين» لخليفة بابكر الحسن (218-226). (2082) ق : فهو.

(2083) الحجز: 3.

19

سورة مريم

7- «إِسْمُهُ يَحْيَى»

قال⁽²⁰⁸⁴⁾ ابنُ عصفور: «الاسْمُ بَعْدَ الْمُسَمَّى»؛ قَالَهُ عِنْدَ قَوْلِ الزَّجَّاجِي⁽²⁰⁸⁵⁾:
«وَالْحَدَّثُ الْمَصْدَرُ»⁽²⁰⁸⁶⁾، وَهُوَ اسْمُ الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ»⁽²⁰⁸⁷⁾.
شيخنا في "مختصره": «قال ابنُ عَتَّابٍ⁽²⁰⁸⁸⁾: حكي⁽²⁰⁸⁹⁾ ابنُ مُغِيثٍ⁽²⁰⁹⁰⁾:

(2085) ق: قول.

(2085) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحق الزَّجَّاجِي النحوي البغدادي (ت 337هـ):

إمام في علم النحو، من الطبقة العاشرة من نحاة البصرة؛ صنف كتاب «الجمال الكبير». ترجمته في «الفهرست» (87)؛ «طبقات النحويين» للزبيدي (119)؛ ر ت: (48)؛ «بغية الوعاة» (77/2)؛ ر ت: (1479)؛ «وفيات الأعيان» (136/3)؛ ر ت: (367)؛ «الرسالة المستطرفة» (161)؛ «الأعلام» (299/3). (2086) ك: 308-أ.

(2087) «الجمال في النحو» (32). ون «الإشارة إلى الإيجاز» (198/1). وتقدمت هذه النكتة للمؤلف، عند قوله تعالى: «يَشْرِكْ بِيَحْيَى» [آل عمران-39].

(2088) في «المختصر الفقهي» لابن عرفة (ن خ ع ق 402): «ابن عات». وما أثبت أعلاه أصح؛ لأن ابن عات: أبا عمر بن هارون الشاطبي صاحب «الطور» توفي سنة 609هـ، ن «الأعلام» (265/1)-، فتبعد حكايته عن ابن مغيث.

وابن عتاب، هو أبو عبد الله محمد بن عتاب الجذامي القرطبي (ت 462هـ): شيخ المفتين بقرطبة، عني بسماع الحديث دهره فقيده وتقدم في المعرفة والأحكام، وعقد الشروط وعللها. ترجمته في «ترتيب المدارك» (8/131-134)؛ «الصلة» (544-546)؛ ر ت: (1194)؛ «الدياج المذهب» (370)؛ ر ت: (503).

(2089) ك: قال.

(2090) القاضي أبو الوليد يونس بن مغيث الصفار (ت 429هـ):

من أكابر أصحاب ابن زرب، تتلمذ له الباجي وابن عتاب؛ أثر عنه الزهد والورع. له «الموعب في»

لَيْسَ لَوْصِيٍّ فِي إِنْكَاحِ ذَاتِ وَلِيٍّ شَيْءٌ؛ قَالَهُ مَنْذِرُ بْنُ سَعِيدٍ⁽²⁰⁹¹⁾، مُحْتَجًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ زَكْرِيَاءَ: «هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي»⁽²⁰⁹²⁾. وَالْوَصِيُّ لَيْسَ بَوَارِثٌ، فَدَلَّ أَنَّهُ غَيْرُ وَلِيٍّ⁽²⁰⁹³⁾.

شَيْخُنَا: «يُرَدُّ بِأَنَّ «يَرْثُنِي» مَخْصُصٌ لَوَلِيِّ لَا تَفْسِيرٌ لَهُ؛ أَوْ بِأَنَّهُ⁽²⁰⁹⁴⁾ إِنْ ادَّعَى كَوْنَ الصُّغْرَى: "كُلُّ وَلِيٍّ وَارِثٌ، وَلَا شَيْءَ مِنْ وَصِيِّ بَوَارِثٌ" مَنَعًا⁽²⁰⁹⁵⁾ كَلِيَّةَ الصُّغْرَى، وَإِنْ ادَّعَاهَا جَزْئِيَّةً سَلَّمْنَاهَا وَأَنْتَجَ: "بَعْضُ الْوَلِيِّ لَيْسَ بِوَصِيٍّ"، وَلَيْسَ مُدَّعَاهُ، وَلَا مُسْتَلَزِمًا لَهُ بِحَالٍ!»⁽²⁰⁹⁶⁾.

12- «وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا»:

ابنُ العربي في "أحكامه" هنا -ولم يقله نصًّا غيره-: إِيْتَاءُ النُّبُوَّةِ لِلصَّغِيرِ مُمْكِنَةٌ جَائِزَةٌ عَقْلًا، لَكِنَّهَا لَمْ تَقْعُ⁽²⁰⁹⁷⁾.

= تفسير الموطأ؛ «كتاب المنقطعين إلى الله» (ط)؛ «كتاب المستبصرين»... ترجمته في «جدوة المقتبس» (384-385؛ ر ت: 910)؛ «ترتيب المدارك» (8/15-19)؛ «الصلة» (684-686؛ ر ت: 1512)؛ «المراقبة العليا» (95-96)؛ «الديباج المذهب» (444؛ ر ت: 632)؛ «طبقات المالكية» (247ب-249ب).

(2091) منذر بن سعيد البلوطي، أبو الحكم القاضي (ت 355هـ): من كبار قضاة الأندلس، متفنن في ضروب العلم، غلب عليه التفقه بمذهب داوود الظاهري، فكان يؤثر مذهبه ويجمع كتبه ويحتج بمقالاته، فإذا جلس مجلس الحكومة، قضى بمذهب مالك بن أنس وأصحابه الذي عليه العمل في بلده، ولم يعدل عنه! ترجمته في «جدوة المقتبس» (348-349؛ ر ت: 811)؛ «إنباه الرواة» (3/325)؛ «المراقبة العليا» للنباهي (66-75)؛ «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي (295-296؛ ر ت: 262)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (2/336-337 ر ت: 647).

(2092) مريم: 5.

(2093) «المختصر الفقهي» لابن عرفة (129ط).

(2094) ك، س: أنه.

(2095) ك: معنى.

(2096) «المختصر الفقهي» لابن عرفة (129ط).

(2097) عبارة ابن العربي في «الأحكام» (3/1239): «فأما من قال [إن الحكم هو] الوحي، فجائز أن يوحى الله إلى الصغير ويكاشفه بملائكته وأمره، وتكون هذه المكاشفة نبوة... ويجوز أن يرسله إلى الخلق كامل العقل والعلم مؤيدا بالمعجزة، ولكن لم يرد بذلك خبرٌ، ولا كان فيمن تقدم».

وقال الشهرستاني⁽²⁰⁹⁸⁾ في "نهاية الإقدام": «لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَصَّ اللَّهُ مِنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ بِالنُّبُوَّةِ أَوْ بِالْوِلَايَةِ».

فظاهرُ هذا العموم يتناولُ الصَّغِيرَ. والمعتزلةُ يمنعونَ ذلكَ بناءً على قاعدة التَّحْسِينِ والتَّقْبِيحِ. وَيَصِحُّ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الْفَلَاسِفَةِ؛ لِأَنَّ النُّبُوَّةَ عِنْدَهُمْ⁽²⁰⁹⁹⁾ [رَاجِعَةٌ] لَطَبْعِ مَزَاجِيٍّ خَاصٍّ بِالنَّبِيِّ. وظاهرُ كلامِ الفخر [79-و] هنا أَنَّ ذَلِكَ وَاقِعٌ⁽²¹⁰⁰⁾، وَأَنَّ يَحْيَى وَعِيسَى بُعْثَا صَغِيرَيْنِ⁽²¹⁰¹⁾.

13- ﴿وَحَنَانًا﴾:

ابنُ عطية⁽²¹⁰²⁾ والزَمَخْشَرِيُّ⁽²¹⁰³⁾: «أَي: وَخَلَقْنَا فِي قَلْبِهِ حَنَانًا، أَوْ آتَيْنَاهُ⁽²¹⁰⁴⁾ حَنَانًا مِنْهُ⁽²¹⁰⁵⁾ عَلَيْهِ».

(2098) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت 548هـ):

المتكلم على مذهب الأشعرى، إمام مبرز فقيه متكلم. له: «الملل والنحل» (ط)؛ «نهاية الإقدام» (ط)؛ «المناهج والبيئات» ...

ترجمته في «وفيات الأعيان» (4/273-275؛ ر ت: 611).

(2099) ك: عنهم.

(2100) كلام الفخر هنا قوله: «الأقرب حملة [يعني: الحكم] على النبوة لوجهين: الأول، أن الله تعالى ذكر في هذه الآية صفات شرفه ومنقبته، ومعلوم أن النبوة أشرف صفات الإنسان، فذكرها في معرض المدح أولى من ذكر غيرها، فوجب أن تكون نبوته مذكورة في هذه الآية، ولا لفظ يصلح للدلالة على النبوة إلا هذه اللفظة، فوجب حملها عليها. الثاني، أن الحكم هو ما يصلح لأن يحكم به على غيره ولغيره على الإطلاق، وذلك لا يكون إلا بالنبوة».

من «التفسير الكبير» (163/21)؛ «التحرير والتنوير» (68/16). ونسب الكرمانى في «غرائب التفسير»

(689/1) تفسير الحكم بالنبوة للحسن البصري؛ لكن الواقع في «تفسيره» (107/2) أن الحكمة هي اللب.

(2101) تساءل ابن ريان عن صحة حصول النبوة له وهو صبي؛ وأجاب عن ذلك بأن هذا من باب المعجز الجارى على طريق خرق العادات، فلا يحتاج فيه إلى تعليل.

ن «الروض الريان» (1/235).

(2102) «المحرر الوجيز» (9/437).

(2103) «الكشاف» (3/8).

(2104) ك، س: وآتيناه .

(2105) ك: «منه». ون «عمدة الحفاظ» للسمين الحلبي (1/530-531)؛ «باهر البرهان» (3/882)؛ «الكشاف» (3/8)؛

«التفسير الكبير» (21/164)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (11/59-60)؛ «البحر المحيط» (6/168).

وروى ابن الصَّلاح في "علوم الحديث" ⁽²¹⁰⁶⁾، في باب "رواية الأبناء عن الآباء" ⁽²¹⁰⁷⁾، حديثاً يقتضي اتِّصافَ اللَّهِ بالحنان ⁽²¹⁰⁸⁾.

وحكى في سَنَدٍ مُتَّصِلٍ ⁽²¹⁰⁹⁾ إلى عليِّ بن أبي طالب ⁽²¹¹⁰⁾ ~~هو~~، أَنَّ «الحنَّانَ هو الذي يُقْبَلُ على ⁽²¹¹¹⁾ مَنْ أَعْرَضَ عنه، [والمَنَّانَ] ⁽²¹¹²⁾ هو الذي يَبْدَأُ بالتَّوَالٍ قَبْلَ السُّؤالِ» ⁽²¹¹³⁾.

54- «وَلَدَعُرِيهِ الْكِتَابُ إِسْمَاعِيلُ»:

ابن عطية: «الْجُمْهُورُ على أَنَّهُ الذَّيْحُ» ⁽²¹¹⁴⁾. ابن رَشْدٍ في "المَقْدَمَاتِ" ⁽²¹¹⁵⁾:
«الْأَكْثَرُونَ على أَنَّهُ إِسْحَقُ، وهو قولُ مالِكٍ في "العَتَبِيَّةِ" ⁽²¹¹⁶⁾». اللَّخْمِيُّ:

(2106) «علوم الحديث» لابن الصَّلاح (138).

(2107) في النسخ و«الكبير» (ن) 519: «الآباء عن الأبناء». والصحيح هو المثبت في الصَّلب، وهو الموافق لما في النوع الخامس والأربعين من «علوم الحديث» لابن الصَّلاح، و«تدريب الراوي» للسيوطي.

ن «التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصَّلاح» للحافظ العراقي (348).

(2108) «غرائب التفسير» (1/689)؛ «الكشاف» (3/8)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (11/60)؛ «التحرير والتنوير» (76/16).

(2109) ق: متصل.

(2110) س: 61-ب.

(2111) ك: «عل»؛ كذا.

(2112) بياضٌ قدرَ كلمة في «ك».

(2113) «تدريب الراوي» (410)؛ «الكبير» (ص): 519. وفيه: ظاهر كلام الشهرستاني في «نهاية الإقدام» أنها جائزة عقلاً، لأنه قال: لا خلاف بين أهل السنة أن الله تعالى يجوز له أن يختص من يشاء من عباده بالنبوة أو بالولاية. فعموم هذا يتناول الصغير والكبير؛ وأما المعتزلة فلا يجوز عندهم نبوة الصغير بناء على قاعدة التحسين والتقييد... وظاهر كلام الفخر هنا أنها واقعة، وأن يحيى وعيسى بعثا صغيرين.

(2114) «المحرر الوجيز» (9/486)؛ «الجواهر الحسان» (3/20-21)؛ «الكبير» (ص): 522.

(2115) انظرها (1/433).

(2116) ن «البيان والتحصيل» (18/55-57).

قلت: لم يتابع ابن رشد مالكا في اختياره، بل لقد قال بعد سوق الخلاف في الذبيح من هو؟: «والذي ذهب إليه أهل الفضل من أنه إسماعيل هو الأظهر؛ وقد اختلف في ذلك اختلافا كثيرا. والله أعلم». وهي نفس العبارة التي اختتم بها ابن رشد بحثه في «المقدمات» (1/434).

«الأصحُّ أنه إسماعيل»⁽²¹¹⁷⁾.

﴿إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾:

ابن عطية: «وَعَدَ رجلاً أَنْ يلقاهُ في موضع، فانتظره»⁽²¹¹⁸⁾ إسماعيل يوماً وليلة؛ وقيل: انتظره سنة»⁽²¹¹⁹⁾؛ ولم يذكر الزمخشري القول الأول مع تأخره عن ابن عطية.

قال ابن عطية: «وفعل ذلك نبينا ﷺ قبل البعثة، حكاة النقاش، وخرجه

(2117) ن «القول الفصيح في تعيين الذبيح» للسيوطي -ضمن «الحاوي للفتاوى» (318/1-322)؛ -«تبيين الصحيح في تعيين الذبيح» للقاضي أبي بكر ابن العربي -مدرجا في كتاب «الدر المنظم في مولد النبي المعظم» لأبي العباس السبتي العزفي، دفين مراكش (مخطوط الخزانة اليوسفية: رقم 388، وخ ع كناني 1469: 54ب-81أ وهو من أطول البحوث في هذا المعنى) -؛ فتوى مطولة حول الموضوع، لمكي بن أبي طالب القيسي القيرواني مضمنة في «المعيار المعرب» (207/11-213). ون للاستزادة: «فتوح الغيب» للطبي: مج3 (ن خ ع ق 185): 201-و؛ «المقدمات الممهدات» (431/1-434)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (66-68/15)؛ وفيه: سئل أبو سعيد الضرير عن الذبيح فأنشد:

إِنَّ الذَّبِيحَ هَدَيْتَ إِسْمَاعِيلَ نَطَقَ الْكِتَابُ بِذَاكَ وَالتَّنْزِيلُ
شَرَفَ بِهِ خَصَّ الْإِلَهُ نَبِيَّنَا وَأَتَى بِهِ التَّفْسِيرُ وَالتَّأْوِيلُ
إِنْ كُنْتَ أُمَّتَهُ فَلَا تُنْكِرْ لَهُ شَرَفًا بِهِ قَدْ خَصَّهُ التَّفْضِيلُ

وهو عنه ما رجع ابن كثير في «تفسيره» (29/6-32) وفي «البداية والنهاية» (148/1-150) والزمخشري في «الكشاف» (23/3) وأبو حيان في «البحر المحيط» (6/188) وابن عاشور في «التحرير» (16/129)، بل إن هؤلاء أعرضوا عن ذكر الخلاف حتى!

(2118) ك، س: فانتظر.

(2119) «المحرر الوجيز» (487/9)؛ «مدارك التنزيل» (341/2)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (6/3)؛ «الجواهر الحسان» (21/3). والقاتل أنه انتظره سنة ابن سلام؛ وتعبه ابن عطية بأنه بعيد غير صحيح، والأول أصح. ونقله الكرمانى عن الكلبي وعده من «غرائب التفسير» (699/1). ونقل مثل ذلك عن ابن عباس في «الكشاف» (23/3) و«التفسير الكبير» (198/21). وقيل: انتظره ثلاثة أيام، أو اثنين وعشرين يوما. من اختصار النكت للماوردي» (281/2)؛ «البحر المحيط» (6/188).

الترمذي»⁽²¹²⁰⁾؛ ونقله عِيَاضُ فِي "الشُّفَا"⁽²¹²¹⁾: ذَكَرَ أَنَّهُ⁽²¹²²⁾ [انتظر] موعده ثلاثة أيام، وذَكَرَهُ ابْنُ مَاجَةَ حَدِيثاً⁽²¹²³⁾.

75- ﴿إِنَّمَا الْعَذَابُ وَلِئِمَّا السَّاعَةِ﴾:

<هي> مانعةٌ خُلُوًّا⁽²¹²⁴⁾ لا جمع⁽²¹²⁵⁾.

88- ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾:

اتَّخَذَ الْوَلَدَ بِالتَّبْنِي، وتنزيله منزلةً وَلَدِ النَّسَبِ وإِطْلَاقُهُ، يُوهِمُ إِرَادَةَ وَلَدِ النَّسَبِ، فيؤخذُ مِنَ الْآيَةِ مَنْعٌ وَصْفِهِ تَعَالَى بِمَا يُوهِمُ لَفْظُهُ، وَإِنْ سَلِمَ اعْتِقَادُ الْوَاصِفِ⁽²¹²⁶⁾.

98- ﴿هَلْ تُحِسُّ﴾:

يَرُدُّ قَوْلَ ابْنِ مَكِّي⁽²¹²⁷⁾ فِي "تَثْقِيفِ اللِّسَانِ": «قَوْلُهُمْ: الْمَحْسُوسَاتُ

(2120) «المحرر الوجيز» (487/9)؛ «التفسير الكبير» (198/21)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (77/11).

(2121) (257/1). وفيه تعيين الرجل، وهو عبد الله بن الحمساء، قال: بايعت النبي ﷺ بيع، قبل أن يبعث، وبقيت له بقية، فوعده أن آتية بها في مكانه فنسيت، ثم ذكرت بعد ثلاث، فجئت، فإذا هو في مكانه، فقال: «يا فتى، لقد شققت عليّ، أنا هنا منذ ثلاث أنتظرك».

(2122) ك: 309-ظ.

(2123) «الكبير» (ص: 522-523). والحديث المذكور، ليس عند ابن ماجه، بل انفرد به من بين أصحاب الكتب الستة أبو داود في «سننه» (4/299)؛ رح: (4996)؛ كتاب الأدب، باب في العدة.

(2124) ك: حلو.

(2125) علل ذلك في «الكبير» (ص: 526)، بأنه لا يخلوا أحدهم عن عذاب الدنيا بالقتل أو بالأسر أو بالحزن والغم لقتل أصحابه وأسرهم، وبقائه فريدا منهم؛ وفي الآخرة يحتمل أن يناله الأمران. ون «التحرير والتنوير» (157/16).

(2126) ك، س: «الوصف». ون «الكبير» (ص: 527).

(2127) عمر بن خلف بن مكّي الصقلي، أبو حفص (ت 501هـ):

قاض لغوي ومحدث أندلسي، ولي قضاء تونس وخطابها، وصف «تثقيف اللسان».

ترجمته في «الأعلام» (46/5)؛ مقامة تحقيق كتابه «التثقيف».

لحن؛ إذ لا يقال "أَحْسُ" بل "حَسَّ" (2128).

(2128) ك، س: "أَحْسُ". ون «الكبير» (ص): 528. وفيه أن النقل عن «التقيف» واقع في باب غلط أهل الطب؛ والباب يشغل الصفحات (271-273) من الكتاب المطبوع؛ وليس فيها ذكر للنقل البتة، فلعل المخطوطتين اللتين حقق عليهما الكتاب أدخلتا بهذا النص فسقط منهما. وذكر ابن الأنباري الوجهين معا فلم يعترض على أحدهما، حين عرض لقولهم: "قد حسَّ فلان"، وقال: «العامّة تخطيء في هذا فتظن أن معنى حس: سمع ووجد وليس كذلك، العرب تقول: أحس فلان الشيء يحسه إحساسا إذا وجدّه، قال الله جل وعز: ﴿هل تحس منهم من أحد﴾، فمعناه: هل تجد، وقال الأسود بن يَظْفَر:

والهم محتضر لَدَيَّ وسادي»

نامَ الخلي وما أحسُّ رقادي

من «الزاهر في معاني كلمات الناس» (139/2)؛ ون «شرح الفصيح» للزمخشري (200/1-201)؛ ووقع للزمخشري في هذا الموضع ذكر المحسوسات من غير نكير، ونقل قيله أبو حيان فانظر «الكشاف» (48/3)؛ «البحر» (209/6).

20

سورة طه

10- ﴿إِنْسْتُ نَارُ﴾:

الثعالبي⁽²¹²⁹⁾: «كُلُّ شَجَرٍ⁽²¹³⁰⁾ يخرج منه النَّارُ إِلَّا شَجَرَةَ الْعُنَابِ»⁽²¹³¹⁾؛
وحكاؤه الزمخشري في سورة يس عن ابن عباس⁽²¹³²⁾.

وقد ذُكرت قصة موسى في القرآن بألفاظٍ مختلفة⁽²¹³³⁾، فإما أن يكون
الواقع جميع ذلك وذكّر مفرقاً في سورٍ، أو نُقل بالمعنى⁽²¹³⁴⁾؛ كقول اللّحّمي

(2129) عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، أبو منصور الثعالبي (ت 429هـ):
من أئمة اللغة والأدب، اشتغل بالتاريخ والأدب، فنبغ، وصنف الكتب الكثيرة الممتعة، فمنها:
«يتيمة الدهر» (ط)؛ «فقه اللغة» (ط)؛ «من غاب عنه المطرب»؛ «التمثيل والمحاضرة» (ط)؛ «روضة
الفصاحة» (ط)... وغيرها.

ن «وفيات الأعيان» (3/178-180؛ ر ت: 381)؛ «الأعلام» للزركلي (4/163-164).

(2130) ك، س: شجرة.

(2131) «غرائب التفسير» (2/967)؛ «مدارك التنزيل» (3/114)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (3/167)؛ وزاد النسفي:
”لمصلحة الدق للثياب“. ومساقه عند أبي حيان في «البحر» (7/333): ”ليس شجر إلا وفيه نار إلا
العفار“. والعفار شجر تقدح منه النار؛ وفي أمثالهم: ”أقدح بعفار أو مرخ، ثم شد إن شئت أو أرخ“. من
«المستقصى» (1/277)؛ «فصل المقال» (203). ولربما كان ما في «البحر» تصحيحاً.

(2132) ولفظُهُ في «الكشاف» (4/31): «ليس من شجرة إلا وفيها النار إلا العناب»؛ ونقل القرطبي في
«الجامع» (11/115) عن ابن عباس أن موسى لما توجه نحو النار، وجدها في شجرة عناب.
(2133) ن «درة التنزيل» للإسكافي (292-297)؛ «أنموذج جليل» (325)؛ «البرهان في متشابه القرآن» (261)؛
«الروض الريان» لابن ريان (1/118-119).

ونبه ابن عطية إلى أن في ذكر قصة موسى عليه السلام بأسرها في هذه السورة تسليّة للنبي ﷺ عما
لقي في تبليغه من المشقات وكفر الناس، فإنما هي له على جهة التمثيل في أمره. من «المحرر
الوجيز» (9/10).

(2134) ن التنبيه الثالث من نكت وتنبهات سورة الدخان، عند الآية 17، والتعليق عليه. وراجع «الكبير» (ص): 529.

منفرداً به: «يجوزُ نقلُ القرآنِ بالمعنى»، وأنكره عليه المازري إنكاراً تاماً.

58- ﴿فَلَنَاتَيْنَكَ بِسِحْرِ مِثْلِهِ﴾:

هذا كالمُعَارضةِ في الدليل (2135).

ابنُ العربي في "قانونِ التأويل": «يقالُ في السِّحْرِ حقيقةٌ لَاحِقٌ»، وقال في "العارضة" (2136): «السِّحْرُ قولٌ مؤلَّفٌ يُعْظَمُ فيه غيرُ الله تعالى» (2137).

قلت: [80-ظ] وقال شيخنا: «هو أمرٌ ينشأ عنه باعتبارِ قصدِ فاعله - على أوضاعٍ مخصوصةٍ - أثرٌ خارقٌ للعادة، بذاته أو بنسبته إليه» (2138)؛ فقولنا "بذاته" كالطيران في الهواء (2139) والمشى على الماء، فإنه خارقٌ للعادة

= وقد تعرض ابن الزبير لهذا الإشكال، وذكر أن الإخبار عن ابتداء أمر موسى في رسالته، وتكليم الله إياه وبقيّة قصته، هو خبر واحد عن قصة واحدة قد وقعت، وعين وقوعها ما وقعت عليه من الصفة... فكيف اختلفت العبارة في مواضع وقوعها بالزيادة والنقص، والتقديم والتأخير والتعويض، مع أن الإخبار عن واقعة معينة وقصة متحدة، والخبر الواحد الصدق لا تمكن فيه الزيادة ولا النقص ولا النسخ من حيث هو خبر ولا شيء مما ذكر، ويرجع السؤال فيها إلى شيئين: أحدهما وجه الاختلاف؟ والثاني: وجه تخصيص كل موضع بما خص به؟.

ثم أجاب ابن الزبير عن سؤاليه، بنفس عالٍ واستفاضة، فانظره في «ملاك التأويل» (805/2-823).
(2135) أجمل المؤلف هنا وفصل في «الكبير» (ص: 532)، فبين أنه يؤخذ من الآية أن دليل المستدل من شرط تمامه السلامة من معارضته بمثله؛ لأن موسى قبل ذلك من فرعون. ويؤخذ من الآية أن القاضي ما ينفذ الحكم إلا بعد الإعذار إلى الخصم.

(2136) ك: المُعَارضة. ون «عارضة الأحوذى» (246/6-247).

(2137) «أحكام القرآن» (31/1). وفيه: "يعظم به" بدل "يعظم فيه". وتمام الكلام في «عارضة الأحوذى»: «... وتنسب إليه [يقصد السحر] الأفعال والمقادير والكائنات بخلق الله عند قول الساحر وفعله من المسحور، ما شاء من أمره حسب ما جرت العادة به، وتلك الأفعال من خلق الله تعالى عند ذلك تكون فيه على من يعثر لها».

ون «البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر وال نارنجات» للباقلاني (77-79).
(2138) عرّفه ابن عرفة نزلة أخرى في «الشامل في علم الكلام» (ن خ ع ق 600: 166 ظ. ن خ ع ق 55: 301و)، فقال: «السحر بخاصة رسمه... أمر خارق للعادة مطرد الارتباط بسبب خاص به، وزعمُ القراني أنه غير خارق للعادة وغرابته إنما هي بجهل أسبابه لأكثر الناس كصناعة الكيمياء بعيد».

(2139) ك: الهوى.

بذاته. وقولنا "أَوْ بِنِسْبَتِهِ⁽²¹⁴⁰⁾ إِلَيْهِ" <ف> كَالْتَّمَرِيضِ، فَإِنَّ الْمَرَضَ بِذَاتِهِ أَمْرٌ مَعَهُودٌ، وَإِنَّمَا هُوَ خَارِقٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى حَدُوثِهِ عَنْ أَفْعَالٍ فَعَلَهَا السَّاحِرُ.

وحكى اللخمي عن ابن المَوَّازِ فَيَمَنْ يُخَيِّلُ لِلنَّاسِ أَنَّهُ يَضْرِبُ نَفْسَهُ بِخَنْجَرٍ، أَوْ يَقْطَعُ بِهِ الْحَبْلَ، أَنَّهُ سَاحِرٌ يُقْتَلُ⁽²¹⁴¹⁾.

67- «أَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً»:

قول ابن عطية: «أَضْمَرَ⁽²¹⁴²⁾ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً⁽²¹⁴³⁾، أَعْنِي⁽²¹⁴⁴⁾ أَذْرَكَ خِيفَةً». صَوَابُهُ: تَصَوَّرَهَا فِي ذَهْنِهِ لَا أَذْرَكَهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ⁽²¹⁴⁵⁾».

وَحُكِيَ عَنْ سَيِّدِي أَبِي مُحَمَّدٍ الْمَرْجَانِيِّ⁽²¹⁴⁶⁾ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا خَافَ مُوسَى

(2140) ق: بالنسبة.

(2141) ن للتفصيل: «الذخيرة» للقرافي (33-31/12)؛ «الكبير» (ص): 532-533.

(2142) في كل النسخ: "أظهر". والمثبت هو الموافق لما في «تفسير ابن عطية» (54/10)؛ «تفسير غريب القرآن» لابن قتيبة (280)؛ «نزهة القلوب» لأبي بكر السجستاني (105)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (11/148)؛ «مدارك التنزيل» (373/2).

(2143) س: 62-أ. الثعالبي في «الجواهر الحسان» (51/3)؛ «وعبر المفسرون عن "أوجس" بأضمر، وهذه العبارة أعم من الوجيس بكثير». ولذلك جعل بيان الحق في «باهر البرهان» (670/2) أحسن تفسير أوجس، وحكى الحرف الآخر بصيغة التمريض؛ ومنهم من جعله بمعنى "أضمر"، كما في «اختصار النكت للمارودي» (305/2). وعبارة "أدرك خيفة" غير واقعة لدى ابن عطية، فلا يتوجه تعقب المؤلف له.

(2144) ق: "يعني"، والمثبت من «الكبير» وبقية النسخ.

(2145) النمل: 10.

(2146) ما يسوقه المؤلف من كلام المرجاني هنا أو في «الكبير»، فهو مما أخذه ابن عرفة عن أبي الحسن

لأنَّهُ سَمِعَ جَبْرِيلَ يَقُولُ لِلْسَّحَرَةِ⁽²¹⁴⁷⁾: تَقَدَّمُوا يَا أَوْلِيَاءَ اللَّهِ». هذا باعتبار الظاهر، وأما في الباطن فالمُناسب⁽²¹⁴⁸⁾ سُورُهُ بذلك.

73- ﴿وَمَا أَكْرَهْتَنَا﴾:

يُدُلُّ أَنَّ الْمُكْرَةَ عِنْدَهُمْ مَوَاحِظٌ بِمَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ⁽²¹⁴⁹⁾.

وقول أبي حيان⁽²¹⁵⁰⁾: «جَعَلَ بَعْضُهُمْ "مَا" نَافِيَةً، وَ﴿مِنَ السَّحَرِ﴾⁽²¹⁵¹⁾ متعلّق بـ "يَغْفِرُ"؛ يُرَدُّ بِأَنَّ "مَا" النافية، لها صدرُ الكلام، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها.

105- ﴿فَقُلْ يَنْسِفُهَا﴾:

السَّطِّي⁽²¹⁵²⁾ في "شرح الحوفية"⁽²¹⁵³⁾: «أينما وقع في القرآن "يسألونك"

= ن «فهرس الرصاع» (90).

والمرجاني هو أبو محمد عبد الله بن محمد (ت 699هـ)، متصوف من الفقهاء العباد، كان يتكلم على طريقة القوم؛ وله كلام في التفسير أشبه بالإشارات.

ن ترجمته في «شجرة النور» (193/1)؛ «لواقح الأنوار» للشعراني (203/1)؛ «تراجم المؤلفين التونسيين» (301-300/4)؛ «الأعلام» (125/4)؛ «كتاب العمر» (151-152) ومصادره بالحاوية.

(2147) ق: "لسجرة"، كذا.

(2148) ك: 310-أ.

(2149) ساقط من «الكبير». وما بعده ثابت (533).

(2150) عبارته التالية مما لم أقف عليه في كتابه؛ ووجدت أصلها عند المنتجب بن أبي العز في «الفريد» (450/3) والقرطبي في «الحامع» (151/11) و«العكبري» في «التيبان» (124/2)، واستبعده المهدي. وذكرها وجه آخر مقديما وهو أن تكون "ما" بمعنى "الذي" معطوفة على "الخطايا"، وقيل في موضع رفع على الابتداء، والخبر محذوف: أي وما أكرهتنا عليه مسقط أو محطوط، و"من السحر" حال من "ما"، أو من الهاء. ن «مدارك التنزيل» (375/2). وعدّ الكرمانى القول بكون "ما" نافية من عجائب التفسير. ن «غرائب التفسير» (724/1).

(2151) ك: السحرة.

(2152) محمد بن علي بن سليمان السطّي (ت 749هـ):

حافظ المغرب، العلامة الفرضي؛ تفقه بالصغبر، وأبي الحسن الطنجي، وصحب أبا الحسن المريني، فكان ابن عرفة يقرأ «الحوفية» عليه عند خروجه من مجلس السلطان. كانت «التبصرة» تصح من حفظه! له شرح جليل على «الحوفية» (خ)، وتعليق على «المدونة» و«ابن شاس». مات غريفا.

ترجمته في «وفيات النشرسي» (117)؛ «الحلل» (1/3: 670-671)؛ «التعريف بابن خلدون» (31-32)؛ «نيل الابتهاج» (408-410)؛ «جدوة الاقتباس» (1/228-229).

(2153) من أجود ما ألف في الفرائض، تحصيلاً لعلمها وتقريباً لأغراضها، وضبطاً لأصولها، وتيسيراً على =

فجوابه دون فاء، إلا في هذه الآية. ووجهه أنهم حين نزولها⁽²¹⁵⁴⁾ لم يكونوا سألوا، فالتقدير: إن سألوك فقل⁽²¹⁵⁵⁾.

= ملتمسها. ونسبها إلى مؤلفها القاضي أبي القاسم الحوفي الإشبيلي (ت 588هـ)، فرضي أندلسي بارع؛ ن مزيد ترجمته في «طبقات المالكية» (338أ-339ب)؛ «الدياج المذهب» (122؛ ر ت: 105)؛ «الأعلام» (216/1). ومن فرائضه:

- نسخة في خ ع د 1252 بخط مغربي في 40 ورقة، مبتورة الأخير.

- ن خ ع د 3203.

- ن خ القرويين 497، مبتورة الأول.

(2154) ق: "نزلوها". ون «الكبير» (ص): 535.

(2155) «شرح الفرائض الحوفية» لأبي عبد الله السطّي (ن خ م 12100: مكتبة النقيب م عبد الرحمن بن زيدان)؛

وأصل النقل كما يلي (غير مرقم، والترقيم لدني: 59ب):

«قوله تعالى ﴿قل الله يفتيكم في الكلالة﴾، جاء "قل" بغير فاء على أسلوب قوله تعالى ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه كبير﴾، كذلك قوله تعالى ﴿يسألونك عن الأهلة قل هي﴾، وكذلك قوله ﴿يسألونك عن اليتامى قل﴾، وكذلك قوله تعالى ﴿يسألونك عن الخمر والميسر قل﴾... ولم يشذ عن هذا النحو إلا قوله تعالى ﴿ويسألونك عن الجبال فقل﴾. قال بعضهم: دخلت الفاء في هذه الآية [لأنهم] كانوا لم يسألوه بعد؛ فمعناها: إن سألوك فقل لهم.

ون «غرائب التفسير» (730/1)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (163/11)؛ «البحر المحيط» (259/6)؛ «الإتقان»

(338/3)؛ «التحرير والتنوير» (307/16). وللنسفي جواب آخر فانظره في «مدارك التنزيل» (383/2).

21

سورة الأنبياء

20- ﴿لَا يَفْتُرُونَ﴾:

أي: عن العبادة⁽²¹⁵⁶⁾؛ لأن لهم عبادات غير التسييح⁽²¹⁵⁷⁾.

79- ﴿وَكُلًّا - اتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾:

قيل: القول بأن كل مجتهد مصيب، يؤدي ثبوته إلى نفيه، وما أدى ثبوته إلى نفيه فهو باطل، فالقول بأن كل مجتهد مصيب باطل؛ وبيان أداء ثبوته إلى نفيه أنه معارض بقول من قال: المصيب واحد...؛ لأن هذا القائل من جملة المجتهدين فهو مُصِيبٌ.

وأجيب بأن الخلاف هل كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد، إنما هو في الفروع والأحكام الشرعية⁽²¹⁵⁸⁾، وأما هذه المسألة فهي من الأصول والعقليات⁽²¹⁵⁹⁾.

(2156) ق: "العبارة". «المفردات في غريب القرآن» (371).

(2157) ن ثلاثة أقوال في تفسير الآية في «الروض الريان في أسئلة القرآن» (258/1)؛ «الكبير» (ص): 539.

(2158) راجع الكلام على تصويب وتخطئة المجتهدين في الأحكام الشرعية الفروعية، في «التبصرة» (498-509)؛

«إحكام الفصول» (707-721)؛ «أحكام القرآن» لابن العربي (1258/3)؛ «المستصفى» (48/4) وما بعدها؛

«المحصول» (ج2/ق3: 47-88)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (205/11)؛ «إرشاد الفحول» (260-263).

(2159) ن التفصيل في: "هل كل مجتهد في الأصول مصيب؟" في «المحصول» (ج2/ق3: 41-47)؛

«التفسير الكبير» (172/22)؛ «إرشاد الفحول» (260-259). والبحث الملخص الذي أورده ابن عطية في

مسألة الاجتهاد، عند تفسيره للآية أعلاه في «المحرر الوجيز» (180-178/10).

ابن عطية: «وَتَوَصَّلَ لَذَلِكَ دَاوُدُ وَ سَلِيمَانُ، إِمَّا بِوَحْيٍ أَوْ بِاجْتِهَادٍ مِنْهُمَا»⁽²¹⁶⁰⁾؛
فالأقسامُ أربعةٌ. وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ تِلْكَ بِاجْتِهَادٍ <قَوْلُهُ> ﴿فَفَهَّمْنَاهَا﴾⁽²¹⁶¹⁾.

(2160) «المحرر الوجيز» (10/177)؛ «اختصار النكت للماوردي» (2/331)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (3/30)؛
«روح المعاني» (17/75). واقتصر النسفي على القول الأخير في «مدارك التنزيل» (2/414).
(2161) وهو الذي أيده الباجي. وردّ الغزالي أن يكون ذلك باجتهاد، من ثلاثة أوجه:

- الأول: أنه من أين صحّ أنهما بالاجتهاد حَكَمَا؟. ومن العلماء من منع اجتهاد الأنبياء عقلا، ومنهم من منعه سمعا، ومن أحاز أحوال الخطأ عليهم، فكيف ينسب الخطأ إلى داود عليه السلام ومن أين يعلم أنه قال ما قال عن اجتهاد.

- الثاني: أن الآية أدل على نقيض مذهبهم، إذ قال ﴿وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾، والباطل يكون ظلما وجهلا، لا حكما وعِلْمًا، ومن قضى بخلاف حكم الله تعالى، لا يوصف بأنه حكم الله، وأنه الحكم والعلم الذي آتاه الله، لا سيما في معرض المدح والثناء. فإن قيل: فما معنى قوله تعالى ﴿فَفَهَّمْنَاهَا﴾ سليمان؟.

فقلنا: لا يلزمنا ذكر ذلك بعد أن بطلنا نسبة الخطأ إلى داود.

- الجواب الثالث: وهو أن يحتمل أنهما كانا مأذونين في الحكم باجتهادهما فحكما، وهما محققان، ثم نزل الوحي على وفق اجتهاد سليمان، فصار ذلك حقا متعينا بنزول الوحي، فنسب إلى سليمان لنزول الوحي عليه وعلى وفق اجتهاده. أو يجوز أن يكون نزل الوحي على سليمان بخلافهما، لكن لنزوله على سليمان أضيف إليه.

ويتعين تنزيل ذلك على الوحي، إذ نقل المفسرون: أن سليمان حكم بأنه يسلم الماشية إلى صاحب الزرع حتى ينتفع بديرها ونسلها وصوفها، حولا كاملا، وهذا إنما يكون حقا وعدلا إذ علم أن الحاصل منه في جميع السنة يساوي ما فات على صاحب الزرع، وذلك بدركه علام الغيوب، ولا يعرف بالاجتهاد.

اهـ من «المستصفى» (4/73-75). ون «الكبير» (ص: 541). وخصص ابن رشد الجد فصلا لهذه القضية في «المقدمات الممهدات» (3/344-345).

22

سورة الحج [81-ر]

حكى ابن عطية⁽²¹⁶²⁾ والزّمخشري⁽²¹⁶³⁾ في كونها مكية أو مدنية سبعة أقوال⁽²¹⁶⁴⁾.

2- ﴿ذَاتِ حَمْلٍ﴾:

لم يقل "حامل" كما قال "مرضع"؛ ليشمل⁽²¹⁶⁵⁾ من تضع علقه أو مضغة⁽²¹⁶⁶⁾.

(2162) «المحرر الوجيز» (10/219-220). وفيه: «هذه السورة مكية إلا ثلاث آيات، قوله تعالى ﴿هَٰذَا نَحْنُ بِمَكَّةَ﴾ إلى تمام ثلاث آيات، قاله ابن عباس ومجاهد. وروي أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما أنهن أربع آيات، إلى قوله تعالى ﴿عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾. وقال الضحاك: هي مدنية؛ وقال قتادة: سورة الحج مدنية إلا أربع آيات، من قوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾ إلى قوله ﴿عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾، فهن مكيات - ذكره النيسابوري في «كتاب التنزيل وترتيبه» (نسخة مكتبة الأسد: 226 ب-) - وعد النقاش ما نزل بالمدينة عشر آيات، وقال الجمهور: السورة مختلطة، منها مكى ومنها مدني، وهذا هو الأصح - والله أعلم - لأن الآيات تقتضي ذلك، وروي عن أنس بن مالك أنه قال: نزل أول السورة في السفر على رسول الله ﷺ...».

(2163) لم يحك الزّمخشري في «الكشاف» (3/141) سوى قول واحد، وهو أنها مكية إلا ست آيات نبه عليها؛ وذكر ابن عطية ستة أقوال، فيكون الحاصل سبعة كما ذكر المؤلف. ون «الكبير» (ص): 545.

(2164) ن «معاني القرآن» للنحاس (4/371)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (12/3)؛ «البحر المحيط» (324)؛ «روح المعاني» (17/109-110)؛ «التحرير والتنوير» (17/179-183).

(2165) ك : ليشتمل.

(2166) «الكبير» (ص): 545. وأجاب ابن عاشور في «التحرير» (17/190-191) بأن التعبير بذات حمل؛ لأنه الجاري في الاستعمال أكثر، مع ما في هذه الإضافة من التنبيه على شدة اتصال الحمل بالحامل، فيدل =

وقول ابن عطية: «العَلَقَةُ هي الدَّمُ الْعَبِيطُ»⁽²¹⁶⁷⁾، يعني الطري، خلاف قول الفقهاء؛ لأنَّهم فرَّقوا بين العَلَقَةِ والدَّمِ الْمُجْتَمِعِ⁽²¹⁶⁸⁾. قال ابنُ القاسم⁽²¹⁶⁹⁾ في الأُمَّة: إذا وضعت من سيدها دماً مجتمعاً كانت به⁽²¹⁷⁰⁾ أمّ ولد⁽²¹⁷¹⁾.

وقال أشهب: لا، حتَّى تضع علقَةً⁽²¹⁷²⁾. والعلقة هي القطعة الملتحمة التي إذا جعلت في ماء سخن لم تنقطع، بخلاف الدَّمِ الْمُجْتَمِعِ⁽²¹⁷³⁾. وعكس

= على أن وضعها إياه لسبب مفتح. ون «روح المعاني» (112/17).
(2167) «المحرر الوجيز» (228/10)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (6/12). ون «اللسان» (عبط)؛ «مختار الصحاح» (172)؛ «المفردات في غريب القرآن» (343)؛ «المصباح المنير» (390/2)؛ «النهاية في غريب الحديث» (173-172/3).

(2168) العَلَقُ عند اللغويين الدم، ما كان؛ وقيل: هو الدم الجامد الغليظ؛ وقيل: الجامد قبل أن يَبْسَ؛ وقيل: هو ما اشتدت حرمة، والقطعة منه عَلَقَةٌ. من «اللسان» (علق)؛ «معاني القرآن» (4/377).
واختلف في الدم المجتمع فقال ابن القاسم في «المدونة» في كتاب الديات أنه معتبر ذكر ذلك في أخذه في الكلام على الغرة وألغاه أشهب؛ ابن ناجي: قال شيخنا أبو مهدي عيسى الغبريني: وعكس عياض في «الإكمال»، فعزا لكل واحد من ابن القاسم وأشهب ما للآخر؛ ولم يزل أشياخنا بأجمعهم يبهون عليه كما نبه عليه ابن عبد السلام في العدد فاعلمه.

ن «شرح ابن ناجي على الرسالة القيروانية» (182/2)؛ وبأعلاه أيضاً «شرح العلامة زروق».
(2169) أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العُتْقِيّ بالولاء (ت 191هـ):
من أركان المذهب، وأثبت أصحاب مالك، صحبه عشرين عاماً؛ ولقد بلغ من جلالة عند المالكية أن حكى الباجي عن سجلات قرطبة أن لا يخرج المفتي عن قول ابن القاسم ما وجده! (المعيار المعرب: 2/482). ترجمته في «ترتيب المدارك» (244-261/3)؛ «طبقات المالكية» (31ب-36أ)؛ «الديباج المذهب» (239-241 رت: 304)؛ «وفيات الأعيان» (129-130 رت: 362)؛ «تقريب التهذيب» (290-رت: 3980)؛ «تذكرة الحفاظ» (1-356/357 رت: 346)؛ «تذكرة الحفاظ» للسيوطي (148 رت: 325)؛ «شجرة النور» (58)؛ «الأعلام» (323/3).

(2170) ك، س: له.

(2171) وهو الذي نقله ابن القاسم في «المدونة» (399/6)، عن مالك حيث قال: «...إذا ألقته فعلم أنه حمل وإن كان مضغّة أو علقّة أو دماً، ففيه الغرة، وتنقضي به العدة من الطلاق، وتكون به الأمة أم ولد».
ون «المحرر الوجيز» (10/229).

(2172) «إرشاد السالك» (154). وعلى رواية أشهب، جرى ابن الحاجب في «جامع الأمهات» (539) حين قال: «وتصير الأمة أم ولد... بثبوت الإتيان بولد حي أو ميت علقّة فما فوقها»؛ والشيخ خليل في «مختصره» (296): «إن ثبت إلقاء علقّة فوق»؛ وشرّاح «الرسالة» ابن ناجي وزروق (182/2) والآبي في «الثمر الداني» (358). ون للتفصيل «المعونة» للقاضي عبد الوهاب (1489/3).

2173-«الكبير» (ص: 546). ون «المدونات الممهّدة» (3/201-202).

عياض في "الإكمال"⁽²¹⁷⁴⁾، نقل قول ابن القاسم و أشهب.

وَلَمَّا نَقَلَ الْمُتَّيِّطِي⁽²¹⁷⁵⁾ الْخِلَافَ فِي أَقْصَى⁽²¹⁷⁶⁾ الْحَمْلِ، هَلْ هُوَ خَمْسُ سَنِينَ أَوْ سَبْعَ أَوْ ثَلَاثَ أَوْ أَرْبَعٍ، نَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ⁽²¹⁷⁷⁾ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ⁽²¹⁷⁸⁾.

(2174) (125/8). وفيه: «وذكره أن لكل حالة أو انتقال مدة أربعين يوما، وأنه إنما ينتقل إلى العلقه بعد الأربعين، أصل في أنه لا يعول في السقط إلا إذا كان علقه، وحينئذ يحكم لأمه بأنها أم ولد، وبه تبرأ العدد، ولا يحكم لذلك بالدم المجتمع، وهو قول ابن القاسم؛ لأنه لا يتميز أنه سقط إلا بتخلقه إلى العلقه، وأشهب يرى أن كل ما شهد به النساء أنه سقط من دم أو علقه أو غيره حكم له بأنه سقط؛ وهذا لا يعلمه النساء إلا بعد تخلقه إلى العلقه».

(2175) علي بن عبد الله الأنصاري المتيطي (ت 570هـ):

الفقيه الموثق الحافظ؛ له تأليف عظيم في الوثائق سماه بـ«النهاية في معرفة الوثائق والأحكام»؛ يعرف بالمتيطة (خ)؛ وعنه النقل.

ترجمته في «طبقات المالكية» (331ب)؛ «جذوة الاقتباس» (480/2-481).

(2176) ك: 311-ب.

(2177) المقصود به ابن عبد الحكم، كما صرح به ابن عبد السلام في شرحه فرعي ابن الحاجب، ن «المعيار المعرب» للونشريسسي (55-56). وقد تورك ابن العربي رحمه الله، على القائلين بهذا القول، وخرج في نقدهم عن حد العلم والحلم، وتبرأ من القول ونسبه إلى الهالكين لا المالكيين. ن «أحكام القرآن» (1097/3).

(2178) أضرب مختصر «المتيطة» أبو عبد الله محمد بن هارون الكناي، عن إثبات قول الأصل هذا، واكتفى بأن قال: «اختلف في أقصى ما يحمل له النساء، فروى ابن الماجشون عن مالك أربع سنين، وقال المغيرة: خمسا؛ وقال مالك أيضا: لا أرى الخمس سنين بعدا؛ وقال سحنون: لم يوقت مالك فيه وقتا، بل قال: أقصى ما يحمل له النساء».

اهـ من «مختصر المتيطة» (ن خ ع د 9828: كتاب أمهات الأولاد؛ ورقة 230 أ). ون «الجامع» لابن يونس الصقلي: السفر الرابع (ن خ ع ق 386: ورقة 39 ب).

قال ابن الحاجب في «جامع الأمهات» (230): «المرتبة بجنين بظن [في] «المعيار»: بحس بطن، لا تنكح إلا بعد أقصى أمد الوضع: وهو خمسة أعوام على المشهور، وروي: أربعة، وسبعة، وقال أشهب: لا تحل أبدا حتى يتبين والنساء كلهن فيه سواء».

وفصل ابن عبد السلام في «تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب» فقال: «اختلف في منتهى أمد الحمل، فروى عن ابن عبد الحكم تسعة أشهر، ولا أعلم من يوافقه عليه، كما لا أعلم له وجه؛ لأن العيان اقتضى خلافه مما لا يشك فيه، ولعله لم يصح عنه. وروى مطرف عن مالك أربعة أعوام، وهو في العتق الثاني من «المدونة». وقال عبد الوهاب: هي الرواية المشهورة. وروي عن مالك أيضا خمسة أعوام وهو في كتاب العدة. قال المؤلف ابن الحاجب وقال الأبهري: ورواية أشهب عنه سبع سنين. وقال أيضا: لا تحل أبدا حتى يتبين، ولا أعلم مستندا في هذه المسألة يرجع إليه. إلا أنه لا يشك في ضعف قول ابن عبد الحكم رحمه الله. ولم يحد في موضع آخر حدا بل قال لما يشبهه أن يلد النساء له» =

ع: «إِنَّمَا هَذَا أَقْصَى الْحَمْلِ الطَّبِيعِيِّ»⁽²¹⁷⁹⁾ لَا الشَّرْعِيَّ؛ قَالَ الْحُكَمَاءُ: إِنَّ بَقِيَّةَ النُّطْفَةِ فِي الرَّحِمِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، تَبَيَّنَ حَمْلُهَا لِمِثْلِهَا شَهْرَيْنِ، وَوُضِعَ لثَلَاثَةِ أَمْثَالِ ذَلِكَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ. وَإِنْ بَقِيَتْ خَمْسَةٌ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا تَبَيَّنَ لِمِثْلِهَا سَبْعِينَ يَوْمًا، وَوُضِعَ لثَلَاثَةِ أَمْثَالِ ذَلِكَ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ. وَإِنْ بَقِيَتْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا تَبَيَّنَ لِمِثْلِهَا ثَمَانِينَ يَوْمًا، وَوُضِعَ لثَلَاثَةِ أَمْثَالِ ذَلِكَ ثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ؛ مَعَ أَنَّهُ قَلَّ مَا يَعِيشُ مَنْ وُضِعَ لِمِثْلِ ذَلِكَ. وَإِنْ بَقِيَ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا تَبَيَّنَ لِمِثْلِهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَوُضِعَ لثَلَاثَةِ أَمْثَالِهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ؛ وَهُوَ أَقْصَى الْحَمْلِ الطَّبِيعِيِّ»⁽²¹⁸⁰⁾.

6- «وَلَا تَقُولُوا يَحْيَى الْمَوْتَرُ»:

إِنْ قُلْتَ: عَطَفُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ عَلَى قَوْلِهِ «هُوَ الْحَقُّ»، يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْإِعَادَةِ عَقْلًا.

قُلْتَ: لَا يَدُلُّ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ إِنَّمَا يُشَارِكُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ فِي الْإِعْرَابِ⁽²¹⁸¹⁾ وَالْمَعْنَى، [لَا] فِي جُمْلَةِ أَحْكَامِ الْقَضَايَا عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ، مِنْ ضَرُورَةٍ⁽²¹⁸²⁾ وَإِمْكَانٍ وَإِطْلَاقٍ وَدَوَامٍ وَغَيْرِهَا⁽²¹⁸³⁾.

= «من المعيار» (55/4-56). ون تفصيلاً أكبر عند القرطبي في «تفسيره» (189/9-190)؛ وفيه: «قال ابن عبد البر: «هذه مسألة لا أصل لها إلا الاجتهاد، والرّد إلى ما عرف من أمر النساء؛ وبالله التوفيق». وضعف ابن عطية قول من قال تسعة أشهر، فانظر «تفسيره» (131/8).

(2179) س: 63-ب.

(2180) «الكبير» (ص): 546.

(2181) ك: الأعراف.

(2182) سيأتي الحديث عن الضرورة وأقسامها عند التحشية على نكتة الآية 18 من سورة الفتح.

(2183) «الكبير» (ص): 547. مع اختلاف في العبارات.

الضروريات والدوائم والمطلقات والممكنات والدوائم والمشروطات، هي أقسام توجيه القضية عند المناطق. من «ضوابط المعرفة» (119).

8- «بَغَيْرِ عِلْمٍ»:

قول الزمخشري: «المُرَادُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ»⁽²¹⁸⁴⁾؛ يُرَدُّ بِأَنَّ التَّكْلِيفَ شَرْطُهُ الْعَقْلُ، وَهُوَ عِلْمٌ ضَرُورِيٌّ⁽²¹⁸⁵⁾، حَسْبَمَا قَالَه الْإِمَامُ فِي "الْإِرْشَادِ"⁽²¹⁸⁶⁾.

73- «لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا»:

إِنْ قُلْتُ: الذَّرَّةُ أَحَقُّ مِنَ الذُّبَابِ، فَنفْئِ خَلْقَهَا أَبْلَغُ. قُلْتُ: بَلِ الْعَكْسُ؛ لِأَنَّ مَعْنَى خَلْقِ الذَّرَّةِ إِيجَادُهَا عَنْ عَدَمٍ، وَهَذَا لَمْ يَدَّعِهِ أَحَدٌ؛ وَأَمَّا خَلْقُ الذُّبَابِ فَمَعْنَاهُ جَمْعُ أَجْزَائِهِ وَنَفْخُ الرُّوحِ فِيهِ، وَخَلْقُ الْأَعْرَاضِ لَهُ، وَهَذَا [82- زَعَمَهُ الْمُعْتَرِضُ فِي خَلْقِ الْأَفْعَالِ. <و> قَدْ كَانَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يُحْيِي

(2184) «الكشاف» (146/3). ونقله النسفي في «مدارك التنزيل» (429/2) و أبو حيان في «البحر المحيط» (6/329) والبيضاوي في «أنوار التنزيل» (50/4) و الألوسي في «روح المعاني» (122/17). ون تنبيه السكوني على تعريض الزمخشري بأهل السنة في هذا الموضع، في «التمييز» (ن خ ع ق 327): 439 ظ.

(2185) مقالة أن العقل علم ضروري هي للقاضي أبي بكر الباقلاني، نقلها عنه الجويني، ونميت إلى بعض المفسرين كابن عطية في «المحرر الوجيز» (362/1) مع هـ رقم 3؛ ومعناها أن العقل هو نفس العلوم الضرورية، أي: الوجوب والاستحالة والجواز؛ والحق أن العلم نور أو قدرة به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية؛ وليس من قبيل العلوم؛ والله أعلم. ون تعليق الفهري التلمساني على «المعالم في أصول الدين» (ن خ ع ق 230): 8 ظ. و «التقرير والتحجير» (216/2).

(2186) «الإرشاد» (36-37)؛ والمقصود منه: «العقل علوم ضرورية، والدليل على أنه من العلوم الضرورية استحالة الاتصاف به مع تقدير الخلو عن جميع العلوم. فإن قيل: المانع من كون العقل خاليا عن العلوم كونه مشروطا بثبوت شروط ضرورية منها، كالإرادة المشروطة بالعلم، قلنا: غرضنا أن نعرض للعقل المشروط في التكليف، إذ العاري منه لا يحيط علما بما يكلف، ولا يحيط بذلك إلا بعد حصول علوم بمعلومات هي أصول النظر، ولا يتقدم الوصول إلى العلم بالتكليف دونها، فقصدنا ضبط تلك العلوم التي نشترط تقديمها على ابتداء النظر، وسميناها عقلا».

ون «الشامل» للجويني أيضا (111).

وقد قال الإمام في «البرهان»: العلوم كلها ضرورية، وعنى بذلك أنها غير مدلولة ولا مكسوبة بالقدرة الحادثة، مع تسليمه أن منها ما يتوقف على النظر. وقال: لا معنى للنظر سوى التردد في أنحاء الضروريات وأساليبها.

وقد تعقبه في هذا الأمر أبو محمد شرف الدين عبد الله الفهري، المعروف بابن التلمساني، في تعليقه على «المعالم في أصول الدين» للفخر (ن خ ع ق 230): 13 و- 14 ظ. ون التفصيل في «الكبير» (ص): 547.

الموتى، فإيجاد الذباب أسهل من إيجاد الذرة، فالعجز عنه يستلزم العجز عنها، لا سيما إذا⁽²¹⁸⁷⁾ قلنا إن القادر على إيجاد الجزء [المكمل]⁽²¹⁸⁸⁾ قادر على الجميع، فالقادر على إيجاد الحياة خالق للذات لأن بفعله⁽²¹⁸⁹⁾ يحصل كمال الذات.

(2187) ك، س : إن.

(2188) في «الكبير» (ص): 552: "الكلي".

(2189) ق: يفعله.

23

سورة المومنين⁽²¹⁹⁰⁾

17- ﴿فَوْفَكُمْ﴾:

يُدُلُّ أَنَّ السَّمَاءَ بَسِيطَةٌ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: مَا تَحْتَنَا مِنْهَا فَوْقَ غَيْرِنَا؛ وَيُدُلُّ أَنَّ
 الْجِسْمَ⁽²¹⁹¹⁾ لَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ؛ إِذْ لَا يَتَقَرَّرُ خَلْقُهَا فَوْقَنَا إِلَّا بَعْدَ وَجُودِنَا، وَهِيَ
 فِي كُلِّ آنٍ مَعْدُومَةٌ وَتَخْلُقُ⁽²¹⁹²⁾.

18- ﴿عَلَى خَهَائِبٍ بِهِ لَفِذُوهَا﴾:

يُدُلُّ عَلَى تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ بِالْعَدَمِ الْإِضَافِيِّ⁽²¹⁹³⁾.

19- ﴿فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ﴾:

أَي، بِالْمَاءِ⁽²¹⁹⁴⁾.

وَاشْتَمَلَتِ الْآيَةُ عَلَى الْعِلَلِ الْأَرْبَعَةِ: الْمَادِيَةِ⁽²¹⁹⁵⁾ وَهُوَ الْمَاءُ؛ وَالصُّورِيَّةِ وَهُوَ
 اخْتِلَافُ الْأَنْوَاعِ؛ وَالْغَائِيَّةِ وَهُوَ الْأَكْلُ؛ وَالْفَاعِلُ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

(2190) ق: "المومن". ووردت تسميتها بمثل هذا فيما رواه النسائي. ن «التحرير والتنوير» (5/18).

(2191) ك: "الجسماني" - 312-أ.

(2192) «الكبير» (ص): مخلوقة.

(2193) «التحرير والتنوير» (29/18).

(2194) «مدارك التنزيل» (463/2).

(2195) ق: "المائية". والمثبت من "ك، س، «الكبير» (ص: 553).

76- ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ﴾:

الزمرخشري⁽²¹⁹⁶⁾: «وَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِالسِّنِينَ حَتَّى أَكَلُوا الْعِلْهَزَ»⁽²¹⁹⁷⁾؛ قلت: العلهز هو الدَّمُ الْمُخْتَلَطُ⁽²¹⁹⁸⁾ بالشعر، وقيل: هو الْقَرَادُ⁽²¹⁹⁹⁾.

95- ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ أَرْبُوعٍ مَّا نَعِدُّهُمْ لِقَائِهِ﴾:

يَدُلُّ عَلَيَّ تَعَلُّقِ قُدْرَتِهِ بِمَا عَلِمَ عَدَمَ وَقُوعِهِ⁽²²⁰⁰⁾، وهو اختيارُ الإمام في "الإرشاد" قائلاً: «وَيَتَبَيَّنُ»⁽²²⁰¹⁾ ذلك بالمثال أَنَّ إِقَامَةَ السَّاعَةِ مَقْدُورَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِي وَقْتِنَا، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا لَا تَقَعُ نَاجِزَةً، وَقَدْ اضْطَرَبَ قَوْلُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي هَذَا الْفَضْلِ، وَلَا مُحْضُولٌ لِلَاخْتِلَافِ فِيهِ عِنْدِي؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى يَكُونُ خِلَافَ الْمَعْلُومِ الَّذِي لَا يَقَعُ مَقْدُورًا لِلَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ مُمَكِّنٌ، وَأَنَّ الْقُدْرَةَ فِي نَفْسِهَا صَالِحَةٌ، لَكِنْ لَا يَقْتَصِرُ⁽²²⁰²⁾ تَعَلُّقُهَا عَنْهُ حَسَبَ قُصُورِ تَعَلُّقِ الْقُدْرَةِ

(2196) عبارة الزمرخشري واردة عند تفسيره للآية السابقة: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصَّوْطِ لَنَاكِبُونَ﴾. (2197) ق: "العلمز". ك: "الهلعز". س: "العلميز". والتصويب من «الكشاف» (197/3)؛ «الفائق» للزمرخشري (22/3)؛ «روح المعاني» (55/18). وزاد القرطبي في «الجامع» (95/12) بيانا للعلهز حين قال: كانوا يأخذون الصوف والوبر فيبلونه بالدم ثم يشوونه ويأكلونه. وورد هذا الحرف من الأعرية في كلام أبي سفيان يشتكى للنبي ﷺ ما أصاب قريشا من الجوع، عند الواحدي في «أسباب النزول» (324) وابن عطية في «المحرر الوجيز» (388/10) وابن كثير في «تفسيره» (31/5) و«الصحيح المسند من أسباب النزول» (159) و«غريب الحديث للحري» (727/2) و«غريب الحديث» لابن الحوزي (125/2).

(2198) ق: "الْمُخْتَلَطُ". ون «الكبير» (ص): 556.

(2199) بهذا المعنى الأخير أورده كراع النمل في «المنتخب» (112/1)؛ وذكر له أسماء آخر: الْعُلُ، وَالطَّلُخُ، وَاللَّبُودُ، وَالْقَتِينُ، وَالزَّرَامُ، وَالْحَبْرُكِيُّ، وَالْبُئْرُ. وزاد أنه قد يعني دويبة تكون في أذنان الدواب وماخير حوافرها ومناسمها. ون «اللسان» (381/5)؛ «النهاية في غريب الحديث» (293/3).

(2200) س: 64-أ.

(2201) ك: ويبين.

(2202) ك: "له لا يقصر". س: "لا يقصر".

الحادثة عن الأوان⁽²²⁰³⁾، فهذا معنى كونه مقدوراً، ثم ما علم الله تعالى أنه لا يقع <ف> لا يقع قطعاً⁽²²⁰⁴⁾.

قلت: وعزا في "الشامل" عدم التعلق للمعتزلة، وقرّر المقترح عدم تحقق الاختلاف في هذه المسألة، وعدم توارّد المختلفين على مورد واحد، بأن خلاف المعلوم يصح أن يقال أنه غير مقدور بمعنى أن القادر لم يوقعه، ويصح أن يقال هو مقدور بمعنى أنه متمكن من إيقاعه؛ فواحد ينظر إلى الوقوع فيقول: ما علم الله أنه لا يقع فلا يقع قطعاً، فلا معنى لتعلق القدرة بالمقدور مع أن القادر لا يوقعه. وآخر يقول: القادر متمكن من إيقاعه وإن لم [83-ر] يوقعه وهو ممكن باعتبار ذاته، وتعلق العلم بأنه لا يقع، لا ينفي إمكانه، وصلاحيّة القدرة لا قصور فيها، وقد قام الدليل على عموم تعلقها بجميع الممكنات، فيجب القول بكونه مقدوراً فصّار خبر هذه الدعوى عبّر عنه بلفظ مُشْتَرَك، فلا يقع التناقض بين الخصمين في الدعوى، فكأن النفي والإثبات في اللفظ غير جارٍ على حكم التقيضين، فصّح قول الإمام أن الاختلاف في هذه المسألة لا حاصل له!⁽²²⁰⁵⁾

96- ﴿إِذْ جَعَلَ بِالْبَيْتِ مِنَ الْخَيْرِ الْبَيْتَ﴾:

إن أريد الإحسان عرفاً، أخذ منه الأخذ بأخف ما قيل في مقادير⁽²²⁰⁶⁾ العقوبات، وإن أريد الإحسان شرعاً فلاجل العكس!.

(2203) في «الإرشاد»: "الألوان". وهو الصحيح؛ فقبله عقد الجويني فصلاً للحديث عن القدرة على الألوان والطعوم ونحوها.

(2204) «الإرشاد» (205-206).

(2205) النصّ بتمامه في «شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد» لتقي الدين مظفر الشافعي، المعروف بالمقترح (ن خ غ ق 80): (107و-108ظ). والتنبه هنا أوفى مما في «الكبير» (ص): 557.

(2206) ق: "مقادير". والنكته في «الكبير» (ص): 557.

108- ﴿وَلَا تُكَلِّمُوا﴾:

قول ابن عطية: «هُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْكَلَامَ»⁽²²⁰⁷⁾؛ يُرَدُّ بِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ﴿يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾⁽²²⁰⁸⁾ وغير ذلك⁽²²⁰⁹⁾.

109- ﴿رَبَّنَا ءَامَنَّا﴾:

يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ التَّقْيِيدِ بِالْمَشِيئَةِ⁽²²¹⁰⁾، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: هَذَا إِنشَاءٌ لَا خَبَرٌ.

(2207) «المحرر الوجيز» (404/10)؛ «تفسير الحافظ ابن كثير» (43/5). وقارن بما في «الكبير» (ص): 557.

(2208) الزخرف : 77.

(2209) «روح المعاني» (68/18).

(2210) ن الخلاف في جواز الاستثناء في الإيمان: «كتاب أصول الدين» لأبي منصور التميمي (253-254).

وراجع للتفصيل ما في «الكبير» (ص): 557.

24

سورة النور

2- ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾:

قُدِّمَتِ الْأُنْثَى هُنَا عَلَى الذَّكَرِ، وَعُكِّسَ فِي قَوْلِهِ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾⁽²²¹¹⁾،
اعتباراً بالغالب؛ لأنَّ الزَّنا في الإناثِ أَغْلَبُ، والسَّرقة في الذُّكورِ
أَغْلَبُ⁽²²¹²⁾.

وقولُ ابنِ عطية: «حَكْمُ الْمُحْصَنِينَ مَنْسُوخٌ، قِيلَ: بِالسَّنَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ...»⁽²²¹³⁾؛
يُرَدُّ بِقَوْلِ ابْنِ الصَّلَاحِ: «لَمْ يَتَوَاتَرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ غَيْرُ حَدِيثَيْنِ»⁽²²¹⁴⁾: حَدِيثُ "مَنْ
كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"⁽²²¹⁵⁾ وَحَدِيثُ "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ

(2211) المائدة : 38.

(2212) ن «غرائب التفسير» (788/2)؛ «أحكام القرآن» لابن العربي (1313/3-1314)؛ «المحرر الوجيز» (10/417-416)؛ «باهر البرهان» (990/3)؛ «الفريد» (586/3)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (107/12)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (58/3)؛ «البحر المحيط» (393/6)؛ «كشف المعاني» (149-150؛ 270)؛ «الروض الريان» (277/1)؛ «أنوار التنزيل» (73/4)؛ «فتح الرحمن» (285)؛ «التحرير والتنوير» (146/18) و«أضواء على مشاهبات القرآن» (52/2). وأجاب محمد بن أبي بكر الرازي في «أنموذج جليل» (354) بحواب أدق، وهو أن الزنا إنما يتولد من شهوة الوقاع، وشهوة المرأة أقوى وأكثر؛ والسرقه إنما تتولد من الجسارة والجرأة والقوة، وذلك في الرجل أكثر؛ وهو عين ما أجاب به العز في «اختصار النكت للماوردي» (385/1)؛ (386/2).

(2213) «المحرر الوجيز» (10/417)؛ «الجواهر الحسان» (169/3). زاد في «الكبير» (ص: 558): «هذا عند الأصوليين تخصيص لا نسخ؛ لكن قالوا: المخصص إذا ورد على العام بعد العمل به فهو تخصيص». (2214) علّقَ مَتَمَلِّكُ نَسْخَةِ الزَاوِيَةِ النَّاصِرِيَةِ مِنْ «الكبير» على كلام ابن الصلاح بقوله: «غير صحيح؛ بل الأحاديث المتواترة كثيرة، أفردھا السيوطي بتأليف مستقل».

(2215) صحيح متواتر؛ رواه من الصحابة بضعة وسبعون (تدريب الراوي: 352)؛ «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (2/1111؛ رح: 6519).

بِالنِّيَّاتِ⁽²²¹⁶⁾، والباقي أخبارُ آحادٍ⁽²²¹⁷⁾.

3- ﴿الزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانِيَةٌ﴾⁽²²¹⁸⁾:

قُدِّمَ الذِّكْرُ هُنَا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي النِّكَاحِ، وَهُوَ الْمَخَاطِبُ⁽²²¹⁹⁾ وَالْفَاعِلُ لِلوُطْءِ⁽²²²⁰⁾.

(2216) صحيح: وهو طرف من حديث تختلف ألفاظه، أخرجه البخاري في «صحيحه مع الفتح» (9/1)؛ رح 1؛ كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ. وفي (1/135)؛ رح: 54؛ كتاب الإيمان، باب ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة. وفي (5/160)؛ رح: 2529؛ كتاب العتق، باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه. وفي (7/226)؛ رح: 3898؛ كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة. وفي (9/115)؛ رح: 5070؛ كتاب النكاح، باب من هاجر أو عمل خيرا لتزويج امرأة فله ما نوى. وفي (11/572)؛ رح: 6689؛ كتاب الأيمان والنذور، باب النية في الإيمان. وفي (12/327)؛ رح: 6953؛ كتاب الحيل، باب في ترك الحيل، وأن لكل امرئ ما نوى. ومسلم في «صحيحه» (3/1515-1516)؛ رح: 1907؛ كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال. والترمذي في «سننه» (4/179-180)؛ رح: 1647؛ كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا. وأبو داود في «سننه» (2/262)؛ رح: 2201؛ كتاب الطلاق، باب فيما عني به الطلاق والنيات. وابن ماجه في «سننه» (2/1413)؛ رح: 4227؛ كتاب الزهد، باب النية. والدارقطني في «سننه» (1/51)؛ رح: 1؛ كتاب الطهارة، باب النية. وابن خزيمة في «صحيحه» (1/73)؛ رح: 109؛ جماع أبواب الوضوء وسننه، باب إيجاب إحداث النية للوضوء والغسل. والبيهقي في «السنن الصغرى» (1/9)؛ رح: 1؛ باب استعمال العبد الصدق والنية والإخلاص فيما يقول ويعمل لله ﷻ على موافقة السنة. وفي (3/415)؛ كتاب السير، باب في فضل الجهاد في سبيل الله على طريق الاختصار. والحديث في «صحيح سنن الترمذي» (2/128). قال الحافظ بن حجر: «حديث "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى"، وفي رواية "ولكل امرئ ما نوى"، متفق عليه وله ألفاظ؛ ومداره على يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب. ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة من لم يخرجوه سوى مالك». اهـ من «تلخيص الحبير» (1/55).

(2217) تواتر حديث «من كذب» مسلم؛ بخلاف حديث «إنما الأعمال» فليس بمتواتر؛ كما صرح به النووي في تقريره، والسيوطي في «تدريب الراوي» (353 ؛ 153-154).

(2218) س : 65-ب.

(2219) كذا في كل النسخ و«الكبير» (ص)، ولعل الأليق بالسِّيَاق أن يكون: «الخاطب»، وهو كذلك في «الكشاف» و«البحر».

(2220) «أنموذج جليل» (354)؛ «الكشاف» (3/212-213)؛ «البحر المحيط» (6/393)؛ «كشف المعاني» (270)؛ «الروض الريان» (1/277)؛ «أضواء على متشابهات القرآن» (2/53). ونبه أبو حيان إلى أن هذا الجواب لا يتم إلا إذا حمل النكاح على العقد لا على الوطء.

4- ﴿وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمَخَصَّنَاتِ﴾:

ذَكَرَ قَذْفَ الْمُخَصَّنَاتِ دُونَ الْمُحْصَنِينَ⁽²²²¹⁾؛ لِأَنَّ لُحُوقَ الْمَعْرِةِ لِلنِّسَاءِ⁽²²²²⁾؛ وَلِذَا قَالَ مَالِكٌ: «لَا يُحَدُّ قَاذِفُ الصَّبِيِّ غَيْرِ الْمَطِيقِ لِلوِطْءِ»⁽²²²³⁾، >وَيُحَدُّ قَاذِفُ الصَّبِيَةِ الْمَطِيقَةِ لِلوِطْءِ⁽²²²⁴⁾<⁽²²²⁵⁾.

6- ﴿إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾:

يَدُلُّ >عَلَى<⁽²²²⁶⁾ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ أَحَدَ الْأَرْبَعَةِ حُدِّ الثَّلَاثَةُ، لِاِقْتِضَاءِ الْآيَةِ إِبْغَاءَ شَهَادَةِ الزَّوْجِ وَحْدَهُ، فَكَذَا مَعَ غَيْرِهِ⁽²²²⁷⁾؛ قَالَ فِي "الْمَدُونَةِ"⁽²²²⁸⁾، فِي آخِرِ كِتَابِ اللَّعَانِ.

13- ﴿فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾:

يَدُلُّ أَنَّ لِلْمَقْذُوفِ أَنْ يَقُومَ بِحَقِّهِ وَلَوْ عَلِمَ صَدَقَ قَاذِفُهُ؛ لِأَنَّ⁽²²²⁹⁾ مَعْنَى

(2221) ابن عطية: «قذف الرجال داخل في حكم الآية بالمعنى وإجماع الأمة على ذلك، وهذا نحو نصه تعالى على لحم الخنزير ودخول شحمه وغضاريفه ونحو ذلك بالمعنى والإجماع، وحكى الزهراوي أن المعنى: الأنفس المحصنات، فهي نعم بلفظها الرجال والنساء». من «المحرر الوجيز» (430/10)؛ «غرائب التفسير» (789/2).

(2222) «المحرر الوجيز» (430/10)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (115/12)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (59/3). (2223) تَبَّهَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ صَالِحٌ رِبَاطَ آسَفِي-فِيمَا عَزَاهُ التَّادِلِيُّ لَهُ فِي شَرْحِ «الرَّسَالَةِ»- إِلَى أَنَّهُ لَوْ قَذَفَ صَبِيٌّ بِأَنَّهُ فَعَلَ بِهِ، لَكَانَ الْحَدُّ عَلَى قَاذِفِهِ، لِلْحُوقِ الْمَعْرِةِ كَالصَّبِيَةِ. قَالَ زُرُوقٌ: بَلْ هِيَ أَقْوَى فِيهِ. ن «شرح الرسالة» لابن ناجي (262/2) وشرح الشيخ زروق أعلاه. (2224) للوطء : ساقطة من "س".

(2225) انظره في «المدونة» (مج 6/220-221)؛ «المعونة» (1403/3)؛ «أحكام ابن العربي» (1322/3)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (117/12)؛ «البحر المحيط» (397/6). وقد قال الشيخ ابن أبي زيد: «ويحد قاذف الصبية بالزنا إن كان مثلها يوطأ، ولا يحد قاذف الصبي» (الرسالة بشرح الآبي: 392-393؛ وشرح زروق وابن ناجي: 262/2) وراجع «جامع الأمهات» (518)؛ وشرح الشيخ خليل عند قوله في «المختصر» (285): «كَأَنَّ بَلَغَتِ الْوِطْءَ».

(2226) من "س". والتنبية في «الكبير» (ص: 558).

(2227) «الجامع لأحكام القرآن» (56/5)؛ (126/12).

(2228) (118/3).

(2229) ق: "ان".

”عند الله“ أي: في حكمه لا في علمه⁽²²³⁰⁾.

16- ﴿أَنْ تَكَلَّمُ﴾⁽²²³¹⁾:

عبر بالكلام في طرف [84-ظ] الثبوت، وبالقول في طرف النفي، والأصل باعتبار الفهم العكس؛ لأن المسموع هو لفظ مركب مفيد⁽²²³²⁾، وإنكاره بالقول القلبي واللفظي.

22- ﴿وَالْمُفْجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾:

دليل لعدم الإحباط؛ لأن مسطحا⁽²²³³⁾ ممن تكلم في الإفك⁽²²³⁴⁾.

35- ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾:

ع: «عن ع س⁽²²³⁵⁾: قُرِئَ صَدَاقٌ بِحَضْرَةِ الْقَاضِي أَبِي إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ

(2230) «أحكام القرآن» لابن العربي (3/1343)؛ «الكشاف» (3/219)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (12/135)؛

«مدارك التنزيل» (2/493)؛ «البحر المحيط» (6/402)؛ «أنور التنزيل» (4/75). وقد بين العز بن عبد

السلام هذه النكته فقال: «قوله ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا...﴾، والآية نزلت في شأن الإفك، وهم كاذبون عند الله، سواء أتوا بهم أو لم يأتوا. فكيف علق، والمعلق على الشرط ينتفي عند انتفائه، وكذبهم واجب التحقق، فلا ينتفي.

والجواب أن معنى ”عند الله“ أي: في حكم الله، كما تقول: هذا عند الشافعي، ومالك وأبي حنيفة حلال، ولا شك أنهم لو أتوا بالبينة المعتبرة كان حكم الله أنهم صادقون.

ن «الفوائد في مشكل القرآن» (133)؛ «التفسير الكبير» (23/155). ورد ابن عاشور هذا التأويل، ورأى أن مسألة الأخذ بالظاهر في إجراء الأحكام الشرعية مسألة أخرى لا تؤخذ من هذه الآية.

ن «التحرير والتنوير» (18/176).

(2231) ك: ”تكلم“، بناء المخاطب.

(2232) ك: ”مفرد“. ولا يستقيم.

(2233) هو مسطح بن أثانة، واسمه عوف، مُطَلَّبي بدري، أمه ابنة خالة أبي بكر الصديق، خاض في الإفك، وقيل إنه شهد صفين مع علي، وقيل توفي قبلها سنة أربع وثلاثين، والأول أكثر.

من «أسد الغابة» (4/8-8: 4112). ون «الاستيعاب» (3/494-495)؛ «سير أعلام النبلاء» (1/187)، وفيه يقول الذهبي –له دره-: «وإياك يا جريء أن تنظر إلى هذا البدري شزرا لهفوة بدت منه؛ فإنها

قد غفرت، وهو من أهل الجنة!».

(2234) «الجامع لأحكام القرآن» (12/138). ووجه الاستدلال من الآية أن الله سبحانه وصف مسطحا بكونه

من المهاجرين في سبيل الله بعد أن أتى بالقذف، وهذه صفة مدح، فدل على أن ثواب كونه مهاجرا لم يحبط بإقدامه على القذف. من «التفسير الكبير» (23/166). ونحنا إلى هذا المعنى ابن عطية بنقله

عن بعضهم قوله: «هذه أرجى آية في كتاب الله عز وجل من حيث لطف الله تعالى فيها بالقذفة العصاة بهذه اللفظة». من «المحرر الوجيز» (10/470).

(2235) كذا ورد في كل النسخ، وغلب على ظني أنه ابن عبد السلام، شيخ ابن عرفة؛ ثم تحققته في =

الرفيع⁽²²³⁶⁾، ضَمَنَ خُطْبَتَهُ هَذِهِ الْآيَةَ إِلَى قَوْلِهِ «مُصْبَاحٌ»، فامتنع القاضي من⁽²²³⁷⁾ الشَّهَادَةِ فِيهِ؛ لِعَدَمِ تَكْمِيلِ الْآيَةِ، قَائِلًا: باقى الْآيَةِ صِفَةُ لِمُصْبَاح. ع: هذا غير لازم.

50- «أَفِ قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ»:

نَفْيٌ لِلْإِيمَانِ⁽²²³⁸⁾.

«أَمْ إِنْ تَأْتُوا بَدَلٍ»:

شَكٌّ فِي ثَبُوتِهِ⁽²²³⁹⁾.

«أَمْ يَخَافُونَ» إِلَى آخِرِهِ:

نَفْيٌ لِلزَّمَةِ.

61- «مِنْ بُيُوتِكُمْ»:

ذَكَرَ [و] إِنْ كَانَ لَا جُنَاحَ فِيهِ؛ لِإِفَادَةِ التَّسْوِيَةِ⁽²²⁴⁰⁾ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ؛ وَقَدَّمَ بَيُوتَ الْآبَاءِ لِتَكَرُّرِ دُخُولِ الْأَبْنَاءِ إِيَّاهَا؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهُمْ عَلَى آبَائِهِمْ⁽²²⁴¹⁾.

= «الكبير» (ص): 559.

(2236) أبو إسحق إبراهيم بن حسن بن عبد الرفيع التونسي (ت 734هـ):

من فقهاء تونس، وقاضي الجماعة بها؛ ألف كتاب «معين الحكام» (ط جزء منه)، والرد على ابن حزم، و«اختصار أجوبة ابن رشد» (خ)، وغيرها.

ن في ترجمته: «طبقات المالكية» (385 أ)؛ «الديباج المذهب» (145-ر ت: 156)؛ «وفيات النشرسي» (107)؛ «لقط الفرائد» (186)؛ «الحلل» (1/ق3: 652-653). ومقدمة تحقيق كتابه «معين الحكام» (1/

55-100).

(2237) ك: 314-أ.

(2238) وعليه؛ فهو شرك أو نفاق. بهذا فسره العز في «اختصاره لتفسير الماوردي» (408/2). ون «التفسير الكبير» (19/24)؛ «أنوار التنزيل» (84/4).

(2239) ق: «نبوته». ون «الكبير» (ص): 560؛ «التحرير والتنوير» (271/18).

(2240) ق: السَّوِيَّة.

(2241) تساءل ابن ريان عن أي حرج أن يأكل الإنسان من بيته؛ وأجاب عن ذلك بأن المفسرين ذكروا أن المراد بيوت أولادكم، وعبر عنها ببيوتكم لأن مال الولد لأبيه، ويدل على ذلك أن بيوت الأولاد لم تذكر في الآية ثم إنه ذكر من هو دون الولد.

من «الروض الريان» (281/1). ون «تأويل مشكل القرآن» (333-334)؛ «معاني القرآن» للنحاس (560/4) =

وَقُدِّمَتِ الْعَمَّةُ عَلَى الْخَالَةِ لِتَقْدِيمِهَا⁽²²⁴²⁾ عَلَيْهَا فِي الْحَضَانَةِ عِنْدَ مَالِكٍ⁽²²⁴³⁾،
وَأُفْرِدَ الصَّدِيقُ لِقَلَّتْهُ⁽²²⁴⁴⁾ !.

62- ﴿بَاذِنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ﴾:

هُوَ اجْتِهَادٌ فِي مَحَلِّ الْحَكْمِ⁽²²⁴⁵⁾.

= «أنموذج جليل» (359-360)؛ «أحكام القرآن» لابن العربي (1391/3)؛ «باهر البرهان» (1011/3)؛ «المحرر الوجيز» (549/10)؛ «الكشاف» (256/3-257)؛ «التفسير الكبير» (32/24)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (207-206/12)؛ «مدارك التنزيل» (520/2)؛ «البحر المحيط» (434/6)؛ «أنوار التنزيل» (87/4)؛ «فتح الرحمن» (290)؛ «روح المعاني» (219/18) و «أضواء على متشابهات القرآن» (61/2). (2242) ك، س: «لتقدمها».

(2243) في «إرشاد السالك» لابن عسك (93)، خلاف ما هنا؛ حيث تقدم الخالة على العممة، إذ يأتي ترتيب الحواضن على ما يأتي: الأم ثم الخالة ثم أم الأب ثم الأخت ثم العممة ثم بنت الأخ. (2244) ك: «لقلة». «روح المعاني» (220/18). أو: الصديق واحد يعبر به عن الجمع. من «اختصار النكت للماوردي» (413/2)؛ «الكشاف» (257/3)؛ «الفريد» (616/3)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (207/12)؛ «مدارك التنزيل» (520/2) و «التسهيل لعلوم التنزيل» (73/3)؛ إذ الغالب في فصيح الاستعمال أن يلزم حالة واحدة، قال تعالى ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا صِدِّيقٍ حَمِيمٍ﴾. ن «التحرير والتنوير» (302/18). وألمح ابن العربي إلى ضريب ما عني المؤلف، عندما نقل عن القشيري قوله: «عَزِيزٌ مَنْ يَصْدُقُ فِي الصَّدَاقَةِ، فَيَكُونُ فِي الْبَاطِنِ كَمَا هُوَ فِي الظَّاهِرِ، وَلَا يَكُونُ فِي الْوَجْهِ كَالْمَرَأَةِ وَمِنْ وَرَائِكَ كَالْمَقْرَاضِ!». من «أحكام القرآن» (1394/3).

(2245) «التفسير الكبير» (35/24)؛ «روح المعاني» (224/18). والآية أعلاه تدل على أنه ﷺ له الإذن لمن شاء. وقوله تعالى ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ الآية، يوهم خلاف ذلك. والجواب ظاهر: وهو أنه ﷺ له الإذن لمن شاء من أصحابه الذين كانوا معه على أمر جامع، كصلاة الجمعة أو عيد أو اجتماع في مشورة ونحو ذلك. كما بينه تعالى بقوله ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنْ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأَذَنْ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ﴾. وأما الإذن في خصوص التخلف عن الجهاد، فهو الذي بين الله لرسوله أن الأولى فيه ألا يبادر، حتى يتبين له الصادق في عذره من الكاذب، وذلك في قوله تعالى ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾، فظهر أن لا منافاة بين الآيات، والعلم عند الله تعالى. اهـ من «دفع إيهام الاضطراب» (192-193). وكتب ابن أبي النمر في الحاشية اليمنى بحذاء نهاية سورة النور كلمة «بلغة»، فدل على أنه قابل الكتاب كما أثبت في نهاية نسخة الأصل.

25

سورة الفرقان

1- ﴿تَبٰرَكَ﴾:

الزمخشري: «مُطَاوَعُ "بَارَكَ"»⁽²²⁴⁶⁾.ع: «أَفْعَالُ الْمُطَاوَعَةِ إِذَا اسْتُفْرِيتْ، فَالْفِعْلَانِ فِيهَا مُخْتَلِفَانِ، وَهُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ هُوَ الْأَكْثَرُ فِيهَا، أَوْ لَا تَحَادِ الْفَاعِلِ هُنَا»⁽²²⁴⁷⁾.

3- ﴿وَلَا يَمْلِكُ مَوْتًا﴾:

يُدُلُّ⁽²²⁴⁸⁾ أَنَّ الْمَوْتَ أَمْرٌ وَجُودِيٌّ، وَكَذَا مِنْ قَوْلِهِ ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ»⁽²²⁴⁹⁾، إِلَّا أَنْ يُؤَوَّلَ⁽²²⁵⁰⁾ الْخَلْقُ بِالتَّقْدِيرِ.وَالْمَعْطُوفَاتُ تَأْسِيسٌ؛ لِعَدَمِ تَلَازُمِهَا⁽²²⁵¹⁾.

(2246) ن «الكشاف» (3/262)؛ «البحر المحيط» (6/440).

(2247) ن «الكبير» (ص): 561.

(2248) ك: ويدل.

(2249) الملك: 2.

(2250) ق: تقول.

(2251) لم يرد ذكر لهذه النكتة ولا للواتي بعدها حتى قوله "بمعجزة ظاهرة"، في «الكبير» (ص)؛ فهي من زوائد «الصغير»، فوجب التنبية.

4- ﴿إِفْكٌ﴾:

ابن عطية: «هُوَ الكَذِبُ»⁽²²⁵²⁾. ع: الإِفْكُ مَا خَالَفَ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ،
وَالْكَذِبُ مَا خَالَفَ النَّظْرِيَّ⁽²²⁵³⁾؛ وَلِذَا قَالَ ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾⁽²²⁵⁴⁾
وَلَمْ يَقُلْ «بِالْكَذِبِ»⁽²²⁵⁵⁾.

﴿إِفْتِرَاءٌ﴾:

تَأْسِيسٌ؛ لِأَنَّ الْإِفْكَ قَدْ يُنْقَلُ عَنِ الْغَيْرِ.

- ﴿اِخْرَافٌ﴾:

أَفَادَ أَنَّهُمْ⁽²²⁵⁶⁾ مِنْ قَبِيلَتِهِمْ⁽²²⁵⁷⁾.

﴿زُورٌ﴾:

ابن عطية: «أَي: تَحْسِينًا، وَمِنْهُ «زَوْرَتُهُ»»⁽²²⁵⁸⁾. ع: لَيْسَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ

(2252) «معاني القرآن» للنحاس (9/5)، عن قتادة ومجاهد؛ «المحرر الوجيز» (5/11)؛ «اختصار النكت

للماوردي» (417/2)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (5/13)؛ «تفسير ابن كثير» (135/5)؛ «مدارك التنزيل»

(525/2)؛ «أنوار التنزيل» (89/4)؛ «روح المعاني» (234/18)؛ «التحرير والتنوير» (323/18).

(2253) ق: «الضروري».

(2254) النور: 11.

(2255) «التحرير والتنوير» (169/18)؛ (323/18).

(2256) ق: «أفاد لهم لا».

(2257) الفخر في «التفسير الكبير» (44/24) وأبو حيان في «البحر» (441/6): «قوم من اليهود-عن مجاهد-؛

وقيل: عداس مولى حويطب بن عبد العزى ويسار غلام عامر بن الحضرمي، وجبر مولى عامر؛

وهؤلاء الثلاثة كانوا من أهل الكتاب، وكانوا يقرأون التوراة ويتحدثون أحاديث منها فلما أسلموا،

كان النبي ﷺ يتعهدهم. ون «غرائب التفسير» (808/2)؛ «مدارك التنزيل» (525/2)؛ «التسهيل لعلوم

التنزيل» (74/3)؛ «روح المعاني» (234/18).

(2258) «المحرر الوجيز» (5/11). وتمثيل ابن عطية هو قول عمر رضي الله عنه: «فأردت أن أقدم بين يدي أبي بكر

مقدمة كنت زورتها».

﴿زوراً﴾ إِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى "كذب" (2259)، وَأَمَّا زَوَّرَ فَبِمَعْنَى حَسَّنَ (2260).

5- ﴿وَقَالُوا أَكَلِمْهُمْ﴾:

هذا القائل غير الأول فلا تناقض (2261).

﴿بُعْرَقٌ وَأَصِيلًا﴾:

إِنَّمَا عَلَى بَابِهِ، أَوْ مِنْ بَابِ "مُطِرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ"، وَأَرَادُوا الْعُمُومَ فِي جَمِيعِ الْأَزْمِنَةِ (2262).

6- ﴿فَلْأَنْزَلْنَاهُ فَيَعْلَمَ السِّرَّ﴾:

تَقْدِيرُ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ، أَنَّ مَنْ يَعْلَمُ السِّرَّ قَادِرٌ (2263) عَلَى إِزْسَالِ الرُّسُلِ بِمَعْجَزَةٍ ظَاهِرَةٍ (2264).

39- ﴿إِنْ مِثْلُ﴾ (2265):

لَمَّا كَانَ قَوْلُهُمْ بَاطِلًا جُعِلَ كَالْمِثْلِ لِعَرَابَتِهِ! (2266).

(2259) س: 66-أ. «معاني القرآن» للنحاس (9/5)، عن مجاهد؛ «أحكام القرآن» (1420/3)، وصححه وجعل

تأويلات المفسرين آيلةً إليه؛ «روح المعاني» (235/18)؛ «التحرير والتنوير» (324/18).

(2260) الخليل: والزور قول الكذب وشهادة الباطل، ولم يشتق تزوير الكلام منه، ولكن من تزوير الصدر. من «العين» (380/7).

(2261) «التفسير الكبير» (45/24).

(2262) «الفريد» (620/3)؛ «روح المعاني» (236/18).

(2263) ك: قادراً.

(2264) «التحرير والتنوير» (326/18). ون تقرير ذلك عند الفخر من وجوه، في «التفسير الكبير» (45/24).

(2265) مِنْ هَاهُنَا إِلَى (87-و) مِنَ الْأَصْلِ، بِخَطِّ غَيْرِ الْجَزَانِيِّ، إِذْ كَتَبَتِ الصَّفَحَتَانِ بِخَطِّ أُنْدَلُسِيِّ مَتَمَغْرِبٍ جَمِيلٍ.

(2266) مقتضى كلام المؤلف مخالف لقول جمهور المفسرين.

40- ﴿أَفَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنها﴾:

راجع للقياس التمثيلي⁽²²⁶⁷⁾.

﴿بَلْ كَانُوا لَا يَتَلَوْنَ شُورًا﴾:

راجع لاستلزام المُقَدِّمَتَيْنِ للنتيجة، وهذا أقوى⁽²²⁶⁸⁾؛ وكذا <لَكَ> الأصل في "بَلْ" أَنْ يَكُونَ ما بعدها أقوى مما قبلها. وبيان لزوم هذه النتيجة أَنَّ إَهْلَاكَهُمْ بعدَ إيجادِهِمْ دليلٌ على قدرته تعالى وإرادته⁽²²⁶⁹⁾.

43- ﴿إِلَهُهُ هَوِيَّةُ﴾:

قول الزمخشري: «فيه تقديم وتأخير»⁽²²⁷⁰⁾ غير لازم⁽²²⁷¹⁾.

(2267) قياس التمثيل: هو الحكم على جزئي بما حكم به على غيره. ن «معجم مصطلحات أصول الفقه» (147)؛ «كليات أبي البقاء الكفوي» (716). والمعنى أن مشاهدتم آثار المهلكين بعد إيجادهم عن عدم، وحالهم كحالهم في العصيان، يدل على مساواتهم لهم. من «الكبير» (ص): 561، وهو معنى ما في «مدارك التنزيل» (538/2).

(2268) يريد أنه أقوى من رجوعه إلى قياس تمثيلي.

(2269) «الكبير» (ص): 561.

(2270) ن عبارة الزمخشري في الآية الموالية بـ «الكشاف» (282/3)؛ وشايه ابن المنير في «الانتصاف» بالحاشية، والبيضاوي في «أنوار التنزيل» (95/4). وأخذ يأخذه ابن عطية في «المحرر» (43/11) وذكريا الأنصاري في «فتح الرحمن» (264-265)؛ وحكى المنتجب والقرطبي القول بصيغة التمرّض في «الفريد» (632/3-633) و«الحامع» (26/13). ون «الكبير» (ص): 561.

(2271) عدم لزومه؛ لأن قوله ﴿اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ يفيد الحصر، أي لم يتخذ لنفسه إلها إلا هواه، وهذا المعنى لا يحصل عند القلب. من «التفسير الكبير» (75/24). ورأى أبو حيان في «تفسيره» (459/6) أن ادعاء القلب ليس بجيد، ووافقه ابن عرفة في «الكبير» (ن خ ع ق 611: 561)؛ وعدّ الكرمانى هذا القول من «غرائب التفسير» (817/2).

ونسب ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (35/19) إجراء الآية على الترتيب واختيار ذلك دون غيره والحزم بأنه الصواب إلى ابن عرفة، وقال عقيبه: «وليس جزمه بذلك بوجيه؛ وقد بحث معه بعض طلبته». ثم اختار أن كلا المعنيين -الناجئ عن الإجراء على الترتيب أو التقديم والتأخير- ينبغي أن يكون محملاً للآية. ونقل الألوسي عن شيخ الإسلام أن من توهم أن ﴿إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ على الترتيب، بناء على تساويهما في التعريف، فقد زل عنه أن المفعول الثاني في هذا الباب هو الملتبس بالحالة الحادثة. من «روح المعاني» (23-24).

50- ﴿وَلَفَ صَرْفُهُ﴾:

يُدُلُّ عَلَى أَنَّ أَقْلَ (2272) الْقِيَاسِ مَقْدَمَتَانِ (2273).

51- ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ فَرْيَةٍ نَذِيرًا﴾:

يُؤْخَذُ مِنْهُ [أَنَّ] مَا عَلِمَ اللَّهُ عَدَمَ وَقُوعِهِ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ، تَتَعَلَّقُ بِهِ قَدْرَتُهُ؛ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ فِي "الْإِرْشَادِ" (2274).

53- ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾:

اِخْتِلَاطُهُمَا بِذَاتِيهِمَا (2275)، وَافْتِرَاقُهُمَا بِصِفَتَيْهِمَا (2276) الْعَذُوبَةِ وَالْمُلُوحَةِ (2277).
وَذَكَرَ أَنَّ بِسَبَبَةِ (2278) وَادٍ يَصُبُّ فِيهِ الْبَحْرُ الْمَالِحُ فَلَا يُغَيِّرُهُ، وَبِالْعَكْسِ!.

64- ﴿مُجَدًّا وَفِيمَا﴾ (2279):

أَخَّرَ الْقِيَامَ إِمَّا لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهِ مَا بَعْدَ السُّجُودِ، أَوْ لِرُؤُوسِ الْآيِ (2280).

(2272) ق: "أصل".

(2273) ك: 315-ب. و«الكبير»(ص): 562.

(2274) «الإرشاد» (205-206). ون كلام البسيلي عند قوله تعالى ﴿وإنا على أن نريك ما نعدهم لقادرون﴾. والتنبية من زوائد «الصغير».

(2275) ق: "بذاتيهما". ون اختصار النكت للماوردي «(428/2)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل»(80/3).

(2276) ق، ك: بصفتيهما.

(2277) ن «المحرر الوجيز»(50/11-51)؛ «غرائب التفسير»(819/2)؛ «الكشاف»(287/3)؛ «التسهيل»(80/3)؛ «البحر المحيط»(464/6).

(2278) ق: "يبه". س: "نسبة واحد". والتصويب من «الكبير»(ص): 562.

وسبقة من حواضر الأندلس. ن «معيان الاختيار في ذكر المعاهد والديار» لابن الخطيب (71-72).

(2279) س: أنسجد لما تامرنا.

(2280) «غرائب التفسير»(822/2)؛ «البحر المحيط»(470/6)؛ «أنوار التنزيل»(98/4)؛ «روح المعاني»(45/19)؛

«التحرير والتنوير»(70/19). والتنبية من زوائد «الصغير».

26

سورة الشعراء

18- ﴿الَمْ نُرَبِّكَ﴾:

إنكارٌ لرسالته بأمرٍ عاديٍّ؛ لأنَّ العادةَ عدمُ رفعةِ المُربِّي على مَنْ رَبَّاهُ⁽²²⁸¹⁾.

19- ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلَتَكَ﴾:

إنكارٌ لها بأمرٍ عقليٍّ؛ لاعتقاده عدمَ نبوءةٍ⁽²²⁸²⁾ مَنْ تَصُدَّرُ مِنْهُ الْكِبَائِرُ⁽²²⁸³⁾.

21- ﴿حُكْمًا﴾⁽²²⁸⁴⁾:

إمَّا النبوءةُ⁽²²⁸⁵⁾ أَوْ عِلْمٌ أَخْصُ مِنْهَا⁽²²⁸⁶⁾، وَهُوَ أَظْهَرُ⁽²²⁸⁷⁾؛ لِقَوْلِهِ ﴿وَجَعَلَنِي﴾.

(2281) زاد في «الكبير» (ص: 563) وجها عقليا آخر؛ وهو وصفه بالكفر في زعمه. و ن «المحرر الوجيز» (97/11)؛ «التحرير والتنوير» (110-111).

(2282) ك : نبوءته .

(2283) «الكبير» (ص: 563).

(2284) ق: «وحكماً». والواو مزيد.

(2285) «معاني القرآن» للنحاس (71/5)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (65/13)، منسوباً للسدي؛ (115/19)؛ «البحر المحيط» (11/7). ونسب ابن عطية في «المحرر الوجيز» (436/9) والكرمانى في «غرائب التفسير» (689/1) تفسير الحكم بالنبوة للحسن البصري؛ لكن الواقع في «تفسيره» (107/2) أن الحكمة هي اللب.

(2286) «التفسير الكبير» (109/24)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (65/13)، وهو فيه بصيغة التمرىض؛ «مدارك التنزيل» (558/2)؛ «روح المعاني» (69/19).

(2287) ن «الكبير»؛ فبينه وبين «الصغير» اختلاف بالإجمال والتفصيل. وسيعود المؤلف للتنبيه على هذه النكتة قريباً.

28- ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾:

رَدُّ (2288) لقول فرعون: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ (2289) ﴿ (2290)،
أي: أنا عاقلٌ في مقالتي، فلو كنتم تعقلون لصدقتُموني ولم تنسُبوني إلى الجنون.
20- ﴿إِذَا﴾ (2291):

جوابٌ وجزاء (2292)، وشبهوها بـ "نعم"، في كونها عدة (2293) وتضديقاً.
وفي التشبيه بها نظراً، لاتفاقهم على ملازمة الجواب لإذن، بخلاف "نعم"،
اختلفوا (2294) فيها.

وأفاد (2295) قولهم (2296) ﴿فِينَا﴾ (2297) أنها تربيةٌ محبةٌ وشفقةٌ، لا بخدمةٍ
وامتنهان (2298). وأدخل همزة التقرير (2299) في الأولى لموافقتِهِ عليه دون الثاني (2300).
(2288) ق: ود.

(2289) الشعراء: 27.

(2290) «الكشاف» (3/308)؛ «البحر المحيط» (7/14)؛ «أنوار التنزيل» (4/102)؛ «روح المعاني» (19/73).

(2291) ق: "أذن". والتصويب واقعٌ في الطرة.

(2292) «التحرير والتنوير» (19/113)؛ «الكشاف» (3/306)؛ «مدارك التنزيل» (2/557). وهذا قول سيوييه، لكنَّ
الشُّراح فهموا أنها قد تكون جواباً وجزاء معاً، وقد تكون جواباً فقط دون جزاء، فالمعنى اللازم لها
هو الجواب، وقد يكون مع ذلك جزاء، وحملوا قوله ﴿فعلتها إذ﴾ من المواضع التي جاءت فيها جواباً
لآخر. زاد أبو حيان: على أن بعض أئمتنا تكلف هنا كونها جواباً وجزاء. من «البحر المحيط» (7/10).
وجعلها ابن عطية في «المحرر الوجيز» (11/98)، صلة في الكلام، وكأنها بمعنى حينئذٍ؛ وتعقبه أبو حيان.
(2293) ق: عده.

(2294) ك: اختلف.

(2295) وقعت هذه الإفادة متأخرةً عن موضعها، إذ الأليقُ بها أن تُسلَّك في نكتِ الآية الثامنة عشرة من هذه
السورة. فلا يخفى ما وقعَ هاهنا من تقديم بعض الآي على بعض.

(2296) ق، ك: "قوله".

(2297) الشعراء: 18.

(2298) «الكبير» (ص): 563.

(2299) ك: "التقدير".

(2300) فصلٌ صاحب «التحرير والتنوير» (19/111) ما أحمله المؤلف فقال: «الاستفهام تقريرِي، وجعل التقرير
على نفي الترية، مع أن المقصود الإقرار بوقوع الترية، مجازة لحال موسى في نظر فرعون، إذ رأى
في هذا الكلام جرأة عليه لا تناسب حال من هو ممنون لأسرته بالتربة، لأنها تقتضي المحبة والبر،
فكانه يرخي له العنان بتلقين أن يجحد أنه مرَّبِي فيهم حتى إذا أقر ولم ينكر، كان الإقرار سالماً من
التعلل بخوف أو ضغط، فهذا وجه تسليط الاستفهام التقريرِي على النفي في حين أن المقرر به ثابت».

21- ﴿فَوَهَبَ لِمَنْ رَزَقَهُ حُكْمًا﴾:

يَدُلُّ أَنَّ النُّبُوَّةَ غَيْرُ مَكْتَسِبَةٍ⁽²³⁰¹⁾.

31- ﴿إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾:

قَوْلُ الزُّمَخْشَرِيِّ⁽²³⁰²⁾: «يَدُلُّ أَنَّ الْمَعْجِزَةَ لَا يَأْتِي بِهَا إِلَّا الصَّادِقُ فِي دَعْوَاهُ [86-ط]؛ لِأَنَّهَا تَصْدِيقٌ مِنَ اللَّهِ لِمُدَّعِي النُّبُوَّةِ، وَالْحِكْمَةُ أَلَّا يُصَدَّقَ الْكَاذِبُ⁽²³⁰³⁾.

وَمَنْ الْعَجَبُ أَنَّ مِثْلَ فِرْعَوْنَ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ هَذَا، وَخَفِيَ عَلَى نَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ⁽²³⁰⁴⁾، حَيْثُ جَوَّزُوا الْقَبِيحَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، (حَتَّى)⁽²³⁰⁵⁾ لَزِمَهُمْ تَصْدِيقُ الْكَذَّابِينَ فِي⁽²³⁰⁶⁾ الْمَعْجِزَاتِ؛ تَقْرِيرُهُ⁽²³⁰⁷⁾: لَوْ لَمْ يَكُنِ الْعَقْلُ يُحَسِّنُ وَيَقْبَحُ لَصَحَّ صُدُورُ الْمَعْجِزَاتِ عَلَى يَدَيِ الْكَاذِبِ⁽²³⁰⁸⁾، وَاللَّازِمُ⁽²³⁰⁹⁾ بَاطِلٌ، فَالْمَلْزُومُ مِثْلُهُ. وَجَوَابُ الطَّبِيِّ⁽²³¹⁰⁾ بِالْإِسْتِقْرَاءِ ضَعِيفٌ⁽²³¹¹⁾ بِإِلِجَالِ الْجَوَابِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

(2301) سلف هذا التنبيه للمؤلف.

(2302) «الكشاف» (309/3-310).

(2303) العبارة في «الكشاف» (309/3): «والحكيم لا يصدق الكاذب». وفي «الكبير» (ص): «والحكم ألا يصدق الكاذب».

(2304) قوله «وخفي على ناس من أهل القبلة»، يريد أهل السنة، حيث قالوا: إن كلا من الحسن والقيح بقضاء الله تعالى وقدره، ولم يلزمهم باطل كما بين في علم التوحيد. ن «الانتصاف» لابن المنير (309/3).

(2305) زيادة من «الكشاف» (309/3).

(2306) س : 67 - ب.

(2307) «الكبير» (ص): تقديره.

(2308) ن في معنى الحسن والقيح عند المعتزلة، والرد عليهم: «الإنصاف» للباقلاني (43-44)؛ «التحصيل من المحصول» (180/1-185).

(2309) ق: اللزوم.

(2310) ق: الطيبي.

(2311) عبارة الطيبي: «قوله [يعني الزمخشري]: ومن العجب أن مثل فرعون لم يخف عليه، وقد خفي =

-الأول⁽²³¹²⁾: منع بطلان الزوم؛ لأن تلك المعجزات إن تنزلت منزلة⁽²³¹³⁾ صدق وعيدي⁽²³¹⁴⁾، فدالتها إما عقلية أو عادية، والدلالة العقلية يستحيل تخلفها، فيستحيل صدور المعجزات على يدي⁽²³¹⁵⁾ الكاذب. وإن كانت عادية فلا يقدح في دلالتها التجويز العقلي، لأنه لا يقدح في العلوم العادية.

-الثاني: منع الملازمة؛ لأن ظهور⁽²³¹⁶⁾ المعجزة على يدي الكاذب يوجب⁽²³¹⁷⁾ التباس النبي بالمتنبي، وذلك باطل.

32- ﴿وَإِذَا هِيَ تُغَابِئُ مُبِينٌ﴾:

هذا الحمل إما حمل مواطأة⁽²³¹⁸⁾، مثل "الإنسان عالم"، أو حمل تشبيه،

= على ناس من أهل القبله، حيث جوزوا القبيح على الله، حتى لزمهم تصديق الكاذبين». قال صاحب «الانتصاف»: هذا تعريض بتفضيل فرعون على أهل السنة، وحكم على القدرة أن فيهم نصيبا من الفراعنة، إذ كل أحد يزعم أنه خالق ومبتدع لأفعاله... قلت: المصنف بنى كلامه على الحسن والقبح العقلي، ثم شنع على أهل السنة، ولا يلزم من قولهم يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد، وأنه لا يوجد شيء في الكائنات إلا بإرادته ومشئته، تصديق الكاذبين بالمعجزات؛ لأنه ظهر وعلم بالاستقراء أنه ما حكم ولا أراد تصديق الكاذبين من المعجزات، ولهذا قطع الأصحاب بأن سنة الله جرت على أن لا يظهر المعجزة على يد الكاذب.

من «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب»-حاشية على «الكشاف»- للطبي (ن خ ع ق 562): مج 2/492. و ن تعقيا شافيا للسكوني في «التميز» (ن خ ع ق 327): 454-455 ظ. وأبي حيان في «البحر المحيط» (14/7).

(2312) وقعت الاستعاضة في "ك" عن ذكر التعديد بحرفي "ق" و "ب". (2313) ك: منزل.

(2314) كذا بكل النسخ؛ والذي في «رواية الأبي» (شريط الخزانة العامة بالرباط: غير مرقم): «صدق عبدي»؛ وهي أليق بالسياق.

(2315) ك، س: "يد".

(2316) ك: 316-أ.

(2317) ك: "يجب". ون «الكبير» (ص): 564.

(2318) الموطأة من أجناس البديع، وهي إحدى قسمي التكرير، حين يكرر اللفظ والمعنى واحد، وتقابلها المشاركة. ون للاستزادة: «الروض المريع في صناعة البديع» لابن البناء (157)؛ «المنزعة البديع» لأبي محمد السجلماسي (390)؛ «الكبير» (ص): 564.

مثل "أبو يوسف⁽²³¹⁹⁾ أبو حنيفة".

33- ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ﴾:

عَبَّرَ بِـ "نَزَعَ" دُونَ "أَخْرَجَ" مَبَالِغَةً؛ كَأَنَّهُ فَارَقَ يَدَهُ لِشِدَّةِ مَخَالَفَةِ لَوْنِهَا لِلْوَنَةِ.

وَذَكَرَ فِي الْأَوَّلِ مَا لَمْ يَذْكُرْ فِي الثَّانِي وَبِالْعَكْسِ، فَيَحْتَمِلُ كَوْنُهُ مِنْ حَذْفِ التَّقَابُلِ، أَيْ: "أَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثَعْبَانٌ مَبِينٌ [لِلنَّاطِرِينَ، وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيَاضٌ لِلنَّاطِرِينَ مَبِينَةٌ]"، أَوْ لِأَنَّ الثَّعْبَانَ جَرْمٌ عَظِيمٌ، فَلِذَا وَصَفَهُ بِقَوْلِهِ "مَبِينٌ". وَبَيَاضُ الْيَدِ إِنَّمَا يَظْهَرُ لِلنَّاطِرِ الْمُتَأَمِّلِ، فَلِذَا قَرَنَهُ بِقَوْلِهِ "لِلنَّاطِرِينَ"⁽²³²⁰⁾.

35- ﴿بِسُحْرِهِ﴾:

الْبَاءُ لِلْسَبَبِ، أَوْ لِلِاسْتِعَانَةِ.

﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾:

قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ: «هَذَا انْخِفَاضٌ مِنْهُ»⁽²³²¹⁾، يَتَأَكَّدُ عَلَى أَصْلِهِ أَنَّ الْأَمْرَ يَسْتَلْزِمُ الْعُلُوَّ⁽²³²²⁾.

(2319) أبو يوسف القاضي، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي (ت 182هـ): صاحب أبي حنيفة، فقيه العراقيين.

ترجمته في «الفهرست» للنديم (256-257)؛ «طبقات الحفاظ» (121؛ رت: 261).

(2320) راجع «الكبير» (ص: 564. ون توجيهها مخالفاً لمعنى وصف الثعبان بالمبين، واقتراح بياض اليد بنظر الناظرين عند الزمخشري في «الكشاف» (310/3) وأبي حيان في «البحر المحيط» (14/7).

(2321) هذا إنما يفهم من قول صاحب الكشاف (310/3):

«ولقد تحير فرعون لما أبصر الآيتين... حتى زل عنه ذكر دعوى الإلهية، وحط عنه كبرياء الربوبية، وارتعدت فرائضه، وانتفخ سحره خوفاً وقرقا؛ وبلغت به الاستكانة لقومه الذين هم بزعمه عبده وهو إلههم: أن طفق يؤامرهم ويعترف لهم بما حذر منه وتوقعه وأحس به من جهة موسى عليه السلام، وغلبته على ملكه وأرضه». ونقله بلفظه النسفي في «تفسيره» (561/2)، وبمعناه أبو حيان في «البحر» (15/7) والبيضاوي في «أنوار التنزيل» (103/4) والألوسي في «روح المعاني» (76/19). ورمى النحاس قبل إلى نفس المعنى بقوله في «معاني القرآن» (75/5) إنه تواضع لهم.

(2322) خالف المعتزلة الجمهور، واشترطوا في الأمر العلو، وذكر السبكي معهم ممن اشترط العلو أبا إسحق الشيرازي في «التبصرة» (17) وأبا نصر ابن الصباغ وأبا المظفر بن السمعاني. واشترطه أيضاً القشيري والقاضي عبد الوهاب البغدادي. راجع «نثر الورود على مراقبي السعود» (174/1)؛ =

36- ﴿أَرْجِهْ﴾:

قالوا: أي أخره⁽²³²³⁾، فظاهره التَّردُّفُ.

ع: «أَرْجِهْ» تأخيرٌ مع الطَّمَعِ في إِعْلَانِهِ؛ لَأَنَّهُ مشتقٌّ مِنَ الرَّجَاءِ⁽²³²⁴⁾، بخلاف «أخره».

﴿وَأَنْصِتْ﴾:

ظاهرُ أقوالهم أَنَّهُ مُرادفٌ لـ «أَرْسَلْ».

ع: «غالبُ» <«أَرْسَلْ» فيما يُلائمُ، ومنه إرسالُ الرُّسُلِ»⁽²³²⁵⁾.

43- ﴿الْقَوْلُ مَا أَنْتُمْ مُلْفُونَ﴾:

إِنْ قُلْتَ: إِلْقَاؤُهُمْ معارضٌ، فينبغي تأخُّرُهُمْ عن المعجزة. قلت: هذا [87-و] في المعجزة الابتدائية، وقد تقدَّمتْ لَهُ مع فرعونَ حيثُ ألقى عَصَاهُ ونَزَعَ يَدَهُ، وأما هذه مع السَّحرة، فهي لِذِفَعِ المَعَارِضِ⁽²³²⁶⁾.

45- ﴿تَلَقَّبْ﴾:

قولُ ابنِ عطية: «قرأ⁽²³²⁷⁾ البزِّيُّ⁽²³²⁸⁾ بتشديدِ التَّاءِ، ويلزمُ إذا ابتدأ جَلَبُ

= «التحصيل من المحصول» (270-268/1)؛ «نفائس الأصول في شرح المحصول» (1215/3-1216). ون «الكبير» (ص): 564.

ون الفرق بين العلو والاستعلاء عند الفخر في «المعالم» الأصلية (50).

(2323) «تفسير غريب القرآن» (317)؛ «اختصار النكت للماوردي» (440/2)؛ «المحرر الوجيز» (105/11)؛

«الكشاف» (311/3)؛ «التفسير الكبير» (114/24)؛ «تفسير ابن كثير» (180/5)؛ «مدارك التنزيل»

(561/2)؛ «أنوار التنزيل» (103/4)؛ «روح المعاني» (76/19).

(2324) «البحر المحيط» (359/4).

(2325) من زوائد «الصغير». وأجاب الكرمانى أن الإرسال يفيد معنى البعث ويتضمن نوعاً من العلو؛ لأنه يكون

من فوق، فخصت سورة الأعراف به، لما التبس ليعلم أن المخاطب به هو فرعون دون غيره.

من «البرهان في متشابه القرآن» (197).

(2326) «الكبير» (ص): 565.

(2327) ك: من.

(2328) رواية عن ابن كثير. والبزى هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله البزى المكي (ت 250هـ):

مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام: أستاذ محقق ضابط متقن.

من «الإقناع» (80/1)؛ «غاية النهاية» (119-120/1؛ رت: 553)؛ «الأعلام» (204/1).

همزة الوصل، وهي لا تدخل على الأفعال المضارعة»⁽²³²⁹⁾، ظاهره أنه قرأ كذلك وصلاً ووقفاً⁽²³³⁰⁾، وليس كذلك، بل وصلاً فقط.

63- ﴿فَانْفَلَقَ﴾:

قالوا: أي، ضَرَبَ فانفلق⁽²³³¹⁾. ع: «المَقْدَرُ فَعْلَانِ، أي: ضربه وقلقه فانفلق؛ لأنه مطاوعٌ. وقيل: التقدير "اضرب بعصاك البحر ينفلق"، فَضَرَبَ فانفلق.

وقصص⁽²³³²⁾ القرآن فيها حذفٌ دلَّ عليه السياق، إلا في قوله ﴿قال ألقها يا موسى فألقاها﴾⁽²³³³⁾: ذكر إلقاءها ولم يحذفه؛ لأن انقلاب العصا حيّة غير معهود، بخلاف الانفلاق وانفجار الماء إثر الضرب⁽²³³⁴⁾ هو معهودٌ.

105- ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾:

جَمَعَ "المرسلين" إمّا لأن أقل الجمع اثنان⁽²³³⁵⁾، وهما آدَمُ و نوحُ؛ وعلى

(2329) «المحرر الوجيز» (108/11)؛ «وتعقبه أبو حيان - كصنيع المؤلف - بأن كلامه يخيل أنه لا يمكن الابتداء بالكلمة إلا باجتلاب همزة الوصل، وليس ذلك بلازم، كثيرا ما يكون الوصل مخالفا للوقف، والوقف مخالفا للوصل، ومن له تمرن في القراءات عرف ذلك. من «البحر المحيط» (16/7).

(2330) وضع ناسخ "ك"، حرفي ق و خ فوق كلمتي "وصلا ووقفا"، دلالة على القلب، وهذا اصطلاح لدى النُسخ شَهِيرٌ.

(2331) «التفسير الكبير» (120/24)؛ «مدارك التنزيل» (565/2)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (89/3)؛ «البحر المحيط» (19/7)؛ «أنوار التنزيل» (104/4)؛ «روح المعاني» (86/19).

(2332) س : 68 - أ.

(2333) طه : 19.

(2334) ك : المضرب.

(2335) ن في خصوص هذه المسألة الأصولية: «التبصرة في أصول الفقه» (127-131)؛ «المعتمد» (231/1-232)؛ «إحكام الفصول» (249-252)؛ «المعالم في أصول الفقه» (90-91)؛ «البرهان» للجويني (438/1)؛ «إرشاد الفحول» (123-124).

أَنَّ نوحاً أوَّلَ رسولٍ أُرْسِلَ، فالجمعُ لأنَّ مَنْ كَذَبَ رسولاً واحداً، فقد كَذَبَ جميعَ المرسلين⁽²³³⁶⁾، فهو من استعمالِ اللَّفْظِ في حقيقته ومجازِه.

106- ﴿الآن تَتَفَوَّنَ﴾:

تَحْضِيضٌ.

109- ﴿وَمَا أَمْلَأْكُمْ﴾:

احتِراسٌ؛ لأنَّ التَّحْضِيضَ مِظَنَّةٌ⁽²³³⁷⁾ طلبُ المُجَازَاةِ.

112- ﴿وَمَا عَلَّمِ﴾:

تَقْرِيرُ كونه جَوَاباً مِنْ وجهين:

-أحدهما: أَنَّ قولَكُمْ إِنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَنْزِلُوا؛ لَا أَعْلَمُهُ، بَلْ هُمْ خَيْرٌ مِنْكُمْ لِإِيمَانِهِمْ⁽²³³⁹⁾.

-الثاني: أَنَّ قولَكُمْ⁽²³⁴⁰⁾: أَرَادُوا لِصِنَاعَتِهِمْ الدُّنْيَا رَاضِينَ بِهَا⁽²³⁴¹⁾؛ لَعَلَّ لَهُمْ وَجْهاً⁽²³⁴²⁾ يُصَيِّرُ المَرْجُوحَ عِنْدِي رَاجِحاً وَلَمْ أَعْلَمُهُ.

(2336) ك: 317-ب. «المحرر الوجيز» (131/11)؛ «التفسير الكبير» (133/24)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (13/80)؛ «مدارك التنزيل» (572/2)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (87/3)؛ «الانتصاف» (323/3)؛ «روح المعاني» (106/19)؛ «التحرير والتنوير» (157/19)؛ «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب» (195-196)؛ «أضواء على متشابهات القرآن» (81/2).

(2337) ق: مضمنة.

(2338) ق: أَرَادُوا.

(2339) «الجامع لأحكام القرآن» (81-82).

(2340) ق: قولهم.

(2341) كذا وردت العبارة في الأصول، وهي قلقة؛ ناهيك أن النكتة من زوائد «الصغير»، فليس بالوسع تصحيحها من «الكبير».

(2342) ق: وجه.

128- ﴿اَقْبُنُوْا﴾:

وَجْهٌ اِنْكَارِهِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، اَنْهُمْ اَسْتَغْلَوْا بِالْبِنَاءِ وَتَرَكَوا النَّظَرَ فِي مُعْجَزَتِهِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِهِ (2343).

142- ﴿اِذْ قَالَ لَهُمْ اٰخُوهُمْ صَلِّمْ﴾:

قالوا: العاملُ في "اِذْ"، "كَذَّبْتَ".

ع: «لَيْسَ مَتَعَلِّقُ التَّكْذِيبِ قَوْلُهُ ﴿اَلَا تَتَّقُوْنَ﴾؛ لِأَنَّهُ (2344) اِنْشَاءٌ، بَلْ قَوْلُهُ ﴿اِنِّى لَكُمْ رَسُوْلٌ﴾ > اَمِيْنٌ (2345).

152- ﴿وَلَا يَصْلِحُوْنَ﴾:

أَتَى بِهِ لِأَنَّ «يُفْسِدُوْنَ» فَعَلٌ فِي سِيَاقِ الثَّبُوْتِ فَلَا يَعْمُ، فَاسْتُفِيدَ [الْعُمُوْمُ] مِنْ قَوْلِهِ «وَلَا يَصْلِحُوْنَ» (2346).

وَانْظُرْ سَوَالَ الزَّمْخَشَرِيِّ وَجَوَابَهُ (2347).

165- ﴿اَتَاَقُوْا﴾:

الْمُعْطُوْفُ مَعَ الْمُعْطُوْفِ عَلَيْهِ (2348)، تَارَةً يَنْصِبُ الْعَامِلُ كِلَيْهِمَا (2349) مِنْ حَيْثُ ذَاتِيهِمَا (2350)، وَتَارَةً مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الْمُعْطُوْفِ سَبَبًا فِي الْمُعْطُوْفِ عَلَيْهِ؛ مِثَالُ الْأَوَّلِ: "أَتَاكُلُ السُّحْتِ [وَتَغْتَابُ النَّاسَ؟"، وَمِثَالُ الثَّانِي: "أَتَاكُلُ السُّحْتِ]

(2343) «التحرير والتنوير» (165/19).

(2344) ق: ولأنه.

(2345) الشعراء: 143.

(2346) «التحرير والتنوير» (176/19).

(2347) السؤال وجوابه، هو قوله: «فإن قلت: ما فائدة قوله ﴿ولا يصلحون﴾؟. قلت: فائدته أن فسادهم فسادٌ

مُضْمَتٌ لَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاحِ، كَمَا تَكُونُ حَالُ بَعْضِ الْمَفْسِدِينَ مَخْلُوطَةً بِبَعْضِ الصَّلَاحِ».

من «الكشاف» (328/3)؛ ونقله الفخر في «التفسير الكبير» (137/24) والنسفي في «مدارك التنزيل»

(576/2) و أبو حيان في «البحر المحيط» (34/7)؛ وهو بنحو منه في «روح المعاني» (113/19).

(2348) ك: وعليه.

(2349) ق ، ك: عليهما.

(2350) ق: ذاتهما.

وتبِعُ الدِّينَارَ بالدِّينَارَيْنِ⁽²³⁵¹⁾؟“ .والآية من الثاني.

وأوردَ [88-ظ] الشَّريْفُ التِّلْمَسَانِي⁽²³⁵²⁾ على ابنِ عرفة⁽²³⁵³⁾ سؤالاً، قال: «إِنْ كَانَ الْإِنْكَارُ مُنْصَبّاً عَلَى الْفِعْلَيْنِ بِمَعْنَى الْكَلْبَةِ لَا الْكَلِّ، لَزِمَ مُخَالَفَةُ الْقَاعِدَةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ عَدَمِ وَجوبِ النِّكَاحِ عَلَى الْأَعْيَانِ، وَإِنْ كَانَ مُنْصَبّاً عَلَيْهِمَا مُجْتَمَعَيْنِ، لَزِمَ مُخَالَفَةُ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ مِنْ نَصْبِ الْفِعْلِ الْمَعْطُوفِ عَلَى الْفِعْلِ فِي جَوَابِ⁽²³⁵⁴⁾ الاسْتِفْهَامِ، فَكَانَ يَلْزَمُ حَذْفُ التَّوْنِ مِنْ «تَذَرُونَ»⁽²³⁵⁵⁾»⁽²³⁵⁶⁾ لِلنَّصْبِ».

وأجابَ أَمَّا بِالْأَوَّلِ، وتقول⁽²³⁵⁷⁾: إِنْ مَنْ يُوَدِّي عَدَمَ تَرْوِيجِهِ إِلَى إِيْتَانِ الذِّكْرِ مَعَ قَدْرَتِهِ عَلَى التَّرْوِيجِ، يَجِبُ عَلَيْهِ. أَوْ بِالثَّانِي، وَيَمْنَعُ وَجوبَ النَّصْبِ.

176- «كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ»:

الْكَذِبُ عَدَمُ الْمُطَابَقَةِ، وَأَمَّا التَّكْذِيبُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْجَزْمَ بَعْدَمِ⁽²³⁵⁸⁾

(2351) ق: "بدينارين". ك، س: "بالدينارين".

(2352) محمد بن أحمد (710-771هـ): ينتهي قعده إلى علي بن أبي طالب، وهو أحد رجال الكمال والعلم بالمنقول والمعقول والمجتهدين، أخذ عن ابن عبد السلام وأخذ عنه، وتلمذ للآبلي، وعنه الشاطبي وابن خلدون وابن عباد وغيرهم. ألف «مفتاح الوصول» (ط)؛ «شرح جمل الخونجي» (خ). وخصه أحمد بابا بجزء سماه «القول المنيف في ترجمة أبي عبد الله الشريف». ن «طبقات المالكية» (418-419ب)؛ «نيل الابتهاج» (430/2-445)؛ «كفاية المحتاج» (70/2-83). وراجع بحث الشريف مع ابن عبد السلام حول الذكر القلبي واللساني، عند الآية 41 من سورة الأحزاب، في كتابنا هذا؛ وقد نقله التتبيكي.

قلت: وله فتاوى دالة على رسوخه في العلم، ن بعضها في «المعيار» (163/12-170-177-187).

(2353) كذا صُرِّحَ بِهِ فِي "ق" فِيمَا اكْتَفَى فِي "ك" بِالرَّمْزِ.

(2354) ك: وجوب.

(2355) ك: تدون.

(2356) الشعراء: 166.

(2357) ق: ونقول.

(2358) ك: بعد.

المطابقة، أو عدم الجزم بها؛ فالشاك مكذب على الثاني لا الأول.

181- ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ﴾:

الآية أمرٌ بالوفاء في الكيل، وبالقسطاس المستقيم في الوزن؛ لأنَّ نقص الكيل يخفى، وَلِمْتَوَلَّيْهِ⁽²³⁵⁹⁾ قدرة على التحيل فيه، فاحتيط فيه بالوفاء⁽²³⁶⁰⁾ المقتضي⁽²³⁶¹⁾ زيادة ما، بخلاف⁽²³⁶²⁾ القسطاس ذي الكفتين: لا يخفى النقص فيه لأنَّه مشاهد، وإنَّ أمكن متوَلَّيْهِ نقص ما يوزن به، فيمكن اختبارُه بوزن أيضاً بالقسطاس.

185- ﴿مِنَ الْمُسْحَرِينَ﴾ 186- ﴿وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ﴾:

العطف هنا بالواو يدلُّ أنهم أرادوا بكونه مُسْحَرًا غَلَبَةً⁽²³⁶³⁾ السحر عليه. وقول قوم صالح ﴿وَمَا أَنْتَ⁽²³⁶⁴⁾﴾ دون واو، يدلُّ أنهم [أرادوا] بكونه مُسْحَرًا كونه بشراً⁽²³⁶⁵⁾.

(2359) ك: ولتوليهِ.

(2360) س: 69-ب.

(2361) ك: 318-أ.

(2362) ك: يخالف.

(2363) ق: غلبت.

(2364) الشعراء: 154.

(2365) «الكشاف» (3/333)؛ «التفسير الكبير» (24/141)؛ «أنغودج جليل» (374-375)؛ «مدارك التنزيل» (2/

580)؛ «البحر المحيط» (7/37)؛ «روح المعاني» (19/119)؛ «التحرير والتنوير» (19/186). وفي «بصائر

ذوي التمييز» (1/347)؛ «فتح الرحمن» (302)؛ «وقيل: قوله في قصة صالح ﴿وَمَا أَنْتَ﴾ [الشعراء: 154]، بغير

واو؛ وفي قصة شعيب: ﴿وَمَا أَنْتَ﴾ لأنه في قصة صالح بدل من الأول، وفي الثانية عطف، وخصت الأولى

بالبدل؛ لأن صالحاً قلل الخطاب، فقللوا في الجواب، وأكثر شعيب في الخطاب، فأكثرنا في الجواب.

ون «درة التنزيل» (332-334)؛ «البرهان في متشابه القرآن» (285)؛ «كشف المعاني» (281-282).

198- ﴿الْأَعْجَمِينَ﴾:

فَسَرُّهُ بِالْحَيَوَانِ غَيْرِ النَّاطِقِ وَبِالْجَمَادِ⁽²³⁶⁶⁾، فَقَالَ التَّلْمُذَانِي «هَذَا خِلَافُ قَوْلِهِ ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا﴾⁽²³⁶⁷⁾»، لِذِلَالَتِهِ عَلَى ظُهُورِ الْمُوعِظَةِ فِيهِ، فَيَكُونُ فِي إِنْزَالِهِ عَلَيْهِ فَائِدَةٌ، وَعَلَى تَفْسِيرِهِمْ⁽²³⁶⁸⁾ لَا تَكُونُ فِيهِ فَائِدَةٌ.

202- ﴿بَغْتَةً﴾:

يَقْتَضِي عَدَمَ تَقَدُّمِ رُؤْيَاهُ، خِلَافَ قَوْلِهِ ﴿حَتَّى يَرَوْا﴾⁽²³⁶⁹⁾.

(2366) «معاني القرآن» للأخفش (427/2)؛ «المفردات في غريب القرآن» (323)؛ «المحرر الوجيز» (150/11)؛ «التسهيل» (91/3)؛ «روح المعاني» (127/19)، وَنَصَرَ فِيهِ ضَعْفَ هَذَا الْقَوْلِ، وَأَنَّ ظَاهِرَ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ الْعُقَلَاءُ، وَهُوَ مُؤَدَّى كَلَامِ الْمُنْتَجِبِ بْنِ أَبِي الْعَزْ فِي «الْفَرِيدِ» (666/3). وَقَالَ الْعَكْبَرِيُّ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ أَعْجَمٍ؛ لِأَنَّ مُؤَنَّثَهُ عَجْمَاءُ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَجْمَعُ جَمْعَ التَّصْحِيحِ. مِنْ «التَّبْيَانِ» (170/2). وَجَرَى عَلَى ذِكْرِ الْعُقَلَاءِ قَوْلًا وَاحِدًا ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي «تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْقُرْآنِ» (321). وَعَدَ الْكِرْمَانِيُّ فِي «غَرَائِبِ التَّفْسِيرِ» (838/2) هَذَا الْقَوْلَ مِنْ عَجِيبِ التَّفْسِيرِ.

(2367) الحشر: 21.

(2368) ق: تفسرهم.

(2369) الشعراء: 201. أَحَابَ مُؤَلِّفٌ مَجْهُولٌ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ بِذِيلِ «الفوائد في مشكل القرآن» بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِالْفِعْلِ الْمَشَارَفَةُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضَعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾، أَيْ: وَلِيَخْشَ الَّذِينَ شَارَفُوا أَنْ يَتْرَكُوا. أَيْ: حَتَّى يَشَارَفُوا رُؤْيَاهُ وَيُقَارِبُوهَا، فَيَأْتِيهِمْ بَغْتَةً وَهُوَ لَا يَشْعُرُونَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الرُّؤْيَا عَلَى حَقِيقَتِهَا وَذَلِكَ عَلَى أَنْ يَكُونُوا يَرُونَهُ فَلَا يَظُنُّونَهُ عَذَابًا ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾، وَيَعْتَقِدُونَهُ عَذَابًا وَلَا يَظُنُّونَهُ وَاقِعًا بِهِمْ. أَوْ يُقَالُ: إِنَّ الْمَعْنَى: لَيْسَ تَرَادُفُ رُؤْيَا الْعَذَابِ وَمُفَاجَأَتُهُ فِي الوجود. وَإِنَّمَا الْمَعْنَى تَرْتِيبُهَا فِي الشَّدَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا يَوْمِنُونَ بِالْقُرْآنِ حَتَّى تَكُونَ رُؤْيَاهُمْ لِلْعَذَابِ فَمَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهَا، وَهُوَ لِحُوقِهِمْ بِهِمْ مُفَاجَأَةٌ... وَأَقُولُ: الْأَوَّلَى عِنْدِي أَنَّ يَجْعَلُ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ عَطْفِ تَفْصِيلِ الْمَجْمَلِ عَلَى الْمَجْمَلِ، بَأَنَّ يَكُونُ إِتْيَانُ الْعَذَابِ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، تَفْصِيلًا لِمَجْمَلِ رُؤْيَاهُمْ الْعَذَابِ، وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ فِي الزَّمَانِ بَلْ فِي الذِّكْرِ فَقَطْ.

قَالَ الْفَاضِلُ الرُّضِيُّ: وَقَدْ تَفِيدُ الْفَاءُ الْعَاطِفَةُ لِلْمَجْمَلِ كَوْنُ الْمَذْكُورِ بَعْدَهَا كَلَامًا مَرْتَبًا عَلَى مَا قَبْلُهَا فِي الذِّكْرِ، لَا أَنَّ مَضْمُونَهَا عَقِيبُ مَضْمُونِ مَا قَبْلُهَا فِي الزَّمَانِ. ثُمَّ قَالَ: وَمِنْ هَذَا عَطْفُ تَفْصِيلِ الْمَجْمَلِ عَلَى الْجَمْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ الْآيَةَ. وَتَقُولُ: أَحْبَبْتُهُ فَقُلْتُ: =

وَيُحَابُ بِأَنْ إِتْيَانَهُ ⁽²³⁷⁰⁾ بَغْتَةً لَا يُنَافِي رُؤْيَتَهُ حِينَ إِتْيَانِهِ.

210- ﴿وَمَا تَنْزَلَتْ﴾:

”تَنْزَلَ ⁽²³⁷¹⁾“، أَخْصَصَ مِنْ ”نَزَلَ“، لَاقْتِضَائِهِ تَكْلُفًا، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِيعُوا مَعَ تَكْلُفِهِمْ، فَأُخْرِى لَا مَعَهُ!.

211- ﴿وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾:

تَأْكِيدٌ إِنْ كَانَ مَعْنَى ”لَا يَنْبَغِي“ لَا يُمَكِّنُ، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى لَا يَلِيقُ فَتَأْسِيسٌ ⁽²³⁷²⁾. أَوْ مَعْنَى ”لَا يَنْبَغِي لَهُمْ“، أَيْ: لَا يَخْتَصُّونَ ⁽²³⁷³⁾ بِالْإِسْتِمَاعِ، وَمَعْنَى ”لَا يَسْتَطِيعُونَ“ أَيْ: لَا يُسْتَعَانُ بِهِمْ فِي تَبْلِيغِ مَا يَسْمَعُ.

213- ﴿فَلَا تَخْرُجْ مَعَ اللَّهِ﴾:

[و] فِي آيَةٍ أُخْرَى ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ⁽²³⁷⁴⁾﴾ وَمَجْمُوعُهُمَا [89-ر] يُنْتِجُ نَفْيَ الشَّرِيكِ.

= لبيك. وذلك أن موضع ذكر التفصيل بعد الإجمال، ومنه قوله تعالى ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا﴾ لأن تبين البأس تفصيل للإهلاك المحمل.
ن الملحق بكتاب «الفوائد» (197-198) وجواب الزمخشري في «الكشاف» (337/3-338) وأبي حيان في «البحر المحيط» (41/7) والألوسي في «روح المعاني» (129/19-130) وابن عاشور في «التحرير والتنوير» (195/19).

(2370) ق ، ك: إتيان.

(2371) ق: تنزلت.

(2372) كلا المعنيين مذكور عند ابن عطية في «المحرر الوجيز» (11/155) وابن جزي في «التسهيل» (91/3).

(2373) ك: يختصمون.

(2374) يونس: 106.

سورة النمل

9- ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ﴾:

قول الزمخشري: «أي: مُكَلِّمُكَ أَنَا»⁽²³⁷⁵⁾، صوابه على مذهبه "مُنَادِيكَ"⁽²³⁷⁶⁾ أنا؛ لأنه ينفي الكلام.

12- ﴿وَلَدْخِلْ يَدَكَ﴾:

هذه المعجزة بالنسبة إلى قوله ﴿فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ﴾⁽²³⁷⁷⁾، يحتمل أن يكون من باب تأكيد الأقوى بالأقوى، أو من <باب>⁽²³⁷⁸⁾ تأكيد الأضعف بالأقوى.

20- ﴿وَتَقَفَّ الصَّيْرُ﴾ الآية⁽²³⁷⁹⁾:

أتى شَيْمَانُ عَلَى السَّلَامِ بالموجب أولاً، وهو قوله ﴿أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾، وبالموجب ثانياً، وهو قوله ﴿لَأَعَذِّبَنَّهُ﴾⁽²³⁸⁰⁾، ﴿أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ﴾⁽²³⁸¹⁾، وبالمانع

(2375) «الكشاف» (350/3)؛ ونقله الفخر في «التفسير الكبير» (157/24) و النسفي في «مدرك التنزيل» (592/2) وأبو حيان في «البحر» (55/7) والألوسي في «روح المعاني» (161/919).

(2376) ق: مناديا.

(2377) النمل: 10.

(2378) من "س".

(2379) تمامها: «فقال مالي لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين لأعذبه أو ليأتيني بسلطان مبين».

(2380) النمل: 21.

(2381) النمل: 21.

ثالثاً، وهو قوله ﴿أَوْ لِيَأْتِنِي﴾⁽²³⁸²⁾.

﴿الْهَدْهُ﴾:

أَنْظِرْ مَا حَكَاهُ⁽²³⁸³⁾ ابْنُ عَطِيَّةٍ مِنْ جَوَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ سَوَّالِ نَافِعٍ⁽²³⁸⁴⁾ بِنِ الْأَزْرَقِ⁽²³⁸⁵⁾. فَالْجَوَابُ الْحَقِيقِيُّ أَنَّ الْهَدْهُ يَرَى الْفَخَّ وَالْحَبَّ الَّذِي فِيهِ، وَيَجْهَلُ التَّحْيِلَ بِهِ.

24- ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾:

مَعْرِفَةُ الْهَدْهُدِ أَنَّ سُجُودَهُمْ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ⁽²³⁸⁶⁾، إِمَّا بِإِلْهَامٍ مِنَ اللَّهِ⁽²³⁸⁷⁾، أَوْ بِإِدْرَاكِ أَذْرَكُهُ⁽²³⁸⁸⁾ فَسَمِعَ⁽²³⁸⁹⁾ قَوْلَهُمْ لِلشَّمْسِ: "أَنْتِ رَبُّنَا لَا غَيْرُكَ"⁽²³⁹⁰⁾.

(2382) النمل: 21. ون «التحرير والتنوير» (19/247).

(2383) ك: كان.

(2384) أبو راشد نافع بن الأزرق الحنفي، وهو رأس فرقة الأزارقة من الخوارج، ولم تكن للخوارج قط فرقة أكثر عدداً ولا أشد منهم شوكة، والذي جمعهم من الدين أشياء منها قولهم بأن مخالفتهم من هذه الأمة مشركون.

ن «الفرق بين الفرق» (62-66)؛ «مقالات الإسلاميين» (168-174)؛ «التبصير في الدين» لأبي المظفر الإسفراييني (49-51).

(2385) «المحرر الوجيز» (11/189). وفيه: «...إن الهدد كان يرى باطن الأرض وظاهرها، كانت تشف له، وكان يخبر سليمان بموضع الماء، ثم كانت الجن تخرجه في ساعة يسيرة تسلك عنه وجه الأرض كما تسلك شاة؛ قاله ابن عباس... وروي أن نافع بن الأزرق سمع ابن عباس يقول هذا، فقال له "قف يا وقاف". كيف يرى الهدد باطن الأرض وهو لا يرى الفخ حين يقع. فقال له ابن عباس ~~هذه~~ : إذا جاء القدر عمي البصر». ون «الجواهر الحسان» (3/250)؛ «معاني القرآن» للنحاس (5/123)؛ «أحكام القرآن» لابن العربي (3/1443)؛ «تفسير الحافظ ابن كثير» (5/228)؛ «روح المعاني» (19/182).

(2386) ق: "من دون الله للشمس"، غير أنه لم يفتِ الناسخ التنبيه على القلب.

(2387) «مدارك التنزيل» (2/601).

(2388) «روح المعاني» (19/192-193).

(2389) ق: "أو يادراكه فسمعه".

(2390) «الكشاف» (3/361).

28- ﴿مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾:

لَمْ يَقُلْ "مَاذَا يُجِيبُونَ" مَعَ <أَنَّ> الْعَادَّةَ (2391) إِيَّانَ الرُّسُلِ بِجَوَابِ (2392) <الْكِتَابِ> لَا بِمَا يَرْجِعُ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُمَا نُسَبَتَانِ:

- نَسَبَةٌ بَيْنَ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِ وَبَيْنَ الرُّسُولِ.

- وَنَسَبَةٌ بَيْنَ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِ وَبَيْنَ الْبَاثِ.

فَالنَّسَبَةُ الْأُولَى، التَّعْبِيرُ فِيهَا "بِمَا يَرْجِعُونَ". وَهُوَ (2393) الْمَقْصُودُ فِي الْآيَةِ؛ لِأَنَّكَ (2394) تَقُولُ "رَجِعْ" (2395) الرُّسُولُ بِالْكِتَابِ.

35- ﴿إِلَيْهِمْ﴾:

جَمَعَ الضَّمِيرُ مَعَ أَنَّ الْمَرَادَ سَلِيمَانُ، إِمَّا تَعْظِيمًا لَهُ (2396) لِذُخُولِهِ فِي قَوْلِهَا ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ﴾ (2397)، أَوْ أَلْهَمَهَا اللَّهُ تَعْظِيمَهُ تَشْرِيفًا لَهُ.

﴿بِمَعِيَّةٍ﴾:

تَنْكِيرُهَا، لِعِظَمِهَا فِي زَعْمِهَا.

﴿بَنَاصِرُهُ﴾:

يَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ بِمَعْنَى "مَتَأَخَّرَةٌ" (2398).

(2391) ل: 319-ب.

(2392) ق: بِالْجَوَابِ.

(2393) ق: وَبَيْنَ:

(2394) س: 70-أ.

(2395) ق: رَاجِعَ.

(2396) ن «تَأْوِيلُ مُشْكِلِ الْقُرْآنِ» (284).

(2397) النمل: 34.

(2398) «التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ» (267/19).

41- ﴿نَكُرُوا لَهَا﴾:

أَفَادَ قَوْلُهُ "لَهَا"، التَّخْصِصَ (2399) والدلالة على أَنَّ التَّنْكِيرَ فِي شَيْءٍ لِمَنْ يَعْرِفُهُ قَبْلَ تَنْكِيرِهِ، أَقْرَبُ مِنْ (2400) التَّنْكِيرِ لِمَنْ لَا يَعْرِفُهُ قَبْلَ ذَلِكَ (2401).
﴿نَنْصُرُ﴾:

إِمَّا بِمَعْنَى "نَعْلُمُ" أَوْ بِمَعْنَى "نَحْتَبِرُ"، أَوْ بِمَعْنَى "نَتَأَخَّرُ".

﴿أَمْ تَكُورُونَ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ﴾:

لَمْ يَقُلْ "أَمْ لَا تَهْتَدِي" (2402)، إِشَارَةً إِلَى لُطْفِ (2403) سَلِيمَانَ وَرَحْمَتِهِ بِهَا؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ أَمْرٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ إِنْ كَانَ عَلَى التَّسَاوِي بَيْنَهُمَا فَهُوَ الْعَدْلُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى التَّفَاوُتِ، فَإِنْ كَانَ التَّفَاوُتُ فِي جِهَةِ الذَّمِّ فَهُوَ لُطْفٌ، وَإِنْ كَانَ فِي جِهَةِ الْمَدْحِ فَهُوَ تَشَدُّدٌ، [90-ط] وَبَيَانُهُ فِي الْآيَةِ أَنَّ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، رَضِيَ مِنْهَا بِصُدُورٍ مُطْلَقٍ هَدًى، وَحَكَمَ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا إِنْ لَمْ تُمْكِنْ (2404) اهْتِدَائَهَا فَهِيَ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ.

42- ﴿أَهَاكَذَا﴾:

لَمْ يَقُلْ "أَهَذَا؟": تَشْبِيهُ (2405) لِلْجَوَابِ (2406)؛ لِأَنَّ جَوَابَ سُؤَالِ التَّشْبِيهِ (2407) أَقْرَبُ مِنْ جَوَابِ السُّؤَالِ عَنِ الْحَقِيقَةِ، فَقَوْلُكَ "أَهَذَا كَزِيد؟"، أَقْرَبُ إِلَى

(2399) «روح المعاني» (206/19).

(2400) ك، س: إلى.

(2401) ن «الروض الريان» (296/1).

(2402) ن «التحرير والتنوير» (273/19).

(2403) ك: الطب.

(2404) كذا في "ق"، ووقع تصويبه في الطرة: "تكثر"؛ وفي "س": "تكن"، ووضع عليها الناسخ لفظ التكدية. ورويت الكلمة في ك: "تكثر". و العبارة قلقة بأي هاته الروايات.

(2405) هذا أشبه بالسِّيَاق، لَأَ مَا وَرَدَ فِي النسخ "تنبيه".

(2406) «اختصار النكت للماوردي» (468/2)؛ «غرائب التفسير» (852/2)؛ «أنوار التنزيل» (120/4).

(2407) ك، س: التنبيه.

الجواب مِنْ قولك "أهَذَا زَيْدٌ"؟⁽²⁴⁰⁸⁾.

46- ﴿لَمْ تَسْتَعِجِلُونِ﴾:

السُّؤال بـ "لَمْ" عن العِلَّة، وبالهَمْزة عن الفعل. فإذا قلت: "أَقْتَلْتَ زَيْدًا"؟ فسؤالك عن نفس الفعل؛ وإذا قلت: "لَمْ قَتَلْتَهُ"؟، [فسؤالك] عن عِلَّة قتله. فإذا تَقَرَّرَ هذا فَيَرُدُّ في الآية سؤال، وهو [أَنَّ] المناسب الهمزة دون "لَمْ"؛ لأنَّه إنكارٌ للفعل لا لعلته. والجواب أَنَّهُمْ نَزَّلُوا أَنْفُسَهُمْ⁽²⁴⁰⁹⁾ منزلة الخَصْم، لقوله⁽²⁴¹⁰⁾... إذا هُم فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ⁽²⁴¹¹⁾، فعاملهم صالح معاملة الخَصْم، فسألهم عن العِلَّة والحجَّة؛ لأنَّ الخَصْمَ هو الذي يُدلي بحجته وعلته⁽²⁴¹²⁾.

61- ﴿وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا﴾:

هذا⁽²⁴¹³⁾ كقوله ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ﴾⁽²⁴¹⁴⁾، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْحَاجِزُ هو نفس قوله ﴿بَيْنَهُمَا﴾، وقوله ﴿بَرْزَخٌ﴾، دون شَيْءٍ ظاهر للنَّاظر⁽²⁴¹⁵⁾. وهذا أَغْرُبُ في قَدْرَةِ اللَّهِ⁽²⁴¹⁶⁾، خَلَقَ بَحْرَيْنِ أَحَدُهُمَا حُلُوًّا وَالْآخَرُ

(2408) أجاب الزمخشري بأنه لئلا يكون تلقينا. من «الكشاف» (3/369)؛ «التفسير الكبير» (24/171)؛ «مدارك التنزيل» (2/608)؛ «البحر المحيط» (7/74)؛ «روح المعاني» (19/206).

(2409) ق: لأنفسهم.

(2410) ق: لقولها.

(2411) النمل: 45.

(2412) رأى ابن عاشور أن ظاهر الاستفهام أنه استفهام عن علة استعجالهم، وإنما هو استفهام عن المعلول، كناية عن انتفاء ما حقه أن يكون سببا لاستعجال العذاب، فالإنكار متوجه للاستعجال لا لعلته. من «التحرير والتنوير» (19/280). ون «البحر المحيط» (7/79).

(2413) ق: هكذا.

(2414) الرحمن: 19.

(2415) «التحرير والتنوير» (20/13).

(2416) ك: 320-أ. «معاني القرآن» للنحاس (5/36).

أَجَاجٌ وَلَا يَلْتَقِيَانِ⁽²⁴¹⁷⁾؛ ويحتملُ أَنْ يَكُونَ الْحَاجِزُ غَيْرَ قَوْلِهِ «بَيْنَهُمَا»، [بَلْ «بَيْنَهُمَا»] مَحَلٌّ لِلْحَاجِزِ، وَهَذَا أَظْهَرُ وَأَجْلَى لِلنَّاطِرِ.

﴿بَلْ لَعَنَتْهُمْ لَنْ يَعْلَمُوا﴾:

هَذَا⁽²⁴¹⁸⁾ الْإِضْرَابُ أَشَدُّ مِنْ إِضْرَابِ قَوْلِهِ «بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ»⁽²⁴¹⁹⁾؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ⁽²⁴²⁰⁾ جَهْلٌ مُرَكَّبٌ، وَهُوَ عِلْمُهُمُ الْحَقَّ وَعُدُولُهُمْ عَنْهُ، وَالثَّانِي جَهْلٌ بَسِيطٌ، وَهُوَ عَدَمُ عِلْمِهِمْ، فَإِذَا ذُمُّوا عَلَى الْبَسِيطِ فَأُخْرِى الْمُرَكَّبُ.

62- ﴿فَلَيْلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾:

إِشَارَةٌ إِلَى اعْتِبَارِ نِعَمِ اللَّهِ وَالشُّكْرِ عَلَيْهَا⁽²⁴²¹⁾، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَذَكَّرُ انْتِقَالَهُ مِنْ حَالَةٍ إِلَى أَحْسَنَ⁽²⁴²²⁾ مِنْهَا، وَيَشْكُرُ اللَّهَ عَلَى ذَلِكَ.

63- ﴿وَمَنْ يُزِيلْ﴾:

وَجْهُ تَكَرُّرِ⁽²⁴²³⁾ «مَنْ» هُنَا، دُونَ قَوْلِهِ «وَيَكْشِفُ الشُّوْءَ وَيَجْعَلُكُمْ»⁽²⁴²⁴⁾، هُوَ أَنَّ مُتَعَلِّقَ «أَمَّنْ»⁽²⁴²⁵⁾ يُجِيبُ إِلَى آخِرِهَا، شَيْءٌ وَاحِدٌ وَهُوَ الْقُدْرَةُ، [وَمُتَعَلِّقُ هَذِهِ شَيْئَانِ الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ]؛ أَمَّا الْعِلْمُ فَلِقَوْلِهِ «أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ» أَيْ يَرْشِدُكُمْ، وَأَمَّا الْقُدْرَةُ فَلِقَوْلِهِ⁽²⁴²⁶⁾ «يُزِيلُ».

(2417) «المحسر الوجيز» (228/11)؛ «التكميل والإتمام» (294)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (40/13)؛ «البحر المحيط» (464/6)؛ «أنوار التنزيل» (97/4)؛ «روح المعاني» (34/19).

(2418) ق: وهذا.

(2419) النمل: 60.

(2420) ق: أول.

(2421) «اختصار النكت للماوردي» (472/2)؛ «البحر المحيط» (86/7).

(2422) س: 71-ب.

(2423) ق: تكون.

(2424) النمل: 62.

(2425) ق: أ فمن.

(2426) ك: «فلغوا له»، كذا.

﴿تَعْلَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾:

وجهه مناسبتة ظاهره، وهو أنه تعالى أخبر عنهم في [91-] قوله ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ﴾ إلى آخرها⁽²⁴²⁷⁾، بأنهم⁽²⁴²⁸⁾ في حالة مسهم الضر وحذوا⁽²⁴²⁹⁾ الله تعالى ولجؤوا إليه⁽²⁴³⁰⁾، فلما نجاهم كفروا، فناسب في هذه الآية ذكر نفي نقيض فعلهم في حالة الإنجاء⁽²⁴³¹⁾.

63- ﴿أَمِنْ يَتَّبِعُونَ الْخَلْفَ﴾:

وجه تكرير لفظة "مَنْ" ⁽²⁴³²⁾، ما تقدم.

64- ﴿فَلْهَاتُوا بُزُجَكُمْ﴾:

إن قلت: هم منكرون ونافون⁽²⁴³³⁾ للإعادة، والنافي لا يطالب بدليل⁽²⁴³⁴⁾.

(2427) الإسراء: 67.

(2428) ق، س: فإنهم.

(2429) ق: وجدوا.

(2430) ق: "ولجوا عليه".

(2431) «البحر المحيط» (86/7).

(2432) الأخفش: "مَنْ" ها هنا ليست باستفهام على قوله ﴿خير أما يشركون﴾، إنما هي بمنزلة "الذي".

من «معاني القرآن» (431/2).

(2433) ق، ك: "ومنافون". س: "ونافدون".

(2434) ك: "بالدليل".

هذا قول بعض الشافعية والظاهرية، واحتجوا بأن من أنكر النبوة لا دليل عليه. وإنما يجب الدليل على مدعي النبوة. وكذلك من أنكر الحق لا بينة عليه، وإنما البينة على مدعي الحق، فكذلك ها هنا، يجب أن يكون الدليل على من أثبت الحق، دون من نفاه. واحتج المخالف بقوله ﷺ ﴿بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه﴾، فذمهم الله بأن قطعوا بالنفي من غير دليل. ولأن القطع بالنفي لا يكون إلا عن طريق، كما أن القطع في الإثبات لا يكون إلا عن طريق، فلما وجب على المثبت إظهار ما اقتضاه الإثبات عنده، وجب على النافي إظهار ما اقتضاه النفي عنده.

ون للاستزادة: «التبصرة» (530-53).

فالجواب أن النافي على قسمين:

- نافي لما لم يُقَم عليه دليل، فهذا لا يُطالب بدليل.

- ونافي لما قام عليه دليل، فهذا يُطلب⁽²⁴³⁵⁾ منه الدليل؛ والإعادة من هذا القسم الثاني⁽²⁴³⁶⁾.

65- ﴿فَلَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾:

وفي سورة الجن⁽²⁴³⁷⁾: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾. والجواب أن الغيب قسمان⁽²⁴³⁸⁾:

- قسم أطلع الله عليه بعض رسله.

- وقسم لم يُطلع عليه أحدا؛ وهو المراد في هذه الآية⁽²⁴³⁹⁾. و﴿مَنْ﴾ مفعول، و﴿الْغَيْبِ﴾ إمّا مفعول ثانٍ لـ ﴿يَعْلَمُ﴾، أو بدلُ اشتغال، أو حالٌ على جواز كونها معرفة، و﴿اللَّهُ﴾ فاعل⁽²⁴⁴⁰⁾.

﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾:

نفى عنهم مبادئ العلم⁽²⁴⁴¹⁾.

(2435) ك: يطلبه.

(2436) ن جواب الفخر في «التفسير الكبير» (181/24)، والألوسي في «روح المعاني» (8/20).

(2437) الآيتان: 26-27.

(2438) ن للتفصيل: «روح المعاني» (12-11/20).

(2439) ن جوابا آخر في «أنموذج جليل» (382).

(2440) «الفريد» (693/3). وقارن بما أعرب النسفي في «مدارك التنزيل» (617/2).

(2441) «التفسير الكبير» (182/24)؛ «مدارك التنزيل» (617/2).

66- ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ﴾:

أخبر عنهم أنهم غير حاكمين⁽²⁴⁴²⁾ بشيء⁽²⁴⁴³⁾.

﴿بَلْ هُمْ مَنَّامَ عَمُورٍ﴾:

حكم عليهم بأنهم حكموا بالباطل⁽²⁴⁴⁴⁾.

68- ﴿هَذَا نَحْنُ﴾:

وفي سورة المومنين⁽²⁴⁴⁵⁾ ﴿نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا﴾.

والجواب أنه تقدم في تلك حال الأمم، وهو قوله ﴿وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا﴾ الآية⁽²⁴⁴⁶⁾، فناسب⁽²⁴⁴⁷⁾ تقديم ضميرهم⁽²⁴⁴⁸⁾ على اسم الإشارة، والمتقدم في هذه هو حال المشكوك فيه، فناسب تقديمه على ضميرهم، وذلك قولهم ﴿أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾⁽²⁴⁴⁹⁾.

(2442) ك، س: عالمين.

(2443) «أنوار التنزيل» (4/120)؛ «روح المعاني» (20/13)؛ «التحرير والتنوير» (20/22).

(2444) «روح المعاني» (20/13).

(2445) الآية: 83.

(2446) المومنون: 75.

(2447) وردت بعد هذه الكلمة في "ك"، كلمة "نسب"، وهي ساقطة من "ق"، وهو ما جرينا عليه.

(2448) ك: 321-ب.

(2449) المومنون: 82. والجواب عند الفخر في «التفسير الكبير» (24/183).

وثمة توجيه آخر: قوله ﴿لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا من قبل﴾، وفي النمل ﴿لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا من قبل﴾؛ لأن ما في سورة المومنون على القياس، فإن الضمير المرفوع المتصل لا يجوز العطف عليه، حتى يؤكد بالضمير المنفصل، فأكد ﴿وعدنا نحن﴾ ثم عطف عليه ﴿آباؤنا﴾، ثم ذكر المفعول، وهو "هذا"، وقدم في النمل المفعول موافقة لقوله "تراباً" لأن القياس فيه أيضاً: كنا نحن وآباؤنا تراباً. فقدم "تراباً" ليسد مسد نحن، وكانا متوافقين.

من «البرهان في متشابه القرآن» للكرمانى (277)؛ وعنه النقل في «بصائر ذوي التمييز» (1/332). ون جواب الزمخشري في «الكشاف» (3/380) والخطيب الإسكافي في «درة التنزيل» (317-318)=

79- ﴿تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾:

التوكل هو استحضار انحصار جميع الكائنات في نسبتها إلى الله تعالى،
وعَلَّل ذلك بعلتين:

- إحداهما: مقدمة، وهي قوله ﴿إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾⁽²⁴⁵⁰⁾.

- والثانية: متأخرة، وهي قوله ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾⁽²⁴⁵¹⁾.

86- ﴿الْم يَرَوْ﴾:

كالدليل للتي قبلها، وهي ﴿وَوَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ﴾ الآية⁽²⁴⁵²⁾. كأن قائلًا قال:
لأي شيء؟. فقل: لأنهم قد أتاهم آيات ظاهرة، من جملتها ما ذكر⁽²⁴⁵³⁾.

وفي الآية حذف التقابل، حذف من⁽²⁴⁵⁴⁾ الليل الإبصار، وفي النهار الإسماع؛

= والنسفي في «مدارك التنزيل» (618/2) وابن جماعة في «كشف المعاني» (268) وأبي حيان في «البحر» (89/7) والبيضاوي في «أنوار التنزيل» (121/4) وتفصيل الألوسي و ابن عاشور على الولا في «روح المعاني» (15/20) و«التحرير والتنوير» (25/20).

(2450) ومؤدى هذه الآية على العلة عند الفخر: أن فيها بيان أن المحق حقيق بنصرة الله تعالى وأنه لا يخذل. وأما الثانية فقوله ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾، وإنما حُسن جعله سببا للأمر بالتوكل، وذلك لأن الإنسان ما دام يطمع في أحد أن يأخذ منه شيئا، فإنه لا يقوى قلبه على إظهار مخالفته، فإذا قطع طمعه عنه، قوي قلبه على إظهار مخالفته، فالله سبحانه وتعالى قطع محمدا ﷺ عنهم، بأن بين له أنهم كالموتى وكالصم وكالعمي فلا يفهمون ولا يسمعون ولا يبصرون ولا يلتفتون إلى شيء من الدلائل، وهذا سبب لقوة قلبه عليه الصلاة والسلام على إظهار الدين كما ينبغي.

من «التفسير الكبير» (186-185/24)؛ «مدارك التنزيل» (620/2)؛ «البحر المحيط» (91/7)؛ «التحرير والتنوير» (34-33/20).

(2451) النمل: 80. «الكشاف» (383/3)؛ «أنوار التنزيل» (121/4)؛ «روح المعاني» (19/20)؛ «التحرير والتنوير» (34/20).

(2452) النمل: 85.

(2453) ق: ذكروا. «التحرير والتنوير» (43-42/20).

(2454) س: 72-أ.

لأن آية ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا⁽²⁴⁵⁵⁾﴾ يقتضي أن للنهار نعمتين، الضياء والإسماع⁽²⁴⁵⁶⁾، والليل⁽²⁴⁵⁷⁾ نعمتين، السكون والإبصار⁽²⁴⁵⁸⁾.

وانظر سؤال الزمخشري وجوابه⁽²⁴⁵⁹⁾.

﴿لَقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾:

يحتمل من آمن أو من سيومن، كقول الزمخشري⁽²⁴⁶⁰⁾ في⁽²⁴⁶¹⁾ ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾⁽²⁴⁶²⁾ أي للصائرين <إلى> التقوى⁽²⁴⁶³⁾.

87- ﴿بَعِزَّ﴾:

عبّر بالماضي [92-ظ] إشارة إلى التحقيق⁽²⁴⁶⁴⁾ كقوله ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ⁽²⁴⁶⁵⁾﴾ و﴿يُنْفَخُ﴾ جاء على الأصل، فإن قلت: فهلاً عكس؟

(2455) القصص: 71.

(2456) من قوله "لأن آية" إلى هنا لحق في "ق"، بخط ابن أبي النمر.

(2457) ك: واليل.

(2458) «التفسير الكبير» (188/24)؛ «البحر المحيط» (93/7)؛ «أضواء على متشابهات القرآن» (89/2).

(2459) نص السؤال وجوابه: «فإن قلت: ما للتقابل لم يُراعَ في قوله «ليسكنوا» و«مبصراً»، حيث كان أحدهما علّة والآخر حالاً؟ قلت: هو مُراعَى من حيث المعنى، وهكذا النظم المطبوع غير المُتكلف؛ لأن معنى «مبصراً»: ليصروا فيه طرق التقلب في المكاسب». من «الكشاف» (386/3). ونقله ابن أبي بكر الرازي في «أنموذج جليل» (384) وخصصه النسفي في «مدارك التنزيل» (622/2) وذكره ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (45/20).

(2460) في «تفسيره» (36/1).

(2461) ك، س: "فيه". وعليه، تكون جزءاً من الآية.

(2462) البقرة: 2.

(2463) ق: للتقوى.

(2464) «المحرر الوجيز» (250/11)؛ «الكشاف» (386/3)؛ «التفسير الكبير» (188/24)؛ «أنموذج جليل» (384)؛

«الفريد» (698/3)؛ «مدارك التنزيل» (623/2)؛ «البحر المحيط» (93/7)؛ «أنوار التنزيل» (122/4)؛

«التحرير والتنوير» (46/20)؛ «أضواء على متشابهات القرآن» (90/2). ون «غرائب التفسير» (859/2).

(2465) النحل: 1.

قلت: الفزع إنما يكون بعد النفخ.

﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾:

إن قلت: هل يرد قول ابن عصفور: «لا يكون المستثنى إلا معلوماً، فلا تقول "جاءني قوم إلا رجالاً"»⁽²⁴⁶⁶⁾.

قلت لا؛ لأن من شاء الله معلوم له⁽²⁴⁶⁷⁾، ولأن "من" معرفة بخلاف "رجالاً"⁽²⁴⁶⁸⁾ في المثال؛ قد لا يعرفهم من استثناءهم.

88- ﴿وَهِيَ تَمْرٌ﴾:

الواو للحال⁽²⁴⁶⁹⁾، ويحتمل معنيين:

- أحدهما⁽²⁴⁷⁰⁾: تحسبها جامدة > حالة⁽²⁴⁷¹⁾ كونها تمر.

- الثاني: تحسبها جامدة < وهي < في > نفسها⁽²⁴⁷²⁾ تمر⁽²⁴⁷³⁾.

(2466) عبارة ابن عصفور، واقعة في «شرحه الكبير على جمل الزجاجي» (1/252): «ولا يجوز إخراج ما هو مبهم في نفسه، فلا قول "قام القوم إلا رجالاً"؛ لأنه قد يجوز أن يكون الرجال النصف أو أقل أو أكثر، فلا فائدة في الاستثناء إذ ذاك».

(2467) قيل: من البهائم، ومن لا ثواب له ولا عقاب. ومن حمله على الفزع المعروف من الخوف، كان الاستثناء للملائكة والشهداء. من «باهر البرهان» (3/1065).

(2468) ك: س: رجال.

(2469) «الفريد» (3/699).

(2470) ك: أحدها.

(2471) ما بين الزاويتين زيادة من "س".

(2472) ق: نفسها.

(2473) «البحر المحيط» (7/94). ون «تأويل مشكل القرآن» (6)؛ «تفسير غريب القرآن» (327)؛ «الجمان في تشبيهات القرآن» لابن نايقا البغدادي (177-178)؛ «دفع إيهام الاضطراب» (157).

﴿صَنَّ اللَّهُ﴾:

في إطلاق اسنم فاعل منه خلاف⁽²⁴⁷⁴⁾، ومنه إطلاق⁽²⁴⁷⁵⁾ أهل علم الكلام لفظ "الصانع"⁽²⁴⁷⁶⁾.

﴿خَبِئٌ﴾:

أَخَصُّ من "عليم".

89- ﴿مَنْ جَاءَ﴾:

يترجح كون "من" موصولة لا شرطية⁽²⁴⁷⁷⁾؛ لأن⁽²⁴⁷⁸⁾ الأصل في القضايا الحملية.

(2474) انظره في «روح المعاني» (36/20).

(2475) ك: في إطلاق.

(2476) ذكر السيوطي أنه قد انتقد على المتكلمين إطلاق "الصانع" على الله تعالى، وهو جار في ألسنتهم؛ بأنه لم يرد إطلاقه على الله تبارك وتعالى، وأسماءه توقيفية. وأجاب النقي السبكي بأنه قرئ شاذاً "صنعه الله" بصيغة الماضي، فمن اكتفى في إطلاق الأسماء بورود الفعل اكتفى بمثل ذلك. وأجاب غيره بأنه مأخوذ من قوله ﴿صَنَّ اللَّهُ﴾؛ ويتوقف أيضاً على القول بالاكْتِفَاء بورود المصدر. قال السيوطي: وأعجب للعلماء سلفاً وخلفاً من المحدثين والمحققين، ممن وقف على هذا الانتقاد وقول القائل: إنه لم يرد، وتسليمهم له ذلك، ولم يستحضروه وهو وارد في حديث صحيح، عن حذيفة رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ: «إن الله صانع كل صانع وصنعه»، هذا حديث صحيح، أخرجه الحاكم عن أبي النضر عن الدارمي عن ابن المديني به، وقال: على شرط الشيخين، ولم ينتقده الذهبي في «تلخيصه»، ولا العراقي في «مستخرجه».

وقال الحاكم: حدثنا أبو بكر بن أبي الهيثم، حدثنا الفريري، سمعت محمد بن إسماعيل، يقول: أما أفعال العباد مخلوقة، فقد حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا مروان بن معاوية، عن ربي؛ فذكره بلفظ «إن الله يصنع كل صانع وصنعه»، والعجب من السبكي كيف لم يستحضره، وعدل إلى جواب لا يسلم له! - مع حفظه -؛ حتى قال ولده: إنه ليس بعد المزني والذهبي أحفظ منه.

من «بغية الوعاة» (14/2). وأثبت النص بطوله لمزيد الفائدة.

قلت: والحديث المذكور صحيح، أخرجه ابن أبي عاصم في «كتاب السنة» (1/158)؛ رح: 357-358، والبخاري في «خلق أفعال العباد» - ونقله ابن كثير عنه في «تفسيره» (6/23) - وأورده الألباني في «الصحيحة» (رح: 1637).

والأولى الاستدلال بما صَحَّ عند الطبراني - لعروءه عن التقييد والإضافة -: «اتقوا الله تعالى فإن الله تعالى فاتح لكم وصانع»، أفاده الألويسي.

(2477) خلاف ما في «التحرير والتنوير» (52/20).

(2478) س: لأنه.

28

سورة القصص

ابن عطية: «مكية إلا قوله ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَيَّ﴾ مَعَادٍ (2479)، نزلت بالجُحْفَةِ (2480)، في وقت هجرته ﷺ [إلى] المدينة» (2481).

ع: «<و> فيه نظر؛ لقولهم: ما نزل قبل الهجرة مكِّي وإن نزل بغير مكة. وما <نزل> (2482) بعد الهجرة مدني وإن لم ينزل بالمدينة (2483)؛ ولذا قال الزمخشري هي مكية (2484)، ولم يستثن (2485).

(2479) القصص: 85.

(2480) موضع بين مكة والمدينة، وهي ميقات أهل الشام ومصر إن لم يمروا على المدينة؛ وكان اسمها مَهَيَّة. وإنما سميت الجحفة لأن السيل اجتحتها وحمل أهلها في بعض الأعوام. اهـ من «معجم البلدان» (111/2)؛ «معجم ما استعجم» (367/1-368).

(2481) «تفسير غريب القرآن» لابن قتيبة (336)؛ «كتاب التنبيه على فضل علوم القرآن» لأبي القاسم بن حبيب (قطعة منه في مجلة المورد، مج 17، ع 4، السنة 1988، ص: 310)؛ «المحرر الوجيز» (11/257)؛ «الجواهر الحسان» (3/267)؛ «اختصار النكت للماوردي» (2/478)؛ «التفسير الكبير» (24/192)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (13/164)؛ «جمال القراء» (1/15) - ونسبه لمقاتل -؛ «البحر المحيط» (7/99)؛ «الإتقان» (1/55) - وعزاه للضحاك -؛ «روح المعاني» (20/41)؛ «إرشاد المريد» (266). قاله ابن سلام وغيره.

(2482) زيادة من «س».

(2483) «فضائل القرآن» لابن كثير - بذيّل التفسير - (7/430)؛ «الإتقان» (1/23).

(2484) «الكشاف» (3/391)؛ «معاني القرآن» للنحاس (5/155)؛ ونُسب القول به للحسن البصري في «تفسيره» (2/187) وعطاء وعكرمة وطاوس (الجامع لأحكام القرآن: 13/164؛ البحر المحيط: 7/99)؛ (روح المعاني: 20/41).

(2485) ك: 322-أ. وأجاب ابن عاشور في «التحرير» (20/61) عن تعقب ابن عرفة بأن ذاك لا يناكد كون السورة مكية.

وقول ابن عطية: «الطاء»⁽²⁴⁸⁶⁾ مَقْتَطعة من الطَّوْل، والسَّين من السَّلام، والميم من المُنعم أو من الرحيم»⁽²⁴⁸⁷⁾، هو من باب دلالة الالتزام مع القرينة.

3- ﴿تَتْلُوا عَلَيْكُمْ﴾:

أَخَصُّ من "نَقْصُ" ⁽²⁴⁸⁸⁾، لكثرة وقوع "نَقْصُ" في القرآن مَقِيداً، و"تتلوا" مطلقاً.

4- ﴿فِي الْأَرْضِ﴾:

إشارة إلى كَوْنِ الْأَرْضِ لَا تُنَاسِبُ ⁽²⁴⁸⁹⁾ التَّكْبِيرُ لِأَنْسِفَالِهَا. ولم يقل "استعلى" كما قال ﴿لَعَالِ فِي الْأَرْضِ﴾ ⁽²⁴⁹⁰⁾ دون "مستعل"، إشارة لحصول مطلوبه.

5- ﴿وَنُرِيهِ أَنْ نَمُنَّ﴾:

"نريد"، بمعنى الْمُضِيِّ ⁽²⁴⁹¹⁾، باعتبار إخبار محمد ﷺ، وعلى بابه باعتبار إخبار موسى ⁽²⁴⁹²⁾.

﴿وَنَجْعَلُهُمْ أَبْنَاءَ﴾، وما بعد ⁽²⁴⁹³⁾:

من عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِ؛ لِأَنَّ الْمَنَّ [و] هُوَ التَّفْضِيلُ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ ذَلِكَ ⁽²⁴⁹⁴⁾.

(2486) رسمت في الأصل طاء ممدودة (ط)، والمُثَبِّتُ من "ك".

(2487) «المحرر الوجيز» (258/11)، وعزاه لغيره.

(2488) هي بمعنى "نَقْصُ" عند ابن عطية في «المحرر» (259/11) وابن كثير في «تفسيره» (263/5) دون تفصيل.

(2489) س: تناسبها.

(2490) يونس: 83.

(2491) «الكشاف» (392/3)؛ «الفريد» للمنتجب (704/3)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (165/13).

(2492) «روح المعاني» (43/20).

(2493) س: "وما بعدها". وذلك قوله تعالى: ﴿وَنَجْعَلُهُمُ الْوَارِثِينَ وَنُمَكِّنْ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾.

(2494) «التحرير والتنوير» (71/20).

8- ﴿يَكُونُ﴾:

قال أكثر المفسرين⁽²⁴⁹⁵⁾: هي لام العاقبة، وَقَرَّرُوا وَجْهَهُ⁽²⁴⁹⁶⁾؛ وجعلها الزمخشري هي لام التعليل، وَقَرَّرَ وَجْهَهُ⁽²⁴⁹⁷⁾.
 ع: هي لام "كي" التي للتعليل⁽²⁴⁹⁸⁾، وتقريره أن فعل الإنسان ينقسم باعتبار الكسب⁽²⁴⁹⁹⁾ وباعتبار الخلق إلى القسمين [93-ر] المذكورين، فتَعَذَّرَ هنا⁽²⁵⁰⁰⁾ الكسب؛ لأن الالتقاط غير مكسوب. قال ابن عطية: «الالتقاط هو الأخذ عن⁽²⁵⁰¹⁾ [غير]⁽²⁵⁰²⁾ قصد»، فتكون للتعليل باعتبار المعنى الثاني⁽²⁵⁰³⁾.

(2495) منهم النحاس ونسبه لمن يرضى قوله من النحويين في «معاني القرآن» (159-158/5) وابن إسحق -نقلا عن ابن كثير في «التفسير» (266/5)- وتاج القراء الكرمانى وحكاه عنهم إجماعا (غرائب التفسير: 862/2) وابن عطية في «المحرر الوجيز» (265/11) وابن العربي في «أحكام القرآن» (1452/3) والمنتجب بن أبي العز في «الفريد» (705/3) والنسفي في «مدارك التنزيل» (629/2) والعكبري في «التيان» (176/2) والقرطبي في «الجامع» (167/13) وابن جزى في «التسهيل» (102/3) وأبو حيان في «البحر المحيط» (101/7).

(2496) تقريرهم هو قولهم: لما كان التقاطهم إياه يؤول إلى هذا، قيل: التقطوه له، كما يقال لمن كسب ماله فأوبقه: إنما كسبه ليهلكه، وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

(2497) وذلك قول صاحب «الكشاف» (394/3): «معنى التعليل فيها [أي في اللام]، وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا، ولكن: المحبة والتمني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته، شُبّه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله، وهو الإكرام الذي هو نتيجة المحبة، والتأدب الذي هو ثمرة الضرب في قولك "ضربته ليتأدب". وتحريه: أن هذه اللام حكمها حكم الأسد، حيث استعيرت لما يشبه التعليل، كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد». واختار ابن كثير هذا القول في «تفسيره» (266/5) ونصره الفخر في «التفسير الكبير» (195/24) وتبع النسفي والبيضاوي في «مدارك التنزيل» (629/2) و«أنوار التنزيل» (124/4) صاحب «الكشاف». (2498) وهو مختار ابن عاشور في «التحري والتنوير» (75/20).

(2499) س: 73-ب.

(2500) س: فتقررها.

(2501) ق، ك: من.

(2502) سقطت من النسخ، ولزم زيادتها من «تفسير ابن عطية» (264/11) و«الجواهر الحسان» (268/3)؛ لأن نص ما فيهما: «الالتقاط اللقاء عن غير قصد وروية». ون «الفريد» (705/3)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (167/13)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (102/3)؛ «التحري والتنوير» (75/20).

(2503) الفرق بين لام العاقبة والصيرورة كما في قوله تعالى ﴿ليكون لهم عدوا وحزنا﴾، ولام التعليل كما في قوله ﴿لنحيي به بلدة ميتا﴾، أن لام التعليل تدخل على ما هو غرض لفاعل الفعل، ويكون مترتبا على =

﴿عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾:

مناسب لما مر في قوله: ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾⁽²⁵⁰⁴⁾، فالحزن مُصَرَّح به، والخوف [مِنْ] لازم قوله ﴿عَدُوًّا﴾؛ لأنَّ الخوف أكثر ما يُتَوَقَّع⁽²⁵⁰⁵⁾ مِنَ العدوِّ.

11- ﴿لِأُخْتَيْهِ﴾:

لم يقل "لابتئها"؛ إمَّا لأنَّه كَانَ أَخَاهَا مِنْ أَبِيهَا، أَوْ تعليقاً للطلبِ على الوصفِ المناسبِ لَهُ، لاقتضاءِ وصفِ الأُخُوَّةِ الحَنَانَ والشفقة⁽²⁵⁰⁶⁾.

14- ﴿وَأَمْتَوْنِ﴾:

لم يذكر في قوله في يوسف⁽²⁵⁰⁷⁾ ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ﴾. أمَّا مناسبة ذكره هنا، فَلِصُدُورِ الوَكْزِ مِنْ موسى، وإمَّا يكون مع الاستواء بخلاف المَرَاوَدَةِ⁽²⁵⁰⁸⁾.

= الفعل، وليس في لام الصيرورة إلا الترتيب فقط. قال ابن فورك، عن الأشعري: كل لام نسبها الله ﷻ لنفسه فهي للعاقبة والصيرورة دون التعليل، لاستحالة الغرض، فكان المخبر في لام الصيرورة قال: فعلت هذا بعد هذا، لا أنه غرض لي. وما قاله الشيخ أبو الحسن مشكل، بقوله ﷻ: ﴿كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ وقوله: ﴿إنا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك﴾، فقد صرح فيه بالتعليل، ولا مانع من ذلك، إذ هو على وجه التفضل. من «الفوائد في مشكل القرآن» (138). ون «الجواهر الحسان» (268/3).

(2504) القصص: 7.

(2505) ك: "ما يقع بتوقع". س: "ما يقع من العدو".

(2506) وعلى التوجيه الثاني اقتصر الألوسي في «روح البيان» (50/20).

(2507) الآية: 22.

(2508) ن جوابا آخر مطولا للخطيب الإسكافي في «درة التنزيل» (239-240) والكرماني في «البرهان» (227)؛

(289) وابن أبي بكر الرازي في «أنموذج جليل» (224-225) والبدر ابن جماعة في «كشف المعاني» (215)

وابن ريان في «الروض الريان» (1/298-299) والفيروزابادي في «بصائر ذوي التمييز» (1/354).

27- ﴿فَالْأَنزِلُ يُرِيهِ أَنْ أَنْصَحَكَ﴾:

يُؤْخَذُ مِنْهُ تَقْدِيمُ سَمَاعِ الشَّهَادَةِ مِنَ الْوَلِيِّ، لِأَنَّهُ الْبَائِعُ قَبْلَ السَّمَاعِ مِنَ الزَّوْجِ (2509).

29- ﴿فَلَمَّا فَصَرَ مُوسَى الْأَجَلَ﴾:

يَتَرَجَّحُ كَوْنُ الْأَجَلِ الْعَشْرِ (2510)، بِأَنَّ "ال" إِنْ كَانَتْ لِلْعَهْدِ عَادَتْ عَلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ وَهُوَ الْعَشْرُ - كَمَا فِي عَوْدِ الضَّمِيرِ - وَإِنْ كَانَتْ لِلْعُمُومِ، فِيمَا بِمَعْنَى الْكُلِّ وَإِمَّا بِمَعْنَى الْكُلِّيَّةِ، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ، فَالْعَشْرُ مُرَادَةٌ؛ أَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَلِصَدَقِ (2511) الْكَلِيَّةِ عَلَى مَا وَقَعَ بِهِ الْإِتْمَامُ وَهُوَ الْاِثْنَانِ.

33- ﴿إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾:

فِيهَا سؤَالَانِ:

-الأول: أَنَّ إِلْقَاءَ الْجَمَلَةِ مُؤَكَّدَةٌ بِإِنْ، إِنَّمَا يَكُونُ لِإِنْكَارِ الْمَخَاطَبِ أَوْ لَتَوْهُمْ إِنْكَارِهِ (2512)، وَالْمَخَاطَبُ هُنَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ عَالَمٌ بِقَتْلِهِ (2513).

(2509) ن «أحكام القرآن» لابن العربي (1458/3).

(2510) يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ سَعِيدِ ابْنِ جَبْرِ: سَأَلَنِي رَجُلٌ مِنَ النَّصَارَى، أَيُّ الْأَجَلِينَ قَضَى مُوسَى؟. فَقُلْتُ: لَا أَدْرِي حَتَّى أَقْدُمَ عَلَى خَيْرِ الْعَرَبِ، أَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ فَسَأَلَتْهُ، فَقَالَ: قَضَى أَكْمَلَهُمَا وَأَوْفَاهُمَا، إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ وَفَى، فَعَدْتُ فَأَعْلَمْتُ النَّصْرَانِي، فَقَالَ: صَدَقَ وَاللَّهِ هَذَا الْعَالَمُ. مِنْ «المحرر» (293-292/11). وَن «معاني القرآن» للنحاس (177/5)؛ «الكشاف» (407/3)؛ «التفسير الكبير» (208/24)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (185/13)؛ «تفسير ابن كثير» (278/5)؛ «التحرير والتنوير» (111/20).

(2511) ق: فصدق.

(2512) ك: 323-ب.

(2413) «التحرير والتنوير» (115/20).

-السؤال الثاني: كيف قال ﴿فَأَخَافُ﴾، وقد قال ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ﴾ (2514).

وجواب الأول أنه أكد بأن إخباره عن خوفه، فأكد الجملة بهذا الاعتبار، من التعبير عن الخوف الحاصل في نفسه على معنى المبالغة، لا خوف الإنكار عليه، لعلمه تعالى بما في نفسه أيضاً.

وجواب الثاني: أنه فهم قوله ﴿لَا تَخَفْ﴾ مُقَيِّداً لا مُطلقاً على أحد التفسيرين في ذلك.

34- ﴿أَفَصُمْ مِنْ لِسَانٍ﴾:

هو معنى قوله ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي﴾ (2515)؛ لأنها في بعض الحروف (2516).

36- ﴿مُبْتَرَى﴾:

ذكر الزمخشري فيه ثلاثة (2517) احتمالات (2518)، ويحتمل رابعاً، أي: مخترعاً (2519) لم تسبق إليه (2520)، بدليل ﴿وَمَا سَمِعْنَا بِهَذَا﴾ أي الآيات [94-ظ]

(2514) القصص: 31.

(2515) طه: 27. ون «البرهان في متشابه القرآن» (264).

(2516) «أضواء على متشابهات القرآن» (93/2).

(2517) ق، س: ثلاث.

(2518) وهي على التوالي: «سحر تعلمه أنت ثم تفتريه على الله. أو سحر ظاهر افتراؤه. أو موصوف بالافتراء

كسائر أنواع السحر، وليس بمعجزة من عند الله». من «الكشاف» (411/3)؛ ونقله النسفي في «مدارك

التنزيل» (634/2) و الألويسي في «تفسيره» (78/20).

(2519) ق: مخترع.

(2520) «روح المعاني» (78/20).

لَمَّا كَذَّبُوا بِهَا، جَعَلُوهَا كَشْيءٍ وَاحِدٍ مَذْكُورٍ⁽²⁵²¹⁾.

37- ﴿وَقَالَ مُوسَى﴾

قُرِئَ بِالْوَاوِ عَلَى حِكَايَةِ الْمَعْنَى، وَبِغَيْرِ وَاوٍ عَلَى حِكَايَةِ اللَّفْظِ⁽²⁵²²⁾. وانظر الزمخشري⁽²⁵²³⁾.

39- ﴿وَأَمْتَكَبَرِ﴾

الاستكبارُ استِعْلَاءُ أَمْرٍ⁽²⁵²⁴⁾ عَلَى غَيْرِهِ مَعَ حَقَارَةٍ⁽²⁵²⁵⁾ الْمُسْتَعْلِي لِلْمُسْتَعْلَى عَلَيْهِ⁽²⁵²⁶⁾.

﴿بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾

إِمَّا سَلْبٌ، أَيْ: اسْتَكْبَرُوا بِغَيْرِ سَبَبٍ، فِيرْجِعُ⁽²⁵²⁷⁾ إِلَى نَفْسِ الْاسْتِكْبَارِ؛ أَوْ عُذُولٌ، أَيْ: بِسَبَبٍ هُوَ غَيْرُ حَقٍّ، فِيرْجِعُ إِلَى مُتَعَلِّقِ الْاسْتِكْبَارِ، وَهُوَ أَظْهَرُ.

(2521) ك، س: مذكور.

(2522) ن «التيسير» للداني (171)؛ «الإقناع» لابن الباذن (724/2)؛ «حجة القراءات» لابن زنجلة (546)؛ «المحرر الوجيز» (301/11)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (190/13)؛ «سراج القارئ المبتدئ» (315)؛ «إرشاد المريد» (265).

(2523) في «تفسيره» (411/3-412)، حيث قال: «وقرأ ابن كثير ﴿قال موسى﴾ بغير واو، على ما في مصاحف أهل مكة، وهي قراءة حسنة؛ لأن الموضع موضع سؤال وبحث عما أجابهم به موسى عليه السلام عند تسميتهم مثل تلك الآيات الباهرة: سحراً مفترى. ووجه الأخرى: أنهم قالوا ذلك، وقال موسى عليه السلام هذا ليوافق الناظر بين القول والمقول، ويتبصر فساد أحدهما وصحة الآخر: "وبضدها تتبين الأشياء". ونقله النسفي في «مدارك التنزيل» (643/2) وأبو حيان في «البحر المحيط» (4/7) والألوسي في «روح المعاني» (79/20)؛ وزاد ابن عاشور هذا القول بيانا فراجع «تفسيره» (119/20-120).

(2524) ك: أمر.

(2525) ق: حقارة.

(2526) «روح المعاني» (82/20).

(2527) س: 74-أ.

﴿وَلَهُنَّ﴾:

الأَرْجُحُ حملُهُ على بابِهِ، وَإِذَا ذُمَّ⁽²⁵²⁸⁾ عَلَيْهِ فَأُخْرِى عَلَى الْإِغْتِقَادِ الْمُصَّصَمِ⁽²⁵²⁹⁾.

43- ﴿لَعَلَّكُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾:

يُذَلُّ أَنَّ الْعُلُومَ تَذَكِيرِيَّةٌ⁽²⁵³⁰⁾. وَالتَّرْتِيبُ فِي «بَصَائِرٍ» وَ«هُدًى» وَ«رَحْمَةً»؛ لِأَنَّ مَنْ تَبَصَّرَ بِهِ اهْتَدَى بِهِ، وَمَنْ اهْتَدَى بِهِ رُحِمَ بِهِ.

44- ﴿أَنَامَ﴾:

أَيُّ: أَمَرَ مُوسَى، مِنْ إِقَاءِ الْعَصَا وَغَيْرِهِ⁽²⁵³¹⁾.

45- ﴿وَلَكِنَّا﴾:

وَجْهُ الْإِسْتِدْرَاكِ، أَيُّ: أَنْتَ لَمْ تَحْضُرْ لَذَلِكَ الَّذِي جَرَى لِمُوسَى، لَكِنْ أَنْتَ رَسُولٌ، فَعَلِمْتَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِنَا⁽²⁵³²⁾.

(2528) كَذَا فِي كُلِّ النُّسخِ بِالدَّالِ الْمَهْمَلَةِ، وَمَا فِي الصُّلْبِ أَشْبَهَ بِالسِّيَاقِ.

(2529) «المحرر الوجيز» (302/11).

(2530) ق، س: تذكيرية.

(2531) جعل بعض المفسرين الأمر يعني التوراة، أو ما أعلم الله به موسى من أمر محمد ﷺ أو أمر النبوة. ن «المحرر الوجيز» (305/11)؛ «الكشاف» (417/3)؛ «التفسير الكبير» (219/24)؛ «البحر المحيط» (7/116)؛ «روح المعاني» (86/20)؛ «التحرير والتنوير» (130/20).

(2532) «الكشاف» (417/3)؛ «التفسير الكبير» (220/24)؛ «تفسير ابن كثير» (284/5)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (193/13)؛ «مدارك التنزيل» (646/2)؛ «البحر المحيط» (117/7)؛ «روح المعاني» (87/20)؛ «التحرير والتنوير» (132/20). وهذا التأويل إنما يلتزم مع اعتبار الأمر المذكور في الآية ما أعلم الله موسى به من أمر محمد ﷺ.

47- ﴿وَلَوْلَا أَلْ تُصِيبُهُمْ﴾:

”لولا“ هُنَا حَرْفٌ وَجُودٍ لَامْتِنَاعٍ⁽²⁵³³⁾.

فَإِنْ قُلْتُ: شَرْطُ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُوجُوداً لَا مُقَدَّرَ الْوُجُودِ، وَهُوَ فِي الْآيَةِ مُقَدَّرُ الْوُجُودِ.

فَالْجَوَابُ أَنَّ ”لولا“ هُنَا دَخَلَتْ عَلَى مُقَدَّرٍ مُحذُوفٍ، أَي: لَوْلَا سَبَبُ أَنْ تُصِيبَهُمْ⁽²⁵³⁴⁾.

63- ﴿الْقَوْلُ﴾:

إِنْ قُلْتُ: لِمَ جَعَلَ التَّذَكُّرَ عِلَّةً لِلْقَوْلِ الَّذِي هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْكَلَامِ؟

قُلْتُ: إِنَّمَا جُعِلَ عِلَّةً لَهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ جُزْءَ كَلَامٍ، وَمَا لَزِمَ الْجُزْءَ لَزِمَ الْكُلُّ⁽²⁵³⁵⁾.

67- ﴿فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ﴾:

التَّوْبَةُ هُنَا الْإِقْلَاعُ عَنِ الشُّرْكِ⁽²⁵³⁶⁾، وَالْإِيمَانُ⁽²⁵³⁷⁾ التَّصَدِيقُ بِنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ⁽²⁵³⁹⁾، فَهُوَ تَأْسِيسٌ.

(2533) «الفريد» (719/3)؛ «مدارك التنزيل» (647/2)؛ «البحر المحيط» (117/7)؛ «روح المعاني» (90/20).

(2534) «الجامع لأحكام القرآن» (194/13)؛ «التحرير والتنوير» (135/20).

(2535) كَانَ الْبَسِيلِي رَحِمَهُ اللَّهُ عَدَّ الْقَوْلَ هُنَا بِمَعْنَى الْخُطَابِ؛ وَهُوَ مِنْ غَرِيبِ التَّفْسِيرِ عِنْدَ الْكِرْمَانِيِّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (870/2).

(2536) «الجامع لأحكام القرآن» (201/13)؛ «مدارك التنزيل» (653/2)؛ «روح المعاني» (103/20)؛ «التحرير والتنوير» (163/20).

(2537) وَقَعَ لِنَاسِخٍ ”ق“ سَبَقَ قَلَمٌ، فَكُرِّرَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مَرَّتَيْنِ.

(2538) ك: بِنُوءَةٍ.

(2539) ك: 324-أ.

﴿وَعَمِلَ صَالِحًا﴾⁽²⁵⁴⁰⁾:

العطف يقتضي مغايرة العمل للإيمان، إلا أن يُفسر بالنوافل. وللمعتزلة في كونها من الإيمان قولان .

فإن قلت: الأصل فيما فصل بأمّا أن يتقدمه مجمل كقوله: "جاء [القوم]، أمّا الصّالحاء فأكرمهم"⁽²⁵⁴¹⁾، وأمّا الطّالحاء فأهنتهم". ولا بُدّ من صدق⁽²⁵⁴²⁾ المفصل على كل قسم، فلا تقول: "جاء القوم، أمّا الكلاب فضربتهم، وأمّا الدّواب فعلفتهم"؛ ولم يتقدم [هنا] غير قوله تعالى ﴿فَعَمِيتَ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ﴾⁽²⁵⁴³⁾ وهو لا يحسن لما ذكرنا.⁽²⁵⁴⁴⁾

قلت: هو تفصيل لقوله تعالى ﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعْداً حَسَناً﴾ الآية⁽²⁵⁴⁵⁾، أو لمفهوم ﴿ويوم يناديهم فيقول ماذا [95-ر] أجبتُم المرسلين﴾⁽²⁵⁴⁶⁾؛ لأنّ المبعوث إليهم منهم من آمن وعمل صالحاً، ومنهم من لم يؤمن.

(2540) ق: "صالح"، وليست الآية كذلك.

(2541) ق: "فاكن منهم"، (كذا).

(2542) س: حذف.

(2543) ق: "الأنبياء"، وهو وهم ظاهر.

(2544) القصص: 66.

(2545) القصص: 61.

(2546) القصص: 65.

سورة العنكبوت

4- ﴿مَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾:

لم يقل "ما يعملون"، لاستلزام الحكم العمل؛ لأن الحاكم عاملٌ دون عكس.

8- ﴿وَوَصَّيْنَا﴾:

هو أبلغ من "أمرنا"؛ لاقتضاء "وصى" التكرار، بخلاف "أمر" (2547).

﴿وَلِيَّ طَهْرَكَ﴾ الآية:

شبه احتراس (2548).

12- ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا﴾:

أي: سبيلنا الواضح البين لنا ولغيرنا، ولذا (2549) لم يقولوا "اتبعونا" وإن كانوا هم الحاملين.

(2547) «التحرير والتنوير» (213/20).

(2548) ك: احتراص.

(2549) ق: وإذا.

﴿إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾

تأسيس لقوله ﴿وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ﴾؛ لأنهم قالوا (2550) ﴿وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ﴾ (2551).

الزخشرى: «هذا إنكارٌ منهم للحشر، فقال تعالى (2552) ﴿وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ﴾ رَدًّا لظاهر قولهم ﴿إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ في إنكارهم الحشر، [بل هم غير حاملين خطاياهم، والحشر حق] (2553).

وفي الآية رد على ابن قتيبة (2554) أن الكذب إنما يتعلق بالماضي، وأما

(2550) قوله تعالى ﴿وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء﴾ الآية ؛ لا يعارضه قوله تعالى ﴿وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم﴾... فأثقالهم: أوزار ضلالهم، والأثقال التي معها: أوزار إضلالهم، ولا ينقص ذلك شيئا من أوزار أتباعهم الضالين. اهـ. أفاده الشنقيطي في «دفع إيهام الاضطراب» (199).

(2551) جعل ابن عاشور جملة ﴿إنهم لكاذبون﴾ بدل اشتغال من جملة ﴿وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء﴾؛ لأن جملة ﴿وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء﴾ تضمنت عُرْوُ قولهم ﴿ولنحمل خطاياكم﴾ عن مطابقته للواقع في شيء، وذلك يشتمل على أن مضمونها كذب صريح، فكان مضمون جملة ﴿إنهم لكاذبون﴾ مما اشتمل عليه مضمون جملة ﴿وما هم بحاملين﴾، وليس مضمون الثانية عين مضمون الأولى بل الثانية أوفى بالدلالة على أن كذبهم محقق وأنه صفة لهم في خبرهم هذا وفي غيره. من «التحرير والتنوير» (220/20-221).

(2552) س: 75-ب.

(2553) «الكشاف» (444/3-445).

وقوله في هذا الموضوع: «شبه الله حالهم بالكاذبين»، اعتزال عند السكوني، فقد نبه عليه فقال: «وما أشار به إلى تحديد الكاذب هو مذهب المعتزلة، والكاذب عند أهل الحق، هو المخبر عن المخبر عنه على خلاف ما هو به، علم ذلك أم لم يعلم، فالآية على ظاهرها من غير تشبيه، بل هم كاذبون في خبرهم من غير تحريف».

ن «التميز» (ن خ ع ق 327): 486و.

(2554) عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو عبد الله الكوفي الديلمي (ت 276هـ):

عالم باللغة والنحو والغريين والشعر والفقه، كان يغلو في البصريين إلا أنه خلط المذهبين وحكى في كتبه عن الكوفيين، كثير التصنيف.

«ترجمته في الفهرست» للديم (85-86)؛ «طبقات النحويين واللغويين» (183؛ ر ت: 103)؛ «البداية والنهاية: وفيات سنة 270هـ» (52/11)؛ «وفيات الأعيان» (42-44؛ ر ت: 328)؛ «التميز والفصل» (309/1)؛ «وفيات ابن قنفذ» (188)؛ «بغية الوعاة» (63-64؛ ر ت: 1444)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (245/1-245؛ ر ت: 234)؛ «الرسالة المستطرفة» (154)؛ «الأعلام» (137/4).

ما يتعلق بالمستقبل فُخِّلَفَ لا كذب؛ وتقريرُ الردِّ أَنَّ اللهَ كَذَّبَهُمْ في قولهم ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾ وعلقوا ذلك على اتِّبَاعِهِمْ سَبِيلَهُمْ⁽²⁵⁵⁵⁾؛ والصحيحُ أَنَّ الكذب هو "الإخبار بالأمر على خلاف ما هو" أعمُّ من أن يكون متعلِّقهُ ماضياً أو مستقبلاً.

22- ﴿وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾:

وفي آية الشورى⁽²⁵⁵⁶⁾، لم يقل "ولا في السماء"، فقال صاحب⁽²⁵⁵⁷⁾ "برهان القرآن":

«إنما قال هنا ﴿وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾؛ لأن نمروداً⁽²⁵⁵⁸⁾ صعد إلى جهة السماء⁽²⁵⁵⁹⁾، وآية الشورى ليس فيها ذلك»⁽²⁵⁶⁰⁾.

(2555) ك: سببهم.

(2556) الآية: 31.

(2557) هو تاج القراء أبو القاسم برهان الدين محمود بن حمزة الكرمانى (ت بعد 500هـ)؛ إذ له «البرهان في متشابه القرآن»؛ وقد اختلف في تسميته على ما بينه محقق تفسيره «غرائب التنزيل» في المقدمة (37/1-40)؛ ويؤيد ظننا الغالب أن الإجابة أعلاه واردة في «البرهان».

وللكرمانى ترجمة في «طبقات القراء» لابن الجزري (2/291؛ ر ت: 3577)؛ «بغية الوعاة» (2/277؛ ر ت: 1972)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (2/312-313؛ ر ت: 623)؛ «الزركلي» (7/168)؛ مقدمة تحقيق كتابه «البرهان» (29-35).

(2558) ك: نمرود.

(2559) ك: اسماء.

(2560) «البرهان في متشابه القرآن» (295)؛ «كشف المعاني» (289)؛ «بصائر ذوي التمييز» (1/361-362)؛ «التحرير والتنوير» (20/233). وذكر الخطيب الإسكافي هذا الجواب وزاد عليه وجهين آخرين، وهما أنه قد «قيل في قوله ﴿وما أنتم بمعجزين في الأرض ولا في السماء﴾، أي: لا تفوتون من في الأرض من الإنس والجن، ولا من في السماء يعني من الملائكة وهم خلق الله، فكيف تعجزون الخالق تعالى عن ذلك... ووقول آخر، وهو أن يكون المراد لا تفوتون نفوسكم ما يحق من عقاب الله عليكم إن هربتم في الأرض كل مهرب، وإن صعدتم في السماء كل مصعد لو استطعتموه كما قال: ﴿إن استطعت أن تبغني نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية﴾، أي لا يكون ذلك أبداً. من «درة التنزيل» (351-352).

ع: «وهذا يحتاج إلى خبر صحيح؛ والفرق عندي بين الآيتين⁽²⁵⁶¹⁾ قَصْدُ الإِطْنَابِ فِي هَذِهِ، لَتَقْدَمُ قَوْلُهُ ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾⁽²⁵⁶²⁾ فَعَلَّقَ⁽²⁵⁶³⁾ ذَلِكَ عَلَى الْمَشِئَةِ الَّتِي لَا كَسْبَ لِلْعَبْدِ فِيهَا، فَنَاسَبَ الإِطْنَابُ؛ وَ[أَمَّا] فِي آيَةِ الشُّورَى فَتَقْدَمُهَا⁽²⁵⁶⁴⁾ قَوْلُهُ⁽²⁵⁶⁵⁾ ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فَمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾⁽²⁵⁶⁶⁾، فَعَلَّقَ ذَلِكَ عَلَى كَسْبِ أَيْدِيهِمْ، وَعَقَّبَهُ بِذِكْرِ الْعَفْوِ، فَنَاسَبَ ذِكْرَ الْأَرْضِ خَاصَّةً».

52- ﴿فَلْيَكْبِرِ بِاللَّهِ بَيْنَ يَدَيْكُمْ شَهِيدًا﴾:

الواقع في آيات القرآن تقديم ﴿شهِيدًا﴾ إلا في هذه <الآية>⁽²⁵⁶⁷⁾، ووجه تقديم الظرف هنا أنه الأهم لتقدم ذكر المجادلة المقتضية للبيئة.

(2561) ك: 325 - ب.

(2562) العنكبوت: 21.

(2563) ك: فتعلق.

(2564) ك ، س: تقدمها.

(2565) الآية: 30.

(2566) الشورى: 30.

(2567) زيادة من "س". ن «فنون الأفنان في عيون علوم القرآن» (117).

قوله ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الإسراء: 96]، وكذا جاء في الرد [43]؛ وفي العنكبوت ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾؛ كما في الفتح [28]: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾... فجاء في الرد وسبحان على الأصل. وفي العنكبوت آخر "شهِيدًا" لأنه لما وصفه بقوله تعالى ﴿يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ طال فلم يجز الفصل به.

من «البرهان» للكرمانى (254)؛ «كشف المعاني» (235-236)؛ «بصائر ذوي التمييز» (295/1). وقال الفخر: ههنا مسألة، وهي أن الله تعالى قال في آخر الرد ﴿ويقول الذين كفروا لست مرسلًا قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب﴾، فأخر شهادة أهل الكتاب، وفي هذه السورة قدمها حيث قال ﴿فالذين آتيناهم الكتاب يومنون به﴾، ومن هؤلاء من يؤمن به أي من أهل الكتاب. فنقول: الكلام هناك مع المشركين، فاستدل عليهم بشهادة غيرهم، ثم إن شهادة الله أقوى في إلزامهم من شهادة غير الله، وههنا الكلام مع أهل الكتاب. وشهادة المرء على نفسه هو إقراره، وهو أقوى الحجاج عليه، فقدم ما هو ألزم عليهم.

من «التفسير الكبير» (70/5).

53- ﴿لَجَأَهُمْ﴾:

لم يقل "لعاجلهم" ⁽²⁵⁶⁸⁾ مع كونه المناسب لـ "يستعجلونك" ، [96-
 ظ] لئلا يُتوهم أن سبب نزول العذاب بهم هو ⁽²⁵⁶⁹⁾ استعجالهم ⁽²⁵⁷⁰⁾.

(2568) ق: لعاجلهم.

(2569) ل: هم.

(2570) «التفسير الكبير» (72/25)؛ «التحرير والتنوير» (18/21).

30

سورة الروم

30- ﴿حَنِيفًا﴾:

فسَّروا الحنيفَ بالمائل⁽²⁵⁷¹⁾، ولم يذكروا مُتَعَلَّقَ الميل، وهو باعتبار⁽²⁵⁷²⁾ فروع الشرائع، فإنَّ شريعتنا مائلةٌ باعتبار الفروع؛ لأنَّ فروعها أخفُّ من فروع غيرها؛ واتفق الكلُّ على الوجدانية⁽²⁵⁷³⁾.

55- ﴿مَا لَبِثُوا غَيْرَ مَاعَةٍ﴾:

هذا مُتَعَلَّقُ الْقَسَمِ⁽²⁵⁷⁴⁾، ووجه الرَّدِّ عليهم بقول الذين أوتوا العلم، أنَّ المجرمين حصروا لُبُّثَهُمْ في ساعة، فردُّوا عليهم بأنَّ⁽²⁵⁷⁵⁾ لبثهم غيرُ محصور ولا مَوْقَت، بل هو إلى يوم القيامة، وهو غيرُ معلوم⁽²⁵⁷⁶⁾.

(2571) «المفردات في غريب القرآن» (133)؛ «التفسير الكبير» (105/25)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (18/14)؛ «البحر المحيط» (167/7)؛ «روح المعاني» (39/21).

(2572) ك: الاعتبار.

(2573) «المحرر الوجيز» (452/11)؛ «التحرير والتنوير» (89/21).

(2574) «الفريد» (764)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (125/3)؛ «مدارك التنزيل» (707/2)؛ «البحر المحيط» (157/7).

(2575) ك: فإن.

(2576) «المحرر الوجيز» (476/11).

31

سورة لقمان

6- ﴿بَغِيرِ عِلْمٍ﴾:

عُدُولٌ يقتضي وجود الموضوع، أي بشيء⁽²⁵⁷⁷⁾ وهو غير علم⁽²⁵⁷⁸⁾، والمراد بـ "العلم" ما يستنبط بالعقل وبـ "الهدى" ما يستفاد⁽²⁵⁷⁹⁾ من الغير وبـ "الكتاب" ⁽²⁵⁸⁰⁾ الدليل السمعي من القرآن والسنة⁽²⁵⁸¹⁾.

7- ﴿وَلَّيْ⁽²⁵⁸²⁾ مُسْتَعْبِرًا﴾:

يقتضي سماعه الآيات تتلى⁽²⁵⁸³⁾ وقوله ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾: نفى السماع النافع⁽²⁵⁸⁴⁾.

17- ﴿وَلَمَّا بِالْمَعْرُوفِ وَانَّهُ⁽²⁵⁸⁵⁾ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾:

(2577) ق: شيء.

(2578) «غرائب التفسير» (900/2).

(2579) س: وما يستنبط.

(2580) ق: بالكتب.

(2581) «البحر لمحيط» (329/6).

(2582) ق: ولا.

(2583) ك: "تتولى".

(2584) «التفسير الكبير» (124/25)؛ «البحر المحيط» (180/7)؛ «التحرير والتنوير» (144/21).

(2585) س: 76-أ.

قول ابن عطية: «يريد بعد امتثاله في نفسه»⁽²⁵⁸⁶⁾، اعتزال⁽²⁵⁸⁷⁾.

34- «عِنْدَهُ، عِلْمُ السَّاعَةِ»:

وجه <حُكْم>⁽²⁵⁸⁸⁾ الحصر في «عِلْمُ السَّاعَةِ» تقديم الظرف⁽²⁵⁸⁹⁾، وفي «يُنْزَلُ الْغَيْثُ» من مفهوم «وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا»، فإنه إذا لم⁽²⁵⁹⁰⁾ يَدْرِ ما له فيه كسب، فأخرى ما لا كسب له فيه، وهو إنزال الغيث⁽²⁵⁹¹⁾.

(2586) «المحرر الوجيز» (500/11)، وفيه: «في يقينه» عوض في «نفسه»، وهو تصحيف مخالف لما نقل المفسرون عن ابن عطية، كالقرطبي في «الجامع» (46/14)؛ ووقع هذا المعنى للفخر في «التفسير الكبير» (130/25). ونقله أبو حيان في «البحر» (183/7) وابن عاشور في «التحرير والتنوير» (165/21). (2587) وجه الاعتزال منه عند المؤلف أن مذهب أهل السنة وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان الناهي متصفا بذلك. ن «الكبير» (ن خ ع ق 611): 574-575. (2588) زيادة من «ك».

(2589) تقديم «عند» وهو ظرف مسند على المسند إليه يفيد التخصيص بالقرينة الدالة على أنه ليس مراد به مجرد التقوي.

من «التحرير والتنوير» (197/21).

(2590) ك: 326-أ.

(2591) «الكشاف» (505/3)؛ «التفسير الكبير» (144/25)؛ «أنموذج جليل» (403)؛ «أنوار التنزيل» (154/4)؛ «الروض الريان» (321/2)؛ «فتح الرحمن» (331)؛ «روح المعاني» (111/21)؛ «التحرير والتنوير» (21/198-197).

32

سورة تنزيل⁽²⁵⁹²⁾

2- ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾:

نَفَى الرَّيْبَ عَنْ (تنزيل) ⁽²⁵⁹³⁾ الكتاب، وفي البقرة ⁽²⁵⁹⁴⁾ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، نفى الريب عن الكتاب، فدلَّ ⁽²⁵⁹⁵⁾ مجموع الآيتين على نفى الريب عن الكتاب وعن تنزيله. ويحتمل عَوْدُ ضمير "فيه" هنا على ⁽²⁵⁹⁶⁾ "الكتاب".

4- ﴿اللَّهُ الْغَنِيُّ خَلَفَ﴾:

الآية كالدليل للتي قبلها؛ لدلالة قوله ﴿لَتُنذِرَ﴾ ⁽²⁵⁹⁷⁾ على رسالته، فاستدل على ذلك بأن مرسله خالق كل شيء، ومن ذلك ما يأتي من المعجزات ⁽²⁵⁹⁸⁾.

(2592) تسمى سورة السجدة، وهو أخصر أسمائها، وتسمى أيضا "الم تنزيل" و "الم تنزيل السجدة" و "سورة تنزيل السجدة" وسورة المضاجع، وسورة سجدة لقمان. ن «روح المعاني» (115/21)؛ «التحرير والتنوير» (203-201/21).

(2593) زيادة لدنية لا يستقيم الكلام إلا بها؛ وتأمل السياق غير مأمور.

(2594) الآية: 2.

(2595) ق: يدل.

(2596) ك: من.

(2597) السجدة: 3.

(2598) ق: المجزات.

﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾:

مِنْ جُمْلَةٍ مَا بَيْنَهُمَا أَعْمَالُ الْعِبَادِ، فَهِيَ خَلْقٌ لِلَّهِ تَعَالَى كَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ السَّنَةِ. وَتَثْنِيَةُ الضَّمِيرِ يَدُلُّ أَنَّ لَيْسَ بَيْنَ السَّمَاوَاتِ خَرَقٌ.

﴿فِي مِثَّةٍ أَيَّامٍ﴾:

ظَرَفٌ لِلْمَخْلُوقِ دُونَ الْخَالِقِ، كَقَوْلِهِ ”قَتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ“، إِذَا كَانَ عَمْرُو دَاخِلِهِ وَزَيْدٌ خَارِجِهِ. وَالْمُرَادُ بِالْأَيَّامِ تَقْدِيرُهَا⁽²⁵⁹⁹⁾، لِأَنَّ الزَّمَانَ [97-ر] إِنَّمَا وُجِدَ بَعْدَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ.

﴿وَلَّى﴾:

هُوَ مَنْ يَكُونُ مِنْ جِهَةٍ مِنْ يَشْفَعُ فِيهِ، وَلَا شَفِيعَ أَعْمٌ مِنْ كَوْنِهِ مِنْ جِهَتِهِ أَوْ لَا، فَالْعَطْفُ⁽²⁶⁰⁰⁾ تَأْسِيسٌ.

فَإِنْ قُلْتُ: ”شَفِيعٌ“ وَ”قَتِيلٌ“ أَخْصُّ مِنْ شَافِعٍ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ⁽²⁶⁰¹⁾ نَفْيِ الْأَخْصِ نَفْيِ الْأَعْمِ.

(2599) ك: تقريرها.

(2600) ق: ”من جهتهما ولا بالعطف“، (كذا).

(2601) ك: في.

قلت: الذي يحتاج إليه في هذا المقام، هو الشَّديد الشِّفاعة لا مطلقها.
5- ﴿يُذَبِّرُ النَّاسَ﴾:

ذكر ابن عطية ست تأويلات⁽²⁶⁰²⁾، و الزمخشري ثمانية⁽²⁶⁰³⁾.

13- ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾:

قولهم: <أي> لو شئنا هداية كل نفس لهديناها⁽²⁶⁰⁴⁾. يرد عليه أن تعلق المشيئة بالهداية إن كان تنجيزيا لزم تحصيل الحاصل، وإن كان صلاحيا لزم تناهي الإرادة القديمة لتناهي متعلقاتها، وهي النفوس؛ وما ثبت لأحد المتلازمين ثبت للآخر⁽²⁶⁰⁵⁾.

(2602) قلت: بل سبعة. وسياقها من «المحرر الوجيز» (529-527/11).

(2603) «الكشاف» (508/3). ون في تأويل الآية: «تأويل مشكل القرآن» (353)؛ «معاني القرآن» للنحاس (298/5-300)؛ «درة التنزيل» (376-378)؛ «البرهان في متشابه القرآن» (303-304)؛ «غرائب التفسير» (905/2-906)؛ «باهر البرهان» (1116/3-1117)؛ «التفسير الكبير» (150/25-151)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (59/14-60)؛ «أنموذج جليل» (405-406)؛ «كشف المعاني» (297-298)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (129/3-130)؛ «البحر المحيط» (193/7)؛ «أنوار التنزيل» (155/4)؛ «تفسير ابن كثير» (405/5-406)؛ «فتح الرحمن» (333)؛ «روح المعاني» (120/21-122)؛ «التحرير والتنوير» (21/213-212)؛ «أضواء على مشابهاة القرآن» (111/2-112).

(2604) ق: هديناها.

(2605) تفصيل الكلام في «الكبير» (ن خ ع ق 611): 577: «قيل: المعنى: لو شئنا هداية كل نفس لهديناها؛ فتعلق المشيئة بالهداية إن كان تنجيزيا لزم عليه تحصيل الحاصل وعدم الفائدة في التركيب؛ لأن يكون المعنى: لو حصلنا هداية كل نفس بالفعل لحصلنا هدايتها بالفعل. وإن كان صلاحيا لزم عليه تناهي إرادة الله تعالى؛ لأن متعلقاتها وهي النفوس متناهية، وما ثبت لأحد المتلازمين ثبت للآخر، فالمراد: لو أردنا في الأزل هداية كل لحصلنا هدايتها بالفعل، وكل ما دخل الوجود متناه، وهو ملزوم للإرادة. وأجيب بأنها متعلقة بشيء خاص، والخاص متناه بالضرورة فلا يلزم منه تناهيها بالإطلاق. فإن قلت: هلا قيل: "ولو شئنا لهدينا كل نفس" فهو المستلزم لحصول الهداية، وأما الإتياء فقد يعطى الإنسان شيئا ولا يقبله. قلت: إنما ذلك في غير العالم، وأما العالم بخفيات الأمور فلا يعطى إلا لمن يقبل.

33

سورة الأحزاب

4- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّنْ فَلَئَسٍ﴾:

الظاهر أن امتناع ذلك سمعاً، وتقرير الزمخشري امتناعه عقلاً، بأنه⁽²⁶⁰⁶⁾

«إن فعل بأحدهما مثل ما فعل بالآخر فتحصيلُ الحاصل، وإلا لزم اتصاف الجملة بالتقيضين، وهو كونه مريداً كارهياً عالماً ظاناً»⁽²⁶⁰⁷⁾، هو⁽²⁶⁰⁸⁾ بناءً على قاعدة المعتزلة من أن الصفة إذا قامت بجزء من الذات أوجبت الحكم لجميع⁽²⁶⁰⁹⁾ الذات - حسبما ذكره في باب النظر - فإذا قام العلم بأحد القلبين أوجب للذات كلها كونها عالمة، وإذا قام الجهل بالقلب الآخر، أوجب للذات كلها كونها⁽²⁶¹⁰⁾ جاهلة، فيجتمع النقيضان.

فإن قلت: وقوله "إن فعل بأحدهما مثل ما فعل بالآخر، فتحصيل الحاصل"

(2606) ق: فإنه.

(2607) «الكشاف» (520/3)؛ «مدارك التزيل» (16/3)؛ «البحر المحيط» (207/7).

(2608) ق: وهو.

(2609) ق، س: بجميع.

(2610) س: 77-ب.

لازمٌ في حاستي السمع وحاستي البصر؛ لأنَّ الحاصل من إحداهما⁽²⁶¹¹⁾ مثل الحاصل من الأخرى⁽²⁶¹²⁾.

قلت: أمّا على مذهب الأشعري⁽²⁶¹³⁾ في إدراك الحواسِّ أنّه من قبيل العلوم فلازم⁽²⁶¹⁴⁾. وأمّا على قول غيره أنها مُوصِلَةٌ إلى القلب كالطّاقات له، وليست صفة الإدراك قائمة بها بل بالقلب، فلا يلزم.

ويؤخذ من الآية منع تزويج نسمة من سُرَّتْها إلى فوق صورة امرأتين، وإلى أسفل صورة امرأة واحدة؛ لأنهما أختان، بدليل اختلاف أخلاقهما كما حكاه عياض في "مداركه"⁽²⁶¹⁵⁾ في التي تزوجها الشافعي، ولو كانت [98-ظ] واحدة لكان لها قلبان.

(2611) ق، س: أحدهما.

(2612) ن «الاتصاف» (520/3).

(2613) علي بن إسماعيل بن إسحق، أبو الحسن (260-324هـ): من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين. ولد في البصرة، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم، ثم رجع وجاهر بخلافهم. وتوفي ببغداد. قيل بلغت مصنفاته ثلاثمائة كتاب، منها: «مقالات الإسلاميين» (ط)؛ «الإبانة عن أصول الديانة» (ط) وغيرها.

من «الأعلام» (263/4). ون: «فهرست اللبلي» (73-76)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (390/1-392).

(2614) ن «تلخيص المحصل» لنصير الدين الطوسي (110)؛ «التمهيد» للباقلاني (8).

(2615) (189-190/3)؛ وإليك كلام عياض بحروفي: «روي من أخباره -يعني الشافعي- أنه قال: بينما أنا أدور في طلب الحديث باليمن، قيل لي: ها هنا امرأة وسطها إلى أسفل بدن، وإلى فوق بدن مفرقان، بأربع أيد ورأسين، فأحببت رؤيتها ولم أستحل ذلك، فخطبتها ودخلت بها، فوجدتها على ما وصفت، فلعهدي بالبدنين يتلاطمان ويتفانلان ويصطلحان ويأكلان ويشربان. ثم زلت عنها وغبت، ورجعت بعد مدة فسألت عنها فقيل لي: مات الجسد الواحد، وربط أسفله بجبل وثيق، وترك حتى ذبل، ثم قطع ودفن؛ فرأيت الشخص الآخر بعد ذلك يذهب في الطريق ويجيء».

قال عياض: في نكاح مثل هذا نظر، وهما أختان بلا شك، جمعهما بعض الجسد، وفرج مشترك، وإذا كان على ما وصف من اختلاف أخلاقهما وأغراضهما فأبين، والله تعالى أعلم.

وذكر الرازي زوجات الشافعي حمدة ودنانير والعثمانية، ولم يعرج على ذكر اليمينية؛ فانظر «مناقب الإمام الشافعي» (57).

5- «ادْعُوهُمْ إِلَى بَأْسِهِمْ»:

صيغة "افعل" هنا للوجوب⁽²⁶¹⁶⁾؛ لرجوع ذلك لحفظ الأنساب، وهو أحد الكليات الخمس⁽²⁶¹⁷⁾. وقول الفخر هي للإرشاد⁽²⁶¹⁸⁾، يُرَدُّ بأنه⁽²⁶¹⁹⁾ في اصطلاح الأصوليين⁽²⁶²⁰⁾ خاصٌّ بالأمور الدنيوية⁽²⁶²¹⁾، حسبما قرّره ابن التلمساني. ولما كان "ادعوهم" بمعنى انسبّوهم، تعدّى باللام.

ولفظ الآية في الذكور والإناث، وهو عمومٌ خرج على سبب، وفيه خلاف⁽²⁶²²⁾.

(2616) «التحرير والتنوير» (261/21).

(2617) «الموافقات» (26/1).

(2618) «التفسير الكبير» (25/168).

(2619) ك، س: بأن.

(2620) ك: الأصوليين.

(2621) تعقب ابن التلمساني صحيح، يشهد له قول الفخر نفسه في «المحصول» (ج1/ق2: 58) -وقد نقله عن

الغزالي في «المستصفى» (3/132)- حين ساق وجوه استعمال صيغة "افعل"، وذكر منها الإرشاد، ومثّل له بقوله تعالى «واستشهدوا شهيدين من رجالكم»:- «والفرق بين الندب والإرشاد أن الندب لثواب الآخرة، والإرشاد لمنافع الدنيا، فإنه لا ينقص الثواب بترك الاستشهاد في المداينات، ولا يزيد بفعله» اهـ. ولا غرو أن دعوة الولد لغير أبيه مع أمر الشارع بعكسه ناقضٌ للثواب، والله أعلم.

(2622) هذه المسألة هي التي يدعوها الأصوليون: "العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب"؛ ومعناها أنه إذا ورد العام على سبب خاص واللفظ مستقل بنفسه، حمل على عمومه ولم يقتصر على سببه. وقال مالك: يقتصر على السبب؛ وهو قول المزني وأبي ثور وأبي بكر القفال والدقاق. وقال الشاطبي في «الموافقات» (2/74): «الأكثر على الأخذ بالتعميم، اعتباراً بمجرد اللفظ والمقصود، وإن كان السبب على الخصوص». والتفصيل أن العام الوارد على سبب خاص له ثلاث حالات:

-الأولى: أن يقتصر بما يدل على العموم فيعم إجماعاً.

-الثانية: أن يقتصر بما يدل على التخصيص فيخص إجماعاً.

-الثالثة: ألا يقتصر بدليل التعميم ولا التخصيص. والراجح في هذه الحالة أن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

ن اختلافهم في هذه المسألة في «التبصرة» (144-148)؛ «البرهان في أصول الفقه» (1/253-257)؛ «المعتمد» (1/279283)؛ «المستصفى» (3/264-269)؛ «المنحول» (151-153)؛ «المحصول» (1/3: 189)؛ «التقرير والتحجير» (1/296-297)؛ «الإتقان» (1/85-87)؛ «إرشاد الفحول» (133-135)؛ «نشر البنود» (1/259)؛ «قواعد التفسير» (2/593-596).

ومن النسبة للأُم محمد بن الحنفية⁽²⁶²³⁾؛ وفي "صحيح مسلم"⁽²⁶²⁴⁾ : «كان عليه السلام يحمل أمانة بنت زينب⁽²⁶²⁵⁾ بنت رسول الله ﷺ على رقبتِه في الصلاة». وفي "مسلم"⁽²⁶²⁶⁾ أيضاً، في كتاب الطب⁽²⁶²⁷⁾ "عن زينب بنت أم سلمة"⁽²⁶²⁸⁾، والظاهر أن ذلك لخصوصية فلا يُقاسُ عليه.

﴿هُوَ أَقْسَمُ﴾:

- (2623) أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، ثقة عالم من كبار التابعين، حديثه عند الستة. ن «الكنى والأسماء» مخطوطة الظاهرية: 91؛ «تقريب التهذيب» (432؛ رت: 6157).
- (2624) (385/1؛ رح: 543)؛ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز حمل الصبيان في الصلاة: «عن يحيى بن يحيى قال: قلت لمالك: حدثك عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقني عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يصلي وهو حامل أمانة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأبي العاص بن الربيع فإذا قام حملها وإذا سجد وضعها؟. قال يحيى: قال مالك نعم». (2625) ولدت على عهد رسول الله ﷺ، وكان يجيها، وحملها في الصلاة، وكان إذا ركع أو سجد تركها، وإذا قام حملها. ولدت لزينب من أبي العاصي بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس. قال ابن الأثير الجزري (22/6): قيل: ليس لزينب بنت رسول الله ﷺ ولا لرقية ولا لأم كلثوم -رضي الله عنهن- عقب، وإنما العقب لفاطمة حسب.
- قلت: وقد حكى في «فتح الباري» (591/1) الخلاف في كتاب الصلاة، باب إذا حمل جارية على عنقه في الصلاة، وساق قول ابن العطار من أن الحكمة في نسبتها إلى أمها كون والد أمانة إذ ذاك مشركا، فنسبت إلى أمها تنبيها على أن الولد ينسب إلى أشرف أبويه دينا ونسبا.
- ن في ترجمتها «التعريف» لابن الحذاء (729-730؛ رت: 62)؛ «الاستيعاب» (1788/4؛ رت: 3236)؛ «أسد الغابة» (22/6)؛ «الإصابة» (501-502).
- (2626) (1725/4؛ رح: 2197)؛ كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين...: «عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، أن رسول الله ﷺ قال لجارية في بيت أم سلمة زوج النبي ﷺ، رأى بوجهها سفعة فقال: بما نظرة فاسترقوا لها» يعني بوجهها صفرة.
- وقد ذكرت زينب بنت أم سلمة في «صحيح مسلم» في ثمانية أحاديث غير هذين.
- (2627) ق، ك: «الطيب».
- (2628) زينب بنت أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومية، ربيبة النبي ﷺ، ماتت سنة ثلاث وسبعين. من «تقريب التهذيب» (665؛ رت: 8595)؛ ون «التعريف» لابن الحذاء (752-753؛ رت: 794)؛ «الاستيعاب» (4/1855-1855؛ رت: 3361)؛ «أسد الغابة» (131/6؛ رت: 6958)؛ «تهذيب التهذيب» (450/12؛ رت: 2801)؛ «إسعاف المبطل برجال الموطأ» (130؛ رت: 370).

وقع لعياض في "الإكمال"⁽²⁶²⁹⁾: «قسط بمعنى عدل⁽²⁶³⁰⁾، وتعقبه بعض الأندلسيين قائلاً: سمعتهم يزوونه كذلك فأنكرته⁽²⁶³¹⁾ عليهم فأصلحوه؛ وقال صاحب "المثل السائر" - ضياء الدين أبو الفتح المعروف بابن الأثير⁽²⁶³²⁾ - في فصل الفصاحة: «قد يُعَبَّرُ عن الكلمة بغير موضوعها العربي، كقول البحري⁽²⁶³³⁾»:

شَرَطِي الإِنصَافُ إِنْ قِيلَ اشْتَرَطُ وَصَدِيقِي⁽²⁶³⁴⁾ بَرٌّ إِذَا صَافَى قَسَطُ⁽²⁶³⁵⁾
[أي عدل⁽²⁶³⁶⁾]. وإنما موضوعُ هذا اللفظ بمعنى "جَارٌ"⁽²⁶³⁷⁾.

(2629) لم أقف عليه في "الإكمال"؛ وهو في "الشفاء".
(2630) «الزاهر في معاني كلمات الناس» لابن الأنباري (1/194)؛ «المحرر الوجيز» (12/10)؛ «عمدة الحفاظ» للسمين الحلي (3/360).

(2631) ق: فأنكرتم.

(2632) ضياء الدين أبو الفتح، نصر الله ابن الأثير (ت 637هـ):

له كتب قيمة منها «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»؛ و «الوشى المرقوم في حلى المنظوم». ترجمته في: «مفتاح السعادة» (1/205)؛ «الأعلام» للزركلي (8/31).

(2633) ك: 328-أ. والبحري، هو الوليد بن عباد، صاحب الديوان المشهور، توفي سنة 283هـ. ترجمته في «الفهرست» للنديم (190)؛ «البداية والنهاية: وفيات سنة 283» (11/81) ون «وفيات الأعيان» (21/6-31؛ ر ت: 770).

(2634) ك: "وصل بقي" وهو تصحيف.

(2635) ق، ك: "سقط". والبيت للبحري، مطلع قصيدة يعاتب فيها العلاء بن صاعد؛ وهي في «ديوانه» (2/1227) و«المختار من دوواين المتنبي والبحري وأبي تمام» لعبد القاهر الجرجاني (258)؛ ضمن «الطرائف الأدبية» جمع عبد العزيز الميمي. وفي «الديوان»: "لو قيل اشتراط، وعدوي من إذا قال"؛ وفي «المختار»: "وصديقي من إذا".

وقد تعقب الآمدي الشاعر في «الموازنة» (501) فقال: «وكان يجب أن يقول "أقسط" أي عدل؛ و"قسط" بغير ألف معناه "جارٌ"؛ ورأى ابن سنان الخفاجي في «سر الفصاحة» (125-126)، أن ذلك قد يكون على جهة الحذف من الكلمة، كما قال رؤية العجاج: "قواطناً مكة من ورق الحمأ"؛ يريد الحمأ.

(2636) ق: "عدله"، والصواب ما أثبت.

(2637) نحا ابن عطية منحى ابن الأثير، في كون الكلمة ها هنا وقعت على غير موضوعها العربي؛ ولذلك زعم-

﴿فَلِإِنْ لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ﴾:

يُذَلُّ أَنَّ وَلَدَ الْمَلَاعِنَةِ لَا يُنْسَبُ لِأُمِّهِ ⁽²⁶³⁸⁾.

﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ الْآيَةُ:

يدل أن الطلاق لا يلزم بمجرد اللفظ دون نية ⁽²⁶³⁹⁾.

ابن رشد في "جامع البيان" ⁽²⁶⁴⁰⁾: «[وَأَرْفَعِ الْحَرْجَ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَمَّنْ ⁽²⁶⁴¹⁾ نَسَبَ الرَّجُلَ إِلَى مَوَالِيهِ، أَوْ إِلَى أَنَّهُ أَخٌ لِلْمُسْلِمِينَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ ⁽²⁶⁴²⁾ أَبَاهُ. وَأَوْجِبَ عَلَيْهِ الْحَرْجَ إِذَا تَعَمَّدَهُ عَالِمًا أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ» ⁽²⁶⁴³⁾.

= أن "أقسط" الرباعي بمعنى عدل شاذ. ن «المحرر الوجيز» (514/2). و الصحيح -إن شاء الله- أن "قسط" بمعنى جار وعدل؛ فهي من الأضداد. ن «الأضداد» للأصمعي (19) وابن السكيت (147-148) والصَّغَانِي (242) ضمن «ثلاثة كتب في الأضداد» جمع هفتر. و جرت عادة اللغويين على التمييز بين المعنيين، يجعل "أقسط" للعدل، و"قسط" للجر، كما في «معاني القرآن» للأخفش الأوسط (1/225)؛ «غريب الحديث» لابن قتيبة (1/419-420)؛ «شرح الفصيح» للزمخشري (1/169-170). وتعقب ثعلبا ابن درستويه في «تصحيح الفصيح» (273-274) فقال: «وأما قوله "أقسط الرجل" إذا عدل، فهو مقسط؛ وقسط: إذا جار فهو قاسط، قال الله عزَّ وجلَّ ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾، فهو كما قال؛ ولكن الأصل فيهما من القسط، وهو العدل في الحكم، والتسوية بين الخصوم، وفي الأنصاء، ولذلك سمي المكيال: قسطا، والنصيب قسطا والميزان قسطاسا. وإذا استعمل ذلك في الظلم، قيل: قسط بغير ألف، وهو يُقْسَطُ فهو قاسط على وزن: ظَلَمَ يَظْلِمُ فهو ظالم، أي: لم يوف بالمكيال والميزان أو في النصيب. وإذا استعمل في باب التسوية والإنصاف قيل: أقسط بالألف، فهو مقسط على وزن أنصف فهو منصف، أي صار ذا نَصْفَةٍ، وذا تسوية بالقسط، لأنهما بمعنى واحد».

(2638) «أحكام القرآن» لابن العربي (3/1494)؛ ونص كلامه: «قوله تعالى ﴿فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا...﴾، دليل قوي على أن من لا أب له ومن ولد دعي أو لعان لا ينتسب إلى أمه، ولكنه يقال: أخو معتقه ومولده إن كان حرا، أو عبده إن كان رقا. فأما ولد الملاعنة إن كان حرا فإنه يدعى إلى أمه فيقال: فلان ابن فلانة؛ لأن أسبابه في انتسابه منقطعة، فرجعت إلى أمه».

وتفصيل ابن العربي لازم لاتضاح معنى كلام المؤلف.

(2639) «مختصر ابن الحاجب الفقهي» (295)؛ «المختصر الخليلي» (133-134).

(2640) (521-522/18).

(2641) ق: عن.

(2642) ق: تعلم.

(2643) نقله ابن عطية عن قتادة. ن «المحرر الوجيز» (12/12).

وقيل: معناها رفع الإثم عمن تعمد نسبة⁽²⁶⁴⁴⁾ الرجل إلى غير أبيه قبل أن يعرف⁽²⁶⁴⁵⁾ نهى الله عن ذلك⁽²⁶⁴⁶⁾، «وأوجب الحرج على من⁽²⁶⁴⁷⁾ تعمد مخالفة أمر الله بعد أن علم⁽²⁶⁴⁸⁾».

فالخطأ⁽²⁶⁴⁹⁾ الذي رفع الله فيه الحرج بهذه الآية وبالحديث على وجوه منها:

- أن يفعل المحذور ظاناً أنه مباح.

- ومنها أن يفعله في وقت يظنه [99-ر] مباحاً فيه، كمن أفطر في شهر رمضان ظاناً أن الشمس قد غربت، وكمن يطأ الحائض ظاناً أنها قد طهرت.

- ومنها: أن يفعله دون قصد إليه ولا إرادة له، كالذي يرمي الحجر حيث يجوز⁽²⁶⁵⁰⁾ له، فيصيب به إنساناً فيقتله⁽²⁶⁵¹⁾.

6- ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾:

قول الزمخشري: «هو استثناء من أعْم العام»⁽²⁶⁵²⁾، تقريره أن المستثنى منه عام في جميع وجوه المنفعة، من وصية أو هبة أو صدقة أو غير ذلك،

(2644) ق: نسب.

(2645) ق: تعرف.

(2646) وقع هنا لناسخ "ق" تكرر لبعض العبارات، نشأ عنه قلق في المتن؛ والمزيد المكرر الذي عرت عنه نسخة "ك": «وأوجب عليه الحرج إذا تعمد أنه غير أبيه. وقيل: معناها رفع الإثم عمن تعمد نسب الرجل إلى غير أبيه». وعلى وفاق ما أثبتنا أعلاه ورد النص في «البيان».

(2647) س: 78-أ.

(2648) ن «اختصار النكت للموارد» (2/559)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (14/80-81)؛ «البحر المحيط» (7/208)؛ «أنوار التنزيل» (4/158)؛ «روح المعاني» (11/148-149)؛ «التحرير والتنوير» (21/264-265).

(2649) ك، س: فالخطاب.

(2650) ق: "يجوز" بإهمال الياء.

(2651) إلى هاهنا امتد النقل عن ابن رشد.

(2652) «الكشاف» (3/524)؛ «أنوار التنزيل» (4/159).

وهو أعم من قوله ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ لعمومه في وجوه الميراث فقط؛ فالعالم هم المومنون والمهاجرون لعمومهم في جميع أفرادهم، والأعم أحوالهم⁽²⁶⁵³⁾ من الإرث والعطايا المتنوعة للهبة والصدقة والحبس والوصية⁽²⁶⁵⁴⁾، لأن العالم في الأشخاص المشهور أنه مطلق في الأحوال والأزمة، فهذا الاستثناء [متصل]⁽²⁶⁵⁵⁾.

ابن التلمساني⁽²⁶⁵⁶⁾: «الاستثناء» قسمان:

-إخراج ما لولاه لوجب دخوله.

-وإخراج ما لولاه لصح⁽²⁶⁵⁷⁾ دخوله».

فالاستثناء من أشخاص المومنين والمهاجرين هو من إخراج ما لولاه لوجب دخوله. والاستثناء من أحوالهم هو من إخراج ما لولاه لصلح⁽²⁶⁵⁸⁾ دخوله⁽²⁶⁵⁹⁾. والفرق بين الأعم والعام يبين في الأصول. وقد تكرر هذا المعنى للزمخشري

(2653) س: أحوالهم.

(2654) «الجامع لأحكام القرآن» (84/14).

(2655) الاستثناء هاهنا، إما استثناء متصل من أعم ما تقدر الأولوية فيه من النفع، وإما استثناء منقطع، بناء على أن المراد بما فيه الأولوية هو التوارث، فيكون الاستثناء من خلاف الجنس المدلول عليه بفحوى الكلام. من «روح المعاني» (153/11).

والمبتدأ إلى الذهن انقطاع الاستثناء، واقتصر عليه المنتجب بن أبي العز والنسفي وأبو البقاء العكبري وابن عاشور. ن «مدارك التزيل» (18/3)؛ «الفريد» (31/4)؛ «التيان» (191/2)؛ «التحرير والتنوير» (272/21).

(2656) «المعالم في علم أصول الفقه» (85). ون «القواعد والفوائد الأصولية» (246).

(2657) كذا في الأصول؛ والمثبت من كتاب «المعالم»؛ إذ هو الأصل الذي يشرحه ابن التلمساني.

(2658) ك: لصح.

(2659) قد يكون الاستثناء عبارة عما لولاه لعلم دخوله، أو ما لولاه لظن دخوله، أو ما لولاه لجاز دخوله، أو ما لولاه لقطع بعدم دخوله. فهذه أربعة أقسام: فالأول الاستثناء من النصوص، نحو: "له عندي عشرة إلا اثنين". والثاني الاستثناء من الظواهر، نحو: "اقتلوا المشركين إلا زيدا". والثالث الاستثناء من المحال والأزمان والأحوال، نحو: "أكرم رجلا إلا زيدا أو عمروا، وصل إلا عند الزوال"، لثانتي به إلا أن يحاط بكم. والرابع الاستثناء المنقطع، نحو: "رأيت القوم إلا حمرا".

ن مقدمة «الذخيرة» للقرافي (98/1).

بعد هذا في قوله تعالى ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾⁽²⁶⁶⁰⁾،
وفي سورة يوسف⁽²⁶⁶¹⁾ في قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾⁽²⁶⁶²⁾، وفي سورة
هود⁽²⁶⁶³⁾ في قوله تعالى ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾⁽²⁶⁶⁴⁾، ومن
ذلك⁽²⁶⁶⁵⁾ حديث «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل»⁽²⁶⁶⁶⁾.

الطبيبي: «أراد الزمخشري أنه استثناء مفرغ في الثبوت»⁽²⁶⁶⁷⁾. وقاعدة

(2660) الأحزاب: 53. ون «الكشاف» (554/3).

(2661) الآية: 66.

(2662) «الكشاف» (487/2)؛ وقد فصل الزمخشري ثمة في المسألة، فقال: «فإن قلت: أخبرني عن حقيقة هذا الاستثناء ففيه إشكال؟. قلت: «أن يحاط بكم» مفعول له، والكلام المثبت الذي هو قوله «لتأني به» في تأويل النفي. معناه: لا تمتنعون من الإتيان به إلا للإحاطة بكم، أي: لا تمتنعون منه لعله من العلل إلا لعله واحدة، وهي أن يحاط بكم، فهو استثناء من أعم العام في المفعول له، والاستثناء من أعم العام لا يكون إلا في النفي وحده، فلا بد من تأويله بالنفي. ونظيره من الإثبات المتأول بمعنى النفي قولهم «أقسمت بالله لما فعلت وإلا فعلت»، تريد: ما أطلب منك إلا الفعل». ون لزاما تعقب ابن المنير بالحاشية (487/2).

(2663) الآية 43.

(2664) «الكشاف» (397/2).

(2665) ك: 329-ب.

(2666) طرف من حديث صحيح:

أخرجه البخاري في «صحيحه» (رح: 2177)؛ من كتاب البيوع، باب بيع الذهب بالذهب. ومسلم في «صحيحه» (1208/3)؛ (رح: 1584)؛ كتاب المساقاة، باب الربا. والترمذي في «سننه» (543/3)؛ (رح: 1241)؛ كتاب البيوع، باب ما جاء في الصرف. والإمام مالك في «الموطأ» (632/2-634/2)؛ كتاب البيوع، باب بيع الذهب بالفضة تراً وعينا. وابن ماجه في «سننه» (8/1)؛ (رح: 18)؛ المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه. والبيهقي في «السنن الصغرى» (243/2-244)؛ (رح: 1872)؛ كتاب البيوع، باب تحريم الربا. ون الكلام عليه عند الحافظ ابن حجر في «تليخيص الخبير» (8-7/3). (2667) الطبيبي: «قوله [يعني الزمخشري]: «من أعم العام»، في معنى النفع؛ أي: أولوا الأرحام أولى من الأجنبي في كل نفع إلا في الوصية، هو استثناء مفرغ في الموجب، نحو قولك: «قرأت إلا يوم كذا». خص المعروف بالوصية وجعلها من جملة المنتفع به، وعنى بقوله كتاب الله، اللوح أو الموحى، وبأوليائكم نفس أولي الأرحام، وضعا للظاهر موضع المضمر، ليصح أن يكون الاستثناء منقطعا؛ وعن بعضهم: وهو استثناء منقطع. من «فتوح الغيب» (ن خ ع ق 185): مع 65/3 و.

المفرغ⁽²⁶⁶⁸⁾ أنه إنما يكون في النفي.

15- «وَلَقَدْ كَانُوا عَمَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُؤْلَوْنَ الْإَدْبُسَ»:

أي حين القتال⁽²⁶⁶⁹⁾، وهؤلاء رجعوا قبل القتال؛ ومن حلف ألا يولي الدبر في قتاله لم يحث برجوعه قبل القتال.

والجواب: إما أنهم رجعوا حين القتال عند استواء الصّفين، أو أنهم عاهدوا ألا يرجعوا عن نصره الله ورسوله، فرجوعهم عنها قبل القتال وبعده⁽²⁶⁷⁰⁾ سواء⁽²⁶⁷¹⁾.

16- «إِنْ فَرَّغُمْ»:

لو لم يوت به لا احتمال⁽²⁶⁷²⁾ كون عدم نفع الفرار لعدم وقوعه منهم؛ لأن السالبة لا تقتضي وجود موضوعها⁽²⁶⁷³⁾. [100-ظ]

(2668) ن في الاستثناء المفرغ «الأمالى النحوية» لابن الحاجب.

(2669) «غرائب التفسير» (912/2).

(2670) ك: أو بعده.

(2671) ن «الكبير» (ص): 585.

(2672) ق، ك: "لا احتمال".

(2673) قول البسيلى: «السالبة لا تقتضي وجود موضوعها»، اعترض عليه أبو الجمال ابن كيران بأن السالبة

تقتضي وجود الموضوع في الجملة؛ إذ لا بد من تصويره في الذهن، فلا يظهر الفرق!.

وأجاب القطب في «شرح المطالع» -وتبعه السيد- بأن الإيجاب يقتضي وجود الموضوع في الذهن من حيث إنه حكم فلا بد له من تصور المحكوم عليه، ويقتضي صدقه وجوده، لأن ثبوته له فرع ثبوته في نفسه. والفرق بين هذين الوجودين، أن الأول الذي يقتضيه الحكم إنما يعتبر حال الحكم، أي بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كالحظة مثلاً؛ وأما الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع، فهو بحسب ثبوته دائماً إن ساعة فساعة، وإن خارجاً فخارجاً وإن لحظة فلحظة وإن ذهناً فذهناً. والسالبة تشارك الموجبة في اقتضاء الوجود الأول دون الثاني.

من «شرح الخريدة» (الملزمة 15؛ ص: 8-الملزمة 16؛ ص 1).

قلت: وعليه يظهر أن الوجود في قول المؤلف إنما هو على معنى الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع. وسياتي للمؤلف مثل هذا القول عند نكت الآيتين: 36 من سورة القتال؛ و9 من سورة الطور.

﴿مَنْ الْمَوْتِ﴾:

تعلّقه بـ "فررتهم" يؤدي إلى تناقض أول الآية وهو ﴿لَنْ يَنْفَعَكُمْ﴾ مع آخرها⁽²⁶⁷⁴⁾ وهو ﴿لَا تُمْتَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ فقد نفعهم⁽²⁶⁷⁶⁾.

28- ﴿فَلِذَا زُوجَكَ ابْنُ كُتُسٍ﴾:

الظاهر أنه وعد بالتخيير [لا تخيير]⁽²⁶⁷⁷⁾؛ وأجمع المالكية على أنها إذا اختارت المّقام فلا طلاق بتخييرها كما قيل خارج المذهب⁽²⁶⁷⁸⁾؛ ويستشكل

(2674) ق، ك: آخره.

(2675) شُيكت "وهو" مع "لا" في "ك" و"س" فاستحالتا "هؤلاء".

(2676) ذكر ابن عاشور في "تفسيره" (290/21)، أن قوله ﴿مَنْ الْمَوْتِ﴾ يتعلق بالفرار و﴿فررتهم﴾، وليس متعلقا بـ "سينفعكم"؛ لأن متعلق ﴿ينفعكم﴾ غير مذكور لظهوره في السياق، فالفائدة مستغنية عن المتعلق، أي: لن ينفعكم بالنجاة.

(2677) ساقطة من "ك". ومعنى الآية أنه لم يخيرهن في الطلاق، بل خيرهن من اختيار الدنيا فيفارقهن، أو اختيار الآخرة فيمسكنهن؛ أو خيرهن في الطلاق، أو المّقام معه فاخترن كلهن إلا الحميرية فلما اختارت نفسها.

أفاده العز في «اختصاره لنكت الماوردي» (570/2). وزاد ابن عاشور في «تفسيره» (316/21) كلام المؤلف وضوحا فقال: «وليس المذكور في الآية من قبيل التخيير والتملك للذين هما من تفويض الطلاق إلى الزوجة، وإنما هذا تخيير المرأة بين شيئين يكون اختيارها أحدهما داعيا زوجها لأن يطلقها إن أراد ذلك». ون «المحرر الوجيز» (50/12).

(2678) القرطبي في «تفسيره» (112/14): «اختلف العلماء في المخيرة إذا اختارت زوجها. فقال جمهور العلماء من السلف وغيرهم وأئمة الفتوى: إنه لا يلزمه طلاق، لا واحدة ولا أكثر؛ هذا قول عمر ابن الخطاب وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس وعائشة، ومن التابعين: عطاء ومسروق وسليمان بن يسار وربيعة وابن شهاب؛ وروي عن علي وزيد أيضا: إن اختارت زوجها فواحدة بائنة، وهو قول الحسن البصري والليث، وحكاة الخطابي والنقاش عن مالك. وتعلقوا بأن قوله "اختاري" كناية عن إيقاع الطلاق، فإذا أضافه إليها وقعت طلاق؛ كقوله: "أنت بائنة". والصحيح أنه خيرهن بإذن الله تعالى في البقاء على الزوجية أو الطلاق؛ لقول عائشة: «خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه، فلم يعده علينا طلاقا»، أخرجه الصحيحان. قال ابن المنذر: وحديث عائشة يدل على أن المخيرة إذا اختارت زوجها لم يكن ذلك طلاقا، ويدل على أن اختيارها نفسها يوجب الطلاق، ويدل على معنى ثالث وهو أن المخيرة إذا اختارت نفسها أمّا تطليقة يملك زوجها رجعتها، إذ غير جائز أن يطلق رسول الله ﷺ بخلاف ما أمره الله. وروي هذا عن عمر وابن مسعود وابن عباس، وبه قال ابن أبي ليلى والثوري والشافعي، وروي عن علي أمّا إذا اختارت نفسها أمّا واحدة بائنة، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، ورواه ابن خويز منداد عن مالك، وروي عن زيد بن ثابت أمّا إذا اختارت نفسها أمّا ثلاث، وهو قول الحسن البصري وبه قال مالك والليث؛ لأن الملك إنما يكون بذلك. وروي عن علي ﷺ أمّا إذا اختارت نفسها فليس بشيء، وروي عنه أمّا إذا اختارت زوجها فواحدة رجعية».

على الخلاف [عندنا] فيمن خَيْرَ بين شيئين هل يُعَدُّ مُنْتَقِلًا، لأنَّ على كونه يعد منتقلًا⁽²⁶⁷⁹⁾ كان يلزمُ الطلاق، وهذا وجهُ⁽²⁶⁸⁰⁾ القولِ به⁽²⁶⁸¹⁾.

والجواب أن⁽²⁶⁸²⁾ التخيير أمرٌ جُعِلَ جَعْلُهُ الزوجُ بيد⁽²⁶⁸³⁾ المرأة، ولا يتعلق الحكمُ إلا بما تبرزه ويظهرُ للوجود، ولم يجعلُ بيدها ما في قلبها.

ومسائلُ مَنْ خَيْرَ بين شيئين قاصرةٌ على المَخِيرِ دون غيره⁽²⁶⁸⁴⁾، وليس التخيير فيها جعليا فتعلق⁽²⁶⁸⁵⁾ باللفظ والنية، وهنا لم يجعل لها الزوج إلا ما تلفظ به.

وقول الفخر: «تبليغُه ﷺ لفظُ الآية واجبٌ لا معناها»⁽²⁶⁸⁶⁾، يُردُّ بأن تبليغَ لفظها يستلزم تبليغَ معناها، [وذلك يستلزم وجوبَ التخيير]، فقال⁽²⁶⁸⁷⁾ ﴿يُضَاعَفُ﴾⁽²⁶⁸⁸⁾ إشارةً إلى كمال الرحمة والكرم، كما أن الكريم الحَيَّ عند النفع يُظهر نفسه وفعله، وعند الضرر لا يُظهر نفسه⁽²⁶⁸⁹⁾.

= ن «أحكام القرآن» لابن العربي (1518/3-1519)؛ «الكشاف» (534/3-535)؛ «البحر المحيط» (220/7)؛ «أنوار التنزيل» (162/4)؛ «روح المعاني» (183/11)؛ «تفسير الحسن البصري» (209/2).

(2679) ك: متلا.

(2680) س: 79-أ.

(2681) س: وهذا وجه الذي قال به.

(2682) ق ، س: بأن.

(2683) ك: بأمر.

(2684) كما قيل فيمن أسلم على عشر نسوة، أنه يختار أربعة ويفارق البواقي؛ وكما قالوا فيمن اشترى عدة سلع على أن يختار خيرها.

(2685) س: فيتعلق .

(2686) «التفسير الكبير» (178 / 25).

(2687) كذا في جميع النسخ؛ والأوجه أن تكون نكتة البناء للمجهول في ﴿يُضَاعَفُ﴾ مستقلة لا منسوبة بما سبق.

(2688) الأحزاب: 30.

(2689) «الروض الريان» (329/2-330).

32- ﴿كُنْتُمْ كَآحِدٍ﴾:

قول الزمخشري: «المقصود تفضيل⁽²⁶⁹⁰⁾ المجموع على المجموع⁽²⁶⁹¹⁾»،
يُرَدُّ بأن الضمائر والمجموع⁽²⁶⁹²⁾ كلية لا كل على الصحيح⁽²⁶⁹³⁾.

فإن قلت: قولك "ليس أحد من الناس كزيد" أبلغ من قولك "ليس زيد كأحد من الناس"؛ لاقتضاء الأول ثبوت صفة الفضل⁽²⁶⁹⁴⁾ له أصلاً، واقتضاء الثاني عُروضها له.

قلت: الفضيلة لنساء النبي ﷺ، إنما تثبت لهن من أجله، فهي عارضة لهن.

فإن قلت: قال النحويون: تقول "ما كان أحد مثلك" أو "ما مثلك أحد".
وقال القرافي: قولك "ليس أحد مثلك" دائماً لا ينعكس، فلا تقول "ليس

(2690) ق: تفصيل.

(2691) «الكشاف» (536/3)، وتبعه البيضاوي في «أنوار التنزيل» (162/4)؛ وتعبه ابن المنير في «الانتصاف» فقال: «إنما بعثه على جعل التفضيل بين نساء النبي ﷺ وبين جماعات النساء لا أحادهن: أن يطابق بين المتفاضلين؛ لأن الأول جماعة، وقد كان مستغنياً عن ذلك بحمل الكلام على واحدة، ويكون المعنى أبلغ، والتقدير: ليست واحدة منكم كأحد من النساء، أي: كواحدة من النساء، ويلزم من تفضيل كل واحدة منهن على كل واحدة من أحاد النساء تفضيل جماعتهن على كل جماعة، ولا يلزم ذلك في العكس، فتأمله والله أعلم».

من «أحكام القرآن» لابن العربي (1522/3-1523). ون «البحر المحيط» (221/7)؛ «التحرير والتنوير» (7/22).

(2692) ق: والمجموع.

(2693) الجواب عن هذا الإشكال كالجواب عن الإشكال في قوله تعالى في سورة البقرة [285] «لا نفرق بين أحد من رسله»، فإن "بين" لا تضاف إلا إلى اثنين فصاعداً؟. وبيانه أن "أحد" هنا بمعنى الجمع الذي هو أحد، كقوله تعالى «فما منكم من أحد» فإنه ثم بمعنى الجمع بدليل قوله «حاجزين»؛ فكانه قال: لا نفرق بين أحد من رسله، كقوله: المال بين أحاد الناس؛ ولأن "أحاداً" يصلح للمفرد المذكور والمؤنث وتثنيتهما وجمعهما نفياً وإثباتاً، تقول: ما رأيت أحداً إلا بني فلان، أو: إلا بنات فلان سواء. وتقول: إن جاءك أحد بكتابي فأعطه وديعتي. يستوي فيه الكل. فالمعنى: لا نفرق بين اثنين منهم، أو بين جماعة منهم. ومنه قوله تعالى «يا نساء النبي لستن كأحد».

من «أنموذج جليل» (51-52). ون «روح المعاني» (22/3-4)؛ «أضواء على متشابهات القرآن» (118/2).

(2694) ك: 330-أ.

مثلثك أحد⁽²⁶⁹⁵⁾ دائماً“. وأوردَ على ذلك قولَ المنطقيين [أن] السالبة الدائمة تنعكس كنفسها.

قلت: التحقيق في ذلك [101-ر] أنه إن أُريد نفي الحقيقة لم تنعكس، وإن أُريد نفي الصفة انعكست؛ وكذا⁽²⁶⁹⁶⁾ قولُ النحويين في قولك ”ما كان أحد مثلثك“، إن أُريد نفي الحقيقة لم يجر، وإن أُريد نفي الصفة جاز.

33- (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ):

قولُ⁽²⁶⁹⁷⁾ الشاطبي⁽²⁶⁹⁸⁾:

وَقَرْنَ افْتَحْ إِذْ نَصُّوا.....⁽²⁶⁹⁹⁾

إشارة إلى أنها لغة منصوصة عليها، وهي لغة من قال ”قررت“ بكسر الراء، ”أقر“ بفتح القاف.

ابن عطية⁽²⁷⁰⁰⁾: «وهي لغة ذكرها أبو عبيد⁽²⁷⁰¹⁾ في "الغريب

(2695) ق: أحدا.

(2696) س: وكذلك .

(2697) ك ، س: قال.

(2698) «حرز الأمان» (78).

(2699) هذا القدر هو المقصود من البيت، وثمame:

.....يَكُونُ لَهُ ثَوَى

يَحِلُّ سِوَى الْبُضْرِيِّ وَخَاتَمَ وَكَلَا

قلت: فالألف لنافع، والنون لعاصم؛ يعني قرأ نافع وعاصم ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بفتح القاف، والباقون بكسرها.

ن «إرشاد المريد إلى مقصود القصيد» (271-272)؛ «التيسير» (179)؛ «الإقناع» (737/2).

(2700) «المحرر الوجيز» (59/12)؛ «الجواهر الحسان» (354/3)؛ «الفريد» (41/4)؛ «غرائب التفسير» (916/2)؛ «البحر

المحيط» (223/7)؛ «التيان» للعكبري (192/2)؛ «أنوار التنزيل» (162/4)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (137/3)؛

«روح المعاني» (6/22). وتمام كلام ابن عطية: «وأنكرها- يقصد لغة قررت أقر- قوم منهم المازني وغيره،

قالوا: وإنما يقال قررت -بكسر الراء- من قرأ العين، وأما من القرار فإنما هو قررت -بفتح القاف-».

(2701) س: أبو عبيدة.

المصنّف⁽²⁷⁰²⁾ و الزَّجَّاج⁽²⁷⁰³⁾ «⁽²⁷⁰⁴⁾» .

والظاهر أن هذا الأمرَ بملازمة بيوتهن ليس نهياً عن مطلق الخروج، بل عن خروج التبرج⁽²⁷⁰⁵⁾، فالجملة المعطوفة وهي «لَا تَبَرَّجْنَ» في معنى الجملة المعطوف عليها.

وأما بكاء عائشة رضي الله عنها في آخر عمرها على خروجها يوم الجمل⁽²⁷⁰⁶⁾، فهو ورعٌ منها لا أنها فعلت منهياً عنه، وسَوَدَ⁽²⁷⁰⁷⁾ أخذت بظاهر

(2702) نقلا عن الكسائي؛ وهو من أجل مشايخه. (تفسير القرطبي: 116/14)؛ وإليه نسبها الزمخشري في «شرح الفصيح» (135/1). والكتاب حققه د. محمد المختار العبيدي، ونشرته دار بيت الحكمة قرطاج بتونس، سنة 1989.

(2703) هو أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت 311/6هـ):

كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو وبرز فيه بعد أن لزم المبرد، وصار بعد نديما للمكتفي. له من التصانيف: «معاني القرآن» (ط)؛ «الاشتقاق»؛ «خلق الإنسان»؛ «فعلت وأفعلت»؛ «شرح أبيات سيويه» (ط)؛ «القوافي»؛ «النوادر»؛ «تفسير جامع المنطق»؛ وغير ذلك.

ترجمته في: «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي (111-112؛ ر ت: 38)؛ «الفهرست» للنديم (66)؛ «وفيات الأعيان» (49/1-50؛ ر ت: 13)؛ «بغية الوعاة» (411/1-413)؛ «طبقات المفسرين للداودي» (7/1-10؛ ر ت: 10)؛ «الأعلام» (40/1).

(2704) وجهها أبو عبيدة عن الكسائي والفراء والزجاج بأنها لغة أهل الحجاز في قرء بمعنى: أقام واستقر، يقولون: قررْتُ في المكان بكسر الراء من باب علم فيجيء مضارعه بفتح الراء، فأصل قرُنَ اقْرَؤْ فحذفت الراء الأولى للتخفيف من التضعيف وألقيت حركتها على القاف نظير قولهم: أحسن بمعنى أحسنن في قول أبي زيد: سوى أن الجياد من المطايا أحسن به فهن إليه شؤس

وأنكر المازني وأبو حاتم أن تكون هذه لغة، وزعم أنه قررت بكسر الراء في الماضي لا يرد في معنى قرء العين، والقراءة حجة عليهما؛ والتزم النحاس قولهما. من «التحرير والتنوير» (10/22).

(2705) «روح المعاني» (9/22).

(2706) كانت عائشة رضي الله عنها إذا قرأت هذه الآية بكت حتى تبل حمارها تذكر خروجها أيام الجمل تطلب بدم عثمان. من «المحرر الوجيز» (60/12)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (117/14) - كلاهما عن الثعلبي -؛ «التسهيل لعوم التزويل» (137/3)؛ «البحر المحيط» (223/7).

ون توجيه خروج عائشة رضي الله عنها في «أحكام القرآن» لابن العربي (1523/3-1524)؛ «الجامع» (14/118)؛ «روح المعاني» (9/22-11). وشكك ابن عاشور في صحة سند هذا الخبر، وقال: لو صح لكان محمله أنها أسفت لتلك الحوادث التي أُلجأتها إلى الاجتهاد في تأويل الآية. من «التحرير والتنوير» (12/22). قلت: لعل مظنة عروض الشك لصحة الخبر عند ابن عاشور، أنه مروي عن الثعلبي، وأسانيده في الحديث - كما علمت - واهية.

(2707) سودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس العامرية القرشية (ت 55هـ):

الآية، وهو أن النهي عن مطلق الخروج⁽²⁷⁰⁸⁾.

﴿تَبَرَّجْنَ﴾⁽²⁷⁰⁹⁾:

دخل على النهي لا العكس، فلا مفهوم له.

35- ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾:

قال شيخنا ابن عرفة: «كان بعضهم يقرّر وجه الترتيب في هذه المعطوفات⁽²⁷¹⁰⁾ بثلاثة أمور: الظاهر والأظهر، والسبب والمسبب، والتعدي والقصور؛ فقدّم الإسلام لظهوره وخفاء الإيمان⁽²⁷¹¹⁾.

وقدّم الإيمان على القنوت لأنه أظهر من القنوت؛ لأن «القانت هو القائم بالطاعة الدائم عليها»⁽²⁷¹²⁾، قاله الزمخشري⁽²⁷¹³⁾؛ فيُعَرَفُ إيمانُ الإنسان بمجرد مخالطته، ولا يُعلم⁽²⁷¹⁴⁾ أنه قانتٌ إلا بدوام مخالطته؛ ولأنّ القنوتَ مشروطٌ بالإسلام، ورتبةُ الشرط أن يكون مقدّماً على المشروط.

= أم المؤمنين، تزوجها النبي ﷺ بعد خديجة، وهو بمكة من «تقريب التهذيب» (666؛ رت: 8612). ون التعريف» لابن الحذاء (777/3؛ رت: 827)؛ «الاستيعاب» (4/1867؛ رت: 3394)؛ «أسد الغابة» (6/157-158؛ رت: 7027)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (14/107-108).

(2708) قيل لسودة: لم لا تحجين وتعتمرين كما يفعل إخوانك؟ فقالت: قد حججت واعتمرت وأمرني الله أن أقر في بيتي، فما خرجت من باب حجرتها حتى أخرجت جنازتها. من «المحرر الوجيز» (12/60)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (14/117) - عن الثعلبي -؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (3/137)؛ «البحر المحيط» (7/223)؛ «روح المعاني» (22/11-12).

(2709) ك، س: «تبرج»، وليست الآية كذلك.

(2710) س: 80-أ.

(2711) وجه ابن عطية البدء بالإسلام، بأنه يعم الإيمان وعمل الجوارح، ثم ذكر الإيمان تخصيصاً له وتنبهها على أنه عظم الإسلام ودعامته. من «المحرر الوجيز» (12/65).

(2712) «الكشاف» (3/539).

(2713) ك: «ابن مخشري».

(2714) س: ولا يعرف.

وقدّم القانتين على الصادقين والصابرين؛ لأنّ الصادق هو الذي يصدق في نيته [وقوله] وعمله، والصابر الذي يصبر على فعل الطاعة وعن المعاصي، فحُصُولُ وَصْفِ الْقَنُوتِ لَهُمْ مَعَ الْإِسْلَامِ⁽²⁷¹⁵⁾، سَبَبٌ فِي اتِّصَافِهِمْ بِالْصِّدْقِ وَالصَّبْرِ، وَرَتَبَةُ الْمَسَبِّ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ سَبَبِهِ. أَوْ نَقُولُ: الْقَنُوتُ عِبَارَةٌ عَنْ مُطْلَقِ [102-ط] الطَّاعَةِ⁽²⁷¹⁶⁾؛ وَالْصِّدْقُ عِبَارَةٌ عَنْ مُطَابَقَةِ الْأَمْرِ، فَيَرْجِعُ لَامْتِثَالِ الْمَأْمُورَاتِ؛ وَالصَّبْرُ اجْتِنَابُ الْمَنْهِيَّاتِ، لِأَنَّهُ مَنَعَ النَّفْسَ عَنْ⁽²⁷¹⁷⁾ شَهَوَاتِهَا، وَكُلُّهَا⁽²⁷¹⁸⁾ مُتَعَلِّقَاتُ الطَّاعَةِ، فَذَكَرَهَا بَعْدَهَا كَالْتَفْسِيرِ بَعْدَ الْإِجْمَالِ.

ثم قال ﴿وَالْخَاشِعِينَ﴾، إشارةً إلى أن مَنْ حَصَلَتْ لَهُ هَذِهِ الْأَوْصَافُ، لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَّقَ بِعَمَلِهِ، بَلْ لَا يَزَالُ خَائِفًا خَاشِعًا؛ لِأَنَّهُ هُوَ لَمْ يَفْعَلْ هَذَا كُلَّهُ مُتَّصِفُونَ⁽²⁷¹⁹⁾ بِالْخَوْفِ وَالْخُشُوعِ.

وآخر المتصدقين إمّا لأنّ ما قبله أوصافٌ قاصرة، وهو وصفٌ بطاعة متعدية للغير، وإمّا لما في حديث أول كتاب الطهارة من "صحيح مسلم"⁽²⁷²⁰⁾ من⁽²⁷²¹⁾ أن «الصدقة برهان»، فهي كالدليل على صحة ما تقدم من الطاعات، ورتبة

(2715) ك: 331-ب.

(2716) «تأويل مشكل القرآن» (452).

(2717) ك، س: من.

(2718) س: ولأنها.

(2719) ك: «متصلون». س: «منصفون».

(2720) (203/1؛ رح: 2239)؛ باب فضل الوضوء. وأخرجه الترمذي في «سننه» (536-535/5؛ رح: 3517)؛

كتاب الدعوات. والدارمي في «سننه» (167/1)؛ كتاب الصلاة، باب ما جاء في الطهور. وابن أبي

شيبه في «مصنفه» (6/1)؛ كتاب الطهارات، باب في المحافظة على الوضوء. و الديلمى في «مسند

الفردوس» (462/2؛ رح: 3976). و التقي الهندي في «كتر العمال» (25998/9).

و «الصدقة برهان» جزء من حديث صحيح لأبي مالك الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: الطهور

شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله تملأ ما بين السموات والأرض والصلاة نور،

والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها.

(2721) ك، س: مع.

الدليل [أن يكون] بعد⁽²⁷²²⁾ المدلول.

وأخّر الصيام لأنه أمرٌ عَدَمِي راجعٌ لترك الأكل والشرب والاستمتاع، وجميع ما قبله أمرٌ وُجُودِي، والوجودُ أشرف من العدم. فقدّم الصومَ على حفظ الفروج؛ لأن الصومَ تركٌ غيرٌ دائم [في زمانٍ ما وهو النهار فقط، وحفظُ الفروج تركٌ دائم] في كل الأزمان، فالصومُ أقرب إلى الوجود، وحفظُ الفروج أبعدُ منه. وأخَّرَهَا⁽²⁷²³⁾ عن المتصدقين لأن الصدقات مَظَنَّةُ الغنى، ومن حصل له الغنى فهو متمكّن من شهوتَيْ بطنه وفرجه، فأفاد أنهم مع ذلك يتركون شهوةَ بطونهم بالصوم، [و] شهوةَ فروجهم بحفظها عن المحارم، فجاء هذا شبه⁽²⁷²⁴⁾ الاحتراس والتكميل.

وأخّرَ الذاكرين الله كثيراً، إشارةً إلى قوله ﷺ: «من كان آخر قوله لا إله إلا الله دخل الجنة»⁽²⁷²⁵⁾؛ أو لأنه كالعلّة الغائيّة التي قال الحكماء فيها: «أولُ الفكرة آخرُ العمل»، فأفاد أن فعلهم ذلك كلّهُ إنما كان⁽²⁷²⁶⁾ لذكرهم الله تعالى واستحضارهم مقامَ الهيبة والإجلال.

(2722) ك: «مع». س: «من».

(2723) ق: أو آخرها.

(2724) ك: أشبه.

(2725) صحيح:

رواه الحاكم في «المستدرک» (351/1؛ 500/1)، عن معاذ بن جبل. والتقني الهندي في «كتر العمال» (1780/1). وأرده الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (1105/2؛ رح: 6479). وقال فيه الحافظ ابن حجر: «وفي الباب عن جابر في «الضعفاء» للعقيلي، و«الدعاء» للطبراني، وعن عائشة في الطبراني، وعن وائلة في «الحلية» في ترجمة مكحول، وعن ابن عمر في «الجنائز» لابن شاهين، وعن عبد الله بن جعفر عند البزار، ولأبي داود والحاكم عن معاذ رفعه: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»». من «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (229/1).

(2726) س: 81-ب.

المقترح في "الأسرار العقلية"⁽²⁷²⁷⁾: «لا ثواب في الذكر العري عن النية، وهو كصوت ما⁽²⁷²⁸⁾ لا يعقل⁽²⁷²⁹⁾».

قلت: ويدل عليه قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات».

والذكر في الآية يحتمل الذكر [103-ر] اللساني والذكر القلبي أو هما معاً.

ونذكر⁽²⁷³⁰⁾ بحث الشيخ بن عبد السلام مع الشريف التلمساني.

الزمخشري: «إن قلت: أي فرق بين عطف الإناث على الذكور وعطف الزوجين على الزوجين؟»، يريد: أي فرق بين عطف مجموع كل⁽²⁷³¹⁾ صنف من هذه المزدوجات من إناث وذكور على مجموع الصنف الآخر وبين عطف إناث كل صنف على ذكره؟.

فأجاب: «لأن عطف الإناث على الذكور عطف ذوات، وعطف المجموع

(2727) «الأسرار العقلية» (1). ومن هذا الكتاب نسخة بخزانة ابن يوسف العمومية بمراكش، تحت رقم 129، وعليه شرح لذكرياء بن يحيى الأشعري، يوجد بالخزانة المذكورة آنفاً. وفي خ م ع ف 213، يوجد الأصل وشرحه أيضاً.

(2728) ك: من.

(2729) هذا إنما يفهم من قوله: «روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: أفضل الذكر الخفي». قال جماعة من أهل الحديث: هذا إشارة إلى ذكر الله سرا؛ وقال أرباب التصوف: ذلك خفي بالنسبة إلى السامع، فشرطه أن يتمكن الذكر من القلب حتى يتمكن المذكور على حالة يستغرق بها عن الذكر، فيكون خفياً بالنسبة إليه، وفي هذا إشكال عظيم لسنا لبيان غوره!. ويحتمل احتمالاً آخر: وهو الاستدلال بعجائب المصنوعات على مبدعها، والله أعلم بالمراد، ومقصودنا الآن أن ذكر الله باللسان دون الجنان أصوات وأجراس، والكثرة فيه وسواس، بل اللسان خادم أجرى الله عاداته أن يرى القلب ويصلح عند مداومة العارف للذكر، فأمرنا به، ولكن أن يكون القلب غافلاً غير عارف، والمعرفة لا تحصل إلا بالنظر، ولهذا قرنه بالآيات، فقال تعالى ﴿وِيرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾؛ وهذا يدل ظاهراً على أن كل ذكر يحصل من غير نظر في الآيات سلوك المضيق للمعاني والمناهات.

من عقيدة المقترح، المسماة «الأسرار العقلية في الكلمات النبوية» (ن خ م ع ف 213): و 1؛ غير مرقم.

(2730) ك: 332-أ.

(2731) ك: على.

على المجموع عطف صفات». قال: «معناه أن الجامعين لهذه الطاعات أعد الله لهم مغفرة»⁽²⁷³²⁾. انتهى.

ويزد عليه بقوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية⁽²⁷³³⁾، فليس المراد ألا يأخذها إلا من اجتمعت فيه هذه الأوصاف، بل كل نوع من هذه المذكورات له فيها حظ⁽²⁷³⁴⁾؛ وكذلك قال مالك⁽²⁷³⁵⁾ فيمن أوصى بثلاث ماله للعلماء والفقراء والمجاهدين⁽²⁷³⁶⁾ والصلحاء، أنه⁽²⁷³⁷⁾ لا يقصر على من جمع هذه الأوصاف، بل للعالم حظ منها وإن كان غنياً غير مجاهد، وكذلك الفقير وإن لم يكن عالماً ولا مجاهداً، وكذلك المجاهد

(2732) «الكشاف» (539/3)؛ وتبعه النسفي والبيضاوي والأوسى في «مدارك التزيل» (31/3)؛ «أنوار التزيل» (4/163)؛ «روح المعاني» (22/22). وعبارة الأول على التفصيل: «فإن قلت: أي فرق بين العطفين، أعني عطف الإناث على الذكور، وعطف الزوجين على الزوجين؟. قلت: العطف الأول نحو قوله تعالى ﴿ثِيَابَ وَأَبْكَاراً﴾ في أهما جنسان مختلفان؛ إذا اشتركا في حكم لم يكن بد من توسيط العاطف بينهما. وأما العطف الثاني فمن عطف الصفة على الصفة بحرف الجمع، فكان معناه: إن الجامعين والجامعات لهذه الطاعات ﴿أعد الله لهم﴾».

(2733) التوبة: 60.

(2734) ابن عاشور: «سكت جمهور المفسرين عن التصدي لبيان مفاد الوعد في الآية، ولم يرج عليه فيما رأيت سوى صاحب «الكشاف»، فجعل معنى قوله ﴿أعد الله لهم مغفرة وأجرها عظيماً﴾، أن الجامعين والجامعات لهذه الطاعات أعد الله لهم مغفرة وأجرها عظيماً، وجعل واو العطف بمعنى المعية، وجعل العطف على اعتبار المغايرة بين المتعاطفات في الأوصاف لا المغايرة بالذوات، وهذا تكلف وصنع باليد؛ ويعكر عليه أن جمع تلك الصفات لا يوجب المغفرة؛ لأن الكبائر لا تسقطها عن صاحبها إلا التوبة، إلا أن يضم إلى كلامه ضميمة وهي حمل «الذاكرين الله والذاكرات» على معنى المتصفين بالذكر اللساني والقلبي، فيكون الذكر القلبي شاملاً للتوبة كما في قوله تعالى ﴿والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم﴾؛ فيكون الذين جمعوا هذه الخصال العشر قد حصلت لهم التوبة، غير أن هذا الاعتذار عن الزمخشري لا يتجاوز هذه الآية، فإن في القرآن آيات كثيرة مثلها يضيق عن نطاق هذا الاعتذار، منها قوله تعالى ﴿وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا﴾ إلى قوله ﴿أولئك يجزون الغرفة بما صبروا﴾ الآية في سورة الفرقان.

من «التحرير والتنوير» (22/24-25).

(2735) ق: ملك.

(2736) ك، س: المهاجرين.

(2737) ق، س: أنهم.

وإن لم يكن عالماً ولا فقيراً. لا يقال: لَمَّا رَتَّبَ عَلَيْهِ الْأَجَرَ الْأَخْصَّ وَهُوَ الْعَظِيمُ وَجَبَ قَصْرُهُ عَلَى الْأَخْصِّ وَهُوَ مَنْ جَمَعَ الْأَوْصَافَ كُلَّهَا؛ لَأَنَّ فَضْلَ اللَّهِ تَعَالَى وَاسِعٌ.

وقال في ذكر مريم بنت عمران ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾⁽²⁷³⁸⁾ فأدخلها في وصف الذكور، ولم يقل "وكانت من القانتات"، وذلك تشريف لها وتعظيم. وهنا لم يكتفِ بوصف الذكور عن وصف الإناث، مع أن الجمع يتناولهن على جهة التغليب.

فإن قلت: قد قال المفسرون: سبب نزولها أن نساء النبي ﷺ قلن له: "قد ذكر الله تعالى في كتابه الرجال ولم يذكر النساء"؛ فنزلت الآية⁽²⁷³⁹⁾.

قلت: التصريح بذكرهن أَدْخَلَ في مقام التَّطْمِينِ لنفوسهن.

﴿اعْدِ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً﴾:

قيل: كيف تتقرر⁽²⁷⁴⁰⁾ المغفرةُ لهن مع⁽²⁷⁴¹⁾ قوله تعالى ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾⁽²⁷⁴²⁾؟ وهذه الأوصاف كلها محصلةٌ للثواب المذهب للذنوب، فلم يبقَ ما يُغْفَرُ.

(2738) التحريم: 12.

(2739) «أسباب التزول» للواحدي (240)؛ «الصحيح المسند من أسباب التزول» (190-191)؛ «أسباب التزول القرآني» لغازي عناية (315-316).

ون «معاني القرآن» للنحاس (349/5)؛ «المحرر الوجيز» (64-65/12)؛ «اختصار النكت للماوردي» (575/2)؛ «غرائب التفسير» (917/2)؛ «الكشاف» (538-539)؛ «تفسير ابن كثير» (459-460)؛ «تفسير القرطبي» (120/14)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (138/3)؛ «البحر المحيط» (225/7)؛ «روح المعاني» (22/14)؛ «التحرير والتنوير» (20/22).

(2740) ك، س: تقرر.

(2741) ك، س: في.

(2742) هود: 114.

وأجيبَ بأنها سبب في المغفرة [104-ظ] وتنكيرها للتعظيم، كقوله تعالى ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾⁽²⁷⁴³⁾.

36- ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ﴾:

قيل: هو خبرٌ في معنى النهي، وليس بنفي ولا بخبر حقيقة⁽²⁷⁴⁴⁾؛ لأن زينب⁽²⁷⁴⁵⁾ لما خطبها رسول الله ﷺ لزيد⁽²⁷⁴⁶⁾، امتنعت هي وأخوها عبد الله⁽²⁷⁴⁷⁾، فنزلت الآية فأذعنت⁽²⁷⁴⁸⁾ وامتثلت أمره⁽²⁷⁴⁹⁾.

وكذلك⁽²⁷⁵⁰⁾ أم كلثوم بنت عقبة⁽²⁷⁵¹⁾ لما وهبت نفسها للنبي وقبَلَهَا، [وزوجها]

(2743) الفجر: 2.

(2744) ك: 333-ب. س: 82-أ. «المحرر الوجيز» (66/12).

(2745) زينب بنت جحش الأسدية، أم المؤمنين، أمها أئمة بنت عبد المطلب، يقال: ماتت سنة عشرين في خلافة عمر. من «تقريب التهذيب» (665؛ ر: 8594). ون «التعريف» لابن الحذاء (750/3-751؛ ر: 792)؛ «الاستيعاب» (1849/4؛ ر: 3345)؛ «أسد الغابة» (125/6-127؛ ر: 6947)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (108/14)؛ «الإصابة» (667/7-669؛ ر: 10760)؛ «تهذيب التهذيب» (449/12-449؛ ر: 2800)؛ «إسعاف المطا» (130؛ ر: 369).

(2746) هو زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، أبو أسامة، مولى رسول الله ﷺ، صحابي جليل مشهور، من أول الناس إسلاما، استشهد يوم مؤتة في حياة النبي ﷺ، سنة ثمان، وهو ابن خمسين سنة. ن «تقريب التهذيب» (162؛ ر: 2123)؛ «الإصابة» (598/2-601؛ ر: 2892)؛ «تهذيب التهذيب» (346/3؛ ر: 737).

(2747) عبد الله بن جحش، أسلم قبل دخول رسول الله ﷺ دار أرقم، وهاجر المهجرتين إلى أرض الحبشة، استشهد في أحد، وفي يده استحال العرجون سيفاً بدعاء رسول الله ﷺ. ترجمته في «أسد الغابة» (90/3-92؛ ر: 2856)؛ «الإصابة» (35/4-37؛ ر: 4586). (2748) ك: «فأذعنت»، بديل مهملة.

(2749) أخرجه الطبراني بسند صحيح عن قتادة. ن «أسباب النزول القرآني» لغازي عناية (316)؛ «اختصار النكت» (2/576)؛ «المحرر الوجيز» (67/12)؛ «عن قتادة وابن عباس ومجاهد»؛ «باهر البرهان» (1137/3)؛ «أحكام القرآن» لابن العربي (1527/3)؛ «تفسير ابن كثير» (463/5)؛ «مدارك التنزيل» (31/3)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (138/3). (2750) ق: وكذلك. والذي عند الزمخشري -إذ ينقل البسيلي عنه- إيراد القصة بصيغة التمريض الموزنة بالتضعيف، ولم يجزم إلا في الرواية الأولى التي تجعل زينب المقصودة؛ ولذلك قال أبو حيان في «البحر» (7/225): إن نزول الآية في زينب أصح.

(2751) أم كلثوم، بنت عقبة بن أبي معيط الأموية: أسلمت قديما، وهي أخت عثمان لأمه: صحابية، لها أحاديث =

لزيد كرهت⁽²⁷⁵²⁾ ذلك هي وأخوها⁽²⁷⁵³⁾؛ فالمخالفة منهم قد وقعت، فيلزم عليه إما الخلف في الخبر أو كون المخالف له غير مومن، فتعين كونه نهياً، كذا قال ابن عرفة⁽²⁷⁵⁴⁾.

ويجاب بأن المنفي ثبوت ذلك لهما حكماً لا الوقوع⁽²⁷⁵⁵⁾، كما تقول لمن فعل فعلاً "ليس لك أن تفعله"⁽²⁷⁵⁶⁾. وعبر الزمخشري عن ذلك بقوله «وما صحَّ»⁽²⁷⁵⁷⁾.

وهذه الآية مما يحسن مثالا للعام الذي لم يخصص⁽²⁷⁵⁸⁾، وهو من آيات الأحكام. وقد قال الفخر⁽²⁷⁵⁹⁾: «عمومات القرآن مخصوصة إلا قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾»⁽²⁷⁶⁰⁾، فردّه⁽²⁷⁶¹⁾ ابن التلمساني بعدم⁽²⁷⁶²⁾ انحصاره في ذلك، بل منه قوله تعالى ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾⁽²⁷⁶³⁾.

= ماتت في خلافة علي.

راجع في ترجمتها: «أسد الغابة» (386/6-387)؛ «الإصابة» (291/8)؛ رت: 12225؛ «تقريب التهذيب» (675)؛ رت: 8760؛ «تهذيب التهذيب» (504/12)؛ رت: 2979.

(2752) ك، س: وكرهت.

(2753) «التكميل والإتمام» لابن عسكر الغساني (320-321)؛ «أسباب النزول القرآني» لغازي عناية (316)؛ «اختصار النكت للماوردي» (577/2)؛ «أحكام القرآن» لابن العربي (1527/3)؛ «المحرر الوجيز» (67/12)-

عن ابن زيد -؛ «الكشاف» (539-540)؛ «البحر المحيط» (225/7)؛ «الجواهر الحسان» (356/3).

(2754) وقع التصريح باسمه في "ق" وفاقاً لما أثبت، واكتفي في "ك، س" بالرمز إليه.

(2755) س: الواقع.

(2756) ك: تفعل.

(2757) «الكشاف» (540/3).

(2758) «مدارك التنزيل» (32/3)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (138/3).

(2759) في «المعالم في علم أصول الفقه» (92).

(2760) البقرة: 282.

(2761) ك: ورده.

(2762) ك: "بعد". س: "بعموم".

(2763) هود: 6.

وقوله ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾⁽²⁷⁶⁴⁾، وقوله ﴿مَا لَكُمْ مِّنَ اللَّهِ غَيْرِهِ﴾⁽²⁷⁶⁵⁾. ويُقَالُ عن ابن الحاجب أنه كان يقول: «الأولى⁽²⁷⁶⁶⁾ تمثيل [ذلك] بآية ينبني عليها حكم متفق عليه، وذلك قوله تعالى ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾⁽²⁷⁶⁷⁾».

قال شيخنا: «نَقَلَ عنه ذلك⁽²⁷⁶⁸⁾ الشيخ بن عبد السلام، فذكرته للشيخ السُّطِّي، فقال: «قد اختلفوا هل يصح أن يتولى المسلم عقد نكاح المشتركة من المشرك [أو لا]، والآية محتملة لهذا».

37- (وَتُخْفِرُ فِي نَفْسِكَ):

كلامُ ابن عطية هنا لا يَحِلُّ كَتَبَهُ؛ لاقتضائه التَّنْقِيسَ⁽²⁷⁶⁹⁾. بل الصواب⁽²⁷⁷⁰⁾ والحق أن الله أوحى إليه أن يتزوجها⁽²⁷⁷¹⁾. وما نقله ابن عطية لم يَرِدْ في

(2764) البقرة: 284.

(2765) الأعراف: 59-65-73-85؛ هود: 50-61-84؛ المومنون: 23-32.

(2766) ق، ك: الأول.

(2767) البقرة: 221.

(2768) ك، س: ذلك عنه.

(2769) ن «المحرر الوجيز» (12/69-71). والإشارة إلى قوله: «ذهب قتادة وابن زيد، وجماعة من المفسرين - منهم الطبري وغيره - إلى أن النبي ﷺ وقع منه استحسان لزَيْنَب وهي في عصمة زيد. وكان حريصا على أن يطلقها زيد فيتزوجها هو، ثم إن زيدا لما أخبره بأنه يريد فراقها، ويشكو منها غلظة قول وعصيان أمر وأذى باللسان وتعظما بالشرف، قال له «اتق الله»، أي: فيما تقول عنها، و«أمسك عليك زوجك» وهو يخفي الحرص على طلاق زيد إياها. وهذا هو الذي كان يخفي في نفسه، ولكنه لزم ما يجب من الأمر المعروف».

وقد أنحى ابن كثير في «تفسيره» (5/466) باللائمة على بعض المفسرين في إيرادهم للقصة فقال: «ذكر ابن أبي حاتم وابن جرير ههنا آثارا عن بعض السلف عليه السلام، أحببنا أن نضرب عنها صفحا، لعدم صحتها فلا نوردتها. وقد روى الإمام أحمد ههنا أيضا حديثا من رواية حماد بن زيد، عن ثابت عن أنس عليه السلام فيه غرابة تركنا سياقه أيضا». ورده القاضي عياض أيضا.

(2770) ك: بالصواب.

(2771) «معاني القرآن» للنحاس (5/353)؛ «تفسير الحسن البصري» (2/210)؛ «باهر البرهان» (3/1138)؛ «أحكام القرآن» (3/1529)؛ «تفسير ابن كثير» (5/467) عن علي بن الحسين و السدي؛ واختاره الزهري =

حديث صحيح، وإنما ذكره المفسرون⁽²⁷⁷²⁾.

وقول ابن العربي⁽²⁷⁷³⁾: «في الآية دليل على عدم اشتراط الكفاءة في الحسب؛ لأن زيدا كان مُعْتَقاً». يُرد بوجهين: إمّا رضىت أو هي قضية عين⁽²⁷⁷⁴⁾.

38- ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ فَعْدَرًا مَّفْعُورًا﴾:

تكلم الفخر هنا في الفرق بين القدر والقضاء بكلام⁽²⁷⁷⁵⁾ [105-و] فيه نظر.

ع: «الفرق عندي بينهما أن القدر عبارة عن القدرة على الشيء بالإطلاق، والقضاء عبارة عن وقوعه بالفعل، فهو أخصّ»⁽²⁷⁷⁶⁾.

40- ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ﴾:

المقصود نفى الأبوة عن زيد⁽²⁷⁷⁷⁾، فأتى بما يستلزم ذلك؛ لأن السالبة

= وبكر بن العلاء والقاضي أبو بكر بن العربي. ورأى أبو حيان في «تفسيره» (226/7) أن هذا المروي هو الذي عليه أهل التحقيق؛ وعده ابن عاشور المأثور الصحيح في هذه الحادثة (31/22)؛ ووافقهم الألوسي (24/22).

(2772) عَنِ مَنَّهُم ابْنُ عَطِيَّةٍ الطَّبْرِيُّ؛ وَنَقَلَهُ الثَّعَالِيُّ فِي «الْجَوَاهِرِ الْحَسَانِ» (357/3)، وَنَسَبَ إِلَى عِيَاضٍ أَنَّهُ مِنْ أَحْسَنِ التَّأْوِيلَاتِ وَأَصَحِّهَا، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ. وَوَرَدَ عِنْدَ الْقُرْطُبِيِّ (123/14) وَالزَّخَشَرِيِّ (542/3) وَالنَّسْفِيِّ (33-32/3) وَالْمَوَارِدِيِّ وَالْعَزَّازِيِّ (578-577/2) «اِخْتِصَارُ النَّكْتِ لِلْمَوَارِدِيِّ» (578-577/2) وَابْنُ جَزِيٍّ فِي «التَّسْهِيلِ» (139-138/3).

(2773) أَيُّ فِي «أَحْكَامِهِ» (1528/3) فِي الْآيَةِ قَبْلَ هَاتِهِ عَلَى الصَّوَابِ؛ وَعِبَارَتُهُ ثَمَّةٌ: «وَفِي هَذَا نَصٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا تَعْتَبَرُ الْكَفَاءَةُ فِي الْأَحْسَابِ، وَإِنَّمَا تَعْتَبَرُ فِي الْأَدْيَانِ... وَذَلِكَ أَنَّ الْمَوَالِي تَزَوَّجَتْ فِي قَرِيشَ، وَتَزَوَّجَ زَيْدُ بَزِينِ، وَتَزَوَّجَ الْمُقَدَّادُ بْنُ الْأَسْوَدِ، ضَبَاعَةُ بِنْتُ الزَّبِيرِ، وَزَوْجُ أَبُو حَنِيفَةَ سَالِمًا مِنْ هِنْدَ بِنْتُ الْوَلِيدِ بْنِ عَتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَهُوَ مَوْلَى لَامِرَأَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ».

(2774) ق، ك: قضية في عين.

(2775) هُوَ قَوْلُهُ: «مَا كَانَ فِي جَمْرِي عَادَتُهُ تَعَالَى عَلَى وَجْهِ تَدْرِكِهِ الْعُقُولَ الْبَشَرِيَّةَ نَقُولُ بِقَضَاءٍ، وَمَا يَكُونُ عَلَى وَجْهِ يَقَعُ لِقَاصِرٍ أَنْ يَقُولَ لَمْ كَانَ؟ وَلِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى خِلَافِهِ؟، نَقُولُ بِقَدَرٍ». مِنْ «التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ» (184/25).

(2776) «رُوحُ الْمَعَانِي» (27/22)؛ «التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ» (42/22).

(2777) «التَّسْهِيلُ» (139/3)؛ «رُوحُ الْمَعَانِي» (29/22).

الكلية تستلزم سلب الموجبة الجزئية.

الزمخشري⁽²⁷⁷⁸⁾: «إِنْ قُلْتَ: قَدْ كَانَ عِنْدَهُ وَلَدُهُ إِبْرَاهِيمَ⁽²⁷⁷⁹⁾ وَالْقَاسِمَ⁽²⁷⁸⁰⁾ وَالطَّاهِرَ⁽²⁷⁸¹⁾ وَالطَّيِّبَ⁽²⁷⁸²⁾».

قلت: قَدْ أُخْرِجُوا مِنْ حُكْمِ النَّفْيِ بِقَوْلِهِ «مَنْ رَجَّالُكُمْ» مِنْ وَجْهَيْنِ:
-أحدهما⁽²⁷⁸³⁾: أَنْ هَؤُلَاءِ لَمْ يَبْلُغُوا مَبَالِغَ⁽²⁷⁸⁴⁾ الرِّجَالِ⁽²⁷⁸⁵⁾.

-والثاني: أَنَّهُ قَدْ أَضَافَ الرِّجَالَ إِلَيْهِمْ، وَهَؤُلَاءِ رَجَالُهُ لَا رَجَالُهُمْ⁽²⁷⁸⁶⁾.
فَإِنْ قُلْتَ: أَمَّا كَانَ أَبًا لِلْحَسَنِ⁽²⁷⁸⁷⁾ وَالْحُسَيْنِ⁽²⁷⁸⁸⁾؟.

(2778) «الكشاف» (544/3)؛ «مدارك التنزيل» (34/3).

(2779) ك: 334-أ. و إبراهيم بن سيد البشر محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، أمه مارية القبطية، ولدته في ذي الحجة سنة ثمان. قال مصعب الزبيري: ومات سنة عشر. ترجمته في «الإصابة» (172/1-175؛ رت 398).

(2780) القاسم بن سيدنا رسول الله ﷺ وبكره وأول مولود له، وبه كان يكنى. ولد قبل البعثة ومات صغيراً؛ وقيل: بعد أن بلغ سن التمييز. من «الإصابة» (515/5)؛ رت: 7274.

(2781) الطاهر بن سيد الخلق، محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم. أمه خديجة بنت خويلد؛ ولد بعد النبوة، ومات صغيراً؛ واسمه عبد الله. ترجمته في «الإصابة» (549/3)؛ رت: 4306.

(2782) قال الزبير بن بكار في ترجمة خديجة من كتاب «النسب»: «حدثني ابن عمي مصعب، قال: ولدت خديجة للنبي صلى الله عليه وسلم القاسم والطاهر وكان يقال له الطيب». من «الإصابة» (549/3). (2783) س: الأول.

(2784) في «الكشاف»: مبلغ.

(2785) «التفسير الكبير» (185/25)؛ «الروض الريان» (330/2)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (127/14)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (139/3)؛ «روح المعاني» (31/22)؛ «التحرير والتنوير» (44/22).

(2786) «أنموذج جليل» (414)؛ «غرائب التفسير» (917/2)؛ «أنوار التنزيل» (164/4).

(2787) ق: «الحسن». س: 83-ب. والحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ وريحانته، صحبه وحفظ عنه، مات شهيداً بالسهم، سنة تسع وأربعين وهو ابن سبع وأربعين، وقيل: بل مات سنة خمسين، وقيل بعدها.

من «تقريب التهذيب» (101؛ رت: 1260). ون «أسد الغابة» (487/1-493؛ رت: 1165)؛ «الإصابة» (2/68-73؛ رت: 1721).

(2788) الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله المدني: سبط رسول الله ﷺ، وريحانته، حفظ عنه، =

قلت: بلى، ولكنهما⁽²⁷⁸⁹⁾ لم يكونا⁽²⁷⁹⁰⁾ رجلين حينئذ، وهما أيضاً من رجاله لا من رجالهم، وشيء آخر: وهو أنه إنما قَصَدَ وَلَدَهُ خاصة، لا ولد ولده. فأجاب بأن المراد بقوله⁽²⁷⁹¹⁾ «مَنْ رَجَالِكُمْ» حين نزول الآية، وإبراهيم والقاسم لم يكونا حينئذ من الرجال⁽²⁷⁹²⁾.

قلت: ومن هذا المعنى قول مالك في "المدونة"⁽²⁷⁹³⁾: «فَمَنْ⁽²⁷⁹⁴⁾ أوصى بعق عبيده المسلمين، وله حينئذ عبيد مسلمون وعبيد نصارى فلم يُمُتْ حتى أسلموا، إنما يُعْتَقُ مَنْ كان مسلماً حين الوصية»؛ فجعلها حقيقة لا خارجية. **«وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ»:**

قُرئ بفتح التاء بمعنى أنه في النبيين كالطابع الذي يختم به الكتاب⁽²⁷⁹⁵⁾،

= استشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين، وله ست وخمسون سنة.

من «تقريب التهذيب» (107؛ رت: 1334). ون «التعريف» لابن الحذاء (87/2؛ رت: 68)؛ «أسد الغابة» (495/1-500؛ رت: 1173)؛ «الإصابة» (81-76/2؛ رت: 1726)؛ «تهذيب التهذيب» (2/299-307؛ رت: 615).

(2789) ق: ولكنها.

(2790) من «الكشاف» (544/3). وما في "ق، ك": يكونوا.

(2791) ك: قوله.

(2792) «باهر البرهان» (1140/3)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (127/14)؛ «مدارك التنزيل» (34/3)؛ «البحر المحيط» (228/7)؛ «التسهيل» (139/3)؛ «فتح الرحمن» (339-340)؛ «روح المعاني» (31/22)؛ «أضواء على متشابهات القرآن» (120/2).

وبه ابن عطية إلى حمل للآية جيد، متعباً قبل الرمحشري ومن أخذ بإخذه، وذلك قوله: «و لم يقصد بهذه الآية أن النبي ﷺ لم يكن له ولد، فيحتاج إلى الاحتجاج في أمر بنيه بأنهم كانوا ماتوا، ولا في أمر الحسن والحسين بأنهما كانا طفلين، ومن احتج بذلك فإنه تأول نفي النبوة عنه بهذه الآية على غير ما قصد بها».

من «المحرر الوجيز» (75-76/12).

(2793) (15/6).

(2794) ك: "فمن". ولها وجه أيضاً.

(2795) «التيسير» (179)؛ «الإقناع في القراءات السبع» (737/2)؛ «إعراب القراءات الشواذ» للعكبري (312-313/2)؛ =

وَقُرِئَ بِكَسْرِ التَّاءِ بِمَعْنَى آخِرِهِمْ⁽²⁷⁹⁶⁾، وَالْخَتْمُ عَلَى الْأَوَّلِ⁽²⁷⁹⁷⁾ مُسْنَدٌ لِأَمْرِ اللَّهِ، وَعَلَى الثَّانِي إِلَيْهِ. وَ"خَاتَمٌ" بِالْفَتْحِ اسْمٌ جَامِدٌ، وَبِالْكَسْرِ صِفَةٌ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ، وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى كَتَبَ تَارِيخَ الْكُتُبِ فِي الْمَوْفَى ثَلَاثِينَ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا⁽²⁷⁹⁸⁾، وَكَذَا الْمَوْفَى عَشْرُونَ⁽²⁷⁹⁹⁾.

وَتَكَلَّمَ ابْنُ عَطِيَّةَ⁽²⁸⁰⁰⁾ فِي الْغَزَالِيِّ وَفِي الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيِّ، وَهُمَا مِنْ كِبَارِ أَهْلِ السَّنَةِ؛ أَمَّا الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ، فَكَتَبَ الْفَقِيهَ أَبُو عَبْدِ الزَّيْدِيِّ⁽²⁸⁰¹⁾ بِخَطِّهِ فِي طَرَّةٍ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ ابْنِ عَطِيَّةَ، أَنَّ الْقَاضِي لَمْ يَقُلْ مَا نَقَلَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ عَنْهُ فِي "الْهِدَايَةِ" بِوَجْهِهِ، وَأَنَّ ابْنَ عَطِيَّةَ أَخْطَأَ وَوَهَمَ فِي ذَلِكَ. وَأَمَّا الْغَزَالِيُّ فَقَالَ فِي "الْاِقْتِصَادِ": «إِنْ خَاتَمَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَحْتَمَلَةِ لِلتَّأْوِيلِ»⁽²⁸⁰²⁾.

= «سراج القارئ المبتدئ» (328)؛ «إرشاد المريد» (272)؛ «تفسير النسفي» (34/2)؛ و«فتح تاء "خاتم"، قرأ الحسن والشعبي وزيد بن علي والأعرج بخلاف وعاصم. ن. «المحرر الوجيز» (76/12)؛ «البحر المحيط» (228/7-229). (2796) «المحرر الوجيز» (76/12).

(2797) ق: الأولى.

(2798) من قوله "صفة بمعنى" إلى هنا، لحق على الطرة اليسرى بخط ابن أبي النمر.

(2799) ك، س: عشرين.

(2800) «المحرر الوجيز» (77/12)؛ ونقله عنه القرطبي في «الجامع» (127/14) وأبو حيان في «البحر» (228/7) وابن عرفة في «الشامل» وقال عقيبه: «نبينا ﷺ خاتم الأنبياء بنص القرآن والسنة الجلي. وشنع ابن عطية على الغزالي في قوله: "إنما ذلك بالإجماع لا النص"، فقال: لتطرق احتمال تأويل ذلك بأن المراد بالنبيين أولي العزم، لقبول العموم تخصيصه كما صح تأويل ظواهر التشبيه ما بعد من هذا التأويل. قلت: يرد بأن ذلك لمعارضة تلك الظواهر الدليل العقلي، وذلك مفقود [ضرورة] في ختمه ﷺ». من «الشامل في أصول الدين» لابن عرفة (ن خ م ع ف 600): 166 ط. وما بين المعكفين مزيد من (ن م خ ع ف 55).

(2801) الأقرب إلى أن يكون المقصود هو أبو عبد الله - لا أبو عبيد - محمد بن حسن بن عبد الله القرشي الزبيدي (ت 740هـ)، العالم الصالح الزاهد، بقية الشيوخ، أحد الفضلاء، ذكره ابن بطوطة في «رحلته».

من «كفاية المحتاج» (38/2)؛ «أزهار الرياض» (54/5). وهناك الزبيدي غير واحد، كأب المذكور وعمه الولين الشهيرين؛ ن «التعريف» (14)؛ فهارس «الفارسية» (302).

(2802) ذكر القاضي عياض أن النبي ﷺ أخبر أنه خاتم النبيين لا نبي بعده، وأخبر عن الله تعالى أنه خاتم النبيين، وأنه أرسل لكافة الناس، وأجمعت الأمة على حمل هذا الكلام على ظاهره، وأن مفهومه المراد به دون =

ابن الحُبَاب⁽²⁸⁰³⁾: «يُحْتَاجُ هُنَا إِلَى مَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ [106-ظ] النَّصِّ فَنَقُولُ: <هُوَ> اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ بِذَاتِهِ حَسْبَمَا قَالَهُ الْفَخْرُ فِي "الْمَحْصُول"⁽²⁸⁰⁴⁾ قَائِلًا: اِحْتِمَالُهُ غَيْرَ مَعْنَاهُ لِأَمْرِ⁽²⁸⁰⁵⁾ خَارِجٍ، مُمْكِنٌ فِي كُلِّ نَصٍّ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ "لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ"، لَفْظُ عَشْرَةٍ فِيهِ مُحْتَمَلٌ لِلْإِسْتِثْنَاءِ وَالتَّقْيِيدِ إِمَّا بِالْصِفَةِ أَوْ بِالشَّرْطِ أَوْ غَيْرِ⁽²⁸⁰⁶⁾ ذَلِكَ، فَلَا يَوْجَدُ⁽²⁸⁰⁷⁾ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ نَصٌّ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يُقَالُ: هُوَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ لِدَاثِهِ⁽²⁸⁰⁸⁾؛

= تأويل ولا تخصيص، فمن أول أو خصص فلا شك في كفه!.
راجع «الشفا» (609/2-610). ونقل عياض في موضع آخر (480/2)، قول حبيب ابن الربيع: «ادعاء التأويل في لفظ ضراح لا يقبل».
(2803) ق، س: "ابن الحاجب"، والتصويب من "ك" و«الكبير» (ن خ ع ق 611): 595؛ إذ فيه: «وكان الشيخ أبو عبد الله محمد بن الحباب يقول: ما جاء هذا إلا من عدم تحقيق معنى النص».
(2804) عرّف الفخر النص مرتين، مرة في باب اللغات، حيث قال: «النص: راجع مانع من النقيض» (ج 1/ ق 1: 316)، ونزلة أخرى عند تقديمه للمحمل والمبين فقال: النص هو اللفظ الذي لا يمكن استعماله في غير معناه الواحد (ج 1/ ق 3: 230).
وتظهر بينهما منافاة تزول بالنظر إلى كلام الغزالي، الآتي في التعليق الموالي، فانظره.

(2805) ق، ك: لا من.

(2806) ك: 335-ب.

(2807) ق: يوحّد.

(2808) ذكر الغزالي رحمه الله أن النص اسم مشترك، يطلق في تعارف العلماء على ثلاثة أوجه: «-الأول: ما أطلقه الشافعي رحمه الله، فإنه سمي الظاهر نصا، وهو منطبق على اللغة، ولا مانع منه في الشرع. فعلى هذا حده حد الظاهر، وهو اللفظ الذي يغلب على الظن فهم معنى منه، من غير قطع؛ فهو بالإضافة إلى ذلك المعنى الغالب ظاهر ونص».
-الثاني: -وهو الأشهر- ما لا يتطرق إليه احتمال أصلا، لا على قرب ولا على بعد؛ كالخمسة، لا يحتمل الستة ولا سائر الأعداد. فهو بالإضافة إلى معناه المقطوع به نص».
-الثالث: التعبير بالنص عما لا يتطرق إليه احتمال مقبول بعضه دليل. أما الاحتمال الذي لا يعضده دليل، فلا يخرج اللفظ عن كونه نصا. فكان شرط النص -بالموضع الثاني- أن لا يتطرق إليه احتمال أصلا. وبالموضع الثالث، أن لا يتطرق إليه احتمال مخصوص، وهو المعتضد بدليل. ولا حجر في إطلاق اسم النص على هذه المعاني الثلاثة. لكن الإطلاق الثاني أوجه وأشهر، وعن الاشتباه بالظاهر أبعد».
بتصرف عن «المستصفي» (84/3-87). وراجع هذه الاصطلاحات في النص عند القراني، في «نفائس الأصول في شرح المحصول» (629/2-630).

ولفظ ابن عطية قال⁽²⁸⁰⁹⁾: لفظ هذه الآية مع قوله «أَنَا خَاتِمُ الْأَنْبِيَاءِ»⁽²⁸¹⁰⁾ عند علماء الأمة نص صريح في أنه لا نبي بعده⁽²⁸¹¹⁾. وما ذكره⁽²⁸¹²⁾ القاضي الباقلاني في كتاب "الهداية" من أنه ظاهر ليس بنص⁽²⁸¹³⁾، وما ذكره الغزالي في "الاقتصاد" أيضاً إلحاداً وتطرقاً إلى إفساد⁽²⁸¹⁴⁾ عقيدة المسلمين في ختمه⁽²⁸¹⁵⁾ للنبوّة.

قلت: ولفظ الغزالي في آخر "الاقتصاد"⁽²⁸¹⁶⁾: «الأكثرُونَ على العمل بالإجماع فيما لم يَرِدْ فيه نص قطعِي، وذهب النِّظام⁽²⁸¹⁷⁾ إلى

(2809) «المحرر الوجيز» (12/76-77).

(2810) جزء من حديث؛ وتماهه: «ومسجدي خاتم مساجد الأنبياء، وإن أحق المساجد أن تزار وتشهد إليه الرواحل: المسجد الحرام، ومسجدي». أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (1/45-46؛ رح: 112)، والتقي الهندي في «كتر العمال» (12/34159). والذي نقله ابن عطية ليس بهذا اللفظ، بل عوضه: «أنا خاتم ألف نبي»؛ فانظر «المحرر الوجيز».

(2811) بل ورد في الحديث الصحيح التصريح بذلك، في قوله ﷺ: «لا نبي بعدي». وهذه العبارة طرف من أحاديث صحيحة شتى؛ أخرجه ابن أبي عاصم في «كتاب السنة» (2/505). والبخاري مع «الفتح» (6/495؛ رح: 3455)؛ كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل. ومسلم في «صحيحه» (3/1471؛ رح: 1842)؛ كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول. و(4/1870-1871؛ رح: 2404)؛ كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام.

(2812) ق: ذكر.

(2813) فطن إمام الحرمين إلى أن الشافعي يسمي الظواهر نصوصاً في مجاري كلامه، وكذلك القاضي أبو بكر، ن «البرهان في أصول الفقه» للجويني (1/415)؛ وليس يتوجه نقد ابن الطيب تبعاً لعبارة المصنف التي نسبها إليه، لاحتمال أن يقصد بالظاهر هنا النص، وإنما يتوجه إليه على مقتضى العبارة التي نقلها ابن عطية عنه، إذ هي أظهر، ولا احتمال فيها، وذلك قوله: «وما ذكره القاضي ابن الطيب في كتابه المسمى بـ«الهداية»، من تجويز الاحتمال في ألفاظ هذه الآية ضعيف».

(2814) ك: فساد.

(2815) ق: ختمة.

(2816) ن الصفحة 159. وليس ما في الصلب لفظ الغزالي بعينه.

(2817) أبو إسحق إبراهيم بن سيار بن هانئ النظام:

من كبار المعتزلة؛ كان متكلماً شاعراً أديباً مصنفًا؛ وإياه عني أبو نواس بقوله:

فقل لمن يدعي في العلم فلسفة ذكرت شيئاً وغابت عنك أشياء

كان في حادثة سنة يصحب الثنوية السمنية الذين يقولون بتكافؤ الأدلة، وفي حال كهوليته كان يصحب=

(2818)

عدم العمل به .

قال: «وهو مردود بقوله تعالى ﴿وَحَاتِمَ النَّبِيِّينَ﴾»⁽²⁸¹⁹⁾.

قلت: فكلامه هذا يدلُّ أن ختمه للنبيين إذا ثبت عنده بالإجماع. وقال الفخر في "كتابه" أن الأدلة الشرعية لا تفيد الظنَّ فضلاً عن اليقين، لإمكان تأويلها، وسَلَّم ذلك⁽²⁸²⁰⁾ له التلمساني. وحكى القاضي أبو الوليد الباجي في تأليف⁽²⁸²¹⁾ له في أصول الدين - سماه "التلخيص" - عن جماعة من المبتدعة

= ملحدة الفلاسفة. نسبت إليه فرقة النظامية؛ إذ انفرد عن المعتزلة بمسائل.

ن «التبصير في الدين» (71-73)؛ «الفرق بين الفرق» (113-136)؛ «الملل والنحل» (1/46-50)؛ «فهرست» الندم (205-206)؛ «الأعلام» (1/43).

(2818) عبارة الغزالي في «فصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» (27): «...فلو أنكر ما ثبت بأخبار الآحاد [أي في الفروع] فلا يلزمه به الكفر، ولو أنكر ما ثبت بالإجماع فهذا فيه غموض يعرفه المحصلون لعلم أصول الفقه. وأنكر النظام كون الإجماع حجة أصلاً فصار كون الإجماع حجة مختلفاً فيه».

وقد نسب إليه الإسفراييني والشيرازي والبغدادى والشهرستاني والفخر والشوكاني قوله إن الإجماع ليس بحجة في الشرع؛ ن «التبصير» (72)؛ «التبصرة» (349)؛ «الفرق بين الفرق» (114)؛ «الملل والنحل» (1/48)؛ «المعالم» (121)؛ «إرشاد الفحول» (72).

وجعل الباجي خلاف النظام دليلاً على صحة الإجماع، فقال: «ومما يبين ذلك أنه لما خالف النظام فيه مع حمله وقتله في نفوس الناس، وبعده عن الفضلاء ونقله الأخبار، ومنايذهم له وتترهم عن نقل خبره نقل خلافه. فلو وقع فيه خلاف عن أحد الجلة من الصحابة أو التابعين أو الفقهاء المشهورين بالفقه والعلم، لكانت النفوس إلى نقل خلافه أميل، وتحمله ونشره أهج!». من «إحكام الفصول» (450).

(2819) أجمع الصحابة على أن محمداً ﷺ خاتم الرسل والأنبياء، وعُرف ذلك وتواتر بينهم وفي الأجيال من بعدهم، ولذلك لم يترددوا في تكفير مسيلمة والأسود العنسي، فصار معلوماً من الدين بالضرورة، فمن أنكره فهو كافر خارج عن الإسلام، ولو كان معترفاً بأن محمداً ﷺ رسول الله للناس كلهم. وهذا النوع من الإجماع موجب للعلم الضروري كما أشار إليه جميع علمائنا، ولا يدخل هذا النوع في اختلاف بعضهم في حجية الإجماع؛ إذ المختلف في حجتيه هو الإجماع المستند لنظر وأدلة اجتهادية، بخلاف المتواتر المعلوم بالضرورة، في كلام الغزالي في خاتمة كتاب «الاقتصاد في الاعتقاد» مخالفة لهذا على ما فيه من قلة تحرير. وقد حمل عليه ابن عطية حملة غير منصفة وألزمه إلزاماً فاحشاً يتره عنه علمه ودينه، فرحمة الله عليهما.

من «التحريير والتنوير» (22/45).

(2820) س: 84-أ.

(2821) ك، س: تأويله.

تجويزَ بعثة⁽²⁸²²⁾ رسولٍ بعده ﷺ؛ وسمى هذه الطائفة الخويز مندادية.

41- ﴿اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾:

لما ورد الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد الشريف التلمساني شارح "الجمال" الخونجي حضرة تونس، حضر يوماً مجلس الشيخ ابن عبد السلام، فجرى بينهما بحث في المراد بالذكر في الآية هل اللساني أو القلبي⁽²⁸²³⁾؛ فرجح ابن عبد السلام كونه القلبي، بأنَّ الضدين⁽²⁸²⁴⁾ يجب اتحادُ محلَّهما، والذكرُ ضدُّ النسيان ومحلُّ القلب؛ فعارضه الشريف بأن الذكر ضده الصمت ومحلُّ اللسان⁽²⁸²⁵⁾. وقيل: أصل الكلام للشريف، وجوابه لابن عبد السلام⁽²⁸²⁶⁾.

وقد ذكر هذا البحث ناصر الدين بن المنير⁽²⁸²⁷⁾ وابن العربي في "المسالك"⁽²⁸²⁸⁾، ثم إن ابن عبد السلام قرأ على الشريف "إشارات" ابن

(2822) ق: بعثته.

(2823) الذكر يكون بالقلب ويكون باللسان، والأفضل منه ما كان بالقلب واللسان جميعاً، فإن اقتصر على أحدهما فالقلب أفضل، ثم لا ينبغي أن يترك الذكر باللسان مع القلب خوفاً من أن يظن به الرياء، بل يذكرهما جميعاً ويقصد به وجه الله تعالى، وقد قال الفضيل بن عياض: إن ترك العمل لأجل الناس رياء، ولو فتح الإنسان عليه باب ملاحظة الناس، والاحتراز من تطرق ظنهم الباطلة، لانسد عليه أكثر أبواب الخير، وضيع على نفسه شيئاً عظيماً من مهمات الدين، وليس هذا طريقة العارفين.
ن «الأذكار» للنووي (9)؛ «اختصار التكت للماوردي» (581/2).

(2824) ق، س: الصدين.

(2825) ن «التحرير والتنوير» (48/22).

(2826) وهو الذي جرت عليه رواية التنبكي في «نيل الابتاج» (433-434)؛ «كفاية المحتاج» (73/2).

(2827) هو أحمد بن محمد، ناصر الدين أبو العباس بن المنير الجذامي الإسكندري (620-683هـ):

إمام في النحو والأدب والأصول والتفسير، قرأ عليه أبو حيان وغيره، وخطب بالإسكندرية، وتولى القضاء. سئل عنه ابن دقيق العيد، فقال: ما يقف في البحث على حد. صنف: «التفسير» (خ)؛ «الانتصاف» (ط)؛ «مناسبات تراجم البخاري»؛ وغير ذلك. وأراد أن يصنف في الرد على «الإحياء» للغزالي، فخاصمته أمه في ذلك، فتركه! ن «فوات الوفيات» (1/149-150؛ رت: 55)؛ «بغية الوعاة» (1/384)؛ «تاج المفرق» (2/62)؛ عرضاً عند الترجمة لابن أخيه جمال الدين محمد بن المنير؛ «الديباج المذهب» (132-133؛ رت: 129)؛ «الأعلام» (1/220).
(2828) مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، ميكروفلم رقم 1562؛ وقد حقق وشيكا.

سينا⁽²⁸²⁹⁾، والشريف حينئذ صغير السن جداً؛ لأن ذلك كان عام تسعة وثلاثين وسبعمائة، وولد الشريف عام ستة عشر⁽²⁸³⁰⁾، وهو عام مولد شيخنا ابن عرفة: ولد ليلة سبع وعشرين من شهر رجب من العام المذكور، وتوفي الشريف عام اثنين وسبعين، وتوفي شيخنا ابن عرفة⁽²⁸³¹⁾ يوم الثلاثاء تاسع عشر جمادى الأولى⁽²⁸³²⁾ عام ثلاثة وثمانمائة، وله من العمر سبعة وثمانون عاماً غير شهرين وثمانية أيام. ومن نظمه قرب وفاته⁽²⁸³³⁾:

بلغت الثمانين بل جُزْتُها	فهان على النفس صعب الحمام
وآحاد عصري مضوا جملةً	وصاروا ⁽²⁸³⁴⁾ خيالاً كطيف المنام
وأرجوا به نيل صذر الحديث	بحب اللقاء ⁽²⁸³⁵⁾ وكُره المَقام
وكانت حياتي بلطف جميل	لسبق دعاء أبي في المقام ⁽²⁸³⁶⁾

(2829) الصحيح أنه قرأ عليه فصل التصوف من «الإشارات» فحسب، والشريف حينها قد أحكم الكتاب على شيخه الأبلي؛ أفاده التنبكي في «الكفاية» (71/2).

وابن سينا هو الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت 428هـ):

الحكيم المشهور، صاحب «الشفاء» و«النجاة» و«الإشارات» و«القانون»...

ترجمته في «عيون الأنباء» (3/29-29)؛ «وفيات الأعيان» (2/157-162؛ ر: 190)؛ «وفيات ابن قنفذ» (235)؛ «الأعلام» (2/241-242).

(2830) جزم التنبكي بعدم صحة تاريخ المولد هذا، بعد أن عزاه للبسيلي والسراج، وصوب أنه عام عشرة، كما نص عليه الونشريسي قائلاً: «هذا الصحيح في ولادته». ن «نيل الابتهاج» (2/432)؛ «الكفاية» (2/73).

(2831) بالرمز في "ك، س".

(2832) سلف للبسيلي قوله في «نكت وتنبهات» (ق؛ 5و): «وتوفي رحمه الله ضحوة يوم الثلاثاء، الرابع والعشرين لشهر جمادى الأخرى، عام ثلاثة وثمانمائة»، وهو يناقض قوله هنا إنه توفي في 19 جمادى الأولى؛ وهو الذي قلده فيه التنبكي في كفايته (2/105)، فليتأمل.

(2833) ن الأبيات في «محاذي مختصر ابن عرفة الفقهي» للبسيلي (ورقة 1)؛ «برنامج المجاري» (140)؛ «الضوء اللامع» (9/242)؛ «عنوان الأريب» (1/335)؛ «البستان» لابن مريم (197)؛ «النيل» (2/469-470)؛ «كفاية المحتاج» (2/106). والمصادر الثلاثة الأخيرة إنما نقلت عن البسيلي. وسقط البيت الثالث من «الضوء»؛ وفيه: «وبضعا لها»؛ «وأمثال عصري مضوا دفعة»؛ «دعادي ري».

(2834) «محاذي مختصر ابن عرفة» (ورقة 1)؛ «الكفاية» (2/106)؛ س: «وعادوا».

(2835) رسمت هذه الكلمة ونظيرها الآتية في النسختين معاً: «اللقا»، وليس يستقيم الوزن بها، والمثبت من «كفاية المحتاج» (2/106).

(2836) البيت ساقط من "س".

أراد حديث «من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه»⁽²⁸³⁷⁾؛ هذا صدره، وقوله «وأرجوا به» أي بالعمر المذكور، وأنشدني بعض أصحابنا⁽²⁸³⁸⁾ تخميسه بقوله:

عَلِمْتُ الْعُلُومَ وَعَلَّمْتُهَا وَنَلْتُ الرِّيَاسَةَ بَلْ حُزْتُهَا⁽²⁸³⁹⁾
وَهَاكَ⁽²⁸⁴⁰⁾ سِنِينَ عَدَدْتُهَا فَهَانَ عَلَى النَّفْسِ صَعْبُ الْحَمَامِ
بَلَغْتَ الثَّمَانِينَ بَلْ جَزْتُهَا
فَلَمْ تُبْقَ لِي فِي الْوَرَى رَغْبَةً وَلَا فِي الْعَلَا وَالنَّهْيِ بَغْيَةً⁽²⁸⁴¹⁾
وَهِيَهَاتَ أَرْجِيهِمَا لِحِظَةً⁽²⁸⁴²⁾ وَأَحَادَ عَصْرِي مَضَوْا جَمَلَةً
وَعَادُوا⁽²⁸⁴³⁾ خِيَالًا كَطِيفِ الْمَنَامِ⁽²⁸⁴⁴⁾
وَنَادَى الرَّحِيلَ وَمَا لِي مَغِيثٌ⁽²⁸⁴⁵⁾ وَحَثَّ الْمَطِيَّةَ⁽²⁸⁴⁶⁾ كُلَّ الْحَثِيثِ
وَإِنِّي لَرَجٍ وَحَبِي أَثِيثٌ وَأَرْجُو بِهِ نِيلَ صَدْرِ الْحَدِيثِ
بِحَبِّ اللَّقَاءِ وَكَرِهَ الْمَقَامِ
فِيَا رَبِّ حَقِّقْ رَجَاءَ الذَّلِيلِ لِيَحْظِيَ بِدَارِكَ⁽²⁸⁴⁷⁾ عِمَاقِلِيلِ [108-ظ]

(2837) صحيح:

أخرجه البخاري في «صحيحه مع الفتح» (8/191؛ رح: 6508)؛ كتاب الرقاق، باب من أحب لقاء الله. ومسلم في «صحيحه» (4/2065-2067؛ رح: 2683، 2684)؛ كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه. والدارمي في «سننه» (2/312)؛ كتاب الرقاق، باب في حب الله. وصاحب «كتر العمال» (15/42121؛ 42196؛ 42197؛ 42198). (2838) التخميس للرمل؛ حسبما صرح به السراج في «الحلل السندسية» (1/3: 583)؛ ترجمته في «الضوء اللامع» (9/121). فهل هو المنشد أو غيره؟.

(2839) س: جزتها.

(2840) «كفاية المحتاج» (2/106)؛ وهاك.

(2841) «محاذي مختصر ابن عرفة»: ولا في مراقي العلا بغية.

(2842) س: «وكيف أرجي به لحظة». «المحاذي»: «أرجوهما».

(2843) ق، ك: «عاد». والتصويب من «كفاية المحتاج» (2/106).

(2844) س: 85-ب.

(2845) «الكفاية» (2/106)، س: «ونادى الردى بي وما لي مغيث»، «المحاذي»: «ونادى الردى وما لي مغيث».

(2846) «المحاذي»: الترحل.

(2847) «المحاذي»: «بدارك»؛ «كفاية المحتاج» (2/107): «بداريك».

فيمسي رجائي بموتي كفيل⁽²⁸⁴⁸⁾ وكانت حياتي بلطف جميل
لسبق دعاء أبي في المقام

الزمخشري: «التسبيح أفضل⁽²⁸⁴⁹⁾ من الذكر»⁽²⁸⁵⁰⁾. ابن عرفة: «التفضيل حكم شرعي لا عقلي، ولم يرد في الشرع⁽²⁸⁵¹⁾ في ذلك شيء، والنظر يقتضي كون الذكر أفضل؛ لأنه ثبوتي، والتسبيح سلبى، والوجود أشرف من العدم». قلت: يُعارض بأن التسبيح دعاء أهل الجنة، قال تعالى ﴿دَعُواهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾⁽²⁸⁵²⁾. وقول ابن عباس: «المراد بالآية دوام الذكر»⁽²⁸⁵³⁾، يريد بحسب الإمكان، وإلا لزم تكليف ما لا يطاق.

50- ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾:

ابن عطية⁽²⁸⁵⁴⁾: «عن ابن زيد: أي: وأحللنا لك جميع النساء»⁽²⁸⁵⁵⁾. وعن ابن عباس: المراد أزواجه التسع⁽²⁸⁵⁶⁾ اللاتي هن في عصمته⁽²⁸⁵⁷⁾.

(2848) «المحاذي»: هناك رجائي بفوزي كفيل.

(2849) ق: أشرف.

(2850) وذلك مأخوذ من قوله في «تفسيره» (545/3): «التسبيح من جملة الذكر، وإنما اختصه من بين أنواعه اختصاص جبريل وميكائيل من بين الملائكة، ليين فضله على سائر الأذكار، لأن معناه تنزيه ذاته عما لا يجوز عليه من الصفات والأفعال، وتبرئته من القبائح».

(2851) ق: الشرعي.

(2852) يونس: 10.

(2853) «المحرر الوجيز» (78/12)؛ «البحر المحيط» (229/7)؛ «تفسير ابن كثير» (474/5)؛ «روح المعاني» (42/22).

(2854) «المحرر الوجيز» (86-87).

(2855) حاشا ذوات المحارم؛ حسبما نقله ابن عطية عن ابن زيد والضحاك، والذي نقله أبو حيان في «البحر» (7/332) عن ابن زيد خلافه. ن «أحكام القرآن» لابن العربي (1541/3)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (133/14) - حيث رجحه القرطبي -؛ «التسهيل» (140/3)؛ «الجواهر الحسان» (360/3)؛ «التحرير والتنوير» (64/22). وعزاه الماوردي لعائشة في «اختصار النكت» (584/2).

(2856) ك: السبعة.

(2857) «أحكام القرآن» (1541/3)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (133/14)، وعزّاه للجمهور؛ «البحر المحيط» (7/332)، واختاره أبو حيان؛ «التسهيل» (140/3)؛ واختاره الألوسي في «روح المعاني» (52/22)، وابن عاشور في «التحرير والتنوير» (63/22). وعبارة ابن عباس على التحقيق هي قوله: «كان رسول الله ﷺ».

قلت: فعلى الأول تكون القضية حقيقية، وعلى الثاني خارجية، وهما أيضا على قولَي الفارابي⁽²⁸⁵⁸⁾ وابن سينا في صدق العنوان على الموضوع بالقابلية أو بالفعل.

فإن قلت: قول ابن عباس يلزم عليه تحصيل الحاصل. قلت: أفاد لازم الإحلال وهو شرفهن به، ويحتمل كون ﴿أَحْلَلْنَا﴾ خبراً⁽²⁸⁵⁹⁾ لا إنشاء⁽²⁸⁶⁰⁾.

53- (وَلَيْسَ لَذَا دُعِيْتُمْ):

من شرط ما بعد "لكن" كونه مناقضاً لما قبلها؛ وفي صحة كونه مخالفاً فقط قولان، وهو هنا موافق في الظاهر؛ لأنه عين⁽²⁸⁶¹⁾ مفهوم ما قبلها. والجواب أن ما قبلها اقتضى⁽²⁸⁶²⁾ جواز الدخول بعد الإذن باعتبار مفهومه وهو أعم من الوجوب، وما بعدها اقتضى وجوب الدخول لأن صيغة "افعل" للوجوب، وهو مخالف للجواز ومغاير له مغايرة⁽²⁸⁶³⁾ الأعم للأخص، والجزء للكل.

ابن العربي: «يؤخذ من الآية أن طعام الضيافة لا يملك الضيف غير الانتفاع به لا ذاته»⁽²⁸⁶⁴⁾.

• يتزوج في أي الناس شاء، فلما نزلت هذه الآية وحرم عليه النساء إلا من سمي سراً نسأؤه بذلك». من «المحرر الوجيز» (87/12).

(2858) أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي:

من المتقدمين في صناعة المنطق والعلوم القديمة؛ عكف على كتب أرسطو وفسرها.

من «فهرست» النسخ (321-322)؛ «عيون الأنباء» (223/3-233).

(2859) ق: خبر.

(2860) ن «قانون التأويل» (607-608).

(2861) س: غير.

(2862) في هاته ونظيرها الآتية من "ك": اقتضاء.

(2863) ك: ومغايرة.

(2864) عبارة «أحكام القرآن» (1565/3) - و«جامع» القرطبي (146/14) - عند قوله تعالى ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ﴾: -

قلت: كذا في الأيمان والنذور من "العتبية"⁽²⁸⁶⁵⁾: «وهو مَنْ حلف لا أَكَلْ⁽²⁸⁶⁶⁾ طعام نفسه في المسجد، فأخرج ابنه لقمةً لسائل، ثم ردها إلى المسجد فأكلها هو حَنْثٌ». قال: «ولو أضافه⁽²⁸⁶⁷⁾ إنسان بطعام فأكله في المسجد لم يحنث؛ لأنه لم يأكله إلا على ذمة⁽²⁸⁶⁸⁾ ربّه، وليس له فيه [109-ر] سوى⁽²⁸⁶⁹⁾ الانتفاع».

- «هذا يدل على أن الضيف يأكل على ملك المضيف، لا على ملك نفسه؛ لأنه قال: «فإذا طعتم»، فلم يجعل له أكثر من الأكل، ولا أضاف لهم سواء، وبقي الملك على أصله».

2865 - «البيان والتحصيل» (238/3-239).

2866 - ق: "لا كل". ك، س: "لا أكل".

2867 - أضفت الرجل إذا أنزلته عليك. من «تهديب إصلاح المنطق» (544)؛ «شرح الفصيح» للزمخشري (195/1).

2868 - ك: 338-أ.

2869 - ك: سواء.

34

سورة سبا

12- ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾:

أي: وسخرنا لسليمان الريح⁽¹⁾. وقال في داود: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ⁽²⁾﴾ ولم يقل "لداود" كما قال "لسليمان"؛ لأن اللام فيها⁽³⁾ معنى التسليط⁽⁴⁾. ولما حصل للجبال وللطير شرف⁽⁵⁾ بالتسبيح، ناسب الإتيان بـ "مع" مضافةً إلى داود، الدالّ على المشاركة في الفضيلة معه؛ بخلاف الريح لما لم يحصل لها ذلك الفضل، ناسب الإتيان معها باللام الدالة على أنها مستخرة تسخير المملوك لمالكه؛ إذ لا مشاركة بين المملوك والمالك في الشرف؛ قاله الفخر⁽⁶⁾.

21- ﴿إِنَّ لِنَعْلَمَ﴾:

قول ابن عطية: «أي نعلمه موجوداً»⁽⁷⁾. يُردّ بأنّ علمه به تعالى سابق على

(1) «المحرر الوجيز» (148/12).

(2) الأنبياء: 79.

(3) س: 86-أ.

(4) ك، س: "التخليط".

(5) ق: شرفاً.

(6) «التفسير الكبير» (214/25)؛ «البحر المحيط» (308/6)؛ «روح المعاني» (116/11)، وأردف الفخر وجهها زائداً على ما قال. وقارن بما في «الروض الريان» (336-335/2).

(7) «المحرر الوجيز» (178/12).

وجوده، كذا قال ابن عرفة؛ وهو بناءٌ منه على أن "موجوداً" في كلام ابن عطية حال مقارنة، ويحتمل كونها مقدرة أو هو مفعول [ثان⁽⁸⁾] ⁽⁹⁾.

الزمخشري: «المراد بالعلم ما تعلّق به العلم»⁽¹⁰⁾. الفخر: «أي ليقع في العلم صُدُورُ»⁽¹¹⁾ الإيمان من المومن والكفر من انكافر، وكان في العلم قبل صدور ذلك أنه يكفر زيد و يومن عمرو؛ لأن علمه تعالى من الأزل إلى الأبد محيط بكل معلوم، <وعلمه> لا يتغير، ولكن يتغير تعلّق علمه، فإن العلم صفة كاشفة يظهر بها كل ما (في) نفس (الأمر)⁽¹²⁾؛ فعلم الله تعالى في الأزل أن العالم سيوجد، فإذا وُجد علمه بذلك⁽¹³⁾ العلم، وإذا عُدِمَ علمه معدوماً بذلك، مثاله: المرأة الصّيلة فيها الصفاء، ويظهر فيها صورة زيد إن قابلها، ثم إن قابلها عمرو تظهر فيها صفته، والمرأة لا تتغير في ذاتها ولا تبدل⁽¹⁴⁾ في صفاتها، إنما التغير في الخارجات⁽¹⁵⁾»⁽¹⁶⁾.

(8) ك: قال.

(9) وقال الأخفش: على البذل؛ كأنه قال: ما كان ذلك الابتلاء إلا لنعلم. من «معاني القرآن» (2/444).

(10) «الكشاف» (3/579)؛ «مدارك التزيل» (3/61)؛ «أنوار التزيل» (4/173).

(11) مقابل هاته الكلمة ونظيرتها في "ك، س": ضرورة. والمثبت من "ق" و«التفسير الكبير» (25/220).

(12) ق، ك، س: "نقش". وما بين الأقواس تكملة مقدرة سقطت من الأصول، أيدتها رواية «التفسير الكبير».

(13) ك: فذلك.

(14) ق: تبدلت.

(15) ك، س: "الخارجيات". والمثبت من "ق" و«التفسير الكبير»؛ فانظره: (25/219-220).

(16) فصل ابن قتيبة هذا المعنى الواقع لابن عطية والفخر في «تأويل مشكل القرآن» (311-312) فقال: «... ما

كان تسليطنا إياه إلا لنعلم من يومن، أي المومنين من الشاكين. وعلم الله تعالى نوعان:

أحدهما: علم ما يكون من إيمان المومنين، وكفر الكافرين، وذنوب العاصين، وطاعات المطيعين قبل أن

تكون. وهذا علم لا تجب به حجة، ولا تقع عليه مثوبة ولا عقوبة.

والآخر: علم هذه الأمور ظاهرة موجودة فيحق القول ويقع بوقوعها الجزاء.

فأراد جل وعز: ما سلطناه عليهم إلا لنعلم إيمان المومنين ظاهراً موجوداً، وكفر الكافرين ظاهراً

موجوداً».

ن «معاني القرآن» للنحاس (5/414)؛ «غرائب التفسير» (2/934)؛ «باهر البرهان» (3/1157)؛ «الجامع

لأحكام القرآن» (14/188)؛ «البحر المحيط» (7/263)؛ «روح المعاني» (11/134-135)؛ «التحرير والتنوير»

(22/184).

24- ﴿فُلَمِّن يَرْزُقْكُمْ﴾ الآية:

وفي الذاريات⁽¹⁷⁾ ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾، والجواب أن أصله في السماء.

42- ﴿عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾:

وفي سورة السجدة⁽¹⁸⁾ ﴿الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ﴾: جُعِلَ المكذِّبُ به هناك العذاب، وهنا النار؛ وهم كانوا يكذبون بالكل⁽¹⁹⁾.

أجاب الفخر بأن هناك لم يكن أول ما رأوا النار، بل كانوا فيها من زمان، بدليل⁽²⁰⁾ قوله ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا⁽²¹⁾ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهِ⁽²²⁾ تُكَذِّبُونَ⁽²³⁾﴾، أي العذاب المؤبد الذي أنكرتموه [110-ظ] بقولكم ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَّعْدُودَةً⁽²⁴⁾﴾؛ <أي> قلتُم:

(17) الآية 22.

(18) الآية : 20.

(19) أجاب الكرمانى بأن النار في آية السجدة وقعت موقع الكناية، لتقدم ذكرها، والكنايات لا توصف، فوصف العذاب؛ وفي سبأ لم يتقدم ذكر النار، فحسن وصف النار. من كتابه: «البرهان في متشابه القرآن» (171)؛ «غرائب التفسير» (939/2). وأجاب ابن جزى في «التسهيل» (131/3) عن الإشكال من ثلاثة أوجه: الأول: أنه خص العذاب في السجدة بالوصف، اعتناء به لما تكرر ذكره في قوله «ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر».

-والثاني: أنه قدم في السجدة ذكر النار، فكان الأصل أن يذكرها بعد ذلك بلفظ الضمير؛ لكنه جعل الظاهر مكان المضمّر، فكما لا يوصف المضمّر لم يوصف ما قام مقامه وهو النار، ووصف العذاب ولم يصف النار. -الثالث: وهو الأقوى؛ أنه امتنع في السجدة وصف النار فوصف العذاب، وإنما امتنع وصفها لتقدم ذكرها، فإنك إذا ذكرت شيئاً ثم كررت ذكره لم يجز وصفه، كقولك: «رأيت رجلاً فأكرمت الرجل»، فلا يجوز وصفه لئلا يفهم أنه غيره.

(20) ك: دليل.

(21) ك: 339-ب.

(22) وقع في «ق، ك»: «عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا»؛ وليست الآية كذلك، وسيقت في «س» على الصواب.

(23) السجدة: 20.

(24) البقرة: 80.

إن العذاب إن وقع فلا يدوم فذوقوا الدائم. وها هنا أول ما رأوا⁽²⁵⁾ النار، لأنه مذكورٌ عَقِيبَ⁽²⁶⁾ الحشر والسؤال، فقليل لهم: ﴿هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ⁽²⁷⁾﴾.

47 - ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾:

أي رقيبٌ مهينٌ مُطَّلِعٌ على دَعَوَايِ الرِّسَالَةِ، فإظهاره⁽²⁸⁾ المعجزات على وفق دَعَوَايِ دَلِيلٌ على صدقي⁽²⁹⁾؛ كما في المثال الذي ذكره الإمام في "الإرشاد"⁽³⁰⁾، في القائل "أنا رسولُ الْمَلِكِ إليكم، وهو في ملأ من الناس، يمرأى من الملك ومسمع. وقال أيها الملك: إن كنت صادقاً في قولي إني رسولك فغير عادتكَ، ففعل ذلك..." إلى آخر ما قال⁽³¹⁾.

49 - ﴿فَلْجَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبَدِّلُ الْبَابُ وَمَا يُعِيدُ﴾:

الحق هو الموجود، فما⁽³²⁾ أتى به النبي ﷺ من التوحيد والرسالة⁽³³⁾ والحشر حق لا يمكن انتفاؤه، وما يأتون به من الإِرْصَادِ⁽³⁴⁾ والتكذيب لا يمكن وجوده،

(25) في كل النسخ: "أرادوا". ولا يستقيم؛ وما أثبتناه أعلق بالسياق، وأيده وجوده كذلك في «تفسير الفخر»، فتأمل.
(26) ق، س: "عقب". والمثبت في الصلب من "ق" و«التفسير الكبير»، وهو أصح.

(27) «التفسير الكبير» (219-220/25)؛ «البحر المحيط» (274/7)؛ «روح المعاني» (152/11)؛ «التحرير والتنوير» (224-225/22). ون جواب الخطيب الإسكافي في «درة التزليل» (378-379). وابن ريان في «الروض

الريان» (340-341/2). والفيروزابادي في «بصائر ذوي التمييز» (375/1)؛ حيث نقل عن الكرمانى. و زكريا الأنصاري في «فتح الرحمن» (336).

(28) ك: "بإظهار". س: "فإظهار".

(29) يكون ذلك دليلاً على صدق الدعوى، بشروط؛ منها: أن يتحدى النبي بالمعجزة. وأن لا تتقدم المعجزة على الدعوى. وألا تظهر المعجزة مُكْذِبَةً للنبي. راجع «الإرشاد» (264-266).

(30) (88-89)؛ ووقع المثال في «الإرشاد» مرة أخرى في (264-265). ونقله أبو عبد الله السنوسى في «رسالة» له في التوحيد (لوحة 8: مصورة خاصة).

(31) «التفسير الكبير» (233/25)؛ «المحصل» (208).

(32) ك: فيما .

(33) «المحرر الوجيز» (12/204).

(34) في كل النسخ: "الإرشاد". والمساوق لمعنى الكلام ما أثبت. والذي وقع عند الفخر "الإشراك".

فهو باطل لا ثبوت له، وهو معنى «وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ⁽³⁵⁾ وَمَا يُعِيدُ»، أي لا ثبوت له أولاً ولا آخر⁽³⁶⁾، وهو معنى قوله في الآية الأخرى «بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ⁽³⁷⁾»، أي فيظهر بطلانه الذي لم يزل كذلك؛ «فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ⁽³⁸⁾»، أي زهوقه ثابت له غير متجدد⁽³⁹⁾، ولهذا عبر بالاسم وألزمه الإشارة بقوله تعالى في موضع آخر «وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً⁽⁴⁰⁾»، أي ليس ذلك أمراً متجدداً⁽⁴¹⁾.

50- «فَلِإِنْ ضَلَلْتَ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَلِإِنْ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوجِعَ إِلَيَّ رَيْبٌ»

أصل التقابل "فإنما أهتدي لنفسي"، كقوله «مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا⁽⁴²⁾»، وقوله «فَمَنْ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا⁽⁴³⁾»؛ أو يقال: "فإنما أضل لنفسي⁽⁴⁴⁾".

أجاب الزمخشري «بأنهما متقابلان من جهة المعنى؛ لأن النفس كلما عليها فهو بها، أي كل ما هو وبأل عليها وضار⁽⁴⁵⁾ لها فهو بها وبسببها⁽⁴⁶⁾

(35) س : 87-ب.

(36) «باهر البرهان» (1163/3-1164)؛ «المحرر الوجيز» (204/12)؛ «اختصار النكت للماوردي» (19/3)؛ «روح المعاني» (156/11).

(37) الأنبياء : 18. ون «تفسير الحافظ ابن كثير» (562/5)؛ «التحرير والتنوير» (239/22).

(38) الأنبياء : 18.

(39) ك : مجتهد.

(40) الإسراء : 81.

(41) ق : «أمر متجدد». والنقل عن الفخر في «التفسير الكبير» (234/25).

(42) فصلت : 46 ؛ الجاثية : 15.

(43) الزمر : 41.

(44) «البحر المحيط» (278/7).

(45) ق ، ك : «وصار»، والمثبت من "س" و «الكشاف» و «مدارك التنزيل».

(46) ق : «بسيبها»، والتصويب من «الكشاف».

لأنها الأمارة بالسوء، وما لها مما ينفعها فبهداية ربها وتوفيقه»⁽⁴⁷⁾.

قلت⁽⁴⁸⁾: قوله "فهو بها"، على مذهبه خلقا وعلى مذهبا كسبا؛ ويحتمل أن يكون في الآية [111-1] حذف التقابل. قال: «وهذا حكم عام لكل مكلف، وإنما أمر⁽⁴⁹⁾ رسوله بأن يُسندَه إلى نفسه؛ لأنه إذا دخل تحته مع جلالة محله⁽⁵⁰⁾، كان غيره أولى به»⁽⁵¹⁾.

قلت: وقال الفخر: «المعنى أن ضلال نفسي كضلالكم، وأما اهتدائي فليس بالنظر والاستدلال كاهتدائكم، وإنما هو بالوحي المبين»⁽⁵²⁾.

52- ﴿وَلَيْسَ لَهُمُ التَّنَافُسُ﴾:

هو التناول عن قريب⁽⁵³⁾؛ أي: كيف يقدرّون على الظفر بالمطلوب وذلك لا يكون إلا في الدنيا، وهم في الآخرة، والدنيا من الآخرة بعيدة⁽⁵⁴⁾، لكن الآخرة من الدنيا قريبة⁽⁵⁵⁾؛ لأن الماضي لا وصول إليه، والمستقبل قريب،

(47) «الكشاف» (592/3)؛ «مدارك التنزيل» (72/3)؛ «البحر المحيط» (278/7)؛ «أنوار التنزيل» (177/4)؛

«روح المعاني» (156/11).

(48) ك: 340-أ.

(49) ق: أرسل.

(50) في «الكشاف»: حملة.

(51) «الكشاف» (592/3)؛ «مدارك التنزيل» (72/3)؛ «البحر المحيط» (278/7)؛ «روح المعاني» (156/11).

(52) «التفسير الكبير» (235/25)؛ «روح المعاني» (157/11).

(53) «المنتخب من غريب كلام العرب» (398/1)؛ «الإشارة إلى الإيجاز» للعر بن عبد السلام (389-390)؛

«غرائب التفسير» (942/2)؛ «الكشاف» (593/3)؛ «اختصار النكت للماوردي» (20/3)، وأردف هذا

المعنى بآخرين: الرجعة والتوبة؛ «المحرر الوجيز» (207/12)؛ «الفريد» (80/4)؛ «مدارك التنزيل» (73/3)؛

«التيبان» للعسكري (199-198/2)؛ «التحرير والتنوير» (243/22).

(54) ق: بعيد.

(55) ق: «لكن الدنيا من الآخرة قريب». ويبيّن ما فيها من قلب.

وكل آت قريب⁽⁵⁶⁾. وجعل ظرف الفعل وهو الزمان كظرف الجسم وهو المكان، فقال ﴿ مِنْ مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴾، والمراد ما مضى من الدنيا⁽⁵⁷⁾.

(56) المراد بالتناوش هنا: الرجعة، عن ابن عباس، والتوبة عن السدي، والإيمان عن الزجاج؛ أي: كيف يكون التناول من بعيد لما كان قريبا منهم فلم يتناولوه. ن ابن قتبية في «تفسير غريب القرآن» (358-359)؛ «تأويل مشكل القرآن» (330-331)؛ «المسائل والأجوبة» (368)؛ «معاني القرآن» للنحاس (5/427-429)؛ «المفردات في غريب القرآن» (509)؛ «باهر البرهان» (3/1164-1165)؛ «تفسير ابن كثير» (5/564)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (14/202)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (3/153)؛ «روح المعاني» (11/158)؛ «المعجم الجامع لغريب مفردات القرآن الكريم» (240-241).
 (57) من «التفسير الكبير» (25/235).

35

سورة فاطر

10- ﴿وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ﴾:

إما من حذف الموصوف⁽⁵⁸⁾، أي: المكرات السيئات⁽⁵⁹⁾، أو «يمكرون» بمعنى يفعلون، فيتعارض⁽⁶⁰⁾ الإضمار والمجاز⁽⁶¹⁾.

19- ﴿وَمَا يَسْتَوِ الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾:

نذكر مسألة ابن الحاجب "الأصلي" في⁽⁶²⁾ باب العموم: «[العموم] في مثل لا يستوي»⁽⁶³⁾.

(58) ق: المضاف.

(59) «المحرر الوجيز» (224/12)؛ «الكشاف» (603/3)؛ «مدارك التنزيل» (80/3)؛ «أنوار التنزيل» (180/4)؛ «التحرير والتنوير» (274/22)؛ «أضواء على متشابهات القرآن» (134/2).

(60) ق: يتعارض.

(61) «التفسير الكبير» (9/26)؛ «الفريد» (85/4)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (155/3)؛ «البحر المحيط» (290/7)؛ «روح المعاني» (176/11).

(62) ق: من.

(63) «منتهى السؤل والأمل» (110). وعبارته: «مسألة نفى المساواة، كقولك: لا يستوي، يقتضي التعميم كغيرها، وقال أبو حنيفة: لا يقتضيه». ون ثمة ردّه على أبي حنيفة.

ونفي المساواة بين الشئيين كقوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾؛ فيه خلاف، فذهب جمهور الشافعية وطوائف من الأصوليين والفقهاء إلى أنه يقتضي العموم، وذهبت الحنفية والمعتزلة والغزالي والرازي إلى أنه ليس بعام.

وراجع أدلة كل فريق في «المعتمد» (233-232/1)؛ «المستصفى» (305-304/3)؛ «المنحول» (169)؛ «المحصول» (618-617/2)؛ «التحصيل من المحصول» (359/1)؛ «إرشاد الفحول» (121)؛ «قواعد التفسير» (571-569/2).

وذكر في الآية أربعة أمثال؛ قَدَّم الأشرَف في مثلين، وهما الظل والحرور⁽⁶⁴⁾، وأخره في مثلين وهما⁽⁶⁵⁾ البصير والنور⁽⁶⁶⁾. فقال الفخر: «يقول المفسرون في مثل هذا أنه لتواخي أواخر الآي وهو ضعيف؛ لأن تواخي آخر الآي راجع إلى السجع⁽⁶⁷⁾، ومعجزة القرآن في المعنى لا في مجرد اللفظ؛ فالشاعر يقدم ويؤخر للسجع، فيكون اللفظ حاملاً له على تغيير المعنى، وأما القرآن فحكّمته بالغة المعنى، فلا يقدم فيه ولا يؤخر»⁽⁶⁸⁾.

قلت: قوله «معجزة القرآن في المعنى لا في مجرد اللفظ» خلاف المختار. قال: «فالجواب أن الكفر لَمَّا كان متقدماً⁽⁶⁹⁾ في الزمان على الإيمان قدّمه⁽⁷⁰⁾ عليه في اللفظ⁽⁷¹⁾، ثم لما ذَكَر المآل والمرجع قدّم ما يتعلق بالرحمة على ما يتعلق بالغضب، لحديث «سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي»⁽⁷²⁾.

قال: «وكرر "لا" بين الظلمات والنور⁽⁷³⁾ و<بين> الظل والحرور وبين الأحياء والأموات، ولم يكرّر بين الأعمى والبصير؛ لأنّ المنافاة بين ما عدا الأعمى والبصير أشدّ منها بين الأعمى والبصير، إذ المنافاة بينهما من حيث [112-ظ] الوصف، وقد يجتمعان في شخص واحد، والأعمى والبصير يشتركان

(64) ق: والحر.

(65) ق: وهو.

(66) ن سر التقديم والتأخير في «الروض الريان» (2/342-343).

(67) "ق، س": السمع. والمثبت أعلاه من «التفسير الكبير» (26/16).

(68) «التفسير الكبير» (26/16)؛ ونقله أبو حيان في «البحر» (7/295).

(69) س: 88-أ.

(70) ق: قدم.

(71) «روح المعاني» (11/187). وأجاب ابن عاشور جواباً آخر، فقال: «قدم تشبيه حال الكافر وكفره على تشبيه حال المومن وإيمانه ابتداء؛ لأن الغرض الأهم من هذا التشبيه، هو تفضيع حال الكافر ثم الانتقال إلى حسن حال ضده».

من «التحرير والتنوير» (22/292).

(72) «التفسير الكبير» (26/16)؛ «البحر المحيط» (7/295). وقد تقدم تخريج الحديث.

(73) ك: 341-ب.

في مطلق الإدراك»⁽⁷⁴⁾.

سؤال آخر، قال: «قَابَلَ الأعمى بالبصير بلفظ الإفراد، وكذلك الظل بالحرور، وقابل الأحياء بالأموات، والظلمات بالنور بلفظ الجمع فيهما⁽⁷⁵⁾؟». والجواب أنه قابل <في> الإفراد الجنس بالجنس دون الأفراد؛ لأن في أفراد هذا الجنس ما يتقارب⁽⁷⁶⁾؛ إذ قد يكون الأعمى عنده من الذكاء ما يساوي به البليد البصير، لكنَّ جنسَ البصير خيرٌ من جنس الأعمى، وما من ميتٍ يساوي في الإدراك حيًّا من الأحياء⁽⁷⁷⁾.

وأما جمع الظلمات فلتعدد طُرُق الباطل⁽⁷⁸⁾، وتوحيدُ النور لاتِّحاد الحق وهو التوحيد، كما قال تعالى ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ⁽⁷⁹⁾﴾. فذووا الباطل منهم من عبَدَ الكواكب، ومنهم من عبَدَ النار، ومنهم من عبَدَ الأصنام التي على صور الملائكة... إلى غير ذلك، وهذه الظلمات كلها ليس فيها ما يساوي النور⁽⁸⁰⁾؛ وأيضا النور يتوقَّف على وجود⁽⁸¹⁾ المنور⁽⁸²⁾ ومحل الاستنارة، وعدم الحائل

(74) «التفسير الكبير» (26/ 15-16)؛ وقارن بجواب ابن أبي العز وابن عطية وأبي حيان والنسفي والألوسي في «الفريد» (4/ 87)؛ «المحرر الوجيز» (12/ 236)؛ «البحر» (7/ 294)؛ «مدارك التنزيل» (3/ 84)؛ «روح المعاني» (11/ 186-187).

(75) عبارة الفخر، فإن قلت: «قابل الأعمى بالبصير..... وقابل الظلمات بالنور بلفظ الجمع في أحدهما والواحد في الآخر، فهل تعرف فيه حكمة؟».

(76) ك: «ما لا يتقارب»، بزيادة «لا».

(77) «البحر المحيط» (7/ 295).

(78) قيل أيضا: إنه جيء في «الظلمات» بلفظ الجمع؛ لأنه الغالب في الاستعمال، فهم لا يذكرون الظلمة إلا بصيغة الجمع. أفاده ابن عاشور في «التحرير» (22/ 293).

(79) الأنعام: 1.

(80) «البحر المحيط» (7/ 295)؛ «الروض الريان» (2/ 343).

(81) ق: وجوه.

(82) ق: «النور». والتصويب من «تفسير الفخر».

بينهما، ومتى فَقَدَ شيء من هذه الأمور الثلاثة كانت الظلمة فيه ⁽⁸³⁾ أكثر ⁽⁸⁴⁾.
قلت: فالحاصل مما مرَّ ثلاثة أسئلة ⁽⁸⁵⁾ وأجوبتها.

22- ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مِّنَ فِيهِ النَّفُورِ﴾:

انظر الجمع بينهما وبين حديث أهل القلب يوم بدر، قال: «مَا أَنْتُمْ ⁽⁸⁶⁾ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ» ⁽⁸⁷⁾ حين ناداهم ⁽⁸⁸⁾.

(83) ق: "في". س: "فيها".

(84) «التفسير الكبير» (17/26)؛ «روح المعاني» (11/187).

(85) س: أسئلة.

(86) س: أنت.

(87) طرف من حديث صحيح:

أخرجه البخاري في «صحيحه مع الفتح» (3/232؛ رح: 1370)؛ كتاب الجنائز، باب ماجاء في عذاب القبر. وفي (7/302-303؛ رح: 3976)؛ كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل. وفي (7/323-324؛ رح: 4026)؛ كتاب المغازي. وابن أبي عاصم في «كتاب السنة» (2/425؛ رح: 878)؛ (2/427؛ رح: 883)؛ (2/428؛ رح: 884). وابن إسحق في «السيرة» (3/51). والطبراني في «المعجم الصغير» (2/113). وابن أبي شيبه في «مصنفه» (14/379)؛ كتاب المغازي، باب غزوة بدر الكبرى. وأورده الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (2/974؛ رح: 5556).

وتمام الحديث من رواية ابن إسحق: حدثني حميد الطويل، عن أنس بن مالك، قال: سمع أصحاب رسول الله ﷺ رسول الله ﷺ من جوف الليل، وهو يقول: يا أهل القلب، يا عتبة بن ربيعة، يا شيبه بن ربيعة، يا أمية بن خلف، يا أبا جهل بن هشام؛ فعُدَّ من كان منهم في القلب: هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً، فإني قد وجدت ما وعدني ربي حقاً. فقال المسلمون: يا رسول الله، أتنادي قوما قد جيفوا، قال: ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، ولكنهم لا يستطيعون أن يجيبوني.

ون «الروض الأنف» (3/62-63).

(88) هذه الآية لا تعارض حديث القلب؛ لأن الله تبارك وتعالى ردَّ على أولئك أرواحهم في القلب ليوبخهم، وهذا على قول عمر وابنه عبد الله رضي الله تعالى عنهما -وهو الصحيح-: إن رسول الله ﷺ قال: «ما أنتم بأسمع منهم»؛ وأما عائشة رضي الله عنها فمذهبها أن رسول الله ﷺ لم يسمعهم، وإنما قصد توبيخ الأحياء الكفرة، وجعلت هذه الآية أصلاً، واحتجَّت بها.

من «المحرر الوجيز» (12/238)؛ (11/239-240). ون «التسهيل لعلوم التنزيل» (3/157)؛ «روح المعاني» (11/186).

والجواب: لا تعارض بين عام وخاص، بل يخص به العام.

24- ﴿وَلَيْسَ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾:

يؤخذ منه أنه لم يخل عقل من سمع⁽⁸⁹⁾؛ وفيه خلاف ذكره ابن بشير وغيره في أول كتاب الجهاد في مسألة الدعوة قبل القتال⁽⁹⁰⁾.

27- ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾:

الفخر: «ذكر هذا الدليل على سبيل الاستخبار؛ والدليل المتقدم - وهو قوله ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ﴾⁽⁹¹⁾ - على سبيل الإخبار.

والجواب من وجهين:

- أحدهما: أن إنزال الماء أظهر، إذ لا يخفى على أحد رؤيته، والاستفهام بمعنى التقرير إنما يكون في الشيء الظاهر جدا⁽⁹²⁾.

- الثاني: أنه تقدم ذكر أدلة⁽⁹³⁾ حصل بها للمدعي، بصارة⁽⁹⁴⁾ بوجوه [113-ر]

الدلالات⁽⁹⁵⁾، ف قيل له: أنت صرت بصيرا بما ذكرناه من الأدلة، ولم يبق لك عذر، ألا ترى هذه الآية! «⁽⁹⁶⁾».

(89) «روح المعاني» (188/11).

(90) ن خلا فهم في الدعوة قبل القتال في «المنتقى» للباجي (4/336-338)؛ «بداية المحتشد» لابن رشد الحفيد

(662/1)؛ «جامع الأمهات» (244)؛ «شرح ابن ناجي على الرسالة» مع شرح زروق (2/3-4)؛ «فتح

الباري» (6/108-112)؛ وشروح «المختصر الخليلي» عند قوله (101): «وَدُعُوا لِلْإِسْلَام».

(91) فاطر: 9.

(92) «البحر المحيط» (7/296).

(93) ك: 342-أ.

(94) ق: فصارت.

(95) ك، س: بوجود الدلالة.

(96) «التفسير الكبير» (26/18).

28- ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾:

قول ابن عطية: «قال بعضهم: الخشية رأس العلم. والصحيح العكس»⁽⁹⁷⁾؛ يُردُّ بأن الصحيح قول بعضهم، للحديث الذي ذكره فانظره⁽⁹⁸⁾.

34- ﴿أَذْهَبَ﴾⁽⁹⁹⁾ عَنَّا الْحَزَنُ:

قيل: المراد به كراء الدار، نقله الزمخشري⁽¹⁰⁰⁾.

قلت: ويفهم⁽¹⁰¹⁾ من مناسبة قوله ﴿الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ﴾⁽¹⁰²⁾ أي الإقامة.

36- ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ عَبْدٍ﴾:

المشبه أضعف من المشبه به، وهنا العكس؛ لأن "كفور" أبلغ من "كافر".

(97) «المحرر الوجيز» (242/12).

(98) الذي ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «خشية الله رأس كل حكمة»؛ وقال ﷺ: «رأس الحكمة مخافة الله».

من «المحرر الوجيز» (242-243/12)؛ «الجواهر الحسان» (396-397/3).

قلت: والأول أخرجه القضاعي عن أنس؛ وهو في «الجامع الصغير» مضعفا. والثاني، في «الجامع الصغير» أيضا، ضعفه البيهقي، ورمز له السيوطي بالحسن لغيره.

(99) س: 89-ب.

(100) هذا واحد من تأويلات عدّة ساقها الزمخشري للحزن، وذلك قوله في «الكشاف» (614/3): «وعن ابن

عباس رضي الله عنهما: حزن الأعراض والآفات؛ وعنه حزن الموت. وعن الضحاك: حزن إبليس ووسوسته.

وقيل: همّ المعاش. وقيل: حزن زوال النعم، وقد أكثروا حتى قال بعضهم: كراء الدار».

وظاهر كلامه تضعيفه لما اقتصر عليه أعلاه. واختلف تأويل المفسرين للحزن على أقوال كثيرة؛ ومدار كل ذلك على أن الآية عامة في جميع حزن الدنيا والآخرة؛ وليس من مخصص، فالحمل على الأعم أسلم.

ن «معاني القرآن» للنحاس (460/5)؛ «المحرر الوجيز» (252-253/12)؛ «المفردات في غريب القرآن» (115-

116)؛ «باهر البرهان» (1172/3)؛ «غرائب التفسير» (951/2)؛ «التفسير الكبير» (25/26)؛ «البحر المحيط»

(300/7)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (159/3)؛ «روح المعاني» (199/11).

(101) ك: ويظهر.

(102) فاطر: 35.

ويجاب بأنه من عكس التشبيه⁽¹⁰³⁾.

40- ﴿مَاذَا خَلَقُوا﴾:

لا يقال: هذا يقتضي أن من لوازم الإله اتصافه بالخلق، فيلزم قَدَمُ العالم. وجوابه أنه لما كانت الألوهية أمراً نظرياً لا ضرورياً، استدل عليها بأثرها. أي: لو كانوا آلهة لظهر أثر قدرتهم⁽¹⁰⁴⁾.

فإن قلت: لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول.

قلت: يلزم من عدم العلم بالدليل بعد البحث عنه، عدم العلم بالمدلول.

- ﴿أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ﴾⁽¹⁰⁵⁾:

إن قلت: كيف يتقرر الرد عليهم بهذا؟، مع امتناع اجتماع مؤثرين على مؤثر واحد.

قلت: هو تنزيل مُقيّم على ما يفهمه العوام؛ لأنهم يتصورون اجتماع رجلين فأكثر على الفعل الواحد⁽¹⁰⁶⁾.

- ﴿أَمْ اتَّيْنَهُمْ كِتَابًا﴾:

نفّي للدليل السمعي، وما قبله نفّي للدليل العقلي⁽¹⁰⁷⁾؛ ثم عقب ذلك بدليل

(103) عكس التشبيه مصطلح بلاغي، غير أن من التشبيه ما يجوز عكسه، ومنه ما لا يجوز؛ فانظر «روضة الفصاحة» للعلالي (32)؛ «مقدمة تفسير ابن النقيب» (129-130)؛ «أسرار البلاغة» للجرجاني (186).

(104) «التحرير والتنوير» (324/22).

(105) ك، س: «أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ»؛ وهو خلاف الآية.

(106) زاد المؤلف الكلام وضوحاً في «الكبير» (ص: 630).

«المذهب على امتناع اجتماع مؤثرين على مؤثر واحد، حسبما ذكره الأصوليون في مسألة الكسب، حيث قالوا: هو فعل فاعل معين. وقد قرروا في دلالة التمانع امتناع ذلك، فكيف يصح الرد عليهم بعجز آلهتهم عن خلق سموات مع الشريك؟. والجواب أن الاستدلال قسماً: عقلي لا يفهمه إلا الخواص؛ وآخر يفهمه العوام. فالعلماء منعوا اجتماع قدرتين على مقدور واحد، والعوام يتصورون اشتراك رجلين وثلاثة في فعل».

(107) «التحرير والتنوير» (326/22).

عقلي دالٌ على وحدانيته تعالى، وهو ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ﴾⁽¹⁰⁸⁾.

41- ﴿إِنْ أَمْسَكُمَا﴾:

[أي]: فلا راد لهما ولا ممسك.

ابن عطية: «﴿إِنْ﴾⁽¹⁰⁹⁾ الأولى⁽¹¹⁰⁾ بمعنى "لو"⁽¹¹¹⁾؛ والمعروف إتيان "لو" بمعنى "إِنْ" لا العكس.

42- ﴿مِنْ إِيَّاهُ﴾:

أي من المحق في الأمم.

ابن رشد، في كتاب الإيلاء⁽¹¹²⁾ من "البيان" و<في> "المقدمات"⁽¹¹³⁾:

(108) فاطر: 41.

(109) يقصدُ المقتطعة من "لئن".

(110) ق: الأول.

(111) «المحرر الوجيز» (261-262/12). وحكي عن بعض القراء أنه قرأ كذلك (الفريد في إعراب القرآن المجيد:

94/4)، وهو ابن أبي عتبة "ولو زالتا"، ن «البحر المحيط» (303/7)؛ «روح المعاني» (204/11).

(112) الإيلاء كما حذّه الشيخ ابن عرفة: «حلف زوج على ترك وطء زوجته يوجب خيارها في طلاقه». ون في

معناه اللغوي: «المعونة» للقاضي عبد الوهاب البغدادي (882/2)؛ «شرح غريب ألفاظ المدونة» للحي (89)؛

«معجم لغة الفقهاء» (98).

(113) «المقدمات الممهدة» (620/1). و النص أعلاه بحروفه من «البيان»؛ وما يُقرب من معناه في «المقدمات»

هو قوله-على طول فيه-: «فأما إذا حلف على ذلك باليمين بالله أو بما كان في معناه... فإنه على وجهين:

أحدهما أن يقول: والله لا أطأ امرأتِي أو عليّ صدقة أو أمشي، أو ما أشبه ذلك إِنْ وطئتها أبداً أو إلى كذا وكذا، مما هو أكثر من أربعة أشهر. والثاني: أن يقول: والله لا أطأها حتى أفعل كذا وكذا. فأما الوجه

الأول فإنه مَوْلٍ من يوم حلف، ويوقف إذا حلّ الأجل، فإِذَا فَاءٌ بالوطء أو طلق عليه. وأما الوجه الثاني

فإنه لا يخلو من وجهين: أحدهما أن يكون ذلك الفعل الذي حلف ألا يطأ حتى يفعله مما يمكنه فعله؛ والثاني

أن يكون مما لا يمكنه فعله، لمنع الشرع منه أو عدم القدرة عليه. فأما إذا كان مما يمكنه فعله فإن كان مما

لا مؤنة فيه فليس بمَوْلٍ إلا أنه لا يترك، ويقال له: طأ امرأتك إن كنت صادقاً أنك مَوْلٍ.

ون «تهذيب المدونة» للرازي (ن خ ع ك 834: 198 ب).

«من حلف لا وطئ⁽¹¹⁴⁾ زوجته أكثر من ستة أشهر، فهو مُولٍ؛ وإن قال: إن وطئتها لأكثر من أربعة أشهر، فكل مملوك أملكه حرّ، فإنه إذا وطئها تنعقد عليه اليمين، ولا يكون مُولياً»⁽¹¹⁵⁾ قال: «وهذا مثل ما لو قال: والله لا أكل أحد هذين الرغيفين، فأكل أحدًا فإنه لا يحنث، بل تنعقد عليه اليمين في الآخر، فإذا أكله حنث».

(114) س: يظأ.

(115) «البيان والتحصيل» (400/6). ون «المختصر الخليلي» (148).

36

سورة يس

[114-ظ] من جامع "العتبية"⁽¹¹⁶⁾: «لا ينبغي لأحد أن يتسمى ياسين⁽¹¹⁷⁾»⁽¹¹⁸⁾.

ابن رشد: «الكراهة مراعاة للخلاف⁽¹¹⁹⁾؛ إذ قيل إنه من أسماء الله تعالى،

(116) ن «البيان والتحصيل» (18/235-236).

(117) ق: "يس". ك: "ياسين".

(118) ابن العربي في «الأحكام» (4/1596): «رواية أشهب، عن مالك: لا يسمى أحد يس؛ لأنه اسم الله، كلام بديع؛ وذلك أن العبد يجوز له أن يتسمى باسم الله إذا كان فيه معنى منه، كقوله: عالم وقادر ومريد ومتكلم؛ وإنما منع مالك من التسمية بهذا، لأنه اسم من أسماء الله لا يدري معناه، فرمى كان معناه ينفرد به الرب، فلا يجوز أن يقدم عليه العبد إذا كان لا يعرف هل هو اسم من أسماء الباري فيقدم على خطر منه، فاقتضى النظر رفعه عنه؛ والله أعلم». نقله القرطبي في «الجامع» (5/15) و ابن عاشور وقال: فيه نظر. ن «التحرير والتنوير» (22/354). وإليه أميل.

(119) نص عبارة ابن رشد في «البيان والتحصيل»: «ولهذا الاختلاف الحاصل في ياسين، كره مالك لأحد أن يتسمى به».

قلت: رعي الخلاف إعمال المجتهد لدليل خصمه، أي المجتهد المخالف له في لازم الذي أعمل في عكسه لدليل آخر (أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي: 401). ومراعاة الخلاف من مذهب ابن رشد في «المقدمات» (1/160)؛ بيد أنه ليس كل المالكية فيه على وفاق، فقد عابه جماعة من الفقهاء منهم اللخمي وعياض وغيرهما من المحققين، حتى قال عياض: القول بمراعاة الخلاف لا يعضده القياس (إيضاح المسالك للنشر يسي: 160)؛ واستشكله الشاطبي في مواضع سأل عنها القياض وابن عرفة (ن السؤال والجوابين في «المعيار» 6/387-393). وقال في «الموافقات» (4/109): «اعلم أن المسألة قد أشكلت على طائفة منهم ابن عبد البر، فإنه قال الخلاف لا يكون حجة في الشريعة، وما قاله ظاهر، فإن دليلي القولين لا بد أن يكونا متعارضين، كل واحد منهما يقتضي ضد ما يقضيه الآخر، وإعطاء كل واحد منهما ما يقتضيه الآخر أو بعض ما يقتضيه، هو معنى مراعاة الخلاف، وهو جمع بين متنافيين كما تقدم؛ وقد سألت عنها جماعة من الشيوخ الذين أدركتهم فمنهم من تأول العبارة ولم يحملها على ظاهرها بل أنكر مقتضاها».

راجع حول الموضوع «الموافقات» (4/108-111)؛ «المعيار المغرب» (6/366-369؛ 377-382؛ 387-393)؛ «إيضاح المسالك» للنشر يسي (160)؛ «مباحث المذهب المالكي بالمغرب» للجدي (247-251)؛ «أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي» للدكتور محمد رياض (401-406).

وقيل من أسماء القرآن⁽¹²⁰⁾، فعلى هذا لا يجوز التسمية به؛ وقال ابن عباس: معناه بالحبشية يا إنسان⁽¹²¹⁾، [و] قال مجاهد: هو مفتاح افتتح الله به كتابه⁽¹²²⁾، فعلى هذا يجوز التسمية به⁽¹²³⁾.

20- ﴿وَجَاءَ مِنْ أَفْصَا الْمَدِينَةِ﴾:

وفي سورة القصص⁽¹²⁴⁾ ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ﴾.

ع: «كان شيخنا أبو عبد الله محمد بن سلامة يجيب بأن تقلدتم "رجل" في تلك لئلا يظن نبينا⁽¹²⁵⁾»، أن الذي جاء هو فرعون أو بعض أعداء

(120) «اختصار النكت» (33/3)؛ «روح المعاني» (211/22). ونسب القول بأنه اسم من أسماء الله لمالك، رواه عن زيد بن أسلم. ن «تفسير ابن كثير» (600/5)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (5/15).

(121) «كتاب اللغات في القرآن» رواية ابن حسنون بإسناده إلى ابن عباس، ضمن مجلة اللسان العربي، ع 27، ص 1986، ص: (147)، وقال إنه لغة طيء؛ «معاني القرآن» للأخفش (447/2)؛ «معاني القرآن» للنحاس (471/5)، عن الحسن في «تفسيره» (228/2) والضحاك؛ «نزهة القلوب» لابن عزيز (133)؛ «غرائب التزويل» (955/2)؛ «التفسير الكبير» (36/26)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (5/15) عن ابن مسعود أيضا؛ «الفريد» للمتنب (98/4)؛ «المحرر الوجيز» (270-271/12)؛ «أنوار التزويل» (184/4)؛ «البحر» (7/310)؛ «مدارك التزويل» (95/3)، وفيه: بلغة طيء؛ «الإتقان» (28/3)؛ «المهذب فيما وقع في القرآن من العرب» (163-165)؛ «اختصار النكت» (33/3)، وفيه: «بالحبشية أو السريانية أو بلغة كلب أو طيء»؛ «روح المعاني» (210/22). ونسب القرطبي كل ذلك لمن قانه في «الجامع» (5/15).

(122) «معاني القرآن» للنحاس (471/5)، من رواية سفيان عن أبي بكر الهذلي عن الحسين؛ «معاني القراءات» للأزهري (399)؛ «نزهة القلوب» للسجستاني (133)؛ «التكميل والإتمام» لابن عسكر (333)؛ «تفسير القرطبي» (5/16).

(123) «البيان والتحصيل» (236-235/18).

(124) الآية: 20.

(125) ق: "أن نبينا"؛ بزيادة "أن"، وهي مخلة بالمعنى، ناهيك عن خلو بقية النسخ منها.

موسى فيحزن لذلك⁽¹²⁶⁾؛ وأما في هذه الآية فتقدم⁽¹²⁷⁾ ذكر المرسلين ينفي هذا الاحتمال⁽¹²⁸⁾.

22- ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾:

من قرأ بسكون الياء في قوله⁽¹²⁹⁾ ﴿مَا⁽¹³⁰⁾ لِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ⁽¹³¹⁾﴾ وبفتحها في هذه⁽¹³²⁾، يفرق بأن السكون يشبه الوقف والابتداء عما بعده؛ ولو ابتداء هنا

(126) ق: "ف، حرز من ذلك"، كذا.

(127) س: 90-أ.

(128) الأوجه من هذا الجواب، ما أجاب به الخطيب الإسكافي في «درة التزيل» (390-391)، حيث قال: «للسائل أن يسأل عن تقدم قوله «من أقصى المدينة» على «رجل» الذي هو الفاعل في سورة يس، وتأخيره في السورة التي قبلها.

والجواب أن يقال أن الفاعل في الموضعين، لما كان نكرة والمعنى "جاء جاء"، وقد دلّ الفعل على "جاء"، ولا يكون الجائي من أقصى المدينة في الأعم الأغلب إلا رجلاً، وكان الذي يفاد المخاطب أن يعرف أنه جاء من مكان بعيد إلى مجتمع الناس في القرية، وحيث لا يقرب من مجاري القصة ولا يحضر موضع الدعوة ومشهد المعجزة، فقدم ما تبيكت القوم به أعظم والتعجب منه أكثر، فقال «وجاء من أقصى المدينة رجل» ينصح لهم ما لا ينصحون مثله لأنفسهم، ولا ينصح لهم أقربوهم، مع أنه لم يحضر جميع ما يحضرونه ولم يشهد من كلام الأنبياء ما يشهدونه، فبعثهم على اتباع الرسل المبعوثين إليهم وقبول ما يأتون به من عند مرسلهم... وأما الآية الأولى من سورة القصص فإن المراد: جاء من لا يعرفه موسى من مكان لم يكن مجاوراً لمكانه، فأعلمه ما فيه الكفار من ائتمارهم به، فاستوى حكم الفاعل والمكان الذي جاء منه، فقدم ما أصله التقدم وهو الفاعل، إذ لم يكن هنا تبيكت للقوم بكونه من أقصى المدينة كما كان ذلك في الآية المتقدمة».

ون أيضاً «البرهان في مشتبه القرآن» (289-290)؛ «الروض الريان» (349/2-350)؛ «بصائر ذوي التمييز» (354/1-355)؛ «كشف المعاني» لابن جماعة (284-285)؛ «التحرير والتنوير» (366/23)؛ وتوجيه الخفاجي في «روح المعاني» (22/226). وعدّ أبو حيان في «البحر المحيط» (314/7) تغاير الآيتين من التفتن في البلاغة.

(129) ﴿مَا لِي لَا أَرَى﴾: فتحها ابن كثير وعاصم والكسائي واختلف عن عيسى وهشام، وسكنها الباقون. ن «التيسير» (170)؛ «الإقناع» (2/722)؛ «الرسالة العدوية في الياءات الإضافية» (ضمن مجلة المورد، مج 17، ع 4، 1988؛ صص: 180؛ 181).

(130) ك: وما.

(131) النمل: 20.

(132) وهي قراءة الستة غير حمزة. ن «معاني القراءات» للأزهري (400)؛ «التيسير» (185)؛ «الإقناع» (2/743)؛ «أنوار التزيل» (4/186).

بقوله «لا أعبد» فتح بخلاف الآية الأخرى⁽¹³³⁾.

الزمخشري⁽¹³⁴⁾: «نبينا ﷺ، فُضِّلَ على كل رسول، فضلاً عن حبيب⁽¹³⁵⁾ النجار»⁽¹³⁶⁾. الطيبي: «وفي بعض نسخه: فضلاً على⁽¹³⁷⁾». قال: «فـ”عن“ تقتضي السلب، والثاني لا فضل له، و”على“ تقتضي ثبوت الفضيلة للثاني»⁽¹³⁸⁾.

(133) ن «التبيان» للعكري (2/202)؛ «إعراب القراءات الشواذ» (2/359). وفيه لطيفة حسنة، وهي أن التحريك فيه إشارة إلى الوصل، والإسكان فيه إشارة إلى الوقف، فلو فرضنا إسكان الباء في قوله «وما لي لا أعبد الذي فطرني» كان ذلك إشارة إلى الوقف، ويتعين الابتداء بقوله «لا أعبد الذي فطرني»، وهو كفر، ولو فرضنا الوقف على «ما لي» في قوله «ما لي لا أرى الهدهد» وابتدأنا بالكلام بقوله «لا أرى الهدهد» لم يكن في ذلك أمر مكروه، فحسن تحريك الباء في «لي» هنا لإشارة إلى لزوم الوصل، وإن كان لا وقف هنا، وإسكانها هناك؛ وهو لطيف.

من «الروض الريان» (2/350). ون «علل الوقوف» للسجاوندي (2/566).

(134) كلام الزمخشري وارد عند قوله تعالى في الآية الثامنة والعشرين من هذه السورة، فإدراجه تحت الآية الثانية والعشرين من باب اتحاد الموضوع.

(135) هو حبيب بن إسرائيل النجار، وكان ينحت الأصنام، وهو ممن آمن برسول الله ﷺ، وبينهما ستمائة سنة، كما آمن به تبع الأكبر وورقة بن نوفل وغيرهما، ولم يؤمن بنبي أحد إلا بعد ظهوره. من «الكشاف» (4/10)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (14/15).

ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (23/366): «قيل: هو حبيب بن مرة، قيل: كان نجاراً وقيل غير ذلك... ولا يبعد أن يكون هذا الرجل الذي وصفه المفسرون بالنجار، أنه هو ”سمعان“ الذي يدعى بالنجر المذكور في الإصحاح الحادي عشر من سفر «أعمال الرسل»، وأن وصف النجار مخرف عن ”نجر“، فقد جاء في الأسماء التي جرت في كلام المفسرين عن ابن عباس اسم ”شمعون الصفا“ أو ”سمعان“. وليس هذا الاسم موجوداً في كتاب «أعمال الرسل». ون «تفسير الحافظ ابن كثير» (5/608)؛ «أنوار التنزيل» (4/186)؛ «باهر البرهان» (3/1177)؛ «البحر المحيط» (7/314)؛ «روح المعاني» (22/225).

(136) «الكشاف» (4/12).

(137) ق: علي.

(138) ن «فتوح الغيب» للطيبي (ن خ ع ق 185): مع 3/154 ظ.

ع: «رأيت تأليفا للقراقي، ذكر فيه أنه بحث عن إعراب "فضلا"⁽¹³⁹⁾» في قول الفخر في "المعالم": "لو كان [احتمال] الاشتراك⁽¹⁴¹⁾ مساويا لاحتمال الانفراد، لما أفادت الدلائل السمعية الظن، فضلا عن اليقين". وزعم أنه ما وجد من يعربها، وسمعت الشيوخ يقولون: هي مصدرٌ موضوعٌ موضع الحال، بمعنى مفعول، مثل: "قتله"⁽¹⁴²⁾ صبرا، أي: مصبورا، فقوله "فضلا عن اليقين"، أي مفضولة، وإلا فلا يصح أن يقال: "فضلت"⁽¹⁴³⁾ اليقين فضلا، لما يلزم عليه من كون الظن أفضل من اليقين.

(139) لابن هشام الأنصاري، رسالة في مسألة "فضلا" و "هلم جرا" و "أيضا" وغيرها في عشر صفحات، بخزانة الأستاذ علال الفاسي، رقم 784 ع، وبالخزانة الكونية نسخة تحت رقم 10318 ضمن مجموع. فاتحتها: الحمد لله، سألتني بعض الإخوان وأنا على جناح السفر، عن توجيه النصب في نحو قول القائل: "فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار"... [ثم ذكر جملة مسائل نحوية، إلى أن قال: ... وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له، ووقفت لبعض على تفسير لا يشفي عليلا ولا يبرد غليلا ... أما قوله "فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار... فانتصاب "فضلا" على وجهين محكيين عن الفارسي: الأول أن يكون مصدرا لفعل محذوف، وذلك الفعل نعت للنكرة. الثاني أن يكون حالا من معمول الفعل المذكور؛ هذا خلاصة ما نقل عنه، ويحتاج إلى بسط يوضحه. [ثم طفق يفصل الكلام ويستظهر له في نفس عال، وشغل ذلك خمس صفحات: [1ظ-5ظ].

وبعد وقوفي على هذا المخطوط، عثرت عليه مطبوعا باسم «المسائل السفرية» في النحو، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، غير أن حسن إسماعيل مروة، بين في «رسائل ابن هشام النحوية» (17)، أن تلك الرسالة المطبوعة هي التي وضعها ابن هشام تحت عنوان «توجيهات بعض ألفاظ استعمالها المؤلفون»؛ والرسالة مثبتة برمتها في «الأشباه والنظائر في النحو» للسيوطي. وبالخزانة الكونية تقييد في قول القائل "فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار"، لمحمد بن محمد بناني، مطبوع على الحجر بفاس، رقم 10131.

(140) كتاب «المعالم في علم أصول الفقه» (41)؛ والعبارة ملفقة من عبارتين اثنتين: أ- «إن احتمال الاشتراك لو كان مساويا لاحتمال الانفراد، لما حصل الفهم في شيء من الألفاظ حالة التخاطب» (39-40).

ب- «لو لم يكن الاشتراك مرجوحا، لما أفادت الدلائل السمعية الظن فضلا عن اليقين» (41).

(141) ك، س: الاستكثار.

(142) س: قتلته.

(143) ق، س: فضلة.

20- ﴿اتَّبِعُوا الْمُزَّمِّلِينَ﴾:

وقال مومن آل⁽¹⁴⁴⁾ فرعون "اتبعوني"، ففرق الفخر بأن هذا الرجل جاءهم ناصحا وما رأوا سيرته، ومومن آل فرعون كان فيهم معلوم السيرة عندهم⁽¹⁴⁵⁾.

29- ﴿إِنْ كُنْتِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾:

قال⁽¹⁴⁶⁾ ابن عطية: «قراءة الرفع إنما تصح على أن "كان" تامة»⁽¹⁴⁷⁾.

ع: «قالوا: الفعل تابع للفاعل⁽¹⁴⁸⁾ في تذكيره وتأنيثه، ما لم يفصل بينهما بإلا، فلا يجوز التأنيث [115-ر] إلا شاذاً كقوله:

(144) س: من آل.

(145) ن «التفسير الكبير» (46/26).

(146) ق: قول.

(147) «المحرر الوجيز» (291/12)؛ «البحر المحييط» (317/7). وفيهما: «وقرأ الجمهور ﴿إلا صيحة﴾ بالنصب على خبر كان؛ وقرأ أبو جعفر ومعاذ بن الحارث ﴿إلا صيحة﴾ بالرفع؛ وضعفها أبو حاتم»، لتأنيث الفعل وهو "كانت" (المحتسب: 206/2)؛ ومع هذا فهو جائز (إعراب القراءات الشواذ: 360/2)، ولكن على قلة كما في قراءة الحسن (روح المعاني: 3/23). وفصل المنتجب في «الفريد» (105-104/4) فقال: «أنكرت النحاة الرفع وضعفه، لأجل تأنيث الفعل وقالوا: القياس فيه وفي نظائره تذكيره، ألا ترى أنك إذا قلت: "ما قامت إلا هند"، وكذا هنا معناه: ما وقع شيء إلا صيحة، ولكنه نظر إلى ظاهر اللفظ وأن الصيحة في حكم فاعل الفعل فأنت الفعل لذلك...».

(148) ك: 344-أ.

وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ⁽¹⁴⁹⁾ الْجَرَّاشُعُ⁽¹⁵⁰⁾

قال: «ورأيت نقدا على "المقرب" لابن عصفور، <لابن> الضائع⁽¹⁵¹⁾ في قول ابن عصفور: «إذا فصل بين الفعل والفاعل، تعين التذكير». قال ابن الضائع: «ما لم يكن جوابا عن سؤال، كقولك لمن قال: من⁽¹⁵²⁾ قام من النساء؟ فتقول: ما قامت إلا هند».

ع: «فيحتمل كون الآية من ذلك جوابا عن سؤال مقدر، كأن قائلا يقول: كيف كان آخرهم⁽¹⁵³⁾؟. فقيل: إن كانت أي الآخرة إلا صيحة واحدة - وهذا يقتضيه كلام الزمخشري لقوله: «لأن المعنى ما وقع شيء إلا صيحة»⁽¹⁵⁴⁾ - فقدّر الفاعل مذكرا، فإذا تقدم السؤال عنه مؤنثا كان هو مؤنثا.

(149) في كل النسخ: "الطلوع". والتصويب من المصادر التالية.

(150) ق: "الحرائع". والشاهد لذى الرمة، يصف إبلا وهو في «ديوانه» (341)، وترتيبه 43 من قصيدة مطلعها:

أَمَنْزَلَتْنِي مَيِّ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلْ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

وهو في «فتوح الغيب» (ن خ ع ق 185): 154 ظ؛ «المحرر الوجيز» (13/363)؛ «الكشاف» (4/12)؛ «تفسير القرطبي» (10/227). وأورده المنتجب في «الفريد» (4/105) وأبو حيان في «البحر» (7/317) والألويسي في «روح المعاني» (23/3) شاهدا في المسألة. وصدر البيت: "طوى النحر والأجراز ما في بطونها".

وذو الرمة: أبو الحارث غيلان بن عقبة، عدّه أبو عمرو ممن ختم الشعر به، ثم عدّل عن ذلك! من «خزانة الأدب» (1/106-110).

ونسب الشاهد محمد عليان الرزوقي في «شواهد الإنصاف» (4/12) إلى ليبيد؛ وذكر شطره الأول وروى بدله: "برى لحمها سير الفياقي".

(151) هو علي بن محمد الكنامي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الضائع (ت 680هـ): قال ابن الزبير: "بلغ الغاية في فن النحو ولازم الشلوين وفاق أصحابه بأسرهم، وله في مشكلات الكتاب عجائب". رد على ابن عصفور معظم اختياراته، و صنف: «شرح الجمل»؛ «شرح كتاب سيبويه». من «صلة الصلة» (ق 4/151-153؛ رت: 309)؛ «بغية الوعاة» (2/204؛ رت: 1794)؛ «الأعلام» (4/333-334). (152) ك: ما.

(153) صحف هذا الحرف ونظيره التالي في "ك" إلى: أخوهم.

(154) «الكشاف» (4/12).

30- «يَلْحَسِرَةُ عَلَى الْعِبَادِ»:

قول ابن عطية: «فسر بعضهم⁽¹⁵⁵⁾ قراءة التنوين بأن الحسرة من العباد أنفسهم، وهو بعيد»⁽¹⁵⁶⁾. يعني: لو كانت منهم لأضيفت إليهم.

وغالب استعمال لفظ العباد في الطائعين⁽¹⁵⁷⁾، وأتى⁽¹⁵⁸⁾ هنا على خلاف ذلك، لكنه غير مضاف لله تعالى.

39- «كَالْفَرْجِ الْفَدِيمِ»:

قول⁽¹⁵⁹⁾ الزمخشري: «لو قال: كل مملوك لي قديم حرٍّ، عُتِقَ عليه ما له عنده

(155) يقصد الطبري.

(156) «المحرر الوجيز» (292-293/12). وليس ما ذكر لفظه ولكن مؤدى كلامه؛ وعبارته: «قال الطبري: المعنى، ياحسرة العباد على أنفسهم، وذكر أنها في بعض القراءات كذلك... وتأويل الطبري ذلك ليس بالبين، وإنما يتجه أن يكون المعنى تلهفا على العباد كان الحال يقتضيه، وطباع كل بشر توجب عند سماعه حالهم وعذابهم على الكفر وتضييعهم أمر الله أن يشفق ويتحسر على العباد». وبمعنى ما ذكر الطبري فسر العزّ وبيان الحق الآية. راجع «اختصار النكت للماوردي» (38/3)؛ «باهر البرهان» (1178/3)؛ «إعراب القراءات الشواذ» (361/2). ومعنى الآية على ما ذكر الطبري معزو لقتادة عند ابن كثير (612/5)، وأيده بقراءة. ون «التسهيل» (163/3)، وتلخص عند أبي حيان تبعا لاختلاف الأعراب أن المتحسر الملائكة أو الله تعالى أو المومنون أو الرسل الثلاثة أو ذلك الرجل. من «البحر المحيط» (318/7)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (17/15)؛ «روح المعاني» (4-3/23).

(157) مثلما في قوله تعالى «واذكر عبدنا أيوب إنه كان عبداً شكوراً»؛ «نزل الفرقان على عبده»؛ «على عبده الكتاب»؛ «إن عبادي ليس لك عليهم سلطان»؛ «كونوا عباداً لي»؛ «إلا عبادك منهم المخلصين»؛ «وعد الرحمن عباده بالغيب»؛ «وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا»؛ «أن أسر بعبادي ليلاً»؛ «فوجد عبداً من عبادنا». ن «المفردات في غريب القرآن» (319).

(158) ك: وأما.

(159) ك: قال.

سنة»⁽¹⁶⁰⁾، هو مذهب أبي حنيفة؛ لأنه حنفي.

الفخر: «أما في الوصية فيعتبر⁽¹⁶¹⁾ العُرف، فإن لم يكن عُرف اجتهد في ذلك⁽¹⁶²⁾ بخلاف التبتيل⁽¹⁶³⁾». ع: «ليس في مذهبنا فيها نص، والمعتبر في ذلك العرف كما قال».

40- ﴿وَلَا يَلْبِثُ مَبِيفُ النَّهَارِ﴾:

عبر في ﴿سَابِقُ﴾ بالاسم، وفي ﴿تُدْرِكُ﴾ بالفعل؛ لأن القمر أسرع سيرا من الشمس، فكانت السَّبْقِيَّةُ ملازمةً له⁽¹⁶⁴⁾.

الزخخشي: «ولا يسبق الليل النهار: يعني آية الليل آية النهار، وهما النيران»⁽¹⁶⁵⁾. قال: «فإن قلت: لم جعلت الشمس غير مدركة والقمر غير سابق؟ قلت: لأن الشمس لا تقطع فلکها إلا في سنة، والقمر يقطع فلکه في شهر، فكانت الشمس جديرةً أن توصف بالإدراك لتباطئ سيرها عن سير

(160) ن «الكشاف» (17/4)؛ «مدارك التنزيل» (105/3). وتقدم للزخخشي قبل هذا الكلام قوله: «وقيل: أقل مدة الموصوف بالقدم الحول»، ونقله البيضاوي في «أنوار التنزيل» (188/4) والقرطبي في «الجامع» (23/15) والألوسي في «روح المعاني» (20/232). ونحوه بيان الحق في «باهر البرهان» (1180/3). ونقل الفخر بصيغة التمريض أن ما غير عليه سنة فهو قديم، وتعقبه. ن «تفسيره» (مج/13 ج: 26: 64). وقال أبو حيان عقيب قيل الزخخشي: «والقدم: أمر نسبي وقد يطلق على ما ليس له سنة، ولا سستان، فلا يقال: العالم قديم، وإنما تعتبر العادة في ذلك». من «البحر» (322/7).

فائدة: قال بيان الحق النيسابوري: «ولا يعجبنا اختيار المتكلمين لفظة القدم من بين أسماء الله الحسنى؛ وقد شبه الله بالمرجون بعض خلقه في أضعف حالاته، وجعل القدم من أدق صفاته!». من «باهر البرهان» (1181/3).

(161) ك: فيتعين.

(162) س: 91-ب.

(163) ك: التبتل.

(164) ن «تفسير الفخر» (65/26).

(165) أورد العز على الآية استشكالاً، وهو أن الليل سابق النهار، والليلة قبل اليوم بإجماع. فانظر جوابه في «الفوائد في مشكل القرآن» (146).

القمر، والقمر⁽¹⁶⁶⁾ خليقا بأن يوصف بالسبق لسرعة سيره⁽¹⁶⁷⁾.

41- ﴿وَايَةُ لَهُمْ وَأَنَا حَمَلْنَا⁽¹⁶⁸⁾ ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْبَلَدِ الْمَشْهُورِ﴾ [116-ط]:

مناسبتها لما قبلها من ثلاثة أوجه:

أ-⁽¹⁶⁹⁾: أنه لما ذَكَرَ الأرض التي هي مكان الحيوانات، ذَكَرَ هنا أنه جعل للإنسان مع ذلك⁽¹⁷⁰⁾ سُلُوكاً في البحر، كما في البر كما قال ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ⁽¹⁷¹⁾﴾ وكذا قال هنا ﴿وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ⁽¹⁷²⁾﴾ أي الإبل، فإنها سُفُنُ الْبَرَّاري⁽¹⁷³⁾.

ب-: أنه لما بيّن سباحة الكواكب ذَكَرَ ما هو مثله، وهو سباحة الفلك.

ج-⁽¹⁷⁴⁾: أنه لما ذكر ما هو ضروري للإنسان من المكان والزمان، ذَكَرَ الْحَاجِّي⁽¹⁷⁵⁾، وذَكَرَ من الأول اثنين، ومن الثاني اثنين. وأما قوله في القسم الأول ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ⁽¹⁷⁶⁾﴾ وإن كان من غير

(166) ساقطة من «الكشاف» في طبعته التي اعتمدها، وإثباتها أعلق بالصواب.

(167) «الكشاف» (18/4)، ونقله زكريا الأنصاري في «فتح الرحمن» (350) والألوسي في «روح المعاني» (23/21-20). ورد على الزمخشري زين الدين الرازي، بأن سرعة سير القمر تناسب أن ينفي الإدراك عنه؛ لأنه إذا قيل: «لا القمر ينبغي له أن يدرك الشمس» مع سرعة سيره، عُلِمَ بالطريق الأولى أن الشمس لا ينبغي لها أن تدرك القمر مع بطء سيرها. فأما إذا قيل ﴿لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر﴾، أمكن أن يقال: إنما لم تدركه لبطء سيرها. فأما القمر فيحوز أن يدركها لسرعة سيره. من «أمثلة جليل» (423-424).

(168) ك: 345-ب.

(169) ق: الأول.

(170) ك: ذا.

(171) الإسراء: 70.

(172) يس: 42.

(173) ق: فإنه «سفن البر». «روح المعاني» (27/23). قال طرفه:

كأن حدوج المالكية غدوة
خلايا سفين بالنواصف من دد

(174) بدله حرف الخاء في «ق»، وليس موافقا لترتيب الأوجه.

(175) يياض في «ك» بقدر كلمة. «س»: المقصود!

(176) يس: 34.

الضروري لکنه تَبَعَ⁽¹⁷⁷⁾ له، وأما سُفُنُ البحر والبرِّ فمقصود لا تَبَعَ⁽¹⁷⁸⁾.

[ن⁽¹⁷⁹⁾]: وإنما ذكر ذرياتهم دونهم لأنه أبلغ في الامتنان عليهم، وأَدْخَلَ في التَّعْجِيبِ⁽¹⁸⁰⁾ من قدرته، في حمل أعقابهم إلى يوم القيامة في سفينة نوح⁽¹⁸¹⁾.

قلت: ولأن الحمل حاصل في الذرية لا بد منه؛ وأما فيهم، فكثير من الناس لا يركب الفلك. ولما كان الأكل عامًّا قال فيما تقدم ﴿فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾⁽¹⁸²⁾.

خ: «ولأن الموجودين كانوا كفارا، فكانَ الحملُ لما في أصلابهم من المومنين هو المقصود، كَحَمْلٍ وَعَاءٍ لما فيه»⁽¹⁸³⁾.

والفلك تجمع تارة وتفرد أخرى، والحركة فيها مختلفة في المعنى، وإن تماثلت صورة؛ مثاله "سجد يسجد سجودا" للمصدر، وهم قومٌ سُجُودٌ في جمع ساجد، فحركة المصدر أصلية إذا قلنا إن الفعل مشتق من المصدر، وحركة الجمع فيه متغيرة؛ لأن الجمع يشتق من الواحد، والمشتق يلحقه تغيير في حرف أو حركة أو في مجموعهما، فساجد لما أردنا أن نشق منه لفظ جمع غيرناه،

(177) س: تابع.

(178) هذه الأوجه بتفصيل في «التفسير الكبير» (26/68-69).

(179) رمز للزخشي. وهو ساقط من "ك" و "س".

(180) ك، س: "التعجب". والمثبت من "ق" و «الكشاف».

(181) «الكشاف» (4/18)؛ «أنوار التنزيل» (4/188)؛ «مدارك التنزيل» (3/105)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (3/164)؛ «باهر البرهان» (3/1186)؛ «روح المعاني» (23/27).

(182) يس: 33.

(183) «التفسير الكبير» (26/69)؛ «روح المعاني» (23/27). وأجاب الرازي مختصر الصّاح بنحو من ذلك فقال: الذرية من الأضداد؛ تطلق على الآباء وعلى الأولاد، بدليل قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ذرية بعضها من بعض﴾، وصف جميع المذكورين بكونهم ذرية، وبعضهم آباء، وبعضهم أبناء؛ فمعناه: حملنا آباء أهل مكة، أو حملنا أبناءهم؛ لأنهم كانوا في ظهور آبائهم المحمولين.

بحروفه من «أنموذج جليل» (424). وراجع: «معاني القراءات» للأزهري (401-402)؛ «التكميل والإتمام» (335)؛ «اختصار النكت للماوردي» (3/40)؛ «فتح الرحمن» (350). ولم يرتضه ابن عطية، وقال: هذا لا يعرف لغة، ن «المحرر الوجيز» (12/300)؛ «روح المعاني» (23/26). وقدم القرطبي لتأويل الآية بقوله: «هي من أشكل ما في السورة!». (الجامع: 15/24).

فالسجود للمصدر، والجمع ليس بمشترك.

فإن قلت: ما واحد الفلك جمعا؟ قلت: إما فلكة أو غيرها مما يستعمل
كواحد النساء⁽¹⁸⁴⁾.

سؤال: قال هنا ⁽¹⁸⁵⁾ ﴿حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، مَنْ عَلَيْهِمْ بحمل ذرياتهم، وقال
﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾⁽¹⁸⁶⁾ فَمَنْ عَلَيْهِمْ بحمل [117-ر]
أنفسهم.

جوابه: أن المقصود هنا كمال المنفعة⁽¹⁸⁷⁾ وهو الشَّحْن؛ لأنه ذُكر في معرض
الامتنان، والمقصود في تلك النجاة، وكلما كانت الفلك أخفَّ كانت أشدَّ
جرّيا، وحملهم دون ذرياتهم أخفَّ على الفلك، وأيضا دفع الضرر عن الذرية
بإنجائهم لا يستلزم دفع الضرر عنهم في أنفسهم، بخلاف جلب النفع للذرية
يستلزم نفع الآباء⁽¹⁸⁸⁾.

قلت: كَمَنْ حَلَفَ لَا نَفْعَ فُلَانًا بِشَيْءٍ، فنفع ابنه حنث. ومثله في "المدونة".

(184) عن «التفسير الكبير» (70/26). وذكر أبو الحسن الهنائي أن الفلك اسم يقع على الواحد والجميع يذكر
ويؤنث. زاد الراغب: وتقديرهما مختلفان، فإن الفلك إن كان واحدا كان كبناء قفل، وإن كان جمعا
فكبناء حمر. ن «المنتخب من غريب كلام العرب» (417/1)؛ «المفردات في غريب القرآن» (385)؛ «تفسير
غريب القرآن» (67)؛ «نزهة القلوب» (17)؛ «البحر المحيط» (323/7)؛ «التكميل والإتمام» لابن عسّكر
(335)؛ «المعجم الجامع» (323)؛ «أضواء على متشابهات القرآن» (140/2). وعليه يظهر ضعف كلام
الفخر.

(185) س: 92-أ.

(186) الحاقة: 11.

(187) ك: 346-أ.

(188) «التفسير الكبير» (70-71/26). وأجاب ابن ريان بأخصر مما عند الفخر فقال: «أما هنا فامتن عليهم بحمل
ذريتهم في الفلك الممتلئ من الأموال وسلامتهم فيه؛ وهناك مَنْ عَلَيْهِمْ بسلامة أنفسهم من الفرق بالطوفان
دون الأموال، فكان وصف الفلك هنا بالشحن أولى، ووصفها بالجري هناك أتم».
من «الروض الريان» (352-353). وجعل ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (27/23) الامتنان في آية يس
كالامتنان في آية الأحقاف.

قال⁽¹⁸⁹⁾: فَإِنْ قُلْتَ: قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ [وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ]⁽¹⁹⁰⁾﴾ ولم يقل "وَحَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُم" مع أَنَّ المقصود الامتنان. قلت: لِمَا قَالَ ﴿فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ عَمَّ الْجَمِيعَ؛ لِأَنَّ مَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَحُمِلَ فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ، وَأَمَّا الْحَمْلُ فِي الْبَحْرِ فَلَا⁽¹⁹²⁾ يُعَمُّ.

وفي قوله ﴿الْمَشْحُونُ﴾ فائدة أخرى أيضاً، وهي⁽¹⁹³⁾ الرُّدُّ عَلَى الطَّبَائِعِيِّينَ⁽¹⁹⁴⁾ الْقَائِلِينَ: إِنَّمَا حَمَلَ الْمَاءُ الْفَلَكَ لِحَفَّتِهَا. فَإِنْ قَالُوا ذَلِكَ لَامْتِنَاعِ الْخَلَاءِ⁽¹⁹⁵⁾ رُدُّ بَيِّنَاتِهِ⁽¹⁹⁶⁾، فَتَعَيَّنَ أَنَّ حِفْظَ الثَّقِيلِ فَوْقَ الْمَاءِ إِنَّمَا هُوَ بِالْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ⁽¹⁹⁷⁾.

[وَأَسْأَلُ آخَرَ: [قَالَ] فِيمَا تَقْدُمُ ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ﴾⁽¹⁹⁸⁾، ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾⁽¹⁹⁹⁾ ولم يقل هنا "وَأَيَّةٌ لَهُمُ الْفَلَكَ تَحْمِلُهُمْ".

جوابه أَنَّ حَمْلَهُمْ فِي الْفَلَكَ هُوَ الْعَجَبُ، أَمَّا نَفْسُ الْفَلَكَ فَلَيْسَ بِعَجَبٍ؛ لِأَنَّهُ (ك-) بَيِّنٌ⁽²⁰⁰⁾ مَبْنِيٌّ مِنْ خَشَبٍ، وَنَفْسُ الْأَرْضِ عَجَبٌ، وَكَذَا نَفْسُ اللَّيْلِ، لَا قُدْرَةَ لَغَيْرِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا⁽²⁰¹⁾.

(189) يعني الفخر الرازي؛ إذ عنه النقل.

(190) بدل الريادة في "ق": الآية.

(191) الإسراء: 70.

(192) في «تفسير الفخر»: فلم.

(193) ك، س: وهو.

(194) «التفسير الكبير»: الطيبين.

(195) موضع الكلمة بياض في "ك" و "س".

(196) عبارة الفخر أقوم بالمعنى، وهي: «فإن قالوا ذلك لامتناع الخلاء نقول: قد ذكرنا الدلائل الدالة على جواز الخلاء في الكتب العقلية». «التفسير الكبير» (71/26).

(197) «التفسير الكبير» (71/26).

(198) يس: 33.

(199) يس: 37.

(200) كاف التشبيه مزيدة من «تفسير الفخر».

(201) «التفسير الكبير» (71/26)؛ «الروض الريان» (353/2).

43- ﴿وَلَيْسَ نَشْأُ نُغْرِفُهُمْ﴾:

<فيه> رد على قول الطبيعي⁽²⁰²⁾: حمل الماء السفينة بمقتضى الطبيعة. لأن المحجوف لا يرسب⁽²⁰³⁾، وفيه إشارة إلى أن الإنسان في حال النعمة لا يأمن النعمة⁽²⁰⁴⁾.

- ﴿فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ﴾:

يمنعهم الغرق⁽²⁰⁵⁾.

- ﴿وَلَا هُمْ يُنْقِذُونَ﴾:

بعد الوقوع فيه⁽²⁰⁶⁾، كقوله ﴿لَا تُغْنِي عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً وَلَا يُنْقِذُونَ﴾⁽²⁰⁷⁾.

فإن قلت: لم لم يقل: "ولا منقذ"؛ كما قال ﴿...لَا صَرِيخَ﴾، أو يقول "فلا يصرخون" كقوله ﴿يُنْقِذُونَ﴾.

قلت: يحتمل⁽²⁰⁸⁾ كونه من حذف التقابل.

(202) ك، س: "فيه رد على الطبيعي القائل".

(203) «روح المعاني» (28/23).

(204) ك، س: النعمة.

(205) «معاني القرآن» للنحاس (499/5)، عن قتادة؛ «تفسير ابن كثير» (618/5)؛ «أنوار التنزيل» (189/4)؛

«التسهيل لعلوم التنزيل» (164/3)؛ «البحر المحيط» (324/7)؛ «روح المعاني» (28/23)؛ «التحريز

والتنوير» (29/23).

(206) «اختصار النكت للماوردي» (40/3)؛ «البحر المحيط» (324/7)؛ «روح المعاني» (28/23).

(207) يس: 23. ومن "بعد الوقوع" إلى هنا، لحق في الأصل بخط ابن أبي النمر.

(208) ق: ويحتمل.

47- ﴿أَنْصَحُمْ مِّنْ لُّوْثِ شَاءِ اللَّهِ الْخَمَمَةُ﴾:

خ: «إِنْ قُلْتَ: المطابقُ "أَنْفَقُ"»⁽²⁰⁹⁾. قلت: إذا أمروا⁽²¹⁰⁾ بالإنفاق الدَّاخل فيه الإطعامُ وغيره، فلم يأتوا بأقلِّ الإنفاق -وهو الإطعام- كان أبلغَ في مخالفتهم⁽²¹¹⁾؛ كالقائل لغيره: أعط زيدا دينارا. فيقول: لا أعطيه درهما⁽²¹²⁾.

48- ﴿مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾:

أي إِنْ كُنْتُمْ صادقين [118-ظ] فَأَخْبِرُونَا متى هذا الوعد؟؛ لأنَّ "متى" استفهام لا⁽²¹³⁾ يصلح جزاء⁽²¹⁴⁾.

51- ﴿فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾:

خ: «وفي أخرى ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾⁽²¹⁵⁾ ولا منافاة؛ لأن الماشي قائم، والماشي⁽²¹⁶⁾ أيضا لا ينافي النظر. وجواب آخر: وهو أنَّ سرعة الأمر يومئذ، كأنَّ ذلك في زمان واحد، كقول القائل:

(209) ك: "المتفق". س: "أنفق". ق: "أنفق". والمثبت الصواب من «التفسير الكبير» (74/26).

(210) ك: أمر.

(211) «روح المعاني» (30/23).

(212) «التفسير الكبير» (75-74/26). وهذا جواب عن سؤال أورده الفخر على الآية؛ وهو: ما الفائدة في تغيير اللفظ في جوابهم حيث لم يقولوا: "أنفق على من لو يشاء الله رزقه"، وذلك لأنهم أمروا بالإنفاق في قوله ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا﴾، فكان جوابهم بأن يقولوا: أنفق؟. فلم قالوا: أنطعم؟!.

(213) ك: 347-ب.

(214) هذا مصوغ بدوره عند الرازي على هيئة جواب عن سؤال: "إِنْ" للشرط؛ وهي تستدعي جزاء، و"متى" استفهام لا يصلح، فما الجواب؟. ن «التفسير الكبير» (76/26).

(215) الزمر: 68.

(216) ك: المشي.

مَكْرٌ مَفْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعاً⁽²¹⁷⁾

58- ﴿مَنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾:

مناسبة ذكر الرب الرحيم أن الرب هو المالك، وسلام السيد المالك على عبده رحمة منه له⁽²¹⁸⁾، كسلام الوالد على ولده؛ وأمّا سلام الولد على أبيه فتوقير له وتعظيم.

ومن أنواع السلام سلام الموادعة والمتاركة، وهو السلام على الجاهل، قال تعالى ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾⁽²¹⁹⁾، وقال ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ﴾⁽²²⁰⁾؛

وسلام الرحمة السلام على الموتى في⁽²²¹⁾ قبورهم، كما ورد: «السلام عليكم دار قوم مؤمنين»⁽²²²⁾، أي أهل دار.

(217) «التفسير الكبير» (77/26). والشاهد لامرئ القيس في معلقته، وترتيبه فيها 64. ن «شرح ديوان امرئ القيس» (154). وفي «روح المعاني» (32/23): «ولا منافاة بين هذه الآية، وبين قوله تعالى ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾، لجواز اجتماع القيام والنظر والمشي، أو لتقارب زمان القيام ناظرين وزمان الإسراع في المشي».

(218) «التفسير الكبير» (83/26)؛ «البحر المحيط» (327/7)؛ «مدارك التنزيل» (108/3).

(219) القصص: 55.

(220) الزخرف: 89.

(221) ق: على.

(222) صحيح: وهذا القدر من الحديث صحيح، وقد تَضَعُفُ بعض زياداته، كما في «ضعيف سنن ابن ماجة» (117؛ رح: 338) و«ضعيف الجامع الصغير وزيادته» (494؛ رح: 3371). وهو مخرج عند مسلم في «صحيحه» (669/2-671؛ رح: 974-975)؛ كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها. ومالك في «الموطأ» (28-29)؛ كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء. والترمذي بنحو منه في «الجامع» (369/3؛ رح: 1053)؛ كتاب الجنائز، باب ما يقول الرجل إذا دخل المقابر. وأبو داود في «سننه» (210/3؛ رح: 3237)؛ كتاب الجنائز، باب ما يقول إذا زار القبور أو مر بها. وابن ماجة (1/493-494؛ رح: 1546-1547)؛ كتاب الجنائز، باب ما يقال إذا دخل المقابر. والطبراني في «المعجم الصغير» (244-245/1). وأورده الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (688-689/1؛ رح: 3698). ون «تلخيص الحبير» (137/2).

59- ﴿وَأَمْتَرُوا نَارًا﴾:

ذكر الزمخشري وجهين: «إمّا امتازوا عن المؤمنين أو بعضهم من بعض»⁽²²³⁾، ويحتمل وجها ثالثا قاله خ⁽²²⁴⁾: «وهو [أن]⁽²²⁵⁾ المراد امتيازهم⁽²²⁶⁾ بسيما، وهو سوادٌ وجوههم. وهو أمرٌ تكوين⁽²²⁷⁾».

60- ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾:

خ: «اختلف الناس في إخراج الذنب المذنب من الإيمان؟. سببه وقوعُ نظرِ الخصمين على أمرين متباينين، فالذنب الذي بالجسد لا بالقلب لا يخرج، بل قد يزيد في الإيمان، والذنب الذي بالقلب يُخَافُ معه الخروجُ عن رِبْقَةِ الإيمان.

وكذلك اختلافهم في عصمة الأنبياء عليهم السلام، والأشبه أن

(223) «الكشاف» (23-22/4).

(224) «مفاتيح الغيب» (84/26). بل زاد أوجها ثلاثة آخر:

أ- امتازوا بعضكم من بعض على خلاف ما للمومن من الاجتماع بالإخوان.

ب- امتازوا عن شفعاكم وقرنائكم فما لكم اليوم من حميم ولا شفيع.

ج- امتازوا عما ترجون واعتزلوا عن كل خير.

ونقل البيضاوي والنسفي والألوسي القولين جميعا في «أنوار التنزيل» (190/4)؛ «مدارك التنزيل» (108/3)؛

«روح المعاني» (39/23). وزاد القرطبي وجوها في «الجامع» (32/15). وجنح ابن كثير وأثير الدين وابن

جزري إلى القول الأول في «تفسير القرآن العظيم» (622/5)؛ «البحر» (327/7)؛ «التسهيل» (165/3). ومال

بيان الحق إلى القول الثاني في «باهر البرهان» (1191/3).

(225) ساقطٌ من "ك".

(226) ق: امتياز فيه.

(227) والتكوين هو أحد دلالات الأمر المذكورة عند الأصوليين. راجع التعليق على الآية 14 من سورة هود.

وكون الأمر أمر تكوين، هو كما في «كن فيكون»، على معنى أن الله تعالى يقول لهم ذلك، فتظهر عليهم سيما يعرفون بها كما قال سبحانه «يعرف المجرمون بسيماهم». وعقب الألوسي في «روح المعاني» (39/3) على قول الفخر بقوله: ولا يخفى بعده.

الجسدي⁽²²⁸⁾ جائز عليهم، والقرآن دليل عليه⁽²²⁹⁾، والقلبي⁽²³⁰⁾ لا يجوز عليهم⁽²³¹⁾.

65- ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ﴾:

خ: «وجه الترتيب أنهم حين يقال لهم "بما كنتم تكفرون؟" - إذا أنكروا كفرهم - شهدت عليهم أرجلهم، وأيضاً لما قال ﴿أَلَمْ أَعْهِدِ إِلَيْكُمْ⁽²³²⁾﴾ سكتوا وخرسوا، وتكلمت أعضاؤهم.

فإن قلت: لم أسند فعل الختم إلى نفسه، والكلام والشهادة إلى الأيدي والأرجل؟

فالجواب: أنه لو قيل "ونطق أيديهم وأرجلهم"؛ لقليل: إن ذلك منهم [كان]⁽²³³⁾ جبراً وقهراً، والإقرار بالإجبار غير مقبول.

فإن قلت: لم جعل الكلام للأيدي والشهادة للأرجل؟

(228) في كل النسخ: "الجزئي". والتصويب من «التفسير الكبير» (86/26)، وهو الأشبه بالسياق.

(229) كذا في النسخ جميعها، والمثبت من «تفسير الفخر».

(230) ك: والقلب.

(231) «التفسير الكبير» (86/26).

الخلاف في عصمة الأنبياء عليهم السلام من الذنوب والمعاصي في غير التبليغ، فيه تقسيم: أما الكبائر فلا يجوز وقوعها منهم لا على سبيل العمد ولا النسيان، خلافاً لبعض المعتزلة والخوارج. وأما الصغائر، فقال أكثر الأشعرية: لا يقع منهم صغيرة، وتأولوا النصوص الواردة في ذلك بأنها وقعت قبل النبوة، أو بمعنى ترك الأولى، ومن التأويلات التي ذكروها ما هو بعيد ومستتهجن. وقال جمهور الناس بوقوعها منهم من غير قصد، وبعضهم من الإقرار عليها، وهو الذي يدل عليه السمع.

راجع الخلاف في «المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين» (265-271)؛ «كتاب أصول الدين» (167-169)؛ «الإرشاد» (298-299)؛ «البرهان في أصول الفقه» (320/1)؛ «المستصفى» (451-453/3)؛ «المنحول» (223-225)؛ «المحصول» (343/3)؛ «التحصيل من المحصول» (433-434/1)؛ «الموافقات» (3/197)؛ «إرشاد الفحول» (33-35).

(232) يس: 60.

(233) ساقط من "ك".

فالجواب أن الأفعال تسند إلى الأيدي، قال تعالى ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ [119-] أَيْدِيهِمْ﴾⁽²³⁴⁾، فالأيدي عاملة، والشاهد غير العامل⁽²³⁵⁾.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يجعل الشهود من الملائكة <والصديقين>⁽²³⁶⁾. فالجواب⁽²³⁷⁾ أنهم أعداء لهم، وشهادة العدو على عدوه لا تقبل، فجعل الشاهد عليهم منهم.

قلت: عداوة⁽²³⁸⁾ الدين لا تقدح في قبول الشهادة.

قال: «فإن قلت: الأيدي والأرجل صدرت الذنوب منها فهي فاسقة⁽²³⁹⁾، وشهادة الفاسق لا تقبل!».

فالجواب أن نقول في ردّ شهادتها⁽²⁴⁰⁾، لأنها إن كذبت⁽²⁴¹⁾ في مثل ذلك اليوم مع ظهور الأمر، ولا بد من أن يكون ذنباً⁽²⁴²⁾ في الدنيا، وإن صدقت

(234) يس: 35.

(235) ذات الجواب في «الروض الريان» (354/2). ونقل صاحب «الأنموذج» (425) أن «اليد كانت مباشرة والرجل حاضرة، وقول الحاضر على غيره شهادة، وقول الفاعل على نفسه ليس بشهادة، بل إقرار بما فعل». وقال عقيبه: وفي هذا الجواب نظير. وفصل الألوسي في «روح المعاني» (42/23) كلام الفخر بقوله: «ونسبة التكليم إلى الأيدي دون الشهادة لمزيد اختصاصها بمباشرة الأعمال، حتى أنها كثر نسبة العمل إليها بطريق الفاعلية كما في قوله تعالى «يوم ينظر المرء ما قدمت يداه»، وقوله سبحانه «وما عملت أيديهم»، وقوله «وما كسبت أيدي الناس»، وقوله جل وعلا «فما كسبت أيديكم» إلى غير ذلك، ولا كذلك الأرجل، فكانت الشهادة أنسب بها، لما أنها لم تضاف إليها الأعمال فكانت كالأجنبية، وكان التكليم أنسب بالأيدي لكثرة مباشرتها الأعمال وإضافتها إليها فكانها هي العاملة».

(236) ك: الصديقين.

(237) ك: 348-أ.

(238) ك: عداوات.

(239) ق، ك، «التفسير الكبير»: فسقة.

(240) ق، ك: «شهادتهما». والتصويب من «التفسير الكبير».

(241) ق، ك: «كانت». والتصويب من «التفسير الكبير».

(242) ك: «مرتبا». س: «مذنباً».

في ذلك اليوم فقد صدر منها الذنب⁽²⁴³⁾ في الدنيا؛ [وهذا]⁽²⁴⁴⁾ كمن قال للفاسق⁽²⁴⁵⁾: "إن كذبت في نهار هذا اليوم فعدي حر". فقال (الفاسق)⁽²⁴⁶⁾: "كذبت في نهار هذا اليوم"؛ فقد وجد الشرط وترك الجزاء. وإن كذب في قوله⁽²⁴⁷⁾ "كذبت"، فقد كذب في نهار⁽²⁴⁸⁾ ذلك اليوم، فوجد الشرط أيضاً؛ بخلاف ما لو قال في اليوم الثاني: "كذبت أمس في نهار اليوم الذي علق عتق عبدك على كذبي فيه"⁽²⁴⁹⁾.

إشارة: الختم لازم للكفار، ففي الدنيا على قلوبهم وفي الآخرة على أفواههم، فلم يبقَ إلا قولهم بأعضائهم⁽²⁵⁰⁾.

قلت: ويُجاب أيضاً عن الأسئلة⁽²⁵¹⁾ المتقدمة بأحد الوجهين اللذين ذكرهما خ، وهو «أن الكلام والشهادة كناية عن ظهور الأمر، بحيث لا يُسمع⁽²⁵²⁾ معه إنكار، وليس ثم كلام ولا شهادة». قال: «وهذا كما يقول القائل: الحيطان تبكي على صاحب الدار، إشارة إلى ظهور الحزن»⁽²⁵³⁾.

(243) ك، س: "الكذب". والتصويب من "ق" و«التفسير الكبير».

(244) ساقط من "ك".

(245) ق: "للابق". والتصويب من «التفسير الكبير».

(246) ترك الجزائي موضع هذه الكلمة بياضاً، فكتبها ابن أبي النمر اعتماداً على نسخة أخرى قابل عليها، غير أنه وضع فوقها علامة التكدية، وإن كانت مثبتة في التفسير المطبوع.

(247) س: "وإن كذبت في قولك".

(248) س: 94-و.

(249) «التفسير الكبير» (90-89/26).

(250) «التفسير الكبير» (90/26).

(251) س: الأسئلة.

(252) كذا في الأصول، وله وجه. وفي «التفسير الكبير»: "يسع".

(253) «التفسير الكبير» (89/26).

66- ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَكَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ﴾:

خ: «عُرِفَ القرآن إذا ذَكَرَ متمسك الجبرية⁽²⁵⁴⁾ ذَكَرَ متمسك القدرة، وبالعكس، وكذا هنا لما قال: ﴿وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾⁽²⁵⁵⁾ ﴿أَصْلَوْهَا الْيَوْمَ⁽²⁵⁶⁾ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾⁽²⁵⁷⁾ - ﴿وَكَانَ ذَلِكَ مَتَمَسِّكَ القدرة، حيث أسند الكسب والكفر⁽²⁵⁸⁾ إليهم - عَقَّبَ ذلك بما يدل على أنَّ كفرهم وكسبهم بمشيئة⁽²⁵⁹⁾ الله تعالى، يسلب القوة العقلية كما يسلب القوة الحسية، حتى لو شاء لَمَسَخَ المكلف على مَكَانَتِهِ، وأقامه بحيث لا يتحرك يَمَنَةً ويسرة، ولا يَقْدِرُ على المِضِيِّ⁽²⁶⁰⁾ والرجوع.

وقدّم الطمس والإعماء على المسخ، وذلك من حسن الترتيب والتدرّج، فإنه لما قال [120-ظ] ﴿لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ﴾ فقد يقال: الأعمى يهتدي إلى الطريق بأمارات عقلية أو حسية غير حسّ البصر كالأصوات وحسّ اللمس، فقال: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ﴾⁽²⁶¹⁾ و«سَلَبْنَا⁽²⁶²⁾ قُوَّتَهُم الكلية، فلا يهتدون إلى الصراط⁽²⁶³⁾ بوجه من الوجوه.

(254) الجبر: هو نفسي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى؛ والجبرية أصناف: فالجبرية الخالصة: هي التي لا تثبت للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا، والجبرية المتوسطة: هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلا؛ فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثرا ما في الفعل وسمى ذلك كسبا فليس بجبري. ومن الجبرية الجهمية والتجارية والضّرارية.

من «الملل والنحل» (1/67-71)؛ «أصول الدين» للبغداد (333-334).

(255) يس: 65.

(256) سقطت هذه الكلمة من "ق".

(257) يس: 64.

(258) ق، ك: "الكفر والكفر إليهم"، واستشكله ناسخ "ق". والتصويب من "س" و«التفسير الكبير».

(259) ق: مشيئة.

(260) س: المشي.

(261) يس: 67.

(262) ق: "وسلب". س: "وسلبت".

(263) ك: 349-ب.

وقدّم الماضي على الرجوع، لأنه أهون من الماضي؛ إذ الماضي لا يقتضي تقدّم سلوك الطريق بخلاف الرجوع، فكأنه قال: "لا يستطيعون مُضِيّاً ولا أقل من ذلك".

قلت: فالعطف تأسيس لا تأكيد.

68- ﴿وَمَنْ نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ﴾:

خ: «قد مرّ أنّ قوله ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ [الْيُكْمَ]﴾ الآية⁽²⁶⁴⁾، قطع الأعدار بسبق الإنذار. وشرّع هنا في قطع عذر آخر، وهو أن الكافر يقول: لم يكن لبثنا في الدنيا إلا يسيراً، ولو عمرتنا لما قصّرنا. فقال: ألا تعقلون أنكم كلّما دخلتم في السن ضعفتُم، وقد عمرناكم مقدار ما تتمكنون من النظر؛ كما قال تعالى ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ﴾⁽²⁶⁵⁾ وعلمتم أنّ الزمان كلما مرّ عليكم ازداد ضعفكم⁽²⁶⁶⁾ فعصيتُم⁽²⁶⁷⁾ زمان الإمكان»⁽²⁶⁸⁾.

69- ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾:

خ: «لما ذكر أصل الوجدانية في قوله ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ <الْيُكْمَ>﴾ الآية، إلى قوله ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾⁽²⁶⁹⁾، ثم ذكر أصل الحشر في قوله ﴿أَصْلَوْهَا الْيَوْمَ >بِمَا

(264) يس: 60.

(265) فاطر: 37.

(266) س: نفعمكم.

(267) في «التفسير الكبير»: "فضيعتم".

(268) «التفسير الكبير» (91/26).

(269) يس: 60-61.

كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ⁽²⁷⁰⁾ >⁽²⁷¹⁾، وقوله ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ⁽²⁷²⁾﴾ إلى غير ذلك، ذكر هنا الأصل الثالث وهو الرسالة.

وقوله ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ⁽²⁷³⁾﴾، إشارة إلى أنه مُعَلِّمٌ من عند الله، يعلمه⁽²⁷⁴⁾ ما أراد⁽²⁷⁵⁾؛ ولما كان تحدّيه ﷺ بالقرآن، وكان الكفار ينسبونه إلى الشعر، خصّ الشعر بنفي التعليم، مع أن الكفار كانوا ينسبون له السحر والكهانة، لكنهم إنما ينسبون إليه السحر عندما <يفعل ما>⁽²⁷⁶⁾ لا يقدر عليه غيره كشق القمر وتكلم الحصى والجذع وغير ذلك، والكهانة عند إخباره بالغيب، فلم يقل ”وما علمناه الكهانة والسحر“ لما⁽²⁷⁷⁾ قلناه⁽²⁷⁸⁾؛ لأن المقصد⁽²⁷⁹⁾ في هذا المقام ما كانوا يقدحون به في القرآن، والشعر هو الكلام الموزون الذي قصد [121-ر] إلى وزنه قصداً أولياً، فقصد⁽²⁸⁰⁾ المعنى دون الوزن ليس شعراً كقوله تعالى ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ⁽²⁸¹⁾﴾، فالشارع⁽²⁸²⁾ لفظه تبّع لمعناه، والشاعر بالعكس، المعنى عنده تبّع⁽²⁸³⁾ للفظ، لأنه يقصد لفظاً به⁽²⁸⁴⁾

(270) زيادة من ”س“.

(271) يس: 64.

(272) يس: 65.

(273) يس: 69.

(274) س: 95-ظ.

(275) ق: ”أرادوا“. «التفسير الكبير» (91/26).

(276) ساقط من ”ق“.

(277) س: كما.

(278) «التفسير الكبير» (92/26).

(279) ك، س: المقصود.

(280) ك: فقد.

(281) آل عمران: 92. وانظر «فتح الباري» (542/10)، ففيه غالب ما وقع في القرآن منظوماً من غير قصد إلى وزن، لكن غالبها أشطار أبيات، والقليل منها وقع وزن بيت تام.

(282) ق: فانساع.

(283) س: تابع.

(284) س: به لفظاً.

يصح وزن الشعر وقافيته، فيحتاج إلى التَّحِيلَ بمعنى يأتي به لأجل ذلك اللفظ. وقد يوجد في كلام الناس في الأسواق ما يكون موزوناً واقعاً في بحر من بحور الشعر، ولا يسمى⁽²⁸⁵⁾ المتكلم به شاعراً ولا الكلام شعراً لعدم القصد إلى اللفظ أولاً⁽²⁸⁶⁾.

(285) ق: لا سيما.

(286) «التفسير الكبير» (92/26)؛ بتصرف.

لما عرَضَ ابن رشيق لحد الشعر، قال إنه يقوم بعد النية من أربعة أشياء، وهي: اللفظ والوزن والمعنى والقافية، فهذا هو حد الشعر؛ لأن من الكلام موزوناً مقفى وليس بشعر؛ لعدم القصد والنية، كأشياء اتزنت من القرآن، ومن كلام النبي ﷺ، وغير ذلك مما لم يطلق عليه أنه شعر.

ن «العمدة في محاسن الشعر وآدابه» (1/119-120)؛ «نكت الانتصار لنقل القرآن» (272-285)؛ «أنموذج جليل» (425-426)؛ «فتح الرحمن» (351-352)؛ «تلخيص الحبير» (3/128-129)؛ «الإتقان» (4/20).

وللراغب هنا كلام نفيس إليك سياقه: «ولأجل كون الشعر مقر الكذب، نزه الله نبيه ﷺ عنه لما كان مرشحاً لصدق المقال، وواسطة بين الله وبين العباد، فقال تعالى ﴿وما علمناه الشعر وما ينبغي له﴾، فنفي ابتغاه له وقال تعالى ﴿وما هو بقول شاعر﴾ أي: ليس بقول كاذب ولم يعن أن ذلك ليس بشعر، فإن وزن الشعر أظهر من أن يشتبه عليهم حتى يحتاج إلى أن ينفي عنهم ولأجل شهرة الشعر بالكذب سمى أصحاب البراهين الأقيسة المؤدية في أكثر الأمر إلى البطلان والكذب شعرية، وما وقع في القرآن من الألفاظ متزنة فذلك بحسب ما يقع في الكلام على سبيل العرض بالاتفاق؛ وقد تكلم الناس فيه».

من «مقدمة تفسير الراغب» (430-431)؛ «المفردات في غريب القرآن» (262). ون «معاني القرآن» للنحاس (5/515)؛ «أحكام القرآن» لابن العربي (4/1596-1603)؛ «المحرر الوجيز» (12/320-323)؛ «غرائب التفسير» (2/964-965)؛ «الفريد» للمتعب (4/118-119)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (15/35-38)؛ «أنوار التنزيل» (4/191)؛ «مدارك التنزيل» (3/110-111)؛ «التسهيل» (3/166)؛ «البحر المحيط» (7/329)؛ «تفسير الحافظ ابن كثير» (5/628-626)؛ «الإتقان» (4/19-23)؛ «روح المعاني» (23/46-49)؛ «التحرير والتنوير» (23/56-65).

لطيفة: قوله ﷺ⁽²⁸⁷⁾: «إِنَّ مِنَ الشُّعْرِ لَحِكْمَةً»⁽²⁸⁸⁾، أي قد يقصد الشاعر اللفظ فيوافقه معنى حكيم، كما أن الحكيم قد يقصد معنى يوافقه وزن شعري، لكن⁽²⁸⁹⁾ الحكيم بسبب ذلك الوزن لا يصير شاعراً، والشاعر بسبب ذلك الذكر يصير حكيماً، حيث ذكر النبي ﷺ «أَنَّ مِنَ الشُّعْرِ حِكْمَةً»، ونفى الله تعالى كون النبي <صلى الله عليه وسلم> شاعراً، وذلك لأن اللفظ قالبُ المعنى، [والمعنى] قلبُ اللفظ وروحه، فإذا وُجد القلبُ لم ينظر إلى القالب، فيكون الحكيم الموزون كلامه، والشاعر المقتصر كلامه حكيماً»⁽²⁹⁰⁾.

75- ﴿وَهُمْ لَهُمْ جُنَّةٌ مُّخَضَّرُونَ﴾:

خ: «قيل: أي الأصنام جُنْدٌ للعابدين»⁽²⁹¹⁾؛ وعلى هذا ففيه معنى لطيف، وهو أنَّ مَنْ حضر ثم⁽²⁹²⁾ عَجَزَ عن النَّصْرَةِ يكون في غاية الضعف⁽²⁹³⁾، بخلاف من لم يحضر ولم يتأهب لذلك»⁽²⁹⁴⁾.

(287) ك: 350-أ.

(288) صحيح: أخرجه البخاري في «صحيحه مع الفتح» (537/10؛ رح: 6145)؛ كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه. والترمذي في «سننه» (138-137/5؛ رح: 2844، 2845)؛ كتاب الأدب، باب ما جاء إن من الشعر حكمة. وأبو داود في «سننه» (303/4؛ رح: 5010)؛ كتاب الأدب، باب ما جاء في الشعر. وابن ماجه (2-1235-1236؛ رح: 3756-3755)؛ كتاب الأدب، باب الشعر. والدارمي في «سننه» (296/2)؛ كتاب الاستئذان، باب في أن من الشعر لحكمة. والبيهقي في «السنن الصغير» (4-182؛ رح: 4302)؛ كتاب الشهادات، باب من تجوز شهادته. وأورده الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (2-373) و«صحيح الجامع الصغير وزيادته» (1-441؛ رح: 2219). وهذا الحديث جار مجرى الأمثال؛ أورده الثعالبي في «التمثيل والمحاضرة» (27).

(289) ق: لا إن.

(290) «التفسير الكبير» (26/92). وانظر في هذا المقام، كتاب أستاذنا الدكتور عباس الجراري «من أدب الدعوة الإسلامية» (22-25).

(291) هذا قول الحسن البصري في «تفسيره» (2-233)؛ ونقله ابن كثير في «تفسيره» (5/631) وابن جزري في «التسهيل» (3/167). ون في تأويل الآية «المحرر الوجيز» (12/326-327).

(292) ق: تم.

(293) «باهر الرهان» (3/1193)؛ «روح المعاني» (23/52).

(294) «التفسير الكبير» (26/94).

77- ﴿أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ﴾:

خ: «لَمَّا ذَكَرَ دليلاً من الآفاق⁽²⁹⁵⁾ على وجوب عبادته بقوله ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمَلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً⁽²⁹⁶⁾﴾، ذَكَرَ دليلاً من الأنفس، وهو أشمل وأكمل، وَأَتَمُّ وَأَلْزَمُ، إِذْ لَا يَغِيبُ أَحَدٌ عَنْ نَفْسِهِ⁽²⁹⁷⁾.

وقوله ﴿مِنْ نُطْفَةٍ﴾ إشارة إلى وجه الدلالة، أي: خلق من نقطة متشابهة الأجزاء، وهو مختلف الصور، فدل على اختيار الفاعل وقدرته، كقوله تعالى ﴿تُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ⁽²⁹⁸⁾﴾؛ وَتَمَّ هذا المعنى بقوله ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾، أي: القوة الناطقة والقوة الفاهمة لا تقتضيهما⁽²⁹⁹⁾ النطفة، فأنواع⁽³⁰⁰⁾ النطق والفهم أعجب وأغرب [122-ظ] من أنواع الخلق والجسم، فقوله ﴿خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾ أي ناطق، وإنما ذكر الخصيم مكان الناطق؛ لأنه أعلى أحوال⁽³⁰¹⁾ الناطق، فإن الناطق مع نفسه لا يبين كلامه كما يبينه وهو متكلم مع غيره، إذا لم يكن خصماً لا يجتهد في البيان كما يجتهد إذا كان كلامه مع خصمه⁽³⁰²⁾؛ فقوله ﴿مُبِينٌ﴾ إشارة إلى قوة عقله؛ لأن العاقل عند الإيهام أعلى درجة منه عند عدمه، فقوله ﴿مِنْ نُطْفَةٍ﴾ إشارة إلى أدنى ما كان عليه؛ [و] قوله ﴿خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾ إشارة إلى أعلى ما حصل عليه، كقوله تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ إلى قوله ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ⁽³⁰³⁾﴾ صَيَّرْنَاهُ نَاطِقاً عَاقِلاً، كقوله هنا ﴿مُبِينٌ⁽³⁰⁴⁾﴾.

(295) ك، س: "الأرفاق". ق: "الأنعام". والتصويب من «الفخر» (94/26).

(296) يس: 71.

(297) «روح المعاني» (53/23).

(298) الرعد: 4.

(299) ك، س: لا تقتضيهما.

(300) ق: "بأنواع". وهاته الكلمة ونظيرتها بعدها واقعة في «التفسير الكبير» على النحو التالي: "فإبداع".

(301) ك: الأحوال.

(302) «روح المعاني» (54/23).

(303) المؤمنون: 12-13-14.

(304) ق: "كقوله هنا كقوله ﴿خصيم مبين﴾". ويبين ما هناك من تكرير. و ن «البحر المحيط» (332/7).

76- ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾:

إشارة إلى شأن الحشر. واعلم أن منكريه منهم من لم ينكر بشبهة⁽³⁰⁵⁾ بل مجرد الاستبعاد، وادّعى الضرورة وهم الأكثرون، قال تعالى حكاية عنهم⁽³⁰⁶⁾ في كثير من الآيات ﴿وَقَالُوا أَإِذَا ضَلَلْنَا⁽³⁰⁷⁾ فِي الْأَرْضِ...﴾⁽³⁰⁸⁾، ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا...﴾⁽³⁰⁹⁾، ﴿أَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ إِذَا [مِتْنَا وَ] كُنَّا تُرَابًا...﴾⁽³¹¹⁾ وكذا هنا ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ على طريق⁽³¹²⁾ الاستبعاد، فبدأ أولاً⁽³¹³⁾ بإبطال استبعادهم⁽³¹⁴⁾ بقوله ﴿وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾، إذ خلق⁽³¹⁵⁾ الناطق العاقل من نطفة قدرة لم تكن محل الحياة أصلاً، فلا يستبعد إعادة النطق والعقل إلى محل كانا فيه؛ وأما استبعادهم من جهة تفرق الأجزاء⁽³¹⁶⁾ فردّه بكون المعيد قادراً عالماً⁽³¹⁷⁾.

وقوله ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا﴾ أي جعل قدرتنا كقدرتهم، ونسي خلقه العجيب، وبدأه الغريب؛ ومنهم من ذكّر شبهة وإن كان آخرها يعود إلى الاستبعاد، وهي على وجهين:

(305) ك، س: يذكر شبهة.

(306) ك: 351-ب.

(307) ق: ظللنا.

(308) السجدة: 10.

(309) المومنون: 82 ؛ الصافات: 16-53؛ ق: 3 ؛ الواقعة: 47.

(310) ساقط من كل النسخ؛ وهو وهم في الآية، فلزم إصلاحه.

(311) الصافات: 52-53.

(312) ك: طريقة.

(313) ك، س: "فهذا أولى". والتصويب من "ق"، وهو عين ما في «التفسير الكبير» (95/26).

(314) ك: استبعادهم.

(315) ك، س: خلقنا.

(316) س: أجزائهم.

(317) «مدارك التنزيل» (113/3).

-أحدهما: أنه بعد العدم لم يُبق شيئا، فكيف يحكم على العدم بالوجود؟.

وأجاب تعالى عن هذه الشبهة بقوله: ﴿الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ⁽³¹⁸⁾﴾، أي: كما خلق الإنسان ولم يكن شيئا مذكورا، فكذلك⁽³¹⁹⁾ يعيده وإن لم يبق شيئا مذكورا.

-والوجه الثاني: أن من تفرقت أجزاؤه في الجهات وفي أبدان⁽³²⁰⁾ السباع وغيرها، كيف يُجمع؟. وأبعد من هذا أن إنسانا إذا أكل إنسانا فصار أجزاء المأكول في أجزاء الآكل، فإن أعيد فأجزاء⁽³²¹⁾ [123-] المأكول إما أن تُعاد إلى بدن الآكل فلا يبقى للمأكول أجزاء يخلق منها أعضاء، وإما أن تُعاد إلى بدن المأكول فلا يبقى للآكل أجزاء؛ فقال تعالى في⁽³²²⁾ إبطال هذا الوجه من الشبهة ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ⁽³²⁴⁾﴾؛ ووجهه أن في الآكل أجزاء أصلية وأجزاء فضلية، وفي المأكول كذلك، فإذا أكل إنسان إنسانا صار الأصلي من أجزاء المأكول فضليا من أجزاء الآكل. والأجزاء الأصلية للآكل ما كان له قبل الأكل، والله بكل خلق⁽³²⁵⁾ عليم، يعلم الأصلي من الفضلي، فيجمع الأجزاء الأصلية للآكل، وينفخ⁽³²⁶⁾ فيه من روحه، وكذلك يجمع أجزاءه المتفرقة⁽³²⁷⁾ في الأماكن⁽³²⁸⁾.

(318) يس: 79.

(319) س: كذلك.

(320) ك: أهداي.

(321) ق: "بأجزاء". ك: "فإن أجزاء". وما في الصلب من "س"، وهو الموافق لما في «التفسير الكبير» (96/26).

(322) ق: وفي .

(323) في كل الأصول: "شيء"؛ وهو وهم في الآية لازب الإصلاح. وتأتي الآية في «تفسير الفخر» على الصواب؛ فلعل المؤلف تابع ماوقع في نسخته من «تفسير الفخر» من وهم دون أن يلقي إليه بالا.

(324) يس: 79.

(325) ك: شيء.

(326) س: 97-ظ.

(327) ك: المتفرقة.

(328) هذا المثال للفخر في «الأربعين»، نقله ابن عرفة عنه في «مختصره الكلامي» فانظره (ن خ ع ك 1): 137 و؛ وهو له في «المحصل» أيضا (233-234). و ن «أنوار التنزيل» (192/4).

قلت: واستدل المالكية على أن العظام من أجزاء كل حيوان تابعٌ للحمه؛ فمتى حَكَمْنَا لِلْحَمِّ بالطهارة حكمنا بذلك للعظم، لأنه مما تحلّه الحياة، لقوله تعالى ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا >أَوَّلَ مَرَّةٍ< (329)﴾ (330). [والظاهر إضافة الحياة إلى نفس العظام، لكن في الآية ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا (331)﴾، فأضاف (332) الإحياء (333) إلى الدار الآخرة (334)، والإنشاء إلى الدنيا (335)، والإنشاء تركيبٌ لا إحياء، لكن اجتمعت الأمة على أن العودة في حلول الحياة كالبدأة (336)، فيكون معنى (337) إنشائها هاهنا إحيائها، والبلاغة تقتضي تغيير اللفظ وإن اتحد المعنى. انتهى من ابن بشير، وانظر ابن عبد السلام.

80- ﴿الْنِعْجَلُ لَكُمْ مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾:

خ: «عاد إلى تقرير ما تقدّم من دفع استبعادهم وإبطال إنكارهم وعنادهم. وقدّم ذكر النار في الشجر على ذكر خلق الأكبر وهو خلق السماوات والأرض، لأنّ استبعادهم كان بالصريح واقعاً على الإحياء حيث قالوا: ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ (338)﴾، ولم يقولوا "من يجمعها ويؤلفها". والنار في الشجر

(329) من "س".

(330) يس: 79. «أحكام القرآن» لابن العربي (1604/4)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (40/15)؛ «مدارك التنزيل» (114/3)؛ «التحرير والتنوير» (76/23).

(331) ساقط من "ك، س".

(332) ق: فأضافها.

(333) ق: لا حيا.

(334) ق: الآخر.

(335) ك، س: "الدار الدنيا". ك: 352-أ.

(336) ك: كالبداية.

(337) س: في معنى.

(338) يس: 78.

تناسب الحياة، أي: لا تستبعدوا إحياء العظام وإيجاد حرارة فيها، فإن⁽³³⁹⁾ النار في الشجر الأخضر الذي يقطر منه الماء أعجب وأغرب؛ وإن استبعدتم خلق الجسم فقد خلق الله السماوات والأرض، ثم أكد بيان ذلك بقوله⁽³⁴⁰⁾ ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ﴾ الآية⁽³⁴¹⁾، فبين فساد تمثيلهم وقياسهم الغائب على الشاهد.

واستدل المعتزلة بقوله ﴿شَيْئاً﴾⁽³⁴²⁾ على أن المعدوم شيء [124-ظ] لأنه قبل⁽³⁴³⁾ القول له "كن" غير كائن، وهو في تلك الحالة شيء، لقوله ﴿إِذَا أَرَادَ شَيْئاً﴾⁽³⁴⁴⁾.

والجواب: أي: شيئاً حين تعلق الإرادة، وهو حينئذ موجود. فإن قلت: يلزم إيجاد الموجود؛ فنقول: نحن نجيب عن هذا الإشكال في موضعه.

قلت: وكان شيخنا ابن عرفة يجيب عنه بأنه موجود بإرادة وجوده لا غيرها، فلا يلزم إرادة وجود الموجود؛ وبهذا كان يجيب أيضاً على سؤال وارد على تعلق القدرة بالممكن حين إيجاده⁽³⁴⁵⁾، وهو أنه إن كان حينئذ معدوماً لزم اجتماع الوجود والعدم، وإن كان موجوداً لزم اجتماع الوجود والعدم⁽³⁴⁶⁾ باختيار أنه⁽³⁴⁷⁾ موجود بتلك القدرة لا غيرها.

خ: «استدل بها الكرامية على حدوث إرادته تعالى من وجهين:

(339) ق: بأن.

(340) ق: "ثم أكد ذلك بأن بقوله". والمثبت من "ك" و "س"، وهو الموافق لما في «تفسير الفخر» (97/26).

(341) يس: 82.

(342) يس: 82.

(343) ك، س: "حين". والمثبت من "ق"، وهو الموافق لما في «التفسير الكبير».

(344) يس: 82.

(345) ك: إجماع.

(346) ساقط من "ق".

(347) ق، ك: "باختياراته"؛ والمثبت من "س"، ولعله الأوفق.

-أحدهما: أنه جعل لها⁽³⁴⁸⁾ زماناً؛ لأن "إذا" ظرف زمان، وكل زمان حادث.
-الثاني: أنه تعالى جعل إرادته متصلةً بقوله "كُنْ"، وقوله "كن" متصلاً بكون الشيء ووقوعه، لأن الفاء في ﴿فَيَكُونُ﴾⁽³⁴⁹⁾ للتعقيب، لكن الكون حادث، وما قبل الحادث متصلاً به حادث، والفلاسفة وافقوهم في ذلك⁽³⁵⁰⁾ من وجه آخر فقالوا: إرادته متصلةً بأمره، وأمره متصل بالكون، لكن إرادته قديمة، فكذا مكوّناته⁽³⁵¹⁾.

وجوابهما أن المفهوم من قوله ﴿إِذَا أَرَادَ﴾⁽³⁵²⁾ من حيث اللغة⁽³⁵³⁾، إذا تعلقت إرادته بالشيء؛ لأن أداة⁽³⁵⁴⁾ الشرط إذا دخلت على الماضي صيرته مستقبلاً، ونحن نقول: مفهوم قولنا "أراد ويريد وعلم ويعلم"، يجوز أن يدخله الحدوث، وأن لله صفة قديمة هي الإرادة، فتلك الصفة إذا تعلقت بشيء نقول "أراد ويريد"، وقبل التعلق⁽³⁵⁵⁾ لا نقول "أراد"، وإنما نقول: له إرادة وهو بها يريد. فالإرادة أمر ثابت، إن تعلقت بوجود شيء قيل: أراد وجوده أو يريد وجوده؛ وهذا معنى قول [أهل] السنة: تعلق الإرادة حادث.
وقال المعتزلة والكرامية: كلام الله تعالى حروف وأصوات، وهو حادث؛ أما⁽³⁵⁶⁾ أنه حادث، فلما مر من الوجهين⁽³⁵⁷⁾ : أحدهما أنه⁽³⁵⁸⁾ زمني؛ والثاني أنه متصل بكون حادث.

(348) ك: لنا.

(349) يس: 82.

(350) ك: 353-ب.

(351) س: 98-و.

(352) يس: 82.

(353) ها هنا في "ك": اللغة العقلية. والزيادة ليست في «التفسير الكبير».

(354) ق، س: "أذات". ك: "إرادة". وفي «التفسير الكبير»: كلمة.

(355) ك: المتعلق.

(356) ق: انا.

(357) ك: الوجيز.

(358) س: لأنه.

والجواب⁽³⁵⁹⁾ أن الكلام ينطلق على معنيين: [125-r] أحدهما ما عند المتكلم، والثاني ما عند السامع؛ ثم إن أحدهما ينطلق عليه [أنه] هو الآخر، فالكلام الذي عند الله هو صفة له ليس بحرف، والذي عند السامع حرف وصوت، وأحدهما الآخر، وبيانه أن من قال لغيره: عدي كلام أقوله لك غدا. ثم إن السامع أتاه⁽³⁶⁰⁾ غدا وسأله عن الكلام الذي كان عنده أمس، فيقول له: أريد أن تحضر عندي اليوم؛ فهذا⁽³⁶¹⁾ الكلام أطلق عليه المتكلم أنه كان عنده أمس، ولم يكن عند السامع بحرف وصوت، ويطلق عليه أن هذا الذي سمعت هو الذي كان عندي، والصوت لم يكن عند المتكلم أمس، ولا الحرف؛ لأن الكلام الذي عنده جاز أن يذكره باللسان العربي أو غيره من اللغات، وحروف اللغات مختلفة، والكلام الذي عنده وَوَعَدَهُ⁽³⁶²⁾ به واحد. فقوله: هذا ما كان عندي أمس من الكلام؛ أي: هذا يؤدي إليك ما كان عندي. وهذا أيضا مجاز؛ لأن الذي عنده ما انتقل (إليه)⁽³⁶³⁾، وإلا علم⁽³⁶⁴⁾ ذلك وحصل عنده به⁽³⁶⁵⁾ علم مستفاد من السمع أو البصر في القراءة والكتابة أو الإشارة⁽³⁶⁶⁾.

الزخخشري⁽³⁶⁷⁾: «[كُنْ]⁽³⁶⁸⁾ كناية عن سرعة التكوين⁽³⁶⁹⁾، وليس ثم قول⁽³⁷⁰⁾».

(359) ق: فالجواب.

(360) ك: أذاه.

(361) ك: فهو.

(362) ق، س: وعد.

(363) زيادة من «التفسير الكبير» (98/26)، بما يستقيم المعنى.

(364) ك: ولا علم.

(365) ق: "به عندي". والصواب من "ك"، س، «التفسير الكبير».

(366) ك: والإشارة.

(367) ك: 354-أ. «الكشاف» (31/4).

(368) ساقط من "ك"، س.

(369) عبارة الزخخشري: «أن يكونه من غير توقف».

(370) س: مقول.

قال شيخنا ابن عرفة: «كلامه هذا يحتمل كونه على أصل من نفى صفة الكلام، ويحتمل أن يريد أن إيجاد⁽³⁷¹⁾ الحادث لا يتوقف على صفة الكلام⁽³⁷²⁾، إنما يتوقف على صفتي القدرة والعلم حسبما تقرر في علم الكلام».

83- ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾:

لما تقرر الوجدانية والإعادة، وأنكروها، وجعلوا لله تعالى شريكا، نزهة [سبحانه]⁽³⁷³⁾ [نفسه]⁽³⁷⁴⁾ عن الشريك، وأخبر أنه بيده ملكوت كل شيء، وكل شيء ملكه⁽³⁷⁵⁾، فكيف يكون المملوك شريكا للمالك؟.

قلت: كما لا يكون⁽³⁷⁶⁾ ولداً له؛ حسبما⁽³⁷⁷⁾ أشار إليه في قوله في سورة مريم ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً﴾ ^{ان كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا}⁽³⁷⁸⁾ ^{﴿﴾}⁽³⁷⁹⁾، وبه احتج المألكية على عتق الولد على أبيه⁽³⁸⁰⁾.

﴿وَالِيهِ تُرْجَعُونَ﴾:

رد لإنكارهم الإعادة.

(371) س: إيجاب.

(372) ها هنا كرر ناسخ "ق"، عبارة: "ويحتمل أن يريد"؛ وعليها شطب، وهي ساقطة من النسختين الأخريين.

(373) ساقط من "س".

(374) ساقط من "ك".

(375) «معاني القرآن» للنحاس (5/522)؛ «المحرر الوجيز» (12/331)؛ «تفسير الحافظ ابن كثير» (5/634)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (15/41)؛ «مدارك التنزيل» (3/115)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (3/167)؛ «أنوار التنزيل» (4/192).

(376) أي المملوك.

(377) س: 99-ظ.

(378) من "ك، س"، وفي ق: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَداً﴾ الآية.

(379) مريم: 92-93.

(380) «أحكام القرآن» (3/1241).

خ: «قوله عليه السلام: "إن لكل شيء قلبا وقلب القرآن يس"»⁽³⁸¹⁾، قال فيه الغزالي⁽³⁸²⁾: وذلك لأن الإيمان يحصل [126-ظ] بالاعتراف بالحشر، وهو مقرر في هذه السورة بأبلغ مما في غيرها، فلذا جعلت قلبا»⁽³⁸³⁾.

خ: «وقد اشتملت على تقرير الأصول الثلاثة بأقوى البراهين»⁽³⁸⁴⁾؛ ابتدأت بيان⁽³⁸⁵⁾ الرسالة بقوله⁽³⁸⁶⁾ «إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ»⁽³⁸⁷⁾ وقدم دليلها بقوله «وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ»⁽³⁸⁸⁾، وبقوله بعد «تُنذِرُ قَوْمًا»⁽³⁸⁹⁾ الآية⁽³⁸⁹⁾، وختم السورة ببيان الوجدانية والحشر بقوله⁽³⁹⁰⁾ «الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ»⁽³⁹¹⁾، إشارة⁽³⁹²⁾ إلى التوحيد؛

(381) ضعيف:

أخرجه الترمذي في «سننه»؛ كتاب فضائل القرآن، رح: 2812. وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حميد بن عبد الرحمن، وفي إسناده هارون أبو محمد شيخ مجهول- كما في «تفسير القرطبي» (3/15)- زاد ابن كثير: وفي الباب عن أبي بكر الصديق عليه السلام؛ ولا يصح لضعف إسناده. وعن أبي هريرة عليه السلام، منظور فيه. أما حديث الصديق عليه السلام، فرواه الحكيم الترمذي في «نوادير الأصول»، وأما حديث أبي هريرة عليه السلام، فقال أبو بكر البزار: حدثنا عبد الرحمن بن الفضل، حدثنا زيد هو ابن الحباب، حدثنا حميد هو المكّي مولى آل علقمة عن عطاء عن أبي رباح عن أبي هريرة عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل شيء قلبا وقلب القرآن يس». ثم قال: لا نعلم رواه إلا زيد عن حميد. اهـ من «تفسير الحافظ ابن كثير» (598/5). وساقه النسفي بدون إسناده في «مدارك التنزيل» (115/3).

وأخرجه الدارمي في «سننه» (456/2)؛ كتاب فضائل القرآن، باب في فضل يس. وذكره علم الدين السخاوي في «منار الإجلال والتعظيم في فضائل القرآن العظيم» بسنده إلى أبي طاهر السلفي (جمال القراء: 67/1)، ورواه صاحب «كثير العمال» (2624/1). وأورده السيوطي في «الإتقان» (110/4)، والعجلوني في «كشف الخفاء» (709/1؛ 3213/2). ونسبه الشيخ ناصر إلى الوضع، في «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» (279؛ رح: 1935). وأطلق الألوسي صحة الحديث في «روح المعاني» (208/22).

(382) «جواهر القرآن» (79). ونقله السيوطي في «الإتقان» (124/4) والألوسي في «روح المعاني» (208/22).

(383) «التفسير الكبير» (99/26)؛ «أنوار التنزيل» (192/4). ون «فضائل القرآن» لابن الضريس البجلي (101).

(384) ق: «بأقوال البيانين». ك، س: «بأقوى البيانين». والمثبت من «التفسير الكبير»؛ إذ عنه النقل.

(385) ق: بيان.

(386) ق: كقوله.

(387) يس: 3.

(388) يس: 2.

(389) يس: 6.

(390) ق: لقوله.

(391) يس: 83.

(392) ك: «وأشار». والمثبت من بقية النسخ و«التفسير الكبير».

وقوله ﴿وَالَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾⁽³⁹³⁾ إشارة إلى الحشر. وليس في هذه السورة إلا هذه الأحوال الثلاثة ودلائلها وتوابع ذلك، ومن حصل له ذلك فقد حصل نصيب قلبه وهو التوحيد والتصديق، فلما كان فيها أعمال القلب لا غير، سماها قلباً⁽³⁹⁴⁾.

وأما وظيفة⁽³⁹⁵⁾ اللسان وهو القول، فكما [في]⁽³⁹⁶⁾ قوله تعالى ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾ الآية⁽³⁹⁷⁾. وقوله ﴿وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً﴾⁽³⁹⁸⁾ و ﴿بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾⁽³⁹⁹⁾ و ﴿الزَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾⁽⁴⁰⁰⁾ و ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾⁽⁴⁰¹⁾، إلى غير ذلك. وأما وظيفة⁽⁴⁰²⁾ الأركان وهو العمل، فكما في قوله ﴿وَأَقِيمُوا﴾⁽⁴⁰³⁾ الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ⁽⁴⁰⁴⁾ و ﴿اعْمَلُوا صَالِحاً﴾⁽⁴⁰⁵⁾ وغير ذلك.

(393) يس: 83.

(394) «التفسير الكبير» (99/26) ون «الروض الريان» (2/354-355).

ومعظم مقصود السورة تأكيد أمر القرآن، والرسالة وإلزام الحجة على أهل الضلالة، وضرب المثل في أهل أنطاكية، وذكر حبيب النجار، وبيان البراهين المختلفة في إحياء الأرض الميتة، وإبداء الليل والنهار وسير الكواكب ودور الأفلاك، وجري الجوارى المنشآت في البحار، وذلة الكفار عند الموت، وحيرتهم ساعة البعث، وسعد المؤمنين المطيعين، وشغلهم في الجنة، وميز المومن من الكافر في القيامة، وشهادة الجوارح على أهل المعاصي بمعاصيهم، والمنة على الرسول ﷺ بصيانتهم من الشرع ونظمه، وإقامة البرهان على البعث، ونفاذ أمر الحق في كن فيكون، وكمال ملك ذي الجلال على كل حال في قوله ﴿فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء وإليه ترجعون﴾.

من «بصائر ذوي التمييز» للفيروز ابادي (390/1).

(395) ق، ك، س: وضيفة.

(396) سقط من "ك".

(397) فصلت: 33.

(398) الأحزاب: 70.

(399) إبراهيم: 27.

(400) الفتح: 26.

(401) فاطر: 10.

(402) ق، ك، س: وضيفة.

(403) ك: 355-ب.

(404) البقرة: 43-83-110؛ النساء: 77؛ النور: 56؛ المزمل: 20.

(405) المومنون: 51؛ سبأ: 11.

«ومن الحديث تلقينها عند النزاع⁽⁴⁰⁶⁾، وقراءتها عند رأسه لضعف لسانه، لكن قلبه مقبل على الله، فيزداد بها قوة»⁽⁴⁰⁷⁾.

(406) ضعيف:

أخرج أبو عبيد القاسم بن سلام في «فضائل القرآن» (63/2؛ رح: 487)، عن عبد الله بن المبارك عن التيمي، عن أبي عثمان-وليس بالنهدي-عن أبيه عن معقل بن يسار قال: قال رسول الله ﷺ: «اقرأوها على موتاكم. يعني: يأسين». وهذا الحديث بنفس الإسناد عند أبي داود في كتاب الجنائز؛ رح: 2714. وابن ماجه، في كتاب ما جاء في الجنائز، رح: 1438. وأحمد في مسند البصريين، رح: 19416؛ 19427. وقال الحافظ ابن كثير: ورواه النسائي في «اليوم والليلة» (تفسير القرآن العظيم: 599/5). قال ابن العربي في «عارضة الأحوذى» (17/11): «إنه حديث لا يصح».

قلت: ومأتى الحديث من جهالة والد أبي عثمان؛ وولده شيخ لسليمان التيمي، قيل: اسمه سعد، مقبول، من الرابعة. قاله ابن حجر في «تقريب التهذيب» (579؛ رت: 8240). ون كلام الحافظ ابن رشيد مفصلا في «ملء العيبة» (313-315/3)، عن الحديث وعن أبي عثمان وليس بالنهدي في التنبيه الذي عقده لذلك.

(407) «التفسير الكبير» (99/26)؛ «الإتقان» (124/4). وهاهنا في "ق" علامة على البلاغ في المقابلة.

37

سورة والصفات

89- ﴿فَقَالَ لَهُمْ مَعِمْ﴾ :

قول الفخر: «حديثٌ "لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات"، غير صحيح» (408). يرد بأنه في "صحيح مسلم"، لكنه في عنعنته، أي الزبير عن جابر (409)، وقد ضعفوه؛ والفخر في الحديث ضعيف (410)، والحديث في مسلم في كتاب المناقب في فضائل الأنبياء (411)، وخرجه أيضا في أحاديث الشفاعة (412): «فياتي الناس إلى إبراهيم

(408) أجهل السيلي كلام الفخر وإن كان فيه تفصيل لازم لاتصاح المعنى، وذلك قوله: «قال بعضهم: ذلك القول عن إبراهيم عليه السلام كذبة ورووا فيه حديثا عن النبي ﷺ أنه قال: «ما كذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات». قلت لبعضهم: هذا الحديث لا ينبغي أن يقبل، لأن نسبة الكذب إلى إبراهيم لا تجوز، فقال ذلك الرجل: فكيف يحكم بكذب الرواة العدول؟. فقلت: لما وقع التعارض بين نسبة الكذب إلى الراوي ونسبته إلى الخليل عليه السلام كان من المعلوم بالضرورة أن نسبته إلى الراوي أولى، ثم نقول: لم لا يجوز أن يكون المراد بكونه كذبا خيرا شبيها بالكذب؟».

من «التفسير الكبير» (129/26).

(409) هذا من قول ابن عبد السلام، نقله ابن عرفة عنه كما في «الكبير» (ص: 651). ولم أجد في أسانيد الحديث في الموضوعين المذكورين الزبير عن جابر. بل إن ما يوجد في «صحيح مسلم» إنما هو عن أبي الزبير عن جابر. وأرى أن "أي" المذكورة، تصحيف عن "أي"؛ ولم أشأ إصلاح ذلك لإطباق النسخ عليه.

(410) علق الألوسي في «روح المعاني» (102/23) على صنيع الفخر بقوله: «والإمام لضيق محرابه وبجالة، ينكر الحديث الوارد في ذلك وهو في الصحيحين».

(411) صحيح مسلم (4/1839؛ ر ح: 2369)؛ باب من فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام. وأخرجه البخاري أيضا في «صحيحه مع الفتح» (6/388؛ ر ح: 3357؛ 3358)؛ كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى ﴿وَإِتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، وقوله ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ﴾، وفي (9/126؛ ر ح: 5084)؛ كتاب النكاح، باب اتخاذ الشراري، ومن أعتق جارية ثم تزوجها.

(412) «صحيح مسلم» (1/185؛ ر ح: 194)؛ باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها. وموضع الشاهد منه: «...فيأتون إبراهيم فيقولون: أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا نرى إلى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم إبراهيم: إن ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله، وذكر كذباته... نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري».

فذكر (413) كذباته (414)».

91- ﴿قَالَ إِنْ تَأْكُلُونَ﴾:

ليس من الاستدلال على عدم الألوهية بعدم⁽⁴¹⁵⁾ الأكل، إذ ليست من لوازمها⁽⁴¹⁶⁾، بل هو بيان لكونهم أخفض درجة من الأجسام التي تأكل.

ولما لم يجيبوا قوله ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾، قال: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ﴾⁽⁴¹⁷⁾، أي

= والحديث مع اختلاف بزيادة أو نقصان في البخاري مع «الفتح» (395/8؛ رح: 4712)؛ كتاب التفسير، باب «ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبدا شكورا». والترمذي في «سننه» (623/4؛ رح: 2434)؛ كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في الشفاعة. وأورده الشيخ ناصر في «صحيح سنن الترمذي» (294/2) و«صحيح الجامع الصغير وزيادته» (923/2؛ رح: 5202). وأما الحديث بلفظ: «أنا سيد ولد آدم» إلى قوله: «فيأتون إبراهيم فيقول: إني كذبت ثلاث كذبات...»، فضعيف، كما في «ضعيف الجامع الصغير» (1316). وللحافظ ابن كثير في «تفسيره» (22/6) هنا كلام نفيس تضمن التوجيه الأسلم للحديث؛ فمنه: «فأما الحديث الذي رواه ابن جرير ههنا... فهو حديث مخرج في الصحاح والسنن من طرق؛ ولكن ليس هذا من باب الكذب الحقيقي الذي يذم فاعله حاشا وكلا ولما، وإنما أطلق الكذب على هذا تجاوزا وإنما هو من المعارض في الكلام لمقصد شرعي ديني كما جاء في الحديث «إن في المعارض لمنذوحة عن الكذب». وتخلص ابن عطية من الإشكال تخلصا لطيفا، وتبعه ابن جزي، ن «المحرر الوجيز» (374-375/12)؛ «التسهيل» (173/3). ووجه الحديث ابنُ عاشور فانظر «التحرير والتنوير» (143/23).

(413) ق: فيذكر.

(414) ك: «كذابته». و ن اختلاف المفسرين في المقصود بقوله ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ في «تفسير القرطبي» (15/63-62)؛ «أحكام القرآن» (1253-1252/3).

وقد قال ابن ريان، عند قوله تعالى ﴿قَالَ إِنْ سَقِيمٌ﴾: «إن كان هذا صحيحا فهذا كذب وهو على الأنبياء غير جائز. والجواب من وجهين: الأول لما أوهمهم أنه يعرف علم النجوم، وأنه ظهر له منها ما يدل على أنه سيسقم، وكان غالب أمراضهم الطاعون خافوا منه أن يعذبهم فتركوه، وخلا هو بالأصنام فكادها، أو من الموت وراه، فهو سقيم، ويمكن أنه كان سقيما لما كان يحمل من أداء الرسالة، وثقل النبوة، والهم الذي بسببه أقدم على كسر الأصنام.

الثاني، أنه مشارف للسقم كقوله تعالى ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾. وقيل: إنه لما رأى الكوكب وما بعده وعلم حدوثها أخبر عن نفسه أنه سقيم القلب، غير عارف بربه، وكان قبل البلوغ.

ن «الروض الريان» (364-365/2)؛ «أنموذج جليل» (430-431)؛ «باهر البرهان» (1212-1215/3)؛ «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن» (356).

(415) ك، س: بعد.

(416) س: لوازمه.

(417) الصافات: 92.

بالجواب. ولم يقل "لا تتكلمون"، لأن النطق أعم، ونفي الأعم⁽⁴¹⁸⁾ يستلزم نفي الأخص.

94- ﴿يَرْفُونَ﴾:

قول [127-ر] الشاطبي⁽⁴¹⁹⁾:

وَفِي يُنْزَفُونَ الزَّايَ فَاكْسِرْ شِذَاءً وَقُلْ

فِي الْآخَرَى ثَوَى وَاضْمُمْ يَزِفُونَ فَاكْمَلَا⁽⁴²⁰⁾

إن قلت: [من] أين يفهم منه قراءة حمزة بضم الياء⁽⁴²¹⁾؟ قلت: يفهم من قوله "فاكملا"؛ لأن على ضم الياء يكون من "أَزَفَ"⁽⁴²²⁾ "يَزِفُ" رباعياً، بخلاف فتحها مع ضم الزاي فإنه ثلاثي، والرباعي أكمل. وظاهر كلامه يعطي أنه يتكلم في الزاي فقط؛ فيوهم أن الضم في الزاي ولم يقرأ⁽⁴²³⁾ به أحد، ويلزم عليه أن يكون ضده -وهو فتح الزاي- قرئ به أيضاً، وليس كذلك⁽⁴²⁴⁾.

(418) عوض عبارة "ونفي الأعم" في "ق": ونفيه.

(419) «حرز الأمان» (80).

(420) س: 100-و.

(421) قرأ حمزة و المفضل -عن عاصم- ومجاهد وابن وثاب والأعمش: يُزِفُونَ؛ ومعناه: يزفون غيرهم، أي: يحملونهم على التزيف. وعلى هذا فالمفعول محذوف... وقيل: هما لغتان، زَفَ القومُ وأزفوا. راجع «تفسير القرطبي» (64/15)؛ «المحرر الوجيز» (378-379/12)؛ «البحر المحيط» (351/7)؛ «معاني القراءات» للأزهري (410-411)؛ «التيسير» (186)؛ «الإقناع» (745/2)؛ «إعراب القراءات الشواذ» (381/2)؛ «التبيان» للعكبري (207/2). ونسب النحاس أكثر أهل اللغة إلى عدم معرفتهم بقراءة ضم الياء. (معاني القرآن: 44/6). وذكر الألوسي في «تفسيره» (124/23) إنكار كون "وزف" بمعنى "زف"، ثم قال: «وقد أثبتة الثقات، فلا يضر عدم معرفتهما».

(422) ك: زاف.

يقال: زَفَ يَزِفُ زَفًا وزِفًا وزُفوفًا؛ وَأَزَفَ (والأخيرة عن ابن الأعرابي). قال اللحياني: وَأَزَفَ أَبْعَدُ اللَّغَتَيْنِ. بتصرف عن «لسان العرب» (1842/3)؛ «باهر البرهان» (1216)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (64/15).

(423) ق، س: يقر.

(424) «التيسير» للداني (186)؛ «الإقناع في القراءات السبع» لابن الباذش (745/2)؛ «إملاء ما من به الرحمن» (207)؛ «الفريد» لابن أبي العز الهمداني (136/4)؛ «إرشاد المريد إلى مقصود القصيد» للضباع (279).

96- ﴿وَاللَّهُ خَلَفَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾:

قول الطيبي: «جعل "ما" مصدرية أولى (425)؛ لأنه ليس المراد [الإخبار] (426) عن (427) المخلوق من حيث ذاته، إذ لا فرق بينه وبين غيره من الحجر والمدّر وغيرهما؛ وإنما المراد الإخبار عنه من حيث الصنعة التي اتصف بها، وهذا هو خلق الأعمال».

يرد بأن المنطقيين ذكروا الفرق بين الحكم على الموضوع من حيث ذاته، والحكم عليه من حيث صفته، وذلك في الوجهين حكم على الذات لا على الصفة، فكذلك هنا: أخير (428) عنه؛ أي: عن خلق الموضوع (429) من حيث الصنعة لا عن خلق الصنعة؛ فلا دليل في الآية لا لنا (430) ولا للمعتزلة (431).

(425) وهو الذي استظهر له الحافظ ابن كثير (23/6) بما رواه البخاري في «أفعال العباد»، من قوله ﷺ: «إن الله تعالى يصنع كل صانع وصنعه». وعليه عوّل القرطبي في «الجامع» (65/15) وابن جزّي في «التسهيل» (3/173)؛ والعجب من أبي حيان كيف عدّه وجها خارجا عن طريق البلاغة (البحر: 352/7). ون وجوه احتجاج المفسرين للقول بموصولية "ما" أو مصدريتها في «روح المعاني» (126-124/23).

(426) بياض في "ك". وفي "ق": الاختيار.

(427) ك: "رعي". ق: "على". ويؤيد تلفيقنا، ورود العبارة مكررة فيما بعد على الصواب.

(428) ك: 356-أ.

(429) ك، س: "المصنوع". وفي "س": فكذلك هنا، أخير هناك عن خلق المصنوع....!

(430) «المحرر الوجيز» (379/12)؛ «التفسير الكبير» (130/26)؛ «أنوار التنزيل» (8/5)؛ «مدارك التنزيل» (130/3)؛ «أضواء على مشاهات القرآن» (147/2).

(431) عبارة الطيبي: «قال مكي: قالت المعتزلة "ما" بمعنى "الذي"، فرارا من أن يقرّوا بعموم الخلق لله تعالى، يريدوه (كذ) بأنه خلق الأشياء التي تنحت منها الأصنام، وبقيت الأعمال والحركات غير داخلة في خلق الله تعالى، تعالى الله عن ذلك؛ بل كل من خلق الله، لا خالق إلا الله. وخلق الله لإبليس الذي هو الشر كله، يدل على أنه تعالى خلق جميع الأشياء، وقال تعالى ﴿من شر ما خلق﴾؛ أجمع القراء كلهم حتى أهل الشذوذ، على إضافة "شر" إلى "ما"، وقد فارق عمرو بن عبيد رئيس المعتزلة، وقال من "من شر" ما خلق "بالتنوين... والصحيح أنه تعالى خلق الشر، وأمرنا أن نتعوذ منه، فإذا خلق الشر وهو خالق الخير، دل ذلك على أنه تعالى خلق أعمال العباد كلها من خير أو شر، فيجب أن تكون "ما" مصدرية؛ والمعنى أنه تعالى عمّ جميع الأشياء بأنها مخلوقة له، أي: الله خلقكم وعملكم. وقال القاضي: هذا أبلغ».

من «فتوح الغيب» (ن خ ع ق 185): مج 3/194-195. ون ردّا آخر بديعاً للسكوتي في «التمييز»: 510-و-512. وقد وافق ابن عاشور المؤلف في رد الاحتجاج بالآية على مذهب الأشاعرة من كون أفعال العباد مخلوقة لله، اعتماداً منهم على أن "ما" مصدرية أو موصولة، على أن المراد: ما تعملونه من الأعمال. وقال: هو تمسك ضعيف لما في الآية من الاحتمالين، ولأن المقام يرجح معنى كون ما يعملونها هو خلق المادة=

38

سورة ص

2- ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ﴾:

أي ممانعة وتعنت⁽⁴³²⁾، وأما قوله تعالى ﴿فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً﴾⁽⁴³³⁾ فهي فيه بمعنى الرفعة والعلو⁽⁴³⁴⁾. والشقاق أخَصَّ مِنَ الْعِزَّةِ؛ لأنه ممانعة مع مكابرة ومجاهرة بالسوء⁽⁴³⁵⁾.

24- ﴿بِمَسْتَفْعَنِ رَبِّهِ﴾:

أنكر الزمخشري ما يذكر القصص⁽⁴³⁶⁾ عن داود في سبب خطيئته⁽⁴³⁷⁾،

= التي تصنع منها؛ إذ هو في مقام المحاجة بأن الأصنام أنفسها مخلوقة لله. فالأولى المصير إلى أدلة أخرى! ن «التحرير والتنوير» (146-145/23).

وقرر ابن أبي العز وجه استدلال كل من الأشاعرة والمعتزلة من الآية؛ وزاد في "ما" أوجها آخر:

أ- أن تكون استفهامية منصوبة المحل بقوله تعالى ﴿تعلمون﴾ توبيخاً لهم وتحقيراً لعملهم.

ب- أن تكون نكرة منصوبة وحكمها في الإعراب والتقدير حكم الموصولة.

ج- أن تكون نافية، على معنى: وما تعملون ذلك، ولكن الله خالقه.

من «الفريد في إعراب القرآن المجيد» (137-136/4)؛ وهي في «معاني القرآن» للنحاس (45/6)؛ «تفسير

ابن عطية» (380/12)؛ «تفسير أبي حيان» (352/7). وأورد القرطبي الوجهين: الأول والثالث، بصيغة

التمريض (الجامع: 65/15)؛ وردهما ابن جزى وقال: كلاهما باطل (التسهيل: 173/3).

(432) «نزهة القلوب» لابن عزيز (138)؛ «التفسير الكبير» (153/26)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (96/15)؛ «تفسير

ابن كثير» (44/6)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (179/3)؛ «أنوار التنزيل» (14/5).

(433) فاطر: 10.

(434) «روح المعاني» (163/23).

(435) «نزهة القلوب» لابن عزيز (15)؛ «باهر الرهان» (1229/3)؛ «اختصار النكت للماوردي» (71/3)؛

«التحرير والتنوير» (506-205/23). ورأى ابن عطية أن الشقاق نحو من العزة (المحرر الوجيز: 416/12).

(436) س: ما يذكر من القصص.

(437) وعبارته في «الكشاف» (81/4)، عند تفسيره قوله تعالى ﴿وهل أتاك نبؤ الخصم إذ تسوروا المحراب﴾:

«...فَهَذَا وَنَحْوُهُ مِمَّا يَقْبَحُ أَنْ يُحَدَّثَ بِهِ عَنْ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ بِالصَّلَاحِ مِنْ أَفْئَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَضْلاً عَنْ بَعْضٍ =

وقد وقعت القصة لمالك في جامع "العتبية" (438). ابن رشد: «لم يكن داود علم أن عليه في ذلك إثماً، وكذلك الأنبياء لا يعلمون علم» (439) تعمّد المعصية، بل على تأويل أو غفلة أو نسيان» (440).

وذكر الزمخشري هنا (441) مذهب أبي حنيفة و الشافعي وأعرض عن مذهب مالك؛ وكان الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد بن سلامة يقول: كان مالك يكفر المعتزلة، فلذلك لم يذكره إلا في مواضع قليلة (442) من كتابه: في سورة

= أعلام الأنبياء.

وأغفل ابن المنير التحشية على هذا الموضع، وتعقب السكوني ما أورده الزمخشري، فقال: «وهل أتاك نبأ الخصم...» الآية: «ذكر فيه الزمخشري كلاماً مما لم يثبت له أصل، بل أكثره مما يذكره القصص. وقد روي عن علي بن الحسين قال: "من حدثكم بحديث داود على ما يرويه القصص، جلدته مائة وستين، وهو حد الفرية على الأنبياء عليهم السلام". وقد استعمل الزمخشري هنا من سوء الأدب مع الأنبياء والجرأة عليهم ما لا يرتضي قوله وسماعه ذو تحصيل ولا توفيق».

من «التمييز» (ن خ ع ق 327): 517.

قلت: سوق الزمخشري لكل ذلك كان على سبيل الحكاية والتري منه؛ فلا سبيل للتورك عليه. وقد أحسن الفخر كل الإحسان في قوله: «والذي أدين به وأذهب إليه، أن ذلك باطل؛ ويدل عليه وجوه: - أن هذه الحكاية لو نسبت إلى أفسق الناس وأشدّهم فجوراً لاستنكف منها. - أن حاصل القصة يرجع إلى أمرين: إلى السغي في قتل رجل مسلم بغير حق وإلى الطمع في زوجته؛ وكلاهما منكر.

- أن الله قد وصف داود عليه السلام قبل ذكر هذه القصة بالصفات العشر المذكورة؛ وبصفات بعدها تنافى كونه عليه السلام موصوفاً بهذا الفعل المنكر والعمل القبيح».

فانظر الصفات العشر وتحليلها عند الفخر في «التفسير الكبير» (166-161/26). وسواء المفسرين مبطل القصة لما فيها من الإخلال بمنصب النبوة. ن «الشفاء» للقاضي عياض (مواضع متفرقة)؛ «أحكام القرآن» لابن العربي (1627/4)؛ «باهر البرهان» (1238/3)؛ «البحر» (378/7)، وأنشد فيه:

ونؤثرُ حكمَ العقل في كل شبهة إذا أثرَ الأخبارُ جُلُاسَ قُصَاص

«غرائب التنزيل» (998/2)؛ «مدارك التنزيل» (150/3)؛ «أنوار التنزيل» (18/5)؛ «روح المعاني» (185/23)؛ «تفسير ابن كثير» (53/6)؛ «المحرر الوجيز» (439-437/12)؛ وفيه أن ما يروى من الإسرائيليات؛ «معاني القرآن» للنحاس (98/6)، وفيه - وهو من نقيض القول -: «قد جاءت أخبار وقصص في أمر داود عليه السلام وأورثها لا يصح، ولا يتصل إسناده، ولا ينبغي أن يجترأ على مثلها، إلا بعد المعرفة بصحتها».

وحاول بعض المفسرين كابن جزري في «التسهيل» (183-182/3) توجيه الروايات؛ وغير ذلك أولى. وأتى عليها آخرون بالنقد والتعقيب كما فعل القرطبي في «الجامع» (120-119/15)؛ ونقلها بعضهم دون تنبيه، كالماوردي في «اختصار النكت» (76/3) وابن عاشور في «التحرير والتنوير» (238-237/23).

(438) «البيان والتحصيل» (387-384/18)؛ ونقل القرطبي في «الجامع» (119/15) بعض القصة عن أشهب عن مالك.

(439) ك، س: على.

(440) «البيان» (386/18).

(441) أي في «الكشاف»، عند حديثه عن الخلطة (87/4) وسجود التلاوة (88/4).

(442) كيف يستقيم كلام ابن سلامة مع لفظ الترضية الذي أرفف به الزمخشري ذكر مالك؟. ن «الكشاف» (553/4).

البقرة في مواضع، وفي سورة النساء⁽⁴⁴³⁾ في قوله تعالى ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى﴾ وفي سورة الطلاق⁽⁴⁴⁴⁾ [128-ظ].

27- ﴿ذَلِكَ نَصُ الْغِيَمِ كَعَبْرُونَ﴾ > ⁽⁴⁴⁵⁾ ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى﴾:

رَدَّ بِهَا الْآمَدِي قَوْلَ الْعَنْبَرِيِّ⁽⁴⁴⁶⁾ أَنَّ⁽⁴⁴⁷⁾ الْكَافِرَ غَيْرَ الْمَعَانِدِ لَا يَخْلُدُ فِي النَّارِ؛ وَالْعَجَبُ مِنَ الْبِيضَاوِيِّ⁽⁴⁴⁸⁾ كَيْفَ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ هَذَا الْمَذْهَبِ. وَنَقَلَ نَحْوَهُ عِيَاضُ فِي "الشفا" عَنِ الْغَزَالِيِّ، وَلَمْ يَعْينَ فِي أَيِّ كِتَابِهِ⁽⁴⁴⁹⁾، وَهُوَ لَهُ فِي كِتَابِ "التفرقة بين الإيمان والزندقة"⁽⁴⁵⁰⁾، وَفِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بـ"الْحَقَائِقِ"، خِلَافَ مَا لَهُ فِي كِتَابِ "الاقتصاد".

(443) النساء: 6. ون «الكشاف» (473/1).

(444) عند تفسيره لأولى آيات السورة. ن «الكشاف» (553/4).

(445) زيادة من "ك، س"؛ وعوضه في "ق": الآية.

(446) عبيد الله بن الحسن بن الحصين بن أبي الحرّ العنبري (ت 168هـ):

البصري، قاضيها؛ ثقة فقيه، لكن عابوا عليه مسألة تكافؤ الأدلة؛ ليس له عند مسلم سوى موضع واحد في الجنائز. ترجمته في «تقريب التهذيب» (311؛ رت: 4283)؛ «طبقات الفقهاء» للشيرازي (91)؛ «الأعلام» (192/4).

وقد شهر عنه قوله: "إن كل مجتهد في الأصول مصيب"؛ وتعقبوه! ن «المستصفى» (34/4)؛ «المحصول» (ق 2/ج 3/43)؛ «التحصيل» للأرموي (289/2).

(447) ك: في أن.

(448) عبد الله بن عمر؛ أبو الخير قاضي القضاة ناصر الدين البيضاوي (ت 685هـ):

إمام في الفقه والتفسير والأصول والعربية؛ صنف «مختصر الكشاف»؛ «المنهاج في الأصول»؛ «شرح المطالع»... ترجمته في «طبقات المفسرين» (242-243؛ رت: 230).

(449) بل إن عياضاً في «الشفا» (602/2) عَيَّنَ مظنة النقل فقال: «وقد نحا الغزالي قريبا من هذا المنحى في كتاب «التفرقة»... وما ذكره القاضي عن الغزالي مردود»- كما صرح المؤلف نفسه-، و كما قال ابن حجر: «وما نسبه المصنف رحمه الله تعالى للغزالي، صرح في كتابه «الاقتصاد» بما يردّه».

(450) «فصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» (38). وكلامه المقصود ثمة: «وأنا أقول إن الرحمة تشمل كثيرا من الأمم السالفة وإن كان أكثرهم يعرضون على النار، إما عرضة خفيفة حتى في لحظة أو في ساعة، وإما في مدة حتى يطلق عليهم اسم بعث النار، بل أقول إن أكثر نصارى الروم والترك في هذا الزمان تشملهم الرحمة إن شاء الله تعالى، أعني الذين هم في أقاصي الروم والترك ولم تبلغهم الدعوة».

وقال في موضع آخر (40): «وأما من سائر الأمم -يعني غير أمة محمد ﷺ-، فمن كذبه بعد ما قرع سمعه التواتر عن خروجه... فأعرض عنه وولى، ولم ينظر فيه ولم يتأمل، ولم يبادر إلى التصديق، فهذا هو الجاحد الكاذب، وهو الكافر؛ ولا يدخل في هذا أكثر الروم والترك الذين بعدت بلادهم عن بلاد المسلمين».

77- ﴿فَاُخْرِجْ مِنْهَا﴾:

ابن العربي (451): «كيف أُخْرِجَ من الجنة وهي دار القَرَارِ (452)، مَنْ دخلها لا يخرج منها؟» وأجاب بأن التي أخرج منها ليست التي وَعَدَ المتقون (453).

ع: «لم يثبت كونُ مَنْ دخلها (454) لا يخرج منها بدليل العقل بل بالشرع، ولعلها لم تكن حينئذ دار (455) قرار».

(451) لا ذكر لهذا في «أحكام القرآن».

(452) ك ، س: قرار.

(453) عن ابن عباس أنه كان في عدن، لا في جنة الخلد. نقله الألوسي في «روح المعاني» (227/23). ونقل

ابن عطية عن فرقة أن الله أمره بالخروج من السماء؛ وحكى عن الحسن وأبي العالية -نقلا عن الثعلبي-

أن قوله تعالى ﴿مِنْهَا﴾، يريد: من الخلقة التي أنت فيها، ومن صفات الكرامة التي كانت له! من

«المحرر الوجيز» (490/12).

(454) ق: دخل بها.

(455) س: 101-ب.

39

سورة تنزيل (456)

22- ﴿بِمَوْعِدٍ نُّؤَيِّدُ رَبِّهِ﴾:

أفاد قوله ﴿مَنْ رَبِّهِ﴾، أن ارتباط الدليل بالمدلول عادي لا عقلي. وفي الآية حذف التقابل (457).

41- ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾:

هذا قطع لحجتهم (458)؛ أي: أنزلنا عليك الفاصل بين الحق (459) والباطل (460).

﴿بِالْحَقِّ﴾:

(456) كذا سماها البسيطي!. وهي سورة الزمر وتسمى أيضا سورة الغفر، كما في «معاني القرآن» للنحاس (147/6)؛ «غرائب التفسير» (1009/2)؛ «جمال القراء» (37/1)؛ «روح المعاني» (232/23)؛ «التحرير والتنوير» (311/23)؛ «الإتقان» (157/1).

(457) «معاني القرآن» للنحاس (166/6)؛ «غرائب التفسير» (1012/2)؛ «مدارك التنزيل» (176/3)؛ «التسهيل لابن جزي» (194/3)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (161/15)؛ «البحر المحيط» (405/7)؛ «أنوار التنزيل» (5/26)؛ «المحرر الوجيز» (526-525/12)؛ وفيه: «ويدل قوله تبارك وتعالى ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ على المحذوف المقدّر. وتقديره: كالقاسي القلب والمغرض عن أمر الله.

(458) عن ابن عطية في «المحرر الوجيز» (542/12).

(459) ك: 357-ب.

(460) ك: المبطل.

فسرّه ابن عطية بوجهين⁽⁴⁶¹⁾، ثانيهما اعتزال لم يشعر به!؛ وقد تقدّم له نظيره في أول هذه السورة⁽⁴⁶²⁾.

﴿وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾:

أتى بالحصر في هذا دون الأول لوجهين:

-أ: أن المبالغة في مقام الإنذار⁽⁴⁶³⁾ أكدّ منها في مقام البشارة؛ لأن دفع المؤلم أكد من جلب الملائم.

-ب: أنه إشارة إلى قول رؤسائهم لأتباعهم: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾⁽⁴⁶⁴⁾، ولم يذكر أنهم قالوا لهم "إِنْ كَانَ لَنَا ثَوَابٌ فَهُوَ لَكُمْ، وَأَنْتُمْ شَرَكَاؤُنَا فِيهِ"⁽⁴⁶⁵⁾.

43- ﴿شُعَبَاءَ﴾:

قول الزمخشري: «لا يستطيع أحد شفاعَةً إلا بشرطين:

-أن يكون المشفوع له مرتضىً.

-وأن يكون الشفيع مأذوناً [له]⁽⁴⁶⁶⁾.

(461) «أحدهما أن يريد: متضمننا الحق في أخباره وأحكامه. والآخر أن يريد أنه أنزله بالواجب من إنزاله، وبالأستحقاق لذلك، لما فيه من مصلحة العالم وهداية الناس». من «المحرر الوجيز» (542/12)، ونقله ابن جزى في «التسهيل» (190/3) -دون عزو- ولم ينبه على ما فيه.

(462) عند قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ﴾ [2]. ن «المحرر الوجيز» (497/12).

(463) ك: "الإنزال". س: "الأنوار".

(464) العنكبوت: 12.

(465) زاد ابن عاشور في «التحرير» (22/24)، وجهها آخر وهو أن صيغة القصر هنا لتقريب الرسول ﷺ في أسفه على ضلالهم المفضي بهم إلى العذاب، مترلة من يعود عليه من ضلالهم ضر؛ فنحط بصيغة القصر، وهو قصر قلب على خلاف مقتضى الظاهر. ولذلك اتحدت الآيات الثلاث في الاشتمال على القصر، بالنسبة لجانب ضلالهم، فإن قوله في سورة النمل ﴿فَقُلْ أَنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ في معنى: فإنما يضل عليها، أي: ليس ضلالكم علي فإنما أنا من المنذرين. وهذه نكت من دقائق إعجاز القرآن.

(466) زيادة من «الكشاف».

وهاهنا الشُّرطان مَفْقُودان» (467).

لا يتعيّن كونُ قوله (468) "مرتضى" اعتزالاً كما زعم ابنُ خليل (469) في "التمييز" (470)؛ لاحتمال (471) كون معنى "مرتضى" أي مومناً، ولا يتعين تقييده (472) بالطائع. أو نقول (473): الشفاعة التي خالفنا فيها الزمخشري إنما هي في خروج المومنين من النار، ووافقنا على إثبات الشفاعة في رفع الدرجات (474).

44- ﴿فُلِّلَهُ الشَّيْءُ جَمِيعاً﴾:

تكميل وتتميم، لاقتضاء الأول نفي الشفاعة عن الأصنام فقط؛ لقوله ﴿وَلَا يَغْفِلُونَ﴾ (475).

وقول الفخر: «احتج بها» (476) [129-ر] المعتزلة على نفي الشفاعة» (477).

(467) «الكشاف» (4/131).

(468) س: قاله.

(469) هو أبو علي عمر بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن خليل السُّكُونِي (ت 717هـ). ن «نيل الابتهاج» (301)؛ «كفاية المحتاج» (322/1)؛ «الزركلي» (5/63)؛ «تراجم المؤلفين التونسيين» (3/45-51)؛ مقدمة تحقيق «لحن العامة والخاصة في المعتقدات» (مجلة معهد المخطوطات العربية؛ مجلد 17، جزء 2: 240-236؛ 246)؛ «كتاب العمر» (399-403) ومصادر ترجمته هناك.

(470) ق: "التيين"؛ وهو خطأ، لأن كتاب السُّكُونِي يُوسَم بِـ "التمييز" لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في الكتاب العزيز. ن «كفاية المحتاج» (322/1)؛ «التمييز» (ن خ ع ق 327) : 529. ونص ما فيه: «قال [الزمخشري] فيه: أي هو مالكها فلا يستطيع أحد شفاعة إلا بشرطين: أن يكون المشفوع له مرتضى وهو اعتزال، ولو كان مرتضى بمعنى "طائع"، لما احتاج إلى شفاعة، لاسيما عند المعتزلة، لأنهم يوجبون الثواب...».

(471) ك: الاحتمال.

(472) ق: تقييد.

(473) ق: ونقول.

(474) «الجامع لأحكام القرآن» (1/258).

(475) الزمر: 43.

(476) ق: به.

(477) «التفسير الكبير» (26/248)؛ ونقله الألويسي في «روح المعاني» (24/10)، وقال: إن الاستدلال بما على نفي الشفاعة في غاية الضعف.

يَجَابُ بِإِجْمَاعِنَا عَلَى تَخْصِيصِهَا⁽⁴⁷⁸⁾ بِالشَّفَاعَةِ فِي رَفْعِ الدَّرَجَاتِ، فَكَذَا تَخْصُّ⁽⁴⁷⁹⁾ أَيْضًا بِالشَّفَاعَةِ فِي الْخُرُوجِ مِنَ النَّارِ⁽⁴⁸⁰⁾.

وَمَعْنَى كَوْنِهَا لِلَّهِ، [أَي] بِإِذْنِهِ⁽⁴⁸¹⁾؛ كَقَوْلِهِ «وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى»⁽⁴⁸²⁾، وَلَئِنَّهُ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ «أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ يَشْفَعُونَ، فَيَخْرُجُ مِنْ مَخْرَجٍ مِنَ النَّارِ، حَتَّى لَا يَبْقَى شَفِيعٌ، فَيُشْفَعُ اللَّهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ»⁽⁴⁸³⁾. وَيَصِحُّ تَخْصِيصُ الْقُرْآنِ بِالسَّنَةِ⁽⁴⁸⁴⁾.

﴿لَهُ، مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽⁴⁸⁵⁾:

(478) ق: تخصيصنا.

(479) في «الكبير» (ص: 683): «يخص».

(480) ن الرّد على المعتزلة في نفهم لكون الشفاعة حاطة للسبيات في «الإبانة» للأشعري (64)؛ «الإرشاد» للحويني (330-331)؛ «الإنصاف» للباقلاني (149-155).

(481) «معاني القرآن» للنحاس (6/181)؛ «المحرر الوجيز» (12/545). إن قيل: كيف قال تعالى «قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا» مع أنه جاء في الأخبار أن الأنبياء والعلماء والشهداء والأطفال شفاعة يوم القيامة؟ قلنا: معناه: أن أحدا لا يملكها إلا بتمليك، كما قال تعالى «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ»، وقال تعالى «وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى».

من «أنموذج جليل» (443)؛ «الروض الريان» (2/357).

(482) الأنبياء: 28. الباقلاني: «فإن قيل: فما معنى قوله تعالى «وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى»؟ قيل: معناه الرد على من أنكر أصل الشفاعة، فأخبر تعالى أن ثم شفاعة، لكن لمن أراد تعالى أن يشفع له وأذن له في ذلك، ولم يرد إلا لمن رضي سائر عمله؛ لأن من رضي سائر عمله لا يحتاج إلى شفاعة. ويحتمل أن يكون «وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى» يعني: لمن كان معه على مرتضى. والمومن معه أفضل الأعمال التي ترضي وإن كان عاصيا فاسقا، وهو التوحيد والتصديق وقوله: لا إله إلا الله. والذي لا يرضى عمله أجمع هو الكافر فصح ما قلناه». من «الإنصاف» (153)؛ ون المصادر السابقة.

(483) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

(484) يجوز تخصيص القرآن بالسنة المتواترة باتفاق؛ وأما خير الواحد فالأئمة الأربعة على الجواز؛ وخالف البعض. ومنه: تخصيص الصحابة رضوان الله عليهم لكثير من عمومات القرآن بالأخبار، فخصوا عموم قوله تعالى «وَأَحَلْ لَكُمْ مَا وراءَ ذَلِكَ» بقوله ﷺ: «لَا تَنْكَحِ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَتِهَا وَخَالَاتِهَا»؛ وبقوله: «يَحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ»، والكتاب لم يذكر مما حرم من الرضاع إلا الأم والأخت. وخصوا آية المواريث بقوله: «لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ»، وبقوله: «نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ».

راجع «التبصرة في أصول الفقه» (132-135)؛ «إحكام الفصول» (264-265)؛ «الإحكام» لابن حزم (2/66)؛ «المستصفى» (3/336-337)؛ «المعتمد» لأبي الحسين البصري (1/255)؛ «المعالم في أصول الفقه» للرازي (171)؛ «التحصيل» للسراج الأرموي (1/387؛ 391-393)؛ «منتهى الوصول والأمل» لابن الحاجب (131)؛ «مفتاح الوصول» (73)؛ «إرشاد الفحول» (158)؛ «نثر الورد» لمحمد الأمين الشنقيطي (1/305)؛ «أصول الفقه» للخضري (188-189).

(485) من «س».

كالدليل لما قبله (486).

45- ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ [وَحْدَهُ]﴾:

وجه نظم هذه مع التي قبلها، ما قرره الأصوليون والجدليّون، أنّ وجه الترتيب في المناظرة أن يبدأ المستدل بإبطال مذهب الخصم، ثم يصحّح مذهبه، ثم إن كان في مقالة (487) خصمه (488) تناقض أو قهافت بيّنه (489) له (490)؛ وعلى هذا الترتيب أتت هذه الآيات؛ أنكر أولاً على الكفار مدّعاهم، مقرّونا ذلك الإنكار بالدليل الدالّ على بطلان تلك الدعوى، وهو قوله ﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾ الآية (491)؛ ثم ذكر مدّعى المومنين مقرّونا (492) بدليل صحّته، فقال ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً﴾ (493)؛ ثم أكد دليل إبطال مدّعى الكفار بتناقضهم في دعواهم فقال ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ﴾ (494)؛ وبيان التناقض أنهم زعموا أن تلك الآلهة تشفع لهم عند الله تعالى، والمشفوع (495) عنده (496) أعلى رتبة من الشفيع، فالمناسب إذا ذكر الله وحده أن تطمئن قلوبهم إليه، فنفورها عند ذلك مع كونه مشفوعاً له تناقض منهم.

(486) لما بين الله -جل وعز- أنه مالك الشفاعة يأذن فيها لمن يشاء، أتى بعام وهو ﴿له ملك السموات والأرض﴾ فاندرج فيه ملك الشفاعة؛ ولما كانت الشفاعة من غيره موقوفة على إذنه كانت الشفاعة كلها له. ن «مدارك التزويل» (184/3)؛ «البحر» (414/7)؛ «روح المعاني» (10/24).

(487) س: مقابلة.

(488) تكررت هاته الكلمة في "ق" وفي "س"، والمثبت أعلاه من "ك".

(489) ق: بينت.

(490) ن «ضوابط المعرفة» (367) وما بعدها.

(491) الزمر: 43.

(492) ك: 358-أ.

(493) الزمر: 44.

(494) س: 102-و.

(495) ق: فالمشفوع.

(496) س: عنه.

فإن قلت: لم قيل (497) ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾، والمطابق "لا يؤمنون بالله" أو "لا يؤمنون به"؟ فإن الآية ردّ على دَعْوَاهُمْ التَّشْرِيكَ (498) لا جحدهم الآخرة.

قلت: هو إشارة إلى أنهم إنما ادَّعَوْا شَفَاعَةَ الأصنام في الدنيا وأنكروها في الآخرة. وقول ابن فورك (499): «الآية ردّ على من يقول إن معرفة الصانع ضرورية؛ لأنها لو كانت كذلك لما اشمأزت قلوبهم وإن أنكروا بألسنتهم»، إن (500) أراد أن تَمَّ من يقول إن معرفة وجود الصانع ضرورية فمسلم، وليس في الآية ما يردّ عليه؛ لأنها ردّ على الكفار [130-ظ]، وهم إنما خالفوا في الوجدانية لا في الوجود. واتَّفقت الملل كلها على أن الوجدانية نظرية لا ضرورية، والأكثر على أن معرفة وجود الصانع نظرية، وحكى الشهرستاني في "نهاية الإقدام" و ابن حزم (501) في "النحل" (502) والملل "قولا بأنها ضرورية، لأنها لو كانت نظرية لزم التسلسل؛ لأن القول بأنها نظرية يؤدي إلى إبطال موجب التسلسل أو علة التسلسل، على مذهب الآخرين (503) القائلين بالعلية (504).

(497) س: قال.

(498) ق، ك: "الشريك".

(499) أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورَك (ت 406هـ):

المتكلم الأصولي الأديب النحوي الواعظ الأصباهي؛ كان شديد الرد على أصحاب ابن كرام. ترجمته في «وفيات الأعيان» (273-272/4؛ ر ت: 610)؛ «التمييز والفصل» (265-264/1)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (129/2؛ ر ت: 478).

(500) ق: أو.

(501) أبو محمد علي بن حزم القرطبي (ت 456هـ):

صاعد: «كان أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام»، انتحل علم الظاهر وبرز فيه؛ له «المحلى» (ط)؛ «الإيصال» (خ)؛ «الفصل» وعنه النقل...

ترجمته في «حذوة المقتبس» (311-308؛ ر ت: 708)؛ «الصلة» (417-415؛ ر ت: 894)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (1155-1146/3؛ ر ت: 1016)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (437-436؛ ر ت: 983)؛ «الأعلام» (4/255-254).

(502) ك: "النحل". وفي النسخ كلها "النحل والملل" و«الكبير»، خلاف المعروف من تقديم "الملل".

(503) في كل النسخ: "آخر من"؛ والمثبت من «الكبير».

(504) ك: "العلة". وتصويب العبارة من "ق، س" و«الكبير».

62- ﴿اللَّهُ خَلِفَ كُلِّ شَيْءٍ﴾:

لما ذكر البشارة والندارة، رجع إلى تأكيد دليل التوحيد الذي هو سبب في النجاة. وقول ابن عطية (505): «هذا عام مخصوص بوجود (506) ذات (507) الله وصفاته»، والمشهور الاحتجاج بالعام بعد تخصيصه (508)؛ فالآية رد على قول المعتزلة باستقلال العبد بأفعاله (509). وهذه القضية إن جعلت خارجية (510) باعتبار الموجودين حين نزول الآية فظاهر، وإن جعلت حقيقية تتناول كل من سيخلق (511) إلى قيام الساعة، فإنما تتقرر على أن المعدوم (512) شيء؛ أو يقال: إنه على تقدير وجوده فهو مجاز. ولقائل أن يقول: لا يصح تعميم اسم الفاعل

(505) «المحرر الوجيز» (560/12)؛ وعبارته: «وهو عموم معناه الخصوص». ون «التحرير والتنوير» (54/24).

(506) صُحِّفَتْ في "ق" إلى: يوخذ.

(507) ق: "بذات". ك: "ضدات" (كذا).

(508) وهو ما عناه صاحب «الموافي» حيث قال:

وَهُوَ حُجَّةٌ لَدَى الْأَكْثَرِ إِنَّ *** مُخَصَّصٌ لَهُ مُعَيَّنًا يَبِينُ

يعني أن العام الذي دخله تخصيص حجة في الباقي بعد التخصيص لدى أكثر العلماء وهو الحق، ولكن يشترط أن يكون المخصص بصيغة اسم الفاعل معينا بصيغة اسم المفعول، نحو: "أقتلوا المشركين إلا أهل الذمة"، فإن كان غير معين، نحو: "أقتلوا المشركين إلا بعضهم"، لم يصح الاحتجاج به في الباقي؛ لأنه ما من فرد إلا يحتمل أنه من البعض المستثنى، فلا يجوز قتل فرد، وخالف السبكي قائلا: «إن مذهب الأكثر الاحتجاج به، ولو كان المخصص غير معين». وقال القرافي: «إن هذا المذهب لم يقل به أحد، ولا يمكن العمل به، مع كون البعض حراما والبعض حلالا من غير تمييز». والذي يظهر من فروع المالكية جواز ما ذكره السبكي عن الأكثر، من جواز العمل مع عدم تعيين المخصص، وذلك في قولهم: إن كون مُضَيِّ البيع المختلف فيه عند الفوات بالثمن، ومضي المتفق عليه بالقيمة، كلتاها قاعدة أغلبية يخرج منها بعض الأفراد، ولم يعينوه مع تجويزهم العمل بكلتا القاعدتين كما هو معروف في فروع مالك. من نثر الورود» (278/1).

ون «إحكام الفصول» (248-247)؛ «التبصرة» (192-187)؛ «المستصفى» (256-250/3)؛ «المعالم في أصول الفقه» (92-91)؛ «التحصيل» للسراج (371-370/1)؛ «إرشاد الفحول» (137-138)؛ «أصول الفقه» للخضري (185-183).

(509) «التفسير الكبير» (101-100/13)؛ «مدارك التنزيل» (190/3)؛ «روح المعاني» (21/24).

(510) ك: جارية.

(511) س: يخلق.

(512) ق: المعدم.

في الأزمنة الثلاثة، الماضي والحال والاستقبال، فيرجع إلى ابتداء الخلق وأصله.

﴿وَهُوَ (513) عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾:

راجع لدوام المخلوق وبقائه بخلق الأعراض (514) له؛ لأنها لا تبقى زمانين، وبقاء نوعها شرط في بقاء الجوهر (515)، وكذا على قول من يقول بانعدام الجواهر (516)، وأنها تُخلق في كل زمان كالعرض.

75- ﴿حَاقِبِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾:

يدل أنهم أجسام؛ لدلالته على [الجهة، وهي دليل] (517) الجسمية. و﴿حَوْلَ﴾: ما في مقعره من داخل، أو في (518) مخرجه من خارج، بناءً على أن: هل خارجه الخلا (519) أو الملا.

(513) ك: 359-ب.

(514) الأعراض جمع عَرْض، وهو الذي يعرض في الجوهر ولا يصح بقاءه وقتين، يدل على ذلك قولهم: عرض لفلان عارض من مرض وصداع، إذا قرب زواله ولم يعتقد دوامه. ومنه قوله ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾، وقوله ﴿هذا عارض ممطرنا﴾.

من «الإنصاف» للباقلاني (15).

(515) الجوهر الذي له حيز؛ والحيز هو المكان أو ما يقدر تقدير المكان عن أنه يوجد فيه غيره.

من «الإنصاف» للباقلاني (15).

(516) ق: الجوهر.

(517) مزيد من «ق».

(518) ك: س، «وفي».

(519) الخلا: أن يوجد جسمان لا يتماسان، ولا يوجد بينهما ما يماسانه. أما الملا فهو ما حل في الخلا، ويملا جزءاً منه أو يملؤه كله.

ن «الشامل» للجويني (508)؛ «المستصفى» (146-145/1).

40

سورة غافر

3- ﴿وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾:

جعلهُ الزمخشري عطفَ تفسير⁽⁵²⁰⁾، [على مذهبه]⁽⁵²¹⁾ أن المغفرة للمؤمنين مشروطة⁽⁵²²⁾ بالتوبة. والآية دليل لنا⁽⁵²³⁾؛ لاقتضاء العطف المغايرة.

ولما كان [كونه]⁽⁵²⁴⁾ شديد العقاب معلوم أنه مغاير لكونه غافر الذنب وقابل التوب، استغني فيه عن ذكر الواو⁽⁵²⁵⁾ [131-].

وقول ابن عطية⁽⁵²⁶⁾: «"التَّوْبُ" اسم جنس، لأن واحده توبة» وهم، بل هو من المصدر المحدود، كضرب وضربة، قاله ابن عرفة.

الفخر: «في لفظ التوب قولان، الأول⁽⁵²⁷⁾ أنه مصدر، وهو قول أبي عبيدة⁽⁵²⁹⁾؛ والثاني أنه جماعة التوبة وهو قول الأخفش⁽⁵³⁰⁾. قال المبرد:

(520) «الكشاف» (4/149). وقد نقل أبو حيان نكتة الزمخشري في الواو العاطف هنا؛ وقال عقيها: «وما أكثر تلميح هذا الرجل وشقشقته!؛ والذي أفاد أن الواو للجمع، وهذا معروف من ظاهر علم النحو».

(521) مزيد من "ق".

(522) س: 103-ب.

(523) س: دليل أمّا لنا.

(524) ساقط من "ك".

(525) ن «الروض الريان» (2/381)؛ «روح المعاني» (24/43).

(526) «المحرر الوجيز» (13/6)؛ «البحر المحيط» (7/431)؛ وإنما جعله ابن عطية وأبو حيان احتمالا ليس إلا، ولم يميز ما به.

(527) ق: ك: "والأول".

(528) ق: ابن.

(529) معمر بن المثنى اللغوي البصري، أبو عبيدة (112-209هـ):

أخذ عن يونس وأبي عمرو، وعنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني والأثرم وعمر بن شبة، وكان أعلم من الأصمعي وأبي زيد بالأنساب والأيام؛ وهو أول من صنف في غريب الحديث. صنف «مجاز القرآن» (ط)؛ «غريب الحديث» (ط)؛ «معاني القرآن»؛ «خلق الإنسان»؛ «ما تلحن فيه العامة»، وغير ذلك.

ن «أخبار النحويين البصريين» لأبي سعيد السيرافي (67-71)؛ «طبقات النحويين واللغويين» (175-178 ر: ت: 92)؛ «الفهرست» للندم (58-60)؛ «وفيات الأعيان» (5/235-243 ر: ت: 731)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (1/371-372 ر: ت: 367)؛ «بغية الوعاة» (2/294-296)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (1/185-186 ر: ت: 185).

(530) ك: "الأخيش". والنقل عنه في كتابه «معاني القرآن» (2/459). ون «المحرر الوجيز» (13/6). =

يجوز أن يكون مصدرا، يقال: تاب يتوب توبا وتوبة، مثل (531): قال يقول قولاً وقولة؛ ويجوز أن يكون جمعا لتوبة، فيكون تَوْبَةً وتَوْبٌ (532) مثل ثمرة وتمر (533)، إلا أن المصدر أقرب؛ لأن على هذا التقدير، يكون تأويله: أنه يقبل هذا الفعل (534).

قال: «والآية مُشْعَرَةٌ بترجيح جانب الرحمة؛ لأنه تعالى لما أراد أن يصف نفسه بكونه شديد العقاب، ذكر قبله صفتي كونه غافر الذنب وقابل التوب، وذكر بعده صفة ذي الطول» (535).

= والمقصود من الأخافش الأحد العشر، والثلاثة المشهورين، الأخفش الأوسط؛ إذ هو الذي صنف «معاني القرآن»؛ وهو سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش المعتزلي (ت 210هـ):
قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل، أذب أولاد الكسائي وأقرأه «كتاب سيبويه» سراً، و صنف «معاني القرآن»، فاحتذاه الكسائي والقراء. صنف «الأوسط» في النحو؛ «القوافي» (ط)؛ «المقاييس»؛ «الاشتقاق»؛ «الأصوات»... وغير ذلك.
ترجمته في «الفهرست» للنديم (58)؛ «طبقات النحويين واللغويين» (72-74؛ ر ت: 23)؛ «وفيات الأعيان» (380/2-381؛ ر ت: 264)؛ «بغية الوعاة» (590/1-591)؛ ومقدمة تحقيق كتابه «معاني القرآن» (13-48).

(531) ك: مثال.

(532) ك: وتوبا.

(533) في «التفسير الكبير»: «ثمرة وثمر». وهو تطبيع. ون «معاني القرآن» للنحاس (202/6)؛ «المحرر الوجيز» (7/13)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (190/15)؛ «الفريد» للمنتجب (205/4)؛ «البحر المحيط» (7/431)؛ «باهر البرهان» (1266/2)؛ «روح المعاني» (42/24). وجل هؤلاء ذكروا وجه الجمع -دون وجه المصدر- بصيغة التمرّض؛ ومنهم من أضرب عن ذكره جملة واقتصر على ذكر المصدر قولاً واحداً كصنيع ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (81/24).

(534) «التفسير الكبير» (25/27).

(535) «التفسير الكبير» (26-25/27)؛ «البحر المحيط» (431/7)؛ «روح المعاني» (43/24)؛ «أنوار التنزيل» (34/5)؛ وفيه، بمعنى ما ذكر وهو أخصر: «وفي توحيد صفات العذاب مغمورة بصفات الرحمة دليل رجحانها!».

41

سورة فصّلت

عبر (536) ابنُ شَاس (537) عن سجدها بـ "سجدة" (538) المومن " وهو وَهَم (539).

38- ﴿فَارِئْتَكَبْرُؤًا﴾:

جوابه محذوف، أي فالله غني عنهم (540).

44- ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ فُرْأَنًا أَعْجَمِيًّا﴾:

(536) هنا زيادة "عن" في ق.

(537) كتب الناسخ فوقها ظاء.

أبو محمد عبد الله بن نجم بن شاس الجذامي السعدي (ت 610هـ):

من فقهاء المذهب العارفين بقواعده، صنف فيه كتابا نفيسا سماه «الجواهر الثمينة في مذهب عالم المابينة» (ط)، وضعه على ترتيب «الوجيز» للغزالي، وفيه دلالة على غزارة فضائله.

ترجمته في: «الديباج المذهب» (229-230؛ رت: 284)؛ «وفيات الأعيان» (61/3-62؛ رت: 337)؛ «وفيات ابن قنفذ» (306)؛ «طبقات المالكية» (345ب-346أ)؛ «الأعلام» (4/124).

(538) كذا في "س". وفي "ق": عن سجدة ما يسجده. وفي "ك": عن سجدة المومن.

(539) نقل ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (24/228) عن الكواشي في «التبصرة» (خ): ألها «تسمى "سجدة

المومن"؛ ووجه هذه التسمية قصْدُ تمييزها عن سورة "الم السجدة" المسماة "سورة المضاجع"، فأضافوا هذه إلى السورة التي قبلها وهي "سورة المومن"، كما ميّزوا "سورة المضاجع" باسم "سورة لقمان" لأنها واقعة بعد "سورة لقمان".

اه المقصود منه؛ وعليه فلا يتجه توهم المؤلف لابن شاس!.

(540) «البحر المحيط» (7/477)؛ «التحرير والتنوير» (24/301).

ع:- ورأيت⁽⁵⁴¹⁾ بخطه أيضا- «هذه الآية كالا حتراس بعد قوله: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ﴾⁽⁵⁴²⁾، فالمماثلة إنما هي في المعاني لا في اللفظ، للعلة التي أشير إليها هنا، ولقوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾⁽⁵⁴³⁾».

وفرّق (544) ابن عطية⁽⁵⁴⁵⁾ بين الأعجمي والعجمي؛ و ابن السّيد⁽⁵⁴⁶⁾ في "شرح أدب الكتاب" لابن قتيبة، جعلهما⁽⁵⁴⁷⁾ بمعنى واحد⁽⁵⁴⁸⁾.

[ابن] بابشاذ⁽⁵⁴⁹⁾ في "مقدمته": «"لولا"، إن دخلت على المضارع كانت

(541) ق: وروايته.

(542) فصلت: 43.

(543) إبراهيم: 4.

(544) ك: 360-أ.

(545) «المحرر الوجيز» (124/13)؛ «الجواهر الحسان» (128/4).

(546) أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السّيد البطلوسي (444 521هـ):

صاحب المصنفات في اللغة وغيرها، جمع «المثلث» في مجلدين، وأربى فيه على قطرب، وله «شرح سقط الزند» لأبي العلاء (خ) -أحسن من شرح المصنف-؛ «شرح أدب الكتاب»- وعنه النقل-

ن «فلائد العقيان» لابن خاقان (210-202)؛ «فهرس ابن عطية» (141)؛ «الصلة» لابن بشكوال (292-

293 ر ت: 634)؛ «البداية والنهاية: وفيات سنة 521هـ» (212/12)؛ «الديباج المذهب» (228-229 ر ت: 282)؛ «وفيات الأعيان» (98-96/3 ر ت: 347)؛ «غاية النهاية» (449/1 ر ت: 1873)؛ «بغية

الوعاة» (55-56/2 ر ت: 1422)؛ «شجرة النور» (130)؛ «الأعلام» (123/4)؛ مقدمة تحقيق «مشكلات

موطأ مالك بن أنس» للمترجم (19-27).

(547) ك: جعلتهما.

(548) قال ابن قتيبة: «ومن ذلك الأعجمي والعجمي... لا يكاد عوام الناس يفرقون بينهما؛ فالأعجمي:

الذي لا يفصح وإن كان نازلا بالبادية، والعجمي: منسوب إلى العجم وإن كان فصيحاً». من «أدب

الكتاب» (39). ونقله عنه لامنس في «فرائد اللغة في الفروق» (15)؛ واستظهر المنتجب في «الفريد» (231/4)

لنصر التفرقة بكون زياد الأعجم سمي بذلك لآفة كانت في لسانه وكان عربيا. وعليه أغلب المفسرين؛ ن

«معاني القرآن» للنحاس (105/5)؛ (280/6)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (240/15)؛ «أنوار التنزيل» (49/5)؛

«التسهيل لعلوم التنزيل» (15/4)؛ «مدارك التنزيل» (238/3).

وتعقب ابن السّيد البطلوسي القتيبي فقال: «هذا الذي قاله غير صحيح، لأن أبا زيد وغيره قد حكوا أن

الأعجم لغة في العجم، وجاء ذلك في الأشعار الفصيحة، كقول الأخضر الحماني:

سلم لو أصبحت وسط الأعجم *** في الروم أو فارس أو في الديلم

إذا لزرناك ولو لم نسلم

...ومما استعمل فيه الأعجم، بمعنى العجم، قول الشاعر: "نما تعتقه ملوك الأعجم". (الاقنصاب في شرح

أدب الكتاب: 116-117). وضح ابن الأنباري التفريق بينهما. ن «شرح أدب الكتاب» للحواليقي (148).

(549) ك: "باب شاذ" وكذلك هي في «الصلة البشكولية» (174)؛ في ترجمة ابن الحصار الخطيب) و «فهرس ابن

عطية» (121-122) ووقع متصلا فيه أيضا: 128)؛ ووقعت في "ق، س" متصلة كما في «البداية والنهاية». وابن=

للتحضيض⁽⁵⁵⁰⁾، وإن دخلت على الماضي كانت للتويخ⁽⁵⁵¹⁾؛ ونحوه لابن عصفور و ابن هشام المصري⁽⁵⁵²⁾.

﴿وَتَيْكَ يُنَادُونَ﴾:

أنشد بعض الصوفية⁽⁵⁵³⁾:

إذا نطق الوجود أصاخ قوم

بأذانٍ إلى نطق الوجود

= بابشاذ، هو طاهر بن أحمد، أبو الحسن النحوي المصري (ت 469هـ؟): أحد أئمة النحو واللغة. من تصانيفه: «مقدمته» (ط) - التي عنها النقل-؛ «شرح جمل الزجاجي»؛ «شرح النخبة». ترجمته في: «البداية والنهاية: وفيات سنة 469هـ» (124/12)؛ «وفيات الأعيان» (517-515/2)؛ رت: 308؛ «وفيات ابن قنفذ» (254)؛ «بغية الوعاة» (17/2- رت: 1322)؛ «الأعلام» (220/3). (550) ك: "للتخصيص". «الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية» (307/3)؛ «ترشيح العلل في شرح جمل الجرجاني» لصدر الأفاضل الخوارزمي (215). ومثّل له السيوطي في «الإتقان» (240/3)، بقوله تعالى ﴿لولا تستغفرون الله﴾، وقوله تعالى ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب﴾. (551) نظم الزواوي هذا المعنى فقال :

وحرف تحضيض وعرض أي طلب
وحرف تويخ مع الماضي تم
بعنف أو لطف مع الآتي اصطحب
معنى بها استفهام هل ونفي لم

(552) ق: "البصري". ن «المغني» (361).

(553) هو الشيخ أبو عبد الله الشوذى الحلوي دفين تلمسان، كما صرح به شهاب الدين المقرئ في «نفح الطيب» (260/5). ولعله صاحب الصلوات الواردة في «أزهار الرياض» (131/4)، والمنسوبة تطبيقاً إلى الشونى الذي لم يهتد المحققان إليه. وقد نقل التنبكتي عن الشيخ زروق أنه رُمي جماعةً بالقول بالحلول مع أنه كفر، فذكر منهم الشوذى؛ ثم عَقَبَ صاحب «كفاية المحتاج» (343/1) بقوله: «والظنُّ بهم براءتهم، ولكن ضاقت عنهم العبارة عن حقائق صريح العلم، فأدَّتْ بظاهرها ما يتوهم، مع براءتهم منه. هذا معتقدنا فيهم، وعند الله الموعدا». له ترجمة في البستان لابن مريم: 68-70. ثم وجدتهم ذكروا لأبي جعفر بن الزبير كتاباً يوسم بـ «ردع الجاهل عن اعتساف المجاهل»؛ في الرد على الشوذية (طبقات المفسرين للدواودي: 27/1)؛ -نسبة إلى أبي عبد الله الشوذى الإشيلي-؛ وذكره ابن الزبير عن نفسه، حين ترجم لابن أخلى الأنصاري، ولمز أتباعه بتحليل الخمر، وتحليل نكاح أكثر من أربع، وأن المكلف إذا بلغ درجة العلماء -عندهم- سقطت عنه التكاليف الشرعية! من «صلة الصلة» (5ق، الملحق: 414؛ رت: 221). وألف في الشوذية غير ابن الزبير معاصره ابن رشيد السبتي، وسمى كتابه «إمالة الأذية الناشئة من سباطة الشوذية» (حواشي ذيل الموصول والصلة: 44/1)؛ ولم يتحقق عندي إلى الآن تطابق أو تغاير ما بين العَلَمين!.

وَذَاكَ (554) النَّطْقُ لَيْسَ بِهِ (555) اِنْعِجَامٌ

وَلَكِنْ دَقٌّ عَنْ فَهْمِ الْبَلِيدِ

فَكُنْ فِطْنًا تُنَادِي مِنْ قَرِيبٍ⁵⁵⁶

وَلَا تَكُ مَنْ تُنَادِي مِنْ بَعِيدٍ⁵⁵⁷

(554) ق: وذلك.

(555) في «النفع»: له.

(556) هذا يوافق أحد معنيين ذكرهما المفسرون في تأويل الآية؛ ورجحه ابن جزري بكونه أليق بالكنايات التي قبلها؛ ن «معاني القرآن» للنحاس (281/6)؛ «التسهيل» (15/4)؛ «المحرر الوجيز» (126/13)؛ «روح المعاني» (130-131). وجعل العزُّ البعد في الآية من مجاز التشبيه، وتقريره أنه «شبه تعذر فهمهم لما يسمعون، بتعذر فهم من نودي من مكان بعيد، لا يسمع من مثله السامعون. وهذا من مجاز تشبيه المعاني بالمعاني». من «الإشارة إلى الإيجاز» (322/1)، وذكر القرطبي المعنيين جميعا في «الجامع» (247/15).
(557) «البيستان» (69-70)؛ «الضوء اللامع» (280/7)؛ وفيه: "احتاج قوم" وهو تصحيف؛ «نفع الطيب» (261/5).

سورة الشورى وسورة الزخرف: لا شيء فيهما (558) [132-ظ]

44

سورة الدخان

3- ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَرَّكَةٍ﴾:

وَقَعَ فِي كَلَامِ الْفَخْرِ هُنَا، مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى فَضِيلَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ (559) عَلَى لَيْلَةِ الْمَوْلِدِ (560)، وَهُوَ مَفْهُومٌ مِنْ تَعْقُبِهِمْ (561) قَوْلَ الْبُوصَيْرِيِّ (562):

لَوْ نَاسَبَتْ قَدْرُهُ آيَاتُهُ عَظْمًا

أَحْيَا اسْمُهُ حِينَ يُدْعَى دَارِسَ الرَّمَمِ (563)

(558) ستاتي نكت منهما عند ابن غازي في «تكملة» لهذا الكتاب.

(559) كذا في "س". وسقطت "ليلة" من "ق"، و"القدر" من "ك".

(560) ن «التفسير الكبير» (203/27). وقد ألف أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن مرزوق (ت 842هـ) - المترجم

في «تمهيد الطالب ومنتهى الراغب» (98-96) - كتابه «جنى الجنيتين في شرف الليلتين» في المحاكمة بين من قال بشرف ليلة دون الأخرى؛ وبناء على ثلاثة أبواب، الأول فيما يختص بليلة القدر، والثاني فيما يختص بليلة المولد، والثالث في بيان الأفضل منهما؛ وجعل لكل باب فصولا. ن «جنى الجنيتين»: ن خ

ع : 46 ورقة.

(561) س: تعليلهم.

(562) ق، س: البصري.

(563) س: 104 - أ.

4- ﴿وَيْمًا يُعَرِّفُ﴾:

يردُّ قول القرافي: «فَرَّقَ بين "فَرَّقَ" و "فَرَّقَ" (564)».

17- ﴿وَلَفَّهٖ فِتْنًا فَبَلَّغَهُمُ فَنَومَ هِرْعَوِيٍّ﴾:

وَرَدَ سَؤَال من بِلْد قَفْصَة (565) لشيخنا ابن عرفة، عن تَكرير القصص في القرآن (566) في مواضع بالفاظ مختلفة. فأجاب بثلاثة أوجه:

أ)- أَنَّ الوفود كانت تأتي أفواجا، فيحضرُ بعضهم القصة ويسمُّعُها دون بعض، فكَرَّرْتُ ليعلمها الجميع (567).

ب)- أَنَّهُ ليس كُلُّ الناس (568) يحفظ (569) كُلَّ القرآن، فكَرَّرْتُ لِتَقَعَ في

(564) عزا شهاب الدين القرافي في أول «أنواء الفروق» إلى بعض مشايخه أن العرب فرقوا بين "فَرَّقَ" بالتخفيف، و "فَرَّقَ" بالتشديد، فجعلوا الأول للمعاني والثاني للأجسام بناء على أن كثرة الحروف تقتضي زيادة المعنى أو قوته، والمعاني لطيفة يناسبها المخفف والأجسام كثيفة يناسبها التشديد، واستشكله هو بَعْدَ اطراده، وهو ليس من التحرير بالمحل اللائق، بل هو أشبه باللطائف منه بالحقائق، إذ لم يُرَاعِ العربُ في هذا الاستعمال معقولا ولا محسوسا، وإنما راعوا الكثرة الحقيقية أو المجازية كما قررنا، ودل عليه استعمال القرآن، ألا ترى أَنَّ الاستعمالين ثابتان في الموضع الواحد، كقوله تعالى ﴿وَقَرَأْنَا فِرْعَانَ﴾ قرئ بالتشديد والتخفيف، وقال تعالى حكاية لقول المؤمنين ﴿لَا تَفَرَّقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رِسلِهِ﴾.

راجع «تفسير ابن عاشور»-المقدمة الأولى-(1/11؛ 1/494).

(565) بلدة في طرف إفريقية من ناحية المغرب من عمل الزاب الكبير بالجريد، وهي الآن تابعة لتونس.

من «معجم البلدان» (4/382).

(566) ألف البدر بن جماعة، كتابا سماه: «المقتنص في فوائد تكرار القصص». ون مطلبها في سرِّ التكرار في القرآن

بإطلاق، في «تفسير القاسمي» (1/257-261).

(567) ن «الإتقان في علوم القرآن» (3/204-205).

(568) هنا زيادة "ليس" في ق.

(569) ق: يحفظه.

البعض المحفوظ (570).

(ج) - أن ذلك مبالغة في القصص (571) والتحذير (572).

قلت: إلا قصة يوسف (573)، فإنها لم تتكرر (574).

(570) قيل لمحمد بن سعيد: ما هذا التردد للقصص في القرآن؟ فقال: ليكون لمن قرأ ما يسر منه حظ في الاعتبار. نقله ابن عطية في مقدمة «التفسير» (15/1).

(571) ق: القصص.

(572) وقع هذا المعنى لابن قتيبة، في «تأويل مشكل القرآن» (باب تكرار الكلام والزيادة فيه): 232-235. وزاد الفخر وجها آخر، وهو أن ظهور الفصاحة ومزيتها في القصة الواحدة، إذا أعيدت يكون أبلغ منها في القصص المتغيرة؛ وهذه هي الفائدة فيما تكرر من كتاب الله من قصة موسى وفرعون، وسائر الأنبياء. من «نهاية الإيجاز» (280). ون «أنموذج جليل» (370-371)؛ «كشف المعاني» (173-174)؛ «الروض الريان» (288-289)؛ «الفوائد الجميلة» للشوشاوي (267-268). وزاد علم الدين السخاوي، وجها آخر، وهو أنهم لما عجزوا عن الإتيان بسورة مثله؛ أتاهم بسور مماثلة في المعنى والنظم والقصة، وذلك أذكى لقلوبهم. من «جمال القراء وكمال الإقراء» (46/1).

(573) إن قيل: ما الحكمة في عدم تكرير قصة يوسف، وسوقها مساقا واحدا في موضع واحد دون غيرها، أوجب بوجوه:

- أحدها: أن فيها تشبيب النسوة به، وحال امرأة ونسوة افتتنوا بأبدع الناس جمالا، فناسب عدم تكرارها لما فيه من الإغضاء والستر.

- ثانيها: أنها اختصت بحصول الفرج بعد الشدة، بخلاف غيرها من القصص، فإن مآلها إلى الوبال كقصة إبليس وقوم نوح وهود وصالح وغيرهم، فلما اختصت بذلك اتفقت اللواعي على نقلها لخروجها عن سمت القصص.

- ثالثها: أنها لم تكرر كبقية القصص إشارة إلى عجز العرب؛ كان النبي ﷺ قال لهم: إن كان من تلقاء نفسي، فافعلوا في قصة يوسف ما فعلت في سائر القصص؛ قاله الأستاذ.

- رابعها: أنها نزلت بطلب من الصحابة، فزلت مبسوسة ليحصل لهم مقصود القصص من الاستيعاب والترويح والإحاطة.

- خامسها: وهو الأقوى؛ أن قصص الأنبياء كررت لأن المقصود بها إفادة إهلاك من كذبوا رسلهم، والحاجة داعية إلى ذلك، لتكرر تكذيب الكفار للرسول، فكلما كذبوا أنزلت قصة منذرة بحلول العذاب، كما حل على المكذبين؛ وقصة يوسف لم يقصد منها ذلك.

أفاده السيوطي في «الإتقان» (3/205-206). ون «نكت الانتصار لنقل القرآن» (212-216).

(574) ك: يتكرر.

45

سورة الجاثية⁽⁵⁷⁵⁾2- ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ⁽⁵⁷⁶⁾﴾:

الزمخشري⁽⁵⁷⁷⁾: «يحتمل كونه صفة للكتاب»، فتعقبه أبو حيان⁽⁵⁷⁸⁾ بالفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي؛ ويُردُّ بأنه وإنَّ كان أجنبياً عن المنعوت فليس أجنبياً عن الجملة، وقد قال تعالى ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ⁽⁵⁷⁹⁾﴾، والجواز هنا أولى لاتِّساع⁽⁵⁸⁰⁾ العرب في الظروف والمجرورات، وقال أبو حيان في "شرح تسهيل ابن مالك" في باب التابع:

«يجوز الفصل بين⁽⁵⁸¹⁾ الصفة والموصوف بـ:

-المبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف، كقوله تعالى ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ⁽⁵⁸²⁾﴾.

(575) ك: 361-أ.

(576) زيادة لدنية يقتضيها السياق.

(577) «الكشاف» (4/284).

(578) «البحر المحيط» (8/43). ون «روح المعاني» (25/138).

(579) الجمعة: 1.

(580) ك: للتساع.

(581) ق: لأن.

(582) إبراهيم: 10.

- وبالخير نحو "زيد قائم العاقل".

- وبجواب القسم والمقسم به موصوف، كقوله تعالى (.....)

- (583) ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ
عَالِمُ الْغَيْبِ﴾ (584).

- وبمعمول الصفة، كقوله [تعالى] ﴿ذَلِكَ خَشَرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ (585).

- وبالفعل العامل في الموصوف، نحو "أزیداً" (586) ضربت القائم.

- وبالمفسر كقوله تعالى ﴿إِنَّ امْرَأَهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (587)، ففصل
بـ "هلك" المفسر.

- وبجملة الاعتراض، كقوله تعالى ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (588)،

(583) ما بين القوسين، موضع لِسَقَطِ خفي وقع في كل الأصول؛ نَبَهْنَا إليه أمران: أحدهما مناقضة المثال ﴿سبحان الله عما يصفون عالم الغيب﴾، للمُثَلِّ؛ إذ ليس في الآية من جواب. وثانيهما: ظهور ذلك بمعارضة المنقول بأصله، أي «شرح التسهيل».

والإليك ما حقه أن يدرج بالنص، فمنعنا منه مراعاة إيراده كما ورد، كيلاً نخرج عن عهدة التحقيق: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَاتِيَنَّكُم عَالِمُ الْغَيْبِ﴾ [سبا: 3].

- وبمعمول الموصوف: "هذا ضاربٌ زيداً عاقل".

- وبمعمول المضاف إلى الموصوف).

قلت: ولا يخفى أن هذا السَّقَط ناتج عن انتقال النظر؛ إمّا من البسيطي نفسه، أو ممن نَسَخَ الأصل الأول. والنص موفور السلامة في «الكبير» (ص: 724).

(584) المومنون: 90-91.

(585) ق: 44.

(586) ك: أزيد.

(587) النساء: 176.

(588) الواقعة: 76.

وتقول "جاء زيدٌ وأنا أعرف الطويلَ". [133-ر]

-وبالاستثناء، نحو "ما جاء أحدٌ إلا زيدا (589) خيرٌ منك".

-وبالمعطوف إذا لم يكن شريكاً في الصفة، حكى سيبويه (590): "هذان رجلان وزيدٌ منطلقان (591)".

23- ﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾:

أي على علم الله به (592)، وعلمه هو (593). وقول ابن عطية: «هي حجةٌ للجبرية» (594)، يُردُّ (595) بأنها إنما هي حجةٌ لأهل السنة؛ والمعنى: على علم من العبد، إشارةٌ إلى حالة صدور الفعل من المكلف مع علمه به وعدم امتثاله، وذلك كسبٍّ، فانتفى الجبر.

(589) ك، س: زيد.

(590) عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه (180هـ):

أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو. إمام البصريين، أخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر، وناظر الكسائي فظلم. صنف «الكتاب» (ط)، فوصف بقرآن النحو؛ وكان المريد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه: هل ركبت البحر؟! تعظيماً واستصعاباً لما فيه.

ترجمته في «الفهرست» للنديم (57)؛ «طبقات النحويين واللغويين» (66-72؛ ر ت: 22)؛ «وفيات الأعيان» (3/463-465؛ ر ت: 504)؛ «بغية الوعاة» (2/229-230)؛ «الأعلام» (81/5).

(591) النص بطوله - على اختلاف يسير - في «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل (382/2)؛ وقد قال ابن عصفور في «المقرب» (2/228): «و لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا بجمل الاعتراض؛ وهي كل جملة فيها تسديد للكلام».

(592) «المحرر الوجيز» (13/315)؛ «أنوار التنزيل» (5/70)؛ «روح المعاني» (13/152).

(593) «الجامع لأحكام القرآن» (16/112)؛ «التسهيل» (4/39)؛ «البحر المحيط» (8/49)؛ «غرائب التفسير» (2/1088)؛ «التحرير والتنوير» (26/358).

(594) الذي في «المحرر الوجيز» (13/315-316): «وهذه الآية لاحجة للجبرية فيها؛ لأن التكسب فيها منصوص عليه في قوله تعالى «اتخذ»، وفي قوله تعالى «على علم» على التأويل الأخير فيه؛ ولو لم ينص على الاكتساب لكان مُراداً في المعنى».

قلت: وهذا واحد من النقول التي أحالها البسيلي عن معناها.

(595) ك: فرد.

27- ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُخْسِرُ الْمُبْطِلُونَ﴾:

يؤخذ منها أن ربح مال التجارة، إنما يُعتبر يومَ حصوله لا يومَ حصول أصله (596)، وهو قول ابن القاسم في أوائل كتاب الزكاة الأول من "المدونة" (597)، في مسألة من مضى لعشرة دنانير عنده حَوْلٌ، فأنفق منها خمسة واشترى بالخمسة الأخرى سلعة باعها بخمسة عشر. قال: «لا شيء عليه حتى يبيع بعشرين». فجعل الربح إنما يُعدّ حاصلًا يوم حصوله خلاف (598) قول الغير (599).

وتقريرُ الأخذ من هذه الآية، أنه جعلَ فيها خسران المبتلين كائناً يوم القيامة، فدلَّ على أن مقابله وهو ربحُ المحققين (600) كذلك؛ لأنها تجارة في المعنى (601)، قال <الله> تعالى ﴿هَلْ أَذِلَّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ﴾ (602) وقال ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية (603).

29- ﴿يَنْصِبُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾:

(596) المعروف في المذهب أن حولَ ربح المال حولُ أصله كما قال صاحب «الرسالة» (مع شرح الآبي: 218). قال ابن ناجي: «وظاهره كان الأصل نصاباً أم لا. وروى أشهب وابن عبد الحكم أنه يستقبل به حولا وإن كان الأصل نصاباً كالقوائد؛ وأنكر أبو عبيد القول الأول، وقال: لا نعلم أحداً قاله غير مالك، ولا فرق أحد بين ربح المال والقوائد، ولم يتابعه عليه أحد غير أصحابه. وقال ابن عبد البر: قال بقول مالك هذا الأوزاعي وأبو ثور وطائفة من السلف، إلا أن هؤلاء راعوا أن يكون أصله نصاباً. ن «شرح الرسالة» (326/1)؛ «التمر الداني» (218)؛ «جامع الأمهات» (145) وشرّح خليل عند قوله في «المختصر» (60): «وَضُمَّ الرِّبْحُ لِأَصْلِهِ».

(597) (243/1).

(598) ك: 363-أ.

(599) س: 105-ظ.

(600) س: المحققين.

(601) «التفسير الكبير» (28/233).

(602) الصف: 10.

(603) التوبة: 111.

النطق أعم من الكلام، لكن قُيِّدَ بالحق، [و] لازم الأعم لازم الأخص، فإذا
لزم نطقه الحق لزم الكلام.

30- ﴿وَأَمَّا الْغِيصَ إِمْنُولُ﴾ الآية:

فيها حذف التقابل.

﴿فَبَيْنَ خِلْمِمْ رَبُّهُمْ بِهِ رَحْمَتِهِ﴾:

السُّكُونِي فِي "لَحْنِ الْعَوَام" (604) له: «لا يقال: اللهم اجعلنا في مُسْتَقَرٍّ
الرحمة (605)؛ إذ لا مُسْتَقَرٌّ لها» (606).

ع: «إن أُريدَ محلّ استقرارها فكلُّ ما دخل في الوجود مُتَنَاهٍ، [كنعيم أهل الجنة،
ما وجد منه مُتَنَاهٍ وما لم يقع بعد غير مُتَنَاهٍ] (607)؛ وإن أُريدَ نفسُ الرحمة، فإن رجعت
إلى صفة الفعل فهي حادثة، وإن كانت بمعنى الإرادة فقديمة غير مُتَنَاهية» (608).

(604) اسمُ الكتاب كاملاً في الأصول الخطية: «لحن العامة والخاصة في المعتقدات»، أما في «ذيل كشف
الظنون» (401/2) فعنوانه «لحنُ العوام فيما يتعلق بعلم الكلام»، وقد حققه عبد القادر زمامة وسعد غراب،
كل على حدة، ونشره على التوالي في «مجلة معهد المخطوطات» و«حوليات الجامعة التونسية».

(605) ك، س: رحمتك.

(606) لم ترد هذه العبارة في كتاب السكوني على التحديد؛ وإنما وردت النهي عن قول القائل: "أرحمنا تحنك
يا الله!".

راجع «لحن العامة والخاصة في المعتقدات»، تحقيق عبد القادر زمامة، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج
17، ج 2، شوال 1971، الصفحة: 262.

(607) ساقط من "ك".

(608) روى النحاس عن أبي بكر محمد بن يحيى، قال -وكان من الفقهاء الأدياء العلماء: لا تقل: "جمع الله بيننا
في مستقر رحمة"، فرحة الله أوسع من أن يكون لها فرار، قال: ولا تقل: "أرحمنا برحمتك".

قال النووي: لا نعلم لما قاله في اللفظين حجة، ولا دليل له فيما ذكره، فإن مراد القائل بمستقر الرحمة
الجنة؛ ومعناه: جمع بيننا في الجنة التي هي دار القرار ودار المقامة ومحل الاستقرار، وإنما يدخلها الداخلون
برحمة الله تعالى، ثم من دخلها استقر فيها أبداً، وأمن الحوادث والأكدار، وإنما حصل له ذلك برحمة الله
تعالى، كأنه يقول: اجمع بيننا في مستقر ناله برحمتك.

من «الأذكار» (383-384). ون في معنى الآية «روح المعاني» (157/13).

32- ﴿إِنْ نَفْسٌ إِلَّا نَفْسًا﴾:

[الزمخشري]: «أصله: "نظن ظنا"، ومعناه إثبات الظن فقط، فأدخل (609) عليه حرف النفي والاستثناء، لئيفيد إثبات الظن ونفي ما سواه، ثم أكد نفي ما سوى الظن بقوله (610) ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِنِينَ﴾» (611).

أبو حيان: «لا يجوز أن تقول [134-ظ] "ما ضربت إلا ضرباً" لعدم الفائدة» (612). ثم ذكر الجواب من ثلاثة أوجه (613)، انظرها في ابن عرفة (614).

أول ما ورد علينا بتونس، "مختصر أبي حيان" جاء به أبو الفضل بن أبي مدين، نظرنا فيه هذا الموضع، فقال بعض نحاة التونسيين: ما نص أحد من النحاة على منع "ما ضربت إلا ضرباً" كما زعم أبو حيان؛ وليس ذلك في كتاب سيبويه، والفارسي (615) وابن (616) جني (617) وابن عصفور، وغيرهم.

(609) س: فإذا دخل.

(610) ق: لقوله.

(611) «الكشاف» (293/4). ونقله المتحجب الهمداني بحروفه في «الفريد» (288/4) والبيضاوي في «أنوار التنزيل» (71/5)؛ ون «معاني القرآن» للأخفش (477/2).

(612) أصل الكلام للزمخشري، نقله أبو حيان، وقال عقيقه: «فاهتدى الزمخشري إلى هذه القاعدة النحوية وأخطأ في التخريج». ون الكلام قبله لتمام الفائدة في «البحر المحيط» (52/8).

(613) ذلك قوله: «فأما الآية فتؤول على حذف وصف المصدر حتى يصير مختصاً لا مؤكداً، وتقديره إلا ظنا ضعيفا، أو على تضمين نظن معنى نعتقد، ويكون ظنا مفعولاً به، وقد تأول ذلك بعضهم على وضع إلا في غير موضعها، وقال: التقدير إن نحن إلا نظن ظنا». من «البحر المحيط» (51/8)؛ «روح المعاني» (157/13-158).

(614) ك: ع.

(615) نقل عن الفارسي صرف الآية عن ظاهرها، فقد قال عند قوله تعالى ﴿إِنْ نَفْسٌ إِلَّا نَفْسًا﴾: «لا تُجْري هذا الكلام على ظاهره لأن كل من يظن فإنه لا يظن غير الظن، قال: ويصح الكلام بأن يقدر بـ "إلا" التقديم، وهو قول الأخفش، أي: ما نحن إلا نظن ظنا». من «غرائب التفسير» (1089/2).

(616) نقل ابن أبي الربيع عن ابن جني توجيه الآية بنحو ما ذكر عن الفارسي؛ ن «البيسيط في شرح جمل الزجاجي» (749/2).

(617) أبو الفتح عثمان بن جني (قبل 330-392هـ):

من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، لزم الفارسي أبا علي أربعين سنة، فلما مات تصدر ابن جني مكانه ببغداد. صنف «الخصائص» في النحو (ط)؛ «سر الصناعة» (ط)؛ «شرح تصريف المازني»؛ «شرح مستغلق الحماسة»؛ «شرح ديوان أبي الطيب» (ط)؛ «المحتسب في إعراب الشواذ» (ط)، وغير ذلك. ن «الفهرست» للنديم (95)؛ «وفيات الأعيان» (248-246/3)؛ «وفيات ابن قنفذ» (224)؛ «بغية الوعاة» (132/2)؛ «الأعلام» (204/4).

وعلى تسليم منعه، فذلك في الفعل الماضي لوقوعه على صفة واحدة قد مضت وانقطعت، فلا يعرض لها التغيير؛ وأما المضارع فهو قابل للتغير⁽⁶¹⁸⁾ والاختلاف، فتأكيده يفيد عدم انتقاهم عن ذلك الظن⁽⁶¹⁹⁾.

وأجاب بعضهم بأن «ظناً» أفاد بتكثيره التقليل⁽⁶²⁰⁾. وفي الآية لَفٌ ونشر، فجملة «مَا نَذْرِي مَا السَّاعَةُ» لقوله «وَالسَّاعَةُ لَارِيبَ فِيهَا»، وجملة «إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا» لقوله «إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ»، وكذا جملة⁽⁶²¹⁾ «وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ»، والعطفُ ترقُّ، أي لم يحصل لنا منها إلا الظن، بل عدم اليقين الأعم من الظن والشك.

(618) س: التغيير.

(619) ن بسط كلام النحاة على جواز "ما ضربت إلا ضرباً" أو منعه، عند الشهاب الألوسي في «روح المعاني» (158-157/24). وفي تأويل الآية ينظر «الجامع لأحكام القرآن» (117/16)؛ «مدارك التنزيل» (305/3)؛

«البحر» (52-51/8)؛ «التحرير والتنوير» (373-372/25).

(620) ك، س: "التقابل". وهذا تأويل ابن هشام في «معني اللبيب»؛ نقله ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (373/25).

(621) ك: 363-ب.

46

سورة الأحقاف

3- ﴿إِنَّ بِالْحَقِّ﴾:

قول ابن عطية: «أي بالواجب الحسن الذي قد حَقَّ أن يكون» (622)، عبارة اعتزالية، وإن أراد الوجوب الشرعي لا العقلي.

وقول الزمخشري (623): «إن سبب الحكمة والمصلحة» اعتزال (624)، على أصل المعتزلة في مراعاة الأصلاح، وأن أفعاله تعالى معللة، وقد بينا عدم تعليلها (625) لاقتضائه العجز؛ إذ لا يفعل الشر لتحصيل الغرض إلا من عجز عن تحصيله دونه، والله تعالى قادر على كل شيء، فيفعل الشيء دون تحصيل سببه، وأحكامه تعالى عندنا معللة شرعا لا عقلا.

(622) «المحرر الوجيز» (329/13).

(623) «الكشاف» (294/4)؛ وعبارته بحروفها: «﴿إلا بالحق﴾: إلا خلقا ملتبسا بالحكمة والغرض الصحيح؛ وسها الهمداني والبيضاوي فنقلها دون رعي لما فيها. ن «الفريد» (289/4)؛ «أنوار التنزيل» (72/5).

(624) قال ابن خليل السكروني في «التميز» (ن خ ع ق 327: 561):

«قوله [يعني الزمخشري] اعتزال... والحكمة تقصد المعتزلة بذكرها وجوب رعاية المصلحة، وقد أبطلنا ذلك... فلم يبق إلا ما قاله أهل الحق، أي: بقوله تعالى ﴿كن﴾، وهو قول حق بكلامه القديم، الذي ليس بصوت ولا حرف، أو بالحق؛ أي: خلقها وحدثها حق، ردا على من يقول بقدمها. أو خلقا ملتبسا بالشهادة لي بالوحدانية الا (كذا) في الإلهية، وصفات الكمال والجلال، والصدق في المقال من الأخبار عن جزاء الأعمال، وتحقيق ذلك بالأرسال».

(625) س: 106-أ.

وقول الطيبي: «معنى بالحق أي بالثواب»⁽⁶²⁶⁾؛ إن أراد الثواب الشرعي لا العقلي فهو مذهبنا، وأمّا المعتزلة فيقولون بالتحسين والتقبيح، وأن الله تعالى يجب عليه عقلا أن يثيب الطائع؛ فمعنى كلام الطيبي أن الله تعالى خلق السماوات والأرض بسبب الثواب والعقاب شرعا.

ع: «ويحتمل غير ما قالوه، وهو أن الحق تارة يُراد به ضدُّ الباطل، وهو الأمر الثابت الموجود [135-]، وتارة يرادُّ به الصدق وهو ضدُّ الكذب؛ فالأول لا يصحُّ حمل الآية عليه، لتناوله دين المومنين والكافرين؛ لأن كلا منهما موجود ثابت، فيلزم كون الكفر حقاً، وهذا لم يقله أحد، فتجمل الآية على المعنى الثاني، أي ما خلقناها إلا بالصدق، وهو ﴿حم تتريل الكتاب من الله العزيز الحكيم﴾⁽⁶²⁷⁾ هو صدق، لإخبار الرسل به عن الملائكة عن الله، ويتوقف ذلك على وجود الباري ووحدانيته، ويدل على ذلك عقلا السماوات والأرض.

4- ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾:

استدلالٌ بنفي اللازم⁽⁶²⁸⁾ العقلي؛ لأن من لوازم⁽⁶²⁹⁾ المعبود عقلا العلم بكونه خالقا، وليس اللازم نفس⁽⁶³⁰⁾ الخلق، لأنه يلزم عليه قدم العالم⁽⁶³¹⁾.

- ﴿إِن يُنَوِّنْ بِكُتُبٍ﴾:

استدلالٌ بنفي اللازم الجعلي وهو قسمان: تواتر وهو⁽⁶³²⁾ الكتب

(626) «فتوح الغيب» (ن خ ع ق 185): مج 3/411 و.

(627) الأحقاف: 1.

(628) اللازم عقلي وشرعي؛ وقد بدأ المؤلف بالأول، وسيعرض للثاني للتوّ في النكتة الموالية. ولعله بذلك ينحو بما إلى تقسيم المناطقة اللزوم إلى عقلي وعرفي، إلا أنه يخالفهم في إعماله للأخيرة الجعلية، إذ معظم المناطقة لا يعتبرون إلا الدلالة الالتزامية العقلية؛ وهذا من مواطن اصطباغ المنطق عند المؤلف بصيغة شرعية!

(629) س: لازم.

(630) ك: "نفي". س: "ففي".

(631) «التحرير والتنوير» (9/26).

(632) ك: وهي.

السابقة (633) وآحاد، و <هو> (634) قوله «أَوْ آثَارَةٌ مِّنْ عِلْمٍ» (635).

ولم يقل "أم لهم شرك في الأرض"؛ لأن (636) خلق السماوات أعظم.

واستدل بعضهم بهذه الآية على جواز خط (637) الرمل (638)، والحديث (639) «أن نبيا من الأنبياء كان يخط، فمن صادف [خطه] فذاك» (640)، خرجه مسلم في كتاب الطاعون، وحكى فيه عياض قولين في كتاب الصلاة، في حديث «الخط باطل» (641)، [و] في باب نسخ الكلام في الصلاة (642)، عن معاوية بن الحكم (643)؛ وأنكره ابن العربي (644) في "أحكام القرآن" (645) له، وابن

(633) س: السالفة.

(634) ساقط من "ق".

(635) ذكر القرطبي أن في الآية وسابقتها بيانا لمسالك الأدلة بأسرها، المعقول والسمع. ن «الجامع» (122/16).

(636) ك: 364-أ.

(637) علم الخط هو الضرب في التراب، لمعرفة الكوائن في المستقبل أو فيما مضى عما غاب عن الضارب. من «أحكام القرآن» لابن العربي (4/1684).

(638) «روح المعاني» (69/13).

(639) ك: «والحديث». س: وفي "الحديث".

(640) ك، س: "فذلك". ابن عطية في «تفسيره» (331/13): «روي أن النبي ﷺ قال: «كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق خطه فذاك». ظاهر هذا الحديث يقوي أمر الخط في التراب، وأنه شيء له وجه إذا وفق أحد إليه، هكذا تأوله كثير من العلماء، وقالت فرقة: بطل معناه الإنكار، أي: أنه كان من فعل نبي قد ذهب وذهب الوحي إليه والإلهام في ذلك، ثم قال: «فمن وافق خطه» على وجه الإبعاد، أي: إن ذلك لا يمكن ممن ليس بنبي ميسر لذلك، وهذا كما يسألك أحد فيقول: أيطير الإنسان؟ فنقول: إنما يطير الطائر، فمن كان له من الناس جناحان طار، أي: ذلك لا يكون!«.

(641) «إكمال المعلم» (155/7). والحديث وارد من «صحيح مسلم» (4/1749؛ رح: 537) في كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان؛ ونص كلام عياض عليه: «وقوله: "إن نبيا كان يخط فمن وافق خطه فذاك"». أي: الذي يصيب، وليس فيه دليل على جوازه، وإنما أخرج عن وقوعه وسبب الإصابة فيه أحيانا إذا وافق؛ كما ذكر أن علم النجوم كان آية لبعض الأنبياء، ثم حرم الشرع النظر فيه. ودخل كل هذا تحت النهي عن الكهانة وتعرض علم الغيب. وقيل: فيه رخصة للنظر في الخط، وقد تقدم أول الكتاب.

(642) «إكمال المعلم» (462/2). ون «صحيح مسلم» (1/382-381؛ رح: 537)؛ كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته. و«سنن الترمذي» (1/245؛ رح: 930)؛ كتاب الصلاة، باب تشميت العاطس في الصلاة. و(4/16؛ رح: 3909)؛ كتاب الطب، باب في الخط وزجر الطير.

(643) معاوية بن الحكم السلمي: صحابي، نزل المدينة.

ترجمته في «تقريب التهذيب» (469؛ رت: 6753)؛ «أسد الغابة» (4/431؛ رت: 4974).

(644) إنكاره أنه جزم بعدم صحته.

(645) (4/1684-1685).

رشد⁽⁶⁴⁶⁾ في "الأجوبة"؛ قالوا: الحديث على معنى الاستبعاد والفرض، وليس المراد أن أحداً يصادف خطأ ذلك النبي، فهو من فرض المحال⁽⁶⁴⁷⁾.

قال ابن رشد: «ولا يحل الجلوس لمن يخطئه، ولا السلام عليه حين خطئه، ولا أخذ الأجرة عليه».

7- ﴿هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾⁽⁶⁴⁸⁾:

قول ابن العربي: «يقال: السحر حقيقة»⁽⁶⁴⁹⁾ ولا يقال له حق، خلاف قولهم "السحر حق والعين حق".

الفخر: «تعلم السحر واجب، ليعلم كيفية الحكم فيه»⁽⁶⁵⁰⁾، يريد؛ لأن

(646) ن له جزءاً مفرداً في المسألة أعلاه، نشر تحت عنوان: "كتاب الرد على من ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الخطأ، لما روي في ذلك من أحاديث ووجه تأويلها". وهو فصلة من «مسائله».

(647) عبارة ابن رشد الجد: «وأما ما ذكرت من أنه روي عن النبي ﷺ في الخط، فلا يصح عنه من طريق صحيح، وإن صح، فلا بد من أن يتناول على ما يطابق القرآن، ولا يخرج عما انعقد عليه بين أهل السنة الإجماع؛ فنقول: إن معنى قوله "فمن وافق خطئه علم" الإنكار لا الإخبار. وذلك أن الحديث خرج على سؤال سائل، سمع أن نبياً من الأنبياء كان يخط، فاعتقد صحة معرفة الغيبات من جهة الخطأ على ما كانت تعتقده العرب، فأجاب ﷺ بكلام معناه الإنكار لاعتقاده، والإنباء أن ذلك من خواص ذلك النبي ومعجزاته، الدالة على نبوته، وهو قوله: «كان نبي من الأنبياء يخط، فمن وافق خطئه علم». فقوله "كان نبي من الأنبياء يخط"، إعلام منه بذلك وإخبار به. وقوله "فمن وافق خطئه علم"، معناه: أي: لا يكون ذلك، فهو كلام ظاهره الإخبار، والمراد به النهي عن اعتقاد ذلك، والإنكار له.

راجع للاستزادة الفتوى المطولة لابن رشد الجد في «مسائله» (1/204-214)؛ «غرائب التفسير» (2/1091-1092)؛ «باهر البرهان» (3/1312-1313)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (16/119-121).

(648) الذي وقع في الأصول «إن هذا إلا سحر»، وليست الآية بهذا اللفظ في الأحقاف، ونظيرها في السورة ما قد أثبت أعلاه.

(649) «أحكام القرآن» (1/31)؛ «الفروق» للقراني (4/149).

(650) عبارته في «التفسير الكبير» (3/194): «العلم بالسحر غير قبيح ولا محذور؛ اتفق المحققون على ذلك لأن العلم لذاته شريف، وأيضاً لعموم قوله تعالى ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، ولأن السحر لو لم يكن يُعلم لما أمكن الفرق بينه وبين المعجز، والعلم بكون المعجز معجزاً واجب، وما يتوقف الواجب عليه فهو واجب، فهذا يقتضي أن يكون تحصيل العلم بالسحر واجباً، وما يكون واجباً كيف يكون حراماً وقبيحاً؟!».

قلت: وتعبه غير واحد؛ منهم الألوسي في «روح المعاني» (1/339) و«الوشريسي» بقوله: وقد وقع للفخر أنه يجب تعلمه ليعلم الفرق بينه وبين المعجزة؛ ولا يجب كما ذكر. اهـ من «المعيار» (12/56).

تصوّر الشيء شرط الحكم عليه؛ ولأبي فراس (651) الحمداني (652) -وذكره الزمخشري (653) في سورة البقرة-:

عَرَفْتُ الشَّرَّ لَا لِلشَّ - رَّ لَكِنْ لِتَوْقِيهِ

وَمَنْ لَا يَعْرِفُ الشَّرَّ مِنْ الْ - نَاسِ يَقَعُ فِيهِ

وفي قواعد الشيخ عز الدين (654) بن عبد السلام جواز تعلمه (655).

9- ﴿وَمَا أَذِرْ مَا يَفْعَلُ﴾ [136-ط] بِعِ وَلَا بِكُمْ؟

قول ابن عطية: «هي منسوخة في أحد التأويلات» (656) يُرَدُّ بوجهين:

(651) ك: فارس.

(652) أبو فراس الحمداني، الحارث بن سعيد بن حمدان (ت 356هـ):

أمير، من شعراء سيف الدولة قريه؛ شاعر مجيد، له ديوان شعر مطبوع. كان الصاحب بن عباد يقول: بدى الشعر بملك، وختم بملك؛ يعني به أبا فراس.

ترجمته في «البداءة والنهاية» (297/11)؛ «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان (96-92/2)؛ «الأعلام» (2/155).

(653) الحق أن الزمخشري إنما اقتصر على ذكر البيت الأول فحسب؛ ن «الكشاف» (172/1)؛ ونسب محمد عليان المروزقي البيتين إلى أبي نواس (شواهد الإنصاف: 172/1)؛ وليسا في ديوانه. وهما لأبي فراس في «الديوان» (314) من رواية ابن خالويه، و«باهر اليرهان» (115/2) -غير منسوب-.

(654) عز الدين بن عبد السلام السلمى الدمشقي الشافعي (ت 660هـ):

الملقب بسلطان العلماء، بلغ رتبة الاجتهاد؛ له تواليف منيفة؛ منها: «القواعد الكبرى» (ط)؛ «القواعد الصغرى» (ط)؛ «شجرة المعارف» (ط)...

ترجمته في «فوات الوفيات» (350-352/2؛ رت: 287)؛ «وفيات ابن قنفذ» (327-328)؛ «طبقات الشافعية» لابن هداية الله (267)؛ «الأعلام» (21/4)؛ مع مقدمة تحقيق «بجاز القرآن» (14-35).

(655) س: 107- ب.

(656) ما استشفه البسيلي من كلام ابن عطية بعيد؛ فتحقق ذلك في «المحرر الوجيز» (337/13-338).

وذكر القرطبي مقالة النسخ، ثم قال عقيها: «والآية ليست منسوخة، لأنها خير. قال النحاس: محال أن يكون في هذا ناسخ ولا منسوخ من جهتين: أحدهما أنه خير، والآخر أنه من أول السورة إلى هذا الموضع خطاب للمشرّكين كما كان قبله وما بعده، ومحال أن يقول النبي ﷺ للمشرّكين «مَا أَذِرْ مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ» في الآخرة، ولم يزل ﷺ من أول مبعثه إلى مماته يخبر أن من مات على الكفر غلّ في النار، ومن مات على الإيمان وأتبعه وأطاعه فهو في الجنة، فقد رأى ﷺ ما يفعل به وبهم في الآخرة...»

- الأول أنه خير، والخير لا ينسخ (657).

- الثاني: أن "ما" النافية (658)، إنما تنفي الحال لا الاستقبال، وهو ﷺ لا يدري في الحال ما يفعل به ولا بهم، فلما أعلم بذلك (659) صار دارياً. وتقدم نفسه للتشريف (660).

15- ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ﴾:

= والصحيح في الآية قول الحسن: «وما أدري ما يفعل بي ولا بكم في الدنيا». قال أبو جعفر: وهذا أصح قول وأحسنه؛ لا يدري ﷺ ما يلحقه وإياهم من مرض وصحة ورخص وغلاء وغنى وفقر. من «الجامع لأحكام القرآن» (124/16). وقد أردف ابن عاشور (17/26) كلامه على الآية بقوله: «فدغ ما أطلال به بعض المفسرين هنا من المراد من الآية، ومن كونها منسوخة أو محكمة ومن حكم نسخ الخير». وذكر ابن الجوزي وشعلة دعوى النسخ وردّها، فانظر «المصنفى بأكف أهل الرسوخ» (212): ضمن فصلة عن مجلة المورد؛ «صفوة الراسخ» (173).

(657) لا يجوز النسخ في الأخبار المحضة؛ لأنه لو قيل: «قام فلان»، ثم قيل: «لم يقم»، كان ذلك كذباً أو وهماً، وكل منهما مستحيل في صفات البارئ جل جلاله. وقد أجاز بعضهم النسخ في الأخبار المحضة؛ وهو غلط فاحش لا يجوز القول به. أما الأخبار التي تضمنت الأحكام والوعيد فقد ذكر فيها اختلاف، ويتجه ترجيح الجواز. من «صفوة الراسخ» (94). ون «المصنفى بأكف أهل الرسوخ» (198)؛ «إحكام الفصول» (399-400)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (45/2)؛ «إرشاد الفحول» (186؛ 188-189).

الراغب الأصفهاني: «علم أن النسخ لا يصح إلا في التعبد الذي هو الأمر والنهي دون الأخبار، كما يصح ذلك في الاعتقادات المذكورة، إذ كان ذلك في أشياء أمرنا أن نعرفها على ما هي به، فنعتقدها بحسب ما هي عليه، وذلك لا يتغير. وما كان من الآداب الخلقية فإنما هي عقليات ظاهرة لا يأتي شرع بخلاف مقتضاها. وأما العبادات والمعاملات والمزاج فما لا يصح في أصولها النسخ، وإنما صح في فروعها، وذلك أنه محال أن تنفك شريعة من الشرائع عن عبادة الله تعالى واقعة في حيز البدن، وهي مثل الصلاة وعبادة في حيز المال وهي الزكاة، وعبادة في إمساك الشهوة كالصوم، وأن تنفك عن معاملات تحثهم على العدالة وتمنعهم من التهاجر، وعن مزاجر تزجرهم عن استباحة نفوس الغير وأعراضهم وأموالهم وأنسابهم، وأما هيأتها وأشكالها وأمكنتها وأزمنتها وأعدادها فهي فروعها التي لم تزل بعرض النسخ على حسب ما عرف الله تعالى من مصلحة كل قوم». من «مقدمة تفسير الراغب» (417).

(658) «الفريد» (290/4).

(659) ك، س: علم ذلك.

(660) أجاب ابن ريان عن هذا السؤال بقوله: «قيل: هي منسوخة بقوله تعالى ﴿ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر﴾، وقيل غير منسوخة، لكن أصحابه لما ضجروا من أذى المشركين أخبرهم ﷺ أنه رأى في المنام أنه يهاجر إلى أرض ذات شجر ونخل وماء، ففرحوا بذلك، فلما طال انتظارهم لذلك قالوا: يا رسول الله لم نر أثر ذلك المنام، فأنزل الله تعالى هذه الآية، يعني إني لا أتبع إلا ما يوحى إلي، وإذا أذن=

ابن عطية: «لأُم ثلاثة أرباع البرِّ، ولأُب ربعه»⁽⁶⁶¹⁾. عياض: «لأُب ثلثه ولأُم ثلثاه». انظر "سراج المريدين"⁽⁶⁶²⁾ لابن العربي، في الاسم الثامن والتسعين.

= لي في المهاجرة هاجرت».

ن «الروض الريان» (413/2)؛ «غرائب التفسير» (1092-1093/2)؛ «البحر المحيط» (58/8)؛ «روح المعاني» (9/13). وللشقيطي: «قوله تعالى ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنَ الرِّسْلِ وَمَا أَدْرِي مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ...﴾ الآية. هذه الآية الكريمة تدلُّ على أنه ﷺ لا يعلم مصير أمره. وقد جاءت آية أخرى تدلُّ على أنه عالم بأن مصيره إلى الخير، وهي قوله تعالى ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾؛ فإن قوله ﴿وَمَا تَأَخَّرَ﴾ تنصيص على حسن العاقبة والخاتمة.

الجواب ظاهر: هو أن الله تعالى علمه ذلك بعد أن كان لا يعلمه، ويستأنس له بقوله تعالى ﴿وَعَلِمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ...﴾ الآية. وقوله ﴿مَا كُنْتُ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا﴾ الآية، وقوله ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا﴾ وقوله ﴿وَمَا كُنْتُ تَرْجُو أَنْ يُلْقِيَ إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ...﴾ الآية. ويدلُّ له أن الأحقاف مكية، وسورة الفتح نزلت عام ست في رجوعه ﷺ من الحديبية. وأجاب بعض العلماء أن المراد: ما أدري ما يفعل بي ولا بكم في الدنيا من الحوادث والوقائع. وعليه، فلا إشكال؛ والعلم عند الله تعالى. اهـ بنصه من «دفع إبهام الاضطراب» (223-224).

(661) «المحرر الوجيز» (345-346/13)؛ «روح المعاني» (18/13).

(662) اسمه الكامل "سراج المريدين وموفي سبيل المهتدين الاستتارة بالأسماء والصفات في المقامات والحالات الدينية والدنيوية بالأدلة العقلية والشرعية القرآنية والسنية"؛ ومنه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية تحت رقم 20348 ب. والمقصود من الإحالة على «سراج المريدين» قول ابن العربي: «أخبرني بدمشق، الشريف أبو القاسم بن أبي الحسن- وذكر إسنادا متصلا بعبد الله بن نافع المدني- عن المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إن أبي قد أخذ مالي. فقال له النبي ﷺ: إئتني بأبيك؛ فترل عليه جبريل فقال: إن الله يقرئك السلام، ويقول لك: إذا جاءك الشيخ فسله عن شيء قاله في نفسه ما سمعته أذناه. فلما جاء الشيخ قال له النبي ﷺ: ما لابنك يشكوك! أتريد أن تأخذ ماله؟ فقال: سلّه يا رسول الله هل أنفقتة إلا على إحدى عذاته أو خالاته أو على نفسي. فقال النبي ﷺ: إيه، دعنا من هذا، أخبرني عن شيء قلته في نفسك ما سمعته أذناك، فقال: والله يا رسول الله ما يزال الله يزيدنا بك يقينا، قلت في نفسي:

1 - غَدَوْتُكَ مَوْلُودَا وَمُنْتُكَ يَافِعَا

تُعَلِّ بِمَا أَجْنَى عَلَيْكَ وَتَنْهَلُ

2 - إِذَا لَيْلَةٌ صَافَتْكَ بِالسُّقْمِ لَمْ أَبْتَ

لِسُقْمِكَ إِلَّا سَاهَرَا أَتَمَلُّمِلُ

3 - كَأَنِّي أَنَا الْمَطْرُوقُ دُونَكَ بِالَّذِي

طُرِقْتُ بِهِ دُونِي فَعَيْسَانِي تَهْمِلُ

ابن أبي زيد في "رسالته" (663): «يطيع أبويه ولو كانا كافرين، ولو كانا مشركين»، يريد فيما لا معصية فيه لله تعالى (664).

وفي "المدونة" (665): «لا يغسل المسلم أباه الكافر ولا يدخله قبره، إلا أن يخاف أن يضيع فليؤاره» (666).

﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ﴾ (667) كَرَهَا:

أي من الإحساس به.

4 - تَخَافُ الرَّدَى نفسى عليك وإنها

لتعلم أن الموتَ حتمٌ مؤجلٌ

5 - فلما بلغتَ السَّنَّ والغَايَةَ التي

إليها مدى ما فيك كنتَ أوَمَلُ

6 - جعلتَ جزائي غَلْظَةً وفَظَاطَةً

كأنك أنتَ المنعمُ التَّفَضُّلُ

7 - فليتكِ إذْ لم تَزْعِ حقَّ أبوي

فعلتَ كما الجارُ المجاورُ يفعلُ

8 - فأوليتني حقَّ الجوارِ ولم تكنِ

عليَّ بمالي لا بمالكِ تبخلُ

قال: فحينئذ أخذ النبي ﷺ بتلايب ابنه، وقال له: أنت ومالك لأبيك!.

والقصة في «المعجم الصغير» للطبراني (63-62/2) بنفس الإسناد؛ وعينوا المنشد أبا العباس الأعمى؛ وقيل:

الآيات لأمية بن أبي الصلت الثقفي، كما في «الحماسة بترتيب الأعلام الشنتمري» (205-204/2)؛ وعنهما

وعن «المعجم» رمنا الأبيات، وتنقص روايته البيت الأخير، ويقابله فيها البيت التالي:

تراه مُعَدَّاً للخلاف كأنه

برَدَّه على أهل الصواب مَوَكَّلُ

وزاد الأعلام الشنتمري بيتا بين السابع والثامن، وهو:

ومميتني باسمِ المَقْبُودِ رأيَه

وفي رَأْيِكَ التَّفْنِيدُ لو كنتَ تعقِلُ

(663) انظرها بشرح زروق وابن ناجي (355-354/2).

(664) توجيه المؤلف لعبارة ابن أبي زيد تحصيل حاصل؛ لأنه صرح به في «الرسالة» بقوله: «ولا يطعهما في معصية كما قال الله تعالى».

(665) ك: 365-ب.

(666) «المدونة الكبرى» (187/1)؛ ونقله الشيخ خليل في «مختصره» (55) فقال: «ولا يُغَسَّلُ مسلم أباً كافراً ولا يُدخله قبره إلا أن يضيع فليؤاره».

(667) سقطت من "ق".

﴿وَحَمْلُهُ وَبِصَلُهُ وَتَثْوِي شَهْرًا﴾:

قول ابن عطية: «الحمل والفصال كالطهر والحيض، فيقدر ما يُنتقص من أحدهما» (668) يزداد في الآخر» (669) غير صحيح؛ ويلزم عليه إن تحاكم إلينا نساء زماننا في الرضاع، أن يُحكم لهن بأحد وعشرين شهرا، لأنَّ أمد حملهن (670) تسعة أشهر، وليس كذلك (671)، فالحكم لهنَّ بحولتين كاملين. والآية لم تتضمن مطلق الحمل بل الحمل الشرعي، وأقل الحمل الشرعي ستة أشهر، فإذا وضعت له لأقل منها فهو للثاني لا للأول، فالحمل والفصال يكونان أكثر من ثلاثة أشهر، والذي في الآية أقله شرعا (672).

وسُمِّيَ (673) أمد الرضاع فصلا من باب تسمية الشيء باسم ضده للملابسة (674) التي بينهما، وهي مشاركة الفصال لآخر (675) زمن الرضاع (676)، كقول ابن التلمساني [في قولهم] (677) "جرى الميزاب"، «وإنما جرى الماء فيه، لكن بينهما ملابسة».

﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾:

- (668) ك: إحداهما.
 (669) «المحرر الوجيز» (347/13)؛ «البحر المحيط» (61/8)؛ «التسهيل» (43/4)؛ «التحرير والتنوير» (30/26).
 (670) ق، ك: "أمر حملهن" (بالراء). س: "أمد الحمل".
 (671) ما يأباه المؤلف روي عن ابن عباس رضي الله عنه؛ وذلك قوله: «إذا حملت تسعة أشهر، أرضعت إحدى وعشرين شهرا». ويروي من طرق عن عكرمة؛ ولم يصححه الفخر. من «الجامع لأحكام القرآن» (128/16)؛ «التفسير الكبير» (15/28).
 (672) «المحرر الوجيز» (347/13).
 (673) ك، س: وشهر.
 (674) ك: "فبملابسة". وهذه إجابة أبي حيان في «البحر المحيط» (61/8) وابن جزي في «التسهيل» (43/4) والفخر الرازي في «التفسير الكبير» (15/28).
 (675) ك: الآخر.
 (676) الفصال هو الفطام. وزمن الفطام مع الحمل لا يصح أن يخبر عنه بثلاثين شهرا. إذ هو أقل من ذلك. وأجاب العز بن عبد السلام، بأن الفصال هو جزء من الرضاع، أعني جزءا لثلاثين شهرا، فغير بالفصال عن جميع مدة الرضاع. وهو من باب التعبير بالجزء عن الكل. وكذلك «وفصاله في عامين»، ويمكن أن يكون هذا من مجاز الحذف، تقديره: في أحد عامين.
 ن «الفوائد في مشكل القرآن» (159-160).
 (677) سقط من "ك".

أكثر النحويين أن حتى حرف غاية⁽⁶⁷⁸⁾، وحكى ابن خروف⁽⁶⁷⁹⁾ في "شرح كتاب سيبويه" قولاً بأن حتى الجارة هي التي تلزمها الغاية، وأما غيرها فلا⁽⁶⁸⁰⁾.

19- ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ﴾:

في زيادة الإيمان ونقصه، ثالثها يزيد ولا ينقص؛ وسكتوا عن الكفر فلم يذكروا فيه خلافاً، وظاهر [137-] الآية أنه كالإيمان في الزيادة والنقص؛ لأن لفظ الدرجات يعُمُّهما⁽⁶⁸¹⁾ لصِدِّقه⁽⁶⁸²⁾ على منازل النعيم ومنازل العذاب⁽⁶⁸³⁾.

(678) «البحر المحيط» (61/8)؛ «روح المعاني» (18/13). و"حتى" حرف غاية، وتكون ظرفاً، نحو «حتى مطلع الفجر» أي: إلى مطلعها، وينصب بعدها المضارع بإضمار أن، كقوله «حتى يلج الجمل» على تفصيل في ذلك المذكور في كتب النحو. وتكون عاطفة، ولا يعطف بها إلا جزء وما هو في تأويله، كقوله:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

والزاد حتى نعله أَلْقَاهَا

وتكون حرف ابتداء، وذلك إذا وليها الجمل، كقوله:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تُمَجِّ دِمَائَهَا

بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فَالْغَايَةُ لَا تَفَارِقُهَا فِي أَحْوَالِهَا الثَّلَاثَةُ». أفاده السمين الحلبي في «عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ» (1/428-429).

(679) علي بن محمد، نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي (ت 606هـ):
إمام محقق في العربية، مشارك في الأصول، أخذ النحو عن الخدب، وناظر السهيلي وأقرأ بعده بلدان، ثم اختل واستقر به الأمر إلى إشبيلية حيث قضى. صنف «شرح سيبويه» (خ: قطعة منه بالخزانة اليوسفية المراكشية)؛ «شرح الجمل» (ط)؛ «كتاب في الفرائض».
من «بغية الوعاة» (203-204). ون «صلة الصلة» (ق4/126-127؛ رت: 259)؛ «البداية والنهاية: وفيات سنة 606هـ» (13/59)؛ «وفيات الأعيان» (3/335؛ رت: 451)؛ «برنامج شيوخ الرعي» (82)؛ «وفيات ابن قنفذ» (304-305)؛ «وفات الوفيات» (3/84-86؛ رت: 3576)؛ «أعلام مالقة» (313-314)؛ «الأعلام» (330/4).

(680) وحكاها ابن أبي الريح الإشبيلي أيضاً في «شرحه على الجمل» (البسيط: 901/2)؛ وقال: «فهذه -يعني التي يراد بها الغاية- حرف جر لا يجوز فيها غير ذلك».

(681) «الروض الريان» (414/2).

(682) ك: الصدقة.

(683) «أنموذج جليل» (466)؛ «فتح الرحمن» (387). وذكر الرازي والقرطبي وأبو حيان وابن جزي والبيضاوي القولين جميعاً؛ ن «التفسير الكبير» (22/28)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (16/132)؛ «البحر المحيط» (8/62)؛ «التسهيل» (44/4)؛ «أنوار التنزيل» (74/5).

الزخمشري: «يقال في النعيم درجات وفي العذاب (684) دَرَكَاتٌ» (685)، فجعله (686) ابن عطية (687) القدر (688) المشترك بينهما، وهو التفاوت، فيكون مبهما؛ وجعله الزخمشري خالصا فيكون مبيّناً، والبيان أولى من الإبهام، لكن يلزم الزخمشريّ المجاز أو التغليب لاستعمال اللفظة هنا في النعيم (689) والثواب [معا] (690).

وسُئل المازري في "أسولته" (691) عن الجن هل ينعمون في الدار الآخرة بدخول الجنة أم لا (692)؟، فأجاب بأنهم ينعمون (693) بذلك، وكذلك قال عياض في "المدارك" (694)، لما عرّف بمحمد بن عبد الله بن عبد (695) الحكم (696)، قال: «سُئل هل للجن جزاء في الآخرة عن عملهم، فقال نعم؛ واحتج بقوله تعالى ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ﴾ الآية».

(684) ك: العذاب.

(685) «الكشاف» (304/4).

(686) ك: فجعل.

(687) «المحرر الوجيز» (355/13).

(688) ك، س: للقدر.

(689) ك: التعليم.

(690) قلت: مع قول الزخمشري بالتغليب، لا يلزمه شيء؛ ولعل المؤلف لم يقف على تنمة كلامه. ون «التفسير الكبير» (22/28)؛ «تفسير النسفي» (314/3)؛ «تفسير البيضاوي» (74/5).

(691) س: "أسئلته". لا تعرف هذه الأسئلة إلى حد الآن في حيز المخطوط؛ وقد جمع د. الطاهر المعموري، طائفة منها بالاعتماد على كتب النوازل؛ ونشرها في جزء وسط بعنوان "فتاوى المازري".

(692) ن المسألة في «البيان والتحصيل» (533-531/18).

(693) س: 108-ب.

(694) (163/4).

(695) ك: 366-أ.

(696) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم (ت 268هـ):

فقيه مصر في عصره على مذهب مالك؛ أخذ عن الشافعي، وإليه كانت الرحلة من المغرب في العلم والفقه من الأندلس.

ترجمته في «الفهرست» (265)؛ «ترتيب المدارك» (165-157/4)؛ «الديباج المذهب» (331-330)؛ رت: 441؛ «غاية النهاية» (179/2)؛ رت: 3160؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (548-546/2)؛ رت: 566؛ «تهذيب التهذيب» (232/9)؛ رت: 435؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (242-241)؛ رت: 545؛ «طبقات المفسرين» للداودي (177-174/2)؛ رت: 516.

وحكى الزمخشري عن أبي حنيفة أن الجن مكلّفون⁽⁶⁹⁷⁾، وأنهم ينعمون بالثواب كما يعذبون⁽⁶⁹⁸⁾، وفي الحديث «أَنَّهُ جَعَلَ الْعَظَمَ زَادَهُمْ، وَالرُّوثَ زَادَ دَوَابَّهُمْ»⁽⁶⁹⁹⁾.

(697) «الاستذكار» (255/26).

(698) قوله في «الكشاف» (312/4): «فإن قلت: هل للجن ثواب كما للإنس؟ قلت: اختلف فيه فقيل: لا ثواب لهم إلا النجاة من النار، لقوله تعالى ﴿وَيَجْرِمُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾، وإليه كان يذهب أبو حنيفة رحمه الله. والصحيح أنهم في حكم بني آدم، لأنهم مكلّفون مثلهم». قلت: وبإدما في كلام البسيلي من وهم في النقل عن الزمخشري. ون «الكبير» (ك: معج/201/2) وما ياتي من الكلام بعد.

وقد عرّض الشنقيطي لهذا الإشكال عند قوله تعالى ﴿يَا قَوْمْنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمَنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيَجْرِمُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾، فقال: هذه الآية يُفهم من ظاهرها، أن جزاء المطيع من الجن غفران ذنوبه وإجارتها من عذاب أليم لا دخوله الجنة. وقد تمسك جماعة من العلماء -منهم الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى- بظاهر هذه الآية، فقالوا: إن المومنين المطيعين من الجنة لا يدخلون الجنة، مع أنه جاء في آية أخرى ما يدل على أن مؤمنهم في الجنة، وهي قوله تعالى ﴿وَلَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾، لأنه تعالى بين شموله للجن والإنس بقوله ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، ويستأنس لهذا بقوله تعالى ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ﴾؛ لأنه يشير إلى أن في الجنة جنانا يطمثن النساء كالإنس.

والجواب عن هذا: أن آية الأحقاف نصّ فيها على الغفران والإجارة من العذاب ولم يتعرض فيها لدخول الجنة بنفسي ولا إثبات، وآية الرحمن نصّ فيها على دخولهم الجنة لأنه تعالى قال فيها ﴿وَلَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾. وقد تقرر في الأصول أن الموصولات من صيغ العموم، فقوله ﴿وَلَنْ خَافَ﴾ يعم كل خائف مقام ربه، ثم صرح بشمول ذلك للجن والإنس معاً بقوله ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، فبين أن الوعد بالجنّتين لمن خاف مقام ربه، أي، نعمه على الجن والإنس. فلا تعارض بين الآيتين؛ لأن إحداها بينت ما لم يتعرض له الأخرى. ولو سلمنا أن قوله ﴿يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيَجْرِمُكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ يفهم منه عدم دخولهم الجنة، فإنه إنما يدل عليه بالمفهوم وقوله ﴿وَلَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ يدل على دخولهم الجنة بعموم المنطوق، والمنطوق مقدم على المفهوم كما تقرر في الأصول. وحاصل فقه المسألة أن الجن مكلّفون على لسان نبينا محمد ﷺ بدلالة الكتاب والسنة وإجماع المسلمين، وأن كافرهم في النار بإجماع المسلمين، وهو صريح قوله تعالى ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾، وقوله تعالى ﴿فَكَيْبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ﴾، وقوله تعالى ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ﴾ إلى غير ذلك من الآيات، وأن مؤمنهم اختلف في دخولهم الجنة، ومنشأ الخلاف: الاختلاف في فهم الآيتين المذكورتين، والظاهر دخولهم الجنة كما بينا. والعلم عند الله تعالى. من «دفع إيهام الاضطراب» (224-225-229). بتصرف؛ ون «التفسير الكبير» (28/29)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (144/16)؛ «مدارك التنزيل» (3/318-319). وقد عرض ابن عاشور لهذا الإشكال وذكر عقيبها أن هذه المسألة لا جدوى لها، ولا يجب على المسلم اعتقاد شيء منها سوى أن العالم إذا مرت بها الآيات يتعين عليه فهمها. من «التحرير والتنوير» (62/26).

(699) أخرج البخاري مع «الفتح» (7/171؛ رح: 3860)؛ كتاب المناقب، باب إسلام سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنه كان يحمل مع النبي ﷺ أداة لوضوئه وحاجته، فبينما هو يتبعه بها، فقال: من هذا؟ فقال: أنا أبو هريرة؛ فقال: ابغني أحجاراً أستنفض بها ولا تأتي بعظم ولا بروتة، فأتيته بأحجار=

وذكر أبو نعيم (700) في "الحلية" عن سهل ابن عبد الله التستري (701) أنه رآهم يأكلون العظم والروث (702).

21- ﴿وَلَذِكْرُ أَخَا عَادٍ﴾:

عُرِفَ القرآن الكريم في ذِكْرِ ما فيه تسليّة للنبي ﷺ، التعبير بلفظ

= أحملها في طرف ثوبي حتى وضعتها إلى جنبه، ثم انصرفت، حتى إذا فرغ مشيت فقلت: ما بال العظم والروثة؟ قال: هما من طعام الجن، وإنه أتاني وفد جن نصيين -ونعم الجن!- فسألوني الزاد، فدعوت الله أن لا يمروا بعظم ولا روثة إلا وجدوا عليها طعاما». وقد ورد النهي صريحا عن الاستنجاء بالروث والعظام في أحاديث صحاح كثيرة، منها ما أخرجه الترمذي (382/5-383؛ رح: 3258)؛ في كتاب تفسير القرآن، باب من سورة الأحقاف، عن الشعبي عن علقمة قال: قلت لابن مسعود رضي الله عنه، هل صحب النبي ﷺ ليلة الجن منكم أحد؟ قال: ما صحبه منا أحد، ولكن قد افتقدناه ذات ليلة وهو بمكة، فقلنا: اغتيل أو استطير، ما فعل به. فبتنا بشر ليلة بات بها قوم، حتى إذا أصبحنا أو كان في وجه الصبح، إذا نحن به يجيء من قبل حراء؛ قال: فذكروا له الذي كانوا فيه، فقال: أتاني داعي الجن فأتيتهم فقرأت عليهم، فانطلق فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم. قال الشعبي: وسأله الزاد -وكانوا من جن الجزيرة- فقال: «كل عظم يذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما كان لحما، وكل بعة أو روثة علف لدوابكم». فقال رسول الله ﷺ: «فلا تستنجوا بهما فإنهما زاد إخوانكم الجن». قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وأخرج الترمذي أيضا (29/1؛ رح: 18) في كتاب الطهارة من طريق الشعبي، مرفوعا إلى النبي ﷺ: «لا تستنجوا بالروث ولا بالعظم، فإنه زاد إخوانكم من الجن». وطعام الجن هو الرُكش كما ورد في حديث من كتاب الطهارة (رح: 42) عند النسائي. وهذا الحرف مما خلت منه كتب أغربة الحديث المعروفة. ون كلام الحافظ ابن حجر في «تلخيص الجبر» (109/1).

(700) هو الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 430هـ): صاحب «حلية الأولياء»؛ «تاريخ أصبهان». كان من أعلام المحدثين، وأكابر الحفاظ المتقين. ترجمته في «وفيات الأعيان» (91/1-92؛ رت: 33)؛ «غاية النهاية» (71/1؛ رت: 311)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (423؛ رت: 960)؛ «لوائح الأنوار» (65/1)؛ «الرسالة المستطرفة» (29)؛ «الموسوعة الصوفية» (389-391).

(701) أبو محمد سهل بن عبد الله التستري (ت 283هـ): أحد أئمة القوم؛ لم يكن له في وقته نظير في المعاملات والورع. ترجمته في «الرسالة القشيرية» (24-25)؛ «وفيات الأعيان» (429-430؛ رت: 281)؛ «طبقات المفسرين» (210/1؛ رت: 203)؛ «لوائح الأنوار» (77/1).

(702) تتبع ذكر سهل بن عبد الله التستري في «حلية الأولياء»، فلم أجد فيما أسند أبو نعيم عنه -على كثرتة- ذكراً لما أنه رأى الجن يأكلون الروث؛ والذي في «الحلية» حكايَتان عن رفيق من الجن لإبراهيم بن أدهم رُئي على حين غفلة منه يأكل العظم أو البعر. فانظر القصبتين في «الحلية» (394/7؛ 395).

”اذكر“، وأما (703) ما هو إنذارٌ لأمتِه فيعبّر (704) عنه بلفظ ”اتل“ مثل ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ﴾ (705).

﴿وَقَدْ خَلَّتِ الْنُّذُرُ﴾:

أي تضافرت بالإنذار، فيؤخذ منه الترجيح بالعدد (706) في باب الشهادة، وتقريره أن الآية دلت على أن اشتراك المماثل (707) مع مماثله في قول مفيد، وكل مفيد مرجح (708)، فاشتراك الأمثال مرجح؛ بيان الصغرى أن قوله تعالى ﴿وَقَدْ خَلَّتِ الْنُّذُرُ﴾ بمعنى تضافرت بالإنذار، وهو مماثل لهم في إنذار قومه أيضا، فدل على أن العدد يفيد.

23- ﴿فَالْإِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ﴾:

الذي لا يعرض له التبديل عند الله.

﴿وَلَيْعَنَّ﴾:

شرط الاستدراك بـ ”لكن“ مخالفة ما بعدها لما قبلها (709)، وتقريره (710) أن الاستدراك فيها من لازم ما قبلها، لأن لازم التبليغ <علم المبلغ> (711) إليهم بما يسمعون، فأخبر عنهم أنهم جاهلون، أي الجهل المركب؛ لأن الجهل البسيط مشترك بينهم وبين غيرهم من المؤمنين، علموا وهؤلاء لم يعلموا [138-ظ].

(703) ك، س: وما.

(704) ك، س: يعبر .

(705) يونس: 71.

(706) س: ترجيح التعدد.

(707) س: المتماثل.

(708) ق: راجع.

(709) ك، س: ”ما قبلها لما بعدها“. «البسيط في شرح جمل الزجاجي» (791/2)؛ «الإتقان» (231/2).

(710) ق: أو تقريره.

(711) ساقط من ”ق“.

24- ﴿وَلَمَّا رَأَوْهُ﴾:

أي السحاب الذي يسيّره (712) الريح (713) .

31- ﴿وَأَمْنُوا بِهِ﴾:

أي وحّدوه (714) .

وقد اختار المقترح و ابن التلمساني (715) والمتأخرون أنّ الوجدانية يصحّ إثباتها بالسمع (716) .

﴿مَنْ ذُنُوبِكُمْ﴾:

الزمنخشري: «أشار بالتبعية إلى أنّ الإسلام (717) إنما يجبّ الذنوب التي بين

(712) ق: سيّره.

(713) هذا أحد قولين ساقهما المفسرون عن المبرد (الجامع لأحكام القرآن: 136/16؛ التفسير الكبير: 24/28)؛ والآخر هو أن الضمير في "رأوه" يحتمل أن يعود على العذاب. والذي اقتصر عليه المؤلف أعرب وأفصح، كما عبر الزمنخشري. ن «المحرر الوجيز» (360-359/13)؛ «غرائب التفسير» (1097/2)؛ «مدارك التنزيل» (314/3)؛ «تفسير ابن جزى» (44/4)؛ «البحر المحيط» (64/8).

(714) ق: وحده.

(715) اختلف قول ابن التلمساني في هذه المسألة، فمرة قال في «شرح المعالم الفقهية» -في أوائل الباب السابع- أن كل ما لا يتوقف ثبوته على المعجزة يصح إثباته بالسمع... بخلاف وجود الإله فإنه لا يثبت إلا بالعقل؛ ومرة أخرى قال في «شرح المعالم الدينية» أن ذلك مستفاد من العقل والسمع. ن «التقييد الكبير في التفسير» للبسيلي (ن خ ع ك 2038): مج 2/218و.

(716) علق المؤلف في «الكبير» (ن خ ع ك 2038: مج 2/202ظ ؛ ن خ ع ح 34: 541) على قوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، بقوله: «اختلفوا في دليل الوجدانية هل هو مستفاد من السمع -وهو اختيار جماعة من المتأخرين- ، أو من العقل وهو مذهب الأقدمين، أو منهما معا وهو مذهب المحققين من المتأخرين. وسبب الخلاف هل الإيمان بالرسول متوقف على وجود الصانع فقط، أو على وجوده ووحدانيته».

(717) في «الكشاف»: الإيمان.

العبد وربّه، لا التي بينه وبين الناس»⁽⁷¹⁸⁾. انتهى. فالذمّي إذا سرق ثم أسلم، فإنه يُطالب بذلك و لا يُجبه الإسلام⁽⁷¹⁹⁾؛ لأن ذلك ليس نقضاً للعهد عندنا إذ ليس بغضب، فلو كان أخذ شيئاً جهاراً ثم أسلم لجبه الإسلام، كالحربي يأخذ شيئاً فهذا نقض للعهد.

ابن عصفور في "شرح الإيضاح": «التبعض في ﴿مَنْ﴾ [ذُنُوبِكُمْ]⁽⁷²⁰⁾ السابقة على الإسلام هي التي تغفر، لا ما يحدث⁽⁷²¹⁾ بعده⁽⁷²²⁾».

35 - ﴿قُولُوا لِلْعَرَمِ﴾:

ذكر ابن عطية فيهم إبراهيم. وقوله «إِنَّهُ صَبَرَ عَلَى النَّارِ»⁽⁷²³⁾ صوابه "على

(718) «الكشاف» (312/4)؛ «أنموذج جليل» (466)؛ «أنوار التنزيل» (79/5)؛ «فتح الرحمن بكشف ما يلبس في القرآن» (388)؛ «أضواء على متشابهات القرآن» (207/2).

قلت: هذا بناء على أن "من" للتبعض؛ وإلا فمن النحاة من يراها زائدة حتى بدون شروط (ن هذه الشروط في «المقرب» لابن عصفور: 198/1) حيث حكى ابن أبي الربيع عن أبي الحسن قوله إن "من" تزداد بغير شرط، فتدخل على المعرفة وتقع بعد الواجب، وأتى بقوله تعالى ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾، المعنى: يغفر لكم ذنوبكم؛ واستدل أيضاً بحكي: "قد كان من مطر"، فزيدت "من" وليست بعد غير الواجب. وانفصل جمهور النحويين عن هذا بأن "يغفر" في الآية ضَمَّنْ معنى يُخلص؛ لأنه إذا غفر الذنب فقد خلص صاحبه منه، لأن ذنوبه محيطة به كالحاظة السباع العادية، قال الله تعالى ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَاتِهِ﴾ فمن غفر له فقد خلص منه. من «البسيط في شرح جمل الزجاجي» (842-843). ون مواضع "من" في كلام العرب عند الحدادي في «المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى» (607-610).

وهنا جواب آخر، وهو نكتة تتعلق بالآية، ذكرها السيوطي نقلاً عن «الكشاف» «قال بعضهم: حيث وقعت ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ في خطاب المومنين لم تذكر معها "من" كقوله في الأحزاب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾، وفي الصف: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ إلى قوله ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾. وقال في خطاب الكفار في سورة نوح ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾، وكذا في سورة إبراهيم وفي سورة الأحقاف، وما ذاك إلا للفرقة بين الخطايين؛ لئلا يسوّى بين الفريقين في الوعد!».

من «الإتقان» (249/2).

(719) هذا التعقب لابن المنير؛ أورده المؤلف هنا، ونقله الألوسي في «روح المعاني» (32/13).

(720) ك، س: ذنوبهم.

(721) ك: 367-ب.

(722) ذكر المؤلف كون "من" للتبعض؛ وفيها قولان آخران: أمّا زائدة، أو هي لابتداء الغاية.

ن «الروض الريان» (416-417/2).

(723) «المحرر الوجيز» (377/13)؛ «التفسير الكبير» (30/28)؛ «الفريد» (303/4)؛ «أنوار التنزيل» (76/5). والقاتل

هو قتادة، على ما صرح به ابن عطية، أو مقاتل على ما ذكر القرطبي وأبو حيان (الجامع: 145/16؛ البحر: =

الرمي بالمنجنيق في النار“؛ لأنها صارت عليه برداً وسلاماً.

- «سَاعَةٌ مِّنْ نَّهَارٍ»:

لم يقل تعالى ”ساعة من ليل“، وإن كانت العرب تؤرّخ به (724)؛ لأنّ ساعات النهار يعقبها ظلام الليل، وساعات الليل يعقبها ضياء النهار، فلبث ساعة من الليل يعقبها الفرج، ومن النهار بخلافه (725).

= (68/8). وقد تلافى الألوسي في «روح المعاني» (34/13) مظنة التعقب وتغطن له فقال: «وإبراهيم عليه السلام صبر على الإلقاء في النار»؛ فزاد «الإلقاء». ون اختلاف المفسرين في تحديد معنى ”أولوا العزم“ على عشرة أقوال، عند ابن عسكر في «التكميل والإتمام» (381-382). (724) ك، س: به تؤرخ.

(725) لابن عاشور، توجيه آخر، وهو أن تخصيص الساعة بهذا الوصف؛ لأن ساعة النهار تبدو للناس قصيرة لما للناس في النهار من الشواغل بخلاف ساعة الليل تطول إذ لا يجد الساهر شيئاً يشغله. من «التحرير والتنوير» (68/26).

47

سورة القتال

1- ﴿أَصْلَاعُمُ﴾:

إِمَّا لَا تَقَرُّرُ⁽⁷²⁶⁾ لَهَا بَوَّجُهُ، أَوْ لَهَا تَقَرُّرٌ، لَكِنْ لَا ثَوَابَ لَهَا⁽⁷²⁷⁾.

الفخر: «الخلافُ في خطاب الكفار بفروع الشريعة إنما تظهرُ ثمرته في تضعيف العذاب عليهم في الدار الآخرة»⁽⁷²⁸⁾. وقال ابن بشير و ابن رشد: «تظهر ثمرته في مسائل من الفقه؛ منها: مسألة جبر المسلم زوجته النصرانية على الاغتسال من الحيض؛ ومسألة الخليطين أحدهما كافر، ولكل منهما دون النصاب منفرداً فإذا اجتمعا صاراً نصاباً».

وحكى اللخمي عن المغيرة أن الكافر إن زنا يُحدَّ حدَّ البكر؛ و[حكى] عنه أيضاً أنه إذا طلق امرأته [بالثلاث ثم أسلم]، لم تحلَّ له إلا بعد زوج. وحكى ابن رشد الخلاف في عِدَّة الكافرة هل ثلاث حِيضٍ أو حيضة واحدة.

(726) س : 109-ظ.

(727) ن للتفصيل «التفسير الكبير» (33/28).

(728) عبارة الفخر في «المحصول» (ج1/ق2: 400-401): «واعلم أنه لا أثر لهذا الاختلاف في الأحكام المتعلقة بالدنيا؛ لأنه مادام الكافر كافراً، يمتنع منه الإقدام على الصلاة؛ وإذا أسلم، لم يجب عليه القضاء. وإنما تأثير هذا الاختلاف في أحكام الآخرة؛ فإن الكافر إذا مات على كفره، فلا شك أنه يعاقب على كفره... كما يعاقب أيضاً بعقاب زائد على ترك العبادات». وتعقبه القرافي بأن لهذا الاختلاف أثراً في الدنيا من عشرة وجوه؛ فانظرها في «نفائس الأصول في شرح المحصول» (4/1648-1649).

وقال المازري: «إذا قدم المسافر هــارا في رمضان لا يجوز له وطؤ زوجته المسلمة» (729). واختلفوا في النصرانية» (730)، [قال]: «وأشياخنا يُجرون» (731) ذلك على الاختلاف: هل الكفار [139-19] مخاطبون بفروع الشريعة أم لا (732)؟».

2- «وَهُوَ الْحَقُّ»:

أي إيمانهم (733) أو الذي نزل (734).

(729) ق: المسلة.

(730) ذهب بعض المالكية إلى أنه ليس له وطؤها لأنها متعدية بتركها الإسلام والصوم، هذا مبني على أنهم مخاطبون بشرائع الإسلام... وذكره عبد الحق عن بعض شيوخه، وعن الشيخ أبي إسحق. وقد اختلف المالكية في ذلك، وجمهورهم على ما تقدم، وبه قال الشافعي. ن «المنتقى» للباجي (42/3). وفي «المدونة» مسائل دالة على أن الكفار مخاطبون بالفروع، منها قوله في كتاب السلم الثالث: إذا ابتاع ذمي طعاما من ذمي فأراد بيعه قبل قبضه لم أحب لمسلم أن يبتاعه؛ وفي التجارة بأرض الحرب: إذا فرق أهل الكتاب بين الأم ولولدها وباعوا لنا الأم، قال: يكره لنا شراؤها، والكرهية للتحريم... وفي كتاب الصيام من «المدونة» ما يدل على أنهم غير مخاطبين. ذكره السلي في «التقييد الكبير» (ح: 521). ون طائفة من مسائل الفقه المختلف فيها بناء على الاختلاف في هذه القاعدة، عند الونشريسي في «إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك» (238-285) و«نفائس الأصول في شرح المحصول» (1648-1649).

(731) ق: يجوزون.

(732) القول بكون الكفار مخاطبين بفروع الشريعة هو قول الجمهور، ويرى ابن العربي في «الأحكام» (514/1) وأبو الوليد الباجي أنه الظاهر من مذهب مالك، واستدل لما قاله بأدلة ثلاثة (ساقها الغزالي أيضاً): أولاً: قوله تعالى ﴿ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين، ولم نك نطعم المسكين، وكنا نخوض مع الخائضين، وكنا نكذب بيوم الدين﴾. فأخبر تعالى أن العذاب حق عليهم بترك الصلاة والإطعام ولغو القول والخوض؛ وأورد ذلك تحذيراً للمؤمنين من مواقع مثل ذلك. -دليل ثان: وهو قوله تعالى ﴿والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون، ومن يفعل ذلك يلق أثاماً﴾.

-ودليل ثالث: وهو قوله تعالى ﴿وويل للمشركين الذين لا يوتون الزكاة، وهم بالآخرة هم كافرون﴾.

-ودليل رابع: وهو إجماع الأمة على أن الكافر معاقب على قتل الأنبياء وتكذيب الرسل.

اهـ من «إحكام الفصول في أحكام الأصول» (224).

ون تفصيل الخلاف، في: «النبصرة في أصول الفقه» للشيرازي (80-84)؛ «المعتمد» (278-273/1)؛ «المستقصى» (310-304/1)؛ «المعالم في أصول الفقه» للفخر (68-70)؛ «المحصول» (ج 1/2: 399-414)؛ «التحصيل من المحصول» (321/1)؛ «ترتيب الفروق واختصارها» للبقوري (214-215)؛ «نفائس الأصول في شرح المحصول» (1644-1655)؛ «المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين» (94-97).

(733) «تفسير القرطبي» (149/16).

(734) «التفسير الكبير» (35/28).

7- ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾:

في مواطن (735) آخر (736).

10- ﴿وَالْكَافِرِينَ أَهْمًا﴾:

في الجنس لا [في] الصنف (737).

11- ﴿لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾:

أي لا ناصر؛ فلا يناقض قوله ﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ [الْحَقَّ]﴾ (738)، وهي في قوة سالبة (739) كلية، وتلك موجبة جزئية.

12- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ﴾:

أسند إدخالهم الجنة إلى نفسه تشريفاً لهم، وقال في الكافرين ﴿النَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾ (740)، وعبر عنهم بالاسم المقتضي الثبوت والدوام وال لزوم؛ وعبر عن

(735) ق: موطن.

(736) «مدارك التنزيل» (324/3).

(737) ك: "النصف". س: "الصفة"؛ والمثبت موافق للأصل (ن خ ق 611: 738). ون «روح المعاني» (45/13)؛

«التحرير والتنوير» (88/26).

(738) الأنعام: 62. ن «أنوار التنزيل» (78/5)؛ «مدارك التنزيل» (324/3)؛ «غرائب التفسير» (1105/2)؛ «التفسير

الكبير» (44/28)؛ «روح المعاني» (45/13)؛ «التحرير والتنوير» (89/26). وأزاح ابن جزى وجه الإشكال

بقوله: «ولا تعارض بين هذه الآية وبين قوله ﴿ورُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ﴾؛ لأن معنى المولى مختلف

في الموضعين، فمعنى مولاهم الحق: ربهم؛ وهذا على العموم في جميع الخلق، بخلاف قوله ﴿مولى الذين

آمنوا﴾، فإنه خاص بالمؤمنين؛ لأنه بمعنى الولي والناصر». من «التسهيل لعلوم التنزيل» (47/4).

(739) ك: "سالية". والمثبت موافق لما في «الكبير» (ن خ ع ق 611: 738).

(740) الألوسي: «أسند إدخال الجنة إلى الله تعالى، ولم يسلك نحو هذا المسلك في قوله تعالى ﴿والنار مَثْوًى لَهُمْ﴾؛

وخولف بين الحملتين فعلية واسمية، للإيدان بسبق الرحمة والإعلام بمصير المؤمنين، والوعد بأن عاقبتهم أن

الله سبحانه يدخلهم جنات، وأن للكافرين مثواهم النار، وهم الآن حاضرون فيها، ولا يدرون، وكالبهائم

يأكلون». من «روح المعاني» (46/13).

إيمان المومنين بالفعل، إشارةً إلى الاكتفاء منهم بمطلق إيمانٍ ومطلق عملٍ.

23- ﴿فَأَصَمُّ﴾:

لم يقل "فَأَصَمُّ آذَانَهُمْ" (741)، كما قال ﴿وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ﴾؛ لأن العمى يكون في البَصَر وفي البصيرة، فبيّن المراد منهما، وأما الصَّمَمُ فَمَحَلُّهُ (742) شيء واحد وهو الأذن (743).

فإن قلت: ما الجمع بين هذه وبين قوله ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ (744) فنفي في تلك ما أثبت في هذه!

فالجواب أن البصر (745) شيئان حسي ومعنوي، فالحسي رؤية المخلوقات وعجائبها، والمعنوي الاستدلال بها على الوجدانية، وهو الإبصار النافع، والأول شرط في الثاني، وقد يحصل عنه وقد لا يحصل، فالمنفي هناك عن أبصارهم العمى الحسي، واتصافها بالإبصار النافع، والمثبت هنا العمى المعنوي، بمعنى أنهم ينظرون فلا ينتفعون بنظرهم، فكأنهم ليس لهم إدراك البتّة، فالمثبت (746) غير المنفي.

24- ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ (747):

لم يقل "يتفكرون ولا يتذكرون"؛ لأن هذين استحضار (748) في متوقع في

(741) ك: 368-أ.

(742) ك: محمله.

(743) ن إجابات أخر في «التفسير الكبير» (56/28)؛ «الروض الريان» (420/2)؛ «البحر المحيط» (82/8)؛ «التحرير والتنوير» (112/26).

(744) الحج: 46.

(745) ق، ك: المبصر.

(746) ك: المثبت.

(747) س: أفلا يتدبرون القرآن.

(748) ك: استحضار.

الماضي تُنوسِي، والتدبُّر استحضارُ أمرٍ مستقبلٍ متوقَّع (749) مجيئه؛ والكفارُ لم يكن لهم شعورٌ بالقرآن بوجه، لتزولِه شيئاً بعدَ شيء.

﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالًا﴾:

”قلوب“ جمع كثرة، و”أقفال“ جمع قلة، والقليل إذا وُزَّع على الكثير لا يُعْمَه، والجوابُ من وجهين:

أ- أن كلَّ قلبٍ عليه أقفال (750).

ب- (751): أن ”أقفال“ مصدرٌ لا جمع (752)، بدليل قراءة كسر الهمز (753) [من] ﴿أَسْرَارُهُمْ﴾ (754)، قُرئ بفتح الهمزة وبكسرها، إمَّا جمع ”سِر“، أو مصدر (755)، وهو أبلغ؛ لأنَّ إدراك المعنى يستلزم إدراك اللفظ.

30- ﴿وَلَعَرَفْتَهُمْ بِسْمِهِمْ﴾:

يؤخذ منه شهادةُ الشاهد [140-ظ] على خطِّه (756)، هذه فائدةٌ فقهية (757)؛

(749) ق : مترتب.

(750) س : 110-و.

(751) ق : الثاني.

(752) «الفريد» (314/4)؛ «البحر المحيط» (82/8)؛ «أنوار التنزيل» (79/5)؛ «روح المعاني» (74/13). وجعلها بعضهم قراءة.

(753) ك : الهمزة.

(754) محمد: 26. والقراءة بكسر الهمزة لحفص وحمة والكسائي؛ وبالفصح لباقي السبعة. ن «التيسير» (201)؛ «الإقناع» (768/2)؛ «حجة القراءات» (669)؛ «إعراب القراءات الشواذ» (491/2)؛ «أنوار التنزيل» (80/5). (755) أبو منصور الأزهري: «من قرأ ”أسرارهم“، فهو جمع: السر. ومن قرأ ”إسرارهم“، فهو مصدر: أسرَّ يُسرُّ إسراراً». من «معاني القراءات» (451).

(756) بهذا جرى لدى الفقهاء العمل؛ قال ناظمه:

والشاهد العارف خطه ولم يذكرْ شهادتهُ أدى للحكم
إن لم يكن محو به أو ريبه *** وتنفع الشهادةُ المطلوبة

من «حلى المعاصم» لأبي عبد الله التاودي ابن سودة (96/1). ون «المدونة» (مج5/145)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (121/16).

(757) ن كلام المؤلف عند قوله تعالى ﴿وَأَدْنَى أَلَا تَرْتَابُوا﴾، والتعليق عليه.

ويؤخذ منه أيضا فائدة منطقية، وهي إفادة الرسم معرفة المعرف⁽⁷⁵⁸⁾.

فإن قلت: الرؤية تُغني عن السّيما، لأنّ رؤية البصر أبلغ، فكيف أكّد الأقوى بالأضعف؟. فقول⁽⁷⁵⁹⁾ الشاهد: هذا هو الذي شهدت عليه؛ هو أبلغ من معرفته إياه بصفاته.

فالجواب⁽⁷⁶⁰⁾: أن السّيما [لدوام⁽⁷⁶¹⁾ المعرفة في المستقبل، أو كان أولاً يعرفهم بالسّيما، ثم عَرَفَهُمْ⁽⁷⁶²⁾ بالرؤية التي هي أبلغ.

- ﴿بِعَ لَحْنِ الْقَوْلِ﴾:

أي مقتضاه⁽⁷⁶³⁾، كقول الأصوليين لحن الخطاب⁽⁷⁶⁴⁾. وقد أطال أبو علي القالي⁽⁷⁶⁵⁾ في "الأمال" الكلام في لفظ اللحن، وقال: "لحن القول" ولم يقل

(758) ك: "المعرفة". ون كلام المؤلف عند قوله تعالى ﴿يعرف المجرمون بسيماهم﴾ [الرحمن: 41]؛ والتعليق عليه بالحاشية.

(759) ق: كقول.

(760) ك، س: فأجاب.

(761) س: بدوام.

(762) ساقط من "ك".

(763) ق: "مقتضاه". ولحن القول أسلوبه أو إمالته إلى جهة تعريض وتورية؛ قال القتال الكلابي:

ولقد وحيث لكم لكيما تفهموا

ولحنت لحننا ليس بالمرتاب

وقال مرار الأسدي:

ولحنت لحننا فيه غشّ ورأبسي

صدودك ترضين الوشاة الأعاديًا

ومنه قيل للمخطئ لحن، لأنه يعدل بالكلام عن الصواب. ن «المحرر الوجيز» (413/13)؛ «تفسير القرطبي» (167/16)؛ «أنوار التتزيل» (80/5).

(764) حذّه الباجي في «الحدود في الأصول» (51)؛ بأنه «الضمير الذي لا يتم الكلام إلا به». وهو عندهم إثبات نقيض الحكم المنطوق به للمسكوت عنه؛ ويسمى "تنبيه الخطاب"، و"دليل الخطاب". ن «الجواهر الثمينة» للمشاط (137-142)؛ «إحكام الفصول» (567)؛ «المستقصى» (413/3-445)؛ «مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام» (190-198).

(765) أبو علي إسماعيل القالي اللغوي (ت 356هـ):

من أحفظ أهل زمانه للغة والشعر، من الطبقة السابعة من لغويي الكوفة؛ له التأليف الملاح، منها: «الأمال» (ط)؛ «البارع» (ط)؛ «المقصود والممدود»... وعلى منوال أماليه ألف صاعد الأندلسي «كتاب الفصوص» (ط).

”لحن الكلام“، ليتناول الكلمة المفردة (766).

وقول ابن عطية (767): «احتج بها من أوجب الحد في التعريض بالقذف» (768)؛ ووجهه أن هؤلاء قالوا قولاً ظاهره الإسلام وباطنه الكفر، فحكم لهم بحكم النفاق (769)، فكذا المعرض بالقذف، يقول (770) قولاً ظاهره غير القذف وباطنه القذف. يُردُّ بقلب النكته، فتكون حجة لعدم الحد؛ لأن القذف نظير الكفر، والتعريض نظير النفاق، <فَكَمَا> أن المنافق يُعتبر ظاهره، فكذلك المعرض بالقذف، يعتبر ظاهره لفظه.

فإن قلت: [المنافق لا يُصلى عليه إذا مات (771). قلت] (772): وكذلك المعرض بالقذف لا تُقبل شهادته، ويكون تعريضه جرحاً (773) وإن لم يحّد.

- ترجمته في «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي (185-188؛ ر ت: 111)؛ «جذوة المقتبس» (164-167؛ ر ت: 303)؛ «وفيات الأعيان» (226-228؛ ر ت: 95)؛ «الأعلام» (321-322). (766) ن مطلب الكلام على مادة «لحن»، وقوله تعالى ﴿ولتعرفنهم في لحن القول﴾، في «الأمالي» (4/1)؛ «اللسان» (لحن).

(767) «المحرر الوجيز» (417/13). ووقع في طبعة الأوقاف (76/15): «واحتج بهذه الآية من جعل في التعريض بالقذف». وظاهر سقوط كلمة «الحد» بعد «جعل»؛ وهي ثابتة في «الجواهر الحسان» (231/4). (768) القاضي عبد الوهاب: «إذا عرّض بالقذف تعريضاً يُفهم منه أنه أراد فعله الحد، وحكمه حكم الصريح، وذلك معلوم بشاهد الحال ومخارج الكلام والأسباب، وقال أبو حنيفة والشافعي لحد فيه؛ ودليلهما أنه لفظ يُفهم منه القذف كالصريح، إن كابرنا وقالوا لا يُفهم منه القذف فقد أحالوا المسألة؛ لأن الخلاف فيه إذا فهم منه ما يفهم من الصريح، فقد أحالوا ذلك، ارتفع الخلاف». من «المعونة على مذهب عالم المدينة» (1407/3). وقد قال مالك: «لاحد عندنا إلا في نفي أو قذف أو تعريض يُرى أن قائله إنما أراد بذلك نفيًا أو قذفًا، فعلى من قال ذلك الحد تاماً». ون للتفصيل «المنتقى» للباقي (166-167/9).

(769) ك: 369 - ب

(770) س: فيقول.

(771) بين الفقهاء خلاف في هذا الأمر؛ ولذلك قال ابن الحاجب في «جامع الأمهات» (141): «وفي المبتدعة قولان، وينبغي لأهل الفضل اجتناب الصلاة على مظهري الكباثر».

(772) ما بين المعكفين ساقط من «ك».

(773) ق: جرحه.

36- ﴿وَلَوْ تَوَصَّلُوا وَتَتَّقُوا لَيُؤْتِكُمْ أَجْرًا كَثِيرًا وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ (774):

هنا شرطيتان (775) لما (776) تتقرر في علم المنطق، من أن الشرطية تتعدد بتعدد أجزاء تاليها (777)، ومفهوم الأولى من الشرطيتين معمل (778)؛ لأنهم إذا لم يومنوا ويتقوا لا أجر لهم؛ والثانية لا مفهوم (779) لها، لأنهم إذا لم يومنوا لا يسألون أموالهم.

فإن قلت: بل يسألونها؛ لأن مال الحربي مباح.

قلت: لا يقال فيه أنه يسأل ماله وإن كان مباحا، بل يقال: ماله غير محفوظ؛ لأنه غير مكلف، والمومن إذا لم يملك نصاب الزكاة لا يسأل ماله، فإن ملك نصابا وجبت (780) عليه الزكاة. أو يكون المفهوم في الآية أخرى، لأنه إذا لم يسأل المومن المتقي ماله مع أنه مكلف فأحرى الكافر غير المكلف؛ أو نقول بخطاب (781) الكفار بالفروع (782).

(774) استعيض عن تمة الآية في "ق" بإطلاق لفظ الآية.

(775) الأولى: "وإن تومنوا وتتقوا يوتكم أجوركم".

الثانية: "وإن تومنوا وتتقوا لا يسألكم أموالكم".

(776) في كل النسخ و«الكبير» "لم"؛ ولم أتبين إلى الآن لها وجها.

(777) الجملة التي يدخل عليها حرف الشرط تسمى مقدما؛ وإن كانت متأخرة في اللفظ، والتي يدخل عليها

حرف الجزاء تسمى تاليا، أي: تابعا. وإن كانت متقدمة في اللفظ نحو "إن كانت الشمس طالعة"

فهذه المقدم. وقولك "فالنهار موجود"، هو التالي. والمجموع هو المسمى قضية شرطية لوجود حرف

الشرط فيها؛ وسميت متصلة لاتصال مقدمها بتاليها صدقا ومعية؛ لأن أحد طرفيها يلزم الآخر ويتبعه

لتعليقه عليه.

من «شرح قدورة على السلم» (مخطوطي: 35 ظ). وراجع «البصائر النصيرية» (100)؛ «المنطق الوضعي»

(66/1). قلت: وعليه؛ فالمقدم في الآية هو «وإن تومنوا وتتقوا»، وله تاليان اثنان: قوله «يوتكم

أجوركم» وقوله «ولا يسألكم أموالكم»، فهنا شرطية تعددت لتعدد أجزاء تاليها.

(778) أي: غير مهمل.

(779) ق: المفهوم.

(780) س: أوجبت.

(781) ك: يخاطب.

(782) ن كلام المؤلف عند أول نكت سورة القتال، عند قوله تعالى «أضل أعماهم»، والتعليق عليه.

فإن قلت: إنما المفهوم "لم يوتكم أجوركم" مع أنه لا أجر هنالك بوجه؟.

قلت [141-ر]: السالبة لا تقتضي وجود⁽⁷⁸³⁾ الموضوع.

48

سورة الفتح

1- ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾:

قال صاحب "المفتاح في علم البيان" (784): «التأكيد بـ "إن" في هذه الآية، لتعظيم المخاطب» (785).

2- ﴿مَا تَقَدَّمَ﴾:

نقل ابن عطية عن سُفيان (786): «ما تقدم قبل النبوة وما تأخر ما لم

(784) لا ذكر لهذه الآية في «مفتاح العلوم»، إلا مرة واحدة، عند حديث السكاكي عن الحالات المقتضية لتقييد الفعل. ن (ص: 245).

(785) ن «الروض الريان» (422/2). وجعل ابن عاشور تأكيد الكلام ها هنا لما في حصول الفتح من تردد بعض المسلمين أو تساؤلهم. (التحرير والتنوير: 145/26).

(786) سُفيان المذكور هو الثوري، أبو عبد الله الكوفي (ت 161هـ):

ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من كبار أتباع التابعين.

من «تقريب التهذيب» (184؛ رت: 2445)؛ «الفهرست» للنسب (281)؛ «غاية النهاية» (308/1)؛ رت:

1357؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (203-207؛ رت: 198)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (88-89؛ رت:

188)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (186-190؛ رت: 186)؛ «لوائح الأنوار» (47/1)؛ «الرسالة

المستطرفة» (41)؛ «الأعلام» (104/3).

يعلمه (787) «(788)، ونقله عياض في "الشفاء" (789) عن أحمد بن نصر (790) قال: «وتكون "ما" الأولى موصولةً، والثانية وأؤها للحال، أي: ما تقدّم من ذنبك حالة كونه لم يتأخر منه شيء عن (791) النبوءة» (792).

3- «نُصْلٌ عَزِيزٌ»:

[قول] الزمخشري: «أي: عزيزاً صاحبه» (793). يريد: حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو الضمير المستتر (794).

4- «السَّكِينَةُ»:

هي العِلْمُ والدَّاعِي (795). الفخر في "المُحْصَل" (796): «قال رؤساء (797)

(787) في «المحرر الوجيز»: "لم يعمله"؛ بتقديم الميم على اللام. وقد نقل البسيلي عن المؤلف قول سفيان وأغفل ذكر ما تعقبه به؛ وإليكه: «وهذا ضعيف، وإنما المعنى التشريف بهذا الحكم، ولو لم تكن له ذنوب البتة».

(788) «المحرر الوجيز» (432/13). ون «الروض الريان» (422-421/2).

(789) (357/2).

(790) أحمد بن نصر الداودي الأسدي، أبو جعفر (ت 402هـ):

من أئمة المالكية بالمغرب؛ ألف كتاب «النامي في شرح الموطأ»؛ «الواعي في الفقه»؛ «النصيحة في شرح البخاري»؛ «الإيضاح في الرد على القدرية». وفي المالكيين من يشته به، وهو أبو جعفر أحمد بن نصر الهواري، فوجب التنبيه. ترجمته في «الديباج المذهب» (94؛ ر ت: 31).

(791) س: دون.

(792) ن ما قيل في تفسير الآية، في «الشفاء» (356-358/2)؛ «أنموذج جليل» (469).

(793) «الكشاف» (33/4)؛ وهذا آخر الأقوال التي ساقها الزمخشري، وهي على الولاء: «فيه عزٌّ ومنعة، أو وصف بصفة المنصور إسناداً مجازياً أو عزيزاً صاحبه». وعقب الألوسي على الأخير بأن فيه تكلف الحذف والإيصال. ن «روح المعاني» (91/13).

(794) في كل النسخ: "فاستتر". ورأى الفخر أن إلزامنا بما ذكر الزمخشري من التقديرات إنما هو إذا قلنا إن العزة من الغلبة؛ وأما إذا قلنا إنما من النفاسة والندرة فلا إلزام. وهو تنبيه نبه! ينظر «التفسير الكبير» (69/28).

(795) السكينة عند جمهور المفسرين ثبات القلب وما يشاكله، وكلهم رمى إلى هذا المعنى بسهم أخيه؛ فندر أن تجد لهم المخالف؛ وما أورده المؤلف من قول يند عنه ويجافيه.

(796) اسمه الكامل: «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين».

(797) ق: روسا.

المعتزلة: لولا العلم والداعي⁽⁷⁹⁸⁾ لَصَحَّ الاعتزالُ وَتَمَّتِ الدَّسَّةُ⁽⁷⁹⁹⁾.

6- ﴿عَلَيْهِمْ ذَايِرٌ نُّسْوٌ﴾:

عَبَّرَ بالدائرة إشارةً إلى أَنَّ مَا حَلَّ بِهِمْ⁽⁸⁰⁰⁾ من العذاب لا ينتهي؛ لأنَّ الدائرة كما تَقَرَّرَ في الهندسة لا طَرَفَ لها ولا آخر⁽⁸⁰¹⁾.

8- ﴿شَهِدًا﴾:

قولُ ابن عطية: «إِنَّ أُرِيدَ بالشَّهادة التَّحَمُّلُ⁽⁸⁰²⁾، فهي حالٌ >مَحْصَلَةٌ⁽⁸⁰³⁾، وإنَّ أُرِيدَ به الأداء فهي حالٌ مَقْدَّرَةٌ⁽⁸⁰⁴⁾»⁽⁸⁰⁵⁾؛ لأنَّ <⁽⁸⁰⁶⁾ الأداء يوم القيامة، فهو مستقبل متأخر عن زمن الإرسال⁽⁸⁰⁷⁾.

[قلت]: فإن قلت: بل هي حالٌ مَقْدَّرَةٌ مطلقاً⁽⁸⁰⁸⁾، لأنَّ تَحَمُّلَ الشَّهادة متأخر عن الإرسال؛ لأنه يرسل⁽⁸⁰⁹⁾ إليهم أولاً، ثم يدعوهم إلى الإيمان، فإمَّا أن يطيعوا أولاً، فحينئذ يشهد عليهم.

قلت: ليس المراد بـ "أرسلنا"⁽⁸¹⁰⁾ "ابتداء الإرسال، بل حالة اتصافه

(798) الداعي هي العلة الشرعية، سميت داعياً لأنها تدعو الشارع إلى وضع الحكم عند وجودها، وتستدعي ذلك لمصلحة المكلف في معاشه ومعهده.

من «معجم مصطلحات أصول الفقه»⁽²⁰⁰⁾.

(799) وقع في "ك" : "تصح الاعتزال وتم الرسة".

(800) ك: 370-أ.

(801) «المحرر الوجيز»^(438/13)؛ ونقله ابن عطية عن النقاش.

(802) س: المحل.

(803) أي : حال واقعة؛ وهي التسمية التي ارتضاها ابن عطية.

(804) أي حال مستقبلية، وهي التي يسميها النحاة مقدرة. ينظر «المحرر الوجيز»^(439/13)؛ «مدارك التنزيل»^(335/3).

(805) «المحرر الوجيز»^(440-439/13)؛ «الجواهر الحسان»^(237/4).

(806) من "ك" و "س". وما في "ق" مضطرب.

(807) محصل المعنى وملاكه أن النبي ﷺ شاهد أفعالهم اليوم، والشهيد عليهم يوم القيامة؛ كما نقله القرطبي عن

سعيد بن جبير. من «الجامع»^(176/16).

(808) وهو اختيار المنتجب في «الفريد»^(323/4).

(809) س : لا يرسل.

(810) ق : بارسلها.

بالرسالة، وهو متصفٌ بما دائماً، لكن تقسيم ابن عطية الشهادة إلى تحمل وأداء، أما بالتحمل فهي حقيقة لغوية، وفي الأداء حقيقة اصطلاحية.

فإن قلت: استعمل⁽⁸¹¹⁾ لفظ "شاهدا"⁽⁸¹²⁾ في حقيقته ومجازه؛ لأنه شاهد على من رآه <وعاصره حقيقة>⁽⁸¹³⁾ وعلى الأمم السابقة بالسَّماع.

قلت: بل الكل حقيقة، لنص ابن رشد على أن شهادة السماع إنما تصدق على ما لم يُحصَل فيه العلم، وأما إذا كان السماع فاشياً مُحَصَّلاً للعلم، فلا يقال في الشهادة المستندة⁽⁸¹⁴⁾ إليه أنها شهادة سماع⁽⁸¹⁵⁾، كعلمنا⁽⁸¹⁶⁾ بوجود مكة وشبهها⁽⁸¹⁷⁾.

(811) ق : أتستعمل.

(812) ق : شاهد.

(813) من قوله "ومجازه" إلى هنا لحق بخط ابن أبي النمر. وقد نالت منه الأرضة فأتمنائه من النسختين الآخرين.

(814) ق : المسندة.

(815) ابن الحاجب في «جامع الأمهات» (476): «وأما السماع المفيد للعلم فقال ابن القاسم : هو مرتفع عن شهادة السماع».

(816) س : كما علمنا.

(817) راجع «مسائل ابن رشد» (1/234-235؛ 278). وفيها يجعل شهادة السماع ضعيفة مقابلة للشهادة على القطع والبت. وعدها كرامة أخرى القسم الخامس من نوع الشهادة التي توجب الشيء المشهود به دون يقين (المقدمات المهدات 2/292). وقال السيوري: شهادة السماع ليس بشيء (المعيار: 10/183). و قد جعلها ابن الحاجب ضعيفة، ولم يثبت عند الونشريسي بها نسب، ونسب ذلك إلى ابن القاسم (المعيار: 5/158-159)، وقال نزلة أخرى: إلا أن تكون مشتهرة عند الناس اشتهاراً يقع العلم به. (المعيار: 10/157). والذي نقله ابن الحاجب عن ابن القاسم خلافاً، فقد قال في «جامع الأمهات» (476): «وأما السماع المفيد للعلم فقال ابن القاسم: هو مرتفع عن شهادة السماع، مثل أن نافعاً مولى ابن عمر رضي الله عنهما؛ وأن عبد الرحمن ابن القاسم وإن لم يعلم ذلك أصلاً، فقليل له: أيشهد أنك ابن القاسم من لا يعرف أباك ولا يعرف أنك ابنه إلا بالسماع، قال: نعم، يقطع بها ويثبت بها النسب». ون بحثاً شافياً في «البهجة في شرح التحفة» للتسولي (1/125-131)؛ «المعونة» (3/1554).

قال أبو عمران (هل هو الفاسي أو الصنهاجي، هذا يحتاج إلى نظرا) في «النظائر» (مخطوط ضمن مجموع: 295/2): «المسائل التي تجوز فيها شهادة السماع: من ذلك الأحباس [تقديب البرادعي]: ن خ ع ك 417:834] والصدقات الموقوفة، وتجوز شهادة السماع فيما تقادم من الأثرية، وكذلك يجوز في الموت والنكاح إذا اشتهر الخبر عند الجيران، ويجوز في الأنساب إذا شهدوا أنهم لم يزالوا يسمعون أنه ابن فلان أو مولى فلان؛ وقيل: يقضى بها في المال دون الولاء، وكذلك بالمال دون النسب، وقيل: يقضى بها جميعاً. وشهادة السماع في الضرر تجوز، وكذلك في الرضاع والعدالة تجوز فيها، والجرحة وكذلك»

[فإن قلت: هذه حقيقة شرعية لا لغوية، وكلامنا في اللغوية]⁽⁸¹⁸⁾، قلت: بل الكلام في الشرعية.

9- ﴿تَوْنُوْلُ﴾:

راجع لقوله ﴿شَاهِدًا﴾⁽⁸¹⁹⁾، أي يشهد⁽⁸²⁰⁾ على من آمن وعلى من [142- ظ] كفر⁽⁸²¹⁾.

﴿وَتُعْزُّوْهُ﴾:

راجع لقوله ﴿وَمُبَشِّرًا﴾⁽⁸²²⁾؛ لأنه إذا بشرهم فالواجب أن يعظموه وينصروه.

= الإسلام والكفر، تجوز فيهما شهادة السماع، وتولية القاضي وعزله، وكذلك إذا شهد بالسماع أن فلانا وصي، وتجوز في ترشيد السفية والحمل والولادة.

زاد ابن بشير: الصدقات المتقدمة والحيازات، والحرية والقسمة. وقال: هي ثلاث وعشرون، وعد جميع ما تقدم. راجع «الذخيرة» للقرافي (279/4)؛ وقوله فيها «زاد العبدى» موهم، إذ كل ما نسبته إليه ذكره أبو عمران، فليحرر. ون «المختصر الخليلي» (266)، فقد عد ما تجوز فيه شهادة السماع. وعدّها ابن العربي إحدى وعشرين فقال:

أيا سألني عما ينفذ حكمه** ويثبت سمعا دون علم بأصله** ففي العزل والتجريح والكفر بعده** وفي سفه أو ضد ذلك كله** وفي البيع والأحباس والصدقات** والرضاع وخلع والنكاح وحله** وفي قسمة أو نسبة أو ولاية** وموت وحمل والمُضَرَّ بأهله. وزاد ولده ستة، فقال:

ومنها الهبات والوصية فاعلمن** وملك قد يظن بمثله** ومنها ولادة ومنها حراية** ومنها الإباق فليضم لشكله** فدونها عشرين من بعد سبعة** تدل على حفظ الفقيه ونبه** أبي نظم العشرين من بعد واحد** فأتبعها ستا تماما لفعله. وزاد ابن عبد السلام خمسة، ونظمها بعضهم فقال:

وقد زيد فيها الفقر والأسر والملا** ولوث وعتق فاطفرن بنقله** فصارت لدى عد ثلاثين أتبع** بثنتين فاطلب نصها في محله.

ونظمها أيضا العبدوسي، وذيله ابن غازي بما زاده عليه إلى أن قال في آخره:

لولا التداعخل ووهي الزائد** لبلغت خمسين دون واحد.

ن «حلى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم» لأبي عبد الله التاودي ابن سودة (129/1).

(818) ما بين المعكفين كسابقه.

(819) الفتح: 8.

(820) ق: شهيد.

(821) جعل ابن عطية في «المحرر الوجيز» (440/13) هذا الفعل والفعلين بعد على استمرار خطاب محمد ﷺ؛ ولم ير التقسيم الذي أورده المؤلف. ينظر «باهر البرهان» (1327/3)؛ «أنوار التنزيل» (82/5).

(822) الفتح: 8.

﴿وَتَقَرُّوهُ﴾:

راجع لقوله ﴿وَنَذِيرًا﴾⁽⁸²³⁾؛ لأنَّ الإنذارَ يوجبُ الهيبةَ و <هي⁽⁸²⁴⁾> سببُ التوقيرِ⁽⁸²⁵⁾.

10- ﴿بِمَنْ نَّكَتَ﴾:

في الآية حذفُ التقابل، أي فإنما ينكُثُ [على نفسه]⁽⁸²⁶⁾ وسُعدُّهُ عذابا أليما، ومن أوفى بما عاهد عليه الله، فإنما ثوابه لنفسه، وسنوته أجرا عظيما.

11- ﴿وَأَهْلُونَا﴾:

قلتُ لشيخنا ابن عرفة⁽⁸²⁷⁾: [هو] جمعُ "أهل" بالواو والنون، وشرطه⁽⁸²⁸⁾ عند النحاة في الجامد العلمية؛ فأجاب: لعل ذلك على تلميح⁽⁸²⁹⁾ الصفة⁽⁸³⁰⁾؛ لأنه من التأهل فهو مشتق، والمشتق لا تُشترط فيه العلمية.

وقال أبو حيان في "شرح تسهيل الفوائد" لابن مالك: «فأما⁽⁸³¹⁾ أهْلُون، فجمع أهل، وأهل ليس بعلم⁽⁸³²⁾ ولا وصف، ويحسُن جمعه بالواو والنون شذوذاً⁽⁸³³⁾، لأنه قد يُستعمل استعمال "مستحق"، [تقول: هو أهل كذا

(823) الفتح: 8.

(824) س: وهو.

(825) عزرا الكرمان في «غرائب التفسير» (1112/2)، وبعده ابن عطية في «المحرر» (440/13) القول بعُود الضميرين الأولين إلى النبي ﷺ للجمهور، ونسبه ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (156/26) لابن عباس؛ ورأى النسفي في «تفسيره» (335/3) أن «من فَرَّق الضمائر فجعل الأولين للنبي ﷺ فقد أبعد!»؛ ولم يعلل. ومأخذ كلام المؤلف من «تفسير الفخر» (74/28)، فقارن بما فيه. وحكى القرطبي في «الجامع» (177-176/16) وابن جزري في «التسهيل» (52/4) الخلاف الأقوال في الآية جميعا.

(826) ساقط من ك، س.

(827) ك: ع.

(828) س: 112-أ.

(829) ق: تلمح.

(830) ك: 371-ب.

(831) ق: وأما.

(832) ق: "بعام". والتصويب من بقية الأصول و«شرح التسهيل» لابن عقيل.

(833) قال في «البحر» (13/4): «وجمع أهل بالواو والنون شاذ في القياس».

وأهل له، جرى في الجمع مُجرى مستحق⁽⁸³⁴⁾»⁽⁸³⁵⁾، قال: «ومثل جمع أهل على أهلون جمع مرء⁽⁸³⁶⁾ على مرئين⁽⁸³⁷⁾ في قول الحسن: «أحسنوا ملائكم⁽⁸³⁸⁾ أيها المرءون⁽⁸³⁹⁾»، وهو شاذ.

ابن عصفور في "مقربه"⁽⁸⁴⁰⁾، - في أوائل جمع التكسير⁽⁸⁴¹⁾ -:
هذا وأَرْضُون وَحَرُّونَ⁽⁸⁴²⁾ وإِوزُونُ⁽⁸⁴³⁾، من شذوذ الجمع⁽⁸⁴⁴⁾،
وفي⁽⁸⁴⁵⁾ سورة المائدة⁽⁸⁴⁶⁾ ﴿مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعُمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾.

(834) ساقط من "ك، س".

(835) «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل (1/52-55).

(836) ق: "هند"؟! وفي بقية الأصول: "مر". والتصويب من كتب اللغة.

(837) ق: "مرين". وفي بقية الأصول: "مرين". والمثبت أعلاه هو الصواب.

والمرء: الإنسان، ولا يكسر هذا الاسم ولا يجمع جمع السلامة، لا يقال أمراء ولا امرؤ ولا مرءون ولا أمارئ؛ وقد ورد من قول رؤبة لطائفة رأيهم: أين يريد المرءون؟ وهو جمع المرء وهو الرجل. ن «اللسان» (مرأ).

(838) في الأصول: "إلى ملائكم". وأثبتنا ما في «الكبير» (ن خ ع ق 611: 745)، لموافقة ما في «اللسان».

(839) في الأصول الخطية للصغير والكبير: "المرون". والتصحيح من «لسان العرب» (مرأ). ون «النهاية في غريب

الحديث والأثر» (314/4)؛ «غريب الحديث» للخطابي (3/92)؛ «الفائق» للزمخشري (3/384).

(840) انظره (2/106). وما عزاه المؤلف لابن عصفور فليس بنصه في «المقرب» في الباب الذي أوما إليه؛ فلعله

نقله عن شرحه لإيضاح الفارسي أو شرحه الكبير والصغير على «الجملة»؛ وكلها من موارد المؤلف.

(841) ك: "التكثير". ون «المقرب» (2/106).

(842) هذه اللفظة ليست في أصل «التسهيل» كما نبه عليه ابن عقيل. ن «المساعد» (1/53-54).

وفي «اللسان» (حر): «وحررون وإحرون، جمع حرة بفتح الحاء، أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها

أحرقّت بالنار. قال بعض النحويين: إن قال قائل: ما بالهم قالوا في جمع حرة وإحرة حررون وإحرون،

وإنما يفعل ذلك في المحذوف نحو ظبة وثبة، وليست حرة ولا إحرة مما حذف منه شيء من أصوله، ولا

هو بمثالة أرض في أنه مؤنث بغير هاء؟ فالجواب: أن الأصل في إحرة وإحرة، وهي إفعلة، ثم إنهم كرهوا

اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد، فأسكنوا الأول منهما ونقلوا حركته إلى ما قبله وأدغموه في

الذي بعده، فلما دخل على الكلمة هذا الإعلال والتوهين، عوضوها منه أن جمعوها بالواو والنون، فقالوا:

إحرون، ولما فعلوا ذلك في إحرة أجروا عليها حرة، فقالوا: حررون، وإن لم يكن لحقها تغيير ولا حذف

لأنها أخت إحرة من لفظها ومعناها، وإن شئت قلت: إنهم قد أدغموا عين حرة في لامها، وذلك ضرب

من الإعلال لحقها. اهـ المقصود منه.

(843) جمع "إوزة"؛ كقوله:

تُلْفَى الإِوزُونَ فِي أَكْنافِ دَارِهَا

تمشي وبين يديها البرّ منشور

ن «المساعد على تسهيل الفوائد» (1/54-55)؛ «رصف المباني» (433).

(844) ن «شرح التصريح» لخالد الأزهرى (1/72-73).

(845) ق: "وهي". ك: "في".

(846) الآية: 89.

11- ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾:

أي من ترك خروجكم للجهاد⁽⁸⁴⁷⁾. فيدل⁽⁸⁴⁸⁾ أن التّرك فعل، والصحيح أنه ليس بفعل، وإلا لزم عدم وجود العالم أو عدم حدوثه؛ هذا عند المتكلمين، وأمّا عند الفقهاء، فالصحيح⁽⁸⁴⁹⁾ أنه فعل كما في مسألة من مرّ بصيد في الحباله⁽⁸⁵⁰⁾ فتركه حتى مات⁽⁸⁵¹⁾، ومسألة من رأى أعمى يقع في مَهْوَاة فتركه، وغير ذلك من المسائل⁽⁸⁵²⁾.

13- ﴿وَمَنْ لَّمْ يُؤْمَرْ بِاللَّهِ﴾:

قول ابن عطية: «المراد: وأنتم كذلك، فأنتم ممن أعدت لهم السّعير»⁽⁸⁵³⁾؛ هو قياس الضمير، حذفت فيه إحدى القضيتين⁽⁸⁵⁴⁾، لدلالة⁽⁸⁵⁵⁾ السياق عليها، وتقريره: أنتم غير مومنين بالله ورسوله، وكل من لم يؤمن بالله ورسوله أعتدنا له سعيرا، فأعتدنا لكم سعيرا. وذكر وصف الكفر إشارة لقياس العكس، وأنهم استحقوا السّعير بوصف الكفر⁽⁸⁵⁶⁾.

14- ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾:

(847) «التحرير والتنوير» (164/26).

(848) ق: قيل.

(849) ق: فالصحيح.

(850) ق: «الحبالات». والحباله (بكسر الحاء): التي يصاد بها، وجمعها حبال، وفي الحديث: «النساء حبال الشيطان»، أي مضايده.

ن «اللسان» (جبل)؛ «غريب الحديث» لابن قتيبة (480/2).

(851) ن «جامع الأمهات» لابن الحاجب (222).

(852) راجع بعضاً منها في: «إيضاح المسالك» للونشريسي (205-206)؛ «جامع الأمهات» (222).

(853) «المحرر الوجيز» (446/13).

(854) في "ق" في حديث فيه إحدى القصتين. والتصويب من "س، ك".

(855) ق: فدلالة.

(856) ق: «الكبر». ون «أنوار التزليل» (82/5).

الرخشري: «يغفرُ ويعذبُ بمشيئته [143-r]، ومشيئته تابعة لحكمته، وحكمته المغفرة للتائب، وتعذيبُ المصير»⁽⁸⁵⁷⁾. الطيبي: «بل حكمته تابعة لمشيئته»⁽⁸⁵⁸⁾.

ابن عرفة⁽⁸⁵⁹⁾: «ليست إحداهما تابعة للأخرى، بل كل واحدة مستقلة بنفسها؛ لكن إن أريد بالحكمة المصالح الدنيوية، فهي تابعة للمشيئة، وإن أريد بها صفة المعنى، فليست تابعة للمشيئة».

15- ﴿إِذَا أَنْصَلَقْتُمْ⁽⁸⁶⁰⁾ إِلَى مَغَانِمَ﴾:

يدل أن الخروج للجهاد⁽⁸⁶¹⁾ لا يُنافيه قصدُ الغنيمة⁽⁸⁶²⁾.

18- ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ﴾:

قول ابن عطية: «هو تعليل للرضى»⁽⁸⁶³⁾ إن رَجَعَ لصفة الفعل، وإن رجع لصفة المعنى وهو الإرادة لم يكن تعليلاً له»⁽⁸⁶⁴⁾. تقريره⁽⁸⁶⁵⁾: أنه إذا رجع

(857) «الكشاف» (337/4)؛ ونقله أبو حيان في «البحر» (93/8) ولم ينبه عليه. ون تعقب الألوسي في «روح المعاني» (101/13).

(858) الطيبي: «قوله: مشيئته تابعة لحكمته، وحكمته المغفرة للتائب. «الانتصاف»: تقدم فيه أمثال ذلك حملاً للقرآن على رأيه. قلت: يريد أن فيه تحريفين: أحدهما، جعل المشيئة تابعة للحكمة؛ والحكم العكس. ثانيهما، قيد الغفران باجتناب الكبائر، والكبائر بالتوبة».

من «فتوح الغيب» (ن خ ع ق 185): مع 3/444 ظ. وتعقب جاز الله ابن المنير في هذا الموضع فقال: «القول بأن موجب الحكمة ما ذكر تحكم. هذا وأدلة الشرع القاطعة تأتي على ما يعتقده فلا تبقى ولا تذر، فكم من دليل على أن المغفرة لا تقف على التوبة، وكم يروم إتباع القرآن للرأي الفاسد فيقيده مطلقاً ويحجر واسعاً؛ والله الموفق».

من «الانتصاف» (337/4).

(859) ك، س: ع.

(860) ك: انطلقتم!.

(861) ك: إلى الجهاد.

(862) راجع كلام المؤلف على الآية 36 من سورة النساء، والتعليق بالهامش.

(863) ك: 372-أ.

(864) «المحرر الوجيز» (453/13)؛ «روح المعاني» (108-107/13).

(865) ق: تقديره.

لصفة الفعل كان متأخرا عن بيعتهم، وإذا رجع لصفة المعنى لم يصح تعليقه بالبيعة لتأخرها عنه (866).

فإن قلت: "إذ" ظرف زمان لما مضى، فيقتضي تقديم البيعة في الزمان.

قلت: التقدم أعم من التقدم الزماني أو الأزلي، كقول المنطقيين في الضرورة إنها تشمل (867) الأزلية والزمانية (868).

﴿تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾:

قال أبو عمر في "شرح الموطأ" - بعد أن حكى أن الصحابة حين حج عمر اختلفوا في الشجرة ما هي وأين هي؟! (869) - «لا ينبغي التعريف بموضعها خشية أن تُعبد، وقال ﷺ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ» (870).

(866) أبو حيان في «البحر المحيط» (95/8): «العامل في "إذ" رضي، والرضا على هذا معنى إظهار النعم عليهم، فهو صفة فعل لا صفة ذات، لتقيده بالزمان». (867) ك: تشمل.

(868) الضرورة الأزلية والزمانية قسما للضرورة المطلقة؛ وهي التي يكون المحمول فيها دائما لجميع أشخاص الموضوع إن كانت له أشخاص كثيرة، أو شخصه الواحد إن كان نوعه في شخصه، مادام الموضوع موجود الذات؛ ثم هذا ينقسم قسمين:

- أحدهما: أن يكون الموضوع دائما لم يزل ولا يزال، فيكون المحمول بسببه دائما كذلك.

- والآخر أن لا يكون الموضوع دائم الوجود، فيكون المحمول بسببه أيضا غير دائم الوجود.

مثال الأول: قولنا "الله حي". ومثال الثاني قولنا "الإنسان حيوان"؛ فالضرورة إذا أطلقت عني بها هذان الوجهان. ن «البصائر النصيرية» (112)؛ «ضوابط المعرفة» (119).

ثم إن هناك الضرورة المشروطة، وهي أقسام ثلاثة؛ وليس هنا محل الحديث عنها، فلتنظر في «البصائر النصيرية» (112).

(869) ذكره ابن عطية في «المحرر» (455/13) و ابن جزى في «التسهيل» (54-53/4)؛ وتام الخير قول عمر رضي الله عنه: «سيروا، هذا التكلف!». وعن بكير بن الأشجع أن نافعاً رضي الله عنه قال يوم فتح مكة إن الناس كانوا يأتون تلك الشجرة فيصلون عندها؛ فبلغ ذلك عمر فأمر بقطعها؛ أفاده أبو حيان في «البحر» (96/8).

(870) أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» (15/5؛ رح: 3607)؛ وله شاهد من قوله ﷺ: «لا تتخذوا قبوري عيدا ولا بيوتكم قبورا»، أخرجه ابن أبي شيبه في «مصنفه» (375/2)؛ كتاب الجمعة، باب في الصلاة عند قبر النبي ﷺ.

﴿وَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾:

يقتضي لفظ "على" أن السكينة عَمَّتْهُمْ؛ فهذه أبلغ من آية ﴿أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁸⁷¹⁾.

19- ﴿يَاخُذُونَهَا﴾:

قول أبي حيان: «هي»⁽⁸⁷²⁾ حال مؤكدة⁽⁸⁷³⁾، يُرَدُّ بأنها مبيّنة لقول الفقهاء: إذا خرج سَرِيَّتَانِ للجهاد، فسبقت إحداهما فغنمت، فالغنيمة مشتركة بينهما. فالثانية أخذتها حساً والأولى أخذتها حُكماً.

ولما أسند في الآية الأخذ للفاعل والأصل الحقيقة، دلّ على أنّ الأخذ حقيقة، فدلّ⁽⁸⁷⁴⁾ على أن الذين يأخذون الغنيمة هم المباشرون لها خاصة⁽⁸⁷⁵⁾، وكذلك كان في فتح خيبر، إنما أخذ الغنيمة من حضرها، لكن يرد على هذا أن الآية سبقت امتناناً على المؤمنين، وهذا لا يُناسب اختصاص من حضر⁽⁸⁷⁶⁾ الغنيمة بأخذها.

26- ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ [الْحَمِيَّةَ]﴾⁽⁸⁷⁷⁾:

إن قلت: الحمية هي الداعي، فكيف تكون من جعلهم [144-ظ] -إما كسبا على⁽⁸⁷⁸⁾ [مذهب] أهل السنة، وإما استقلالاً عند المعتزلة- وهو خلاف

(871) الفتح: 4.

(872) س: 113-ب.

(873) لم أقف عليه في «البحر» في هذا الموضع (96/8)، ولا ذكره الألويسي في «روح المعاني» (109/26) على شدة تحريه نقل كلام أبي حيان. ولعل المؤلف ينقل عن الصفاقسي.

(874) ق: يدل.

(875) ن «المنتقى» للباجي (361/4).

(876) س: شخص.

(877) ساقطة من "ك" و "س".

(878) ك: عند.

الإجماع؟ لاتفاق أهل السنة والمعتزلة على أن الداعي خلق لله تعالى؛ ولذلك قال المعتزلة: لولا العلم والداعي، لصح الاعتزال، وتمت (879) الدسة (880).

فالجواب من أوجه:

أ(881)- أن الحمية ليست هي الداعي، بل حَمَلُهَا المفسرون على الأفعال الظاهرة، من الكُتْبِ والمَحْوِ في وثيقة صلح الحديبية (882)، وذلك من فعل العبد إمّا كسباً عندنا (883) أو استقلاً عند المعتزلة.

ب(884)- أنه لَمَّا دَلَّ الدليل العقلي على أن الداعي مخلوق لله تعالى، وخَالَفَ (885) ذلك ظاهر الآية، وجب تأويلها بأنها من إطلاق اسم المسبب على السبب؛ لأن الداعي سبب في الأفعال الظاهرة.

ج(886)- تقرّر في الأصول ثلاثة أمور: الفعل، والداعي للفعل، والقصد إلى الفعل (887).

فأما الفعل فيختلف فيه بين أهل السنة القائلين بالكسب، والمعتزلة القائلين باستقلال العبد بفعله، والمُجْبِرَةِ القائلين بنفي الكسب.

(879) ق: وتم.

(880) ك: "الدسة"؛ س: "الرسة".

(881) س: الأول.

(882) الحمية التي جعلوها هي حمية أهل مكة في الصدّ، قال الزهري: وحمية سهيل بن عمرو ومن شاهد عقد الصلح في أن منعوا أن يكتب "بسم الله الرحمن الرحيم" ولجوا حتى كتب "باسمك اللهم"، وكذلك منعوا أن يكتب «هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله»، ولجوا حتى قال ﷺ لعلي عليه السلام: «امح، واكتب: هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله...» الحديث.

من «المحرر» (466/13)؛ «تفسير القرطبي» (190/16)؛ «مدارك التنزيل» (342/3)؛ «تفسير ابن جزري» (55/4)؛ «تفسير أبي حيان» (98/8)؛ «أنوار التنزيل» (85/5).

(883) ك: 373-ب.

(884) س: الثاني.

(885) ق: حاله.

(886) س: الثالث.

(887) س: للفعل.

فأما الداعي فمتفق عليه كما مر، والقصد إلى الفعل محله القلب، وهو من فعل العبد، فالجعل في الآية بمعنى القصد إلى الفعل.

د(888) - جعل بمعنى صَيَّر، وفاعله ضمير عائد على الله تعالى (889). و"الذين" مفعول أول، والجملة مفعول ثان.

﴿وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾:

إعادة حرف "على" إشارة إلى أن السكينة مقولة بالتشكيك (890)، وأنها على الرسول أعظم (891).

﴿وَكَانُوا أَحَفَّ بِمَا﴾:

أي بالجعل الشرعي والإرادة الأزلية (892)؛ لأن ذواتهم اقتضت ذلك لتساوي الذوات (893)؛ وفي "القوت" لأبي طالب المكي (894) كلام حسن في هذا المعنى.

﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾:

هي كلية لا كل ؛ لتعلق علمه تعالى بالجزئيات.

(888) س: "الرابع".

(889) نسبه الألوسي للنيسابوري، بعد أن ذكر للجعل معنى آخر هو "الإلقاء". ن «روح المعاني» (116/13).

(890) الألوسي في «تفسيره» (118/13): «في توسط "على" بين الرسول والمؤمنين إيماء إلى أنه سبحانه أنزل على كل سكيناً لاثقة به؛ ووجه تقدم الإنزال على الرسول ﷺ لا يخفى».

(891) رأى الفخر في «تفسيره» (88/28) أن القرآن رتب نزول السكينة على المؤمنين بعد نزولها على النبي ﷺ، لأنه هو الذي أجاب الكافرين إلى الصلح، وكان في نفس المؤمنين أن لا يرجعوا إلا بأحد الثلاثة بالنحر في المنحر، وأبوا أن لا يكتبوا محمداً رسول الله وبسم الله، فلما سكن رسول الله ﷺ سكن المؤمنون. قلت: ولذلك قال المؤلف إن السكينة كانت على النبي أعظم، ويؤيده ما رواه البخاري من حديث الصلح (ر ح: 2731-2732)، أن الله «أنزل على رسوله السكينة فتوقروا وحلّموا».

(892) «المحرر الوجيز» (467/13)؛ «التسهيل» (55/4)؛ «التحرير والتنوير» (197/26).

(893) ك: "الذات".

(894) ق: "مكي".

27- ﴿مُحَلِّفِينَ زُرُوعَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾:

جعله أبو حيان حالا مقدرة⁽⁸⁹⁵⁾، بناءً على قصر مُسَمِّي الدخول على قطع المسافة، ويحتمل كونها محصلة، بناءً على أن الاستقرار دخول؛ وهو أحد القولين في الحالف لا دخل بيتاً وهو كائن فيه⁽⁸⁹⁶⁾، <أنه>⁽⁸⁹⁷⁾ إن لم يبرح⁽⁸⁹⁸⁾ مكانه حنث.

ودلت الآية على أن الحلاق والتقصر نسك⁽⁸⁹⁹⁾، وهو مذهبنا⁽⁹⁰⁰⁾؛ وقيل تحلل كقص الأظفار وإزالة الوسخ والشعث؛ وقيل نسك في الحج [145-ر] دون العمرة، وتقرير الأخذ من الآية أنها خرجت مخرج الثناء عليهم، وإنما يكون الثناء⁽⁹⁰¹⁾ بما هو نسك، وكذلك⁽⁹⁰²⁾ حديث «يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ»، قال في الرابعة: «وَالْمُقَصِّرِينَ»⁽⁹⁰³⁾.

28- ﴿هُوَ الْغَنَاءُ زَمَلٌ﴾:

(895) «البحر المحيط» (100/8)؛ «الفريد» (331/4)؛ «التيان» (239/2)؛ «روح المعاني» (121/26).

(896) ق، ك: "فيها". س: 114-و.

(897) زيادة من ك، س.

(898) في كل الأصول: "يخرج"؛ وهي تحتاج إلى "من"، فقدّرت أن الصواب ما أثبت.

(899) ق: حسا. ون «التسهيل» (56/4).

(900) الباجي: «لنا أنه نسك من مناسك الحج؛ والدليل على أنه نسك يثاب صاحبه على فعله، قوله تعالى

﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ الآية، فوصف دخول المسجد على هذه الصفة فيما وعدهم به، ولو لم يكن

نسكا مقصودا لما وصف دخولهم به، كما لم يصف دخولهم بلبسهم الثياب والطيب. ووجه ثان أنه كناية

عن الحج والعمرة، ولو لم يكن من النسك لما كنى به عنه. ودليلنا من جهة السنة قوله ﷺ: «رحم الله

المحلقين»، ثم قال في الثالثة: «والمقصرين»، فلو لم يكن فعلا يثاب عليه فاعله لما دعا له، والثاني: أنه أظهر

تفضيل الحلاق على التقصير، ولو لم يكن نسكا له فضيلة من عليه ثواب لما كان أفضل من التقصير كما

أنه ليس نوع من الثياب أفضل من لبس غير ذلك». من «المنتقى» (58/4).

(901) أقحمت كلمة "إلا" هنا في "ق".

(902) ق: وكذا.

(903) صحيح متفق عليه:

أخرجه البخاري-مع اختلاف في الألفاظ- في «صحيحه مع الفتح» (561/3)؛ كتاب الحج، باب الحلق

والتقصير عند الإحلال. ومسلم-واللفظ له- في «صحيحه» (954-955/2)؛ رح: (1301)؛ كتاب الحج، باب

تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير. والترمذي في «سننه» (56/3)؛ رت: (93)؛ كتاب الحج، باب ما

جاء في الحلق والتقصير. وابن ماجه في «سننه» (179/2)؛ رح: (3044)؛ كتاب المناسك، باب الحلق. وبنحو

منه الإمام مالك في «الموطأ» (395/1)؛ كتاب الحج، باب الحلاق. وابن أبي شيبة في «مصنفه» (452/14)؛ =

انظر ابن عطية (904).

﴿عَلَى الْغَيْبِ كُلِّهِ﴾:

هذا (905) أبلغ من "على كل الدين" لوجهين:

(أ) - أنه عموم من جهتين (906).

(ب) - أنه أفاد اعتبار آحادهم ومجموعهم، وفي كل الدين اعتبار الهيئة الاجتماعية (907) فقط، وهذا كقولك (908) "أكرم بني تميم كلهم"، هو أبلغ من قولك "أكرم كل بني تميم"، للوجهين المذكورين.

29- ﴿فَإَزَرُهُ﴾:

قول (909) ابن عطية: «الأزُرُ» (910) الشدة» (911)، صوابه القوة؛ لقوله تعالى ﴿أَشْدُّ بِهِ أَزْرِي﴾ (912) أي قوتي.

= كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية.

ون «تلخيص الحبير» (261/2)؛ «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (26/2).

(904) «المحرر الوجيز» (472-473/13)، وفيه -وهو المقصود-: «الآية تعظيم لأمر رسول الله ﷺ وإعلام بأنه يظهر على جميع الأديان. ورأى بعض الناس [أن] لفظة "يظهره" تقتضي محو غيره به؛ فلذلك قالوا: إن هذا الخير يظهر للوجود عند نزول عيسى ابن مريم عليه السلام، فإنه لا يبقى في وقته دين إلا الإسلام، وهذا قول الطبري والثعلبي. ورأى قوم أن الإظهار هو الإعلاء وإن بقي من الدين الآخر أجزاء، وهذا موجود الآن في دين الإسلام، فإنه قد كان عم أكثر الأرض، وظهر على كل دين».

(905) س: هو.

(906) ك، س: "وجهين". والمعنى -كما في «روح المعاني» (122/13)-: أنه يعليه على جنس الدين بجميع أفرادها، أي ما يدان به من الشرائع والمثل، فيشمل الحق والباطل.

(907) ك: 374-أ.

(908) ق: كقوله.

(909) ك: قال.

(910) ك: الإزراء.

(911) لا يخلص للبيسلي تعقبه لابن عطية في هذا الموضع؛ لما تقدم في كلامه من قوله: «آزره، بمعنى أعانه وقواه».

ن «المحرر الوجيز» (478/13)؛ «الجواهر الحسان» (251/4)؛ «عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ» للسمين الحلبي (95/1).

(912) طه: 31.

49

سورة الحجرات

6- ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾ :

اتَّفَقَ المفسرون على أنها نزلت في قضية الوليد بن عُقْبَةَ بن أبي مُعَيْط⁽⁹¹³⁾. وقال أبو عمر بن عبد البر⁽⁹¹⁴⁾ في "الاستيعاب": «لا يصحُّ ذلك؛ لأنه كان

(913) «أسباب النزول» للواحي (261-263)؛ «أسباب النزول القرآني» لغازي عناية (354-355)؛ «معاني القرآن» للفراء (71/3)؛ «المحرر الوجيز» (491-492/13)؛ «غرائب التفسير» (1122/2)؛ «التفسير الكبير» (103/28)؛ «مدارك التنزيل» (350/3)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (205-204/16)؛ «التسهيل لعلوم التنزيل» (58/4)؛ «تفسير البيضاوي» (87/5)؛ «روح المعاني» (145-144/13). وقد قال ابن عاشور إن مجمل روايات القصة، هي بأسانيد ليس منها شيء في الصحيح، ن «التحرير والتنوير» (228/26)؛ ثم حكى اتفاق المفسرين على أن الوليد توهم ولم يتعمد الكذب كما في «الإصابة» عن ابن عبد البر. قلت: قال الفخر في «التفسير الكبير» (103/28): «إن إطلاق لفظ الفاسق على الوليد شيء بعيد؛ لأنه توهم وظن الخطأ، والمخطيء لا يسمى فاسقا، وكيف والفاسق في أكثر المواضع المراد به من خرج عن رتبة الإيمان لقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [النافقون: 6] وقوله تعالى ﴿ففسق عن أمر ربه﴾ [الكهف: 50] وقوله تعالى ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ﴾ كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها» [السجدة: 20]، إلى غير ذلك.

(914) ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله النمري القرطبي المالكي (368-463هـ): إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بهما، حافظ المغرب بل المشرق. له: «التمهيد» (ط)؛ «الاستذكار» (ط)؛ «التقصي» (ط) - كلها أوضاع على الموطأ... وغير ذلك. قال الباجي: لم يكن بالأندلس مثله في الحديث.

له ترجمة في: «جذوة المقتبس» (367-369؛ رت: 874)؛ «الصلة» (677-679؛ رت: 1501)؛ «وفيات الأعيان» (72-66/7؛ رت: 837)؛ «الديباج المذهب» (440-442؛ رت: 626)؛ «وفيات ابن قنفذ» (249)؛ «طبقات المالكية» (268-271ب)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (1132-1128/3؛ رت: 1013)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (432-433؛ رت: 980)؛ «الرسالة المستطرفة» (15).

في زمن النبي ﷺ ابن⁽⁹¹⁵⁾ ثمانية أعوام أو عشرة، فكيف يبعثه رسولا إلى الكفار⁽⁹¹⁶⁾.

وأخذ منها⁽⁹¹⁷⁾ ابن العربي، منع إمامة الفاسق؛ لأنه إذا أمر بالثبوت⁽⁹¹⁸⁾ في قوله فأحرى في فعله⁽⁹¹⁹⁾، واحتج بها الأصوليون في العمل بخبر الواحد بناءً على اعتبار المفهوم⁽⁹²⁰⁾.

ويؤخذ من الآية أن الأصل العدالة؛ لأن نقيض الفسق: لا فسق⁽⁹²¹⁾؛ فيتناول مستور الحال⁽⁹²²⁾؛ ودل المفهوم على أنه لا يؤمر بالثبوت في نبأه، لكن قوله «بجهالة» يدل على أن المفهوم خاص بمن ثبتت عدالته.

7- «وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ»:

أفادت هذه الجملة باعتبار دلالة الالتزام، لا باعتبار دلالة المطابقة.

12- «اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ»:

ابن عطية: «عن سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ⁽⁹²³⁾:-

(915) ك: من.

(916) «الاستيعاب» (1553/4).

(917) ق: من هنا.

(918) ك، س: «بالثبوت». في هذه ونظيرتها المولية.

(919) ونما عبارته: «ومن لا يؤمن على حبة مال كيف يصح أن يؤمن على قنطار دين!». ن «أحكام القرآن» (4/

1704-1703)؛ ونقله القرطبي في «الجامع» (205/16). ون «غرائب التفسير» (1122/2).

(920) «تفسير الفخر» (104/28)؛ «البحر المحيط» (109/8)؛ «روح المعاني» (146/13). وقال ابن عطية: «وتأنس

القائلون بقبول خبر الواحد بما يقتضيه دليل خطاب هذه الآية؛ لأنه يقتضي أن غير الفاسق إذا جاء بنبا

أن يعمل بحسبه، وهذا ليس باستدلال قوي». من «المحرر الوجيز» (492/13).

(921) ك: «فسق لا فاسق». ق: «فسق لا فسق». والمثبت من «الكبير» (ص: 757)؛ ومؤدى عبارته أن نقيض

الفسق عدم الفسق.

(922) استدلال الحنفية بهذه الآية على قبول خبر المجهول الذي لا تعلم عدالته وعدم وجوب الثبوت؛ لأنها دلت

على أن الفسق شرط وجوب الثبوت، فإذا انتفى الفسق انتفى العلم به، ولا يلزم من عدم العلم بالشيء

عدمه، والمطلوب العلم بانتفاؤه ولا يحصل إلا بالخبرة به أو بتركية خبر به له.

ن «روح المعاني» (146/13)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (206/16)؛ «البحر المحيط» (109/8)؛ «التسهيل»

(59/4).

(923) سلمان الفارسي رحمه الله (ت 34هـ):

أبو عبد الله، ويقال له: سلمان الخير، أصله من أصبهان، وقيل: من رامهرمز، أول مشاهده الخندق. =

”إني (924) لأَعُدُّ عُراقَ قَدْرِي مخافة الظن“ (925).

ع: «إنما يشفي الظنَّ بِحُتْمِهِ» (926) على القَدْر (927)، لاحتمال (928) القطع من كل لحم، فلا يُفِيدُ عَدُّ اللحم».

وفي آخر جامع "العتبية": «حدثني أشهبُ عن (929) نافع (930) بن عمرِ الجُمُحِي (931) عن ابن أبي مُلَيْكَةَ (932) أن عمر بن الخطاب قال: «لَا يَحِلُّ

= من «تقريب التهذيب» (186؛ ر: 2477)؛ «لواقح الأنوار» للشعراني (23/1)؛ «الأعلام» (3/111-112).

(924) ق: أي.

(925) «المحرر الوجيز» (505/13). ويناسب هذا المقام قول بلعاء بن قيس في الظن الصائب:

وأبغى صواب الظن أعلم أنه إذا طاش ظن المرء طاشت مقاديرُهُ

وقال أبو الفضة:

فإن لا يأتكم خير يقين فإن الظن ينقص أو يزيد

وقال البرجمي:

وفي الشك تفريط وفي الحزم قوة ويخطيء في لظن الفتى ويصيب

ذكره بيان الحق النيسابوري في «باهر البرهان» (3/1346-1347).

والعراق -بضم العين- وكسرُها أقيس-: العظام إذا كان عليها شيء من اللحم. من «اللسان» (عرق). وصحفت في المطبوعة المغربية لتفسير ابن عطية إلى «غراف»، وهو خطأ.

(926) ق: بكتمه.

(927) وقد كان يفعله أبو العالية، مخافة سوء الظن بخادمه!. نقله ابن عطية (506/13).

(928) ق: والاحتمال.

(929) وقع في «البيان والتحصيل»: «...أشهب عن شخص عن نافع بن عمر...»، فسقط من الأصل "عن شخص"؛ ويفتح هذا الأمر احتمال انقطاع السند، ما لم تسقط الوساطة بسماع أشهب من نافع؛ وهو من البعد بمكان؛ لأن أشهب توفي سنة 204هـ، وتوفي نافع قبله بخمس وثلاثين سنة!.

(930) ك: نافع عن أبي عمر ...

(931) نافع بن عمر بن عبد الله بن جميل الجمحي المكي (ت 169هـ):

ثقة ثبت من كبار أتباع التابعين.

من «تقريب التهذيب» (490؛ ر: 7080)؛ «تهذيب التهذيب» (10/365؛ ر: 737)؛ «تذكرة الحفاظ»

(231/1؛ ر: 216)؛ «تذكرة الحفاظ» للسيوطي (98؛ ر: 206).

(932) عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مُلَيْكَةَ (ت 117هـ):

تيمي مدني؛ أدرك ثلاثين من الصحابة: ثقة فقيه.

لَا مَرِيَّ مُسْلِمٌ يَسْمَعُ مِنْ أَخِيهِ⁽⁹³³⁾ كَلِمَةً أَنْ يَظُنَّ بِهَا سُوءًا، وَهُوَ يَجِدُ لَهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ عُذْرًا⁽⁹³⁴⁾ (935). ابن رشد⁽⁹³⁶⁾: «هذا صحيح، يشهد له قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ﴾».

﴿وَلَا تَجَسَّوْا﴾:

ع: «كَانَ بَعْضُ [146-ظ] قِضَاةِ الْمَغْرِبِ يَزِطُمُ⁽⁹³⁷⁾ الدِّيارَ عَلَى النَّاسِ وَاتَّجَسَّسَ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ رَأَى عِنْدَهُ أَمَارَةً مَعْصِيَةً مِنْ شَرْبِ خَمْرٍ وَنَحْوِهِ عَاقَبَهُ، فَخَطَّاهُ بَعْضُ فَقَهَاءِ عَصْرِهِ، وَجَعَلَ فَعَلَهُ مِنَ التَّجَسُّسِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ صَوَّبَ فَعَلَهُ لَغْلَبَةً⁽⁹³⁸⁾ الْفَسَادَ عَلَى النَّاسِ».

ع: «وَالصَّوَابُ عِنْدِي أَنَّ مِنْ عُرْفٍ بِالْفَسَادِ فَالتَّجَسُّسُ⁽⁹³⁹⁾ عَلَيْهِ مَطْلُوبٌ أَوْ وَاجِبٌ، وَأَمَّا الْمُسْتَوْرُ الْحَالِ فَلَا يَحِلُّ التَّجَسُّسُ⁽⁹⁴⁰⁾ عَلَيْهِ»⁽⁹⁴¹⁾.

= من «تقريب التهذيب» (254؛ رت: 3454)؛ «تهذيب التهذيب» (268/5؛ رت: 523). وثمة ابن أبي مليكة آخر: أبو ثور الأزدي الحداني؛ ترجمه ابن حجر في «التقريب» (553؛ رت: 8008).
(933) ق: الغيبة.

(934) ك، س: مصدرًا.

(935) نقله الألويسي (156/13) بلفظ قريب عن البيهقي في «شعب الإيمان».

(936) «البيان والتحصيل» (553/18). ون أيضًا: (187/18).

(937) ق: «ليزدم»؛ ك: «يزدم»؛ «الكبير»: «يردم»؛ والمثبت من «س»، وهي كلمة عامية مغربية، ذكرها ر. دوزي في «تكلمة القواميس العربية» (591/1)، نقلًا عن دومباي.

(938) ك: 375-ب.

(939) ق: فالتجسس.

(940) ق: التجسس.

(941) الظاهر عدم حل التجسس لا على البراء ولا على ذوي الظنة؛ لما تأدى إلينا من الحكايات عن عمر أنه عدّ التعرض لكشف أحوال المستورين تجسسًا وإن كانوا متهمين؛ فمن ذلك ما حدث به عبد الرحمن بن عوف قال: حرس ليلة مع عمر بن الخطاب ~~عليه السلام~~ بالمدينة، إذ تبين لنا سراج في بيت بابيه مُجَافٍ على قوم لهم أصوات مرتفعة ولفظ، فقال عمر: هذا بيت ربيعة بن أمية بن خلف، وهم الآن شرب فمًا ترى؟! قلت: أرى أنا قد أتينا ما نهي الله عنه، قال الله تعالى ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ وقد تجسسنا، فانصرف عمر وتركهم.

من «الجامع لأحكام القرآن» (218/16) وفيه حكايات آخر. ون «البحر» (113/8)؛ «المحرر الوجيز» (506-507/13)؛ «روح المعاني» (157/13).

﴿وَكَرِهْتُمُوهُ﴾:

نقل ابن عطية عن الرُّمَّاني (942) [أن] (943) «كراهة هذا اللحم يدعوا إليها الطَّبَّعُ، وكراهة الغيبة يدعوا إليها العقل» (944)، اعتزال غفل عنه؛ لأنه مبني على قاعدة التحسين والتقبيح، وأن العقل يحسن ويقبّح.

13- ﴿شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾:

ذكر عياض الشعوب والقبايل في كتاب النكاح من "التنبهات" (945)، ورتبها كما رتبها ابن عطية (946)

(942) علي بن الرماني، أبو الحسن الإخشيدي الوراق النحوي (ت 384هـ):
قال فيه أبو حيان: "لم يُر مثله قط علما بالنحو ووزارة الكلام، وبصرا بالمقالات ..."، تفنن في علوم كثيرة من القراءات والفقه والنحو والكلام على مذهب المعتزلة. وصنف «التفسير»؛ «شرح المقتضب»؛ «إعجاز القرآن» (ط).

ترجمته في «الفهرست» للنديم (218)؛ «البداية والنهاية: وفيات سنة 384هـ» (334/11)؛ «وفيات الأعيان» (299/3؛ ر ت: 435)؛ «بغية الوعاة» (180-181/2؛ ر ت: 1742)؛ «طبقات المفسرين» للسيوطي (68-69؛ ر ت: 74)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (419-421؛ ر ت: 365)؛ «الأعلام» (217/4).

(943) س: 115-ب.

(944) «المحرر الوجيز» (511/13). ونقله ابن جزى وأبو حيان ولم ينهها عليه (البحر: 114/8؛ التسهيل: 61/4). وذكر بيان الحق النيسابوري مثل قيل الرماني؛ وذلك قوله: «أي: كما يكره لحم أخيه الميت بطبعه، ينبغي أن يكره اغتيابه بعقله، بل أولى؛ لأن داعية الطبع عمياء جاهلة، وداعية العقل بصيرة عالمة!». من «باهر البرهان» (1348/3). وعدّ الكرمانى هذا التأويل من «غرائب التفسير» (1124/2).

(945) لم أجد كلام عياض في النسخة التي اعتمدها من «التنبهات» (ن خ ع ق 384)، فلعله ذكرها في غير كتاب النكاح، وهو في النسخة المعتمدة من 93 إلى 127 ط؛ أو لعلي ذهلت عن العثور على النقل!.

(946) «المحرر الوجيز» (514-515/13)؛ «الجواهر الحسان» (261/4). وفيهما: «الشعوب جمع شعب وهو أعظم ما يوجد من جماعات الناس مرتبطا بنسب واحد، وتتلوه القبيلة ثم العمارة، ثم البطن، ثم الفخذ، ثم الأسرة والفصيلة: وهما قرابة الرجل الأدنون».

وفي «الغريب المصنف» لأبي عبيد (110/1) - ونقله ابن منظور في «لسان العرب» (500/1) -: «حكى ابن الكلبي عن أبيه: الشعب أكبر من القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ اهـ. قال الشيخ ابن بري: الصحيح في هذا ما رتبه الزبير بن بكار».

قلت: وعلى الأول جرى بيان الحق في «باهر البرهان» (1349/3) والكرمانى في «عجائب التفسير» (2/1124-1125) وابن جزى في «التسهيل» (61/4) والفيومى في «المصباح المنير» (313/1)، ونقله الخطابي في «غريب الحديث» (460/2). وإلى رواية ابن بكار ذهب صاحب «مختار الصحاح» (142)، تبعاً لأصله. وقد نظمها بعض الأدباء فقال:

والز مخشري (947) هنا.

14- ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾:

نَقَلَ ابْنُ عَطِيَّةَ (948) عَنْهُ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ بِغَيْرِ هَمْزٍ، فَرَدَّ عَلَيْهِ بِهَمْزٍ (949) وَقَطَعَ (950)، صَوَابُهُ: يَقْرَأُ "قَالَتِ الْعُرْبُ"؛ [وَمَا] نَقَلَهُ فَهِيَ قِرَاءَةُ وَرَشٍ (951) بِنَقْلِ الْحَرَكَةِ.

وقد سُئِلَ مَالِكٌ فِي رِثْمٍ مَسَاجِدَ الْقَبَائِلِ مِنْ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مِنَ "الْعُتْبِيَّةِ" (952) عَنْ النَّبَرِ فِي الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: إِنِّي لِأَكْرَهُهُ وَمَا يُعْجِبُنِي ذَلِكَ. ابْنُ رِشْدٍ: «يُرِيدُ بِالنَّبَرِ إِظْهَارَ الْهَمْزِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ عَلَى الْأَصْلِ» (953)، فَكَرِهَهُ فِي الصَّلَاةِ، وَاسْتَخَفَّ (954) فِيهَا

-
- اقصد الشعب فهو أكثر حَي
عدداً في الحواء ثم القبيلة
ثم تتلوها العِمارة ثم الـ
بطن والفخذ بعدها والفصيـلة
ثم من بعدها العشيرة لكن
هي في جنب ما ذكرناه قليلة
ون للاستزادة «الذخيرة» للقرافي (359-358/6)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (225-224/16)؛ «عمدة الحفاظ»
للسمين الحلبي (313/2)؛ «روح المعاني» (163-162/13)؛ (134/19)؛ «التحرير والتنوير» (259/26).
(947) «الكشاف» (375-374/4)؛ «مدارك التنزيل» (357-356/3)؛ «تفسير البيضاوي» (89/5).
(948) من قوله "ابن عطية والز مخشري..." إلى هنا، لحق بخط ابن أبي النمر.
(949) س: بهمزة.
(950) «المحرر الوجيز» (516/13).
(951) عثمان بن سعيد، أبو سعيد (ت 197هـ):
مولى آل الزبير بن العوام، قرأ على نافع سنة خمس وخمسين.
ن «الإقناع» (58-57/1)؛ «غاية النهاية» (503-502/1)؛ رت: 2090.
(952) ن «البيان والتحصيل» (358/1).
(953) النبر مرادف عند جمهور القراء للهمز، كما عند سيبويه كان محققاً أو مخففاً، خلافاً للخليل الذي
يجعل النبر خاصاً بما خفف، ورجح الأول أبو عمرو الداني في «المنبهة». ن «الطراز في شرح ضبط
الخراز» للتنسي (176)؛ «التمهيد في علم التجويد» لابن الجزري (107)؛ «النجوم الطوالع على الدرر
اللوامع» (65)؛ وهو كذلك عند اللغويين أيضاً، كما في كتبهم مثل «المشوف المعلم» (747/2)؛ «لسان
العرب» (نبر).
(954) س، «الكبير»: "واستحب". وأثبت "استخف" لمناسبة معناه للتسهيل.

التسهيل على رواية ورش⁽⁹⁵⁵⁾؛ لَمَّا جاء أن رسول الله ﷺ لم يكن من لغته الهمز⁽⁹⁵⁶⁾، وروي أنه أتى بأسير يُرْعَدُ⁽⁹⁵⁷⁾، فقال "أدْفُوهُ"، يريد "أدْفُوهُ" من الدفء، فذهبوا به فقتلوه، فَوَدَّاهُ من عنده، ولو أراد قتله لقال "دافوه" أو "دافوا"⁽⁹⁵⁸⁾ عليه⁽⁹⁵⁹⁾؛ ولهذا المعنى كان جارياً بقرطبة⁽⁹⁶⁰⁾ قديماً لا يقرأ الإمام في الصلاة إلا برواية ورش⁽⁹⁶¹⁾..

قال: «ويحتمل أن يريد بالنبر الترجيع الذي يحدث في الصوت معه نبرا، والتحقيق الكثير الهمزات⁽⁹⁶²⁾».

﴿لَمَّا﴾:

خيرٌ لا إنشاء⁽⁹⁶³⁾، بدليل تكذيبهم فيه؛ لأن التكذيب إنما يَعْرضُ للخبر لا للإنشاء. ويدل على عدم لزوم استثناء القائل "أنا مومن".

(955) راجع «مسائل ابن رشد الجدة» (974/2-975).

(956) الهمز معناه في كلامهم الاعتماد على الحرف والغمز له. ن «الزاهر في معاني كلمات الناس» (140/2)، ونقل ابن قتيبة أن الكسائي حج مع المهدي، فقدمه بالمدينة يصلي بالناس فهمز، فأنكر ذلك أهل المدينة وقالوا: ينبر في مسجد النبي ﷺ بالقرآن، كأنه ينشد الشعر. وذكر جعفر بن محمد عن أبيه أنه كره الهمز في القرآن، وأرادوا أن تكون القراءة سهلة رسالة. من «غريب الحديث» (633/2). كما قال الفراء: وقوله «تاكل منساته»، همزها عاصم والأعمش، ولم يهمزها أهل الحجاز ولا الحسن. ولعلهم أرادوا لغة قريش فإنهم يتركون الهمز. (معاني القرآن: 356/2).

(957) ق: يرتعد.

(958) ك: أدفوا.

(959) الخير في «جمل الغرائب» لبيان الحق النيسابوري (ن أحمد الثالث)؛ «البيان والتحصيل» (358/1)؛ «النهاية» لابن الأثير (123/2). وهو قريب من خير مقتل مالك بن نويرة؛ وفيه: «وأمر خالد بن الوليد فنأدى: أَدْفُوا أسراكم-وهي في لغة كنانة القتل- فقتلوه، فسمع خالد الواعية، فخرج وقد قتلوا...». من «أسد الغابة» (277/4).

(960) مدينة عظيمة بالأندلس، وسط بلادها؛ كانت سريرا للملكها، وبها كانت ملوك بني أمية.

ن «معجم البلدان» (425-324/4).

(961) لما فيها من تسهيل الهمزات، وترك تحقيقها في جميع المواضع، وقد تَوَوَّل ذلك فيما روي عن مالك من كراهية النبر في القرآن في الصلاة. من «مسائل ابن رشد» (975/2).

(962) ق: الهمز.

(963) في "ق": إما خير إنشاء. والمثبت من "ك" و"س".

وقول الزمخشري: «الإيمان هو [147-ر] التصديق مع الثقة وطمأنينة النفس»⁽⁹⁶⁴⁾، غفلة عن مذهبه أن العمل جزء من ماهية الإيمان.

ابن العربي في تأليفه في أصول الدين، المسمى بـ "المتوسط" ⁽⁹⁶⁵⁾ (و) ⁽⁹⁶⁶⁾ في "سراج المريدين" وفي "العارضة" ⁽⁹⁶⁷⁾:

«أجمعوا [على] ⁽⁹⁶⁸⁾ أنه لا بد من النطق بالشهادتين، وأن الاعتقاد القلبي غير كاف لمن ⁽⁹⁶⁹⁾ قَدَرَ على النطق» ⁽⁹⁷⁰⁾. ع: «لا أعلم من حكى هذا الإجماع ⁽⁹⁷¹⁾ غيره».

وقول ابن زيد في "رسالته": «[و] أن الإيمان قولٌ باللسان وإخلاصٌ بالقلب، وعمل بالجوارح»؛ أراد به الإيمان الكامل ⁽⁹⁷²⁾.

والذي عليه أهل السنة أنه يكفي مجرد التصديق بالشهادتين والمعاد وكل ما جاء به النبي ﷺ على الجملة. وشرط الأكثرين [استحضار] ⁽⁹⁷³⁾ المعاد مع

(964) «الكشاف» (376/4)؛ «تفسير البيضاوي» (89/5)؛ «روح المعاني» (167/13).
(965) للمتوسط في الاعتقاد، نسخة من ثلاث وسبعين صفحة، بالخزانة العامة بالرباط، 2963 كتابي، بخط أندلسي عتيق: عانت فيها الأربعة، وبرت من جل جوانبها، ولم تسلم منها إلا أبواب قليلة.
والمقصود من كلام القاضي في «المتوسط» قوله: «إن الأمة أجمعت على أن ذا العذر الذي لا يستطيع النطق مومن باعتقاده السليم؛ فلو اعتقد الحق وعاند بالامتناع من النطق فهو كافر إذ الإجماع منعقد على اشتراط النطق بالشهادتين في العصمة الدنيوية والأخروية جميعا».

(966) زيادة لدنية حلت منها النسخ، وإثباتها لازم، للمغايرة الواقعة بين «المتوسط» و «سراج المريدين» (خ).

(967) (68/10).

(968) ساقطة من "ك".

(969) ك: من.

(970) ن «أحكام القرآن» (4/1650).

(971) ك: 376-أ.

(972) قال القاضي أبو بكر بن الطيب: «واعلم أنا [يقصد الأشاعرة] لا ننكر أن نطلق القول بأن الإيمان عقد بالقلب وإقرار باللسان، وعمل بالأركان - على ما جاء في الأثر - أنه ﷺ إنما أراد بذلك أن يخبر عن حقيقة الإيمان الذي ينفع في الدنيا والآخرة، لأن من أقر بلسانه وصدق بقلبه وعمل بأركانه، حكمنا له بالإيمان وأحكامه في الدنيا، من غير توقف ولا شرط، وحكمنا له أيضا بالثواب في الآخرة وحسن المنقلب من حيث شاهد الحال، وقطعنا له بذلك في الآخرة بشرط أن يكون في معلوم الله تعالى أنه يحياه على ذلك ويميته عليه».

ن «الإنصاف» (49-50).

(973) من "ق" و "س".

الشهادتين، وما عداه يكفي فيه التصديق الجُملي، وأما النطق بالشهادتين فهو عملٌ من الأعمال، ولم يشترط العمل مع الإيمان إلا المعتزلة⁽⁹⁷⁴⁾.

وحكى ابن العربي فيمن آمن، وعصى بترك الفروع قولين لأهل السنة؛ فأكثرهم لا يسميه كافرا، وبعضهم سماه كافرا لكنه غيرٌ مخلدٌ في النار، وهو عند المعتزلة مخلدٌ فيها؛ ومثله لابن حبيب⁽⁹⁷⁵⁾ في التكفير بترك الصلاة وحدها

(974) قال ابن عرفة في «المختصر الكلامي» (ن خ م ع ف 600: 173 و غير مرقم)؛ ن خ م ع ف 55: (316) ظ-317و): «المحصل»: الإيمان شرعا تصديق الرسول بكل ما علم بالضرورة مجيئه به، خلافا لقول المعتزلة. وقول السلف هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالأركان. وفي «الشامل» [للجويني]: لأهل القبلة في الإيمان اختلاف كثير. الخوارج: كل طاعة إيمان، [زاد من ن 55: وكل معصية كفر، فمن صدرا منه كان كافرا لا مومنا... وقال جهم: الإيمان بالله معرفته، والكفر جهله. المعتزلة: كل طاعة إيمان في اختصاصها بالفرض وعمومها في النوافل؛ قول معظمهم والعلاف. قالوا: والمعصية إن قدحت في معرفة الله ومعرفة رسوله، فهي كفر، وإن لم تقدح في ذلك فهي ككل كبيرة فسق وفجور، ومقارفتها هي كمتزلة بين الإيمان والكفر، والصغائر لاتنافي الإيمان. التجار: الإيمان المعرفة بالقلب، والإقرار باللسان، والالتزام بالأركان، وترك الاستكبار -وزعم أن إبليس إنما كفر باستكباره، وقد كان عارفا بقلبه، مقرا بلسانه-. قلت: ولا إخفاء في تسببه في شرك المشرك وكفر الكافر، وذلك كفر. قال: وقال الكرامية: هو محض الإقرار، ومن اعترف بالله ورسوله فهو مومن حقا، وإن اعتقد كفرا صريحا، والمنافقون عندهم مومنون على التحقيق. قالوا: والعارف بالله إذا احترته المنية قبل اتفاق النطق بالإقرار فهو مخلد في النار. وعن أبي حنيفة أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة، ويحكي عن عبد الله بن سعيد. وقال أهل الأثر: هو معرفة بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان؛ وقاله القلانسي من أصحابنا؛ ولفظ الفهري عنهم: الإيمان الإتيان بما أمر الله ورسوله به فرضا ونفلا وترك ما نهى عنه تحريما وأدبا. قال: مرادهم الإيمان الكامل، لتصریحهم بأننا لا نخرج عن الإيمان بترك العمل. وقال الصالحى وابن الراوندي: الإيمان التصديق بالقلب، والكفر ضده؛ وهو قول شيخنا والقاضي والأستاذ، ولا بن مجاهد ميل [مزيد من 600: إلى قول] الأثر. واختلف جواب شيخنا في معنى التصديق، فقال مرة: المعرفة؛ ومرة هو قول النفس على تحقيق، ومن ضرورته مقارنة المعرفة.

قلت: الحق قول الشيخ، وهو مقتضى نقل «المحصل»، وفي شرطه بالنطق بالشهادتين للقادر عليه فيما بينه وبين الله تعالى قولان؛ لنقل عياض عن أهل السنة وقول مالك في «المدونة»: وعليه إن تأتى من النطق اختيارا فهو كافر؛ وهو الكفر العنادي، ونحوه كفر أبي طالب، لطيف الله به. في «المحصل»: لنا، لو كانت الطاعات جزءا من الإيمان لكان تقييد الإيمان بالطاعة تكريرا، وبالمعصية نقضا، وهو باطل، لقوله تعالى «الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم»، ولأنه يصح أن يقال: آمن وفعل المعصية، ولا يشك أن ذا لا يعد تناقضا...

ون مزيد الكلام في هذه المسألة في «الشامل» لابن عرفة (ن خ ع ك 1): 142 ظ-143 و.

(975) عبد الملك بن حبيب السلمي، أبو مروان (ت 237هـ):

كان حافظا للفقه على مذهب مالك نبيلاً فيه؛ ألف كتباً حسناً في الفقه والتواريخ والأدب، منها الكتب المسماة بـ«الواضحة في السنن والفقه»؛ لم يؤلف مثلها.

ترجمته في «أخبار الفقهاء والمحدثين» لابن حارث (182-191؛ رت: 328)؛ «طبقات النحويين واللغويين» =

دون غيرها من قواعد الإسلام، لأنه مما عُلِمَ وجوبُه ضرورة⁽⁹⁷⁶⁾، ولظواهر الأحاديث⁽⁹⁷⁷⁾ الواردة في تركها. وحُكِيَ عن الحَكَمِ بنِ عُتَيْبَةَ⁽⁹⁷⁸⁾ أنه قال ذلك في الزكاة أيضاً؛ وخطُّوهُ.

16- ﴿فَلِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِعِبْرَتِكُمْ﴾ الآية:

لما تضمن الكلام السابق تكذيب قولهم ﴿أَمْنَا﴾⁽⁹⁷⁹⁾، عقبه ببيان أنهم على تقدير صدقهم في ذلك، فإخبارهم به لمن هو عالم بضمائرهم تحصيل الحاصل⁽⁹⁸⁰⁾؛ وعلى هذا يُشكَلُ⁽⁹⁸¹⁾ قول مالك في «المدونة»⁽⁹⁸²⁾ في كتاب الأيمان والنذور⁽⁹⁸³⁾: «مَنْ حَلَفَ لِرَجُلٍ إِنْ عَلِمَ كَذَا لِيُخْبِرَنَّهُ أَوْ لِيُعَلِّمَنَّهُ، فَعَلِمَاهُ جَمِيعاً [لم] يَبْرَ حَتَّى يُعَلِّمَهُ أَوْ يُخْبِرَهُ!».

= (282)؛ «جذوة المقتبس» (282-284؛ رت: 628)؛ «ترتيب المدارك» (122-142/4)؛ «الديباج المذهب» (252-256؛ رت: 327)؛ «وفيات ابن قنفذ» (171)؛ «طبقات المالكية» (68-71أ-ب)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (537-538؛ رت: 554)؛ «تقريب التهذيب» (303؛ رت: 4174 تمييز)؛ «تهذيب التهذيب» (347/6؛ رت: 739 تمييز)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (233؛ رت: 528)؛ «بغية الوعاة» (109/2؛ رت: 1565)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (347/1-351؛ رت: 304)؛ «الأعلام» (157/4).

(976) ك: صورة.

(977) س: 116-أ.

(978) في كل النسخ «عينه»؛ وفي «الكبير» (ص: 767): «عتيبة»، وهو تصحيف «عتيبة». والمقصود: الحكم بن عتيبة، بالثناة ثم الموحدة مصغراً، أبو محمد الكندي الكوفي (ت 113هـ): ثقة ثبت فقيه، من صفار التابعين.

ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (177/1؛ رت: 102)؛ «تقريب التهذيب» (115؛ رت: 1452)؛ «تهذيب التهذيب» (372/2-373؛ رت: 756).

(979) الحجرات: 14.

(980) «المحرر الوجيز» (520/13).

(981) ق: «الشكل!»، والتصويب من «ك» و«س».

(982) (140/2).

(983) ق: والنذر.

50

سُورَةُ ق

2- ﴿أَن جَاءَهُمْ﴾ (984):

كونه مفعولاً من أجله كما أعربَه الزمخشري⁽⁹⁸⁵⁾، خلاف قول المنطقيين أن التعجب لازمٌ للإنسان بغير وَسْطٍ، فلا يُقال: تعجب لأجل كذا؛ وقد يُجاب بأن مجيء المنذر منهم بسببٍ لا وسط⁽⁹⁸⁶⁾. [148-ظ]

﴿فَقَالَ﴾:

الفاء تؤذن بمبادرتهم بالتكذيب⁽⁹⁸⁷⁾.

4- ﴿فَدَعَلَمْنَا مَا تَنْفُصُ﴾:

هو ردٌّ على قولهم ﴿أ.ذَا [مَتْنَا وَ]﴾⁽⁹⁸⁸⁾ كُنَّا تُرَابًا⁽⁹⁸⁹⁾. وتقريره أن إعادة الشيء بعينه، من شرطه قدرة المعيد وعلمه؛ وكونه تعالى قادراً، معلومٌ لهم بالضرورة؛ فَيَبَيَّنَ لهم⁽⁹⁹⁰⁾ كونه عالماً⁽⁹⁹¹⁾. ولما كان العلم بما ينتقص

(984) ك: جاءكم.

(985) «الكشاف» (379/4)؛ «الفريد» (346/4)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (4/17)؛ «روح المعاني» (172/26).

(986) ك: الأوسط.

(987) «التحرير والتنوير» (278/26).

(988) ساقطة من كل النسخ؛ وهو غلط في الآية فصولناه؛ لأن قصد المؤلف آية ق؛ وأما قوله تعالى ﴿أ.ذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ ففي الرعد (5) والنمل (67).

(989) ق: 3. ون «مدارك التنزيل» (363/3)؛ «روح المعاني» (173/26).

(990) من "س". وما في "ق": فيلزمهم. والذي في "ك": يبين لهم.

(991) «البحر المحيط» (121-120/8)؛ «التحرير والتنوير» (281/26).

في المستقبل أبلغ من العلم بما انتقص في الماضي قيل "تنقص"⁽⁹⁹²⁾ دون "نقصت".

6- ﴿فَوْقَهُمْ﴾:

يُرَدُّ كونه حالاً⁽⁹⁹³⁾ أنها غير منتقلة ولا في حكمها، لأنها من حيث كونها سماء لا⁽⁹⁹⁴⁾ تقبل غير الفوقية؛ ولا جواب إلا بقول ابن هشام: «الأولى عدم»⁽⁹⁹⁵⁾ اشتراط الانتقال». ويرد كونه ظرفاً أن الظرف محل للفعل والفاعل، ولا يصح هنا إلا أن يقال: إنما⁽⁹⁹⁶⁾ ذلك في الفعل الذي لا يَطْلُبُ مفعولاً⁽⁹⁹⁷⁾.

وأفاد ذكرُ ﴿فَوْقَهُمْ﴾ تمكنهم من النظر إليها⁽⁹⁹⁸⁾، وإلا فقد قال النحاة: إن قول القائل "السماء فوقنا" [لا]⁽⁹⁹⁹⁾ يُفيد.

7- ﴿وَالْفَيْنَا فِيهَا رَوْسًا﴾:

أخذ منه أن من حلف لا يستقر في أرض لا يحنت باستقراره على جبل، بناءً على اعتبار اللفظ دون العرف العادي.

(992) ك: 377-ب.

(993) كذا أعربه أبو البقاء العكبري في «التبيان» (240/2) وهو كذلك في «غرائب التفسير» للكرماني (1128/2) و«التحرير والتنوير» (286/26).

(994) ق: "ولا" بزيادة الواو.

(995) ق: "عندهم". وما في الصلب من "ك" و "س".

(996) ك: إنها.

(997) ذكر المنتجب الإعرابين معاً، وعدّ الأول أمتن. ن «الفريد» (347/4).

(998) «روح المعاني» (175/26).

(999) ساقط من "ك".

8- «تَبَصَّرَ»:

مفعولٌ من أَجَلَه⁽¹⁰⁰⁰⁾، وكذا⁽¹⁰⁰¹⁾ ما عَطَفَ عليه، وذلك بَيِّنٌ على أصلنا في خلق الأفعال لاتِّحَادِ الفاعل، ولا يتقرَّرُ على مذهب المعتزلة لعدم اتِّحَادِهِ.

10- «لَمَّا هَلُمَّ»:

قول ابن عطية⁽¹⁰⁰²⁾: «الْكُفْرَى»⁽¹⁰⁰³⁾، هو الْجُفُّ⁽¹⁰⁰⁴⁾ الذي يكون فيه العُرْجُون.

14- «وَأَصْحَابُ الْآيَةِ»:

قول ابن عطية: «الألف واللام من الآية غير معرفتين؛ لأنَّ⁽¹⁰⁰⁵⁾ آيَةَ“ اسمٌ عَلَمٌ⁽¹⁰⁰⁶⁾ كطلحة، يقال آيكة وليكة، فهي كالألف واللام⁽¹⁰⁰⁷⁾ في الشمس والقمر، وفي الصفات الغالبة». قال: «وفي هذا نظر»⁽¹⁰⁰⁸⁾؛ يريد: لأن ليكة

(1000) «التيبان» للعكيري (241/2)؛ «غرائب التفسير» (1129/2)؛ «التحرير والتنوير» (290/26). وذكره أبو حيان بصيغة التمرّض؛ ورجح أن يكون منصوباً بفعل مضمر من لفظه أي: بصر. ن «البحر المحيط» (121/8)؛ «الفريد» (348/4).

(1001) ق: وأكد.

(1002) «المحرر الوجيز» (535/13)؛ «الجواهر الحسان» (264/4).

(1003) قال الفراء في «معاني القرآن» (76/3): «طلع نضيد، يعني الكُفْرَى ما كان في أكمامه»، ونقله القرطبي وعزاه إلى البخاري، ن «تفسير القرطبي» (7/17)؛ «الفائق للزمخشري» (207/1)؛ «لسان العرب» (3/424)؛ «التحرير والتنوير» (293/26).

(1004) ق: «الخف». س: «الحو». والتصويب من «ك». ن «تفسير غريب القرآن» لابن قتيبة (418)؛ «لسان العرب» (28/9)؛ (171/5)؛ وفيه: «أصلُ الجُفِّ وعاء الطلع».

(1005) ك: أن.

(1006) ك: على.

(1007) ق: كالأب والأم !!.

(1008) «المحرر الوجيز» (536-537). وقرأ أبو جعفر وشيبة وطلحة ونافع «الآيكة» بلام التعريف، والجمهور «ليكة». من «البحر» (122/8).

علم، فالألف واللام فيه زائدتان، كما هو⁽¹⁰⁰⁹⁾ في الزيد والعَمْرُو⁽¹⁰¹⁰⁾ في قوله⁽¹⁰¹¹⁾: [رجز]

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرَهَا

بخلافهما في الشمس والقمر، هما فيه للتعريف، لأنهما قبل⁽¹⁰¹²⁾ دخولهما نكرتان.

16- ﴿تَوَمَّنْ بِهِ نَفْسُهُ﴾:

إِنْ قُلْتَ: إِذَا كَانَتِ النَّفْسُ مُوسِوسَةً⁽¹⁰¹³⁾ فَمِنَ الْمَوْسُوسِ؟. قلت: الروح. وقد نَقَلَ ابْنُ يُونُسَ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ⁽¹⁰¹⁴⁾، أَنَّ الرُّوحَ

(1009) ق: هنا.

(1010) ن «اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري (495/1).

(1011) القائل أبو النجم العجلي من رجز له، وبعده:

”حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا“

و الشاهد في: «المقتضب» (143/3)؛ «إيضاح شواهد الإيضاح» (650/2)؛ «مغني اللبيب» (75)؛ «المساعد على تسهيل الفوائد» (198/1)؛ «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (559-282/2)؛ «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري (317/1)؛ «رصف المياني» (77؛ رش: 94)؛ «الصفوة الصفية» (686/2/1)؛ «شرح شواهد المغني» (163/1)؛ «شرح شواهد الشافية» (506؛ رش: 248)؛ «لسان العرب» (272/5)؛ «المحيد في إعراب القرآن المحيد» (43/1)؛ «شرح أبيات مغني اللبيب» (1/302؛ رش: 67)؛ «الدرر اللوامع» للشنقيطي (247/1؛ رش: 221). والبيت ممسوخ في ”ك“ و”س“، وتصحيحه من ”ق“ و المصادر السابقة. وقد يروى: ”أم الغمرو“ بالغين المعجمة.

(1012) ك: لأنها قيل.

(1013) س: 117-ب.

(1014) عبارة ابن عرفة في «الشامل» (ن خ ع ك 1: 103و): «وتأمل ما تقدّم [يقصد: حديثه عن الاتحاد]، مع قول ابن يونس وابن أبي زيد وابن حبيب: نقل ابن القاسم عن عبد الرحيم [في 97و: عبد الرحمن بن خالد]، أن النفس غير الروح بالحقيقة، وبعد مفارقتها الجسد، يصيران شيئا واحدا». ون مزيد تفصيل في «الشامل» (97و).

والنفس [149-r] ما دَامَا في الجسد هما شيئان، فإذا خَرَجَا منه صارا شيئا واحدا، وقد رَدَّ ذلك شيخُنا ابنُ عرفة في "مختصره الكلامي" ⁽¹⁰¹⁵⁾، لبطلان القول بالاتحاد.

والسؤال المذكورُ إنما يَرِدُ على إعراب "ما" مصدرية، لا على كونها موصولةً.

﴿مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾:

أي من قرب حبل ⁽¹⁰¹⁶⁾ الوريد، القرب ⁽¹⁰¹⁷⁾ المجازي، [و] هو قرب الرب

(1015) انظره، عند حديثه عن الاتحاد (ن خ ع ك 1: 103و).

ونقل ابن عرفة في «الشامل» عن ابن رشد أن النفس والروح شيء واحد، لقوله تعالى ﴿اللَّهُ يَنْفُثُ الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾، مع قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في حديث الوادي «إِنَّ اللَّهَ قَبَضَ أَرْوَاحَنَا، وَلَوْ شَاءَ لَرَدَّهَا إِلَيْنَا فِي حَيَاتٍ غَيْرِ هَذِهِ». وحكى ابن حجر في «الفتح» (403/8) عن ابن العربي أنهم اختلفوا في الروح والنفس، فقيل هما متغايران وهو الحق، وقيل هما شيء واحد، قال: وقد يعبر بالروح عن النفس وبالعكس، كما يعبر عن الروح وعن النفس بالقلب وبالعكس، وقد يعبر عن الروح بالحياة حتى يتعدى ذلك إلى غير العقلاء بل إلى الجماد مجازا. وقال السهيلي: يدل على مغايرة الروح والنفس قوله تعالى ﴿فَإِذَا سُوِيَتْهُ وَنَفَخْتَ فِيهِ مِنْ رُوْحِي﴾ وقوله تعالى ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ فإنه لا يصح جعل أحدهما موضع الآخر، ولولا التغاير لَسَاغَ ذلك».

ون اختلاف المتكلمين في النفس والروح هل هما شيء واحد أم مختلف؟ في «مقالات الإسلاميين» (2/30-28).

قلت: الأخذ بأخذ ابن عطية ها هنا أولى، فقد قال رحمه الله: «وكثرت فرقة في هذا المعنى، ففرقت بين النفس والروح، وفرق قوم أيضا بين نفس التمييز ونفس التخيل، إلى غير ذلك من الأقوال التي هي غلبة ظن. وحقيقة الأمر في هذا هي مما استأثر الله تارك وتعالى به وغيبه عن عباده في قوله سبحانه: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾؛ وكيفيك أن في الآية «يتوفى الأنفس»، وفي الحديث الصحيح أن الله قبض أرواحنا حين شاء، وردها علينا حين شاء، في حديث بلال في الوادي، فقد نطقت الشريعة بقبض الروح والنفس في النوم، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾، فظاهر أن التفصيل والخوض في هذا كله عناء! وإن كان قد تعرض للقول في هذا ونحو الأئمة». من «المحرر الوجيز» (12/543-544).

(1016) ك: حبال.

(1017) ق: القريب.

تعالى (1018).

18- ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ﴾:

عبر بالقول لأنه أعم من الكلام، لكن لا يتناول قول النفس، لقوله ﴿يَلْفُظُ﴾.

20- ﴿ذَلِكَ يَوْمُ الْوَعِيدِ﴾:

انظر [ما] نقله (1019) الفخر عن الزمخشري (1020) وتعقبه (1021) عليه (1022)، فليس كما نقله.

21- ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾:

أي: مكلفة.

30- ﴿وَقَوْلُ هَلْ مِنْ مَّزِيحٍ﴾:

الرماني: «أي تقول خزننّها» (1023)، بناءً منه على أصل المعتزلة أن شرط

(1018) «الجامع لأحكام القرآن» (8/17)؛ «البحر المحيط» (123/8)؛ «التحريض والتنوير» (301/26).

(1019) ك: نقل.

(1020) «الكشاف» (386/4)؛ «البحر المحيط» (123/8)؛ «روح المعاني» (182/26).

(1021) ك: 378-أ.

(1022) نقل الفخر عن الزمخشري وتعقبه، هو في قوله: «وقوله تعالى ﴿ذلك﴾: ذكر الزمخشري أنه إشارة إلى المصدر الذي من قوله ﴿ونفخ﴾ أي وقت ذلك النفخ يوم الوعيد وهو ضعيف؛ لأن «يوم» لو كان منصوباً لكان ما ذكرنا ظاهراً، وأما رفع يوم، فيفيد أن ذلك نفس اليوم، والمصدر لا يكون نفس الزمان وإنما يكون في الزمان، فالأولى أن يقال: ذلك إشارة إلى الزمان المفهوم من قوله ﴿ونفخ﴾ لأن الفعل كما يدل على المصدر يدل على الزمان، فكأنه تعالى قال: ذلك الزمان يوم الوعيد، والوعيد هو الذي أوعد به من الحشر والإيتاء والمجازاة.

من «التفسير الكبير» (141-142/28). ون «مدارك التنزيل» (365/3).

(1023) نقله أبو حيان ثم الألوسي وقالاه عنه: «ليس بشيء». ن «البحر المحيط» (126/8)؛ «روح المعاني» (187/26).

الكلام البنية مع الحياة، ونقله ابن عطية⁽¹⁰²⁴⁾ ولم ينبّه عليه، بل قال: «كونها هي القائلة أظهر»⁽¹⁰²⁵⁾.

33- ﴿بِالْغَيْبِ﴾:

قول الزمخشري «هو حال من المفعول»⁽¹⁰²⁶⁾؛ تعقبه أبو علي عمر بن خليل الشكوني، بأنه أطلق على الله لفظ الغيبة ولفظ «مفعول»⁽¹⁰²⁷⁾.

أما تعقبه الأول فغير لازم، إذ لم يزل إمام الحرمين⁽¹⁰²⁸⁾ وغيره يقولون «قياس الغائب»⁽¹⁰²⁹⁾ على الشاهد، فيُطلقون لفظ «العائب» على الله تعالى.

(1024) «المحرر الوجيز» (558/13).

(1025) «المحرر الوجيز» (558/13)؛ «الجواهر الحسان» (271/4)؛ «مدارك التنزيل» (367/3).

هذا ويدل غير ما حديث أن جهنم تطلب الزيادة حقيقة، وهو قول أنس بن مالك رضي الله عنه؛ إلا أنه لا يدرى حقيقة ما يوضع فيها حتى تمتلي، إذ الأحاديث في ذلك من المتشابهات؛ قال رسول الله ﷺ: «يلقى في النار أهلها وتقول (هل من مزيد) حتى يأتيها الله تعالى فيضع قدمه عليها فتقول قط قط» أخرجه ابن أبي عاصم في «كتاب السنة» (231-232/1)؛ (رح: 525)، والبخاري (رح: 4568)؛ كتاب التفسير. ومسلم (رح: 5082)؛ كتاب الجنة ونعيمها. وأحمد (رح: 10715)؛ باقي مسند المكثرين، من طرق أخرى عن أبي هريرة به أتم منه.

راجع «المحرر الوجيز» (562-559/13)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (14/17)؛ «غرائب التفسير» (2/1133)؛ «روح المعاني» (188/26)؛ «التحرير والتنوير» (317-318/26). وقد زلت أقدام الكثيرين في هذا المضمار، وتأولوا الأحاديث على ما يبطل نصوص الشرع، ويخرجها عن حقائقها، فانظر مثالا لذلك ما أورده ابن اللبان على الحديث المذكور في «إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات» (89-96). وأرلت الأشاعرة هذا الحديث جملة تأويلات، ذكرها الجويني في «الإرشاد» (152-153).

(1026) «الكشاف» (390/4)؛ «مدارك التنزيل» (368/3)؛ «البحر المحيط» (127/8)؛ «روح المعاني» (190/26).

(1027) «التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في الكتاب العزيز» (ن خ ع ق 327)؛ 573 و.

وعبارة الشكوني: «قال [الزمخشري]: الغيب حال من المفعول، أي: خشيته وهو غائب؛ وهو فيه الاعتزال وسوء الأدب في قوله هنا «المفعول»، وإنما يقال: المنصوب على التعظيم. وإطلاق الغيبة على الله تعالى ممتنع لأنه موهم، وإنما الغيب المخلوقون، وقد تقدم بيان هذا بدلالته، والمعتزلة ترتكب كثيرا من هذه الإطلاقات مع منعها شرعا».

(1028) وقع ذلك للجويني غير ما مرة؛ فمن ذلك قوله في «الإرشاد» (94): «اعلم أن إثبات العلم بالصفة الأزلية لا يتلقى إلا من اعتبار الغائب بالشاهد.... فالجامع بين الغائب والشاهد....».

(1029) ك: الغيبة.

51

سُورَةُ < وَ > الذَّارِيَاتِ

33- ﴿لَنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً﴾:

لم يقل "لَنُرْسِلَ"، إشارة إلى أنهم لا يُؤْبَهُ⁽¹⁰³⁰⁾ بهم؛ لأن الرمي يكون بقوة⁽¹⁰³¹⁾. قال ابن القاسم في "المدونة"⁽¹⁰³²⁾ في رمي الجمار: «إِنْ وَضَعَ الْحَصَاةَ وَضَعًا [أَوْ] طَرَحَهَا لَمْ يُجْزِ»؛ ففرّق بين الرمي والإرسال.

56- ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾:

انظر "سراج المريدين" في اسم "العابد"⁽¹⁰³³⁾.

(1030) بياض بمقدار كلمة في "س".
(1031) ابن عطية: «متى اتصلت "أرسل" — "على"، فهي في معنى المبالغة في المباشرة والعذاب. ومتى اتصلت — "إلى"، فهي أخف؛ وانظر ذلك تجده مطرداً». من «المحرر الوجيز» (28/14).
(1032) (422/1)؛ «جامع الأمهات» (199).

(1033) المقصود قول ابن العربي: «تقفيت هذه الآية على المبتدعة وعلى أهل السنة، فقال بعض المبتدعة: أراد منهم العبادة ففعلوا ما أرادوا؛ وقال أهل السنة: إن كان خلقهم ليعبدوه فقد وجد من لا يعبد (في الأصل: لا يعبدوه)، ولا يصح أن يكون في خبره خلف؛ وأيضاً فإنه غني عن عبادتهم. وظاهر الآية أنه (في الأصل: أنهم) خلقهم لما هو غني عن عنه». قال: «والمعنى الصحيح في الآية (ليعبدون): أي لتجري (في الأصل: ليجزي) أفعالهم على مقتضى قضائي، فيكون فعل العبد على مقتضى حكم المولى؛ وقد فهم بعض الصالحين هذا فقيل له: ما أراد الله من الخلق؟ فقال: ما هم عليه!». من الحفظ.

قال: «والغافلون ظنوا أن العبادة في الآية بمعنى الطاعة، ورأوا (في الأصل: ورا) بعض الخلق عصاه، فطلبوا للآية معنى غير معناها فخلطوا، ولو فهموا معنى السجود في قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مِنَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ فالكافر يكفر بلسانه وجوارحه كلها مومنة، نعم ولسانه الكاذب شاهد لله عليه عابده، وقال تعالى ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ فأضافهم إلى نفسه بما وهبهم من الحفظ.

من «الكبير» (ص: 787). ون «المحرر الوجيز» (41-39/14)؛ «الجامع لأحكام القرآن» (38/17)؛ «الروض الريان» (445-444/2)؛ «أنموذج جليل» (481).

52

سُورَةُ الطُّورِ

9- ﴿يَوْمَ تَمُوتُ﴾:

مَكِّي⁽¹⁰³⁴⁾: «العاملُ فيه "واقع"⁽¹⁰³⁵⁾»، ولا يصحُّ كونه ﴿دَافِعٌ⁽¹⁰³⁶⁾﴾. أبو حيان: «لَمْ يَبَيِّنْ وَجْهَ ذَلِكَ».

قلت: وجْهُهُ أَنْ الْقَضِيَّةَ السَّالِبَةَ لَا تَقْتَضِي وَجُودَ الْمَوْضُوعِ، وَلَا إِمْكَانَ وَجُودِهِ؛ فَاتَّبَعْتُ أَوَّلًا وَقَوَعَ الْعَذَابَ، وَالْإِطْلَاقُ⁽¹⁰³⁷⁾ أَعْمٌ مِنْ كَوْنِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَوْ غَيْرِهِ، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَنَفْيُ الدَّافِعِ [أَعْمٌ] مِنْ وَجُودِ الْمَدْفُوعِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ - وَهُوَ الْعَذَابُ - وَعَدَمَ وَجُودِهِ، وَإِذَا كَانَ [150-ظ] الْعَامِلُ فِيهِ "وَاقِعٌ"، اقْتَضَى وَقَوَعَ الْعَذَابَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ.

(1034) «مشكل إعراب القرآن» (327/2)؛ وَعَلَّلَ مَكِّي ذَلِكَ بِأَنَّ الْمَنْفِي لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَ النَّافِي .

(1035) ﴿لَوَاقِعٌ﴾ فِي الطُّورِ: 7. ن «غرائب التنزيل» (1146/2)؛ «المحرر الوجيز» (52/14)-نقلا عن مكي؛ «مدارك التنزيل» (383/3).

(1036) الطُّور: 8.

قلت: عبارة تفسير «البحر» المطبوع (145/8): «وَقَالَ مَكِّي: لَا يَعْمَلُ فِيهِ "وَاقِعٌ"». وَكَلِمَةُ وَاقِعٌ تَصْخِيفٌ لِدَافِعٍ وَهِيَ الصَّوَابُ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي «مَشْكَلِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» وَ«الْمَحْرَرِ»؛ وَلَعَلَّ الْخَطَأَ فِي أَصْلِ نَسْخِ «الْبَحْرِ»، إِذْ نَجَدَ الْأَلُوسِي يَنْقُلُ ذَلِكَ بِدَوْرِهِ عَنْ أَبِي حَيَّانٍ ثُمَّ يَقُولُ عَقِيْبِهِ: «وَلَا دَلِيلَ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ» يَرِيدُ مَكِّي. ن «روح المعاني» (29/27). وَذَكَرَ الْمُنْتَجِبُ الْقَوْلَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ فِي «الْفَرِيدِ» (369/4).

(1037) ق: "فَالْإِطْلَاقُ". ك: "بِالْإِطْلَاقِ". وَالمُثَبَّتُ مِنْ "س".

﴿مَوْراً﴾:

التأكيد يرفع المجاز، فيرد قول الطبائعين أن السماوات لا تقبل الانفطار.

21- ﴿وَالْغِيَرِ، أَمْنُورٍ﴾:

قيل: المراد بهم المتقون المتقدم ذكرهم، المتصفون بأخص الإيمان لا بأعمه، وإلا لزم الترجيح من غير⁽¹⁰³⁸⁾ مرجح؛ لأن الوصف الذي جعل علّة للإلحاق هو الإيمان، فليس إلحاق الذرية⁽¹⁰³⁹⁾ بالآباء بأولى من العكس، ولا يلزم ذلك في الأخص لأنه أقوى.

وجوابه عدم تسليم لزوم الترجيح دون مرجح، بل المرجح موجود، وهو سبقيّة إيمان الآباء وتقدم وجودهم⁽¹⁰⁴⁰⁾.

وفي سماع أصبغ (عن)⁽¹⁰⁴¹⁾ ابن القاسم في جامع "العتبية"⁽¹⁰⁴²⁾ - فيمن يؤلّد مخبّولاً أو يصيبه الخبل قبل أن يبلغ -، قال: «ما سمعت فيه شيئاً إلا قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ﴾ الآية، وأرجوا أن يجعلهم الله معهم؛ فأما من احتلم وجرى عليه القلم، ثم أصيب بعد ذلك، فقال بعض أهل العلم والفضل: يُطْبَعُ على عمله كمن مات».

ابن رشد⁽¹⁰⁴³⁾: «ما رجّاه ابن القاسم من إلحاقهم بآبائهم يروى⁽¹⁰⁴⁴⁾ عن

(1038) س: بغير.

(1039) ك: 379-ب.

(1040) س: 118-أ.

(1041) زيادة لدنية ليست بالنسخ، قدرتها لازمة؛ لأنه لا واحد من التسعة الفقهاء ممن عرفوا باسم أصبغ، تنميه البنية إلى أب اسمه قاسم؛ فلم يبق إلا أن يكون المقصود رواية أصبغ بن الفرّج عن ابن القاسم؛ وروايته وصحبته له وسماعه منه ليس مناط شك؛ كما في «ترتيب المدارك» (17/4)، والله أعلم.

(1042) «البيان والتحصيل» (528-527/18).

(1043) «البيان والتحصيل» (527/18).

(1044) س: مروي.

النبي ﷺ؛ ورؤي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: "إِنَّ اللَّهَ لَيَرْفَعُ ذِرَّةَ الْمُؤْمِنِ مَعَهُ فِي جَنَّتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَلْغُهَا⁽¹⁰⁴⁵⁾ فِي الْعَمَلِ لَيُقَرَّرَ بِهِمْ عَيْنُهُ"⁽¹⁰⁴⁶⁾، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمُ﴾ الآية⁽¹⁰⁴⁷⁾.

ابن العربي في "أحكامه"⁽¹⁰⁴⁸⁾: «فأما اتباع الصغير لأبيه في أحكام الإسلام فلا خلاف فيه؛ وأما تَبَعِيَّتُهُ لأمِّه، فاختلف فيه العلماء واضطرب فيه قول مالك؛ والصحيح أنه في الدِّين يَتَّبِعُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَبَوَيْهِ، للحديث الصحيح عن ابن عباس أنه قال: «كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضَعَّفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»⁽¹⁰⁴⁹⁾؛ وذلك أن أمه أسلمت قبل أبيه العباس، فتبع أمه في الدين».

ع: «هذا خلاف ما في كتاب الديات من "المدونة"⁽¹⁰⁵⁰⁾، قال فيه: «مَنْ أَسْلَمَتْ تَحْتَ نَصْرَانِي ففِي جَنِينِهَا مَا فِي جَنِينِ النَّصْرَانِيَّةِ»⁽¹⁰⁵¹⁾، وذلك نصف⁽¹⁰⁴⁵⁾ ق: ينلها.

(1046) ق: "ليقرنهم عليه!". س: "لبقره عينه"، (كذا). والتصويب من "ك" و«البيان».

(1047) رواه ابن كثير بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنه، ثم قال عقبيه: «ورواه ابن جرير وابن أبي حاتم من حديث سفيان الثوري به، وكذا رواه ابن جرير من حديث شعبة عن عمرو بن مرة به، ورواه البزار عن سهل بن بحر عن الحسن بن حماد الوراق، عن قيس بن الربيع عن عمرو بن مرة عن سعيد عن ابن عباس مرفوعاً، فذكره ثم قال: وقد رواه الثوري عن عمرو بن مرة عن سعيد عن ابن عباس مرفوعاً». من «تفسير ابن كثير» (433-432/6)؛ «تفسير البغوي» (208/6)؛ «تفسير الخازن» (208/6).

(1048) ن: (1719/4).

(1049) صحيح:

أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه»-مع الفتح-(218/3؛ رح: 1357)؛ باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، وهل يعرض على الصبي الإسلام؟. وقال الحسن وشريح وإبراهيم وقادة: إذا أسلم أحدهما فالولد مع المسلم. (255/8؛ رح: 4587-4588)؛ كتاب التفسير، باب قوله ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؛ (263/8؛ رح: 4597)؛ كتاب التفسير، باب ﴿إِلَّا الْمُسْتَضَعَّفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا سَتَظِيلُونَ حَيْلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾.

وانظر «تفسير الخازن» (466/1)؛ «روح المعاني» (82/5).

(1050) (402/6). وأصل النقل: «ابن القاسم: أرأيت إن أسلمت امرأة النصراني وهي حامل، فضرب رجل بطنها فألقت جنيناً ميتاً. قال: لا قسامة في هذا، وفيه نصف عشر دية أبيه؛ لأن مالكا قال في النصرانية إذا أسلمت وفي بطنها جنين، أن في جنينها ما في جنين النصرانية». ون «جامع الأمهات» (501).

(1051) ق: ك، "النصراني".

عُشْرٍ دِيَةِ أَبِيهِ».

وظاهر الآية إلحاق جميع الذرية وإنْ بَعُدُوا، لقوله ﴿ذُرِّيَّاتِهِمْ﴾ بالجمع، وأفرد في قوله ﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ﴾، وهذا في الدار الآخرة.

وليس في الآية دليل على أن الابن [151-ر] يكرم من [جهة] جدّه لأمه في الدنيا.

﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾:

احتراس؛ وفي سورة المدثر⁽¹⁰⁵²⁾ ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ⁽¹⁰⁵³⁾﴾، فَإِنْ اتَّخَذَ زَمَانُ الْآيَتَيْنِ خُصَّتْ هَذِهِ بِتِلْكَ، وَإِلَّا كَانَتْ هَذِهِ قَبْلُ، فَيَكُونُ جَمِيعُ الْخَلْقِ فِي الْحَشْرِ⁽¹⁰⁵⁴⁾ وعند الحساب مُرْتَهَنِينَ بِأَعْمَالِهِمْ⁽¹⁰⁵⁵⁾، ثم يدخل⁽¹⁰⁵⁶⁾ بعضهم الجنة وبعضهم النار⁽¹⁰⁵⁷⁾؛ وقيل: هذه تدل على أن الذرية المُلْحَقِينَ⁽¹⁰⁵⁸⁾ بالآباء، إنما هم الذين آمنوا وماتوا على الإيمان وهم غير عاصين⁽¹⁰⁵⁹⁾، أَوْ عَصَوْا وَتَابَوْا؛ وَأَمَّا غَيْرُ التَّائِبِينَ فَلَا يُلْحَقُونَ بِآبَائِهِمْ، بَلْ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ⁽¹⁰⁶⁰⁾.

(1052) ق، ك: "المزمل"!!.

(1053) الْآيَتَانِ: 38-39.

(1054) س: المحشر.

(1055) ن «أنموذج جليل» (483)؛ «الكشاف» (411/4)؛ «مدارك التنزيل» (384/3).

(1056) ك: 380-أ.

(1057) أجاب مقاتل جواباً آخر، فقال: «إنها جملة من صفات أهل النار وقعت معترضة في صفات أهل الجنة، فإن نفس المومن لا تكون مرتنة». ن «الروض الريان» (448-447/2)؛ «فتح الرحمن» (400).

(1058) ك، س: اللاحقين.

(1059) ك، س: عاملين.

(1060) جواب آخر: وهو أن قوله تعالى ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ يقتضي عموم رهن كل إنسان بعمله، ولو كان من أصحاب اليمين؛ نظراً للشمول المدلول عليه بلفظة "كل". وقد جاءت آية أخرى تدل على عدم شمولها لأصحاب اليمين؛ وهي قوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ﴾.

والجواب ظاهر، وهو أن آية الطور هذه تخصصها آية المدثر. اهـ بنصّه من «دفع إيهام الاضطراب» (233).

25- ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ [عَلَى بَعْضٍ]:

ابن عبد البر في جامع "الاستدكار": «يُستحبُّ التحدُّثُ على الطعام، وتركه من فعل المحوس»، ومثله للنواوي⁽¹⁰⁶¹⁾ في "الأذكار"⁽¹⁰⁶²⁾؛ و للغزالي: «ويكونُ التحدُّثُ بما لا يُكَدِّرُ الأكلَ مما يُستَقَدَّرُ».

34- ﴿بَلَيَاتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ:»

ع: «رَأَيْتُ لِلْمَعْرِيِّ⁽¹⁰⁶³⁾ تَأْلِيفًا فِي مَعَارِضَةِ⁽¹⁰⁶⁴⁾ سُورِ الْمَفْصَّلِ فِي غَايَةِ الْغَثَاثَةِ وَالسَّقُوطِ».

(1061) س: للنووي.

(1062) الصفحة (234). باب استحباب الكلام على الطعام.

(1063) ك، س: "المعري"؛ «الكبير» (ص: 793): "العمري"؛ والصواب ما أثبت أعلاه، لضميمة قول المؤلف في «الكبير»: رأيت للعمري (كذا) تواليف وأشعارا في غاية الفصاحة، ورأيت له تأليفا في معارضة القرآن في غاية السقوط والغثاثة؛ ويكاد أن لا يكون من قوله! اهـ المقصود منه. و ما أشبه هذا النص بقول ابن الجوزي: «وقد رأيت لأبي العلاء المعري، كتابا سماه «الفصول والغايات، في معارضة السور والآيات» على حروف المعجم، في آخر كلماته؛ وهو في غاية الركاقة والبرودة». من «البداية والنهاية» (79/12).

قلت: قد وقفت على ما طبع من الكتاب -إذ هو مبتور-، فإذا تمام اسمه على غير ما حكاه المؤرخون، فليس هو «الفصول والغايات في معارضة السور والآيات»؛ بل «الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ»، وليس في الكتاب ما يشي بشيء مما أوما إليه المترجمون، إلا أن يكون ذلك في مقدمته، وقد ضاعت مع ما ضاع من الكتاب، على أن استشهاده أثناء شرحه بالقرآن والحديث دال على رد هذه الفرية، ناهيك أن «في الكتاب نفسه ما يدحض هذه المفتريات كلها حيث يقول: «علم ربنا ما علم، أني ألفت الكلم، أمل رضاه المسلم، وأتقي سخطه المؤلم، فهب لي ما أبلغ به رضاك من الكلم والمعاني الغراب». من «الفصول والغايات» (د ؛ 62).

والمعري، هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله التنوخي (ت 449هـ):

غزير الفضل، شائع الذكر، وافر العلم، غاية في الفهم، عالم باللغة، حاذق في النحو، جيد الشعر، جزل الكلام، شهرته تغني عن صفته. اختلف العلماء في شأنه؛ أما الذهبي فحكم بزندقته. وقال السلفي: أظنه تاب وأناب. وألف ابن العديم في الذب عنه «دفع التجري على أبي العلاء المعري» (ط).

قلت: الرجل شاعر أديب، وليس راوية أحاديث أو حمال شريعة، فجرَّحه بالظن جرحه؛ وردَّ الحكم فيه إلى صاحب الحكم أولى وأسلم، وعند الله تجتمع الخصوم.

ترجمته في «البداية والنهاية»: وفيات سنة 449هـ (77-81)؛ «وفيات الأعيان» (113-116/1)؛ رت: (47)؛ «بغية الوعاة» (315-317)؛ «الأعلام» (157/1).

(1064) ك: مفاوضة.

55

سُورَةُ الرَّحْمَنِ

41- ﴿يَعْرِفُ الْمُجْرِمِينَ سِيمُهُمْ﴾:

يُؤْخَذُ مِنْهُ فائدتان: فرعية وأصلية. أمّا الفرعية فالاكتفاء⁽¹⁰⁶⁵⁾ في أداء الشهادة بالصفة، وهو أن الشاهد إذا رأى شهادته وخطّه، وعَايَنَ⁽¹⁰⁶⁶⁾ صفات المشهود عليه، وقابلها مع المكتوب في الوثيقة، فَعَلِمَ أنه هو الذي شَهِدَ عليه، فإنه يؤدي شهادته.

فإن قلت: السّيما في الآخرة لا تشّبه على الملائكة، وأمّا في الدنيا فتجد الصفات مشّبهات⁽¹⁰⁶⁷⁾، وكثير من الناس تتفق صفاتهم.

قلت: فرّق بين إدراك الشاهد صفة المشهود عليه، وبين حصول العلم له⁽¹⁰⁶⁸⁾ [بعد إدراكها أنه⁽¹⁰⁶⁹⁾ هو الذي كان شهد عليه؛ وكلامنا فيما بعد حصول العلم له]⁽¹⁰⁷⁰⁾، وأمّا قبله فإنه لاخلاف أنه لا يجوز له أداء شهادته. وإنما⁽¹⁰⁷¹⁾ الجواب أن دار الآخرة ليست دار تكليف بخلاف دار الدنيا.

(1065) س: هو الاكتفاء.

(1066) س: 119-ب.

(1067) ق: متشابهة.

(1068) ك: به.

(1069) ق: "أنما"؛ والتصحيح من «الكبير» (ن خ ع ق 611): 827.

(1070) ساقط من "ك، س".

(1071) ك: وأما.

وأما الفائدة الأصلية، إفادة التعريف بالخاصة⁽¹⁰⁷²⁾، وهو الصحيح في علم المنطق عندهم⁽¹⁰⁷³⁾ -خلافًا لنصير⁽¹⁰⁷⁴⁾ الدين السمرقندي- فإنه منع التعريف بالمفرد الجنس وحده أو الخاصة وحدها، قائلًا: «لم يُعرف المتقدمون بذلك، بل من المركب من [152-ظ] الجنس والخاصة»، واختاره الشيرازي في شرحه "أصلي"⁽¹⁰⁷⁵⁾ ابن الحاجب". وجميع المناطق على خلافه، لذكرهم في المعارف: الرسم⁽¹⁰⁷⁶⁾ الناقص ما كان بالخاصة فقط⁽¹⁰⁷⁷⁾، أو بها⁽¹⁰⁷⁸⁾ وبالجنس⁽¹⁰⁷⁹⁾.

(1072) الخاصة كما حدها الساوي في «البصائر النصيرية» (46): «كلية مقولة على جزئيات نوع واحد قولاً غير ذاتي، وهي مثل الضاحك والكاتب للإنسان». ولفظ آخر، فهي مفهوم كلي هو من صفات الشيء الخارجة عن ماهيته والخاصة بها؛ مثالها: الضاحك إذا أطلق على الإنسان، فهو مفهوم كلي خارج عن ماهية الإنسان كما يقولون، لكنه من الصفات الخاصة بهذا النوع.

ينظر «الإشارات والتنبهات» لابن سينا بشرح الطوسي (1/241-242)؛ (1/248)؛ «ضوابط المعرفة» (36-37)؛ «المنطق الوضعي» للدكتور زكي نجيب محمود (1/121-122). (1073) من "س". والذي في "ق" و"ك": عنهم. ن «شرح أبي الجمال الطيب ابن كيران على خريدة حمدون ابن الحاج» (المزملة 12؛ الصفحة: 8)؛ «شرح العلامة محمد ابن الحاج لخريدة والده» بهامش الأول.

(1074) ق: "ناصر". والمثبت من ك، س، «الكبير».

(1075) ق، ك: أصل.

(1076) الرسم قول يعرف الشيء من خواصه أو أعراضه التي هي لوازم تخصه حملتها بالإجماع.

(1077) ن «نفائس الأصول» للقرافي (1/184)؛ (2/713)؛ «إيساغوجي» للأبهري (274).

(1078) ق: وبها.

(1079) قوله بالجنس؛ أي: بجنسه البعيد، أو مع عرضه العام، أو بذكر عرضيات له تختص حملتها بحقيقته.

ن «ضوابط المعرفة» (62). قلت: قولنا "البعد"، احتراز عن الرسم الثام؛ لأنه هو التعريف بالخاصة والجنس القريب. ن «إيضاح المبهم في معاني السلم» للدمهوري (55)؛ «البصائر النصيرية» في علم المنطق لزين الدين الساوي (85).

وقد جمع المؤلف بين صورتين للرسم الناقص، ويلزم فيهما تفصيل؛ وهو من قول أبي عثمان سعيد قدورة الجزائري (ت 1066هـ): «لرسم الناقص صورتان: الأول: أن يقتصر في التعريف على ذكر الخاصة؛ وهذه متفق فيها على أنها رسم ناقص؛ والثانية أن تذكر الخاصة مع جنس بعيد، وهذه مختلف فيها هل هي رسم تام -وهو ظاهر كلام الخونجي، واقتصر عليه السنوسي في مختصره- أو هو من الرسم الناقص، وعليه درج الأخضر؛ قيل: وهو مذهب الأكثر».

من «شرح السلم» لسعيد قدورة (مخطوطتي: 27-ظ). ون في ترجمته «معجم الروداني» (21).

46- ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾⁽¹⁰⁸⁰⁾:

يحتمل كونه كلاً أو كلية؛ وتثنية ﴿جَنَّاتٍ﴾ باعتبار النوع، لأن الجنة كثيرة كما في الحديث⁽¹⁰⁸¹⁾؛ وعلى أنه كلية يكون لكل شخص جنتان، فالشخص لا يشاركه غيره فيهما⁽¹⁰⁸²⁾.

وذكر الرب في قوله ﴿مَقَامَ رَبِّهِ﴾، إشارة إلى أن الخائف غلب عليه خوفه، مع استحضار صفة الربوبية المقتضية للحنان والشفقة، فكيف مع عدم استحضارها؟⁽¹⁰⁸³⁾.

وفي الآية حذف، أي: "هول مقام".

وقال ﴿خَافَ﴾: فعبر بالفعل ولم يقل "وللخائف"، فيعبر⁽¹⁰⁸⁴⁾ بالاسم، لأن ذلك أدخل في باب الرجاء و الطمع؛ لاقتضائه حصول الثواب المذكور لمن اتصف بمطلق الخوف لا بقيد أبلغه.

50- ﴿تَجَرَّيْنِ﴾:

أي [إلى] حيث يريدون⁽¹⁰⁸⁵⁾، وإلا فلفظ "عين" يدل على⁽¹⁰⁸⁶⁾ الجريان.

(1080) ك: 381-ب.

(1081) إن قيل: ما الفائدة في تثنية الجنتين؟ فالجواب أن الخطاب مع الثقلين، فكأنه قيل: لكل خائف من الثقلين جنتان: جنة للخائف الإنسي، وجنة للخائف الجنّي؛ وقيل: لكل منهما جنتان: جنة لفعل الطاعات، وجنة لترك المعاصي.

ن «الروض الريان» (463/2)؛ «مدارك التنزيل» (416/3). ونسب الكرماني في «غرائب التفسير» (1172/2) للجمهور إجرأهما على التثنية.

(1082) ق: "فيها". «المحرر الوجيز» (210/14).

(1083) ابن عطية: «أضاف المقام إلى الله تعالى من حيث هو بين يديه. قال الثعلبي: ﴿مقام ربه﴾ قيامه على العبد، بيانه: ﴿أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت﴾، وحكى الزهراوي هذا المعنى عن مجاهد؛ وفي هذه الإضافة تنبيه على صعوبة الموقف، وتحريض على الخوف الذي هو أسرع المطايا إلى الله عز وجل». من «المحرر الوجيز» (210/14).

(1084) ق: وعبر.

(1085) «مدارك التنزيل» (416/3).

(1086) ق: أن.

52- ﴿مِنْ كُلِّ وَكْمَةٍ﴾:

إمّا أن طعام الجنة كله فاكهة، أو اكتفى بذكرها عن (1087) ذكر الطعام والشراب المحصل للقوت، ولا ألم في احتياجهم إليه لملازمته لهم وعدم فقدهم إياه إذا احتاجوه، كما يتفق (1088) لبعض أهل الدنيا.

54- ﴿مُتَكِّينَ﴾:

الاتكاء حالة الأكل في الدنيا مكروه، لأنها دار تكليف بخلاف الجنة. وقال الغزالي في "الإحياء" (1089): «يجوز الاتكاء حالة التفكه، لا حالة أكل طعام القوت»، مستدلاً برواية نقلها عن علي وغيره.

(1087) ق: علي.

(1088) س: يشفق.

(1089) (4/2). واستدل الغزالي لمنع الاتكاء حالة أكل القوت بحديث البخاري «لا أكل متكاً»، ولجوازه حالة التفكه بما روي عن علي كرم الله وجهه، أنه أكل كمكا على ترس وهو مضطجع؛ ويقال: هو منبطح على بطنه.

56

سُورَةُ الْوَاقِعَةِ

17- ﴿وَلَعَنَ الْمُخَلَّدُونَ﴾:

الغزالي في آخر "الإحياء": «مَنْ يشتهي الولادةَ في الجنة⁽¹⁰⁹⁰⁾ يُؤَلِّدُ له»⁽¹⁰⁹¹⁾.
عبد الحق⁽¹⁰⁹²⁾ في "العاقبة": «يمكن حملُ المرأة في الجنة، وتلد في ساعة

-
- (1090) هنا انتقل نظر ناسخ "ك" و "س"، فأقحما بعض عبارات كلام عبد الحق الآتية.
- (1091) «إحياء علوم الدين» (4/542)؛ «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» للقرطبي (414). وساقه الغزالي والقرطبي حديثاً عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الرجل من أهل الجنة ليولد له الولد كما يشتهي، يكون حملة وفصاله وشبابه في ساعة واحدة". اهـ.
- وقد أخرجه الترمذي في «سننه» (4/695)؛ من كتاب صفة الجنة، باب ما جاء لأدنى أهل الجنة من الكرامة؛ وقال عقيبه: هذا حديث حسن غريب. وقد اختلف أهل العلم في هذا، فقال بعضهم: في الجنة جماع ولا يكون ولد، هكذا روي عن طاووس ومجاهد وإبراهيم النخعي. وقال محمد: قال إسحق بن إبراهيم في حديث النبي ﷺ: «إذا اشتهى المؤمن الولد في الجنة، كان في ساعة واحدة كما يشتهي، ولكن لا يشتهي. قال محمد: وقد روي عن أبي رزين العقيلي عن النبي ﷺ قال: "إن أهل الجنة لا يكون لهم فيها ولد". اهـ من «سنن الترمذي» (4/695-696).
- (1092) عبد الحق بن عبد الرحمن، أبو محمد الأزدي الإشيلي، ابن الخراط (ت 581هـ): محدث حافظ لغوي زاهد؛ له تأليف جليلة نبيل قدرها، منها: «الأحكام الكبرى»؛ «الصغرى» (ط)؛ «اختصار الرشاطي» (خ)؛ «الواعي» في اللغة... وغير ذلك.
- ترجمته في «صلة الصلة» (4/4-7؛ رت: 6)؛ «الديباج المذهب» (276-278؛ رت: 359)؛ «عنوان الدراية» (41-44؛ رت: 3)؛ «فوات الوفيات» (2/256-257؛ رت: 244)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (4/1350-1352؛ رت: 1100)؛ «تذكرة الحفاظ» للسيوطي (479-480؛ رت: 1067)؛ «طبقات المالكية» (332)؛ «الرسالة المستطرفة» (173؛ 178-179)؛ «الأعلام» (3/281)؛ «علم علل الحديث» لابن الصديق (1/121-129).

واحدة، ولكن أهل الجنة لا يشتهون⁽¹⁰⁹³⁾ ذلك»⁽¹⁰⁹⁴⁾.

20- ﴿مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ﴾:

ولم يقل "يختارون"، مع أن "تَفَعَّلَ"⁽¹⁰⁹⁵⁾ يقتضي تكلفاً، إشارةً إلى حصول لأزم التَّخِيرِ، وهو كَوْنُ المختار في أعلى دَرَجَاتِ الحُسْنِ، فهي⁽¹⁰⁹⁶⁾ دلالةُ التزام لا مطابقة؛ وعَكْسُ الفخر، وَخَصَّ التَّخِيرَ بالفاكهة، والشهوة بلحم الطير؛ لأنَّ الفاكهة تنوع، فَنَاسَبَ التَّخِيرَ، وَلَقُرْبَ الفاكهة منهم في أشجارها [153-ر] كما قال ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٌ﴾⁽¹⁰⁹⁷⁾، والعادةُ تَخِيرُ الإنسان فيما قَرَّبَ منه، وأما ما بَعُدَ منه فيشتهيه⁽¹⁰⁹⁸⁾.

23- ﴿كَأَمْثِلِ اللَّؤْلُؤِ﴾:

أتى بأضعف⁽¹¹⁰⁰⁾ وجوه التشبيه؛ لأنَّه لا يُشْبِهُن اللَّؤْلُؤُ إلا في وجهه⁽¹¹⁰¹⁾ واحد وهو صفاؤه. ووجوه التشبيه ثلاثة أبلغها كقولك "زيد أسدٌ" ثم "زيد كالأسد"، ثم "زيد كمثل الأسد". ومن صفات اللَّؤْلُؤِ دِقَّتُهُ وكونه جماداً⁽¹¹⁰³⁾.

(1093) في ك: لا يشهدون.

(1094) «العاقبة في ذكر الموت» لابن عبد الحق الإشبيلي (354)؛ «التذكرة» للقرطبي (414). وعلى أن أهل الجنة لا يشتهون أن يولد لهم، يكون الولدان المذكورون هم أولاد الدنيا، لم تكن لهم حسنات فيثابوا عليها، ولا سيئات فيعاقبوا عليها. وفي الحديث: «أولاد الكفار خدام أهل الجنة». من «مدارك التنزيل» (421/3)؛ والحديث المذكور أخرجه البزار، والله أعلم بصحته.

(1095) ق: "افعل"!. وعبرة "أن تفعل" بياض في "س".

(1096) س: 120-ب.

(1097) الرحمن: 54.

(1098) «التفسير الكبير» (134/29).

(1099) ك: 382-أ.

(1100) ق: "بأضعاف". والرواية المختارة من "ك" و"س".

(1101) ك: أوجه.

(1102) ك: "كقوله". ون مبحث التشبيه ضمن «أسرار البلاغة» و«نهاية الإيجاز».

(1103) ن «التفسير الكبير» (135/29).

وجمع "أمثال" لجمع⁽¹¹⁰⁴⁾ الحور.

25- ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيمَا لَغَوًّا﴾:

من باب نفي الشيء بإيجابه⁽¹¹⁰⁵⁾، مثل: [طويل]

"عَلَى لَاحِبٍ لَا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ"⁽¹¹⁰⁶⁾

.....

أو نقول⁽¹¹⁰⁷⁾: هو من باب نفي الشيء بنفي لا زمه والمعنى واحد؛ لأن قوله "لا يهتدى بمناره" يؤهم أن له مناراً، كما أن قوله تعالى ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغَوًّا﴾ يؤهم أن فيها لغواً.

وقال ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾، مع أن نفي السماع لا يستلزم نفي وقوع اللغو، لأجل قوله ﴿إِلَّا سَلَامًا﴾⁽¹¹⁰⁸⁾، لأنهم يسمعون؛ وفي سورة الطور⁽¹¹⁰⁹⁾ ﴿لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾.

(1104) س: بجمع.

(1105) هو باب من البلاغة، خصص له ابن رشيق النوع 64 في «العمدة» (80/2)، وقال فيه: «هذا الباب من المبالغة، وليس بها مختصاً، إلا أنه من محاسن الكلام، فإذا تأملته وجدت باطنه نفياً، وظاهره إيجاباً.. قال امرؤ القيس: "على لاحب لا يهتدى بمناره"... فقوله: "لا يهتدى بمناره"، لم يرد أن له منارا لا يهتدى به، ولكن أراد أنه لا منار له فيهتدى بذلك المنار».

(1106) الشاهد لامرئ القيس في «ديوانه»، وهو البيت 38 من قصيدة مطلعها:

سَمَا بِكَ شَوْقٌ بَعْدَمَا كَانَ أَقْصَرَا وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوْ فَعَزَّعَرَا

وتمامه: "إِذَا سَاقَهُ الْعُودُ النَّبَاطِيُّ جَزَجَرَا". وهو في «غريب الحديث» لابن قتيبة (481/1)؛ «المحرر الوجيز» (474/2)؛ «الكشاف» (318/1)؛ «الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز» (278)؛ «مدارك التنزيل» (223/1)؛ «عمدة الحفاظ» للسمين الحلبي (271/2)؛ (166/3)؛ «البحر المحيط» (10/8)؛ «أنوار التنزيل» (267/1)؛ «المنزع البديع» (300)؛ «شواهد الإنصاف» لمحمد عليان المرزوقي (1/319-318).

(1107) ق: لقول.

(1108) مريم: 62.

(1109) الآية: 23.

33- ﴿لَا مَفْصُوعَةَ﴾:

قدّم على «مَمْنُوعَةَ»، [لأنّ] مقطوعة أعمّ من ممنوعة؛ لأنها قد تكون موجودةً ويُمنعون منها، والمقطوعة غير موجودة. ونفّي الأعمّ أخصّ من نفّي الأخصّ؛ وقاعدةُ البيانين⁽¹¹¹⁰⁾ في الترتيب البداية بالأخصّ ثم الأعمّ، فمقطوع أعمّ من ممنوع، فنقيضه⁽¹¹¹¹⁾ لا مقطوع أخصّ من نقيض لا ممنوع.

68- ﴿أَبْرَأْتُمْ الْمَاءَ﴾:

صَرَّحَ هنا باسم المشروب، ولم يصرِّح فيما قبله باسم الحَبِّ الذي يُحرث، لأنّ ما يشرب ماءً وغيره من لبن وعسل، وما يُحرث هو الحَبُّ لا غير.

70- ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ نُجَاجًا﴾:

وفي التي قبل ﴿لَجَعَلْنَاهُ⁽¹¹¹²⁾﴾ باللام.

ع: «سألني بعضُ طلبة الديار المصرية عن ذلك، فأجبتُه بأن إنبات الزّرع فيه للمخلوق تسبّب وكسّب، بخلاف إنزال الماء. وإفسادُ الفاعل ما فعله بنفسه أيسرُ عليه من إفساد ما عملَه غيره وحده أو شاركه في عمله، فأكد الأول لذلك».

وأجاب الزمخشري بوجهين آخرين⁽¹¹¹³⁾. والحديث الذي نقله آخر

(1110) ك: اليمانيين.

(1111) س: نقيض.

(1112) الواقعة: 65.

(1113) ن التوجيهين في «الكشاف» (4/469-470)؛ ونقلهما في «مدارك التنزيل» (3/427).

الرازي في «الأنموذج» (495-496): «الأصل أن تذكر اللام في الموضعين، إذ لا بد منها في جواب "لو"، إلا أنها حذفت في الثاني اختصاراً؛ أو هي منوبة بدلالة الأولى عليها. الثاني: أن هذه اللام لام التأكيد، فذكرت مع المطعوم دون المشروب، لأن المطعوم مقدم وجوداً ورتبة، لأنه إنما يحتاج إلى الماء تبعاً له، ولهذا قدمت آية المطعوم على آية المشروب. فلما كان الوعيد يفقد المطعوم أشد وأصعب، أكد تلك الجملة بمبالغة في التهديد.

وقد نقل الألوسي كلام الزمخشري وأردفه بجواب ابن الأثير في «المثل السائر». ون أجوبة أخرى في «كشف المعاني» (349-350)؛ «فتح الرحمن» (410-411).

السورة وهو «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْوَاقِعَةِ كُلَّ لَيْلَةٍ لَمْ تُصِبْهُ فَاقَةٌ أَبَدًا»⁽¹¹¹⁴⁾، أخرجه عبد الحق في "الأحكام" وصحَّحه، وضعَّفه ابن القطان⁽¹¹¹⁵⁾. [154-ظ]

(1114) ضعيف:

وهو في «غرائب التفسير» (2/1157)؛ «العلل المتناهية» (1/112-113)؛ «كنز العمال» (1/2640؛ 2701)؛ «الدر المنثور» (6/153)؛ «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (1/304-305). وسياق الحديث أن عثمان رضي الله عنه دخل على ابن مسعود رضي الله عنه في مرضه الذي مات فيه، فقال له: ما تشتهي؟ فقال ذنوبي. فقال: ما تشتهي؟ فقال: رحمة ربي. فقال: ألا ندعو الطبيب؟ فقال: الطبيب أمرضني. فقال: ألا نأمر بعطايك؟ فقال: لا حاجة لي فيه. فقال: ندفعه إلى بناتك. قال: لا حاجة لهن فيه، قد أمرتهن أن يقرأن سورة الواقعة، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من قرأ سورة الواقعة كل ليلة لم تصبه فاقة أبداً». وهو في «فضائل القرآن» لأبي عبيد (2/67؛ رح: 496) مختصراً، وليس فيه زيادة "أبداً". (1115) ك: 383-أ.

وابن القطان، الحافظ الناقد العلامة، قاضي الجماعة، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الكتامي الفاسي (ت 628هـ):

سمع أبا ذر الخشني وطبقته، وكان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء رجاله وأشدهم عناية في الرواية، معروفاً بالحفظ والإتقان. صنف «بيان الوهم والإيهام» على الأحكام الكبرى لعبد الحق (ط)؛ قال عنه الذهبي: إنه يدل على حفظه وقوة فهمه.

ن «تذكرة الحفاظ» للذهبي (4/1408-1407؛ رت: 1130)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (494-495؛ رت: 1098)؛ «كفاية المحتاج» (1/337-338)؛ «الرسالة المستطرفة» (178)؛ الفصل الخاص بترجمة ابن القطان من «علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام» لإبراهيم بن الصديق (1/240-296).

57

سُورَةُ الْحَدِيدِ

21- ﴿عَرِضًا كَعَرِضِ السَّمَاءِ﴾:

إن كانت كُورِيَّة⁽¹¹¹⁶⁾ فعَرِضُهَا قَدْرُ دائرتها، وطولُها محيطُها.

(1116) كذا في الأصول، ولعلها "كروية".

58

سُورَةُ الْمُجَادَلَةِ

ذُكِرَ فِيهَا اسْمُ الْجَلَالَةِ أَرْبَعِينَ مَرَّةً.

2- ﴿مَا هُنَّ مُّجْتَمِعَةٌ﴾:

هي موجبةٌ معدولة لا سالبة؛ لأنَّ موضوعَها غيرُ موضوعِ التي قبلها، أي: هُنَّ غيرُ أمهاتهم.

﴿وَأَنذَرْتُمْ لَيَقُولُنَّ مَنكَرًا مِّنَ الْفَوَلِ وَالزُّورِ﴾:

قيل: الظُّهَارُ إنشاء، ولا شيء من الإنشاء بكذب، فلا شيء من الكذب بظهار، ثم نَضُمُّ له مقدمةً أخرى، فنقول: الظهار زورٌ بمقتضى هذه الآية، ولا شيء من⁽¹¹¹⁷⁾ الزور بظهار بمقتضى المقدمة، يُنتَجُ: لا شيء من الظهار بظهار، فتأمل⁽¹¹¹⁸⁾ جوابه!.

3- ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ﴾:

انظر "مقدمات" ابن رشد⁽¹¹¹⁹⁾؛ حَكَى في الْعَوْدِ الْمُوجِبِ لِلْكَفَّارَةِ

(1117) س: 121-أ.

(1118) ق: تأمل.

(1119) انظرها: (605-602/1).

سِتَّةَ أَقْوَالٍ⁽¹¹²⁰⁾.

7- «يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ»:

قول ابن سلامة: «قول الزمخشري⁽¹¹²¹⁾: مَنْ عَلِمَ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ بِغَيْرِ سَبَبٍ، فَقَدْ عَلِمَهَا كُلَّهَا. فِي قَوْلِهِ "بَغَيْرِ سَبَبٍ": اعْتِزَالَ؛ يُرَدُّ بِأَنْ عَلِمَهُ تَعَالَى لَا سَبَبَ لَهُ، بِخِلَافِ الْعِلْمِ الْحَادِثِ. وَقَوْلُنَا: "عَالِمٌ بِعِلْمٍ"، الْبَاءُ فِيهِ لِلْمَصَاحِبَةِ لَا لِلْسَبَبِ.

10- «إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ»⁽¹¹²²⁾:

الزمخشري: «أَيُّ بِمَشِئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ»⁽¹¹²³⁾. السُّكُونِي: «اعْتِزَالَ هُنَا، بِنَاءً عَلَى نَفْيِ الْكَلَامِ⁽¹¹²⁴⁾، وَالْمَرَادُ⁽¹¹²⁵⁾ بِالْإِذْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى «إِنَّمَا قَوْلُنَا»⁽¹¹²⁶⁾ لِشَيْءٍ

(1120) أفاض ابن رشد في تفصيل هذه الأقوال، ونحن نورد هنا ملخصة:

- الأول: إرادة الوطاء والإجماع عليه، وهو قول مالك في موطنه.

- الثاني: أنه إرادة الوطاء والإجماع عليه مع استدامة العصمة.

- الثالث: أن العودة الوطاء نفسه.

- الرابع: قول الشافعي ومن قال بقوله إن العودة استدامة العصمة وترك الفراق، وأنه متى ظاهر من

زوجته ولم يطلقها طلاقاً متصلاً بالظهار فقد وجبت عليه الكفارة، وهو قول فاسد.

- الخامس: أن العودة أن يعود فيتكلم بالظهار مرة أخرى، وهو مذهب داود وأهل الظاهر.

- السادس: ما ذهب إليه ابن قتيبة أن المعنى في قوله «ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا» أنه العودة في الإسلام إلى

نفس القول بالظهار الذي كانوا يظاهرون به في الجاهلية ويعدون طلاقاً.

(1121) «الكشاف» (4/490)؛ ونقله صاحب «روح المعاني» (28/24)، ولم ينبه عليه ولا نبّه عليه محشوا

«الكشاف»، ربما للجواب الذي ذكره المؤلف بعد.

(1122) ق: «إِلَّا بِإِذْنِهِ»، وليست الآية كذلك، إذ الصواب ما أثبت وهو الذي في «ك» و «س».

(1123) «الكشاف» (4/491)؛ ولم يرد فيه إلا قوله «بِمَشِئَتِهِ»؛ والذي نقله الشهاب الألوسي عن الزمخشري

— وإن لم يصرح باسمه — موافق لنقل المؤلف. ن «روح المعاني» (28/28).

(1124) «التمييز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في الكتاب العزيز» (ن خ ع ق 327): 587-588 ظ.

ونص عبارته: «وَلَيْسَ بِضَارِهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ». قال فيه [يعني الزمخشري]: أَيُّ بِمَشِئَتِهِ، وَهُوَ

اعتزال؛ لأنه إنكار لكلامه تعالى بقوله للمكونات «كُنْ» بكلامه القديم، الذي العبارة عنه «كُنْ».

(1125) ق: والمارد.

(1126) في كل النسخ: «أَمَرْنَا»؛ وَهُوَ وَهْمٌ؛ وَالْآيَةُ عَلَى الصَّوَابِ مِنْ سُورَةِ النُّحْلِ.

إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» (1127).

ع: «حدوث الحادث لا يتوقف عقلاً على الكلام، بل على العلم والقدرة والإرادة، وأما شرعاً فيتوقف على الكلام، لقوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا﴾ الآية (1128)، وإنما اعتزال الزمخشري هنا من حيث قوله إن العبد يخلق أفعاله، فلذلك (1129) قال "إلا بإرادته"، ولم يقل: "إلا" (1130) بقدرته" (1131).

11- ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾:

قول ابن العربي: «الإيمان في الدنيا نظري؛ لأن الدلائل الدالة عليه نظرية، إذ لو أظهرها الله تعالى الظهور البين، لصارت ضرورة، فيكون الإيمان إلجائياً ضرورياً»: جار على مذهب المعتزلة؛ بل لو أظهر الدلائل كلها، لجاز ألا يؤمنوا (1132) لأن الأشياء عندها لا بها، ولو قلنا إن ارتباط الدليل بالمدلول عقلي - كما هو مذهب الإمام (1133) -، فشرطه العثور على وجه الدليل.

(1127) النحل: 40.

(1128) يس: 82. الذي وقع في ق: "إنما أمرنا لشيء"؛ وفي ك: "إنما أمرنا لشيء إذا أردناه". وكلاهما تحريف للآي، ون التعليق قبله. والمثبت من "س".

(1129) ك: فذلك.

(1130) ساقط من "ك" و"س".

(1131) بهذا فسر ابن عطية في «المحرر الوجيز» (14/348).

(1132) ك: 384-أ.

(1133) يدل على ذلك قوله في «الإرشاد» (78):

«فإن قيل: قد أطلق العقلاء القول بدلالة المحكم على علم المحكم، والذي ذكرتموه خروج على قولهم. قلنا: المرضي عندنا في ذلك، يدل على القدرة أو على كون القادر قادراً، والمحكم يدل على كون المحكم عالماً؛ ولكن يُدرك كون ما ذكرناه دليلاً ضرورة من غير احتياج إلى مباحثة ونظر، فيضي إذا صح إلى العثور على الوجه الذي منه يدل الدليل، فاعلم ذلك».

59

سُورَةُ الْحَشْرِ

[155-ر] قول الزمخشري⁽¹¹³⁴⁾: «قَتَلَ مُحَمَّدٌ بْنُ مَسْلَمَةَ⁽¹¹³⁵⁾ كَعْبًا غِيلَةً» صوابه: على غِرَّة؛ لأنَّ الغِيلَةَ القتلُ خُفِيَّةً لأخذ المال⁽¹¹³⁶⁾.

(1134) «الكشاف» (4/498)؛ «روح المعاني» (38/28). و سياق إيراد هذا المقال استفتاح الزمخشري سورة الحشر ببيان سبب نزولها؛ وهو عند النسفي أيضا في «مدارك التنزيل» (3/454) والخازن في «لباب التأويل» (7/47) بلفظ «الغيلة» أيضا؛ وإليك المقصود منه: «روي أن هذه السورة نزلت بأسرها في بني النضير. وذلك أن النبي ﷺ حين قدم المدينة، صالح بنو النضير رسول الله ﷺ على ألا يكونوا عليه ولا له، فلما ظهر يوم بدر قالوا: هو النبي الذي نعتة في التوراة. فلما هزم المسلمون يوم أحد ارتابوا ونكتوا، فخرج كعب بن الأشرف في أربعين راكبا إلى مكة، وحالف أبا سفيان عند الكعبة، فأمر ﷺ محمد بن مسلمة الأنصاري فقتل كعبا غيلة. ثم خرج ﷺ مع الجيش إليهم فحاصروهم إحدى وعشرين ليلة، وأمر بقطع نخيلهم. فلما قذف الله الرعب في قلوبهم طلبوا الصلح، فأبى عليهم إلا الجلاء، على أن يحمل كل ثلاثة أبيات على بعير ما شاؤوا من متاعهم، فجلوا على الشام إلى أريحاء وأذرعات».

(1135) محمد بن مَسْلَمَةَ بن سَلَمَةَ الأنصاري (ت بعد 40هـ):

صحابي مشهور، وهو أكبر من اسمه محمد من الصحابة.
من «تقريب التهذيب» (441-؛ ر ت: 6300). ون «الاستيعاب» (3/1377؛ ر ت: 2344)؛ «أسد الغابة» (4/337-336)؛ «الإصابة» (6/33-34؛ ر ت: 7811)؛ «تهذيب التهذيب» (9/401؛ ر ت: 739).
ون قصة قتل محمد بن مسلمة وصحبه لكعب - بأمر النبي ﷺ - في المصادر السابقة.
(1136) فسر الطيبي الغيلة، نقلا عن «النهاية» بأنها أن يخدع ويقتل في موضع لا يراه فيه أحد، والغيلة فعل من الاغتيال.

ن «فتوح الغيب» (ن خ ع ق 185-مج 3/570ظ).

وفصل ابن ناجي فقال: «قال أهل اللغة: قتل الغيلة أن يخدعه بالقول حتى يأمن فيمشی به إلى موضع فيقتله؛ يريد لأخذ ماله، لا لثأرة بينهما وإلا فليس بغيلة. وفي «النوادر» عن «الموازاة»: قتل الغيلة من الحراة أن يغتال رجلا أو صبيا فيخدعه حتى يدخل موضعا فيقتله ويأخذ ما معه. اللخمي: من أخذ مال رجل بالقهر ثم قتله خوفا من أن يطلبه بما أخذ لم يكن محاربا وإنما هو مغتال». من «شرح الرسالة» لابن ناجي (2/228-229).

الطَّبِيبِي عَنْ "مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ" ⁽¹¹³⁷⁾ وَ التِّرْمِذِي ⁽¹¹³⁸⁾: «مَنْ قَالَ حِينَ يُضْبَحُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ سُورَةِ الْحَشْرِ، وَكُلَّ بِهِ ⁽¹¹³⁹⁾ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ، وَإِنْ مَاتَ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ ⁽¹¹⁴⁰⁾ مَاتَ شَهِيداً» ⁽¹¹⁴¹⁾.

ع: «الظَّاهِرُ أَنَّ أَوَّلَ هَذِهِ الْآيَاتِ ⁽¹¹⁴²⁾: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ.

(1137) ك: "خليل". والإمام أحمد ابن حنبل الشيباني المروزي (ت 241هـ):

نزىل بغداد، أبو عبد الله، أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة؛ وهو حجة رأس كبار الأخذين عن تبع الأتباع.

ترجمته في «الفهرست» للنديم (285)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (431-432/2؛ رت: 438)؛ «تقريب التهذيب» (23-24؛ رت: 96).

(1138) ضعيف:

أخرجه الترمذي (182/5؛ رح: 2922)؛ كتاب فضائل القرآن، باب 22. والدارمي (458/2)؛ كتاب فضائل القرآن، باب فضل حم الدخان. والنووي في «الأذكار» (83)؛ وقال: «في إسناده ضعف». وصاحب «كنز العمال» (3491/2؛ 3597). والحديث مضعف عند الألباني في «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» (826؛ رح: 5732).

(1139) ق: له.

(1140) ق: وإن مات ذلك اليوم.

(1141) «فتوح الغيب» (ن خ ع ق 185)؛ مج 3/584.

ونص الحديث عند الطَّبِيبِي: «مَنْ قَالَ حِينَ أَصْبَحَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَقَرَأَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ الْحَشْرِ، وَكُلَّ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ أَلْفَ مَلَكٍ، يَصْلُونَ عَلَيْهِ حَتَّى يَمْسِيَ، وَإِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مَاتَ شَهِيداً، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يَمْسِي كَانَ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ». ونقله السيوطي في «الإتقان» (111/4).

(1142) من الآية 22 إلى الآية 24؛ وبها تنتهي سورة الحشر.

60

سُورَةُ الْمُمْتَحِنَةِ

3- ﴿لَسَ تَبِيعَكُمْ وَآزَحَاكُمْ وَلَا أَوْلَدُكُمْ﴾:

إن قلت: لَمْ قَدْ أَرَحَامَ وهي أعم، وتقرّر أنّ نفْيَ الأعم أخصّ من نفْيِ الأخص. فَهَلَا⁽¹¹⁴³⁾ اكتفى بذكر الأرحام عن ذكر الأولاد؟ لأنّ نفْيَ الأعم يستلزم نفْيَ الأخص.

فالجوابُ أنّه ذكر أوّلا لاحتمال صورة التخصيص، لأنه قد يخصّص ذلك العام بالأولاد. فإن قلت: فتقدم الأولاد على الأرحام ليكون العطف تأسيسا. قلت: تقرّر في علم المنطق في العكوسات أن هذا من باب استلزام الأعم أمراً⁽¹¹⁴⁴⁾ لا من باب نفْيِ الأعم، فهو نفْيٌ لاستلزام الأعم أمرا، ولا يلزم من عدم استلزامه إياه عدم استلزامه الأخص.

4- ﴿عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا﴾:

قال صاحب⁽¹¹⁴⁵⁾ "لحن العامة": «مِنْ لَحْنِهِمْ، [قولهم]: "توكلت على الله وعليك"، وإنما يقال توكلت على الله ثم عليك»⁽¹¹⁴⁶⁾. ع: «[و]الصوابُ عدمُ إطلاق التوكّل على المخلوق مطلقا»⁽¹¹⁴⁷⁾.

(1143) ق: فلم.

(1144) ق: أقرأ.

(1145) هو الشُّكُونِي (ت717هـ). وقد مرّ التعريف به.

(1146) لم أعثر عليه في «لحن العامة» المطبوع.

(1147) «الكبير» (ح): 514.

61

سُورَةُ الصَّفِّ (1148)

8- «مَتَّ نُّورُهُ»:

قُرِئَ بِالْإِضَافَةِ وَعَدَمِهَا⁽¹¹⁴⁹⁾. ابْنُ عَطِيَّة: «وَفِي كَوْنِ هَذِهِ الْإِضَافَةِ بِمَعْنَى الْإِنْفِصَالِ نَظَرٌ»⁽¹¹⁵⁰⁾.

قلت: هو أن اسمَ الفاعل هنا مجردٌ عن الزمان، لإسناده إلى الله تعالى، فليس بمعنى الحال والاستقبال ولا المُضِيِّ، وهذا نظرٌ⁽¹¹⁵¹⁾ إلى أنه صفة معنوية، والنصبُ نظرٌ⁽¹¹⁵²⁾ إلى ظاهر لفظِ الصفة، وهي في اللفظ بمعنى الماضي لأنه مسندٌ إلى الله تعالى⁽¹¹⁵³⁾.

(1148) ك: 385-ب.

(1149) قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وابن محيصن والحسن وطلحة والأعرج: «مَتَّ نوره» بالنصب، وقرأ الباقر بالإضافة.

ن «الكبير» (ج): 516؛ «معاني القراءات» للأزهري (489)؛ «التيسير» للداني (210)؛ «إعراب القراءات الشواذ» (583/2)؛ «الإقناع» لابن الباذش (786/2)؛ «التيبان» (260/2)؛ «مدارك التنزيل» (476/3)؛ «البحر المحيط» (260/8).

(1150) «المحرر الوجيز» (432/14). وقرّر المؤلف في «الكبير» أن الإضافة في معنى الانفصال، ولم يورد عليه ما تعقبه به أعلاه. وأيده المتتبع في «الفريد» (463/4)؛ وحكى أنه قد جوز أن تكون الإضافة حقيقية على معنى أتمّ نوره كما تقول: هو ضاربُ زيد أمس.

(1151) س: نظرا.

(1152) س: نظرا.

(1153) خاتمة ك: «انتهى والحمد لله». وخاتمة س: «انتهى، والحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى».

انتهى الكتاب المبارك، على يد عبده⁽¹¹⁵⁴⁾ وابن عبده الفقير الحقير علي ابن أحمد بن حسن، شهر الجزاني - وفقه الله للأخ في الله والمحبوب من أجله، بل السيد الأفاضل، الزكي الأكمل، أني عبد الله محمد بن علي⁽¹¹⁵⁵⁾، أكرمه الله تعالى، وجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم، بمنه وكرمه، بتاريخ غرة شوال من عام ثلاثة وسبعين وتسعمائة، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً.

انتهت المقابلة على يد الفقير إلى الله محمد بن أني النمر لطف الله تعالى به⁽¹¹⁵⁶⁾.

(1154) الضمير عائد على الله جل وعز.

(1155) لم يكن هذا هو الاسم الأصلي للذي كتبت المخطوطة من أجله، إذ عمد متملك تال أو تاجر مخطوطات إلى كشط الاسم الحقيقي، وأثبت الاسم المذكور، فوجب التنبيه.

(1156) التنصيص على البلاغ والمقابلة، بخط مغاير لخط الناسخ.

تكملة التقييد الصغير

لابن غازي المكناسي

عن النسخة الوحيدة المحفوظة بخزانة الزاوية الحمزية

[1-ظ] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ.

يقول محمد بن أحمد بن غازي سامح الله له بمنه وفضله:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والتسليم على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

أما بعد:

فقد كان أبو العباس البسيلي، قيّد عن شيخه الإمام ابن عرفة رحمه الله تعالى تقييداً كبيراً على تفسير القرآن العزيز، وأودعهُ زيادات من غيره، ثم اختصر منه نبذاً حسنةً، وانقطع اختصاره عند سورة الصف، على ما في هذه النسخة الواصلة إلينا...!، فاستخرتُ الله تعالى في تكميله، بذكر عُيُونِ نكت انتقيتها من "التقييد الكبير"، وجعلت علامة ع للإمام ابن عرفة؛ ومن الله سبحانه أستمّد التوفيق والهداية إلى سواء الطريق.

فمن:

61

سورة الصف

14- ﴿وَلَمَّا نَتَّصِفُ﴾:

ع: «جلستُ يوماً⁽¹¹⁵⁷⁾ عند الشيخ ابن سلامة، فجاءه رجلان، فقال [له] أحدهما: ياسيدي، هذا قال لي: لَعَنَ اللَّهُ طَائِفَتَكَ!. فقال له: ارفعه للقاضي. <فلما رَفَعَهُ للقاضي> -وكان ابن عبد السلام- أَعْرَضَ عنه، وأخذ يبحث⁽¹¹⁵⁸⁾ مع أصحابه في مُسَمَّى الطائفة، وكأنَّه لم يَرِ لمقالته مُوجباً⁽¹¹⁵⁹⁾».

(1157) «الكبير»: كنت يوماً جالسا.

(1158) «الكبير»: يتحدث .

(1159) «الكبير» (ن خ ع ح 34): 517. وانظره نزلة أخرى، عند قوله تعالى في براءة ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة﴾.

62

سورة الجمعة

5- ﴿ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾:

العطف بـ "ثُمَّ" تنبيه⁽¹¹⁶⁰⁾ [على أَنَّهُمْ كفروا بعد⁽¹¹⁶¹⁾] تأمل [2-r] ونظر، وهو أَشَدُّ مِمَّنْ كَفَرَ بالكتاب قبل أَن يتأمله.

8- ﴿فَإِنَّهُ مُفْسِدُكُمْ﴾:

ع: «كَانَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُبَابِ يَقُولُ: الْفَرَارُ مِنَ الْمَوْتِ سَبَبُ مَلَاقَةِ الْمَوْتِ؛ أَي: الْمَوْتُ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ يَأْتِيكُمْ مِنْ قُدَّامِكُمْ⁽¹¹⁶²⁾، فَإِذَا فَرَرْتُمْ مِنْهُ فَإِلَيْهِ تَفْرُونَ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَقُلْ "فَإِنَّهُ مُدْرِكُكُمْ"، لِأَنَّ الَّذِي يُدْرِكُ الْهَارِبَ يَأْتِيهِ مِنْ خَلْفِهِ⁽¹¹⁶³⁾».

(1160) «تكملة ابن غازي»: يقتضي.

(1161) زيادة من «الكبير»، وموضعها في «التكملة» مطموس من جراء التصوير المكروفلمي. والنص بحروفه

في «الكبير» (ح): 517.

(1162) في هذا الموضع من «الكبير» زيادة: "وجهة وجوهكم".

(1163) «الكبير» (ن خ ع ح 34): 517.

63

سورة المنافقون (1164)

4- ﴿أَجْسَامُهُمْ﴾:

لم يقل "أجسادهم"؛ لأنَّ الجسمَ أعمُّ من الجسد، فجاءت العبارة (1165) باللفظ الذي يشاركون فيه الجمادات (1166).
﴿خُشْبُ مُسَنَدَةٍ﴾:

كان القاضي أبو العباس بن حَيْدَرَةَ يقول: أفاد ذكرُ "مسندة" أنها غيرُ منتفَع بها؛ <لأنَّ غيرَ المسندة إما سَقْفٌ أو عَمْدٌ أو غير ذلك> (1167) ممَّا فيه مُنْفَعَة (1168).

7- ﴿وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾:

ابن عطية: «قيل (1169) لحاتم الأصم (1170): من أين تأكل؟. قال: من خزائن السماوات والأرض (1171)» (1172).

(1164) «التكملة»: المنافقين.

(1165) «الكبير»: فعبر باللفظ.

(1166) «الكبير» (ن خ ع ح 34): 518. ون «المحرر الوجيز» (455/14).

(1167) ساقط من نسخة الحجوي.

(1168) «الكبير» (ح): 518. وهذا الجواب عند النسفي في «مدارك التنزيل» (485/3).

(1169) «الكبير»: قال رجل.

(1170) أبو عبد الرحمن حاتم بن علوان؛ ويقال: حاتم بن يوسف الأصم:

من أكابر مشايخ خراسان، وكان تلميذ شقيق البلخي؛ قيل: لم يكن أصم، وإنما تصامم مرة فسمي به!.

ترجمته في «الرسالة القشيرية» (26-27)؛ «الموسوعة الصوفية» (24-25)؛ «الأعلام» (152/2).

(1171) «الكبير»: فقرأ ﴿وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.

(1172) «المحرر الوجيز» (466/14).

الجوزي⁽¹¹⁷³⁾ في "تلبيس إبليس": «أجمع الفقهاء أن داخلَ البادية بلا زاد عاص⁽¹¹⁷⁴⁾، وليس التوكّل ترك الأسباب؛ وقد تزود رسول الله ﷺ لما خرج إلى الغار، وتزود موسى ﷺ الحوت»⁽¹¹⁷⁵⁾. على أنهم قالوا: كتاب "التلبيس" أضعف كتب الجوزي⁽¹¹⁷⁶⁾.

10- ﴿مَنْ قَبِلَ لَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾:

يشهد لأكثر أهل السنة أن الموت أمرٌ وجودي، إلا أن يكون بحذف مضاف، أي: "أسباب الموت"⁽¹¹⁷⁷⁾.

(1173) عبد الرحمن بن علي، أبو الفرج ابن الجوزي (ت 597هـ):

برز في علوم كثيرة، وتفرد بفن الوعظ الذي لم يسبق إليه، ولا يلحق فيه شأوه، مصنف مكثر، طبع من كتبه: «زاد المسير»؛ «فنون الأفنان»؛ «تلقيح فهوم الأثر»؛ «المداهش»؛ «صفوة التصوف»؛ «تلبيس إبليس»...

ترجمته في «البداية والنهاية: وفيات سنة 597هـ» (33-31/13)؛ «وفيات ابن قنفذ» (301)؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (4/1342-1348؛ رت: 1098)؛ «غاية النهاية» (1/375- رت: 1592)؛ «طبقات المفسرين» للسيوطي (50-51؛ رت: 50)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (477-478؛ رت: 1065)؛ «طبقات المفسرين» للدوادري (270-274؛ رت: 260)؛ «الموسوعة الصوفية» (110-112)؛ «الأعلام» (3/316-317).

(1174) في «التكملة»: "عام"، والمثبت موافق لروح النص كما نقله في «الكبير» (ح: 518. وسياق النص في «التلبيس» إنكار ابن الجوزي على من سئل عن الذين يدخلون البادية بلا زاد ولا عدة، ويزعمون أنهم متوكلون فيموتون، فأجاب أنه فعل رجال الحق.

(1175) «تلبيس إبليس» (366؛ 178)؛ «الكبير» (ح: 518. وعبارة ابن الجوزي: «لا خلاف بين فقهاء الإسلام أنه لا يجوز دخول البادية بغير زاد، وأن من فعل ذلك فمات بالجوع فإنه عاص لله تعالى، مستحق لدخول النار، وكذلك إذا تعرض بما غالبه العطش، فإن الله جعل النفوس وديعة عندنا فقال: ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾... ولو لم يكن المسافر بغير زاد إلا أنه خالف أمر الله في قوله ﴿وتزودوا﴾».

(1176) «الكبير» (ح: 518.

(1177) «الكبير» (ح: 518.

64

سورة التغابن

2- ﴿بِمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾:

قول ابن عطية: «هي»⁽¹¹⁷⁸⁾ في موضع الحال»⁽¹¹⁷⁹⁾ وهم؛ لأن جملة الحال لا تقارنهما الفاء، كما قال ابن مالك آخر باب الحال⁽¹¹⁸⁰⁾.

6- ﴿وَأَمْتَفَنِي اللَّهُ﴾:

قال ابـ[ن عطية: «السين»⁽¹¹⁸¹⁾ هنا للتحقيق لا للطلب»⁽¹¹⁸²⁾.

(وعليه) ⁽¹¹⁸³⁾ [3-ر] ففي قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾، احتراش يرفع كونها للطلب⁽¹¹⁸⁴⁾.

(1178) في «التكملة»: «هو»، والصواب ما أثبت، و «هي» عائدة على الجملة.

(1179) «المحرر الوجيز» (14/473).

(1180) ن «الكبير» (ن خ ع ك 2038): مج 2/181؛ (ن خ ع ح 34): 519؛ «إرشاد السالك إلى ألفية ابن

مالك» للشرنوبى (72-73)؛ «شرح ابن عقيل» (1/657-658)؛ «غرائب التفسير» (2/1217).

(1181) مزيد من الأصل يقابل الطمس الواقع في «التكملة».

(1182) «المحرر الوجيز» (14/477)؛ «البحر المحيط» (8/274). والذي في «المحرر»: «...لأن بناء استفعل

على إنما هو لطلب الشيء وتحصيله بالطلب»؛ فتأمل.

(1183) طمس في «التكملة»، قدرناه مساوفاً لقول الأصل: «وعلى هذا يكون». ن «الكبير» (ك): مج

181/2 ط.

(1184) «الكبير» (ح): 519.

9- ﴿وَمَنْ يُؤْمَرْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾:

ع: «فسر الفقيه الصالح أبو عبد الله بن سلامة⁽¹¹⁸⁵⁾ العمل الصالح بفعل السنن»؛ وهي غفلة منه، لأنّ هذا إنما يُجزئ على مذهب المعتزلة الذين يشترطون في الإيمان فعل المفروضات⁽¹¹⁸⁶⁾.

(1185) في «الكبير» (ك): مج2/182و: «أبو عبد الله محمد بن محمد، ابن سلامة الأنصاري».
(1186) لم أقف على كلام ابن عرفة هذا في نسخة الحجوي. وهو في «الكبير» (ك): مج2/182و؛ (ج): 286ب.

65

سورة الطلاق

2- ﴿وَأَنفِئُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾:

يقتضي منع أخذ الأجرة عليها، إلا أن يكون معنى إقامتها لله، الإتيان بها على وجهها⁽¹¹⁸⁷⁾، فلا يُنافي أخذ الأجرة⁽¹¹⁸⁸⁾.

12- ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلُ مَثَلٍ﴾⁽¹¹⁸⁹⁾:

وفي حديث مسلم: «مَنْ اغْتَصَبَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»⁽¹¹⁹⁰⁾.

وفي "المعلم" من المراجعة بين المازري وشيخه عبد الحميد⁽¹¹⁹¹⁾ في

(1187) زاد في «الكبير»: من غير اتباع هوى ولا غرض دينوي.

(1188) «الكبير» (ك): مج 2/183 ط؛ (ح): 521؛ (ج): 287 ب.

(1189) الأخفش: «جعل الأرض جماعة، كما تقول: هلك الشاة والبعر، وأنت تعني جميع الشاء وجميع الإبل». من «معاني القرآن» (502/2).

(1190) «المحرر الوجيز» (507/14).

(1191) أبو محمد عبد الحميد بن محمد القروي، ابن الصائغ (ت 486هـ):

من فقهاء المالكية القيروانيين، به تفقه المازري، وأصحابه يفضلونه على أبي الحسن اللخمي تفضيلاً كثيراً؛ له تعليق على المدونة أكمل به الكتب التي بقيت على التونسي.

ترجمته في «ترتيب المدارك» (8/105-107)؛ «الدياج المذهب» (260؛ ر ت: 341)؛ «طبقات المالكية» (279 ب-280)؛ «كتاب العمر» (685/2-687).

المسألة [ما هو] (1192) معروف (1193). وزاد المازري في "شرح الجوزقي" (1194) "أن ذلك كان بعد ما انقطع عبد الحميد في آخر عمره للعبادة" (1195)؛ إلا أن ظاهر كلامهما أن المسائل العلمية لا تثبت إلا بالدلائل القطعية مطلقا، والأظهر أن ذلك إنما يلزم فيما يرجع منها للعقائد، كالأحكام المتعلقة بالذات العلية؛ مثل جواز رؤيته تعالى، مع تنزيهه عن الجهة والمكان، والحكم بكونه سميعا بصيرا مع تنزيهه عن الجارحة، وأحكام النبوة وختمها، وأن غير العقائد منها كمسألتنا، وأفضلية الصحابة بعضهم على بعض (1196)، وكون

(1192) زيادة من «الكبير» (نسخة الجزائر).

(1193) «المعلم» (216/2)؛ عند تعليق المازري على حديث مسلم «من اقتطع شبرا من الأرض ظلما طوقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين». ونقله صاحب «طبقات المالكية» (279ب). و ن «غرائب التفسير» (1223/2).

قال الشيخ: كان شيخنا أبو محمد عبد الحميد رحمه الله كتب إلي بعد فراقي له: هل وقع في الشرع ما يدل على كون الأرضين سبعاً؟ فكتبت إليه قول الله تعالى ﴿الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن﴾. وذكرت له هذا الحديث الذي رواه سعيد بن زيد وأبو هريرة وعائشة في كتاب مسلم، فأعاد كتابه إلي يذكر فيه أن الآية محتملة: هل مثلهن في الشكل والهيئة أو مثلهن في العدد، وأن الخبر من أخبار الآحاد، والقرآن إذا حتمل والأثر إذا لم يتواتر لم يصح القطع بذلك. والمسألة ليست من العمليات فيتمسك فيها بالظاهر، وأخبار الآحاد، فأعدت إليه المحاوبة نحتج (كذا) لبعد الاحتمال عن القرآن، وبسطت القول في ذلك، وترددت له في آخر كتابي في احتمال ما قال، فقطع المحاوبة. اهـ.

(1194) يعني «شرح كتاب الجوزقي في الحديث» وهو مفقود، وأصله «الجمع بين الصحيحين» ومنه نسخ كثيرة منها في الأحمدي بحلب: 203 حديث، ت ن: 716هـ؛ 253 حديث، ت ن: 685هـ؛ الخزائن العامة بالرباط، ت ن: 581هـ، من إملأ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن يوسف الفرغاني بسمرقند سنة 579هـ.

والجوزقي هو الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشيباني النيسابوري محدثها؛ وجوزق قرية من قرى نيسابور، المتوفى سنة 388هـ.

ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي (3/1013-1014؛ رت: 945)؛ «طبقات الحفاظ» للسيوطي (401؛ رت: 912)؛ «الرسالة المستطرفة» (27).

(1195) راجع «الكبير» (ن خ ع ك 2038): مج 2/191، وفيه الحكاية عن اللؤلؤي بنظير ما وقع لعبد الحميد. (1196) ن «المختصر الكلامي» لابن عرفة (ن خ ع ك 1: 151-ظ 152و). عند حديثه عن صحة التفضيل بين الصحابة.

الكفار مخاطبين بالفروع أم لا على رأي الباقلاني ...؛ والأكثر⁽¹¹⁹⁷⁾ أن ثمرة ذلك خاصة بالآخرة⁽¹¹⁹⁸⁾، وكجواز كرامات الأولياء، وهو قول جمهور أهل السنة، وكون الذبيح إسماعيل أو إسحق [فهذا يصح إثباته بـ] الدلائل [الظنية]⁽¹¹⁹⁹⁾.

(1197) «الكبير» (ك): مج2/184 ظ-185 و.

(1198) -ن كلام المؤلف عند أولى نكت سورة القتال، عند قوله تعالى ﴿أضل أعمالهم﴾، والتعليق عليه.

(1199) في «الكبير» (ك): مج2/184 ظ-185 و: «القطعية». والمثبت من (ج): 288 ب.

66

سورة التحريم

1- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾:

[4-ط] التصديرُ بأَيُّهَا النبيءُ إعظام لمنصبه ﷺ، فهو من نوع تمهيد العذر⁽¹²⁰⁰⁾ في ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ⁽¹²⁰¹⁾ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ⁽¹²⁰²⁾﴾.

(1200) «الكبير» (ك): معج/2: 185 و.

(1201) التوبة: 43.

(1202) السؤال بلم علة الحكم. والعادة في خطاب الأشراف تقديم لفظ يتمهد فيه عذر المخاطب، أو زوال ما يتوقاه ويخافه، كقوله تعالى ﴿عفا الله عنك﴾، وكذلك تصدير الخطاب هنا بـ﴿يا أيها النبي﴾، دال على الاعتناء بشأنه وعظيم منصبه. وعبر هنا عن رفع العتب ليه بالمضارع؛ وفي قوله ﴿لم أذنت لهم﴾ بالماضي، لدوام متعلق التحريم، وانقطاع متعلق الإذن.
من «الكبير» (ح): 522؛ (ج): 289 أ.

67

سورة الملِك (1203)

10- ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ﴾:

ع: «رُجوعُ الماضي غيرُ مقدور للبشر، فتشبهه⁽¹²⁰⁴⁾ مسألة "المدونة"⁽¹²⁰⁵⁾ في من حلف بالطلاق: لو كنتُ حاضراً لشركَ [مع]⁽¹²⁰⁶⁾ أخي لفَقأتُ عينك⁽¹²⁰⁷⁾. وعلَّقَه⁽¹²⁰⁸⁾ على "نسمع"⁽¹²⁰⁹⁾ دون "سمعنا"، لإفادة المضارع التجدد، ولا يفيدُ الماضي إلا مطلق الوقوع».

19- ﴿بَوَفَّهْمُ صَبَاتٍ﴾

وفي النحل⁽¹²¹⁰⁾ ﴿مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ﴾. ع: «الفوقُ أعظمُ من الجوّ»⁽¹²¹¹⁾.

(1203) في «الكبير» (ح): 524: «منها ابتدأت القراءة على شيخنا يوم السبت 12 ربيع الآخر، عام 775». وظاهر أن هذا النص من النقول التي علقها البسيلي من مقبذات الطلبة الذين سبقوه إلى الأخذ عن ابن عرفة؛ لأنه يصرح في كتابنا هذا بأنه إنما ابتدأ التلقي عن شيخه عام 783 هـ، فقد قال في «الكبير» عند قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ﴾: هذه أول آية حضرت تفسيرها في مدرسة التوفيق أول قراءتي على شيخنا أبي عبد الله محمد بن عرفة رحمه الله، وذلك عام 783 هـ.

(1204) في الأصل: "ولشبهه". والمثبت من «الكبير» (ح). وفي (ج): 291 ب: "فيشبهه".

(1205) (5/6).

(1206) زيادة من «الكبير» (ك): مج 2/188 ط.

(1207) وقع لابن عرفة الاستدلال بهذه المسألة في «مختصره الكلامي» (ن خ ع ك 1): 152 ط. وتمة المسألة قول مالك: «أراه حائثاً؛ لأنه حلف على شيء لا يبر فيه ولا في مثله».

(1208) في «التكملة»: "وعلق". والتصويب من «الكبير» (ك): مج 2/188 ط.

(1209) «التكملة»: "سمع". والتصويب من «الكبير» (ك): مج 2/188 ط؛ (ج): 526.

(1210) الآية: 79.

(1211) «الكبير» (ك): مج 2/189 و؛ (ح): 526؛ (ج): 292 أ.

﴿مَا يُمَسِّكُهُمْ إِلَّا الرَّحْمَنُ﴾:

وفي النحل (1212) ﴿مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ﴾.

ع: كان يمشي لنا أن هذه سيقت للتذكير بالنعمة، فناسبت الرحمة؛ وتلك سيقت لبيان الإلهية وكمال القدرة، فناسبت اللفظ الدال على الذات العلية (1213)، بدليل قوله قبلها ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ وبعدها (1214) ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَوْمِنُونَ﴾ (1215).

22- ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا﴾:

ع: هذا التركيب (1216) غير مُساوٍ لعكسه، وهو "أفمن يمشي سويًا أهدى أمَّن يمشي مُكِبًّا على وجهه؟"، وإلا فأت التهكم به، في كون حالتهم مساوية لحالة غيرهم، إذ لا يحصل ذلك إلا بالتصديق بهم (1217).

30- ﴿وَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾:

قيل (1218): جوابه أول السورة (1219) ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمَلِكُ﴾.

(1212) الآية: 79.

(1213) في (ج): 292؛ "المعظمة".

(1214) «الكبير» (ك): معج 2/189؛ (ح): 526. وفي (ج): "تعقبها".

(1215) ن قريباً من هذه الإجابة، في «ملاك التأويل» (2/754-755)؛ «الروض الريان» (2/509-510).

(1216) في «التكملة»: "التذكير"؛ والتصويب من الأصل.

(1217) «الكبير» (ك): معج 2/189؛ (ح): 527؛ (ج): 292 ب.

(1218) القائل هو أبو محمد المرجاني، كما صرح به في «الكبير» (ك؛ ح؛ ج) وقد نقل ابن عرفة الحكاية عن القاضي ابن عبد السلام. والمرجاني المذكور، سلفت ترجمته.

(1219) الآية 1.

68

سورة ن

35- ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾:

ع: هذا إشارة إلى قطع معذرتهم عقلا ونقلا، فالعقلي بقوله ﴿أَفَنَجْعَلُ﴾ أي: أفنسوي بين من لا استواءَ بينهما، والنقلي، قوله ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾⁽¹²²⁰⁾.

43- ﴿يُذْعَفُونَ إِلَى الشُّجُودِ وَهُمْ سَلَامُونَ﴾:

ع: كان بعضهم عند [5-r] قراءتنا هذا المحل على الشيخ يصيح⁽¹²²¹⁾، ويقول: والله ما سلموا؛ وهذه العبارة قلقة، لكن مراده صحيح؛ لأن معنى ﴿سالمون﴾ في الآية متمكنون من الإتيان بالتكاليف حتى لا عذر لهم، ومعنى قول هذا "ما سلموا" أن الله تعالى علم أنهم⁽¹²²²⁾ لا يهتدون، فهو من باب التكليف بما علم الله تعالى أنه لا يقع، ولو لم يُرَد هذا لكان كفراً لمخالفته⁽¹²²³⁾ صريح الآية، فحاصله عدم اتحاد المثبت⁽¹²²⁴⁾ في ﴿سالمون﴾،

(1220) بدله في «الكبير» عند قوله تعالى ﴿أَمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ تَدْرُسُونَ﴾: هذا الترتيب على ما يقوله الأصوليون من [أن] المنقولات السمعيات فرع المعقولات؛ أي: هل لكم على دعواكم دليل عقلي نظري؟! أم لكم دليل سمعي نقلي وجدتموه في كتبكم التي تدرسونها!

ون «الكبير»، بالتلفيق بين نسخته (ك): مج2/191 ط؛ (ح): 529.

(1221) «الكبير» (ك): مج2/192 و؛ (ج): 295 أ: "يخشع".

(1222) زاد في هذا الموضع من الأصل: "لا يؤمنون و".

(1223) «التكملة»: "لمخاطبته". والتصويب من «الكبير» (ك): مج2/192 و.

(1224) (ك): "إيجاد؛ (ح): إيجاب؛ (ج): "إيجاد عدم المثبت".

والمنفي في ”[ما]⁽¹²²⁵⁾ سلموا“⁽¹²²⁶⁾.

45- ﴿إِنَّ كَيْدَهُ مَتِينٌ﴾:

قيل لابن عرفة: يؤخذ جواز إطلاق هذا من غير توقُّف على مقابلة، كـ ﴿مَكْرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ﴾، فقال: القرينة السياقية كاللفظية⁽¹²²⁷⁾.

(1225) زيادة من الأصل؛ لازمة للبيان.

(1226) «الكبير» (ك): مج 2/ 192و.

(1227) «الكبير» (ك): مج 2/ 192و. وعند النسفي: سمى إحصانه وتمكينه كيدا، كما سماه استدراجا، لكونه في صورة الكيد، حيث كان سببا للهلاك. والأصل: أن معنى الكيد والمكر والاستدراج هو الأخذ من جهة الأمن. ولا يجوز أن يسمى الله كائدا وماكرا ومستدرجا. من «مدارك التنزيل» (526/3).

69

سورة الحاقة

23- ﴿فُصُوْهُمَا ذَرَانِيَّةٌ﴾:

ع: « هذا احتراس: لَمَّا وصفها بالعلو، بيّن أنها مع علوها قريبة التناول، سهلة المأخذ»⁽¹²²⁸⁾.

27- ﴿يَلِيْتَمَا كَانَتْ الْفَاضِيَّةُ﴾:

ع: كان بعضهم يقول: هذه تردُّ قولَ المتكلمين ”الوجودُ خيرٌ“⁽¹²²⁹⁾ كَلَّهُ، والعدم شر كله؛ فإن هذا قد تمنى العدم وهو عنده خير من الوجود.

والجواب: أنه إنما تمنى العدم [لَمَّا]⁽¹²³⁰⁾ ناله من شدة العذاب في وجوده. وقولهم: العدم شر كله؛ بالنظرِ لنفسه فقط، لا لعارضٍ يعرضُ له⁽¹²³¹⁾.

(1228) «الكبير» (ك): مج 193/2 ط؛ (ح): 531؛ (ج): 296 ب.

(1229) «التكملة»: ”حيز“، والتصويب من «الكبير» (ك): مج 194/2 و.

(1230) زيادة من «الكبير» (ك): مج 194/2 و.

(1231) «الكبير» (ح): 532؛ (ج): 296 ب.

سورة المعارج

19- ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِفَ هَلُوعًا﴾:

قيل لابن عرفة: يؤخذ منه أن الملائكة أفضل⁽¹²³²⁾؛ لأن مَنْ خُلِفَ غير هلوع أفضل. فقال: لو كان التفضيل عندنا عقلا صح ما قلت؛ وإنما هو شرعي، ولا امتناع من خلقه هلوعا وضعيفا ومن عجل، مع تشريفه؛ لأن الله تعالى يفعل [ما يشاء ويحكم]⁽¹²³³⁾ ما يريد⁽¹²³⁴⁾.

(1232) عقد الفهري ابن التلمساني في «شرح المعالم في أصول الدين» فصلا لهذه القضية، ومما قاله: «الفخر: المختار عندي أن الملك أفضل من البشر. والذي اختاره في «المحصل» عكس هذا، وهو أن الأنبياء أفضل من الملائكة؛ وهو قول عامة الأشعرية والشيعة. وقال في «الأربعين»: وقالت الفلاسفة والمعتزلة أن الملائكة السماوية أفضل من البشر. قال: واختاره القاضي ابن الباقلاني وأبو عبد الله الحلبي... قال: ولا يبعد التوقف في التعيين، وإنما يعرف بنص قاطع، والحجج المذكورة من الطرفين ظنية، وتحقيق الأفضلية من طريق العقل والاعتبار، يتوقف على حصر الفضائل ومعرفة رتبها عند الله تعالى، ومقابلة الكميات والكيفيات فيها، وجبر ما نقص من أحدهما بزيادة الأخرى؛ والعلم بذلك عزيز، ولعل ما صار إليه القاضي هو الأقرب». راجع «شرح المعالم» (ن خ ع ق 230): 401 و-402 ظ. ون بسط الكلام في المسألة في «المختصر الكلامي» لابن عرفة (ن م خ ع ف 600): 165 و-166 ظ. واستظهر الفخر لأفضلية الملائكة بقوله تعالى في سورة فصلت [38]: ﴿فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون﴾؛ فقال: «هل تدل هذه الآية على أن الملك أفضل من البشر؟. الجواب: نعم؛ لأنه إنما يستدل بحال الأعلى على حال الأدون، فيقال هؤلاء الأقوام إن استكبروا عن طاعة فلان فالأكابر يخدمونه ويعترفون بتقدمه، ثبت أن هذا النوع من الاستدلال إنما يحسن بحال الأعلى على حال الأدون». اهـ من «التفسير الكبير» (112/27).

(1233) تنميم من «الأصل»؛ يقابل الطمس في «التكملة».

(1234) «الكبير» (ك): مج 2/196 و؛ (ح): 533؛ (ج): 298 ب.

71

سورة نوح

28- ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدِي﴾:

[ع: لما قرأنا] ⁽¹²³⁵⁾ هذا المحل عند الـ [سلطان أبي] ⁽¹²³⁶⁾ الحسن ⁽¹²³⁷⁾
[6-ظ] قال لبعض ولده: الله الله، أكثر من قراءة هذه السورة، فإنها مشتملة
على الدعاء.

ع: وألزمه بعضهم أنه ⁽¹²³⁸⁾ لا يصح دعاء من قرآن، لأنه متى دعا به لنفسه،
فقد أخرج الآية عما أريد بها. والصواب عندي أنه على قسمين؛ فإن كانت
الآية عامة، أي لم يكن المراد بها واحدا، بل جميع المكلفين جاز وإلا
فلا ⁽¹²³⁹⁾.

(1235) تميم من «الأصل».

(1236) تنمة من «الكبير» (ك): 199و؛ مقابلة للطمس الواقع في «التكملة».

(1237) هو المريني، تقدمت ترجمته.

(1238) في «التكملة»: أن.

(1239) «الكبير» (ك): 199و؛ (ح): 537؛ مع اختلاف يسير واختصار. ون لزاما جواب ابن البقال التازي ثم

الفاسي (ت 725هـ) في جامع «المعيار» (12/271-272)، عن سؤال وجهه إليه الفقيه أبو زيد بن

العشاب التازي (ت 724هـ)، (المعيار: 12/263-264) يستفسره عن القارئ يقرأ آية فيها دعاء، يمكن

أن يخص بها نفسه، كقوله تعالى ﴿الذين يقولون ربنا إننا آمنّا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا

مع الأبرار﴾ الآية، هل له أن يختص بهذا الدعاء ويرد ضمائره إليه؟، أم ليس له ذلك بل يقرؤها مسترسلا

ينوي من أخبر عنه بذلك، كسائر الآيات مما ليس فيها دعاء.

ومنعنا طول الجواب من إيراده، فليُنظر في مظهره.

72

سورة الجن

10- ﴿أَشْرَارٍ بِهِمُ ۚ وَإِلَازِمْ أَرْلَهُ بِهِمْ رُشْدًا﴾:

هذا تأدُّبٌ عجيب في نسبة الخير إلى الله تعالى دون الشرِّ، وإن كان الجميع من فعله⁽¹²⁴⁰⁾، وتقدم الكلام في مثله في ﴿أَنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾⁽¹²⁴¹⁾.

12- ﴿وَلَيْ نُنَجِّيَهُ هَرَبًا﴾:

ع: «هذا يُبطل قولَ الحكماء أن الجنَّ جواهرٌ [مفارقة]⁽¹²⁴²⁾ لا متَحَيِّزَةٌ ولا قائمةٌ بالمتَحَيِّزِ⁽¹²⁴³⁾، فَإِنَّ الهَرَبَ في الأرض من عَوَارِضِ الأجسام، إذ هو انتقالٌ بسرعة، وذلك عَيْنُ الحركة»⁽¹²⁴⁴⁾.

(1240) «الكبير» (ك): مج 2/ 200 ظ؛ (ح): 538؛ (ج): 302 ب.

(1241) الفاتحة: 7.

(1242) زيادة من «الأصل».

(1243) في «التكملة»: «بالتحيز»، وفي (ج): «فالتحيز».

(1244) «الكبير» (ك): مج 2/ 200 ظ؛ (ح): 539.

73

سورة المزمل

20- ﴿وَلَمَّا بَقِعُ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾:

المرادُ هنا بالطائفة جماعة كثيرة، لأنَّ الآيةَ في مَعْرِضِ الثَّناءِ والمِدْحَةِ، ولا يكونُ المدْحُ على فَرَضٍ نَادِرٍ⁽¹²⁴⁵⁾.

(1245) «الكبير» (ك): مج 2/203و؛ (ح): 542. ون «دفع إيهام الاضطراب» (254).

74

وسورة المدثر

31- ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشَرِ﴾:

قيل: إن عاد الضمير على "سقر" (1246)، فلعل تخصيص البشر لأن النار فيهم أكثر تأثيراً، إذ الجن منها خلُقوا، وفي الملائكة حَزَنَةٌ لها؛ فخوف البشر منها أشد بحسب العادة (1247).

48- ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَبْعَةُ الشَّجْعِينَ﴾:

أي لا شافع لهم فتنتفعهم شفاعته؛ مثل:

”عَلَى لَاحِبٍ [لَا] يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ“ (1248).

(1246) «مدارك التنزيل» (567/3).

(1247) «الكبير» (ك): مج 2/204 ط؛ (ح): 544؛ (ج): 306؛ على خلاف في الألفاظ. والمعنى عند ابن عطية في «المحرر الوجيز» (189/15).

(1248) ن «الكبير» (ك): مج 2/205 و؛ (ح): 544. وقد سبق تخريج الشاهد.

75

سورة القيامة

34-35- ﴿أَوَّلًا لَكَ فَأَوَّلًا ثُمَّ أَوَّلًا لَكَ فَأَوَّلًا﴾:

قيل: الذي مرَّ عليه المفسرون، أن هذا من باب التأكيد⁽¹²⁴⁹⁾، ونُقلَ عن [ابن فرج⁽¹²⁵⁰⁾] أن الأول [للقبر، والثاني للبر [زخ، والثالث] للمحشر، والرابع

(1249) «المحرر الوجيز» (225/15). وفي «بصائر ذوي التمييز» (492/1) و«البرهان» (212) و«غرائب التفسير» للكرمانى (1106/2): التهديد.

(1250) المقصود به الفقيه أبو زكريا يحيى بن فرج اليفرنى، كما صرح به في «الكبير»، وصححت اسمه من مخطوطة الخزانة العامة بالرباط 2038 ك: لوحة 206 أ. ون خ ع ق 611: 630.

واليفرنى هذا هو المقصود عند الغبريني في «عنوان الدراية» (318)؛ عند حديثه عن تلاميذ ابن عصفور الإشبيلي: «ومن أحسنهم علما وخلقا وفضلا ورياسة ونفاسة، صاحبنا أبو الفقيه الجليل الفاضل الكامل، أبو زكرياء يحيى اليفرنى (كذا)، رجل من أهل الكمال، في كل وجهة وحال، ولولا أن ذكره هنا إنما جاء بالاستطراد، لذكرت من فضائله ما يعلم أنه أربى على من سبقه وزاد». ذكره محمد محفوظ وأورد في نسبه أنه يحيى بن علي بن سلطان اليفرنى تلميذ ابن عصفور، وساق له مساجلة مع ابن حبّيش (تراجم المؤلفين التونسيين: 92/2). فيبقى للتحقيق هل هو اليفرنى أم اليفرنى، وهل هناك تطابق بين الرجلين.

ون «وفيات الونشريسي» (97)؛ «لقط الفرائد» (161) -ضمن «ألف سنة من الوفيات»-؛ «موسوعة أعلام المغرب» (547/2)؛ حيث تأتي وفاته سنة 701هـ.

(1251) ما بين المعكوفات زيادة من «الكبير» (ك): مج/2/205 ط؛ (ح): 545، مقابلة للطمس الذي في «التكملة» من جراء التصوير، قدّرناه مُساوفاً لروح النص وقدّر السَّقَط. وبنحو ما ذُكِرَ تُلْفِيهِ في «مدارك التنزيل» (574/3)؛ وأجاب ابن ريان عن الفائدة في تكرار هذه الآية مرتين من وجهين:

- الأول: أن النبي ﷺ أخذ بيد أبي جهل وقال له: «أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى» ومعناه دعا عليه بالويل، فنزل القرآن بصيغة قوله ﷺ.

- الثاني: المراد بالآية الأولى الدعاء عليه بالويل في دار الدنيا، وبالآية الثانية الدعاء عليه بالويل في الدار الآخرة، فلا تكرار فيهما.

ن «الروض الريان» (539/2)؛ «درة التنزيل» (509)؛ «بصائر ذوي التمييز» (492/1).

76

[سورة] الإنسان

26- ﴿وَمَبَّخُهُ لَيْلًا حَٰوِلًا﴾:

هل [1252] معناه زماناً طويلاً، [7-ر] أو الليل الطويل من الليالي.

ع: «كان بعضهم يتحرى أطول لَيْلٍ⁽¹²⁵³⁾ في العام فيقومه، رَغِيًّا لهذين الاحتمالين».

(1252) ما بين المعكوفات تنميم من «الكبير» (ك): مج2/ 206-207و؛ (ج): 308 ب ، يساقو الطمس الواقع في «التكملة».

(1253) في «التكملة»؛ (ح): 547: ”طول الليل“. والتصويب من «الكبير» (ك): مج2/ 207و.

77

سورة المرسلات

1- «وَالْمُرْسَلَاتِ»:

قيل الرياح، وقيل الملائكة⁽¹²⁵⁴⁾.

ع: «فالمُرْسَلَاتِ صِفَةٌ، وَ لَا يَصِحُّ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ وَإِبْقَاءُ صِفَتِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، فَكَانَ يَمْشِي لَنَا أَنَّ الْجَوَابَ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: إمَّا بِكَوْنِ الْمَوْصُوفِ مِنْ نَوْعِ مَا يُرْسَلُ، فَصَارَ مَعْلُومًا فَلِلَّذَلِكَ حُذْفٌ. وَإِمَّا أَنْ الْمَقْصُودَ هُنَا الصِّفَةُ، فَاعْتَنَى بِذِكْرِهَا دُونَ الْمَوْصُوفِ»⁽¹²⁵⁵⁾.

(1254) «المحرر الوجيز» (257/15). وراجع كلام المؤلف في هذا الموضع من «الكبير» (ن خ ع ك 2038): معج 2/207.

(1255) «الكبير» (ن خ ع ك 2038): معج 2/207و؛ (ن خ ع ح 34): 547؛ (ج): 308ب. وأجاب البسيلى بأحد أمرين: إما بكون الملائكة من نوع ما يرسل، فصار ذلك معلوماً، فلذلك حذف؛ لكن الرياح ليست من نوع ما يرسل. وإما بأن المقصود من الكلام في دلالة، أما الموصوف فلا يجوز حذفه وإبقاء الصفة، وأما الصفة فيجوز. والكلام هنا في الثاني، أعني أن المقصود الصفة، فلذلك اعتنى بذكرها دون الموصوف. اهـ.

واختار المنتجب الجواب الثاني في «الفريد» (597/4)، وبعض المفسرين يعد المرسلات ملائكة قولاً واحداً؛ كالنسفي في «مدارك التنزيل» (584/3).

78

سورة النبا

10- ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا﴾:

ع: «أَخَذُهُ لِبَاسًا لِلْعُرْيَانِ فِي الصَّلَاةِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي لِأَجَلِهِ سَيَقُومُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْقُدْرَةِ يُبْطِلُهُ»⁽¹²⁵⁶⁾.

18- ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾:

ع: «لَمَّا كَانَ النْفَخُ يَقَعُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ كَالْأَكْلِ، جَاءَتِ الْعِبَارَةُ بِالْمُضَارِعِ، وَهُوَ "يُنْفَخُ"؛ وَلَمَّا كَانَ الْفَتْحُ وَالتَّسْيِيرُ يَقَعَانِ دَفْعَةً وَاحِدَةً كَالْقَتْلِ، جَاءَتِ الْعِبَارَةُ بِالْمَاضِي فِي قَوْلِهِ ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ﴾»⁽¹²⁵⁷⁾.

(1256) يقابله في «الكبير» (ك): مج 207/2؛ (ح): 547؛ (ج): 309 أ: «أخذ منه صحة...؟ العريان في الظلمة».

قلت: وظاهر ما هناك من التعارض بين «الأصل» و«التكلمة».

(1257) النبا: 19-20.

79

سورة والنازعات

15- ﴿هَلْ لَيْكَ حَدِيثٌ مُوسَى﴾:

ع: «هذا - والله أعلم - أول ما نَزَلَ من قصص موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام؛ لأنَّ السورة مكية»⁽¹²⁵⁸⁾.

(1258) «الكبير» (ك): مج 2/207 ظ؛ (ح): 547؛ (ج): 309 أ.

80

سورة عبس

2- ﴿أَسْجَأَهُ الْغَمِيرُ﴾:

ابن عطية⁽¹²⁵⁹⁾: «فيه دليلٌ لجواز ذِكرِ العاهات».

ع: «لا دليل فيه؛ لأنه من الله تعالى، ولا حَجَرَ عليه؛ وإنما يصحُّ القياسُ على أقوال الشارع وأفعاله لا الخالق⁽¹²⁶⁰⁾، لكنَّ مذهبَ مالكٍ جوازُ ذِكرِ العاهات⁽¹²⁶¹⁾».

وخطأ ابنُ العربي⁽¹²⁶²⁾ ما ذكر المفسرون من اجتماع ابن أم مكتوم⁽¹²⁶³⁾ وصناديد قريش في هذه القضية؛ قال: لأنَّ ابنَ أم مكتوم كان بالمدينة، وكان

(1259) «المحرر الوجيز» (317/15). وتام كلامه: «...متى كانت لمنفعة، أو أن شهرتها تعرف السامع صاحبها دون ليس -جائز، ومنه قول المحدثين سليمان الأعمش، وعبد الرحمن الأعرج، وسالم الأفتس، ونحو هذا. ومتى ذكرت هذه الأشياء على جهة التمعقص فتلك الغيبة».

(1260) ن «تفسير الأبي» (نسخة دار الكتب الوطنية التونسية 10110 شريط خ ع غير مرقم).

(1261) أجاب بعض المفسرين بأن السر في التعبير عن ابن أم مكتوم بلفظ الأعمى؛ هو للإشعار بعذره في الإقدام على قطع كلام الرسول ﷺ؛ لأنه لو كان يرى ما هو مشغول به مع صناديد الكفار لما قطع كلامه.

من «دفع إيهام الاضطراب» (260).

(1262) ن «أحكام القرآن» لابن العربي (1893-1894/4).

(1263) عمرو بن زائدة أو ابن قيس بن زائدة؛ ويقال: زيادة القرشي العامري، ابن أم مكتوم الأعمى؛ الصحابي المشهور، قديم الإسلام. ويقال: اسمه عبد الله، ويقال: الحصين. كان النبي ﷺ يستخلفه على المدينة؛ مات في آخر خلافة عمر.

ن «تهذيب التهذيب» (128/4؛ رت: 4749؛ (601/4؛ رت: 5768).

أولئك [بمكة]⁽¹²⁶⁴⁾.

ع: «هذا هو الخطأ؛ لأن...⁽¹²⁶⁵⁾ هاجر من مكة إلى...»⁽¹²⁶⁶⁾. [8-ظ]

3- ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾:

تقدم لابن عطية أن ﴿مَا أَدْرَاكَ﴾، مستعمل فيما أراده الله تعالى، وأن ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ فيما لم يُرِده إياه.

ع: ويردُّ بمادّة الآية إن قلنا إن ضمير "لعله" عائذ على الأعمى⁽¹²⁶⁷⁾؛ لأنه دَرَى تركيته ووقع في الوجود؛ ويردُّ أيضا بقوله تعالى ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾⁽¹²⁶⁸⁾؛ لأن النبي ﷺ علم قُرْبَهَا، وإنما المجهول تعيين وقتها. فإنما يَكُونُ الدليل فيه لابن عطية لو قيل "وما يدريك وقت الساعة"⁽¹²⁶⁹⁾.

22- ﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾:

ع: تعليق المعاد بالمشيئة⁽¹²⁷⁰⁾ جار على مذهب أهل السنة؛ لأنهم يقولون: جائز عقلا واجب شرعا. وأما المعتزلة فيقولون بوجوبه بناء على قاعدة

(1264) تنميم من «أحكام القرآن» (4/1894).

(1265) طمس في «تكملة النكت».

(1266) تنبيه ابن العربي، وردُّ ابن عرفة غير واردين في «الكبير» (ن خ ع الحجوي 34): 547؛ (ن خ ع ك

1267) مج2/207ظ؛ ولا نسخة (ج).

(1267) في الضمير الذي في ﴿لعله﴾ وجهان:

- أحدهما: لابن أم مكتوم على معنى: لعله يتطهر بما يسمعه منك من الشرائع والأحكام.

- والثاني: للكافر، على معنى: أنك طمعت في أن يتطهر بالإسلام.

والوجه الذي جرى عليه المؤلف هو الأول؛ وعليه الجل.

من «الفريد في إعراب القرآن المجيد» (4/626).

(1268) الشورى: 17.

(1269) لا وجود لهذه النكتة في «الكبير» (لا في ن خ ع الحجوي 34): 547؛ ولا في (ن خ ع ك 2038):

مج2/207ظ).

(1270) في «التكملة»: "الماشية". ووقع التصويب في الطرة.

التحسين والتقبيح⁽¹²⁷¹⁾.

31- ﴿وَأَمَّا﴾:

الزمخشري: سئل عمرُ ما الأب⁽¹²⁷²⁾؟ فقال: أتبعوا ما يُبين لكم من هذا الكتاب وما لا فدَعُوهُ⁽¹²⁷³⁾.

قال: فإن قلت: كأنه نهى عن تتبع معاني القرآن ومشكلاته.

قلت: القومُ كانتْ همَّتْهم العملُ لا العلم المجرد⁽¹²⁷⁴⁾.

ع: لا يصح العمل إلا بالعلم، والامتنان لا يَقَعُ إلا بمعلوم؛ ولكن يُجاب بأنه معلوم النوع مجهول الشخص، فَوَقَعَ الامتنان بنوع من أنواع النبات⁽¹²⁷⁵⁾.

(1271) لم ترد هذه النكتة في «الكبير» (لا في ن خ ع الحجوي 34): 547؛ ولا في (ن خ ع ك 2038): مج2/207ظ.

(1272) «عمدة الحفاظ» للسمين الحلبي (1/46-47)؛ وفيه: «عن عمر رضي الله عنه حين تلاها قال: كل هذا عرفناه، فما الأب؟ ثم رفع عصا كانت بيده فقال: هذا لعمر الله التكلف، وما عليك يا بن أم عمر أما تعرف الأب. ثم قال: ما تبين لكم من هذا الكتاب فاتبعوه، وما لا فدعوه. يعني رضي الله عنه في ما يتعلق به حكم أو فائدة جلية. فإننا قد عرفنا الأب: نبت في الجملة».

(1273) «الكشاف» (4/705). و في «تكملة ابن غازي»: «فروعه». وهو خطأ باد، صوابه ما أثبت. قال ابن حجر:

أخرج الطبري والطبراني في مسند الشاميين من طريق ابن وهب عن يونس وعمرو بن الحارث. ورواه الحاكم والبيهقي في «الشعب» في التاسع عشر من طريق صالح بن كيسان؛ وابن مردويه من رواية شعيب كلهم عن الزهري «أن سنانا أخبره أنه سمع عمر فذكره. وله طريق أخرى من رواية حميد عن أنس أخرجها الحاكم. وروى الحاكم أيضا من وجه آخر عن عمر رضي الله عنه أنه سأل ابن عباس رضي الله عنهما عن الآية فقال: «هو نبت الأرض مما تأكله الدواب والأنعام ولا يأكله الناس».

من «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» (4/705)؛ وأشار ابن عطية إلى القصة دون تفصيل، تعويلا على شهرتها، وأوردها أبو عبيد بإسناده في «فضائل القرآن» (2/211؛ رح: 843)؛ ونقلها عنه ابن تيمية في «مقدمة في أصول التفسير» (109).

ون «نزهة القلوب» لابن عزيز السجستاني (184)؛ «تفسير غريب القرآن» لابن قتيبة (515)؛ «المعجم الجامع لغريب مفردات القرآن» (35).

(1274) ن «الروض الريان» (2/558-559)؛ «مقدمة في أصول التفسير» (107-111).

(1275) لا وجود لهذه النكتة في «الكبير» (لا في ن خ ع الحجوي 34): 547؛ ولا في (ن خ ع ك 2038): مج2/207ظ.

82-81

سورة التَّكْوِيرِ وَالْإِنْفِطَارِ

ع: «الأكثرُ في المَكِّيِّ من القرآن العزيز، الوعدُ والوعيدُ والبراهين على الحشر والنشر»⁽¹²⁷⁶⁾ ونحو ذلك، وأكثرُ الأحكام في المدني»⁽¹²⁷⁷⁾.

(1276) في «التكملة»: «الخير والشر»، وهو تصحيف صححناه من (ج): 309 ب.
(1277) ن «تفسير الأبي»، و«الكبير» (ك): مج2/207 ظ؛ (ح): 547؛ (ج): 309 ب؛ «الإتقان» (48/1).
ومناسبة هذه النكتة الضابط أن السورة مكية بإجماع من المتأولين كما في «المحرر الوجيز» (330/15).

83

سورة المطففين

24- ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾:

ع: «إِنْ قِيلَ: نضرة النعيم مُدْرَكَةٌ بِحَاسَّةِ الْبَصَرِ، فَهَلْ أَقِيلُ "تَبْصُرُ فِي وُجُوهِِهِمْ" وَلَمَّا عُدِلَ إِلَى "تَعْرِفُ".

فَالْجَوَابُ أَنَّ مَتَلَقَّ الْمَعْرِفَةِ أَعْمٌ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُحْشُوسًا وَمَعْقُولًا⁽¹²⁷⁸⁾. فَإِنْ قُلْتُ: ذَلِكَ يـ[يَقْتَضِي قَصْرَ الْمَتَلَقِّ عَلَى إِدْرَاكِ الْعَايِنِ⁽¹²⁷⁹⁾ وَهُوَ قَوْلُهُ ﴿فِي وُجُوهِِهِمْ﴾. [9-ر] فَالْجَوَابُ أَنَّا نَحْمِلُ الْوُجُوهَ عَلَى الذَّوَاتِ، وَذَلِكَ سَائِغٌ.

فَإِنْ قِيلَ: حَمَلُهَا عَلَى الذَّوَاتِ يُلْزَمُ مِنْهُ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ؛ أَيِ: تَعْرِفُ فِي ذَوَاتِ الذَّوَاتِ.

قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُهُ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَرْجِعُ إِلَى الْأَبْرَارِ⁽¹²⁸⁰⁾، وَالْأَبْرَارُ وَصْفٌ غُبْرٌ بِهِ عَنْ الْمَوْضُوعِ، وَعَنْوَانُ الْمَوْضُوعِ لَيْسَ هُوَ نَفْسُ الْمَوْضُوعِ، وَلَا امْتِنَاعٌ مِنْ صِدْقِ وَصْفَيْنِ عَلَى ذَاتٍ وَاحِدَةٍ⁽¹²⁸¹⁾.

(1278) كَذَا فِي «تَفْسِيرِ الْأَبِيِّ» أَيْضًا؛ وَبَدَلَهُ فِي (ج): 309: "مَنْ كَوْنُهُ مُحْشُوسًا أَوْ مَعْقُولًا".

(1279) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَاتِ، لِحَقِّ مِنَ «الْكَبِيرِ» (ن خ ع ك 2830): مَج 2/548-547؛ (ن خ ع ح 34): 207 ظ،

اسْتَدْرَكْنَا بِهِ الطَّمَسَ الْوَاقِعَ فِي «التَّكْمِلَةِ»، بِمَا يُوَافِقُ قَدْرَهُ وَمَعْنَاهُ.

(1280) صَحَّفَتْ وَنَظِيرَتَهَا التَّالِيَةَ فِي «التَّكْمِلَةِ» إِلَى: "الْإِبْرَازُ"؛ وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ج) وَ«تَفْسِيرِ الْأَبِيِّ».

(1281) ن «الْكَبِيرِ» (ن خ ع ك 2830): مَج 2/548-547؛ (ن خ ع ح 34): 207 ظ.

84

سورة الإنشقاق

6- ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا﴾:

هذا التأكيدُ تهيجٌ على العمل الصالح، والكفُّ عن العمل السيئ⁽¹²⁸²⁾.

﴿بِمُؤْنِهِ﴾:

تحذير رُتّب على تقسيم الفريقين⁽¹²⁸³⁾.

(1282) لا وجود لهذه النكتة في «الكبير» (ك؛ ح؛ ج). ون «تفسير الأبي» (نسخة تونس).

(1283) لا وجود لهذه النكتة في «الكبير» (ك؛ ح؛ ج). ون «تفسير الأبي».

85

سورة البروج

1- ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾:

ع: «هل ذلك وصفُ زينة فقط، أو مع خصوصيتها بها⁽¹²⁸⁴⁾؟». كان بعض الشيوخ يقول بالأمرين! «⁽¹²⁸⁵⁾».

(1284) كذا في «التكملة». والواقع في «تفسير الأبي»: «خصوصية ثباتها».

(1285) لا وجود لهذه النكتة في «الكبير» (ك؛ ح).

86

سورة الطارق

4- ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِئَةٌ﴾:

ع: «الحفظ مَقُولٌ بالتشكيك؛ فالمجنونُ مُحْفُوظٌ عن أن يصابَ بأكثر مما به. - زاد المقيّد البسيلي⁽¹²⁸⁶⁾ - أو يُقال: المرادُ بالحفظ ما اشتمل عليه قوله تعالى ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ [الآية⁽¹²⁸⁷⁾]»⁽¹²⁸⁸⁾.

(1286) ن «الكبير» (ك): مج2/208و؛ (ح): 548. وفي «تفسير الأبي»، نسبة القول إلى الأبي بدوره؛ فهل يعني ذلك أن ابن غازي إنما أكمل من نسخة ذيلها من الأبي.

(1287) مزيد من «تفسير الأبي».

(1288) الانقطاع: 11. ن «المحرر الوجيز» (398-397/15).

87

سورة الأعلى

2- ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ - 3- وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾:

ع: «إِنْ قِيلَ: "الخلق" صفةُ فعلٍ حادثة، و"التقدير" صفةُ معنى⁽¹²⁸⁹⁾ قديمة؛ لأنه إمَّا بمعنى قَضَى أو بمعنى أَرَادَ الشيءَ على صفةٍ ما، فالتقديرُ سابقٌ على الخلق، فَلَمْ قُدِّمَ الخلقُ في الآية؟.

قلنا: جَرَتْ عَادَتُهُمْ أَنْ يَجِيئُوا عَنْ هَذَا بِأَنَّ الخلقَ قُدِّمَ لِيَسْنَدَ بِهِ الْمُخَاطَبُ [و]⁽¹²⁹⁰⁾ المفعول⁽¹²⁹¹⁾، على أَنَّ فَعْلَهُ كَانَ عَنْ إِرَادَةٍ وَتَقْدِيرٍ⁽¹²⁹²⁾.

(1289) في «الكبير»: "فعل". وما في «تفسير الأبي» موافق لما في «التكملة».

(1290) زيادة من «تفسير الأبي».

(1291) في «التكملة»: "المفعول". وقد كان وقر في ذهني أنها محرفة عن "المخلوق" ثم صبح عندي ذلك

لما ألفيته مثبتا في «الكبير» (ج): 309 ب.

(1292) «الكبير»: (ك): معج 208/2؛ (ح): 548.

88

سورة الغاشية

11- ﴿لَّا تُسْمِعُ وَيَمَآ لَغِيَّةٌ﴾:

ع: «هو عندي من باب [نَفْي] الشيء لِنَفْيٍ⁽¹²⁹³⁾ لازمِه؛ [أي: لا لَغَوَ فيها]⁽¹²⁹⁴⁾ فيسمع. انتهى.

وسقط [10-ظ] من الأصل الذي اختصرنا منه، سورة الفجر⁽¹²⁹⁵⁾ والبلد والشمس⁽¹²⁹⁶⁾.

(1293) كذا في «تفسير الأبي»، وفي (ج): 309 ب: «نفي».

(1294) ما بين المعكوفات لحق من «الكبير» (ك): م 208/2 و؛ (ح): 548.

(1295) سورة الفجر ليست ساقطة بالمرّة من «الكبير»، بل سقت منها نكتة واحدة، وهي قوله: «فسّر بعضهم الشفع والوتر بمقدمتي القياس ونتيجته، واعترض بأننا نجد النتيجة غير وتر، وهي نتيجة الشرطي في الجزء التام، فإنها مركبة».

ن «الكبير» (ك): م 208/2 و؛ (ح): 548؛ (ج): 309 ب.

(1296) السورتان ساقطتان أيضا من (ك): (ح)؛ (ج)؛ «تفسير الأبي» أيضا.

92

سورة والليل

4- ﴿إِنَّ مَغْفِرَكُمْ لَشَتَّى﴾:

ع: «عندي أنه ليس المقصود من القسم كون السعي شتّى، فإنه معلوم؛ وإنما القصد التهيؤ على العمل، ألا ترى⁽¹²⁹⁷⁾ إلى تقسيم مذلول الضمير، وترتيب التقسيم بالفاء في قوله ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ﴾⁽¹²⁹⁸⁾ إلى آخره⁽¹²⁹⁹⁾».

(1297) صحفت في «التكملة» إلى: الأقوى.

(1298) الليل: 5.

(1299) العبارة في التكملة أوسع مما في «الكبير»، فانظره: (ك): م/208؛ (ح): 548. ولم يورد الأبي في تفسيره أي نكتة من هذه السورة.

93

سورة الضحى (1300)

3- ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا فَلَإِ﴾:

أي: ما تركك وأبغضك (1301).

ع: «فإن قلت: التَّركُ أعمُّ من البغض، ونفيُّ الأعم يستلزم نفي الأخص، فلو ابتداء بنفي الأخص لكان تأسيساً، فلم عدل عنه إلى التأكيد؟»

فالجواب أن التأكيد هنا أبلغ؛ لأنه مقام اعتناء بالنبى، وتنزيه له (1302).

7- ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾:

ع: «أي: عن التشريع، وما طريقه السَّمْعُ (1303). هذا الصواب في تفسيره (1304). [و] (1305) لابن عطية هنا كلام غير سديد لا ينبغي نقله (1306)».

(1300) سميت هذه السورة في أكثر المصاحف وفي كثير من كتب التفسير وفي جامع الترمذي "سورة الضحى"، بدون واو. وسميت في كثير من التفاسير وفي صحيح البخاري "سورة الضحى"، بإثبات الواو؛ ولم يبلغنا عن الصحابة خبر صحيح في تسميتها. من «التحرير والتنوير» (393/30).

(1301) «المحرر الوجيز» (487/15)؛ «مدارك التنزيل» (653/3).

(1302) لا وجود لهذه النكتة ولا بقية نكت السورة في نسخة الحجوي 34، وهي ثابتة في نسخة خ ع ك 2038 (مج 2/208 ظ) و«تفسير الأبي».

(1303) «مدارك التنزيل» (654-655).

(1304) ن «الروض الريان» (598/2)؛ «دفع إيهام الاضطراب» (280-281).

(1305) زيادة من «الكبير».

(1306) لا وجود لهذه النكتة ولا بقية نكت السورة في نسخة الحجوي 34، وهي ثابتة في نسخة خ ع ك =

10- ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَمْ﴾:

ع: «كان بعضهم⁽¹³⁰⁷⁾ يكره أن يقول للسائل: "الله يفتح لك"، تنزيهاً لاسم الله تعالى أن يذكره لمن يكره سماعه». قال: «وإنما يقول له: مَا حَضَرَكَ فِي الْوَقْتِ شَيْءٌ، أو نحوه».

قيل لابن عرفة: قد قال بعض المفسرين في قوله تعالى ﴿وَأَمَّا تُعْرَضُونَ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا ميسوراً⁽¹³⁰⁸⁾، أن القول الميسور أن يقول لهم: رزقنا الله وإياكم من فضله؛ فقال: الكراهة لا تنافي إلا بآحة⁽¹³⁰⁹⁾.

= 2038 (مج 2/208 ظ) و«تفسير الأبي».

وكلام ابن عطية برمته على الآية: «أي: وجدك إنعامه بالنبوة والرسالة على غير الطريق التي أنت عليها في نبوتك، فهدى، هذا قول الحسن والضحاك وفرقة. والضلال مختلف، فمنه البعيد ومنه القريب، فالبعيد ضلال الكفار الذين يعبدون الأصنام، ويحتجون لذلك ويعتبطون به، وكان هذا الضلال الذي ذكره الله تعالى لنبية ﷺ، أقرب ضلال، وهو الكون واقفا لا يميز المهيع، لا أنه تمسك بطريق آخر، بل كان يرتاد وينظر. وقال السدي: أقام على أمر قومه أربعين سنة. وقيل: معنى ﴿ووجدك ضالاً﴾: تنسب إلى الضلال. وقال الكلبي: وجدك في قوم ضلال، فكانك واحد منهم. قال ابن عطية: ورسول الله ﷺ لم يعبد صنما قط، ولكنه أكل ذبائحهم حسب حديث زيد بن عمرو في أسفل بلدح، وجرى على يسير من أمرهم، وهو مع ذلك ينظر خطأ ما هم عليه، وذفع من عرفات وخالفهم في أشياء. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: هو ضلاله وهو صغير في شعاب مكة، ثم رده الله تعالى إلى جده عبد المطلب. وقيل: هو ضلاله من حليلة مرضعته. وقال الترمذي وعبد العزيز بن يحيى: «ضالاً»، حامل الذكر لا يعرفك الناس، فهداهم إليك ربك؛ والصواب أنه ضلال من توقف لا يدري، كما قال عز وجل ﴿ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان﴾. وقال ثعلب: هو تزويجه عليه السلام، بنته في الجاهلية ونحو ذلك».

من «المحرر الوجيز» (15/489-491)؛ «الجواهر الحسان» (4/632-633).

(1307) في «التكملة»: «كان به منهم»؛ والمثبت من «الكبير» (نسخة خ ع ك 2038): مج 2/208 ظ. ولا وجود للنكتة في النسخة الأخرى.

(1308) الإسراء: 28.

(1309) في «التكملة»: «الفصاحة». والمثبت من «الكبير» (نسخة خ ع ك 2038): مج 2/209 و. ون «تفسير الأبي».

قال: وإن أريد السائل عن العلم⁽¹³¹⁰⁾، فالثلاثة مُرتَّبة على ما [قال: الأول]⁽¹³¹¹⁾

للأول، والثاني للثاني، والثالث للثالث⁽¹³¹²⁾.

(1310) وهو تفسير السُّدي في «مدارك التنزيل» (654/3)، وأبي الدرداء والحسن البصري في «المحرر الوجيز» (492/15).

(1311) تنمिम من «الكبير» (نسخة خ ع ك 2038): مج 208/2، ولا وجود لهذه النكته في نسخة الحجوي.

(1312) ن «الروض الريان» (599/2)؛ «بصائر ذوي التمييز» (525/1).

94

[سورة ألم نشرح]

2- ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾:

ع: تفسير^[1313] [11-ر] من تَبَعَ الطريق السالمة أن يَتَجَوَّزَ في "الوضع" بمعنى الإبعاد، أو يَتَجَوَّزَ في "الوزر" [بمعنى الحزن]^[1314]؛ فإن أُريدَ بالوزر حقيقة، كان المعنى: "أبعدنا عنك ما يُتَوَهَّمُ أن يلحقك من الوزر اللاحق لنوعك". وإن أُريدَ بالوزر المجاز، كان المعنى: "ووضعنا عنك ما لحقك قبل النبوة من الهم والحزن، بسبب أنك كنت لا تعلم ما أنت الآن عالم به من الأحكام الشرعية"؛ ومن يقول بمذهب بعض الأصوليين في تجويز الصغائر على الأنبياء حَمَلَ الوضع والوزر على حقيقتيهما^[1315].

4- ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾:

ضعف ابن عطية^[1316] قول من قال^[1317]: معناه: "جعلنا اسمك مقارنا لاسمنا

(1313) ما بين المعكوفات تميم من (ن خ ع ك 2038): مج2/209، مقابل للطمس الذي في «التكملة» من جراء التصوير. ون «تفسير الأبي».

(1314) ساقط من «الكبير» (ك).

(1315) ن «الكبير» (ن خ ع ك 2038): مج2/209؛ «تفسير الأبي». ولا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

(1316) «المحرر الوجيز» (498/15).

(1317) في «التكملة»: "قول". والقائل هو أبو سعيد الخدري والحسن ومجاهد، ونقله الزمخشري في «الكشاف» والنسفي في «مدارك التنزيل» (656/3) و الكرماني في «غرائب التفسير» (1358/2)؛ دون نسبة.

في الأذان والخطبة“، بأن الأذان شرع بالمدينة والسورة مكية.

ع: ويُجاب بأن صيغة الماضي للتحقيق⁽¹³¹⁸⁾؛ مثل «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ»⁽¹³¹⁹⁾.

قال ابن عطية⁽¹³²⁰⁾: ورفعُ الذكر لمن يُقتدى به محبوب⁽¹³²¹⁾ شرعا، لما يحصلُ في ذلك من الأجر بسبب⁽¹³²²⁾ الاقتداء به؛ وأما من لا يُقتدى به، فالخمولُ أولى به. كما في الحديث، في الرجل الذي أوقفه الله تعالى بين يديه، وقال له: أَلَمْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ؟ أَلَمْ أُحْمِلْ ذِكْرَكَ فِي النَّاسِ؟⁽¹³²³⁾.

وقال عز الدين بن عبد السلام: «ينبغي لمن يُقتدى به أن يجري على هيئة صنفه وعاداتهم. وقد كنتُ عند تجرّدي من المخيط في الحج، لا يعرفني أحدٌ ولا يسألني، حتى رجعتُ إلى هيئتي المعتادة، فرجع الناسُ يسألونني»⁽¹³²⁴⁾.

5- ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾:

فيه دليلٌ على أن الأصلَ العدم⁽¹³²⁵⁾.

وسقطت من الأصل الذي اختصرت منه سورة (العلق)⁽¹³²⁶⁾؟!.

(1318) ن «تفسير الأبي».

(1319) النحل: 1.

(1320) «المحرر الوجيز» (498/15)؛ «الجواهر الحسان» (636/4).

(1321) في «التكملة»: ”محبوبا“؛ والتصويب من «الكبير».

(1322) في «تفسير الأبي»: ”بحسب“؛ ولها وجه أيضا.

(1323) لم أقف عليه.

(1324) ن «الكبير» (ن خ ع ك 2038): مج/209. ولا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

(1325) ن «الكبير» (ن خ ع ح 34): 548. وهذه النكتة ساقطة من (ن خ ع ك 2038): مج/209؛ وعوضها

تنبيه آخر، فانظره.

(1326) بياض في الأصل؛ والزيادة لدية.

95

سورة التين

[ابن العربي]⁽¹³²⁷⁾ في "الأحكام": «وإنما [أقسم الله]⁽¹³²⁸⁾ سبحانه بالتين؛ [12-ظ] لأن فيه وجه المنة العظمى، فإنه جميل المنظر، طيب المخبّر⁽¹³²⁹⁾، نشر الرائحة، سهل الجنى على قدر المضغة⁽¹³³⁰⁾، وقد أحسن القائل:

انظر إلى التين في الغصون ضحى
ممزق الجلد مائل العُنُق
كأنه ربُّ نعمة سلبت
فَعَادَ بَعْدَ الْجَدِيدِ فِي الْخَلْقِ
أصغرُ ما في النُّهودِ أكبره
لكن يُنادى عليه في الطُّرُقِ⁽¹³³¹⁾

وقوله تعالى: 4- ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾:

[ابن العربي]⁽¹³³²⁾: «أخبرنا المبارك بن عبد الجبار الأزدي، [أخبرنا]⁽¹³³³⁾

(1327) ساقط من «التكملة»؛ استدللنا عليه بالنقل عن كتابه.

(1328) ساقط من «التكملة»؛ والتتمة من «أحكام القرآن» (4/1939).

(1329) في «التكملة»: "المتحر". وأخذنا برواية «الأحكام».

(1330) ن إجابات أخرى في «غرائب التفسير» (2/1359)؛ «الروض الريان» (2/603-604)؛ «مدارك التنزيل» (3/659).

(1331) «أحكام القرآن» (4/1939).

ولا وجود لهذه النكتة في نسختي «الكبير» (ك، ح) ولا في «تفسير الأبي».

(1332) زيادة لدنية ساقطة من الأصل، ليتصل الإسناد ويستقيم؛ لأن الراوي هو ابن العربي، ذكر الخبر في «أحكامه».

(1333) ساقط من الأصل، وعوضه "أن"؛ ولعلها تحريف عن "أنا" التي جرى اصطلاح المحدثين على أنها رمز لـ "أخبرنا".

القاضي أبو القاسم علي⁽¹³³⁴⁾ بن أبي علي - القاضي المحسن - عن أبيه⁽¹³³⁵⁾ قال: كان عيسى بن موسى الهاشمي⁽¹³³⁶⁾ يحب زوجته حباً شديداً، فقال لها يوماً: أنت طالق ثلاثاً إن لم تكوني أحسن من القمر. فنهضت واحتجبت عنه، وقالت له: طلقني⁽¹³³⁷⁾؛ وبات بليلة عظيمة، فلما أصبح غدا إلى دار المنصور فأخبره، [وقال يا أمير المؤمنين: إن تم علي طلاقها تلفت⁽¹³³⁸⁾ نفسي جزعاً، وكان الموت أحب إلي من الحياة]⁽¹³³⁹⁾. وأظهر للمنصور جزعاً عظيماً، فاستحضر الفقهاء واستفتاهم، فقال جميع من حضر: قد طلق، إلا رجلاً واحداً من أصحاب أبي حنيفة، فإنه كان ساكتاً، فقال له المنصور: ما لك لا تتكلم؟ فقال الرجل: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم. والتين والزيتون وطور سينين، وهذا البلد الأمين، لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾. يا أمير المؤمنين: فالإنسان أحسن الأشياء، ولا شيء أحسن منه. فقال المنصور

(1334) أبو القاسم التنوخي، علي بن المحسن بن علي بن محمد بن أبي الفهم (ت 447هـ):
شيعي معتزلي قاض، كان ينفق على أصحاب الحديث، وكان الخطيب والصولي وغيرهما يبيتون عنده؛ وكان ثقة في الحديث متحفظاً في الشهادة، محتاطاً صدوقاً. وهو من أهل بيت كلهم فضلاء. وفتت له على مخطوط «الفوائد العوالي من الصحاح والغرائب» (الجزء 5)، تخريج أبي عبد الله الصوري، مكتبة الأسد، ضمن مجموع 78 حديث.
ترجمته في «معجم الأدباء» لياقوت (162/14)؛ «وفيات الأعيان» (162/4)؛ «وفات الوفيات» (60/3)- 62؛ رت: 348.

(1335) هو القاضي أبو علي المحسن بن علي التنوخي (ت 384هـ):
عالم أديب؛ طبع له: «نشوار المحاضرة»؛ «الفرج بعد الشدة».
له ترجمة حفيظة في «معجم الأدباء» (116-92/17).
والقصة في «الفرج بعد الشدة» للتنوخي (377/4)؛ رقم الخبر: 480.
(1336) عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف: كان من فحول أهله وشجعانهم وذوي النجدة والرأي والبأس والسودد منهم، قريباً للمنصور.
أخباره في «الأغاني» (259-256/16).
(1337) «التكملة»: «طلقني». والمثبت من «أحكام القرآن» لابن العربي و «تفسير القرطبي»؛ ولكلنا الروايتين وجه.
(1338) في «أحكام القرآن»: «تصلفت»؛ وهو تحريف.
(1339) ما بين المعكفين سقط من «تفسير القرطبي».

لعيسى بن موسى: الأمر كما قال، فأقبل على زوجك؛ فأرسل أبو جعفر المنصور إلى زوجته⁽¹³⁴⁰⁾ أن أطيعي زوجك ولا تعصيه (فَمَا طَلَّقَكَ). فهذا يدل أن الإنسان أحسنُ خلقِ (الله باطنا) وهو أحسن خلقِ (الله ظاهراً)⁽¹³⁴¹⁾.

(1340) كذا في «التكملة» و«أحكام القرآن»، والذي في «القرطبي»: «إلى زوجة الرجل»؛ وهو أصح؛ لأن الضمير يعود على أقرب مذكور.

(1341) ما بين الأقواس تميم لما أتى عليه سوء التصوير في مصورة «التكملة»؛ وقد رممناه بالاعتماد على أصل الخبر الوارد في «أحكام القرآن» لابن العربي (4/1940-1941)، والذي نقله القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (20/77-78)، وأشار إليه ابن عطية في قوله: «ولم ير قوم الحنث على من حلف بالطلاق أن زوجته أحسن من الشمس، واحتجوا بهذه الآية». من «المحرر الوجيز» (15/503).

97

سورة القدر

4- ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾⁽¹³⁴²⁾: [13-]

قيل إلى السماء الدنيا⁽¹³⁴³⁾، وقيل (إلى) الأرض؛ حكاها الزمخشري⁽¹³⁴⁴⁾.

ع: سبب الخلاف، القاعدة التي يذكرها المازري، وابن بشير، في مثل غَسَلِ الذِّكْرِ مِنَ الْمَذْيِ، وهل يؤخذ بأوائل الأسماء أو أواخرها⁽¹³⁴⁵⁾؟.

4- ﴿وَالرُّوحُ بِمَا﴾:

الزمخشري⁽¹³⁴⁶⁾: قيل جبريل؛ وقيل: خَلَقَ من الملائكة، لا تَرَاهُمْ الملائكة إلا تلك الليلة⁽¹³⁴⁷⁾.

(1342) مطموس في «الكلمة».

(1343) لا إشكال في نزولهم إلى السماء الدنيا؛ لأن كل سماء مملوءة ملائكة، حتى قال عليه السلام: «أُطَّتِ السَّمَاءُ وَحَقَّ لَهَا أَنْ تَنْطَ، مَا فِيهَا مَوْضِعُ شِبْرٍ إِلَّا وَفِيهِ مَلَكٌ يَسْبِحُ اللَّهَ تَعَالَى وَيَقْدُسُهُ». [أخرجه الترمذي وابن ماجة، وحسنه الألباني].

ن «الروض الريان في أسئلة القرآن» (2/609-610).

(1344) «الكشاف» (781/4)؛ «مدارك التنزيل» (3/666).

(1345) الأخذ بأوائل الأسماء واجب كما في «المعونة» (1/146)؛ وهي قاعدة فقهية من فروعها: تجويز بعض المالكية الاقتصار على مسح اليدين إلى الكوعين في التيمم. قال القرافي: اختار القاضي عبد الوهاب أن الأمر المعلق على الاسم يقتضي الاقتصار على أوله، والزائد على ذلك إما مندوب أو ساقط. من «قواعد الفقه الإسلامي...» للدكتور محمد الروكي (282).

ون «الكبير» (ك): مج2/210. ولا وجود لهذه النكته في نسخة الحجوي.

(1346) «الكشاف» (781/4).

(1347) «مدارك التنزيل» (3/666).

ع: هذا أضوب مما نقل ابن عطية، أن الروح حَفْظَةُ الملائكة⁽¹³⁴⁸⁾، فإنه يؤهم أن الملائكة لهم ذنوب، وليس كذلك؛ وإنما المعروف أن بعضهم ثَبَّتَ له العصمة، وبعضهم لم تثبت له العصمة⁽¹³⁴⁹⁾.

﴿مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾:

ابن عطية: «"من" لا ابتداء للغاية، أي: تنزل من أجل هذه الأمور»⁽¹³⁵⁰⁾.

ع: هذا تناقض؛ جعلها للغاية، ثم فسرها بما يدل على السبب.

ونقل البسيلي هنا عن تأليف شيخه ابن عرفة المسمى بـ "نتيجة النكتين في بيان وحدة الليلتين"⁽¹³⁵¹⁾، أن هذه السورة تدل بمنطوقها على أفضلية ليلة القدر⁽¹³⁵²⁾ من خمسة أوجه:

- أولها: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾.

- وثانيها: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ﴾.

- وثالثها: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾.

(1348) «المحرر الوجيز» (524/15)؛ «الجواهر الحسان» (648/4).

(1349) ن «الكبير» (ك): مج 210/2. ولا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

(1350) «المحرر الوجيز» (524/15).

(1351) في «التكملة»: "اللطيفتين". وفي «تفسير الأبي»: "نتيجة السائلين في بيان وجه المنطوقين؟!"; وكل ذلك تحريف.

(1352) اختلف فقهاء تونس هل ليلة القدر أفضل أم ليلة مولد النبي ﷺ؟. فقيل: ليلة القدر أفضل، وبه قال القاضي أبو العباس بن حيدرة؛ وقيل: ليلة المولد، وبه قال الخطيب أبو عبد الله بن مرزوق التلمساني؛ وقيل: يمكن ليلة المولد في ليلة القدر -على القول بانتقالها- وبه قال ابن عرفة؛ وقيل بالوقف، وهو رابع الأقوال. وألف كل واحد من هؤلاء القضاة في تصحيح قوله تأليفاً.

ن «المعيار المعرب» (255/8).

قلت: وتأليف ابن مرزوق «جنى الجنتين في فضل الليلتين»، لا يزال مخطوطاً؛ احتج بمختاره فيه بإحدى وعشرين وجهاً، ساقها الونشريسي في «المعيار» (280-283/11 وما بعدها)، فانظرها؛ وراجع «أزهار الرياض» (4/198-206)؛ ففيه مناقشات بين ابن مرزوق والمقري والونشريسي والجزنائي.

-ورابعها: ﴿تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ﴾.

-وخامسها⁽¹³⁵³⁾: ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾. انتهى ملخصا⁽¹³⁵⁴⁾.

(1353) ن «الكبير» (ك): مج2/210 و-210 ظ.

(1354) فصل الأبي في بيان هذه الأوجه الخمسة؛ وإليها:

- الأول: اختصاص الله تعالى بإنزال القرآن المعجز فيها.

- الثاني: قوله ﴿وما أدراك ما ليلة القدر﴾؟، على لفظ الاستفهام، إشارة إلى عظيم قدرها، مثل: ﴿وما أدراك ما الحاقة﴾.

- الثالث: قوله ﴿ليلة القدر خير من ألف شهر﴾، قال غيره: واحد أي من ألف شهر ليس فيها ليلة القدر، وإلا لكان الخير أعظم من الكل.

- الرابع: قوله ﴿تنزل الملائكة والروح فيها﴾ قال المفسرون: وفي تنزل الرحمة وتخصيص الزمان وإنزال الرحمة فيها أحد موجبات التفضيل.

- الخامس: قوله ﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾: سلام هي من كل أمر مخوف. قال مجاهد: لا يصيب أحد (كذا) فيها، وقيل: سلام بمعنى التحية.

من «تفسير الأبي» (نسخة تونس).

98

سورة لم يكن

2- ﴿يَتْلُوا صُحُبًا مُّضْمَرَةً﴾:

قال قتادة⁽¹³⁵⁵⁾: هو القرآن⁽¹³⁵⁶⁾ في صُحُفِهِ.

ع: فيكون مجازاً، من تسمية الشيء بما يؤول إليه؛ لأن القرآن لم يكن حين تلاوة النبي ﷺ في الصحف⁽¹³⁵⁷⁾.

5- ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾:

ع: من وحد الله تعالى مستنداً للدليل العقلي فقط، فلا ثواب له؛ ومن وحده نأوياً بذلك امتثال أمر الشارع⁽¹³⁵⁸⁾ له بالتوحيد، فإنه يُثاب؛ لأن فعل الأول غير مـ[ـنوي، وهذا منوي]. [وقال الفخر] في "المحصول"⁽¹³⁵⁹⁾:

(1355) قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي، أبو الخطاب البصري (ت 117هـ):

ثقة ثبت، يقال: ولد أكمه، وهو رأس من روى عن كبار التابعين.

ترجمته في «الأسماء والكنى» لمسلم: مخطوطة الظاهرية (33)؛ «تقريب التهذيب» (389)؛ رت:

5518؛ «غاية النهاية» (2/25-26)؛ رت: 2611؛ «تذكرة الحفاظ» للذهبي (1/122-124)؛ رت: 107؛

«طبقات الحفاظ» للسيوطي (47-48)؛ رت: 104؛ «طبقات المفسرين» للداودي (2/43-44)؛ رت:

(415).

(1356) «المحرر الوجيز» (15/528)، عن الضحاك أيضاً؛ «غرائب التفسير» (2/1370).

(1357) ن «الكبير» (ك): مج 2/211و. ولا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

(1358) «تفسير الأبي»: الشرع.

(1359) (1/2: 447-448).

«يُسْتَشْنَى [من حـ]—ديث⁽¹³⁶⁰⁾ [14-ظ]: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، النية والنظر، فلا تَفْتَقِرُ⁽¹³⁶¹⁾ إلى نية، لما يلزَمُ على افتقارِ النية من التسلسل⁽¹³⁶²⁾، وعلى افتقارِ النظر من تكليفِ ما لا يُطَاقُ⁽¹³⁶³⁾.

وقال عز الدين⁽¹³⁶⁴⁾: إنما لم تفتقر النية إلى نية؛ لأنها متميزة بذاتها، وكذا جميع الأعمال المتميزة بذاتها لا تفتقر إلى نية، بخلاف السجود، فإنه قد يكون للصنم وللشمس، فيحتاجُ إلى نية كونه لله تعالى، والغسل يكون تنظفاً ويكون لله، فيحتاج إلى نية تميزه⁽¹³⁶⁵⁾.

(1360) ما بين المعكوفات تنمة من «الكبير»، تقابل الطمس في مصور «التكملة».

(1361) في «التكملة» و «تفسير الأبي»: «يفتقر». والتصويب من «الكبير» (ك): مج 2/211و.

(1362) ذكر الشهاب القرافي هذه المسألة، فسلم أن النية تحتاج إلى نية، غير أنه بين أن لا حاجة إلى التعليل بالتسلسل، لأن النية صورتها كافية في تحصيل مصلحتها، لأن مصلحتها التمييز وهو حاصل بها، قصد ذلك أو لم يقصد. وراجع لزما تعليق ابن الشاط.

ن «ترتيب الفروق واختصارها» (1/366-367). ون للتفصيل «الفروق» (2/50-51).

(1363) «الكبير» (ك): مج 2/211و.

(1364) في «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (1:180).

(1365) «الكبير» (ك): مج 2/211و-211ظ. ولا وجود لهذه النكته في نسخة الحجوي.

99

سورة الزلزلة

4- ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾:

ابن عطية: «يحتمل الحقيقة، فيخلق الله تعالى لها إدراكاً، (ف) تُحَدِّثُ بما⁽¹³⁶⁶⁾ عَمِلَ عليها من خير أو شر»⁽¹³⁶⁷⁾.

ع: وهذا عندنا جائز؛ لأننا لا نشترط النية خلافاً للمعتزلة. قال ابن عطية⁽¹³⁶⁸⁾: «ويؤيده قوله ﷺ: «فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى⁽¹³⁶⁹⁾ صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ حِينَ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»⁽¹³⁷⁰⁾.

(1366) في «الكبير» (ك): «بها ما»؛ والتصويب أعلاه من «تفسير الأبي».

(1367) «المحرر الوجيز» (535/15)؛ «مدارك التنزيل» (670/3).

(1368) «المحرر الوجيز» (536/15).

(1369) في «تفسير الأبي»: «مَدَى»؛ وهي رواية. وفي «الأصل»: «ندأ». والثابت في الموطأ وغيره: «مدى». ن «شرح الزرقاني على الموطأ» (208/1).

والحديث صحيح أخرجه البخاري في «صحيحه مع الفتح» (87-88/2؛ رح: 609)؛ كتاب الأذان، باب رفع الصوت بالنداء. (343/6؛ رح: 3296)؛ كتاب بدء الخلق، باب ذكر الجن وثوابهم وعقابهم. (13/518؛ رح: 7548)؛ كتاب التوحيد، باب قول النبي ﷺ: «الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة». والإمام مالك في «الموطأ» (69/1)؛ كتاب الصلاة، باب ما جاء في النداء للصلاة. والحميدي في «مسنده» (321/2؛ رح: 732)؛ من أحاديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وابن ماجة (239-240/1؛ رح: 723)؛ كتاب الأذان، باب فضل الأذان وثواب المؤذنين. وابن خزيمة في «صحيحه» (203/1؛ رح: 389)؛ كتاب الصلاة، باب فضل الأذان ورفع الصوت به وشهادة من يسمعه من حجر ومدر وشجر وحن وإنس للمؤذن.

ون «تلخيص الحبير» (193/1).

(1370) قلت: ويشهد له أيضاً ما رواه الترمذي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قرأ «يومئذ تحدث أخبارها»، ثم قال: أتدرون ما أخبارها؟ قالوا الله ورسوله أعلم. قال: فإن أخبارها أن تشهد على كل عبد أو أمة بما عمل على ظهرها، تقول: عملت كذا وكذا في يوم كذا وكذا، فهذه أخبارها.

ع: فأدخل الجماد تحت قوله **«وَلَا شَيْءٌ»** وهو ضعيف؛ لقوله **«لَا يَسْمَعُ»**، فلا يدخل تحته إلا من يسمع الصوت، والجماد لا يسمع شيئاً.

وما نقل القرطبي⁽¹³⁷¹⁾ أن الأرض تكون على صورة حيوان، طائراً وغيره، فتحدث بذلك⁽¹³⁷²⁾؛ هو جارٍ على مذهب المعتزلة، بخلاف من قال: يخلق الله تعالى الكلام فيها⁽¹³⁷³⁾.

6- **«يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ»**:

ع: لفظ **«الناس»** إن كان صادقاً على الإنس والجن فظاهر، وإلا فالمعطوف مُقدَّر؛ أي: يصدر الناس والجن؛ لأن المعنى يتناولهم باتفاق⁽¹³⁷⁴⁾.

8- **«وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ»**:

ع: يجب تخصيصه بقوله تعالى **«رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا»**⁽¹³⁷⁵⁾، كما خصص به صدر تلك الآية، وهو **«وَإِنْ تُبْدُوا»**⁽¹³⁷⁶⁾ ما في أنفسكم أو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ به الله⁽¹³⁷⁷⁾.

(1371) محمد بن أحمد بن أبي فَرَح الأنصاري الخزرجي المالكي أبو عبد الله القرطبي (ت 671هـ):

إمام متفنن متبحر في العلم، مصنف التفسير المشهور.

ترجمته في «الديباج المذهب» (406-407؛ ر ت: 549)؛ «نفع الطيب» (110/2)؛ «طبقات المفسرين»

للسيوطي (79؛ ر ت: 88)؛ «طبقات المفسرين» للداودي (65/2-66؛ ر ت: 434)؛ ون بحث د. بنشريف

«الإمام القرطبي المفسر: سيرته من تأليفه»، مجلة دار الحديث الحسنية، عدد 16 سنة 1420هـ،

صص: 139-185.

(1372) «الجامع لأحكام القرآن» (102/20).

(1373) «الكبير» (ك): مج 2/212. ولا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

(1374) «الكبير» (ك): مج 2/212. ولا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

(1375) البقرة: 286.

(1376) تمة من «الكبير»، مقابلة للطمس الواقع في «التكملة».

(1377) البقرة: 284. «الكبير» (ك): مج 2/213. ولا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

100

سورة [15-] والعاديات

9- ﴿أَوَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ عَلَى الْقُبُورِ﴾:

مع أن الحريق والغريق وأكيل سُبُع أو حوت ليس في القبر، إمّا باعتبار الأغلب، وإمّا أن الجميع مألهم الأرض، فهي ⁽¹³⁷⁸⁾ قبورهم ⁽¹³⁷⁹⁾.

(1378) في «التكملة»: ”فهو“. والتصويب من «الكبير».

(1379) ن «الكبير» (ك): مج 2/213. ولا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

ون «الروض الريان» (2/618-619).

101

سورة القارعة

1-2- ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾:

أورد ابن عرفة أن المبتدأ لا بُدَّ أن يكون معلوماً والخبر مجهولاً؛ فإن كان القارعة خبراً في الجملة الثانية، بَطَلَ كونه مبتدأ في الأولى⁽¹³⁸⁰⁾؛ وَوَقَعَ الانفصال بأحد وجهين: إمّا أنه فيهما معاً مبتدأ⁽¹³⁸¹⁾، وخبره في الثانية "ما"، فهو معلوم؛ وإمّا بأنها معلومة من حيث كونها قارعة، بمعنى أنها تَقْرَعُ الأسماع، ومجهولة من حيث ما ينشأ عن قرعها من الخير والشر وتفریق أجزاء الجبال وغير ذلك.

وضَعَفَ الأول بأن سيبويه، نصَّ على أن المبتدأ في نحو "مَنْ زيد؟" هو اسمُ الاستفهام⁽¹³⁸²⁾.

4- ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ﴾:

ع: اعتراض أبي حيان⁽¹³⁸³⁾ قول ابن عطية أنه مَعْمُولٌ للقارعة⁽¹³⁸⁴⁾؛ بأنَّ

(1380) هذا إعراب المنتجب في «الفريد» (719/4)؛ وقد رد على استشكال المؤلف عند مطلع سورة الحاقة (515/4).

(1381) «مدارك التنزيل» (673/3).

(1382) «الكبير» (ك): مج 213/2. ولا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

(1383) «البحر المحيط» (504/8). ونقل الألويسي تعقب أبي حيان لابن عطية. ن «روح المعاني» (282/30).

وارتضى أبو البقاء قول ابن عطية ولم يعترض عليه (التبيان: 293/2).

(1384) «المحرر الوجيز» (553/15).

القارعة قد قيل إنه علم فلا يعمل.

يُحَاب عنه بأن الجوامد⁽¹³⁸⁵⁾ قد تعمل في الظروف؛ كقوله: [رجز]

أنا ابنُ ماويةَ إذ جَدَّ النُّقْرُ⁽¹³⁸⁶⁾

وقيل: «مَا الْقَارَعَةُ؟»: صفة للقارعة. «وما أدراك»: اعتراض. و«يَوْمَ يَكُونُ الناسُ»: خبر «القارعة» الأولى⁽¹³⁸⁷⁾.

ع: إنما يصحُّ جعلُ جملةِ الاستفهامِ على إضمارِ قَوْلٍ⁽¹³⁸⁸⁾، كقوله: [رجز]
جَاؤُوا بِمَذْقٍ⁽¹³⁸⁹⁾: هَلْ رَأَيْتَ الذِّيبَ قَطْ⁽¹³⁹⁰⁾.

(1385) في «التكملة»: الجوامز.

(1386) الشاهد من رجز لعبد الله بن ماوية، أو لفدكي بن عبد الله، أو لفدكي بن أعبد المنقري، أو لبعض السعديين على خلاف، وهو في: «الكتاب» (284/2)؛ «شواهد الشعر في كتاب سيبويه» (429)؛ «أسرار العربية» (355)؛ «إيضاح شواهد الإيضاح» (358/1)؛ «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (121/1-334)؛ «اللباب في علل البناء والإعراب» (198/2)؛ «الإنصاف في مسائل الخلاف» (732/2)؛ «شرح التصريح» (341/2)؛ «شرح شواهد المغني» (843/2)؛ «الرسالة الفريدة والأملوحة الفريدة في شرح أبيات الجمل» (ضمن كتاب ابن حريق البلنسي: حياته وآثاره» (239)؛ «شرح أبيات مغني اللبيب» (321/6)؛ «الدرر اللوامع» للشنقيطي (300/6)؛ «لسان العرب» (نقر). وقوله «جد النقر»، هو بفتح النون وضم القاف، وأراد النقر -بسكون القاف- فألقى حركة الراء على القاف... والنقر: صوت باللسان، ثم يصوت به، يسكن به الفرس إذا اضطرب به فارسه. وقد يصوت به للدابة لتسير. وقال كراع: النقر أيضا أن تحتفر بحوافرها. قال ابن يسعون: والبيت يحتمل الثلاثة.

(1387) «الفريد» (719/4)؛ «غرائب التفسير» (1381/2).

(1388) ن «مغني اللبيب» (325).

(1389) في «التكملة»: «بمدو». والمثبت الصواب من «الكبير» (ك).

(1390) هذا رجز لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائله؛ وقيل قائله العجاج؛ وهو في «الخزانة» (277-275/1) شاهدا على أن قولهم «هل رأيت...» وقعت صفة مذق بتقدير القول، عني أن الجملة التي تقع صفة شرطها أن تكون خبرية لأنها في المعنى كالخبر عن الموصوف، فجملة «هل رأيت...» إلخ، ظاهرها أنها وقعت صفة لمذق، مع أنها استفهامية، والاستفهام قسم من الإنشاء؛ فأجاب بأن التحقيق أنها معمولة للصفة المحذوفة، أي: بمذق مقلوب فيه: هل رأيت، أو يقول فيه من رآه هذا القول ونحوه. وفي «البيان والتبيين» (351/1)؛ «المساعد على تسهيل الفوائد» (406/2)؛ «المفصل في صناعة الإعراب» =

قال ابن عرفة: ويحتمل أن تكون الجملتان معاً اعتراضاً إلا [أن] (1391) ابن مالك فيما أظن ذكر أنه بجملتين قليل (1392).

5- «كَالْمَغْنَى الْمَنْبُوشِ»:

أنشد ابن عطية (1393) على أن العهن: الصوف (1394) الملوّن ألواناً (1395) قول زهير (1396):
 كأن فتات العهن في كل منزل نزلن به حبّ الفنّا لم يحطّم
 قال: والفنّا عنب (1397) [الثعلب. ع: هو] (1398) عنب الذيب عندنا (1399).

= (150/1)؛ «أوضح المسالك» (310/3)؛ «شرح ابن عقيل» (200-199/3)؛ «مغني اللبيب» (325؛ 761)؛ «المقرب» (220/1)؛ «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (193/1)؛ «الفريد» (526/3)؛ «خزانة الأدب» (293/2)؛ «الدرر اللوامع» للشنقيطي (10/6)؛ ر ش: 1536. وقبل هذا البيت:

بتنا بحسّان ومعزاه يسط
 ما زلت أسعى بينهم وأختبط
 حتى إذا جنّ الظلام واختلط
 جاؤوا بمذق هل رأيت الذيب قط
 والمذق اللبن الممزوج بالماء وهو يشبه لون الذئب لأن فيه غبرة وكدرة.
 (1391) زيادة من «الكبير» (ك)، اقتضاها السياق.

(1392) «الكبير» (ك): مج 2/214. ولا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

(1393) «المحرر الوجيز» (554/15).

(1394) «معاني القرآن» للأخفش (543/2).

(1395) «معاني القرآن» للقرءاء (287-286/3)؛ «غريب القرآن» للقتبي (537)؛ «الروض الريان» (621/2).

(1396) «المقاصد النحوية» (195-194/3)؛ «شرح المعلقات السبع» للزوزني (105)؛ «شرح ديوان زهير بن أبي سلمى» لثعلب (13-12)؛ وفيه: «شبه ما تفتت من العهن الذي علق بالهوادج إذا نزلن بمنزل بحب الفنّا؛ والفنّا شجر ثمره حب أحمر وفيه نقطة سوداء، والعهن هو الصوف صبغ أو لم يصبغ؛ وهو هاهنا المصبوغ، لأنه إذا كسر ظهر له لون غير الحمرة. وقال أبو عبيدة: وحب الفنّا شجر له حب تتخذ منه القرايط يوزن بها، وهو شديد الحمرة.

(1397) في «التكملة»: «عقب»؛ والتصويب من «الكبير» (ك)، و«المحرر الوجيز».

(1398) تنمة من «الكبير».

(1399) هكذا سماه العيني (198/3)؛ واقتصر ابن عطية على التسمية الأولى. ن «الكبير» (ك): مج 2/214. ولا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

102

[سورة التكاثر]

1-2- ﴿الْمَيْكُمُ [16-ط] التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾:

إن أريد تفاخُرهم بكثرة العدد أحياء وأمواتاً، فما بعدَ "حتى" داخلٌ فيما قبلها؛ وإن أريد تفاخُرهم بكثرة المال إلى أن ماتوا، فما بعدها غيرُ داخل (1400).

(1400) ن «الكبير» (ك): مج2/214ظ. ولا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي. وقد ألمح النسفي إلى هذا المعنى في «مدارك التنزيل» (675/3).

103

سورة والعصر

3- ﴿وَتَوَلَّوْا بِالْحَقِّ وَتَوَلَّوْا بِالصَّبْرِ﴾:

الزمخشري⁽¹⁴⁰¹⁾: بالحق؛ أي: بالأمر الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، وهو الخير كله، من توحيد الله تعالى وطاعته، وبالصبر عن المعاصي وعلى الطاعات، وعند البلايا⁽¹⁴⁰²⁾.

ع: قوله "لا يسوغ إنكاره" أي عقلاً على مذهبه، وشرعاً [على]⁽¹⁴⁰³⁾ مذهبنا⁽¹⁴⁰⁴⁾.

وسقط من هنا⁽¹⁴⁰⁵⁾ أيضاً سورة الهمة والفيل وقریش.

(1401) «الكشاف» (794/4).

(1402) نقله النسفي في «مدارك التنزيل» (677/3)؛ ولم ينبه على ما فيه من الاحتمال الذي سيلمح إليه المؤلف بعد.

(1403) زيادة يقتضيها السياق.

(1404) ن «الكبير» (ك): مج2/215. ولا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

(1405) «التكملة»: منها.

107

سورة الماعون

1- ﴿يَكْذِبُ بِالْعَيْسِ﴾:

ع - في الختمة الأولى -: الكذب عبارة عن عدم مطابقة الخبر مدلوله، ويُستعمل في الماضي والمستقبل خلافاً لابن قتيبة؛ فإنه يُسمي الخبر بالمستقبل غير المطابق خُلفاً، وهذه الآية تُرَدُّ عليه؛ لأن الدين⁽¹⁴⁰⁶⁾ هو المجازاة بالشواب والعقاب يوم القيامة، وإنما قال: "يكذب" بلفظ المضارع، ولم يقل "كذب" لأن فعل الحال يُؤتى به عند تعظيم الأمر وتهويله، فيقتضي تصوّر السامع ذلك الشيء في الذهن حتى كأنه حاضر بين يدي المخبر به، قال تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾⁽¹⁴⁰⁷⁾ ولم يقل "فأصبحت"⁽¹⁴⁰⁸⁾.

(1406) «التكملة»: "الدين"؛ «الكبير»: "الذي". وبالدين سميت هذه السورة أيضاً.

(1407) الحج: 63.

(1408) صدر البسيلي هذه النكتة في «الكبير» (216/2و)، بقوله: «وتقدم لنا عند ابن عرفة في الختمة الأولى في هذه السورة ما نصه... «مما يدل على أنه عند تقييد التفسير، لربما كان يعتمد على تقايد عدة عن ختمات متعددة لغيره.

لاوجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي ولا «تفسير الأبي».

108

سورة الكوثر

1- ﴿إِنَّا أَعْمَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾:

ع: انظر هل هذا خبرٌ أو إنشاء. قال: فإن قيل: الإنشاء هنا مستحيلٌ لأنه كلامُ الله تعالى القديم الأزلي؛ فالجواب أنه باعتبار ظهور متعلّقه. فإن قيل: التعلق فيه خلاف: هل هو قديم أو حادث؟ قلنا: [التنجزِي⁽¹⁴⁰⁹⁾] حادث. وأما التعلق [الاصطلاحي فـ] لا يصح⁽¹⁴¹⁰⁾ هنا.

وفي ذكر [17-ر] الفاعل هنا تشریفُ النبي ﷺ، وهو محذوفٌ في قوله ﴿قَدْ أُوتِيَ سُلُوكَ يَامُوسَى﴾⁽¹⁴¹¹⁾ (1412).

2- ﴿بَصُلْ لِرَبِّكَ﴾:

ع - في الختمة الأولى من عام تسعة وخمسين وسبعمائة⁽¹⁴¹³⁾ -:

(1409) «الكبير» (ك): «التحيز فيه»؛ والإصلاح من «تفسير الأبي».

(1410) «تفسير الأبي»: «فيصح».

(1411) ن «الكبير» (ك): مج2/216. ولا وجود لهذه النكته في نسخة الحجوي.

(1412) طه: 36.

(1413) زاد المقيد في «الكبير»: «في شهر شوال منه».

الفاء فی «فصل»⁽¹⁴¹⁴⁾ للسبب ولیست عاطفة⁽¹⁴¹⁵⁾، أي: فصل لأن الله تعالى أكرمك وأعطاك وأمتك خيراً كثيراً عظیماً⁽¹⁴¹⁶⁾؛ ولیست السببية منحصرة فی هذا، بل یعبده لهذا ولكونه أهلاً لأن یعبده.

وإنما لم تكن الفاء عاطفة لأنك إن عطفتها على الجملة كلها، ففيه عطف الفعلية على الاسمية، وإن عطفتها على الفعلية ففيه عطف الطلبية على الخبرية⁽¹⁴¹⁷⁾.

(1414) الكوثر: 2.

(1415) وهي للتعقيب عند المنتجب بن أبي العز في «الفريد» (739/4).

(1416) هذا تفسیر اللغويين للكوثر؛ ن «الغريب المصنف» لأبي عبيد (75/1)؛ «مدارك التنزيل» (686/3)، ونقله

ابن عطية عن ابن عباس. ن «المحرر الوجيز» (583/15).

(1417) إذ لا يصح عطف الخبرية على الاسمية، ولا الطلبية على الخبرية. ن «الكبير» (ك): معج 2/216 و-216 ظ.

ولا وجود لهذه النكته فی نسخة الحجوي.

109

سورة قل يا أيها الكافرون

ع: أكثر الأصوليين على أن نبيّنا ومولانا محمداً ﷺ، لم يزل متشرعاً بشريعة إبراهيم عليه السلام⁽¹⁴¹⁸⁾. وفي بعض كلام الزمخشري⁽¹⁴¹⁹⁾ هنا إساءة أدب، ونعوذ بالله تعالى من مقتته⁽¹⁴²⁰⁾.

(1418) ن حاشية التعليق على كلام المؤلف عند الآية 47 من سورة يونس.

قال ابن التلمساني:

«الحق أن محمداً ﷺ، قبل نزول الوحي، ما كان على شرع أحد من الأنبياء، ولا شك أنه ﷺ لم يزل يوحد الله تعالى، ولم يشرك به شيئاً وأنه كان يتحنن بجبل حراء. واختلف العلماء هل كان متبعاً لنبي مميّز أم لا؟»

فرزعت المعتزلة أنه لم يكن متبعاً لغيره، فإن المتبوع إذا كان تابعا لغيره يكون ذلك غضا من منصبه... وقال بعض الشارحين: لا يظهر لهذا الخلاف ثمرة. ويمكن أن يقال: ثمرته أنا إذا قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا ثم لم نجد في شرعنا مغيراً (كذا)، فيكون الرجوع إلى شرع ذلك الرسول الذي كان ﷺ متبعاً أولى؛ لما فيه من التأسي على الجملة».

من «شرح المعالم في أصول الدين» (ن خ ع ق 230): 407 و-408 ظ. وراجع «التحصيل من المحصول» (1/442-445).

(1419) «الكشاف» (4/809)؛ وتعقبه ابن المنير في «الانتصاف» بالحاشية.

(1420) فائدة: قال المقيّد عند قوله تعالى ﴿لَا أُعْبِدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾: «انتهى كلام شيخنا في هذه الختمّة، وذلك في أول ذي القعدة، في سنة ست وسبعين وسبعمائة. وتقدم لنا عنه في الختمّة الأولى عنه سؤالاً (كذا) عام تسعة وخمسين وسبعمائة، ما نصه...». من «الكبير» (ك): مج 2/216 ظ-217 و.

110

سورة النصر

3- ﴿إِنَّهُ كَانَ قَوْلًا﴾:

”التَّوَابُ“ إمّا صفةُ فِعْلٍ أو صفةُ مَعْنَى؛ لأنه إن أُريدَ به الذي يخلقُ التوبةَ لعباده، فهو صفةُ فِعْلٍ؛ وإن أُريدَ به القبول والصفح عن الجرائم المتقدمة فهو حَكْمٌ شرعي؛ والحكْمُ الشرعي هو خطابُ الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل الاقتضاء والتَّخْيِير⁽¹⁴²¹⁾، وخطابُه كلامُه القديم الأزلي، فيرجعُ إلى صفة المعنى⁽¹⁴²²⁾.

(1421) يقول صاحب المراقي:

كلام ربي إن تعلق بما يصح فعلا للمكلف اعلمنا

من حيث إنه به مكلف فذاك بالحكم لديهم يعرف

ن «نثر الورود» (38/1).

(1422) ن «الكبير» (ك): مج2/217 ظ. ولا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

111

سورة المسد

5- ﴿فِي جِيدِهَا﴾:

قال القاضي أبو عبد الله بن عبد السلام: في ذكر "الجيد" دون لفظ "العنق"، تهكم بها؛ لأن الجيد محل العقد، وإنما يذكرونه في المدح⁽¹⁴²³⁾؛ فكأنه قيل: ذلك الموضع من شأنه أن يحلّى... من شر...⁽¹⁴²⁴⁾.

(1423) ن وجه كون الجبل في جيدها في «الروض الريان» (2/645).
(1424) ن «الكبير» (ك): مج2/218. ولا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي؛ ومن قوله "فكأنه قيل" ساقط أيضا من «الأبي».

112

سورة الإخلاص

1-2- ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [18-ط] **اللَّهُ الصَّمَدُ** :

ع: يدخل فيه صفات المعاني، وصفات الأفعال⁽¹⁴²⁵⁾؛ لأنه المتَّصفُ بصفات الكمال الذي لا يفتقر إلى غيره، ويفتقر إليه غيره⁽¹⁴²⁶⁾.

(1425) صفات الأفعال عند الأشاعرة هي من قبيل: الخالق الرازق الخافض الرافع الضار النافع... وتسمى هذه الصفات فعلية لدلالاتها عما صدر عن قدرته وإرادته في غير ذاته من أفعاله، فما كان في الأحياز فهو الجواهر والأجساد، وما كان في الجواهر والأجساد فهو المعاني والأعراض.
من «الإشارة إلى الإيجاز» للغز (426).
(1426) ن «الكبير» (ك): مج2/218 ظ. و لا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

113

سورة الفلق

3- ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾:

ع: مما يُسأل عنه هنا: لم قال ﴿إِذَا وَقَبَ﴾⁽¹⁴²⁷⁾ و﴿إِذَا حَسَدَ﴾⁽¹⁴²⁸⁾، ولم يقل من شر النفاثات إذا نفثت؟.

فأجابه الفقيه عيسى الغبريني⁽¹⁴²⁹⁾: بأن الوسط الذي هو ﴿النَّفَّاثَاتُ﴾⁽¹⁴³⁰⁾ لَمَّا أَنْ كَانَ كُلُّهُ شَرًّا وليس فيه من الخير شيء، لم يحتج لتقييد، وَلَمَّا أَنْ كَانَ الطرفان يصلحان للخير والشر قُيِّدَا؛ أَلَا تَرَى أَنْ غَسَقَ اللَّيْلُ فِيهِ مَا هُوَ مَحْمُودٌ وَمَحَلٌّ لِرَجَاءِ الْخَيْرِ وَقَبُولِ الدَّعَاءِ، وَهُوَ آخِرُهُ، لَمَّا وَرَدَ فِيهِ⁽¹⁴³¹⁾؛ وَأَلَا

(1427) الفلق: 3.

(1428) الفلق: 5.

(1429) أورد ابن الزبير سؤال ابن عرفة، وأجاب عنه بمعنى كلام الغبريني، إلا أن ذلك كله عنده بأبين مقال، وأوسع عبارة. ن «ملاك التأويل» (2/1162-1165). وهذا الجواب عينه ما أجاب به الزمخشري عن سؤال أورده على النحو التالي: «فإن قلت ﴿من شر ما خلق﴾ تعميم في كل ما يستعاذ منه، فما معنى الاستعاذة بعده من الغاسق والنفاثات والحاسد؟». ن «الفريد» (4/752).

(1430) الفلق: 5.

(1431) من ذلك ما اتفق عليه الشيخان، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له». وأورده النووي في «الأذكار» (99).

تري أنّ الحسدَ ليس كلّهُ شراً للحديث «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ»⁽¹⁴³²⁾.

وأجيب أيضاً، بأنّ وقوع أثر شرّ الغاسق هو في حين غسق هذا وحين حسد هذا، ووقوع أثر شرّ النفاثات ليس هو حين النفث⁽¹⁴³³⁾.

(1432) هذه العبارة قطعة من أحاديث شتى، أغلبها صحاح؛ فهي عند أبي عبيد في «فضائل القرآن» (298/1)؛ رح: (145). وعند الحميدي في «مسنده» (55/1)؛ رح: (99)؛ أحاديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وفي (278/2)؛ رح: (617) أحاديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وعند البخاري في «صحيحه مع الفتح» (165/1)؛ رح: (73)؛ كتاب العلم، باب الفهم في العلم. وفي «3/276»؛ رح: (1409)؛ كتاب الزكاة، باب إنفاق المال في حقه. وفي «9/73»؛ رح: (5025؛ 5026)؛ كتاب فضائل القرآن، باب اغتباط صاحب القرآن. وفي (120/13)؛ رح: (7141)؛ كتاب الأحكام، باب أجر من قضى بالحكمة، لقوله تعالى ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾. وفي (13/298)؛ رح: (7316)؛ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما جاء في اجتهد القضاء. وفي (13/502)؛ رح: (7529)؛ كتاب التوحيد، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: رجل آتاه الله القرآن... ومسلم (558-559/1)؛ رح: (815)؛ كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل من يقوم بالقرآن ويعلمه، وفضل من تعلم حكمة من فقه أو غيره فعمل بها وعلمها. والترمذي في «سننه» (4/330)؛ رح: (1936)؛ كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الحسد، وقال الترمذي عقيبه: «هذا حديث حسن صحيح». وابن ماجة في «سننه» (2/1407-1408)؛ رح: (4208-4209)؛ كتاب الزهد، باب الحسد. والبيهقي في «السنن الصغرى» (4/122-123)؛ رح: (4101-4102)؛ كتاب آداب القاضي، باب أدب القاضي وفضله. وأورده الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (2/182)؛ وفي «صحيح سنن ابن ماجة» (2/410-411)؛ رح: (4208-4209)؛ كتاب الزهد، باب الحسد. و«صحيح الجامع الصغير وزيادته» (2/1246)؛ رح: (7487-7488-7489).

(1433) قال ابن جزى: «فإن قيل: لم قال إذ وقب وإذا حسد، فقيد بإذا التي تقتضي تخصيص بعض الأوقات؟»

فالجواب أن شر الحاسد ومضرته إنما تقع إذا أمضى حسده، فحينئذ يضر بقوله أو بفعله أو بإصابته بالعين، فإن عين الحسود قاتلة؛ وأما إذا لم يمض حسده ولم يتصرف بمقتضاه فشره ضعيف. ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ثلاث لا ينجو منهن أحد: الحسد والظن والطيرة»، فمخرجه من الحسد أن لا يبقى، ومخرجه من الظن أن لا يحقق، ومخرجه من الطيرة ألا يرجع؛ فلهذا خصه بقوله «إذا رقب». راجع «التسهيل لعلوم التنزيل» (4/226)؛ «غرائب التفسير» (2/1413). ون هذه النكتة بنحو من ألفاظها في «الكبير» (ك): مج2/220. وباختصار في نسخة الحوي: 549.

114

سورة الناس

2-3- ﴿مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ﴾:

أورد الزمخشري سؤالاً: لم أعيد لفظ الناس، وهلاً قيل: ملكهم إلههم؟
وأجاب بأن القصد البيان، والظاهرُ أئين من المضمَر⁽¹⁴³⁴⁾؛ ورُدَّ بأن المضمَر
أعرف المعارف⁽¹⁴³⁵⁾.

ع: لا شك بأنَّ الظاهرُ أئين، بدليل اختلافهم في المضمَر هل هو كليٌّ أو
جزئي؛ والظاهر المعروف جزئي، فلا خلاف. انتهى.

قيل: وهذا السؤال يردُّ على النحاة في جعلهم المضمَر أعرف من العلم؛
وكان الآبلي يجيبُ عنه بأن المضمَر كلي باعتبار الوضع، جزئي باعتبار
الاستعمال.

ع: وعادتهم يقولون في مثل هذا: [أُعِيدَ الظاهرُ] تفخيماً وتعظيماً للأمر⁽¹⁴³⁶⁾؛

(1434) «الكشاف» (823/4)؛ «مدارك التنزيل» (699/3). ونقله المنتجب بن أبي العز في «الفريد» (754/4).
(1435) أجيب بأن لفظ «الناس» كرر خمس مرات لانفصال كل آية من الأخرى بعدم حرف العطف. ون
إجابات أخرى عند الفيروز آبادي في «بصائر ذوي التمييز» (557/1).
(1436) ن «التسهيل» لابن جزي (227/4).

كقولهِ⁽¹⁴³⁷⁾: [خفيف]

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ [الموتَ شيءٌ

نَغْصَ] الموتُ ذَا الْغَنَى [وَالْفَقِيرَ]⁽¹⁴³⁸⁾

ولكن⁽¹⁴³⁹⁾ لا يَتِمُّ ذلك إلا [19-و] لو كان الظاهر المكرّر هنا لفظة "الرب" لا لفظة "الناس"، فإنّ التعظيم فيها بعيدٌ؛ قيل له: القصدُ تعظيمُ المضاف بملك الناس، أبلغ من ملكهم⁽¹⁴⁴⁰⁾.

(1437) البيت لسودة بن عدي في «الكتاب» لسيبويه (30/1)؛ «شواهد الشعر في كتاب سيبويه» (199). وينسب لأبيه عدي بن زيد العبادي في «شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (214/1)؛ «تفسير القرطبي» (1/283؛ 40/4؛ 95/8). وهو الصحيح. وهو في «معاني القرآن» للأخفش (212/1)؛ «معاني القرآن» للنحاس (385/1)؛ «المدخل» للحدادي (298)؛ «المحرر الوجيز» (263/3)؛ «البيسط في شرح حمل الزجاجي» (562/1)؛ «تفسير ابن جزّي» (227/4)؛ «بصائر ذوي التمييز» (532/1)؛ «البرهان» للكرمانيّ (222)؛ «شرح شواهد المغني» (876/2)؛ «خزانة الأدب» (379/1)؛ رقم ش: 60؛ «شرح أبيات مغني اللبيب» (77/7؛ ر ش: 739). ويروى بدل "نَغْصَ"، "أفْصَ" كما في «شرح أبيات سيبويه» للنحاس (78).

وعدي المذكور، شاعر فصيح من شعراء الجاهلية النصارى، كان الاصمعي وأبو عبيدة يقولان: هو في الشعراء بمنزلة سهيل في النجوم: يعارضها ولا يجري معها. من «خزانة الأدب» (381-382). (1438) الشريف الرضي: «فلو قال: يسبقه شيء، لكان مستقيماً، ولكنه أعاد الاسم تفخيماً، ولم يرض أن ثنى ذكره حتى ثلثه، مبالغة في الغرض الذي رماه، والمعنى الذي نحا، ومثل ذلك قول أبي النشاش النهشلي:

فَعَشَ مَعْدَمَا أَوْ مَتَ كَرِيْماً فَإِنِّي

أَرَى الْمَوْتَ لَا يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ هَارِبَهُ

وقال أبو الحسن الأخفش: وهذا كقولهم: أما زيد فقد ذهب زيد. من «حقائق التأويل في متشابه التنزيل» (214/5).

(1439) ما بين المعكوفات، تنمة من الكبير، موافقة للطمس الواقع في "تكملة ابن غازي".

(1440) ن جواب ابن الزبير الغرناطي، عن سؤال الزمخشري في «ملاك التأويل» (1166/2). وإليك إجابة العز بن عبد السلام: «إن الظاهر أقيم مقام المضمّر لوجه: الأول أن رب الناس المراد به المصلح. ولا شك أن كل الناس لم يحصل لهم الصلاح، وهو عام مخصوص، وملك الناس عام. فلو قال ملكهم لم يعم الملك تدبير سائر الناس، لأنه حينئذ يكون عائداً على الجماعة المرادين من النص الأول فقط. فأتى بالظاهر ليعم سائر الناس. ولو قال: إلههم - والمراد بالإله المعبود - لكان يلزم أن كل الناس عبدوا الله ﷻ، لأن ضمير العام عام، وهذا خبر، لكن الأمر ليس كذلك. فأتى بالظاهر لنفي هذا المحذور. =

5- ﴿فِي صُورِ النَّاسِ﴾:

لم يقل "في قلوب الناس"، إشارةً إلى كثرةِ وسوسَتِهِ وعمومِها، وأنَّ بدايتها من الصدور، ونهايتها للقلوب⁽¹⁴⁴¹⁾.

قيل لابن ع: قد قالوا إن تداخل الأجسام باطل، فكيف تُفهم وسوسةُ الشيطان، وما وردَ في الحديث إنه «لَيَخْطُرُ بَيْنَ المرءِ وَقَلْبِهِ، فيَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا... حَتَّى يَظَلَّ المرءُ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى»⁽¹⁴⁴²⁾. فقال: لا يداخل الجسم بل يُجاوِزُه⁽¹⁴⁴³⁾.

= أو نقول: الاستعاذة في معنى الدعاء، وهو مطلوب فيه التعظيم والتفخيم. ومن عاداتهم إذا عظموا أمراً أقاموا الظاهر فيه مقام المضمّر، كقوله ﷺ ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾؟. وكان الأصل: وما أدراك ما هي؟ وكقول الشاعر: "مالي أرى الموت لا يسبق الموت شيء". أو نقول: أقيم الظاهر مقام المضمّر لمراعاة الجناس بين ﴿الوسواس الخناس﴾، وما قبله. ن «الفوائد في مشكل القرآن» (184)؛ «كشف المعاني» (383)؛ «الكبير» (ك): مج2/220-ظ-221و. و لا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

(1441) «تفسير ابن جزى» (4/227).

(1442) صحيح:

وأصله عند البخاري مع «الفتح» (84-85/2؛ رح: 608)؛ كتاب الأذان، باب فضل التأذين. عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا نودي للصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع التأذين فإذا قضي النداء أقبل، حتى إذا ثوب بالصلاة أدبر، حتى إذا قضي الثوب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول: له اذكر كذا، اذكر كذا -لما لم يكن يذكر- حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى». وقد أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (1/69-70)؛ كتاب الصلاة، باب ما جاء في النداء للصلاة. والدارمي في «سننه» (1/350-351)؛ كتاب الصلاة، باب الرجل لا يدرى أثلاثاً صلى أم أربعاً.

(1443) ن «الكبير» (ك): مج2/221و. و لا وجود لهذه النكتة في نسخة الحجوي.

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد.

وكذلك سقطت **سورة الشورى**، و**سورة الزخرف** من هذا المختصر، على ما في هذه النسخة... وهما ثابتان⁽¹⁴⁴⁴⁾ في التقييد الكبير؛ فانتقيتُ منه عيونَ نُكْتُ في السورتين، وبالله تعالى التوفيق.

42

سورة الشورى

9- ﴿وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَى﴾:

هذا من المذهب الكلامي⁽¹⁴⁴⁵⁾؛ وهو أن يُؤْتَى بالدليل عَقَبَ المذلول.

11- ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾:

هذا احتراش لما يَسْبِقُ مِنْ وَهَمِ الجاهل عندما يسمع أنه تعالى مُبَايِنٌ لسائر الأشياء⁽¹⁴⁴⁶⁾.

13- ﴿أَلَا أَفِيضُوا لِلَّذِينَ لَا تَتَّبِعُوا فِيهِ﴾:

يُذَلُّ أن الأمرَ بالشيء ليس نهياً عن ضده⁽¹⁴⁴⁷⁾؛ وكذا قوله تعالى بعده ﴿فَلَذَلِكَ فَادُعْ وَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾⁽¹⁴⁴⁸⁾.

(1445) تقدم التعريف بهذا المصطلح. وهذا قريب مما عني البيضاوي في «أنوار التنزيل» (51/5) بقوله عقيب هذه الآية: إنها «كالتقرير لكونه حقيقاً بالولاية».

(1446) نص عليه النسفي في «مدارك التنزيل» (248/3)؛ والفخر في «التفسير الكبير» (129/27)؛ ون كلاماً نفيساً حقه أن يكتب على الأحداق، عند القرطبي في «الجامع» (8/16).

(1447) راجع «المستصفى» (1/270-274). ون التعليق على الآيتين 61 و62 من سورة هود. قلت: وهذا لربما بناء من المؤلف على ملحظ كون العطف مقتضى للمغايرة، فبان بعد ما بين الأمر بإقامة الدين، وضده الذي هو النهي عن الفرقة فيه!

(1448) الشورى: 15.

17- ﴿أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾:

قول ابن عطية⁽¹⁴⁰⁹⁾: «أي بالواجب والمصلحة»، عبارة اعترالية في ظاهرها، وتأويلها على مذهب أهل السنة أن يريد الوجوب الشرعي [أو الأحكام]⁽¹⁴⁵⁰⁾ الشرعية الواجبة.

25- ﴿وَيَعْلَمُ مَا يَعْمَلُونَ﴾:

أي: يعفوا عن السيئات، [20-ظ] مع علمه بعظم الجرائم⁽¹⁴⁵¹⁾، وهذا مخالف لحال الخلق؛ لأن الإنسان قد يترك حقاً وهو بحيث لو علم بعظم جرم مستحله ما تركه؛ ولذلك قال مالك في كتاب الوصايا من "العتبية" - فيمن يقول للرجل عند الموت: اجعاني في حل - أنه لا يجزيه ذلك حتى يعين له ما يستحله منه.

48- ﴿إِذَا﴾⁽¹⁴⁵²⁾ ﴿أَذَقْنَا﴾:

جاءت العبارة بـ "إذا"؛ تنبيهاً على كريم عفوهِ سبحانه⁽¹⁴⁵³⁾.

(1449) «المحرر الوجيز» (156/13)؛ و نصُّ عبارته: «وقوله تعالى ﴿بالحق﴾ يحتمل أن يكون المعنى: بأن كان ذلك حقاً واجباً للمصلحة والهدى». وأطلق ابن جزى في «التسهيل» (19/4) الواجب على الحق بغير قيد أيضاً.

(1450) ما بين المعكفين عوض من الأصل (ق): 716، عن الدلمس الواقع في «التكملة».

(1451) «أنوار التنزيل» (54/5).

(1452) في «التكملة»: وإذا .

(1453) لعل مراد المؤلف ما ذكره ابن عاشور في «تفسيره» (135/25) من أن اجتلاب "إذا" في هذا الشرط؛ لأن شأن "إذا" أن تدل على تحقق كثرة وقوع شرطها، وشأن "إن" أن تدل على ندرة وقوعه، ولذلك اجتلب "إن" في قوله ﴿وإن تصبهم سيئة﴾ لأن إصابتهم بالسيئة نادرة بالنسبة لإصابتهم بالنعمة على حد قوله تعالى ﴿فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه﴾. وعبر البيضاوي بأخصر منه فقال: «وتصدير الشرطية الأولى بإذا والثانية بإن؛ لأن إذاعة النعمة محققة من حيث إنها عادة مقتضاة بالذات، بخلاف إصابة البلية». من «أنوار التنزيل» (56/5)؛ ونقله الألوسي وزاد عليه، ن «روح المعاني» (13/3).

43

سورة الزخرف

12- ﴿وَجَمَلَ لَكُمْ مِنَ الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ مَا تَرَكُوبُونَ﴾:

قيل: يُؤخذ منه أن من استعار دابة فقال ربُّها: أعزتها لك للركوب. وقال المستعير: بل للحمل؛ أن القول قول مدعي الركوب لأنه الأصل، بدليل هذه الآية. ونحوه قول ابن رشد: يُقضى بالدابة لراكب مُقَدِّمها⁽¹⁴⁵⁴⁾.

18- ﴿وَهُوَ الْخِصَامُ غَيْرُ مُبِينٍ﴾:

قيل: فيه دليل على إعطاء النادر⁽¹⁴⁵⁵⁾ حكم الغالب؛ لوصف النساء بـعَدَمِ البيان في الخصام، وذلك في أكثرهن.

66- ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾:

الزمنحشري: لا يغني عنه «بغته»⁽¹⁴⁵⁶⁾؛ لأن معناه أنهم غافلون لا اشتغالهم

(1454) وهذا مأخوذ من الحديث الصحيح: «رب الدابة أولى بمقدمها». وقد مضى تخريجه.

(1455) «التكملة»: النادر.

(1456) معنى عبارة الزمنحشري أن قوله تعالى «بغته» مؤدَى قوله «وهم لا يشعرون»، فلم يُستغنَ عنه لتأديته المعنى الذي ذكره.

بأمر دُنْيَاهُمْ⁽¹⁴⁵⁷⁾. ونقل عن الطَّيْبِيِّ⁽¹⁴⁵⁸⁾ عن القاضي -يريد البيضاوي على عادته-: أنَّ معناه:

أنهم قبل إتيانها بغتة لا يشعرون أنها تأتيهم بغتة⁽¹⁴⁵⁹⁾.

(1457) «مدارك التنزيل» (280/3).

(1458) لم يرد في النسخة التي وقع الاعتماد عليها من «حاشية الطيبي» ذكر للقاضي في هذا الموضع، ونص كلام المحشي: «قوله: معنى قوله «وهم لا يشعرون»، وهم غافلون، يعني مجيء الشيء فجأة ربما يكون مع الشعور به، وربما يجيء والشخص غافل. ويجوز أن يراد بـ «لا يشعرون» الإثبات؛ لأن الكلام وارد على الإنكار، كأنه قيل لهم: يزعمون أنها تأتيهم بغتة وهو لا يشعرون؛ أي: لا يكون ذلك، بل تأتيهم وهم قانطون».

من «فتوح الغيب» (ن خ ع ق 185): مج 3/387و.

(1459) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (63/5). ون «التفسير الكبير» (191-192/27)؛ «روح المعاني» (97/13).

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على مولا نا محمد وآله وأصحابه.

وكذلك سقطت من هذا المختصر **سورة النجم** و**سورة القمر**، فانتقيت أيضا
فيهما عيون نكت من التقييد الكبير؛ وبالله تعالى التوفيق.

53

سورة النجم

14- ﴿عِنْدَ مِزْرَةَ الْمُتَكَبِّرِ﴾:

انتقد القرافي⁽¹⁴⁶⁰⁾ على الفخر تسمية كتابه بـ "المحصول"، ووجه الكلام "المحصول فيه"؛ إذ لا يتعدى [إلا بحرف جر، ومثله هذا لا يُبنى منه اسم المفعول إلا مصحوباً بالمجرور، فكان يقول بالمحصول فيه]⁽¹⁴⁶¹⁾.

جوابه أن هذا إنما يلزم في نظم الكلام [21-] لا في التسمية بدليل هذه

(1460) ذلك واقع في كتابه «نفائس الأصول في شرح المحصول» (103/1) حيث يقول فيه:

«تسمية الكتاب بالمحصول... مشكل؛ لأن الفعل إن كان "حَصَلَ" فهو قاصر ليس له مفعول، فلا يقال "محصول" لأنه اسم فعل، وإن كان "حَصَلَ" بالتشديد: فاسم المفعول منه محصّل، نحو كسرتة فهو مكسّر وجرحته فهو مجرح، فمحصول لا يتأتى منه. وليس للعرب هاهنا إلا حَصَلَ، وحَصَّلَ. فعلى هذا لفظ "محصول" ممتنع لغة. اهـ

وإيرادات القرافي تؤكد أن عنوان الكتاب في النسخ التي اطلع عليها، هو المحصول فقط، وأما عبارة "في أصول الفقه" أو غيرها فليست من صلب الكتاب.

وقد أجاب القرافي عن هذا الإشكال بأجوبة أربعة. ن «نفائس الأصول» (103-105).

والاستشكال مردود بأن الفخر نفسه قد أحال على كتابه في مؤلفاته الأخرى، فسماه في «التفسير الكبير»: «المحصول في أصول الفقه، والمحصول في علم الأصول، والمحصول من أصول الفقه. وسماه في «الأربعين»: «المحصول في علم الأصول، والمحصول في الأصول؛ كما شار إليه في «نهاية العقول» و«المعالم في أصول الفقه» باسم المحصول في أصول الفقه. وعليه، فلا وجه لما أورده القرافي؛ كما أن الفخر قد ذكر أن المصادر تجيء على المفعول: نحو، المعقود والميسور -بمعنى العتد واليسر- يقال: ليس له معقود رأي، أي: عقد رأي؛ وعليه، فلا إشكال في التسمية حتى لو اقتصرنا منها على "المحصول".

ن مقدمة تحقيق «المحصول» (ج1/ق2: 54-57).

(1461) ما بين المعكفين طمس في «التكملة»، فأثبتناه من «الكبير».

الآية، إذ لم يقل المنتهى إليها.

17- ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا هَضَبَ﴾:

الزيفُ إدراكُ بعض المرئي، وقيل: القصرُ على إدراك باقيه. والطغيانُ إدراكُ الشيء أكثر مما هو عليه؛ فهو تأسيسٌ لا تأكيد⁽¹⁴⁶²⁾.

43- ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَا﴾:

قدّم الضحك تغليياً لجانب الرحمة؛ ثم يحتمل أن يُراد بالضحك والبكاء حقيقتهما، أو مطلق السرور والحزن، إما من باب دلالة الالتزام، أو مجازاً على سبيل الاستعارة.

الزمخشري: «أي: خَلَقَ القوة»⁽¹⁴⁶³⁾ على الضحك والبكاء»⁽¹⁴⁶⁴⁾. قيل: فإن أُورِدَ أن هذا اعتزال مبنّي على مذهبه في أن العبد يخلق أفعاله، وهو يوافقنا في الدّاعي أنه خَلَقَ لله تعالى؟.

أجيب بأن عادة الشيوخ أنهم لا يحملون على الاعتزال إلا ما هو صريح فيه، وأمّا المحتمل الذي يوجّههُ السُّنّي على مذهبه والمعتزلي على مذهبه فلا، وهذا منه؛ بل ما فسره به الزمخشري أولى، لأن الآية حينئذ تكون عامةً تتناول ما إذا كان الإنسان غير ضاحك ولا باك، ووجود الضحك عند التعجب، ووجود البكاء عند الحزن نقول نحن إنه أمر عادي خلقه الله تعالى عند ذلك لا به، ويقول المعتزلة إنه أمر عقلي من فعل العبد وطبعه.

(1462) «المحرر الوجيز» (99/14).

(1463) في «التكملة»: "القدرة". والتصويب من «الكشاف»؛ «الكبير» (ق): 806.

(1464) «الكشاف» (428/4). وعده الكرمانلي من «غرائب التفسير» (1158/2).

51- ﴿وَتَمُودًا بِمَا أَتَى﴾:

عن الحجاج⁽¹⁴⁶⁵⁾ أنه عُيِّرَ بكونه ثقفيا، وثقيف من ثمود، فاحتج بهذه الآية الدالة على أن ثمود استؤصلوا، ولم تَبْقَ⁽¹⁴⁶⁶⁾ منهم باقية⁽¹⁴⁶⁷⁾.

ووجه الدليل أنه إن كان ثمود كلهم كفارا، فكلهم مهلكون بمقتضى هذه الآية فلا عَقَبَ لهم؛ وإن كان بعضهم مسلمين فقد أهلك الكفار، [وثقيف من]⁽¹⁴⁶⁸⁾ ذرية المسلمين، فلا [مَعَرَّةَ عليه في] كونه ثقفيا.

(1465) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفى (ت 95هـ):

سيف بني مروان، كانت فيه شهامة عظيمة وفي سيفه رهق، يقتل في أدنى شبهة؛ ألف في المتوارين منه الحافظ عبد الغنى ابن سعيد الأزدي كتابا (ط).

ترجمته في «البداية والنهاية: وفيات سنة 95هـ» (123/9-146)؛ «الأعلام» (2/168).

(1466) في «التكملة»: "تبد". والمثبت موافق لما في «الكبير».

(1467) أفاده ابن عطية في «المحرر الوجيز» (130/14). وسبق إليه الجاحظ في «البيان والتبيين» (1/109): «فأما ثمود فقد خبر الله عز وجل عنهم فقال: ﴿وَتَمُودُ فَمَا أَبْقَى﴾، وقال: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾، أنا أعجب من مسلم يصدق بالقرآن، ويزعم أن في قبائل العرب من بقايا ثمود، وكان أبو عبيدة يتأول قوله ﴿وَتَمُودُ فَمَا أَبْقَى﴾، أن ذلك إنما وقع على الأكثر وعلى الجمهور الأكبر، وهذا التأويل أخرجه من أبي عبيدة سوء الرأي في القوم، وليس له أن يحيى إلى خبر عام مرسل غير مقيد، وخبر مطلق غير مستثنى منه، فيجعله خاصا كالمستثنى منه، وأي شيء بقي لطاعن أو متأول بعد قوله: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾، فكيف يقول ذلك إذا كنا نحن قد نرى منهم في كل حي باقية، معاذ الله من ذلك! ورووا أن الحجاج قال يوما على المنبر: يزعمون أنا من بقايا ثمود، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَمُودُ فَمَا أَبْقَى﴾.

ون «الجاحظ الناقد التفسيري» (ضمن مجلة المورد مج 17، ع 4، ص: 54).

(1468) طمس في «التكملة» عوضناه من «الكبير» (ق): 809.

54

[22-ظ] سورة القمر

7- ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾:

ابن عطية⁽¹⁴⁶⁹⁾: «عن بعضهم أنه رأى⁽¹⁴⁷⁰⁾ النبي ﷺ في النوم فسأله عن "خاشعا" أو "خُشَعًا" فقال: خاشعا بالألف⁽¹⁴⁷¹⁾» انتهى.

ولا يثبت حكم المرآئي النومية؛ لأن التحمل من شرطه العقل، والنائم غير عاقل. وقد ذكر ابن سهل⁽¹⁴⁷²⁾ منها كثيرا، وأنه سُئِلَ عن مسائل، وأجيب⁽¹⁴⁷³⁾ عنها. وذكر صاحب "الاستغناء"⁽¹⁴⁷⁴⁾ فيها حكايات⁽¹⁴⁷⁵⁾.

(1469) «المحرر الوجيز» (14/146)، عن أبي حاتم، والرائي رجل من المتطوعة قال ذلك قبل أن يستشهد.
(1470) في «التكملة»: "أنهم رأوا"؛ وليس بمنسوق مع سيأتي بعد.
(1471) وقراءة «خاشعا» بخاء مفتوحة وشين مكسورة، بينهما ألف على أفراد اسم الفاعل، هي قراءة أبي عمرو وحزمة والكسائي. راجع «الإقناع» لابن الباذش (2/777).
(1472) أي في نوازل، وهي مخطوطة.

وابن سهل: أبو الأصغ عيسى بن سهل الأسدي الحياتي (ت 486هـ):
من جلة الفقهاء العارفين بالنوازل البصراء بالأحكام؛ جمع فيها كتابا حسنا مفيدا يعول الحكام عليه.
ترجمته في «الصلة» (438؛ ر ت: 942)؛ «المراقبة العليا» للنباهي (96-97).
(1473) لعلها: "وأجاب".

(1474) هو خلف بن مسلمة، يعرف بابن عبد الغفور الأقبليشي (ت نحو 440هـ):
فقيه حافظ ألف «الاستغناء في أدب القضاء والأحكام»، كتاب كبير، نحو خمسة عشر جزءا كثير الفائدة والعلم؛ وكان من أهل أقليشة، يكنى أبا القاسم، ولي قضاء بلده، وروى عن القاضي زكرياء بن الغالب وغيره.

من «طبقات المالكية» لمجهول (ن خ ع د 3928: 259ب؛ ومنه مصورة على الزرق ب خ م: 10925)؛
«ترتيب المدارك» (49/8)؛ «قلائد العقيان» (170-167)؛ «الصلة» (168)؛ ر ت: 379)؛ «الدياج المذهب» (183؛ ر ت: 216).

قلت: نقل عنه الونشريسي في «المعيار» 15 مرة.
(1475) يقول العز بن عبد السلام: «وليست المنامات من الحجاج الشرعية التي تثبت بها الأحوال، ولعل المرآئي في ذلك من تخييط الشيطان وتزينه!». من «المعيار» للونشريسي (1/323). وبلغ من تحرز الفقهاء من العمل بالمرآئي أن نقل التسولي عن ابن رشد، أن القاضي لو رأى النبي ﷺ في المنام، وقال له: لا تحكم بشهادة فلان. =

وَحُكِيَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِبَعْضِ الصَّالِحِينَ⁽¹⁴⁷⁶⁾: رَأَيْتَ الرَّسُولَ ﷺ فِي النَّوْمِ، فَأَمَرَكَ أَنْ تَعْطِيَنِي دِينَارًا فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ؛ ثُمَّ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ لَفَقِيهِ، فَقَالَ لَهُ الْفَقِيهِ: وَأَنَا قَالَ لِي فِي الْيَقَظَةِ: لَا تَعْطِهِ شَيْئًا. فَبَلَغَ ذَلِكَ الصَّالِحَ فَقَالَ: إِنَّمَا أُعْطِيْتَهُ لِكَلَامِهِ، وَلَوْ صَحَّ عِنْدِي مَا قَالَ، لَبَالَغْتُ فِي الْإِعْطَاءِ⁽¹⁴⁷⁷⁾.

وَحَكَى بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ رَجُلًا رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي النَّوْمِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَ قُلْتَ: الْحَيَا خَيْرٌ كُلَّهُ؟ فَقَالَ لَا. ثُمَّ رَأَاهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثَانِيَةً، فَسَأَلَهُ فَأَجَابَهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ؛ فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ - وَكَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ الْحَيَا بِالْقَصْرِ - فَقَالَ لَهُ الْعَالِمُ: الْحَيَا - بِالْقَصْرِ - هُوَ فَرْجُ النَّاقَةِ⁽¹⁴⁷⁸⁾، وَإِنَّمَا الْحَدِيثُ الْحَيَاءُ بِالْمَدِّ. فَرَأَاهُ ﷺ الثَّالِثَةَ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَ قُلْتَ: "الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلَّهُ"؟، فَقَالَ: نَعَمْ.

قال ابن رشد: ما ورد من قوله ﷺ «مَنْ رَأَانِي فَقَدْ رَأَانِي حَقًّا...»⁽¹⁴⁷⁹⁾ إنما

- فإن ذلك لا يصده عن الحكم بها إذا كان الشاهد عدلاً! ن «البهجة في شرح التحفة» (85/1)؛ «إرشاد الفحول» (249).

(1476) سماه في «الكبير» (ق): 812، أبا عبد الله محمد المغربي؛ ووسمه بالشيخ الصالح.
(1477) ألف العالم الرحلة أبو سالم عبد الله بن محمد العياشي (ت 1090هـ)، رسالة طريقة محررة في مبحث أمر النبي ﷺ الوارد للنائم؛ سماها: «تحرير كلام القوم في أمر النبي ﷺ في النوم»، وهي متضمنة في رحلته المخطوطة ماء الموائد من ص 26 إلى ص 39؛ وختمها بقوله: «ولنقصر عنان الكلام، فإن للعمل في مباحث هذه المسألة مجالاً واسعاً، ولننظر فيها مرمى شاسعاً، ولو تتبعنا ما خطر لنا فيها من المباحث، المؤيدة بالأدلة التي هي على الركون إليها بواعث، لطال المقال، وتعارضت الأنقال، وتقارب ما بين الأصل والفرع، بشواهد العقل والشرع، والله يستنزل عزيز التوفيق، ويستهدي سواء الطريق!». وأطال الألويسي - كمعادة المتصوفة - النفس في الحديث عن رؤية النبي ﷺ في النوم، فلتنظر «روح المعاني» (38-35/22).

(1478) ن هذا التفسير اللغوي عند كراع النمل (59/1) في «المنتخب» للحياة - بالألف والهزة بعدها - لا بالحيا.

(1479) صحيح:

رواه جماعة بألفاظ متقاربة، منهم مسلم في «صحيحه» (4/1775-1776؛ رح: 2266-2267-2268)؛ كتاب الرؤيا، باب قول النبي ﷺ: «مَنْ رَأَانِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَانِي». وابن ماجه في «سننه» (2/1285؛ رح: 3900-3901-3902-3903-3904-3905)؛ كتاب تعبير الرؤيا، باب رؤية النبي ﷺ. والدارمي في «سننه» (124/2)؛ كتاب الرؤيا، باب في رؤية النبي ﷺ في المنام. وابن أبي شيبة في «المصنف» (55-56)؛ -

معناه: من رآني على الصفة التي أنا عليها، المذكورة في الكتب⁽¹⁴⁸⁰⁾.

12- ﴿بِالْتَفْسِ الْمَاءِ﴾:

لا يلزم من الالتقاء الاختلاط، والأجسام عندنا لا تتداخل بوجه.

35- ﴿نِعْمَةٌ مِّنْ عِنْدِنَا﴾:

مصدر⁽¹⁴⁸¹⁾ لا مفعول من أجله؛ لأن أفعال الله تعالى غير معللة⁽¹⁴⁸²⁾، وهو دليل لأهل السنة أن [إنجاء آل لوط ليس⁽¹⁴⁸³⁾] واجباً على الحق سبحانه⁽¹⁴⁸⁴⁾.

= كتاب الإيمان والرؤيا، باب من رأى النبي ﷺ في المنام. والطبراني في «المعجم الصغير» (100/1). وصاحب «كنز العمال» (4489-4485/5). وأورده الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (2/1074-1073؛ رح: 6252-6253-6254-6255-6256-6257).

(1480) في «التكملة»: «الكتاب»؛ واعتضنا عنها برواية الأصل. وعبارة ابن رشد الجد أدق وأخص كما يظهر بالمقارنة، وهي واردة على التفصيل في «مسائله» (533-535/1) في إجابته عن سؤال هل ترد الشهادة برؤيا النبي ﷺ؟، فكان مما قال:

«وليس معنى قول النبي ﷺ: من رآني فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي»، أن كل من رأى في منامه أنه رآه، فقد رآه حقيقة، ومن الدليل على أن ذلك ليس كذلك، أن الرائي قد يرى النبي ﷺ مرات، على صور مختلفة، ويراه الرائي على صفة ويراه غيره على صفة أخرى، ولا يجوز أن تختلف صور النبي ﷺ وصفاته. فإن معنى قوله ﷺ: «من رآني فقد رآني». أي: من رآني على صورتي التي خلقتني الله عليها، فقد رآني، إذ لا يتمثل الشيطان بي. وذلك بين من الحديث، إذ لم يقل فيه: من رأي أنه رآني فقد رآني، وإنما قال فيه: من رآني فقد رآني؛ وأني لهذا الرائي، الذي رأى في منامه أنه رآه على الصفة التي رآه عليها، وإن ظن أنها موافقة لما روي من صفته ﷺ أن تلك صورته بعينها، حتى يعلم أنه رآه حقيقة. هذا ما لا طريق إلى معرفته. وبالله التوفيق».

قلت: ومن الطرف ما أورده ابن بشكوال في «الصلة» (319) في ترجمة أبي القاسم عبد الرحمن الهمداني الوهراني المعروف بابن الخراز؛ حيث فقد هذا بصره، فرأى النبي ﷺ في المنام فقال له: اقرأ في المصحف يرد الله عليك بصرك. ففعا ففعل فأبصر!.

(1481) «المحرر الوجيز» (165/14).

(1482) ن «تعليل الأحكام» لمحمد مصطفى شلبي (97-111).

(1483) ما بين المعكفين من «الكبير» (ق): 815، مقابل للطمس الواقع في «التكملة».

(1484) هنا تنتهي «تكملة» ابن غازي.

[23-ر] الحمد لله حق حمده، والصلاة على سيدنا محمد نبيه وعبد.

يقول كاتبه عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الخالق الجزولي سمح الله له بفضلته وتجاوز عما سلف من ذنبه، وغفر لنا وله ولوالدينا ولوالديه، ولكافة المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات بمنه وجوده (...) بخط الشيخ الفقيه العالم العلم العلامة (...) ⁽¹⁴⁸⁵⁾ أني عبد الله محمد بن غازي رحمه الله تعالى ورضي عنه ونفعنا به مكّلاً لما قيد ه الفقيه أبو العباس البسيلي عن شيخه الإمام ابن عرفة تغمد الله الجميع برحمته، انتقاء واختياراً من تفسيره على الكتاب العزيز، حسبما ذكر ذلك في مقدمته.

(1485) ما بين القوسين، مما عميت علينا قراءته لعل انطماسه في المصوّرة.

الفهارس التفصيلية

جريدة مصادر ومراجع التقديم والتحقيق:

المخطوطات:

- 1- تبيين الصحيح في تعيين الذبيح، للقاضي أبي بكر ابن العربي (ت 543هـ)، مدرجا في كتاب "الدر المنظم في مولد النبي المعظم" لأبي العباس السبتي العزفي، دفين مراکش: مخطوط خزانة ابن يوسف العمومية، بمراكش: رقم 388، ون خ ع ك 1469. وقد طبع وشيكا.
- 2- تحرير المقال في موازنة الأعمال وحكم غير المكلفين في العقبى والمآل للقاضي أبي طالب عقيل بن عطية القضاعي (ت 608هـ): منه نسخة نفيسة في خ ع ق 109، سمعت على المؤلف وقرئت عليه مرات ثلاث، وقوبلت بأصله فصحت، كتبها محمد بن عبد الرحمن بن يحيى سنة ثلاث وستمائة، بخط أندلسي مليح، وبالمخطوط قصاصات ملصقة تفادى صاحبها السقط والبت، فكتبه عليها. مسطرته 23، مقياس: 28,5/12 سم.
- 3- تحرير كلام القوم في أمر النبي ﷺ في النوم: وهي رسالة متضمنة في رحلة العياشي "ماء الموائد" من ص 26 إلى ص 39، طبعة ثانية مصورة بالأوفست عن الطبعة الحجرية، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة الرحلات، رقم 1، الرباط، 1977.
- 4- تحفة الأخيار للرصاع: (ن خ ع ك 631).
- 5- تفسير ابن عرفة، من رواية أبي عبد الله الأبي: شريط الخزانة العامة بالرباط رقم 3883، عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الوطنية التونسية، رقم 10110، كتب بخط مغربي مجوهر جميل يجمع بين بعض أوضاع الخط الأندلسي والفاسي، وهو إلى هذا أقرب.
- 6- التقييد الكبير في تفسير القرآن المجيد لأبي العباس البسيلي: ن خ ع ق 611: نسخة مجلوبة من الناصرية في مجلد ضخيم، صفحاته 935، من القطع الوزيري، وهي مجدولة، بها نقص مساوق للأصل المنتسخ منه، من آخر سورة الحشر، إلى سورة التغابن. في كل صفحة 31 سطرا، كتبت بخط النسخ المشرقي، انتهى من نسخها سليمان بن عبد الكريم الخطيب الشافعي يوم الإثنين ثامن عشر جمادى الآخر سنة سبع وسبعين وألف، إلا صفحتي 574 و 575، فإنها

بخط غيره. ختمها الناسخ بيت الشاطبي المعروف "وإن تجد...." وبيتين آخرين لم ينسبهما وهما لابن حجر:

يا سيدا طالعَه إن راق معناه فعُدْ
وافتح له باب الرضا وإن تجد عيبا فسد!

❧ ن خ ع ح 34: مجلد ضخيم كتب بخط مغربي، صفحاته 549 من القطع الوزيري، في كل صفحة 39 سطرا، كتبت بخط مغربي مسند، على يد محمد الكبير المكناسي، فرغ من انتساخها يوم السبت سادس ربيع الأول من سنة أربعة وثمانين ومائة وألف. وقد آلت هذه النسخة إلى الخزانة العامة بعد أن كانت بملك الفقيه العلامة الحجوي الثعالبي.

❧ ن خ ع ك 2038: مجلد ضخيم من 220 ورقة، في كل صفحة 33 سطرا. كتبت بخط النسخ الجميل، خلا 3 صفحات من آخرها، فإنها بخط مغربي، تلافى ناسخها نقص الكتاب. ❧ ن المكتبة الوطنية للجزائر، شريط الخزانة العامة بالرباط، رقم 3873، 3874، 3875، نسخة جميلة كتبت بخط مشرقى نسخي واضح.

7- تلخيص التلخيص، مما سمعه أحد التلاميذ من أبي محمد البسيلي: (مخطوط خاص)، خط مغربي مجوهر، مبتور الأخير، نسخه أحد تلامذة المنجور كما تبين لي بعد قراءة إحدى الحواشي، فيكون تاريخ النسخ التقريبي لهذا المخطوط ما بعد 995 هـ تاريخ وفاة المنجور؛ وقد حشى عليه في أحد المواضع من قرأ الكتاب، وساق نقلا ثم كتب عقبيه: «من خط سيدي أحمد بن مبارك اللمطي رحمه الله».

8- التمييز لما دسه الزمخشري من الاعتزال في تفسيره للكتاب العزيز، لأبي علي عمر ابن محمد بن خليل السكوني (ت 717 هـ): ن خ ع ق 327، صفحاته: 649، مس: 31، مق: 31/19,5 سم. الخط نسخي مشرقى، ولا ذكر للناسخ ولا لتاريخ النسخ. وبمقدمته تأليف في أصول الدين كالتقديم له، من تأليف والده [3-84].

9- التنبهات المستنبطة على كتب المدونة والمختلطة، وتقييد مهملاتها وشرح غريب كلامها وبيان اختلاف رواياتها وإصلاح الغلط الواقع من بعض رواياتها... للقاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي (ت 544 هـ): ن خ ع ق 384: نسخة أندلسية نفيسة في 202 صفحة، مسطرتها 33، مقياس: 30,5/22,5 سم. رؤوس عناوينها الأحمر، مدادها بني غامق.

10- تهذيب المدونة والمختلطة، لأبي سعيد خلف بن أبي القاسم الأزدي، ابن البراذعي (ت بعد 386 هـ): ن خ ع ك 834 (يوجد مصورا على الشريط في نفس الخزانة)، عمي علينا تعداد أوراقه لخفائها في الشريط، وسطوره 27، بمعدل 17 كلمة، خط مغربي مشكول، رؤوس

المسائل والأبواب بخط غليظ، وبناصية النسخة تملك الكتاني بخطه: «في ملك الله تعالى، بيد محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، بالشراء الصحيح ودفع الثمن، والله ينفعنا بما خولنا، ولا يجعله حجة علينا، آمين!».

11-الجامع لمسائل المدونة وزياداتها ونظائرها وشرح ما أشكل منها، وتوجيهه والفرق بينه وبين ما شاكله، مجموع بالاختصار وإسقاط التكرار وإسناد الآثار من أمهات الدواوين للأئمة المالكيين؛ اعتنى بجمعه وتأليفه الشيخ الفقيه أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس الصقلي رحمه: ن خ ع ق 386: السفر الرابع، مجلد ضخيم، فيه من كتاب المكاتب الأول إلى كتاب البيوع الفاسدة، أوراقه 312، سطور 25، معدل كلماته 21، خطه مغربي مشكول تغلب عليه الصحة، مبتور الأخير.

ن خ ع ك 823: مجلد ضخيم يتبدأ بباب نكاح الحر الأمة ونكاحه إياها على الحرية، أو الحرية عليها وكيف إن كان عبداً، وفي تسرُّر العبد والمكاتب ونكاحه؛ وينتهي ببداية الكتاب المختصر الجامع لأصول الفرائض. خطه أندلسي متمغرب، أوراقه 346، سطور 32، معدل كلمات كل سطر 16 كلمة.

12-جمل الغرائب لبيان الحق النيسابوري، مخطوط أحمد الثالث بتركيا.

13-جنى الجنتين في شرف الليلتين، لأبي عبد الله محمد بن أحمد ابن مرزوق (ت 842هـ)، في المحاكمة بين من قال بشرف ليلة القدر دون ليلة المولد؛ بناء على ثلاثة أبواب، الأول فيما يختص بليلة القدر، والثاني فيما يختص بليلة المولد، والثالث في بيان الأفضل منهما؛ وجعل لكل باب فصولاً. مخطوط خ ع، 46 ورقة، حققه أحد طلبة دار الحديث.

14-رسالة في التوحيد لأبي عبد الله السنوسي: (مصورة خاصة).

15-رسالة في مسألة "فضلاً" و"هلم جرا" وغيرها، لابن هشام (توجيهات بعض ألفاظ استعمالها المؤلفون):

رسالة في عشر صفحات، أجاب بها عن جملة مسائل: ن خ م ع ف رقم 784. فاتحتها: «الحمد لله، سألتني بعض الإخوان وأنا على جناح السفر، عن توجيه النصب في قول القائل: فلان لا يملك درهما فضلاً عن دينار... وشغل ذلك خمس صفحات [1ظ-5ظ]، مق: 21.5/15 سم تقريباً، الخط: مغربي زمامي، مس: 24.

16-الروض العاطر الأنفاس في أخبار الصالحين من أهل فاس، المنسوب للشرط محمد ابن محمد بن محمد بن طاهر بن عيشون الفاسي (ت 1109هـ): ن خ ع د 525؛ 1246؛ 1419؛ ن خ ع ك 2401.

17- طبقات المالكية لمجهول (ن خ ع د 3928 ؛ ومنه مصورة على الورق ب خ م: 10925): صفحاته: 462، مس: مختلفة. مق: 24 تقريرا/ 19 سم. خطه مغربي رديء، كتب أغلبه بمداد أزرق فاتح.

18- شرح أبي الجمال الطيب ابن كيران لخريدة الشيخ حمدون بن الحاج في علم المنطق؛ وبحاشيته شرح محمد ابن الحاج لخريدة والده، المسمى بالجوهرة الفريدة في حل رموز الخريدة؛ طبعة حجرية، ط 1329هـ، مما عني بطبعه السلطان العلوي م عبد الحفيظ.

19- شرح الإرشاد في أصول الاعتقاد، لتقي الدين مظفر الشافعي، المعروف بالمقترح (ن خ ع ق 80).

20- شرح السلم المنورق، للعلامة أبي عثمان سعيد بن إبراهيم مفتي الجزائر، التونسي الأصل، عرف بقُدورة (ت 1066هـ)؛ مخطوط بخزائني، كتب بخط مغربي مجوهر جميل، عناوينه بالحمرة، مسطرته 27، صفحاته 79، مبتور الأخير بنحو ورقات.

21- شرح الفرائض الحوفية، لأبي عبد الله محمد بن علي بن سليمان السطّي (ت 749هـ):

ن خ م 12100، أصله من خزانة المؤرخ النقيب م عبد الرحمن بن زيدان؛ وعليه تملك لمحمد بن عبد الهادي الحسني؛ ولعله المنوني رحمه الله.

حجمه وسط، صفحاته مائتان وإحدى وستون، بخطوط مختلفة تلافيا للسقط، وجله بخط مغربي عتيق صحيح، رؤوس مسائله محلاة بألوان مختلفة، سطره 28، بمعدل 15 كلمة في كل سطر. لا ذكر فيه للناسخ أو تاريخ النسخ، لبتّر آخره.

22- شرح المعالم في أصول الدين، لشرف الدين أبي محمد عبد الله الفهري، عرف بابن التلمساني (ت 644هـ):

ن خ ع ق 230: صفحاته 464. خط مغربي. مسطرته 15. تاريخ النسخ: 978هـ. مقياسه: 21/ 28,5 سم. وكتب بعض من علق على الكتاب على ظهر غلافه:

معالم لا تخفى على الناس شهرة

ولكنها تخفى إذا طُلِبَ العلم

لقد جمع الإمام فيها غرائباً

دقائق لا إخال يُدرِكها الفهم

23- عقيدة المقترح، المسماة بالأسرار العقلية في الكلمات النبوية: ن خ م ع ف 213.

24- فرائض الحوفي: نسخة في خ ع د 1252 بخط مغربي في 40 ورقة، مبتورة الأخير

- 25- **الفصول في الفرائض** لأبي العباس ابن البناء العددي المراكشي.
- 26- **فهرست المنتوري**: مخطوط الخزانة الحسنية بالرباط، أول مجموع، رقم 1578: أوراقه 116، نسخته بخط مغربي رصين صحيح علي بن قاسم بن علي بن محمد بن أحمد البياضي (هو نفسه ناسخ نسخة صحيحة من برنامج المجاري)، انتهى منه بفاس، ليلة الإثنين 26 جمادى الأولى عام 873هـ.
- 27- **كتاب الكنى والأسماء**، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت 261هـ): قدم له مطاع الطرايشي؛ صورة عن النسخة المحفوظة بخزانة المكتبة الظاهرية بدمشق.
- 28- **الكتب بفتح الغيب في الكشف عن قناع الريب**-حاشية على "الكشاف"- للحسن ابن محمد بن عبد الله شرف الدين الطيبي (ت 743هـ).
- أ- ن خ ع ق 562.
- ب- مج 3: ن خ ع ق 185.
- 29- **كفاية المراتض في تعاليل الفراض**، للصودي الجدميوي السمكاني، تقديم وتحقيق محمد الزوين، دبلوم الدراسات العليا 1993-1994. مرقون بجامعة محمد الخامس.
- 30- **المتوسط في الاعتقاد**، نسخة من ثلاث وسبعين صفحة، بالخزانة العامة بالرباط، 2963 كتاني، بخط أندلسي عتيق: عاثت فيها الأرضة، وبرتت من جل جوانبها، ولم تسلم منها إلا أبواب قليلة.
- 31- **المجيد في إعراب القرآن المجيد**، لبرهان الدين أبي إسحاق إبراهيم السفاقسي (ت 742هـ): ن خ ع ق 596، مجلوبة من الناصرية، مجلد من القطع الكبير، يتدئ بأول الكتاب، وينتهي بإعراب قوله تعالى ﴿عزيز عليه ما عنتم﴾؛ أوراقه 294. خط مغربي "غشيم"، يتغير نسخته ابتداء من الورقة السابعة عشرة بعد المائتين، سطوره مختلفة. معدل الكلمات في كل سطر 13؛ خال من ذكر اسم الناسخ أو تاريخ النسخ.
- 32- **محاذي مختصر ابن عرفة الفقهي للبسيلى**، شريط الخزانة العامة بالرباط (جائزة الحسن الثاني: رقم 1166؛ منطقة مراكش سنة 1984): غير مرقم، تتعذر الاستفادة منه، إذ هو غير صالح للتصوير، اتصلت-بعد كد وجد وأخذ ورد- بعائلة مالكة المتوفى فأكدوا لي عدم وجوده بين مخلفاته.
- 33- **مختصر ابن عرفة في الفقه**:
- ن خ ع ق 402: كتبت بخط مشرقى نسخي، أوراقه من القطع الكبير، مسطرته 39.
- 34- **المختصر الكلامي لابن عرفة**:

1. ن خ ع ك 1.

2. ن خ م ع ف 600 غير مرقم.

3. ن خ م ع ف 55.

35- مختصر المتبعية، لأبي عبد الله محمد بن هارون الكنايني:

❑ ن خ ع ق 728؛ حجم كبير. بدايته من أول الكتاب، وينتهي بـ "فصل فيمن يظهر الإسلام ويسر الكفر"؛ أوراقه 241. خط مغربي، رؤوس مسائله بالحمرة؛ والكتابة مؤطرة بإطار أحمر، سطوره 34، معدل الكلمات في كل سطر 23؛ في ناصيته برنامج للكتاب من وضع غير الناسخ (ثلاث صفحات: 1 - 2-3)، دون ذكر للناسخ أو تاريخ النسخ.

❑ ن خ ع د 9828.

36- مخطوط تفسير ابن عرفة، نرجح أنه من رواية أبي القاسم الشريف السلاوي المفقودة:

قادنا البحث إلى اكتشافها، بعد أن كانت منسوبة إلى الأبي خطأ. وهي نسخة خ ع ك 2002، قطعة كبيرة هي المجلد الثالث، كانت بملك عبد الحي الكنايني؛ نسخها موسى بن عامر بن يحيى التندغرتي النفوسي، بمدينة تونس، وكان الفراغ منها يوم الأربعاء في شهر شوال لخمس عشرة مضي من عام أحد وسبعين وثمانمائة (871هـ). خطها مغربي تغلب عليه الصحة، تبتدئ بسورة العنكبوت، وتختلف أوراقها من حيث الجودة والرداءة، سطورها 27، بمعدل 15 كلمة في كل سطر. وهي أقدم قطعة معروفة من روايات تفسير ابن عرفة، وهي معروضة للباحثين كيما يجزموا فيها برأي بات.

37- المنبهة لأبي عمرو الداني (ت 444هـ)، مصورة عن مخطوط خاص ضمن مجموع.

38- النظائر في الفقه، لأبي عمران الفاسي (ت 430هـ)، مخطوط خ ع ك 33، ضمن

مجموع، قطع صغير، مبتور الأول، وبدون عنوان، خط مغربي.

المطبوعات:

حرف الألف:

1- الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، طبع المكتب الثقافي

السعودي بالمغرب، 1417هـ.

2- أبو المطرف أحمد بن عميرة المخزومي: حياته وآثاره"، للدكتور محمد بن شريفة، نشر

المركز الجامعي العلمي، الرباط، 1966.

3- أبو عمران الفاسي والعلاقات العلمية بين المغرب وتونس، بمجلة المناهل المغربية، عدد 17.

- 4- إتمام الدراية لقراء النقاية لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ)، ضبطه وكتب حواشيه إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، ط 1، 1985.
- 5- الإلتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1988.
- 6- إحكام الأحكام، شرح عمدة الأحكام، لتقي الدين محمد، ابن دقيق العيد (ت 702هـ)، قدم له وخرج أحاديثه: طه سعد و مصطفى الهوارى، ط 1، عالم الفكر، 1976.
- 7- إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت 474هـ)، تحقيق د. عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1986.
- 8- أحكام القرآن، للقاضي أبي بكر بن العربي المعافري المالكي (ت 543هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، ط 2، عيسى البابي الحلبي، 1968م.
- 9- إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد، زين الدين الطوسي الغزالي (ت 505هـ)، دار المعرفة، بيروت، د ط ت.
- 10- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، نشره فريتس كرنكو، نشرات معهد المباحث الشرقية بالجزائر، باريس، 1936.
- 11- أخبار الفقهاء والمحدثين للحافظ أبي عبد الله محمد بن حارث الخشني القيرواني (ت 361هـ)، وضع حواشيه سالم مصطفى البدرى، دار الكتب العلمية، ط 1، 1999.
- 12- آداب الزفاف للألباني، المكتب الإسلامي.
- 13- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، تحقيق محمد الدالي، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982.
- 14- الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، لأبي عبد الله محمد بن أحمد ابن الشماع، تحقيق د. الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1984.
- 15- الأذكار، لأبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي (ت 676هـ)، دار المعرفة، ودار الفكر، ط 2، 2001.
- 16- الإرشاد إلى علم الإعراب، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي (ت 695هـ)، تحقيق د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، و د. محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط 1، 1989.
- 17- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني (ت 478هـ)، تحقيق أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، ط 1، 1985.

- 18- إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، للشيخ علي محمد الضباع، نشره: إبراهيم عطوة عوض، الطبعة الأولى، البابي الحلبي، مصر، 1974.
- 19- إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك لعبد المجيد الشرنوبلي الأزهرى، دار الطباعة المنيرية ببولاق، 1326هـ.
- 20- إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك، لشهاب الدين عبد الرحمن بن محمد عسكر المالكي البغدادي (ت 732هـ)، اعتنى به عبد الكريم قبول، دار الرشد الحديثة، ط1، 2003.
- 21- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت 1250 هـ)، دار الفكر، د ط ت. وبهامشه شرح العبادي على ورقات الجويني.
- 22- إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد المومن، ابن اللبان الشافعي (ت 749هـ)؛ تحقيق أيمن عبد الجابر البحيري، و عمرو مصطفى الورداني، دار البيان العربي، القاهرة، 2002.
- 23- أزهار الرياض في أخبار عياض، لشهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، ط مصر 1939، 1942، ج 3، 4، 5، تحقيق د. عبد السلام الهراس وسعيد أحمد أعراب ومحمد بن تاويت الطنجي، طبع صندوق إحياء التراث الإسلامي، 1980.
- 24- أسباب نزول القرآن، للإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت 468هـ)، تحقيق كمال بسيوني زغلول، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991.
- 25- أسباب النزول القرآني، للدكتور غازي عناية، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991.
- 26- الاستذكار الجامع لمذهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي النمري (ت 463هـ)، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة ببيروت، دار الوعي بحلب والقاهرة، توزيع مؤسسة الرسالة، ط1، 1993.
- 27- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي النمري (ت 463هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة نهضة مصر، الفجالة، القاهرة.
- 28- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري (ت 630هـ)، تحقيق جماعي، دار الفكر، 1989.
- 29- إسعاف المبطل برجال الموطأ لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق وتعليق موفق فوزي جبر، دار الهجرة، ط1، 1990.

- 29 مكرر- أسرار البلاغة في علم البيان، للإمام عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، تصحيح وتعليق الشيخ محمد رشيد رضا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988.
- 30- أسرار العربية، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق د. فخر صالح قدارة، ط1، دار الجيل، 1995.
- 31- أسماء الكتب لعبد اللطيف بن محمد رياضي زاده (ق 11هـ)، تحقيق د. محمد ألتونجي، دار الفكر، ط2، 1983.
- 32- الإشارات إلى أسماء الرسائل المودعة في بطون المجلدات والمجلات، صنعة أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار الصميعي، ط1، 1994، الرياض.
- 33- الإشارات والتنبهات لأبي علي الحسين بن عبد الله، ابن سينا (ت 428هـ)؛ بشرح أبي عبد الله نصير الدين محمد بن محمد الطوسي (ت 672هـ)؛ تحقيق د. سليمان دنيا، دار المعارف، ذخائر العرب رقم 22، القاهرة، 1960.
- 34- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي (ت 660هـ)، تحقيق د. محمد مصطفى بن الحاج، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، 1992. (قد أحيل عليه تحت اسم "مجاز القرآن").
- 35- الإصابة لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط1، بيروت، 1412هـ/1992م.
- أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، للدكتور محمد رياض، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996.
- أصول الفقه لمحمد الخضري، ط6، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1969.
- 37- الأضداد للأصمعي وابن السكيت والصَّغَانِي ضمن ثلاثة كتب في الأضداد، نشر د. أوغست هفتر، طبعة دار الكتب العلمية المصورة عن طبعة المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، 1912.
- 38- أضواء على متشابهات القرآن، للشيخ خليل ياسين (إمامي)، منشورات دار ومكتبة الهلال، ط2، 1980.
- 39- إعراب سورة الفاتحة من "المجيد في إعراب القرآن المجيد" لبرهان الدين أبي إسحق إبراهيم السفاسقي (ت 742هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ضمن مجلة المورد العراقية، مج 17، ع 4، 1988، صص: (135-165).

- 40- إعراب القراءات الشواذ لأبي اليعاقبة العكبري (ت 616هـ)، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، ط1، 1996.
- 41- الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، للعباس بن إبراهيم السملالي التعارجي المراكشي، راجعه عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، ط2، 1993-1997.
- 42- أعلام الدراسات القرآنية في خمسة عشر قرناً، للدكتور مصطفى الصاوي الجويني، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1982.
- 43- أعلام مالقة، تأليف أبي عبد الله بن عسكر وأبي بكر بن خميس؛ تقديم وتخريج وتعليق، د. عبد الله المرابط الترغي، دار الأمان للنشر والتوزيع، ط1، 1999.
- 44- أعلام المغرب العربي، لعبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1979.
- 45- أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، لمحمد الفاضل بن عاشور، مكتبة النجاح، تونس، دت.
- 46- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط5، 1980.
- 47- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (ت 356هـ)، تحقيق سمير جابر، ط2، دار الفكر.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت 487هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1980.
- 48- الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد محمد بن محمد، زين الدين الطوسي الغزالي (ت 505هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1988م/1409هـ.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي (ت 521هـ)، دار الجيل، بيروت، 1973.
- 49- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت 540هـ)، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1، 1403هـ.
- 50- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي (ت 544هـ)، تحقيق د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، ط1، 1998.
- 51- ألف سنة من الوفيات في ثلاثة كتب: شرف الطالب في أسنى المطالب، لابن القنفذ، وفيات النشريسي، لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد، لابن القاضي، تحقيق وجمع: محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة التراجم، رقم 2، الرباط، 1976.

- 52- أليس الصبح بقریب، لابن عاشور محمد الطاهر، ط الدار التونسية للنشر، تونس.
- الأمالي، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادی (ت 356هـ)، دار الفكر، بيروت، د ط ت.
- الإمام ابن عرفة في مجلس درسه لمحمد الصادق بسيس (ضمن ملتقى الإمام ابن عرفة، صص: 413-440)؛ منشورات الحياة الثقافية، تونس 1976.
- الإمام القرطبي المفسر: سيرته من تأليفه، للدكتور محمد بنشريف، مجلة دار الحديث الحسنية، عدد 16 سنة 1420هـ، صص: 139-185.
- 53- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 624هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط 1، 1986.
- 54- الانتصاف، لأحمد بن محمد ناصر الدين أبو العباس بن المنير الجذامي الإسكندراني (ت 683هـ)، دار الكتاب العربي، رتبة وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، د ط ت.
- 55- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري (ت 577هـ)، دار الفكر، دمشق.
- 56- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلائي (ت 403هـ)، تحقيق محمد زاهد الكوثري، نشرة عزت العطار الحسيني، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، 1950.
- 57- أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب آي التنزيل (المعنون وهما بتفسير الرازي)، لأبي عبد الله محمد بن شمس الدين أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ق 7هـ)، تحقيق د. محمد رضوان الدايدة، دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، ط 2، 1995.
- 58- أنوار البروق في أنواء الفروق لأبي العباس شهاب الدين القرافي (ت 684هـ)، وبحاشيته تعقبات ابن الشاط، دار الفكر، د ط ت.
- 59- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوي، وبهامشه حاشية أبي الفضل القرشي الصديقي الخطيب المشهور بالكازروني، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع، بيروت.
- 60- الأنيس المطرب بروض القرطاس، في أخبار ملوك المغرب ومدينة فاس، لعلي بن أبي زرع الفاسي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972.
- 61- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، دار الجيل، بيروت، ط 5، 1979.

62- إيضاح المبهم في معاني السلم" للشيخ أحمد الدمنهوري، نشر د. عمر فاروق الطباع، ط1، مكتبة المعارف، بيروت، 1996.

63- إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت 914هـ)، تحقيق أحمد بوطاهر الخطابي، ط1، صندوق إحياء التراث الإسلامي، الرباط، 1980.

64- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن علي القيسي، تحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1987.

65- إيساغوجي للأبهري، ضمن مجموع المتون، دار الفكر، د ط ت.

حرف الباء

66- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، للعلامة محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري الغزنوي الملقب ببيان الحق (ت لعد 553هـ)، تحقيق ذة. سعاد بنت صالح بن سعيد باقبي، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1997.

67- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض و د. زكريا عبد المجيد النوني ود. أحمد النجولي الجمل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993.

68- بداية المجتهد لابن رشد الحفيد دار الجيل، بيروت.

69- البداية والنهاية، للحافظ أبي الفداء ابن كثير الدمشقي (774هـ)، تحقيق فؤاد السيد، دار الكتب العلمية، ط5، 1989.

70- برنامج شيوخ الرعيني، لعلي بن محمد بن عبد الرحمن الرعيني الإشبيلي، تحقيق إبراهيم شيوخ، نشر وزارة الأوقاف والإرشاد القومي بسوريا، المطبعة الهاشمية، دمشق، 1962.

71- برنامج المجاري، لأبي عبد الله محمد المجاري الأندلسي (ت 862هـ)، تحقيق محمد أبو الأجفان، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982.

72- برنامج الوادي آشي، تحقيق محمد محفوظ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1980.

73- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني (ت 478هـ)، تحقيق د. عبد العظيم الديب، مطابع الدوحة، قطر، ط1، 1399هـ.

74- البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله الزركشي (ت 794هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391هـ.

75- البرهان في متشابه القرآن لمحمود بن حمزة بن نصر الكرمانلي (ت 500هـ)، تحقيق أحمد عز الدين عبد الله خلف الله، دار صادر، ط2، 1996.

- 76- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ، لكمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (ت 651هـ)؛ تحقيق د. خديجة الحديثي ود. أحمد مطلوب ، رئاسة ديوان الأوقاف العراقي، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، ط1، 1974.
- 77- البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، لمحمد بن محمد بن أحمد التلمساني، المعروف بابن مريم، تحقيق محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1908.
- 78- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشيلي (ت 688هـ)، تحقيق د. عياد بن عيد الثبتي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.
- 79- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت 817هـ)، تحقيق محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1383هـ.
- 80- البصائر النصيرية في علم المنطق، لزين الدين عمر بن سهلان الساوي (ت بعد 540هـ تقريباً)، وبهامشه تعليقات وشروح للإمام محمد عبده، تقديم وضبط وتعليق د. رفيق العجم، ط1، دار الفكر اللبناني، 1993.
- 81- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979.
- 82- البهجة في شرح التحفة، لأبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي، وبالحاشية حلى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم لأبي عبد الله حمد الداودي؛ طبعة حجرية.
- 83- البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنانجات، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت 403هـ)، تحقيق رتشارد يوسف مكارتي، المكتبة الشرقية، بيروت، 1958.
- 84- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، لأبي الوليد ابن رشد القرطبي (ت 520هـ)، وضمنه "المستخرجة من الأسمعة المعروفة بالعتبية" لمحمد العتبي القرطبي (ت 255هـ)، تحقيق د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1988.

حرف التاء

- 85- تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، لخالد بن عيسى البلوي (ت بعد 767هـ)، تحقيق الحسن السائح، نشر صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، مطبعة فضالة ، المحمدية، د ط ت.

- 86- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية عبد الحليم النجار، دار المعارف، ط5. وطبعة الهيئة العامة المصرية.
- 87- تاريخ إفريقية في العصر الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 م، لروبار برنشفيك، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1988.
- 88- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، لمحمد بن إبراهيم الزركشي، تحقيق محمد ماضور، سلسلة: من تراثنا الإسلامي، المكتبة العتيقة، تونس.
- 89- تاريخ الوراقة المغربية: صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة، للعلامة سيدي محمد المنوني رحمه الله، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 2، مطبعة النجاح الجديدة، 1991.
- 90- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ت 276هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، الطبعة الثالثة، المكتبة العلمية، 1981، المدينة المنورة.
- 91- التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزابادي الشيرازي (ت 476هـ)؛ تحقيق د. محمد حسن هيتو، ط1، دار الفكر، دمشق، 1980.
- 92- التبصرة والتذكرة في شرح ألفية الحديث للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت 806هـ)، ومعه فتح الباقي على ألفية العراقي، للشيخ زكرياء بن محمد ابن أحمد بن زكرياء الأنصاري السنكي (ت 925هـ)، تحقيق العلامة محمد بن الحسين العراقي الحسيني، المطبعة الجديدة، فاس، 1354هـ.
- 93- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة، لأبي المظفر الإسفراييني، تحقيق كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، ط1، 1983.
- 94- التبيان لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1979.
- 95- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي (ت 501هـ)، تحقيق د. عبد العزيز مطر، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الكتاب العاشر، القاهرة، 1966.
- 96- تحرير المرأة في عصر الرسالة لعبد الحليم لأبو شقة، الجزء 5، مكانة المرأة المسلمة في الأسرة، دار القلم، ط 1.
- 97- التحرير والتنوير، للشيخ الإمام محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ط 1.

- 98-التحصيل من المحصول لسراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (ت 682هـ)، تحقيق د. عبد الحميد علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1988.
- 99-تدريب الراوي، شرح تقريب النووي، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- 100-تذكرة الحفاظ لمؤرخ الإسلام الحافظ شمس الدين الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق المعلمي، مصورة دار الكتب العلمية، عن طبعة دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن، في الهند، 1333، 1334هـ، وبذيله لحظ الألاحظ لابن فهد المكي.
- 101-التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.
- 102-تراجم المؤلفين التونسيين، لمحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1982.
- 103-ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي (ت 544هـ)، تحقيق جماعي للأساتذة: محمد بن تاويت الطنجي: (ج1)، عبد القادر الصحراري: (ج2، 3، 4)، محمد بن شريفة: (ج5)، سعيد أحمد أعراب: (ج6، 7، 8). ط2، 1983، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.
- 104-ترتيب الفروق واختصارها، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم البقوري المراكشي (ت 707هـ)، تحقيق ذ. عمر ابن عباد، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ط1، 1996.
- 105-ترشيح العلل في شرح الجمل (جمل الجرجاني) لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت 617هـ)، إعداد عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1998.
- 106-التسهيل في علوم التنزيل، لأبي القاسم ابن جزي الغرناطي (ت 741هـ)، دار الفكر، د ط ت .
- 107-التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، لأبي يعقوب يوسف بن يحيى التادلي، عرف بابن الزيات، تحقيق الدكتور أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ط1، 1984.
- 109-التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا لابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1979. د ط.

- 110- التعريف بمن ذكر في الموطأ من النساء والرجال لأبي عبد الله محمد بن يحيى التميمي المعروف بابن الحذاء (ت 416هـ)، تحقيق الدكتور محمد عز الدين المعيار الإدريسي، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ط 1، 2002.
- 111- التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد، لأبي عبد الله محمد ابن غازي المكناسي (ت 919هـ)، تحقيق محمد الزاهي، سلسلة الفهارس 3، نشر دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الدار البيضاء، 1979.
- 112- تعليل الأحكام، لمحمد مصطفى شلبي.
- 113- تفسير البغوي لأبي محمد الحسين الفراء (ت 516هـ)، المسمى معالم التنزيل، المكتبة التجارية الكبرى، د ط ت.
- 114- تفسير الحسن البصري، جمع وتوثيق ودراسة د. محمد عبد الرحيم، دار الحديث، القاهرة، د ت.
- 115- تفسير الخازن لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الصوفي، المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، المكتبة التجارية الكبرى، د ط ت.
- 116- تفسير غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر؛ دار الكتب العلمية، 1978.
- 117- تفسير القرآن لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت 774هـ)، دار الأندلس، ط 4، 1983.
- 118- التفسير واتجاهاته بإفريقية من النشأة إلى القرن الثامن الهجري، للدكتورة وسيلة بلعيد ابن حمدة، طبع شركة فنون الرسم والنشر والصحافة، ط 1، 1994، تونس.
- 119- تقريب التهذيب، للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، بعناية عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1996.
- 120- التقرير والتحبير في علم الأصول، شرح العلامة ابن أمير الحاج (ت 879هـ)؛ علي تحرير الكمال بن الهمام (ت 861هـ)، دار الفكر، ط 1، 1996، بيروت.
- 121- التقييد والإيضاح، شرح مقدمة ابن الصلاح، للحافظ زين الدين العراقي (ت 806هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية، ط 1، المدينة المنورة، 1969.
- 122- التكميل والإتمام لكتاب التعريف والإعلام، لأبي عبد الله محمد بن علي الخضر الغساني (ت 636هـ)، تحقيق حسن إسماعيل مروة، ط 1، دار الفكر المعاصر، ودار الفكر، 1997.

- 123- تلبس إبليس، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق د. السيد الجميلي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.
- 124- التلخيص للحافظ الذهبي، مطبوع بحاشية المستدرك، دار المعرفة، بيروت، طبع تحت إشراف د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، د. ت.
- 125- تلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق عبد الله هاشم اليماني، المدينة المنورة، 1964.
- 126- تلخيص المحصل، لنصير الدين الطوسي (ت 672هـ)، مراجعة وتقديم طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- 127- التمثيل والمحاضرة، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت 429هـ)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، الدار العربية للكتاب، 1983.
- 128- التمهيد، للباقلاني، تحقيق رتشارد يوسف مكارتي، المكتبة الشرقية، بيروت، 1957.
- 129- التمهيد في علم التجويد للإمام شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت 833هـ)، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، ط1، 1985، الرياض.
- 130- التمييز والفصل بين المتفق في الخط والنقط والشكل، لإسماعيل بن أبي البركات هبة الله الموصلي، المعروف بابن باطيش (ت 655هـ)، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983.
- 131- تناسق الدرر في تناسب السور، المطبوع تحت عنوان أسرار ترتيب القرآن، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا و مرزوق علي إبراهيم، دار الفضيلة، القاهرة، د. ت.
- 132- التنبيهات على ما في التبيان من التموهيات، لأبي المطرف أحمد بن عميرة الضبي، تقديم وتحقيق: د. محمد ابن شريفة، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 1991.
- 133- تنزيه القرآن عن المطاعن، إملاء قاضي القضاة عماد الدين أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد (ت 415هـ)، دار النهضة الحديثة، لبنان، د. ط. ت.
- 134- تهذيب إصلاح المنطق، صنعة أبي زكرياء يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت 502هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط1، 1983، بيروت.
- 135- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، دار الفكر، بيروت، 1404هـ/ 1984م.
- 136- توجيهات بعض ألفاظ استعمالها المؤلفون، لابن هشام، [وهي المطبوعة باسم المسائل السفرية]، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط1، 1983.

137- توشيح الديباج، وحلية الابتهاج، لبدر الدين القرافي (ت 946هـ)، تحقيق أحمد الشتيوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1983.

138- التيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)، تحقيق أوتو برتزل، مصورة دار الكتاب العربي، ط3، 1985.

حرف الثاء :

139- الثمر الداني، شرح رسالة أبي زيد القيرواني، للشيخ صالح عبد السميع الآبي الأزهرى، دار الفكر، 1996.

حرف الجيم:

140- جامع الأمهات للفقهاء جمال الدين بن عمر ابن الحاجب المالكي (ت 646هـ)، تحقيق أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضرى، اليمامة، دمشق، بيروت، ط1، 1998.

141- الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق أحمد شاكر (مج 1 و 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (مج 3 و 4 و 5)، المكتبة الإسلامية، د ط ت.

142- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت 671هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1988.

- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، لأحمد بن القاضي المكناسي، دار المنصور، الرباط، 1973.

- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الحميدي الأزدي (ت 488هـ)، المكتبة الأندلسية 3، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966.

143- جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين علي بن محمد السخاوي (ت 643هـ)، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مكتبة التراث بمكة المكرمة، ط1، 1987.

144- الجمال في تشبيهات القرآن، لابن نايقا البغدادي (ت 485هـ)، تحقيق مصطفى الصاوي الجويني، منشأة المعارف، مصر، د ط ت.

145- الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ابن إسحق الحضرمي البصري (ت 205هـ)، لأبي الحسن شريح بن محمد الرعيني الإشبيلي الأندلسي (ت 639هـ)، تحقيق د. غانم قدوري

حمد، فصلة من مجلة المورد العراقية، مج 17، ع 4، سنة 1988: صص: 251-291.

- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي (ت 340هـ)، تحقيق علي توفيق الحمد، ط3، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، 1986.

- 146- الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة، للفقيه حسن بن محمد المشاط (ت 1399هـ)، تحقيق د. عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1990.
- 147- الجواهر الحسان، في تفسير القرآن، لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت 873هـ)، تحقيق د. عمار الطالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، الجزائر.
- 148- جواهر القرآن، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505هـ)، تحقيق د. محمد رشيد القباني، دار إحياء العلوم، ط1، 1985، بيروت.

حرف الحاء:

- 149- حاشية الشيخ محمد عرفة الدسوقي، دار الفكر، بيروت.
- 150- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي لجمع الجوامع، للشيخ العطار (ت 1250هـ)، مطبعة مصطفى محمد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1358هـ.
- 151- حجة القراءات للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حققه وعلق حواشيه سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1979.
- 152- الحدود في الأصول لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت 474هـ)، تحقيق د. نزيه حماد، بيروت، 1973.
- 153- حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع، للقاسم بن فيره الشاطبي (ت 590هـ)، ضبطه وصححه وراجعته: محمد تميم الزعبي. دار المطبوعات الحديثة، ط2، المدينة المنورة، 1990م/1410هـ.
- 154- حقائق التأويل في متشابه التنزيل، للشريف الرضي (ت 406هـ)، (الجزء الخامس، وهو ما وجد من الكتاب)، تحقيق محمد رضا آل كاشف الغطاء، دار الأضواء، ط1، بيروت، 1986.

- 155- حلى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم، لأبي عبد الله التاودي ابن سودة؛ طبعة حجرية. 155 مكرر - الحلل السندسية في الأخبار التونسية، لمحمد بن محمد السراج الأندلسي، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، سلسلة نفائس المخطوطات، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970.
- 156- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت 430هـ)، دار الفكر، ط1.

حرف الخاء:

- 157- اختصار النكت والتنبيهات للماوردي، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الدمشقي الشافعي (ت 660هـ)، تحقيق د. عبد الله الوهبي، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 1996.

158- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، على شواهد شرح الكافية، للشيخ اللغوي عبد القادر بن عمر البغدادى (ت 1093هـ)، مصورة دار صادر، د. ت.

159- خلق أفعال العباد للبخاري.

حرف الدال:

• - الدراية في تخريج أحاديث الهداية لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت.

160- درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات التشابهات في كتاب الله العزيز، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي (ت 420هـ)، برواية ابن أبي الفرج الأردستاني، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

161- درة الحجال في أسماء الرجال، لأبي العباس ابن القاضي المكناسي، تحقيق محمد أبو النور، نشر المكتبة العتيقة بتونس، ودار التراث بالقاهرة.

162- الدررة الفاخرة في الأمثال السائرة، لحمزة بن الحسن الأصبهاني، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، ط1، القاهرة، 1971.

163- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، عناية محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط2، حيدر آباد، الهند، 1392هـ/1972م.

164- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، تأليف الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985.

165- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، دار الفكر، بيروت، 1993.

• - دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب للشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي، دار المنهاج، ط1، القاهرة، 2002.

166- دليل الأطروحات والرسائل الجامعية المسجلة بكلليات الآداب بالمغرب (1961-1994)، لعمر أفا، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة دراسات بيبولوجرافية رقم 4، دار النجاح الجديدة، ط1، 1996.

167- دليل مخطوطات الخزانات الحبسية، مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية، ط1،

168- دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت، إعداد الأستاذ محمد المنوني، مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية، 1985.

169- دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، لمحمد بن عسكر الحسني الشفشاوني، تحقيق د. محمد حجي، رقم فهارسه عبد المجيد خيالي، منشورات مركز التراث الثقافي المغربي، البيضاء، مطبعة الكرامة، 2003.

170- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، للإمام إبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي (ت 799 هـ)، تحقيق مامون بن محي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، ط 1، 1996.

171- ديوان أبي فراس الحمداني، من رواية أبي عبد الله الحسين، ابن خالويه، دار صادر، دار بيروت، بيروت، 1966م.

172- ديوان البحري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، ذخائر العرب، رقم 34، ط 3، دار المعارف، مصر، 1977.

173- ديوان شعر ذي الرمة، تصحيح كارليل هنري هيس مكارتن، عالم الكتب د ط ت، مصورة عن الطبعة الأوروبية.

حرف الذال

174- الذخيرة، لأبي العباس شهاب الدين القرافي (ت 684 هـ)، تحقيق د. محمد حجي ومن معه، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994.

175- ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لأبي الطيب التقي الفاسي محمد بن أحمد الحسني المكي (ت 832 هـ)، تحقيق محمد صالح بن عبد العزيز المراد، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط 1، 1990.

حرف الراء:

176- رحلة التجاني، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن أحمد التجاني، تقديم وتحقيق حسن حسني عبد الوهاب، الدر العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1981.

•- رحلة القلصادي، المسماة تمهيد الطالب ومنتهى الراغب إلى أعلى المنازل والمناقب، لأبي الحسن علي القلصادي البسطي الأندلسي (ت 891 هـ)، تحقيق محمد أبو الأجناف، الشركة التونسية للتوزيع، 1985.

177- الرحلة المغربية لأبي عبد الله محمد العبدري الحيجي، تحقيق محمد الفاسي، سلسلة الرحلات، نشر جامعة محمد الخامس، الرباط، 1968.

- 178- الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت 204هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، نشر دار التراث، ط2، 1399هـ، القاهرة.
- 179- الرسالة العدوية في الياءات الإضافية، لإبراهيم بن إسماعيل العدوي (بقيد الحياة في 1088هـ)، تحقيق د. أحمد نصيف الجنابي، ضمن مجلة المورد، مج17، ع4، 1988، صص: 166-203.
- 180- الرسالة الفريدة والأملوحة الفريدة في شرح أبيات الجمل، لابن حريق البلنسي، تحقيق أستاذنا د. محمد بنشريف (ضمن كتاب "ابن حريق البلنسي: حياته وآثاره")، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 1996.
- 181- الرسالة القشيرية في علم التصوف، أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري (ت هـ)، دار أسامة، بيروت، 1987؛ وعليها هوامش من شرح زكريا الأنصاري (ت 925هـ).
- 182- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني (ت 1345هـ)، قدم لها محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، ط4، 1986.
- 183- رسائل ابن هشام النحوية، تحقيق حسن إسماعيل مروة، مكتبة سعد الدين، ط1، دمشق، 1988.
- 184- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي (ت 702هـ)؛ تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، د ط، 1394هـ.
- 185- رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة، للشريف الغرناطي، طبع وزارة الأوقاف المغربية.
- 186- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للعلامة لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي (ت 1270هـ)، دار الفكر، بيروت، 1408هـ/1987م.
- 187- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي السهيلي (ت 581 هـ)، قدم له طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر، د ت.
- 188- الروض الريان في أسئلة القرآن للشيخ شرف الدين الحسين بن سليمان بن ريان (ت 770هـ)، تحقيق عبد الحليم بن محمد نصار السلفي، مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1994، المدينة المنورة.
- 189- الروض المريع في صناعة البديع لابن البناء العددي المراكشي، تحقيق رضوان بنشقرون، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985.

190- روضة الفصاحة، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن، 1993، دط.

حرف الزاي:

191- زاد المسافر وغرة محيا الأدب السافر، لأبي بحر صفوان بن إدريس بن إبراهيم التجيبي المرسي (ت 598هـ)، مستل من كتاب أستاذنا د. محمد بن شريفة "أديب الأندلس: أبو بحر التجيبي"، صص (277-363)؛ دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1999.

192- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر بن الأنباري (ت 328هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1979.

193- زهر الآداب وثمر الألباب، لأبي إسحق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1953.

حرف السين:

194- سر الفصاحة، لأبي محمد عبد الله بن محمد الخفاجي الحلبي.

195- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، لأبي القاسم علي بن عثمان بن الحسن ابن القاصح العذري البغدادي، وهو شرح منظومة حرز الأمان، مراجعة الشيخ علي محمد الضباع، دار الفكر، 1981.

196- سنن أبي داود، إعداد وتعليق، عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد، دار ابن حزم، ط1، 1997.

197- سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء السنة النبوية.

198- سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، البابي الحلبي، 1952.

199- سنن الدارقطني، للإمام علي بن عمر (ت 385هـ)، تصحيح عبد الله هاشم يمانى المدني، دار المحاسن للطباعة، القاهرة، 1966.

200- سنن الدارمي، أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي (ت 255هـ)، اعتنى به: أحمد محمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية، د ط ت.

201- السنن الصغير لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت 458هـ)، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعي، ط1، سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، 1989.

202- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط4، بيروت، 1398هـ.

203- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، المطبعة الحجرية بفاس، 1316هـ/1898م.

حرف الشين:

- 205- الشامل في أصول الدين ، للجويني (ت 478هـ)، تحقيق علي سامي النشار ،
وفیصل بدير عون ، وسهير محمد مختار ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1969.
- 206- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، د ط ت.
- 207- شرح أبيات سيويه، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت 338هـ)، تحقيق أحمد خطاب، مطابع المكتبة العربية، حلب ط1، 1974.
- 208- شرح أبيات سيويه، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، ط1، 1996.
- 209- شرح الأبيات المشككة الإعراب، المسمى "إيضاح الشعر"، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداووي؛ دار القلم، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، ط1، 1987.
- 210- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)؛ تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون، ط1، 1975.
- 211- شرح أدب الكاتب، أبي منصور موهوب بن أحمد الحواليقي (ت 540هـ)، قدم له: مصطفى صادق الرافعي، الناشر: مكتبة القدسي، 1350هـ.
- 212- شرح التصريح، للشيخ خالد الأزهرى، المطبعة الأزهرية المصرية، ط1، 1313هـ.
- 213- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) (الشرح الكبير)، تحقيق د. صاحب أبو جناح، د ط ت.
- 214- شرح ديوان امرئ القيس، لحسن السندوبي؛ مع (أخبار المراقسة وأشعارهم)، الطبعة 7، المكتبة الثقافية، بيروت لبنان، 1982.
- 215- شرح ديوان زهير أبي سلمى، لأبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب (ت 291 هـ)، الهيئة العامة للكتاب، المكتبة العربية، مصورة عن طبعة دار الكتب، 1944.
- 216- شرح ديوان المتنبي، لعبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د ط ت.
- 217- شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، لقاسم بن عيسى ابن ناجي التنوخي القروي (ت 837هـ)، دار الفكر، 1982. ومعه شرح العلامة زروق البرنسي الفاسي (ت 899هـ).
- 218- شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق عبد الغني الدقر، ط 1، دمشق، 1984.

- 219- شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الرزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة.
- 220- شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، 1966، د ط.
- 221- شرح غريب ألفاظ المدونة، للحبي، تحقيق محمد محفوظ، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982.
- 222- شرح الفصيح لأبي القاسم جابر الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 528هـ)، تحقيق د. إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1417هـ.
- 223- شرح المعلقات السبع للزوزني.
- 224- شرح موطأ الإمام مالك، لأبي عبد الله محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت 1122هـ)، الطبعة الأولى، البابي الحلبي، مصر، 1961.
- 225- شرح الهداية، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت نحو 440هـ)، تحقيق د. حازم سعيد حيدر، ط 1، مكتبة الرشد، الرياض، 1995.
- 226- شرف الطالب، انظر ألف سنة من الوفيات.
- 227- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي الأندلسي (ت 544 هـ)، دفين مراكش، تحقيق جماعة من الأساتذة، دار الوفاء للطباعة، دمشق، د ت.
- 228- شواهد أبي حيان في تفسيره، للدكتور صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
- 229- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، للدكتور خالد عبد الكريم جمعة، ط2، الدار الشرقية، 1989.
- حرف الصاد:**
- 230- صحيح الإمام مسلم، رقمه فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، توزيع دار الكتب العلمية.
- 231- صحيح ابن خزيمة لمحمد بن إسحق بن خزيمة، تحقيق وتخرير د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط1، 1979.
- 232- صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط2، 1986.
- 233- صحيح سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986.

234- صحيح سنن الترمذي لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتب الترية العربي لدول الخليج، ط1، الرياض، 1988.

235- الصحيح المسند من أسباب النزول، لأبي عبد الرحمن مقل بن هادي الوادعي، دار ابن حزم ببيروت، مكتبة دار القدس بصنعاء، ط2، 1415هـ/1994.

236- الصحيحة للألباني، المكتب الإسلامي.

237- صفوة الراسخ في علم المنسوخ والناسخ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد شعله الموصلي الحنبلي (ت 656هـ)، تحقيق د. محمد إبراهيم عبد الرحمن فارس، مكتبة الثقافة الدينية، 1993، مصر.

238- الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، من علماء القرن السابع، تحقيق د. محسن بن سالم العميري، مطبوعات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، مطابع جامعة أم القرى، 1419هـ.

239- الصلات الثقافية بين المغرب وتونس الحفصية، للمنوني؛ مجلة المناهل المغربية.

240- الصلة، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك، ابن بشكوال (ت 578)؛ المكتبة الأندلسية (4)؛ الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966.

241- صلة الخلف بموصول السلف، لمحمد بن سليمان الروداني (ت 1094هـ)، تحقيق د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1988.

242- صلة الصلة، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الغرناطي (ت 708هـ)، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس، والشيخ سعيد أعراب، مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية، ط1، مطبعة فضالة، 1993.

حرف الصاد:

243- ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط3، 1990.

244- ضعيف سنن أبي داود، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، استخرجه وأعدّه زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط1، 1991.

245- ضعيف سنن ابن ماجة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط1، 1988.

246- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم/ ط1، 1975، دمشق.

247- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت 902هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت.

حرف الطاء:

248-طبقات الأطباء والحكماء، لأبي داود سليمان بن حسان الأندلسي المعروف بابن جليل؛ ألفه سنة 377هـ، تحقيق فؤاد سيد؛ مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة؛ 1955.

249-طبقات الحفاظ، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط 1، 1973.

250-طبقات الشافعية، لأبي بكر، ابن هداية الله الحسيني الملقب بالمصنف (ت 1014هـ)، تصحيح خليل الميس، دار القلم، بيروت، د ت.

251-طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي (ت 231هـ)، قرأه وشرحه، العلامة محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، الطبعة الثانية، 1974.

252-طبقات الفقهاء لجمال الدين أبي إسحق إبراهيم بن علي الشيرازي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الرائد، 1978، بيروت.

253-طبقات القراء لابن الجزري، المسمى: غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد ابن الجزري (ت 833هـ)، عني بنشره ج، براجستراسر، دار الكتب العلمية، ط 2، 1980.

254-طبقات المفسرين للأذنه وي، تحقيق د. سليمان بن صالح الخزري، مكتبة العلوم والحكم، ط 1، 1997، المدينة المنورة.

255-طبقات المفسرين للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، دار الكتب العلمية، ط 1، 1983.

256-طبقات المفسرين للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت 945هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط 1، 1972، القاهرة.

257-طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت 379هـ)؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط 2، 1973.

258-الطراز في شرح ضبط الخراز لأبي عبد الله محمد بن عبد الله التنسي (ت 899هـ)، تحقيق د. أحمد بن أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط 1، 2000، المدينة المنورة.

حرف العين:

259-عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي، للقاضي أبي بكر بن العربي، دار العلم للجميع، د ط ت.

260-العاقبة في ذكر الموت، لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي (ت 581هـ)، تحقيق خضر محمد خضر، ط 1، مكتبة دار الأقصى، الكويت.

262-عنوان الأريب عما نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب، تأليف الشيخ محمد النيفر، تميم الشيخ علي النيفر، ط 1، دار الغرب الإسلامي، 1996.

263-العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق خليل الميس، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ.

264-علل الوقوف، لمحمد بن طيفور السجاوندي، دراسة وتحقيق محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، جامعة الإمام، كلية أصول الدين بالرياض، 1410هـ.

265-علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام؛ للدكتور إبراهيم بن الصديق، ط 1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، 1995.

266-علم المخطوطات، لحسين علي محفوظ، ضمن مجلة المورد العراقية، مج 5، عدد 1؛ ربيع 1976؛ ص: 145.

267-علوم الحديث (المطبوع تحت اسم: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث)، لأبي عمرو عثمان ابن الصلاح الشهرزوري (ت 642هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987.

268-عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لشهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق د. محمد التونجي، ط 1، عالم الكتب، بيروت، 1993.

269-العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لأبي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت 456هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دوط؛ تاريخ مقدمة التحقيق: 1353هـ/ 1934م.

271-عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لابن أبي أصيبعة، دار الثقافة، بيروت، د ط ت.

حرف الغين:

272-غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد ابن الجزري (ت 833هـ)، عني بنشره ج. براجستراسر، دار الكتب العلمية، ط 2، 1980.

273-غرائب التفسير وعجائب التأويل، لتاج القراء محمود بن حمزة الكرمانلي (ت 505هـ)، تحقيق د. شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، ومؤسسة علوم القرآن ببيروت، ط 1، 1408هـ/ 1988م.

274-غريب الحديث لإبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (ت 285هـ)، تحقيق د. سليمان إبراهيم محمد العايد، ط 1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1405.

275- غريب الحديث لابن قتيبة عبد الله بن مسلم (ت 276هـ)، تحقيق د. عبد الله الجبوري، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، رقم 23، مطبعة العاني، ط1، 1397هـ/1977م، بغداد.

276- غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (ت 388هـ)، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- غريب الحديث لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985.

277- الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)، تحقيق محمد المختار العبيدي، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة، 1989، تونس.

278- غيث النفع في القراءات السبع، للشيخ علي النوري الصفاقسي، مطبوع بهامش سراج القارئ المبتدئ، دار الفكر، مراجعة الشيخ علي محمد الضباع، 1980.

حرف الفاء:

279- الفاخر للمفضل بن سلمة بن عاصم (ت 290هـ)، تحقيق عبد العليم الطحاوي، القاهرة، 1960.

280- الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، لأبي العباس أحمد بن محمد، ابن قنفذ القسنطيني، تقديم وتحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، ط1، 1968.

281- الفائق في غريب الحديث، لمحمود بن عمر الزمخشري (ت هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي و محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعرفة، لبنان.

282- فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز و محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، ط1، ط2.

283- فتح الباقي على ألفية العراقي للحافظ زين الدين زكرياء بن محمد بن أحمد بن زكرياء الأنصاري السنكي الشافعي (ت 925هـ)، تحقيق محمد بن الحسين العراقي الحسيني، المطبعة الجديدة بطالعة فاس، 1354.

284- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، لأبي يحيى زكريا الأنصاري (ت 925هـ)، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، عالم الكتب، ط1، 1985، بيروت.

285- الفتح المبين في بيان الزكاة وبيت مال المسلمين، لعبد الرحمن المنجرة، تحقيق د. محمد الحبيب التحكاني، منشورات دار الآفاق الجديدة بالمغرب، ط1، 1993، الرباط.

- 286- فرائد اللغة في الفروق، لهنريكوس لامنس اليسوعي، تصوير مكتبة الثقافة الدينية بمصر، ط 1999.
- 287- الفرج بعد الشدة للقاضي أبي علي المحسن بن علي التنوخي (ت 384هـ)، تحقيق عبود الشالحي، بيروت، 1978م.
- 288- الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه الديلمي الهمداني المعروف بإلكيا (ت 509هـ)، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ط 1، 1986.
- 289- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، لعبد القاهر البغدادي (ت 429هـ)، دار الآفاق الجديدة، ط 4، 1980.
- 290- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب بن أبي العز الهمداني (ت 643هـ)، تحقيق د. فهمي حسن النمر، ود. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، ط 1، 1411/1999هـ.
- 291- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري، تحقيق د. إحسان عباس، ود. عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، ودار الأمانة، 1981.
- 292- فصلة تصف الدراسة بالقرويين، بحث لمحمد المنوني، بمجلة البحث العلمي، عدد 7-1966، صص: 162-261.
- 293- الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (ت هـ)، تحقيق محمود حسن زناتي، دار الآفاق الجديدة، د ط ت. (مصورة عن طبعة القاهرة، 1938).
- 294- فضائل القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أيوب بن الضريس البجلي (ت 294هـ)، تحقيق غزوة بدير، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1987.
- 295- فضائل القرآن ومعالمه وآدابه لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق أحمد بن عبد الواحد الخياطي، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، 1995.
- 296- فضائل القرآن، لأحمد بن شعيب النسائي (ت 303هـ)، تحقيق الدكتور فاروق حمادة، الدار البيضاء، ط 1، 1980.
- 297- فضائل القرآن لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت 774هـ)، طبع بذييل التفسير، المجلد 7: صص: (427-517)، دار الأندلس، ط 4، 1983.
- 299- فنون الأفتان في عيون علوم القرآن، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت 597 هـ)، نشره وقدم له، أحمد الشرقاوي إقبال، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1970.

- 300-الفهرست، لأبي الفرج الوراق، المعروف بابن النديم، تحقيق رضا تجدد الحائري المازندراني، دار المسيرة، ط 3، 1988. (مصورة عن الطبعة الإيرانية).
- فهرست الرصاع أبي عبد الله محمد الأنصاري (ت 894هـ)، تحقيق محمد العنابي، المكتبة العتيقة، ط 1، 1967، تونس.
- 301-فهرس أحاديث وآثار سنن الدارقطني، إعداد محمد سليم سمارة ومن معه، عالم الكتب، ط 1، 1986.
- 302-فهرس أحاديث وآثار سنن الدارمي، إعداد أحمد عبد القادر الرفاعي، عالم الكتب، ط 1، 1988.
- 303-فهرس أحاديث وآثار صحيح البخاري، تأليف محمد سليم سمارة، ومن معه، عالم الكتب، ط 1، 1989.
- 304-فهرس أحاديث وآثار الكتاب المصنف، لأبي بكر بن أبي شيبة العبسي الكوفي، تحت إشراف سمير طه المجذوب، عالم الكتب، ط 1، 1989.
- 305-فهرس أحاديث المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد الحاكم النيسابوري، للدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، ط 1، 1986.
- 306-فهرس أحاديث موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807هـ)، إعداد يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار النور، دار البشائر الإسلامية، ط 1، 1987.
- 307-فهرس أحمد المنجور (ت 995هـ)، تحقيق محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة الفهارس، 1، 1396هـ/1976م، الرباط.
- 308-فهرس ابن عطية للإمام القاضي أبي محمد عبد الحق بن عطية المحاربي الأندلسي (ت 541هـ)، تحقيق محمد أبو الأجناف، و محمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، ط 2، 1983، بيروت.
- 309-فهرس تاريخي للمؤلفات التونسية، لجان فونتان، تعريب حمادي صمود، بيت الحكمة، قسم الدراسات والإشعاع الثقافي، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، ط 1، 1986.
- 310-الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (ق 8هـ فقط)، لناصر الدين الأسد، منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، المطابع التعاونية، عمان، 1409هـ/1989م.

- 311- فهرس الفهارس والأنبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، اعتناء د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، 1986.
- 312- فهرست البلي، أحمد بن يوسف بن يعقوب بن علي الفهري (ت 691هـ)، تحقيق ياسين يوسف عياش و عواد عبد ربه أبو زينة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1988.
- 313- فهرس مخطوطات خزانة القرويين، لمحمد العابد الفاسي، بتقديم ابنه محمد الفاسي الفهري، طبع دار الكتب الدار البيضاء، ط1، 1399هـ/1979م.
- 314- فهرس المخطوطات القرآنية المحفوظة بأشهر الخزائن المغربية، لمحمد صقلي حسيني، بحث لنيل الإجازة في الدراسات الإسلامية من جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، تحت إشراف د. الشاهد البوشيخي، موسم 1985/1986.
- 315- فهرس مخطوطات مكتبة عبد الله كنون، إعداد مدير المكتبة، ذ. عبد الصمد العشاب، مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية، ط1، مطبعة فضالة، 1996.
- 316- فهرس مخطوطات مكتبة مما حيدرة للمخطوطات والوثائق بتبكتو، إعداد عبد القادر مما حيدرة، ط1، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، 2000.
- 317- فهرس المكتبة التيمورية.
- 318- فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد بن شاکر الكتبي (ت 764هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1974.
- 319- الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة، لأبي علي الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي، تحقيق إدريس عزوزي، مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية، 1989.
- 320- الفوائد في مشكل القرآن للز بن عبد السلام السلمي (ت 660هـ)، تحقيق سيد رضوان علي الندوي، مطبوعات وزارة الأوقاف الكويتية، المطبعة العصرية، 1967م.
- 321- فيصل التفرقة بين الإسلام والتفرقة، لأبي حامد محمد بن محمد، زين الدين الطوسي الغزالي (ت 505هـ) (مع ترجمته إلى الفرنسية)، نشر حكمة مصطفى، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1983.

حرف القاف:

- 322- قانون التأويل لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي (ت 543هـ)، تحقيق محمد السليمان، ط1، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن؛ جدة، دمشق، 1986.
- 323- قصائد ومقطعات لأبي الحسن حازم القرطاجني (224)؛ تقديم وتحقيق د. محمد بلحبيب بلخوجة، تونس، 1972.

324- قصص العرب، تأليف محمد أحمد جاد المولى و علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفصل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا وبيروت.

325- القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع للإمام المقرئ أبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري (ت 488هـ)، تحقيق د. توفيق بن أحمد العبقرى، مكتبة أولاد الشيخ، ط 1، 2002، مصر.

326- فلائد العقيان ومحاسن الأعيان، للفتح بن خاقان، ط 1، مطبعة التقدم العلمية، مصر، 1320هـ.

327- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لسلطان العلماء العز بن عبد السلام السلمي (ت 660هـ)، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، د ط ت.

328- قواعد التفسير جمعاً ودراسة، لخالد بن عثمان السبت، سلسلة القواعد والضوابط والكتليات (1)، دار ابن عفان، ط 1، 1997، المملكة العربية السعودية.

329- قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، لأستاذنا الدكتور محمد الروكي، ط 1، دار القلم، دمشق، ومجمع الفقه الإسلامي، جدة، 1998.

330- القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام، لعلي بن عباس البعلي الحنبلي، (ت 803هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1375 - 1956.

331- القول الفصيح في تعيين الذبيح للسيوطي، رسالة ضمن الحاوي للفتاوى لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، دار الكتب العلمية، ط 2، 1395هـ/1975م.

حرف الكاف:

332- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، رتبة وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، د ط ت.

333- كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط 3، 1983.

334- كتاب أصول الدين لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي (ت 429هـ)، دار الكتب العلمية، ط 3، 1981، طبعة مصورة عن طبعة مدرسة الإلهيات بدار الفنون، مطبعة الدولة، ط 1، 1928، إستانبول.

- 335- كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط1، 1980، دمشق.
- 336- كتاب التنبيه على فضل علوم القرآن لأبي القاسم الحسن بن محمد بن الحسن، ابن حبيب، قطعة منه، حققها محمد عبد الكريم كاظم الراضي، في مجلة المورد، مج 17، ع 4، السنة 1988، صص: (305-322).
- 337- كتاب الحماسة، بترتيب الأستاذ أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت 476هـ)، دراسة وتحقيق د. مصطفى عليان، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، مطابع جامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة، 1422هـ.
- 338- كتاب السنة، للحافظ أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني (ت 287هـ)، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، لمحمد ناصر الدين الألباني.
- 339- كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين، تأليف حسن حسني عبد الوهاب، مراجعة وإكمال محمد العروسي المطوي وبشير البكوش، المجلد الأول، بيت الحكمة بتونس ودار الغرب الإسلامي ببيروت، ط1، 1990.
- 340- كتاب الفرائض وشرح آية الوصية، لعبد الرحمن بن عبد الله، الإمام أبو القاسم السهيلي الخثعمي المالقي الحافظ (ت 581هـ).
- 341- كتاب اللغات في القرآن، رواية ابن حسنون المقرئ المصري، بإسناده إلى ابن عباس، تقديم د. توفيق محمد شاهين، ضمن مجلة اللسان العربي، عدد 27، سنة 1986، صص: 139-150.
- 342- كتاب المتوارين الذين اختفوا خوفا من الحجاج بن يوسف، للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت 409هـ)، تحقيق مشهور آل سلمان، دار القلم، الدار الشامية، ط1، 1989.
- 343- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري (ت 528هـ)، دار الكتاب العربي، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، د ط ت، وبذيله أربعة كتب: الانتصاف، والكافي الشاف، وحاشية ابن عليان، ومشاهد الإنصاف.
- 344- كشف الخفاء، لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني (ت 1162هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1351هـ.
- 345- كشف الظنون، لمصطفى بن عبد الله القطنطيني الرومي الحنفي (ت 1067هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ/1992م.

346- كشف المعاني في المتشابه من المثاني للعلامة بدر الدين بن جماعة (ت 733هـ)، تحقيق د. عبد الجواد خلف، سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، ط1، 1990، كراتشي، باكستان.

347- الكفاية في علم الرواية، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحقيق عبد الحليم محمد عبد الحليم و عبد الرحمن حسن محمود، وتقديم المحدث محمد الحافظ التيجاني، مطبعة السعادة، 1972، القاهرة.

348- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الدياج، لأحمد بابا التنبكتي (ت 1036هـ)، تحقيق محمد مطيع، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، 2000.

349- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت 1094هـ)، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط1، 1992.

350- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للهامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري (ت 975هـ)، ضبط وتصحيح بكرى حياني، وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979.

حرف اللام:

351- الباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر دمشق، 1995.

352- لحن العامة والخاصة في المعتقدات، تحقيق عبد القادر زمامة، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج 17، ج 2، شوال 1971.

353- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي (ت 711هـ)، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، مصر.

354- لقط الفرائد، انظر ألف سنة من الوفيات.

355- لواقح الأنوار في طبقات الأخيار؛ أو الطبقات الكبرى، لأبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الأنصاري الشافعي المعروف بالشعراني، دار العلم للجميع، د ط ت.

حرف الميم:

356- مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط8، 1973، بيروت.

357- مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، للدكتور عمر الجيدي، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993.

- 358- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت 518هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، طبعة مصورة، 2003، بيروت.
- 359- مجموع مهمات المتون، دار الفكر.
- 360- مجموعة الرسائل المنيرية، لمجموعة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.
- 361- المجيد في إعراب القرآن المجيد (سورة الفاتحة والجزء الأول من سورة البقرة)، لإبراهيم محمد الصفاقسي (ت 742هـ)، تحقيق موسى محمد زين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ط1، طرابلس، 1992.
- 362- محاسن التأويل، وهو تفسير محمد جمال الدين القاسمي، دار الفكر، ط2، 1398هـ/ 1978م، بيروت.
- 363- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الحلیم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شليبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الكتاب التاسع، القاهرة، 1386هـ.
- 364- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي (ت 546هـ)، تحقيق العلامة الرحالي الفاروق و الشيخ عبد الله إبراهيم الأنصاري، والأستاذ السيد عبد العال السيد إبراهيم و الأستاذ محمد الشافعي صادق، دار الفكر العربي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الدوحة، تاريخ مقدمة التحقيق، 1977.
- 365- المحصول في علم أصول الفقه، للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت 606هـ)، تحقيق د. طه جابر فياض العلواني، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، مطابع الفرزدق، 1979.
- 366- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف، د. عبد الحلیم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شليبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الكتاب التاسع، القاهرة، 1386هـ.
- 367- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت 721هـ)، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، 1995.
- 368- مختصر العلامة خليل في فقه الإمام مالك، للشيخ خليل بن إسحق المالكي، تحقيق أحمد علي حر كات، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، 1999، بيروت.
- 369- المختار من دوواين المتنبي والبحثري وأبي تمام "لعبد القاهر الجرجاني ضمن" الطرائف الأدبية" جمع عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، تاريخ مقدمة التحقيق 1937.

- 370- مخطوطات جزائرية في مكتبات اسطنبول، جمعها ورتبها د. محمد بن عبد الكريم، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1972.
- 371- مخطوطات خزانة ابن يوسف، للصدیق بن العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 372- مخطوطات مغربية في علوم القرآن والحديث، لمحمد المنوني؛ بحث مدرج بمجلة دار الحديث الحسنية، العدد 3، السنة 1982، صص: (53-122).
- 373- مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت 710هـ)، تحقيق يوسف علي بديوي و محي الدين ديب متو، دار الكلم الطيب، ط 1، 1998، بيروت.
- 374- مدخل لدراسة تفسير ابن عرفة الورغمي، لسعد غراب، بحث مطبوع ضمن كتاب ملتقى الإمام ابن عرفة، صص: 397-406، منشورات وزارة الشؤون الثقافية، تونس، 1976.
- 375- المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى، لأبي النصر الحدادي السمرقندي (ت بعد 400هـ)، تحقيق صفوان عدنان داوودي، ط 1، دار القلم بدمشق، دار العلوم ببيروت، 1988.
- 376- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس، برواية الإمام سحنون عن الإمام ابن القاسم، طبع دار الفكر.
- 377- المرشد إلى كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تصنيف نديم أسامة وأسامة مرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1986.
- 378- المراقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، (المطبوع بعنونة الناشر: تاريخ قضاة الأندلس)، لأبي الحسن بن عبد الله بن الحسين النباهي المالقي الأندلسي، نشر بروفنصال، ط 5، دار الآفاق الجديدة، 1983.
- 379- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، دار الفكر، بيروت.
- 380- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل الشافعي (ت 769 هـ)، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي:
- 381- ج 1، ط 2، 2001- ج 2، ط 1، 1982- ج 3، 1984- ج 4، 1984.
- 382- مسائل أبي الوليد بن رشد الجد، تحقيق محمد الحبيب التيجكاني، منشورات دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، المغرب، 1992.

- 383- المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، للدكتور محمد العروسي عبد القادر، ط 1، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 1990.
- 384- المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير، أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276 هـ)، تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة، ط 1، دار ابن كثير، بيروت، 1990.
- 385- المستصفى من علم الأصول للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت 505 هـ)، تحقيق د. حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، جدة، 1413 هـ.
- 386- المستقصى للزمخشري في أمثال العرب، لأبي القاسم جار الله بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ)، مصورة عن طبعة الهند في بيروت سنة 1397 هـ/ 1977 م.
- 387- المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 405 هـ)، وبذيله التلخيص، للحافظ الذهبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان؛ مصورة بإشراف د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي.
- 388- المسلك السهل في شرح توشيح ابن سهل، لمحمد الصغير الإفرائي المراكشي، تحقيق د. محمد العمري، مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية، ط 1، 1997.
- 389- مسند الحميدي، أبي بكر عبد الله بن الزبير (ت 219 هـ)، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د. ت.
- 390- مسند الشاميين لأبي القاسم الطبراني (ت 360 هـ)، تحقيق وتخريج حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1989.
- 391- مسند الشهاب، للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، تحقيق وتخريج حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1990.
- 392- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف، للشيخ محمد عليان المرزوقي، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، د ط ت.
- 393- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب حموش القيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، د ط ت.
- 394- مشكلات موطأ مالك بن أنس للإمام عبد الله بن السيد البطليوسي (ت 521 هـ)، تحقيق طه بن علي بوسريخ التونسي، دار ابن حزم، ط 1، 1999، بيروت.
- 395- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي (ت 616 هـ)، تحقيق ياسين محمد السواس، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الكتاب 27، 1983.

- 396-المصادر الأدبية والنحوية والبلاغية عند أبي العباس السيلي، لمحمد الطبراني، ضمن مجلة حوليات كلية اللغة العربية، بمراكش، عدد 14، 2000، صص: 189-202.
- 397-المصادر العربية لتاريخ المغرب، لمحمد المنوني، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، 1983.
- 398-المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت 770هـ)، تحقيق محمد بشير الأدلي، ط1، المكتبة العلمية، 1981.
- 399-المصنفى بأكف أهل الرسوخ في علم الناسخ والمنسوخ، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن علي، المعروف بابن الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مجلة المورد العراقية، المجلد 6، العدد 1، سنة 1977، صص: 195-216.
- 400-المصنف لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت 235هـ)، تحقيق عبد الخالق الأفغاني واهتم بطباعته ونشره: مختار أحمد الندوي السلفي، الدار السلفية بالهند، دار الفكر.
- 401-مطالع التمام ونصائح الأنام ومنجاة الخواص والعوام في رد القول بإباحة إغرام ذوي الجنائيات والإجرام، زيادة على ما شرع الله من الحدود والأحكام، للقاضي أبي العباس أحمد الشماع الهنتاتي (ت 833هـ)، تحقيق د. عبد الخالق أحمدون، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ط1، 2003.
- 402-المعارف لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، تحقيق د. ثروت عكاشة، دار الكتب، وزارة الثقافة، 1960.
- 403-المعالم في علم أصول الفقه، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت 606هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الجواد، وعلي محمد معوض، دار المعرفة، مؤسسة مختار، مصر، 1994.
- 404-معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، عالم الكتب، ط2، بيروت، 1980.
- 405-معاني القرآن للأخفش، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري (ت 215هـ)، تحقيق د. فائز فارس، د ذكر مط، ط2، 1981.
- 406-معاني القرآن الكريم للإمام أبي جعفر النحاس (ت 338هـ)، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، مطبوعات جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، 1409هـ / 1988م.

- 407- معاني القراءات لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت 370هـ)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط1، 1999.
- 408- المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي (ت 436هـ)، قدم له وضبطه، خليل الميس، دار الكتب العلمية، ط1، 1983.
- 409- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار المأمون.
- 410- معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626هـ)، دار الفكر، بيروت.
- 411- المعجم الجامع لغريب مفردات القرآن الكريم، إعداد وترتيب، عبد العزيز عز الدين السروان، دار العلم للملايين، ط1، 1986.
- 412- المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني (ت 360هـ)، دار الكتب العلمية، 1983.
- 413- المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدي، لمحمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، المعروف بابن الأبار (ت 658هـ)، المكتبة الأندلسية، رقم 7، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967.
- 414- المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت 360هـ)، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، ط2، 1984.
- 415- معجم لغة الفقهاء، وضعه د. محمد رواس قلنجي و د. حامد صادقنيبي، دار النفائس، ط1، بيروت، 1985.
- 416- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، للوزير الفقيه أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت 478هـ)، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، ط3، بيروت، 1983.
- 417- معجم مصطلحات أصول الفقه، للدكتور قطب مصطفى سانو، دار الفكر العاصر، بيروت. ودار الفكر، ط1، 2000.
- 418- معجم المصنفات الواردة في فتح الباري، لمشهور آل سلمان، ورائد صبري، ط1، دار الهجرة، الرياض، 1991.
- 419- معراج المنهاج، شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، لشمس الدين محمد بن يوسف الجزري (ت 711هـ)، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، دار الكتبي، ط1، 1993، القاهرة.

- 420-المعلم بفوائد مسلم، لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري الصقلي (ت 536هـ)، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1992.
- 421-معلمة الفقه المالكي، للأستاذ عبد العزيز بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1983.
- 422-المعونة على مذهب أهل المدينة، للقاضي عبد الوهاب البغدادي (ت 422هـ)، تحقيق د. حميش عبد الحق، دار الفكر، 1995.
- 423-معيان الاختيار في ذكر المعاهد والآثار، للسان الدين بن الخطيب (ت 776هـ)، دراسة وترجمة إسبانية للنص العربي، لمحمد كمال شبانة، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي بالمغرب، 1977.
- 424-المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت 914هـ)، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، 1981.
- 425-معين الحكام على القضايا والأحكام، لقاضي الجماعة بتونس أبي إسحق إبراهيم ابن حسن بن عبد الرافع (ت 733هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن قاسم بن عياد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989.
- 426-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط1، دمشق، 1384هـ.
- 427-مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، للإمام فخر الدين الرازي (ت 604هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1990.
- 428-مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، ط1، 1985.
- 429-مفتاح العلوم للإمام أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت 626هـ)، ضبط وشرح، نعيم رزور، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1983.
- 430-مفتاح الوصول في بناء الفروع على الأصول للشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد التلمساني (ت 771هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، ط1، 1996.
- 431-المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، 1961، مصر.
- 432-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين محمود العيني، مطبوع بهامش خزانة الأدب، مصورة دار صادر، د.ت.

- 433- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تأليف أبي الحسن الأشعري (ت 330هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، 1969.
- 434- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- 435- المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات لأمهاث مسائلها المشكلات، لابن رشد الجد (ت 520هـ)، الجزآن الأول والثالث من تحقيق د. محمد حجي، الجزء الثاني من تحقيق د. سعيد أحمد أعراب، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1988.
- 436- مقدمة ابن خلدون، تصحيح السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، المكتبة التجارية، بيروت، مكة، 1994.
- 437- مقدمة تفسير ابن النقيب، في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن، أبي عبد الله جمال الدين ابن النقيب (ت 698هـ)، تحقيق د. زكريا سعيد علي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1995.
- 438- مقدمة تفسير الراغب الأصفهاني، مطبوعة بذيل "تنزيه القرآن عن المطاعن" للقاضي عبد الجبار المعتزلي؛ طبع بالمطبعة الجمالية، مصر، 1329هـ.
- 439- مقدمة الذخيرة، لأبي العباس شهاب الدين القرافي (ت 684هـ)، تحقيق د. محمد حجي ومن معه، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994.
- 440- مقدمة في أصول التفسير، لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية (ت 728هـ)، تحقيق د. عدنان زرزور، دار القرآن الكريم، ط1، الكويت، 1971.
- 441- المقرب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط1، 1971، بغداد.
- 442- المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى للغزالي.
- 443- مكتبة الراوية الحمزية، صفحة من تاريخها، لمحمد المنوني، بحث ضمن مجلة تطوان، العدد 8، سنة 1963، صص: (67-177).
- 444- ملاك التأويل، القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، توجيه المتشابه من اللفظ من آي التنزيل، لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي (ت 708هـ)، تحقيق سعيد الفلاح، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

- 445-الملحق بكتاب الفوائد في مشكل القرآن، لمجهول [189-200]، تحقيق سيد رضوان علي الندوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، المطبعة العصرية، 1967، الكويت.
- 446-الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت 548هـ)، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، 2003.
- 447-ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجهية إلى الحرمين مكة وطيبة، تقييد أبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي (ت 721هـ بفاس)، تقديم وتحقيق الشيخ الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1988.
- 448-منار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى، لإبراهيم اللقاني.
- 449-منار السالك إلى مذهب الإمام مالك لأحمد السباعي الجرجاني، المطبعة الجديدة، ط1، 1359/1940، فاس.
- 450-مناقب الإمام الشافعي، لفخر الدين الرازي (ت 606هـ)، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، ط1، مكتبة الكليات الأزهرية، من تراث الرازي (8)، القاهرة، 1986.
- 451-مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام، للدكتور خليفة بابكر الحسن، مكتبة وهبة، ط1، القاهرة، 1989.
- 452-المنتخب من غريب كلام العرب لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل (ت 310هـ)، تحقيق د. محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1409هـ / 1989م.
- 453-منتخبات من نواذر المخطوطات في الخزانة الحسنية بالرباط، لمحمد المنوني، مصدر بمقدمة للأستاذ عبد الرحمن الفاسي، مطبعة فضالة، 1978.
- 454-المنتقى شرح موطأ مالك، للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت 474هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، 1999.
- 455-منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر، ابن الحاجب (ت 646هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1985.
- 456-المنحول من تعليقات الأصول، لأبي حامد الغزالي (ت 505هـ)، تحقيق د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، 1980.
- 457-المنزوع البديع في تجنيس أساليب البديع لأبي محمد القاسم السجلماسي، تقديم وتحقيق غلال الغازي، مكتبة المعارف، ط1، الرباط، 1980.

458- المنطق الوضعي، للدكتور زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، ط4، 1965، القاهرة.

459- من أدب الدعوة الإسلامية، لأستاذنا العلامة الأديب الدكتور عباس الجراري، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1974.

460- من أيام الملوك الحفصيين، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الشّماع، تحقيق إبراهيم جدلة، ضمن "الكراسات التونسية"، مجلة العلوم الإنسانية بتونس، فصل الثلاثة أشهر الأولى والثانية، 1992: صص: 139-168.

461- من صلات الإخاء والصفاء والعلم والرواية بين رجالات تونس والمغرب، للدكتور محمد الحبيب بلخوجة، مجلة المناهل المغربية، عدد6، السنة 3، يوليو 1976، صص: (35-56).

462- من "المسائل والأجوبة" لابن السيد البطلبوسي، طبع ضمن كتاب "نصوص ودراسات عربية وإفريقية"، للدكتور إبراهيم السامرائي، وزارة الإعلام العراقية، مطابع الجمهورية، بغداد.

تنبيه: بقية المسائل لاتزال مخطوطة بالأسكوريال ودار الكتب الوطنية التونسية، وخزانة القرويين بفاس وغيرها، حسب ما أعلم؛ والله أعلم .

463- المذهب فيما وقع في القرآن من المغرب، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تقديم وتحقيق د. التهامي الراجي الهاشمي، مطبوعات صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، د ط ت.

464- الموازنة بين أبي تمام والبحري للآمدي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر، 1944م.

465- الموافقات في أصول الشريعة للإمام أبي إسحق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي المالكي (ت 790هـ)، شرحه وخرج أحاديثه فضيلة الشيخ عبد الله دراز، مع عناية محمد عبد الله دراز وعبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، د ط ت.

466- مؤرخو الشرفاء، لليفي بروفنصال (ت 1956م)، تعريب عبد القادر الخلافي، الرباط، 1977م.

467- موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1996.

468- الموسوعة الصوفية، للدكتور عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، ط1، القاهرة، 1992.

469- مواهب الجليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخطاب (ت 954هـ)، دار الفكر، ط2، بيروت، 1398هـ.

470- الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية، لعبد العزيز بن عبد الله، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1975.

471- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، رقمه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، البابي الحلبي، 1951.

472- مؤلفات الإمام أبي عبد الله المازري بالمكتبات المغربية، لمحمد إبراهيم الكتاني، مجلة المناهل المغربية، ع 6، س 3، يوليو 1976، صص: (323-330).

حرف النون:

473- نثر الورود على مراقي السعود، طبع السعودية.

474- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للشيخ إبراهيم المارغني التونسي (ت 1349هـ-)، طبعة تونسية، د ت.

475- نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، لمحمد الصغير الإفرائي، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، د ط ت.

- نزهة القلوب (تفسير غريب القرآن)، لأبي بكر محمد السجستاني، دار التراث، د ط ت.

476- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ شهاب الدين أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ-)، مراجعة صدقي جميل العطار، دار الفكر، ط 1، 1996.

477- نشاط الدراسات الرياضية في مغرب العصر الوسيط، بحث لمحمد المنوني، ضمن مجلة المناهل المغربية، ع 33، س 12، دجنبر 1985، صص: (77-115).

478- نشر البنود على مراقي السعود لسيد عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، صندوق إحياء التراث الإسلامي المشترك بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، مطبعة فضالة، المحمدية.

479- نفائس الأصول في شرح المحصول، لأبي العباس شهاب الدين القرافي (ت 684هـ-)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الطبعة الثالثة، 1999. المكتبة العصرية، بيروت.

481- نكت الانتصار لنقل القرآن، للقاضي أبي بكر الباقلاني (ت 403هـ-)؛ تحقيق د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، د ط، الإسكندرية، 1971.

482- النكت والعيون لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت 450هـ-)، تحقيق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، مؤسسة الكتب الثقافية، د ط ت.

- 483-نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، للإمام فخر الدين الرازي (ت 606 هـ)، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، المكتب الثقافي، ط 1، مصر، 1989.
- 484-النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت 544 هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979.

485-نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التنبكتي (ت 1036 هـ)، إشراف وتقديم، عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط 1، 1989. واعتمدت أيضا الطبعة القديمة بحاشية الديباج، مطبعة السعادة، مصر، 1329 هـ.

حرف الهاء :

486-الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية، لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصاع (ت 894 هـ)، تحقيق محمد أبو الأجفان و الطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1993.

حرف الواو

- 487-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلكان (ت 681 هـ)؛ تحقيق د إحسان عباس، دار الثقافة، د ط ت.
- 488-وفيات ابن قنفذ، انظر "ألف سنة من الوفيات".
- 489-وفيات الفشتالي، انظر "ألف سنة من الوفيات".
- 490-وفيات الونشريسي، انظر "ألف سنة من الوفيات".

المراجع الأجنبية:

.Supplement Aux Dictionnaires Arabes. Par.R.Dozy.Librairie Du Liban.Beyrouth.1968-

فهرس موضوعات المقدمة

9 مقدمة
19 الفصل الأول: الحركة العلمية في عصر السلطنة الحفصية
	وفيه مبحثان:
21 - المبحث الأول: عوامل النهضة العلمية في عهد الحفصيين
21 أ- رعاية خلفاء بني حفص للحركة العلمية
24 - أبو محمد عبد الواحد بن أبي حفص الهنتاتي
24 - أبو زكرياء يحيى الأول
27 - أبو عبد الله المستنصر
31 - أبو زكرياء يحيى الملقب بالوائق بالله
31 - أبو زكرياء يحيى بن أبي إسحق إبراهيم الحفصي
31 - زكريا بن أحمد ابن الشيخ اللحياني، أبو يحيى الحفصي
31 - أبو العباس أحمد الحفصي
33 - عبد العزيز الحفصي
34 - محمد بن أحمد بن أبي العباس، المعروف بالحسين
35 ب- هجرة العلماء الأندلسيين إلى الحاضرة التونسية
41 ج- حملة أبي الحسن المريني على تونس، وتلاقح الثقافات المغربية والإفريقية والأندلسية
45 د- انتشار مدارس العلم
51 - المبحث الثاني: نشاط الدراسات القرآنية في العهد الحفصي
57 الفصل الثاني: حياة أبي العباس أحمد البسيبي وأثاره
	وفيه مباحث:
59 - المبحث الأول: مصادر ترجمته وأوهام المترجمين

- أ- مصادر ترجمته 59
- ب- أوهام المترجمين 62
- المبحث الثاني: اسمه ونسبه 64
- أ- اسمه 64
- ب- نسبه وسلفه 64
- المبحث الثالث: مولده ووفاته 73
- أ- مولده 73
- ب- وفاته 73
- المبحث الرابع: شيوخه 74
- أ- أبو عبد الله محمد ابن مسافر العامري 74
- أ- أبو العباس أحمد القصار 75
- أ- أبو عبد الله محمد البطرني 76
- أ- أبو عبد الله محمد ابن عرفة 78
- تأليفه الموجودة 83
- تأليفه المفقودة 90
- تأليف غفل عنها مترجموا ابن عرفة، وذكرها تلاميذه عرضا 91
- أ- أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون 91
- أ- أبو مهدي عيسى الغبريني 96
- أ- أبو الفضل بن القاسم بن أبي الحسن علي الأندلسي 99
- المبحث الخامس: تلاميذه 100
- أ- أبو عبد الله محمد الرصاع 101
- أ- أبو العباس التجاني 105
- تنبيه 107
- المبحث السادس: مؤلفاته 108
- محاذي المختصر الفقهي لابن عرفة ومختصره 108

111	-تفسير القرآن الكريم:
111	أ-الكبير
114	-الرحلة الجغرافية للتقييد الكبير
114	ب-الصغير
114	-شرح المدونة
114	-شرح الخزرجية
115	-شرح جمل الخونجي
115	-تنبيه
116	-المبحث السابع: علاقته بالحفصيين
118	-المبحث الثامن: صفاته الخلقية والأعمال التي تولاهها
118	أ-صفاته الخلقية
120	ب-الأعمال التي تولاهها
121	-المبحث التاسع: ثناء العلماء عليه
123	الفصل الثالث: دراسة الكتاب
	وفيه مباحث:
125	-المبحث الأول: اسم الكتاب وتوثيقه
126	-المبحث الثاني: تحقيق نسبته إلى البسيلي
127	-المبحث الثالث: قصة اختصار التقييد الكبير، وتاريخه
127	أ-تاريخ تأليفه
128	ب-قصة اختصار التقييد الكبير
129	-المبحث الرابع: منهج البسيلي في الكتاب
129	1-اعتماده على القرآن الكريم
132	2-إيراده للقراءات القرآنية
135	3-عنايته ببعض علوم القرآن

- أ-التعريف بعلم التفسير في اللغة والاصطلاح 135
- ب-جمع القرآن 135
- ج-المكي والمدني 136
- د-أسباب النزول 138
- هـ-النسخ 139
- و-فضائل القرآن 140
- ز-تكرار القصص في القرآن 140
- ح-مناسبات القرآن 141
- ط-الأحرف السبعة 142
- ي-مقدار ما فسر النبي ﷺ من القرآن 142
- ك-العلوم التي يحتاج إليها المفسر 142
- ل-طبقات المفسرين 142
- 4-اعتماده على الحديث النبوي 143
- الاعتماد على الأخبار الصحيحة، ورد الإسرائيليات والأخبار التي لا مستند لها 149
- 5-منهجه في عرض القضايا الفقهية 150
- 6-طريقة استغلاله لمفاهيم علم أصول الفقه 153
- 7-اعتماده على النحو واللغة 155
- 8-الاعتناء بالبلاغة 158
- موقفه من الإعجاز 161
- 9-توظيف البسيلي للشعر في "نكت وتنبهات" 161
- 10-إيراده لإفادات موضوعية دفيئة بالكتاب 164
- 11-بعض مظاهر التفسير بالرأي المحمود عند البسيلي 165
- أ-اهتمامه بالجمع بين ما يوهم التعارض من آي القرآن 165
- ب-اهتمامه بتوجيه الآيات المتشابهات في اللفظ 167
- ج -الاهتمام بأسرار النظم القرآني وأسئلة القرآن(النكت والتنبهات) 171

178	د-مناقشة الفرق الكلامية خاصة المعتزلة
181	هـ-عنايته بالمنطق وتطبيقاته على الآي القرآنية
185	و-توظيفه لمعطيات العلوم الطبيعية
188	12-عناية البسيلي بالنقل عن المفسرين ونقد التفاسير
196	- المبحث الخامس: مصادر البسيلي في "نكت وتنبهات"
196	أ)-كتب التفسير وعلوم القرآن
197	ب)-كتب القراءات وتوجيهها
198	ج)-كتب الحديث، وفقهه
199	د)-كتب الفقه
201	هـ)-كتب أصول الفقه
202	و)-كتب الأدب واللغة والنحو والبلاغة
203	ز)-كتب أصول الدين والعقائد والرقائق وكتب الحكمة
205	ح)-كتب السيرة والتراجم والفهارس
206	ط)-التقييدات الخطية والأسئلة، ومتفرقات
	المبحث السادس: المقارنة بين تقييدين عن ابن عرفة: تفسير البسيلي
207	وتفسير أبي القاسم الشريف السلاوي: (بين تقييدي البسيلي والسلاوي)
216	المبحث السابع: عناية العلماء بتفسير البسيلي والنقل عنه
216	أ-نموذج من عناية المغاربة به
217	ب-نماذج من النقول عنه
219	- المبحث الثامن: مآخذ على المؤلف
226	- المبحث التاسع: عمل ابن غازي في "تكملة النكت"
226	1)-التعريف به وذكر مصادر ترجمته
226	أ-التعريف به
229	ب-مصادر ترجمته
230	2)-عمله في اختصار التكملة

- 232-المبحث العاشر: نقد تحقيق مقدمة "نكت وتنبهات"
- 237-المبحث الحادي عشر: وصف النسخ الخطية ومنهجي في التحقيق
- 237أ)-وصف النسخ
- 241ب)-منهج التحقيق

فهرس موضوعات المتن المحقق

- 5 - التعريف بعلم التفسير في اللغة الاصطلاح
- 7 - العلوم التي يحتاج إليها المفسر
- 10 - التعريف بابن عطية والزمخشري
- 15 - التعريف بابن عرفة شيخ البسيلي
- 23 - فصل : قدر ما فسر النبي من القرآن
- 24 - فصل : طبقات المفسرين
- 29 - فصل : معنى حديث «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف»
- 31 - فصل فيمن جمع القرآن من الصحابة
- 38 - فصل : الاختلاف في ترتيب الآي
- 39 - الاستعاذة
- 45 - البسلة

الفاتحة

- 60 - فتوى لابن الصلاح حول الحالف ليحمدن الله بجميع محامده
- 61 4- «إِيَّاكَ»
- 62 5- «اهْدِنَا»
- 62 7- «الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ»

سورة البقرة

- 64 10- «فَرَادَهُمْ»
- 65 17- «وَتَرَكَهُمْ»
- 65 20- «يَكَادُ الْبَرَقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ»
- 65 48- «وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ»
- 66 49- «وَيَسْتَخِينُونَ نِسَاءَكُمْ»
- 66 50- «فَأَنْجَيْنَاكُمْ»
- 67 59- «فَبَدَّلَ»
- 67 - «قَوْلًا»

- 67 73- ﴿بِبَعْضِهَا﴾
- 68 80- ﴿قُلْ اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾
- 69 84- ﴿ثُمَّ أَفْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تُشْهَدُونَ﴾
- 69 85- ﴿أَفْتَوْمُنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ﴾
- 69 86- ﴿اشْتَرَوْا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾
- 70 87- ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾
- 70 89- ﴿مَا عَرَفُوا﴾
- 71 106- ﴿مَا نَنْسَخْ﴾
- 72 114- ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾
- 73 116- ﴿بَلْ لَهُ، مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
- 73 120- ﴿حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾
- 73 -﴿وَلَنْ أَتَّبَعَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ الآية
- 73 124- ﴿بِكَلِمَاتٍ﴾
- 74 125- ﴿لِلطَّائِفِينَ﴾
- 74 186- ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾
- 75 222- ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾
- 75 229- ﴿فَأَمْسَاكَ بِمَغْرُوفٍ﴾
- 75 233- ﴿أَوْلَادَهُنَّ﴾
- 76 272- ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾
- 78 -﴿يُوفِ إِلَيْكُمْ﴾
- 78 -﴿وَأَنْتُمْ لَا تظْلَمُونَ﴾
- 78 273- ﴿مِنَ التَّعَفُّفِ﴾
- 79 274- ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾
- 80 275- ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾

- 276- «وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ» 81
- 277- «لَهُمْ أَجْرُهُمْ» 81
- 279- «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا» 81
- 280- «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ» 82
- «وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ» 84
- 281- «تَرْجِعُونَ فِيهِ» 84
- 282- «بِدِينٍ» 85
- «بَيْنَكُمْ» 86
- «بِالْعَدْلِ» 86
- «سَفِيهَاً» 88
- «وَلَا يَأْبِ الشُّهَدَاءُ» 88
- «إِلَى أَجَلِهِ» 89
- «ذَلِكَ» 89
- «أَقْسَطُ» 90
- «وَأَذْنَى الْأَلْتَرْتَابُوا» 90
- 283- «وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ» 92
- 284- «فَيَغْفِرَ» 92
- 285- «وَالْمُؤْمِنُونَ» 93
- «كُلٌّ» 94
- 286- «لَهَا مَا كَسَبَتْ» 95

سورة آل عمران

- القيوم 98
- 7- «وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» 98
- 13- «وَأُخْرَى كَافِرَةٌ» 99
- «تَرْوُونَهُمْ مِثْلَيْنِ» 100

- 100 14- (الشَّهَوَاتِ)
- 102 14- (زَيْنَ النَّاسِ) الآية
- 102 - (ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)
- 102 - (وَاللَّهُ عِنْدَهُ خَيْرُ الْمُنَاجَى)
- 102 21- (بَغِيرِ حَقٍّ)
- 103 26- (وَتَعَزَّزْ مِنْ تَشَاءٍ)
- 104 27- (تَوَلَّجَ الْيَلَّ فِي النَّهَارِ)
- 106 27- (مَنْ أَلَمَّيْتُ)
- 107 30- (وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ)
- 107 31- (قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ)
- 108 33- (عَلَى الْعَالَمِينَ.....)
- 109 35- (إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي)
- 109 - (فَتَقَبَّلْ)
- 111 39- (يُبَشِّرُكَ بِبَيْحَى)
- 112 - (وَسَيِّدًا)
- 113 40- (أَنِّي يَكُونُ لِي غَلَامٌ)
- 113 41- (الْأَرْمَازِ)
- 114 - (بِالْعَشَى)
- 114 104- (يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ)
- 115 106- (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ)
- 115 112- (ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا)
- 115 - (وَكَانُوا يَعْتَدُونَ)
- 116 117- (أَصَابَتْ)

- 116 139- ﴿وَلَا تَهْنُوا﴾
- 117 140- ﴿قَرْح﴾
- 117 141- ﴿وَلِيْمَحْصَ اللّٰهُ الدِّينَ ءَامَنُوا وَيَمَحَقِ الْكَافِرِينَ﴾
- 117 142- ﴿وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾
- 118 143- ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾
- 118 144- ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ اِلَّا رَسُوْلٌ﴾
- 119 146- ﴿وَكَايْن﴾
- 122 - ﴿فَمَا وَهَنُوا﴾
- 123 147- ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ اِلَّا اَنْ قَالُوا﴾ الآية
- 123 152- ﴿اِذْ تَخْسُوْنَهُمْ﴾
- 123 153- ﴿اِذْ تَضَعُوْنَ﴾
- 124 154- ﴿قَدْ اَهْمَتْهُمْ﴾
- 125 ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِيْ بُيُوْتِكُمْ﴾
- 126 ﴿وَلِيْمَحْصَ مَا فِيْ قُلُوْبِكُمْ﴾
- 127 155- ﴿اِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمْ﴾
- 128 156- ﴿كَالَّذِيْنَ كَفَرُوْا﴾
- 128 ﴿وَاللّٰهُ يَخِيْ وَيَمِيْتُ﴾
- 128 157- ﴿اَوْمَتُمْ﴾
- 128 - ﴿لِمَغْفِرَةٍ﴾
- 129 - ﴿خَيْرُ﴾
- 129 159- ﴿لَنْتَ لَهُمْ﴾
- 129 ﴿فَاَعْفُ﴾
- 130 168- ﴿اِنْ كُنْتُمْ صَادِقِيْنَ﴾
- 132 169- ﴿وَلَا تَخْسِبَنَّ﴾
- 132 172- ﴿لِلَّذِيْنَ اَحْسَنُوْا مِنْهُمْ وَاَتَّقُوا﴾ الآية

- 132 173- ﴿فَرَادَهُمْ إِيمَانًا﴾
- 133 177- ﴿وَلَهُمْ عَذَابُ الْيَمِّ﴾
- 133 178- ﴿عَذَابُ مُهَيْنٍ﴾
- 134 179- ﴿يَمِيزُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾
- 134 ﴿أَجْزَ عَظِيمٍ﴾
- 135 180- ﴿يَنْخَلُونَ﴾
- 135 181- ﴿قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ﴾
- 135 ﴿سَنَكْتُبُ﴾
- 135 ﴿وَقَتْلَهُمُ الْانْبِيَاءَ﴾
- 136 183- ﴿حَتَّى يَأْتِيَنا بِقُرْبَانٍ﴾
- 136 186- ﴿لَتَبْلُغُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ الآية
- 137 ﴿وَتَتَّقُوا﴾
- 137 ﴿فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾
- 138 187- ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾
- 138 ﴿وَرَأَى ظُهُورَهُمْ﴾
- 138 189- ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾
- 140 190- ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ﴾
- 141 191- ﴿مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾
- 142 192- ﴿مَنْ تَدْخُلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾
- 143 193- ﴿ذُنُوبُنَا﴾
- 143 195- ﴿لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ﴾
- 145 200- ﴿وَرَابِطُوا﴾

سُورَةُ النِّسَاءِ

- 148 1- ﴿مَنْ نَفْسٍ﴾
- 148 ﴿كَثِيرًا﴾

- 149 2- «وَأَتُوا الْيَتَامَى»
- 149 11- «فِي أَوْلَادِكُمْ»
- 149 «لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ»
- 150 12- «وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ»
- 150 - «إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ»
- 151 - «فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ»
- 151 - «إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ»
- 151 - «وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ»
- 152 - «فَهُنَّ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ»
- 153 - «غَيْرِ مُضَارٍّ»
- 154 - «عَلَيْهِ»
- 154 - «حَلِيمٍ»
- 154 13- «تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ»
- 154 - «نُدْخِلْهُ»
- 155 14- «وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ»
- 157 15- «مِنْ نَسَائِكُمْ»
- 159 20- «مَكَانَ زَوْجٍ»
- 159 25- «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا»
- 160 26- «يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ»
- 161 «وَيَهْدِيَكُمْ»
- 161 27- «وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ»
- 162 34- «تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ»
- 163 36- «وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»
- 164 - «وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا»
- 165 - «مُخْتَلًا فَخُورًا»

- 165 41- «مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدٌ»
- 165 - «عَلَى هَؤُلَاءِ»
- 165 43- «مَا تَقُولُونَ»
- 167 «وَإِنْ كُنْتُمْ مُرْضَى»
- 167 «أَوْ لَامِسْتُمُ النِّسَاءَ»
- 167 48- «وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ»
- 168 49- «بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي»
- 168 50- «الْكُذِّبَ»
- 169 52- «وَمَنْ يُلْعَنِ اللَّهُ»
- 169 - «فَلَنْ تَجِدَ»
- 169 53- «أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ»
- 169 54- «أَمْ يَخْسَدُونَ»
- 169 - «فَقَدَاتَيْنَا»
- 170 56- «كَفَرُوا بِآيَاتِنَا»
- 170 «كُلَّمَا نَضِجَتْ»
- 170 57- «وَالَّذِينَ ءَامَنُوا»
- 171 «سَنُدْخِلُهُمْ»
- 171 58- «إِلَى أَهْلِهَا»
- 173 59- «مِنْكُمْ»
- 173 65- «ثُمَّ لَا يَجِدُوا»
- 173 66- «مَا فَعَلُوهُ»
- 174 - «الْأَقْلِيلَ»
- 174 71- «أَوْ انفَرَوْا جَمِيعًا»
- 174 74- «الَّذِينَ يَشْرُونَ»
- 175 75- «رَبَّنَا أَخْرِجْنَا»

- 76- ﴿يَقَاتِلُونَ﴾ 175
- ﴿إِنْ كَيْدَ الشَّيْطَانِ﴾ 175
- 79- ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيْنَةٍ﴾ 175
- 80- ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ 176
- 82- ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ 176
- ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ﴾ 177
- 84- ﴿لَا تَكُفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ 177
- 86- ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ﴾ 177
- ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ 179
- 88- ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ﴾ 179
- ﴿مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ 180
- ﴿وَمَنْ يَضِلَّ اللَّهُ﴾ 180
- ﴿فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ 180
- 92- ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا﴾ 180
- ﴿خَطَأً﴾ 181
- ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً﴾ 182
- ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ 183
- ﴿تُؤْتَى مِنَ اللَّهِ﴾ 183
- ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقُ فِدْيَةٍ﴾ 184
- 93- ﴿مُتَعَمِّدًا﴾ 184
- 95- ﴿وَكَلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْخُسْنَى﴾ 184
- 102- ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ 185
- ﴿فَأَقَمْتَ لَهُمْ﴾ 185
- ﴿وَاخْذُوا حِذْرَكُمْ﴾ 185
- 103- ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ 186

- 186 141- «وَلَنْ يُجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا»
 186 143- «لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ»
 186 152- «سَوْفَ نُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ»
 187 157- «رَسُولَ اللَّهِ»
 187 - «وَلَكِنْ شَبَّهَ لَهُمْ»
 188 - «الْأَتْبَاعَ الظَّنَّ»
 189 161- «وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا»
 189 - «وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ»

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

- 190 5- «وَطَعَامُكُمْ حَلَّ لَهُمْ»
 191 6- «وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا»
 192 17- «قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»
 192 31- «فَأَوَارَى»
 193 - «فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ»
 194 33- «يَحَارِبُونَ»
 195 56- «وَمَنْ يَقُولُ اللَّهُ»
 195 64- «وَلِيُزِيدَنَّ كَثِيرًا» الآية
 196 89- «إِذَا حَلَفْتُمْ»

سُورَةُ الْأَنْعَامِ

- 197 55- «وَلَتَسْتَبِينَ»
 198 91- «قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى»
 198 115- «وَتَمَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ»
 198 - «لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ»
 199 138- «وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ»
 201 «افْتَرَاءٌ عَلَيْهِ»

- 142- ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ 201
 152- ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ﴾ 201
 165- ﴿إِنَّ رَيْكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ 202

سُورَةُ الْأَعْرَافِ

- 7- ﴿فَلَنَقْصُصَ عَلَيْهِمْ﴾ 204
 17- ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُ فِيهَا﴾ الآية 204
 22- ﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا﴾ 204
 111- ﴿أَرْجِهْ﴾ 205
 115- ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقَى وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمَلْقِينَ﴾ 205
 143- ﴿فَقَالَ لَنْ تَرَانِي﴾ 206

سُورَةُ الْأَنْفَالِ

- الحلاف في المكي والمدني منها 208
 33- ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ 208
 41- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ 209
 60- ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ﴾ 210
 70- ﴿إِنَّ يَلْعَلُ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا﴾ 210

سُورَةُ بَرَاءة

- علة ترك البسملة من أولها 212
 46- ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَا عُدُو لَهُ، عُدَّةٌ﴾ 212
 -﴿وَلَكِنْ كَرِهَ﴾ 213
 66- ﴿إِنْ يُغْفَ عَنْ طَائِفَةٍ﴾ 214
 92- ﴿وَأَعْيُنُهُمْ﴾ 215
 -﴿حَزَنًا﴾ 216
 103- ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ 216
 105- ﴿فَسِيرِى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ 217

سُورَةُ يُونُسَ

- 11- ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ﴾ الآية 218
- 13- ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ﴾ 218
- ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ 219
- 35- ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾ الآية 219
- 37- ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ 220
- ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ 220
- 41- ﴿وَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ لِي عَمَلِي﴾ الآية 220
- ﴿أَنْتُمْ بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ﴾ 220
- 42- ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يُسْتَمْعُونَ﴾ الآية 221
- 44- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ﴾ 222
- ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ 222
- 46- ﴿وَأَمَّا نُورُيْنِكَ بُغْضُ الَّذِي نَعِدُهُمْ، أَوْ تَتَوَفَّيْنِكَ﴾ 222
- 47- ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ﴾ 223
- ﴿وَهُمْ لَا يَظْلِمُونَ﴾ 223
- 60- ﴿وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ 223
- 61- ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾ إلى قوله ﴿وَمَا يَغْرِبُ عَنْ رَبِّكَ﴾ 224
- 66- ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ 224
- ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ﴾ 225
- 91- ﴿الْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ﴾ 225
- 108- ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ﴾ الآية 225

سُورَةُ هُودٍ

- 5- ﴿يَعْلَمُ مَا يَسْرُونَ وَمَا يُغْلَنُونَ﴾ 226
- 9- ﴿وَلَنْ أَدْنِيَ الْإِنْسَانَ مِنْهُ رَحْمَةً﴾ الآية 226
- 13- ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ الآية 227

- 14- ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا﴾ 228
- ﴿فَاعْلَمُوا﴾ 228
- ﴿أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ 229
- 16- ﴿وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ 230
- 17- ﴿مِنَ الْأَخْرَابِ﴾ 230
- ﴿فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ﴾ 230
- 18- ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ 230
- ﴿عَلَى رَبِّهِمْ﴾ 230
- 21- ﴿وَضَلَّ عَنْهُمْ﴾ 231
- 34- ﴿إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ﴾ 231
- 41- ﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُزْسَاهَا﴾ 231
- ﴿إِنْ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ 232
- 42- ﴿وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ 232
- 43- ﴿سَاوِي﴾ 232
- ﴿بَيْنَهُمَا﴾ 232
- ﴿فَكَانَ مِنَ الْمُفْرَقِينَ﴾ 232
- 44- ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ اقْلَعِي﴾ 232
- ﴿وَعِيشُ الْمَاءِ وَقَضَى الْأَمْرُ﴾ 233
- ﴿وَقِيلَ بَعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ 233
- 45- ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ، فَقَالَ﴾ الآية 233
- 47- ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ﴾ الآية 234
- 52- ﴿وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ 234
- 53- ﴿قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ 235
- ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ 235
- 54- ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾ 235

- 57- ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ الآية 235
- 61-62- ﴿وَإِلَى ثَمُودَ﴾ إلى قوله ﴿مُرِيبَ﴾ 236
- 63- ﴿قَالَ يَاقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي﴾ 236
- 64- ﴿وَيَاقَوْمِ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ 238
- 66- ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ 238
- 67- ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ 238
- 74- ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ﴾ 239
- 89- ﴿وَيَاقَوْمِ لَا يُجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ﴾ الآية 239
- 92- ﴿قَالَ يَاقَوْمِ أَرَهْطَى أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ 239
- 99- ﴿وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ نَعْتَهُ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ 240
- 118- ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَرَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ 240

سُورَةُ يُوسُفَ

- 21- ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ﴾ الآية 241
- 22- ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾ 241
- 23- ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ 242
- 23- ﴿وَرَاوَدَتْهُ﴾ 242
- 242- ﴿الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ 242
- 242- ﴿وَعَلَقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ 242
- 242- ﴿أَحْسَنَ مَثْوَى﴾ 242
- 243- ﴿إِنَّهُ لَا يَفْلَحُ الظَّالِمُونَ﴾ 243
- 24- ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾ 243
- 249- ﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ 249
- 29- ﴿يُوسُفَ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ 251
- 251- ﴿مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ 251
- 30- ﴿فِي الْمَدِينَةِ﴾ 251

- 251 «إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ»
- 252 31- «وَعَاتَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سَكَينًا»
- 252 «فَلَمَّا رَأَيْنَهُ،»
- 252 «مَا هَذَا بَشَرًا»
- 253 32- «قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي»
- 253 33- «قَالَ رَبِّ السَّجْنِ»
- 254 -«أَحَبُّ»
- 254 «أَضْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ»
- 254 34- «فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ، فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ»
- 255 -«إِنَّهُ، هُوَ السَّمِيعُ»
- 255 -«الْعَلِيمُ»
- 255 35- «مَنْ بَعْدِ»
- 256 -«الْآيَاتِ»
- 256 36- «وَدَخَلَ مَعَهُ»
- 256 -«نَبْنِنَا»
- 256 -«إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ»
- 257 37- «مِمَّا عَلَّمَنِي»
- 257 -«إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ»
- 257 -«وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ»
- 257 38- «وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ ..» الآية
- 257 -«مَا كَانَ لَنَا»
- 257 -«وَعَلَى النَّاسِ»
- 258 39- «يَا صَاحِبِي السَّجْنِ»
- 258 -«أَزْيَابِ»
- 258 -«أَمِ اللَّهِ»

- 258 40- (الْقِيَمُ)
- 258 41- (أَحَدُكُمَا)
- 259 42- (ظَنُّ)
- 259 - (أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ)
- 259 - (فَأَنسَاهُ)
- 259 - (ذَكَرَ رَبِّهِ)
- 260 43- (أَرَى)
- 260 - (سَمَانٍ)
- 260 45- (نَجَا)
- 260 48- (ثُمَّ يَأْتِي)
- 261 62- (وَقَالَ لِفَتَاتِهِ)
- 261 67- (مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ)
- 261 72- (وَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ)
- 263 80- (فَلَمَّا اسْتِأْذَنُوا مِنْهُ ... الآية)
- 263 - (قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا)
- 264 - (حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي)
- 264 - (أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي)
- 264 81- (ارْجِعُوا)
- 264 - (فَقُولُوا)
- 264 - (وَمَا كُنَّا)
- 264 - (وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ)
- 265 83- (بَلْ سَوَّلَتْ)
- 265 85- (تَاللَّهِ تَفْتَوُوا)
- 265 110- (وَضَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا)

سورة الزعد

- 267-الخلاف في المكي والمدني منها-
- 2671-«وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ»
- 2682-«اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ»
- 268-«بِغَيْرِ عَمَدٍ»
- 269-«يَذَّبِرُ الْأَمْرَ يُفْضِلُ الْآيَاتِ»
- 269-«بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ»
- 2693-«وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ»
- 2694-«وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ إِلَى «وَعِصْرٍ صُنَّانٍ»
- 270-«بِمَاءٍ وَحِدٍ»
- 270-«وَنُقْضَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ»
- 2716-«وَيَسْتَفْجِلُونَكَ»
- 271-«بِالسَّيْفَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ»
- 2728-«اللَّهُ يَغْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى وَمَا تَغِيصُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ»
- 2729-«عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ»
- 272-«الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ»
- 27311-«يَحْفَظُونَهُ»
- 273-«مَنْ أَمَرَ اللَّهُ»
- 273-«وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ الْآيَةَ»
- 27314-«الْأَكْبَاسِطِ»
- 274-«وَمَا دَعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ»
- 27515-«وَلِلَّهِ يَسْجُدُ» الْآيَةَ
- 27516-«قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ»
- 276-«أُولِيَاءِ»
- 276نَفْعًا وَلَا ضَرًّا»

- 277-«هَلْ يَسْتَوِي»
- 277-«أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ أَمْ جَعَلُوا»
- 277-«خَلَقُوا كَخَلْقِهِ»
- 277-«خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ»
- 278-«وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ»
- 27817-«أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً»
- 27818-«وَمَا وَاهُمْ جَهَنَّمَ»
- 27819-«أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى»
- 27820-«الَّذِينَ يُوفُونَ» إِلَى «عُقَبَى الدَّارِ»
- 27923-«جَنَّاتٍ عَدْنٍ»
- 279-«وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ»
- 28024-«فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ»
- 28025-«وَالَّذِينَ يَنْتَقِضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ» الآية
- 28126-«اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ» الآية
- 282-«وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا مَتَاعٌ»
- 28227-«وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا»
- 282-«آيَةً»
- 282-«قُلْ إِنْ اللَّهُ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ أُنَابَ»
- 28328-«بِذِكْرِ اللَّهِ»
- 28333-«عَلَى كُلِّ نَفْسٍ»
- 28335-«مِثْلُ الْجَنَّةِ» الآية
- 284-«أَكَلُهَا دَائِمٌ وَظُلُّهَا»
- 284-«اتَّقُوا»
- 285«الْكَافِرِينَ»
- 28536-«وَالَّذِينَ اتَّيْنَاهُمُ الْكِتَابَ»

- 285 - «وَلَا أُشْرِكُ بِهِ»
 285 - «إِلَيْهِ»
 285 -37- «وَلَا وَاقٍ»

سورة إبراهيم

- 286 6- «وَيَذَّبَحُونَ»
 287 9- «أَلَمْ يَأْتِكُمْ»
 287 - «لَا يَعْلَمُهُمْ»
 287 - «وَأَنَا لَفِي شَكٍّ»
 288 10- «أَفِي اللَّهِ شَكٌّ»
 288 11- «قَالَتْ لَهُمْ»
 289 12- «سَبَلْنَا»
 289 13- «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ»
 290 - «لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ»
 290 14- «وَخَافَ وَعِيدٌ»
 290 17- «وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ»
 291 21- «وَبَرُّوْا»
 291 - «فَقَالَ»
 291 - «الضُّعَفَاءُ»
 291 - «قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهْدَيْنَاكُمْ»
 291 22- «وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا»
 292 - «إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ»
 292 - «وَمَا كَانَ لِي»
 292 - «فَاسْتَجَبْتُمْ»
 292 - «فَلَا تَلُومُونِي»
 293 23- «وَادْخُلَ»

- 293- (بِإِذْنِ رَبِّهِمْ) -
- 293- (سَلَامٌ) -
- 294- 24- (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا) -
- 294- 26- (وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ) -
- 294- (مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ) -
- 295- 27- (وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) -
- 295- 28- (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا) -
- 295- (وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ) -
- 295- 30- (لِيَضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ) -
- 295- 31- (يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) -
- 296- (وَلَا خُلَالٌ) -
- 297- 32- (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ) -
- 297- (بِأَمْرِهِ) -
- 297- 33- (وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ) -
- 297- 34- (مَنْ كُلْ) -
- 298- (وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ) -
- 298- (نِعْمَتٌ) -
- 298- (إِنَّ الْإِنْسَانَ لظَلُومٌ كَفَّارٌ) -
- 299- 35- (هَذَا الْبَلَدُ) -
- 301- (وَيُنَى) -
- 301- 36- (رَبِّ إِنَّهُمْ) -
- 301- 37- (إِنِّي أَسْكَنْتُ) -
- 301- (عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ) -
- 301- (رَبَّنَا) -
- 302- (وَأَرْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ) -

- 302 38- ﴿رَبُّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ...﴾ الآية
- 302 - ﴿وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾
- 302 39- ﴿عَلَى الْكَبِيرِ﴾
- 302 - ﴿لَسْمِيعٍ﴾
- 302 42- ﴿وَلَا تَخْسِبَنَّ﴾
- 303 48- ﴿يَوْمَ تَبْدُلُ﴾
- 303 49- ﴿يَوْمَئِذٍ﴾
- 303 52- ﴿وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾

سورة الحج

- 304 1- ﴿أَلَمْ تَلِكْ ءَايَاتِ الْكِتَابِ﴾
- 305 3- ﴿ذُرَّهُمْ يَا كُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا﴾
- 305 4- ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا﴾
- 305 - ﴿مِنْ قَرْيَةٍ﴾

سورة مريم

- 306 7- ﴿إِسْمُهُ، يَخْيِي﴾
- 307 12- ﴿وَعَاتَيْنَهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾
- 308 13- ﴿وَحَنَانًا﴾
- 309 54- ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ﴾
- 310 - ﴿إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ﴾
- 311 75- ﴿إِنَّمَا الْعَذَابُ وَآمَّا السَّاعَةِ﴾
- 311 88- ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَانُ وَلَدًا﴾
- 311 98- ﴿هَلْ نَحْسُ﴾

سورة طه

- 313 10- ﴿ءَأَنسَتْ نَارًا﴾
- 314 58- ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسُجْرٍ مِّثْلِهِ﴾

- 315 67- «فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً»
 316 73- «وَمَا أَكْرَهْتَنَا»
 316 105- «فَقُلْ يَنْسِفُهَا»

سورة الأنبياء

- 318 20- «لَا يَفْتَرُونَ»
 318 79- «وَكَلَّا أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا»

سورة الحج

- 320 -الخلاف في مكبها ومدنيها
 320 2- «ذَاتِ حِمْلٍ»
 323 6- «وَأَنَّهُ يُخَيِّبُ الْمَوْتَى»
 324 8- «يَغْيِرْ عِلْمَ»
 324 73- «لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا»

سورة المومنين

- 326 17- «فَزَقَكُمُ»
 326 18- «عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ»
 326 19- «فَأَنشَأْنَا لَكُمْ بِهِ»
 327 76- «وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ»
 327 95- «وَأَنَا عَلَى أَنْ تُرِيكَ مَا نَعْدُهُمْ لِقَادِرُونَ»
 328 96- «أَدْفَعْ بِأَلْفِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ»
 329 108- «وَلَا تَكَلِّمُونَ»
 329 109- «رَبَّنَا ءَامِنَا»

سورة النور

- 330 2- «الرَّانِيَّةُ وَالرَّانِي»
 331 3- «الرَّانِي لَا يَنْكحُ إِلَّا رَانِيَةً»
 332 4- «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُخَصَّنَاتِ»

- 332 6- ﴿الْأَنْفُسُ هُمْ﴾
- 332 13- ﴿فَاُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾
- 333 16- ﴿أَنْ تُتَكَلَّمُ﴾
- 333 22- ﴿وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾
- 333 35- ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾
- 334 50- ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾
- 334 -﴿أَمْ اِزْتَابُوا﴾
- 334 -﴿أَمْ يَخَافُونَ﴾ إِلَى آخِرِهِ
- 334 61- ﴿مَنْ يُبَيِّنْكُمْ﴾
- 335 62- ﴿فَإِذَنْ لِّمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ﴾

سورة الفرقان

- 336 1- ﴿تَبَارَكَ﴾
- 336 3- ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا﴾
- 337 4- ﴿إِفْكٌ﴾
- 337 -﴿اِنْتَرَاهُ﴾
- 337 -﴿اٰخِرُونَ﴾
- 337 -﴿وَزُورًا﴾
- 338 5- ﴿وَقَالُوا اَسَاطِيرُ﴾
- 338 -﴿بُكَرَةٌ وَأَصِيلًا﴾
- 338 6- ﴿قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ﴾
- 338 39- ﴿الْأَمْثَالُ﴾
- 339 40- ﴿اَقْلَمُ يَكُونُوا يَرُودُهَا﴾
- 339 -﴿بَلْ كَانُوا لَا يَتَرُجُونَ نُشُورًا﴾
- 339 43- ﴿إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾
- 340 50- ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ﴾

- 340 51- (وَلَوْ شِئْنَا لَئِبَغَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا)
- 340 53- (مَرَجَ الْبَغْرَيْنِ)
- 340 64- (سَجْدًا وَقِيَامًا)

سورة الشعراء

- 341 18- (أَلَمْ نُرَبِّكَ)
- 341 19- (وَفَعَلْتَ فَعَلَتَكَ)
- 341 21- (حُكْمًا)
- 342 28- (إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)
- 342 20- (إِذَا)
- 343 21- (فَوَهَبَ لِي زَيْي حُكْمًا)
- 343 31- (إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ)
- 344 32- (فَإِذَا هِيَ ثَغْبَانٌ مُبِينٌ)
- 345 33- (وَنَزَعَ يَدَهُ)
- 345 35- (بِسَخَرِهِ)
- 345 - (فَمَاذَا تَأْمُرُونَ)
- 346 36- (أَرْجِهْ)
- 346 - (وَابْعَثْ)
- 346 43- (الْقَوْمَ مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ)
- 346 45- (تَلَقَّفْ)
- 347 63- (فَانْفَلِقْ)
- 347 105- (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ)
- 348 106- (أَلَا تَتَّقُونَ)
- 348 109- (وَمَا أَسْأَلُكُمْ)
- 348 112- (وَمَا عَلِمِي)
- 349 128- (أَتَبْنُونَ)

- 142- (إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ صَالِحٌ) 349
- 152- (وَلَا يَضِلُّونَ) 349
- 165- (أَتَاتُونِ) 349
- 176- (كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ) 350
- 181- (أَوْفُوا الْكَيْلَ) 351
- 185- (مِنَ الْمَسْحُورِينَ) 351
- 186- (وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ) 351
- 198- (الْأَعْجَمِينَ) 352
- 202- (بَغْتَةً) 352
- 210- (وَمَا تَنْزَلَتْ) 353
- 211- (وَمَا يَسْتَطِيعُونَ) 353
- 213- (فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ) 353

سورة النمل

- 9- (إِنَّهُ، أَنَا اللَّهُ) 354
- 12- (وَأَدْخِلْ يَدَكَ) 354
- 20- (وَتَفْقَدُ الطَّيْرَ) الآية 354
- (الْهَهِدْ) 355
- 24- (مِن دُونِ اللَّهِ) 355
- 28- (مَاذَا يَرْجِعُونَ) 356
- 35- (إِنِّيهِمْ) 356
- (بِهَدْيَةٍ) 356
- (فَنَازِرَةٌ) 356
- 41- (نَكُرُوا لَهَا) 357
- (تَنْظُرُ) 357

- 357- «أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ»
- 357-42- «أَهْكَذَا»
- 358-46- «لَمْ تَسْتَغْجِلُونْ»
- 358-61- «وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا»
- 359- «بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»
- 359-62- «قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ»
- 359-63- «وَمَنْ يُرْسِلْ»
- 360- «تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ»
- 360-63- «أَمْنَ يُبْدَأُ الْخَلْقَ»
- 360-64- «قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ»
- 361-65- «قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ»
- 361- «وَمَا يَشْعُرُونَ»
- 362-66- «بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ»
- 362- «بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ»
- 362-68- «هَذَا نَحْنُ»
- 363-79- «فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ»
- 363-86- «أَلَمْ يَرَوْا»
- 364- «لَقَوْمٌ يُؤْمِنُونَ»
- 364-87- «فَفَزَعُوا»
- 365- «إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ»
- 365-88- «وَهِيَ تَمْرٌ»
- 366- «صُنِعَ اللَّهُ»
- 366- «خَبِيرٌ»
- 366-89- «مَنْ جَاءَ»

سورة القصص

- 367-الخلافة في المكي والمدني منها

- 368 3- «نَتْلُوا عَلَيْكَ»
- 368 4- «فِي الْأَرْضِ»
- 368 5- «وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ»
- 368 - «وَنَجْعَلُكُمْ أَيْمَةً»، وما بعد
- 369 8- «لِيَكُونَ»
- 370 - «عَدُوا وَحَزْنَا»
- 370 11- «لِأَخْتِهِ»
- 370 14- «وَاسْتَوَى»
- 371 27- «قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ انْكَحِكَ»
- 371 29- «فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ»
- 371 33- «إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ»
- 372 34- «أَفْصَحْ مِنِّي لِسَانًا»
- 372 36- «مُفْتَرًى»
- 373 37- «وَقَالَ مُوسَى»
- 373 39- «وَاسْتَكْبَرَ»
- 373 - «بَغْيِ الْحَقِّ»
- 374 - «وَوَظَنُوا»
- 374 43- «لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ»
- 374 44- «الْأَمْرَ»
- 374 45- «وَلَكِنَّا»
- 375 47- «وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ»
- 375 63- «الْقَوْلُ»
- 375 67- «فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ»
- 376 «وَعَمِلَ صَالِحًا»

سورة العنكبوت

- 377 4- (سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ)
- 377 8- (وَوَصَّيْنَا)
- 377 (وَإِنْ جَاهِدَاكَ) الآية
- 377 12- (اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا)
- 378 (إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ)
- 379 22- (وَلَا فِي السَّمَاءِ)
- 380 52- (قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيداً)
- 381 53- (لَجَاءَهُمْ)

سورة الروم

- 382 30- (خَفِيفاً)
- 382 55- (مَا لَيْشُوا غَيْرَ سَاعَةٍ)

سورة لقمان

- 383 6- (بَغِيرَ عِلْمٍ)
- 383 7- (وَلِيٍّ مُسْتَكْبِراً)
- 383 17- (وَأَمَرَ بِالْغُرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ)
- 384 34- (عِنْدَهُ، عِلْمُ السَّاعَةِ)

سورة تنزيل

- 385 2- (تَنْزِيلِ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ)
- 385 4- (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ)
- 386 (وَمَا بَيْنَهُمَا)
- 386 (فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ)
- 386 (وَلِيٍّ)
- 387 5- (يَذْبُرُ الْأَمْرَ)
- 387 13- (وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هَدَاهَا)

سورة الأحزاب

- 388 4- (مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ)
- 390 5- (أَدْعُوهُمْ إِلَىٰ بَالِهِمْ)
- 391 - (هُوَ أَقْسَطُ)
- 393 - (فَإِنْ لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ)
- 393 - (وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ) الآية
- 394 6- (إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا)
- 397 15- (وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ لَا يُولُونَ الْآذِينَ)
- 397 16- (إِنْ فَرَزْتُمْ)
- 398 - (مَنْ أَلَوْتَ)
- 398 28- (قُلْ لَا زَوْجَ لَكَ إِنْ كُنْتَ)
- 400 32- (لَسْتُ كَأَحَدٍ)
- 401 33- (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ)
- 403 - (تَبَرَّجْنَ)
- 403 35- (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ)
- 408 - (أَعِدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً)
- 409 36- (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ)
- 411 37- (وَتَخْفِي فِي نَفْسِكَ)
- 412 38- (وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مُقَدَّورًا)
- 412 40- (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ)
- 414 - (وَحَاقَتِ النَّبِيُّنِ)
- 419 41- (اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا)
- 422 50- (إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ)
- 423 53- (وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ)

سورة سبأ

- 425 12- ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾
- 425 21- ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾
- 427 24- ﴿قُلْ مَنْ يُزِقُّكُمْ﴾ الآية
- 427 42- ﴿عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تَكْذِبُونَ﴾
- 428 47- ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾
- 428 49- ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبَدِّلُ الْبَاطِلَ وَمَا يَعْبُدُ﴾
- 429 50- ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي﴾
- 430 52- ﴿وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَافُشُ﴾

سورة فاطر

- 432 10- ﴿وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ﴾
- 432 19- ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾
- 435 22- ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ﴾
- 436 24- ﴿وَإِنْ مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾
- 436 27- ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾
- 437 28- ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾
- 437 34- ﴿أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾
- 437 36- ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾
- 438 40- ﴿مَاذَا خَلَقُوا﴾
- 438 - ﴿أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ﴾
- 438 - ﴿أَمْ آتَيْنَهُمْ كِتَابًا﴾
- 439 41- ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾
- 439 42- ﴿مِنْ أَخَذَى الْأُمَمِ﴾

سورة يس

- 441 -الخلافة في حكم التسمية بياسين

- 442 20- «وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ»
- 443 22- «وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ»
- 446 20- «اتَّبِعُوا الرُّسُلَ»
- 446 29- «إِنْ كَانَتْ الْأَصْحَةُ وَاحِدَةً»
- 448 30- «يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ»
- 448 39- «كَانُفَرَجُونَ الْقَدِيمِ»
- 449 40- «وَلَا أَيْلَ سَابِقِ النَّهَارِ»
- 450 41- «وَعَايَةَ لَهُمْ ، أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفَلَكِ الْمَشْهُونِ»
- 454 43- «وَأَنْ نُّشَاءَ نَفْرَقَهُمْ»
- 454 - «فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ»
- 454 - «وَلَا هُمْ يَنْقُذُونَ»
- 455 47- «أَنْطَعِمُ مَنْ نُوْشِئَاءَ اللَّهِ أَطْعَمَهُ»
- 455 48- «مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»
- 455 51- «فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ»
- 456 58- «مَنْ رَبِّ رَحِيمٍ»
- 457 59- «وَأَمَّا تَرَاوِ الْأَيُّومِ»
- 457 60- «أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ»
- 458 65- «الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ»
- 461 66- «وَلَوْ نَشَاءُ لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ»
- 462 68- «وَمَنْ نَعْمَرُهُ نُنَكِّسْهُ»
- 462 69- «وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ»
- 465 75- «وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ مُخَضَّرُونَ»
- 466 77- «أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ»
- 467 76- «وَضَرَبَ لَنَا مِثْلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ»
- 469 80- «الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا»

473 83- (فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ)

473 - (وَالَيْهِ تَرْجَعُونَ)

سورة الصافات

477 89- (فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ)

478 91- (فَقَالَ أَأَتَاكُلُونَ)

479 94- (يَرْفُونَ)

480 96- (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ)

سورة ص

481 2- (بَلِ الدِّينِ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ)

481 24- (فَاسْتَغْفِرْ لَهُ)

483 27- (ذَلِكَ ظَنُّ الدِّينِ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلدِّينِ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ)

484 77- (فَاخْرُجْ مِنْهَا)

سورة تنزيل

485 22- (فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّيِّهِ)

485 41- (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)

485 - (بِالْحَقِّ)

486 - (وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهِ)

486 43- (شَفَعَاءَ)

487 44- (قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً)

488 (لَهُ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)

489 45- (وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ)

491 62- (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ)

492 - (وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ)

492 75- (خَافِينَ مِّنْ حَوْلِ الْعَرْشِ)

سورة غافر

- 493 3- ﴿وَقَابِلِ التُّوبِ﴾

سورة فصلت

- 495 38- ﴿فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا﴾
 495 44- ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَجَبِيًّا﴾
 497 - ﴿أَوَلَيْكَ يٰنَادُونَ﴾

سورة الدخان

- 499 3- ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾
 499 4- ﴿فِيهَا يُفْرَقُ﴾
 500 17- ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾

سورة الجاثية

- 502 2- ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾
 504 23- ﴿وَأَضْلَهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾
 505 27- ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُخْسِرُ الْمُنْطَلِقُونَ﴾
 505 29- ﴿يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾
 506 30- ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ الْآيَةُ
 506 ﴿فَيَذِخُلُهُمْ رَحْمَتِي﴾
 507 32- ﴿إِنْ نَظُنُّ الْآظِنَاءَ﴾

سورة الأحقاف

- 509 3- ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾
 510 4- ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾
 510 - ﴿إِيْتُونِي بِكِتَابٍ﴾
 512 7- ﴿هَذَا سَخِرَ مِنْ﴾
 513 9- ﴿وَمَا أَذْرِي مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾
 514 15- ﴿وَوَضِعْنَا الْإِنْسَانَ بِالْذِّمَةِ﴾

- 516 ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كَرْهًا﴾
- 517 ﴿وَحَمْلُهُ، وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾
- 517 ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾
- 518 19- ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ﴾
- 521 21- ﴿وَأَذْكُرَ أَخَا عَادٍ﴾
- 522 -﴿وَقَدْ خَلَّتِ النَّذْرُ﴾
- 522 23- ﴿قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ﴾
- 522 -﴿وَلَكِنِّي﴾
- 523 24- ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ﴾
- 523 31- ﴿وَعَامِنُوَابِهِ﴾
- 523 -﴿مَنْ ذُنُوبِكُمْ﴾
- 524 35- ﴿أُولُوا الْعِزْمِ﴾
- 525 -﴿سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ﴾

سُورَةُ الْقِتَالِ

- 526 1- ﴿أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾
- 527 2- ﴿وَهُوَ الْحَقُّ﴾
- 528 7- ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾
- 528 10- ﴿وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَلُهَا﴾
- 528 11- ﴿لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾
- 528 12- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْخُلُ﴾
- 529 23- ﴿فَأَصْمَهُمْ﴾
- 529 24- ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ﴾
- 530 -﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾
- 530 30- ﴿فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾
- 531 -﴿فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾
- 533 36- ﴿وَإِنْ تَوَمَّنْوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾

سُورَةُ الْفَتْحِ

- 535 1- (إِنَّا فَتَحْنَا)
- 535 2- (مَا تَقْدُمُ)
- 536 3- (نُصْرًا عَزِيزًا)
- 536 4- (السَّكِينَةَ)
- 537 6- (عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السُّوءِ)
- 537 8- (شَاهِدًا)
- 539 9- (لَتُؤْمِنُوا)
- 539 (وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ)
- 540 10- (فَمَنْ نُكِّثْ)
- 540 11- (وَأَهْلُونَا)
- 542 11- (بِمَا تَعْمَلُونَ)
- 542 13- (وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ)
- 542 14- (يَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ)
- 543 15- (إِذَا أَنْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمَ)
- 543 18- (إِذْ يَبَا يَعُونُكَ)
- 544 (تَحْتَ الشَّجَرَةِ)
- 545 (فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ)
- 545 19- (يَاخُذُونَهَا)
- 545 26- (إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ)
- 547 (وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ)
- 547 (وَكَانُوا أَحَقُّ بِهَا)
- 547 (وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا)
- 548 27- (مَخْلُقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ)
- 548 28- (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ)

- 549 - (عَلَى الَّذِينَ كُلِّهِ)
- 549 29- (فَازَرَهُ)

سُورَةُ الْحَجَرَاتِ

- 550 6- (إِنْ جَاءَ كُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ)
- 551 7- (وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ)
- 551 12- (اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ)
- 553 - (وَلَا تَجَسَّسُوا)
- 554 - (فَكَرِهْتُمُوهُ)
- 554 13- (شُعُوبًا وَقَبَائِلَ)
- 555 14- (قَالَتِ الْأَعْرَابُ)
- 556 - (عَامِنًا)
- 559 16- (قُلْ أَعْلَمُونِ اللَّهُ بِدِينِكُمْ) الآية

سُورَةُ ق

- 560 2- (أَنْ جَاءَهُمْ)
- 560 - (فَقَالَ)
- 560 4- (قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ)
- 561 6- (فَوْقَهُمْ)
- 561 7- (وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ)
- 562 8- (تَنْصُرَةً)
- 562 10- (لَهَا طَلْعٌ)
- 562 14- (وَأَصْحَابُ الْإِيكَةِ)
- 563 16- (تَوَسَّسَ بِهِ نَفْسُهُ)
- 564 - (مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ)
- 565 18- (مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ)
- 565 20- (ذَلِكَ يَوْمُ الْوَعِيدِ)

- 21- (كُلْ نَفْسٌ) 565
 30- (وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ) 565
 33- (بِالْغَيْبِ) 566

سُورَةُ الذَّارِيَاتِ

- 33- (لَنُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ حِجَابًا) 567
 56- (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) 567

سُورَةُ الطُّورِ

- 9- (يَوْمَ تَمُورُ) 568
 - (مُورًا) 569
 21- (وَالَّذِينَ آمَنُوا) 569
 - (كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ) 571
 25- (وَأَقْبِلْ بِغَضِّهِمْ عَلَى بَغْضٍ) 572
 34- (فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ) 572

سُورَةُ الزُّحُمِ

- 41- (يَعْرِفُ الْمَخْرُومُونَ بِسِيمَاهُمْ) 573
 46- (وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ) 575
 50- (تَجْرِيَانِ) 575
 52- (مِنْ كُلِّ فَاكِهَةٍ) 576
 54- (مُتَكَلِّينَ) 576

سُورَةُ الْوَاقِعَةِ

- 17- (وَلَدَانِ مُخَلَّدُونَ) 577
 20- (مِمَّا يَتَخِيزُونَ) 578
 23- (كَأَمْثَالِ الْذُّلُقِ) 578
 25- (لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا) 579
 33- (لَا مَقْطُوعَةٍ) 580

580 68- (أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ)

580 70- (لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا)

سُورَةُ الْحَدِيدِ

582 21- (عَرَضُهَا كَعَرَضِ السَّمَاءِ)

سُورَةُ الْمُجَادَلَةِ

583 2- (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)

583 (وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مَنَّكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا)

583 3- (ثُمَّ يَعُودُونَ)

584 7- (يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ)

584 10- (إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ)

585 11- (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا)

سُورَةُ الْحَشْرِ

586 -تفسير لفظة "الغيلة" في كلام الزمخشري

587 -ما روي في فضل خواتم سورة الحشر

سُورَةُ الْمُمتَحِنَةِ

588 3- (لَن تَنفَعَكُمُ أَزْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ)

588 4- (عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا)

سُورَةُ الصَّفِّ

589 8- (مَتِّمُ نُورَةٍ)

تكملة التقييد الصغير

591 مقدمة ابن غازي

سورة الصف

592 14- (فَأَمْنَتْ طَآئِفَةٌ)

سورة الجمعة

593 5- (ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا)

593 8- ﴿فَإِنَّهُ مَلَأَقِيَكُمْ﴾

سورة المنافقون

594 4- ﴿أَجْسَامُهُمْ﴾

594 -﴿خَشَبٌ مُسْتَدَّةٌ﴾

594 7- ﴿وَلِلَّهِ خَزَايِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

595 10- ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾

سورة التغابن

596 2- ﴿فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾

596 6- ﴿وَاسْتَغْنَى اللَّهُ﴾

597 9- ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾

سورة الطلاق

598 2- ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾

598 12- ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾

سورة التحريم

601 1- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾

سورة الملك

602 10- ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ﴾

602 19- ﴿فَوْقَهُمْ صَافَاتٌ﴾

603 ﴿مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَانُ﴾

603 22- ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا﴾

603 30- ﴿فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾

سورة ن

604 35- ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾

604 43- ﴿يُذْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾

605 45- ﴿إِنْ كُنِيذِي مَتِينٍ﴾

سورة الحاقة

606 23- ﴿قُطُوْنَهَا دَانِيَةً﴾

606 27- ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ﴾

سورة المعارج

607 19- ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً﴾

سورة نوح

608 28- ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾

سورة الجن

609 10- ﴿أَشْرَأْ رَيْدَ بَيْنٍ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشْداً﴾

609 12- ﴿وَلَنْ نُّعْجزَهُ هَرَباً﴾

سورة المزمل

610 20- ﴿وَطَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾

سورة المدثر

611 31- ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلنَّاسِ﴾

611 48- ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾

سورة القيامة

612 34-35- ﴿أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ ثُمَّ أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ﴾

سورة الإنسان

614 26- ﴿وَسَبَّحَهُ بُيُوتٌ مُّطَوِّلاً﴾

سورة المرسلات

615 1- ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ﴾

سورة النبأ

616 10- ﴿وَجَعَلْنَا الْيَلَّ لِبَاساً﴾

616 18- ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ﴾

سورة النازعات

617 15- (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى)

سورة عبس

618 2- (أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى)

619 3- (وَمَا يَذُرِيكَ)

619 22- (ثُمَّ إِذَا شَاءَ انشَرَّهُ)

620 31- (وَأَبَا)

سورة التكوير والانفطار

621 -ضابط في المكي والمدني

سورة المطففين

622 24- (تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ)

سورة الانشقاق

623 6- (إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا)

623 (فَمَلَأْتِيهِ)

سورة البروج

624 1- (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ)

سورة الطارق

625 4- (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)

سورة الأعلى

626 2- (الَّذِي خَلَقَ فَسْوَىٰ 3- وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ)

سورة الفاشية

627 11- (لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَغْيَةٍ)

سورة الليل

628 4- (إِنْ سَأَلْتَهُمْ لَشَتَىٰ)

سورة الضحى

629 3- (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ)

629 7- (وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ)

630 10- (وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَزْ)

سورة الم نشرح

632 2- (وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ)

632 4- (وَوَضَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ)

633 5- (فَإِنْ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا)

سورة التين

634 -ترجيه إقسام الله بالتين

634 4- (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)

سورة القدر

637 4- (تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ)

637 - (وَالرُّوحُ فِيهَا)

638 (مَنْ كُلُّ أَمْرٍ)

سورة لم يكن

640 2- (يَتْلُوا صُحُفًا مُطَهَّرَةً)

640 5- (وَمَا أَمْرُو إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ)

سورة الزلزلة

642 4- (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)

643 6- (يَوْمَئِذٍ يَصُدُّرُ النَّاسُ)

643 8- (وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)

سورة العاديات

644 9- (أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ)

سورة القارعة

645 1-2- (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ)

645 4- (يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ)

647 5- (كَانَ فِيهِنَّ الْمُنْفُوشُ)

سورة التكاثر

648 1-2- (أَلْهَاكُمْ التُّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ)

سورة العصر

649 3- (وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ)

سورة الماعون

650 1- (يَكْذِبُ الْدِّينُ)

سورة الكوثر

651 1- (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)

651 2- (فَصَلِّ لِرَبِّكَ)

سورة قل يا أيها الكافرون

653 هل كان النبي ﷺ متشرعا بشريعة إبراهيم عليه السلام؟

سورة النصر

654 3- (إِنَّهُ ، كَانَ تَوَّاباً)

سورة المسد

655 5- (فِي جِيدِهَا)

سورة الإخلاص

656 1-2- (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ)

سورة الفلق

657 3- (وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ)

سورة الناس

659 2-3- (مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ)

661 5- (فِي ضُؤْرِ النَّاسِ)

سورة الشورى

- 663 9- ﴿وَهُوَ يُخَبِّرُ الْمَوْتَى﴾
 663 11- ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾
 663 13- ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾
 664 17- ﴿أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾
 664 25- ﴿وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُونَ﴾
 664 48- ﴿إِذَا أَدْقْنَا﴾

سورة الزخرف

- 665 12- ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الظَّالِمِ الْأَنْعَامَ مَا تَرْكَبُونَ﴾
 665 18- ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾
 665 66- ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾

سورة النجم

- 668 14- ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾
 669 17- ﴿مَا رَأَى الْبَصَرُ وَمَا طَفَى﴾
 669 43- ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾
 670 51- ﴿وَتُؤْمَدُ فَمَا أَبْقَى﴾

سورة القمر

- 671 7- ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ﴾
 673 12- ﴿فَالْتَقَى الْمَاءُ﴾
 673 35- ﴿نِعْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾

فهرس الآيات القرآنية المذكورة بالمتن من غير المنبه عليها

الآيات	رقمها	الصفحات
الفاتحة	1	
إياك نعبد	5	46.47.
الذين أنعمت عليهم	7	62. 609.
البقرة	2	
ذلك الكتاب لا ريب فيه	2	385.
هدى للمتقين	2	364.
وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة	43	475.
يذبحون	49	286.
لن تمسنا النار إلا أياما معدودة	80	427.
وقالوا لن يدخل الجنة	111	68.
قل هاتوا برهانكم	111	68.
من العلم	120	73.
بلدا آمنا	126	102. 299.
فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه	194	172.
ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا	221	411.
حقا على المتقين	241	135.
ولا خلة	254	296.
اتقوا الله	278	82.
فإن لم تفعلوا	279	82.
واستشهدوا شهيدين من رجالكم	282	157. 413.

410.	282	والله بكل شيء عليم
89.	283	ولا تكتُموا الشهادة
411.	284	لله ما في السماوات وما في الأرض
643.	284	وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله
643.	286	ربنا لاتواخذنا إن نسينا أو أخطأنا
	3	آل عمران
83.	4	والله عزيز ذو انتقام
233.	39	فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك بيحيى
237. 605.	54	ومكروا ومكر الله
463.	92	لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
126.	154	لو كان من الأمر شيء
131.	168	لو أطاعونا ما قتلوا
64.	173	فزادهم إيماناً
133.	176	عذاب عظيم
135.	178	كفروا
143.	195	لأكفرن عنهم سيئاتهم ولأدخلنهم جنات
	4	النساء
483.	6	وابتلوا اليتامى
163.	35	وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها

174.	72	وإن منكم لمن ليبطئن
47.	95	وكل وعد الله الحسنی
265.	135	يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط
265.	135	أو الوالدين والأقربين
503.	176	إن امرؤ هلك ليس له ولد
	5	المائدة
85.	8	اعدلوا هو أقرب
127.	15	ويعفو عن كثير
330.	38	والسارق والسارقة
541.	89	من أوسط ما تطعمون أهليكم
134.	100	ولو أعجبك كثرة الخبيث
283.	116	تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك
	6	الأنعام
289. 434.	1	وجعل الظلمات والنور
528.	62	ثم ردوا إلى الله مولاهم الحق
106.	122	أو من كان ميتا فأحييناه
	7	الأعراف
204.	6	فلنسألن
80.	8	فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون
204.	27	ليريهما سواتهما

192.	53	فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا
236. 411.	59	ما لكم من إله غيره
291.	75	للذين استضعفوا
206.	113	إن كنا نحن الغالين
202.	167	لسريع العقاب
281.	172	ألست بربكم
	8	الأنفال
64.	2	زادتهم إيماناً
208.	30	وإذ يمكر بك الذين كفروا
100.	44	وإذ يزيكموهم إذ التقيتم في أعينكم قليلاً ويقللكم
	9	التوبة
213.	41	انفروا
601.	43	عفا الله عنك لم أذنت لهم
76. 407.	60	إنما الصدقات للفقراء
223.	61	ويقولون هو أذن
505.	111	إن الله اشترى من المؤمنين
174.	122	وما كان المؤمنون لينفروا كافة
64.	124	فرادتهم إيماناً
64.	125	فرادتهم رجساً

	10	يونس
422.	10	دعواهم فيها سبحانهك اللهم
226.	11	إلا الذين صبروا وعملوا الصالحات
227.	11	مغفرة وأجر كبير
227.	13	افتراه
231.	23	أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون
224.	55	ألا إن لله ما في السماوات والأرض
522.	71	واتل عليهم نبأ نوح
368.	83	لعال في الأرض
353.	106	ولا تدع من دون الله
	11	هود
410.	6	وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها
46.48.	41	بسم الله مجراها
232. 396.	43	لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم
237.	62	قد كنت فينا مرجوا
237.	62	وإننا لفي شك مما تدعونا
408.	114	إن الحسنات يذهبن السيئات
	12	يوسف
221.	17	وما أنت بمومن لنا ولو كنا صادقين
241.	20	وشروه
243.	21	أكرمي مثواه

370.	22	ولما بلغ أشده آتيناها
250.	23	وراودته
250.	24	همت به
247.	25	ما جزاء من أراد بأهلك سوءا إلا أن يسجن
256.	28	فلما رأى قميصه
256.	29	من الخاطئين
253.	31	ما هذا بشرا
255.	33	رب السجن أحب إلي
261.	60	فإن لم تأتوني به
261.	61	سنراود
396.	66	إلا أن يحاط بكم
466.	71	أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما
263.	75	قالوا جزاؤه
263.	79	معاذ الله
263.	80	فلن أبرح الأرض
218.	82	واسأل القرية
	13	الرعد
466.	4	تسقى بماء واحد
82.	6	وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم
280. 282.	20	الذين يوفون
281.	21	ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض

281. 282.	25	الذين ينقضون
287.	41	أولم يروا
	14	إبراهيم
496.	4	وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه
288.	9	وإنا لفي شك مما تدعوننا إليه
287. 502.	10	أفي الله شك
289. 290.	10	إن أنتم إلا بشر مثلنا
289.	11	إن نحن إلا بشر مثلكم
106.	17	ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت
294.	25	توتي أكلها
294.	27	يثبت
475.	27	الثابت
	15	الحجر
305.	3	فسوف يعلمون
	16	النحل
364. 633.	1	أتى أمر الله
298.	18	إن الله لغفور رحيم
244. 584.	40	إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون
602.	79	مسخرات في جو السماء
603.	79	ما يمسكهن إلا الله

165.	81	تقيكم الحر
64.	88	زدناهم عذابا فوق العذاب
39.40.	98	فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم
	17	الإسراء
630.	28	وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها فقل لهم قولا ميسورا
360.	67	وإذا مسكم الضر في البحر
450.	70	ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر
429.	81	وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا
54.	110	أو ادعوا الرحمن
	18	الكهف
271.	71	لأمتنم له قبل أن آذن لكم
246.	74	أقتلت نفسا
246.	75	ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبرا
246.	76	إن سألتك عن شيء بعدها
56.	98	هذا رحمة من ربي
271.	109	لنفذ البحر قبل أن تنقذ كلمات ربي
	19	مريم
234.	3	إذ نادى ربه نداء خفيا قال رب
307.	5	هب لي من لدنك وليا يرثني
111.	7	بغلام اسمه يحيى

579.	62	إلا سلاما
64.	76	ويزيد الله الذين اهتمدوا هدى
473.	93-92	وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا
	20	طه
347.	19	قال ألقها يا موسى فألقاها
373.	27	واحلل عقدة من لساني
549.	31	اشدد به أزري
651.	36	قد أوتيت سؤالك يا موسى
	21	الأنبياء
429.	18	بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق
488.	28	ولا يشفعون إلا لمن ارتضى
425.	79	وسخرنا مع داوود الجبال
	22	الحج
529.	46	فإنها لا تعمى الأبصار
650.	63	ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء
260. 650.	63	فتصبح الأرض مخضرة
	23	المؤمنون
466.	12	ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين
141. 466.	14	ثم أنشأناه خلقا آخر

475.	51	اعملوا صالحا
362.	75	ولو رحمناهم وكشفنا
467. 560.	82	أئذا متنا وكنا ترابا
362.	83	نحن وآباؤنا هذا
503.	91-90	سبحان الله عما يصفون عالم الغيب
	24	النور
337.	11	إن الذين جاءوا بالإفك
	26	الشعراء
342.	18	فينا
342.	27	إن رسولكم الذي أرسل إليكم لمجنون
80.	78	الذي خلقني فهو يهدين
349.	143	إني لكم رسول أمين
351.	154	ما أنت
350.	166	تذرون
352.	201	حتى يروا
	27	النمل
354.	10	فلما رآها تهتثر
315.	10	إني لا يخاف لدي المرسلون
443.	20	ما لي لا أرى الهدهد
354.	20	من الغائبين

354.	21	لأعذبه أو لأذبحه أو لياتيني
356.	34	إن الملوك
358.	45	فإذا هم فريقان يختصمون
359.	60	بل هم قوم يعدلون
359.	62	ويكشف السوء ويجعلكم
362.	67	أئذا كنا ترابا
363.	80	إنك لا تسمع الموتى
363.	85	ووقع القول عليهم
	28	القصص
370.	7	ولا تخافي ولا تحزني
442.	20	وجاء رجل
241.	28	واستوى
372.	31	لا تخف إنك من الآمنين
356.	55	سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين
76. 78.	56	إنك لا تهدي من أحببت
77.	56	ولكن الله يهدي من يشاء
376.	61	أفمن وعدناه وعدا حسنا
376.	65	ويوم يناديهم فيقول ماذا أجبتم المرسلين
376.	66	فعميت عليهم الأنباء
364.	71	قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمدا
367.	85	إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد

	29	العنكبوت
378. 379. 486.	12	اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم
378.	12	وما هم بحاملين من خطاياهم
380.	21	يعذب من يشاء ويرحم من يشاء
	30	الروم
87. 294.	25	إذا دعاكم دعوة من الأرض
83.	38	فأت ذا القربى
	31	لقمان
383.	7	كأن لم يسمعها
384	34	وما تدري نفس ماذا تكسب غدا
	32	السجدة
385.	3	لتنذر
467.	10	وقالوا أئذا ضللنا في الأرض
427. 428.	20	كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدها فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون
427.	20	الذي كنتم به
	33	الأحزاب
398.	16	لا تمتعون إلا قليلا
64. 399.	30	يضاعف لها العذاب ضعفين
418.	40	وخاتم النبيئين

396.	53	لا تدخلوا بيوت النبيء إلا أن يؤذن لكم
475.	70	وقولوا قولا سديدا
	34	سبا
291.	32	للذين استضعفوا
	35	فاطر
436.	9	والله الذي أرسل الرياح
481.	10	فله العزة جميعا
475.	10	إليه يصعد الكلم الطيب
437.	35	الذي أحلنا دار المقامة من فضله
462.	37	أولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر
439.	41	إن الله يمسك السماوات
	36	يس
474.	2	والقرآن الحكيم
474.	3	إنك لمن المرسلين
474.	6	لتنذر قوما
454.	23	لا تغن عني شفاعتهم شيئا ولا ينجذون
453.	33	وآية لهم الأرض
451.	33	فمنه ياكلون
450.	34	وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب
458.	35	وما عملته أيديهم

453.	37	وآية لهم الليل
450.	42	وخلقنا لهم من مثله ما يركبون
458. 462.	60	ألم أعهد إليكم
462.	61	وأن اعبدوني
461. 463.	64	اصلوها اليوم بما كنتم تكفرون
463.	65	اليوم نختم
461.	65	وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون
461.	67	لو نشاء لمسخناهم
463.	69	وما علمناه الشعر
467. 469.	78	من يحيي العظام
468. 469.	79	قل يحييها الذي أنشأها أول مرة
468.	79	الذي أنشأها أول مرة
468.	79	وهو بكل خلق عليم
470.	82	إنما أمره
470.	82	إذا أراد شيئا
471.	82	فيكون
474.	83	الذي بيده ملكوت كل شيء
475.	83	وإليه ترجعون
	37	الصفات
467.	53-52	أنتك لمن المصدقين أنذا متنا وكنا ترابا
43	65	طلعها كأنه رؤوس الشياطين
478.	92	ما لكم لا تنطقون

	39	الزمر
429.	41	فمن اهتدى فلنفسه ومن ضل فإنما يضل عليها
489.	43	أم اتخذوا
487.	43	ولا يعقلون
489.	44	قل لله الشفاعة جميعا
455.	68	فإذا هم قيام
	40	غافر
56.	7	ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما
83.	61	إن الله لذو فضل على الناس
	41	فصلت
475.	33	ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله
496.	43	ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك
429.	46	من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها
15	47	إليه يرد علم الساعة
	42	الشورى
663.	15	فلذلك فادع واستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم
619.	17	لعل الساعة قريب
380.	30	وما أصابكم من مصيبة فبما

	43	الزخرف
296.	67	الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين
329.	77	يا مالك ليقض علينا ربك
356.	89	فاصفح عنهم وقل سلام
	44	الدخان
234.	20	وإني عدت بربي وربكم أن ترجموني
	46	الأحقاف
510.	1	حم تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم
141.	3	ما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما إلا بالحق
	47	محمد
222.	4	فإما منا بعد وإما فداء
64.	17	والذين اهتدوا زادهم هدى
530.	26	أسرارهم
	48	الفتح
545.	4	أنزل السكينة في قلوب المؤمنين
64.	4	ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم
539.	8	شاهداً
539.	8	ومبشراً
540.	8	ونذيراً

475.	26	ألرمهم كلمة التقوى
	49	الحجرات
559.	14	آمنا
	50	ق
467.	3	أئذا متنا وكنا ترابا
503.	44	ذلك حشر علينا يسير
	51	الذاريات
427.	22	وفي السماء رزقكم
	52	الطور
568.	8	دافع
579.	23	لا لغو فيها ولا تأثيم
	55	الرحمن
358.	19	مرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ
578.	54	وجنى الجنتين دان
	56	الواقعة
580.	65	لجعلناه
503.	76	وإنه لقسم لو تعلمون عظيم

	59	الحشر
352.	21	لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا
587.	22	هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة
	61	الصف
505.	10	هل أدلكم على تجارة
	62	الجمعة
502.	1	يسبح لله ما في السماوات وما في الأرض الملك القدوس العزيز الحكيم
	66	التحريم
408.	12	وكانت من القانتين
	67	الملك
603.	1	تبارك الذي بيده الملك
336.	2	خلق الموت
	68	القلم
604	37	أم لكم كتاب فيه تدرسون
	69	الحاقة
452.	11	إننا لما طغى الماء حملناكم في الجارية

	72	الجن
361.	27-26	عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول
	73	المزمل
300.	16	أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
	74	المدثر
64.	31	ويزداد الذين آمنوا
571.	39-38	كل نفس بما كسبت رهينة إلا أصحاب اليمين
	76	الإنسان
218.	27	إن هؤلاء يحبون العاجلة
	78	النبأ
616.	20-19	وفتحت السماء فكانت أبوابا وسيرت الجبال
	82	الانفطار
625.	11	وإن عليكم لحافظين
	89	الفجر
409.	2	وليل عشر

	92	الليل
628.	5	فأما من أعطى
	96	العلق
46.	1	اقرأ باسم ربك
	113	الفلق
657.	5	النفاثات
657.	5	إذا حسد

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

أرقام الصفحات	الأحاديث
حرف الألف	
172.	أد الأمانة إلى من ائتمنك
221.	أعط السائل ولو أتاك على فرس
488.	إن الأنبياء يشفعون فيخرج من يخرج من النار، حتى لا يبقى شفيع فيشفع الله تعالى لنفسه
275.	أن تلد الأمة ربتها
474.	إن لكل شيء قلبا وقلب القرآن يس
570.	إن الله ليرفع ذرية المومن معه في جنته، وإن لم يبلغها في العمل، ليقرب بهم عينه
465.	إن من الشعر لحكمة
511.	إن نبيا من الأنبياء كان يخط، فمن صادف خطه فذاك
29.	إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف
416.	أنا خاتم الأنبياء
331. 406. 641.	إنما الأعمال بالنيات
520.	أنه جعل العظم زادهم والروث زاد دوابهم
555.	أنه صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقرأ.....
661.	إنه ليخطر بين المرء وقلبه، فيقول: اذكر كذا... حتى يظل المرء لا يدري كم صلى
حرف الباء	
311.	بايعت النبي صلى الله عليه وسلم يبيع... (أشار إليه البسيلي ولم يذكره بلفظه، فوجب التنبيه)

حرف الجيم	
31.	جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أربعة كلهم من الأنصار:.....
حرف الحاء	
185.	حديث جابر، في صلاة الخوف انفرد به مسلم
82.	حديث سعد في كتاب الوصايا من صحيح مسلم
185.	حديث سهل في صلاة الخوف، وهو في البخاري ومسلم
185.	حديث يزيد في صلاة الخوف، انفرد به البخاري
633.	الحديث في الرجل الذي أوقفه الله تعالى بين يديه، وقال له: ألم أحسن إليك؟. ألم أحمل...
60.	الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه
61.	الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده
672.	الحياء خير كله
حرف الخاء	
511.	الخط باطل
حرف الدال	
125.	دخل عليه السلام وبرمة على النار
حرف الراء	
275.	رب الدابة أولى بمقدمها

حرف السين	
171. 433.	سبقت رحمتي غضبي
456.	السلام عليكم دار قوم مؤمنين
حرف الشين	
63.	والشر ليس إليك
حرف الصاد	
404.	الصدقة برهان
حرف الفاء	
642.	فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة
حرف الكاف	
391.	كان صلى الله عليه وسلم يحمل أمانة بنت زينب بنت رسول الله.....
69.	كل مولود يولد على الفطرة
570.	كنت أنا وأمي من المستضعفين من المؤمنين (ابن عباس)
35.	كنت جارية حديثة السن، لا أقرأ كثيراً من القرآن (عائشة)
حرف اللام	
396.	لا تبِعُوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل
544.	لا تتخذوا قبوري وثناً يعبد

118.	لا تتمنوا لقاء العدو، وسلوا الله العافية
658.	لا حسد إلا في اثنتين
110.	لا يقبل الله الصلاة بغير طهور
477.	لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات
حرف الميم	
435.	ما أنتم بأسمع منهم
23.	ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسر من القرآن إلا آيا بعدد، علمه إياهن جبريل
421.	من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه
145. 598.	من اغتصب شبرا من أرض، طوقه الله من سبع أرضين
672.	من رأيي فقد رأيي حقا
587.	من قال حين يصبح : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ثلاث مرات...
581.	من قرأ سورة الواقعة كل ليلة لم تصبه فاقة أبدا
405.	من كان آخر قوله لا إله إلا الله ، دخل الجنة
330.	من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار
155.	من لم يجب الدعوة ، فقد عصى أبا القاسم
249.	من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، ومن هم بسيئة...
116.	المومن هين لين
حرف الياء	
548.	يرحم الله المحلقين... يرحم الله المقصرين

فهرس الأعلام المذكورين في المتن المحقق

الأعلام	الصفحات
حرف الألف	
إبراهيم (عليه السلام)	239. 257. 300. 477. 524. 653.
إبراهيم (ابن النبي صلى الله عليه وسلم)	413. 414.
الآبلي	214. 659.
أبو معقل	87.
أبو سعيد بن أبي الخير	48.
أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة)	345.
أبي بن كعب	24. 31. 586.
أحمد بن حنبل	587.
أحمد بن حيدرة (ن ابن حيدرة)	
أحمد بن محمد البسيلي (المؤلف)	4. 591. 625. 638. 674.
أحمد بن محمد بن خلكان	19.
أحمد بن نصر	536.
أحمد التلمساني السلمي (أبو العباس)	121.
الأحنف بن قيس (أبو بحر)	120.
أخ أم كلثوم بنت عقبة	409.
الأخفش (سعيد بن مسعدة)	493.
آدم عليه السلام	347.
الأرموي (تاج الدين)	17. 22. 139.

71. 139.	الأرموي (السراج = سراج الدين)
309. 600.	إسحق عليه السلام
310. 600.	إسماعيل (عليه السلام)
191.	إسماعيل القاضي
159. 186. 199. 321. 322. 552.	أشهب
199. 569.	أصبغ
139. 140.	الأصبهاني
262.	الأصم (عبد الرحمن بن كيسان)
13.	الأغرناطي (أبو العباس)
176. 239.	أقليدس
65. 136. 483.	الأمدي
133. 195. 213. 271. 324. 327. 328. 340. 428. 566. 585.	إمام الحرمين = الجويني = الإمام
391.	أمامة بنت زينب بنت رسول الله
216.	امرؤ القيس
570.	أم عبد الله بن عباس
409.	أم كلثوم بنت عقبة
32. 35.	أنس بن مالك
152. 516. 557.	ابن أبي زيد
	ابن الأثير (ن ضياء الدين)

حرف الباء	
146. 418.	الباحي (أبو الوليد)
49. 50. 56. 57. 138. 415. 417. 600.	الباقلاني (القاضي أبو بكر)
392.	البحري
27. 145. 185.	البخاري
271.	البراذعي
13.	البرجيني (أبو محمد)
346.	البري
16. 17.	البسيلي (أبو فارس عبد العزيز = عم المؤلف)
105.	بطليموس
421.	بعض أصحابنا (أصحاب البسيلي = الرملي)
580.	بعض طلبة الديار المصرية
109. 499.	البوصيري
483. 666.	البيضاوي (القاضي)
496.	ابن بابشاذ
13.	ابن البراء (أبو القاسم)
	ابن بزيمة (ن عبد العزيز بن إبراهيم)
114. 436. 469. 526. 637.	ابن بشير
35. 37. 113. 130. 132.	أبو بكر (رضي الله عنه)
100.	أبو البقاء
حرف التاء	
311. 587.	الترمذي

191. 229. 418.	التلمساني
136. 139. 166. 198. 201. 390. 395. 410. 517. 523.	ابن التلمساني
حرف الثاء	
313.	الثعالبي
670.	ثمود
حرف الجيم	
477.	جابر
23. 114. 246. 316. 637.	جبريل (عليه السلام)
590.	الجزاني، علي بن أحمد بن حسن = ناسخ
191.	الجلاب (ابن الجلاب)
595.	الجوزي
599.	الجوزقي
507.	ابن جني
268.	أبو جهل
حرف الحاء	
594.	حاتم الأصم
444.	حيب النجار
670.	الحجاج
25. 541.	الحسن بن أبي الحسن (البصري)
413.	الحسن بن علي (رضي الله عنه)

413.	الحسين بن علي (رضي الله عنه)
559.	الحكم بن عتيبة
513.	الحمداني (أبو فراس)
166. 172.	حمزة (رضي الله عنه)
41. 42. 479.	حمزة (القارئ)
50. 81. 136. 140. 152. 181. 187. 265. 411. 432. 574.	ابن الحاجب
120. 416. 593.	ابن الحباب (أبو عبد الله: شيخ ابن عرفة)
558. 563.	ابن حبيب
490.	ابن حزم
16. 594.	ابن حيدرة (أبو العباس)
55. 56. 57. 195. 389.	أبو الحسن الأشعري (الشيخ)
53. 96. 134. 177. 200. 344. 449. 482. 520.	أبو حنيفة
5. 12. 52. 79. 80. 92. 116. 123. 142. 162. 168. 174. 181. 183. 192. 193. 219. 220. 223. 238. 268. 269. 272. 278. 279. 280. 282. 283. 284. 293. 296. 298. 301. 303. 304. 316. 502. 507. 540. 545. 548. 568. 645.	أبو حيان
حرف الخاء	
20. 22.	الخنسرو شاهی
245.	الخنضر

518.	ابن خروف
19.	ابن خلكان
حرف الدال	
53.	داود (الظاهري)
319. 425. 481. 482.	داود (عليه السلام)
5.	ابن دريد
109.	ابن دقيق العيد
حرف الراء	
55.	رحمان اليمامة؟ (مسيلمة الكذاب)
554. 565.	الرماني
57. 112. 172. 181. 278. 309. 393. 439. 442. 482. 512. 526. 538. 553. 555. 569. 583. 665. 672.	ابن رشد الجد
حرف الزاي	
415.	الزيدي (أبو عبيد)
477.	الزبير (وهو وهم صوابه أبو الزبير)
402.	الزجاج
111. 306.	الزجاجي = صاحب الجمل
234. 307.	زكرياء عليه السلام
242. 243. 246. 247. 248.	زليخا = امرأة العزيز

	الزمخشري (ن محمود بن عمر)
647.	زهير (ابن أبي سلمى)
409. 410. 412.	زيد (ابن حارثة)
24. 31.	زيد بن ثابت
391.	زينب بنت أم سلمة
409.	زينب (بنت جحش)
102.	ابن الزبير (أبو جعفر الغرناطي)
422.	ابن زيد
32.	أبو زيد (رجل من الأنصار)
حرف السين	
259.	الساقى (صاحب يوسف)
173.	سحنون
26.	السدي
316. 411.	السطى
82.	سعد (ابن أبي وقاص)
25. 76.	سعيد بن جبير
535.	سفيان الثوري
487. 506. 566. 584.	السكوني = محمد بن عمر = ابن خليل
551.	سلمان الفارسي
319. 354. 356. 357. 425.	سليمان (عليه السلام)
20.	سليمان بن ناصر الأنصاري
185.	سهل (ابن أبي حثمة)

421.	سهل بن عبد الله التستري
52. 151.	السهيلي
402.	سودة
13.	السوسي (أبو عبد الله)
504. 507. 518. 645.	سيبويه
17.	ابن سرور
21.	ابن السكاك
	ابن سلامة (ن محمد، أبو عبد الله)
671.	ابن سهل
496.	ابن السيد
420. 423.	ابن سينا
حرف الشين	
8. 41. 58. 106. 197. 205. 401. 479.	الشاطبي
18. 158. 200. 389. 482.	الشافعي
189.	الشرمساقي
	الشريف التلمساني (ن محمد الشريف) = شارح الحمل
93.	الشلوبين
72.	شمس الدين الحزري
308. 490.	الشهرستاني
	الشيخ = شيخنا (ن محمد بن عرفة)
139. 140. 574.	الشيرازي

ابن شاس	495.
حرف الصاد	
صاحب "الاستغناء"	671.
صاحب "برهان القرآن" = (الكرمانى)	379.
صاحب "الجمل" = ن الزجاجي	
صاحب "الحن العامة" = السكوني	588.
صاحب المثل السائر (ابن الأثير)	392.
صاحب "المفتاح في علم البيان" = السكاكي	155. 535.
صاحب "موازنة الأعمال" (الحميدي)	144.
صالح عليه السلام	237. 239. 351. 358.
ابن الصلاح (أبو عمرو)	60. 66. 185. 309. 330.
حرف الضاد	
الضحاك بن مزاحم	26.
ضياء الدين أبو الفتح بن الأثير	392.
ابن الضائع	447.
حرف الطاء	
الطاهر (ابن النبي صلى الله عليه وسلم)	413.
الطرطوشي	202.
الطيب (ابن محمد صلى الله عليه وسلم)	413.
الطبيبي	17. 343. 396. 444. 480. 510. 543. 587. 666.

20.21.	ابن طباح
حرف العين	
23. 35. 402.	عائشة (رضي الله عنها)
210. 570.	العباس رضي الله عنه
577. 581.	عبد الحق ابن الخراط الإشبيلي
10. 11. 12. 14. 17. 23. 31. 38. 65. 69. 70. 76. 79. 81. 82. 83. 85. 86. 87. 88. 90. 93. 94. 104. 106. 109. 113. 115. 117. 119. 123. 126. 130. 132. 138. 145. 152. 153. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 167. 179. 187. 182. 191. 192. 208. 216. 227. 234. 237. 242. 250. 256. 258. 265. 267. 269. 281. 308. 309. 310. 315. 319. 320. 321. 329. 330. 337. 346. 355. 367. 368. 369. 384. 387. 410. 411. 415. 416. 422. 425. 426. 437. 439. 446. 448. 486. 491. 493. 496. 504. 509. 513. 515. 517. 519. 524. 532. 535. 537. 538. 542. 543. 549. 551. 554. 555. 562. 566. 589. 594. 596. 618. 619. 629. 632. 633. 638. 642. 645. 647. 664. 671.	عبد الحق ابن عطية

598. 599.	عبد الحميد الصائغ
26.	عبد الرزاق
12.	عبد العزيز بن إبراهيم، ابن بزيمة
16.	عبد العزيز البسيلي
243.	عبد العزيز المهدوي (أبو محمد)
409.	عبد الله (أخ زينب بنت جحش)
24. 76. 137. 313. 355. 422. 423. 442. 570.	عبد الله بن عباس رضي الله عنهما
674.	عبد الله بن عبد الرحمن الجزولي (ناسخ)
24.	عبد الله بن عمرو بن العاصي
24. 191. 253.	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
116.	عبد الملك بن مروان
178.	عبد الوهاب (القاضي)
513. 633. 641.	عز الدين بن عبد السلام
242. 243. 247.	العزيز (ملك مصر)
46.	العزى
26.	عكرمة
24. 309. 576.	علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)
26.	علي بن أبي طلحة
635.	علي بن أبي علي القاضي (أبو القاسم)
26.	علقمة
46. 58.	العماد
35. 113. 130. 132. 191. 544. 552. 620.	عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

116.	عمرو بن سعيد (الأشدق)
483.	العنبري
36. 82. 108. 311. 322 . 389. 392. 483. 511. 515. 519. 536. 554.	عياض (القاضي علم المغرب)
635. 636.	عيسى بن موسى الهاشمي
12. 263. 657.	عيسى الغبريني (أبو مهدي=شيخ البسيلي)
47.	ابن عامر
333.	ابن عبد الرقيق (أبو إسحق القاضي)
187. 261. 333. 406. 411. 419. 469. 592. 655.	ابن عبد السلام = ع س (شيخ ابن عرفة)
306.	ابن عتاب
88. 90. 109. 157. 164. 174. 177. 178. 193. 200. 202. 204. 307. 314. 412. 419. 423. 484. 511. 512. 551. 557. 558. 570. 585. 618. 634.	ابن العربي
	ابن عرفة (ن محمد)
78. 79. 101. 111. 114. 121. 122. 165. 262. 284. 306. 365. 447. 497. 507. 524. 541.	ابن عصفور
75.	ابن عمر (رضي الله عنهما)
120. 401.	أبو عبيد (القاسم بن سلام)
493.	أبو عبيدة (معمر بن المثنى)
36. 544. 550. 572.	أبو عمر = ابن عبد البر

158.	أبو عمران (صاحب النظائر في الفقه)
حرف الغين	
98. 415. 417. 474. 483. 572. 576. 577.	الغزالي
245. 246.	الغلام (غلام موسى)
حرف الفاء	
423.	الفارابي
283. 507.	الفارسي (الحسن بن أحمد، أبو علي)
12.	الفتح بن خاقان (أبونصر)
17. 18. 19. 20. 21. 45. 46. 50. 71. 83. 84. 102. 103. 108. 113. 127. 128. 130. 148. 164. 176. 187. 198. 201. 251. 258. 277. 296. 299. 308. 390. 399. 410. 412. 416. 418. 425. 426. 427. 430. 433. 436. 445. 446. 449. 451. 455. 457. 458. 460. 461. 462. 465. 466. 469. 470. 474. 477. 487. 493. 499. 512. 526. 536. 565. 578. 640. 668.	الفخر = ابن الخطيب = خ = محمد بن عمر الرازي
43.	الفراء
300. 342. 343. 346. 442. 446.	فرعون
612.	ابن فرج (أبو زكرياء يحيى اليفرنى)

490.	ابن فورك
حرف القاف	
413. 414.	القاسم (ابن النبي صلى الله عليه وسلم)
635.	القاضي المحسن (أبو علي)
531.	القالبي (أبو علي)
640.	قتادة
84. 95. 199. 400. 445. 500. 668.	القرافي
643.	القرطبي
48.	القشيري
36.	قيس بن السكن
321. 322. 505. 555. 567. 569.	ابن القاسم
378. 496. 650.	ابن قتيبة
581.	ابن القطان
حرف الكاف	
127.	الكعبي
51.	ابن كثير (أحد السبعة القراء)
حرف اللام	
46.	اللات
19.	اللبلي

57. 73. 160. 309. 313. 315. 526.	اللخمي
673.	لوط
حرف الميم	
32. 155. 314. 519. 527. 598. 599. 637.	المازري
86. 134. 146. 153. 157. 158. 172. 179. 181. 183. 191. 200. 212. 309. 323. 335. 407. 414. 482. 555. 559. 570. 618.	مالك الإمام
634.	المبارك بن عبد الجبار الأزدي
227. 493.	المبرد
53. 178	المتنبي
322.	المتيطي
25. 442.	مجاهد
590.	محمد بن أبي النمر (مقابل نسخة ق)
591. 674.	محمد بن أحمد بن غازي
27.	محمد بن جرير الطبري
391.	محمد بن الحنفية
142. 187. 442. 482. 584. 592. 597.	محمد بن سلامة (أبو عبد الله، شيخ ابن عرفة)
519.	محمد بن عبد الله بن عبد الحكم

4.15.16. 17.29. 75. 80. 120. 141. 144. 146. 147. 164. 168. 172. 175. 178. 191. 193. 194. 201. 206. 208. 215. 219. 224. 233. 236. 237. 238. 256. 262. 266. 267. 269. 272. 279. 288. 304. 306. 307. 314. 323. 333. 334. 336. 337. 346. 347. 349. 350. 367. 369. 380. 403. 410. 411. 412. 420. 422. 426. 442. 445. 446. 447. 449. 470. 473. 484. 493. 496. 500. 506. 507. 510. 540. 543. 552. 553. 557. 564. 570. 572. 580. 585. 587. 588. 591. 592. 593. 597. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 632. 633. 637. 638. 640. 642. 643. 645. 646. 647. 649. 650. 651. 653. 656. 657. 659. 661. 674.	محمد بن عرفة (ع)
590.	محمد بن علي (متملك نسخة ق)
	محمد بن عمر الرازي (ن الفخر)
586.	محمد بن مسلمة
350. 352. 406. 419. 420.	محمد الشريف التلمساني

10. 11.12. 14.17. 46. 47. 70. 73. 83. 85. 87.90. 92. 102. 107. 109. 113. 114. 124. 127. 130. 142. 155. 169. 170.181. 187. 192. 193. 206. 208. 215. 216. 233.235. 236. 238. 250. 255. 260. 269. 286. 288. 294. 308. 310. 313. 320. 324. 327. 336. 339. 343. 345. 349. 354. 364. 367. 369. 372. 373. 378. 387. 388. 394. 396. 396. 400. 403. 406. 410. 413. 422. 426. 429. 437. 444. 447. 448. 449. 451. 457. 472. 481. 482. 486. 487. 493. 502. 507. 509. 513. 519. 520. 523. 536. 543. 555. 557. 560. 565. 566. 580. 584. 585. 586. 620. 637. 649. 653. 659. 665. 669.	محمود الزمخشري (ز)
162.	المختصر (الصفافسي مختصر البحر)
315.	المرجاني (أبو عبد الله)
306. 408. 473.	مريم بنت عمران
147. 608.	المريني (السلطان أبو الحسن)
121. 122.	المستنصر الحفصي (السلطان)
333.	مسطح
31. 145. 185. 391. 477. 511. 598.	مسلم الإمام

187. 192. 308. 324.	المسيح بن مريم (عيسى نبي الله)
213.	المسيلي (أبو علي الحسن بن علي)
91.	مطرف
31.	معاذ بن جبل
113.	معاوية (رضي الله عنه)
511.	معاوية بن الحكم
572.	المعري
91. 526.	المغيرة
26.	المفضل
18. 95. 139. 271. 328. 406. 523.	المقترح (تقي الدين)
143. 547.	المكي (أبو طالب)
27. 38. 52. 568.	مكي بن أبي طالب القيسي
307.	منذر بن سعيد (البلوطي)
635. 636.	المنصور (أبو جعفر العباسي)
28. 41. 42.	المهدوي (أبو العباس)
70. 241. 245. 246. 313. 315. 368. 370. 374. 443. 595. 617.	موسى عليه السلام
446.	مومن آل فرعون
91.	ابن الماجشون
311.	ابن ماجه
101. 253. 502. 540. 596. 647.	ابن مالك
263.	ابن مسافر (أبو عبد الله)

306.	ابن مغيث
311.	ابن مكي (الصقلي)
	ابن المنير (ن ناصر الدين)
145. 315.	ابن المواز
507.	ابن أبي مدين (أبو الفضل)
552.	ابن أبي مليكة
618.	ابن أم مكتوم
11.12.	أبو مضر
حرف النون	
419.	ناصر الدين بن المنير
42. 197.	نافع (المقرئ)
355.	نافع بن الأزرق
552.	نافع بن عمر الجمحي
27.	النحاس (أبو جعفر)
574.	نصير الدين السمرقندي
417.	النظام (إبراهيم المعتزلي)
27. 76. 93. 310.	النقاش (أبو بكر)
379.	نمرود
231. 232. 237. 239. 347. 348. 451. 522.	نوح عليه السلام
60. 572.	النووي
521.	أبو نعيم

حرف الهاء	
79. 124. 497. 561.	ابن هشام المصري
121. 122.	ابن هشام الخضراوي
239. 396.	هود عليه السلام
حرف الواو	
20.	والد الفخر الرازي
246.	والد يوسف عليه السلام
555. 556.	ورش
608.	ولد أبي الحسن المريني
550.	الوليد بن عقبة بن أبي معيط
حرف الياء	
308.	يحيى عليه السلام
185.	يزيد (ابن رومان)
263.	يعقوب النبي عليه السلام
253.	يعقوب (الحضرمي القارئ)
241. 242. 243. 246. 247. 248. 249. 255. 259. 265. 370. 396. 501.	يوسف عليه السلام
75. 160. 167. 199. 563.	ابن يونس

فهرس الكتب المذكورة بالمتن

أرقام الصفحات	حرف الألف
.512 .181	الأجوبة لابن رشد الجد
.581	الأحكام لعبد الحق
.191	الأحكام للقاضي إسماعيل
.634 .570 .511 .307 .199	أحكام القرآن لابن العربي
.577 .576	إحياء علوم الدين للغزلي
.496	أدب الكتاب لابن قتيبة
.572 .60	الأذكار للنووي
.327 .271 .324 .133 .95 .14 .428 .340	الإرشاد لإمام الحرمين
.572	الاستذكار لابن عبد البر
.671	الاستغناء لابن عبد الغفور
.550 .36	الاستيعاب لابن عبد البر
.406	الأسرار العقلية
.519	الأسولة للمازري
.419	الإشارات لابن سينا
.574 .432 .188 .81	أصلي ابن الحاجب (منتهى السؤل والأمل)
.483 .417 .415	الاقتصاد للغزالي
.392 .322 .108 .82	الإكمال لعياض
.531	الأمالي للقالي
.120	الأمثال لأبي عبيد
.45	الإنجيل

الإيضاح للفارسي	79 . 121 . 123
حرف الباء	
البحر المحيط	52 . 5 . 9
البخاري (الصحيح)	147 . 185
البردة	109
البرهان للكرمانى	379
البيان والتحصيل لابن رشد	172 . 393 . 439
حرف التاء	
تاريخ ابن خلكان (وفيات الأعيان)	19
تأليف في إعراب فضلا للقرافي	445
تأليف في معارضة سور المفصل للمعري	572
تثقيف اللسان لابن مكى	311
التحصيل للسراج الأرموي	71
التذكرة للمسيلي	213
الترمذي (السنن)	311
الفرقة بين الإيمان والزندقة للغزالي	483
تفسير ابن الخطيب (الفخر)	17
تفسير ابن عطية = كتاب ابن عطية	11 . 12 . 17 . 157
التقييد	11
التقييد الكبير	591 . 662 . 667
تلبس إبليس	595

418.	التلخيص في أصول الدين للباجي
178.	التلقين للقاضي عبد الوهاب
487.	التميز للسكوني
554.	التنبيهات لعباس
271. 159.	التهذيب للبراذعي
45.	التوراة
	حرف الجيم
419.	جمل الخونجي في المنطق
111. 14.	الجمل للزجاجي
14.	الجمع بين المحرر والكشاف لابن بزية
	حرف الحاء
139. 17.	الحاصل للتاج الأرموي
483.	الحقائق للغزالي
421.	الحلية لأبي نعيم
	حرف الخاء
139.	اختصار المحصول (للسراج)
	اختصار المدونة (ن التهذيب)
	حرف الراء
11.	الرائض في الفرائض

ربيع الأبرار	11.
رسالة ابن أبي زيد	152. 516. 557.
الروض الأنف	52.
حرف الزاي	
الزبور	45.
حرف السين	
سراج المريدين لابن العربي	204. 515. 557. 567.
حرف الشين	
الشامل لإمام الحرمين	213. 328.
شرح الأحكام الكبرى	581.
شرح آداب الكتاب لابن السيد البطلوسي	496.
شرح الإرشاد لابن بزيمة (الإسعاد)	14.
شرح الإرشاد للمقترح	95.
شرح الإيضاح لابن عصفور	79. 121. 524.
شرح ابن الحاجب للشيرازي	139.
شرح ابن الحاجب الأصلي للأصبهاني	140. 574.
شرح تسهيل ابن مالك لأبي حيان	502. 540.
شرح التلقين	14.
شرح التهذيب للشمساحي	189.
شرح الجلاب للتلمساني	191.

419.	شرح جمل الخونجي للشريف التلمساني
14.	شرح الجمل لابن بززة
599.	شرح الجوزقي للمازري
17.	شرح الحاصل من المحصول
316.	شرح الحوفية للحافظ السطي
518.	شرح كتاب سيويه لابن خروف
198.	شرح المعالم للتلمساني
14.	شرح المفصل لابن بززة
544.	شرح الموطأ لأبي عمر ابن عبد البر
	شرح الموطأ للباجي (كتاب الجهاد)
41.	شرح الهداية للمهدوي
536 .483 .311	الشفاء
حرف الصاد	
598 .477 .404 .391 .185 .31	صحيح مسلم
حرف الطاء	
17.	الطبيبي (حاشية على الكشف غير مذكورة)
حرف العين	
557 .314	عارضضة الأحوزي لابن العربي
577.	العاقبة لعبد الحق الإشبيلي
482 .441 .424 .309 .212 .199	العتبية
664 .569 .555 .552	
112 .8	عقد اللآلي

علوم الحديث لابن الصلاح	309.
حرف الغين	
الغريب المصنف	401.
حرف الفاء	
الفائق للزمخشري	11.
الفرقان (القرآن الكريم)	45.
الفروق (القواعد) للقرافي	84. 95.
فهرسة اللبلي	19.
حرف القاف	
قانون التأويل	314.
قصيد الشاطبي (حز الأمان)	8.
قطع لسان النابح	34.
قلائد العقيان	12.
قواعد عز الدين بن عبد السلام	513.
قوت القلوب	547.
حرف الكاف	
كتاب أقليدس	176.
كتاب الزمخشري (=تفسير الزمخشري)	17. 11. 12.
كتاب سيبويه	507.

كتاب لابن مالك	
كتاب محمد	91.
حرف اللام	
لحن العامة لابن خليل السكوني	506 .588.
حرف الميم	
المتوسط لابن العربي	557.
المثل السائر	392.
محاكاة في مسائل نحوية	11.
المحصل للرازي	536.
المحصل لابن العربي	200.
المحصل للرازي	17. 71. 164. 416. 418. 640. 668.
مختصر أبي حيان (المجيد للصفاقسي)	507.
مختصر ابن عرفة الفقهي	306.
مختصر التقييد الكبير	591. 667.
المختصر الكلامي لابن عرفة	564.
مختلف الأسماء ومؤلفها	11.
المدارك لنباض	389. 519.
المدونة	40. 58. 86. 71. 69. 91. 135. 146. 151. 152. 153. 157. 159. 182. 183. 189. 191. 199. 200. 262. 263. 332. 414. 453. 505. 516. 559. 567. 570. 602.
المسالك في شرح موطأ مالك لابن العربي	419.

587.	مسند أحمد بن حنبل
13.	المشرق في ذكر علماء المغرب والمشرق
445. 198.	المعالم للفخر الرازي
598. 155.	المعلم
179.	المعونة
124.	مغني اللبيب
535.	المفتاح في علم البيان للسكاكي
11. 14. 21.	المفصل
227.	المقتضب للمبرد
583. 439.	المقدمات الممهدة لابن رشد
496.	مقدمة ابن بابشاذ في النحو
541. 447. 79.	المقرب لابن عصفور
144.	موازنة الأعمال
حرف النون	
638.	نتيجة النكتتين لابن عرفة
490.	النحل والملل لابن حزم
158.	النظائر
447.	نقد المقرب لابن الضائع
490. 308.	نهاية الإقدام
حرف الهاء	
417. 415.	الهداية للباقلاني
41.	الهداية للمهدوي

فهرس الأمثال

87.	إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل
89.	في بيته يؤتى الحكم
95.	كل الصيد في جوف الفرا

فهرس الأشعار والأرجاز

فهرس الأبيات:

الصفحة	القاتل	الابيات
121	جرير	وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا
274		هو الكلب إلا أن فيه ملالة وسوء مراعاة وما ذاك في الكلب
497	الشوذي	إذا نطق الوجود أصاخ قوم وذلك النطق ليس به انعجام فكن فطنا تنادى من قريب بآذان إلى نطق الوجود ولكن دق عن فهم البليد ولا تك من ينادى من بعيد
59		إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب أحفظ للود
53	المتني	شمس ضحاها هلال ليلتها در تقاصيرها زبرجدها
660	سودة بن عدي	لا أرى الموت يسبق الموت شيء نقص الموت ذا الغنى والفقير
392	البحري	شرطي الإنصاف إن قيل اشترط وصديقي بر إذا صافي قسط
207	ابن عرفة	لحنالة سموا عماهم معدلا قد شبهوه بالمحال فعطلوا وحثالة حمر لكي موقفه وتستروا بالذات من نفي ألففه

634		انظر إلى التين في الغصون ضحى كأنه رب نعمة سلبت أصغر ما في النهود أكبره	ممزق الجلد مائل العنق فعاد بعد الحديد في الخلق لكن ينادى عليه في الطرق
58	الشاطبي	ومهما تصلها أو بدأت براءة	لتنزيلها بالسيف لست مبسلا
41	الشاطبي	وإخفاؤه فصل أباه وعاتنا	وكم من فتى كالمهلوي فيه أعملا
479	الشاطبي	وفي ينزفون الزاي فأكسر شذا وقل	في الأخرى ثوى واضمم يزفون فاكملنا
420	ابن عرفة	بلغت الثمانين بل جزتها وآحاد عصري مضوا جملة وأرجو به نيل صدر الحديث وكانت حياتي بلطف جميل	فهان على النفس صعب الحمام وصاروا خيالا كطيف المنام بحب اللقاء وكره المقام لسبق دعاء أبي في المقام
120	زهير	لسان الفتى نصف ونصف فؤاده	فلم يبق إلا صورة اللحم والدم
647	زهير	كأن فئات العهن في كل منزل	نزلن به حب الفنا لم يحطم
119	الأعور الشنبي	وكائن ترى من صامت لك معجب	زيادته أو نقصه في التكلم
109 499	البوصيري	لو ناسبت قدره آياته عظما	أحيا اسمه حين يدعى دارس الرمم

178	المتنبى	قفي تغرم الأولى من اللحظ مقلتي بثانية والمتلف الشيء غارمه
11	الزمخشري	وقائلة ما هذه الدرر التي فقلت هو الدر الذي قد حشا به تساقط من عينيك سمطين سمطين أبو مضر أذني تساقط من عيني
22		رحلت إلى خورزم بين عصابة فساق الله إلينا من بعد خيبة عطاش إلى التحقيق أخطأها الري إماما كفيض البحر أخرجه الري
513	أبو فراس	عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه ومن لا يعرف الشر من الخير يقع فيه

فهرس أنصاف الأبيات:

الصفحة	القائل	الشطر
216	امرؤ القيس	ففاضت دموع العين مني صباة
142. 47	امرؤ القيس	فتوب لبست وثوب أجر
611. 579	امرؤ القيس	على لاحب لا يهتدى بمناره
456	امرؤ القيس	مكر مفر مقبل مدبر معا
474	ذو الرمة	وما بقيت إلا الضلوع الجراشع
33	امرؤ القيس	قفا نيك [من ذكرى حبيب ومنزل]
106	الشاطبي المقرئ	ومالم يمت للكل جاء مثقلا
197	الشاطبي	يستبين صحبة ذكروا ولا
205	الشاطبي	وعى نفر أرجئه بالهمز ساكنا
401	الشاطبي	وقرن افتح إذ نصوا

فهرس الأرجاز:

الرمز	القائل	الصفحة
ومثل خطوة وسدرة أتت في جمعها لغى ثلاث رويت	ابن معطي	101
أنا ابن ماوية إذ جد النقر		646
جاؤوا بمذق هل رأيت الذيب قط	أبو النجم العجلي	646
قد أصبحت أم الخيار تدعي	أبو النجم العجلي	
علي ذنبا كله لم أصنع		94 142
باعد أم العمرو من أسيرها	أبو النجم العجلي	563
تخميس:		
علمت العلوم وعلمتها	ونلت الرياسة بل حزتها	الرملي
وهاك سنيني عددها	بلغت الثمانين بل جزتها	
فهان على النفس صعب الحمام		
فلم تبق لي في الوري رغبة	ولا في العلا والنهي بغية	
وهيهات أرحيها لحظة	وآحتد عصري مضوا جملة	
وعادوا خيالاً كطيف المنام		
ونادى الرحيل وما لي مغيث	وحت المطية كل الحثيث	
وإني لراج وجبي أثيث	وأرجو به نيل صدر الحديث	
بحب اللقاء وكره المقام		
فيا رب حقق رجاء الذليل	ليحظى بدارك عما قليل	
فيمسي رجائي بموتي كفيل	وكانت حياتي بلطف جميل	
لسبق دعاء أبي في المقام		

فهرس الجماعات والفرق والموصوفين

حرف الألف

673.	آل لوط
279. 309. 334. 452. 569. 571.	الآباء
622.	الأبرار
309. 334.	الأبناء
293.	الأتقياء
150.	الأحرار
433. 434.	الأحياء
296.	الأحلاء
279.	الأزواج
33.	الإسلاميون
293.	الأشقياء
40. 79. 114. 136. 139. 160. 166. 179. 209. 252. 390. 488. 531. 551. 632. 653.	الأصوليون
555.	الأعراب
78. 281.	الأغنياء
150.	الإماء
362. 538.	الأمم
433. 434.	الأموات
275. 469. 422.	الأمة
390. 406. 408.	الإناث

244. 246. 247. 249. 250. 457. 477. 482. 488. 511. 632.	الأنبياء
392.	الأندلسيون
42.	الإنس
31. 36.	الأنصار
587.	الأولاد
442.	أعداء موسى
202.	أمة محمد
200. 635.	أصحاب أبي حنيفة
200.	أصحاب الشافعي
200.	أصحاب مالك
571.	أصحاب اليمين
316. 600.	أولياء الله
22.	أهل البيت
39. 422. 578.	أهل الجنة
252.	أهل الحجاز
43. 98.	أهل الحق
274.	أهل الذمة
65. 139. 141. 156. 167. 168. 180. 198. 308. 386. 415. 471. 504. 545. 546. 557. 558. 595. 600. 619. 664. 673.	أهل السنة
130. 569.	أهل العلم والدين
134.	أهل العصر الأول
366.	أهل علم الكلام

أهل القبلة	343.
أهل المدينة	200.
أهل نجد	253.
أولوا الأرحام	395.

حرف الباء

البصريون	85.
بنو إسرائيل	103. 202.
بنو تميم	253.
البيانين	161. 222. 580.

حرف التاء

التابعون	25.
التونسيون	507.

حرف الثاء

الثقات	34.
ثقيف	670.
ثمود	670.

حرف الجيم

الجاهلون	522.
الجبرية	461. 504.

الجدليون	68. 489.
الجماعة (جماعة القراء)	253.
الجمهور	167. 309.
الجمهور (القراء)	223. 224. 252.
الجن	42. 43. 520. 609. 611. 642. 643.

حرف الحاء

الحجازيون	253.
حفظه الملائكة	625. 638.
الحكماء	323. 405. 609.

حرف الخاء

الخاشعون	403.
الخاطئون	251. 256.
الخلفاء الأربعة	158.
الخويز مندادية	419.

حرف الذال

الذاكرون	405.
الذرية	279. 452. 569.
الذكور	149. 390. 406. 408.

حرف الراء

الرجال	31. 148. 365. 408. 413. 414.
الرسل	288. 338. 346. 356. 510.
الرواة	35.

حرف السين

السحرة	316. 346.
سكان الثغور	

حرف الشين

الشافعون	611.
الشركاء	225.
الشعوب	554.
شهود الزنا	157. 158.
شهود السرقة	157. 158.
الشيوخ	80. 231. 233. 236. 237. 445. 527. 624. 669.

حرف الصاد

الصابرون	403.
الصادقون	403. 455.
الصالحون	35. 407. 672.
الصحابة	33. 34. 35. 209. 544. 599.
الصديقون	459.

497.	الصوفية

حرف الضاد

291.	الضعفاء

حرف الظاء

293. 302.	الظالمون

حرف الطاء

448.	الطائعون
453. 569.	الطبايعيون
580.	طلبة الديار المصرية

حرف العين

465.	العابدون
296. 386. 448. 654.	العباد
159. 414.	العبيد
34. 43. 85. 87. 89. 99. 148. 502. 525.	العرب
	العصاة
42. 96. 194. 407. 570. 672.	العلماء
417.	علماء الأمة
34.	علماء المسلمين
506.	العوام

حرف الفاء

407.	الفقراء
80. 82. 104. 110. 167. 321. 542. 553. 595. 635.	الفقهاء
43. 98. 308. 471.	الفلاسفة

حرف القاف

404. 408.	القانتون
554.	القبائل
461.	القدرية
9. 51.	القراء السبعة
481.	القصاص
553.	قضاة المغرب
237. 239. 351.	قوم صالح
239.	قوم نوح
239.	قوم هود

حرف الكاف

343. 378.	الكاذبون
128. 470. 471.	الكرامية
171. 175. 184. 186. 230. 274. 281. 295. 299. 451. 460. 463. 489. 490. 510. 526. 527. 528. 529. 533. 551. 600. 670.	الكفار
33.	كفار الجاهلية

حرف اللام

اللغويون	8.

حرف الميم

المالكية	200. 398. 469. 473.
المبتدعة	418.
المبطلون	505.
المتكلمون	43. 168. 327. 542. 606.
المتقدمون (من أهل الكلام)	18.
المتقدمون (من أهل الأصول)	77.
المتأخرون (من أهل الأصول)	77. 523.
المتصدقون	404. 405.
المتقون	296. 569.
المجاهدون	407.
المجوس	572.
المجتهدون	318.
المجرمون	382.
المحققون	505.
المحسنون	241. 256.
المحصنون	330. 332.
المحصنات	332.

175.	المداجون
146.	المرايطون
249. 347. 348. 443. 474.	المرسلون
204. 515. 557. 567.	المريدون
407.	المساكين
291. 570.	المستضعفون
118. 147. 194. 393. 414. 217. 670.	المسلمون
291.	المستكبرون
130.	المشاورون
266.	المصدقون
43. 65. 80. 127. 139. 140. 170. 175. 180. 201. 277. 293. 308. 324. 328. 376. 388. 470. 471. 480. 482. 487. 491. 509. 510. 537. 545. 546. 558. 562. 565. 585. 597. 619. 642. 643. 669.	المعتزلة
4. 24. 210. 231. 233. 249. 259. 283. 369. 408. 412. 432. 546. 550. 612. 618. 630.	المفسرون
654.	المكلفون
266.	المكذبون
32.	الملحدة
95. 280. 434. 459. 510. 573. 607. 611. 615. 637. 638.	الملائكة
126. 180.	المنافقون
71. 255. 323. 401. 480. 544. 560. 574.	المناطق (المنطقيون)
36. 395.	المهاجرون

الموتى	363.
الموثقون	71.
المؤمنون	93. 161. 170. 179. 180. 295. 296. 302. 326. 395. 451. 457. 487. 489. 493. 505. 510. 522. 529. 545. 570.

حرف النون

النحاة (التحويون)	7.8.86. 93. 220. 221. 227. 400. 401. 507. 518. 540. 560. 659. 672.
النذر	522.
النساء	35. 66. 148. 149. 159. 287. 323. 408. 422. 447. 452. 517. 665.
نساء النبي	400. 408. 422.
نصارى	414.
النفاثات	657. 658.
النقلة	35.

حرف الواو

الورثة	199.
الوفود	500.
الولاية	87.

حرف الياء

اليهود	136. 187.
--------	-----------

فهرس المصطلحات المنطقية

226. 255.	الالتزام
271.	امتناع عقلي
323.	إطلاق
323.	إمكان
211. 214. 533.	تالي
344.	تجويز عقلي
490. 641.	تسلسل
307.	جزئية الصغرى
176. 182. 209. 210. 366.	حملية
210.	الحملية الحقيقية
210.	الحملية الخارجية
574.	الخاصة
163. 226. 272. 285. 368. 551. 578. 669.	دلالة الالتزام
163. 226. 272. 285. 551. 578.	دلالة المطابقة
344.	دلالة عادية
344.	دلالة عقلية
363. 383. 405. 438. 485. 585.	دليل
323.	دوام
71. 531.	الرسم
574.	الرسم الناقص
397. 534.	السالبة
131.	سالبة جزئية

401.	سالبة الدائمة
131. 173. 198. 412. 528.	السالبة كلية
74. 373. 444.	السلب
134. 175. 182. 209. 210. 211. 213. 533.	الشرطية
177. 277. 307. 522.	الصغرى
323. 544.	الضرورة
544.	الضرورة الأزلية
544.	الضرورة الزمانية
74. 373. 383.	العدول
588.	العكوسات
326.	علة الصورية
326. 405.	علة الغائية
326.	علة المادية
490.	العلية
326.	الفاعل
423.	الفعل
292. 423.	القابلية
209. 214. 323. 366.	القضايا
214.	القضية الشرطية المتصلة
119. 423. 491.	قضية خارجية
119. 423. 491.	قضية حقيقية
568.	قضية سالبة
140. 340. 566.	القياس

339.	قياس التمثيلي
177. 542.	قياس الضمير
192.	قياس حملي
192.	قياس شرطي
195.	قياس شرطي اقتراني
542.	قياس العكس
105. 277.	قياس من الشكل الأول
204. 215. 252. 371. 400. 547. 575.	الكل
204. 215. 252. 371. 400. 547. 575.	الكلية
201. 307.	كلية الصغرى
209. 214. 343.	اللازم
510.	اللازم الجعلي
510.	اللازم العقلي
297. 344.	لزوم
438.	مؤثر
354.	مانع
214. 222. 311.	مانعة جمع
205. 223. 311.	مانعة خلو
405. 438. 485. 585. 663.	مدلول
531.	معرف
574.	المفرد الجنس
214.	المقدم
339.	مقدمات القياس

125. 177. 277.	المقدمة الكبرى
125. 339. 340.	مقدمتا القياس
126. 344.	الملازمة (عقلية أو عادية)
203. 343.	الملزوم
214.	منفصلة مانعة الجمع
214.	منفصلة مانعة الخلو
354. 490.	موجب
131. 173. 198. 413. 528.	موجبة جزئية
583.	موجبة سالبة
583.	موجبة معدولة
423. 480. 534. 568. 583. 622.	الموضوع
339.	النتيجة
105. 195. 560. 657.	الوسط (في المقدمتين)

فهرس الأماكن

الأماكن	الصفحات
بدر	435.
تونس	14.15. 419. 507.
الجحفة	367.
الحديبية	546.
خراسان	20
خوارزم	10. 22.
خيبر	545.
دمشق	20. 22.
الديار المصرية	580.
الري	17. 18. 20. 22.
زمنخشر	10.
سبتة	340.
عرفة	73.
القاهرة	20.
قرطبة	556.
قفصة	500.
كركانج	10.
لورقة	10.
المدينة	37. 208. 367. 618. 633.
مراغة	17.
مزداحان	18.20.

مصر	9. 18.
مكة	37. 208. 367. 538. 619.
هراة	20
اليمامة	37.

دليل الفهارس

677	- جريدة مصادر ومراجع التقديم والتحقيق
723	- فهرس موضوعات المقدمة
729	- فهرس موضوعات المتن المحقق
773	- فهرس الآيات القرآنية المذكورة بالمتن من غير المنبه عليها
793	- فهرس الأحاديث النبوية والآثار
797	- فهرس الأعلام المذكورين بالمتن
817	- فهرس الكتب المذكورة بالمتن
825	- فهرس الأمثال
826	- فهرس الأشعار والأرجاز
831	- فهرس الجماعات والفرق والموصوفين
841	- فهرس المصطلحات المنطقية
845	- فهرس الأماكن
847	- دليل الفهارس

